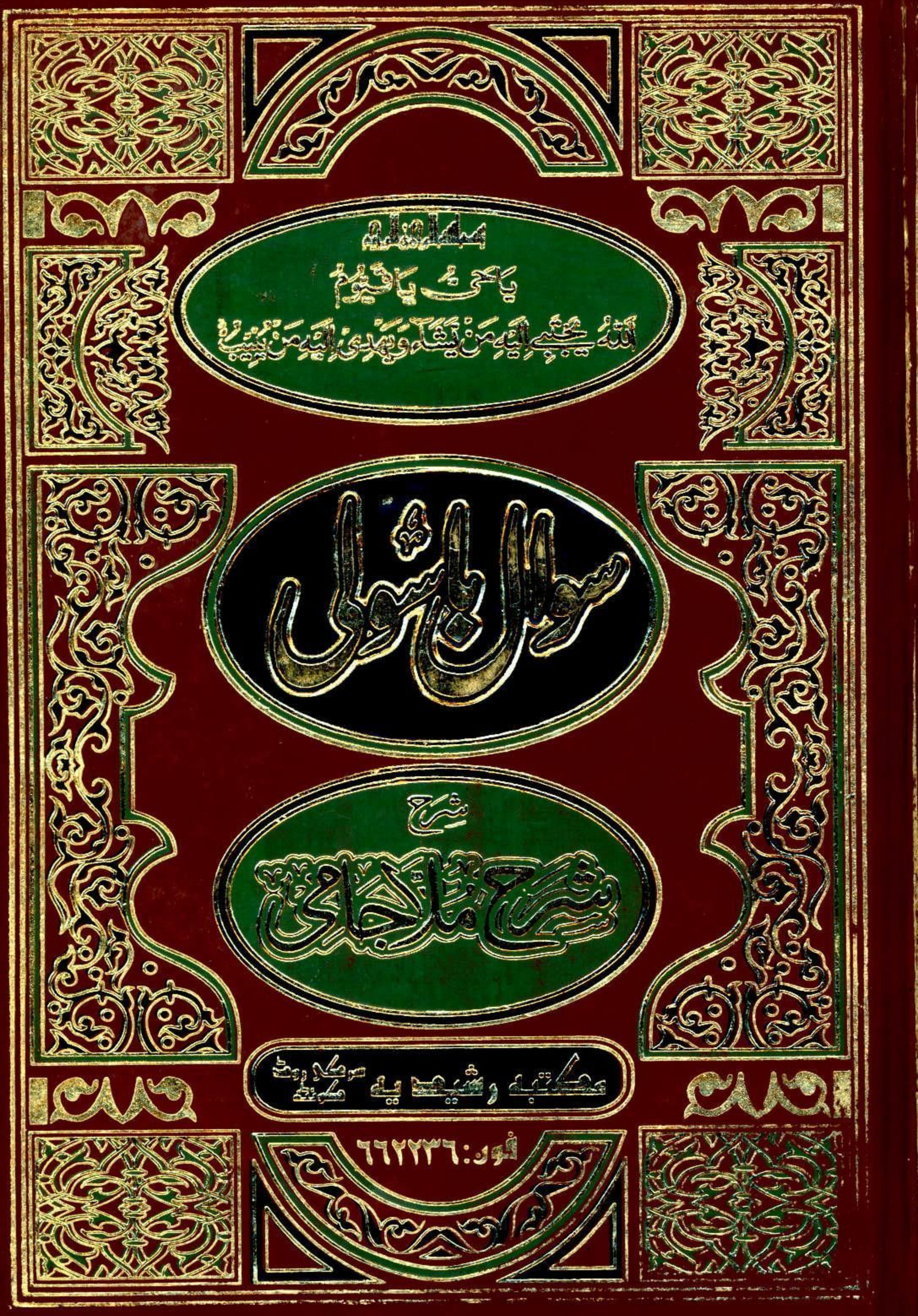

بسم اللہ الرحمن الرحیم

یا حی یا قیوم

اللہ یجتبی الیہ من یشاء ویہدی الیہ من ینیب

سوال الاسولی

شرح

شرح ملا جامی

مکتبہ رشیدیہ سرکی روڈ کوئٹہ

فون: ٦٦٢٢٣٦

النحو فی الکلام کالملح فی الطعام

الحمد لله والمنة علی ان الکتاب المستطاب اعنی
حاشیة شرح الجامی من تصنیف عالم اجل وفاضل اکمل
اعنی مولانا وسیم گل الباسولی علیه رحمة ربه الباری المشهور به

مع سوال باسولی

حاشیہ ۱۴۰۹ھ

شرح

ملا جامی

المکتبة الرشیدیة
سرکی روڈ کوئٹہ ○ فون ۸۴۳۲۶۴ / ۸۲۸۳۹۸

قوله فان قلت فعلم مما ذكر لا يصح لان الولى على الله تعالى لان الولى ههنا البعض ليس من اسمائه تعالى ههنا هو بمعنى النصير والمتولى بل لم يرد فى الصحاح [illegible] قلت نعم حينئذ [illegible] فان قلت [illegible] منه عفى عنه

قوله فى افادة الاختصاص حيث ان الحمد لله تعالى وانما الفرق بينهما الاصلى لا يحتاج الى مؤنته القائم اللفظى يجوز الاستغراق ١٢ منه عفى عنه ١٢ **قوله** جاز ان يكون اللام للجنس والاستغراق منه عفا الله عنه ١٢ **قوله** لانه ذكر فى الذهن اولا الولى ثم ذكره ١٢ النبى صلى الله تعالى عليه وسلم ١٢ منه عفى عنه **قوله** [illegible] ١٢

قوله والاشمام [illegible] اى ملاحظة [illegible] هذا البلاد ومناسبام [illegible] زيادة نسبة [illegible] المحاورات العربية الى الكلمات [illegible] فاعية ١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible] فى خطبته [illegible] فى كل [illegible] والتنبيه [illegible] الفعل [illegible] ١٢

الحمد لله الذى جعل الانسان متكلما بالكلمة والكلام ؛ وخص النحويين بمعرفة احوالهما والاشمام ؛ والصلوة على من اعلى سلاليم الاسلام ؛ وعلى اله واصحابه القابضين الازمام ؛ وبعد فلما التمس منى بعض التلاميذ العزيز حاشية سريعة فى الفهم وجيزة فى العبارة جامعة لحواشى المتقدمين والمتاخرين بحيث لا تغادر صغيرة ولا كبيرة لشرح الجامى فشرعت فيها وسميتها **بالمقدمة البناسولية** مستعينا بالله المعين **قوله** لوليه **فان قلت** لا يصح اضافة الولى الى ضمير الحمد لان الولى عبارة عن الناصر او المتصرف وناصر الحمد ومتصرفه ليس الا العبد لانه صدر منه فلا يحصل المرام وهو كون الحمد لواجب الوجود **قلت** ان حمد العبد راجع الى الله تعالى بناء على ان خالق العبد وافعاله هو الله تعالى عند اهل السنة والجماعة فكانه صدر من الله تعالى **او نقول** ان الولى ههنا بمعنى الحرى اى اللائق ولا شك ان اللائق بالحمد ليس الا الله تعالى **فان قلت** ان العبد ايضا لائق للحمد بافعاله الجميلة كما يقال فلان جواد وفلان شجاع فاخذ الحرى من الولى لا يسمن ولا يغنى من جوع **قلت** المراد من الحمد جنس الحمد اى الحرى بجنس الحمد ولا شك ان الحرى بجنس الحمد ليس الا الله تعالى كذا قال مولانا عبد الغفور لكن فى كلام الغفور تدافع لانه قال سابقا اللام فى الحمد للجنس وللاستغراق وقال ههنا الحرى بجنس الحمد فعلم منه ان اللام للجنس فقط **قلنا** ان مآل الجنس ليس الا الاستغراق فذكر الجنس ذكر الاستغراق كما قال الفاضل المذكور اى كل حمد من الازل الى الابد اشارة الى انه لا فرق بين الجنس والاستغراق فما قال البعض ان اللام فى الحمد للجنس والبعض انها للاستغراق فالنزاع بينهما لفظى **او نقول** المقصود ههنا دفع اعتراض الجواد والشجاع لا استيفاء جميع المعانى **فان قلت** لم قال لوليه ولم يقل لله مع انه دابهم **قلت** له اجوبة كثيرة واظهرها ان الولى لفظ غريب والمصنفون يفتخرون بعضهم على بعض با يراد الفاظ غريبة فى الخطبة **فان قلت** الغرابة لا يختص بالولى لان لله تعالى اسماء غريبة كثيرة كالحنان والمنان والديان **قلت** اختار الولى من بينهم رعاية للسجع بقوله بنبيه **فان قلت** رعاية السجع انما يكون مع المتقدم لا مع المتاخر والنبى متاخر **قلت** ان قوله لنبيه وان كان متاخرا فى الخارج والكتابة لكنه متقدم فى الذهن **فان قلت** ان الولى كما هو متقدم على النبى فى الخارج كذلك فى الذهن

عسه القابضين للازمام آه كلمات ديگر ماحيت غيره كه در مقام ابل بجيا القول السليم والطبع المستقيم ١٢ ازمام جمع زمام بكسر اول مهار شتر دركسى كه در چوب بينى شتر اندازند ١٢ عسه سلاليم جمع سُلّم بضم السين وتشديد اللام المفتوحة بمعنى نردبان ١٢ [illegible] ١٢ كشف ١٢ الغرابة تعدم الفصاحة ١٢

قلت ان معناه ان النبي مذهون مقدم على الولي المنقوش والمقصود ليس الا هذا **قوله** والصلوة **فان قلت** المشهور ان الصلوة من الله تعالى بمعنى الرحمة وهي عبارة عن رقة القلب والله تعالى منزه عن القلب فكيف يصح نسبة الرحمة الى الله تعالى **اجاب** عنه عبد الغفور بان الرحمة ههنا بمعنى افاضة الخير **قوله** على نبيه وهو من النبوة بمعنى الرفعة ولا شك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرتفع على سائر الخلائق او من الانباء بمعنى الاخبار لانه عليه السلام اخبرنا بالشرائع والاحكام **فان قلت** الصلوة والدعاء اذا استعملا بكلمة على يراد به دعاء الشر فينبغي ان يقال لنبيه باللام لانها للدعاء للخير **قلت** ان كلمة على انما يكون للشر اذا وقعت صلة للفظ الصلوة او الدعاء وههنا وقعت صلة للمحذوف اي الصلوة نازلة على نبيه **فان قلت** من اين علم انها صلة المحذوف وليست صلة المذكور مع ان للعدم وهو قوله نازلة ۲ لا يعارض الوجود **قلت** ان كلمة على للاستعلاء والنزول ايضا من العلو فتناسبا **فان قيل** هذا يقتضي اي كلمة على ان لا يستعمل صلوة غير الله تعالى بعلى لانها غير نازلة من العلو **قلنا** صلوة غير الله تعالى راجعة الى الله تعالى بناء على ان خالق العبد وافعاله هو الله تعالى عند اهل السنة والجماعة **اونقول** ان صلوة غير الله تعالى تابعة لصلوة الله تم بناء على طريق التغليب هذا ما قال بعض المحشين لكن يرد عليه ان كلمة على انما يكون للشر اجل انها للضرر واللام للنفع يقال قضى القاضي لزيد على عمرو وهذا المعنى لا يختلف سواء وقعت صلة الصلوة او النازلة ففي جعلها صلة المحذوف ليس تغميض العينين **اقول** في الجواب عن اصل الاعتراض ان كلمة على انما يكون للشر عند المعتزلة واما عند اهل السنة قد يذكر الدعاء بعلى ويراد به دعاء الخير لان مبنى الدعاء على التوسع **فان قلت** لم قال على نبيه ولم يقل على محمد مع ان المقصود من النبي ليس الا هو **قلت** له اجوبة كثيرة والاظهر في الجواب ان يقال انما قال لنبيه لرعاية التعظيم لان في ذكر الاسم المخصوص ترك الادب **فان قلت** ان رعاية التعظيم لا يختص بالنبي لانه يكون بالرسول ايضا **قلت** انما اختار النبي على الرسول لوجهين **احدهما** لرعاية السجع بقوله لوليه **والآخر** ليلزم الصلوة على الرسول بالطريق الاولى لانه اخص من النبي واذا كان الحكم بالشيء على الاعم فعلى الاخص بالطريق الاولى كذا قال مولانا عبد الغفور **فان قلت** النبي لا يختص بمحمد صلى الله عليه وسلم والمقصود الصلوة عليه عليه السلام **قلت** اضافة النبي الى الضمير للعهد اي نبينا فلا يخل بالمقصود كذا قال جمال الدين **فان قلت** الضمير في نبيه لا يخلو اما راجع الى الحمد او الى الولي فعلى الاول يفسد المعنى لان النبي لا يكون للحمد وعلى الثاني يلزم انتشار الضميرين لان الضمير في وليه راجع الى الحمد **قلت** الضمير في نبيه راجع الى الولي والانتشار الممنوع في كلام واحد لا في الكلامين **اونقول** الضمير في نبيه راجع الى الحمد بطريق الاستخدام وهو ان يكون للفظ معنيين فيراد منه احدهما اذا ذكر بصريح اللفظ ويراد منه الآخر اذا ذكر بضميره وههنا كذلك لان الحمد اذا ذكر بصريح اللفظ يراد منه معنى الثناء ولذا

---

١ وهو لا ينافي التلفظ بالخارجي ۱۲ ٢ اي الرحمة نحو هو ان الصلوة بمعنى الدعاء والدعاء اذا استعمل بعلى افاد الشر والضرر والضرر على النبي عليه الصلوة والسلام كفر لا يناسب المقام فلجاب المحشي كما ترى ان الصلوة ههنا بمعنى الرحمة ۱۲ منه رحمه الله تعالى

٣ لان النزول من العلو انما يكون من العالي والعالي هو الله لا غير ۱۲ منه ٤ والتوسع لا يقتضي التخصيص بلفظ دون لفظ الا بالتعين كثرة الآفات ۱۲ منه ۱۲

٥ لان النبي هو انسان بعثه الله تعالى الى الخلق .... لتبليغ الاحكام والرسول هو انسان بعثه الله الى الخلق ويكون معه كتاب وشريعة ۱۲ منه ٦ ولو كان امرا حقيقيا والا فرضيا ۱۲ منه [illegible] ينبغي ان يقول على رسوله اجيب عنه ايضا انه انما لم يقل على رسوله اقتداء بالكتاب العزيز قال الله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي ۱۲

رجع الضمير اليه فی نبيه يراد به المحمود واعلم ان قوله والصلوة على نبيه اما معطوف على مجموع قوله الحمد لوليه فيكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ويحتمل ان يكون قوله والصلوة معطوفا على قوله الحمد وقوله على نبيه معطوفا على قوله لوليه فيكون من قبيل عطف المفرد على المفرد **فان قلت** فعلى هذا يلزم عطف الاسمين على معمولي عاملين مختلفين من غير تقديم للمجرور على المرفوع والمنصوب وهو غير جائز عند الجمهور **قلت** العامل فی الحقيقة واحد لما عرفت ان قوله الحمد مبتدأ وقوله لوليه خبره باعتبار المتعلق وقوله والصلوة مبتدأ وقوله على نبيه خبره باعتبار المتعلق والعامل فی المبتدأ والخبر واحد وهو الابتداء **قوله** وعلى اله **فان قلت** لم اعاد كلمة على ولم يكتف بالعطف على قوله نبيه **قلت** لئلا يكون النصف الاخير من البيت انقص من النصف الاول من حيث الحروف **او نقول** ان اهل السنة والجماعة التزموا ايراد كلمة على بين النبی والال لرد زعم الشيعة بعدم ايرادهم اياها بينهما واستدلوا بقوله عم من ذكر على بيني وبين الال فهو ليس منا **ونحن** نقول ان قوله على ليس المراد منه حرف الجر بل المراد منه العلوی من ذكر العلو للثالث بينی وبين الی فهو ليس منا **قوله** واصحابه جمع صاحب وهو من رای النبی صلی الله عليه وسلم فی الاسلام ومات على الاسلام **فان قلت** ان صاحب على وزن فاعل وهو لا يجمع على افعال **قلت** الاصحاب ليس جمع صاحب بل جمع صحيب والفعيل يجمع على افعال كنصير على انصار وشريف على اشراف **قوله** المتادبين بادابه ای المتخلقين باخلاقه **فان قلت** الصحابة يستحقون الصلوة سواء كانوا موصوفين بصفة الادب اولا فما الفائدة فی توصيفهم بهذه الصفة **قلت** فيه اشارة الى براعة الاستهلال ای اشعار فی الخطبة على ما هو المقصود من العلم فی اول الامر والمقصود فی النحو الادب ولهذا يسمونه بعلم الادب **فان قلت** اللام فی المتادبين للاستغراق لتعذر العهد فيلزم التسوية بين الصحابة فی الفضل وذا باطل **وايضا** الاداب جمع فيلزم تسويتهم مع النبی صلی الله عليه وسلم وذا باطل وايضا الادب من الاعراض فيلزم النقل فی الاعراض والقيام بمحلين مختلفين وذا باطل **والجواب** عن الاول ان المراد من الادب نفس الادب ولا شك انهم مستوون فی نفس الادب وعن الثانی ان الجمع اذا اضيف الى المفرد يبطل فيه معنى الجمعية كما هو الاكثرية **وعن الثالث** ان العبارة بحذف المضاف ای بمثل ادابه **قوله** فهذه فوائد **فان قلت** ان كلمة هذا من اسماء الاشارة يشار بها الى المحسوس وشرح الشارح غير محسوس **قلت** الاشارة بها الى النقوش وهی محسوسة **فان قلت** فعلى هذا لا يصح قوله فوائد لان الفوائد هی المعانی دون النقوش وايضا لا يصح قوله تحل المشكلات لان الحل لا يكون بالنقوش بل بالمعانی **قلت** ان هذا اشارة الى المعانی وهی محسوسة بواسطة النقوش لان النقوش دالة على الالفاظ والالفاظ دالة على المعانی **فان قلت** الاشارة الى المعانی بواسطة النقوش انما يستقيم اذا كانت الخطبة لحاقية واما اذا كانت ابتدائية كما يفهم من الغفور فلا **قلت** اذا كانت الخطبة ابتدائية ايضا يصح

له قوله [illegible] فی القول الاول الذی [illegible]

[illegible]

الاشارة الى المعاني لانها باعتبار زيادة تمكن الشارح عليها كانها موجودة قبل الخطبة **قوله** وافية اى كاملة[1]
فان قلت المناسب للشارح هضم النفس وفيه علو النفس **قلت** ليس المراد منه علو النفس بل المراد
منه رغبة الطلبة **قوله** بحل مشكلات الكافية **فان قلت** لا يصح اضافة الحل الى المشكلات لانها
جمع للمشكل فيعلم منه ان الشارح يحل المشكل ولا يحل غير المشكل وهذا باطل لانه كما يحل المشكل كذلك يحل
الخفي والمجمل والكنائي **قلت** المشكل من الاشكال بمعنى الاشتباه وهو صادق على الكل **فان قلت**
الاشتباه من الشبهة وهو ما يشبه الحق وليس بحق فيعلم منه ان في الكافية مسائل يشبه الحق وليس بحق
وهذا باطل **قلت** الحق اذا خفي فهو بمنزلة الباطل فكما ان الباطل لا ينتقل اليه الذهن لبطلانه كذلك
الحق الخفي لا ينتقل اليه الذهن لخفائه فيصح اطلاق الاشتباه على الحق الخفي **قوله** الكافية **فان قلت** الكافية
علم للكتاب المخصوص وهو مذكر فلا وجه لتانيثه بالتاء وايضا الكافية صفة الكتاب فيفوت المطابقة
بين الصفة والموصوف في التذكير والتانيث **قلت** التاء ليست للتانيث بل للمبالغة او نقول ان التانيث
باعتبار انها صفة الرسالة **قوله** للعلامة[2] **فان قلت** العلامة صفة ابن الحاجب وهو مذكر فلا
وجه لتانيثه بالتاء **قلت** التاء للمبالغة **فان قلت** لم لم يطلق لفظ العلامة على الله تعالى مع انه
اليق بالمبالغة **قلت** عدم اطلاقه عليه لتوهم[3] التانيث وهذا التوهم في غير الله تعالى غير ممتنع **فان
قلت** ان قوله للعلامة لا يخلو اما صفة الكافية او حال منها لا سبيل الى الاول لعدم المطابقة لان
الكافية معرفة وقوله للعلامة باعتبار المتعلق نكرة ولا الى الثاني لان الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به
والكافية ليست بواحدة منهما بل هي مضاف اليها ولا يصح الحال من المضاف اليه **قلت** انه حال منها
والمضاف اليها انما صح اقامته مقام المضاف فيصح الحال منه اذا كان للمضاف فاعلا او مفعولا وههنا
كذلك لان المشكلات مفعول الحل بحسب المعنى او نقول انه صفة لها ويقدر المتعلق معرفة اى
الكائنة للعلامة **فان قلت** فعلى هذا يلزم حذف الموصول مع بعض[4] الصلة لان العامل اسم
للموصول صلة اللام الموصول **قلت** اللام اذا دخل على اسم الفاعل انما يكون موصولة اذا كان اسم
الفاعل بمعنى الحدوث واما اذا كان للدوام والاستمرار فلا لان كينونة الكافية ثابتة للعلامة
على الدوام والاستمرار غير منفكة عنه **فان قلت** ما الفرق بين ان اسم الفاعل اذا كان بمعنى
الحدوث تكون اللام الداخلة موصولة واذا كان بمعنى الدوام لا تكون موصولة **قلت** ان اسم الفاعل اذا
كان بمعنى الدوام والاستمرار تكون بمنزلة الجامد واللام الداخل على الجامد تكون غير موصولة فكذا
هذا وسيجيء تحقيقه في بحث الالف واللام **فان قلت** لا يصح اطلاق العلامة على ابن الحاجب لان العلا

---

[1] وقيل وافيه اى كافيه وقيل الوافي من وفى بعهده كان الشارح وفى بما علم ۱۲

[2] العلامة في اللغة بسيار دان وفي الاصطلاح عالم المنقول والمعقول ۱۲

[3] والله تعالى منزه عن التانيث فان قلت كما ان الله تعالى منزه عن التانيث كذلك منزه عن التذكير قلت م لو لم يطلق عليه من اوصاف المذكر ليبقى الواجب معطلا عن الاطلاق والبتة فضل للتذكير لان التانيث عن الاوصاف الشرورية ۱۲

[4] وهو غير جائز لان الموصول مع الصلة بمنزلة كلمة واحدة فيلزم حذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة وهو غير جائز ۱۲ منه رحمه الله تعالى

[illegible]

من كان عالما بالنقليات والعقليات جميعا وهو لم يكن عالما بالعقليات كما هو المشهور قلت انه جمع جميع اقسام العلوم لكن اشتهاره في النقليات دون العقليات كما يصح اطلاق هذا اللفظ على قطب الدين الشيرازي مع ان اشتهاره في العقليات دون النقليات | ونقول ان الشارح جعل المنطق والحكمة لا التقدم كذا قال بعض الحواشي **قوله** المشتهر[1] **فان قلت** انه لا يخلو اما على صيغة اسم الفاعل او المفعول فعلى الاول لا يفسد معناه لان معناه انه اشتهر غيره وعلى الثاني يخالف لما قال مولانا عصمت الله السمرقندي انه قرء بكسر الهاء **قلت** انه على صيغة اسم المفعول وما قال البعض انه بكسر الهاء فباعتبار انه غلط مشهور او باعتبار انه لازم اى اشتهاره قائم به فلا يفسد المعنى **قوله** في المشارق والمغارب **فان قلت** المشرق واحد وكذا المغرب فلا وجه للجمعية **قلت** الجمع باعتبار المطالع لان للشمس من راس السرطان الى راس الجدي في كل يوم مطلعا وما قال الفاضل الغفور وهي مائة واثنان وثمانون اقول لا وجه لقوله اثنان ولهذا قال نور محمد مدقق انه سهو من قلم الناسخ **فان قلت** اشتهاره في المطالع اى المشارق والمغارب ۱۲ غير معلوم فيلزم الاجزاف في كلامه ولو كان معلوما فلا وجه للتخصيص[2] لانه لما كان مشهورا في المطالع والمغارب كذلك كان مشهورا فيما بينهما **قلت** المشرق والمغرب كنايتان عن جميع الارض لان من كان مشهورا في البعيد ففي القريب اولى قال الله تعالى رب المشارق والمغارب ۱۲ ...... **فان قلت** ان جميع الارض يتناول عمق الارض ايضا واشتهاره فيه غير معلوم **قلت** المراد جميع وجه الارض كذا قال نور محمد مدقق **قوله** الشيخ[3] وهو بالرفع خبر المبتدا المحذوف اى هو الشيخ وبالنصب مفعول اعني وبالجر بدل من العلامة **فان قلت** لا يصح اطلاق الشيخ على ابن الحاجب لانه من جاوز ستين سنة والمشهور ان ابن الحاجب ابن ثماني عشرة ثم قتل **قلت** المراد منه خواجه وهو الذي يحيي الحق ويميت الباطل **قوله** تغمده الله بغفرانه[4] **فان قلت** التغمد عبارة عن ستر الذنب والغفران كذلك فيلزم الاتحاد بين السبب والمسبب **قلت** المراد من التغمد ستر الذنب مطلقا سواء كان بمحض فضل الله تعالى او بحسنات العبد والمراد من الغفران ستر الذنوب بمحض فضل الله تعالى لان اضافة الغفران الى ذاته للاختصاص فيكون سببية الاخص للاعم وهو جائز لما بينهما من التغاير بالذات **قوله** واسكنه[5] بحبوحة جنانه اى جعل الله تعالى سبحانه خيار جنانه سكنى له **قوله** نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير **فان قلت** لا يصح اضافة السلك الى التقرير لانه عبارة عن الخيط ولا خيط للتقرير **قلت** هذا من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه اى نظمتها في التقرير الذي هو كالسلك في الحفظ عن التفرق والانفكاك وكذا الحال في سمط التحرير **فان قلت** ما الوجه للشارح حيث ذكر السلك مع التقرير والسمط مع التحرير **قلت** السلك عبارة عن الخيط الذي فيه اللؤلؤ والتقرير عبارة عن اللفظ والمعنى ولما كان نفاسة الالفاظ مستفادة من قوله نظمتها ونفاسة المعاني من قوله وافية بحل الخ لم يذكر في جانب التقرير السمط لعدم الحاجة اليه والتحرير عبارة ولما لم تكن نفاسة النقوش مستفادة مما سبق ذكر السمط في جانب التحرير كذا قال نور محمد المدقق **قوله** يوسف باعرابات

الثلثة لكنه غير منصرف ۱۲

[1] وانما قال المشتهر ولم يقل المشهور مع انه منه ليطابق العلامة في المبالغة لانه ايضا للمبالغة فان قلت الظاهر ان يقول العلامة المشتهرة لان الاسناد الى ضمير المؤنث اللفظي يوجب تانيث المسند قلت انه اعتبر جانب المعنى لانه اراد بالعلامة الذكر فلك الخيار في التذكير والتانيث لانه اذا كان اللفظ مذكرا والمعنى مؤنثا او بالعكس فوجهان ۱۲ منه رحمه الله تعالى

[2] اونقول المشارق والمغارب كنايتان عن البلاد المشرقية والمغربية فان قلت اشتهاره في جميع البلاد المشرقية والمغربية ايضا غير معلوم بل محال قلت المراد منه المبالغة والمراد بعضها ۱۲ منه

[3] اشار الى كنيته ولقبه واسمه عثمان لاشتهاره بها ۱۲ منه ۱۲

[4] جملة دعائية في حق المولف ۱۲ التغمد غلاف السيف تشبيه الشيخ بالسيف لانه كالسيف في قطع الطبع وقطع المشكلات ۱۲

[5] جملة دعائية في حق المولف ۱۲

[illegible]

العلی الدرکسی ۱۲ المفتی عبد الرحیم ۱۲

للعلمية ووزن الفعل ان كان بفتح السين وللعلمية والعجمة ان كان بضم السين لانه اذا كان حرف المضارعة مضمومة
والعين ايضا مضمومة لايكون من اوزان الفعل **قوله** سبحانه مفعول مطلق لفعل محذوف أي سبحت سبحانه
قوله عن موجبات التلهف والتاسف معنى الاول اندوهگين شدن ومعنى الثاني دريغ خوردن وقيل معنى الاول
اضطراب بفعل ما كان فعله حراما ومعنى الثاني الاضطراب بترك ما كان فعله واجبا وقيل كلاهما مترادفان
بمعنى الحزن وجمع الالفاظ المترادفة في الخطبة جائز بل تورث حسنا بديعا في الكلام **قوله** وسميتها **فان
قلت** ان قوله وسميتها ههنا وقوله نظمتها فيما سبق صريح في ان الخطبة الحاقية فلا يصح قول الغفور انها ابتدائية
حيث قال فهذه ما سيتلى عليك فان السين للاستقبال يدل على ان الخطبة ابتدائية **قلت** ان
صيغة الماضي لايدل على ان الخطبة الحاقية لانه يحتمل ان يكون صيغة الماضي للتفاول او لاظهار حصول اسباب
هذا التاليف على وجه يصح ان يقال انه حصل **اونقول** انها الحاقية واستقبال الغفور بالنظر الى
المخاطب **قوله** بالفوائد الضيائية اي لها نسبة الى ضياء الدين لان نظمها لاجله **فان قلت**
ان التركيب الاضافي اذا انتسب اليه انما ينسب الى الجزء الاخير …………… وهو المضاف اليه
كزبيري في ابن الزبير فمن اين نسب ههنا الى الجزء الاول وهو الضياء **قلت** المعتبر في النسبة هو
الجزء المقصود والمقصود في ضياء الدين هو الجزء الاول ليحصل تشخص ضياء الدين والمقصود
في ابن الزبير هو الجزء الثاني وهو زبير ليرفع قدره بسبب النسبة الى زبير لانه رجل رفيع الدرجة
والقدر **فان قلت** لم لم ينسب الى يوسف اسمه مع انه خال عن تكلف الحذف **قلت**
جاز انه اشتهر باللقب لا بالاسم وايضا انما نسب اليه للتفاول ليحصل ضياء الدين **قوله** لانه لهذا
الجمع والتاليف **فان قلت** لاحاجة الى ذكرهما بل احدهما كاف **قلت** ان لفظ الجمع مقحم كانه
سهو من قلم الناسخ اونقول ان الجمع راجع الى سلك التقرير والتاليف راجع الى سمط التحرير كذا فهم
من العصام **قوله** كالعلة الغائية انما قال كالعلة الغائية لانه ليس عين العلة الغائية لانها ما كانت
مقدمة في الذهن ومؤخرة في الخارج والولد مقدم في الذهن والخارج جميعا **قوله** ولسائر المبتدئين
فيه اشارة الى ان العلة الغائية كما هو الولد كذلك سائر المبتدئين **فان قلت** ان السائر
ههنا بمعنى الجميع فدخل فيه الولد فيكون ذكر الولد عبثا **قلت** انه تعميم بعد التخصيص وهو واقع
في كلام الفصحاء والبلغاء **اونقول** لا نسلم ان السائر ههنا بمعنى الجميع لانه ماخوذ من السور وهو
ما بقي من الاكل والشرب ثم استعمل في مطلق ما بقي فيكون السائر بمعنى الباقي فلا يكون الولد داخلا

---

[1] وهذا من المواضع التي وجب فيها حذف الفعل قياسا لان الغرض من ذكر الفعل لما القيام بالدال والوقوع على المفعول وهذا يعلم من اضافة المصدر

[2] جواب سوال وهو انه لما كان كلاهما مترادفين فيلزم من ذكر احدهما استدراك الاخر ١٢ منه ١٢

[3] لقب لابن الشاذ رحمه الله تعالى ويوسف علم له ١٢ منه رحمه الله تعالى ١٢

[4] قال مولانا عصام الدين الاولى ترك لفظ الجمع لافادة احتراز الفقرتين عن المساواة اقول ايراد الالفاظ المترادفة في الخطبة يورث حسنا بديعا في الكلام والمساوات بين الفقرتين غير لازم ١٢ منه

[5] لكنها كالعلة الغائية في التسبب والباعثية يعني ان العلة الغائية باعثة لوجود المعلول كذلك الولد باعث على هذا التصنيف منه ١٢

بقيه كذا قال مير ابو البقاء **قوله** وما توفيقي الا بالله تعالى سه لسبب علامة صيغة الماضي ظ ١٢ كلمة التي بمعنى من بالنين ١٢ سه استقبال الغفور لقوله ستيلى عليك ١٢

فان قلت ان فى قوله نظمتها علو النفس وللمناسب المضم **قلت** ان الشارح قال وما توفيقى الا بالله تعالى
ففات العلو بهذا القول **اعلم** ان التوفيق عبارة عن جعل التدبير موافقا للتقدير وقيل جعل الاسباب موافقا
للمطلوب **فان قلت** ان فاعل التوفيق هو الله تعالى ومن قاعدتهم ان حرف الجر لا تدخل على الفاعل
او كلمة من نحو الضرب من زيد فلا يصح دخول الباء على الله لانها تدخل على الآلة نحو الضرب بالسيف
قلت لما وقع فى كلام الله تعالى فلذلك اختار الشارح ههنا تبركا لكلامه **فان قلت** لم وقع فى كلام الله
هكذا **قلت** ان المراد من الباء فى كلام الله تعالى كلمة من اى ما توفيقى الا من الله تعالى كذا قال عصمة الله
قوله وهو حسبى ونعم الوكيل **فان قلت** ان نعم الوكيل لا يخلو اما عطف على حسبى او على هو حسبى فعلى الاول
يلزم عطف الجملة على المفرد وعلى الثانى يلزم خلو فعل المدح عن المخصوص بالمدح وهما باطلان **قلت**
انه عطف على حسبى فوجد المخصوص وهو قوله هو وقوله حسبى بمعنى يحسبنى لان المضارع كما يكون بمعنى
المصدر كذلك يكون المصدر بمعنى المضارع فيكون عطف الجملة على الجملة **فان قلت** لا يصح العطف
ههنا من وجه آخر وهو انه يلزم عطف الانشاء على الاخبار لان افعال المدح من الانشاءات
قلت تقديره هو مقول فى حقه نعم الوكيل فيكون كلاما جزئيا او نقول انه عطف على هو حسبى والمخصوص
بالمدح محذوف بقرينة المعطوف عليه اى هو نعم الوكيل او نقول لا نسلم انه اى الواو للعطف لم لا يجوز
ان يكون للاعتراض اى مدخولها جملة معترضة **فان قلت** الجملة المعترضة انما يكون بين الكلامين
وههنا فى الآخر **قلت** كونها بين الكلامين ليس متفقا عليه بل هو مختلف فيه كذا فى حاشيه عبد الرحمن
واعلم ان الفرق بين الاخبار والانشاء ان الاخبار عبارة عما يحتمل الصدق والكذب والانشاء بخلافه
وقيل الاول اظهار ما وجد والثانى ايجاد ما لم يوجد وههنا **بحث** من وجهين الاول يرد على
التعريف الاول وهو انه يلزم اجتماع المتنافيين فى شئ واحد لان الصدق والكذب متنافيان
وايضا ينتقض بقولنا الله الهنا وادم ابونا ومحمد صلى الله عليه وسلم نبينا لانه ههنا تعين الصدق وبقولنا
السماء تحتنا والارض فوقنا لانه ههنا تعين الكذب والثانى يرد على التعريف الثانى وهو ان اظهار ما
وجد انما يستقيم فى الماضى دون المستقبل مع انه ايضا من الاخبارات **واجيب** عن الاول ان
احتمال الصدق والكذب بطريق البدلية لا بطريق الاجتماع وتعين احدهما فى مواد النقض بدليل
اخرى لا بنفس الخبر وعن الثانى ان فى المستقبل ايضا حكاية عما وجد لانك اذا قلت يضرب زيد غدا
فهذا انما تقول اذا علمت ان زيدا وقع منه الضرب فى الغد بدليل من الدلائل فانك حكيت
عما وجد فى علمك **فان قلت** هذا انما يستقيم فى المستقبل الغائب والمخاطب دون المتكلم لانه لا يحكى
عن شئ **قلت** انه ايضا يحكى عما فرض فى الذهن **فان قلت** فعلى هذا ينبغى ان يكون الامر ايضا من الاخبارات
لانك اذا قلت اضرب فقد اظهرت ما فى ضميرك **قلت** سلمنا ان الامر ايضا ... اظهار ما ثبت فى الضمير
لكن الاظهار غير مقصود فى الاصل المق طلب الضرب من المخاطب بخلاف

م صرح به صاحب المفتاح ۱۲ منه رحمه الله تعالى ۱۲ عه قوله او نقول لا نسلم الخ جواب آخر عن اصل الاعتراض ۱۲ اللهم اغفرلى ولوالدى وللمومنين يوم يقوم الحساب ۱۲

له اى دخول الباء على اسم الله تعالى م فى كلام الله تعالى حيث قال الله تعالى وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه انيب ۱۲ محشى عبد الرحيم ۱۲ سه از تقدم المخصوص ۱۲ منه سه جواب آخر عن اصل الاعتراض ۱۲ عه وقد جاز حذفه م

المضارع لان المقصود فيه النفي لا الاظهار **قوله** اعلم ان الشيخ لم يصدر رسالته هذه الخ انما قيد بقوله هذه احترازا عن الثانية لانها صدرها المصنف رح به وهذا جواب سوال وهو ان المصنف رح عمدة والمخالفة اذا وقعت من العمدة لابد لها من نكتة والحال ان المخالفة انما وقعت لان السلف صدروا كتبهم بحمد الله تعالى والمص رح لم يصدرها **فان قلت** هذا الاعتراض غير وارد لانه يحتمل ان يصدرها باللسان وان لم يصدرها بالكتابة **قلت** مراد المعترض المخالفة في الجزئية لانهم جعلوه جزءا من كتبهم والمص رح لم يجعله جزءا من كتابه فيرد الاعتراض فاجاب الشارح عن اصل الاعتراض بقوله هضما لنفسه محصل الجواب انه لما يجعل جزءا هضما لنفسه **قوله** يتخيل جواب سوال وهو انه اي سبب مفضي الى ذلك الهضم محصل الجواب ان السبب المفضي الى ذلك تخيله والقاء في ذهنه ان كتابه هذا ليس ككتب السلف **قوله** من حيث انه كتابه **جواب سوال** وهو انه لما اشتمل كتبهم على المسائل كذلك اشتمل كتابه عليها فكيف يصح قوله ليس ككتب السلف محصل الجواب ان مراده انه ليس ككتب السلف من حيث انه كتابه لا من حيث الاشتمال على المسائل **وههنا بحث** من وجوه الاول ان الحمد عبادة وتركها من شهوات النفس لا هضما والثاني ما للشارح حيث ذكر قيد الحيثية في جانب المشبه ولم يذكر في جانب المشبه به مع انه لابد منه فيهما فالانسب ان يقال من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف من حيث انها كتبهم والثالث ان هضما مفعول له لقوله لم يصدر وهو قيد للفعل والنفي اذا دخل على الكلام يتوجه الى قيده مثل لم يأت القوم اجمعون فيكون معناه ان التصدير المهضوم معدوم فعلم منه ان نفس التصدير موجود والامر ليس كذلك **اجيب عن الاول** ان كلامنا في الجزئية وهي ليست بعبادة بل العبادة قراءته او نقول ان للحمد اعتبارين فمن حيث انه مشتمل على الثناء فهو عبادة ومن حيث انه وسيلة الى امر غير ذي بال فهو ليس بعبادة والهضم ههنا باعتبار الثاني **فان قلت** لا استحالة فيه الا ترى ان الصلوة في الارض المغصوبة من حيث انها مشتملة على الاركان عبادة ومن حيث انها اشتغال ملك الغير ليس بعبادة بل حرام **وعن الثاني** ان ترك قيد الحيثية في جانب المشبه به اكتفاء بذكره في جانب المشبه كما هو دابه في غير موضع واحد **وعن الثالث** انه قيد للنفي لا للمنفي لانه مقدم في الصورة والمقدم اولى بالتقييد اي الترك لا هضم **وفيه بحث** من وجوه الاول ان النفي اذا دخل على الكلام الذي فيه قيد فباي شيء يعرف انه قيد النفي ام المنفي لانه مشترك فلابد من القرينة على تعين احدهما والثاني ان الهضم بالضاد المعجمة عبارة عن الانكسار وهو ليس بفعل للفاعل بل من المطاوعات وشرط حذف اللام من المفعول له ان يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل به والثالث ان لم حرف والمفعول له ليس الا للفعل **اجيب عن الاول** بالفرق بينهما بانه ان صح تعلق القيد بالمنفي قبل دخول النفي عليه فهو قيد للمنفي كما في قولهم لم يأت القوم اجمعون وان لم يصح تعلقه بالمنفي قبل دخول النفي عليه فهو قيد للنفي

ههنا

سله اذ اظهار في الضمير ۱۲

فكيف يكون الشيء الواحد عبادة وغير عبادة قلنا ۱۲

سله واليه اشار الشارح بقوله بان جعله جزءا من كتابه ۱۲ منه رحمة الله عليه سله لان للهضم اسباب وعلل كثيرة كالمرض وضعف الجسم وقلة المال وغيرها ۱۲ اللهم اغفر وارحم وانت ارحم الراحمين

كما فى ما نحن فيه وعن الثانى ان الهضم بالضاد المعجمة عبارة عن الانكسار والمراد ههنا بالصاد المهملة وهو عبارة عن الكسر والكسر فعل لفاعل وعن الثالث ان لم بمعنى ترك كذا قال مولٰنا عبد الغفور ومن قال انها بمعنى النفى فقد ضل ضلالا بعيدا لعدم اتحاد الفاعل بين الفعل والمفعول له **قوله** حتى يصدق[له] على سنتها هذا المعطوف على جزاء محذوف تقديره ان كان كتابه ككتب السلف فيعمل فيه ما عمل فيها فقوله يصدق عطف على قوله يعمل **قوله** ولا يلزم من ذلك جواب سوال وهو انه يلزم من عدم جعل الحمد جزءا من كتابه ترك الامتثال بالحديث المشهور الدائر بالالسن فلا معنى لترك الواجب او السنة لاجل هضم النفس فاجاب الشارح عنه بقوله ولا يلزم محصل الجواب ان الابتداء فى الحديث اعم من ان يكون بالجنان او القول او بالكتابة فيحتمل ان يأتى المصرح بالقول لان انتفاء الاخص لا يستلزم انتفاء الاعم **فان قلت** دفع اعتراض الحديث قد مر بقوله بان جعله جزءا فلا حاجة الى دفعه ثانيا بقوله ولا يلزم من ذلك **قلت** الواو فى قوله ولا يلزم بمعنى الفاء فيكون تفريعا على قوله بان جعله جزءا **او نقول** ان دفعه سابقا بطريق الاشارة وههنا بطريق التصريح كما هو داب الشارح فى غير موضع واحد **فان قلت** ان الابتداء الماخوذ فى حديث التسمية ايضا اعم فلم جعلها جزءا **قلت** ان جزئيتها ثبت بدليل اخر وهو قوله عليه الصلوة والسلام اَلَا مَنْ كَتَبَ مِنْكُمْ كِتَابًا فَلْيَكْتُبْ فِىْ اَوَّلِهٖ بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ **او نقول** النكتة للفار لا للقار **قوله** حتى يكون بتركه اقطع عطف على جزاء شرط محذوف تقديره وان لزم فيكون مخالفا من الحديث حتى يكون بتركه اقطع **اعلم** انه لا بد لكل من يشرع فى العلم من معرفة ثلثة امور الاول تعريفه لانه لو لم يعرف تعريفه لكان طالبا للمجهول والثانى غرضه لانه لو لم يعرف غرضه لكان سعيه عبثا والثالث موضوعه لانه لو لم يعرف موضوعه لم يكن مميزا بين ما شرع فيه وبين غيره لان تمائز العلوم بحسب تمائز الموضوعات **فان قلت** التميز حصل بالتعريف فما الحاجة الى التميز بالموضوع **قلت** التميز بالتعريف من حيث الذات وبالموضوع من حيث العوارض فلا يكفى احدهما عن الاخر فتعريف علم النحو هو علم باصول يعرف بها احوال اواخر الكلم الثلث من حيث الاعراب والبناء وكيفية تركيب بعضها مع بعض **فان قلت** لا يصح اطلاق العلم على النحو لان النحو عبارة عن القواعد الكلية المذكورة والعلم هو حصول صورة الشئ فى العقل **قلت** للعلم ثلثة معان الاول حصول صورة الشئ فى العقل والثانى القواعد المذكورة والثالث ما يحصل به القواعد وهى الملكة الحاصلة للانسان فالمراد بالعلم ههنا المعنى الثانى فح لا يرد ما ذكره **فان قلت** الكلم فى الحقيقة تميز الثلث لان العدد يقتضى التميز فينبغى ان يقال الثلثة بالتاء لان الكلم مذكر والتميز اذا كان مذكرا يكون العدد مؤنثا **قلت** الامر كذلك الا ان هذا التركيب خرج من باب التميز لانه يكون موخرا (من المميز وههنا مقدم) او انتقل الى التركيب التوصيفى والمطابقة شرط بين الصفة والموصوف وغرضه صيانة ذهن المبتدى

تعريف علم النحو

للعلم ثلاثة معان

غرض علم النحو

[له] قوله ولا يخفى على الفطن العارف ان لم حرف غير مستقل بالمفهومية وترك فعل مستقل بالمفهومية فكيف يكون غير المستقل بمعنى المستقل كما هو الظاهر فالحق فى الجواب ان يقال ان قوله ههنا قيد للفعل المثبت اللازم للفعل المنفى اعنى ترك كما اشار اليه مولانا عبد الغفور اى ترك ذلك المجمل كسلا لنفسه ١٢ منه رحمه الله تعالى [illegible]

عن الخطاء اللفظی فی کلام العرب **فان قلت** هذا خطأ لان الذهن غیر متلفظ بل المتلفظ هو اللسان **قلت** المتلفظ فی الحقیقة هو الذهن واللسان مترجم له او نقول ان العبارة بحذف المضاف ای صیانة مترجم ذهن المبتدی وموضوعه الکلمة والکلام **فان قلت** تعدد الموضوع یستلزم تعدد العلم فینبغی ان یکون النحو علمین **قلت** نعم لکن هذا اذا لم یکن للموضوع المتعدد جهة واحدة وههنا جهة واحدة وهو کون کل واحد منهما لفظا موضوعا للمعنی کموضوع اصول الفقه الکتاب والسنة واجماع الامة والقیاس لکن لها جهة واحدة وهو کون کل واحد منهما دلیلا شرعیا **فان قلت** فعلی هذا ینبغی ان یکون کل العلوم علما واحدا لاشتراکهما فی انه یذکر فیهما لفظ موضوع **قلت** ان ذلک فیما اذا کان الجهة مقصودة فی ذلک العلم ولفظ الموضوع غیر مقصود فی غیر النحو من ~~~~ العلوم لان المقصود فیهما المعانی فقط ثم هذه المبادی المذکورة خاصة والخاص یتوقف العلم به علی العام فمطلق التعریف فی اللغة ما یعرف به الشیء وفی الاصطلاح ما یمیز به الشیء عن جمیع ما عداه کتعریف الانسان بالحیوان الناطق او عن بعض ما عداه کتعریف الانسان بالحیوان هذا علی مذهب المتقدمین واما علی مذهب المتاخرین فما یمیز به عن جمیع ما عداه والغرض فی اللغة نشانه وفی الاصطلاح ما ~~~~ یکون باعثا علی الفاعل فعل ویکون الفعل لاجله والموضوع فی اللغة نهاده کرده شده وفی الاصطلاح ما یبحث فیه عن احواله وعوارضه الذاتیة ثم العرض الذاتی ما یلحق الشیء لذاته مثل الانسان مدرک او بواسطة المساوی وهو اما جزؤه او خارج عنه مثال الاول الانسان متکلم فانه یلحق بالانسان بواسطة المساوی الذی هو الناطق وهو جزء منه ومثال الثانی الانسان متعجب فانه ملحق بالانسان بواسطة المساوی الذی هو المدرک وهو خارج عنه ویقابله العرض الغریب وهو ما یلحق الشیء بواسطة الاعم سواء کان جزءه او خارجه مثال الانسان ماش فانه یلحق بالانسان بواسطة الحیوان وهو اعم منه وجزء منه ومثال الثانی مثل الابیض متحرک فانه یلحق بالابیض بواسطة الجسم وهو اعم منه وخارج عنه او بواسطة الاخص مثل الحیوان ضاحک فانه یلحق بالحیوان بواسطة الانسان وهو اخص من الحیوان او بواسطة المبائن مثل الماء حارة فان الحرارة تلحق بالماء بواسطة المبائن وهو النار **قوله** وبدأ بتعریف الکلمة والکلام جواب سوال وهو ان المقصود فی هذا العلم المرفوعات والمنصوبات والمجرورات فالاشتغال بتعریفهما اشتغال بما لا یعنی فیجب ان یبدأ بها لا بتعریفهما **فان قلت** لا نسلم انه بتعریفهما بل بدأ بالمعرف بل بالتسمیة فلا یرد الاعتراض **قلت** مراد المعترض بالابتداء الاضافی وهو ما یکون بالنسبة الی المقصود فقط لا الابتداء الحقیقی وهو ما یکون بالنسبة الی المقصود وغیره فیرد الاعتراض **فاجاب** الشارح عن اصل الاعتراض بقوله وبدأ الخ محصل الجواب انه انما بدأ بتعریفهما لانه یبحث فی هذا الکتاب عن احوالهما فحتی لم یعرفا فکیف یبحث عن احوالهما لان البحث عن المجهول المطلق ممتنع قطعا وههنا بحث بوجوه الاول المناسب ان یقول وبدأ بتعریف الکلمة والکلام بتقسیمها ایضا والثانی انه کما یبحث فی هذا الکتاب عن احوالهما کذلک یبحث فی هذا الکتاب عن سائر المرکبات من التوصیفی والاضافی والامتزاجی والتعدادی

توضیح جواب

بیان معنی التعریف

بیان معنی الغرض

تعریف العرض الذاتی

تعریف العرض الغریب

والصوتي فينبغي ان يذكرها ايضا في الصدد والثالث ان قوله عن احوالهما شامل للاحوال الملحقة بذات الكلمة الخ مثل كيفية حروف زيد من تركيب الزاء والياء والدال وتقديم بعضها على بعض مع انه لا يبحث في هذا الكتاب عنها والرابع ان قوله عن احوالهما شامل للاحوال العامة لهما ككونهما عرضا ومسموعا وغير قار الذات مع انه لا يبحث في هذا الكتاب عنها والخامس ان بعضا من الاحوال الاعراب والبناء وهما غير ثابت لنفس الكلمة والكلام بل للاسم والفعل والحرف **اجيب** عن الاول ان العبارة بحذف المعطوف اي بدأ بتعريف الكلمة والكلام وبتقسيمهما **فان قلت** لما كان العبارة بحذف المعطوف فقوله لانه يبحث الخ لا يصح ان يكون دليلا للمجموع للمعطوف والمعطوف عليه **قلت** دليل المعطوف محذوف كالمعطوف وهو ان التقسيم من تتمة التعريف لانهما للايضاح وان التعريف تصوير الشيء من حيث المفهوم والتقسيم تصوير الشيء من حيث الانطباق على الافراد فيشتركان في التصوير وعن الثاني ان البحث عنهما راجع الى بحث الكلمة لانه اما ان يكون عن اعراب الجزئين او عن بنائهما او عن اعراب احدهما وبناء الآخر وذلك كلها ليس الا بحث الكلمة **فان قلت** البحث عن الكلام ايضا راجع اليهما فينبغي ان لا يذكر الكلام ايضا **قلت** البحث عن الكلام قد يكون عن مجموعه لا عن الاجزاء كما اذا وقع الخبر جملة فلابد فيها من عائد وكما اذا وقع الجملة حالا فالاسمية بالواو والضمير معا او بالواو وحدها او بالضمير وحده الخ وعن الثالث ان المراد من الاحوال الاحوال المنسوبة اليهما وهي تقتضي المغايرة وذلك الاحوال باعتبار الحاقها بذات الكلمة لم يسم منسوبة لدقة التغير بينهما وبين الذات وعن الرابع ان المراد من الاحوال ما يكون مختصة بهما وعن الخامس ان اضافة الاحوال اليهما اعم من ان يكون لانفسهما او لاقسامهما اما حال نفس الكلمة فمثل العاملية لان الكلمة عاملة سواء كانت في ضمن الاسم او الفعل او الحرف والحال الاقسام فمثل الاعراب والبناء مثلا **فان قلت** فعلى هذا ينبغي ان لا يصح اضافة الاحوال الى الكلمة والكلام فقط بل ينبغي ان يضاف الى اقسامهما ايضا **قلت** الاقسام لما اعتبرت من حيث انها اقسامهما كانت كانها نفس الكلمة والكلام فالاضافة اليهما اضافة اليها ايضا ولو اعتبرت الاقسام لا من حيث انها اقسامهما لكانت مستقلة لورود الاعتراض المذكور كذا فهم من الغفور... **فان قلت** ان قوله عن احوالهما لا يصح لان كلمة عن للمجاوزة فيكون معناه ان البحث في هذا الكتاب يجاوز عن احوالهما وليس الامر كذلك **قلت** ان كلمة عن بمعنى من اي من احوالهما **قوله** فمتى لم يعرفا **فان قلت** ان قوله لم يعرفا لا يخلو اما من التعريف او من المعرفة فعلى الاول لا تصح الملازمة لان البحث عن الاعراب لا يتوقف على التعريف بل على المعرفة بوجه ما وعلى الثاني لا يتم التقريب لان المدعى تقديم التعريف والدليل يدل على المعرفة بوجه ما **قلت** انه من التعريف لكن المراد من البحث البحث على وجه البصيرة وذا لا يحصل الا بالتعريف فتصح الملازمة او نقول من المعرفة وانما اتى بالتعريف لتحصيل ما هو الواجب لان المعرفة امر كلي لا يوجد الا في ضمن الجزئيات والتعريف جزئي من جزئياته لكن اختار هذا الجزئي لكماله **فان قلت** الواجب حاصل قبل التعريف لتوقف تعريف كل شيء على التصور بوجه ما لان توجه الذهن الى المجهول المطلق محال **قلت** ذلك التوقف بالنسبة الى المعلم المفكر

لا الی المتعلم لانه لا حاجة الی التصور بل هو یکتفی بالمعرف الذی قرع علیه استاذه **فان قلت** المتعلم ایضا عالم بالمعرف قبل التعریف لان لام التعریف فی الکلمة تشیر الی ما یعلم المخاطب **قلت** لا یلزم من علم المخاطب علم للتعلم لجواز ان یکون المتعلم سامعا غیر مخاطب فاذن التعریف بالنسبة الیه یفید اصل النسبة وبالنسبة الی المخاطب یفید زیادة المعرفة کذا قال مولٰنا عبد الغفور **فان قلت** ان قوله فمتی لم یعرفا لا یصح ان یکون نتیجة لقوله لانه یبحث فی هذا الکتاب اذ حاصل الدلیل ان الکلمة والکلام ما یبحث فی هذا الکتاب عن احوالهما وکل ما یبحث فی هذا الکتاب عن احوالهما .... لابد من الابتداء بتعریفهما فی هذا الکتاب فینتج ان الکلمة والکلام لابد من الابتداء بتعریفهما فی هذا الکتاب **قلت** ان قوله فمتی لم یعرفا وان لم یکن عین النتیجة لکن یکون لازم النتیجة فلذا رتبه الشارح علی الدلیل السابق فافهم **اعلم** انه لابد ههنا من سبعة امور احدها الشکل والثانی الصغری والثالث الکبری والرابع الحد الاصغر والخامس الحد الاکبر والسادس الحد الاوسط والسابع النتیجة فالشکل عبارة عن القیاس المرکب من المقدمتین والصغری عبارة عن المقدمة الاولی التی لیست مستعملة بحروف السور والکبری عبارة عن المقدمة الثانیة التی تکون مستعملة بحرف السور والحد الاصغر عبارة عن الجزء الاول من الصغری والحد الاکبر عبارة عن الجزء الاخیر من الکبری والحد الاوسط عبارة عن الجزء المکرر الذی هو محمول فی الصغری وموضوع فی الکبری والنتیجة عبارة عما بقی بعد انتفاء الحد الاوسط من الصغری والکبری کقولنا العالم حادث لانه متغیر وکل متغیر حادث فالعالم فالشکل فیه قوله لانه متغیر وکل متغیر حادث والصغری فیه قوله لانه متغیر والکبری فیه قوله وکل متغیر حادث والحد الاصغر فیه قوله لان العالم لان الضمیر فی انه راجع الی العالم والحد الاکبر فیه قوله حادث والحد الاوسط فیه قوله متغیر لانه مکرر بین المقدمتین والنتیجة قوله فالعالم حادث لانه الباقی بعد انتفاء الحد الاوسط وهو قوله متغیر

قوله وقدم الکلمة علی الکلام جواب سوال وهو انه لما کانت الکلمة والکلام موضوعین للنحو فما وجه تقدیم الکلمة علی الکلام فاجاب بقوله وقدم ومحصل الجواب ان الکلمة جزء من الکلام بحسب الافراد والمفهوم والجزء مقدم علی الکل طبعا فقدم وضعا لیوافق الوضع الطبع لان مخالفة الوضع عن الطبع فی قوة الخطاء عند المحققین **وفیه بحث** من وجهین الاول ان الضمیر فی افرادها ومفهومها لا یخلو اما راجع الی لفظ الکلمة او الی مفهومها فعلی الاول لا یصح اضافة الافراد الی ضمیر الکلمة لان الافراد لیست للفظ الکلمة بل لمفهومها وعلی الثانی لا یصح اضافة المفهوم الی الضمیر لانه یلزم للمفهوم مفهوم وذا باطل لانه یفضی الی التسلسل وایضا فات المطابقة لان الراجع مونث والمرجع مذکر کما لا یخفی والثانی ان مفهوم الکلمة لفظ وضع لمعنی مفرد ومفهوم الکلام المتضمن کلمتین بالاسناد ولیس الاول جزءا من الثانی **اجیب** عن الاول ان الکلام من قبیل الاستخدام لان الکلمة لها اعتباران لفظها ومفهومها فاضافة الافراد باعتبار المفهوم واضافة المفهوم باعتبار اللفظ والمفهوم تابع اللفظ فی التذکیر والتانیث فلما کان لفظ الکلمة مونثا فکذا مفهومها فلا یفوت المطابقة وعن الثانی ان المراد من المفهوم مفهوم ما صدق علیه الکلمة ولا شک انه جزء ما صدق علیه الکلام لان زیدا اذا کان جزءا

بیان الامور السبعة الضروریة

له لیست مستعملة بحروف السور اقول لعل المصنف فهم من التولیف من المثال الذی ذکره العلام [illegible] م الصغری یکون محصورة الکبری والتولیف [illegible] اللغوی ای المقدمة التی اشتملت علی الحد الاصغر ۱۲ [illegible]

زید قائم کان مفهومه ایضا جزءً من مفهومها **ونقول** ان المفهوم الاجمالی للکلمة موجود فی المفهوم التفصیلی للکلام لان الماخوذ فی تعریف الکلام لفظ الکلمة ولفظ الکلمة یدل علی مفهومها لانه غیر منفک عنها فلما کان لفظ الکلمة ماخوذا فی مفهوم الکلام وجزءا منه فکان مفهومها ماخوذ فیه وجزءا منه اجمالا لان المفهوم الاجمالی هو الذی یودی بلفظ المعرف لانه تعبیر عن الامور المتعددة بلفظ واحد والتفصیلی تعبیر عن الامور المتعددة بالفاظ متعددة **فان قلت** المفهوم الاجمالی لا یثنی ولا یجمع فکیف یصح قوله کلمتین فی قوله ما تضمن کلمتین **قلت** لها اعتباران احدهما اعتبار من حیث هو هو والآخر اعتبار من حیث الاطلاق علی الافراد وهو لا یثنی باعتبار الاول دون الثانی **فان قلت** الکلام لا یخلو اما تقدیم تعریف الکلمة فقط او تقدیم تعریفها وتقسیمها فعلی الاول الدلیل الثانی کاف والاول مستدرک لان التعریف لیس الا باعتبار المفهوم وایضا لا یکون مثبتا للمدعی لان کون افراد الکلمة جزءا من افراد الکلام لا یقتضی التقدیم باعتبار التعریف لان افراد المفرد جزء من افراد المرکب مع ان مفهوم المرکب مقدم علی مفهوم المفرد حیث قالوا فی کتب المیزان المرکب ما دل جزءه علی جزء معناه والمفرد بخلافه وعلی الثانی الدلیل الثانی ایضا کاف والاول مستدرک لان التقسیم ایضا لا یکون الا باعتبار المفهوم **قلت** سلمنا ان الدلیل کاف لهما لکن الاستدراک ممنوع لان الدلیل الثانی للمدعی الاول والاول للثانی بطریق اللف والنشر الغیر المرتب **فان قلت** التعریف کما یکون باعتبار المفهوم فکذا التقسیم باعتبار المفهوم فکیف یصح قوله ان الدلیل الاول للمدعی الثانی **قلت** سلمنا ان التقسیم ایضا باعتبار المفهوم لکن المنظور فیه الانطباق علی الافراد **فان قلت** الدلیل لا یطابق المدعی لان التقدیم الکتبی والدلیل یدل علی التقدیم الخارجی لان تقدیم الجزء علی الکل فی الخارج **قلت** ان التقدم بحسب الوجود الخارجی اذا تقدم فی الکتابة توافقت فی التقدم الوجودات الاربعة الکتبی واللفظی والذهنی والخارجی اما الخارجی والکتبی فظاهر واما اللفظی فلان التلفظ غالبا یکون علی وفق الکتابة واما الذهنی فلان التلفظ غالبا یکون بعد الذهن **قوله** فقال الکلمة **فان قلت** ان الفاء للتعقیب ومدخولها معطوف علی ما قبله وهو قوله وقدم وهذا العطف لا یصح لوجهین الاول ان العطف یقتضی المغایرة ولا مغایرة بین التقدیم والقول والثانی ان العطف بالفاء یقتضی الترتیب ولا ترتیب بین التقدیم والقول لان زمان التقدیم بعینه زمان القول وبالعکس **قلت** الاول لا نسلم ان الفاء للتعقیب بل للتفصیل وان سلم فالارادة مقدرة فی جانب التقدیم **فان قلت** لا بد للمقدر من القرینة وهو غیر موجودة **قلت** القرینة موجودة وهو ان التقدیم فعل اختیاری وکل فعل اختیاری مسبوق بالارادة **قوله** الکلمة **فان قلت** ان الالف واللام فی الکلمة لا یخلو اما للتعریف او لا فعلی الثانی یلزم تنکیر المبتدا وعلی الاول یلزم تحصیل الحاصل لان التعریف قد حصل بالحد **قلت** التعریف باللام راجع الی لفظ الکلمة والتعریف بالحد راجع الی مفهومها **ونقول** ان التعریف باللام راجع الی الافراد والتعریف بالحد راجع الی الماهیة فلا یلزم

ن الالفاظ

تتصیل لحاصل فان قلت هذا انما یستقیم فی الاستغراقی والعهدی دون الجنسی لان الجنس ایضا
عائد الی الماهیة قلت الفرق المذکور مختص بالاستغراقی والعهدی واما مع الجنسی فهو ان
باللام الجنسي اشارة الی الماهیة بطریق الاجمال وبالحد اشارة الی الماهیة بطریق التفصیل فافترقا
کما لا یخفی فان قلت ان البحث عن الکلمة محال لاستلزامه الدور لان الحروف لا یتلفظ بها الا بعد
الحرکات للزوم الابتداء بالساکن والحرکات لا یتلفظ بها الا بالحروف لعدم استقلالهما فی التلفظ والدور محال
والموقوف علی المحال محال قلت هذا الدور معی وهو غیر باطل اعلم ان الدور توقف الشئ علی ما یتوقف
علیه ذلک الشئ وهو علی نوعین معی ومهروب فالمعی توقف الشئ علی ما یتوقف علیه ذلک الشئ
بلا تخلل زمان بینهما ویکونان معلولین لشئ ثالث کتوقف الابوة علی البنوة وبالعکس لان نما نهما واحد
وکلاهما معلولان للتولد وهو جائز لان علة امتناع الدور جعل العلة معلولا والمعلول علة وهذا الامر
فی المعی لانه لیس احدهما علة والاخر معلولا بل هما معلولان لثالث فیکونان مثل اللازمین لشئ والمهروب
توقف الشئ علی ما یتوقف علیه ذلک الشئ مع تخلل زمان بینهما وان قل ویکون احدهما علة والاخر
معلولا وهو باطل ثم هو علی نوعین مصرح ومضمر فالاول توقف الشئ علی ما یتوقف علیه ذلک الشئ
مع تخلل زمان بینهما بلا واسطة شئ اخر کتوقف آ علی ب وتوقف ب علی آ والمضمر ما یکون بواسطة شئ
اخر کتوقف آ علی ب وتوقف ب علی ج وتوقف ج علی آ قوله قیل هی والکلام فان قلت لو قال هما
مشتقان لکان اخصر قلت الکلام غیر مذکور سابقا والکلمة مذکورة سابقا فلذا اورد احدهما ظاهرا
والاخر ضمیرا فان قلت الکلام ایضا مذکور سابقا فی قوله وبدأ بتعریف الکلمة والکلام قلت
مرادنا انه غیر مذکور فی شرح هذا المتن ای الکلمة لان الذکر فی غیر هذا الموضوع غیر کاف للارجاع
ثم اعلم ان ههنا مذهبان مذهب الجمهور ومذهب البعض فمذهب الجمهور انهما غیر مشتقین بل
هما کلمتان براسهما لان جعلهما اصلا اولی من جعلهما اصلا بعد المناسبة فی هذا الاشتقاق کما ستعرف
ومذهب البعض انهما مشتقان من الکلم قوله بتسکین اللام جواب سوال وهو ان الکلم جنس الکلمة
والکلمة فرد منه والفرد لا یشتق من الجنس فی موضع من المواضع فاجاب الشارح بقوله بتسکین اللام
وما هو الجنس فهو بکسر اللام فافترقا قوله لتاثیر معانیهما فی النفوس کالجرح جواب سوال وهو انه اذا
کان الکلم بتسکین اللام فایضا لا یصح الاشتقاق لان الاشتقاق هو وجدان المناسبة فی اللفظ والمعنی
وههنا وان وجد المناسبة فی اللفظ لکنه لم یوجد فی المعنی لان معناهما ما یتکلم به ومعنی الکلم الجرح
فاجاب الشارح بقوله لتاثیر معانیهما فی النفوس کالجرح فمحصل الجواب ان المناسبة فی المعنی اعم
من المطابقی والتضمنی والالتزامی وههنا وان لم یوجد الاولیین لاکن وجد الالتزامی وهو التاثیر
لتاثیر معانیهما فی النفوس کالجرح فان قلت تحقق المناسبة فی المعنی الالتزامی ایضا غیر مسلم لان المعنی
الالتزامی لهما هو التاثیر فی الحواس الباطنة ومعنی الالتزامی للکلم هو الالم فی البدن قلت المناسبة
وان لم یتحقق فی جمیع الکلمات لکنها متحققة فی بعض الکلمات وهی الکلمات السیئة لانها ایضا تفید الالم

تعریف الدور

الدور علی نوعین

نزاع

في البنا وفي هذا الجواب بحث من وجهين احدهما ان المناسبة انما تكون بين الكلم والكلام لا بين الكلم
والكلمة لانها غير مفيدة للتاثير كما لا يخفى والثاني ان هذه المناسبة بعيدة عن الفهم لخفائها لانها
مناسبة باعتبار لبعض الافراد وهي الكلمات السيئة والاشتقاق يجري في كل الافراد على ان هذه
المناسبة غير لازمة مع ذلك البعض ايض لان التاثير يختلف باختلاف الاشخاص لان كثيرا ما لا
يؤثر الكلمات السيئة في بعض الاشخاص فالتشبيه بقوله لتاثير معانيها في النفوس كالجرح عن
غير صحيح على الاطلاق أجيب عن الاول ان تاثير الكلمة وان لم يكن بذاتها لكن يكون بواسطة
الكلام لكونها جزءا منه وعن الثاني ان التشبيه وان لم يصح باعتبار الاثر المعنوي لكن يصح باعتبار
نفسهما وهو القوة والشدة لان كل كلمة اذا اشتملت على الكاف واللام والميم فهي تنبئ عن القوة والشدة
الا ترى ان لفظ ملك والمالك والملك والملك يدل على القوة والشدة لان الكاف من الحروف
الشديدة واللام والميم من الحروف المجهورية واللازم معها القوة والشدة اعلم ان الاشتقاق في
في اللغة پاره كردن وفي الاصطلاح ان تجد بين اللفظين تناسبا في احد المدلولات الثلثة واشتراكا
في جميع الحروف الاصلية مرتبا نحو ضرب من الضرب او غير مرتب نحو جبذ من الجذب او اشتراكا
في اكثر الحروف الاصلية مع تقارب في المخرج نحو نعق من النهق كذا في الغفور وفي هذا التعريف بحث
بوجوه الاول ان حمل ان تجد لا يصح على الاشتقاق لانه صفة اللفظ وان تجد بتاويل المصدر بمعنى
وجدان المناسبة صفة المتكلم فيلزم حمل صفة المتكلم ++++++ على صفة اللفظ وهو باطل
والثاني انه على هذا ينبغي ان يجري الاشتقاق بين الضارب والمضروب لصدق التعريف عليهما
لان بينهما ايض وجدان المناسبة بين اللفظ والمعنى والامر ليس كذلك والثالث ان المناسبة مساوية
من الجانبين فلم يشتق الكلم من الكلمة والكلام لهذا المناسبة بعينه والرابع لم لم يشتق الكلام من
الكلمة وبالعكس مع وجود المناسبة بينهما في اللفظ وهو الحروف الاصلية والمعنى وهو ما يتكلم به أجيب
عن الاول ان وجدان المناسبة صفة المتكلم لكن لا نسلم ان الاشتقاق صفة اللفظ بل هو ايض صفة المتكلم
لان معناه پاره كردن فيلزم حمل صفة المتكلم على صفة المتكلم وما هو صفة اللفظ هو كون اللفظ مشتقا
واين هذا من ذلك وعن الثاني ان الاشتقاق وجدان المناسبة بين اللفظ والمعنى بحيث
يكون يرد احدهما الى الاخر بعد حذف الزوائد وههنا ليس كذلك لان ضارب بعد حذف
الزوائد ...... لا يرد الى المضروب وبالعكس بل يرد الى الضرب وعن الثالث انهما مشتملان
على الزيادة من حيث الحروف والسكنات ولا يكون هذا الاشتقاق الكثير من القليل
وعن الرابع ان الاشتقاق يقتضي المغايرة بحسب المعنى ولا مغايرة بينهما لانهما باعتبار المعنى اللغوي مترادفان فان قلت هذا
مخالف لما قال في الغفور حيث قال في احد المدلولات الثلثة لانه يعلم منه انه اذا كان المناسبة مطلقا يتم
الاشتقاق ايضا وايض ينقض باشتقاق الجبذ من الجذب لانهما مترادفان قلت الاشتقاق لا يجري
في المترادفين اذا كانا متساويين في الشهرة والغرابة كما فيما بين الكلمة والكلام واما اذا كان احدهما

تعريف الاشتقاق

مشهور والاخر غریبا فیصح اشتقاق الغریب من المشهور کما فی الجید کذا فی الزبدة **قوله** وقد عبر بعض الشعراء ای هذا التشبیه علاقة معتبرة ولهذا عبر بعض الشعراء **فان قلت** نقل عن الشیخ الکاررونی ان قائل الشعر علی ابن ابیطالب کرم الله تعالی وجهه فلا یصح اطلاق الشاعر علیه لانه ترک الادب **قلت** لعل الشارح لم یطلع علی ذلک کذا فی العصمة **قوله** عن بعض تاثیراتهما **فان قلت** لا یصح اضافة البعض الی التاثیر لان التاثیر لا یتجزی ومدخول البعض لا یکون الا مما یقبل التجزی **قلت** هذا التاثیر مما یقبل التجزی لانه ذو جزئین احدهما فهم المعنی والاخر هو الالم فی البدن ولو سلم فهو محمول علی القلب ای عن تاثیرات بعض افرادهما وهی الکلمات السیئة **قوله** ما جرح اللسان فانه ذکر الجرح واراد منه تاثیر اللسان مجازا والمجاز لا یکون بدون العلاقة فعلم ان التشبیه المذکور بینهما علاقة معتبرة فلذا یصح الاشتقاق **قوله** والکلم بکسر اللام انما قال هذه المقابلة قوله بتسکین اللام ولما کانت الکلمة مرکبة من ثلثة اجزاء الالف واللام والکلم والتاء اشار الشارح الی بیان کل واحد منها بقوله والکلم الخ والغرض فی بیان الجزء الاول اظهار الخلاف الواقع بین الجمهور والبعض والغرض فی بیان الجزء الثانی والثالث دفع السوالات الاتیة کما سنذکره ان شاء الله تعالی **فان قلت** لم قدم بحث الکلم مع ان المقدم فی لفظ الکلمة اللام **قلت** الکلم معروض واللام والتاء عارضتان والمعروض مقدم علی العوارض طبعا فقدم وضعا لیوافق الوضع الطبع ثم فی الکلم مذهبان مذهب الجمهور ومذهب البعض فمذهب الجمهور انه جنس فاشار الشارح الی بیان مذهب الجمهور بقوله جنس لا جمع **فان قلت** ذکر قوله لا جمع مستدرک لانه اذا کان جنسا فلا یکون جمعا **قلت** ذکره لرد الصریح علی مذهب البعض فانهم جعلوه جمعا لا جنسا **قوله** کتمر وتمرة **فان قلت** ذکر تمرة لا یخلو اما للتشبیه او لامر اخر فان کان الاول فالتشبیه حاصل بالجزء الاول وان کان الثانی فعلیک البیان **قلت** ایراده للتشبیه لاکن الاول لتشبیه المذکور والثانی لتشبیه المحذوف وتقدیره ان الکلم بکسر اللام بدون التاء جنس کتمر والکلمة مع التاء فرد کتمرة **قوله** بدلیل قوله تعالی الیه الی العرش یصعد الکلم الطیب ولو کان جمعا لقال طیبة او طیبات لان المفرد لا یقع صفة للجمع لعدم المطابقة بینهما وبدلیل تصغیره بکلیم بلا رد الی الاصل ولو کان جمعا لرد الی الاصل لان تصغیر الجمع لا یصح لئلا یلزم اجتماع الفرعین الجمع والتصغیر وبدلیل وقوعه تمیزا للعدد الاوسط نحو قرأت احد عشر کلما ولو کان جمعا لما وقع تمیزا للعدد الاوسط لان تمیز العدد الاوسط لا یکون الا مفردا **فان قلت** الدلیل لا یخلو اما لاثبات الجنسیة او لنفی الجنسیة لجواز ان یکون اسم الجمع وعلی الثانی بقی اصل المدعی بلا دلیل وعلی الثالث لا یتم التقریب **قلت** انا نختار الشق الاول ونفی الجمعیة یستلزم اثبات الجنسیة لعدم القائل بالفصل ومذهب البعض انه جمع واشار الشارح الی بیان مذهب البعض بقوله وقیل جمع لا جنس حیث لا یقع الا علی الثلث فصاعدا فلو کان جنسا لوقع علی ما تحت الثلث ایضا لان الجنس یقع علی القلیل والکثیر **قوله** والکلم الطیب مؤول ببعض الکلم لان الصاعد الی محل الاجابة لیس الا البعض وهی الکلمة الحسنة وتصغیره کلیمة لا کلیم والتمیز کلمة لا کلما والجواب ان الاطلاق علی الثلث فصاعدا بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع وق

حاجة الى تقدير البعض لان البعضية يعلم من توصيف الكلم بالطيب والتصغير والتميز مجرد التحكم فان قلت فليكن للبعض ان يقول ان ما قال الجمهور تحكم فلا ترجيح ح قلت الترجيح ثابت باعتبار عدام وجدان الكلم من اوزان الجمع كذا قال مولنا عبد الغفور اعلم ان الالف واللام في اللغة الٓ وفي الاصطلاح كلمة تحلى بها كلمة اخرى سواء كانت للتعريف او للتحسين او لامر اخر ومعنى التحسين التفخيم في اللفظ والكتابة وهي على قسمين اسمی وحرفی فالاسمی ما تدخل على اسم الفاعل والمفعول اتفاقا وعلى الصفة المشبهة اختلافا وانما صار اسميا اذ ادخل على اسمى الفاعل والمفعول لانها مؤلفة بكلمة الذی والتی ونحوها من الموصولات وهي قسم من الاسماء وانما خص الاسمی باسمی الفاعل والمفعول لان الاسم مشابهة بالحرفی صورة فيقتضی ان يكون مدخولها مفردا صورة لان مدخول الحرفی لايكون الا مفردا وفي المعنى موصولة فيقتضی ان يكون مدخولها جملة لان صلة الموصول لايكون الا جملة وليست كلمة في كلام العرب مفرد صورة وجملة معنى الا اسم الفاعل والمفعول لانهما ذو شبهين لانه ان نظر الى انهما لا يختلفان بالغيبة والخطاب والتكلم فيكون كالاسم الجامد لانهم قالوا هو ضارب انت ضارب انا ضارب كما قالوا هو زيد انت زيد انا زيد ولو كان كالفعل لاختلف بالضمائر وان نظر الى انه بتاويل الفعل لان اللام اذا دخل على اسم الفاعل والمفعول يكون اللام بمعنى الذی واسم الفاعل والمفعول يكون بمعنى الفعل فيكون كالجملة وانما كان بمعنى الفعل لان اسم الفاعل حامل للضمير كالفعل فان قلت فعلى هذا ينبغی ان يقال لاسم الفاعل جملة حقيقة لاستوائه مع الفعل في تحمل الضمير قلت بينهما فرق لان النسبة في الفعل الى ذات خارج عن مفهومه والنسبة في اسم الفاعل الى ذاته داخل في مفهومه فيكون مفردا فان قلت فعلى هذا ينبغی ان يكون للمصدر مع الفاعل جملة حقيقة لان الذات غير داخل فيه قلت كما ان الذات غير داخلة فيه فكذا النسبة غير داخلة فيه فلا يكون كالفعل لان النسبة داخلة في الفعل واما في الصفة المشبهة فقال بعضهم انه اسمی حملا على اسم الفاعل لمشابهتهما له في الاشتقاق والقيام والافراد والتثنية والجمع وقال بعضهم انه حرفی لان اسم الفاعل يدل على الحدوث والصفة المشبهة تدل على الثبوت فبينهما منافاة فيشبه الجوامد وفي الجوامد حرفی فكذا في الصفة المشبهة ثم الحرفی هي التی دخلت على غير اسم الفاعل والمفعول وهي على نوعين زائد وغير زائد فالزائد هي التی لايتغير المعنى بسقوطها كما في قول علی كرم الله وجهه شعر

ولقد امرّ على اللئيم يسبّنی ❊ فمضيتُ ثَمّہ وقلت لايعنينی ❊

فاللام في اللئيم زائدة والا فيكون معرفة فلا يصح توصيفه بقوله يسبنی لانه جملة وتوصيف الجملة بالمعرفة لايصح فان قلت فليكن قوله يسبنی حالا منه قلت ان زيادة اللام على تقدير جعل يسبنی صفة لا مطلقا فان قلت فعلى هذا يكون المثال مترددا فلا بد من مثال يقينی قلت المثال اليقينی قول العرب جاءنی الرجل عالم بدون اللام في الصفة ثم الزائد على نوعين لازم وغير لازم واللازم على نوعين عوضی

---

[1] قوله اخرای لكونها عوضا عن المضاف اليه ۱۲م [2] واما في الصفة الخ ای الالف واللام الداخلة في الصفة ۱۲م

وغير عوضي فمثال الزائد اللازم العوضي كما في لفظ الله اما كونه زائدة فلان التعريف قد حصل بالعلمية واما كونه لازما فلاحاطة[1] العلمية واما كونها عوضا فلانها عوض عن الهمزة المحذوفة لانه في الاصل الاله فحذفت الهمزة وعوض عنه اللام ثم ادغم اللام فصار الله ومثال الزائد اللازم الغير العوضي كما في النجم والصعق والثريا اما كونها زائدة فلان التعريف قد حصل بالعلمية واما كونها لازما فلاحاطة العلمية واما كونها غير عوض فلعدم كونها عوضا عن الشئ وكذلك غير اللازم على نوعين عوضي وغير عوضي فمثال الزائد الغير اللازم العوضي كما في يا الناس اما كونها زائد - - - - - - لان التعريف قد حصل بحرف النداء واما كونها غير لازم فلعدم احاطة العلمية بها واما كونها عوضا فلانها عوض عن الهمزة المحذوفة لانه في الاصل اناس فحذفت الهمزة وعوضت اللام عنها فصار الناس ومثال الزائد الغير اللازم الغير العوضي كما في قول الشاعر ؎ فيا الغلامان اللذان فرا * اياكما ان تكسبان شرا * اما كونها زائدة فلان التعريف قد حصل بحرف النداء واما كونها غير لازم فلعدم احاطة العلمية بها واما كونها غير عوض فلانها لم يعوض عن شئ واما غير الزائد فهو على اربعة اقسام جنسي واستغراقي وعهد خارجي وعهد ذهني وجه الحصر ان اللام انما يكون للاشارة الى مفهوم مدخولها فان كان اشارة الى مفهوم المدخول من حيث هو هو فهو لام الجنس وان كان اشارة الى مفهوم المدخول باعتبار تحققه في ضمن جميع الافراد فهو لام الاستغراق وان كان اشارة الى مفهوم المدخول باعتبار تحققه في ضمن فرد معين فهو لام العهد الخارجي وان كان اشارة الى مفهوم المدخول باعتبار تحققه في ضمن الفرد الغير المعين فهو لام العهد الذهني فالجنسي هو الذي يشير بها الى حقيقة الشئ من حيث هو هو مع قطع النظر عن ملاحظة الافراد نحو الرجل خير من المرأة فاللام في الرجل جنسي لانه يشير بها الى حقيقة الرجل فقط وهو مذكر من بني آدم يتجاوز عن حد الصغر الى حد الكبر من غير ملاحظة الفرد او الافراد **فان قلت** هذا الحد لا يصدق على آدم عليه السلام لانه كبير من الابتداء **قلت** بني التعريف على الاعم الاغلب لا على الشاذ والنادر **فان قلت** لم لا يجوز ان يكون استغراقيا[2] او عهديا خارجيا او عهدا ذهنيا **قلت** لا سبيل الى كل واحد منها لانه لو كان استغراقيا لزم الكذب لان كثيرا من افراد النساء خير من افراد الرجل ولا يجوز ان يكون للعهد الخارجي لانه لا يناسب المقام لان المقصود من هذا القول مدح الرجل ولا يجوز ان يكون عهدا ذهنيا لانه يستلزم تنكير المبتدأ لان قوله الرجل مبتدأ والاستغراقي[3] هو الذي يشار به الى حقيقة الشئ مع ملاحظة جميع الافراد نحو قوله تعالى ان الانسان لفي خسر فاللام - - - في الانسان للاستغراق لانه يشار بها الى حقيقة الانسان وهو حيوان ناطق مع ملاحظة جميع الافراد **فان قلت** لم لا يجوز ان يكون جنسيا[4] او عهدا خارجيا او عهدا ذهنيا **قلت** لا سبيل الى كل واحد منها لانه لو كان جنسيا لا يصح الحكم عليه بالخسران ←

ن نا کان

---

[1] قوله الاعلام لا تتغير ١٢م

[2] قوله ان يكون استغراقيا الخ اى الالف واللام في الرجل خير من المرءة وهذا خلاف الواقع لان كثيرا من النساء خير من الرجال كذا قيل ؎ نه هر زن زن است ونه هر مرد مرد * خدا پنج انگشت یکسان نکرد * ولذا قيل ؎ فاطمة هم امهات المؤمنين * فضلن سیادة بر مردان چنین * ١٢

[3] والاستغراقي آه عطف على قوله فالجنسي ١٢

[4] لا يجوز ان يكون آه اى الالف واللام في قوله ان الانسان لفي خسر ١٢ رب اغفر لي ١٢

لان الخبر لا یصدق عن الحقیقة الخالصة بدون ملاحظة الافراد ولا یجوز ان یکون للعهد الخارجی والذهنی لانه لوکان للعهد الخارجی والذهنی لا یصح الاستثناء بقوله الا الذین امنوا لان الاستثناء یقتضی عموم المستثنی منه وایضا لوکان للعهد الذهنی یلزم تنکیر المبتداء لان اسم ان فی الاصل مبتدا والعهد الخارجی هو الذی یشار به الی حقیقة الشئ مع ملاحظة فرد معین معلوم بین المتکلم والمخاطب فی الخارج نحو قوله تعالی **فعصی فرعون الرسول** فان اللام فی الرسول للعهد الخارجی لانه یشیر به الی حقیقة الرسول وهو انسان بعثه الله تعالی الی الخلق للتبلیغ مع ملاحظة فرد معین معلوم بین المتکلم وهو الله تعالی والمخاطب وهو النبی علیه السلام **فان قلت** فلم لا یجوز ان یکون جنسیا او استغراقیا او عهدا ذهنیا **قلت** لا سبیل الی کل واحد منها لانه لوکان جنسیا یابی عنه عصیان فرعون لان عصیان فرعون انما یتصور من الفرد المعین لا من الماهیة الخالصة ولا یجوز ان یکون استغراقیا اذ لا یمکن عصیان فرعون عن جمیع افراد الرسول لعدم وجودهم فی زمانه ولا یجوز ان یکون عهدا ذهنیا لان عصیان فرعون من موسی علیه السلام وهو معلوم بین المتکلم والمخاطب فی القصص موجود فی الخارج والعهد الذهنی هو الذی یشار به الی حقیقة الشئ مع ملاحظة فرد معین معلوم فی ذهن المتکلم نحو قوله تعالی حکایة عن حال یعقوب انی اخاف ان یاکله الذئب فان اللام فی الذئب ذهنی لانه یشار به الی حقیقة الذئب وهو حیوان مفترس مع ملاحظة فرد معین معلوم فی ذهن المتکلم وهو یعقوب علیه السلام **فان قلت** فلم لا یجوز ان یکون جنسیا او استغراقیا او عهدا خارجیا **قلت** لا سبیل الی کل واحد منها لانه لوکان جنسیا لزم الحکم بالاکل من الماهیة الخالصة والاکل انما یتصور من الفرد لا من الماهیة الخالصة ولا یجوز ان یکون استغراقیا لانه لوکان استغراقیا لزم الحکم باجتماع جمیع افراد الذئب علی اکل شخص واحد وهو محال بالبداهة ولا یجوز ان یکون عهدا خارجیا لانه لوکان عهدا خارجیا یلزم الحکم بالاکل من الفرد المعین المعلوم فی الخارج وهو محال لان الله تعالی حرم لحوم الانبیاء علی کل احد **قوله** واللام فیها للجنس والتاء للوحدة **فان قلت** ما للشارح انه ذکر قوله فیها فی قوله واللام فیها للجنس ولم یذکر فی قوله والتاء للوحدة بان یقول والتاء فیها للوحدة **قلت** انما ذکر فی قوله واللام فیها للجنس للتعیین لانه لو قال واللام للجنس لم یعلم ان المراد لام الکلمة او لام الکلم بخلاف التاء فانها متعین للکلمة فلا حاجة الی قوله فیها للتعیین وهذا جواب سوال وهو ان اللام فی قوله الکلمة لا یخلو اما اسمیة او حرفیة لا سبیل الی الاول لان الکلمة لیست باسمی الفاعل والمفعول وان کانت حرفیة فهی اما زائدة او غیر زائدة لا سبیل الی الاول لانه یلزم علی هذا تنکیر المبتدأ وان کانت غیر زائدة فهی علی اربعة اقسام لا سبیل الی الجنسی لانها للماهیة من حیث هی هی والتاء للفرد فیتنافیان ولا الی الاستغراقی لانها یستلزم الکثرة والتاء للوحدة ولا الی العهد الخارجی لانه لیس ههنا کلمة معینة حتی یشار بها الیها ولا الی العهد الذهنی

لانها فی قوة التنکیر فیلزم تنکیر المبتدأ وذا باطل فاجاب الشارح بقوله واللام فیها للجنس محصل الجواب ان اللام فیها للجنس والتاء للوحدة ولا منافات بینهما لانه یصح توصیف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنس لانه یقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس **وفیه بحث** من وجهین الاول ان اتصاف الجنس بالوحدة انما هو بالوحدة الجنسیة ومدلول التاء الوحدة الفردیة والثانی انه کیف یصح قوله هذا الجنس واحد فی مثال التوصیف لانه مبتدأ وخبر لا صفة وموصوف **اجیب** عن الاول انه لما نقلت الکلمة من المعنی اللغوی وهو ما یتکلم به الی المعنی الاصطلاحی وهو لفظ وضع لمعنی مفرد ۱۲ نقلت الوحدة الفردیة الی الوحدة الجنسیة ایضا **فانقلت** فعلی هذا یلزم ان لا یکون نسبة الکلمة الی الکلم کنسبة التمرة الی التمر لان الوحدة فیها فردیة **قلت** التشبیه فی نفس الوحدة ولا شك ان نفس الوحدة موجودة فیهما وعن الثانی ان المراد من الاتصاف التصادق فلا اشکال **اونقول** ان الفرق بین المبتدأ والخبر وبین الصفة والموصوف لیس الا باعتبار قبل العلم اولبعد العلم بناء علی ما قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار والاخبار بعد العلم بها اوصاف **قوله** ویمکن حملها علی العهد الخارجی جواب ثان عن الاعتراض المذکور محصل الجواب ان التاء للوحدة ولا نسلم ان اللام للجنس حتی یلزم المنافاة بینهما بل اللام للعهد الخارجی **قوله** بارادة الکلمة المذکورة علی السنة النحاة جواب سوال وهو ان الشرط فی العهد الخارجی سبق ذکر المعهود والکلمة الجاریة علی السنة النحاة لیست بمذکورة سابقا محصل الجواب انه لا یشترط فی العهد الخارجی سبق ذکر المعهود بل الشرط فیه العلم بالمعهود وهو حاصل لان المعهود المعرف ههنا الکلمة النحویة المبحوثة عنها فی العلم النحو المذکورة علی السنة النحاة بالبحث عنها بالفاعلیة علم والمفعولیة والاضافة وغیرها علی ما بین فی علم النحو فالمعنی الکلمة التی هی مصطلح النحاة ومبحوثة عنها فی علم النحو فقط **فان قلت** ما القرینة علی ان المراد هذه الکلمة لا غیرها **قلت** القرینة علیه ان العالم نحوی والمتعلم نحوی والکتاب مصنف فی النحو **فان قلت** العهد الخارجی لا یصح من وجه اخر وهو انه یستلزم تعریف الفرد والتعریف لا یکون الا للجنس بالجنس وایضا یلزم تعریف الاخص بالاعم **قلت** التعریف للماهیة التی هی فی ضمن الفرد **فان قلت** ما للشارح انه عبر عن هذا التوجیه بیمکن مع انه یدل علی الضعف **قلت** هضما لنفسه لان هذا التوجیه منقول عن الشارح فقط بخلاف الاول فانه منقول عن الشارحین السابقین ومشهور فیما بینهم ولا یصح ان یکون اللام فیها للعهد الذهنی لانه فی قوة التنکیر **وفیه بحث** لان جعل العهد الذهنی فی قوة التنکیر دون الجنسی تحکم لانه لو نظر الی الذهن فکلاهما معلومان ولو نظر الی الخارج فکلاهما غیر معلومین لان الماهیة معلومة فی الذهن معدومة فی الخارج **اجیب** عنه ان الماهیة وان کانت معدومة[1] فی الخارج لکن تحققها فی الخارج فی ضمن الافراد بخلاف الذهنی لانها لا یمکن تحققها فی الخارج لا بالذات ولا فی ضمن الافراد لانها موضوعة

---

[1] معدومة ای ان الماهیة امر ذهنی لا وجود لها فی الخارج بل تدرك فی الذهن ۱۲ نقیب احمد غفر له الدیوبندی ۱۲

لفرد معين في الذهن دون الخارج **فان قلت** هذا مخالف لما ذكر في بحث المعرفة والنكرة لانه قال الشارح ثم العهد مطلقا من المعارف **قلت** المراد من العهد المذكور في قول الشارح العهد الخارجي ذكر للمطلق واراد منه المقيد **قوله** اللفظ في اللغة اي الرمي المطلق سواء كان من الفم او من غيره وقد جاء بمعنى الرمي من الفم او بمعنى التكلم **قوله** يقال اكلت التمرة ولفظت النواة جواب سوال وهو انه ما القرينة على ان المراد من اللفظ الرمي محصل الجواب ان القرينة عليه قول العرب اكلت التمرة ولفظت النواة **قوله** اي رميتها جواب سوال وهو ان المثال لا يطابق الممثل لان الممثل الرمي المطلق والمفهوم من المثال رمي الفم بقرينة الاكل فاجاب الشارح بقوله اي رميتها محصل الجواب ان المراد من لفظت الرمي المطلق والاكل لا يكون قرينة عليه لان من عادة العرب وقت اكل التمرة ان يخرج النواة باليد من التمرة او الفم ثم يلقونه فلا يدل الاكل على الرمي من الفم وههنا نظر في الاعتراض والجواب اما في الاعتراض فلان المثال ليس الا جزء للممثل ورمي الفم ليس الا جزءا من الرمي المطلق فمن اين قلت المثال لا يطابق الممثل واما في الجواب فهو ان قول الش اي رميتها افاد عين ما افاد قوله لفظت النواة فكيف يكون جوابا عن السوال بل دفع السوال بقوله والاكل لا يكون قرينة عليه لان من عادة العرب الخ وذلك غير مذكور في الشرح **اجيب** عن الاول ان اللفظ في اللغة على معان ثلثة الرمي المطلق ورمي الفم والتكلم ومختار الشارح المعنى الاول فقال المعترض المثال لا يطابق الممثل لان مختار الشارح ان الممثل الرمي المطلق والمثال لا يدل على ما هو المختار عنده بل يدل على المعنى الثاني وهو الرمي من الفم بقرينة الاكل وهو غير مختار عنده فلا بد ان ياتي بمثال مطابق لما هو المختار عنده[1] وهو الرمي المطلق فورد الاعتراض المذكور عليه لان بين العام والخاص مغايرة بالذات وعن الثاني ان اعتراض السائل مركب من جزئين احدهما ان معنى لفظت رمي الفم والثاني بقرينة الاكل وجواب الشارح بمنع المقدمتين اي لا نسلم ان معنى لفظت رمي الفم بل الرمي المطلق حيث قال اي رميتها مطلقا ولا يكون الاكل قرينة عليه بقرينة عادة العرب فمنع الجزء الاول مذكور في عبارة الشارح واما منع الجزء الثاني فغير مذكور في قول الشارح وهذا غير قبيح عند الشارحين **فان قلت** لما كان اللفظ في اللغة على معان فلم اختار الشارح المعنى الاول **قلت** لو كان موضوعا لواحد من المعنيين الاخيرين يكون استعماله في الرمي المطلق على سبيل الاشتراك والمجاز وكلاهما خلاف الاصل اما اذا كان موضوعا للرمي المطلق فان استعماله فيهما على سبيل الحقيقة من قبيل استعمال المطلق في الافراد **فان قلت** استعمال المطلق في الافراد ليس الا استعمال المطلق في المقيد وهذا ايضا مجاز صرح به المولوي يعقوب

---

[1] بان المثال لا يطابق الممثل لان الممثل الرمي وهو عام والمثال لرمي الفم وهو خاص وبين العام والخاص تغائر بالذات منه رحمة الله تعالى عليه

الٰهی احد صمد من عندک مدد

ہزاران رحمت حق بر کسی باد ÷ کہ کاتب را بالحمدی کند یاد

قلت هذا مذهب البعض و اما عند الاكثرين فيسمى هذا حقيقة قاصرة صرح به المحقق الدوانی

قوله ثم نقل جواب سوال وهو ان الكلمة مبتدا ولفظ خبره والخبر محمول على المبتداء وههنا لا يصح الحمل لانه يلزم حمل صرف الوصف على الذات البحت فاجاب الشارح بقوله ثم نقل الخ محصل الجواب ان الحمل لا يصح اذا كان اللفظ بالمعنى اللغوی وهو الرمی المطلق وههنا انتقل من المعنى اللغوی الى المعنى الاصطلاحی اعنی ما يتلفظ به الانسان فصار من قبيل المشتق على الذات **قوله** ابتداء او بعد جعله الخ جواب سوال وهو ان النقل على قسمين ابتدائی وثنوی فهذا النقل من ای قبيل محصل الجواب ان في هذا النقل خلاف فقال بعضهم انه ابتدائی ای من غير تاويل له بالملفوظ فيكون من قبيل تسمية المسبب باسم السبب لان الرمی سبب لما يتلفظ به الانسان وانما نقل ابتداء تحرزا عن مؤنة تعدد النقل المستلزم للثقل وقال بعضهم انه نقل بعد جعله بمعنى الملفوظ فيكون من قبيل تسمية الخاص باسم العام لان مطلق الملفوظ عام وملفوظ الانسان خاص وانما نقل بعد جعله بمعنى الملفوظ ليحصل قرب العلاقة لان بين الخاص والعام قرب العلاقة لان العام يصدق على الخاص اذ يقال الانسان حيوان دون العكس والسبب لا يصدق على المسبب اذ لا يقال الصلوة وقت **فان قلت** ما السر في ان حمل العام على الخاص يصح وبالعكس لا يصح اذ يصح ان يقال الانسان حيوان ولا يصح ان يقال الحيوان انسان **قلت** السر فيه ان الحمل يفيد حصر المسند اليه في المسند والحصر يستقيم في الاول دون الثانی **قوله** الى ما يتلفظ به الانسان وفي هذا التعريف بحث من وجوه الاول ان هذا التعريف مستلزم الدور لان معرفة اللفظ موقوف على معرفة ما يتلفظ لتوقف معرفة المحدود على معرفة الحد ومعرفة ما يتلفظ موقوف على معرفة اللفظ اما لانه مبداء ما يتلفظ فيكون جزء منه والكل موقوف على الجزء واما لانه مجرد ويتلفظ مزيد ومعرفة المزيد موقوف على معرفة المجرد والثانی ان هذا التعريف يصدق على الانسان لانه ايضا يتلفظ به الانسان والثالث ان الحركات والحروف الاعرابية لا يخلو اما ان يكون لفظا اولا فعلى الاول ينبغی ان يكون زيد من المركبات فلا يكون اسما مع انه اسم بالاتفاق وعلى الثانی ان لا يكون التعريف مانعا لانه دخل فيه الاعراب **اجيب** عن الاول ان الجهة مغاير من حيث الاصطلاح واللغة وعن الثانی ان الباء للتعدية لا للاستعانة ای ما يتلفظ به الانسان اونقول ان الباء بمعنى على وعن الثالث انها ليست بلفظ واخراجها عن التعريف بقيد الاستقلال ای ما يتلفظ به الانسان بالاستقلال والتلفظ بالحركات والحروف الاعرابية ليست بالاستقلال اونقول انها لفظ ولا يكون زيد من المركبات لان المركب ما يكون اجزاؤه مرتبا في السمع وليس بين الاسم والاعراب ترتب في السمع بل يقع كل واحد منهما في السمع معا ثم في قوله واخراجها عن التعريف بقيد الاستقلال نظر من وجوه الاول ان بقيد الاستقلال خرجت الحركات الاعرابية عن التعريف دون الحروف الاعرابية لانها مستقلة

فى التلفظ والثانى ان بقيد الاستقلال خرجت التنوين عن التعريف لانها ايضا غير مستقلة فى التلفظ كما دل عليه تعريفه مع انه لفظ والثالث ان بقيد الاستقلال خرجت عن التعريف الضمائر المتصلة لانها ايضا غير مستقلة فى التلفظ كما دل عليه تعريفه مع انها لفظ اجيب عن الاول ان الحروف محمولة على الحركات وعن الثانى ان الاستقلال اعم من ان يكون بشخصه او بنوعه فنوع التنوين يتلفظ به بالاستقلال لانها من نوع الحرف وهو مستقل فى التلفظ وعن الثالث ان الاستقلال اعم من ان يكون بنفسه او بمرادفه ومرادف المتصل هو المنفصل وهو مستقل بالتلفظ **قوله** حقيقة او حكما جواب سوال وهو ان التعريف غير جامع لان الضمير المستتر لفظ ولهذا يجرى عليه احكام اللفظ مع انه لا يتلفظ به الانسان فاجاب الشارح بقوله حقيقة او حكما **قوله** مهملاً كان او موضوعًا جواب سوال وهو ان اخذ الوضع فى التعريف مستدرك لخروج المهمل بقيد اللفظ لان المتبادر من اللفظ الموضوع فاجاب الشارح بقوله مهملاً كان او موضوعا **قوله مفردا** كان او مركبا جواب سوال وهو ان اخذ الافراد فى التعريف مستدرك لخروج المركبات عن التعريف باللفظ لان المتبادر من اللفظ هو اللفظ المفرد فاجاب الشارح بقوله مفردا كان او مركبا **فان قلت** لم قدم المهمل على الموضوع مع انه اشرف **قلت** ليدل على انه المقصود بالدخول فى التعريف من هذا التعميم **فان قلت** فعلى هذا ينبغى ان يقدم حكمًا لانه مقصود ايضا بالدخول من هذا التعميم **قلت** ان فى حكما نظر الى الاشرفية وفى مهملاً نظر الى المقصود والوجهان جائزان اعلم ان الظاهر ان تلك التعميمات الثلثة فى ما الموصولة وفيما يتلفظ ولا يبعد ان يجعل التعميم الثانى اعنى قوله مهملاً كان او موضوعًا لما يتلفظ به الانسان حقيقة اذ الملفوظ الحكمى لا يكون مهملاً ويجعل التعميم الثالث بالنسبة الى اللفظ الموضوع اذ المهمل لا يتصف بالافراد والتركيب **فان قلت** لم خالف الشارح من العبارة المشهورة بين الجمهور وهى مهملاً كان او مستعملاً **قلت** لئلا يلزم الواسطة بينهما بان يكون موضوعا ولم يكن مستعملا كاسماء الاشارة موضوعة لمفهوم كلى ولا يستعمل الا فى الجزئيات **فان قلت** فعلى هذا لا يصح عبارة القوم **قلت** المراد من المستعمل فى عبارة القوم هو الموضوع فلا يلزم الواسطة او المراد من المستعمل ما يصح استعماله **قوله** واللفظ الحقيقى كزيد وضرب والحكمى كالمنوى فى زيد ضرب هذا شروع فى تفسير اللفظ الحقيقى والحكمى وترك تفسير المهمل والموضوع والمفرد والمركب لظهورها **فان قلت** لم ترك الشارح مثال الحرف ؎ **قلت** اكتفى الشارح بكاف التمثيل والواو العاطفة لانهما حرفان **اونقول** انه ليس مقصود الشارح ؎ استيفاء جميع اقسام الكلمة حتى يجب عليه ذكر مثال الحروف ايضا بل مقصوده ذكر مثال اللفظ الحقيقى والحكمى **فان قلت** فعلى هذا ينبغى ان لا يذكر زيد ايضا لان ضرب كاف لهما لان لفظ ضرب مثال اللفظ الحقيقى والمستتر فيه مثال اللفظ الحكمى **قلت** فى الجواب لابد من ذكر لفظ زيد ليكون هو مرجعا للضمير **فان قلت** فى الاعتراض الحكمى عُلم من قوله وضرب ؎

له قوله تلك التعميمات الثلثة اى المذكورة فى الشرح من قوله حقيقة ۱۲ مفتى عبد الرحيم ۱۲

لان المستتر فيه حكمي فما الحاجة الى قوله فى زيد ضرب **قلت** ان قوله فى زيد ضرب ظرف لمجموع[1]

قوله واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي لا للثاني فقط فلا يكون ذكره عبثا **قوله** اذ ليس من

اى ليس ظرف الثانى وهو زيد والحكمى ١٢

مقولة الحرف والصوت **جواب** سوال وهو ان المنوى من اى جهة ليس من الالفاظ الحقيقية **فاجاب** الشارح بقوله اذ ليس من مقولة الحرف والصوت محصل الجواب ان اللفظ الحقيقي ما هو من مقولة الحرف والصوت والمنوى ليس من مقولة الحرف والصوت فلا يكون لفظ حقيقي **فان قلت** ان ذكر الصوت بعد الحرف مستدرك لان الحرف قسم الكلمة وهى قسم اللفظ والصوت لازم مع اللفظ فلما لم يكن من مقولة الحرف لم يكن من مقولة الصوت **قلت** ذكر الاعم بعد الاخص جائز دون العكس **قوله** اصلا اى فى وقت من الاوقات بخلاف المحذوف لانه قد يتلفظ به فى بعض الاحيان كما سياتى او **نقول** معنى قوله اصلا اى لا عقلا ولا نقلا ولفظ المقول فى قوله ليس من مقولة الحرف والصوت عبارة عن المحمول عليه يعنى لا يصح على المنوى حمل الحرف والصوت اذ لا يقال المنوى حرف او صوت بخلاف اللفظ الحقيقي فانه يقال اللفظ الحقيقي حرف او صوت **واعلم** ان المدعى مركب من جزئين احدهما ان المنوى ليس لفظ حقيقي والاخر ان المنوى لفظ حكمي فقوله اذ ليس من مقولة الحرف والصوت دليل للمدعى الاول وقوله واجروا عليه احكام اللفظ دليل للمدعى الثانى **قوله** ولم يوضع له لفظ جواب سوال وهو انا لا نسلم انه ليس من مقولة الحرف والصوت لانهم قالوا ان المنوى فى زيد ضرب هو وفى اضرب ولا تضرب انت فاجاب الشارح بقوله ولم يوضع له لفظ محصل الجواب ان لفظ هو وانت ليس موضوع للمنوى بل هما ضميران الاخران **قوله** وانما عبروا عنه باستعارة **الجواب** سوال وهو انه اذا لم يوضع له لفظ فلم عبروا عنه بلفظ هو وانت فاجاب الشارح بقوله وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له محصل الجواب ان التعبير عنه بهو وانت بطريق الاستعارة لا بطريق الوضع **فان قلت** لا نسلم انه لم يوضع له لفظ لانه يقال له المستتر والمنوى فيكون له لفظ كما لا يخفى **قلت** المراد من اللفظ لفظ خاص به والمستتر لا يختص بالمنوى بل يطلق على المستور مطلقا وكذا المنوى **قوله** واجروا[2] عليه احكام اللفظ لما كان المدعى مركبا من جزئين احدهما ان المنوى ليس بلفظ حقيقي والاخر ان المنوى لفظ حكمي فلما اثبت الجزء الاول بقوله اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اراد ان يثبت الجزء الثانى بقوله واجروا عليه احكام اللفظ فكانه جواب سوال وهو ان المنوى لما لم يكن لفظ حقيقي فباى وجه يقال له لفظ حكمي اذ لا يلزم من انتفاء اللفظ الحقيقي اثبات اللفظ الحكمي فاجاب الشارح بقوله واجروا عليه احكام اللفظ الحقيقي وكل ما يجرى عليه احكام الغير فله حكم الغير **قوله** فكان لفظا حكميا تفريع على قوله واجروا عليه الخ **وقوله** لا حقيقيا تفريع على قوله ليس من مقولة الحرف والصوت **فان قلت** لم لم يأت الشارح باللف والنشر المرتب بان يقال فلا يكون لفظا حقيقة بل حكما **قلت** انما لم يأت

---

[1] تقديره واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوى فى زيد ضرب فلا يكون ذكره عبثا ١٢ منه رحمة الله تعالى

[2] من كونه مسندا اليه ومعطوفا عليه ومؤكدا او كلما جمعت فى قوله تعالى يا آدم اسكن انت وزوجك الجنة ١٢ منه

الشارح باللف والنشر المرتب لان قوله فكان لفظا حكما وجودي وقوله لا حقيقة عدمي والوجود اشرف بالنسبة الى العدم لان الوجود صفة البارى والعدم صفة الشريك ولا شك ان صفة البارى اشرف من صفة الشريك وايضا فيه قرب بعض النتيجة الى الدليل وايضا الحكمي مقصود والمقصود مقدم **فان قلت** فعلى هذا ينبغي ان يقدم دليل هذا الجزء ايضا على دليل الجزء الاول بان يقال واجروا عليه احكام اللفظ وليس من مقولة الحروف والصوت الخ **قلت** الدليل غير مقصود فقدم غير المقصود في موضع غير المقصود والمدعى مقصود فقدم المقصود في موضع المقصود **قوله** والمحذوف لفظا حقيقة جواب سوال وهو ان المحذوف مثل المنوى في عدم التلفظ والثبوت في النية فمن اين حكم في الاول بالحقيقي وفي الثاني بالحكمي فاجاب الشارح بقوله والمحذوف الخ محصل الجواب ان المحذوف ليس كالمنوى لانه يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان بخلاف المنوى فانه لا يتلفظ به اصلا فافترقا وايضا فيه رد على المصنف حيث قال في الايضاح ان المنوى من قبيل المحذوف يعني لا فرق بينهما لكن عبر عن المحذوف الذي هو الفاعل بالمنوى صونا للسان عن حذف الفاعل ولما كان هذا غير مرضي للشارح فرد عليه بقوله والمحذوف لفظا حقيقة وحاصل الرد ان المنوى ليس من قبيل المحذوف لانه يتلفظ الانسان في بعض الاحيان بخلاف المنوى فانه لا يتلفظ به اصلا اى في حين من الاحيان **فان قلت** هذا الجواب انما يستقيم في الحذف الجائزي دون الواجبي لانه لا يتصور به التلفظ في وقت من الاوقات كالمنوى **قلت** المحذوف بالحذف الواجبي على تقدير وجوده في الخارج يتلفظ به الانسان **فان قلت** فعلى هذا المنوى[1] ايضا قد يتلفظ به على تقدير وجوده في الخارج **قلت** لا يصح تقدير وجوده في الخارج لانه ليس له لفظ موضوع فباى شيء عبر عنه في الخارج اعلم ان الفرض على نوعين فرض ممتنع بالاضافة وهو جائز والثاني فرض ممتنع بالتوصيف وهو غير جائز والمحذوف من قبيل الاول والمنوى من قبيل الثاني **فان قلت** ان المنوى من حيث انه منوى مغاير من البارز من حيث انه البارز فلذا لا يكون هو وانت حقيقة فيه بل مستعارا له فكذا المحذوف من حيث المحذوف مغاير من المنطوق من حيث المنطوق فلذا لا يكون القرية في قوله تعالى واسئل القرية بعد التكلم به لا يكون عين المحذوف بل مستعارا له ففرق الشارح بينهما لا يكون صحيحا **قلت** ان جعل المنوى من قبيل الحكمي والمحذوف من قبيل الحقيقي بناء على مجرد اصطلاح النحويين ولا مناقشة في الاصطلاحات كجعل الناطق ذاتي الانسان والضاحك من العرضي بناء على مجرد اصطلاح المنطقيين **قوله** لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان **فان قلت** ان لفظ قد يفيد ما يفيد قوله بعض الاحيان لانهما للتقليل فيكون احدهما مستدركا **قلنا** ان قد لتقليل المفعول اى يتلفظ الانسان ببعض المحذوف او لتقليل الفاعل اى يتلفظ به بعض الانسان

---

[1] المنوی صیغہ اسم مفعول من نوی ینوی کرمی یرمی بمعنے نیت کردہ شدہ ۱۲ اَللّٰهُمَّ تُبْ عَلَيْنَا قبل الموت طہ محمد یارحم الراحمین ہ

فلا يكون احدهما مستدركا **قوله** وكلمات الله تعالى داخلة فيه جواب سوال وهو ان اللفظ لما فسر بالفم ولذا لا يقال لفظ الله بل يقال كلمة الله فيكون تعريف الكلمة باللفظ تعريف الاعم بالاخص وايضا ان قيد الانسان فى تعريف اللفظ لا يصح لانه مخرج لكلمات الله تعالى وكلمات الملئكة والجن محصل الجواب ان كلمات الله تعالى داخلة فيه لانها مما يتلفظ به الانسان **فان قلت** ان تلفظ الانسان انما يستقيم فيمن له علم بالقرآن واذا لم يكن له علم بالقرآن فكيف يتلفظ به **قلت** معناه من شانه ان يتلفظ به الانسان او يمكن ان يتلفظ به الانسان او **نقول** ليس المراد من التلفظ تلفظ جميع افراد الانسان بل المراد البعض **فان قلت** ان كلمات الله تعالى اذا كانت الفاظا وداخله فى اللفظ فما الفائدة فى ذكر الانسان مع انه موهم لاخراجها **قلت** ان ذكر الانسان للاشارة الى ان لفظية جميع الكلمات باعتبار تلفظ الانسان ولهذا يقال كلمات الله تعالى ولا يقال الفاظ الله تعالى **فان قلت** ان ما يتلفظ به الانسان مغائر بالشخص مما يتكلم به الحق سبحانه وتعالى لاختلاف المحل وتعدده **قلت** هذا التدقيق فلسفى غير ملتفت عند الادباء فان اختلاف المحل عند الادباء كاختلاف المكان فى شخص واحد وهو لا يغير الشيء فكذا هذا فان زيدا فى السوق هو بعينه زيد فى المسجد وبالعكس **فان قلت** ان اعتذار الشارح رح من كلمات الله تعالى لا يخلو اما من التى نزلت الينا ومكتوبة فى القرآن او من الكلمات التى هى قائمة بذات الله تعالى او من الكلمات التى هى فى علم الله تعالى او من كلمات التى اظهرها الله تعالى على لسان غير العقلاء فعلى الاول لا حاجة الى الاعتذار لانها من المعلوم انها تجرى على لسان الانسان فتكون من الفاظ الانسان وان كان الثانى والثالث فهى غير موجودة لان الكلمات التى هى قائمة بذات الله تعالى والكلمات التى هى فى علم الله تعالى هى المعانى دون الالفاظ وان كان الرابع فهى ليست من مبحث النحوى **قلت** الكل مرادة لانه مقام التعريف وهو يقتضى الجمعية والشمول لانها من شانها ان يتلفظ به الانسان او يمكن ان يتلفظ به الانسان وان لم يكن من مبحث النحوى **قوله** والدوال الاربع وهى الخطوط والعقود الخ هذا رد على الهندى وصاحب المتوسط حيث جعلا اللفظ فى تعريف الكلمة قيد الاخراج الدوال الاربع فرد الشارح عليه بقوله غير داخلة فى اللفظ وجه الرد ان الخروج يقتضى سبق الدخول ولا دخول ههنا **فان قلت** الرد غير صحيح لجواز ان يكون مراده الاحتراز عن الدخول لا الاخراج بعد الدخول **قلت** المناسب بالجنس الشمول لا الاحتراز **فان قلت** فلم لا يجوز ان يكون الجزء الاول مقدرا فى التعريف اى الكلمة شىء ملفوظ **قلت** التقدير فى التعريف غير جائز لان التصريح بالقيود واجب عند ارباب التعريف **والجواب** عن جانب الهندى وصاحب المتوسط انه اذا كان بين الجنس والفصل

الٰہی رحم کن کالودگانیم ÷ بخون دل جگر پالودگانیم

عموم وخصوص من وجه يصح الاحترازبه لانه يمكن ان يقدر كل واحد جنسا وفصلا وههنا كذلك فيمكن ان يجعل الوضع جنسا لشمول الدوال الاربع واللفظ فصلا لاخراجها وان يجعل اللفظ جنسا لشمول المهملات والوضع فصلا لاخراجها[1] **فان قلت** الدوال جمع دالة والخط والعقد مذكر ولا يستقيم جعلها جمع دال لان الفاعل المذكر لا يجمع على فواعل **قلت** انه من قبيل التغليب لان الخط والعقد وان كان مذكرا لكن النصب والاشارة مونث **فان قلت** فيه تغليب المونث على المذكر وذا لا يجوز[2] كما صرح به العلامة التفتازاني رح في السعدية وايضا لا نسلم ان النصبة مونث لانه فعيل والفعيل اذا كان بمعنى المفعول يستوي فيه المذكر والمونث فالتاء فيه ليست للتانيث بل للنقل من الوصفية الى الاسمية كما في الذبيحة والحقيقة **اجيب عن** اصل الاعتراض ان فاعلا اذا كان من غير ذوي العقول يجمع على فواعل كرواجع جمع راجع كذا في المدقق اعلم ان الخطوط كالنقوش دالة على الالفاظ والعقود كالمفاصل للاصابع دالة على العدد والنصب كالعلامات في الطريق دالة على تعين الطريق والاشارة دالة على المحسوسات وقيل الخطوط عبارة عن اثر الاقدام دالة على الماشي والعقود عبارة عن العلامات في الاشجار والعصب والحشيش اوغيرها دالة على تعين الطريق والنصب عبارة عن العلامات بين قطعات الارض دالة على تميز الاملاك **فان قلت** المراد اما لفظ الدوال الاربع اوما صدق هو عليه فعلى الاول فهي ليست الا من الالفاظ فكيف يخرج باللفظ وعلى الثاني لا يصح جعل زيد كلمة لان ما صدق هو عليه ليس بلفظ **قلت** الاعتبار لما صدق هو عليه ان كان ما صدق هو عليه من الموضوعات والا فالاعتبار للفظ ففي الخطوط مثلا اعتبر ما صدق هو عليه لانه موضوع لشئ وفي زيد مثلا اعتبر لفظه لان ما صدق هو عليه ليس بموضوع لشئ اصلا كذا في جمال **قوله** وانما قال لفظ الخ جواب سوال وهو ان الكافية ماخوذة من المفصل وصاحب المفصل قال لفظة فلم قال المصنف رح لفظ محصل الجواب ان صاحب المفصل قصد[3] الوحدة والمص رح لم يقصد الوحدة الا ترى ان عبد الله عند المصنف رح حين العلمية كلمة[4] مع انها لفظتان وعند صاحب المفصل ليس بكلمة **فان قلت** لا نسلم ان المص لم يقصد الوحدة لان التاء في الكلمة تدل على الوحدة **قلت** لا نسلم

---

[1] والجواب عن جانب الشارح لو جاز جعل كل واحد من اللفظ والوضع جنسا وفصلا يلزم كون الشيء الواحد علة ومعلولا وذا باطل ١٢ منه

[2] بل انما يجوز تغليب المذكر على المونث ١٢ منه

[3] اعلم ان اللفظ الواحد مالا يصح التلفظ به مرتين في حين من الاحيان فمثل عبد الله علما … خارج عنه لانه يصح التلفظ حين قصدا لمعنى الاضافي وان يصح التلفظ به مرتين حين قصد المعنى العلمي ١٢ منه رحمه الله تعالى

[4] لانه لم يقصد الوحدة منه رحمه الله تعالى آمين

رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ

ان التاء فی الکلمة للوحدة لان اللام الجنسی فیما یمنع الوحدة **فان قلت** هذا مخالف لما قال الشارح رح واللام فیها للجنس والتاء للوحدة **قلت** مراد الشارح من قوله والتاء للوحدة فی الاصل لا فی الحال **فان قلت** لا نسلم ان الوحدة غیر مراد للشارح فی الحال بل مراد له لان قول الشارح رح ولا منافات بینهما ینادی بالصوت الاعلی ان الوحدة مراد له فی الحال **قلت** ان قوله ولا منافات بینهما جواب بطریق التنزل والتسلیم کما عرفت سابقا **قوله** والمطابقة غیر لازمة الخ جواب سوال وهو ان المطابقة بین المبتداء والخبر فی التذکیر والتانیث شرط وههنا لم یوجد لان الکلمة مؤنث واللفظ مذکر محصل الجواب ان المطابقة غیر لازمة لعدم کون الخبر مشتقا **فان قلت** قد مر ان اللفظ بمعنی الملفوظ فیکون مشتقا **قلت** الاعتبار للاصل وهو فی الاصل مصدر غیر مشتق **فان قلت** فعلی هذا لا یصح حمله علی الکلمة لکونه وصفا محضا **قلت** حمله علی الکلمة باعتبار المعنی الاصطلاحی کما عرفت فحاصل المقام ان وجوب المطابقة مشروط بستة شروط الاول ان یکون مشتقا فلا ینقض بقوله الکلمة لفظ والثانی ان یکون الخبر حاملا لضمیر المبتدأ فلا ینقض بقوله وزینب وسقر وماه وجور ممتنع لان الضمیر فی ممتنع راجع الی الصرف والثالث ان یکون المبتداء والخبر اسمین ظاهرین فلا ینقض بقوله وهی اسم وفعل وحرف والرابع ان لا یکون الخبر صفة خاصة للمونث فلا ینقض بقوله المرأة حائض والخامس ان لا یکون الخبر اسم تفضیل مستعمل بمن فلا ینقض بقوله الصلوة خیر من النوم والسادس ان لا یستوی فیه المذکر والمؤنث فلا ینقض بقوله المرءة جریح لان الفعیل بمعنی المفعول یستوی فیه المذکر والمؤنث کما ان الفعول بمعنی الفاعل یستوی فیه المذکر والمؤنث نحو امرأة صبور **قوله** مع کون اللفظ اخصر جواب سوال وهو ان المطابقة مع کون الخبر غیر مشتق وان کانت غیر لازمة لکن لا شک انها امر مستحسن فلم ترک الامر المستحسن محصل الجواب ان قوله لفظ اخصر من لفظة لانه لو قال لفظة لقال وضعت و موضوعة بالتاء فی الکل ولا شک فی طوالته **قوله** الوضع فی اللغة نہادن او جعل الشئ فی حیز معین

وفی الاصطلاح تخصیص شئ بشئ بحیث متی اطلق او احس الشئ الاول فهم منه الشئ الثانی **فان قلت** لم لم یتعرض الشارح للمعنی اللغوی للوضع **قلت** المعنی اللغوی غیر مقصود فی العلوم فلذا لم یذکره الشارح رح **فان قلت** فعلی هذا ینبغی ان لا یتعرض للمعنی اللغوی للفظ **قلت** انما ذکر لبیان النقلین احدهما ابتداء والآخر بعد جعله بمعنی الملفوظ الی ما یتلفظ به الانسان **فان قلت** المذکور فی المتن لفظ وضع بصیغة الفعل فلم فسر الشارح الوضع بصیغة المصدر **قلت** تعین المشتقات وابهامها باعتبار تعین المبادی وابهامها فلذا بین المبداء دون المشتق **فان قلت** ان لفظ وضع بصیغة الفعل مشتمل علی ثلثة معان الحدث والزمان والنسبة فما الوجه للشارح حیث بین الاول واهمل الآخرین **قلت** النسبة یعلم بمقائسة الحدث

ف: وجوب مطابقة المبتداء مع الخبر مشروط بشروط الستة

لان تعين النسبة بتعين الطرف واما الزمان فلاحاجة الى بيانه لانه لم يرد بصيغة الفعل الواقع في التعريفات الزمان لانه يفيد تقيد الماهية باحد الازمنة الثلثة **فان قلت** التخصيص لايخلوا ما تخصيص اللفظ بالمعنى او تخصيص المعنى باللفظ فعلى الاول يخرج المشترك وعلى الثاني يخرج المرادف **قلت** للتخصيص جزئين وجودي وسلبي فهو على كلا التقديرين مجرد عن الجزء السلبي **فان قلت** لايصدق تعريف الوضع على زيد اذا لم يعلم المخاطب به او علم ولكن لم يسمع او سمع لكن عرض له الموت او الجنون او السكر لعدم فهم الشئ الثاني عند الاطلاق **قلت** ان فهم الثاني مشروط بعلم المخاطب وسمعه وعدم عروض العارض وانما لم يصرح به اكتفاء بالظاهر **فان قلت** اذا قدر السمع مع الاطلاق فحينئذ يلزم الاستدراك لان احس من الاحساس وهو يتناول السمع **قلت** معناه او حس من غير السمع **فان قلت** لو قال متى احس بدون ذكر قوله اطلق لكان كافيا لان احس من الاحساس وهو يتناول السمع والسمع يتناول الاطلاق لان السمع لايكون بدون اطلاق **قلت** انما ذكرهما للاشارة الى قسمي الوضع لفظي كما في الالفاظ وغير لفظي كما في الدوال الاربع ونقارة السلطان فانها تدل على ركوبه **فان قلت** ان كلمة ما لعموم الاوقات وهو يفيد الكلية ولايكون كلية لعدم صدقها عند الاطلاق ثانيا او ثالثا للزوم تحصيل الحاصل **قلت** قيد ان لم يفهم من الاول مراد في التعريف اي فهم منه الشئ الثاني ان لم يفهم من الاول او **نقول** لايلزم تحصيل الحاصل لان المراد من الفهم الالتفات **فان قلت** فعلى هذا يلزم التفات الملتفت وهو ايضا تحصيل الحاصل **قلت** المراد بالفهم ثانيا هو الالتفات الجديد **فان قلت** فلم لايجوز ان يكون المراد بالفهم الفهم الجديد فلايلزم تحصيل الحاصل **قلت** التكرار في الالتفات مفيد دون الفهم لان الالتفات عبارة عن النظر البادي والفهم عبارة عن النظر الدقيق فالتكرار في الالتفات مفيد لانه يفضي الى النظر الدقيق فلا تحصيل الحاصل بخلاف التكرار في الفهم فانه يفضي الى تحصيل الحاصل فافهم فانه من مزلة الاقدام **فان قلت** يلزم في تعريف الوضع الدور اذ فهم الشئ الثاني موقوف على الوضع السابق والعلم بالوضع موقوف على العلم بالشئ الثاني اذ الوضع نسبة وهي موقوفة على الطرفين **قلت** العلم بالوضع موقوف على المعنى قبل الوضع والمعنى موقوف على العلم بالوضع بعد الوضع فتنتفي الجهة او **نقول** العلم بالشئ الثاني من الشئ الاول موقوف على العلم بالوضع والعلم بالوضع موقوف على الشئ الثاني فقط من غير تقييد بقوله من الشئ الاول **فان قلت** تعريف الوضع غير مانع لصدقه على المحرفات كالشمع للسراج والقلف للقفل لانه يفهم منها الجسم المخصوص مع انهم عدوا المحرفات من المهملات **قلت** الوضع انما وقع في المحرف عنه اعني الشمع والقفل لكن فهم الشئ الثاني من المحرف بتوهم الوضع **فان قلت** لايصح ايراد كلمة

اولى تعريف الوضع لانها للتشكيك والترديد والتعريف للمعرفة **قلت** انها للتنويع والتقسيم الى اللفظى **فان قلت** الاولى ان يقول متى سمع مكان اطلق ليزيد حسن المقابلة مع قوله او احس اذ الاحساس فعل المستفيد والسمع ايضا فعل المستفيد فتناسبا بخلاف الاطلاق فانه فعل المفيد لا المستفيد **قلت** الاطلاق تصرف اولى وكذا الاحساس فتناسبا بخلاف السمع لانه تصرف ثانوى لانه يقتضى سبق الاطلاق **فان قلت** تعريف الوضع غير مانع لصدقه على المجاز لانه يفهم منه الشئ الثانى مع انه لا وضع فى المجاز **قلت** المجاز وان لم يكن فيه وضع شخصى لكن الوضع النوعى[له] موجود فيه والتعريف اعم منهما **ولنقول** ان اخراج المجاز باعتبار القيد بنفسه وفهم الشئ الثانى فى المجاز لا بنفسه بل باعتبار القرينة **فان قلت** فعلى هذا لا يصدق التعريف على وضع الحرف لان فهم الشئ الثانى فيه لا بنفسه بل باعتبار ضم الضميمة **قلت** المحتاج فى الحرف الى ضم الضميمة هو الدلالة والفهم لا التخصيص لانه بنفسه **فان قلت** ان الفهم ايضا جزء من مفهوم الوضع وهو محتاج الى ضم الضميمة **قلت** احتياج الفهم الى الضميمة لاجل ان المراد من الاطلاق هو الاطلاق الصحيح ولا يصح الاطلاق بدون الضميمة فالضميمة من شروط الاطلاق والشرط لا يعد الا من الاغيار فلا يخرج الحرف من نفسه **فان قلت** المشهور عندهم ان المركبات موضوعة مع ان الواضع لم يضع الا المفردات لان التركيب انما يحصل بعد الوضع اى بعد وضع المفردات **قلت** ان المركبات ايضا موضوعة لا وان لم يكن موضوعة بنفسها لكنها موضوعة بواسطة وضع اجزائها والتعريف اعم منهما **ولنقول** ان المركبات وان لم يكن فيها وضع شخصى لكن الوضع النوعى موجود فيه بواسطة قاعدة كلية وهى ان كل ما اشتمل على المبتدا والخبر او الفعل والفاعل فهو موضوع للاسناد وكذا كل ما اشتمل على المضاف والمضاف اليه فهو موضوع للاضافة وقس على هذا فافهم **فان قلت** لما كان فهم الشئ الثانى ماخوذا فى تعريف الوضع خرجت عنه حروف الهجاء لانه ليس فى حروف الهجاء فهم الشئ الثانى فاخراج حروف الهجاء عن التعريف بقيد المعنى ليس الا اخراج المخرج **قلت** ان ذكر المعنى بعد الوضع اشارة الى تجريد الوضع عن الشئ الثانى فبقيت حروف الهجاء فى التعريف فاخراجها من التعريف بقيد المعنى فلا يلزم اخراج المخرج **قوله** قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق **فان قلت** حق العبارة ان يقول متى اطلق او احس لان قيد احس ايضا معتبر فى تعريف الوضع **قلت** قيد احس ليتناول التعريف غير اللفظ كالدوال الاربع والحرف من الالفاظ فلا حاجة الى ذكره **قوله** بل اذا اطلق مع ضم ضميمة **قيل** حق العبارة ان يقول بل اذا اطلق مع ضميمة بدون ذكر الضم لان لفظ الضميمة تدل على الضم **اجيب** عنه ان الضميمة محمولة على التجريد بل اذا اطلق مع ضم كلمة اخرى فلا استدراك **قوله** اجيب ان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا والاطلاق الصحيح هو الذى يدل على المطلوب من غير حاجة الى امر اخر واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح لانه لا يدل على المطلوب بدون ضم الضميمة وهذا الجواب من الشارح الهندى **قوله** ولا يبعد ان يراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان فى محاوراتهم وبيان مقاصدهم والحال ان اهل اللسان لا يستعملون

[له] بان يفهم كل فرد فرد لاستعمل فى جزئى من جزئيات النوع نوعى بعينه ١٢

الحرف فی محاوراتهم وبیان مقاصدهم بدون ضم الضمیمة وهذا الجواب من الشارح الجامی قدس سره
قوله فلاحاجة الی اعتبار قید زائد هذا رد علی الشارح الهندی حاصل الرد ان فی جواب الهندی اعتبار
قید زائد وهو قوله صحیحا واذا صح الکلام من غیر التقیید فلاحاجة الیه ای الی التقیید **فان قلت**
فی کلام الشارح رح ایضا اعتبار قید زائد وهو تاویل الاطلاق بالاستعمال المذکور **قلت** ان قید الاستعمال
بیان لقوله متی اطلق والبیان لایعد من القیود **فان قلت** فعلی هذا کان للشارح الهندی
ان یقول ان قید صحیحا بیان لقوله متی اطلق ایضا فلایعد قیدا **قلت** ان اخذ الاستعمال من الاطلاق
شائع ومتبادر بخلاف اخذ الصحیح فانه لیس بمتبادر من لفظ الاطلاق **فان قلت** من این علم
هذا التبادر **قلت** الدلیل علی تبادره عدم اعادة التوصیف مع الاستعمال بخلاف الاطلاق
الصحیح لان معه اعادة التوصیف حیث قال متی اطلق اطلاقا صحیحا **ولنقول** ان معنی الاطلاق
لیس الا الاستعمال فلایکون هذا قیدا بخلاف قوله صحیحا لانه لیس معنی الاطلاق بل
نعت له فیکون قیدا **فان قلت** لما کان جواب الشارح رح اقوی فلایصح قوله ولایبعد لان عدم البعد
یستعمل فی موضع الضعف **قلت** انما قال ذلک هضما لنفسه وان کان قویا فی نفس الامر **فان قلت**
اذا قلنا ان من حرف او مرکب من حرفین فهذا الاطلاق صحیح ومستعمل فی محاوراتهم مع انه لم یفهم
منه معناه فالاشکال المذکور باق علی الشارحین بحاله **قلت** المراد بالاطلاق الصحیح مایکون لارادة
المعنی وهذا الاطلاق لاجل ارادة لفظ من اعلم ان الوضع علی اربعة اقسام الاول ان یکون الموضوع
والموضوع له کلاهما ملحوظان بخصوصه کوضع لفظ زید لذات مشخصة والثانی ان یکون الموضوع والموضوع
له کلاهما ملحوظان بعمومه کوضع المشتقات مثلا کلما کان علی وزن فاعل فهو موضوع لمن قام به الفعل
والثالث ان یکون الموضوع ملحوظا بعمومه والموضوع له ملحوظا بخصوصه کوضع اسماء الاشارة
والمضمرات عند المتاخرین والرابع ان یکون الموضوع ملحوظا بخصوصه والموضوع له ملحوظا بعمومه
ولانظیر له فی کلام العرب **قوله** المعنی مایقصد بشیئ **فان قلت** ما للشارح رح حیث قال مایقصد
بشیئ ولم یقل مایقصد من اللفظ مع انه المقصود ههنا **قلت** انما قال ذلک لیشمل نه تعریف لما یقصد من
غیره کالدوال الاربع فانها یقصد منها المعنی مع انها لیست من الالفاظ والمقصود فی التعریف العموم
فان قلت ان مایقصد لایخلو اما مطابقی فقط او اعم من المطابقی والتضمنی والالتزامی لا
سبیل الی الاول لانه علی هذا لایکون التعریف جامعا ولا الی الثانی لان القصد لایعم التضمنی
والالتزامی لانه یذکر فی مقابلتها فیقال هذا الشیئ قصدی وهذا الشیئ ضمنی فکیف یکون قسما منه **اجیب عنه**
ان المراد من القصد الارادة من قبیل ذکر الخاص وارادة العام والارادة یعم الکل **فان
قلت** تعریف المعنی غیر جامع لانه خرج من التعریف المعنی الذی لم یقصد کما فی المضمرات
واسماء الاشارات عند من قال ان معانیها مفهومات کلیة واستعمالها فی الجزئیات فانه لم یقصد
منها المفهومات الکلیة بل افرادها وجزئیاتها

اقسام الوضع اربعة

وكذا يخرج من التعريف ما قصد لكن لم يكن مقصودا بشئ كالمعنى القائم بالذهن مع انه ايضا معنى **قلت** قيد الامكان مراد فى التعريف اى ما يمكن ان يقصد بشئ وذلك المعنى وان لم يقصد بشئ بالفعل لكن يمكن ان يقصد بشئ **فان قلت** فعلى هذا يصدق التعريف على الجدار بالنسبة الى لفظ زيد وبالعكس اذ يمكن قصد الجدار من لفظ زيد وبالعكس مع انه ليس بمعنى له **قلت** المراد بالامكان هو الامكان الاستعدادى وهو لا يمكن بدون العلاقة ولا علاقة بين زيد وجدار **فان قلت** لم قدم الشارح رح بيان المعنى الاصطلاحى على بيان المعنى اللغوى وهو قوله اما مفعل **قلت** ان فى المعنى اللغوى تفصيلا وتطويلا فيكون اللغوى بمنزلة المركب والاصطلاحى بمنزلة المفرد والمفرد مقدم على المركب **فان قلت** المعنى اللغوى غير مقصود فى العلوم فلم ذكره الشارح رح **قلت** انما ذكره لبيان النقلين لان فيه خلاف فقال بعضهم ان قوله معنى صيغة اسم الظرف او المصدر نقل الى ما يقصد بشئ ابتداء من غير نقل الى صيغة اسم المفعول لئلا يلزم تعدد النقل وحينئذ يكون تسمية الملزوم باسم اللازم وقال بعضهم انه نقل اولا الى اسم المفعول ثم نقل من اسم المفعول الى ما يقصد بشئ لقرب العلاقة لانه يكون تسمية الخاص باسم العام وانما لم يتعرض الشارح رح الى القول الاول لظهوره **قوله** فهو اما مفعل اسم مكان هذا شروع فى بيان المعنى اللغوى ولما كان بيان المعنى اللغوى موقوفا على بيان الصيغة فلذا تعرض الشارح الى بيانها **قوله** او مصدر ميمى عطف على قوله اسم مكان لا على قوله اما مفعل لانه على تقدير المصدرية ايضا يكون على وزن مفعل **فان قلت** ان المعنى لا يخلو اما ان يكون صيغة اسم الظرف او المصدر او اسم المفعول والكل باطل اما الاول فلان المعنى اذا كان اسم مكان يكون معنى المتن هكذا الكلمة لفظ وضع لمكان القصد والامر ليس كذلك لان موضع القصد هو اللفظ واما الثانى فلان المعنى اذا كان مصدرا ميميا يكون معنى المتن هكذا الكلمة لفظ وضع لقصد كردن وهو نسبة بين القاصد والمقصود والمعنى ليس الا احد الطرفين وهو المقصود مع انه لا يصح حمل قوله مفرد على المعنى لانه يلزم حمل الذات مع الوصف على الوصف المحض واما الثالث فلعدم مساعدة الصيغة لان اسم المفعول من الثلاثى المجرد على وزن مفعول والمعنى ليس بوزنه فاشار الشارح رح الى دفع الاولين بقوله بمعنى المفعول متعلق بكل من اسم مكان او مصدر ميمى محصل الجواب ان المعنى اذا كان اسم مكان او مصدرا ميميا فهو بمعنى المفعول لانه اذا تعذر استعمال الظروف او المصادر فى معانيها الاصلية فيؤول عنده بالمفعول نحو مشرب عذب ومركب فاره اى مشروب ومركوب ويقال هذا ضرب الامير اى مضروب الامير واشار الشارح رح الى دفع الثالث بقوله او مخفف معنى يعنى ان المعنى اذا كان اسم مفعول فهو مخفف معنى اسم مفعول كمرمى اصله معنوى قلبت الواو ياء بموجب الاعلال وابدلت الضمة كسرة لمناسبة الياء فصار معنى اسم مفعول كمرمى ثم حذف احد اليائين وابدلت الكسرة فتحة على خلاف القياس وانما كان هذا التخفيف غير قياسى لفقدان نظيره فى كلام العرب **فان قلت** ما الباعث عليهم انهم جعلوه مخففة من المشدد

مع انه لاینیا عده القیاس **قلت** الباعث علیهم المیل الی جانب المعنی لانه علی هذا التقدیر یثبت
القرب بین المعنی اللغوی والاصطلاحی ما لیس فی غیره **فان قلت** لایصح مقابلة قوله او مخفف
معنی مع قوله اما مفعل لانه علی تقدیر کون المعنی مخفف معنوی ایضا یکون علی وزن مفعل فلایکون
عدیلا ومقابلا له **قلت** المقابلة باعتبار الاصل لان الاصل فی الاول مفعل وفی الثانی مفعول
او نقول لانسلم ان الوزن فی کل واحد منهما مفعل لانه اذا کان مخفف معنوی یکون علی وزن
مفعل اذا کان المحذوف هو الیاء الزائدة فلم لایجوز ان یکون المحذوف هو الیاء الاصلیة التی هی
لام الفعل فیکون الوزن حینئذٍ مفعول لامفعل **قوله** ولما کان المعنی ماخوذا فی الوضع جواب
سوال وهو ان ذکر المعنی بعد الوضع مستدرك لذکره فی الوضع لان المراد من الشیٔ الثانی هو المعنی فی تعریف الوضع
فاجاب الشارح بقوله ولما کان المعنی ماخوذا فی الوضع فذکر المعنی بعده حینئذٍ مبنی علی تجرید من الشیٔ
الثانی **فان قلت** ان ذکر اللفظ قبل الوضع ایضا مستدرك لان المراد من الشیٔ الاول فی تعریف
الوضع هو اللفظ فلم لم یتعرض الشارح رح الی تجریده من الشیٔ الاول **قلت** تجرید الوضع من المعنی
لاجل حصول الارتباط بینهما لان تعلق الجارین من جنس واحد بشیٔ واحد لایصح نحو مررت بزید
بلیل وههنا کذلك لان تقدیره تخصیص شیٔ لشیٔ بمعنی لان اللام بمعنی الباء ولان المقصود منه تقدیر العبارة فی تعریف الوضع
هو الالصاق والالصاق لیس الا مدلول الباء والارتباط بین الوضع واللفظ حاصل من غیر التجرید
فان قلت لانسلم ان التجرید للارتباط بل لدفع الاستدراك والاستدراك کما کان فی جانب المعنی
کذلك فی جانب اللفظ **قلت** الاستدراك ممنوع لانه تصریح بما علم ضمنا وهو جائز فالتجرید لیس الا
للارتباط **فان قلت** التجرید خلاف الاصل فما النکتة فی ارتکابه فلینبغی ان لایذکر قوله لمعنیً
بل اکتفی بذکر المعنی ضمنا فی الوضع لانه لایحتاج حینئذٍ الی التجرید مع انه اخصر **قلت** انه قوله لفظ
وضع لمعنی مفرد تعریف الکلمة وفی التعریف لابد من القیود والتصریح بالقیود واجب عند
ارباب التعریف **او نقول** ان ذکر المعنی فی التعریف لیصح جعل قوله مفردا صفة للمعنی ولو
لم یذکر قوله لمعنی لم یذهب الذهن الی انه صفة لمعنی لخفائه **فان قلت** ان ذکر المعنی فی
تعریف الوضع لایستلزم دخوله فی مفهومه فلا یستلزم الاستدراك فلاحاجة الی التجرید
الا تری انه ذکر فی تعریف الفعل الحدث والزمان والنسبة الی فاعل مع ان الفاعل خارج
من مفهوم الفعل والا فینبغی ان یکون قوله ضرب زید محمولا علی التجرید ولم یقل به احد
قلت ان ذکر المعنی فی تعریف الوضع یستلزم دخوله فی ...... مفهومه والفاعل ایضا
داخل فی مفهوم الفعل وانما لم یقل بالتجرید فی ضرب زید لان ذکر الفاعل فی ضرب زید
لاظهار الفاعل المخصوص لا لاظهار اصل الفاعل **او نقول** ان التجرید ههنا للارتباط
ولاحاجة فی ضرب زید الی الارتباط **فان قلت** ان جعل الوضع مجردا عن المعنی مجازا

وجعل الوضع بمعنی الموضوع

له ايضا مجاز فلم اختار الشارح الاول دون الثاني مع انه اختاره الرضى **قلت** لا نسلم ان الاول مجاز بل يقال له حقيقة قاصرة **فان قلت** المجاز اولى من الحقيقة القاصرة لان في المجاز عمل بكل الموضوع له لان الاتيان بالعوض كالاتيان بالمعوض عنه وفي الحقيقة القاصرة عمل ببعض الموضوع له **قلت** سلمنا ان المجاز اولى من الحقيقة القاصرة لكن في غير موضع التعريف واما في موضع التعريف فالاحتراز عن المجاز واجب بقدر الامكان

قوله نخرج به المهملات وهٰهنا **بحث** بوجوه الاول ان المناسب ايراد هذه العبارة بعد الوضع قبل المعنى لخروجها بقيد الوضع فقط والثاني انا لا نسلم ان المهمل خارج بقيد الوضع لانه موضوع لما لا معنا له والثالث ان حروف الهجاء ايض من المهملات كما صرح به صاحب الكواشى مع انه غير خارجة بقيد الوضع كما قال الشارح ولبقيت حروف الهجاء داخلة فيه اى في الوضع **اجيب** عن الاول انما اورد اى هذه العبارة هٰهنا للتنبيه على انه ليس فيهما وضع اصلا اى لا تجريدى ولا غير تجريدى وعن الثاني ان المراد بالمهمل ما صدق عليه المهمل مثل ديز وجسق وعن الثالث ان المراد من المهملات بعض المهملات

قوله والالفاظ الدالة بالطبع قوله بالطبع متعلق بمحذوف اى الالفاظ الدالة على وجع الصدر صادرة بالطبع اى من غير الاختيار **فان قلت** المناسب ان يذكر الالفاظ الدالة بالعقل ايض اذ هي ايض خارجة بقيد الوضع كلفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ **قلت** انه اكتفى بالمهملات عن الالفاظ الدالة بالعقل لان المراد من المهمل ما ليس بموضوع والالفاظ الدالة بالعقل ايض ليست بموضوعة **فان قلت** فعلى هذا ينبغي ان يكتفي بالمهملات عن الالفاظ الدالة بالطبع لانها ايض غير موضوعة **قلت** النكتة للفار لا للقار او نقول انه تخصيص بعد التعميم **فان قلت** التخصيص بعد التعميم ليس الا لاظهار فضل المخصوص في الفضل فما الفضل هٰهنا **قلت** تخصيصهما بالذكر لزيادة الاهتمام بشانهما لكثرة مشابهتهما بالكلمة في كثرة الاستعمال

قوله اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا وهٰهنا **بحث** من وجهين الاول انه ينبغي ان يقال بهما بصيغة التثنية لان المذكور فيما سبق امران المهملات والالفاظ التي بالطبع والثاني ان ذكر التخصيص بعد الوضع مستدرك لان الوضع ليس الا التخصيص **اجيب** عن الاول ان الضمير راجع الى الثاني اى الى الالفاظ الدالة بالطبع فقط لزيادة الاهتمام بشانها وعن الثاني ان في ذكر التخصيص بعد الوضع اشارة الى انها ليس فيها وضع تجريدى ولا غير تجريدى **فان قيل** فعلى هذا لا حاجة الى قوله اصلا **قلنا** يراد بقوله اصلا لرد تعميم آخر وهو انه ليس فيها وضع عام ولا خاص او انه ليس فيها وضع للمعنى ولا لغير المعنى كحروف الهجاء فانها موضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى

قوله ولبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى **فان قلت** حروف الهجاء موضوعة لنفس التركيب فما معنى قوله لغرض التركيب ..... **قلت** اضافة الغرض الى التركيب بيانية **فان قلت** لما كانت موضوعة لغرض التركيب فكان هذا الغرض معناها فكيف تخرج بقيد المعنى **قلت** المعنى ما يفهم من اللفظ والتركيب غير مفهوم من حروف

الهجاء لان الهجاء عبارة عن عد الحروف بالاسامي نحو الف لام ميم ولا يفهم منها التركيب **فان قلت** لا نسلم ان حروف الهجاء داخلة في الوضع لان الوضع تخصيص شيء بشيء والمراد من الشيء الثاني هو المعنى والتركيب لحروف الهجاء ليس بمعنى **قلت** المراد انها داخلة في الوضع التحكمي واعلم ان الحروف اذا عدت بالاسامي يسمى بالهجاء كالباء واللام والميم والنون واذا كانت جزء من الكلمة يسمى بالمباني كالباء في ضرب زيد واذا كانت للمعنى يسمى بحروف المعاني كالباء في مررت بزيد

قوله وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى **فان قلت** ان قوله الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى دليل لقوله وبقيت حروف الهجاء وقوله اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى دليل لقوله وخرجت بقوله لمعنى فيلزم الاتحاد بين دليلي البقاء والخروج وهو باطل لان بين البقاء والخروج منافاة فكذا يلزم ان يكون بين دليليهما ايضا منافات وايضا ان قوله لا بازاء المعنى لا يصح ان يكون جزءا من دليل البقاء لان البقاء يثبت بقوله الموضوعة لغرض التركيب فذكره بعده لا يصح **قلت** لا نسلم ان قوله الموضوعة لغرض التركيب الخ دليل البقاء بل هو جواب سوال مقدر وهو ان بقيد الوضع لما خرجت المهملات فكذا حروف الهجاء لانها ايضا من المهملات فلا يصح قوله وبقيت حروف الهجاء فاجاب الشارح بقوله الموضوعة لغرض التركيب محصل الجواب ان المهمل مقابل للموضوع وحروف الهجاء موضوعة لغرض التركيب فلا يكون من المهملات وما قيل انها من المهملات فبنا لنظر الى المعنى واما قوله لا بازاء المعنى فايضا وقع جواب سوال وهو انها لما كانت موضوعة فدخولها واجب في التعريف فلا يجوز اخراجها عنه فاجاب الشارح عنه لا بازاء المعنى وما كان (اے حروف الہجاء) دخوله واجبا فهو ما كانت موضوعة لمعنى لا الموضوع المطلق **فان قلت** ان قوله لا بازاء المعنى يدل على انها خرجت بقوله لمعنى فلا حاجة الى قوله وخرجت بقوله لمعنى فيما بعد بل ذكره مستدرك **قلت** الواو في قوله وخرجت بقوله لمعنى بمعنى الفاء فيكون تفريعا على قوله لا بازاء المعنى **فان قلت** لما كان قوله وخرجت بقوله لمعنى تفريعا على السابق فلا يصح قوله اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى لانه محض اعادة التفريع عليه بلا فائدة اللهم الا ان يحمل على التفسير واجيب عن اصل الاعتراض ايضا ان قوله الموضوعة لغرض التركيب الخ دليل لقوله وخرجت الخ قدم على المدعى كما هو دابه في كثير من المواضع وقوله اذ وضعها لغرض التركيب الخ تفسير الدليل وانما احتاج الى التفسير لان الدليل وقع في غير موضع لان موضع الدليل موخر عن المدعى وههنا وقع مقدما على المدعى فاحتاج الى التفسير

قوله فان قلت[له] قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض اخر كلفظ الاسم موضوع لزيد وعمرو ولفظ الفعل لضرب يضرب ولفظ الحرف لمن والى فكيف يصدق عليه انه موضوع لمعنى **قلت** المعنى ما يتعلق به القصد اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت كيف يورد على هذا اعتراض لان الشارح فسر المعنى سابقا بما يقصد بشيء كلمة ما يتناول اللفظ

ف بيان حروف الہجاء والمباني والمعاني ۱۲

[له] هذا الاعتراض مبني على مقدمة وهمية وهي ان المعنى لا يكون لفظا ۱۲

والمعنى جميعًا فلا يحتاج الى الجواب **قلت** ان الشارح اختار الاغماض عن عموم كلمة ما ومنشاء الاغماض كثرة استعمال المعنى فى مقابلة اللفظ فصرف كلمة ما بما سوى اللفظ فورد الاعتراض فاحتاج الى الجواب **فانقلت** ما الوجه للشارح حيث فسر المعنى سابقا بما يقصد بشئ وههنا فسر بما يتعلق به القصد **قلت** بعض الشارحين فسروا بالاول وبعضهم بالثانى حيث قال المعنى ما يقصد بشئ فجمع الشارح بينهما تنبيها على ترادف التعريفين **فان قلت** ما يتعلق به القصد اعم من ان يكون بشئ او بنفسه بخلاف ما يقصد بشئ فانه مختص بما يكون مقصودا بشئ فلا يكونان مترادفين **قلت** عموم ما يتعلق به القصد ممنوع اذ تقديره ما يتعلق به القصد من الشئ لا لقصد المطلق فيكون مآل التعريفين واحدا فيكونان مترادفين[1] **قوله** فانقلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فانهما موضوعان لزيد قائم فكيف يكون موضوعا المفرد **قلت** هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لان جزءها يدل على جزء المعنى لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة لان جزء لفظ الجملة لا يدل على جزء المعنى فيكون زيد قائم بالقياس الى لفظ الجملة معنى مفرد وبالقياس الى معناه لفظ مركب **فانقلت** هذا الاعتراض انما يورد على قيد الافراد فلم قدم الشارح على محله واورده فى بحث المعنى **قلت** لما كان هذا السوال ناشئا من السوال الاول وكان اعتراضا على جوابه وكان شريكا مع السوال الاول فى جواب المنع اورده فى ذيل السوال الاول وقد مر على محله **قوله** وقد اجيب عن الاشكالين[2] بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ اخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلى افراده الالفاظ كلفظ الاسم والفعل والجملة وغيرها لان الاسم موضوع لما دل على معنى فى نفسه الخ افراده الفاظ وكذا الفعل والحرف والجملة والخبر وغيرها **فانقلت** هذا الجواب منعى والاول تسليمى فالمناسب تقديمه على التسليمى لان الاشكال[3] بعد الاقرار باطل **قلت** ان جواب المنع اذا كان محققا يجوز تاخيره عن جواب التسليم لانه لو قدم يلزم العدول عن الحق بالتسليم وهو باطل **فانقلت** هذه المفهومات الفاظ مركبة بداهة لان الاسم مثلا موضوع لما دل على معنى فى نفسه الخ فالعدول عن اللفظ الى المفهوم لا يسمن ولا يغنى من جوع **قلت** المفهوم امر معنوى لانه عبارة عما حصل فى العقل وهذه الالفاظ المركبة تعبير عنه فيقال لما مفهوم من قبيل تسمية المعبر باسم المعبر عنه التى وضعت له الكلمات المفردة وهى زيد قائم

نعلم از وقت المعنى بالمعنى بالقصد معنوى ١٢

---

[1] فان قلت ان ما يتعلق به القصد صادق على غرض التركيب من حروف الجار لانه شئ يتعلق به القصد فينبغى ان يكون معنى وذا باطل قلت غرض التركيب ليس بمقصود من حروف الجار بان يطلق حروف الجار ويقصد منه التركيب اذ كثيرا ما يطلق حروف الجار ولا يفهم منها التركيب اصلا فلا يكون غرض التركيب معنى حروف الجار كما لا يخفى ١٢ منه رحمه الله ١٢

[2] كما قال الشارح رحمه الله تعالى ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلى ١٢ منه رحمه الله تعالى

[3] قد ذكرت الاشكال احدها التفريد للفظ بازائه والثانى التفريد جدا او كلاهما ١٢ اللهم اغفر لى ولوالدى وللمؤمنين يوم يقوم الحساب ١٢ كتبه احقر الخدمة لطلبة علم الدين لقب احمد الدين بندى الغريب المولد اسی سنه ١٩٣٢ء ١٧ امنوسته ٥٢

قوله فان قلت هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة او مركبة فليس
اي متعينة من حيث انها متعينة ١٢
ههنا مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة **قلت** هذا الجواب مبني على مذهب
اي في تمام جزء الضمائر الى الالفاظ مخصوصة او مركبة ١٢
المتقدمين وعندهم الموضوع والموضوع له كلاهما ملحوظان بعمومه في امثال الضمائر وماذكرتم
من الاعتراض بان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فمبني على مذهب المتاخرين
واين هذا من ذاك **قوله** الى الفاظ مخصوصة او مركبة **فان قلت** كان الظاهر ان يقول الى الفاظ
مخصوصة مفردة كانت او مركبة كما في بعض نسخ هذا الشرح ليصح التقابل اذ لا تقابل بين
الالفاظ المخصوصة والمركبة **قلت** ان النقض الاول لما كان بالنظر الى قيد المعنى كان مادة
النقض الالفاظ من حيث انها الفاظ من غير نظر الى افرادها وتركيبها فلذا قال مخصوصة بخلاف النقض
الثاني فانه بالنظر الى قيد الافراد فالمعتبر في مادة النقض الالفاظ المركبة فلذا جعل المركبة في
مقابلة المخصوصة فما وقع في بعض النسخ هكذا الى الفاظ مخصوصة مفردة كانت كما هو مادة
النقض الاول او مركبة كما هو مادة النقض الاول هي الالفاظ المخصوصة المتشخصة من غير نظر
الى افرادها وتركيبها والمعتبر في مادة النقض الثاني هي الالفاظ المركبة فقط لان الاعتراض الثاني
انما يورد على قيد الافراد فقط لما عرفت فافهم **قوله** وهو اما مجرور الخ **فان قلت** ان مفردا
لا يخلو اما مقروء بالكسر او بالفتح او الضم فاي منها يراد لا يصح الاخر فكيف يصح الترديد بقوله
وهو اما مجرور او مرفوع او منصوب **قلت** ضمير هو راجع الى نفس المفرد من حيث هو مفرد
مع قطع النظر عن الاعرابات الثلاثة **فان قلت** كلام الشارح لتشعر بان جعل المفرد صفة
للمعنى اولى من جعل المفرد صفة اللفظ لتقدم بيانها مع ان المشهور في اصطلاح المنطقيين وبعض
النحويين ان المفرد والمركب اولا وبالذات من صفات اللفظ وثانيا وبالعرض من صفات المعنى
قلت جعل المفرد والمركب من صفات اللفظ في المشهور ليعارضه قرب المفرد بالموصوف اي المعنى
واذا تعارضا تساقطا فبقي اصطلاح بعض النحويين الاخرين بلا معارض مرجحا لجانب المعنى
فجعل المفرد صفة للمعنى **فان قلت** ذكر المفرد بعد المعنى مستدرك لان المعنى صيغة المفرد وهو
لا يدل الا على الواحد كرجل لا يدل الا على الرجل الواحد لا على الرجلين **قلت** المعنى مصدر
من عنى يعني والمصدر يقع على القليل والكثير **فان قلت** لم يبق المعنى على المعنى المصدري
بل نقل الى المفعول كما مر **قلت** وان لم يبق على المعنى المصدري لكن صيغة المصدر باقية فيه
وهي كافية لارادة ماذكرنا وهو الاطلاق على القليل والكثير **او نقول** ذكر المفرد بعد المعنى
تصريح بما علم ضمنا **قوله** وهو ما لا يدل جزء لفظه على جزئه **فان قلت** لم عدل الشارح عن
تعريف الشارح الهندي حيث قال وهو ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه **قلت** انما
عدل عنه لئلا يلزم المعنى للمعنى فان الضمير في معناه يرجع الى كلمة ما وهو عبارة عن المعنى
فان قلت فليكن اضافة المعنى الى الضمير بيانية في عبارة الهندي فلا يلزم المعنى للمعنى **قلت**

الثاني فقد سهى سهوا بينا اذ المعتبر في مادة النقض ١٢

انها خلاف المتبادر لان المتبادر من الاضافة هو الاضافة اللامية لكثرة استعمالها وحمل الالفاظ على المعانى المتبادرة واجب خصوصا فى التعريفات **فان قلت** سلمنا ان الاضافة لامية لكن لا نسلم انه لايكون للمعنى معنى لان النقوش موضوعة للالفاظ فهى معنى النقوش والالفاظ موضوعة للمعانى ايض فيكون للمعنى معنى **قلت** مرادنا بقولنا ليس للمعنى معنى اى ليس لمعنى الالفاظ معنى والنقوش ليست من الالفاظ بل من الدوال الاربع **فان قلت** هذا منقوض بالضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة فهى معنى المضمرات ولهذه الالفاظ ايض معنى فيلزم ان يكون لمعنى الالفاظ معنى مثلا ضمير هو راجع الى زيد فهو معنى الضمير ولزيد ايض معنى فيلزم لمعنى اللفظ معنى **قلت** مرادنا بقولنا يلزم ان يكون لمعنى الالفاظ معنى اى يلزم ان يكون لكل معنى الالفاظ معنى لانه موضع التعريف فلابد فيه من الشمول وهو باطل لتخلفه فى كثير من المواضع اذ معنى ضرب يضرب معنى وليس له معنى كما لا يخفى اونقول لانسلم ان الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة موضوعة لمفهوم كلى كما ذهب اليه المتقدمين واما عند المتاخرين فالضمائر وامثالها وان كانت موضوعة للجزئيات المخصوصة لكن مرادنا بقولنا ليس لمعنى الالفاظ معنى اى فى المواضع الاتفاقية والضمائر وامثالها من المواضع الاختلافية **فان قلت** هذا التعريف سالبة وهى لا تقتضى وجود الموضوع فيجوز ان يكون عدم دلالة جزء اللفظ على جزء معنى المعنى باعتبار ان لايكون للمعنى معنى **قلت** فحينئذ لايكون التعريف مانعا لصدقه على المعنى المركب لعدم دلالة جزء اللفظ على جزء معنى المعنى باعتبار ان لايكون للمعنى المركب معنى ايض كما للمعنى المفرد فح لايكون التعريف مانعاً

قوله وفيه انه يوهم ان الغرض منه الاعتراض على جعل المفرد صفة للمعنى وحاصله ان جعل المفرد صفة للمعنى باطل لانه يوهم منه ان المعنى متصف بالافراد والتركيب قبل الوضع بمنزلة قاعدة مشهورة وهى انه اذا نسب الفعل اوشبهه الى شئ متصف بصفة اخر فلابد ان يكون ذلك الشى متصفا بتلك الصفة قبل النسبة الى ذلك الشئ كما اذا قلت ضربت زيداً قائما فلابد ان يكون زيد متصفا بالقيام قبل نسبة الضرب اليه وليس الامر كذلك لان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما يكون بعد الوضع لان الافراد والتركيب يكونان بالدلالة وعدمها وهذان لايكونان الا بعد الوضع **قوله** فينبغى ان يرتكب فيه تجوز هذا اشارة الى الجواب عن الاعتراض المذكور وحاصله ان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب مجاز بطريق المشارفة اى باعتبار ما يؤل اليه كما فى قوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه وفى كل واحد من السوال والجواب **بحث** اما فى الاعتراض فلان هذا الاعتراض وارد على اليقين بسبب قاعدة مذكورة فلم قال الشارح يتوهم واما فى الجواب فلان ارتكاب الجواز ضرورى ههنا فلم قال الشارح ينبغى **اجيب** عن الاول انه انما قال يوهم لان جواب هذا الاعتراض ظاهر واذا كان كذلك كان الاعتراض ضعيفا فلذا قال يوهم وعن ... الثانى انه قال ينبغى اشارة الى انه له جواب اخر بان يقال

وضع لمعنى مفرد باعتبار هذا الوضع فلا اشكال حينئذ **فان قيل** اخذ المجاز فى التعريف غير جائز فلم ارتكب ههنا **قلنا** هذا اذا لم يكن القرينة الواضحة موجودة وههنا موجودة وهى ان من البين ان الافراد والتركيب انما يكون بعد الوضع **قوله** كما يرتكب جواب سوال وهو ان ارتكاب المجاز خلاف الظاهر فلا بد من شاهد فى كلام فصيح فاجاب الشارح بما ترى كما يرتكب الخ محصل الجواب ان الشاهد موجود فى كلام فصيح وهو قوله عليه الصلوة والسلام من قتل قتيلا فله سلبه اى ثوبه وسلاحه فان النبى عليه الصلوة والسلام حكم بالقتل باعتبار ما يئول اليه لان الكفار يقربون الى الموت لان الصحابة رض غالبون والكفار مغلوبون والصفوف قائمة فكذا حكم ههنا بالافراد لانه متى تحقق الوضع فبالفور يتصف المعنى بالافراد والتركيب لانه ان دل جزء لفظه على جزئه فمفرد والا فمركب **قوله** او مرفوع على انه صفة اللفظ **فان قلت** ان لرفعه احتمال اخر وهو ان يكون خبر مبتدا محذوف اى هو مفرد فلم لم يلتفت الشارح الى هذا التوجيه **قلت** انما لم يلتفت الى هذا التوجيه لاستلزامه الحذف فى التعريف **فان قلت** لا يصح ان يكون المفرد صفة للفظ لان المعنى قريب اليه والعدول من القريب الى البعيد خلاف الظاهر **قلت** كما ان القرينة للرجحة موجودة فى جانب المعنى وهى القرب كذا فى جانب اللفظ وهى ان الافراد والتركيب اولا وبالذات من صفات اللفظ وثانيا وبالعرض من صفات المعنى **فان قلت** لا يجوز ان يكون المفرد صفة اللفظ من وجه اخر وهو وجود الفاصل بينهما اعنى وضع لمعنى ولا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف لان الاصل فى الصفة ان يكون فى جنب الموصوف **قلت** الفصل بينهما لا يجوز بالاجنبى والفصل ههنا ليس بالاجنبى لان قوله وضع صفة الاول للفظ وقوله لمعنى متعلق بوضع وقوله مفرد صفة ثانية له فلا يلزم الفصل بينهما بالاجنبى **قوله** ومعناه ح ما لا يدل جزئه على جزء معناه **فان قلت** هذا التعريف ليس بجامع لانه خرج عنه همزة الاستفهام لانه ليس له جزء حتى لا يدل جزءه على جزء معناه **قلت** ما لا يدل لجزءه على جزء معناه سالبة وهى لا يقتضى وجود الموضوع **فان قلت** هذا التعريف لا يكون جامعا من وجه اخر وهو انه لا يصدق على زيد لدلالة جزئه على جزء معناه لان الزاء يدل على السبعة والياء على العشرة والدال على اربعة مع انه لفظ مفرد **قلت** التعريف بناء على قانون العرب وما ذكرته على قانون الحساب فان قلت التعريف لا يكون جامعا من وجه اخر وهو انه لا يصدق على عبدالله علما لانه يدل جزءه على جزء معناه لان العبد[1] يدل على العبودية والله يدل على الالوهية مع انه لفظ مفرد قلت المراد عن الدلالة هى الدلالة على جزء المعنى المراد وهى العلمية ولا شك ان جزء عبدالله لا يدل على جزء المعنى العلمى وهو الحيوان الناطق مع هذا التشخص ......

---

[1] لان لعبدالله جزئين احدهما مضاف والثانى المضاف اليه ولكل واحد منهما معنى كما لا يخفى ۱۲ نقیب احمد عفى له ۱۲

التشخص مع انہ لفظ مفرد قلت لا شك ان جزءہ یدل علی جزء المعنی المراد وھی العلمیۃ لکن للمعنی العلمی اجزاء ثلثۃ احدھا الحیوان والثانی الناطق والثالث مع ھذ التشخص والمقصود فیہا ھو الجزء الاخیر فالحیوان الناطق یدل علی الجزئین الاولین ولا یدل علی الجزء المقصود الذی ھو التشخص **فان قلت** التعریف لا یکون جامعًا من وجہ اٰخر وھو انہ لا یصدق علی الحیوان الناطق مع ھذ التشخص اذا جعل لمجموع علماً لان مجموع اجزائہ یدل علی مجموع اجزاء المعنی للمقصود من المعنی العلمی اعنی الحیوان الناطق مع ھذ االتشخص مع انہ لفظ مفرد **قلتُ** علمیۃ المجموع باطل لانہ ج یجعل ثلث کلمات کلمۃ واحدۃ ولا نظیر لہ فی کلامھم **فان قلت** التعریف لا یکون جامعًا من وجہ اٰخر وھو انہ لا یصدق علی الناطق مع ھذا التشخص اذا جعل علماً بدون لفظ الحیوان لانہ یدل مجموع اجزائہ علی مجموع اجزاء المعنی للمقصود من للمعنی العلمی ولا یجعل ثلاثُ کلمات کلمۃً واحدۃً مع انہ لفظ مفرد **قلتُ** ھذ ایضًا زائدۃ علی الکلمتین لان الناطق کلمۃ وھذا کلمۃ والتشخص کلمۃ اخری **فانْ قلتَ** التعریف لا یکون جامعًا من وجہ اٰخر وھو انہ لا یصدق علی ھذ التشخص اذا جعل علما لانہ یدل مجموع اجزائہ علی مجموع اجزاء المعنی العلمی ولا یجعل ثلاث کلمات کلمۃ واحدۃ بل کلمتین مع انہ لفظ مفرد **قلتُ** ھذا ایض زائدۃ علی الکلمتین لان التشخص کلمۃ وھاء التنبیہ کلمۃ وذا کلمۃ من الاسماء الاشارۃ والحق ان یقال فی الجواب من الاشکالین الاخرین بانہ لیس مجموع اجزاء ھذین اللفظین یدل علی مجموع اجزاء المعنی العلمی اعنی الحیوان الناطق مع ھذ اا لتشخص لانہ لیس فی مجموع اجزاء اللفظ الاول لفظ الحیوان حتی یدل علی الحیوان الذی ھو جزء المعنی العلمی ولیس فی مجموع اجزاء اللفظ الثانی لفظ الحیوان الناطق حتی یدلہ علی الحیوان الناطق الذی ھو جزء المعنی العلمی کما لا یخفی علی ذوی الافہام **فانْ قلتَ** التعریف لا یکون جامعًا من وجہ اٰخر لانہ خرج منہ الفعل فانہ ای الفعل یدل بجوھرہ علی الحدث وبہیئتہ علی الزمان **قلتُ** ان المراد من عدم دلالۃ جزئہ علی جزء معناہ المرتب فی السمع وھٰہنا لیس کذلک بل یقع فی السمع معا کما لا یخفی **قولہٗ** ولا بدلہ من بیان نکتۃ ھذا اعتراض علی المصنف رح علی تقدیر جعل المفرد صفۃ اللفظ وحاصلہ انہ لما جعل المفرد صفۃ للفظ فما النکتۃ فی ایراد احد الوصفین جملۃ فعلیۃ والاخرے مفردا **قولہٗ** وکان النکتۃ فیہ تقدیم الوضع علی الافراد ھذا جواب عن الاعتراض المذکور ومحصل الجواب ان النکتۃ فی ایراد احد الوصفین جملۃ فعلیۃ والاخر مفردا ھی التنبیہ علی تقدم الوضع علی الافراد **فان قلت** کلمۃ کانَّ للشك وھذہ النکتۃ ثابتۃ علی الجزم والیقین **قلتُ** انما اورد کلمۃ کانَّ اشارۃ الی ان لہ اجوبۃ اخری مذکورۃ فی المطولات **فان قلت** کما انہ لا بد لہ... من بیان نکتۃ فی ایراد احد الوصفین جملۃ والاخر مفردا کذلك لا بد لہ من بیان نکتۃ فی تقدیم الصفۃ

الجملة علی الصفة المفرد فلم لم یتعرض الشارح رح الیها **قلت** التنبیه المذکور نکتة مشترکة بینهما کما تشعر به[1] عبارة عبد الغفور حیث قال وکانه النکتة فی تقدم الصفة الجملة علی الصفة المفرد **قوله** ولهذا الی بصیغة الماضی جواب سوال وهو ان التنبیه المذکور من ای شئ یفهم محصل الجواب ان التنبیه المذکور یفهم من ایراد صیغة الماضی **فان قلت** ان صیغة الماضی تدل علی التقدم الزمانی والمقصود ههنا هو التقدم الرتبی **قلت** التقدم الزمانی ههنا مستعار للتقدم الرتبی **فان قلت** ان صیغة الماضی وان دل علی التقدم الزمانی لکنه مهجور فی التعریفات فکیف یستعار للتقدم الرتبی **قلت** ان الزمان وان کان غیر مقص فی التعریف لکن اللفظ یدل علیه فاستعیر للتقدم الرتبی **فان قلت** فلم لم یورد شئ هو یدل علی التقد الرتبی بالذات حتی لا یحتاج الی الاستعارة **قلت** التنبیه المذکور کما یحصل بایراد احد الوصفین جملة فعلیة والاخر مفردا لا لکن الاول ماض والثانی مضارع بان یقال الکلمة لفظ وضع ...... لمعنی مفرد **قلت** ان الفعل اصل فی العمل ولما کان معمول الصفة الاولی متعددا احدهما الضمیر المستکن فی وضع الراجع الی اللفظ والاخر قوله لمعنی واختیر فیه صیغة الفعل والوصف الثانی لیس بهذه المثابة مع ان الاصل فی الصفة الافراد فافرده **وفیه بحث** وهو انه یمکن ایراد الصفة الاولی علی وجه لا یکون له معمول متعدد بان یقال الکلمة لفظ موضوع المعنی مفرد فیکون المعنی ح مضافا الیه والعامل فیه حرف الجر المقدر ولا یکون[2] المضاف عاملا فی المضاف الیه عند المص **قوله** واما نصبه وان لم یساعده رسم الخط **فان قلت** فاذا لم یساعده رسم الخط فلا معنی لایراد النصب وایضا ما الوجه للمص انه لم یکتب الرسم وایضا ما الوجه للشارح انه غیر الاسلوب لانه قال سابقا وهو اما مجرور واما مرفوع وقال ههنا واما نصبه ولم یقل واما منصوب **اجیب** عن الاول ان معناه وان لم یساعده رسم الخط فی المشهور واما فی غیر المشهور فلا یلزم رسم الخط بالالف فی اخر المنصوبات کما هو مذهب المتاخرین والمص رح منهم وعن الثانی انه انما لم یکتب الرسم لیذهب الذهن الی کل مذهب ممکن فانه لو کتب الالف فی اخره لاختص الاعراب بالنصب وزال الاحتمالین الاولین او نقول انما یکتب الالف فی اخر المنصوبات للقطعیة والنصب فی اخر المفرد احتمالی لانه کما یحتمل النصب یحتمل الرفع ۱۲

حاشیہ متعلقہ صفحہ ۴۱ [1] منها انه لما کان معمول الصفة الاولی متعددا احدهما الضمیر المستکن فیه الراجع الی اللفظ والثانی قوله لمعنی فاختیر فیه صیغة الفعل الذی هو الاصل فی العمل والوصف الثانی لیس بهذه المثابة اذ لیس له معمول متعدد مع ان الاصل فی الصیغة الافراد فلذا افرده ۱۲ منه

(حاشیہ صفحہ ہذہ) [1] کما تشعر به عبارة آه حیث قال اه واعلم ان ما ذکره الفاضل الباسولی لیس عبارة عبد الغفور بل عبارته هذا وکان النکتة ایضا فی تقدیم الوضع علی الافراد الخ ولعل ما ذکره المحشی الباسولی حاصل عبارة الغفور والله اعلم ۱۲ عبد الرحیم ۱۲ [2] قوله ولا یکون المضاف اقول هذا بناء علی مذهب الجمهور وعندهم للمضاف عامل فی المضاف الیه فیلزم حینئذ ایضا تعدد المعمول فلا بد من قوة العامل ۱۲ منه

۞ ہزاران رحمت حق بر کسی باد ۞ کہ کاتب را بالحمدی کند یاد ۞

ولجر الضم وعن الثالث انه انما غير الاسلوب عن السابق لانه يخالف رسم الخط المشهور
فنبه عليه بتغير الاسلوب **قوله** فعلى انه حال من المستكن في وضع **فان قلت**
الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به والضمير المستكن في وضع ليس بواحد منهما بل هو
مفعول ما لم يسم **قلت** انه فاعل حكمي عند المص وفاعل حقيقي عند صاحب المفصل **فان قلت**
لا يصح الحال من الضمير المستكن في وضع من وجه اخر وهو ان الحال يجب ان يكون في جنب الحال
لئلا يلتبس بغيره **قلت** انما يجب ذلك اذا لم تكن قرينة على تعين ذي الحال وههنا القرينة قائمة
على تعين ذي الحال وهو ان الافراد والتركيب اولا وبالذات من صفات اللفظ وثانيا وبالعرض
من صفات المعنى **قوله** او من المعنى **فان قلت** لا يصح ان يكون المفرد حالا من المعنى لفوات
الشرط لان شرطها ان تكون الحال نكرة وصاحبها معرفة او نكرة مخصصة والمعنى ليس بواحد منهما
بل نكرة محضة **قلت** ان الشارح ههنا ذهب الى مذهب بعض النحويين فانهم جوزوا الحال
عن النكرة المحضة **قوله** فانه مفعول به بواسطة اللام جواب سوال وهو انه لا يصح الحال من المعنى
لان الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به والمعنى ليس بواحد منهما ومحصل الجواب ان
المفعول على نوعين احدهما للفعل المتعدي والاخر للفعل اللازمي فمفعول الاول يكون
بلا واسطة حرف الجر ومفعول الثاني يكون بواسطة حرف الجر **فان قلت** ان وضع
فعل متعد فينبغي ان يكون مفعوله بلا واسطة حرف الجر **قلت** انه متعد بالنسبة الى المفعول
الاول ولازم بالنسبة الى الثاني فقوله وقوله لمعنى مفعوله الثاني لان مفعوله الاول هو الضمير
المستكن في وضع الذي صار مفعول ما لم يسم فاعله **فان قلت** انّ ذا الحال اذا كان
نكرة وجب تقديم الحال عليه كما في قولهم جاءني راكبا رجل وههنا لم يوجد **قلت**
هذا اذا لم يكن ذو الحال مجرورا بحرف الجر او الاضافة وههنا مجرور بحرف الجر وهو اللام
فان قلت لا نسلم ان ذا الحال اذا كان مجرورا لا يتقدم الحال عليه بل يتقدم كما في قوله تعالى
وَمَا اَرْسَلْنٰكَ اِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ فان قوله كافة حال عن الناس ومقدم عليه **قلت** لا نسلم
انه حالٌ عن الناس بل هو حال عن الضمير المنصوب في ارسلناك وهو الكاف والتاء في كافة
للمبالغة لا للتانيث فلا يرد انه اذا كان حالا من الكاف فح فاتت المطابقة بين الحال وذيها في
التذكير والتانيث مع انه واجب بينهما عندهم **فان قلت** ان الشرط في الحال ان يكون
عامل الحال وذي الحال واحدا وههنا ليس كذلك لان عامل الحال الفعل وعامل ذي الحال
هو حرف الجر فلا يوجد الاتحاد بين عامل الحال وذي الحال **قلت** انه مفعول الفعل بواسطة
اللام اي اللام واسطة في كونه مفعولا فاتحد عامل الحال وعامل ذي الحال **قوله** ووجه صحته
اي وجه صحة وقوع المفرد حالا وهذا جواب سوال وهو ان الشرط في الحال ان يكون زمان الحال
وزمان عامل الحال متحدا وههنا لم يوجد [illegible]

[illegible] ومفعول [illegible] لفظا [illegible] الفعل الى [illegible] متعد [illegible]

لان الوضع مقدم علے الافراد والترکیب کما مر سابقا محصل الجواب ان الوضع وان کان مقدما علے الافراد بحسب الذات لکنه مقارن له بحسب الزمان لان الوضع علة الافراد والعلة وان کان مقدما علی المعلول بالذات لکنه مقارن له بحسب الزمان الاتری ان حرکة الید علة لحرکة المفتاح مع ان زمانهما واحد **قوله** وهذا القدر کاف لصحة الحالیة **فان قلت** الکفایة تدل علی ان الشرط زائد علیه مع انه لیس کذلک لان الشرط هو الاقتران بحسب الزمان فقط **قلت** ان قوله کاف بمعنی محقق او بمعنی شرط. فلا اشکال حینئذ کما لا یخفی اعلم ان التقدم بحسب الاستقراء علی ستة اقسام الاول تقدم ذاتی وهو الذی یکون المتاخر محتاجا فی التاثیر الی المقدم بان یکون علة له کتقدم الوضع علی الافراد ولتقدم حرکة الید علی حرکة المفتاح والثانی تقدم طبعی وهو الذی یکون المتاخر محتاجا الی المتقدم ولکن لا یکون علة له کتقدم الواحد علی الاثنین والثالث تقدم رتبی وهو الذی یکون المتاخر اعلی درجة من المتقدم کتقدم سیدنا محمد صلی الله علیه وسلم علی سائر الانبیاء علیهم الصلوة والسلام والرابع تقدم زمانی وهو الذی یکون زمان وجود الآخر متقدما علی زمان وجود الاخر کتقدم الاب علی الابن والخامس تقدم مکانی کتقدم الامام علی الماموم ای المقتدی والسادس تقدم وضعی وهو الذی ذکره المتکلم بان یکون احدهما مقدم علی ذکر الاخر بای وجه کان کتقدم البسملة علی التحمید والتحمید علی الکتاب وغیرها مما رایت فی کتب المعتبرات **قوله** وقید الافراد لاخراج المرکبات **فان قلت** اخراج المرکبات بقید الافراد لا یصح لانها خرجت بقید الوضع لان الواضع لم یوضع الا المفردات لان الترکیب انما یکون بالاستعمال بعد الوضع **قلت** انها وان لم یکن فیها وضع بالذات لکن الوضع فیها موجود باعتبار الاجزاء **او نقول** ان المرکبات وان لم یکن فیها وضع شخصی لکن الوضع النوعی موجود فیها کما مر **قوله** فیخرج به مثل الخ جواب سوال وهو ان تعریف الکلمة لم یکن جامعا ولا مانعا اما الاول فلان الرجل وقائمة مثلا کلمة لانا وجدنا فیها امارات الکلمة وهو کونه معربا باعراب واحد ویقال له لفظة واحدة مع انه لم یتناول له تعریف الکلمة لان الماخوذ فی تعریف الکلمة معنی مفرد ومثل الرجل موضوع لمعنیین لان اللام دال علی التعریف والرجل دال علی معناه واما الثانی فلان عبد الله علما مرکب لانا وجدنا فیها امارات المرکب وهو کونه معربا باعرابین ولا یقال له لفظة واحدة مع انه داخل فی تعریف الکلمة لانه موضوع لمعنی واحد وهو العلمیة محصل الجواب ان خروج الرجل مثلا غیر مضر بل التزمنا خروجه لانه لیس بکلمة بل هو کلمتین لکن لشدة الامتزاج اعرب باعراب واحد ویقال له لفظة واحدة واما دخول عبد الله فلیس بمضر بل التزمنا دخوله لانه موضوع لمعنی مفرد واما کونه معربا باعرابین فباعتبار انه قد یعتبر فی الاعلام الوضع السابق وهو باعتبار الوضع السابق کلمتان **قوله** وامثالها عطف علی قوله قائمة المعطوفة علی

مثل الرجل

له وهو الیه ان الناطق مر هذه التشخص ۱۲

ـه الوضع السابق قبل العلمیته ۱۲

لا على الرجل والا لغا قوله وامثالها وههنا **بحث** من وجهين الاول انه ينبغي ان يقال وامثالهما لان المذكور شيئان قائمة وبصري والثاني ما الباعث على الشارح انه ذكر قوله وامثالها ولم يعطف قائمة على الرجل حتى دخلت تحت مثل لذي دخل على الرجل **اجيب** عن الاول انه لما كانا متحدين في الحكم اكتفى بذكر امثال قائمة فلذا قال وامثالها **او نقول** ان الضمير راجع اليهما لاكن لما اتحد حكمهما صار كانهما شئ واحد فلذا قال وامثالها ولم يقل وامثالهما وعن الثاني انه انما لم يدخلهما تحت مثل واحد اشارة الى انهما نوعان متباينان فان اللام من حروف المعاني اتفاقا واما تاء التانيث وياء النسبة فقد ذهب جماعة من النحويين الى انهما من حروف المعاني وذهبت جماعة اخرى الى انهما من حروف المباني لان تاء التانيث في قائمة لما اجرى الاعراب عليها صارت كانها خرجت من المعنى وصارت كالجزء من الكلمة كالميم في قائم بخلاف اللام فانها لا تخرج عن اعتباريته **فان قلت** ان التاء لما كانت من حروف المباني فمن اين ثبت التانيث في ضاربة مثلا **قلت** الدال على التانيث ح مجموع الصيغة لا التاء فقط **فان قلت** لما كان الدال على التانيث مجموع الصيغة فلم نسب التانيث الى التاء فقط **قلت** انما نسب التانيث الى التاء لانه لما كانت تلك الدلالة بزيادة التاء نسب التانيث اليها كما نسب الطلب الى سين الاستفعال **قوله** واعرب باعراب واحد **فان قلت** يعلم منه انه لو انتفى الامتزاج اعرب باعرابين وليس الامر كذلك بل احدهما معرب والاخر مبني **قلت** معنى قوله اعرب باعرابين اي كيف ...... بكيفيتين **فان قلت** انه منقوض بقائمة لانها في حال الامتزاج ايضا كيف بكيفيتين كما كان قبل الامتزاج لان التاء اجرى عليها الاعراب وما قبل التاء مبني على الفتح **قلت** المراد منه عدم بقائه على الحال اللائق لان اللائق بحال عدم الامتزاج اعراب قائم والعكس الامر في حال الامتزاج **فان قلت** هذا منقوض بقوله الرجل لانه باق على الحال اللائق في حال الامتزاج ايضا **قلت** اعتبار الحال اللائق باعتبار بعض الافراد والنسبة الى الكل مجاز **قوله** مع انه معرب باعرابين **فان قلت** ما توجيه الاعرابين لكلمة واحدة والحال ان تعدد الاعراب ليس الا لتعدد المقتضي ولا تعدد للمقتضي في كلمة واحدة في الاطلاق **قلت** قد يعتبر في الاعلام الاحوال التي يقتضيها الوضع السابق وهو باعتبار الوضع السابق كلمتان او نقول انه ليس لعبد الله علما الا اعراب واحد وهو في دال عبد الله واما كسرة الله فبناء على الحكاية لانه كان قبل العلمية مضافا اليه كما في تابط شرا فان قلت ان عبد الله ليس الا كلمة واحدة فالدال في عبد الله في وسط الكلمة فمن اين يجرى الاعراب عليها قلت ان الاجراء عليه للضرورة لانه لما كان الاخر مشغولا بالحركة الحكائية والاول فارغ ظهر في الجزء الخالي كما ظهر اعراب ما بعد غير في الاستثناء في الغير **فان قلت** هذا مخالف ما قال الشارح لانه يقول معرب باعرابين وانت تقول باعراب واحد قلت معنى قول الشارح رحمة الله عليه انه كيف بكيفيتين لمقابلة السابق ....

قوله ولا يخفى على الفطن العارف الخ اشارة الى الاعتراض على صاحب الكافية والمفصل حاصله ان في عبارة الكافية خلل من وجهين احدهما دخول عبد الله والآخر خروج مثل قائمة وبصرى والانسب لغرض علم النحو الامر بالعكس لان فيه اهمال جانب اللفظ لانه في اللفظ كلمتان الا انه كُيِّف بكيفيتين وميل الى جانب المعنى وهو مخالف لغرض النحوى وحاصل الثاني ان في عبارة المفصل خلل من وجه واحد وهو خروج قائمة وبصرى وفيه ايضا ميل الى جانب المعنى **اجيب** عن الاول انما جعل الامر كذلك تنبيها على ان رعاية المعنى ليس بمتروك في النحو بالكلية والا لتوهم ان بحثه عن الالفاظ المهملة ايضا ومن الثاني ان عبارة المفصل انسب لان فيها رعاية اللفظ والمعنى جميعا لانه لما اخرج مثل عبد الله عمل باللفظ ولما خرج مثل قائمة عمل بالمعنى **فان قلت** لما كان عبارة النسب لا يصح عدول المص رح عن عبارته **قلت** ان في عبارة المفصل انما عمل باللفظ والمعنى بالنظر البادي واما بالنظر الدقيق فلم يعمل بواحد منهما لانه لما خرج مثل عبد الله لم يعمل بالمعنى ولما خرج مثل قائمة لم يعمل باللفظ **قوله** لو كان الامر بالعكس لكان النسب **فان قلت** هذا انما يستقيم في مثل قائمة وبصرى لا في مثل الرجل فان الجزء الاول منه مبنى على حاله والجزء الثاني معرب كما هو المناسب لانه كُيِّفَ بكيفيتين مثل عبد الله فالحكم بانعكاس الامر في جميع ما ذكر ليس على ما ينبغي **قلت** ان النسبة الى الجميع مجاز باعتبار الاكثرية **قوله** فانه لا يقال له لفظة واحدة **فان قلت** انه ان اريد باللفظة ادنى ما يطلق عليه اللفظ كهمزة الاستفهام لم يدخل في التعريف الانادرة من الكلمات وان اريد ما له نوع وحدة لم يخرج من التعريف مثل عبد الله علما لانه واحد بنوع الوحدة وهو المعنى العلمى وان اريد خصوص الوحدة بان يعرب باعراب واحد فلا يدل اللفظ عليه **قلت** المراد بالوحدة العرفية عند ارباب اللسان فانه لا يقال لمثل عبد الله لفظة ويقال لمثل زيد لفظة **او نقول** اللفظة للمرة والمفهوم منها ما يتكلم به دفعة اى لا يجوز فيه الوقف فلا يرد شئ **فان قلت** لا شبهة في جواز التكلم بعبد الله علما دفعة بل يجب ان يتكلم به دفعة من غير الوقف **قلت** المراد بالمرة ما يتكلم به مرة وليس فيه ما يصح ان يتكلم به مرتين اى فيه لحاظ دفعتين فعبد الله وان وجب التكلمُ به دفعةً واحدةً بلحاظ العلمية لكن يجوز فيه التكلم دفعتين بلحاظ الاضافة فوجد فيه ما يتكلم به مرتين **قوله** وبقي مثل الرجل وقائمة داخلا فيه **فان قلت** ان البقاء يقتضى سبق الدخول ولا دخول فيما سبق على اللفظة **قلت** انه مسامحة معناه ان اللفظة شاملة له **فان قلت** ان الشمول ايضا غير صحيح لان قائمة وبصرى ليس لفظة حقيقة بل عبارى باعتبار شدة الامتزاج **قلت** المراد من اللفظة اعم من الحقيقى والمجازى **قوله** ولو لم يخرجه بتركه النسب **فان قلت** لو ترك المفرد في تعريفه فلا يخرج المركبات عن تعريفه مثل ضربوا وضربوا **قلت** انها خارجة عن التعريف بقوله لفظة وا

فان قلت فليكن المراد من قوله مفرد اعم من ان يكون حقيقة او مجازا فاخراج صاحب المفصل مثل قائمة بقيد المفرد ليس على ما ينبغى **وايضا** ان قول الشارح لو لم يخرج بتركه الخ ليس على ما ينبغى **قلت** لا فائدة ح بقيد الافراد مع تعميمه عن الحقيقى والحكمى **فان قلت** فليكن المراد بالمفرد ما يقابل الجملة فخرج مثل ضربا وضربوا ودخل مثل قائمة وبصرى فاخراج صاحب المفصل مثل قائمة بقيد الافراد وقول الشارح رح لو لم يخرج بتركه الخ ليس على ما ينبغى **قلت** هذا غير متبادر من العبارة وحمل الالفاظ على المعانى المتبادرة واجب فى التعريفات **فان قلت** لو ترك لفظ المفرد[سه] فلا يخرج الامر نحو اضرب لانه داخل فى لفظة واحدة **قلت** لا يدخل الامر فى لفظة لان المنوى لما اسند اليه الفعل فصار كانه ملفوظ فخرج بقوله لفظة **قوله** واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة الخ جواب سوالين احدهما ان الكافية ملخوذة من المفصل وصاحب المفصل اخذ الدلالة فى تعريف الكلمة فلم لم ياخذ المص رح فى تعريفها والثانى ان الدلالة اما ان تكون معتبرة فى تعريف الكلمة اولا فان كان الاول فيلزم ان يكون تعريف المص رح قاصرا لعدم اعتبارها فى تعريفه وان كان الثانى فذكرها فى تعريف صاحب المفصل لغو فاجاب الشارح عنهما بقوله واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة محصل الجواب ان الدلالة معتبرة فى تعريف الكلمة لكن المص اكتفى باللزوم **فان قلت** لا نسلم ان الوضع يستلزم الدلالة لما مر ان الوضع يستلزم حروف الهجاء مع انه لا دلالة لها على المعانى **قلت** المراد ان الوضع للمعنى يستلزم الدلالة يعنى ان اللام فى الوضع للعهد **قوله** لان الدلالة كون الشئ بحيث يفهم منه شئ اخر **فان قلت** فعلى هذا يثبت الاتحاد بين الدلالة والوضع فكيف يثبت اللزوم بينهما **قلت** الاتحاد ممنوع لان المأخوذ فى تعريف الوضع هو التخصص دون الفهم مطلقا **قوله** لكن الدلالة لا تستلزم الوضع جواب سوال وهو كما ان الوضع يستلزم الدلالة كذلك الدلالة تستلزم الوضع. فذكر الوضع بعد الدلالة فى تعريف المفصل مستدرك محصل الجواب ليس بينهما لزوم المساوات بل بينهما لزوم الاعم لان الدلالة اعم من الوضع فلا تستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل او بالطبع **فان قلت** ان الدلالة وان لم تستلزم الوضع لكن فى تعريف المفصل شئ اخر يستلزم الوضع وهو قوله مفرد لان الافراد والتركيب فرع الوضع لما مر فذكر الوضع بعده مستدرك **قلت** دلالة قوله مفرد على الوضع بطريق الاستلزام وهى مهجورة فى التعريفات **فان قلت** ان دلالة الوضع على الدلالة ايضا التزامية ومهجورة فى التعريفات فلم اكتفى صاحب الكافية عن الدلالة بالوضع **قلت** ان الدلالة الالتزامية على نوعين احدهما غير معتبر كدلالة المفرد على الوضع لانه دلالة الفرع على الاصل لان الافراد فرع الوضع والاخر معتبر كدلالة الوضع على الدلالة لان الوضع ليس فرع الدلالة فالمهجور فى التعريفات

سه اى ترك لفظ المفرد فى التعريف بان يقول هو اللفظ الدال على معنى بالوضع

هو الاول دون الثانى كما لا يخفى **قوله** كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ **وهنا بحث** من وجهين احدهما ان ذكر المهمل بلا فائدة لان الدلالة على وجود اللافظ كما يكون بلفظ ديز كذلك بلفظ زيد كما لا يخفى والثانى ان قيد وراء الجدار يكون لغوا لان لفظ ديز كما يدل على وجود اللافظ وراء الجدار كذلك يدل عليه بلا واسطة **اجيب** عن الاول انه اختار اللفظ المهمل ليتضمن الدلالة العقلية ولم يختلط بالدلالة الوضعية وعن الثانى انما قال من وراء الجدار لان عند المشاهدة يكون الدلالة العقلية غير ظاهرة وذلك لانه اذا دل مجموع المشاهدة والعقل على وجود اللافظ لا يكون الدلالة العقلية ظاهرة لوجود المشاهدة التى هى اقوى من الدلالة العقلية والاضعف يضمحل عند وجود الاقوى لان العلم اذا حصل بطريق المشاهدة كان بديهيا والبديهى لا يمكن استفادته من النظر **فان قلت** عدم وجود الدلالة العقلية باطل لان العقل علة لوجود علم السامع على وجود السامع فلو لم يكن الدلالة العقلية موجودة مع وجود العلم يلزم تخلف المعلول عن العلة **قلت** المستحيل تخلف المعلول عن العلة الشخصية والعلة ههنا ثبتية لان العقل كما يكون علة العلم كذلك المشاهدة علة له اعلم ان الدلالة على ثلثة اقسام وضعية ان كان بسبب جعل الجاعل وطبعية ان كان بسبب صدور الدال عند عروض حالة مقتضية له وعقلية ان كان بغير ذلك كدلالة الاثر على الموثر **قوله** وهى اسم وفعل وحرف **فان قلت** الكلمة لا يخلو اما موجودة او معدومة فان كان الاول فيكون الكلمة على اربعة اقسام وان كان الثانى فيلزم انقسام المعدوم الى الموجود **قلت** انها موجودة فى الذهن معدومة فى الخارج فلا يلزم شئ مما ذكر **فان قلت** ضمير هى لا يخلو اما راجعة الى لفظ الكلمة او الى مفهومها لا سبيل الى الاول لان لفظها اسم بدليل دخول اللام عليها فيلزم انقسام الشئ الى نفسه والى غيره ولا الى الثانى لان مفهومها مذكر فلا تحصل المطابقة بين الراجع والمرجع **قلت** الضمير راجع الى لفظ الكلمة والتقسيم باعتبار المفهوم او **نقول** ان الضمير راجع الى المفهوم ولا نسلم ان المفهوم مذكر لانه تابع للفظ فى التذكير والتانيث فاذا كان لفظ الكلمة مونثا فكذا مفهومها **فان قلت** المفهوم ح وقع محكوما عليه والمحكوم عليه من خواص الاسم فح يلزم المحذور المذكور وهو الانقسام الى نفسه والى غيره **قلت** المحكوم عليه فى الاصطلاح هو اللفظ المعبر عن ذات المحكوم عليه وهو ههنا ضمير هى وهو ليس بمقسم قوله اى منقسمة وهذا جواب سولة الاول ان المطابقة بين المبتدا والخبر حسن وان لم يكن الخبر مشتقا وههنا لم يوجد لان المبتدا مونث والخبر مذكر وهو اسم والثانى ان الكلمة من حيث هى ليست باسم ولا فعل ولا حرف بل هى اعم من كل واحد منها فكيف يستقيم الحمل والتانيث

اى عدل الراجع البتدا،

ن اللافظ ✽ ان الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فرعاية الخبر اولى فينبغى ان يقال هو موضع هى او يقال اسم ٢م

ف الدلالة على ثلاثة اقسام

موضع اسم والرابع ان الجمع بحرف الجمع کالجمع بلفظ الجمع فعلم منه ان الکلمة هی مجموع هذه الاقسام الثلثة ولیس الامر کذلک والخامس انه لا یصح حمل اسم علی قوله هی لانه یلزم حمل الخاص علی العام وهو باطل والسادس ان قوله هی مبتدا فخبره لا یخلو اما قوله اسم فقط او مجموع قوله اسم وفعل وحرف فعلی الاول یلزم حمل الخاص علی العام وعلی الثانی یلزم حمل المتعدد علی الواحد فاجاب الشارح رح بقوله ای منقسمة الخ محصل الجواب ان قوله هی مبتدأ وخبره محذوف ای منقسمة فحصلت المطابقة بین المبتدأ والخبر فی التذکیر والتانیث وکذا حصل رعایة الخبر لان الخبر مونث وکذا لا یلزم حمل الخاص علی العام لان قوله اسم لیس بخبر وکذا لا یرد الباقی **فان قلت** من این علم ان خبره منقسمة **قلت** انه علم من ذکر الاقسام وهی اسم وفعل وحرف **فان قلت** من این علم انها من اقسام الکلمة فلتکن حکما من احکامها **قلت** انه علم من داب المص لان داب المصنفین ان یذکروا التقسیم بعد التعریف فعلم انها اقسام ولیست بحکم من احکامها ویمکن ان یجاب عن الثالث انه انما عدل عن رعایة الخبر لنکتة وهی الاشارة الی ان الاقسام انما هی للکلمة ولو ذکر الضمیر لتوهم انها اقسام اللفظ لا للکلمة مع ان اللفظ غیر منحصر فیها **فان قلت** اللفظ الموصوف بالوضع لا یکون الا کلمة فتلک النکتة حاصلة علی تقدیر تذکیر الضمیر[1] ایضا **قلت** جاز ان یتوهم عود الضمیر الی مطلق اللفظ لان المبتدا اذا کان مذکورا کان المطلق ایضا مذکورا **ویمکن** ان یجاب عن الرابع ان قولهم الواو للجمع لا یریدون ان المعطوف والمعطوف علیه یجتمعان معا فی حالة واحدة بل ارادوا انهما یجتمعان فی کونهما محکوما علیهما[2] او فی کونهما حکمین[3] او غیرهما **قوله** الی هذه الاقسام الثلثة وهذا جواب سوالین احدهما انه لما کان کلمة هی مبتدا محذوف الخبر فالاشتغال بقوله اسم وفعل وحرف اشتغال بما لا یعنی والثانی ان التقسیم علی نوعین احدهما تقسیم الکلی الی الجزئیات کتقسیم الحیوان الی الانسان والفرس والبقر والثانی تقسیم الکل الی الاجزاء کتقسیم السکنجبین الی الماء والخل والعسل فهذا التقسیم من ای قبیل فاجاب الشارح عنهما بقوله الی هذه الاقسام الثلثة محصل الجواب انه لیس اشتغال بما لا یعنی بل بیان الاقسام ولما اطلق الشارح علیها الاقسام علم انه تقسیم الکلی الی الجزئیات لان اطلاق القسم لا یکون الا علی الجزئی **فان قلت** المراد بالاقسام لا یخلو اما ان یراد الاقسام الاولیة او الاعم من الاولیة والثانویة فان کان الاول فهو اثنان وان کان الثانی فاربعة الاثنان حصلا من التقسیم الاول والاثنان من الثانی **قلت** لیس المراد الاولویة ولا الثانویة بل المراد الاقسام المختلفة والاختلاف بین القسم الاول من التقسیم الاول و بین القسمین من التقسیم الثانی کما لا یخفی علی ذوی الافهام **قوله** ومنحصرة فیها جواب سوال

---

[1] یعنی علی تقدیر تذکیر الضمیر ایضا یکون الاقسام الکلمة لان اللفظ الموصوف بالوضع لیس الا الکلمة ۱۲ منه

[2] ای بالنسبة الی ما بعدهما ۱۲ منه رحمة الله تعالی علیه ۱۲

[3] بالنسبة الی ما قبلهما ۱۲ منه رحمة الله تعالی علیه ۱۲

وهو ان الدليل المذكور في عبارة المصنف رح لا يخلو اما ان يكون للحصر او للتقسيم لا سبيل الى الاول لان دعوى الحصر غير مذكور في عبارة المصنف فكيف الى بدليله ولا الى الثاني لان التقسيم ضم قيود مختلفة الى امر مشترك فهو ليس لا التصوير المحض فلا يحتاج الى الدليل والض ان اللام في قوله لانها جارة وهو تقتضى المتعلق فمتعلقه لا يخلو اما من الافعال العامة او الخاصة فعلى الاول فسد المعنى وعلى الثاني يثبت الابهام في المتعلق محصل الجواب ان الدليل للحصر ودعوى الحصر وان لم يكن مذكورا صريحا لكن مذكورة ضمنا اى منحصرة فيهما والقرينة عليه انه محل التقسيم والغالب فيه الانحصار وهو يصلح لتعلق الجار والمجرور فلا يثبت الابهام في المتعلق وههنا بحث وهو ان الحصر عبارة عن الامر الدائر بين النفي والاثبات ولا يكون مجوز القسم اخر وهذا التقسيم ليس بدائر بين النفي والاثبات فكيف يصح قوله منحصرة فيهما والض الحصر غير مستقيم لان الحرف هو ان لا تدل على معنى في نفسه بل تحتاج الى ضم كلمة اخرى مع ان العقل يجوز ان تكون كلمة لا تحتاج الى ضم كلمة اخرى في الدلالة على معناها بل تحتاج الى قرينة عقلية او غيرها من الامور العقلية لا الى كلمة اخرى **اجيب** عن الاول ان معنا قولهم دائر بين النفي والاثبات اى يصح فيه ان يكون دائرا بين النفي والاثبات وههنا كذلك لان تقديره وهي اما اسم او ليس باسم ذا اما فعل او ليس بفعل وعن الثاني ان القسم المذكور المفروض داخل في الاسم او الفعل فان المراد من قوله في نفسه هو ان لا يحتاج الى ضم كلمة اخرى اليه سواء كان محتاجا الى ضم غير الكلمة من الامور العقلية اولا وان كان الواقع انه لا يحتاج الى شئ اصلا ولكن التعميم لادخال الامر العقلي لا باس فيه **واعلم** ان الحصر في اللغة المنع ولهذا سميت القلعة حصارا لانها مانعة عن غلبة العدو وفي الاصطلاح على اربعة اقسام عقلي ان كان الجزم بالانحصار حاصلا بمجرد ملاحظة الاقسام من غير استحالة امر اخر كحصر الشئ في الموجود والمعدوم فان من البين ان كل شئ اما موجود او معدوم وقطعي ان كان مستفادا من دليل يدل على امتناع قسم اخر كحصر الشئ في الواجب والممكن والممتنع فالعقل يجوز قسما اخر من اجتماع الاقسام الثلثة لكن الدليل يبطله وهو اجتماع النقيضين واستقرائي ان كان حاصلا بالتتبع والاستقراء كحصر ابواب الثلاثي المجرد في الستة وجعلي ان حصل من ملاحظة التمائز التي اعتبرها القاسم **قوله** لما كانت موضوعة جواب سوالين احدهما ان قوله اولا منقسم الى قسمين احدهما ما لا يدل على معنى في نفسها والاخر ما لا يدل على معنى اصلا فلا يصح قوله الثاني الحرف لان الثاني ليس بحرف من كل وجه بل القسم الاول من الثاني هو الحرف وهو ما لا يدل على معنى في نفسها والثاني ان الدلالة غير مذكورة في تعريف الكلمة فايراد الدلالة في الدليل غير صحيح فاجاب الشارح عن الاول بقوله لما كانت موضوعة فالقسم الذي لا يدل على المعنى اصلا خارج عن المقسم لعدم الوضع فيها وعن الثاني بقوله والوضع يستلزم الدلالة فتكون الدلالة مذكورة التزاما **قوله** في جواب سوال

فالعقل

ف الحصر على اربعة اقسام

سه جواب سوال وهو ان فقط لم الاحاجة الى التقسيم المذكور فاجاب بما ترى ١٢ منه ١٢

وهو ان قوله لما كانت موضوعة شرط وقوله اما ان تدل جزاءه والجزاء لا يكون الا جملة وان تدل[له] بتاويل الدلالة مصدر وهو مفرد محصل الجواب ان قوله ان تدل بحذف المبتداء تقديره فهي اما ان تدل **فان قلت** لما كان قوله ان تدل خبر المبتداء المحذوف وهو قوله فهي فعلى هذا لا يصح حمل قوله ان تدل على قوله هي لانه بتاويل المصدر نسبة بين الدال والمدلول وضمير هي راجع الى الكلمة وهي طرف النسبة فيلزم حمل النسبة على الطرف وذا باطل **قلت** ان قوله ان تدل خبر مبتداء اخر تقديره اما من صفتها فالمبتداء مع الخبر خبر المبتداء الاول اعني قوله فهي واليه اشار الشارح بقوله اما من صفتها **فان قلت** ان كلمة من بمعنى البعض مضاف الى الصفة مبتدا وقع موقع الموضوع والوصف اذا وقع في موضع اريد منه الذات فلا يصح حمل قوله ان تدل عليه ايضا **قلت** هذا فيما اذا وقع ما صدق عليه الوصف في موضعه واما اذا وقع لفظ الصفة في موضعه فلا يراد منه[عه] الذات **فان قلت** الموضوع ليس لفظ الصفة بل لفظ البعض لان من بمعنى البعض[سه] **قلت** لفظ البعض اذا اضيف الى الشئ له حكم المضاف[كه] اليه **فان قلت** الموضوع والمحمول لما كان كلاهما من الصفات فلا يصح حمل هذه الجملة على قوله هي لانه يلزم حمل الوصف على الذات **قلت** الجملة اذا وقعت خبرا لا يحمل على المبتدا بل لا بد فيه من عائد فقط بل الحمل في الخبر المفرد وقال البعض ان قول الشارح من صفتها جواب سوال وهو ان انّ حرف من الحروف المشبهة بالفعل وها اسمها وان تدل خبرها ولا يصح الحمل اي حمل ان تدل على اسم ان لانه يلزم حمل الوصف على الذات لكن هذا بالنظر البادي واما بالنظر الدقيق فليس كذلك لان الضمير في لانها اسم ان وخبرها قول الشارح لما كانت موضوعة الخ وقوله ان تدل جزاء لقوله لما كانت موضوعة لانه لو لم يكن جزاء الشرط لم يحتج الى قوله فهي لان ذكره لاجل ان جزاء الشرط لا يكون الا جملة **فان قلت** ما الوجه للشارح انه عدل في صحة حمل ان تدل على قوله فهي من اجوبة الشارح الهندي وغاية التحقيق والرضي حيث قال الهندي معنى قوله فهي اي فحالها او دلالتها وقال صاحب غاية التحقيق ان تدل بتاويل المصدر والمصدر بمعنى اسم الفاعل وقال الرضي ان بمعنى ذو دلالة وقال الشارح اما من صفتها **قلت** ان في اجوبتهم خللا

[له] جواب سوال وهو انه لما كان قوله ان تدل خبر مبتداء محذوف اعني قوله هي فعلى هذا يصح حمل قوله ان تدل على قوله هي لان ضمير هي راجع الى الكلمة وهي ذات وان تدل بتاويل الدلالة وصف فيلزم حمل صرف الوصف على الذات محصل الجواب ان قوله ان تدل خبر مبتداء اخر اعني من صفتها فالمبتداء الثاني مع الخبر خبر المبتداء الاول اعني قوله هي فان قلت فعلى هذا لا يصح حمل ان تدل على المبتداء الثاني اعني من صفتها لان من بمعنى البعض وهو الذات فيلزم حمل صرف الوصف على الذات قلت لفظ البعض اذا اضيف الى الشئ يكون لحكم ما اضيف اليه فان قلت ~~لفظ البعض~~ الموضوع والمحمول لما كان كلاهما من الصفات فيلزم حمل الوصف على الذات اعني هي قلت الجملة المركبة من الوصفين قد يصح حملها على الذات كالجمل المخلوطة من الشرات ١٢

[عه] قوله فلا يراد منه الخ لان المقصود من الوصف بيان الوصف فاذا كان المراد منه الذات فكيف يبين الوصف ١٢ منه رحمه الله تعالى ١٢

[سه] بمعنى البعض الخ وهو ليس بصفة بل هو ذات منه رحمه الله تعالى ١٢

[كه] قوله له حكم المضاف اليه الخ والمضاف اليه ههنا صفة فيكون لفظ البعض ههنا صفة باعتبار ما اضيف اليه ١٢ منه رحمه الله ١٢

اما فی جواب الهندی فلانه لا یناسب بالتقسیم لانه للکلمة لا لحالها وصفتها وایضا لا یصح قوله الثانی الحرف لانه علی هذا الثانی لیس بحرف بل حال الحرف وایضا لا یصح حصر حالها فی الدلالة وعدمها لوجود الاحوال الاخری کالاقتران وعدمه بخلاف ما قال الشارح الجامی لان من للتبعیض فی قوله من صفتها وایضا علی هذا یلزم التقدیر قبل الاحتیاج لان الخلل جاء من حمل الخبر علی المبتداء فالانسب هو التقدیر فی جانب الخبر لا فی جانب الاسم فهو کنزع الخف قبل الوصول الی الماء واما تقدیر الشارح فهو فی جانب الخبر لقرینة ذکر قوله من صفتها بعد کلمة اما وآما فی جواب الغایة فلانه یلزم المجاز فی المجاز لان ان تدل بمعنی الدلالة والدلالة بمعنی الدال وآما فی جواب الرضی فلان تقدیر ذو مخالف من مقتضی زیادة ان لان ان لتاویل الذات بالمصدر واذا اقترن المصدر بلفظ ذو یکون المراد منه ذو الدلالة بمعنی صاحب الدلالة وصاحب الدلالة هو الذات **فان قلت** لا حاجة الی تقدیر الشارح ولا الی غیره فانه فرق بین المصدر الصریحی والمصدر التاویلی بان الاول مجرد من الذات والثانی غیر مجرد عنه لانه عبارة عن الحدث والنسبة الی الفاعل فیصح الحمل **قلت** لا نسلم انه غیر مجرد عن الذات والا یلزم کون الشئ الواحد مسندا الی الفاعل ومسندا الیه فی مثل قولهم اعجبنی ان ضرب زید عمروا وذا باطل **فان قلت** ان فی تقدیر الشارح ایضا خلل لان مقصودنا تقسیم الکلمة الی اسم وفعل وحرف ولما قدر قوله من صفتها یکون التقسیم ح لصفتها **قلت** مقصودنا تقسیم الکلمة اما باعتبار نفسها واما باعتبار صفتها لا ان مقصودنا تقسیمها باعتبار نفسها کما لا یخفی[1] **قوله** کائن فی نفسها **فان قلت** ما الوجه للشارح رح انه عدل من الرضی حیث قال ان قوله فی نفسها متعلق ببدل **قلت** ان فی ما قال الرضی ارتکاب المجاز وهو کون فی بمعنی الباء او بمعنی علی لان کلمة فی لا تقع صلة للدلالة **فان قلت** ان التقدیر ایضا خلاف الاصل فلم اختاره الشارح **قلت** ان متعلق الجار والمجرور اذا کان من الافعال العامة فتقدیره شائع حتی کاد الی الوجوب کما لا یخفی **فان قلت** لم عدل الشارح رح عن الهندی حیث قال کائنا برسم خط النصب وهو الالف ولم یات الشارح رح بالالف **قلت** لو کان منصوبا لکان حالا من المعنی والحال قید للعامل والاصل فی التعریف العموم والاطلاق **فان قلت** علی تقدیر الجر ایضا قید لان الصفة قید للموصوف **قلت** المراد بالقید هو القید الاصطلاحی وهو ما یکون ماخوذا فی مفهومه ولا شک انه ماخوذ فی تعریفه حیث قال الشارح رح ما یبین هیئة الفاعل والمفعول به من حیث هو فاعل ومفعول والحیثیة للتقیید او **ونقول** الحال قید للعامل وهو الدلالة ههنا فیکون الدلالة مقیدة باعتبار المعنی فی نفسها مع انها غیر مقیدة بخلاف الصیغة لانها لیست قیدا للعامل

---

[1] بخلاف تقدیر الهندی لانه قدر فی جانب المبتدا فیکون التقسیم لحال الکلمة وتقدیر الشارح رح فی جانب فالتقسیم للکلمة لکنها اعم من ان یکون باعتبار الذات او باعتبار الصفة ۱۲ منه رح

فان قلت لما قال علی معنی والمعنی ما یقصد بشئ فینبغی ان یتعلق الجار والمجرور بیقصد المفهوم من المعنی **قلت** ان قولہ فی نفسہا صفۃ والجار والمجرور لا یقع صفۃ لشئ الا باعتبار المتعلق فلا یصح تعلقہ بالمعنی **قولہ** والمراد بکون المعنی فی نفسہا جواب سوال وھو انہ لا یصح ظرفیۃ الکلمۃ للمعنی لان الظرف علی نوعین زمان ومکان والکلمۃ لیست بواحد منہما محصل الجواب ان کلمۃ فی بمعنی الباء کما قال الشارح رح ان تدل علیہ بنفسہا **فان قلت** ھذا مخالف لما مر الفا ان فیہ ارتکاب المجاز وھو خلاف الاصل **قلت** ارتکاب المجاز لا یجوز الا عند الحاجۃ ولا حاجۃ سابقا لامکان متعلق اخر وھو کائن وھھنا مست الحاجۃ الیہ لعدم صحۃ الظرفیۃ **فان قلت** لا حاجۃ ھھنا الی المجاز لصحۃ الظرفیۃ بان یراد من الظرف ظرف اعتباری لا حقیقی **قلت** ارادۃ الظرف الاعتباری ایضا مجاز فلا رجحان للمجاز علی المجاز **فان قلت** کون المعنی فی نفسہا صفۃ المعنی ودلالۃ الکلمۃ علیہ بنفسہا صفۃ الکلمۃ فبینہما تباین فلا یصح تفسیر احدھما بالاخر بقولہ والمراد بکون المعنی فی نفسہا ان تدل علیہ بنفسہا **قلت** ھذا التوصیف باعتبار حال متعلق الموصوف لا باعتبار حال نفس الموصوف **او نقول** ان کون المعنی وان کان صفۃ للمعنی لکن کون المعنی وان کان صفۃ للمعنی لکن کون المعنی فی نفس الکلمۃ صفۃ للکلمۃ کما صرح بہ العلامۃ التفتازانی فی المطول **فان قلت** ھذا مخالف لما قال السید السند فی حواشی المتوسط حیث قال ان کون المعنی فی نفسہا ایضا صفۃ المعنی **قلت** ھذا علی تقدیر ان یکون معنی قولہ ان تدل علیہ بنفسہا ای کون المعنی مدلولا علیہ بنفس الکلمۃ ای انیکون المصدر مبنیا للمفعول فیکون ح صفۃ المعنی **فان قلت** یفہم من قولہ ان تدل علیہ بنفسہا ان الدلالۃ علی المعنی باعتبار نفس الکلمۃ لا باعتبار الوضع ولیس الامر کذلک **قلت** لیس المراد من قولہ ان تدل علیہ بنفسہا الاحتراز عن الوضع بل عن انضمام کلمۃ اخری الیہا **فان قلت** انہ یلزم التکرار فی عبارۃ المص لان المراد بکون المعنی فی نفسہا کون المعنی مدلولا علیہ وھو بعینہ معنی قولہ ان تدل علی معنی والیض ان الغرض من قولہ فی نفسہا الاحتراز عن الحرف ولما کان معنی قولہ فی نفسہا کون المعنی مدلولا علیہا لا یحصل الاحتراز عن الحرف **قلت** ان التکرار ممنوع لان معنی قولہ ان تدل علی معنی کون المعنی مدلول الکلمۃ مطلقا سواء کان فی نفسہا او بانضمام امر اخر ومعنی قولہ فی نفسہا کون المعنی مدلولا علیہا بنفسہا ای من غیر حاجۃ الی انضمام امر اخر فلا یلزم التکرار فی عبارۃ المص وبہذا ظہر الجواب عن الاعتراض الثانی الیض فتامل **قولہ** او من صفتہا ان لا تدل **فان قلت**

---

[1] ای الدلالۃ بمعنی المدلول وھو صفۃ المعنی ۱۲ منہ عفی عنہ ۱۲

[2] لانہ لما کان معنی قولہ فی نفسہا کون المعنی مدلولا علیہا بنفسہا من غیر حاجۃ الی انضمام امر اخر ثبت الاحتراز بہ عن الحرف ۱۲ منہ رحمہ اللہ تعالی ودر علیہ شآبیب غفرانہ آمین یا الہ العلمین ۱۲

لاحاجة الى ازدياد **قوله** ومن صفتها ههنا لان ازديادها سابقا ليصح الحمل والحمل ههنا صحيح لانه
سالبة وهو محمول على الذات نحو زيد لا حجر وزيد لا عالم **قلت** ازدياده لمجرد الموافقة لما سبق
لا لصحة الحمل **قوله** بل على معنى يحتاج الى انضمام كلمة اخرى **فان قلت** لو قال الى انضمام امر اخر لكان
اشمل فان همزة الاستفهام يحتاج الى انضمام الكلام وكذا حروف الشرط **قلت** انه اكتفى بالاقل
المتيقن او نقول ان المراد بالكلمة اعم من ان يكون مستقلة او فى ضمن الكلام **قوله** القسم الثانى جواب
سوال وهو ان الثانى صفة الكلمة وهى مؤنث فالمناسب ان يقول المصنف رح الثانية فمحصل الجواب ان
ان موصوفه القسم لا الكلمة **فان قلت** لم قدم الحرف مع انه مؤخر فى المدعى والدليل جميعا
قلت انه عدمى والعدم مقدم على الوجود او نقول انه مفرد والمفرد مقدم على المركب **قوله**
وهو ما لا يدل على معنى فى نفسها **فان قلت** العدم لا يقع مفهوما للماهية **قلت** هذا تعريف
رسمى لا حقيقى **فان قلت** الفعل ايضا لا يدل على معنى فى نفسها لان الماخوذ فيه النسبة وهى
محتاجة الى الطرفين **قلت** معناه ما لا يدل على معنى فى نفسها اصلا اى لا على معناه المطابقى ولا
على معناه التضمنى والفعل دال على معناه التضمنى بنفسه اعنى الحدث **فان قلت** فعلى هذا تحقق
المعنى التضمنى للفعل بدون المطابقى **قلت** لا نسلم انه تحقق التضمنى بدون المطابقى لانه كما
كان للفعل معناه التضمنى كذلك يكون للفعل معناه المطابقى وهو الحدث والزمان والنسبة لكن
اختلف فى الصفة وهى الدلالة فى نفسه وهو غير مضر **او نقول** انه وان لم يوجد معناه المطابقى
على هذا التقسيم لكن للفعل تقسيم اخر باعتباره وجد المطابقى وهو ان الفعل دال على الحدث باعتبار مادته
وعلى الزمان باعتبار صيغته فهو المعنى المطابقى المدلول عليه فى نفسه **قوله** اعنى الابتداء والانتهاء
فان قلت ان كل واحد منهما اسم فيكونان مستقلين فلا يكون معنى من والى **قلت** اللام للعهد
اى الابتداء المضاف فلا يكون مستقلا **قوله** سرت من البصرة الى الكوفة **فان قلت** ان الدال
على الابتداء والانتهاء لا يخلو اما من والى او البصرة والكوفة او المجموع فان كان الاول فلا يكونان
حرفين لاستقلالهما فى الدلالة وان كان الثانى فلا يكونان معنيهما بل للبصرة والكوفة وان كان الثالث
فكذا لا يكونان معنيهما بل للمجموع او المجموع غيرهما **قلت** الدال من والى لكن بواسطة البصرة والكوفة
فان قلت لم سمى هذا القسم حرفا **قلت** الحرف فى اللغة الطرف يقال جلست حرف الوادى اى طرفه
وهو ايضا فى الطرف **فان قلت** هذا منقوض بقولنا زيد فى الدار لان كلمة فى وقع فى الوسط **قلت**
المراد من الطرف جانب مقابل للاسم والفعل **فان قلت** فعلى هذا ينبغى ان يسمى الاسم والفعل
ايضا حرفا لانهما ايضا فى جانب مقابل للحرف **قلت** لا يشترط الاطراد فى وجه التسمية **فان قلت**
ان الحرف كما يقع مقابلا للاسم والفعل كذلك يقع مقابلا للكلام فينبغى ان يقول الشارح رح

له وهو ايضا فى الطرف آه المراد من وقوعه فى الطرف عدم كونه مسندا ومسندا اليه لا انه لا يقع فى وسط الكلام ۱۲ نقيب احمد غفر له الديوبندى ۱۲

عه بدون المطابقى وتحقق التضمن بدون المطابقة مستحيل ۱۲ كما حققه المناطقة فى اسلم ۱۲ نقيب احمد غفر له ۱۲

فی جانب مقابل الاسم والفعل والکلام **قلت** الحرف قد یقع جزء الکلام نحو زید لا حجر فلا یکون
مقابلا له **قوله** حیث یقعان عمدة فی الکلام وهو لا یقع **فان قلت** العمدة فی الکلام لیس الا
المسند الیه فعلم منه ان الفعل یقع مسند الیه وهو خلاف وایض علم منه ان الحرف قد یقع غیر
عمدة وهو المسند وهو ایض خلاف **قلت** المراد بالعمدة المسند والمسند الیه جمیعا من قبیل ذکر الخاص
وارادة العام **قوله** کما ستعرف **فان قلت** لا معنی لایراد قوله کما ستعرف لانا عرفناهما فی هذا
المواضع بانهما عمدتان لا الحرف فلا یتوقف المعرفة الی الغیر **قلت** معنی قوله کما ستعرف ای کما
ستعرف وجهه **قوله** والقسم الاول جواب سوال وهو ان المناسب ان یقول المص الاولی
مقام الاول لانه صفة الکلمة محصل الجواب ان موصوفه القسم لا الکلمة **قوله** ذلک المعنی
المدلول علیه بنفسها **وههنا بحث** وهو ان الضمیر فی قوله ان یقترن لا یخلو اما ان یرجع
الی المعنی او الی اللفظ الاول لا سبیل الی الاول لانه علی هذا خلی الجملة الخبریة عن عائد المبتدا
وهو قوله الاول والی الثانی لان الاقتران باحد الازمنة الثلثة لیس صفة للفظ بل للمعنی
قلت الضمیر عائد الی المعنی والعائد تعبیر عنه فالارجاع الی المعنی ارجاع الی الاول فلا یخلو
عن عائد للمبتداء **فان قلت** لما کان الضمیر عائد الی المعنی فینبغی ان یقول الشارح ان
یقترن المعنی بدون ازدیاد لفظ ذلک فلما قال ذلک المعنی **قلت** انما زاد لفظ ذلک لوجهین
احدهما ان ارجاع الضمیر مع الاسم الاشارة اوقع فی الذهن لانه بمنزلة وضع الید والاخر
المذکور سابقا معنیین احدهما المعنی المستقل والاخر المعنی الحرفی الغیر المستقل والاول بعید
والثانی قریب ومرادنا المعنی البعید فلذلک قال ذلک المعنی لیکون اشارة الی البعید
فان قلت لما کان بذلک اشارة الی المعنی المستقل فلا حاجة الی قول الشارح المدلول علیه
بنفسها **قلت** انما اورده لئلا یتوهم ان الاشارة الی المعنی المستقل القریب لان استعمال بعض
الاسماء الاشارة موضع بعض اخر کثیر کما قال الشارح فی بحث اسماء الاشارة **قوله** فی الفهم
عنها جواب سوال وهو انه علی هذا یلزم ان یکون المصادر کلها افعالا لان الضرب مثلا
لا یکون الا فی الزمان فی الواقع فلا یکون تعریف الفعل مانعا محصل الجواب المراد بالاقتران
ما یفهم معه احد الازمنة الثلاثة واقتران المصدر باعتبار التحقق لا باعتبار الفهم **فان قلت**
یدخل فیه قولنا زید ضارب عمرو الآن او غدا او امس **قلت** المراد بالاقتران الاقتران
من اللفظ الدال من لفظ اخر وههنا الفهم من لفظ الآن والغد والامس لا من لفظ ضارب
فان قلت یدخل فیه لفظ الآن والغد والامس وللماضی والمستقبل **قلت** معنی اقتران الفعل
ان یدل بمادته علی الحدث وبصیغته علی الزمان وهذه الالفاظ تدل علی الزمان باعتبار
مادته فلا تدخل فیه **قوله** المدلول علیه بنفسه **فان قلت** ان ارید بالمعنی المدلول علیه بنفسه المعنی
المطابقی خرج منه الفعل وان ارید المعنی التضمنی خرج منه الاسماء البسائط کالنقطة قلت المراد بالمعنی هو المعنی المطلق

اسم وحرفا عمدة فی الکلام بخلاف الحرف فی تقسیم الکلام من ان الکلام یحصل من اسمین والفعل دون الحرف ١٢

والاول

کان ضارب بهما مقترن باحد الازمنة الثلاثة مع لو لیس بفعل ١٢ منه

من غير نظر الى كونه تضمنيا او مطابقيا **قوله** اى حين يفهم ذلك المعنى **فان قلت** ان الذهن امر بسيط فكيف يفهم الحدث والاقتران جميعا واليضا المتبادر من الباء فى قوله باحد الازمنة السببية لقرينة **قوله** فى بحث الكلام بالاسناد فعلى هذا يقترن به شئ اخر غير الزمان **قلت** فى الجواب عن الاول الفهم لاحدهما والاخر مقارن له وعن الثانى الباء للمصاحبة بقرينة المتعلق لانه يتعلق بيقترن والباء اذا وقعت صلة الاقتران يكون بمعنى المصاحبة **قوله** الثانى الاسم **فان قلت** لم سمى هذا القسم بالاسم **قلت** انه ماخوذ من السمو وهو العلو ولاشك انه عال على اخويه **فان قلت** لم عبر عن المتماثلين بالاخوين **قلت** لان بين الاخوين مماثلة من حيث انهما من اب وام واحد فكذا بين المتماثلين لانهما من قسم واحد **قوله** حيث يتركب منه الكلام **فان قلت** لا يتركب الكلام من الاسم الواحد **قلت** معناه يتركب منه الكلام اى من نوع الاسم وحده نحو زيد قائم **قوله** وقيل من الوسم يعنى انه مثال واوى لا انه ناقص وهو مذهب الكوفيين وانما اورده بلفظ القيل اشارة الى ضعف مذهبهم ووجه الضعف ان الفعل ايضا علامة على معناه ووجه التسمية وان لم يجب ان يكون مطردا ولكن الاولى ان يمتاز عن مقابله وايضا ان ابنية اشتقاق الاسم نحو سمى يسمى اسماء تدل على انه ناقص لا مثال لانه لو كان مثالا لقيل فى امثلة اشتقاقه وسم يسم وسما **فان قلت** فليكن فيه ارتكاب القلب بان يكون فى الاصل وسما ثم نقل الواو الى موضع اللام فصار سمو ثم حذفت الواو وعوض عنه الهمزة فى الاول فصار اسم **قلت** القلب خلاف الاصل فلا يعتبر للمعارضة **قوله** والاول الفعل **فان قلت** لم سمى هذا القسم بالفعل **قلت** الفعل فى اللغة عبارة عن المصدر فسمى الفعل الاصطلاحى باسم المصدر لتسمية الكل باسم الجزء او لتسمية الدال باسم المدلول او لتسمية المتضمن باسم المتضمن **فان قلت** يخرج عنه الافعال الناقصة لانها منسلخة عن الحدث وايضا لنشكل بالمشتقات مثل اسم الفاعل والمفعول **اجيب** عن الاول انه تضمنت الفعل باعتبار اصل الوضع وعن الثانى انه لا يشترط الاطراد فى وجه التسمية **وههنا بحث** وهو ان الكلمة جنس الاسم والفعل والحرف ففصل كل واحد منها لا يخلو اما كلمة او لا كلمة اذ لا واسطة بينهما لا سبيل الى الاول لانه يميز الشئ بما يباينه ولا الى الثانى لامتناع اجتماع النقيضين **قلت** مفهوم اللا كلمة كما يصدق على نقيض الكلمة كذالك يصدق على اشياء غير نقيضها فالاقتران مثلا فصل **فان قلت** مورد القسم كلمة وكل كلمة اسم وفعل وحرف فالمورد اما اسم او فعل فيلزم تقسيم الفعل الى نفسه والى الغير **قلت** ان اراد ثم بقولك كل كلمة كل فرد فرد من الكلمة فلا يثبت انحاد حد الاوسط لان الكلمة فى الصغرى كلية وان اراد ثم الاعم فلا نسلم صدق الكبرى لان الكلمة من حيث هى ليست باسم ولا فعل ولا حرف **فان قلت** لا يجوز حكمهم بان الاسم كلمة والفعل كلمة والحرف كلمة لان الكلمة اعم من الاسم والفعل والحرف

فلوكان الاسم كلمة يلزم ان يكون الخاص نفس العام **قلت** انما يلزم لوكان معنى الحمل ان الموضوع نفس المحمول او بالعكس وليس الامر كذلك بل معناه ان ما صدق عليه الموضوع يصدق عليه المحمول ولا يمتنع ان يصدق الخاص والعام على شيء واحد **فان قلت** لاشيء من الكلمة التي هي مورد القسمة متشخصة لانها كلية وكل موجود متشخص فلاشيء من الكلمة بموجودة في الخارج ولكن الكلمة جزء من افرادها الموجودة في الخارج فيكون الكلمة موجودة في الخارج ولاموجودة فيه **قلت** لا نسلم ان الكلمة التي هي جزء من افرادها هي الكلمة التي كانت مورد القسمة فان الجزء حقيقة الكلمة فقط والمورد هو الحقيقة مع قصد الكلية وبينهما تغاير **فان قلت** كل واحد من الاسم والفعل والحرف يجب ان يكون منقسما الى الاقسام الثلثة لان الانقسام الى الاقسام الثلثة لازم للكلمة والكلمة لازمة لكل واحد منها لزوم الجزء للكل ولازم لازم الشيء لازم لذلك الشيء **قلت** لانسلم ان الانقسام لازم للكلمة التي هي جزء منها وانما هو لازم للكلمة الكلية التي هي حقيقة الكلمة مع قصد الكلية **فان قلت** الكلمة صادقة على الفعل ولاشيء من الاسم بصادق على الفعل ينتج من الشكل الثاني لاشيء من الكلمة باسم وهو صادق **فان قلت** يجب ان يصدق الفعل على جميع اقسام الكلمة لانه لولم يصدق عليه ليصدق عليه نقيضه لامتناع الخلو عنهما فيصدق لافعل على الفعل وهو محال **قلت** لا نسلم امتناع الخلو عنهما لجواز ان يصدق الفعل على بعض الكلمة واللافعل على بعض اخر على ان نقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية وهو ان كل فعل يصدق على اقسام الكلمة ونقيض ذلك بعض الفعل ليس بصادق على اقسام الكلمة **قوله** وقد علم بذلك حد كل واحد منها وانما قال علم ولم يقل عرف لانجرت العادة باستعمال العلم لادراك الكلي والمركب والمعرفة لادراك الجزئي والبسيط وههنا ادراك المركب لانه مركب من الجنس والفصل والواو للعطف على انحصرت بصيغة المجهول المفهوم من سكوت المصنف قبل دليل الحصر او للعطف على العلم بالانحصار الذي يفيده الدليل اي علم انحصار الكلمة وقد علم بذلك الخ وعلى هذا التقدير يحتمل ان يكون الواو للحال بخلاف الاحتمال الاول لصحة الحالية على هذا التقدير لاتحاد الزمان بين الحال وعامله لان زمان العلم بالحدود مقارن بزمان العلم بالانحصار بخلاف التقدير الاول وهو تقدير نفس الانحصار لان زمان العلم بالحدود موخر من نفس الحصر وجهه……

فان قلت ان الاشارة لايكون الا الى المحسوس ووجه الحصر ليس منه وايضا الاشارة بذلك لايكون الا الى البعيد ووجه الحصر قريب فينبغي ان يقول بهذا موضع ذلك وا **اجيب** عن الاول انه لما اتضح بكمال الوضوح فكانه المحسوس وعن الثاني انه لعظمة شانه كانه بعيد لان اللازم مع العظيم البعد بالنظر الى الابتداء كقوله تعالى ذلك الكتاب لاريب فيه اشارة الى الفاتحة **فان قلت** ان الدليل من جملة التصديقات والحد من جملة التصورات فيلزم حصول التصور من التصديق وذا باطل **قلت** هذا انما لايجوز

٢ وهو باطل قلت ان اخذت الصغرى كلية فصدقها ممنوع وان اخذتها جزئية تكون النتيجة بعض الكلمة ليس باسم ١٢

اذا كان بطريق الكسب والنظر بخلاف ما اذا كان بطريق اللزوم بان كان التصور لازم التصديق
فانه يعتبر
او **نقول** ان التصديق ههنا حصل من التصديق لان قولنا حد الاسم كذا وحد الفعل
كذا اشتمل على الحكم **فان قلت** العلم يقتضي المفعولين فما مفعولاه ههنا **قلت** احدهما قوله
بذلك والاخر قوله حد كل واحد جعل مفعول ما لم يسم فاعله لعلم **فان قلت** انه يتعدى
الى المفعولين بنفسه فلا يصح ازدياد الباء في قوله بذلك **قلت** انها زيدت لتقوية العمل **فان**
قلت ان زيادة حرف الجر لتقوية العمل جائز في معمول شبه الفعل لا في معمول الفعل كما قال
عبد الغفور **اجيب** عن اصل الاعتراض ان المراد من قوله علم حد كل واحد منها انه علم ان الاسم
كذا والفعل كذا والحرف كذا فيكون قوله حد كل واحد منها قائم مقام المفعولين لان اسم ان و
خبرها يقوم مقام المفعولين كما قال الشارح في بحث افعال القلوب **فان قلت** اضافة الكل
الى واحد لا يخلو اما لامية او بيانية او ظرفية لا سبيل الى الاول لانه تقتضي المغائرة ولا مغائرة
ههنا لان الكل لاحاطة الافراد واحد وايضا انه تقتضي صحة اظهار اللام ولا يصح ههنا لان الكل
لازم الاضافة فلو ظهر اللام انفك عن الاضافة ولا سبيل الى الثاني لانه تقتضي صحة الحمل ولا يصح
الحمل ههنا لان الواحد جزء الكل ولا يصح حمل الجزء على الكل ولا الى الثالث لانه تقتضي الظرف
ولا ظرف ههنا لان الظرف لا يكون الا زمانا او مكانا **قلت** انها لامية لان الكل بمعنى الافراد اى
اضافة الكلام الى واحد
افراد واحد منها فيكون الواحد كليا لانه صادق على الاسم والفعل والحرف ولا شك في التغائر
بين الكلي والجزئي وايضا يصح اظهار اللام ههنا لان الافراد ليست بلازمة الاضافة وايضا
لا يجب صحة اظهار اللام في الاضافة اللامية بل يكفي ثبوت الاختصاص الذي هو معنى اللام
ولذا قال المص في بحث المجرورات اللامية ما يكون بمعنى اللام اى يصح فيه معنى اللام وهو
الاختصاص **قوله** والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن الخ **فان قلت** ينبغي
ان يقال ومقترن بالواو لان كلمة لكن للاستدراك ولا يتوهم من كون الفعل دالا على معنى
في نفسه انه غير مقترن **قلت** المتبادر من المعنى هو المعنى المطابقي مع انه غير مقترن فاشار
بقوله لكنه مقترن الى ان المراد من الفعل معناه التضمني لان المقترن ليس الا المعنى التضمني
قوله والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال **فان قلت** لما قال الحرف ممتاز عن اخويه بعدم
الاستقلال فعلم منه استقلال الاسم فلا حاجة الى ذكره **قلت** اللازم من قوله والحرف ممتاز
ليس الا كون الاستقلال معتبرا في الاسم ولا يلزم منه ان يكون الاستقلال معتبرا في مفهوم الاسم
ويفهم ذلك من قوله والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال ونقول انه تاكيد لقوله والحرف ممتاز عن اخويه
بعدم الاستقلال **قوله** وليس المراد بالحد ههنا الخ جواب سوال وهو ان اطلاق الحد على هذه المفردات
الحرف الفعل الاسم نحو
غير صحيح لان الحد ما اشتمل على ذاتيات المحدود وذلك في الفعل مستقيم واما امتياز الحرف
عن اخويه عدمي وهو عدم الدلالة و امتياز الاسم عن الحرف والفعل عدمي وهو عدم الاقتران

العدمی لیس لہ قوام وحصول فی نفسہ فکیف یکون ذاتیا لغیرہ وایضا اطلاق الحد علی هذه
المفهومات غیر صحیح لان الحد ما اشتمل علی الجنس والفصل وهذه المفهومات غیر مشتملة علیهما
بوجوه الاول انهما من الامور الحقیقیة کالحیوان والناطق فی تعریف الانسان وهذه المفهومات
امور اعتباریة حاصلة باعتبار اهل الاصطلاح والثانی انهما من المفردات وهذه المفهومات والثالث
ان ما فرضت انہ جنس یحتمل العرض العام وما فرضت انہ فصل یحتمل الخاصة لان الفرق بین
الجنس والعرض العام دقیق جدا غایة ما فی الباب انہ ان ما وقع فی جواب ما هو فهو جنس وما لا
یقع فهو عرض عام ولکن احال الخاصة والفصل محصل الجواب ان المراد بالحد عند النحوی لیس الا المعرف
الجامع المانع لا ما هو اصطلاح اهل المعقول او نقول ان العدم لا یقع ذاتیا لشیء واما العدم المضاف یکون
ذاتیا لشیء وهو ههنا مضاف لان عدم الدلالة وعدم الاقتران **قوله** ولله در المصنف رح جواب سوال
وهو ان هذه الحد ودا اما علم قبل قوله وقد علم بذالك حد کل واحد منها اولا فعلی الاول یلزم تحصیل
الحاصل وعلی الثانی یلزم الکذب وایضا یلزم التکرار فی قول المص رح الاول بقوله وقد علم والاخر بقوله
فیما بعد الاسم ما دل علی معنی فی نفسہ الخ محصل الجواب ان التحصیل والتکرار انما یلزم اذا کان الکل
صریحا وههنا الاول اشارة والثانی تنبیها والثالث تصریحا **قوله** بناء علی تفاوة مراتب الطبائع
جواب سوال وهو انہ وان لم یلزم تکرار لکنہ لا یخلو عن استدراک فما الباعث علیہ بذالک محصل الجواب
انہ مبنی علی تفاوة مراتب الطبائع **فان قلت** لا یصح اضافة الدر الی المصنف رح لانہ عبارة عن
اللبن ولا لبن للمص رح **قلت** انہ اراد منہ الخیر الکثیر مجازا ذکر الخاص وارادة العام او نقول المراد منہ
اللبن حقیقة لکن المراد من اللبن لبن امہ واضافتہ الیہ باعتبار شربہ والمعنی تعجبوا من لبن ربی بہ کاملا
فی العلم **قوله** ثم صرح بها فیما بعد **فان قلت** لم اورد کلمة بعد ولم یکتف بثم **قلت** انما اوردہ اشارة
الی وجود الفاصلة بین تعریف الاسم والتنبیہ **قوله** الکلام انما لم یعطف علی ما سبق لان دابہ
فی هذا الکتاب ایراد المسائل المنفصلة عما قبلها بترک العاطف لانہ لو عطف لتوهم تبعیتہ للکلمة مع انہ
موضوع مستقل **فان قلت** ینبغی ان یفصل بایراد الباب والفصل **قلت** فیہ اختصار **قوله**
فی اللغة ما یتکلم بہ **فان قلت** ان المعنی اللغوی غیر مقصود فی العلوم فلم اوردہ الشارح رح
قلت ان هذا المعنی اللغوی منظور النظر لانہ مشترک بین الکلمة والکلام فلذا ذکرہ **فان قلت**
فلما کان مشترکا فلم لم یذکرہ فی بحث الکلمة **قلت** انہ کثیرا ما یکتفی عن السابق باللاحق **فان قلت**
لا نسلم انہ فی اللغة ما یتکلم بہ **قلت** انہ فی اللغة ما یتکلم بہ لکنہ یستعمل استعمال المصدر کالعطاء مع انہ
اسم لما یعطی **قوله** وفی اصطلاح النحاة **فان قلت** التعریف لا یصدق علی کلام الله تعالی لانہ یطلق
علی ما بین الدفتین قلیلا کان او کثیرا **قلت** للمعرف الکلام الذی هو اصطلاح النحوی **قوله**
ای لفظ تضمن جواب سوال وهو ان القرطاس والجدار اذا کتب فیہ زید قائم یصدق علیہ

انہ ما تضمن

مہ الدفة مراد از ان جلدین اول و آخر آن ست ۱۲

الكلمتين وليس بكلام وايضاً ان ما عبارة عن الشئ فلا يصح جعله جنساً لان الجنس في التعريف
هو القريب وذلك بعيد وايضاً ان المتبادر من كلمة ما انها موصولة لقلة الاستعمال وهي معرفة
والمبتدء والخبر اذا كانا معرفتين فلابد من ضمير الفصل بينهما محصل الجواب ان كلمة ما عبارة
عن اللفظ النكرة **فان قلت** ان الاعتراض الاول غير وارد لان القرطاس لا يتضمن الكلمتين
بل يتضمن النقش وهو ليس بلفظ والكلمة لفظ **قلت** المراد من اللفظ ما كان من شانه ان
يتلفظ به والنقش من هذا القبيل لانه دال على اللفظ **فان قلت** فعلى هذا لا يصح دفعه
بالتعبير عن كلمة ما بلفظ لانه عبارة عما من شانه ان يتلفظ به وايضاً لا يخرج الدوال الاربع بقيد
اللفظ في تعريف الكلمة لان بعض منها نقوش **اجيب** عن اصل الاعتراض ان جواب الشارح
اي التعبير عن كلمة ما بلفظ جواب بعد التسليم اي لو سلم ان النقش لفظ فجوابه هذا **فان قلت**
المقصود تعبير ما وهو يحصل بقوله اي لفظ فما الحاجة الى ازدياد قوله تضمن **قلت** ان ذكر الموصول
والموصوف بدون الصلة او الصفة مستكره **فان قلت** فعلى هذا ينبغي ان يفسر الشارح كلمة ما
قبل قول المص تضمن فحصل ذكر الصفة او الصلة مع الموصوف او الموصول **قلت** على هذا يلزم الفصل
بين الصلة والصفة وبين الموصول والموصوف وهو مستكره لشدة الاتصال بينهما حتى صارا كانهما
كلمة واحدة **فان قلت** لما كانت كلمة ما عبارة عن اللفظ فدخل فيه المهملات فلا يكون التعريف
مانعاً **قلت** دخولها في التعريف غير مضر لانه جنس يتناول المهمل والموضوع ثم خرج المهملات
بقوله كلمتين ومن قال في الجواب ان المراد باللفظ هو الموضوع فقد ضيق على النفس مع الوسعة
لان الشارح قال فيما بعد ان اللفظ يتناول المهمل والموضوع **قوله** حقيقة او حكماً جواب سوال وهو
ان التعريف غير جامع لانه خرج منه جسق مهمل لان الجسق ليس بكلمة وايضاً خرج منه مثل زيد
قائم ابوه لانه لا يتضمن كلمتين بل احدهما كلمة والاخر جملة وايضاً خرج اضرب ولا تضرب
لان المنوى فيهما ليس بكلمة محصل الجواب ان الكلمتين اعم من ان تكونا حقيقة او حكماً والحكمي
عبارة عما يصح وضع اسم الحقيقي في موضعه فيكون تقدير الاول هذا اللفظ مهمل وتقدير الثاني زيد
قائم الاب باخذ المضمون وانما كان قائم الاب مفرداً لان الركن في المركب الاضافي هو المضاف
والمضاف اليه قيد وهو خارج **فان قلت** المقصود ليس مطلق القائم بل القائم المضاف الى الاب
فكيف قال المضاف اليه امر خارج **قلت** المضاف بلحاظ الاضافة ركن لا مطلقا والمضاف اليه خارج
فان قلت قد تبين في الصفة المشبهة انه اذا ارتفع بعده فلا ضمير فيها واذا انتصب او انجر ففيه ضمير
الموصوف ففي قائم ايضاً ضمير فيكون مركبا **قلت** ان القيام ليس الا صفة الاب فكيف يكون فيه ضمير
زيد وما قال في الصفة المشبهة فيما اذا تدل بصفة السبب على صفة المسبب كما في زيد حسن الوجه
فان قلت يخرج عنه الاسناد الذي في الجملة الشرطية لان الاسناد فيما بين الشرط والجزاء مع انه لا
يصح تاويلهما بالمفرد لانه يخرج الكلام من نوع الى نوع اخر لانه لو اول قوله ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

بقوله هذا اذا ك خرج الكلام من الشرطية الى الحملية وايضاً المقصود فى الشرطية تعليق الحكم بالحكم بطريق التفصيل وهذا لا يعلم من المفرد **قلت** الحكم فى الجزاء عند النحوى والشرط قيد له **فان قلت** هذا الصحيح عند النحوى فما تقول فى قول المنطقى ومير سيد شريف لان عندهما الحكم بين الشرط والجزاء **قلت** تقدير التعريف عندهما بحذف المعطوف اى ما تضمن الكلمتين او الجملتين **قوله** اى يكون كل واحدة منهما فى ضمنه جواب سوال وهو ان الهيئة التركيبية اما جزء من الكلام او لا فعلى الاول يلزم تركيب الكلام من اللفظ وغيره وعلى الثانى يلزم الاتحاد بين المتضمِن والمتضمَن فحصل الجواب باختيار الشق الثانى وانه لا اتحاد بينهما لان المتضمِن بلحاظ الاجتماع والمتضمَن بلحاظ الانفراد **فان قلت** ان الكلمتين لا تكون الا بلحاظ الاجتماع فكيف يصح فيهما لحاظ الانفراد **قلت** التثنية لاختصار العطف اى كلمة وكلمة اى تضمن كلمة مع قطع النظر عن الاخر وتضمن كلمة اخرى مع قطع النظر عن الاول ونقول باختيار الشق الاول والهيئة وان لم تكن لفظا فى نفسها لكنها لفظ باعتبار المادة **فان قلت** هذا الاعتراض انما يرد اذا كان الباء فى قوله بالاسناد للسببية واما اذا كان للاستعانة فلا يرد وذلك لان الباء تجعل المدخول دخلا فى صدور الفعل كان الفعل صدر من الفاعل والمعاون معا فيكونان بمنزلة الفاعلين فكان المتضمن شيئين احدهما كلمة ما والاخر الاسناد فيكون اعم من الكلمتين واما اذا كانت للسببية فلا يكون مدخولها بمنزلته لانه ليس له دخل فى صدور الفعل بل هو باعث على الفاعل بان يفعل فلا يكون بمنزلة المتضمن فما الباعث على الشارح رح انه حمل الباء على السببية دون الاستعانة **قلت** ان باء الاستعانة يستعمل فى المحسوسات غالبا كما فى قولك كتبت بالقلم فلذا لم يحمل عليه **فان قلت** فليكن الباء بمعنى المصاحبة مع الكلمتين فيكون المتضمن امورا ثلثة فلا يلزم الاتحاد بين المتضمن والمتضمن **قلت** على هذا يلزم محذور اخر وهو تضمن الاقل للاكثر **فان قلت** فليكن الباء لمصاحبة كلمة ما فيكون تضمن الاكثر للاقل **قلت** فعلى هذا يلزم تركيب الكلام من اللفظ وغيره **فان قلت** فكما ان السبب خارج كذلك الملصق خارج فلم لم يحمل الباء على الالصاق وما الترجيح للسببية عليه **قلت** على هذا ينتقض التعريف بمثل غلام زيد فى غلام زيد قائم لانه يصدق عليه انه تضمن كلمتين حال كونه ملصقا باسناد قائم اليه **قوله** فلا يلزم اتحادهما **فان قلت** انه علم منه انه لو لم يأول يلزم الاتحاد بينهما مع انه غير لازم الا ترى الى قولنا ضربت زيدا قائما فالمتضمِن مجموع الكلمات والمتضمَن مجموع الكلمتين فلا اتحاد بينهما **قلت** ان قوله فلا يلزم الاتحاد فيما اذا تركب من الكلمتين فقط **فان قلت** لتقييد ما الكلمتين يوهم انه لا يتركب من الاكثر مع انه يتركب منه كقولنا ضربت زيدا قائما **قلت** التقييد لاجل الاكتفاء باقل المراتب **قوله** بالاسناد **فان قلت** لم قال بالاسناد ولم يقل بالنسبة **قلت** فعلى هذا لا يكون الحد مانعا لوجود النسبة فى الاضافى وههنا بحث من وجوه الاول ان التعريف غير مانع لصدقه على نعم فى جواب من قال اقام زيد فانه لفظ تضمن

الكلمتين بالاسناد مع انه ليس بكلام بل حرف الثاني انه لو قال ما تضمن الاسناد او ما فيه الاسناد لكان اخصر الثالث انه لم قال ما تضمن ولم يقل ما تركب مع انه الاولى لان المستعمل بينهم المفرد والمركب الرابع انه لو قال ما تضمن الاسمين او الاسم والفعل لكان اخصر فما فائدة الاطناب **اجيب** عن الاول ان المراد من التضمن تضمن الكلمتين بجزئية وهذان الكلمتان ليتا بجزئية بل هو قائم مقامهما وعن الثاني انه لو قال ذلك لتوهم صدق الحد على الجزء لان الاسناد يتعلق بكل جزء وعن الثالث ان التضمن اخصر من التركيب لاستغنائه عن صلة من لانه متعد بنفسه بخلاف التركيب لانه لازم وايضا ان التركيب يستعمل فيما اذا كان كلا الجزان ملفوظين والتضمن اعم وهو المراد ههنا وعن الرابع ان كلام المصنف رح اصوب لانه مشتمل على الاجمال والتفصيل وهو من باب البلاغة لانه امكن في الذهن **فان قلت** يصدق قولنا كلما كان الكلام موجودا كان الاسم موجودا وكلما كان الاسم موجودا لا يصح السكوت عليه ينتج كلما كان الكلام موجودا لا يصح السكوت عليه وهو باطل **قلت** ان الضمير المجرور في الكبرى يعود الى الاسم فتكون النتيجة كلما كان الكلام موجودا لا يصح السكوت على الاسم **فان قلت** كل كلام مركب وكل مركب اما ان يصح السكوة عليه واما ان لا يصح السكوة عليه فيلزم انقسام الكلام الى ما يصح السكوة عليه والى ما لا يصح السكوة عليه وهو باطل **قلت** انما يلزم انقسام الكلام الى القسمين المذكورين ان كان صدق القسمين مستلزما لصدق كل واحد من جزئيهما وليس كذلك **قوله** اى تضمنا حاصلا بسبب اسناد جواب سوال من وجهين الاول ان المتقرر عندهم ان قوله بالاسناد مفعول مطلق ولا يصدق عليه حده والثاني ان قوله بالاسناد جار ومجرور والمجرور مع الجار اذا وقع في الكلام لا بد لهما من الاعراب المحلي فما هو ههنا **قلت** محصل الجواب انه مفعول مطلق باعتبار موصوف المتعلق **فان قلت** لم لم يتعرض الشارح الى قوله يتضمن حتى لا يحتاج الى تقدير متعلق اخر وهو حاصل **قلت** ان الباء لا يقع صلة التضمن لان صلته اما اللام او الى وايضا ان قوله بالاسناد صفة لقوله تضمنا والجار والمجرور لا يقع صفة لشيء الا باعتبار المتعلق **قوله** والاسناد نسبة احدى الكلمتين **فان قلت** ان النسبة في عرفهم عبارة عن الثبوة والانتفاء وهما صفتان للمدلول فكيف يصح اضافته الى الكلمة **قلت** المراد من النسبة المعنى اللغوي وهو الضم اى ضم احدى الكلمتين او نقول انه بحذف المضاف اى نسبة مدلول احدى الكلمتين **قوله** حقيقة او حكما وانما لم يقل الى الاخرى حقيقة او حكما مع ان كلمة اخرى ايضا اعم لانه لما ذكر حكم كلمة الاولى فح لما ذكر الثانية بلفظ الاخرى فلابد ان تكون الثانية من جنس الاولى **فان قلت** ما الحاجة الى هذا التعميم مع انه مذكور سابقا **قلت** التعميم الاول في تعريف الكلام وهذا التعميم في تعريف الاسناد ولا يغني من قيد في تعريف شيء بقيد في تعريف شيء اخر **قوله**

بحيث تفيد المخاطب الخ يرد عليه انه يدخل فيه التركيب الاضافى لانه ايضا يفيد المخاطب فاجاب الشارح رح بقوله فائدة تامة **فان قلت** انه يخرج من تعريف الاسناد الاسناد الذى وقع فى الجملة التى وقعت خبرا عن المبتدا فانه لا يفيد فائدة تامة لانه ليس بمقصود بل المقصود هو الاسناد الى المبتدأ وكذا يخرج الصلة والجملة التى وقعت خبرا عن المبتدا فانه لا يفيد فائدة تامة لانه ليس بمقصود بل المقصود هو الاسناد الى المبتدأ وكذا تخرج الصلة والجملة التى وقعت صفة وكذا يخرج الكلام الذى علم المخاطب به نحو السماء فوقنا والارض تحتنا وكذا يخرج الكلام الذى لم يسمع المخاطب **قلت** معناه من شانه ان يفيد المخاطب فائدة تامة **او نقول** ان معناه ان يصح السكوت عليه اى لو سكت المتكلم لم يكن لاهل العرف مجالا لتخطيته ونسبته الى القصور فى باب الفائدة **قوله** وبقيد تضمن الكلمتين خرجت المهملات **فان قلت** ان اريد من لفظة ما اللفظ الموضوع فيخرج المهملات فلا يحتاج الى اخراجها بقيد الكلمتين و ان لم يرد منها اللفظ الموضوع فلم يخرج المركب من كلمتين ومهمل مثل زيد قائم جسق لانه يصدق عليه انه تضمن الكلمتين **قلت** المراد من قوله خرجت المهملات اى المهملات الصرفة والمركب من الكلمتين ومهمل كلام فلا ضير فى عدم خروجه
لا انه مشتمل على حشو ۱۲ قاله عبد الغفور ۱۲
قوله مثل اضرب ولا تضرب يرد عليه ان مثل اضرب ولا تضرب كلمة واحدة فكيف يكون كلاما فاجاب الشارح بقوله فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احدهما ملفوظة والاخرى منوية ثم يرد عليه ان الكلمتين فى لا تضرب كلاهما ملفوظتان احدهما كلمة لا والاخر تضرب فلا يصح قوله احدهما ملفوظة والاخرى منوية فاجاب الشارح بقوله وبينهما اسناد اى ليس المراد من الكلمتين مطلق الكلمتين بل المراد الكلمتين بينهما اسناد **قوله** اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة **فان قلت** الاولى ان يقول نسبة تفيد المخاطب او ان ذكر الاسناد يغنى عن قوله يفيد المخاطب فلا فائدة فى التوصيف **قلت** انه محمول على الصفة الكاشفة
ذكره ليفيد المخاطب الخ ۱۲
قوله وحيث كانت الكلمتان اعم **فان قلت** لا يحتاج الى هذا التتميم لادخال الامثلة المذكورة لان قوله ما تضمن الكلمتين بيان الاقل فيكون مركبا من اكثر الكلمتين ايضا
توصيف الاسناد بكونه مفيدا للمخاطب ۔ للاسناد ۱۲
قلت ليس فى هذه الامثلة الا كلمة واحدة فضلا من اكثر الكلمتين لان فيها امرين احدهما كلمة والاخر جملة **فان قلت** هذا انما يصح اذا كان الخبر مجموع ابوه قائم لم لا يجوز ان يكون الخبر هو قائم فقط وكان ابوه من متعلقات الخبر فلا يكون الكلام مركبا من كلمة وجملة بل من كلمتين **قلت** الخبر هو المجموع حقيقة ومن جعله خبرا فلظهور الاعراب فيه لكن هو ليس لاجل انه خبر بل لاجل ان الصالح للاعراب ليس الا هو فان فى ابوه اعراب الفاعل **قوله** مثل زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد قدام ابوه انما اورد الامثلة الثلاثة لان الاول مثال لما كان الخبر جملة اسمية والثانى فعلية والثالث شبه الجملة **قوله** لكنها فى حكم الكلمة المفردة لان النسبة فى تلك المركبات اجمالية ليست مقصودة لذاتها فيجوز التعبير عنها بما يفيد الاجمال

له اى فى زيد قائم ابوه ففى ابوه اعراب المبتدا لفظا وقائم جزوه منه رح ۱۲

فان قلت

ذكر المفردة مستدرك لان الكلمة لا تكون الا مفردة **قلت** المراد من المفردة الكلمة الحقيقية اى فى حكم الكلمة الحقيقية **قوله** فانه فى حكم هذا اللفظ **فان قلت** ان هذا اللفظ ايضا مركب من لفظ هذا ومن اللفظ **قلت** ايراد اللفظ بعد هذا لاجل تعين المشار اليه لهذا اى يؤل الجسق بهذا اللفظ مهمل **قوله** مع ان المسند اليه فيهما مهمل لان المسند فيهما غير مهمل لان قوله مهمل موضوع لمعنى وهو ما لا معنى له **وههنا بحث** من وجوه الاول ان جسق لما كان غير موضوع لمعنى لا يصح ادخال التنوين عليه مع انه يصح كما صرح به الرضى والثانى انه لما كان لفظ المهمل موضوعا لمعنى كان ما صدق هو عليه هو ايضا موضوعا فيكون جسق ايضا من الموضوعات لان وضع الكلى وضع الجزئى[1] والثالث انه لا نسلم ان ديز وجسق غير موضوعين لانهما موضوعان لانفسهما لان ديز وضع للفظ ديز وجسق وضع للفظ جسق **اجيب** عن الاول ان ادخال التنوين لاجل انه اسم[2] حكمى او نقول انه يجوز ان يكون هذه الخاصة اضافية بالنسبة الى الفعل والحرف وعن الثانى انه لا نسلم ان وضع الكلى وضع الجزئى لانه لو كان كذلك لاتحد معناهما وليس كذلك لان فى الكلى عدم التعين وفى الجزئى تعين وعن الثالث ان الوضع للنفس غير صحيح لان الوضع نسبة بين الموضوع والموضوع له وهى تقتضى التغاير بين الطرفين **قوله** ثم اعلم ان كلام المص رح ظاهر اشارة الى الاعتراض على المص وهو انه لم خالف عن مأخذه لان كلام المصنف رح ظاهر فى ان ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام لان هذا المجموع تضمن الكلمتين وهو ضربت بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من الكلمتين فانه صريح فى انه ان الكلام هو نحو ضربت والمتعلقات خارجة عنه لان الضمير فى قوله هو المركب للمفصل فيفيد حصر المسند اليه فى المسند **اجيب** عنه انه لا مخالفة لجواز ان يعتبر المص رح قيد فقط فى تعريف الكلام اى ما تضمن الكلمتين فقط او نقول ان الكلمتين فى تعريف المفصل اعم من ان يكون حقيقة او حكما بان يكون المسند مع توابعه كلمة واحدة فلا مخالفة **قوله** ان كلام المص رح ظاهر **وههنا بحث** وهو ان لفظ ظاهرا اذا ذكر[3] بدون الالف واللام يكون بمعنى الهداية والصريح فلا يصح مقابلته مع قوله فانه صريح لان كلاهما صريحان وايضا يرد عليه ارتكاب تحقق افراد من الكلام فى ضربت زيدا قائما يعنى يفهم من التعريف ان ضربت زيدا قائما مفيد لثلاثة افراد من الكلام مع اتحاد الاسناد لان ضربت فرد من افراد الكلام وضربت زيدا فرد آخر منه وضربت زيدا قائما فرد آخر والاسناد فى الكل واحد ولا نظير له **اجيب** عن الاول ان لفظ ظاهرا عبارة الشارح متلبس مع اللام اى الظاهر وما وقع فى بعض النسخ بدون اللام فهو سهو من قلم الناسخ وعن الثانى ان قيد فقط مراد فى اللفظ او نقول ان هذا التركيب وان تعدد افراد الكلام فيه لكن لا تعدد الاسناد فيه ايضا من حيث الاعتبار لانه اذا اسند ضرب الى التاء فوجد فيه اسناد واذا اسند ضربت الى زيد فوجد فيه اسناد

---

[1] والا لم يكن الجزئى جزئيا له ١٢ منه [2] لانه ما دل عليه بهذا اللفظ ١٢ منه رح [3] واذا ذكر مع اللام يكون فيه احتمال آخر ١٢ فح يصح مقابلته مع الصريح اذ فى الصريح لا يكون احتمال آخر بل يكون قطعيا كما لا يخفى ١٢ منه رحمه الله تعالى بفضله آمين ١٢

اخر واذا اسند ضربت زيدا الى قائم فوجد فيه اسناد اخر **قوله** ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الخ جواب سوال وهو انه لم لم يعرف المص رح الجملة كما عرف الكلام مع استوائهما في انه يبحث عنهما محصل الجواب ان صاحب المفصل واللباب ذهبا الى ترادفهما فيكون تعريفه تعريفا لها ثم يرد عليه ان الجواب غير مطابق للسوال لان الاعتراض على المص رح ايض ينظر الى ذلك لانه ذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته **اعلم** ان الاسناد المقصود لذاته هو الذي يكون لنفسه واما الاسناد الغير المقصود لذاته فهو الذي يكون موقوفا عليه لاسناد اخر

قوله على الجملة الخبرية **فان قلت** الاولى ترك قوله الخبرية لان الانشائية الواقعة خبرا ايض جملة مثل زيد اضربه **قلت** الانشائية انما يكون خبرا بالتاويل اى مقول في حقه اضربه فهي راجعة الى الخبرية **فان قلت** ان قوله هذا البعض مخالف لما قال المص رح في بحث الاستفهام ان للهمزة.. صدر الكلام مع انه ليس المراد بالكلام ثمه ما يكون اسناده مقصودا لذاته **قلت** ان مخالفته هذا البعض عن المص رح غير مضر لانهم قصدوا المخالفة عنه **او نقول** المراد من الكلام ثمه الجملة مجازا ذكر الخاص وارادة العام **قوله** وفي بعض الحواشي المراد منه شرح الهندي وانما عبر عنه بالحواشي لانهم كانوا يكتبون الشرح المذكور من قبل في حواشي الكافية لي بياضها والغرض في نقل الحواشي ورود الاعتراض عليه بوجهين الاول ما اشار اليه بقوله وحينئذ يكون الخ حاصله لما كان الكلام ما يكون الاسناد فيه مقصودا لذاته فيكون اخص من الجملة فلا بد من تعريف الجملة ايض والثاني ان التقييد بالمقصود مما لا قرينة عليه وهو غير جائز في غير الحد ففي الحد اولى لكن هذا الاعتراض ظاهر فلذا لم يتعرض الشارح اليه **اجيب** عن الاول ان تعريف الجملة والكلام واحد في جميع الاجزاء الا ان فيهما قيد الاطلاق فاكتفى بشهرته وعن الثاني ان القرينة عليه القاعدة المشهورة وهي ان المطلق ينصرف الى الكامل **قوله** اى لا يحصل جواب سوال وهو انه لا يصح اسناد الاتيان الى الكلام لانه يستعمل في ذوي العقول والكلام ليس منهم ومحصل الجواب ان المراد من قوله لا يتاتى لا يحصل من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم لان الحصول لازم الاتيان

قوله اى الكلام **فان قلت** لم لم يجعل الاشارة بذلك الى الاسناد او التضمن مع انهما قريبان ومع ان مال الكل واحد **قلت** البحث مسوق للكلام لان التقسيم ليس الا للكلام بقرينة التعريف لان التقسيم لا يكون الا لما يكون التعريف له **فان قلت** لم لم يكتف بالضمير المستتر في لا يتاتى ولم يقل ولا يتاتى الا في اسمين او اسم وفعل بدون ازدياد قوله ذلك **قلت** لو لم يذكر ذلك لتوهم ان الضمير راجع الى الاسناد ولما ذكر قوله ذلك لا يتوهم ما ذكر لان ذلك من الاشارات البعيدة والكلام ايضا بعيد **فان قلت** لم اخر المسند اليه وقال لا يتاتى ذلك ولم يقدمه بان يقول وذلك لا يتاتى في كما فعله صاحب المفصل **قلت** ان المص رح اخر الكلام على مقتضى الظاهر لان السامع

لما وثبت الترادف عند صاحب المفصل وصاحب اللب فاجاب الشارح ان كلام المص رح مع

خالي الذهن لا يحتاج الى التقوي وقدمه صاحب المفصل لا على مقتضى الظاهر تنزيلاً لغير المتردد
منزلة المتردد **قوله** الا في اسمين **فان قلت** اذا كان ذلك اشارة الى الكلام وليس الاسمين
الا عين الكلام فيلزم الاتحاد بين الظرف والمظروف **قلت** انه ظرفية الاخص للاعم لان
الاسمين اخص من الكلام وذلك جائز لما بينهما من التغائر او نقول ان كلمة في بمعنى الباء
لكن يرد عليه انه يلزم حصول الشيء من نفسه وذلك لا يجوز قلنا ان الباء للملابسة وهو ما
يكون مدخولها ركنا عما قبله مثل قوله بَنَيْتُ بالحجر والمدر وينعقد بايجاب وقبول **فان قلت**
ان زيداً وعمروا اسمين وليسا بكلام **قلت** المراد ان احدهما مسند والاخر مسند اليه
فان قلت لم قدم المسند على المسند اليه مع انه مقدم في الجملة الاسمية **قلت** ان المسند
جزء من المسند اليه والجزء مقدم على الكل **قوله** او في اسم وفعل **فان قلت** ما المصحح
انه ذكر كلمة في ههنا ولم يكتف بالعطف **قلت** ليدل على ان كل واحد من القسمين مستقل
في الكلامية **قوله** وفي بعض النسخ او في فعل واسم وانما قدم تركيب الاسمين لشرفه وانما قدم
الاسم على الفعل لشرفه ايضا واما وجه بعض النسخ لان تقدم الفعل لازم فيما ركب الكلام من الفعل
والاسم اي في الجملة الفعلية **قوله** فان التركيب الثنائي العقلي الخ اعلم ان قيد الثنائي اتفاقي
فان قلت لم اورد ادوات الحصر ههنا ولم يورد في الكلمة **قلت** ان في الكلمة لا يقتضي العقل قسماً
فلا يحتاج الى ادوات الحصر هناك وههنا العقل يقتضي قسماً آخر لان التركيب الثنائي العقلي
يرتقي الى ستة اقسام فاحتيج الى ادوات الحصر ليخرج ما عداها او نقول انه اكتفى في الكلمة
بوجه الحصر **فان قلت** لم لم يعكس الامر بان اورد ههنا وجه الحصر وثمه ادوات الحصر
قلت انما اختص الكلمة بوجه الحصر ليشير الى حدود الاقسام لان اقسامها مشتملة
على ابحاث كثيرة فيكون منظور النظر فناسب تاكيدها في الحدود بخلاف اقسام الكلام
لانه ليس فيها بحث فضلاً عن الكثرة **قوله** المسند اليه مفقود **فان قلت** المسند ايضا
مفقود لانهما متضائفان فيوجدان معًا وينتفيان معًا **قلت** المراد بالمسند اليه ما
يصلح ان يكون مسنداً اليه وهو ذاته بدون الوصف **فان قلت** انه ينقض بقولنا من حرف
جر لانه يتركب الكلام من حرف واسم **قلت** انَّ مِن اسم لمِن التي هي حرف جر فيكون
الكلام مركبا من اسمين **فان قلت** هذا منقوض بيا زيدُ لانه يتركب الكلام من الاسم
وحرف النداء **قلت** يا زيدُ بمعنى ادعو زيداً فيكون الكلام مركبا من فعل واسم **قوله**
بل من تركيب الفعل والاسم **فان قلت** ينبغي ان يقال من تركيب الفعل والاسمين احدهما
منوي والاخر مذكور **قلت** المنادى خارج من الكلام فيكون الكلام مركبا من فعل واسم فان
قلت ان اقامة يا زيد مقام ادعو لا يصح لان يا زيد جملة انشائية عند النحاة وادعو
جملة خبرية **قلت** ان اقامة يا زيد مقام ادعو بعد نقل ادعو من الاخبار الى الانشاء

لما نقلت بِعتُ واشتريتُ من الاخبار الى الانشاء **قوله** اى كلمة دلت وههنا بحث من وجهين الاول ان ما لا يخلو اما ان يكون عبارة عن اللفظ او عن الشئ او عن الاسم لا سبيل الى الاول فان زيد قائم لفظ مع انه ليس باسم بل جملة وايضا يصدق على نفس التعريف لانه ايض لفظ مع انه ليس باسم لانه ليس بكلمة لانه ليس بمفرد ولا الى الثانى لان دوال الاربع شئ مع انها ليست باسم ولا الى الثالث فانه على هذا يلزم اخذ المحدود فى الحد وهو باطل والوجه الثانى ان المتبادر من كلمة ما موصولة لكثرة استعمالها فعلى هذا لابد من ضمير الفصل لتعريف المبتدأ والخبر وايض لم يوجد الجنس فى التعريف لان الموصول مع الصلة شئ واحد فيكون المجموع فصلا **اجيب** عنهما ان المراد من كلمة ما كلمة فلا يرد شئ ولما فسر بالنكرة علم انها موصوفة لا موصولة **فان قلت** ان كلمة مشتركة بين الامور الكثيرة فاخذ احد معانيها لا يكون الا بالقرينة **قلت** القرينة موجودة وهى ان البحث مسبوق لتقسيم الكلمة وايض ان الجنس فى تعريف القسم ليس الا المقسم وهو ليس الا الكلمة **فان قلت** لما كان المراد من ما كلمة لا يصح توصيفه بدل لان المطابقة شرط بين الصفة والموصوف فى التذكير والتانيث **قلت** لما كان ما عبارة عن الكلمة كان دل بمعنى دلت **قوله** فى نفسه ما دل **فان قلت** الضمير فى نفسه لا يخلو اما راجع الى الكلمة او الى المعنى او الى الاسم لا سبيل الى الاول فانه على هذا فاتت المطابقة بين الراجع والمرجع وايض يثبت المخالفة من المص لانه راجع فى الايضاح الى المعنى ولا الى الثانى فانه يلزم الظرفية للنفس وايض لا يطابق المفصل مع المجمل لان الضمير فى وجه الحصر راجع الى الكلمة وايض يلزم الاتحاد بين الدال والمدلول لانه اذا انسب المعنى الى شئ بكلمة فى لابد ان يكون ذلك الشئ دالا على المعنى فالضمير فى نفسه اذا كان راجعا الى المعنى يلزم ان يكون المعنى دالا على نفسه ولا الى الثالث فانه يلزم اخذ المحدود فى الحد وايض فاتت المطابقة بين الاجمال والتفصيل وايض يلزم المخالفة من المص قلتُ الضمير فى نفسه راجع الى ما دل ولا تلزم المخالفة من المص لان ما لهما واحد وهو الاستقلال بالمفهومية فان قلت لما كان ضمير فى نفسه راجعا الى ما دل فات المطابقة ايض لان ما دل شيئين والضمير مفرد وايض فات المطابقة بين الاجمال والتفصيل فاجاب الشارح عنه بقوله يعنى الكلمة اى المراد لفظ ما بدون قوله دل ولما كان المراد منه الكلمة حصل المطابقة بين الاجمال والتفصيل فان قلت لما فسر لفظ ما بالكلمة لا يصح تذكير الضمير لانها مونثة فاجاب الشارح بقوله فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول فان قلت انه يلزم التدافع فى كلام الشرح لانه علم مما سبق ان ما موصولة ومن هنا علم ان ما موصوفة قلت ان فى كلمة ما احتمالين فنبه اولا باحتمال وثانيا باخر فان قلت لما ثبت احتمال الموصول فلابد من ضمير الفصل وايض لم يوجد الجنس كما مر آنفا قلت انما يلزم ضمير الفصل لو كانت موصولية قطعا وههنا محتملة وايض لا ينتفى الجنس بالاحتمال **قوله** قال المص فى الايضاح اشارة الى التدافع بين قول المص وقول الشارح ثم اجاب الشارح عنه فى اخر الحاشية بقوله وما لهما واحد **قوله** الضمير فى ما دل على معنى فى نفسه يرجع الى المعنى **وههنا بحث** وهو انه من اين علم ان مراد المص فى الايضاح من الضمير الضمير البارز فى نفسه فلم لا يجوز ان يكون مراده

بالضمير هو الضمير المستتر في الظرف اعني في نفسه لان قاعدتهم انه اذا حذف متعلق الظرف فضميره ينقل الى الظرف لان الظرف قائم مقام المتعلق وايضا فليكن مراده هو الضمير في دل فلا يلزم التنازع وايضا ينبغي ان يقول الشارح الضمير في نفسه يرجع الى المعنى فما فائدة في ازدياد قوله فيما دل على معنى **اجيب** عن الاول ان كون رجوع الضمير المستتر في الظرف الى المعنى ظاهر لا يحتاج الى البيان لان الضمير المستتر في الظرف هو الضمير في كائن وهو لا يرجع الا اليه وما يحتاج الى البيان هو الضمير البارز لما عرفت من لزوم ظرفية الشيء لنفسه وعن الثاني انه لو كان مراده الضمير في ما دل لا يصح قوله يرجع الى المعنى لانه يلزم الاضمار قبل الذكر وعن الثالث ان ذكر المتعلق طريق عندهم فلا بد من ازدياد قوله فيما دل على معنى في عبارة المفصل **قوله** اي ما دل على

معنى باعتباره في نفسه **وههنا بحث** بوجوه يرد على المصرح بارجاع الضمير الى المعنى الاول انه يلزم ظرفية الشيء لنفسه والثاني انه يلزم الاتحاد بين الدال والمدلول والثالث انه على هذا يكون تقدير تعريف الحرف هكذا الحرف ما دل على معنى في غيره اي غير المعنى ولا معنى له لانه يلزم منه انعدام معناه والرابع انه لا يطابق المفصل المجمل فاجاب الشارح عن الاولين بقوله اي باعتباره في نفسه اي ليس فيه ظرفية المعنى للمعنى بل ظرفية المعنى لاعتبار المعنى بتقدير لفظ الاعتبار فيه ولا ضير فيه ولكن لا يلزم الاتحاد بين الدال والمدلول لانه لا ينسب المعنى الى الشيء بل ينسب اعتباره فلا تنطبق القاعدة المذكورة فيه واجاب عن الثالث بقوله ولذلك قيل الحرف الخ حاصله انه لما قدر الاعتبار فيه فيكون تقديره الحرف ما دل على معنى باعتباره في غيره ولا شك ان اعتبار معنى الحرف في غير معناه **واجيب** عن الرابع ان وجه الحصر غير مذكور في المفصل فلم يوجد المجمل **فان قلت** لما قدر الاعتبار فيه يلزم فساد المعنى لان الاعتبار عبارة عن القياس كما قال الله تعالى فاعتبروا يا اولي الابصار فاجاب الشارح عنه بقوله بالنظر اليه يعني ان الاعتبار ههنا بمعنى النظر دون القياس **فان قلت** لما قدر الاعتبار فعلى هذا يلزم التقدير في التعريف وهو غير جائز فاجاب الشارح عنه بقوله كقولك الدار الخ يعني اذا نسب لشيء الى النفس بكلمة في فتقدير الاعتبار فيه شائع كما في قولك الدار في نفسها حكمها كذا اي مع قطع النظر عن القرب الى المسجد الجامع والسوق قيمتها كذا **وههنا بحث** من وجوه الاول ما وجه الشارح انه قدر المتعلق في قوله في نفسه بكائن وقدره في قوله في غيره بحاصل في غيرها والثاني انه لا حاجة الى قوله اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه بل هو محض اشتغال بما لا يعني كما ترى والثالث ان تعريف الاسم لا يكون جامعا لخروج الاسماء اللازمة الاضافة والموصولات لان الكل باعتبار الغير والرابع ان تشبيه المعنى بالدار غير صحيح لان قوله على معنى في نفسه يستعمل في مقابلة قوله على معنى في غيره ثم المعنى تابع للغير ولا يقال الدار في غيرها حكمها كذا بل يقال الدار لا في نفسها حكمها كذا ثم الغير تابع للدار والسر فيه ان المعنى الحرفي تابع للغير لان الغير ليس الا المعنى الاسمي وهو قوي فجعل متبوعا واما في الدار فالغير وصف للدار فيكون تابعا لها

اجیب عن الاول ان کلواحد من کائن وحاصل من الافعال العامة فیصح تقدیر کل واحد فی کلواحد من قوله فی نفسه وفی غیره وعن الثانی انه لیس اشتغال بما لا یعنی بل بیان للمشار الیه قوله ولذلك قیل واجاب الشارح عن الثالث والرابع بقوله ومحصوله الخ حاصل الجواب عن الثالث ان معنی قوله فی نفسه ای لایکون آلة لتعرف الغیر ولا شك ان الاسماء اللازمة الاضافة لیست بآلة لتعرف المضاف الیه بل المضاف الیه آلة لتعرفها وکذا حال الموصولات کما اشار الشارح رح الیه فی آخر الحاشیة بقوله وبما ذکرنا من التحقیق لایختل حد الاسم جمعا الخ وحاصل الجواب عن الرابع انه لایشترط فی التشبیه الاشتراك فی جمیع الوجوه بل فی بعضها وهو موجود کما اشار الیه الشارح رح بقوله لانه کما ان فی الخارج موجودا قائما فی ذاته وموجودا قائما فی غیره کذلك فی الذهن معقول الخ **اعلم** ان الموجود علی قسمین خارجی وذهنی وکلواحد منهما علی قسمین قائما بذاته وقائما بغیره والموجود الخارجی القائم بذاته عبارة عما یکون الموجود غیر محتاج فی المکان الی شئ آخر کالجسم والموجود الخارجی القائم بغیره عبارة عما یکون الموجود محتاجا فی المکان الی شئ آخر کالالوان ومعنی الموجود الذهنی القائم بذاته ان یکون الموجود مدرکا قصدا کالمعنی الاسمی والموجود الذهنی القائم بغیره ان یکون الموجود مدرکا تبعا کالمعنی الحرفی فمعنی الاسم مشابه للموجود الخارجی القائم بذاته ومعنی الحرف مشابه للموجود الخارجی القائم بغیره فان **قلت** ان قوله قائما بذاته باطل لانه یستلزم قیام الشئ بنفسه وهو باطل لان القیام نسبة تقتضی المغائرة بین الطرفین **قلت** معنی قوله قائما بذاته ای لایکون تابعا للغیر کما قال مولنا عبد الغفور اللاری **قوله** کذلك فی الذهن معقول فان **قلت** ان قوله کذلك مستدرك لان المقصود منه التشبیه وذا حاصل من الکاف فی قوله کما ان فی الخارج الخ **قلت** ان قوله کذلك تاکید لکاف الاول وانما اکد لجبر النقصان الحاصل من تقدیم المشبه به علی المشبه فی الذکر **قوله** هو مدرك قصدا فان **قلت** ان قصد الشئ علی نوعین احدهما ان یقصد الشئ لحصول شئ آخر کالوضوء للصلوة والثانی ان یقصد لحصول نفسه کالصلوة فای معنی مراد ههنا فاجاب الشارح رح بقوله ملحوظا فی ذاته ای المراد ههنا ما یکون لحصول النفس **قوله** یصلح ان یحکم علیه وبه تفریع علی قوله ملحوظا فی ذاته والواو بمعنی او فلا یرد ان الفعل لایصلح لان یکون محکوما علیه **قوله** ومعقول هو مدرك تبعا فان **قلت** ان المدرك تبعا علی نوعین احدهما ان لایکون ملابسا بالقصد اصلا والآخر ان یقصد لحصول شئ آخر فای المعنی مراد ههنا فاجاب الشارح بقوله وآلة لملاحظة غیره ای المراد ههنا النوع فان **قلت** ان المعنی الحرفی لما کان آلة لملاحظة غیره فهو منقوض بقولنا سرت من البصرة الی الکوفة واکرمت زید الان من لیس آلة الاکرام **قلت** المراد من الغیر المتعلق قوله فلا یصلح لشئ منهما فان **قلت** ما للشارح رح انه ذکر الفاء ههنا ولم یذکر فی قوله یصلح لان یحکم علیه وبه **قلت** ان الشارح کثیرا ما یکتفی من السابق باللاحق اشارة الی التفنن فان قلت

ان المدرك قصدًا وتبعًا من الكلمات وهى يقتضى الجزئى اى المثال والشاهد فما هو فاجاب الشارح بقوله فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا ثم يرد عليه ان القصد على نوعين كما مر انفا فاى المعنى مراد ههنا فاجاب الشارح رح بقوله وبالذات اى من غير اضافة الى شئ اخر من المكان وغيره وكان هذا معنى الاسم لان الابتداء بهذا المعنى اغاز كردن فيكون مصدرا وهو من الاسماء **قوله** مستقلا بالمفهومية اى بسبب فهمه من اللفظ **فان قلت** انه يخرج منه المدلول التضمنى لانه غير مستقل بالمفهومية مع انه معنى اسمى بالاتفاق فاجاب الشارح بقوله ملحوظا فى ذاته اى لايكون آلة التعريف الغير ولاشك ان المدلول التضمنى ليس بالة لتعرف الغير **فان قلت** ان الابتداء من جنس النسبة بين المبدأ به ومنه وتوقف تعقلها على متعلق ضرورى فلا يكون معنى مستقلا **فاجاب** الشارح رح بقوله ولزمه تعقل متعلقه اجمالا يعنى ان توقف الابتداء على قسمين احدهما على فعل ما ومكان ما كتوقف الفعل على فاعل ما وثانيهما على فعل معين ومكان معين كتوقف من على السير والبصرة فالتوقف بالاجمال لايضر بالاستقلال لانه غير ملتفت لعدم الاحتياج الى ذكره قوله مدلول لفظ الابتداء فقط **فان قلت** الحصر باطل لان الابتداء بهذا الاعتبار كما يكون مدلول لفظ الاعتبار كذلك يكون مدلول لفظ الاول ايضا فاجاب الشارح بقوله فلا حاجة فى الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليه يعنى ان الحصر بالنسبة الى الكلمة التى تحتاج الى ضم كلمة اخرى نحو من **فان قلت** لانسلم ان الابتداء بهذا المعنى لايحتاج الى ضم كلمة اخرى بل يحتاج لانها لاتفيد فائدة تامة الا بانضمام كلمة فاجاب الشارح بقوله ليدل على متعلقه اى المراد بالاحتياج وعدمه ههنا الاحتياج الى المتعلق واما الاحتياج فى الفائدة فثابت فى كليهما **فان قلت** انه يلزم التكرار فى تعريف الاسم لان معنى قوله كائن فى نفسه اى كون المعنى مدلول الكلمة وهذا بعينه معنى قوله دل على معنى وايضا يدخل فيه الحرف فاجاب الشارح بقوله وهذا هو المراد بقولهم الخ يعنى المراد بقوله دل على معنى كون المعنى مدلول الكلمة مطلقا سواء كان فى نفس الكلمة اولا والمراد بقوله فى نفس الكلمة كون المعنى مدلول الكلمة المقيدة بعدم الاحتياج الى كلمة اخرى **قوله** كائنا فى نفس الكلمة **فان قلت** لانسلم ان معنى الاسم والفعل فى نفس الكلمة لان نفس مثلا كلمة مع انه ليس فيه معنى ضرب فاجاب الشارح عنه بقوله الدالة عليه اى ان معنى الكلمة لايثبت فى نفس مطلق الكلمة بل فى الكلمة التى هى الدالة على ذلك المعنى **قوله** حالة بين السير والبصرة **فان قلت** لانسلم ان الابتداء حالة بنفسه بل تثبت الحالة فى غيره وهو جعل البصرة مبدأ منه والسير مبدأ به فاجاب الشارح عنه بقوله وجعله آلة لتعرف حالهما يعنى ان اطلاق الحالة على الابتداء او باعتبار ادنى ملابسة وهو انه آلة لتعرف حالهما الخ **فان قلت** ان عدم الاستقلال على قسمين احدهما بالنسبة الى التصور والاخر بالنسبة الى الذكر فاى المعنى مراد ههنا **فاجاب الشارح** رحمه الله تعالى عنه بقوله ولا يمكن الخ

ولا ان يدل عليه يعنى ان المراد كليهما فاشار الى الاول بقوله ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه **فان قلت** المحتاج اليه فى تعقل المعنى الحرفى تعقل المتعلق لا ذكره لانه محتاج اليه اللفظ لا التلفظ **قلت** ان الذكر مقرو بضم الذال وهو عبارة عن التعقل فلا يرد واشار الى الثانى بقوله ولا ان يدل عليه **وههنا بحث** وهو ان الضمير فى لاحظه الاول اذا كان راجعا الى الابتداء كان فى لاحظه الثانى ايضا يرجع الى الابتداء فعلم منه ان الفرق بين المعنى الاسمى والحرفى ثابت فى الملاحظ دون الذات وهذا المخالف عما قال العلامة التفتازانى فى المطول من ان الفرق بينهما فى الذات فاجاب الشارح بقوله والحاصل يعنى ان قوله فالابتداء محمول على الاستخدام لان الابتداء يطلق على المعنى الاسمى والحرفى جميعا فالضمير فى لاحظه الاول راجع الى المعنى الاسمى وفى لاحظه الثانى راجع الى المعنى الحرفى فالاول من قبيل الكليات والثانى من قبيل الجزئيات فثبت الفرق بينهما فى الذات فان قلت ان قوله والحاصل مبتداء وقوله ان لفظ الابتداء موضوع خبره والحال ان حمل وضع لفظ الابتداء لا يصح على الحاصل لانه اسم الفاعل فيكون صفة للشارح فكيف يحمل عليه وضع لفظ الابتداء لانه صفة اللفظ قلت الحصول لازمى فيصح كونه صفة اللفظ **فان قلت** فعلى هذا لا يصح قوله ومحصوله لان الاسم المفعول لا يجئ من اللازمى **قلت** المراد من المحصول الحاصل كما قال العلامة فى بحث الحال **قوله** ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته **فان قلت** من اين تقول لفظة من موضوعة لكل واحد من الجزئيات قلت ان الوضع يعلم من الاستعمال لان من يستعمل فى الجزئيات **فان قلت** لا نسلم ان الوضع يعلم من الاستعمال فان العلامة قال ان الضمائر والموصولات موضوعة لمفهوم كلى بشرط استعمالها فى الجزئيات فيكون الاستعمال فى الجزئيات بدون الوضع فليكن لفظة من موضوعة للابتداء المطلق بشرط استعمالها فى الجزئيات فلم يكن الاستعمال مستلزما للوضع **قلت** مرادنا ان الاستعمال علامة الوضع لا علة له فيجوز التخلف عنه فى بعض المواضع **فان قلت** ان وضع من للابتداء الجزئى مستقيم على رأى من قال بان الوضع عام والموضوع له خاص فى الحرف وامثالها من الضمائر واسماء الاشارة واما على رأى من لم يقل به وجعل تلك الالفاظ موضوعة ... لمفهومات كلية فالفرق بين الابتداء الاسمى والحرفى صعب **قلت** الفرق عند هذا البعض وان لم يثبت فى الوضع لكنه فى الاستعمال لان المعنى الحرفى يستعمل فى الجزئيات والاسمى لا يستعمل فيها **فان قلت** ان الابتداء لا يثبت الا بالمتعلق لانه نسبة تقتضى الطرفين فكيف يكون احد معنييه جزئيا والاخر كليا **فاجاب** الشارح عنه بوجهين احدهما بقوله المخصوصة اى على التفصيل للدر على الاجمال والثانى بقوله المتعلقة الخ اى الجزئى ما يكون آلة للغير والكلى ليس كذلك

---

[1] قوله جزئيا اى غير مستقل وستقل ۱۲ منه رح [2] لانه شئ واحد فيكون الكليا والجزئيا لا ما يكون مجموعها ۱۲ منه رحمه الله ۱۲

[3] يعنى ان الابتداء الجزئى يثبت بالمتعلق تفصيلا والكلى اجمالا فالاول غير مستقل والثانى مستقل ۱۲ منه رحمه الله تعالى شانه ۱۲

فان قلت انه لانسلم انه اذا ذكر المتعلق على التفصيل يكون جزئيا الا ترى انه لو قيل بتداء البصرة
لايكون جزئيا بل كليا لان البصرة تصدق على الدور الكثيرة فكيف يكون جزئيا **قلت**
المراد بالجزئي هو الاضافي ولاشك ان البصرة بالنسبة الى المكان المتعلق جزئي وان كان بالنسبة
الى الدور الكثيرة كليا **فان قلت** لانسلم ان الابتداء الجزئي غير مستقل لان الابتداء الكلي
موجود في ضمن الجزئي والدلالة على المعنى في نفسه اعم من ان يكون مطابقيا او تضمنيا **قلت**
كون ذلك الابتداء المطلق الذي في ضمن الجزئي مستقلا ممنوع اذ يلزم منه كون الابتداء الخاص
ملحوظا قصدا او ملحوظا تبعا في حالة واحدة وهو باطل **فان قلت** ان هذا من جهتين فلا يضر
قلت كون الشئ الواحد ملحوظا قصدا وتبعا في تركيب واحد بمنزلة الجهة الواحدة عند النحويين

قوله من حيث انها حالات لمتعلقاتها **فان قلت** ان الضمير في انها راجع الى الجزئيات وهي السير
والبصرة مثلا والمتعلقات ايضا ليست الا السير والبصرة فكيف يصح قوله الجزئيات حالات
لمتعلقاتها **قلت** ان التغائر ثابت لان الجزئي ابتداء السير مثلا والمتعلق نفس السير **فان قلت**
لا يصح ان تكون لفظة من موضوعة لكل واحد من الجزئيات لانها غير متناهية **قلت** الضبط
الجزئيات ممكن بلحاظ المفهوم الكلي **قوله** وذلك المعنى الكلي الخ **فان قلت** المفهوم من الحاصل
ليس الا الكلية والجزئية ولا يفهم الاستقلال وعدمه وهو مقصود ايضا **فاجاب** الشارح
عنه بقوله وذلك للمعنى الكلي الخ يعني الاستقلال وعدمه لازم معهما **قوله** اذ لابد في
كل واحد منهما ان يكون ملحوظا **فان قلت** ان كل في كل انسان كاتب محكوم عليه مع انه ليس
ملحوظا قصدا بل آلة لاحاطة الافراد **قلت** ان جعله للاحاطة باعتبار الاستعمال لا بالوضع

قوله ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره لان النسبة ليست الا المعنى الحرفي وتمام المعنى الحرفي
لايكون بمعنى حرفي آخر لان المعنى الحرفي غير مستقل في نفسه فكيف يعتبر غيره **فان قلت**
ان النسبة الحرفية معتبرة في مفهوم الفعل فلذا لا يقع معناه المطابقي محكوما عليه وبه فعلى هذا
يلزم ان لا يقع شئ من المقدم والتالي والجملة محكوما عليه وبه لوجود النسبة فيها **قلت** الاحتياج
في نسبة الفعل الى الفاعل وهو خارج من الفعل بخلاف القضايا فان النسبة فيها احتاجت
الى الطرفين وهما داخلان في القضية فكانها لا تحتاج الى الغير **قوله** بل تلك الجزئيات **فان قلت**
ان كلمة بل للاعراض وليس ههنا شئ حتى يكون معرضا عنه **قلت** انها ليست للاعراض
بل للعلاوة على قوله ولا يصح ان يكون محكوما عليه وبه **فان قلت** ان تعقل الفعل ايضا
لايكون الا بالفاعل والمفعول كما قال الشارح في بحث مفعول ما لم يسم فاعله حيث
قال كما ان الضرب يتوقف تعقل فهمه على ضارب كذلك على مضروب **قلت** ان
توقف الفعل على فاعل ما وهو لا يضر بالاستقلال **فان قلت** هذا
انما يستقيم على مذهب من قال بذلك واما على مذهب من قال ان توقف الفعل

بتوقف الفعل على فاعل ما

على فاعل معين غير مستقيم فاجاب الشارح عنه بقوله ليكون آلة الملاحظة احوالها يعني ان الفعل وان توقف على فاعل لكن ليس بآلة لتعرف حال الفاعل بخلاف ابتداء الجزئي **فان قلت** ان الفعل ايضا الة لتعرف حال الفاعل لان معنى الفاعلية في الفاعل يثبت بالفعل **قلت** ان الآلة في الكلام غير مقصود والفعل مقصود فكيف يكون آلة **قوله** وهذا هو المراد بقولهم **فان قلت** ان تعريف الحرف غير صحيح لان معنى قوله مادل على معنى في غيرها ان يكون المعنى مدلولا لغير الكلمة وهو فاسد فاجاب الشارح بقوله وهذا هو المراد الخ اي ليس معنى قوله في غيرها ان يكون المعنى مدلولا لغير الكلمة بل معناه انه آلة لتعرف الغير **قوله** فمرجع كينونة المعنى الخ **فان قلت** انه يجوز ان يكون المعنى غير مستقل مع انه لا يحتاج الى ضم كلمة اخرى بل يدل على معنى في نفسها كالنسبة في اسم الفاعل غير مستقل مع انه لا يحتاج الى ضم كلمة اخرى لانه توقف تعقله على الذات الذي هو داخل في الفاعل فلم يكن مرجع كينونة المعنى في نفس المعنى وكينونة المعنى في نفس الكلمة الى امر واحد **قلت** ان النسبة في اسم الفاعل مستقل لاحتياجه الى ذات مبهم وهو غير مضر في الاستقلال قوله ففي هذا الكتاب له تفريع على قوله ما لهما واحد **قوله** وهذا هو الظاهر هذه العبارة في الواقع مؤخر من قوله تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين فيكون فيه قلب كما لا يخفى **فان قلت** انه لما ثبت صحة ارادة كلا المعنيين فلم قال الشارح انه راجع الى الكلمة حيث قال سابقا اي في نفس مادل ولم يرجع الى المعنى فاجاب الشارح رح عنه بقوله هذا هو الظاهر لانه على طبق ما سبق في وجه الحصر **فان قلت** لما كان هذا فلم ارجع المصنف رح في المفصل الى المعنى **قلت** ان عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير لان وجه الحصر غير مذكور فيه **فان قلت** اذا لم يذكر وجه الحصر فيكونان مستويين فكيف يكون ظاهرا في المعنى الاخير **قلت** ان ظهوره لوجه آخر وهو القرب **فان قلت** ان القرب يعارض الوجه الحصر في الكافية فتساقطا فلا يكون عبارة الكافية ظاهرة في الاول **قلت** ان في الارجاع الى المعنى تكلف وهو تقدير الاعتبار فرعاية وجه الحصر مرجح يخلو عن تكلف **قوله** ولهذا جزم المص رح **فان قلت** الاولى ان يقال ظن موضع جزم لان الارجاع الى المعنى ظاهر لانه واجب **قلت** ان حمل الالفاظ على الظاهر واجب في التعريفات فيصح قوله جزما **ونقول** ان صاحب المفصل رجل عقيدته ان يعمل بالمتبادر لا بغيره فلما عمل بالمتبادر فجزم به فكذلك المص رح جزم به ليوافق جزمه على قصد صاحب الكشاف قوله لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية **فان قلت** لو كان كذلك يصح الاخبار عن فوق وقدام وتحت والاخبار بها مع انها لازمة الظرفية وهو فضلة لا يقع احد طرفي الكلام **قلت** المفهوم المستقل يقتضي صحة الحكم عليه وبه اذا اخذ في حد ذاته ولا يقدح في استقلاله امتناع الحكم عليه وبه مايعارضه من معنى الظرفية **فان قلت** ان معنى الظرفية التي هي للمعنى الحرفي داخل في مفهوم متى فيكون معناها في حد ذاته غير مستقل بالمفهومية لان معناه الوقت المقيد بالظرفية لا الوقت المطلق فالظرفية جزء مدلوله فلا يكون عارضة

له ليس هذا القول قول الشارح بل حاصل قوله فمرجع كينونة المعنى ۱۲ مفتی عبد الرحیم ۱۲

وایض یجوز ان یقال عدم صحة الاخبار عن الحرف لاجل العارض وهو الاحتیاج **اجیب** عن الاول ان الجزء الاول من المعنی وهو الزمان مستقل بالمفهومیة لانه اعم من ان یکون مطابقیا او تضمنیا لکن فیه تامل وعن الثانی ان هذه الاسماء وان توقفت علی الغیر لکن الغیر تابع لها بخلاف الحرف **فان قلت** لما کان معانی هذه الاسماء مستقلة فلم لم یستعمل بدون الاضافة فاذا لم یستعمل بدونها علم انها غیر مستقلة **قلت** لما جرت العادة باستعمالها مضافة الی متعلقاتها لزم ذکرها **فان قلت** ما السر فی هذه العادة **قلت** لانها الغرض من وضعها **قوله** غیر مقترن باحد الازمنة الخ **فان قلت** ان ذکر قوله غیر مقترن مستدرک لانه اورده لاخراج الفعل وهو خارج بقوله ما دل علی معنی فی نفسه لان الفعل عبارة عن الحدث والنسبة والزمان فعلی هذا یحتاج الی ضم کلمة اخری وهو الفاعل لان النسبة یحتاج الیه **قلت** المراد من المعنی فی فی قوله ما دل علی معنی فی نفسه اعم من ان یکون مطابقیا او تضمنیا ولا شک ان الفعل باعتبار المعنی التضمنی ایضا دال علی معنی فی نفسه **فان قلت** ان الزمان ایضا مدلول تضمنی للفعل والحال انه غیر مقترن باحد الازمنة الثلاثة لان الشیء لا یقارن نفسه فیصدق علیه ان الفعل کلمة دلت علی معنی فی نفسه غیر مقترن باحد الازمنة الثلاثة فلم یخرج بهذا القید فاجاب الشارح بقوله اعنی الحدث یعنی ان الاقتران الفعل باحد الازمنة الثلاثة فی حد الفعل معتبر بطریق الایجاب الجزئی وعدم الاقتران فی حد الاسم معتبر بطریق السلب الکلی فحینئذ خرج الفعل من تعریف الاسم **فان قلت** لا شک ان المتبادر من المعنی اذا اطلق هو المعنی المطابقی والفعل باعتبار معناه المطابقی لا یدل علی معنی فی نفسه فلو حمل التعریف علی المتبادر یخرج الفعل بقوله فی نفسه ویحمل قوله غیر مقترن علی التاکید فلم حمله علی خلاف المتبادر حتی دخل فیه الفعل واحتاج الی اخراجه بقوله غیر مقترن **قلت** الباعث علیه ان قوله علی معنی فی نفسه حمل قبل هذا فی دلیل الحصر علی المعنی الاعم لانه اعتبر تارة کونه مقارنا فجعله معنی الفعل وتارة کونه غیر مقترن فجعله معنی الاسم فسلک الشارح رحمه الله تعالی مسلک المصـ **فان قلت** المتبادر من الباء فی قوله باحد الازمنة الثلاثة انها للسببیة لکثرة استعمالها وبقرینة قوله بالاسناد فعلی هذا لا یکون مقترن معه فاجاب الشارح عنه بقوله مع احد الازمنة اه یعنی ان الباء بمعنی مع بقرینة قوله صلة الاقتران **قوله** والمراد بعدم الاقتران ان یکون بحسب الوضع الاول **فان قلت** ان تعریف الاسم غیر جامع لخروج الاسماء الافعال وغیر مانع لدخول الافعال المنسلخة عن الزمان **قلت** المراد بعدم الاقتران ان یکون ذلک العدم بحسب الوضع الاول وتحقیقه ما قال الشارح **فان قلت** خرج منه زید وعمرو لانه لیس فیهما وضع اول لان الوضع الاول یقتضی الوضع الثانی والوضع الثانی غیر موجود فکذا الوضع الاول وایضا خرج عنه شمر وضرب علمین لانهما بحسب الوضع الاول افعال **اجیب** عن الاول ان معناه ان لا یکون فیه وضع وعن الثانی ان المراد بعدم الاقتران ان یکون المعنی الحالی غیر مقترن بحسب الوضع الاول

ای اضافتها الی المتعلق تا الخصوصیة

فان الباء فیه ایضا للسببیة

فدخل فيه شمر وضرب علمين لان معناهما العلمي غير مقترن بحسب الوضع الاول وهو وضع الفعل و دخل فيه اسماء الافعال لان معانيها المقترنة بحسب الوضع الثاني غير مقترن بحسب الوضع الاول و هو وضع الاسم وخرج عنه الافعال المنسلخة كافعال المدح والذم لان معانيها غير مقترنة بحسب الوضع الثاني ومقترنة بحسب الوضع الاول **وفيه بحث** لان معانيها بعد الانسلاخ انشائية وانشاء المدح والذم في نعم وبئس وتلك المعاني الانشائية غير مقترنة بحسب الوضع الاول اجيب عنه ان الضمير في قوله غير مقترن راجع الى المعنى المستقل فيكون الضمير في قوله مقترن المذكور في تعريف الفعل ايضا راجعا الى المعنى المستقل والمعنى المستقل في هذه الافعال كما يوجد في الحال يوجد في الاول والانشائية والخبرية من اوصاف المعنى المستقل ولا اعتبار للاوصاف بل للذات وهو غير متفاوت كذا قال مولنا عبد الغفور **وههنا بحث** وهو انه يشكل بالافعال المنقولة فان ضرب مثلا اذا نقل من معنى الضرب الى معنى القتل لمناسبة بينهما فكلاهما معنى الفعل فيكون اسما اذ يصدق على معناه وهو القتل انه غير مقترن بحسب الوضع الاول لان معناه الثاني اعني القتل لم يكن في الوضع الاول **اجيب** عنه ان معنى قوله غير مقترن اي يكون معنى الاسم غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة نوعا فلا يصدق على معناه وهو القتل انه يكون نوعه في الوضع الاول غير مقترن لان كلا المعنيين من نوع واحد وهو معنى الفعل بخلاف نوع شمر وضرب علمين لان الاسم من نوع والفعل من نوع اخر **فان قلت** هذا يشكل بما اذا جعل ضرب علما للحدث فيلزم ان لا يكون اسما لانه لم يصدق عليه انه لم يكن المعنى الحدثي في الوضع الاول لوجوده فيه **قلت** لا نسلم كون هذا المعنى في الوضع الاول لعدم كون المعنى العلمي حال كونه موصوفا[1] ... بوصف العلمية في الوضع الاول **قوله** فيدخل فيه اسماء الافعال **فان قلت** لما كان معنى اسماء الافعال افعالا فمن اين علم انها اسماء ولم لم يكن عين الافعال **قلت** الذي حملهم على ان قالوا انها اسماء وليست بافعال مخالفتها للافعال صيغة[2] **قوله** لا نسلم ان جميعها منقولة من المصادر او منقولة جميعها من الظروف بل بعضها من ذلك وبعضها **قلت** ان قوله جميعها اسم ان وخبرها محذوف وهو قوله منقسمة تقديره لان جميعها منقسمة ولا يخلو اما منقولة الخ فلا يرد شئ **قوله** سواء كان النقل فيه **فان قلت** ان قوله لان جميعها لا يخلو اما مونث او مذكر فان كان الاول فلا يصح قوله فيه بل ينبغي ان يقال فيها وان كان الثاني فلا يصح قوله منقولة بل ينبغي ان يقال منقول **قلت** انه مذكر وتانيث قوله منقولة باعتبار المضاف اليه اعلم ان النقل الصريحي هو الذي استعمل مصدرا نحو رويد كما في قوله تعالى امهلهم رويدا[3] ثم نقل من المعنى المصدري الى امهل **فان قلت** ان استعماله في المعنى المصدري ينافي كونه منقولا اذ لا بد

[illegible]

---

[1] كونه موصوفا الخ الوصف على نوعين لانه اما ان يحصل به معرفة الذات اولا الاول معتبر والثاني غير معتبر ١٢ منه رحمه الله تعالى ١٢ [2] وقبولها لما يقبل الافعال كالتنوين ولام التعريف وكون بعضها ظرفا وجارا ومجرورا ١٢ [3] فان رويدا في الآية المذكورة بمعنى الامهال ثم نقل الخ ١٢ منه رحمه الله

فی المنقول من هجران الاستعمال فی المعنی الاصلی **قلت** معناه انه لا یستعمله الناقل فی المعنی الاصلی سواء استعمله غیر الناقل فیه اولا الا تری ان لفظ الصلوة یستعمل فی الدعاء ولکن الناقل وهو اهل الشرع لا یستعمله[1] فیه **فان قلت** فی ادخال هیهات[2] فی المصادر الاصلیة نظر لانها لیست بمصدر فی الاصل **قلت** المصدر الاصلی اعم من ان یکون حقیقة[3] او حکما واعلم ان اصل هیهات وقوقات هَیْهَیَةٌ وقَوْقَیَةٌ مثل دَحْرَجَةٌ ابدل الیاء بالالف لتحرکها وانفتاح ما قبلها **قوله** نحو صه فانه فی الاصل صَوْتٌ ثم نقل الی المعنی المصدری وهو السکوت ثم نقل من السکوت الی اسکت **قوله** او عن الظرف **فان قلت** لو قال او عن الظرف مع ما اضیف هو الیه لکان اولی لان قدّم معنی المرکب وهو امامك لا معنی الظرف وهو امام فقط **قلت** انما لم یقل مع ما اضیف الیه اکتفاء بالمثال وهو امامك **قوله** الافعال المنسلخة عن الزمان **فان قلت** لا یصح نسبة الانسلاخ الی الافعال لان الانسلاخ یکون للزمان من الافعال لا الانسلاخ الافعال منه **قلت** هذا مسامحة مشهورة منهم اصله انسلخ عنها الزمان فیکون بالقلب **قوله** وخرج منه المضارع **فان قلت** تعریف الاسم غیر مانع لصدقه علی المضارع لانه ایضا غیر مقترن باحد الازمنة الثلثة بل بالزمانین اعنی الحال والاستقبال **قلت** لا نسلم انه مقترن بالزمانین بل بالزمان الواحد لانه جاز ان یکون حقیقة فی الحال ومجازا فی الاستقبال او بالعکس وان سلم انه مشترك فدخول الواحد فی الزمانین ضروری لان احد الازمنة اعم من ان یکون قصدا او ضمنا **فان قلت** ان الذهن بسیط فاذا دل المضارع علی زمان فی الذهن فکیف یدل فی هذه الحالة علی زمان اخر **قلت** لا یقدح فی الدلالة علی المعین الدلالة علی اخر والا لبطل المشترك کالعین مثلا **فان قلت** فعلی هذا ینبغی ان لا یقدح فی ارادة المعین ارادة ما سواه **قلت** بین الدلالة والارادة بعد لان الدلالة صفة اللفظ وهو یدل علی الکثیر والارادة صفة الذهن وهو بسیط وایضا الدلالة فهم المعنی من اللفظ سواء کان مرادا اولا بخلاف الارادة فانها تقید بکون المعنی مرادا ومقصودا والارادة والقصد لا یکونان الا بالذهن وهو بسیط[4] **قوله** ولما فرغ عن بیان حد الاسم الخ وههنا بحث من وجهین الاول ان دابه ان یذکر التقسیم بعد التعریف فلا یصح الفصل بینهما بذکر الخواص لکونها اجنبیة والثانی ان قوله ومن خواصه اشتغال بما لا یعنی لان المقصود بیان للمرفوعات والمنصوبات والمجرورات فالاصل ان لا یذکر تعریف الاسم لکنه ذکر بناء علی ان البحث عن الشیء مسبوق بتعریفه واما الخواص فلا وجه لذکرها **اجیب** عنهما ان الخواص من تتمة التعریف فلیست باجنبی ولا اشتغال بما لا یعنی **فان قلت** ان التقسیم ایضا من تتمة التعریف فما وجه تقدیم الخواص علیه **قلت** ان الخواص غیر مختصة بشیء من قسم الاسم نعم لو کانت مختصة بالمعرب او المبنی لینبغی ح تاخیرها ولیس کذلك لان بعضها مشترکة[5] مثل الاضافة والاسناد الیه **قوله** اراد ان یذکر

---

[1] قوله لا یستعمله بل یستعمله فی الارکان المخصوصة ۱۲ مفتی عبد الرحیم ۱۲

[2] ای ان هیهات وغیره وان لم یکن مصدرا حقیقة لکنها مصدر ان حکما لانه علی وزن قوقات مصدر ۱۲

[3] ای امر معنی الحال او الاستقبال ۱۲ مفتی عبد الرحیم ۱۲

[4] وهو بسیط آه والبسیط لا یقدر علی ارادة الکثیر ۱۲

[5] ای مشترکة بین المعرب والمبنی ۱۲

بعض خواصہ **فان قلت** لم خالف الشارح عن العبارة المشهورة ههنا وهی لما فرغ من حد الاسم شرع
فی الخواص یعنی لم زاد الشارح لفظ الارادة **قلت** لو لم یذکرها لا یترتب الجزاء علی الشرط لان الشروع
فی الخواص غیر لازم مع الفراغ عن حد الاسم وآما ارادة الشروع فی الخواص فلازم مع الفراغ من
حد الاسم لانها من تتمة التعریف ولا شک ان کل متکلم اراد اتمام کلامہ وآمّا تحققہ فی الخارج فقد
یکون وقد لا یکون **فان قلت** فعلی هذا لا یترتب الجزاء فی العبارة المشهورة علی الشرط **قلت**
ان المراد من اللزوم الاعتباری او **نقول** ان القضیة اتفاقیة لا لزومیة کقولنا ان کان الانسان
ناطقا فالحمار ناهق **قولہ** ومن خواصہ خبر قدم للاهتمام لان البحث عنها باعتبار الخواصیة لا باعتبار
ذات هذه الاشیاء والا لا یصح البحث عنها او مبتدأ باعتبار ان من بمعنی البعض **فان قلت**
لما کان فی قولہ ومن خواصہ احتمالین فلم جزم صاحب الکشاف بالابتدائیة **قلت** لاجل انہ یفهم منہ
ان المذکور اقل من المتروک وهو المراد لان فی العرف اذا اضیف البعض الی الکل یراد من البعض
الاقل واذا کان قولہ من خواصہ خبرا لا یحتاج الی تاویل من بالبعض فلا یضاف البعض الی الکل
صریحا وان استفاد التبعیض ضمنا **فان قلت** ان المصنف رح ذکر خمس خواص ویصدق علیہ جمع
القلة فالمناسب ان یذکر صیغة جمع القلة واوزانہ اَفْعَالٌ کافراس واَفْعِلَةٌ کارغفة وفِعْلَةٌ کغلمة
وصیغة الخواص لیس بشئ منها فلا یصح اطلاقہ علی الخمس **قلت** انما اتی بصیغة الجمع الکثرة اشارة
الی انها کثیرة غیر منحصرة بهذا الخمس لان تاء التانیث المتحرکة ویاء النسبة وبناء التصغیر وغیر ذلک
ایضا من خواصہ حتی قال بعضهم الخواص ترتقی الی ثلثین وآما اورد البعض لان المقصود ایضاح التعریف
وهو یحصل بعد الخمس وانما خص الذکر بها لشهرتها او لعظمتها لان کل واحد منها یتناول خواصا
کثیرة لان اللام مثلا یتناول جمیع انواع المعارف والجر یتناول جمیع حروف الجارة والتنوین یتناول
جمیع انواعہ والاضافة تتناول الاختصاص وکونہ مضافا ومضافا الیہ والتعریف والتخصیص
والتخفیف والاسناد الیہ یتناول الاختصاص وکونہ موصوفا وذا الحال لانهما فی الواقع مسند الیهما
ومفعول ما لم یسم فاعلہ والتمیز لان التمیز اذا کان عن النسبة یکون فی المعنی فاعلا **فان قلت** لما کانت
کثیرة لا یصح اطلاق هذا الجمع علی الخمس المذکور بل اطلق البعض علی الخمس لانہ نبہ بذکر من علی
ان المذکور بعض منها **وههنا بحث** من وجوه الاول ان التنبیہ علی التبعیض حاصل بدون من
لان المذکور فی المتن لیس الا البعض فلا یصح قول الشارح نبہ بمن التبعیضیة علی ان المذکور هو البعض
والثانی ان من التبعیضیة لا یصلح ان یکون منبها علی ان ما ذکرہ بعض منها لانہ لو کان منحصرا فیها
ایضا یصح ایراد من التبعیضیة علی کل واحد منها بان یقال بعضها کذا او بعضها کذا والثالث انہ
یفهم من قولہ وبمن التبعیضیة علی ان آہ انہ لو لم یأت بمن لکان الحکم صحیحا لکن یکون عاریا عن
التنبیہ المذکور مع انہ لا یصح لان مرتبة الاقل فی جمع الکثرة عشرة مع ان ما ذکرہ من الخواص خمسة
کما لا یخفی **اجیب عن الاول** ان معناہ انہ منبہ ای فی اول الوهلة **وعن الثانی**

ای البعض

۵ قلت لانسلم ان اطلاق هذا الجمع علی الخمس ۱۲

لہ قول البعض آہ فیکون لفظ البعض مبتدأ مضافا الی لفظ الخواص تقدیرہ وبعض خواصہ ۱۲ منہ

ان هٰذه التنبيه مبنى على تقدم العطف على الربط لا العكس **فان قلت** ان تقدم العطف على الربط …… غير شائع بينهم بل الشائع هو العكس كما صرح به السيد السند كما فى قوله وهى اسم و فعل وحرف لانه لو كان العطف مقدما فيه[1] على الربط لما قال الشارح ان الخبر محذوف بقدره اى منقسمة **قلت** القرينة ههنا على خلاف الشائع ظاهر لان من البين ان كل واحد منهما من خواصه **وعن الثالث** ان كثيرا ما يقوم كل واحد منهما فى مقام الآخر على سبيل المجاز كما فى قوله تعالى ثلثة قروء **فان قلت** من اين علم ان من للتبعيض **قلت** دخولها على الجمع دليل التبعيض **قوله**[2] وهو جمع خاصة هذا توطية لتعريف الخاصة لان التعريف لا يكون للجمع بل للواحد **فان قلت** لم قال خاصة ولم يقل خاص بدون التاء **قلت** لانها حالة الشئ فانث لهذا **قوله** ما يختص به ولا يوجد فى غيره ۰ؤ۰ ههنا ابحاث بوجوه الاول ان قوله ولا يوجد فى غيره مستدرك لان معنى الاختصاص هو ما لا يوجد فى غيره والثانى ان هذا التعريف دورى لان الخاصة توقفت على هذا التعريف وهى ماخوذة من الخصوص فلما توقفت الخاصة على التعريف فكذا مبدأها توقف على التعريف والتعريف توقف على الخصوص لان التعريف يتوقف على ما يختص به لكونه جزءه والشئ يتوقف على الجزء والخصوص مبدأ يختص فيتوقف التعريف عليه ايضا وما قال البعض ان المزيد يتوقف على المجرد فليس بشئ لان الدور لا يكون الا باتحاد الجهة ولا اتحاد ههنا والثالث انه لم يقل ما يوجد فيه ولا يوجد فى غيره مع ان فيه تنبيه على المناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى باخذه فيه لان الخاصة فى اللغة ما يوجد فى الشئ ومع انه يخلو عن الاعتراضين الاولين **اجيب عن الاول** انه تفسير لما يتضمنه قوله يختص وهو جزء سلبى وتصريح بما علم ضمنا او محمول على تجريد الاختصاص من الجزء السلبى واستعماله فى الجزء الايجابى وعن الثانى ان المراد من الاول اصطلاحى ومن الثانى لغوى وعن الثالث انه انما ذكره لبيان وجه التسمية **فان قلت** ان تعريف الخاصة غير مانع لصدقه على الفصل القريب كالناطق اى قوله يختص به ولا يوجد فى غيره بالنسبة الى الانسان وعلى لازم الشئ كالكتابة والضحك مع انه ليس بشئ منها خاصة لانه عبارة عن الخارج المحمول والفصل ليس بخارج والكتابة ليست بمحمولة **قلت** اصطلاح النحوى فى الخاصة غير اصطلاح المنطقى ا **ونقول** المراد من كلمة ما هو الخارج المحمول **فان قلت** لما كان كلمة ما عبارة عن الخارج المحمول لا يصح عد اللام من الخواص لانه غير محمول على الاسم **قلت** انه مسامحة مشهورة وهى ذكر المبدأ اعنى الدخول وارادة المشتق اعنى المدخول **فان قلت** ان تعريف الخاصة غير جامع لعدم صدقه على الخاصة الاضافية كالمشى بالقوة للانسان لانه يوجد فى غيره **قلت**

---

[1] اى فى قول المذكور للمصنف رحمه الله تعالى ١٢ [2] على ما قالوا ان جمع الكثرة ما يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له ١٢

اللهم اغفر لى ولوالدى وللمؤمنين امين

المراد بالغير في التعريف بقوله ولا يوجد في غيره اعم من ان يكون كل الاغيار او بعضه فيشتمل الاضافية

قوله وهي اما شاملة اشارة الى وفق داب المصنف رح لانه اتى بالتقسيم بعد التعريف فكذا الشارح
اتى بتقسيم الخاصة بعد تعريفها **فان قلت** ان للخاصة جزئين ايجابيٌ وسلبيٌ فهذا التقسيم باي
اعتبار **قلت** انه باعتبار الجزء الايجابي لانها ان كانت موجودة في جميع الافراد فهي شاملة وان كانت
في بعضها ...... فهي غير شاملة واما تقسيمها الى الحقيقية والاضافية فباعتبار الجزء السلبي لانها
ان لم يوجد في شئ من الاغيار فهي حقيقية وان لم يوجد في بعضها فهي اضافية كالماشي بالنسبة
الى الانسان لعدم وجوده في الجمادات **فان قلت** هذا التقسيم لايجري في الخاصة التي اذا كان ذو
الخاصة جزئيًا حقيقيًا كما ان العرض خاصةٌ لزيد وكذا لايجري في الخاصة التي اذا كان ذو الخاصة كليًا
ذا فرد واحد كالشمس لانها كوكبٌ نهاريٌ مركوزٌ في الفلك الرابع فتكون كليا ذا فرد واحد وكذا
لايجري في الكلي الذي لا فرد له كالعنقاء وذلك لان الشمول وعدمه يقتضي الافراد ولا افراد لهما
قلت هذا التقسيم مختص بما اذا كان ذو الخاصة ذا افراد **قوله** كالكاتب بالقوة **فان قلت** لا نسلم
ان الكتابة خاصة الانسان لانها موجودة في الملئكة ايضًا **قلت** انها خاصة اضافية له **فان قلت**
هذا يخالف مما قال في القطبي من انها خاصة حقيقية **قلت** عن اصل الاعتراض ان كون الكتابة
خاصة للانسان بناء على مذهب الحكماء لانهم لايقولون بوجود الملائكة **فان قلت** مثال الخاصة
الشاملة بالكاتب بالقوة غير صحيح لان الكاتب بالقوة متقابل للكاتب بالفعل فلا يجتمع القوة
مع الفعل فلا يوجد الكاتب بالقوة في افراد الذي هو كاتب بالفعل فكيف يكون شاملا لجميع
افراد الانسان **قلت** المراد بالقوة مايكون بالامكان وهو يجتمع مع الفعل لانه عبارة عما لا
يلزم من فرض عدمه وقوعه وقوع المحال فلا ينافي القوة ولا الفعل **قوله** فمن خواص الاسم بيان
لمرجع الضمير في قوله ومن خواصه والفاء لمجرد التعقيب الذكري او لبيان المرجع **قوله** دخول
اللام **فان قلت** حمل قوله ومن خواصه على الدخول غير صحيح لانه يلزم حمل الذات على الوصف
وايضًا المتبادر من عبارته ان الدخول المضاف الى اللام خاصة الاسم دون اللام لان المضاف
اليه من الخوارج مع ان الخاصة نفس اللام لان تخصيص هذا الخواص الخمس باعتبار عظمتها
والعظمة لانفسها لا لدخولها **قلت** عبارة المصنف محمولة على القلب اي اللام باعتبار الدخول
فيصح الحمل **فان قلت** لم لم يكتف بقوله اللام مع انه اخصر واظهر **قلت** المتبادر من الحكم
باختصاص شئ بشئ ان يكون المختص وصفا للمختص به والوصفية لا يثبت الا بالدخول
فان قلت ان جعل دخول اللام من خواص الاسم لايصح لانه يدخل في غير الاسم ايضا كلام الابتداء ولام
الامر نحو ليقوم وليضرب **قلت** المراد من اللام لام التعريف فقط لا التاكيد والامر والتعريف
جميعا اي اللام في قوله دخول اللام عوض من المضاف اليه او للعهد كما اختلف عباراتهم فيه **فان قلت**
لو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في قوله عليه الصلوة والسلام ليس من ابر

سه على ما عرفت انه خبر مقدم لقوله دخول اللام ۱۲ عسه والمعهود عندهم من خواص الاسم ليس الا لام التعريف ۱۲

امصیلم فی امسفر **قلت** لم یتعرض له لعدم شهرته **وههنا بحث من وجوه** الاول انه لولم یقل دخول حرف التعریف لکان حرف التعریف ایضا شاملا للمیم فلا یصح الشرطیة فی قول الشارح ولو قال دخول حرف التعریف لکان شاملا للمیم یعنی ان الضمیر فی قوله لکان لایخلو اما راجع الی اللام او الی حرف التعریف لا سبیل الی الاول کما هو الظاهر ولا الی الثانی لانه علی هذا لا یترتب الجزاء علی الشرط لان شمول حرف التعریف لا یتوقف علی القول والثانی ان ما قال الشارح فی بحث المبنیات من ان المیم بدل حرف التعریف ینافی بقوله ولو قال دخول حرف التعریف والثالث انه لو قال حرف التعریف لکان شاملا بحرف النداء ایض کما یکون شاملا للمیم فلم لم یتعرض الشارح لدخول حرف النداء والرابع ان عدم شهرته لا تقتضی ترکه بل لا بد من ذکره حتی یصیر الی مرتبة الشهرة **اجیب عن الاول** ان هذا انما یرد اذا کان الضمیر فی لکان راجعا الی حرف التعریف ولیس کذلک لان الضمیر راجع الی مدخول الدخول فیترتب الجزاء لان شموله مدخول الدخول للمیم یتوقف علی القول وعن الثانی انهم یطلقون حرف التعریف علیه مسامحة فبناء السوال علیه **فان قلت** فعلی هذا ینبغی ان یقال فی الجواب ان المیم لیست للتعریف بل بدل حرف التعریف **قلت** مال قوله لعدم شهرته لیس الا ذلک لان معناه ان کونها للتعریف غیر مشهور بل المشهور انه بدل منه **وعن الثالث** انهم لم یتعرضوا له لان کونها من خواص الاسم ظاهر لا یحتاج الی البیان لان المنادی لا یکون الا مفعولا به وهو لیس من الاسماء **وعن الرابع** ان هذا التصنیف للمبتدی لا للمنتهی فما هو مشهور اسهل للمبتدی **او نقول** ان المراد من عدم شهرته الندرة ای انه نادر **فان قلت**[1] لم عدل المص عن دخول الالف واللام الی اللام فقط **قلت** فیه اشارة الی ان المختار عنده ما ذهب الیه سیبویه من ان ادات التعریف[2] حرف واحد لانه یقابل التنکیر وادات التنکیر حرف واحد وهو التنوین فکذا ادات التعریف وانما کان ذلک الواحد هو اللام دون الهمزة لانها تسقط فی الدرج والعلامة لا تسقط **فان قلت** لما کان ادات التعریف هی اللام وحدها فما الحاجة الی ازدیاد الهمزة **قلت** زید علیها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساکن لان اللام ساکنة وانما کانت ساکنة لمقابلة التنوین او لانها ان انفتحت لالتبس بلام الابتداء وان انکسرت لالتبست بلام الجارة وان انضمت یلزم الثقل فی الامر الکثیر الحاجة الیه فی الاستعمال وانما خص الهمزة لان المتکلم قوی فی الابتداء والهمزة ایضا حرف قوی فتناسبا او لانها حرف زیدت فی الابتداء فی کثیر من المواضع وانما فتحت مع ان همزة وصل مکسورة لان الفتحة مطلوبة فیها لکثرة الاستعمال **فان قلت** ان قوله ان ادات التعریف هی اللام لا یصح لان ضمیر المنفصل مفید للحصر مع انه لا حصر فی ادات التعریف

[2] ای اللام وحدها اعلم انه لو کان ادات التعریف

---

[1] قوله لم عدل المصنف آه ای ان المناسب ان یقول دخول الالف واللام لان الداخل علی الاسم کلاهما لا واحدها فلم عدل المصنف عنهما الی واحد

قلت هذا مختار سیبویه بانه حرف واحد ۱۲ اللهم اغفر لی ولوالدی آمین ۱۲ نقیب احمد غفرله ۱۲

الاترى الى حرف النداء **قلت** الحصر اضافى بالنسبة الى الهمزة او مجموع الهمزة واللام **قوله**
فذهب الخليل الى انها ال كهل اى المجموع الالف واللام لانه لو لم تكن للهمزة دخل فالمناسب كسرتها
دون همزة الوصل مكسورة ابدا وايضا ان ادات التعريف قياس على ادات الاستفهام وهى هل
لان الاستفهام لطلب التعريف وهذه الادات لتعيين التعريف فتناسبا فلما كان حرف الاستفهام
مركبا فكذا احرف التعريف **فان قيل** لما كان للهمزة دخل فى المعنى فينبغى ان لا يسقط فى
الدرج **قلنا** السقوط على نوعين احدهما مع النيابة والاول جائز **قوله** والمبرد الى انها
الهمزة المفتوحة لانه ايضا قاس ادات التعريف على الاستفهام لكن على الهمزة **فان قيل** فما الحاجة
الى اللام **قلنا** زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام **وههنا بحث** من وجوه
الاول انه لما كان لها دخل فى المعنى فلم سقط فى الدرج والثانى ان الاحتراز عن الالتباس
يحصل بكسرها او الضم والثالث ان دفع الالتباس لا يختص باللام **اجيب** عن الاول ان
السقوط على نوعين احدهما مع النيابة والآخر بدونها والاول جائز كما مر آنفا وعن الثانى
انهم اعتبروا دفع الالتباس فى الكتابة ايضا وعن الثالث ان زيادة اللام لاستلزام ما هو الواجب[له] **قوله**
لانه لتعيين المعنى للمستقل **وههنا بحث** سمعت عن بعض الافاضل وهو ان اطلاق الشارح
غير مستقيم لان اللام انما هى لتعيين المعنى اذا اريد من مدخول اللام معناه واذا اريد لفظه فلا
يكون لتعيين المعنى كما فى التعريف اللفظى كقولنا اما الكتاب هو المركب من الكاف والتاء والباء
فاللام فى الكتاب ليس لتعيين المعنى والا لا يصح جعل التعريف اللفظى له لانه اذا تعين المعنى فالتعريف
يكون بالمعنى فتامل **قوله** يدل عليه اللفظ مطابقة **فان قلت** لو اريد بالمطابقة معناه الحقيقى
لزم ان لا يدخل اللام على الاسم المستعمل فى معناه المجازى وليس كذلك ولو اريد به دلالة
غير ضمنية لزم دخول اللام على الفعل المجرد عن الزمان والنسبة بالعرض والحاظ **قلت** ان هذا
التعليل وان اقتضى جواز دخولها عليه لكن يابى عن دخولها عليه الحالة التى اقتضاها الوضع الاول
او نقول ليس لهذه المادة تحقق فى الخارج ولو كان لها تحقق فليكن دخولها عليه جائزا **قوله**
والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة لتحقق النسبة فيه والمركب من المستقل وغيره غير مستقل **فان**
قلت ان الاسماء المشتقة ايضا لا تدل على المعنى المستقل مطابقة فينبغى ان لا يدخل عليها
قلت المركب من المستقل وغيره غير مستقل اذا احتاج غير المستقل الى امر زائد وهو النسبة فى
المشتقات احتاجت الى الذات وهى ليست بخارجة عنها بل داخلة فيها **فان قلت** الخاصة
لما كانت على نوعين فهذه الخاصة من اى قبيل فاجاب الشارح رح بقوله وهذه الخاصة
ليست شاملة فان حرف التعريف لا تدخل على الضمائر وامثالها **فان قلت** ان
حرف النداء حرف التعريف وهى تدخل على الضمائر المنفصلة وايضا ان اللام تدخل على

[له] لان الواجب علينا دفع الالتباس وهو يحصل بذلك مع ان الموافقة فافهم ۱۲ منه رح

الموصولات مثل الذی والتی فانهما فی الاصل لذی ولتی **اجیب** عن الاول ان المراد من حرف
التعریف اللام فقط بقرینة البحث وعن الثانی ان هذا مذهب البعض فلیس بمتفق علیه **قوله**
وکذا سائر الخواص الخمس یعنی انها مثل اللام فی انها غیر شاملة لا فی انها لا تدخل علی الضمیر وامثالها
فان قلت ان الاسناد الیه خاصة شاملة للاسم فلا یصح قوله وکذا سائر الخواص الخمس
قلت لا نسلم انها شاملة لان اسماء الافعال لا یصلح الاسناد الیها کما یأتی فیما بعد وانما قدم
اللام علی الجر والتنوین لان اللام فی الصدر وهما فی الآخر وانما قدم الجر علی التنوین لان الجر
مقدم علی التنوین فی الوجود کما تری فی قوله بزید وانما قدم الثلثة علی الباقی لانها لفظیة وهی
اظهر من المعنویة فی الدلالة علی الاختصاص وانما قدم الاسناد الیه علی الاضافة لان ۲۲۲
الاسناد الیه مدار الکلام **قوله** ومنها دخول الجر فیه اشارة الی ان قوله الجر عطف علی اللام لا
علی الدخول **قوله** وفی الجر وربه تقدیرا اعلم ان لفظا وتقدیرا قید ان لحرف الجر لا الجر وربه
کما یدل علیه قوله کما فی الاضافة المعنویة وانما اعاد الجر وربه لیعلم انه نوع آخر **قوله** یختص
بالاسم فکذا المختص اثره لئلا یخالف الاثر عن المؤثر **فان قلت** ان الشمس مثلا تؤثر فی الضوء
والمؤثر فی السماء فینبغی ان یکون اثره ایضا فی السماء وایضا ان النصب اثر الناصب وهو ان ولن
مثلا وهذه الحروف مختصة بالفعل فینبغی ان یکون اثرها ایضا مختصا بالفعل مع ان النصب
یوجد فی الاسماء ایضا **اجیب عن الاول** ان المؤثر علی قسمین طبعی بان یکون ذلک الاثر
مرکوزه وقالبه والکسابی بان یکون الاثر باعتبار الغیر کالعوامل النحویة والاول اقوی فیجوز التخلف عنه
وعن الثانی ان النصب فی الاسم بمؤثر آخر لا بمؤثر الفعل **قوله** فینبغی ان یدخل الاسم ولا یجوز الافضاء
الی الفعل بوجوه ثلثة الاول انه لو افضی الفعل الی الفعل یلزم الافضاء الی الفعل الی النفس والثانی
انه یلزم افضاء العرض الی العرض والثالث ان مدخوله یصیر مفعولا به والفعل لا یقع مفعولا
به **فان قلت** ان الهمزة والتضعیف لافضاء معنی الفعل الی الاسم مع انهما لا تدخلان علی الاسم
قلت مرادنا بالافضاء افضاء الغیر الی المدخول وهذا المعنی لا یصدق علی الهمزة والتضعیف لانهما
لافضاء المدخول الی الغیر **فان قلت** ان حرف الجر لا یکون فی الاضافة اللفظیة عند الجمهور لا لفظا
ولا تقدیرا فالدلیل المذکور یفید اختصاص الجر الذی هو اثر حرف الجر مع ان المدعی اختصاص مطلق الجر
بالاسم سواء کان بحرف الجار او بالمضاف والا فینبغی ان یجری الاضافة اللفظیة فی الفعل نظرا الی هذا الوجه
قلت الاضافة اللفظیة فرع الاضافة فینبغی ان لا تخالف الاصل وانما کانت فرعا لان فوائد الاضافة
المعنویة کثیرة وهی التعریف والتخصیص والتخفیف وفی الاضافة اللفظیة التخفیف فقط **فان**
قلت هذا مخالف لما قال المصنف فی المجرورات ان حرف الجر ثابت فی الاضافة اللفظیة ایضا فلا
قلت الاعتراض یرد علی مذهب الجمهور لا علی مذهب المصنف **قوله** بان یختص بما یخالف ما
یختص به الاصل قوله بان یختص قید للمنفی وبیان للمخالفة وکلمة ما فی قوله بما عبارة عن الفعل

والضمير المرفوع في قوله يخالف راجع الى كلمة ما وكلمة ما في قوله ما يختص عبارة عن الاسم يعني ان لم يوافق الاصل فالفرع لا يخلو اما ان يختص بما يختص به الفعل او يعم عن الاسم والفعل فكل واحد منهما ليس الا المخالفة من الاصل **قوله** اعني الفعل **فان قلت** ان المخالفة كما يحصل بالفعل كذلك بالحرف فينبغي ان يقال اعني الفعل والحرف **قلت** انما فسره بالفعل لان من البين ان الحروف لعدم استقلال معناه لا يصلح لذلك **فان قلت** هذا صريح في اختصاص[1] المضاف اليه بالاسم[2] فيخالف لما سيذكر في شرح الاضافة ان المراد بها كون الشيء مضافا فيعلم منه ان المضاف اليه قد يكون اسما وقد يكون فعلا **قلت** المذكور ههنا مذهب المصنف رح لانه قال المضاف اليه كالاسم الخ والمذكور في شرح الاضافة مذهب الجمهور فلا مخالفة **قوله** ومنها دخول التنوين اعلم ان التنوين في اللغة جعل الشيء ذا نون وفي الاصطلاح هو نون تتبع حركة آخر الكلمة لا لتاكيد الفعل وهو على خمسة اقسام للتمكن والتنكير والعوض والمقابلة والترنم واما للتمكن فهو ما يدل على امكنية الكلمة لاعرابات الثلثة فلا يجري في غير المنصرف وجمع المؤنث السالم واما للتنكير فهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين بخصوصه صهٍ اسكت سكوتا ما واما صهْ بدون التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن وانما لم يكن للتمكن لان صه ليس من المعربات بل من المبنيات لكونه من الاصوات وانما لم يكن للعوض لان صه ليس بلازم الاضافة حتى يكون بدلا من المضاف اليه وكذا البواقي واما للعوض فهو ما يكون عوضا عن المضاف اليه نحو يومئذٍ اي يوم اذ كان كذا فاذ كانت مضافة الى الجملة فلما حذف الجملة للتخفيف عوض عنها التنوين لاتمام الكلمة وانما لم يكن للتمكن لان اذ ليس من المعربات وانما لم يكن للتنكير لان اذ لازم الاضافة فيكون معرفة ابدا لان الاضافة الى الجملة اضافة الى مضمونها في الواقع فلا يرد ان الجملة ليست من المعارف فكيف يكون مضافها معرفة واما للمقابلة فهو ما يقابل نون جمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيها علامة الجمع المونث السالم كما ان الواو في مسلمون علامة الجمع المذكر السالم ولم يوجد فيه ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في آخره ليكون مساويا معه في الحروف **فان قلت** ان النون في جمع المذكر لا يخلو اما ان يكون عوضا عن تنوين المفرد الدال على الامكنية واما ان يكون عوضا عن تنوين المفرد لاجل ثبوت المناسبة بين الجمع والمفرد لا سبيل الى الاول لانه كما يكون مسلمات اسم متمكن كذلك مسلمون لان في كليهما النصب بالجر ولا الى الثاني لان من المناسبة مع المفرد كما ثبت في الجمع المونث فينبغي ان يكون تنوين مسلمات ايضا لمناسبة المفرد فمن اين علم انه للمقابلة **قلت** ان التنوين في الجمع المونث انما يكون للمقابلة اذا كان النون في الجمع المذكر عوضا عن حركة الواو والياء كما ترى وكما قال الشارح في

---

[1] اي الاضافة اللفظية نقلا عن الاختصاص ۱۲ منه رح [2] لان المضاف اليه في الاضافة اللفظية مجرور والجر مختص بالاسم ۱۲ منه رحمه الله تعالى

الٰهي احدك صمدك من عندك مددي في الدنيا والآخرة ۱۲

تنوین پنج قسم شد ای یادمن بگیر ؛ اول تمکن ست دوم عوض ثالث تنکیر ؛ دگر مقابل ست و ترنم برادرم ؛ این پنج یاد کن که شوی شاه بی نظیر ۱۲

بحث الجمع واما اذا کان عوضا عن تنوین المفرد للمناسبة کما هو رای البعض فلیکن تنوین مسلمات ایضا للتناسب ولیس للمقابلة وانما لم یکن للتمکن لان مسلمات لیس اسما متمکنا کما هو الظاهر وانما لم یکن للتنکیر لوجوده فیما کان علما کعرفات وانما لم یکن للعوض لان مسلمات لیس بلازم الاضافة حتی یکون تنوینها عوضا عن المضاف الیه وانما لم یکن للترنم لوجوده فی غیر اواخر الابیات وامّا للترنم فهو الذی فی اخر الابیات والمصاریع لتحسین الصوت لانه حرف یسهل به تردید الصوت فی الخیشوم وذلک الترديد من اسباب حسن الغناء واختص التنوین بالاسم لانه یوجب الانقطاع عما بعده والفعل یوجب الاتصال بما بعده وهو الفاعل فتنافیا **فان قلت** ان الصفات ایضا یقتضی الاتصال بالفاعل فینبغی ان لا یدخل علیها **قلت** ان اقتضاءها الفاعل لیس الا فرعیا وایضا ان بالتنوین فی الفعل یلزم الثقل وهو موضع الخفة

قوله وهو بالرفع عطف علی الدخول **فان قلت** ان المتبادر من قوله والاسناد انه معطوف علی اللام بناء علی النمط السابق فعلی هذا یکون الاسناد ایضا مدخول الدخول وهو غیر صحیح لان الدخول عبارة عن الذکر فی الاول او اللحوق فی الاخر وهما من خواص اللفظ والاسناد من الامور المعنویة **قلت** انه بالرفع عطف علی الدخول لا علی المدخول والاتیان علی النمط السابق فیما امکن وههنا غیر ممکن

قوله لان المتبادر من الدخول الخ **وههنا بحث من وجهین الاول** انه لم قال المتبادر مع ان الدخول لا یستعمل الا فی الذکر الاول والاخر والمتبادر انما یکون فیما اذا کان له معنی اخر والثانی ان الدخول هو الذکر فی الاول فقط فلا یصح قوله او اللحوق فی الاخر[1] الا تری انه قال المصنف فی بحث الفعل ومن خواصه دخول قد والسین وسوف ولحوق تاء فعلت **اجیب** عن الاول انه انما قال المتبادر لان الدخول فی الحقیقة هو[2] النسبة بین الداخل والمدخول فیه کالاسناد وعن الثانی ان القوم قد یستعملوا الدخول فی الذکر الاخر ایضا کما قالوا ومنها دخول التنوین مع ان التنوین فی الاخر

قوله وکذا فی الاضافة انما قدم الشارح الشرح علی المشروح للاختصار

قوله والمراد بکون الشیء مسندا الیه **فان قلت** ان قوله ومن خواصه لا یصح ان یکون خبرا من قوله والاسناد الیه لان الشرط فی الخبر ان یفید ما لا یفید المبتدا و خاصیة کون الاسم مسندا الیه مستفاد من قوله الیه فلا فائدة فی قوله ومن خواصه **فاجاب الشارح بقوله** والمراد بکون الشیء **حاصل الجواب بوجوه الاول** انه انما یرد الاعتراض اذا کان الضمیر فی الیه راجعا الی الاسم و اما اذا کان راجعا الی الشیء فلا یرد **والثانی** ان الضمیر فی قوله الیه راجع الی الاسم لکن

---

[1] فانما التاء تکون فی الاخر فذکر اللحوق مسادون الدخول منه رحمه الله تعالی [2] محصل الجواب ان للدخول معنی اخر ایضا وهو النسبة بینهما فلذا قال المتبادر ۱۲ منه رحمه الله ۱۲ اللهم اغفر لی ولوالدی وللمومنین یوم یقوم الحساب ۱۲

الخاص[1] قد يذكر ويراد الحكم عليه لا بخصوصه بل بنوعه فكانه قال والاسناد الى نوع الاسم اعنى الاعم منه كالكلمة واللفظ مثلا كالانسان فان الحكم عليه بالحيوانية يكون لغوا اذا اخذ من حيث انه حيوان ومفيدا اذا اخذ من حيث انه جسم **والثالث** ان الضمير فى قوله اليه راجع الى الاسم لكن الحكم المتعلق بالمضاف قد يعتبر قبل الاضافة ثم يعتبر الاضافة يعنى ملاحظة الحكم بالاختصاص قبل الاختصاص المستفاد من نسبة الاسناد الى الاسم كما يقال علامة الرجل لحيته فان معناه علامة الرجل اللحية مضافة اليه مختصة به فالاضافة لتاكيد الحكم حاصل المثال انه لو لم يعتبر الحكم قبل الاضافة يلزم التكرار فى الاختصاص لان الاختصاص مستفاد من اضافة العلامة الى الرجل فاحتاج الى مجرد الحكم وهو يحصل بقوله اللحية فالاضافة الى الضمير بلا فائدة **وههنا بحث من وجوه** الاول ان الشئ غير مذكور فى عبارة للمصنف رح فيلزم الاضمار قبل الذكر والثانى ان ما الوجه للشارح انه ارجع الضمير الى الشئ ولم يرجع الى اللفظ مع انه قريب الى الاسم والثالث انه ما الوجه للشارح انه اول الاسناد بالمسند والرابع انه ما الفائدة فى ازدياد لفظ الكون والخامس ما للمصنف انه لم يقل كون الشئ مسندا اليه والسادس انا لا نسلم ان الاسناد اليه من خواص الاسم لانه قد يوجد فى الفعل ايضا نحو تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِّنْ اَنْ تَرَاهُ **اجيب** عن الاول ان الشئ مستفاد من الاسناد لانه مبنى للمفعول والذات ثابت فى الاسم المفعول **اونقول** اِنَّ ارجاعه الى الشئ باعتبار ادعائه ان الشئ لكمال ظهوره فى الذهن كالمذكور وعن الثانى انما لم يرجع الى اللفظ لانه يحتاج الى ان يقال ان كون اللفظ مسندا اليه انما يكون باعتبار معناه لا باعتبار مجرد اللفظ وايضا انه ليس بمخصوص بلفظ الاسم بل يوجد فى غيره ايضا نحو من حرف جر وضرب فعل ماض فعند رجوعه الى الشئ يتناول اللفظ والمعنى جميعا وعن الثالث انه لما كان الضمير راجعا الى الشئ فقدرناه قبل الاسناد فيؤل الاسناد بالمسند ليصح الحمل وعن الرابع انه انما زاد الكون ليصح كونه خاصة لان خاصة الشئ عارضة اليه والشئ الذى يحمل المسند عليه ذات فكيف يكون خاصة وانما كان هذا الشئ ذاتا لاجل حمل المسند عليه اولانه ماخوذ من الذات الكائنة فى اسم المفعول كما مر وعن الخامس ان قوله الاسناد اليه اخص من كون الشئ مسندا اليه وايضا لا تعرض فيه لما دخل له فى الاختصاص وايضا لا تعرض فيه لما دخل له فى الاختصاص لان الخواص للاسم لا لمطلق الشئ فاعرض المصنف رح عنه بحسب الظاهر وعن السادس انه محمول على حذف ان المصدرية **فان قلت** الحذف لا يكون الا فى المواضع المعدودة كما قال المصنف فى بحث الفعل **قلت** ان ذكر المواضع ليس للحصر بل لاجل ان الحذف فى ذلك المواضع مشهور واكثر

---

[1] حاصل الجواب انه افيد بقوله والاسناد اليه كون الشئ مسندا اليه ولفيد بقوله من خواصه كون الاسم مسندا اليه لنفيد الخبر بالقيد المبتداء ١٢ منه رحمه الله تعالى ١١ تمہ زاهد

ان حصر المواضع المعدودة لنصب المضارع لا لجعله مضارعا ای حذف ان لجعل المضارع مصدرا غير مشروط بشرائط **قوله** لان الفعل قد وضع لان يكون مسندا فقط ابدا **فان قلت** لا نسلم ان الفعل وضع مسندا بل موضوع للحدث والزمان والنسبة وايضا ان كونه موضوعا لذلك لا ينافی وقوعه مسندا اليه علی سبيل المجاز مع انه لا يصح كون الفعل مسندا اليه علی سبيل المجاز ايضا وايضا ان قوله فقط مستدرك بعد قوله ابدا وايضا لا نسلم اختصاصه بالاسم لان الجملة ايضا يقع المسند اليه عند المنطقيين نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان الحكم بين الشرط والجزاء عندهم **اجيب** عن الاول ان اللام فی قوله لان يكون للغرض ای الغرض من وضع الفعل ان يكون مسندا ابدا فلا يرد الاعتراض الثانی ايضا لانه لو وقع مسندا اليه ولو مجازا يلزم خلاف ما هو الغرض من وضعه **فان قلت** لما كان اللام للغرض لا يصح قول الشارح يلزم خلاف وضعه لانه علم منه ان اللام صلة للوضع **قلت** انه بحذف المضاف ای يلزم خلاف غرض وضعه وعن الثالث ان قوله فقط قيد المسند وقوله ابدا قيد لوضع الفعل ای وضع الفعل ابدا لان يقع مسندا فقط ای لا مسندا اليه وعن الرابع ان هذا الاختصاص اضافی وهو عدم كونه فی الفعل والحرف **قوله** ومنها الاضافة **فان قلت** الاضافة نسبة فلذا انها غير مرادة بل تكون خاصة باعتبار الطرفين فالمراد بها لا يخلو اما المضاف واما المضاف اليه او كلاهما لا سبيل الی الاول لانه ينقض بقوله مررت بزيد ولا سبيل الی الثانی لانه ينقض بقوله يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ولا سبيل الی الثالث لانه يرد المحذور وان **قلت** المراد كون الشیء مضافا لكن بتقييد بحرف الجر **فان قلت** ان ذكر الشیء فی الاسناد اليه لاجل رجوع الضمير فما فائدته ههنا **قلت** انما زاده ههنا لان ازدياد الكون لازم الغرض الذی سابقا وهو تقتضی الاسم والخبر فزاده ليكون اسما للكون **قوله** من التعريف والتخصيص والتخفيف **فان قلت** ان التخصيص كما يوجد فی الاسم كذلك يوجد فی الفعل لانه عبارة عن التقييد وهو يوجد فيه كما يقال ضرب فی السوق **قلت** ليس المراد من التخصيص التقييد بل المراد منه قلة اشتراك الافراد ولا افراد للفعل لانه عبارة عن الطبيعة ای المفهوم من حيث هو هو بمنزلة الجزئی الحقيقی لا يلاحظ معه الافراد ولهذا قال الفقهاء ان قال لا اكل لا يقبل التخصيص بطعام دون الطعام وقال المنطقيون القضية الطبيعية بمنزلة الشخصية **فان قلت** لما كان المراد تقليل الافراد فينبغی ان لا يصح القول بالتخصيص فی قوله ضرب اليوم لان المصدر ايضا عبارة عن الطبيعة **قلت** جريانه فيه باعتبار المعنی المصدری وهو من الاسماء **فان قلت** المعنی المصدری سواء كان فی قالب المصدر او الفعل صالح للتخصيص كيف لا والمعنی المصدری المدلول عليه بالفعل مظروف للزمان الذی هو مدلول عليه للفعل فتخصص بالماضی والاستقبال **قلت** التخصيص معتبر مع التخفيف وهو سقوط التنوين او ما يقوم مقامه من نونی التثنية والجمع ولا تخفيف فی المصدر الذی هو فی قالب الفعل **فان قلت** ما يقوم مقام التنوين من نونی التثنية والجمع يوجد فی الفعل ايضا مثل يضربان و يضربون

له فان قوله مررت فعل مضاف الی زيد بواسطة حرف الجر ۱۲ منه له فان قوله ينفع فعل مع انه وقع مضافا اليه للظرف ۱۲ منتهی

قلت النون فيما ليس بقائم مقام التنوين بل عوض عن الحركة الرفعي فی المفرد كما قال مير سيد شريف **او نقول** ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بل هما يكونان[1] فی الفاعل لا فی الفعل **فان قلت** التخفيف بالاضافة لا يجب ان يكون فی المضاف بل قد يكون فی المضاف اليه كما فی الحسن الوجه فانه فی الاصل الحسن وجهه حذف الضمير منه للتخفيف فلم لا يجوز اضافة الفعل للتخفيف فی المضاف اليه **قلت** الحسن الوجه محمول على التخفيف فی المضاف طردا للباب **قوله** وقد يقال هذا بتاويل المصدر اشارة الى جواب اخر يعنی ان المراد كليهما من المضاف والمضاف اليه وما وقع من كون الفعل مضافا اليه فهو بتاويل المصدر لان القاعدة عندهم ان الظرف اذا اضيف الى الجملة فهو فی الواقع مضاف الى مضمون الجملة كما قال الشارح فی بحث الظروف **او نقول** انه بتقدير ان المصدرية **وههنا بحث من وجهين** الاول ان ارادة كليهما لا يجوز بطريق الحقيقة لامتناع عموم المشترك ولا بطريق احدهما حقيقة والاخر مجازا لامتناع الجمع بينهما والثانی ان نسبة القيل الى قائل هذا التوجيه لا يصح لانه يدل على الضعف مع انه قوی لانه موافق لما سبق من اختصاص الجر بالاسم والجر لازم للمضاف اليه والاختصاص اللازم مستلزم لاختصاص الملزوم ويوافق لما سيأتی من قوله للمضاف اليه كل اسم الخ ولان معنى الفعل يابی عن الاضافة اليه[2] كما يابی عن الاسناد اليه **اجيب** عن الاول ان ارادة كليهما بطريق عموم المجاز ای ما يوجد فيه الاضافة وعن الثانی انه ضعيف لان ارادتهما معا بعيد واما اختصاص الجر فيما سبق بالاسم فالمراد بالجر لفظا او تقديرا او محلا وفی الجملة ليس الا محلا فلا يبطل الاختصاص السابق والمراد من المضاف اليه فی قوله للمضاف اليه كل اسم الخ هو الذی من المعربات لان البحث فی اقسام المعرب والجملة ليست بمعربة واما امتناع معنى الفعل عن كونه مضافا اليه فمن حيث كونه منسوبا[3] واما الحدث بعد اعتبار نسبته الى الفاعل فلا نسلم اباءه عنه كيف وهو[4] يقع مسندا اليه ايضا كما فی قولك تسمع بالمعيدی خير من ان تراه **قوله** ای الاسم قسمان **فان قلت** ان قوله هو مبتداء وقوله معرب خبره فيكون حمل الخاص على العام وذا لا يجوز وايضا التقسيم على نوعين احدهما تقسيم الكلی الى الجزئيات والثانی تقسيم الكل الى الاجزاء فهذا التقسيم من ای قبيل **فاجاب الشارح** بقوله ای الاسم قسمان محصل الجواب ان المعرب ليس بخبر بل خبره محذوف وهو قوله قسمان فلا يلزم حمل الخاص على العام ولما اطلق القسم عليه علم منه انه من قبيل تقسيم الكلی الى الجزئيات لان اطلاق القسم لا يكون الا على الجزئی كما لا يخفى **فان قلت** فعلى هذا

عــه بل الجملة مبنية على قول اكثر النحاة وههنا يسهم ۱۲ ســه تقسيم الكلی ای الكلمة او الاسم كلی والمعرب والمبنی جزئی ۱۲

[1] هما يكونان آه ای التثنية والجمع فی الفعل فی مثل ضربا وضربوا او يضربان ويضربون ليسا فی الفعل بل فی الفاعل ۱۲ نقيب احمد ۱۲

[2] لان الجر الذی الاخط معنى الفعل مضافا ای منسوبا الی الغير يابی عن كونه مضافا اليه لانه لما كان منسوبا الی الغير فلا يضاف الا الى اليه ۱۲ [3] لان الفعل بهذه الحيثية غير مستقل فلا يقع مضافا اليه ۱۲ [4] لانه بهذه الحيثية يحصل له قوة واستقلال

ہزاران رحمت حق بر کسی باد ❊ کہ کاتب را بالحمدے کند باد ❊

[illegible]

يلزم حمل المتعدد على المفرد و ذا لا يجوز **قلت** حمل المتعدد على المفرد لا يجوز اذا لم يكن المفرد صالحا لتحمل ذلك المتعدد والا فيجوزعہ نحو زيد عالم وعاقل وههنا كذلك او **نقول** ان الخبر في الاصل منقسم الى قسمين لكن حذف الخبر اختصارا واقام المتعلق مقامه وهو قسمين وابدل الجر بالرفع فصار قسمان وانما ابدل ليصح اقامته مقام الخبر وما قال بعضهم الخبر في الاصل قسم قسم فبعيد لانه ايضا يرد عليه ما يرد على معرب ومبنيٌّ **فان قلت** لم لم يشر المص الى انحصار الاسم في قسميه كما اشار اليه في تقسيم الكلمة والكلام بدليل الحصر في الاول وباداة الحصر في الثاني **قلت** اكتفى المص بما جعله النحاة اسلوبا في التقسيم من الحصر غالبًا **قوله** لانه لا يخلو اما مركب مع غيره ام لا الخ **فان قلت** لم عدل الشارح عن دليل الحصر المشهور وهو انه اما ان يختلف اخره باختلاف العوامل او لا **قلت** ان التعريف اللازم من دليل الحصر المشهور لا يكون مساويا للمعرف لانه اذا اتصل العامل ابتداء بالاسم وجد المعرب ولا يوجد الاختلاف وايضا انما عدل لموافقة تعريف المصنف حيث قال فالمعرب هو المركب الذي لم يشبه **فان قلت** لم قدم المعرب على المبني مع ان تعريف المعرب عدمي اي لم يشبه الخ وتعريف المبني وجودي اے ناسب فالاولى تقديمه **قلت** الغرض الاصلي في هذا الفن معرفة الفاعلية والمفعولية والاضافة وذلك لا يحصل الا بالاعراب والاعراب لا يظهر الا في اخر المعرب فلذا قدمه وايضا علم من وجه الحصر ان المعرب قسم واحد والمبني قسمان والواحد مقدم على المتعدد **قوله** الذي هو قسم من الاسم **فان قلت** ان تعريف المعرب غير جامع لانه يخرج عنه المضارع لان المركب صفة الاسم كما قال الشارح والمعرف اعم **وايضا** ان قسم الشئ ليس الا اخص منه والمعرب اعم من الاسم لانه يتناول المضارع ايضا **فاجاب** الشارح بقوله اي الذي هو قسم من الاسم اي ليس المراد مطلق المعرب بل المعرب هو الاسم المعرب يعني ان اطلاق القسم عليه باعتبار انه قيد للقسم وهو الاسم اي القسم هو الاسم المعرب لا المعرب فقط لانه ذكر احوال الاسم واقسامه **فان قلت** المعرب والمركب كلاهما معرفتان فلابد بينهما من ضمير الفصلعہ **قلت** المعرف لا يكون الا مسند اليه والمعرف لا يكون الا مسندا فلا يلتبس بالصفة فلا حاجة الى ضمير الفصل **قوله** اي الاسم وههنا اعتراض وهو ان التعريف غير مانع لانه يدخل فيه الامر نحو اضرب فانه مركب مع غيره وهو المنوي ولم يشبه مبني الاصل لئلا يلزم التشبيه بالنفس **اجيب** عنه ان المعرب اذا لم يكن مشابها بمبني الاصل فعدم كون مبني الاصل معربا اولى فخرج الامر واجاب الشارح عنه بقولهعہ الاسم الخ ان المركب صفة تقتضي الموصوف وهو الاسم فخرج الامر **فان قلت** ان الاعتراض غير وارد لانا لا نسلم لزوم مشابهة الشئ لنفسه لان لهعہ اقسام ثلاثة فجاز ان يكون الماضي مشابها بالامر والامر بالحرف وايضا كما يندفع الاعتراض بقيد الاسم كذلك يندفع بقوله تركيبا تحقق معه عامله اذ لا عامل للمبني الاصل اذ ليس له اعراب لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا فلا حاجة الى زيادة الاسم اجيب عن الاول ان المراد بالمشابهة المنفية

عہ اے وان لم يمكن كذلك بان كان المفرد صالحا لتحمل ذلك المتعدد ۱۲ عہ لماذا لو ان المبتدا والخبر اذا كانا معرفتين فلابد بينهما من ضمير الفصل لئلا يلتبسا بالصفة والموصوف ۱۲ عہ اے للمبني الاصل ۱۲

المشابهة الموجبة للبناء وهذه المشابهة منفية عنه والالزم الدور لان بناء الامر يتوقف على الماضي وبناء الماضي يتوقف على الامر ولزم ان يكون بناءه بعارض المشابهة لابنفسه وهو خلف وعن الثاني ان الاستغناء عن الاول بالاخر ليس من دابهم **قوله** اى الذى ركب فيه اشارة الى قاعدة مشهورة وهو ان الالف واللام اذا دخل على اسم المفعول يكون بمعنى الذى واسم المفعول بمعنى الفعل المجهول فلذا قال الشارح رح الذى ركب **فان قلت** لا يصح جعل المركب صفة الاسم لان الاسم لا يكون الا مفردا والمركب ما دل جزئه على جزء معناه وايضا دخل في التعريف مثل بعلبك لانه صدق عليه انه اسم مركب مع انه ليس بمعرب فاجاب الشارح رح بقوله مع غيره اى ليس المراد من المركب المعنى الاصطلاحى بل المراد منه المعنى اللغوى اى المنضم مع غيره وكذا خرج بعلبك لانه ليس بمركب مع غيره بل مركب من غيره **فان قلت** المركب مشترك بين المعانى المتعددة اى المعنى اللغوى والاصطلاحى واستعمال الالفاظ المشتركة في التعريفات ممنوع وايضا المعنى اللغوى غير متبادر لان كل متكلم يتكلم باصطلاحه فالمتبادر هو المعنى الاصطلاحى **أجيب** عنهما ان هذا انما يرد اذا لم توجد القرينة على المعنى اللغوى وهى كون المعرب قسما من الاسم وهو مفرد فعلم منه انه ليس المراد من المركب المعنى الاصطلاحى **قوله** تركيبا يتحقق معه عامله **فان قيل** التعريف لا يكون جامعا لخروج زيد وقائم في زيد قائم لانهما معربان ولم يكونا مركبان مع غيره ولا مانعا لصدقه على غلام في غلام زيد لانه مركب مع غيره مع انه مبنى **فاجاب** الشارح رح عنهما بقوله تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد وقائم لان بتركيبهما مع الاخر حصل العامل المعنوى وخرج عنه الغلام لانه لا يتحقق معه عامل المضاف بتركيبه مع المضاف اليه فالمضاف اليه معرب لان المضاف عامل في المضاف اليه والمضاف مبنى فاجاب صاحب المتوسط من غلام زيد ان المراد من التركيب هو التركيب الاسنادى ثم يرد عليه انه على هذا خرج المضاف اليه وسائر المعمولات كالمفاعيل الخمس لانه اذا اريد التركيب الاسنادى لم يدخل في الحد الا المسند والمسند اليه فقط فاتفق علماء زمانه على تغليط صاحب المتوسط في هذا الموضع **فان قيل** هذا التعريف دورى لان معرفة المعرب يتوقف على معرفة العامل ومعرفة العامل يتوقف على معرفة الاعراب لانه ماخوذ في تعريف العامل والمعرفة الاعراب يتوقف على معرفة المعرب لانه ماخوذ في تعريف الاعراب فيلزم الدور المضمر **قلنا** الاعراب المعتبر في تعريف العامل بمعنى الدال على الفاعلية والمفعولية والاضافة والاعراب الذى اخذ في تعريفه المعرب بمعنى ما اختلف اخره به والتغير اللفظى كاف لدفع الدور **او نقول** ان معرفة المعرب يتوقف على معرفة العامل المطلق اعم من الاسم والفعل والعامل الذى عرفه المص فيما بعد هو الاسم فقط فتغير الجهة فلا دور **فان قلت** لم قال معه عامله ولم يقل مع عامله بدون الضمير **قلت** انه على هذا لا يتناول ما عامله المعنوى لان الظاهر منه ان احد طرفي المركب هو العامل ولانه نفهم منه تقديم العامل على الاسم فيخرج العامل المعنوى لا نه

ما بينهما [illegible] التعريفات عليه

[illegible]

غیر مقدر لانه صفة اللفظ **قوله** ای لم یناسب **فان قیل** ان التعریف غیر مانع لصدقه علی ابن فی ابن زید فانه مرکب مع غیره ولم یشبه مبنی الاصل اذ المشابهة هی الاشتراک فی الکیفیة وهی منتفیة ههنا **قلت** المراد من قوله لم یشبه لم یناسب من قبیل ذکر الخاص وارادة العام بقرینة ذکر المناسبة فی تعریف المبنی **اعلم** ان ههنا امور اربعة المشابهة والمماثلة والمشاکلة والمناسبة فالمشابهة عبارة عن الاشتراک فی الکیفیة کالرجل الشجاع والاسد والمماثلة هی الاشتراک فی الجنس کالانسان والبقر فی الحیوانیة او الاشتراک فی النوع کزید وعمرو فی الانسانیة والمشاکلة هی الاشتراک فی التشخص والمناسبة اعم من الکل **فان قیل** لما کان المراد من المشابهة والمناسبة فهی غیر مستقیم ههنا لوجهین الاول انه غیر جامع لخروج غیر المنصرف لانه مناسب الاصل الذی هو الفعل الماضی فی کون کل واحد منهما فرعین مع انه معرب والثانی ان المراد بالمناسبة لا یخلو اما مناسبة ما او مناسبة خاصة لا سبیل الی الاول لانه علی هذا لا یوجد معرب اصلا لمشابهة مبنی الاصل فی کون کل واحد منهما کلمة ولا الی الثانی لانه غیر معلوم **قلنا** المراد مناسبة مؤثرة فی منع الاعراب لوجود المعارض وهو المقتضی **فان قلت** فعلی هذا یلزم التعریف بالمجهول لان المناسبة المؤثرة غیر معلوم وایضا یلزم الدور لاعتبار الاعراب فی تعریف المعرب وقد اعتبر المعرب فی تعریف الاعراب **اجیب** عن الاول لا نسلم انها مجهولة لانه بین الشارح رح فی صدر المبنی بقوله ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة وعن الثانی ان المراد من المعرب فی تعریف الاعراب ذاته ای المراد منه الاسم بخلاف المعرف لانه هو المعرب من حیث هو معرب **فان قلت** لما کان معرفة المعرب موقوفة علی معرفة المناسبة المؤثرة فی البناء فالاولی تقدیم المبنیات علی المعربات کما فعل صاحب اللباب **قلت** انه نظر الی المقصد الاصلی وعدمه **قوله** ای المبنی الذی هو الاصل فی البناء **فان قیل** ان المبنی اسم مفعول وهو لا یضاف الا الی المفعول ما لم یتم فاعله او الی الظرف فیکون معناه ما یکون مبنیا من حیث الاصل ومبنیا فی الاصل فیدخل فیه المضارع لانه مبنی فی الاصل والمشابهة مع المضارع لا یوجب البناء **قلنا** هذا اذا کانت الاضافة بمعنی اللام وههنا بمعنی من البیانیة **فان قلت** لا یجوز الاضافة البیانیة لانه یشترط فیها ان یکون بین المضاف والمضاف الیه عموم وخصوص من وجه مع ان المبنی اعم مطلقا من الاصل فی البناء **قلت** ان المبنی مضاف الی الاصل فقط لا الی الاصل فی البناء ولا شک ان بین المبنی والاصل عموم وخصوص من وجه **فان قلت** لا نسلم ان المبنی مضاف الی الاصل فقط بل الی الاصل فی البناء والا لما قال الشارح رح ای المبنی

وهو مناسبة غیر المعرب المؤثرة فی منع الاعراب ١٢

١ه لان المقصود فی النحو معرفة الفاعلیة والمفعولیة والاضافة وهو لا یحصل بکون الاسم معربا بالاعراب ١٢ منه رح

الذی هو الاصل فی البناء **قلت** انما قال الشارح رح ذلک لبیان المراد لا انه مقدر فی نظم الکلام **فان قلت** الاضافة البیانیة یکون فیما اذا کان المضاف حاصلا من المضاف الیه ویکون هو اصلا له مثل خاتم فضة کما ذکره الشارح رح فی بحث المجرورات وفیما نحن فیه لیس کذلک **قلت** انما ذکره فی بحث المجرورات بطریق التغلیب لا بطریق الکلیة **قوله** وهو الماضی والامر بغیر اللام والحرف اشارة الی الرد علی صاحب المفصل لانه عد الجملة ایضا وزیادة تحقیقه فی المبنیات **فان قیل** لا حاجة الی قوله بغیر اللام لان الامر باللام یسمی بالمضارع المجزوم عند النحاة **قلنا** ایراده لرعایة المبتدی لانه یظن بل یعتقد ان الامر مع اللام ایضا امر لانه الان خرج من المعرف **فان قلت** ان الکافیة ماخوذة من المفصل وفیه لم یذکر الترکیب فی التعریف فلم ذکره المص **قلت** ان العلامة اعتبر مجرد الصلاحیة لاستحقاق الاعراب والمص رح اعتبر مع ذلک الصلاحیة حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ الترکیب فی تعریف المعرب یعنی ان العلامة اعتبر الاعراب بالقوة البعیدة والمص رح اعتبر الاعراب بالقوة القریبة من الفعل **قوله** جعل الاسماء المعدودة العاریة عن المشابهة معربة **فان قلت** لا یصح حمل المعربة علی الاسماء المعدودة لان المعربة اسم مفعول وهو ما وقع علیه الاعراب وهو غیر واقع علی الاسماء المعدودة لانه لا یکون الا بالعامل ولا عامل فیها **قلت** لا نزاع فی المعرب الذی هو اسم مفعول ای الاعراب بالفعل فانه غیر معتبر عند الفریقین بل الخلاف فی المعرب الاصطلاحی **قوله** واعتبر المص مع الصلاحیة حصول الاستحقاق **فان قلت** لا حاجة الی ذکر الصلاحیة اذ الاستحقاق بالفعل لا یتحقق بدون الصلاحیة **قلت** فائدته التصریح بان مقابله منقسم الی قسمین احدهما ما انتفی فیه القابلیة کهذا وهو وانت والاخر ما انتفی فیه الاسباب مع وجود القابلیة کالاسماء المعدودة فاخرج کل واحد[1] من المعرب قصدا **فان قلت** اذا وجد الاستحقاق بالفعل فوجد الاعراب بالفعل ایضا فما معنی قولهم ان وجود الاعراب بالفعل لم یعتبره احد **قلت** وجود الاعراب بالفعل عارض مفارق الا تری اذا قلت جاءنی زید بسکون زید وجد الاستحقاق ولم یوجد الاعراب بالفعل **فان قلت** لم عدل المص رح عن تعریف الجمهور حیث قالوا هو ما اختلف آخره باختلاف العوامل **قلت** ان فی تعریفهم یلزم تقدم الشیء علی نفسه لان الاختلاف لما کان غرض المعرب کان موضعه آخر للمعرب ولما کان الاختلاف تعریفا له کان موضعه مقدم المعرب[2] وهو لیس الا تقدم الشیء علی النفس ونقول ان تعریفهم لا یکون مساویا للمعرف لانه لا یتناول ما اذا رکب زید مثلا مع عامله فی لا یوجب الاختلاف **فان قلت** فعلی هذا لا یصح تعریفهم فکیف اختاروا **قلت** انه رسمی[3] فلا یلزم الدور والعلم ان من جعل الاختلاف تعریفا لم یجعل وسیلة الی هذا الحکم

---

[1] فخرج بقید الصلاحیة ما انتفی فیه القابلیة وبقید حصول الاستحقاق بالفعل خرج ما انتفی فیه الاسباب کالاسماء المعدودة فتامل ١٢ منه رح

[2] لان معرفة المعرف مقدم علی معرفة المعرف ١٢ منه رح

[3] ان رسم الشیء علامة له لا حقیقة له ١٢ منه رح

بالى احكام أخرى **فان قلت** لما صح تعريفهم لا يصح عد والمصـ رح **قلت** ان صحته بتكليف وصحة ما قال المصـ رح بلا تكليف **قوله** لان الغرض من تدوين الخ **فان قيل** ان الغرض لا ينحصر في ذلك لان معرفة ما في الهيئة التركيبية من تقديم ما حقه التاخير وبالعكس من جملة الاغراض **قلنا** المراد من الغرض هو الغرض الاصلى (وهو معرفة اواخر الكلم من حيث الاعراب) ويقوي ذلك تسميتهم النحو بعلم الاعراب كما قال صاحب الشافية في صدر الكتاب مقدمة في الاعراب ومقدمة في التصريف ومقدمة في الخط **فان قلت** لا نسلم ان الغرض من تعريف المعرب ان يعرف به انه مما اختلف اخره لجواز ان يعرف ذلك الحكم من استعمال العرب **قلت** هذا بالنسبة الى من لم يعرف الاحوال بالتتبع والاستعمال فان العارف بالتتبع مستغن عن النحو **فان قلت** لا نسلم انه مستغن عن النحو لجواز ان يكون له فائدة التاكيد وايضا الاستغناء ممنوع لانه وان لم يحتج الى الاحكام لكن احتاج الى معرفة اصطلاحاتهم من التعريفات والتقسيمات **قلت** المراد المراد بالاستغناء انه لا فائدة له معتدا بها اى الفائدة الاصلية **قوله** فالمقصود من معرفة المعرب اشارة الى انه ليس في نفس التعريف فساد بل الفساد في المقصود من التعريف لانه تعريف بالخارج المحمول ولا يتوقف معرفة مفهوم الاختلاف على معرفة مفهوم المعرب حتى يلزم الدور فقال ان الدور في المقصود **قوله** ان يعرف انه مما يختلف اخره **فان قلت** ان الضمير في اخره لا يخلو اما راجع الى مفهوم المعرب او الى ما صدق عليه المعرب لا سبيل الى الاول لان مفهومه ليس يختلف الاخر ولا الى الثاني لانه خارج عن البحث **قلت** انه راجع الى الثاني لكن من حيث انه معرب فلا يخلو عن المفهوم **قوله** وحكمه ان يختلف اخره **فان قلت** لا نسلم ان حكم المعرب ان يختلف اخره لان بعض الاسماء المعدودة اذا ركبت مع عامله ابتداءً فحكمه حدوث الاعراب لا الاختلاف **فاجاب** الشارح بقوله لا من جملة الخ يعني ان العبارة بزيادة كلمة من التبعيضية لم يرد عليه انه لما كان العبارة بتقدير من لا يصح دخوله على الحكم لانه مفرد ومن التبعيضية لا تدخل الا على الجمع فاجاب الشارح رح بقوله احكامه يعني ان المفرد بمعنى الجمع وايضا زاد قوله جملة ليكون عبارة المصـ رح على طريقة الفصحاء لانهم يفصلون بعد الاجمال **فان قلت** انه من بعض الاحكام لكن ما الوجه في اختيار هذا الحكم **قلت** ان في تخصيصه اشارة الى وجه العدول عن تعريف الجمهور للمعرب كما لا يخفى **فان قلت** حكم الشئ خاصة له وهي لازمة للشئ فالاسماء المعدودة اذا ركبت مع عامله ابتداءً اوجد المعرب ولم يوجد الخاصة **قلت** انه خاصة غير شاملة لكما هو **فان قلت** انه مع عدم الشمول ايضا غير صحيح لان الاختلاف يتحقق في المضارع ايضا فكيف يكون خاصة له **قلت** انه خاصة اضافية بالنسبة الى المبني **فان قلت** الحكم يجيئ على معانى كثيرة احدها الاثر وثانيها بمعنى خطاب الله تعالى متعلقا بافعال المكلفين بالاقتضاء والتخيير وثالثها بمعنى نسبة احد الكلمتين الى الاخرى ايجابا وسلبا فهذا الحكم

كوجوب تقديم ما هو متضمن لمعنى الاستفهام ووجوب تاخير الفاعل عن المفعول في بعض الاحوال ١٢

من اى قبيل **فاجاب** الشارح بقوله واثره ثم يرد عليه لما كان المراد الاثر لا يصح اضافة الحكم الى ضمير المعرب لان الاختلاف اثر العامل لا اثر المعرب **فاجاب** الشارح بقوله المرتبة عليه يعني ان الاضافة الى الاثر الى ضمير المعرب لعلاقة المحلية لا لعلاقة العليا ...... **فان قلت** لا نسلم ان حكمه الاختلاف لان هذا الحكم لم يوجد في فرد من افراد المعرب لان الفاعل معرب مع ان حكمه رفع وكذا المفعول معرب مع ان حكمه نصب وكذا غير المنصرف معرب مع ان حكمه منع الكسرة والتنوين **قلت** ان حكمه الاختلاف لكن من حيث هو معرب لا من حيث هو فاعل او مفعول او غير ذلك

قوله ان يختلف اخره **فان قلت** يخرج عنه من تعريف المعرب التثنية والجمع فان اخره النون وهو لا يختلف باختلاف العوامل وايضا ان الاخر مقابل الاول والاوسط فلما اختلف الاخر ينبغي ان يصير اولا او اوسطا وليس الامر كذلك **اجيب** عن الاول المراد حرف اخر المعرب والنون كلمة مستقلة واما الضمائر فلشدة الاتصال كالجزء وعن الثاني ان المراد من الاخر الحرف اى اختلف الحرف الذى **فان قلت** لما كان المراد الحرف فلم اطلق الاخر عليه **قلت** لاجل ان هذا الحرف ليس اخر المعرب فيكون مجازا مرسلا **فان قلت** هذا الحكم منقوض بقوله جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد فان الحرف الاخر هو الدال ولم يختلف مع انه معرب **قلت** المراد من الاختلاف اعم من ان يكون ذاتا اذا كان الاعراب بالحرف او صفة اذا كان الاعراب بالحركة بان يتبدل الحركة **فان قلت** ان اطلاق الصفة على الحركة لا يصح لان الصفة قائمة بالموصوف والحركة ليست قائمة بالحرف بل قائمة بمن قام به الحرف وهو المتكلم ولان الصفة محمولة على الموصوف ولا يصح حمل الحركة على الحرف **قلتُ** المراد بالصفة التبعية له في التلفظ ولا شك ان التلفظ بالحركة محال بدون التلفظ بالحرف بخلاف العكس لانه قد يتلفظ بالحرف بدون الحركة كالحرف الساكن **فان قلت** الاعراب في مثل رايت مسلمين ومررت بمسلمين بالحرف مع انه لم يختلف اخره وهو الياء باختلاف العوامل وايضا الاعراب في رايت احمد ومررت باحمد بالحركة مع انه لم يختلف اخره باختلاف العوامل **قلت** الاختلاف اعم من ان يكون حقيقة او حكما وههنا وجد الحكمي لان الياء والفتحة بعد العامل الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر **قوله**

اى بسبب اختلاف لما كان الباء يجيء لمعان فلرفع الايهام ولتعين ما هو المراد قال اى بسبب اختلاف **فان قلت** ان الاختلاف بسبب اختلاف العوامل يوجد في المبنيات ايضا لانه يجوز عندهم ضمة من وفتحة وكسرته فيما اذا قال السائل جاء زيد فقال المجيب في الجواب مَنُ اى كيست زيد بضم النون لمتابعة ضمة زيد او قال السائل رأيت زيدا فقال الجواب مَنَ بالفتح او قال السائل مررت بزيد فقال في الجواب مَنِ بالكسر فانه اختلف اخره باختلاف العوامل وهي حركات الدال فلا يكون حكم المعرب من الخواص ايضا

---

[1] قيل لا نخرج بقوله اخره اى اخر المعرب لان من الاستفهامية مبنية والجواب ان المراد من الضمير في قوله المعرب لا مخصوصه بل باعتبار نوعه كما قال في قوله والاسناد اليه كما مر ١٢

[2] لانه عوض عن التنوين ١٢ [3] يعني ان من الحكم المراد منها المعنى الاول وهو الاثر المذكور في الشرح ١٢ [4] او صفة في الامثلة المذكورة اختلاف اخر زيد باعتبار الصفة ١٢ [5] يعني ان الباء سببية والمراد من السبب السبب البعيد فان القريب هو الاعراب كما سيأتي ١٢

له اضافة الاثر

سه ذاتا ان يتبدل حرف بحرف ١٢

الاختلاف مَوجود فی قوله مِنَ الرجل ومَنَ الرجل ومُن امرأة مع اختلاف العوامل وهی سکون اللام فی الاولین لان الساکن اذا حُرِّكَ حُرِّكَ بالکسر او الفتح وشفویة المیم فی الآخر فیقتضی ضم ما قبله وایضاً ینقض بقوله جاءَ ورأیت وَب فان اختلاف العوامل موجود مع انه لم یختلف بها اخر المعرب
فان جاء عامل لا رفع ورایت عامل ناصب و ب عامل جار ۱۲
فاجاب الشارح بقوله الداخلة علیه فلا یرد الاول لان حرکات الدال غیر داخلة علی من لان زید مذکور فی قول المجیب وایضاً لا یرد الثانی لان سکون اللام وشفویة المیم غیر داخلة علی من لانهما من المعانی والدخول من خواص الالفاظ وایضاً لا یرد الثالث کما لا یخفی **فان قلت** ان قید الدخول یخرج العوامل المعنویة فانها غیر داخلة فان الدخول من خواص الالفاظ **قلت** ان خروجها غیر مضر لانه ذکر ای المصنف البعض من الاحکام لا جمیعها **فان قلت** العوامل جمع عامل .... والحال ان الفاعل لا یجمع علی فواعل **قلت** لا نسلم انه جمع عامل بل جمع عاملة لان موصوفها الکلمة لان العامل لا یختص بالاسم او **نقول** ان فاعل الصفة لا یجمع علیها والعامل جعل اسما عند النحوی لمائة اشیاء کما قال ناظم العوامل **فان قلت** انه ینقض بقولنا ان زیدا مضروب وضربت زیدا وانی ضاربٌ زیدا فان العوامل فی هذه الصور مختلفة بالاسمیة والفعلیة والحرفیة مع ان اخر المعرب لم یختلف باختلافها فی العمل والاختلاف فی العمل غیر موجود فی هذه الصور فان **قلت** الاختلاف فی العمل ایضاً موجود ههنا لان عمل الحرف والاسم لمشابهة الفعل لا بالذات وعمل الفعل بالذات وایضاً ان اختلاف العوامل سبب لاختلاف الاواخر والسبب مطلقا لا یستلزم المسبب لان السبب قد یکون ناقصا غیر مستلزم للمسبب کما قال اهل المیزان فلیکن الاختلاف فی العوامل ولا یکون الاختلاف فی الآخر وایضاً ان الخاصة قد تکون غیر شاملة و الاختلاف من هذا القبیل فلیکن وجود للمعرب وهو زید مثلا فی الامثلة المذکورة ولم یوجد الاختلاف فی اخره باختلاف العوامل فلا حاجة الی جواب الشارح بقوله فی العمل **اجیب** عن الاول ان مرادنا باختلاف العمل ان یعمل بعض منها خلاف ما یعمل البعض الاخر من الرفع و النصب والجر وعن الثانی ان القائل بکون السبب نوعان مستلزما وغیره هو اهل المیزان و اما عند الادباء فالسبب لا یکون الا مستلزما للمسبب وعن الثالث ان الاصل ان یحمل الخاصة علی الشمول الی غایة ما امکن **قوله** لفظا وتقدیرا لما کان جهات النصب کثیرة فقال الشارح النصب علی التمیز ولما کان التمیز عن النسبة فاعلا فی المعنی وکان الفاعل الظاهر مضافا الیه فلذا فسر الشارح بقوله ای یختلف لفظا اخره **فان قلت** لم لم یجعل الشارح قوله لفظا او تقدیرا تمیزا عن نسبة الاختلاف الی العوامل مع انه قریب **قلت** الکلام مسبوق لبیان حکم المعرب وهو اختلاف اخر المعرب فالمناسب تعمیمه لا تعمیم امر اخر الذی لیس من حکم المعرب **فان قلت** التعمیم فی العوامل یستلزم تعمیم حکمه ایضاً

جواب السوال ومن [illegible]

له قیل التقیید بالدخول یخرج عامل المبتدأ والخبر لانه معنوی والدخول انما یتصور فی الالفاظ والجواب ان ذلک التقیید لطریق التغلیب فقط منه ۱۲ له لانه فاعل صفتی والفاعل الصفتی من المذکر لا یجمع علی وزن فواعل ۱۲ له کما انه من النسبة الی المفعول مفعول فی المعنی ۱۲

كما لا يخفى **قلت** ان التعميم الاول فى نفس المقصود وهذا فى الوسيلة فلا يتساويان او نقول عن
اصل الاعتراض ان المتعارف فى امثال تلك التعميمات انحصار الشئ المعمم فى الاقسام المفهومة
من التعميم والعامل غير منحصر فى اللفظى والتقديرى فانه قد يكون معنويا ايضا **فان قلت** المراد من
العوامل ههنا العوامل الداخلة عليه وهى منحصرة فى اللفظى والتقديرى فان المعنوى غير داخلة
عليه كما مر انفا **قلت** التعميم فى العوامل لا يناسب من وجه اخر وهو ان قول المص التقدير فيما
تعذر كعصا وغلامى مطلقا واللفظى فيما عداه اشارة الى ما يشير اليه قوله لفظا او تقديرا لان الاشا
رة الى الاعراب بطريق التفصيل وهو يقتضى الاجمال فقوله لفظا او تقديرا اجماله **قوله** او على المصدرية
فان قلت ان فى المفعول المطلق لا بد ان يكون بمعنى الفعل السابق من قبيل اشتمال الكل على الجزء
وههنا ليس كذلك **قلت** انه مفعول مطلق بحذف المضاف اى اختلاف لفظ وانما لم يجعل بحذف
الموصوف لانه احتاج الى خلاف الاصلين احدهما حذف الموصوف والاخر جعل اللفظ بمعنى
الملفوظ ليصح الحمل وانما لم يتعرض الى نصبها على الحالية لانه احتاج الى خلاف الاصل وهو جعل لفظا
بمعنى الملفوظ ليصح الحمل **فان قلت** ان النصب على المصدرية ايضا يحتاج الى خلاف الاصل و
هو حذف المضاف قلت ان فى الحال محذورا اخر وهو لزوم الفصل بين الحال وصاحبه بقوله باختلاف
العوامل وجوازه مختلف فيه **قوله** والاختلاف اللفظى والتقديرى اعم **فان قلت** ان هذا العموم
مر سابقا فما الفائدة فى اعادته **قلت** ان فى ذكره سابقا اشارة الى دفع الاعتراض وههنا صرح فى
دفعه لذكر الاعتراض معه بقوله لئلا ينتقض الخ **قوله** رايت احمد ومررت باحمد **فان قلت** انه
لا انتقاض بما ذكر وان لم يجعل اختلاف العوامل اعم لان المراد باختلاف العوامل فى العمل وقوله
رايت والباء ليسا بمختلفين فى العمل اذا دخلهما على غير المنصرف **قلت** هما مختلفان فى سائر الاسماء و
ان لم يختلفا فى غير المنصرف بعارض **قوله** مثنى او مجموعا **فان قلت** ان قوله مسلمين لا يخلو
اما مقروء بالفتح او بالكسر فان كان الاول لا يكون مجموعا وان كان الثانى لا يكون مثنى فلا يصح قوله
مثنى او مجموعا **قلت** المراد احدهما وتناول الاخر باعتبار المثل المذكور سابقا بقوله بمثل قولنا او
نقول المراد هذا النقش **قوله** فانه قد اختلف العوامل فيه **فان قلت** ان العوامل جمع عامل فلا
يتحقق اختلاف العوامل فى رايت احمد ومررت باحمد بل تحقق فيه اختلاف العاملين **قلت**
قد يراد بالجمع ما فوق الواحد **فان قلت** هذا فى الجمع القلة والعوامل جمع كثرة وهو لا يتم على الاثنين
قلت قد يستعمل الكثرة موضع القلة استعمالا شائعا **قوله** اذا ركب بعض الاسماء المعدودة ابتداء
مع عامله **فان قلت** ان اطلاق قوله اذا ركب مع العامل ابتداء غير مستقيم لانه يفهم منه ان فى حال
التركيب مع العامل ابتداء لا يوجد العوامل اصلا مع انه ليس كذلك لان التركيب مع العامل لا يكون الا اذا
كان العامل لفظيا لان التركيب لا يجئ الا فى الالفاظ فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء مسبوقا بالتركيب الذى

ے واذا صار التعميم للعوامل فلا يوجد الاجمال ۱۲ منه رحمه الله تعالى ۱۲ اللهم اغفر لى ولوالدى وللمؤمنين يوم يقوم الحساب

فيتحقق الاختلاف في اخر المعرب في العوامل **قلت** ان العوامل جمع ولا يتحقق ههنا الا عاملان **فان قلت**
قد مر ان المراد بالجمع ههنا ما فوق الواحد وايضا ان محل الاعتراض فيما اذا وقع المعرب مبتدا ووجد فيه
العامل المعنوي ثم وقع ذلك المعرب خبرا فوجد العامل المعنوي الاخر ثم ركب مع العامل اللفظي فلا شك
ان ههنا وجد العوامل الثلثة **قلت** ان اخذ ما فوق الواحد مع الجمع الكثرة بعيد[1] فاعتراض الشارح
وارد من حيث الظ **واجيب** عن الثاني ان المراد باختلاف العوامل اختلافها من حيث العمل وذا
لا يوجد في العاملين المعنويين لان عمل العامل المعنوي ليس الا الرفع فلا يثبت الاختلاف **قوله**
لا يتحقق الاختلاف لا في المعرب ولا في العوامل **فان قلت** ان انتفاء اختلاف العوامل في مورد النقض
مسلم لكن انتفاء اختلاف الاخر ممنوع فانها بعد التركيب قبل حدوث الاعراب معربة واخرها ساكن
فاذا حدث الاعراب في اخرها اختلف اخرها **قلت** لم يعتد بهذا الاختلاف لان المتبادر من الاختلاف
هو الاختلاف بسبب العوامل وهو لم يوجد **قوله** قلت هذا حكم اخره الخ حاصله ان حكم الشيء
لا يلزم ان يكون لازما له لجواز ان يكون له حكم اخر **فان قلت** يجوز ان يقيد الاختلاف بالعوامل
باحد الازمنة لانه في حال التركيب وفيما اذا ركب مع العامل ابتداء وان لم يوجد العوامل في حال
التركيب ولا قبله لكن يوجد بعد هذا التركيب الابتدائي فلا يرد اعتراض الشارح فلا حاجة الى
جوابه **قلت** فيه صرف الكلام عن الظاهر لان الظاهر ان المراد باختلاف العوامل في حال التركيب
لانه معناه الحقيقي وايضا انه بعد ذلك التقييد ايضا غير لازم لجواز ان يتحقق معرب ولم يتحقق
معه عوامل في المستقبل بان ركب مع عامل واحد ابدا كقولك ضرب علي رضي الله عنه الاسد
لانهما لا يكونان مفعولين في الاستعمال **فان قلت** فليكن المراد باختلاف العوامل في المستقبل
قابلية الاختلاف لا الاختلاف بالفعل فيكون الحكم من لوازمه فلا يرد الاعتراض فلا حاجة
الى الجواب **قلت** المتبادر فعلية الاختلاف فلذا لم يتعرض له **فان قلت** فليكن المراد من قوله ان
يختلف اخره اي اختلف من البناء الى الاعراب والمراد من قوله باختلاف العوامل اي لو وجدت
العوامل بطريق التجريد عن بعض المعاني لان الاختلاف عبارة عن الوجود مع التغير عن الحال
السابق وقد عبر عنه بالاختلاف لمشاكلة السابق اي لموافقة الاختلاف الاول والمراد بالعوامل
جنس العوامل لان الالف واللام يبطل معنى الجمعية فعلى هذا يكون الحكم من لوازمه فلا يرد الاعتراض
فلا حاجة الى الجواب **قلت** انها بعيدة اما الاول فلان المتبادر من قوله ان يختلف اخره اي اخر
المعرب بالاختلاف باعتبار طرفيه بعد صيرورته معربا واما الثاني فظ واما الثالث فلان نسبة الاختلاف الى

عه موضع هذا القول الى قوله لم يوجد مقدم على قوله اذا ركب الى قوله فلا يثبت الاختلاف ولعل المحشي اخره لغرض او سهو ۱۲م سه اى الاعتراضات المذكورة او التوجيهات المذكورة ۱۲ مفتي

---

[1] لان المعترض لم يرد بالجمع الكثرة الجمع الاصطلاحي وهو الثلاثة بل اراد الاثنين اعني ما فوق الواحد وهو مجاز بعيد ۱۲ [2] جواب سوال لما كان المراد من الاختلاف الوجود فلم لم يقل المص فاجاب الشارح رح بانه ۱۲ [3] لان المذكور في هذا الحكم اختلافان احدهما قوله ما اختلف اخره والاخر قوله باختلاف العوامل ۱۲ [4] جواب سوال وهو انه لما كان المراد من قوله ان يختلف اخره الخ الاختلاف الى الاعراب ليفهم منه ان الاختلاف يوجد بدون العامل فلا يصح قول المص العوامل لانه يحصل بعامل واحد فاجاب بقوله والمراد بالعوامل ۱۲ ۱۲ ۱۲

يبادى على ارادة الجمعية فكيف يحكم ببطلان الجمعية وان دخلت اللام عليه لان الاختلاف لا يتصور فى المفرد **قوله الاعراب** لما فرغ من تعريف المعرب وحكمه شرع فى بيان الاعراب باعتبار الوجهين احدهما ان المعرب مشتق ومعرفته موقوف على معرفة المبدأ والثانى ان اختيار مذهب البعض لان فى الاعراب خلافا فعند البعض عبارة عن نفس الاختلاف لانه مقابل البناء وهو عبارة عن القرار دون الحركة لانها ما به البناء فكذا الاعراب عبارة عن الاختلاف دون ما به الاختلاف وعند البعض عبارة عما يتحقق به الاختلاف وهو الحركة لان الاعراب يدل على المعانى المعتورة والحال ان المعانى ما به الاختلاف دون نفس الاختلاف فكذا ما دل عليها وهو اختيار المصنف **قوله اى حركة او حرف**

فان قلت تعريف الاعراب غير مانع لصدقه على العامل المعنوى ... المقتضى والاسناد والمتكلم والتكلم لان كل واحد منها سبب لاختلاف الاخر **قلت** المراد بكلمة ما حركة او حرف **فان قلت** المراد من كلمة ما لا يخلو اما الحركة فقط او الحرف فقط او المجموع فعلى الاول لا يكون جامعا وعلى الثانى ايضا كذلك وعلى الثالث لزم ارادة افراد مختلفة الماهية من لقب واحد وذا غير جائز **قلت** المراد بكلمة ما الحركة لكن على حذف المعطوف اى حركة او حرف فقول الشارح اى حركة تفسيرها وقوله او حرف بيان المعطوف وكلمة او للتقسيم لا للترديد فلا يرد الاعتراض **فان قلت** ان كلمة ما مشتركة بين الامور الكثيرة وارادة احد معانيه بدون القرينة لا يجوز **قلت** القرينة موجودة وهى شهرة امر الاعراب بانه حركة او حرف **فان قلت** الشهرة ممنوعة لان فى الاعراب خلافا فعند البعض عبارة عن نفس الاختلاف فهو ليس الا موضع التردد والشك لا انه موضع الشهرة **قلت** الشهرة وان لم تكن قرينة لكن وجدت القرينة الاخرى وهى ما سيذكره المص فى ضبط اعراب الاسماء بقوله فالمفرد المنصرف الى اخره لان المفهوم منه ان الاعراب ليس الا الحركة او الحرف **فان قلت** التعريف لا يكون مانعا ولا جامعا اما الاول فلانه دخل فيه الحرف الجارة لانه حرف اختلف به اخر المعرب واما الثانى فلان تغير مسلمان ومسلمون ليس فى الاخر اذ الاخر هو النون **اجيب** عن الاول ان المراد من الحركة او الحرف فى الاخر وحرف الجار فى الاول وعن الثانى بان النون فيهما كالتنوين فى المفرد فى سقوطهما بالاضافة والحال ان التنوين لا تمنع الاخرية فكذا النون **فان قلت** لا نسلم انه كالتنوين لانه يسقط بدخول اللام دون النون **قلت** المراد بقوله كالتنوين اى فى بعض الاحوال وهو السقوط بالاضافة لا فى جميع الاحوال **قوله ذاتا او صفة** تمييزان عن النسبة فى اختلف اخره **فان قلت** ذات الاخر فى صورة الاعراب بالحرف هو الحرف الاخر الذى هو الاعراب فيلزم القول باختلاف الحرف الاخر بسبب نفسه فى الاعراب بالحرف **قلت** ذات الاخر ملحوظ على الوجه الكلى والسبب هو خصوصية الواوية واليائية والالفية **قوله بتلك الحركة او الحرف**

فان قلت فعلى هذا فات المطابقة بين الراجع والمرجع لان الضمير فى قوله به مذكر والحركة مونث

قلت الضمير فى به راجع الى كلمة ما لكن عدل الشارح

الى معناه لبيان احتمال كون ما موصولة ولهذا عرف الحركة باللام دون سابقا لان فيما سبق بيان احتمال الموصوفية وانما زاد قوله بتلك لان الارجاع مع الاسم الاشارة اوقع فى الذهن **قوله** وحين يراد بما الموصولة انما قال موصولة مع انه فسر سابقا بالنكرة فعلم منه انها موصوفة تنبيها على انه يجوز ان يكون موصولة لكن الاول اولى لان الاصل فى الخبر التنكير **قوله** والعامل والمعنى المقتضى من الاسباب البعيدة لانهما من الاسباب بالوسائط وذلك لان العامل سبب الاختلاف بثلث وسائط الاول الاسناد والثانى المقتضى والثالث الاعراب والاسناد بواسطتين الاول المعنى المقتضى والثانى الاعراب والمعنى المقتضى بواسطة وهو الاعراب والاعراب سبب بلا واسطة **فان قلت** ينقض التعريف حينئذ بالعلة التامة للاختلاف فانها سبب قريب وهى ما اجتمع فيه الكل من العامل والمعنى المقتضى والاعراب **قلت** ليست للعلة التامة سببية الا سببية الاجزاء واجزاؤها مركبة من قريب وبعيد نعم لو ثبت……

سبب قريب سوى الاعراب يصح النقض به **فان قلت** لو كان المراد السبب القريب لزم ان لا يتحقق الاعراب فى الاسم الذى ركب ابتداءً لعدم تحقق الاختلاف مع ان السبب القريب عبارة عما يقرب السبب والقرب لا يكون الا عند تحقق السبب اولا **فان قلت** فعلى هذا فالعبارة الصحيحة ان يقول ما يختلف بدل ما اختلف يعنى لما لم يشترط تحقق السبب فى حال وجود السبب يجب على المص ان ياتى بصيغة المضارع لا بصيغة الماضى لانه يدل على تحقق السبب حال وجود السبب **قلت** لم يرد بصيغة الفعل فى التعريفات الزمان لان الزمان فيها مخل بالمعرفة لانه يقيد الماهية باحد الازمنة الثلثة **قوله** وبقيد الحيثية خرج حركة غلامى **فان قلت** لا حاجة الى قيد الحيثية لان حركة نحو غلامى خرج بقيد المعرب لان الضمير فى اخره راجع الى المعرب لانه مبنى مع ياء المتكلم **قلت** انه معرب على اختيار المص رح فلا يخرج بقيد المعرب **اعلم** ان فى لفظ الغلام خلافا عند البعض مبنى لانه شديد الامتزاج مع الياء لان بين المضاف والمضاف اليه شدة الاتصال وكذا بين الضمير وما اتصل به شدة الاتصال فصار اخر الغلام فى الوسط ولا اعراب فى الوسط وعند المص رح معرب لانه مضاف والاضافة من اعظم خواص المعرب **فان قلت** هذا منقوض باذ وحيث لانهما لازم الاضافة مع انهما مبنيان **قلت** مرادنا ان الاضافة الى المفرد من خواص الاسم وهما مضافان الى الجملة **فان قلت** لما كان الغلام معربا عند المص رح فلا يصح اخراج حركته لان حركة المعرب ليس الا الاعراب **قلت** لكن اختلاف هذه الحركة على اخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم الا ترى انه مكسور قبل عامل الجار بل مكسور قبل مطلق العامل كذا قال مولانا عبد الغفور اللارى **فان قلت** لما كان مكسورا قبل مطلق العامل كان اختلاف حركة غلامى قبل مطلق العامل فعلى هذا لم يختلف بهذه الحركة اخر الكلمة بل يختلف بها اخر المبنى لان قبل مطلق العامل ليس الا غلامى وهو مبنى لان الاسماء قبل التركيب مبنية لم يخرج نحو غلامى بقوله اخره فى قوله ما اختلف اخره لانه لم

٭ قلت السبب القريب للشئ سبب انعقد علاقة العلية بينه وبين ذلك الشئ اى لا نسلم ان السبب القريب عبارة عما ذكره المعترض بل هو عبارة عما لا يكون بينه وبين المسبب واسطة الى تحقق المسبب ١٢

يختلف اخر المعرب باخر المبنى **قلت** انه اختلف به اخر ما هو معرب في وقت ما وان لم يكن في زمان كونه معربا فيدخل بهذا الاعتبار بدون قيد الحيثية فيخرج بها **قوله** وبهذا القدر تم حد الاعراب اشارة الى رد قول بعض الشارحين لانهم قالوا ان الاحتراز عن حركة غلامي بقوله ليدل على المعاني ثم يرد عليه انه لما تم الحد بما سبق فالاشتغال بقوله ليدل اشتغال بما لا يعني فاجاب الشارح بقوله لكن المصـ اراد ان ينبه الخ ثم يرد عليه انه من اين علم ان المصـ اراد ان ينبه على فائدة اختلاف الاعراب وحد الاعراب تم بقوله ما اختلف اخره فاجاب بقوله فكانه اراد هذا المعنى اى انه علم من قول المصـ في الامالى حيث قال ان قوله ليدل ليس من تمام الحد **قوله** لا انه خارج عن الحد اشارة الى الرد على الشارح الهندي لانه قال ان قوله ليدل لما انه ليس من تمام الحد لكن لم يتعلق بالحد بل يتعلق بامر خارج اى بمقدر وهو قوله وضع الاعراب ليدل الخ لما قال المصـ ليس هذا من تمام الحد علم منه انه لم يتعلق به ايضا بل بالوضع المقدر المفهوم من فحوى الكلام لانه في الموضوعات وجه الرد انه بعيد غاية البعد اما نفس البعد فلانه لا نظر للوضع ههنا واما غاية البعد فلان الظاهر المتبادر ههنا الى الفهم انه متعلق بقوله اختلف لانه المذكور فلا يسبق الذهن الى المقدر **قوله** ليدل لا الاختلاف او ما به الاختلاف اشار بهذا الترديد الى المذهبين في الاعراب لان عند البعض الاعراب عبارة عن نفس الاختلاف كما مر سابقا وانما قدم الشارح الاختلاف على ما به الاختلاف مع ان الظاهر عكسه لان الاعراب عند المصـ عبارة عما به الاختلاف لان الاختلاف جزء ما به الاختلاف وهو مقدم على الكل **قوله** وانواعه

فان قيل ان حصر انواع الاعراب في الثلثة باطل لوجود القسم الرابع وهو الجزم ....

قلنا الحصر بالنسبة الى اعراب الاسم والجزم من اعراب الفعل **فان قيل** ان قوله وانواعه مبتدأ وقوله رفع ونصب وجر خبره وهو محمول على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل لان حمل الجزء على الكل لا يجوز **قلنا** العطف مقدم على الربط يعني الخبر هو المجموع لا كل واحد منهما **فان قيل** لما كان الخبر هو المجموع ينبغي ان يكون الكل اعرابا واحدا ولم يكن كل واحد اعرابا على حدة **قلنا** نعم لكن لما لم يكن اجزاء الاعراب على المجموع اجرى على اجزائها **فان قيل** لم قال المصـ وانواعه رفع ونصب وجر ولم يقل ضم وفتح وكسر **قلنا** الضم والفتح والكسر مستعملة في المبنيات وكلامنا في المعربات **فان قلت** لم لم يقل ضمة وفتحة بالتاء مع انها مستعملة في المعربات ايضا **قلت** الضمة والفتحة مشتركة بين المعرب والمبنى والرفع واخواته مختص بالمعرب وكلامنا في المعرب فقط **فان قلت**

له فان قيل لما حصر اعراب الاسم في ثلثة قلنا الاعراب وضع للدلالة على المعاني وهي الثلثة فكذا الدال والا لزم الاشتراك لو كان الاعراب اقل من المعاني او لزم الترادف لو كان الاعراب اكثر من المعاني وكلاهما خلاف الاصل ١٢ ١٢ ١٢ ١٢ منه رحمة الله تعالى عليه

الٰهى اگر کہ صمد من عنك مددست

سه فان حمل الكل الجزء لان كل واحد من الرفع والنصب والجر جزء من انواع الاعراب ١٢ اللهم اغفر لي ولوالدي وللمومنين يوم يقوم الحساب ١٢

لم قال ههنا انواعه ولم يقل والقابه كما قال فى المبنى والقابه ضم وفتح وكسر **قلت** الرفع واخواته يدل على الانواع من المعانى اعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة فلما كان مدلولاتها انواعا سمى الدال ايضا انواعا بخلاف الضم والفتح فان كلواحد منهما دال على امر واحد وهو البناء ، فلذا قال ثمه والقابه ولم يقل وانواعه وسمى الرفع رفعا لانه يحصل بانضمام الشفتين وهو مستلزم لرفعهما وسمى ۶ النصب نصبا لانه يحصل بانفتاح الشفتين وهو مستلزم لنصبهما وسمى الجرجرا لانه يحصل ۶ بانكسار فك الاسفل **قوله** يعنى الفاعلية الخ اشارة الى الرد على الرضى لانه قال المعنى كون الاسم عمدة وفضلة وواسطة حرف الجر وبلا واسطة كما فى المفعول وجه الرد ان ما قال الشارح موافق لقول المصنف رح فالرفع علم الفاعلية والنصب على المفعولية لانه علم منه ان المعانى هى الفاعلية والمفعولية الخ وايضا ان كون الاسم عمدة ليس من المعانى بل من صفات اللفظ **قوله** على صيغة اسم الفاعل فيه اشارة الى الرد على الشارح الهندى لانه قال على صيغة اسم المفعول باعتبار الوجهين الاول الاعتوار متعد بنفسه لانه بمعنى الاخذ وهو متعد بنفسه فلا حاجة الى تعديته بكلمة على بقوله عليه والثانى ان كلمة على لا تقع صلة الاعتوار لانه بمعنى الاخذ وكلمة على لا تقع صلة الاخذ بل الباء واللام يقال اخذ به او له لانهم قالوا اعتوروا زيدا درهما بيد فلا بد ان يكون على صيغة اسم المفعول بان يتعدى الى المفعول الاول بنفسه وهو الضمير الراجع الى المعانى فيكون مفعول ما لم يسم فاعله ويتعدى الى المفعول الثانى بواسطة الصلة لان المتعدى الى المفعول الواحد صار لازميا باتخاذ اسم المفعول منه لانه جعل المفعول قائما مقام الفاعل فلم يبق له مفعول فاذا اراد تعديته الى شئ اخر لا بد من الصلة فيكون معنى المتن اى اخذ للمعانى على المعرب واستقر عليه كما يقال اخذ زيد على الفرس وكذا يصح صلة كلمة على لان فى اسم المفعول معنى الوقوع وكلمة على تقع صلة الوقوع وجه الرد ان مقصود المص من قوله المعتورة توصيف المعانى بهذه الصفة اى المعتورة بان يكون احد المعانى طاريا على الاخر اى طريان بعض المعانى على البعض بتعاقب وذلك انما يكون اذا كان المتن على صيغة اسم الفاعل ولو كان على صيغة اسم المفعول لكان معناه طريا على المعرب على المعانى فلا يدل على البدلية بين المعانى فى نفسها وايضا المعانى اعراض والمعرب من الذوات والمناسب طريان العارض على الذات دون الذات على العارض ولما اراد كلمة على على تضمين مثل معنى الورود والاستيلاء وهذا يتعديان بعلى وايضا يقع كلمة على صلة لهما **قوله** كما يقال اعتوروا الشئ وتعاوروه هذا **جواب سوال** وهو انه لم لم يبدل الواو بالالف فى قوله معتورة وفى قوله اعتور مع ان الواو متحركة ما قبلها مفتوح **فاجاب بقوله** انه بمعنى تعاور وفيه لا يبدل لعدم انفتاح ما قبلها فكذا لا يبدل فى اعتور وانما كان بمعناه لان الورود والاستيلاء يتضمن الاتصال اى اتصال كلواحد بالاخر

اے بایکدگر متصل کردن ۱۲ منه اے بل منزلة الاعتبار البدل ۱۲ منہ عبد الرحیم

وجه تسمية الرفع واخواته ۶ ۶ وهو مستلزم لحركة الاسفل

وهو لا یؤدی الا بباب تفاعل اعلم بان التضمین فی اللغة چیزے دربغل گرفتن وفی الاصطلاح
ان یقصد بفعل معناه الحقیقی مع انه اراد معه معنی فعل اٰخر مناسب له ثم یجوز ان یجعل المتضمِن
بالکسر فی مکانه وجعل المتضمَن بالفتح حالاً منه او نعتا له ویجوز ان یجعل بالعکس فتقدیر المتن
هکذا لیدل علی المعانی المعتورة بعض علی بعض حال کونها واردة علیه او تقدیره لیدل علی المعانی
الواردة علی المعرب حال کونها واردة علیه او تقدیره لیدل علی المعانی الواردة علی المعرب حال کونها
معتورة **قوله** ای اخذ جماعة والغرض فیه توطیة الی بیان وجه الاختلاف للاعراب **قوله**
بسببها ای بسبب المعانی اختلاف فی اٰخر المعرب **فیه** فعلی هذا یلزم التدافع بین کلام المصنف
والشارح لان قول المصنف لیدل علی المعانی المعتورة صریح فی ان اختلاف الاعراب سبب للدلالة
علی المعانی وقول الشارح فوقع بسببها الخ صریح فی ان المعانی سبب لاختلاف الاعراب **قلنا**
اختلاف الاعراب سبب حقیقی لدلالته علی المعانی واختلاف المعانی علة غائیة لاختلاف
الاعراب فلا تدافع **قوله** فوضع اصل الاعراب **جواب سوال** وهو ان الاعراب من الاعراض
والاصل فیها القلة فینبغی ان یکون الاعراب واحدا فاجاب بقوله فوضع الخ **جواب سوالین**
الاول ان الاعراب اثر العامل فینبغی ان یکون فی اول الاسم لیکون الاثر علی وفق المؤثر لانه
فی الاول والثانی ینبغی ان یکون الاعراب فی الوسط قیاسا علی الفعل لان التمیز فی الافعال
بحرکة العین لانهم قالوا الماضی اذا کان مفتوح العین فالمضارع یکون مکسور العین **فاجاب**
بقوله وانما جعل الاعراب الی قوله فالانسب ان یکون الدال علیها ایضا متاخرا عن الدال
علیه **فان قلت** الحرکات الاعرابیة الاواخر والحروف الاعرابیة نفس الاواخر فلم یتاخر الدال
علی الصفة عن الدال علی الموصوف بل یکون معه **قلت** المراد من التاخیر التاخیر الحکمی فان
التاخیر عن الاکثر فی حکم التاخیر عن الکل **فان قیل** هذا یشکل بقوله جاءنی اخ ومررت باخ
لعدم تحقق الاکثریة فیه **قلنا** المراد من التاخیر عن الاکثر فی غالب المواد وایضا الحرکة حالة
فی الحرف الاٰخر وهو محل لها والحال متاخر عن المحل **قوله** وهو ماخوذ من اعربه اشارة
الی بیان المعنی اللغوی للاعراب یعنی انه فی اللغة عبارة عن الاظهار والایضاح **فان
قیل** ان اشتقاقه من اعربه لا یصح لانه یلزم اشتقاق المصدر من الفعل والامر بالعکس
قلنا معناه الاعراب ماخوذ من مصدر اعربه **فان قیل** فعلی هذا یلزم اشتقاق الاعراب
من الاعراب وذا باطل **قلنا** المراد من الاعراب الاول اصطلاحی ومن الثانی لغوی ای الاظهار
قوله لانه یزیل فساد الالتباس لانه لو قلت ضرب زید عمرو بالسکون فیهما لا یعلم ایهما فاعل
ومفعول **قوله** هذه الاسماء الثلثة **جواب سوال** وهو انه لم نقل للضم رفع ونصب وجر
بالواو والیاء والالف وایضا یرد انه لم اختار الرفع واخواته علی الضمة والفتحة والکسرة فاجاب بقوله انها شاملة للحرف ایضا
وعن الثانی ان کلامنا فی الاعراب وما ذکرة لا یختص بالاعراب بل هو مشترک بین الاعراب والبناء

* قوله وانما جعل الاعراب الخ

قوله ولا تطلق على الحركات البنائية هذا تاكيد النفي المستفاد من قوله مختصة بالحركات **قوله** اصلا اى لا
غالبا ولا قليلا اعلم ان النسبة بين الرفع واخويه وبين الضمة واخويها عموم وخصوص من وجه لان الاول
يصدق على الحروف والحركات جميعا بخلاف الثانى فانه يصدق على الحركات فقط وكذا الثانى يصدق على الحركات
البنائية والاعرابية جميعا بخلاف الاول فانه لا يصدق على البنائية والنسبة بين الضم واخويه وبين الضمة
واخويها عموم وخصوص مطلقا كما هو الظاهر والنسبة بين الرفع واخويه وبين الضم واخويه المباينة لان
الاول مختص بالاعراب والثانى بالبناء **قوله** فالرفع حركة كان او حرفا دفع وهم وهو ان المراد بالرفع
الحركة لانها اصل فى الاعراب كما سياتى فلا يعلم حال الاعراب الحرفى **قوله** اى علامة **جواب** اسئلة ثلثة
ولا نقال حركة كان الا رفعا
الاول ان علم الشئ محمول على الشئ كما يقال هذا المشار اليه زيد ولا يصح حمل الرفع على الاسم والثانى
انه لا يصح اطلاق العلم على الحركات الاعرابية لان العلم قسم من الاسم كما قال المصنف فى بحث المعرفة و
النكرة وهو قسم من الكلمة والمعتبر فى مفهومها الوضع ولا وضع فى الحركات الاعرابية والا لكان زيد
مركبا من الاعراب والاسم ولا يقول به احد بل هو المفرد بالاتفاق والثالث ان العلم عبارة عن الامور
الثلثة احدها الاسم كما قال المصنف فى بحثه والثانى العلامة كما هو المشهور والثالث الجبل كما قال عز وجل
وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنْشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ فاى المعنى مراد ههنا فاجاب بقوله اى علامة لعدم استقامة
المعنى الاخر **قوله** كون الشئ فاعلا اشارة الى الامرين احدهما جواب سوال والاخر دفع وهم اما الاول
فهو انا لا نسلم ان الرفع علامة الفاعل لان علامة الشئ لا تنفك عنه والرفع ينفك عن الفاعل كما
يقال جاء زيد ثم يقول رايت زيدا فان ذات الفاعل موجود ولا علامة معه وايضا يرد ان الاصل فى العبارة
بوجہ مختصر
الايجاز فينبغى ان يقول علم الفاعل بدون الياء فاجاب بقوله كون الشئ فاعلا يعنى ان الرفع علامة
كون الشئ فاعلا لا علامة ذاته فاعلا فلو انفك عن الذات لا باس به وكذا لا يرد الثانى لانه لو قال بدون
الياء لتوهم انه علامة لذات الفاعل والامر ليس كذلك واما دفع الوهم فهو ان الياء فى الفاعلية ياء
النسبة فيكون تقديره فالرفع علامة شئ منسوب الى الفاعل والامر ليس كذلك لان الرفع علامة
عين الفاعل لا انه علامة شئ وهو منسوب الى الفاعل لعدم وجود شئ ثالث فدفعها حاصله ان الياء
مصدرية **فان قيل** ان ههنا وجد شئ ثالث فاستقام ياء النسبة ايضا لان الرفع علامة الفاعلية
والفاعلية منسوبة الى الفاعل **قلنا** سلمنا ان ههنا استقامت النسبة لكن اختار المصدرية لموافقة
للقابل اعنى قوله والجر علم الاضافة لان الاضافة مصدر لا محالة فينبغى ان يكون الفاعلية مصدرا
ايضا اعلم ان علامة ياء النسبة ان يعبر عن الياء بلفظ منسوب ويضاف الى لحوق الياء نحو
بصرى اى منسوب الى البصرة وعلامة ياء المصدرية ان يعبر عن الياء بلفظ الكون ثم الكون
يقتضى الاسم والخبر فاسمه مقدر وهو لفظ شئ مثلا ولحوق الياء خبر له **فان قيل** اذا كان
الرفع علامة كون الاسم فاعلا فكيف يصح ايراده فيما ليس بفاعل من المرفوعات لان علامة شئ مختص
بشئ **قلنا** الفاعل اعم من الحقيقى والحكمى والمبتدء والخبر مثلا فى حكم الفاعل لان للفاعل خاصيتين
كالمبتدا او الخبر وغيرهما

احدهما جزء ثانٍ للجملة والاخر كونه مسندا اليه ففي المبتدا وجد الجزء الثاني وفي الخبر وجد الاول او نقول
لا نسلم ان علامة شئ مختصة به بل العلامة اعم منه كما قال الشارح ای كونه مسندا اليه لان المبتدا لا يكون الا مسندا اليه في راس المجرورات ان المضاف اليه
وان كان مختصا بما عرفه لكن علامة اعم منه لكن خص الفاعل بالذكر لاصالته كما قال علي كرم الله وجهه
الفاعل مرفوع الخ قوله اى علامة كون الشئ مفعولا فان قيل لم ان النصب علم المفعول لانه كما
وجد في المفعول كذا يوجد في غيره كالحال والمستثنى والتميز قلنا المفعول اعم من الحقيقي والحكمي اما الحقيقي
فظاهر واما الحكمي فهو ما يوجد فيه خصلة المفعول وهي ان المفعول كما وقع في الموضع الثالث لان
الاول الفعل ثم الفاعل ثم المفعول فكذا هذه الاسماء تقع في الموضع ای خصلة المفعول الثالث فان قيل هذا يستقيم
في الحال والمستثنى ولا يستقيم في القسم الاول من التميز لانه ليس هناك فعل حتى يكون التميز في الموضع
الثالث منه قلنا الاسم التام جعل بمنزلة الفعل التام بالفعل قوله والجر علم الاضافة فان قلت
الغلام في مثل غلام زيد مضاف وجد الاضافة فيه لان المبدأ موجود في المشتق مع انه ليس بمجرور
وايضا المص عمدة والمخالفة اذا وقعت في كلامه لابد له من النكتة والحال ان ههنا ای المضاف وقع المخالفة منه
لانه قال فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية بذكر الياء فيهما ولم يذكر الياء في قوله والجر علم الاضافة
وايضا لم يقل حقيقة او حكما ههنا كما قال في اخويه اجيب عن الاول ان المراد من الاضافة كون
الشئ مضافا اليه لا المضاف فان قيل المص ذكر الاضافة مطلقا فمن اين علم ان المراد منه
المضاف اليه قلنا الاضافة وقعت في مقابلة الفاعلية والمفعولية فينبغي ان لا يجتمع الاضافة
معهما وهذا انما يصح اذا كان المراد من الاضافة هو المضاف اليه لان المضاف قد يقع فاعلا كما
تقول جاءني غلام زيد او مفعولا والمضاف اليه لا يقع شئ منهما واجيب عن الثاني انه
لما كانت الاضافة مصدرا بنفسها لم يحتج الى الحاق ياء المصدرية اليها كما في الفاعلية والمفعولية
فان قيل انه عُلِمَ من قول الشارح لم يحتج الى الحاق الياء انه لو ذكر الياء كان صحيحا لكن لم يحتج اليه مع ان
الحاق الياء بالاضافة غير صحيح قلنا انما قال لم يحتج اكتفاء بادنى المراتب وايض ان قوله لم يحتج سالبة وهي
لا تقتضي تحقق الموضوع واجيب عن الثالث انما لم يقل حقيقة او حكما لان الحكمي غير موجود واما
قوله بحسبك زيد فالباء زائدة فالجر ايضا زائد كانه لم يعتمد عليه فان قيل لم اختص الرفع بالفاعل
والنصب بالمفعول والجر بالمضاف اليه ولم يعكس قلنا انما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول والجر
بالمضاف اليه لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل الخ فان قيل المراد بالفاعل
لا يخلو اما فاعل حقيقي او اعم من الحقيقي والحكمي كالمبتدأ مثلا فعلى الاول لا يصح قوله وانما اختص الرفع بالفاعل
لانه غير مختص بالفاعل لانه موجود في المبتداء ايض وعلى الثاني لا يصح قوله والفاعل قليل لانه واحد
لانه كثير وايض الاولى ترك اللام في قوله فاعطي الثقيل للقليل لان باب اعطى يتعدى الى
المفعولين بغير واسطة حرف الجر وايضا ان المراد بكون الفاعل

ای كونه جزءا ثانيا للجملة ای الخبر ١٢ م

والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف الكثير ولما بقي للمضاف اليه غير الجر جعل علامة له ١٢ م

قليلا لايخلو اما ان يراد ان افراد الفاعل قليل او يراد ان نوعه قليل والاول ممنوع لان افراد الفاعل كثير
من المفعول به لان الفاعل ثابت للفعل المتعدى واللازمى جميعا ولا يثبت المفعول للازمى والثانى مسلم
لكن لا يطابق المدعى لان المدعى كون الرفع لفرد الفاعل لا لنوعه لانه عبارة عن المفهوم وليس الرفع للمفهوم
وايضا ان قلة النوع لايدل على قلة الافراد لانه قد يكون لنوع واحد افراد كثيرة ليس لغيره من الانواع
اجيب عن الاول ان المراد من الفاعل الحقيقى فيصح قوله لانه واحد ولو قلت لا يصح الاختصاص
قلت الاختصاص بالنسبة الى الفاعيل والمضاف اليه لا بالنسبة الى ملحقات الفاعل واجيب
عن الثانى ان اللام فى قوله للقليل ليس من الشارح بل سهو من الكاتب[1] او نقول ان الاعطاء بمعنى
الجعل اى بمعنى لازم الجعل وهو الوضع اى وضع الثقيل للقليل واجيب عن الثالث
ان المراد منه قلة النوع لكن الفاعل لما كان قليلا باعتبار النوع فيظن ان افراد النوع الواحد ايضا قليلة
بالنسبة الى افراد الانواع فان قيل المضاف ايض قليل قلنا الفاعل عمدة فيكون اقوى فوضع له
الحركة الاقوى او نقول الفاعل لا يوجد فى الكلام الواحد الا واحد بخلاف المضاف اليه نحو اخذت
لجام فرس غلام زيد وفى بعض الشروح ذكر وجه اخر وهو ان الفاعل عمدة والمفعول فضلة والمضاف
اليه بينهما لوقوعه تارة ركنا فى الكلام فيما اذا كان المضاف كلمة كل لانه ليس بمقصود منه احاطة
افراد المضاف اليه وقد يكون فضلة فاختصوا الاقوى بالاقوى والاضعف بالاضعف والمتوسط بالمتوسط

قوله العامل لفظيا كان او معنويا دفع وهم وهو ان المراد من العامل هو اللفظى لقوته قوله اى يحصل
بجواب سوالين احدها ان التعريف غير مانع لانه دخل فيه المعرب لان قيام المعنى ليس الا بالمعرب
والثانى ان يتقوم مشتق من القيام وهو عبارة عن الاستواء وهو لا يجئ الا فى ذوى الارواح والعامل
ليس من ذوى الارواح فاجاب بقوله اى يحصل يعنى ان العبارة بذكر الملزوم وارادة اللازم
لان الحصول لازم التقوم فان قيل لما كان المراد الحصول فالتعريف ايضا غير مانع لانه دخل فيه الاسناد
وايضا غير جامع لانه خرج منه كلمة لم فى قوله لم يضرب لانها عامل مع ان بسببه لا يحصل المعنى المقتضى
للاعراب وايضا خرج منه العامل فى قوله بحسبك درهم لانه لا يحصل به المعنى لان الباء زائدة
لعدم متعلقه وايض لم قدم الجار والمجرور فى قوله على المتعلق اى يتقوم وايضا ان التعريف لا يكون مانعا
لصدقه على حرف المضارعة لانه شئ يحصل به المعنى وهو المشابهة باسم الفاعل المقتضى للاعراب
المضارع مع انه ليس بعامل اجيب عن الاول ان الباء للسببية فيكون العامل سببا بخلاف
الاسناد لانه شرط لان امارة السببية الاضافة وهى فى العامل دون الاسناد وعن الثانى
المراد بالعامل عامل الاسم بقرينة البحث وعن الثالث المراد بالعامل ما لا يكون
زائدا والباء فيه زائدة او نقول انه شاذة لا ينتقض به التعريف وعن الرابع انما قدم
ليقرب الضمير الى المرجع فان قيل فعلى هذا ينبغى ان يتقدم فى تعريف الاعراب ايضا ليقرب الضمير

---

[1] قوله من الكاتب الخ اعلم ان ملا صاحب الباسولى من الساهين عفا الله عنه كما هو الظاهر ولو لم يكن كذلك لما قال ما قال ۱۲ المصحح المفتى عبد الرحيم

الی الرجح قلنا النکتة للفار لا للقار ولقول ان الاعراب سبب للاختلاف والاختلاف غیر منحصر فی الاعراب فلا حاجة الی التقدیم لان تقدیم الجار والمجرور فیه لافادة الحصر ولا حصر ههنا واما العامل فهو سبب لحصول المعانی وهو منحصر فیه فقدم الجار والمجرور فیه للتنبیه علی الحصر وعن الخامس المراد من المعنی هو المعتورة علی العرب اعنی الفاعلیة والمفعولیة الخ والمشابهة المستفادة من حروف المضارعة لیست من المعانی المعتورة **قوله** ای معنی من المعانی انما فسره بالنکرة اشارة الی ان اللام فی المعنی المذکور فی قول الماتن للعهد الذهنی وهو فی قوة النکرة لان المراد ههنا لیس معنی معینا بل المراد معنی من المعانی الثلثة وانما وصف المعانی بالاعتوار اشارة الی ان مقتضاها للاعراب سبب اعتوارها علی العرب **قوله** وفی رایت زیدا رایت عامل هذا موافق لمذهب الکوفیین حیث قالوا مجموع الفعل مع الفاعل عامل فی المفعول وعند البصریین العامل هو الفعل فقط فیکون معنی قول الشارح عندهم ان رای فی رایت عامل فی زید **قوله** وفی مررت بزید الباء عاملة فی لفظ زید والعامل فی محله هو الفعل لانه مفعول فیکون منصوبا محلا **قوله** فالمفرد المنصرف الفاء لتفسیر محل الرفع والنصب والجر وقیل هذا الفاء تسمی فصیحة لان شرطه محذوف واذا کان شرطه مذکورا تسمی بالفاء الجزائیة **قوله** ای الاسم المفرد انما زاد الاسم لان المفرد صفة تقتضی الموصوف **قوله** الذی الخ اشارة الی موافقة عبارة المتن مع القاعدة المشهورة وهی ان الالف واللام اذا دخل علی اسم الفاعل او اسم المفعول یکون بمعنی الذی وهما بمعنی الفعل فلذا فسر الشارح رح من الالف واللام بالذی ومن المفرد بالفعل اعنی قوله لم یکن مثنی ولا مجموعا وانما لم یفسره بفعل نفسه اسم المفعول ای فرد او یفرد لنقض المسافة لانه لو قال الذی یفرد فینشأ السؤال ان الافراد یقع فی مقابل امور کثیرة لانه یطلق علی مقابل المرکب وعلی مقابل الجملة وعلی مقابل المضاف وعلی مقابل المثنی والمجموع فلا یعلم المراد فلا بد ان یفسر الافراد بما لم یکن مثنی الخ فیطول البیان فقال الشارح رح ابتداء الذی لم یکن مثنی ولا مجموعا **فان قیل** ینبغی ان ینفی الاسماء الستة ایضا بان قال لم یکن مثنی ولا مجموعا ولا اسماء ستة لانها مفردة بهذا المعنی مع انها لم تکن معربة بهذا النوع من الاعراب **قلنا** الاسماء الستة داخلة فی المثنی لانها وان کانت مفردة لفظا لکنها لیست مفردة معنی لانها منبئة عن التعدد **قوله** ولا غیر منصرف اشارة الی دفع ما یقال ان قوله منصرف قید وهو منقسم الی الاحترازی والاتفاقی فما السؤال انه من ای قبیل فدفع بقوله ولا غیر منصرف یعنی انه قید احترازی **قوله** وکذا الجمع وفی ازدیاد لفظ کذا اشارة الی انه لیس عطف المساوی علی المساوی کما یقتضیه العطف بل عطف المشبه علی المشبه به لان جمع المکسر مشبه بالمفرد کما ستعلم **قوله** ای الذی لم یکن بناء الواحد فیه سالما جواب سؤال وهو ان المکسر ماخوذ من الکسر وهو عبارة عن النقصان فلا یتناول الجمع الذی یکون بالزیادة کرجال فاجاب بقوله ای الذی لم یکن بناء الواحد الخ یعنی لیس المراد من الکسر معناه

اللغوی وهو الکسر والنقصان بل المراد معناه الاصطلاحی وهو الذی لم یکن بناء الواحد الخ **قوله** ولم یکن غیر منصرف اشارة الی ان قید المنصرف فی المتن احترازی **قوله** کرجال مثال الجمع بزیادة **قوله** وطلبة مثال الجمع بالنقصان والتاء فیه للمبالغة کنصرةٍ فلا یرد انه ایضا بزیادة التاء فلا یکون مثال النقصان **وههنا بحث** وهو ان توصیف الجمع بالمکسر لا یصح لان مدار توصیف الشئ بالاسم المشتق علی قیام المبدء بذلک الشئ والکسر لیس قائماً بالجمع بل بالمفرد وایضا ان هذا الحکم منقوض بسنین وضربات لان الاول مکسرة بحذف التاء وبابدال فتح السین بالکسر والثانی مکسرة ـ ـ ـ ـ ـ بابدال سکون الراء بالفتح مع انهما لیسا معربین بهذا النوع من الاعراب وایضا خرج عنه فلک لانه معرب بهذا النوع من الاعراب مع ان الواحد فیه سالم لان فلک جمع فلک وایضا ینبغی ان یقال فالمفرد والجمع المکسر المنصرفان لانه اخصر **اجیب** عن الاول بان توصیف الجمع بالمکسر باعتبار حال المتعلق لا باعتبار حال نفس الموصوف مثل جاءنی رجل حسن غلامه **وعن الثانی** ان المراد بالمکسر ما کسر فیه بناء الواحد ولم یلحق بآخره الواو والنون ولا الالف والتاء مثل رجال **وعن الثالث** ان المراد بعدم بقاء الواحد اعم من ان یکون بحسب الحقیقة او بحسب الاعتبار وههنا مغیر بالاعتبار کما استعمل فی موضعه **وعن الرابع** انه لم یقل المفرد منصرفان لانه قصد نوع تلقیب ای نام نهادن لکل واحد منهما **او نقول** علی هذا یلزم الفصل بین الصفة واحد الموصوفین بالاجنبی وهو المعطوف **او نقول** ان فیه توهم التغلیب **قوله** فالاعراب فی هذین القسمین اشارة الی وجه تقدیم هذین القسمین علی الاخر **فان قلت** ان اصناف الاعراب کثیرة فلم خص هذا النوع من الاعراب بهذا النوع من المعرب **قلت** المفرد المنصرف اصل من وجهین احدهما انه مفرد ولا شک انه اصل بالنسبة الی التثنیة والجمع والآخر انه منصرف وهو اصل بالنسبة الی غیر المنصرف والجمع المکسر لانه مشبه بالمفرد فی ان صیغة کل مفرد یغایر لصیغة المفرد الاخر وکذا الجمع المکسر یغایر عن صیغة المفرد وکذا کل جمع مکسر یغایر عن المکسر الاخر وهذا النوع من الاعراب ایضا اصل باعتبار الوجهین اما الاول فلانه اعراب بالحرکة وهو اصل بالنسبة الی الاعراب بالحروف لخفة الحرکة وایضا الحرکات ابعاض الحروف فیکون بمنزلة الاجزاء والجزء اصل وایضا الاصل فی الاعراب ان یکون عارضاً خارجاً لیکون قرینة علی المعانی وهی من العوارض فینبغی ان یکون دالها ایضا من العوارض لیطابق الدال مع المدلول والحرکة من العوارض واما الثانی فلان الاعراب فیه بالحرکة الثلثة فی الاحوال الثلثة وهو اصل لان الاعراب دال علی المعانی وهی مختلفة فلابد ان یکون الدال علیها مختلفا **قوله** فالاعراب فیهما بالضمة وفی ازدیاد لفظ الاعراب اشارة الی بیان المتعلق لقوله بالضمة و**ههنا** اعتراض غفل عنه فحول هذا الفن وهو انه قوله فالمفرد المنصرف مبتدا وقوله فالاعراب بالضمة خبره ودخول الفاء فی الخبر انما یصح اذا کان المبتداء اسما موصولا صلته جملة فعلیة وههنا

ليس كذلك لما ترى اجيب نعم لكن ههنا المبتدا او اسم موصول لان قوله فالمفرد معناه الذي لم يكن مثنى كما قال الشارح فلا يرد شيء وانما زاد قوله رفعا بعد قوله بالضمة لئلا يتوهم ان المراد منها حركة بنائية لان الضمة بالتاء مشتركة وانما لم يكتف بقوله رفعا فقط من غير قوله بالضمة لانه لا يعلم منه تعين الاعراب في هذين القسمين بالحركة فقط لان الرفع اعم من الحركة والحرف **قوله** والفتحة نصبا الخ هذا التركيب من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين وذلك لان الفتحة عطف على الضمة والعامل فيها الباء ونصبا عطف على رفعا والعامل عليه هو الاعراب المقدر والقرينة عليه المقام لانه بصدد بيان اقسام الاعراب ومحلها لكن المعمول المقدم مجرور وهذا جائز **قوله** اي حالة الرفع جواب سوال وهو ان نصب قوله رفعا ونصبا الخ لا يخلو اما على الظرفية او الحالية او المصدرية لان احتمال النصب بطريق اخر ههنا غير ظاهر وكل واحد لا يجوز اما الاول فان الظرف على نوعين زمان ومكان والرفع واخويه ليس منهما واما الثاني فان الحال محمول على ذي الحال والحمل لا يصح ههنا لان الرفع ليس بمفرد منصرف ولا جمع مكسر واما الثالث فلان المفعول المطلق ما هو بمعنى الفعل مثل اشتمال الكل على الجزء وههنا ليس كذلك فاجاب بما حاصله ان الكل صحيح اما الظرفية بتقدير المضاف اي حالة الرفع والحالة عبارة عن الزمان واما الحالية فيصح ايضا بان يكون الرفع بمعنى المرفوع **فان قيل** على هذا يلزم حمل المفرد على التثنية لان ذو الحال امران **قلنا** المرفوع مأول بالتثنية اي المرفوعين اي اعراب هذين القسمين حال كونهما مرفوعين **قوله** او المصدرية اي اعرب اعراب رفع فاقيم المضاف اليه مقام المضاف وانما اطلق الاحتمال على التوجيهين الاخرين مع انه يدل على الضعف لان صحتهما بالتاويل بخلاف تقدير الظرف لانه شائع لانه بمنزلة الحازم وايضا ان في صحة الحالية تكليفين احدهما جعل الرفع بمعنى المرفوع والاخر جعل المرفوع بمعنى المرفوعين ليصح الحمل على الاسمين **قوله** جمع المونث السالم لما فرغ المص عن بيان الاسم الذي اعرابه بالحركات الثلثة اراد ان يبين الاسم الذي اعرابه بالحركتين وهو نوعان احدهما بالضمة والكسرة وهو الجمع المؤنث السالم والاخر بالضمة والفتحة وهو غير المنصرف وانما قدم جمع المؤنث السالم اما لكونه اوضح من غير المنصرف اذ معرفته يحصل بالالف والتاء بخلاف غير المنصرف فانه يحتاج الى بيان علل التسع او لان النصب فيه تابع للجر وهو شائع كما في جمع المذكر السالم والتثنية او لان حكمه لا يتغير بخلاف غير المنصرف فان حكمه يتغير بالضرورة او لتناسب وبدخول اللام والاضافة او لانه اكثر دخلا فالاصل من جمع المؤنث السالم حيث يرد فيه احدى الحركات مع التنوين بخلاف جمع المؤنث ولانهما مقابلان بمفرد منصرف يعني ان قوله فالمفرد المنصرف ذو جزئين احدهما مفرد والاخر منصرف والجمع المؤنث مقابل للجزء الاول وهو مقدم فكذا هذا وغير المنصرف مقابل للجزء الثاني وهو مؤخر فكذا هذا وقال الشارح رح في الحاشية ان قوله السالم مرفوع على انه صفة للجمع انتهى وههنا بحث

[illegible]

[illegible]

بوجهين احدهما انه ينبغي ان يكون قوله السالم مجرورا على انه صفة للفظ المؤنث لان السلامة
صفة له حقيقة وانما وصف الجمع به باعتبار انه وصف بحال المتعلق اى سالم مفرده والثاني انه لا
يصح توصيفا الجمع بالسالم لان تعريف الصفة ازيد من تعريف الموصوف لان الجمع اكتسب التعريف
من ذي اللام وهو المؤنث ومرتبة المستعير دون من مرتبة المعير اجيب عن الاول ان الشارح
انما جعل لفظ السالم مرفوعا رعاية للاصطلاح فانهم قسموا الجمع الى السالم والمكسر وجعلوهما
نعتا للجمع **وعن** الثاني انه جاز توصيف المضاف الى ذي اللام بذي اللام عند الجمهور لانهما
في درجة من التعريف عندهم واما عند المبرد فتعريف المضاف المكتسب من المضاف اليه انقص
ومثله يكون بدلا عنده لا نعتا **قوله** وهو ما يكون بالالف والتاء **جواب سوال** وهو
ان اعراب بعض جمع المذكر ايضا بالضمة والكسرة نحو مرفوعات ومنصوبات فما فائدة تقييده
بجمع المؤنث **فاجاب** بقوله وهو ما يكون بالالف والتاء سواء كان مفرده مذكرا او مؤنثا
او تحرير السوال هكذا ان المراد بجمع المؤنث لا يخلو اما ان يراد به الحقيقي وهو ما يكون مفرده مؤنثا
او المجازي وهو ما يكون مفرده مذكرا او كلاهما فعلى الاول دخل فيه مسلمات وخرج عنه المرفوعات
والمنصوبات مع انه معرب بهذا النوع من الاعراب وعلى الثاني دخل فيه المرفوعات واخويه وخرج
عنه مسلمات وعلى الثالث يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز **فاجاب** بقوله وهو ما يكون بالالف والتاء
اشارة الى ان المراد عموم المجاز وهو المعنى الاعم وهو ما يحصل بالالف والتاء سواء كان مفرده
مؤنثا او مذكرا او تحرير السؤال هكذا ان قول الماتن لا يكون جامعا ولا مانعا اما الاول فلانه خرج عنه المرفوعات
واخويه لان مفردها مذكور واما الثاني لانه دخل فيه سنين لانه ايضا جمع للمؤنث مع انه ليس معرب بهذا
النوع من الاعراب فاجاب بقوله وهو ما يكون اه فيكون جامعا ومانعا **قوله** واحترز به عن المكسر لان حكمه
قد علم **فان قيل** الاولى ان قال لان حكمه مخالف من حكمه لان الاحتراز ليس من جهة انه قد علم بل
من جهة ان حكمه مخالف من حكمه **قلنا** العلم مسند الى المكسر باعتبار حكمه لا اليه باعتبار نفسه **قوله**
رفعا جواب سوال وهو انه لا نسلم ان جمع المؤنث بالضمة والكسرة والا لزم اجتماع الحركتين على حرف
واحد فاجاب بما حاصله انه في زمانين وانما لم يذكر الماتن قوله رفعا ونصبا وجرا بثلاثة اوجه
الاول لامتحان المتعلم وللاختصار وللاكتفاء بما سبق **قوله** اجراء للفرع الخ **فان قيل** المخالفة على
هذا التقدير ايضا ثابت لان الجمع المذكر معرب بالحروف وجمع المؤنث بالحركات فيلزم زيادة الفرع
على الاصل **قلنا** الاعراب بالحرف يكون في الجمع اصلا باعتبار ان الجمع فرع والاعراب بالحرف
ايضا فرع واعطاء الفرع للفرع اصل فصار الاعراب بالحركة في الجمع فرع خلاف اصل فلا يلزم زيادة
الفرع على الاصل او نقول انما جعل اعراب جمع المؤنث بالحركة للضرورة لعدم وجود حرف صالح للاعراب
في اخره **فان قيل** ان قوله اجراء مفعول له لقوله تابع والشرط في حذف اللام منه اتحاد
الفاعل وهو مفقود ههنا لان فاعل تابع هو الضمير الراجع الى النصب وفاعل اجراء هو المتكلم قلنا

له وبه بطل المقال الشريف بحث الصفة ان الموصوف يجب ان يكون اخص من الصفة او مساويا لها لانه المقصود الاصلي ١٢ م ٣ه اذ لو لم يجز لزم ان تفقد الفرع عن الاصل وهو غير جائز من غير ضرورة ١٢ تاشكندي

معناه ان النصب فيه محكوم عليه بالتبعية اجراء للفرع . فالفاعل فيهما المتكلم فاحفظه فانه
ينفعك في مواضع كثيرة **قوله** اخوك وابوك لما فرغ من بيان الاعراب بالحركة شرع في بيان الاعراب
بالحرف وانما قدم الاخ على الاب مع ان الاصل تقديم الاب رعاية لقوله تعالى يوم يفر المرء من اخيه
وامه وابيه وصاحبته وبنيه وانما قدم في الاية رعاية لاسلوب الترقي من الادنى الى الاعلى في القرابة
قوله وحموك بكسر الكاف دفع وهم وهو ان يتوهم انه مقروء بالفتح والحال انه لا يصح اضافة الحم الى المخاطب
لان الحم قريب المرأة وقوله لان الحم دليل لتعين الكسر هٰهنا **قوله** والهن الشئ المنكر **قوله** الذي يستهجن
صفة كاشفة له **قوله** كالعورة كان فلانا طويل الذكر او واسع الدبر **قوله** والصفات الذميمة كان فلانا
مأبون او عاري الراس او قصير الانف او كبير الراس **قوله** والافعال القبيحة كانه سارق او زان **قوله**
وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية اشارة الى بيان اللغة والى ان هذه الاسماء الستة ليست على وتيرة
واحدة وانما كانت واوية لقولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان **قوله** لان اصله فوه بدليل قولهم افواه **قوله**
فوه بفتح الفاء وسكون العين اذ لا دليل على الحركة والاصل السكون **فان قيل** لا نسلم انه لا دليل على الحركة
لانه قد جاء جمعه افواه فدل على التحريك اذ لا يجمع ساكن العين على افعال **قلنا** هذه القاعدة مسلمة
لكن لا مطلقا بل في الصحيح واما المعتل الساكن العين فيجمع عليه نحو بيت وابيات وثوب واثواب ثم اعلم
انه لما كان اصله فوه حذفت الهاء حذفا غير قياسي وابدلت الواو ميما لانهما شفويتان وحرفا لين هذا
بيان المناسبة واما بيان القرينة فهي انه لو لم يبدل لورد الاعراب على العين كما في يد ودم فيجب ابدالها
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيبقى حرف واحد عند اجتماع الساكنين اذا اضيف الى ياء المتكلم وعند
اضافتها الى غير ياء المتكلم لم يبق علة ابداله ميما وهو خوف الحذف عند التقاء الساكنين فيعود الى الاصل
فقال فوك بضم الفاء تبعا للاخوات وتبعا للواو وايضا الاعادة عند الاضافة بالسمع من العرب
كما قال الشارح رح **قوله** اذ اصله ذوو ثم نقلت ضمة الواو الثاني الى ما قبله وحذف التنوين دون
الواو لئلا يلزم اجحاف الكلمة **فان قيل** لم قدم الناقص على الاجوف واللفيف **قلنا** الناقص اكثر
منهما والعزة للتكاثر **وان قيل** المص رح عمدة والمخالفة اذا وقعت من العمدة لابد من النكتة والحال
ان ههنا وقع المخالفة لانه اضاف ذو الى الظاهر والباقي الى الضمير **قلنا** انما اضاف ذو الى الاسم الظاهر
دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس لان ذو وضعت لتوصيف شيئ باسم الجنس
كقولك رجل ذو مال فان ذو لوصف الرجل بالمال وان لم يكن بين الرجل والمال لفظ ذو لم يصح الحمل **قوله** فلو
اشارة الى بيان المتعلق لقوله بالواو الخ **قوله** هذه الاسماء الستة **جواب** سوالين احدهما انه
يلزم اللغو والاستحالة في قول المص رح اما اللغو فهو ان الشرط في الخبر ان يفيد ما لا يفيد المبتدأ والواو
يعلم من المبتدأ اعني قوله اخوك الخ لانه ملفوظ فيه فما الحاجة الى قوله بالواو واما الاستحالة
فهو انه لما ذكر الواو في اخوك واخواته فكيف يحكم عليه بالالف والياء والثاني ان المذكور في قول
الماتن الحكم على الجزئي وهو كونها مضافة الى الضمير والمقصود هو الحكم على الكلي سواء كانت

مضافة الى مضمر ومظهر **فاجاب** بقوله هذه الاسماء الستة اى مع قطع النظر عن الخصوصيات وانما
اتى المصـ رح بالاضافة الى الضمير لمقابلة قوله ذو مال ثم يرد عليه ان قول الشارح لا يدل على العموم
بل دال على ما يدل عليه قول المصـ لان الشارح ذكر في عبارته كلمة هذه حيث قال هذه الاسماء ...
فيكون اشارة الى ما هو المذكور في المتن فاجاب حسن ضا الغفور عنه بقوله وحاصله ان الاسماء الستة حكمها
كذا يعني ان لفظ اسم الاشارة مقحم وزائد وانما دخل الفاء في قوله فاعراب هذه الاسماء مع
ان المبتدأ ليس اسم موصول لمتابعة قوله سابقا فالاعراب فيهما بالضمة الخ لاشتراكهما في اللفظ والمعنى
وههنا اعتراض وهو انه يلزم اجتماع الواو والالف والياء على اعراب واحد وهو الرفع او النصب
حيث قال بالواو والالف الخ وايضا لما كان المراد هذه الاسماء مع قطع النظر عن الخصوصيات دخل
فيه المصغر والمثنى والجمع منها فدفع الاول بقوله بالواو رفعا والالف الخ **وعن الثاني** بقوله
ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معربة بالحركات لانه يتحرك عينه ولامه وجوبا لئلا
يلزم التقاء الساكنين ولما تحرك لا حاجة الى الاعراب بالحروف لوجود الاصل وهو الحركة ثم يرد ان
في الحذف لا بد من القرينة اعني حذف قوله مكبرة وموحدة **فاجاب** انما لم يصرح بهذين
القيدين اكتفاء بالامثلة وانما لم يكتف عن شرط الاضافة بالامثلة لئلا يتوهم اشتراط اضافتها
بكونها الى الكاف **قوله** ولم تكن مضافة اصلا اي لا الى المظهر ولا الى المضمر **قوله** فاعرابها
بالحركات لانها اذا لم تكن مضافة لم يظهر حرف الاعراب لانه يحذف لالتقاء الساكنين بينه
وبين التنوين **وههنا بحث** لطيف وهو ان قوله مضافة حال من الضمير المستكن في الظرف
اعني قوله بالواو والياء لانه اذا حذف المتعلق انتقل العامل منه واستتر في الظرف فح يلزم تقديم
الحال على العامل المعنوي وهو لا يجوز كما قال المصـ رح في بحث الحال ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي
قلنا الظرف عامل لفظي على مذهب الشارح اذ العامل اللفظي عنده ما يكون ملفوظا او مقدرا و
متعلق الظرف وان لم يكن ملفوظا لكنه مقدر في نظم الكلام **فان قيل** هذا الجواب انما يستقيم على
مذهب الشارح رح لكن لا يستقيم على مذهب المصـ رح لان الظرف عامل معنوي عنده لان عنده
ما لا يكون له حصة في اللفظ **قلنا** عبارة المصـ رح محمولة على القلب ولذا قدم الشارح رح قوله بالواو و
الالف على قوله مضافة مع ان قوله مضافة لغير ياء المتكلم في الكافية مقدم على قوله بالواو والالف
فان قيل هذا الاعتراض غير وارد على المصـ رح فلا حاجة الى القلب لانه قال في بحث الحال ولا
يتقدم الحال على العامل المعنوي بخلاف الظرف اى بخلاف ما اذا كان العامل المعنوي ظرفا
فانه يتقدم الحال عليه **قلنا** سلمنا لكن عند سيبويه لا يجوز فقدم الشارح رح ليكون عبارة
المصـ رح صحيحا عند الكل **فان قيل** حمل العبارة على مذهب الكل اولى من الحمل على مذهب
البعض فلم قدم المصـ رح قوله مضافة **قلنا** انما قدم المصنف رح قوله مضافة
ليذهب الذهن الى كلا المذهبين لانه لما قدم صح على مذهب المالكي انه حال من المبتدأ

له يعني ان لفظ مكبرة وموحدة محذوف ههنا ١٢ له يعني ان القرينة على الحذف الامثلة المذكورة ١٢م له اي اشتراط اضافة الاسماء الستة ١٢م ١٢

وهو على مذهب الجمهور انه حال من الضمير في الظرف . . . . واخره الشارح لانه نظر الى مذهب الجمهور فقط

قوله لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة الى ياء المتكلم فصار اعرابها تقديريا كما قال المصرح التقدير فيما تعذر كعصا وغلامي قوله وانما جعل اعراب هذه الاسماء اعلم ان المدعى مركب من امور ثلثة الاول جعل اعراب بعض الاحاد بالحروف والثاني جعل اسماء الستة من الاحاد والثالث جعل هذه الاسماء الستة دون غيرها اشار الى دليل مدعى الاول بقوله و انما جعل الخ والى الثاني بقوله وانما اختاروا الخ والى الثالث بقوله وانما اختاروا هذه الاسماء او تحرير هكذا فان قيل الاصل في المفردات هو الاعراب بالحركة فلم اعربت هذه الاسماء بالحروف قلنا لما كان اعراب المفردات بالحركات واعراب التثنية والجمع بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا بالحروف لئلا تكون بينهما وحشة ومنافرة تامة مع ان بينهما مناسبة وهي كونهما ماخوذا وماخوذا منه فلا بد ان يكون في عوارضهما ايضا مناسبة فان قيل انه علم منه ان المثنى والمجموع مقدم في الوجود على الاحاد على ما يشعر به جعل الجعل الثاني مسببا عن الاول قلنا المراد من قوله لما جعلوا اعراب المثنى الخ ارادة اعراب المثنى فلا يرد فان قيل لما انحصروا في الستة قلنا اعراب كل واحد من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما فان قيل لم اختاروا هذه الستة قلنا لمشابهتها المثنى والمجموع في كون معانيها منبئة عن التعدد اما المثنى والمجموع فظاهر واما الاسماء الستة فلان الاب والاخ ايضا ظاهر واما الحم فيتوقف تعقله على الصفات الذميمة والعورة وايضا الهن هو الشيء المنكر يستلزم المنكر على صيغة اسم الفاعل وكذا الفم يستدعي اللسان والشخص فان قيل الانباء عن التعدد موجود في سائر الاسماء كالوالد والولد والابن والعم والام وغير ذلك قلنا لوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها بخلاف ما ذكرت من الاسماء وههنا بحث من وجهين احدهما انه وان لم يكن في اخرها حرف صالح لكن ينبغي ان يعطى حرف صالح بان يزيد الحرف في اواخرها والاخر في اخر يد ودم ايضا وجد الحرف الصالح فينبغي ان يجعلا من الاسماء الستة اجيب عن الاول ان ارتكاب خلاف الاصل لاجل خلاف الاصل غير جائز وذلك لان الزيادة خلاف الاصل والاعراب بالحروف ايضا خلاف الاصل وعن الثاني انه لابد من الحرف الصالح حين الاعراب ولا وجود لحرف صالح في يد ودم حين الاعراب فان قيل ما الوجه انه اعيد في الاسماء الستة دون يد و دم مع انه محذوف في الكل قلنا لوجود سمع من العرب عادة في الاسماء الستة دون يد ودم واقول في الجواب عن يد ودم بوجه اخر وهو ان الشرط في اعادة المحذوف ان يكون الحرف المحذوف من اخره هو الواو لئلا انقلاب الاخف الى الاثقل لان يد مثلا لو اعرب بالحروف انقلب الياء في حالة الرفع واوا لئلا يلزم انقلاب الاخف الى الاثقل وهو غير جائز فان قيل هذا منقوض بكلا فانه في حالة الرفع يكون بالالف وفي حالة النصب والجر يكون بالياء عند الاضافة الى الضمير فيلزم انقلاب الاخف

الی الاثقل لان الالف اخف من الیاء **قلنا** ان فی کلا لا یلزم ذلک x x x ٢٧، لان الالف فیه بدل
من الیاء لان اصله کلی فرد الی الاصل حالة النصب والجر بخلاف ید فان اصله یدی بالیاء والواو فیه
لیس باصلی فیلزم انقلاب الاخف الی الاثقل **فان قیل** ینبغی ان یعرب الابن بالحرف لوجود الواو
فی آخره لان اصله بنو فلا یلزم انقلاب الاخف الی الاثقل **قلنا** لا یعرب الابن بالحرف من وجه
آخر وهو لئلا یلتبس بالجمع علی تقدیر الاعراب بالحرف لان الابن یجمع بالواو والنون نحو بنون فاذا
اضیف هذا الجمع یسقط النون فیصیر بنوک فاذا اعرب الابن بالحرف عند الاضافة وقیل بنوک التبس
الواحد بالجمع **فان قیل** هذا الالتباس موجود فی اخوک وابوک ایضا لان الاب ایضا یجمع علی ابون فاذا
اضیف تسقط النون فیصیر ابوک وللمفرد ایضا یجیٔ ابوک فوجد الالتباس **قلنا** عن اصل الاعتراض
ان الابن وان کان فی آخره واو محذوف الا انه عوض عنه بالهمزة وانما اعید ذلک الحرف لو لم یعوض عنه
شیٔ **قوله** وما یلحق به **جواب سوالین** احدهما انه لا یصح عطف کلا علی المثنی لانه عطف علی النفس
لان کلا لیس الا مثنی باعتبار انه لا یقع علی الواحد والآخر ان ذکر کلا بعد المثنی مستدرک لانه ایضا مثنی
فاجاب بقوله وما یلحق به یعنی انما قدم کلا علی المثنی مع انه مناسب بالمثنی صورة ومعنی اما لکون
اعراب کلا فی بعض الاحوال بالحرکة او لکونه اخف بالنسبة الی المثنی والاخف مقدم **قوله** ولم یذکره
لکونه فرع کلا فذکر الاصل کذکر الفرع **فان قیل** ینبغی ان لا یذکر جمع المونث السالم ایضا لانه
فرع جمع المذکر السالم **قلنا** انما اکتفی بذکر الاصل عن ذکر الفرع اذا کان اعرابه موافقا لاعراب الاصل
وفی الجمع المونث لیس کذلک **فان قیل** فعلی هذا ینبغی ان لا یذکر اثنتان مع انه فرع الاثنان
واعرابه موافق للاصل **قلنا** النکتة للفارق للقاری ان الذکر اصل **قوله** حال کون کلا **جواب سوال**
وهو ان قوله مضاف منصوب وللنصب طرق کثیرة فسال السائل انه من ای جهة منصوب وایضا المتبادر انه
حال من المثنی ایضا فعلی هذا فاتت المطابقة بین الحال وذی الحال فی الافراد والتثنیة وایضا یفید
تقیید المثنی بالاضافة والحال انه مطلق فاجاب بقوله حال کون کلا ای ویعرب کلا حال کونه مضافا
فیکون کلا فاعل فعل محذوف فلا یرد ان کلا مبتدأ لانه معطوف علی المثنی والحال من المبتدأ لا یجوز و
ان جاء علی مذهب ابن مالک لان المبتدأ مثل الفاعل فی کونهما مسندا الیه **قوله** وانما قید بذلک
ای بکونه مضافا الی مضمر ولم یطلقه او لم یقل مضافا الی مظهر **قوله** باعتبار لفظه مفرد لانه لم یسمع ان
کل وکل مفرد ، فاذا لم یسمع له مفرد لم یکن کلا مثنی اذ المثنی ما لحق آخر مفرده الف ونون وایضا
یجوز ارجاع ضمیر المفرد الیه **قوله** وباعتبار معناه مثنی لانه یقع تاکیدا للمثنی نحو جاءنی الرجلان کلاهما
قوله فاذا اضیف الی المظهر الذی هو الاصل لعدم احتیاج الی شیٔ آخر **قوله** لکن تکون حرکاته تقدیریة
دفع وهم وهو ان یتوهم انه لما روعی فیه الاصالة روعی فیه اصل آخر وهو ان تکون حرکاته لفظیة لانها اصل
فدفع بقوله لکن تکون حرکاته تقدیریة لان آخره الف وهو لا یقبل الحرکة **قوله** تسقط بالتقاء الساکنین جواب
سوال وهو ان الالف

دلیل اصلیة المظهر

له وایضا قوله تسقط الخ جواب لما یقال اذا کان آخره الفا وجب سقوطها اذا دخل علیه الف ما یقال لم لم یقل کلا رجلین بدون الالف واللام فلم تسقط الالف ج لان کلا لا یکون مضافا الا الی المعرف باللام ، قاله عبد الرحمن

غیر موجود فکیف قال ان اخره الف **قوله** فلذلک قید الخ **وههنا بحث** وهو انه لاحاجة الی هذه العبارة
لان **قوله** لان کلا باعتبار الخ تعلیل لقوله وانما قید بذلک فلا وجه لتعلیله به ثانیا **اجیب عنه**
بان عدم الحاجة ممنوع لان فیه فائدة بیان المشار الیه **قوله** انما قید بذلک یعنی ان المشار الیه بذلک
کون اعرابه بالحروف بکونه مضافا الی مضمر **قوله** وکذا اثنتان اشار بازدیاد لفظ کذا الی انه لیس
عطف المساوی علی المساوی کما هو مقتضی العطف بل هو عطف المشبه علی المشبه به **قوله** فان هذه الا
الخ **جواب سوال** وهو ان هذه الالفاظ مفردة لانه لم یکن لها مفرد من لفظها فلا یصح الحاقها بالمثنی
فدفع بقوله فان هذه الخ **اعلم** ان المثنی ما لحق اخر مفرده الف ونون او یاء ونون واما اثنان فلیس
بمثنی بل من اسماء الاعداد لانه لیس له مفرد حتی یلحق باخره الف ونون **قوله** المفتوحة ما قبلها انما ذکر
هذا الفرق بین المثنی والجمع **قوله** والمراد به ما یسمی به **جواب سوال** وهو ان مثل سنون وارضون
یعربان بالواو والیاء مع انهما لیسا بجمع مذکر لانه ما یکون مفرده مذکرا ومفردهما مونث او تحریر السوال
هکذا ان حکم جمع المذکر السالم لایکون جامعا ولا مانعا اما الاول فانه خرج منه نحو سنین وارضین واما
الثانی فلانه یدخل فیه نحو المرفوعات مع انه اعرابه بالحرکة او تحریر السوال هکذا ان المراد بجمع المذکر لایخلو
اما حقیقة او مجازا او اعم منهما فعلی الاول خرج منه نحو سنین وارضین لان مفردهما لیس بمذکر مع انهما
اعربا باعراب هذا النوع وعلی الثانی دخل فیه نحو سنین وارضین لکن خرج منه نحو مسلمون ومشرکون
وعلی الثالث یلزم الجمع بین الحقیقة والمجاز **فاجاب بقوله** ما یسمی به اصطلاحا یعنی ان المراد ههنا
عموم المجاز **فان قیل** ان قید ما یسمی به اصطلاحا کما هو مراد ههنا کذلک مراد فی قوله بالالف
والتاء فی جمع المونث فلم لم یقید به ثمه **قلنا** ربما یکتفی الشارح بالقید الذی ذکر فی اللاحق عن السابق
قوله جمع ذو **فان قیل** لم قدم الو علی عشرین مع ان مناسبة عشرون زائد بجمع المذکر فی الصورة
قلنا لا نسلم ان مناسبة عشرون ازید بالجمع بل الامر بالعکس لان الو جمع ذو بخلاف عشرون فانه
لیس بجمع اصلا **فان قیل** فعلی هذا ینبغی ان یعد الو من عین الجمع لا من الملحقات **قلنا** ان الو جمع ذو
ولکن لا من لفظه والجمع المذکر الذی کان مفرده من لفظه **فان قیل** ان اولات جمع ذات لا من لفظها
فینبغی ان یذکر اولات مع الجمع المونث السالم ملحقا به **قلنا** ان اولات قلیلة الاستعمال فیکفی له ادنی
تعرض وهو ثابت لانه لما قال انه مذکره ملحق بجمع المذکر علم ان مونثه ملحق بجمع المونث **فان قلت**
لا نسلم ان عشرون من الملحقات بل من الجمع لانه جمع عشرة وکذا اخواته **قلنا** لا نسلم انه جمع والا لصح
اطلاق عشرون علی ثلثین ای لثبت من اهل اللغة وسمع منهم اطلاقه علیه کما سمع ان الاسود
کان یطلق فی الاصل علی کل ما فیه سواد ثم غلب علی الحیة السوداء لکن لم یثبت منهم ذلک فعلم
انه لیس بجمع فاندفع ما قیل ان ما ذکره[١] لا یفید ان العشرین لیس بجمع فی الاصل بل یکون جمعا
فی الاصل ثم غلب علی العدد المعین **قوله** وانما جعل اعراب المثنی الخ **فان قیل** لا نسلم

---

[١] قوله ان ما ذکره ای ما ذکره الشارح من قوله والمراد الخ ۱۲ مفتی عبد الرحیم عفی عنہ ۱۲ اللهم اغفر لی ولوالدی یوم یقوم الحساب ۱۲

ع قوله فلذلک قید [illegible] ۱۲ له لفظ قوله مضاف الیه [illegible] ۱۲

له ای اولات لفظها [illegible] ۱۲

ان اعراب المثنى بالالف والجمع بالواو ولانه يلزم على هذا توارد المؤثرين على اثر واحد وذا باطل لان الالف اعراب للتثنية وكذا علامتها ليس الا الالف فيكون الفاعلية موثرة فى الالف وكذا نفس التثنية عاملة فى الالف لتكون عاملة **قلنا** توارد المؤثر على اثر واحد باطل اذا كانا من جنس واحد وههنا ليس كذلك لان احدهما حقيقى وهو التثنيه والاخر اصطلاحى وهو الفاعلية **فان قيل** الاصل فى الاعراب ان يكون بالحركات فلم اعرب المثنى والمجموع بالحروف **قلنا** انهما فرعان للواحد فاعطى الفرع للفرع والاصل للاصل **فان قيل** ان جمع المونث ايضا فرع فينبغى ان يعطى له الاعراب الفرعى **قلنا** ان فى اخرهما حرف صالح للاعراب بخلاف الجمع المونث لانه ليس فى اخره حرف صالح فاعرب بالحركة ايضا ضرورة **وههنا بحث** من وجهين الاول كيف يكون الالف والواو فى الاخر مع كون النون بعدها والثانى ان علامة الشئ لا تتغير مع ان الاعراب يتبدل فكيف يصح اطلاق الاعراب على العلامة **اجيب عن الاول** ان النون فيهما كالتنوين فى الواحد فى معنى كونه دليلا على تمام الكلمة فلا يكون من الكلمة **وعن الثانى** ان العلامة غير متعينة حيث قالوا الياء والواو علامة الجمع بلا تعين احدهما فلا تغير اصلا **ويمكن** ان يجاب ايضا ان معنى قولهم لا يجوز التبديل فى العلامة انه لا يجوز تبديل العلامة بامر اخر غير العلامة واما تبديل العلامة بالعلامة فجائز فلو ذهب الواو وجاء فى بدله الياء فهو تبديل العلامة بالعلامة **قوله** ولما جعل اعرابهما بالحروف الى قوله فوزعت لا يخلو عن خدشة لانه انما يتصور لو كان الحروف مجتلبة للاعراب بعد تمام التثنية والجمع وليس كذلك بل الحروف موجودة فيهما قبل الاعراب علامة لهما فجعل ذلك الحرف الموجود اعرابا كما يدل عليه **قوله** فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما لانه من الاوصاف فعلى هذا لا معنى لقوله فلو جعل ولوحض **اجيب عنه** لعل ذلك بيان الوضع اى ان الجعل المذكور صدر من الواضع **فان قيل** ان الاعراب لا يلاحظ عند الوضع بل انما يلاحظ بعد وضع الكلمة وتمامها **اجيب عنه** ان لهذه الحروف اعتبارين احدهما اعتبار كونها علامة للتثنية والجمع والاخر اعتبار كونها اعرابا ولا شك ان بالاعتبار الثانى لا توجد الا با **حاصل الجواب** ان لهذه الحروف لعتبارين احدهما اعتبار الذات وهو نفس الالف والواو والاخر وصف الاعرابية فاعتبار الاول مقارن مع الكلمة والاعتبار الثانى بعد الكلمة

قوله ولما جعل اعرابهما بالحروف **فان قيل** ان اراد بالحروف الحروف التى وجد فى اخرهما ووضعت التثنية والجمع عليها فقوله وكان حروف الاعراب ليس على ما ينبغى لانها لما كانت حروف بناء التثنية والجمع لا يصح اضافتها الى الاعراب وان اراد الحروف المجلوبة للاعراب فعلى هذا يصح قوله وكان حروف الاعراب اى يصح اضافتها الى الاعراب لكن يخالف من قوله وفى اخرهما حرف صالح للاعراب **اجيب عنه** ان المراد بالحروف التى فى اخرهما حين الوضع لكن اضافة الحروف الى الاعراب باعتبار ما يؤول اليه **قوله** فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس بان جعل الواو علامة الرفع فى الموضعين والالف علامة النصب فى الموضعين والياء علامة الجر فى الموضعين

له اى الى المذكر السالم ١٢ سه اى المثنى وجمع المذكر السالم ١٢ سه فى قوله وكان حروف الاعراب ١٢ سه فى قوله ولما جعل اعرابهما ١٢

٧ التوضيح

بيانه

لو قم الالتباس او جعل کل واحد من الحروف فی کل واحد منهما اعرابا اخر بان جعل الواو علامة الرفع فی التثنية وعلامة
النصب فی الجمع مثلا **فان قیل** یمکن دفع الالتباس بجعل اعراب احدهما لفظیا والاخر تقدیریا **قلنا** الاعراب التقدیری
لا یجوز الا اذا التعذر الاعراب اللفظی او استثقل ولم یتحقق ذلک فیهما **قوله** فوزعت علیهما **فان قیل** الاظهر ترک الفاء واذ
المتعارف فی جواب لما هو الفعل الماضی بدون الفاء **قلنا** الفاء لیس من الشارح بل من قلم الناسخ **قوله** نحو
یضربان وضربا ای انه قیاس فی الفعل وانما کان کذلک لان الالف خفیف والتثنية کثیرة لانها غیر مختصة بذوی
ذوی العقول **فان قیل** هذا الوجه یجری فی الاسماء ایضا فما الحاجة الی القیاس فی الافعال **قلنا** الاسماء خفیفة
فلما وجد وجه اخر من غیر ثقل وخفة لا یصیر الیه **او نقول** ان الشارح اختار ترخیم العنان **قوله** نحو یضربون
لان اعراب المفرد بالضمة والواو مناسب بالضمة **قوله** حالة الجر على الاصل لان اعراب المفرد مناسبة بالکسرة
قوله وفرقا بينهما بان فتحوا ما قبل الیاء وکسروا النون فی التثنية لکون تنوینا ساکنا فی الاصل والاصل فی تحریک
الساکن الکسر وکسروا ما قبل الیاء فی الجمع لتوضیح الفرق **وههنا بحث** وهو لما حصل الفرق بفتح ما قبل
الیاء فی التثنية وکسر ما قبل الیاء فی الجمع فما الحاجة الی الفرق الاخر وهو کسر النون فی التثنية وفتحها فی الجمع
اجیب عنه بان فی بعض المواضع لا یحصل الفرق بفتح ما قبل الیاء مثل مصطفَین لانه جمع مع ان
ما قبل الیاء مفتوح فیه فلذا کسروا النون فی التثنية وایضا انما کسروا النون فی التثنية لوجه اخر
وهو لئلا تتوالی الفتحات الاربع فی حالة الرفع احدها ما قبل الالف والاثنان من الالف والرابع
فتح النون وفتحت فی الجمع لعدم التوالی مع ان الفتحة خفیفة وما قیل ان الفتح فی الجمع للتعدیل لاینا
قلة المجموع وکثرة التثنية **قوله** وقلة المجموع لانه مختص بذکور ذوی العقول وایضا جمع المذکر السالم
مشروط بشروط کثیرة کما ستعلم فی بحث الجمع وکلما کان کذلک فهو قلیل **قوله** ولما فرغ دفع وهم وهو
ان یتوهم ان قوله التقدیر فیما تعذر ایضا بیان مواضع نفس الاعراب کما ان السابق بیان لمواضع نفس الاعراب
فدفع بقوله ولما فرغ یعنی انه تقسیم اخر **قوله** المختلفة لان بعضها بالحرکات الثلاث والحروف الثلاث وبعضها
بالحرکتین والحرفین **قوله** الذی اشیر الی تقسیمه ای تقسیم الاعراب **جواب سوال** وهو ان بیان
المواضع یقتضی بیان نفس التقسیم الی اللفظی والتقدیری ولم یوجد **فاجاب** بقوله الذی ومنشاء السوال انه لم
یوجد بذکر القصدی ودفعه بانه موجود بذکر الضمنی ای فی ضمن بیان حکم المعرب حیث قال ان یختلف
اخره باختلاف العوامل لفظا او تقدیرا **قوله** ولما کان التقدیری **جواب سوال** وهو انه ینبغی ان
تقدم اللفظی على التقدیری باعتبار الوجوه الاول انه اصل لانه غیر محتاج الی التقدیر والثانی انه قدم اللفظی فی
الاجمال ای فی بیان حکم المعرب والثالث ان من حق العلامة الظهور فاجاب بقوله ولما کان التقدیری اقل
وکلما کان اقل فضبطه اسهل **قوله** ای تقدیر الاعراب جواب سوال یرد على المصنف وهو انه یلزم الخروج عن البحث
لان کلامنا فی الاعراب لا فی التقدیر المطلق **فاجاب الشارح** الهندی انه بتقدیر الموصوف ای الاعراب
التقدیری واجاب الشارح بقوله ای تقدیر الاعراب ای انه بتقدیر المضاف الیه لکن ما قال الشارح اولى من
قول الشارح الهندی لان فی کلام الشارح لا یحتاج الی الحذف لان الالف واللام عوض عن المضاف الیه

بحث تقدیر الاعراب

ع لان الاصل ان یکون حالة الجر فیها بالیاء

ه لان الالف تبرأ عن التحمین ۱۲

ه وتحو بالنون

ه اے بیان نفس التقسیم الی الاقسام ۱۲

ه فرق صب وجهان التوزیع اسم التقسیم و التقسیم کرده شده

ولى فى كلام الهندى يحتاج الى الحذف الذى هو خلاف الاصل ولو سلم ان فى كلام الشارح ايضا حذف لكن
هو قليل وهو حذف المضاف اليه وفى كلام الهندى الحذف وهو تقدير الموصوف وياء النسبة ليصح
حمل الصفة على الموصوف **قوله** اى فى الاسم **جواب سوال** وهو ان كلمة ما فى قوله فيما عداه يتناول
الاسم والفعل جميعا فعلى هذا ينبغى ان يقدر فى الفعل الماضى والامر الحاضر مع انهما من المبنيات فاجاب
بقوله اى فى الاسم يعنى ان كلمة ما كما يجى للعموم كذلك يجى للخصوص كما قال صاحب المنار من وما للعموم
تارة وللخصوص تارة ثم يرد عليه ان اسماء الاشارات والضمائر من الاسماء فينبغى ان يقدر فيهما
الاعراب مع انهما من المبنيات فاجاب بقوله المعرب اى المراد من الاسم الاسم المعرب او نقول انما زاد
الاسم لبيان الموصوف ثم اوّل الشارح كلمة ما بالذى اشارة الى الرد على الشارح الهندى حيث قال
كلمة ما ههنا مصدرية اى فى تعذر الاعراب لانه لو كانت موصولة فهو تقتضى العائد فى
الصلة وهو غير موجود فقال الشارح ردا عليه ان كلمة ما موصولة والعائد محذوف وهو قوله
فيه وجه الرد ان فى قوله احتياج الى تقدير الوقت قبله ليصح الظرفية او جعل فى بمعنى اللام الاجلى
والا ليفسد المعنى وايضا مست الحاجة الى تقدير تعذر فى الامثلة اى عصًا وغلامى والا لم يصح
الحمل وايضا لما كان كلمة ما ههنا مصدرية كان فى قوله فيما عداه ايضا مصدرية ويكون فى بمعنى
اللام فيفسد المعنى لان معناه الاعراب اللفظى لاجل ما هو المغائر للتعذر والاستثقال وهو فاسد
لان المغائرة من التعذر ثابتة فى جميع الاشياء والحال ان الاعراب اللفظى ليس لاجل جميع الاشياء بل
لاجل العامل مع انتفاء التعذر فيكون فى كلامه كثرة خلاف الاصل بخلاف ما قال الشارح لان
فى كلامه حذف العائد فقط **وههنا بحث** وهو انه ما الباعث على الشارح انه جعلها موصولة
مع ان الظاهر كونها موصوفة لانه قائم مقام الخبر والاصل فى الخبر التنكير **اجيب عنه** ان حذف
الضمير من الصلة احسن منه فى الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد اذ لا غنى للموصول
عنها بخلاف الصفة فانها ليست من ضروريات الموصوف ثم فى الصفة احسن منه فى خبر
المبتدا لانها مع الموصوف جزء الجملة وزيادة التحقيق فى بحث عائد الخبر اذا كان جملة فطالعه
ان شئت **قوله** تعذر الاعراب **جواب سوال** وهو ان الضمير فى قوله تعذر لا يخلو اما ان يرجع
الى الاعراب او الى كلمة ما فعلى الاول لم يوجد العائد فى الصلة وعلى الثانى فات استقامة المعنى
فدفع بما حاصله ان الضمير عائد الى الاعراب والعائد محذوف ثم للتعذر معنيان احدهما ما
لا يمكن الوصول اليه اصلا والثانى ما يمكن الوصول اليه بتكليف فتوهم المعنى الثانى فعلى هذا لا يصح
مقابلته مع قوله او استثقل فدفع بقوله اى امتنع اى المراد المعنى الاول ثم يرد عليه انه لما كان
امتنع فلا يصح قول الشارح فى الاسم المعرب لان الامتناع لا يكون الا فى المبنى وايضا ان تقدير الشئ
فى الشئ فرع لوجوده فاذا امتنع فكيف يصح اطلاق التقدير عليه فاجاب بقوله ظهوره فى لفظ وههنا بحث
وهو ان فى المبنى ايضا امتنع ظهوره فى اللفظ **اجيب عنه** ان للمعرب لفظين احدهما قبل الاعلال والاخر بعد

له اى قول الفاضل الهندى ۱۲ ٥ ان كلمة ماههنا مصدرية ۱۲ م سكه اى التقدير لاجل تعذر الاعراب وكل ذلك خلاف الاصل ۱۲ سكه يجرى لفظا او تقديرا ۱۲ م سه اى قبل لفظا فيكون للمعنى التقدير فى وقت تعذر الاعراب ۱۲ م

الاعلال فالمراد من اللفظ هو اللفظ الثاني ولا يمتنع على اللفظ الاول بخلاف المبني فان الامتناع فيه مطلق **قوله** وذلك اذا لم يكن الخ **جواب سوال** وهو ان ذكر الاستثقال مستغنى عن ذكر التعذر لان ذكر الادنى يدل على ذكر الاعلى بطريق الاولى حاصل الدفع ان ذكر التعذر لاجل ان محله مغاير من محل الاستثقال لانه في الحركة والحرف جميعا بخلاف التعذر لانه في الحركة فقط **قوله** كما في الاسم المعرب اشارة الى الامرين احدهما جواب سوال وهو ان الكاف في قوله كعصا بمعنى المثل فيكون مضافا الى عصا والمضاف اليه خارج في الكلام فلا يعلم حال عصا فاجاب بقوله كما في الاسم المعرب الخ وهذه القاعدة صادقة على عصا ايضا والثاني ان ما قال الشارح بيان حاصل المتن لان الكاف في كعصا تدل على ان التعذر غير مختص بعصا فقول الشارح رح كما في الاسم ليس الا معناه **قوله** في اخره الف مقصورة **وههنا بحث** وهو ان قوله اخره ظرف والالف مظروفه فيلزم ظرفية الشيء للنفس لان اخر الاسم ليس الا الالف **اجيب عنه** ان الظرف هو الاخر وهو اعم من ان يكون الفا او غيره والالف خاص فيكون من قبيل ظرفية العام للخاص **قوله** سواء كانت موجودة ١٢ جواب سوال وهو ان الالف غير موجودة في عصا لانه سقط بالتقاء الساكنين فاجاب بقوله سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين وانما اختار المص رح هذا لخفاء امر هذا القسم وظهور مقابله **قوله** وكما في الاسم المعرب الخ والغرض فيه ما مرّ في كعصا اعلم ان التقدير قد يكون بالتعذر وقد يكون بالاستثقال ثم التعذر انما يكون بامرين احدهما بالالف المقصورة في اخر الاسم والاخر بالاضافة الى ياء المتكلم **وههنا بحث** وهو ان حصر تقدير الاعراب في التعذر والاستثقال باطل لانه قد يكون بالوقف نحو جاءني زيد مع انه لا تعذر فيه ولا استثقال **اجيب عنه** انه داخل في التعذر لانه لما استثقل اخره بالسكون تعذر الحركة **اعلم** ان اكثر النحاة ذهبوا الى ان باب غلامي مبني للاضافة الى المبني وخالفهم المصنف رح باعتبار الوجهين احدهما ان غلاماي معرب اى تثنية معربة لانه اذا اضيف في حال الرفع الى ياء المتكلم كانت بالالف وفي حال النصب والجر بالياء بالاتفاق علم ان الاضافة الى المبني لا يوجب البناء والثاني ان الاضافة يقوي جهة الاسمية فيكون معربا **وههنا بحث** وهو انه منقوض بحيث واذ لانهما مبنيان مع الاضافة **اجيب عنه** ان الاضافة الى المفرد يقوي جهة الاسمية وهما مضافان الى الجملة لا الى المفرد الخ ان الاضافة مانع للبناء لا رافع له اى اذا كان الاسم الموجود في كلام العرب معربا ثم اذا اضيف فهذه الاضافة مانع للبناء واذا كان الاسم الموجود في كلام العرب مبنيا فهذه الاضافة ليست برافعة للبناء **قوله** فانه لما اشتغل اشارة الى تطبيق المثال مع الممثل وايضا اشارة الى ضعف قول البعض **قوله** موافقة لها او مخالفة الخ لانه يلزم توارد المؤثرين على اثر واحد وهو ممتنع **قوله** غير مرضي اشارة الى ان له وجه وان لم يكن مرضيا وهو ان الياء انما يقتضي الكسرة ما قبلها سواء كانت اعرابية او بنائية فيمكن ان يزول كسرة الاولى بعد عروض الثانية استيفاء لحق المستحق واجتنابا عن اعتبار خلاف الاصل وهو الاعراب التقديري ووجه الضعف هذا من قبيل زوال المسبب مع بقاء السبب **فان قيل** ما الوجه انهم رعوا المناسبة ولم يرعوا العامل **قلنا** العناية بكسرة للاولى ثمة اكثر لكونها بنفس الكلمة لان الياء ولشدة الاتصال لها صارت كالجزء الاخير فانه لا يجوز

لہ وبها التنوين والالف لان الالف ساكن ومنی ١٢م

ـہ قوله ان الظرف آه لم لا نقول بان المراد من الآخر موضع الاخر فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف ١٢ حضرة محشی عنه ١٢ ـہ قوله كانت موجودة الخ اى بالفعل محذوف بالتقاء الساكنين بان قيل كعصا ١٢م

الفصل بين المضاف والمضاف اليه بخلاف كسرة الاعراب لانه من العامل وليس بين العامل والمعمول شدة الامتزاج خصوصا اذا لم يفت جانب الاعراب بالكلية لجواز تقديره بخلاف ما لو قيل بزوال الكسرة الملائمة فانه يفوت جانب رعاية الياء بالكلية **فان قيل** لم لا يجوز ان يجعلها علامة الاعراب ايضا من قبيل توارد المؤثرين على اثر واحد كما في علامتي التثنية والجمع كما مر آنفا **قلنا** ان ههنا يلزم توارد المؤثرين من جنس واحد وذا لا يجوز بخلاف التثنية والجمع لان ثمه ليس من جنس واحد كما مر بيانه **قوله** في الاحوال الثلث اشارة الى بيان نصب قوله مطلقا **قوله** يعني كون الاعراب اشارة الى ان قوله مطلقا ليس بمتعلق بباب غلامي كما هو الظاهر لقربه بل هو متعلق بالبناء بين **قوله** او استثقل على صيغة المجهول لانه متعد بخلاف تعذر لانه لازمي **قوله** عطف على تعذر جواب **سوال** وهو ان كلمة او للعطف يقتضي المعطوف والمعطوف عليه فما هما **قوله** اي تقدير الاعراب اشارة الى الحاصل بالعطف **قوله** و اذا كان محل الاعراب ياء ليس هذا اشارة الى ضابطة الاستثقال مطلقا كما في بحث التعذر بل هو بيان احد قسميه وبيان قسم الثاني فيما سيأتي **قوله** كما في الاسم الذي اشارة الى الامرين كما مر في عصا **قوله** الذي في آخره ياء اي الياء الذي هو جزء الكلمة فلا حاجة الى تقييده بغير ياء المتكلم لانه ليس جزء الكلمة **قوله** اي في حالة الرفع اشارة الى بيان نصب قوله رفعا وجرا وههنا اعتراض مشهور وهو ان تعذر الاعراب في مثل عصا واستثقاله في قاض لا يخلو اما قبل الاعلال واما بعد الاعلال فعلى الاول ينبغي ان يكون الاعراب في كليهما مستثقلا اذ في آخر عصا هو الواو قبل الاعلال وهو يقبل الحركة وعلى الثاني يلزم ان يكون في كليهما متعذرا لان الياء غير ملفوظ في قاض **اجيب عنه** المراد ان في عصا بعد الاعلال وفي قاض قبل الاعلال **او نقول** ان الياء المقدرة في قاض كالملفوظ **قوله** عطف على قوله كقاضي اشارة الى الامرين احدهما دفع وهم والثاني الرد على الشارح الهندي اما الاول فهو ان قوله ونحو مسلمي معطوف على قاضي لا على كقاض فيلزم استدراك قوله واما الثاني فهو ان الشارح الهندي قال انه عطف على قاض وحده ودخل تحت الكاف اي كنحو مسلمي ولا يلزم الاستدراك لانه يفيد بالكاف اشتراك مسلمي في تقدير الاعراب بقاض في الاستثقال ويفيد بنحو كلمة مسلمي يعني المراد بنحو مسلمي كل جمع للمذكر السالم مضافا الى ياء المتكلم يكون اعرابه في حالة الرفع مقدرا فافاد احدهما مغايرا عن الآخر وجه الرد ان كلمة مسلمي يفهم من لفظه انه مثال والمقصود فيه ليس خصوصية المذكورات بل المراد منه ذكر المذكورات واخواتها جميعا **قوله** يعني تقدير الاعراب **جواب** سوالين احدهما ان الاصل في العبارة الايجاز والاختصار فلا بد للمصنف ان لا يذكر نحو وعطف مسلمي على قاض والآخر ما الوجه ان المص ذكر لتقدير الاعراب من جهة التعذر مثالين كلاهما الحركة وذكر للاستثقال مثالين احدهما معرب بالحركة والآخر بالحرف فاجاب بقوله يعني الخ حاصل الاول انه ذكر نحو تنبيها على انه نوع آخر يعني ان التقدير في قاض من قبيل الحركة وفي مسلمي من قبيل الحرف وحاصل الثاني ان تقدير الاعراب من جهة التعذر مختص بنوع واحد فلذا ذكر مثلين من نوع واحد واما التقدير من جهة الثقل ليس مختص بنوع واحد

فان قيل لانسلم ان التقدير للتعذر مختص بنوع واحد وهو الحركة بل قد يكون بالحرف كما في صورة الحكاية عن التثنية ومنه قول من قال هات من تمرتان في جواب من قال هذان تمرتان فان الاعراب في قوله من تمرتان مقدر لان الالف للحكاية مانعة عن ظهور الياء لفظا فحكمنا بانها في التقدير **قلنا** انه شاذ فلذا ... لم يلتفت اليه كتقدير الاعراب بالحروف في الاحوال الثلث شاذ لم يلتفت المص رح اليه كما يجي شذوذه من قول الشارح **قوله** وقد يكون في الاعراب **جواب سوال** وهو ان تقدير الاعراب بالحروف كما يكون في حال الرفع كذلك في الاحوال الثلاث مثل جاءني ابو القوم فلم يتعرض المص اليه فاجاب عنه بقوله وقد يكون اه يعني انه قليل لانه ادخل قد على المضارع **قوله** اي الاعراب اللفظي لما كان القاعدة عندهم ان الاسم المتصل بياء النسبة كان حكمه حكم المستغاث في اقتضاء الموصوف فبين الموصوف قال اي الاعراب وانما لم يجعل الاعراب مضافا اليه كما فعل في قوله التقدير فيما اذا تعذر لان ثم لم يكن الياء موجودا وههنا موجودة **قوله** للتلفظ به **جواب** سوالين احدهما ان تخصيص الاعراب اللفظي فيما عدا المذكور غير صحيح لان اللفظي كما يكون فيما عداه يكون في المذكور ايضا لان اللفظ اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا والضمة والفتحة والكسرة المقدرة في المذكور لفظيا حكميا اذ يجري عليها احكام اللفظ الحقيقي لانها تدل على فاعلية الفاعل الخ كما ان الاعراب اللفظي الحقيقي تدل على فاعلية الفاعل مثل جاءني زيد والثاني انه لما كان اللفظي مبنيا على المحذوف الموصوف وهو الاعراب لا يصح نسبة الاعراب الى اللفظ لانه يوهم ان النسبة بعلاقة الصدور كما في قوله رجل ضربي مع ان اللفظ لا يصدر من الاعراب فاجاب بقوله للتلفظ به وحاصل الجواب عن الاول سلمنا ان اللفظ يطلق على الحقيقي والحكمي لكن اذا لم يؤول باسم المفعول واذا اول به لم يرد منه الحقيقي لاصطلاحهم وحاصل الجواب عن الثاني انه اذا اول باسم المفعول زال معنى الياء فلا يثبت وهم الصدور وانما اول باسم المفعول المزيد لبيان الواقع لان اللفظ بمعنى ما يتلفظ به الانسان كما يدل تعريفه عليه **قوله** فيما عداه اعلم ان كلمة ما ههنا موصولية عند الشارح الهندي لان ههنا ضميرين احدهما بارز والاخر مستتر بخلاف ثمه لان ثمه ضمير واحد وهو المستتر في قوله تعذر فلم يوجد العائد **قوله** فيما عدا ما ذكر جواب سوال وهو انه فات اي في قوله التقدير المطابقة بين الراجع والمرجع لانهما شيئان احدهما التعذر والاخر الاستثقال فدفع بقوله ما ذكر **فان قيل** ينبغي ان يرجع الى كلمتها فلا حاجة الى التاويل الذي ذكره الشارح وايضا يرد ان اعتراض عدم المطابقة غير وارد لان استثقل عطف على تعذر بكلمة او فيكون المراد احدهما فيصح ارجاع ضمير المفرد اليه فلا حاجة الى تاويل الشارح **اجيب** عن الاول بان الارجاع الى القريب اولى ولا يصح الارجاع الى القريب الا بالتاويل الذي ذكره الشارح وعن الثاني انه وان ذكر استثقل بكلمة او لكن الامثلة ذكرت بالواو مثل عصا وغلامي وقاض ومسلمي فاعتراض عدم المطابقة اي عدم مطابقة الضمير مع الامثلة وارد فمست الحاجة الى تاويل الشارح **قوله** مما تعذر الخ جواب سوال وهو ان البعض من المذكور مفرد منصرف وجمع مكسر فعلم منه ان اعرابهما ليس بلفظي فاجاب بقوله مما تعذر **قوله** ولما ذكر في تفصيل المعرب جواب سوالين احدهما ان المقصود في النحو بيان المرفوعات والمنصوبات اه وغير المنصرف [illegible]

ليس منها فلم عرفه والثانى ان المذكور فيما بعد تفصيل غير المنصرف وهو يقتضى الاجمال ولا اجمال ههنا فاجاب بقوله ولماذكر قوله وكان غير المنصرف جواب سوال وهو انه ما الوجه للمص انه عرف غير المنصرف واكتفى به عن تعريف المنصرف ولم يعكس فاجاب بقوله وكان غير المنصرف اقل لانه مشروط بشرائط وكلما كان كذلك فهو اقل وجودا قوله وبمعرفته يعرف المنصرف جواب سوال وهو ان تعريف المنصرف وان لم يذكره فى الاول لكن ينبغى ان يذكره فى الآخر فاجاب بقوله وبمعرفته يعرف المنصرف وهو ما ليس فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما فلا حاجة الى تعريفه قوله على قياس الخ متعلق بقوله اقل قوله واكتفى بتعريفه وانما لم يكتف عن الاعراب اللفظى بالاعراب التقديرى بل صرح به حيث قال واللفظى فيما عداه لان النكتة للفار لا للقار وهو قار فى اللفظى **فان قيل** ان الاكتفاء انما يصح اذا كان الاعراب منحصرا فى المنصرف وغير المنصرف وليس كذلك لان ههنا امر ثالث وهو التثنية والجمع لانهما غير داخلين فى التعريف الذى نقل من الجمهور للمنصرف وغير المنصرف حيث قالوا بان الذى يدخله الحركات الثلث والتنوين وغير المنصرف الذى يسلب عنه الجر والتنوين **قلنا** المعرب ان لم يكن منحصرا فى القسمين عند الجمهور لكن منحصر فى القسمين عند المص كما يعلم من تعريفهما عند المص **قوله** اى اسم **جواب** اسولة الاول ان لفظ غير مبتدا نكرة لتوغلها فى الابهام لا يصير معرفة بالاضافة وان صارت نكرة مخصصة والمتبادر من كلمة ما موصولة لغلبة استعمالها فى الموصول فيلزم تنكير المبتداء المخصص مع تعريف الخبر وذا لا يجوز والثانى ان الموصول مع الصلة شئ واحد فلو فرضت الجنس لا يوجد الفصل فى التعريف ولو فرضت فصلا لا يوجد الجنس فيه والثالث ان كلمة ما الموصول عامة فمعناه غير المنصرف الذى اى الشئ فعلى هذا لا يوجد الجنس لان الجنس فى تعريف القسم ليس الا مقسم ذلك القسم ومقسم غير المنصرف اسم معرب لا الشئ لانه جنس بعيد والرابع ان الشئ يتناول الفعل فينبغى ان يكون ضربتْ بسكون التا غير منصرف لان فيه الوصفية والتانيث فاجاب بقوله اى اسم يعنى انه لما عبر عن كلمة ما بنكرة علم انها موصوفة لا موصولة فلا يرد شئ **وههنا بحث** من وجوه الاول انه انما يلزم تنكير المبتداء المخصص مع تعريف الخبر اذا كان لغير المنصرف اضداد وههنا ضد واحد وهو المنصرف واذا كان له ضد واحد يصير معرفة فلا يلزم تنكير المبتداء فلا يرد السوال الاول والثانى ان المراد بغير المنصرف معناه العرفى وهو مفهوم محصل لم يلاحظ فيه معنى المغائرة اى ما فيه علتان من تسع فيكون غير المنصرف علم لهذا الجنس وعلم الجنس ليس من النكرات والثالث فليكن قوله غير المنصرف خبر وقوله ما فيه علتان مبتدا فلا يلزم تنكير المبتداء **اجيب عن الاول** هذا انما يستقيم على قول المص واما عند الجمهور ليسا بمنصرفين ولا غير منصرفين كما عرفت آنفا **وعن الثانى** انه بهذا المعنى نكرة ايضا لان الظاهر انه اسم جنس لا علم جنس لانه ضرورى ولا ضرورة ههنا لان علم الجنس انما يفرض فيما وجد احد السببين لمنع الصرف دون الآخر **وعن الثالث** ان جعل الحد مبتدا غير صحيح لان الخبر اوضح من المبتدا والحد اوضح

وهو قوله ما فيه علتان ١٢

اى وههنا الحد ١٢

له قوله فمعناه اى معنى قول المصنف غير المنصرف ما الخ ١٢

بحث غير المنصرف

٥ فلا اضداد لان التثنية والجمع

من المحدود فكيف يكون الحد مبتداء **قوله** معرب جواب **سوال** وهو ان التعريف غير مانع لانه دخل فيه حضار وتمار علمين لكوكبين لوجود العلتين اى العلمية والتانيث فاجاب بقوله معرب[1] وحضار و تمار من المبنيات والتحقيق في بحث المبنى **قوله** ما فيه علتان فما ظرف او مبتداء و قدم خبره و الجملة صفتها **قوله** تؤثران جواب سوال وهو ان التعريف غير مانع من وجه آخر وهو انه دخل فيه مثل قائمة لوجود التانيث والوصفية فيها مع انها لو تكن غير منصرف فاجاب بقوله تؤثران والتانيث فيها غير مؤثر لان شرطه ان يكون علما وهي ليست بعلم لانه لا يجامع مع الوصفية او ان قوله تؤثران اشارة الى ان مثل حبلى ومصابيح علمين خارج من الجزء الاول وداخل في الجزء الثاني وهو قوله او واحدة تقوم مقامهما لانه وان كان فيهما علتان لكن المؤثر علة[2] واحدة وهي التانيث في الاول والجمع في الثاني لا العلمية ولهذا لو انكر الم ينصرفا ايضا **قوله** باجتماعهما اشارة الى ان المؤثر مجموع العلتين لا كل واحد منهما بانفراده **قوله** واستجماع شرائطهما جواب سوال وهو ان التعريف غير مانع لصدقه على نوح و على ما دخله اللام او اضيف كالاحمر واحمركم فانه منصرف مع صدق التعريف عليه وانما يندفع النقض به لان من شرائط تاثير العلتين انتفاء ما يعارضهما وقد وجد المعارض فيما ذكرنا في الاول فلان سكون الوسط يعارض السببين لزيادة اختصاصهما بالاسم **فان قيل** ان الشارح رح لما قال تؤثران فلا حاجة الى قوله واستجماع شرائط وايضا يرد ما الفرق بين نوح و هند ان الاول منصرف قطعا والثاني يجوز صرفه وعدمه على السواء وايضا يرد النقض بما دخله الكسر والتنوين للضرورة او للتناسب لصدق التعريف عليه مع انه منصرف عنده وايضا يرد النقض بمسلمات علما لمؤنث لصدق التعريف عليه مع انصرافه لدخول الكسرة والتنوين اجيب عن الاول انما ذكر قوله واستجماع شرائطهما لدفع وهم وهو ان يتوهم ان معنى قوله تؤثران ان يجتمع العلتان لمنع الصرف فقط سواء كان معهما شرائطهما اولا وهذا صادق على نوح فاحتاج الى خروجه بقوله واجتماع شرائطهما وعن الثاني بما قال الشارح في بحث نوح فلينظر فيه وعن الثالث للمراد من الصرف ما في حكم الصرف لا عينه كما قال الشارح ثمه و عن الرابع انا لا نسلم تحقق التانيث في مسلمات لان هذه التاء ليست متمحضة للتانيث لدلالتها على الجمعية **قوله** اثرا مفعول مطلق لقوله تؤثران اشارة الى دفع سوال وهو انا لا نسلم ان تحرك الاوسط او الزيادة على الثلث من شروط العجمة لان وجود المشروط بدون الشرط محال وههنا وجد المشروط وهو العجمة في مثل نوح بدون الشرط وهو تحرك الاوسط او الزيادة فحاصل الجواب ان هذه الشرائط شرائط التاثير لا شرائط الوجود **قوله** من علل تسع وانما اختار[3] التركيب التوصيفي ولم يختر الاضافي بان يقال من تسع علل ليطابق مع قوله او علة واحدة لان التركيب الاضافي فيه غير مستقيم[4] لانه لا يتاتى التمييز للواحد والاثنين **قوله** او واحدة منها جواب **سوالين** الاول ان اقامة الواحد مقام الاثنين غير متصور لان المراد لا يقوم

---

[1] يعني ان المراد من الاسم المعرب حضار الخ ۱۲

[2] يعني ان المراد من العلتين العلتان المؤثرتان والتانيث الخ ۱۲

[3] فان فيه علتان مؤثرتان باجتماعهما وهما العلمية والعجمة مع انه منصرف ۱۲

[4] بان قال من واحدة علة لانه على هذا ايكون قوله علة تمييز الواحدة والحال انه لا يتاتى

تا يعارض احد السببين واما في الاخرين فلان اللام والاضافة

عه فعلى ظرف معناه ان يؤثر علتان فعلى ظرف يعم قوله فيه باعتبار التعلق وتقديره ما ثبت فيه علتان ۱۲

مقام المتعدد والثانى ان القيام عبارة عن الاستواء وهو لا يتصور الى من ذوى الارواح فاجاب بقوله
بان تؤثر قوله مجموع ما فى هذين البيتين **جواب** عن الاسولة التى مر فى قوله اسم وفعل و
حرف فلينظر فيه فلا فائدة فى الاعادة والمجموع بمعنى الجماعة فوجد المطابقة بين المبتداء
والخبر فى التانيث يرد عليه ان المذكور فى البيت الواو وثم وتقريب فعلم منه انها ايضا من
العلل فاجاب بقوله من الامور التسعة قوله لا كل واحد متعلق بقوله المجموع قوله وهى
عدل الخ جملة مستانفة وقعت فى جواب سوال السائل وهو ان يقول ما العلل التسع ثم اعلم ان قوله
هى من المص ره وقوله عدل ووصف الخ من الشاعر وهو ابو سعيد الانبارى اوله موانع الصرف تسع
كلما جمعت ٭ ثنتان منها فما للصرف تصويب + عدل ووصف الخ قوله عدل مرفوع اما خبر من المبتدأ
او بدل من التسع الذى هو مذكور فى البيت السابق **فان قيل** لم لم يأتى المص ره بهذا مع انه لو قال
هذا البيت لم يحتج الى التعريف لان ذكره يستغنى عن تعريف غير المنصرف **قلنا** فيه قصور لانه لم
يتناول بما يقوم مقامهما **فان قيل** على هذا لا يصح ذكره من الشاعر **قلنا** انه نظر الى ان المراد با
لاثنتان اعم من ان يكون حقيقة او حكما **فان قيل** لما صح قول الشاعر لا يصح عدول المص ره عنه **قلنا**
انما عدل المص ره عنه لان صحته بتكليف **قوله** والعدل جواب سوالين الاول ان كلمة ثم للتراخى فعلم
منه ان علية الجمع عقيب العلل الاول والامر ليس كذلك والثانى ما الوجه للشاعر انه عدل من الواو الى
ثم مع ان الواو اخصر واصل فى العطف فاجاب بقوله لجعلها فنظرا الى العدل المذكور مجرد عن الترتيب
قوله على الوزن لان نصف بيت الاول خمسة اسماء ونصف بيت الاخر ثلثة اسماء فزاد ثم مرتين
ليقوم مقام الاسمين لان ثم ثلاثى فيكون بمنزلة الاسم واجاب بعض الشارحين ان ثم قد يستعمل
فيما اذا كان للمعطوف مزية على المعطوف عليه ولا شك ان للجمع مزية على ما بقى لانه قائم مقامهما
وانما عدل الشارح عنه لانه لا يستقيم فى قوله ثم تركيب **قوله** فقوله زائدة منصوب اشارة الى الرد
على الشارح الهندى حيث قال ان قوله زائدة مرفوع لانه صفة النون والالف واللام فى النون
زائدة بقرينة تنكير اخواته فلا يلزم توصيف المعرفة بالنكرة او ان اللام للعهد الذهنى والمعرف
بالعهد الذهنى يجوز وصفه بالنكرة صرح به الرضى او بحذف الموصول اى النون التى هى زائدة
ولكن على هذا يلزم حذف الموصول مع الصلة وذا لا يجوز وايضا ان قوله والنون مؤول بالكلمة
فلا يلزم توصيف المذكر بالمونث فرد الشارح ره قوله بقوله منصوب وجه الرد ان فى كلامه
تكليف كثير بخلاف ما قال الشارح لانه ليس فيه تكلف ثم يرد على الشارح انه لا يكون الحال الا من الفاعل
او المفعول والنون ليس منهما بل خبر والحال لا يجى منه اتفاقا فاجاب عنه بقوله اذ المعنى وتمنع النون القرينة
على قوله وتمنع البيت السابق وهو قوله موانع الصرف اه **قوله** الف فاعل الظرف هذا قول غاية التحقيق
والغرض فى نقل قوله ورود الاعتراض عليه بقوله ولا يخفى ثم ان كان الف فاعل الظرف فيكون قوله
من قبلها الف جملة فعلية والا كان مبتدأ فيكون اسمية وعلى التقديرين يكون حالا فان كان حالا من النون

[1] وتمنع النون او بالرفع عطف على النون فاعل تمنع فحينئذ يكون قوله زائدة حالا من الفاعل ١٢ [2] اى على تقرير وجه القصد فيه ١٢ [3] اى من جواب بعض الشارحين فان لم يذكره ١٢

فیکون من الاحوال المترادفۃ وان کان حالا من الضمیر فی قولہ زائدۃ یکون من الاحوال المتداخلۃ **قولہ** ولا
انہ لا یفہم من ھذا التوجیہ الخ الالف واللام فی قولہ التوجیہ للجنس ای جنس التوجیہ فلا یرد انہ ینبغی ان یقال
توجیہین لاحدھما کونہ فاعل الظرف والاخر کونہ مبتدا **قولہ** ولا جعل ای جعل صاحب الغایۃ اشارۃ الی تاکید
الاعتراض **قولہ** وھذا انما اذا قلت جواب سوال وھو ان ھذہ الارادۃ بعیدۃ لا تقتضیہ وضع ولا
قاعدۃ فاجاب بما حاصلہ ان ھذا المعنی مفہوم عرفا کما یفہم من ھذا المثال اجیب من جانب صاحب
الغایۃ انما صرح بزیادۃ النون دون الالف لان الوہم فی عدم زیادۃ النون واما الالف فلا وہم فی زیادتہ
لانہ من حروف العلۃ والاصالۃ فیہا قلیلۃ **قولہ** وقولہ ھذا القول تقریب **قولہ** وقولہ مبتدا وھذا القول
تقریب بیان لہ وقولہ یعنی خبر المبتدا **فان قیل** کیف یصح کونہ خبرا ولا رابط فیہ **قلنا** تقدیرہ یعبر
عنہ ما ملا بالمفرد ای وقولہ مضبر بان ذکر الخ **قولہ** او القول بان کل واحد منہا مانع لان المذکور فی نظم ابی
سعید ھو المانع لا العلۃ **قلنا** انہ قال فی النظم موانع وھو جمع مانعۃ وتانیثہ باعتبار ان موصوفہ علۃ
فکانہ قال العلل الموانع **قولہ** تقریبی ای اعتباری ومجازی ذکر الکل وارادۃ الجزء فیکون المحذوف منہ یاء
النسبۃ **قولہ** اثنان الحکایۃ والترکیب اما الحکایۃ ووزن الفعل فان منع الصرف فیہ بطریق الحکایۃ من الفعل
یعنی کما لا یدخل الکسر والتنوین علیہ قبل نقلہ من الفعل الی الاسم کذلک لم یدخل بعد النقل واما الترکیب فلا الباقی
ای ثبت فیہ الترکیب من العلتین اعلم انہ جاء عبد الرحمن الی مدرسۃ بخارا وسأل علماءھا عن عدد
موانع الصرف فقالوا فی جوابہ اثنان الحکایۃ والترکیب فقال ان فی وزن الفعل الخ لا یؤثر احد العلتین بل ان
الترکیب الی الاخر فینبغی ان یکون علۃ للمنع ھو الترکیب فقط فعجزوا عن جوابہ **اقول** الحکایۃ وان
دخل فی الترکیب لکن افردہ للاہتمام بشانہ لان المنع فیہ اکثر لانہ عین الفعل باعتبار ما کان والباقی
مشابہ بالفعل فی الفرعیتین لا عینہ **قولہ** وقال بعضہم احد عشر تسع منہا ھذہ والعاشر مراعاۃ الاصل
فی نحو احمر اذا سمی بہ ثم نکر والحادی عشر ما ھو مشابہ لالف التانیث وھو کل الف لیست للتانیث زیدت
فی اخر الاسم للالحاق کارطی ملحق بجعفر وھو الشجر الذی یدبغ بہا الجلود او لم تکن للالحاق کالف قبعثری
والدلیل علی ان الف ارطی وقبعثری لیست للتانیث مجیء ارطاۃ وقبعثراۃ بالتاء والدلیل علی ان الف
ارطی وقبعثری لیست للالحاق عدم مجیء اصلہ سداسی حتی یلحق بہ **اقول** فی الجواب الاول داخل
فی الوصف الاصلی عند من اعتبرہ والثانی داخل فی الف التانیث **قولہ** ثم انہ ذکر **قولہ** ثم ای بعد
بیان المثل **قولہ** انہ ای الشان **قولہ** ذکر ای المصنف والغرض فی ھذہ العبارۃ جواب سوال وھو
ان المقصود بیان المثال فالاشتغال بالامثلۃ اشتغال بما لا یعنی **فاجاب** بقولہ ثم انہ ذکر امثلۃ العلل
یعنی ان الممثلات کثیرۃ فکثرۃ الامثلۃ باعتبار کثرۃ الممثلات **قولہ** علی ترتیب جواب سوالین احدھما
انہ لم قدم عمر علی الباقی ولکن الاحمر الی اخرھا والثانی ان اللف والنشر الغیر المرتب اولی عند البعض
لانہ فیہ اتصال بعض الامثلۃ بالمثل فتوھم انہ غیر مرتب فعلی ھذا لا یطابق المثال مع المثل **قولہ**
وفی ایرادہ بینہ جواب سوال

وهو ان ذكر زينب بعد طلحة مستدرك لان المثال كاف لهما حاصل الجواب سلمنا انه كاف لهما لكنه ذكر تنبيها على قسمي التانيث اللفظي والمعنوي **قوله** ومعد يكرب اسم صحابي ومعناه الافرادي ان معد صيغة اسم مفعول كرمي وكرب صيغة الماضي ومعناه اثارة الارض **قوله** واحمد مثال لوزن الفعل **فان قيل** ان ههنا ايضا احمر كاف لهما فلا حاجة الى قوله احمد فينبغي ان يعتذر الشارح ههنا ايضا كما ذكر في زينب **قلنا** ان قياسه على زينب غير صحيح لان ثمه كل واحد كاف لهما واما ههنا فاحمر كاف لهما واما احمد فغير كاف لهما بل للوزن فقط دون الوصف **قوله** واثره المرتب لما كان للحكم معان كثيرة فلرفع الابهام ولتعيين ما هو المراد قال واثره المرتب **قوله** من حيث اشتماله **جواب سوالين** احدهما ان اضافة الحكم الى غير المنصرف غير صحيح لان الحكم اثر العلتين لا انه اثر غير المنصرف والآخر ان حكمه كما هو هذا كذا الرفع والنصب والجر فينبغي ان يذكرها ايضا فاجاب بقوله من حيث اشتماله على علتين والرفع والنصب والجر من حيث اشتماله على الفاعلية والمفعولية والاضافة **فان قيل** ان قيد الحيثية يجيء على معنيين احدهما للاطلاق والآخر للتقييد وههنا لم يصح من قبيل الاول لان ذلك انما يستفاد اذا كان القيد في الحيثية نفس المقيد كما في قوله الانسان من حيث هو انسان والموجود من حيث هو موجود ولا من قبيل الثاني اذ الاشتمال على العلتين معتبر في مفهوم غير المنصرف عند المصنف فلا فائدة في التقييد بقوله من حيث اشتماله **قلنا** قيد الحيثية ههنا بمعنى التعليل لا للتقييد وانما لم يقل من حيث انه غير منصرف مع افادته ما افاده هذا القول على وجه الاخصر للتصريح بمنشاء ترتب هذا الحكم **قوله** ان لا كسرة اعلم ان قوله لا لنفي الجنس يقتضي الاسم والخبر فقوله كسرة اسم لا وخبره محذوف اعني فيه ثم يرد عليه ان قوله ان حرف من الحروف المشبهة بالفعل تقتضي الاسم والخبر ثم لا مع الاسم والخبر ان فرض اسم ان فلا يوجد خبره وان فرض خبر ان فلا يوجد اسمه **اجيب عنه** ان قوله ان مخفف من المثقل فضمير الشان المحذوف معه اسمه ولا مع الاسم والخبر خبره تقديره انه لا كسرة فيه **فان قيل** الجملة خبر المبتداء وهو قوله وحكمه ولم يوجد[له] العائد اليه لان الضمير في قوله فيه راجع الى غير المنصرف لا الى المبتدا وهو قوله وحكمه **قلنا** الجملة بتاويل المفرد او ان هذه الجملة مفسرة للمبتداء فلا حاجة الى العائد **فان قيل** لم ذكر المص انتفاء الكسرة ههنا مع ان انتفاءهما قد علم من قوله وغير المنصرف بالضمة والفتحة **قلنا** المصنف اراد الاجتماع بين الحكمين فانه اقرب الى الضبط يعني انه علم فيما سبق نفي الكسرة لا نفي التنوين وههنا جمع بينهما **قوله** فيشبه الفعل اعلم ان مشابهة الاسم الفعل على ثلاث مراتب الاعلى والمتوسط والادنى الاول يوجب البناء لانه يثبت بثلاث علل كما في حضار وتمام كما ذكره الشارح في بحث المبني والثاني يوجب منع الصرف لانه يثبت بعلتين والثالث يوجب كون الاسم عاملا لانه يثبت بمشابهة ما **قوله** وهو الجر والتنوين فقوله والتنوين عطف على الاعراب لا على الجر **قوله** الذي هو علامة **جواب سوال** وهو انه منقوض بمسلمات علما لانه غير منصرف مع انه لا يمنع منه التنوين فاجاب بما حاصله

[له] والجملة اذا وقعت خبرا لابد فيها من العائد من الجملة الى المبتداء ولم يوجد

ان الممنوع من غير المنصرف تنوين التمكن لا تنوين المقابلة **قوله** علامة التمكن اى دليل على امكنية الاسم للاعرابات الثلثة على نفسه وانما منع الجر والتنوين دون سائر خواص الاسم لان الاسم المعرب قلما يخلو عن التنوين والجر فاختيرا بالمنع ليظهر اثر الشبه فى عامة الاسماء ولان كلمات النكرة كثيرة من المعارف والتنوين يدخل على النكرة فيكون هو كثيرا ايضا والجر ايضا كثير لكثرة عواملها **قوله** والتانيث فرع التذكير فى الخلقة والمرتبة والتلفظ اما الاولين فظاهر واما الثالث فما قال الشارح لانك تقول قائم ثم قائمة **وههنا بحث** وهو ان التانيث طارئ على قائم مطلقا لا على قائم من حيث هو مجرد عن التاء والا يلزم الجمع بين التذكير والتانيث والمذكر هو هذا لا ذلك فانه المشترك بين المذكر والمونث كذا قال الغفور اجيب عنه ان هذا الفرق تدقيق فلسفى واما اهل العربية فلا يفرقون بين المطلق والمجرد ويقولون ان التانيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير والتثنية والجمع فرع للمفرد قوله والتعريف فرع التنكير فى المعنى والتلفظ اما فى المعنى فلان التصور الاجمالى مقدم على التفصيلى واما فى التلفظ فما قال الشارح **قوله** والجمع فرع الواحد **فان قيل** الفرعية متحققة فى التثنية والجمع السالم ايضا **قلنا** المراد بالفرعية ما تكون موثرة والفرعية فيهما غير موثرة لان اعرابهما بالحروف فيخالف عن المفرد فيكون مستقلا فقلت معنى الفرعية والا فليكن التثنية والجمع غير منصرف لان فى غير المنصرف حال النصب والجر واحد ولا شك ان حال النصب والجر واحد فى التثنية والجمع واما الجمع المونث ولو كان اعرابهما بالحركة لا كن خالف من الاصل الذى اعنى جمع المذكر فيكون له نوع استقلال **قوله** ويجوز صرفه اى لا يمتنع **جواب سوال** وهو ان جعل التناسب علة الجواز مستقيم لا كن جعل الضرورة علة الجواز غير مستقيم لان صرف غير المنصرف لاجل الضرورة واجب فاجاب بقوله اى لا يمتنع حاصل الجواب ان الجواز يجئ بمعنيين احدهما بمعنى الامكان الخاص وهو سلب الضرورة من الطرفين والثانى بمعنى الامكان العام وهو سلب الضرورة من الجانب المقابل للحكم والمراد ههنا المعنى الثانى وانما سمى هذا القسم بالعام لانه يتناول الوجوب وغيره بخلاف القسم الاول لانه يتناول عدم الوجوب فقط **قوله** سواء كان ضروريا اى واجبا او غير ضرورى اى غير واجب **قوله** اى جعله فى حكم المنصرف **جواب سوال** وهو ان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان وبالضرورة لا يزول العلتان فاجاب بقوله اى جعله فى حكم المنصرف يعنى اجاب الشارح عنه بوجهين الاول ان المراد بالصرف المعنى الاصطلاحى وهو جعله فى حكم المنصرف والثانى انه يراد المعنى اللغوى وهو التغير **وههنا بحث من وجهين** الاول انه لما اريد منه جعله فى حكم المنصرف فلم اطلق المصدر عليه الانصراف والثانى ان الجواب الاول لا يصح لان المعنى الاصطلاحى للصرف هو جعل الاسم منصرفا حقيقة لا جعله فى حكم المنصرف اجيب عن الاول انما اطلق عليه عين الانصراف لان كل ما لا يترتب عليه غاية فهو فى حكم العدم وعن الثانى بان المعنى الاصطلاحى على نوعين احدهما عرفى والاخر حقيقى الاول جعله فى حكم المنصرف والثانى جعله منصرفا والمراد ههنا العرفى **قوله** عند المتقدمين عنده

---

[1] ومعناه بالفارسية ايستاده من غير لحوق التذكير والتانيث ۱۲

[2] اى المجرد عن التاء لا تم مطلقا ۱۲

[3] اشارة الى الجواب الثانى ۱۲

فهو ما لا يدخل عليه الكسرة والتنوين فبادخال احدهما يجعل منصرفا حقيقة فان قلت ان المنصرف عند غيره ما يدخل عليه التنوين والحركات الثلث فادخال احدهما لا يجعله منصرفا عندهم ايضا قلت جاز دخول احدهما يجب دخول الآخر باعتبار عدم القائل بالفصل قوله لا يلزم خلو الاسم عنهما وههنا بحث وهو ان العلتين الباقيتين بعد ادخال الكسرة والتنوين اما موثرتين او لا فعلى الاول يلزم وجود المؤثر بدون الاثر فان اثره هو المنع عن الكسرة والتنوين لا غير وعلى الثاني لم يصدق عليه تعريف غير المنصرف على مذهب المصنف فان كون علتين موثرتين معتبر في تعريفه كما صرح به الشارح في تعريفه اجيب عنه بان المراد ما كان موثرتين لكن تخلف الاثر عن المؤثر انما لا يجوز اذا لم يمنع مانع والمانع ههنا موجود وهو الضرورة والتناسب فان قيل في صورة وجود المانع لا يكون العلة علة لان المانع يدخل على العلة عند ابي حنيفة واما عند الشافعي فالمانع يدخل على الحكم لا على العلة فعلى مذهبه يستقيم وجود العلة مع المانع كما ذكر في كتب الاصول قلنا المشهور ان المص كان على مذهب الشافعي فلا يرد الاعتراض قوله والضمير في صرفه جواب سوال وهو انه لما كان المراد المعنى اللغوي كان معناه ويجوز تغيير غير المنصرف فالاعتراض باق على حاله فاجاب بقوله والضمير في صرفه راجع الى حكمه وانما قال وقيل لانه ضعف باعتبار ان ارادة المعنى اللغوي مهجور في العلوم وايضا ان المعنى اللغوي اصطلاح الغير وكل اصطلاح بالنسبة الى اصطلاح اخر مجاز قوله اي لضرورة وزن اشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه اعلم ان الضرورة على قسمين احدهما لوزن الشعر اي موافقة نصف الاخر من البيت مع النصف الاول في الحروف او على العكس والاخر لرعاية القافية اي لرعاية حرف الاخر اشار الشارح الى الاول بقوله لضرورة وزن الخ والى الثاني بقوله او لرعاية القافية ثم الضرورة لوزن الشعر على قسمين احدهما انكسار والاخر انزحاف اشار الشارح الى الاول بقوله انكسار والى الثاني بقوله او انزحاف قوله فكثيرا ما يقع اي وقعا كثيرا وكلمة ما زائدة او للتعميم اي كثيرا اي كثير يقع قوله يخرجه عن الوزن الضمير المستتر في يخرج راجع الى الانكسار والبارز الى الشعر قوله صبت على اوله ؎

مَاذَا عَلٰى مَنْ شَمَّ تُرْبَةَ اَحْمَدًا ؛ اَنْ لَا يَشَمَّ مَدَى الزَّمَانِ غَوَالِيَا

قوله ماذا اي اي شئ وقع على من الخ قوله ان لا يشم متعلق بوقع قوله غواليا اي خوشبوئی اخره صبت بيان شئ فالحاصل انه لو لم يرد التنوين في مصائب لنقص الحرف من نصف الاول من البيت من النصف الاخر وهذا البيت من فاطمة رض قالت في مرثية النبي صلى الله عليه وسلم قوله واما الثاني اي الانزحاف فكقوله اعد الخ هذا قول الشافعي في مدح الامام الاعظم وقصته ان الشافعي راى رجلا من اصحاب الامام الاعظم فقال له بين لنا بيان الامام الاعظم فبين الرجل حسنه ثم قال الامام الشافعي له اعد ثانيا فبينه ثانيا ثم قال له ثالثا بين لنا فقال الرجل الكلام اذا زاد على مرتين حصل الحزن للمخاطب وانت لا تحزن فقال الشافعي اعد ذكر الخ يتضوع اي خوشبوی کند فان قيل الضرورة في نعمان يستدعي التنوين لا الكسر فلم كسر قلنا لما لم يكن واسطة بين المنصرف

والفصل الذی یتعلق بہ کلمہ علی محذوف وہو لی وان لایشم منصرب بنزع الخافض وہو کلمۃ ان والمعنی لاجرم علی من شم تربۃ احمد ان لا یشم الزمان غوالیا ١٢

له المراد بالانكسار تغير لم يجئ مثله في اصول بحر من البحور وفي اصول بحر خاص وان جاء مثله في اصول بحر اخر ١٢ سه زحاف بکسر در شعر افتادن حرفی ست میان دو حرف پس کی به دیگری نزدیک شود ١٢ سه یعنی ان کان استقامته وازاله

عه ای ای شئ آه یعنے ماذا اسم جنس یعنے مشتے مبتدا و خبره ان لایشم ١٢ سه اعد ذکر نعمان ان ذکره ؛ هو المسک والرائحة تیضوع

وغير المنصرف فيفيد صرفه بادخال التنوين والكسر ايضا ولان التنوين لما كان للتمكن ومعناه امكنية الكلمة للاعرابات الثلث فلابد من ادخال الكسر حال الجر لتحقق معنى التمكن والا يلزم الكذب **قوله** كما يحكم به سلامة الطبع الخ كانه قيل ان يبين كيف يخرج عن السلاسة فدفع لقوله كما يحكم به سلامة الطبع وان لم يظهر على السنتنا **قوله** والاحتراز عن بعض الزحاف المراد من الزحاف ليس مطلق الزحاف بل الذي يخرج الشعر من السلاسة بقرينة الفاء في قوله فالاحتراز لانه مرتب على قوله زحاف يخرج عن السلاسة **فان قيل** فعلى هذا لاحاجة الى ازدياد لفظ البعض في قوله الاحتراز عن بعض الزحاف لان المراد من الزحاف الذي يخرج الشعر من السلاسة فلاحاجة الى ازدياد لفظ البعض **اجيب عنه** هذا التصريح بما علم ضمنا **قوله** ليحصل التناسب لما كان قوله للتناسب مفعولا له ليجوز وهو على قسمين احدهما حصول مدخول اللام بالسابق مثل ضربت تاديبا والاخر حصول السابق بمدخول اللام مثل قعدت عن الحرب جبنا فدفع الابهام وتعين ما هو المراد قال ليحصل التناسب **قوله** لان رعاية التناسب جواب سوال وهو ان رعاية التناسب ليس بضروري فكيف يثبت جواز صرفه للتناسب **قوله** مثل سلاسلا وانما نصب سلاسلا على الحكاية لانه مفعول به لقوله تعالى انا اعتدنا للكفرين الخ فلا يرد بانه ينبغي ان يكون مجرورا لانه مضاف اليه لمثل **قوله** مثال المجموع **جواب سوال** وهو ان المقصود ليس الا صرف سلاسلا فينبغي ان يذكر سلاسلا فقط دون اغلالا **فاجاب بقوله** مثال المجموع **وههنا بحث** من وجوه الاول ينبغي ان يجعل المنصرف غير منصرف بتبعية غير المنصرف والثاني ما الوجه للمص انه مثل للتناسب و لم يمثل للضرورة والثالث ينبغي ان يقول المص او التناسب من غير ذكر اللام فيه لانه معطوف على قوله للضرورة **اجيب عن الاول** ان الضرورة عندهم رد الاشياء الى اصولها وفي جعل منصرف غير منصرف اخراج عن الاصل ولذا لم يجز جعل الهمزة للمقصورة ممدودة لان اصل الممدودة المقصورة ويجعل الممدودة مقصورة وعن الثاني انه لم يذكر امثلة الضرورة لكثرتها كما تعلم بالاشعار التي ذكرها الشارح وعن الثالث انما ذكر اللام تنبيها على انهما نوعين مختلفين من المفعول له لان الاول من قبيل قولهم قعدت عن الحرب جبنا والثاني من قبيل قولهم ضربت تاديبا **قوله** وما يقوم مقامهما **فان قيل** اللائق تقديمه على الحكم لانه بيان لما ابهم في تعريف غير المنصرف **قلنا** ان ذكر الحكم ايضا بيان لما ابهم في التعريف لان العلة في التعريف مقيدة بكونها موثرة وبقوله وحكمه بين اثر العلتين فجميع ما ذكر بعد التعريف بيان ما ابهم في التعريف **قوله** التي تقوم لما كانت كلمة ما مشتركة بين الموصول وبين الموصوف والاول اولى ههنا لانه وقع موضع المبتدا والاصل فيه التعريف فلذا اول كلمة ما بالتي ثم الموصول يقتضي المعتمد عليه فلذا ازاد قوله لفظ العلة .... ثم لفظ العلة اسم جنس يقع على القليل والكثير والكثير غير مراد فلذا زاد الشارح قوله الواحدة ولما كان المعتمد عليه مونثا اول كلمة ما الموصولة للمونث اعني التي واول تقوم بتقوم **قوله** مقام العلتين وبيان لمرجع الضمير في قوله مقامهما **قوله** من العلل التسع قيد للعلتين او للعلة الواحدة او لكل منهما **قوله** علتان اشارة الى ان العطف مقدم على الربط لئلا يلزم حمل الاخص

على الاعم **قوله** مكررتان اشارة الى وجه اقامته مقام العلتين **قوله** قامت كل واحد دفع وهم وهو ان يتوهم ان المراد مجموعهما **قوله** تكرارها اشارة الى ان للتوصيف السابق للتعليل وله الجمع اى جمعية الجمع

لان اسباب منع الصرف ليس الا من الاوصاف قوله البالغ احترازعن رجال ومسلمون قوله منتهى الجموع المراد منه ما فوق الواحد لان الجمعية لايتاتى الا مرتين قوله فانه قد تكرر الخ دليل الاشتراط صيغة منتهى الجموع قوله حقيقة او حكما جواب سوال وهو ان التكرار فی مساجد ومصابيح غير متحقق فاجاب بقوله حقيقة او حكما قوله كاكالب جمع اكلب قوله اساور جمع اسورة وهو جمع سوار قوله اناعيم جمع انعام وهو جمع نعم قوله كمساجد نظير اكالب واساور قوله مصابيح نظير اناعيم قوله وثانيهما التانيث جواب سوال وهو ان اسباب منع الصرف ليس الا من الاوصاف والف التانيث من الذوات فاجاب بقوله وثانيهما التانيث اى تانيث الالف فعبارة المصنف محمولة على القلب قوله المقصورة والممدودة فان قيل ان اسناد التانيث الى الممدودة غير مستقيم لان الممدودة فی حمراء ليست للتانيث بل لمد الصوت واما الهمزة المنقلبة عن المقصورة التی فی اخره فهی للتانيث كما بين الشارح فی بحث التانيث قلنا انه لما لم يفارق احدهما عن الاخر ليصح اسناده اليهما قوله ای كل واحد منهما دفع وهم ظاهر قوله لانهما لازمتان الخ اشارة الى الفرق بين التاء والف التانيث قوله لا تفارق الخ بيان لقوله لازمتان قوله فلا يقال الخ تعليل لقوله لازمتان قوله فجعل الخ تفريع على قوله ولا يقال قوله فصار اه تفريع على قوله بمنزلة تانيث اخر والغرض فی التفريع بيان دليل لاقامة الف التانيث مقام العلتين قوله اصلا اى لا فی الوضع ولا فی الاستعمال اما فی الوضع فما بين الشارح رح بقوله وضعا واما فی الاستعمال فما بين بقوله فلا يقال فی حبلى حبل لا للمذكر ولا للمونث قوله بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة لانه يقال ضارب فی ضاربة يعنی ان ضارب موضوع للمذكر والمونث ثم زيدت التاء للفرق قوله فلو عرض جواب سوال وهو ان التاء ايضا قد تكون لازمة للكلمة فينبغی ان يقوم مقام العلتين فاجاب بقوله فلو عرض فان قيل هذا الكلام يشعر بانه ليس فی اسم العلم وضع وليس كذلك قلنا المراد من الوضع وضع اولی لا الثانی ولهذا قال الشارح بحسب اصل الوضع ولا شك انه ليس فی العلم وضع اولی قوله العدل لما ذكر العلل التسع مجملا فی تعريف غير المنصرف اراد بيانها فادخل الفاء فی التفسير فی قوله فالعدل فان قيل ان التفسير قد مر بقوله مثل عمر واحمر وطلحة فلا حاجة الى التفسير قلنا اجاب صاحب الغفور عنه المراد من التفسير تفسير المفهوم لا تفسير الامثلة اعلم ان العدل فی اللغة يجیٔ على خمسة معان احدها بمعنی الميل اذا وقعت صلته كلمة الى كما يقال عدل اليه ای مال اليه وبمعنی الاعراض اذا وقعت صلته كلمة عن نحو عدل عنه ای اعرض عنه وهو معنی الصرف ای الصرف والاعراض بمعنی واحد وبمعنی البعد ان وقعت صلته من نحو عدل البعير من الجبال ای بعد منه وبمعنی المساواة ان وقعت صلته بين نحو عدل الامير بين كذا وكذا ای ساوی الامر وفی اصطلاح النحوی عبارة عما قال المص وفی اصطلاح الفقهاء عبارة عن الاستقامة على الامور الشرع وانما قدم العدل على الوصف لان العدل ليس مقيد بشرط فيكون بمنزلة المطلق من المقيد والمطلق مقدم على المقيد اعلم بان الفرق بين العدل والاشتقاق ان الاشتقاق تغير فی اللفظ والمعنی جميعا والعدل تغير فی اللفظ دون المعنی قوله مصدر جواب سوال وهو ان العدل وزن فعل وهو من اوزان صفة المشبهة

مشاع لا الی الی ذکی للعدہ ۔ عبد الرحمن

كمصب هذا لا يصح حمل الخروج عليه لانه وصف محض والصفة المشبهة ذات مع وصف فاجاب بقوله مصدر يعني سلمنا العدل وزن فعل لاكن لانسلم ان فعل من الاوزان المختصة بالصفة المشبهة بل مشترك بينها وبين المصدر والمراد ههنا المصدر لان اسباب منع الصرف ليس من الاوصاف

قوله مبني للمفعول جواب سوال وهو انه لا يصح حمل الخروج على العدل من وجه اخر وهو ان العدل متعد بمعنى الاخراج صفة المتكلم والخروج لازم صفة الاسم فدفعه بقوله مبني للمفعول يعني ان المتعدي انما يكون صفة للتكلم اذا كان مبنيا للفاعل وههنا مبني للمفعول فيكون صفة للفظ

قوله اى كون الاسم معدولا جواب اسولة ثلثة الاول انه على هذا لا يصح حمل الخروج على المعدول كما هو الظاهر والثاني ان عد المعدول من اسباب منع الصرف لا يصح لانها من الاوصاف والمعدول من الذوات والثالث ان العدل متعد والخروج لازم فعلى هذا يلزم تفسير المتعدي باللازمي فاجاب بقوله كون الاسم معدولا والكون من الاوصاف وايضا يكون لازميا قوله اى كون الاسم مخرجا جواب سوال وهو ان كون الاسم معدولا من قبيل الحاصل بالمصدر لانه اذا عبر عن الشئ بالكون فالمراد منه هو الحاصل بالمصدر والخروج من المصادر فيلزم حمل المصدر على الحاصل بالمصدر وذا لا يجوز فاجاب بقوله اى كون الاسم مخرجا وانما فسر الخروج باسم المفعول المزيد لدفع اعتراض الشيخ الرضي من ان العدل اخراج الاسم لا الخروج لان العدل متعد بشرط الاعتبار فيه كما سيذكر الشارح فتعرض بالخروج ليشير ما ينبغي فقوله خروج الاسم تفسير للمضاف اليه وهو الضمير في خروجه وقوله اى كون الاسم مخرجا تفسير المضاف وهو الخروج وانما قدم تفسير المضاف اليه مع تقدم المضاف عليه لانه وان كان مقدما في اللفظ لكن العلم بالمضاف اليه مقدم على العلم بالمضاف فان العلم بزيد مقدم على العلم بالغلام في غلام زيد فان قيل ان الضمير في خروجه لا يخلو اما الى الاسم او الى المعدول فعلى الاول يلزم الاضمار قبل الذكر وعلى الثاني يلزم اخذ المحدود في الحد قلنا الضمير راجع الى الاسم الذي يعلم من لفظ المعدول لانه اسم صفة تقتضي الموصوف فان قيل فعلى هذا يلزم اخذ المحدود في الحد لان الصفة من المحدود فكذا الموصوف منه قلنا الاسم معلوم من البحث لانه في الاسماء قوله عن صيغته اى صيغة الاسم اى خروج الاسم من صيغة هذا الاسم قوله اى عن صورته جواب سوال وهو ان الاسم عبارة عن الصورة والمادة معا والصيغة ايضا عبارة عنهما كما قال علماء الصرف ان ضرب صيغة ماض فيلزم خروج الكل عن الكل وهو باطل فاجاب بقوله اى عن صورته اى المراد من الصيغة هي الصيغة عند النحاة وهي عبارة عن الصورة فقط فلا يلزم الخروج عن الكل فان قيل على هذا يلزم خروج الكل عن الجزء قلنا العبارة بحذف المضاف اى خروج مادة الاسم فان قيل على هذا يلزم خروج الجزء عن الجزء قلنا خروج الجزء عن الجزء ليس بباطل مطلقا بل اذا لم يكن احد الجزئين مشتملا على الاخر قوله التي تقتضي الاصل لما كان الباء في قوله اصلية للنسبة وهي تقتضي المناسبة بين المنسوب والمنسوب اليه اشار الى المناسبة بقوله التي يعني انها نسبة المقتضي الى المقتضى ثم كان لفظ الاصل يجيئ على معان القاعدة والدليل والراجح والسابق فلدفع الايهام ولتعيين ما هو المراد قال الشارح والقاعدة وقوله ان يكون متعلق بقوله تقتضي قوله عليها الضمير فيه راجع الى الموصول اعني قوله التي فان قيل لا يصدق التعريف على العدل التقديري لعدم الاصل و

له بصيغة اسم الفاعل ١٢ ٣ه بصيغة اسم للمفعول ١٢ عه اى المناسبة ١٢ ٤ه الاصل في اللغة ما يبتني عليه غيره ١٢

سه يا الٰہی بروی پاک نبی ؛ بجمال محمدِ عربی ؛ صلی اللہ علیہ وسلم ارحم علینا وارحم علی آبائنا

القاعدة فيه قلنا هذا لتعريف للعدل الحقيقي فقط قوله ولا يخفى عليك جواب سوال وهو ان
التعريف غير مانع لانه يدخل فيه المشتقات لاخراجها عن صيغة الاصلية وهو المصدر مع انها لا تسمى معدولا
والا ينبغي ان يكون ضارب غير منصرف للعدل والوصفية فاجاب بقوله ولا يخفى عليك يعني المصدر
ليست صيغة للمشتقات فان قيل هذا الجواب غير دافع لانه كما ان صيغة المصدر غير صيغة المشتقات كذلك
صيغة المعدول عنه غير صيغة المعدول قلنا التغير في المشتقات تام لانه كما كان في اللفظ كذلك في المعنى
بخلاف العدل لان التغير فيه بين المعدول والمعدول عنه من وجه وهو في اللفظ فقط دون المعنى كما ترى واجاب
مير جمال خيالي رحمة الله تعالى عليه الفرق بينهما بالنظر الى العرف لانه لا يقال في العرف ان لفظا لعدل
متميز من لفظ المعدول عنه بخلاف المشتقات قوله وان المتبادر الخ جواب سوال وهو ان التعريف غير
مانع لانه دخل فيه اسماء محذوفة الاعجاز كيد ودم فانهما مخرجان من يدي ودمي فاجاب بقوله وان المتبادر
الخ عطف على قوله ان صيغة المصدر اى ولا يخفى عليك ان المتبادر اه وانما كان متبادرا لان الماتن
تعرض الى خروج الاسم عن الصيغة وسكت عن المادة فعلم انها باقية يرد عليه انه يخرج منه عمر وثلث لان
المادة ليست باقية فيهما قلنا المراد ببقاء المادة بقاء حروف الاصلية التي تقابل بالفاء والعين واللام
وفي هذه الامثلة حذف الزوائد وهو الالف في عمر والتاء في الثلثة الاولى وجميع حروف العلة الثاني
قوله والتغير انما وقع في الصورة فقط فان قيل ان التعريف لا يكون جامعا لانه خرج منه سحر معينا اى معرفة
لانه معدول من السحر المعرف باللام لانه غير مخرج عن صيغة الاصلية بل رد اليها قلنا الصورة اعم من
الحقيقي والحكمي وهو حكمي لان الالف واللام تعد من الصورة الحكمي لان اللام كالجزء من الكلمة الا ترى
انه لا يجوز الفصل بين اللام ومدخوله فان قلت فعلى هذا لا يبقى المادة قلنا المراد من المادة ما كان مقابلا
بالفاء والعين واللام قوله محذوفة الاعجاز قيدا لاعجاز اتفاقي لان مثله محذوفة الاوائل كعدة اصله وعد
وكذا محذوفة الوسط كمقول اصله مقوول ولكن في الاعجاز ابدل حرف بحرف لعدم بقاء المادة فيهما قوله وان
خروجه جواب سوال وهو ان التعريف غير مانع لانه دخل فيه مغيرات قياسية اى مغيرات صرفية مثل
مرمي لانه مخرج عن مرموي مع انه لا يسمى عدلا والا ينبغي ان يكون مرمي غير منصرف للعدل والوصف
فاجاب بقوله وان خروجه الخ عطف على قوله وان المتبادر اى ولا يخفى عليك ان خروجه اه قوله
اى مغايرة جواب سوال وهو ان اخر اسم تفضيل ومعناه اشد تاخرا وهو غير موجود ههنا فاجاب
بقوله اى مغايرة اى الخروج عن الصيغة يعني سلمنا انه اسم تفضيل لكنه نقل الى معنى المغايرة قوله لا يبعد جواب سوال
وهو ان المغايرة ثابتة في المغيرات الصرفية لان مرمي مغير من مرموي فاجاب بقوله ----
ولا يبعد والحاصل ان الشرط في العدل ان يكون صيغة المعدول عنه موافقا مع ان عدل وصيغة المعدول غير موافق
مع القاعدة الا ترى ان ثلثة ثلثة موافق مع القاعدة لانه لانه اذا كان المعنى مكررا لا بد ان يكون اللفظ كذلك
وثلث غير موافق مع القاعدة لان معناه مكرر لا تكرار في لفظه واما في المغيرات الصرفية فكما ان الصيغة الاولى داخلة في القاعدة
كذلك الصيغة الثانية الا ترى ان مرموي دخل تحت القاعدة وكذا مرمي فلان اسم المفعول من المجرد يكون على وزن مفعول

ل اى التغير في المشتقات ۱۲ ؎ مع انه ليسا بعدل ۱۲ ؎ لان اصله تاءت ثلثه ۱۲

ه والاصل في فلان ان الواو والياء اذا اجتمعا كان

ولهما ساكنا ابدلا الواو بالياء وادغمت الياء فى الياء فيكون مرمى داخلا تحت هذه القاعدة فان
قيل يخرج بهذا القيد جميع ما خرج بالثانى اى بقوله وان المتبادر من محذ وفة الاعجاز لان يدودم
الصيغة الاولى فيهما قياسية والصيغة الثانية غير قياسية لانهما بقيا ثنائية وما لا يخرج به كالمدغمة
مثل مرمى فالاولى الاكتفاء به ولا حاجة الى القيد الثانى فلم اعتبره الشارح قلنا ان القيد الثانى
متبادر كما قال الشارح وان المتبادر وهذا القيد ليس بمتبادر فلا يصار اليه الا لضرورة فلما وجد وجه آخر
لا يصار اليه قوله واما المغيرات الشاذة جواب سوال وهو انه ينتقض بالمغيرات الشاذة كاقوس انيب فانهما الغير القياسية
مخرجان من اقواس وانياب مع ان صورة الاولى داخلة تحت الاصل والثانية بخلافه لان الاجوف لا يجمع على
افعل بل على افعال كالثوب على اثواب والبيت على ابيات حاصل الجواب لا نسلم ان اقوس وانيب مخرجان عن اقوس
وانيب بل جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس ولهذا سميت بالجموع انیب
الشاذة ولو كانا مخرجين من الاقواس والانياب فما سميت بالشاذة قوله فان الظاهر الخ هذا
سند للمنع والاصل كيف وان الظاهر على هذا فالاولى الواو دون الفاء كذا قال جمال الدين الحنالى
اجيب الفاء للتعليل بمعنى لام الاجلى قوله واخراج اقوس الخ حاصله ان انياب اصل لانيب لكن لم
يعتبر اخراج انيب من الانياب واعتبار الاخراج من الاصل شرط فى العدل كما سياتى قوله وقال
بعض الشارحين والغرض فيه ورود الاعتراض على المص لان الاجوبة المذكورة فى قول الشارح منقول
من المص فى امالى الكافية قوله تميز العدل عن سائر العلل فان قيل لا نسلم المقصود هذا بل المقصود
تميز غير المنصرف عن المنصرف وذا لا يحصل بتعريف الاعم قلنا التميز بين المنصرف وغير المنصرف
يكفى باستعمال العرب فما لا يدخله الكسر والتنوين فهو غير المنصرف وما يدخله فهو منصرف وما لا يعلم
حاله باستعمال العرب مع وجود السببين كالجموع الشاذة اذا سمى لشخص لم يعلم انها منصرف او غير
منصرف بل يتوهم انها غير منصرف لتحقق العلمية والعدل فيحكم بعد الامتناع فان الاصل فى الاسماء
الصرف قوله فحيث مكانية او تعليل لقوله لا باس لاكن قدم عليه الفاء فى قوله فحيث من دخل
لا باس اى فلا باس لكن الفاء بقى فى موضعه واخر مدخوله عن موضعه قوله فح لا حاجة الخ هذا
من مقولة بعض الشارحين فان قيل المذكور فى الجواب الاول لفظ لا يخفى وفى الجواب الثانى لفظ
التبادر وهو ليس من التكليف بل الاصل ان يحمل اللفظ على التبادر قلنا التبادر لا ينافى التكليف لان
كل قيد اذا قدر فى التعريف فهو تكليف او نقول ان التبادر اذا ذكر بلا دليل فهو ليس الا تكليف اجيب عنه
ان فى قول الشارحين تكليف واحد فوق من هذه التكلفات كلها وهو ان العدول من المذهب المختار
الى غير المختار تكليف ظاهر ولا شك ان التعريف بالاعم لا يجوز على المذهب المختار وهو مذهب المتقدمين
مع ان المص منهم قوله واعلم انا اعلم اشارة الى الرد على المتوسط والرضى اذ قالوا ان اعتبار العدل
مقدم على منع الصرف يعنى ان العدل قد يكون تحقيقا وتارة تقديرا كما فى عمر وانهم قالوا ما ثبت سابقا لا انهم
الشو واعتبروا فرد عليهما بان العدل باعتبار لشو النحاة واعتبارهم بعد منع الصرف يعنى ان العدل تقديرى

ای جمهور النحاة

غير منصرف اى لما وجدوا اعرابها كاعراب غير منصرف فلا يرد انهم لما وجدوها غير منصرف وهو
عبارة عما فيه علتان فلا يصح قوله فلم يجدوا فيهما اے اعراب مثنیٰ ومثلث سببا ظاهرا غير الوصفية **قوله** ولم اصلح للاعتبار الا
العدل لان الاسباب الاخرى لها دلائل ظاهرة فى اللفظ فلا يجرى العرض فيها بخلاف العدل وايضا ان
اعتبار الوصفية ينافى علمية عمر واعتبار التانيث ينافى تذكيره واعتبار التركيب ينافى افراده و
كذا الجمع والالف والنون المزيدتان فى تجرده عنهما اذا كان باعتبار شرط لا شى فالمانع موجود عن
صلاحية الكل واما العدل فلا يعلم من اللفظ فيصح الغرض فيه وههنا اعتراض وهو انه على هذا يلزم
الدور لان منع الصرف موقوف على العدل والعدل موقوف عليه **اجيب عنه** سلمنا ان العدل موقوف على
منع الصرف لكن منع الصرف ليس بموقوف على العدل بل موقوف على سبب من الاسباب التسع **قوله**
لانهم تنبهوا اى لان النحاة تخبروا عن العدل التحقيقى الذى هو موجود سابقا كما قال صاحب المتوسط و
الرضى بل فرضوا ابتداءً **قوله** فيما عدا عمر يعنى ان فى عمر العدل غير سابق على منع الصرف بالاتفاق **قوله**
فجعلوه غير منصرف للعدل وسببا آخر بل ليس كذلك **قوله** ولاكن لا بد جواب **سوال** وهو انه لما كان
العدل فرضى واعتبارى فى جميع المواد فعلى هذا لا يصح تقسيم العدل الى التحقيقى والتقديرى لانه يلزم تقسيم الشئ
الى النفس والى الغير فاجاب بقوله ولاكن لا بد حاصل الجواب ان تقسيم العدل الى القسمين باعتبار المعدول
عنه يعنى المعدول عنه على قسمين حقيقى وتقديرى **وههنا بحث** وهو ان غرض الشارح من هذه العبارة
يعنى قوله ولاكن لا بد آه دفع سوال لاكن يكفى لدفع السوال بيان امر واحد وهو بيان الاصل واما بيان امر اخر وهو
اعتبار الاخراج فلا دخل له فى الدفع فلا حاجة الى بيان الامرين بقوله ولاكن لا بد فى اعتبار العدل من امرين
اجيب عنه انه وان لم يكن له دخل فى الدفع لاكن كثيرا ما يذكر الشئ بالتبعية لبيان ضابطة **قوله**
محقق بلا شك الشك عبارة عن تساوى الطرفين فنفيه كما يصدق مع اليقين يصدق مع الظن الذى
هو الطرف الراجح فاندفع ما قيل ان وجدان دليل غير منع الصرف على وجود اصل المعدول عنه لا يستلزم
تحقق وجوده بلا شك لجواز كون مقدماته ظنية كذا قال مير جمال الدين الجناني **قوله** وفى بعضها
لا دليل غير منع الصرف اى مغائر عنه بالذات بقرينة المقابلة فاندفع ما قيل فيه نظر لان الدليل عليه
كما يكون منع الصرف كذلك عدم السببية فيه غير العلمية ووجود سببا اخر فيه وعدم وجدان
صلاحية اعتبار غير العدل دليلا على وجود اصل المعدول **قوله** فانقسام العدل الى التحقيقى
والتقديرى انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا **فان قيل** اذا كان ثبوت الاصل
محققا فخروجه ايضا محقق لان الاصل انما كان اصلا لخروج المخرج عنه **قلنا** ليس المراد بالاصل
ههنا الى القياس اى لا يكون الاسم عليه سواء كان الاسم عليه ثم خرج او لم يكن والخروج لا يتحقق الا ان يكون الاسم الآن
عليه ثم خرج فتحقق ثبوت الاصل لا يستلزم تحقق الخروج **قوله** واما اعتبار اخراج المعدول **وههنا بحث**
غفل عنه فحول هذا الفن وهو ان غرض الشارح من هذا البيان الرد على صاحب المتوسط
والرضى فى اعتبار العدل لا فى اعتبار اخراج المعدول فلا يصح قول الشارح واما اعتبار اخراج المعدول

فلا دليل عليه ولو قيل انهما متحدان فلا يصح قوله ولكن لابد فى اعتبار العدل من امرين لانه علم منه انهما متغائران اجيب عنه ان اعتبار العدل واعتبار الاخراج متحدان فح صح قوله واما اعتبار اخراج المعدول فلا دليل عليه واما قوله لابد فى اعتبار العدل من امرين فمعناه لابد فى وجود العدل من امرين فالاعتبار بمعنى الوجود ثم اضافة الوجود الى العدل بيانية ولاشك ان نفس العدل مغائر عن اعتبار الاخراج يعنى ان اعتبار العدل واعتبار الاخراج متحدان واما ---- اعتبار الاخراج فمغائران قوله فلا دليل عليه اى لا دليل قصدى عليه وان كان دليل الاصل دليل العدل لكنه ضمنى يعنى العدل تقديرى فى الكل قوله فعلى هذا اى على ما ذكر من ان التقسيم فى الاصل قوله معناه خروجا فيه اشارة الى امور ثلاثة احدها ان قوله تحقيقا مصدر مبنى للمفعول والثانى انه صفة للمصدر المحذوف اى خروجه عن صيغته خروجا ومجوز المفعول المطلق من المصدر والثالث ان توصيف الخروج بهذه الصفة باعتبار المتعلق وهو الاصل لا باعتبار حالة نفسه الا فهو عين قول الرضى قوله يكون اللفظ ايضا مكررا وههنا بحث بوجوه الاول ان التثنية والمجموع معناهما مكرر ولا تكرار فى اللفظ والثانى انه لانسلم ان ثلث معدول من ثلثة ثلثة لان ثلث يقع صفة للمؤنث كما فى قوله تعالى مثنى وثلاث وحكم موصوف اسماء الاعداد كحكم تميزها فعلم ان ثلث معدول عن ثلث ثلث بدون التاء والثالث انه لو عدلوا ثلث واخواته عنها ينبغى ان يصح نكاح مافوق الاربعة ايضا لقوله مثنى وثلث ورباع اجيب عن الاول لا نسلم ان التكرار فى اللفظ غير موجود لان الالف فى التثنية قائم مقام اللفظ وعن الثانى النساء اسم الجمع لامرأة لا جمع لها فهو مذكر بهذا الاعتبار وعن الثالث ان التكرار لا يستلزم التعدد لان الثانى بدل عن الاول او تاكيد له ليفيد التفرد قوله والدليل لما قال الرضى ان ثلث معدول عن ثلثة ثلثة لاتحاد معنيهما فرد الشارح عليه وقال والدليل وجه الرد ان اتحاد المعنى لا يدل على عدل احدهما من الاخر والا فليكن احد المترادفين معدولا عن الاخر قوله ثلثة ثلثة بالنصب حال من القوم مأول بلفظ واحد اى مفصل بهذا التفصيل فلما كان كلا اللفظين عبارة عن ذى الحال اجرى اعرابه عليهما قوله الى رباع كلمة الى بمعنى مع فلا يرد ان الغاية لا تدخل وايضا لا يرد الاظهر ان يقال ورباع بالعطف لان الواسطة بين مثنى ورباع ثلث والحال ان ثلث مشبه به فلا وجه لادخاله تحت المشبه قوله بلاخلاف لانه مسموع كما فى قوله تعالى مثنى وثلاث ورباع قوله خلاف عند البعض لا يجوز لان مادة انها غير مسموع وعند البعض وان لم يسمع لكنها ملحق بالاول قوله والسبب فى منع صرف اشارة الى الرد على البعض لانهم قالوا ان منع صرفها لتكرار العدل حيث عدل عن التكرار وعن الاسمية الى الوصفية وجه الرد ان اعتبار العدل امر اضطرارى فيجب ان يقتصر على قدر الحاجة ولانه لو كان كذلك لكان العدل قائما مقام العلتين كالجمع ولم يقل به احد قوله لان الوصفية العارضية جواب سوال وهو ان الانصراف بالعدل فيهما مستقيم واما بالوصف فغير مستقيم لان الوصف فيهما عارض

العدل

لانهما معدولان من ثلثة ثلثة وهما من اسماء العدد ولا وصفية فيهما لانهما موضوعة للوحدات لا لما له الوحدات حتى تكون اوصافا بل الوصفية انما عرضت ای فی الاسماء العدد ۱۲ لهما بالتركيب كما فی قوله مررت بنسوة اربع فيكون المراد منها ما له الوحدات لا الوحدات والمعتبر فی سببية منع الصرف هو الوصف الاصلی حاصل الجواب ان الوصفية وان كانت عارضة فی ثلثة ثلثة ای بعارض التركيب لكن صارت اصلية فی ثلث ومثلث لانه معدول عن ثلثة ثلثة التی فی حالة التركيب مع القوم فی قوله جاءنی القوم ثلثة ثلثة يعنی ان ثلث ليس معدولا من ثلثة ثلثة فی حال الافراد بل معدول منهما فی حال التركيب مع الموصوف

قوله فيما وضعا له الخ كلمة ما عبارة عن الموضوع له والضمير فی له راجع الی ما والضمير فی وضعا الی ثلث ومثلث وههنا **بحث** من وجهين الاول ان الوصفية لما كانت عارضية فی المعدول عنه واصلية فی المعدول يلزم خروج الاصل عن الفرع وهو باطل والثانی لما كان المعدول والمعدول عنه مختلفان فی الاصلية والعارضية لم يوجد الاتحاد فی المعنی وهو شرط فی العدل **اجيب** عن الاول ان فرعيته بجهة لا ينافی اصالته بجهة اخری وهی تكرارهما لفظا ومعنی وعن الثانی الاتحاد شرط فی اصل المعنی وهما متحدان فيه **قوله** واخر **فان قيل** العدل كما يكون فی اخر كذلك يكون فی سائر الجموع المونثة مثل نُصَرُ وضُرَبُ جمع نُصری وضُربی فلا وجه للتخصيص وايضا العدل كما يكون فی جمع المونث مثل اخری وكذا فی مذكرها مثل اخرون لان الكل معدول من ما تلبس بلام او من فلا وجه للتخصيص **اجيب** عن الاول سلمنا ان العدل ثابت فی الكل لكن تخصيص اخر لدفع وهم وهو ان معنی التفضيل زائل عنه لانه يستعمل فی معنی غير فلا يشترط فيه خواص اسم التفضيل وهو الاستعمال باللام او كلمة من واما صيغة الاخری فباقية علی معنی التفضيل فلا شبهة فيها **وعن الثانی** انما خص الجمع لان المفرد لا حاجة له الی العدل لان فی الاخری وجد الالف المقصور واما فی الاخر فلوجود سببين غير العدل احدهما وزن الفعل والاخر الوصف الاصلی **قوله** اُخَر جمع اُخری وهو مونث آخَر اشارة الی بيان دليل علی اصل اخر غير منع الصرف ليكون المعدول عنه تحقيقا **قوله** لان معناه فی الاصل جواب سوال وهو انا لا نسلم ان اخر اسم تفضيل لانه بمعنی غير كما يقال جاءنی اخر زيد ای غير زيد فاجاب بقوله لان معناه الخ **فان قيل** ان كونه بمعنی اشد تاخرا لا يدل علی اسم تفضيل لانه جاز ان يكون صيغة المبالغة وايضا ان اخر مستعمل بمعنی غير فمن اين علم انه فی الاصل اسم تفضيل **قلنا** انما جزمنا بكونه اسم تفضيل لانه صيغة صيغة اسم تفضيل يقال اخر اخران اخرون **قوله** نقل ای معنی غير قالوا وان استعمل بمعنی غير لكن ليس بمعناه من كل وجه لان غير يستعمل فی الجنس وفی غير الجنس جميعا بخلاف اخر لانه لا يستعمل الا فی الجنس كما تقول جاء زيد واخر ای رجل اخر لا حمار اخر او امراءة اخری **قوله** وقياس اسم التفضيل **فان قيل** ان اريد به ما وضع للزيادة وان لم يستعمل فلا نسلم القياس لانه لا يقتضی المفضل عليه فلا حاجة الی احد الامور وان اريد منه ما استعمل فاخر ليس كذلك لانه نقل الی معنی غير قلنا باختيار الشق الاول لان الاصل فی كل اسم تفضيل ان يستعمل

باحد هذه الوجوه الثلاثة وان استعمل فی المعنی المجازی لانه اریدنی المعنی المجازی ما ارید فی المعنی الحقیقی الاتری ان لفظ الحقیقة اذاکان عاما یکون المجاز ایضا عاما وان کان خاصا فخاص **قوله** علم انه معدول من احدها **وههنا بحث** من وجهین الاول انه لامدخل للام وکلمة من فی جوهر حروف اخواسم التفضیل المستعمل باحدهما بل جوهره الهمزة والخاء المعجمة والراء فلایکون فیه الخروج من الصیغة ولوجعله داخلا فیه یلزم عدم بقاء المادة فی المعدول والثانی ان الشارح استعمل حیث الشرط ههنا مع انه لم یجیٔ للشرط لغة **اجیب عن** الاول ان الصیغة اعم من الحقیقی والحکمی وعن الثانی ان حیث ههنا لم یستعمل للشرط بل استعمل للزمان ظرفا لقوله علم **فان قیل** هذا القیاس یستدعی ان یکون اخر ایضا معدولا عن الاخر المستعمل مع احدها مع ان فیه وزن الفعل وسیجیٔ ان العدل ووزن الفعل متضادان لایجتمعان **قلنا** قد سبق انه لایکفی فی العدل مجرد کون القیاس ووجود الاصل بل لابد من اعتبار الاخراج وههنا لاحاجة الیه لوجود السببین وزن الفعل والصفة **قوله** ای عن الاخر ویؤیده لزوم المطابقة للموصوف افرادا وتثنیة وجمعا وتذکیرا وتانیثا یقال رجل اخر ورجلان اخران ورجال اخرون **وههنا بحث** من وجوه الاول ان لزوم المطابقة فی المفرد المذکر ای اخر لافی اخر لانه جمع غیر متنوع والکلام فی اخرای فی الجمع لافی اخرای فی المفرد المذکر والثانی انه لوکان معدولا عن الاخر لوجب ان یکون معرفة اذ العدل تغیر الصورة دون المعنی والثالث ینبغی ان یکون مبنیا لتضمنه معنی اللام کامس فانه معدول عن الامس فکان مبنیا **اجیب** عن الاول ان المراد هذا الباب لااخری الجمع بخصوصه وعن الثانی لاضیر فی اختلافهما تعریفا وتنکیرا لبقاء الاصل المعنی وعن الثالث ان امس مبنی لتضمنه معنی اللام ولهذا یکون معرفة بخلاف اخر لانه غیر متضمن ولهذا یکون نکرة والحاصل ان الفرق بناء علی اللحاظ والاعتبار فان لاحظ اللام کان مبنیا والاکان معربا **قوله** عن اخر من انما جعل المعدول عنه مذکرا لان اسم التفضیل المستعمل بمن لیس الامفردا مذکرا ویؤیده قول هذا البعض موافقة المعدول والمعدول عنه تعریفا وتنکیرا **وههنا بحث** من وجهین الاول انه یابی عنه ان اسم التفضیل المستعمل بمن لایثنی ولایجمع وههنا یجمع والثانی ان اخر بضم جمع واخر بفتح مفرد ولایجوز ان یکون الجمع معدولا عن مفرد **اجیب** عن الاول ان هذا مختص باستعماله فی معنی التفضیل او المراد من الجمع جمع السالم کما یاتی فی بحثه انشاء الله تعالی و عن الثانی ان اخر من بمعنی الجمع تساوی الجمع والمفرد فیه کافضل فی قولک علماؤنا افضل عن علماءهم **قوله** وانما لم یذهبا الخ ای البعضان المذکوران وفی بعض النسخ بصیغة المجهول ای لم یذهب **قوله** لانها ای الاضافة حال کونها قاطعة عنها **قوله** او اضافة اخری ای اذا حذف المضاف الیه لابد فی المضاف الیه من احد الامور الثلاثة اما التنوین فی عوضه او البناء او اضافة اخری لاکن الشرط ان یکون للمضاف الیه فی الاضافة مثل المضاف الیه فی الاول ای عین الاول ولا یشترط ذلک فی المضاف لاکن الشرط فی المضاف فی الاضافة الثانیة ان یکون تابعا للمضاف الاول سواء کان تاکیداً

او معطوفا والاول مثل ياتيم تيم عدى والثانى مثل ابوى ولخوى اى ابويه واخويه بحذف المضاف اليه فان المعطوف عليه فى حكمه **قوله** عن احد الامرين اى احد الامرين المغائرين عن الاضافة وفى بعض النسخ بلفظ امرين **قوله** جمع جمعاء اشارة الى بيان دليل على اصل جمع غير منع الصرف ليكون المعدول عنه محققا قوله وقياس فعلاء مونث افعل الواو للحال اى قياس اسم التفضيل المونث الذى على وزن فعلاء ومذكره على وزن فعل فانقيل فعلاء افعل ليس الا صفة فلم ضم معها الاسم بقوله وانكانت اسما **قلنا** فيه اشعار على ان فيه احتمال الاسمية باعتبار الغلبة فى باب التاكيد كما قال الشارح **قوله** ان تجمع على افعل **اعترض عليه** بان فعلاء اسما انما تجمع على فعل اذا كان مذكره مجموعا على فعل ايضا واجمع مجموع على اجمعون لا على جمع كذا قال غفور **اجيب** هذا اذا لم يكن مذكره فى الاصل اسم تفضيل وهو فى الاصل اسم تفضيل كما يأتى **قوله** وانكانت اسما يرد عليه ان جمعاء لوكان اسما لكان اجمع ايضا اسما فجمعه اجمعون لا يصح اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف **اجيب عنه** انه علم جنس وفيه بحث اذ الشرط كون الاسم علما لمذكر عاقل لا كونه علما مطلقا **قوله** يجمع على فعالى اى يجمع بجمع التكسير **قوله** او فعلاوات اى يجمع بجمع السلامة **قوله** كصحراء لا يخفى ان افعل فعلاء ليس من الصحراء فهو نظير لا تمثيل **قوله** فاصلها يعنى اذا كان جمع بضم الفاء وفتح العين غير قياس فى اجمع جمعا اسما او صفة فاصله لما جمع بضم الفاء وسكون العين او غيره مما هو القياس فيه من جماعى او جمعاوات اعلم ان وضع المعدول غير وضع المعدول عنه فلا ضير فى كون التكسير معدولا عن السلامة فلا يرد انه كيف يكون القياس فى جمع جمعاوات مع احدهما جمع التكسير والاخر جمع السلامة **قوله** تحقق العدل اه اى وجد العدل **قوله** العدل التحقيقى يعنى باعتبار العدل لان العدل محقق بنفسه **قوله** والاخر الصفة الاصلية فانقيل الصفة لا يخلو اما افعل الصفة اى الصفة المشبهة كاحمر او افعل التفضيل كافضل لا يصح واحد منهما اما الاول فلانه لوكان من باب افعل الصفة لما جاء جمعه اجمعون لان افعل الصفة يجمع على فعل كحمر لا على افعلون واما الثانى فلانه لوكان من باب افعل التفضيل لما جاء مونثه فعلاء بل فعلى كفضلى **قلنا** المراد افعل الصفة وجمعه على اجمعون شاذ او المراد افعل التفضيل واما مونثه فعلاء فشاذ **قوله** وفى اجمع اه لما كان فى مونث اجمع احد السببين العدل توهم ان فى اجمع ايضا احد السببين العدل فعلى هذا اجمع فيه العدل ووزن الفعل وذا باطل فدفع بقوله وفى اجمع **فان قيل** ان اجمع لوكان معدولا عن فعلاء الاسمى لا يستقيم منعه من الصرف لعدم وجود سبب اخر غير العدل **قلنا** ان فعلاء الاسمى محمول على فعلاء الصفتى لقلة الاسمى وكثرة الصفتى **قوله** وعلى ماذكرنا اعنى قوله فاذا اعتبر اخراجها عن واحد منها تحقق العدل وقوله لكن لا بد فى اعتبار العدل من امرين **جواب سوال** وهو كما ان الدليل موجود على الاصل فى هذه الامثلة كذلك موجود فى اقوس وانيب وهو ان الاجوف لا يجمع على افعل بل على افعال فعلم انها معدولان عنهما وليس كذلك فاجاب بقوله وعلى ماذكرنا يعنى ان مجرد وجود الاصل

ن الاصل

له اى عن اقواس وانياب ۱۲ عه وقوله الى اخره اه اى الذى مر سابقا ۱۲

لا يكفي في الاصل بل لا بد من اعتبار الاخراج **فان قيل** ذكر دفع هذا السوال مكرر لانه مذكور فيما سبق **قلنا** ان ذكره ههنا لدفع سوال يرد على الدليل واما سابقا فقد ذكر لدفع سوال يرد على التعريف فلا تكرار وايضا فيه فائدة زائدة وهو قوله كيف ولو اعتبر الخ **قوله** فلا شذوذ جواب لو لكن المتعارف في الجواب هو الماضي مثبتا كان او منفيا مع اللام او بدونه ولا يجئ جوابها جملة اسمية ولعل الشارح لم يطلع على ذلك **قوله** ولا قاعدة جواب سوال وهو ان اطلاق اسم الشاذ على الجموع الشاذة لا يتوقف على ماذكره سابقا لانه جاز ان يكون شذوذها لمخالفتها القاعدة للاسم المخرج لا بما ذكره سابقا وهي كون الضم على الواو والياء ثقيلا **فاجاب** بقوله ولا قاعدة وثقل الضمة عليهما فيما اذا لم يكن ما قبلهما ساكنا في الاسماء وههنا وجد لساكن وهو القاف والنون **قوله** ومن ههنا تبين الفرق وهو ان الشاذ هو الذي لا يكون موافقا للاصل والمعدول هو الذي يكون موافقا له **فان قيل** فعلى هذا يكون الشاذ ايضا موافقا للاصل باعتبار الاصل **قلنا** الاصل لازم مع المعدول ولا يلزم الاصل مع الشاذ لانه ربما يكون شاذا ولا اصل له **قوله** اي خروجا اشارة الى ان تقديرا منصوب باعتبار الموصوف المقدر اي خروجا وهو مفعول مطلق لقوله خروجه عن صيغته الاصلية ويجوز المفعول المطلق من المصدر **فان قيل** المفعول المطلق جزء من العامل والمصدر مساوي مع المفعول المطلق فلا يثبت الكلية والجزئية بينهما **قلنا** المصدر العامل يكون بمعنى ان مع الفعل فيكون المفعول المطلق جزؤه بهذا الاعتبار **قوله** عن اصل انما ذكر الاصل ههنا مع ان العدل التقديري يصح بدون اعتبار الاصل لمقابلته مع قوله تحقيقا **قوله** مفروض لما كان المقدر مشتركا بين القدرة والتقدير فلرفع الابهام وتعيين ما هو المراد فسره بقوله مفروض اي المراد منه المقدر ثم الفرض على قسمين قد يكون مع الداعي وقد يكون مع غير الداعي فلرفع الابهام قال الشارح يكون الداعي الى تقديره الخ ثم التقدير قد يطلق على المحذوف كما هو المشهور فلدفع هذا الوهم قال وفرضه **قوله** منع الصرف لا غير **فان قيل** الداعي الى التقدير ههنا امور ثلثة احدها منع الصرف والثاني عدم وجدان علة اخرى سوى العلمية والثالث عدم صلاحية علة اخرى للاعتبار سوى العدل **قلنا** الداعي ليس الا امر وجودي ومنع الصرف وجودي باعتبار المفهوم وهو ما فيه علتان من تسع واما الامرين الآخرين فمن الاعدام فكيف يكون داعيا **فان قيل** الداعي ايضا غير منحصر في منع الصرف فانه قد يكون تقدير العدل للبناء كما في تمار وحضار وقد يكون للحمل على النظائر كما في قطام عند بني تميم **قلنا** المراد بالداعي الذي يكون سببا لمنع الصرف والحمل والبناء ليسا من اسباب منع الصرف **قوله** وكذلك زفر وانما لم يكتف بالعطف فقط للتنبيه على ان زفر مثال مستقل ولا يتوهم انه مع عمر مثال واحد **قوله** اعتبر فيهما العدل هذا غير مختص بالتقديري بل مشترك بينهما **قوله** قد سمعنا ان اصلهما عامر وزافر لما وبهذا التقدير امتاز العدل التقديري عن التحقيقي يرد عليه ان الشرط الذي قدم لا يستدعي تقدير خصوص عامر وزافر بل يستدعي مطلق الاصل الا ان يحمل على حذف عبارة اخرى وهي ولم يجدوا فيهما اصلا صالحا الا عامرا وزافرا اذا قدر فيهما **قوله** ومثل باب قطام انما زاد قوله ومثل مع ان الكاف في كعمر تفيده

له لم يكتف اه اي لم يقل وزفر بدون ذكر لفظ كذلك ١٢ م

للتنبيه على ان هذا العدل ليس كعدل عمر باعتبار منع الصرف وهذا العدل باعتبار الحمل على النظائر وانما زاد لفظ الباب مع انه يغني عنه بلفظ المثل لان هذا التركيب الاضافي كناية عن كلما هو فعال الخ فلذا ذكر الباب مع قطام ويحتمل ان يكون ذكر الباب من الكاتب لا من المصنف **قوله** عن قاطمة اي اللئيمة التي عضت بالاسنان حين المنازعة مع امرءة اخرى **قوله** اراد بيابها **جواب** سوال وهو ان الباب مضاف الى قطام والمضاف اليه خارج من الكلام لا يتعلق به حكم فعلى هذا لا يعلم حال قطام فاجاب بقوله والمراد ببابها كل ما هو على فعال ولا شك ان قطام ايضا على وزن فعال فلم يخرج من الحكم فكما يتناول غلاب كذا يتناول قطام ثم يرد عليه ان فعال صادق على اسم الفعل مثل نزال وتراك وعلى الصفة مثل فساق بمعنى فاسقة وعلى المصدر مثل فجار بمعنى الفجور مع انها من المبنيات وكلامنا في المعربات فدفع بقوله علما للاعيان الخ تقييد بالعلم احترازا عن الصفة مثل فساق بمعنى فاسقة والتقييد بالاعيان احترازا عن المصدر كفجار بمعنى الفجور والتقييد بالمونث لبيان الواقع كما قال الشارح في بحث اسم الفعل والتقييد بقوله من غير ذوات الراء ليصح التقييد ببني تميم لانه لو كان من ذوات الراء يكون مبنيا عندهم ايضا كحضار وطمار ووبار اعلاما للكوكب والمكان المرتفع والارض في اليمن **فان قلت** ينبغي ان يقال للعين بالافراد دون الاعيان لان ما هو على فعال شرطه ان يكون علما للمفرد لا انه علما للجمع **قلت** انه بحذف عبارة اخرى اي العين من الاعيان كما قال الشارح في موضعه **قوله** في لغة بني تميم **جواب سوال** وهو انه لا يصح ظرفية بني تميم لباب قطام لان الظرف على قسمين حقيقي كالزمان والمكان واعتباري كظرفية الصفات للموصوفات كقولهم زيد في العلم وزيد في الكرم وبنو تميم ليس بواحد منهما فاجاب الشارح بازدياد لفظ لغة ولا شك ان اللغة صفة لباب قطام لانهم قالوا باب قطام الذي هو لغة بني تميم **قوله** فانهم اعتبروا العدل آه **جواب سوال** وهو ان العدل لا يكون الا للحاجة ولا حاجة ههنا اليه لوجود سببين في قطام العلمية والتانيث فاجاب بقوله فانهم اعتبروا آه يعني ان عدل بني تميم في قطام ليس لمنع الصرف بل للحمل على النظائر لان الحمل طريق شائع عند اهل العربية **قوله** في الاعلام المونثة هذا علة جامعة للحمل اي كما ان باب قطام علم للاعيان المونثة كذلك ذوات الراء علم للاعيان المونثة فاللام في الاعلام عوض عن المضاف اليه وهو العين اي في اعلام الاعيان المونثة **قوله** مثل حضار وطمار وفي بعض النسخ زاد قوله وبار الحضار علم لكوكب وهو مونث سماعي وقيل جبل بين اليمامة والبصرة وطمار المكان المرتفع ووبار ارض في اليمن **قوله** فانهما مبنيتان جواب سوال وهو ان العدل في باب قطام للحمل على ذوات الراء فسال السائل ان العدل في ذوات الراء من اي سبب فدفع بقوله فانهما مبنيتان يعني ان العدل فيهما للبناء لان البناء يثبت بثلاثة اسباب ومنع الصرف يثبت بسببين **قوله** وليس فيهما الاسباب وههنا اعتراض وهو انه لو اريد انه ليس فيهما شيء الاسباب فهو ممنوع لوجود وزن فعال فيهما ولو اريد انه ليس فيهما موجب البناء الاسباب ففيه ان سببين ليسا موجب البناء **اجيب** عنه المراد من قوله وليس نفي موجب البناء بالكلية ثم اثبت موجب البناء بقوله الاسباب ثم نفاهما بقوله والسببان لا يوجبان البناء والنفي بهذا الطريق يفيد النفي بطريق المبالغة

ن الحمل

له ولان الغرض من زيادة المثل الغرض من الحاجب البعض [illegible] وما المثل ١٢ لا يكون الا [illegible] او نقول ان زيادة المثل [illegible] تقرير كون الاقتصار على [illegible] ١٢

يعني ان النفي لبعض والاثبات لبعض النفي بطريق السلب الكلي والاثبات لبعض النفي

يفيد الاثبات بالمبالغة كما في الكلمة الطيبة لا اله الا الله وههنا اعتراض وهو ان باب قطام اذا اعتبر فيه العدل يكون كذوات الراء في تحقق ثلثة اسباب فكما اوجب لذلك بناء في ذوات الراء ينبغي ان يوجب البناء في باب قطام ايضا اجيب عنه ان وجوب البناء في ذوات الراء ليس باسباب ثلثة فقط بل بسبب الراء ايضا لان الراء حرف ثقيل لتكريره في المخرج فناسبه الخفة والبناء اخف لان سلوك طريق واحد اخف من سلوك طرق مختلفة ولا راء في باب قطام فلذا لا يثبت البناء فيه **قوله** فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل انما اعاده لافادة الحصر كما يدل عليه قوله انما فان كلمة انما وضعت للحصر فلا يرد شبهة التكرار **قوله** ليس في محله لاكن ذكره ههنا لاشتراكه مع عمرو وزفر في تقدير العدل فقط اوللتنبيه على ان تقدير العدل غير منحصر في منع الصرف بل قد يكون للحمل **قوله** فلا يكون مما نحن فيه وههنا اعتراض وهو ان ذكر بني تميم اما من حيث ان في كلامهم تقدير العدل فقط اى لا يلزم ان يكون لمنع الصرف فقط ۱۲ او تقدير العدل لمنع الصرف فان كان الاول فهو موجود في كلام الحجازيين ايضا لكن في كلامهم باعتبار البناء وفي كلام بني تميم باعتبار الحمل وان كان الثاني فهو كما لم يوجد في كلام الحجازيين كذا لم يوجد في كلام بني تميم فقوله فلا يكون مما نحن فيه ليس في موضعه اجيب عنه ان قيد بني تميم لاجل ان باب قطام غير منصرف عندهم فناسب الحمل **قوله الوصف** وههنا بحث وهو انه لم يعرف المصنف غير العدل في هذا الباب اجيب عنه ان ما سوى العدل من الاسباب اما معرف في هذا الكتاب في محله لان لكل واحد موضع على حدة واما مستغن عن البيان لشهرته او لانه علة في العدل من تعريف السلف وهو الاخراج الخ وجه وسائر الاسباب متفق مع السلف فلذا لم يتعرض لبيانها **قوله** وهو كون الاسم اعلم ان الوصف قد يطلق على الصفة وهو اسم دال على ذات الخ وعلى الوصفية وهو كون الاسم دالا على ذات آه ولما كان اسباب منع الصرف من الاعراض فلذا قال كون الاسم ولم يقل وهو الاسم قوله على ذات احتراز عن المصادر قوله مبهمة لفظ القياض فانه ماخوذ من القيض الذي هو كثرة الماء يدل على ماء كثير لا على ذات ما لها الكثرة المائية وكذلك المصغر يدل على ذات معينة متصفة بالحقارة مع انه وصف مثل دُوَيْر مصغرا دور جمع دار يدل على ان ادور متصفة بالحقارة وهو ليس الا عين الذات مع انه وصف ولهذا كان غير منصرف بالوصفية ووزن الفعل الذي كان في المكبر فان التصغير لا يخل بالوزن فيما اوله احد الزوائد **اجيب عنه** هذا من الشواذ **فان قيل** اذا كان المصغر وصفا فكيف يصح منع طُلَيْحَة بالتصغير بالعلمية والتانيث لانه يلزم اجتماع المتضادين الوصفية والعلمية **قلنا** هذا من باب توسعاتهم حيث لم يفرقوا بين المصغر والمكبر اي لما اعتبر في المكبر العلمية اعتبر في المصغر ايضا **فان قيل** ان قولهم ان الوصف ما دل على ذات مبهمة منقوض برحمن ورحيم فانهما من الصفات مع انهما يدلان على ذات معينة **قلنا** المراد بالابهام باعتبار الاصل اي الوصف .... الوضع وان صار بالنسبة لمعين **يرد عليه** فعلى هذا الاحتياج الى قوله وشرطه ان يكون في الاصل وايضا لا يصح قول الشارح سواء كانت الدلالة بحسب الوضع او بحسب الاستعمال لانه يصوت باعلى صوت

ان الوضع غير ماخوذ في التعريف

---

[1] انما قدم الوصف على التانيث لان الوصف اصل في الذكر والمذكر مقدم على المونث ۱۲ [illegible]

بحث الوصف [illegible]

اجیب عن اصل الاعتراض ان الرحمن والرحیم ایضا داخل فی الشاذ فلا تنتقض القاعدۃ **قولہ** سواءٌ کانت **جواب سوال** وهو ان الوضع ماخوذ فی مفهوم الوصف فلا حاجۃ الی قول المصنف وشرطه ان یکون فی الاصل وانما کان الوضع ماخوذا فیه لان المذکور فیه لفظ دل والوضع لازم عادی للدلالۃ فاجاب بما حاصله ان المراد من الوصف ههنا الوصف بمعنی اللغوی وهو اعم لا الاصطلاحی **قوله** هی الحمرة فی احمر قال عصام الدین ان الذکورة فی احمر ایضا وصف فلم یذکره الشارح بان قال وهی الحمرة والذکورة **اجیب عنه** ان الذکورة والانوثۃ لو کانت من الصفات ینبغی ان یکون رجل بل جمیع الاسماء من الاوصاف لانها لا تخلو من الذکورة والانوثۃ فلذا لم یتعرض الشارح الیه **قوله** فانه لما اجری ای اربع قوله ای فی المثال المذکور قوله علم ان معناه ای معنی الاربع نسوة موصوفۃ بالاربعیۃ یعنی ان المراد من الاربع للربوع **قوله** لاصالته دلیل لاشتراط الوصف الاصلی لانه اذا کان الوصف اصلیا فالفرعیۃ حصلت، **قوله** فلذلک ای لتقسیم الوصف الی القسمین والمعتبر ههنا هو الوصف الاصلی **قوله** فی سببیۃ منع الصرف **جواب سوال** وهو انه لما کانت الاصلیۃ شرطا فی الوصف لا یصح تقسیم الشارح الوصف الی القسمین ای الاصلی والعارضی فاجاب بقوله فی سببیۃ الخ **فان قیل** لا بد ان یضم مع هذا الشرط شرط اخر وهو ان لا یلزم منه اعتبار المتضادین کحاتم بان قال ان لا یصیر علما لان بین الوصف والعلمیۃ تضاد **قلنا** انما ترکه لانه یعلم مما بعده من قوله وخالف سیبویه الاخفش فی نحو احمر علما **قوله** وصفا فی الاصل قوله وصفا بیان لمتعلق الجار والمجرور اعنی قوله فی الاصل **یرد** علیه انه یجوز ان یجعل فی الاصل خبر لقوله ان یکون ویتعلق بالوصف الذی هو اسم یکون فلا حاجۃ الی تقدیر الوصف ثانیا او یجعل متعلقه قوله یکون مع ان فی تعلقه بالوصف جعل الاسم والخبر امرا واحدا **اجیب** عن الاول ان الجار والمجرور لا یصلح الخبر بنفسه بل باعتبار المتعلق فلو جعل متعلقه الوصف الذی هو اسم یکون فیکون من الاسم لا من الخبر وعن الثانی لا یصح تعلقه بیکون لانه لا بد لفعل ناقص من الخبر المستقل فی نفسه ولا نسلم ان فیه جعل الاسم والخبر امرا واحدا لان الاسم وصف مطلق والخبر وصف مقید بالاصالۃ حیث قال وصفا فی الاصل **یرد علیه** انه علی هذا یلزم حمل الاخص علی الاعم وذا لا یجوز بل الجائز حمل الاعم علی الاخص لانه یجوز ان یقال الانسان حیوان ولا یجوز ان یقال الحیوان انسان کما مر فی تعریف اللفظ **اجیب عنه** ان بالنظر البادی وان کان الوصف الاول مطلقا واعم والثانی مقیدا واخص لکن بالنظر الدقیق الامر بالعکس یعنی ان الوصف الاول مقید بالوصف الذی هو سبب منع الصرف والثانی مطلق هذا موضع تحیر فحول هذا الفن فلا تغفل عنه **قوله** الذی هو الوضع **جواب سوالین** الاول ان القاعدۃ المشهورة هذه ان المعرفۃ اذا اعیدت معرفۃ کانت الثانیۃ عین الاولی والمراد من الاصل فی قوله خروجه عن صیغته الاصلیۃ القاعدۃ فالمراد من الاصل ههنا ایضا القاعدۃ فعلی هذا یلزم فساد المعنی والثانی ان الاصل اذا ذکر فی مقابلۃ الوصف فالمراد منه الموصوف فیکون المعنی وشرطه ان یکون فی الموصوف وهذا المعنی موجود فی الوصف

العارضى ايضا مع انه لم يكن سببا لمنع الصرف فاجاب بقوله الذى هو الوضع ما قلت من القواعد فى الاكثرية لا كلية وانما كان الوضع امرا اصليا لانه ما يبنى عليه شئ ولا شك ان على الوضع ايضا يبنى الدلالات الثلثة **قوله** بان يكون وضعه على الوصفية جواب سوال وهو ان الوضع لا يصلح الظرفية للوصف لان الظرف لا يكون الا زمانا او مكانا وايضا ان الوصف العارضى ايضا مظروف فى الاصل اى فى المعنى الاصلى فاجاب بقوله بان يكون وحاصل الجواب عن الثانى ما بين الشارح واما الجواب عن الاول فهو انه كما ان الظرف مشتمل على المظروف كذلك الوضع مشتمل على الوصف فيكون مجازا مستعملا قوله سواء بقى توطئة الى العبارة الآتية ويرد عليه لا نسلم ان الزوال لا يضر لان الوصف اذا صار علم شخص كحاتم لا يعتبر فقول الشارح على الاطلاق ليس ما ينبغى **اجيب عنه** ليس المراد بالازالة الازالة بالكلية كما فى علم الشخص بل المراد ازالته من وجه كما فى علم النوع كاسود كما يعلم من قول المص فلا تضره الغلبة اى غلبة الاسمية لان الغلبة يقتضى للغلوب **قوله** بان تخرجه عن السببية **جواب** سوال وهو انا لا نسلم عدم مضرة الغلبة لان فيه نقل من الابهام الى التعيين وليس هذا الا ضد لمفهومه فاجاب بقوله بان يخرجه قوله اى غلبة الاسمية اشارة الى ان اللام بدل عن المضاف اليه **قوله** ومعنى الغلبة الخ دفع وهم وهو ان المراد بالغلبة ان تختص ببعض افراده بقرينة فعلى هذا ينبغى ان يسمى المعنى المجازى من قبيل غلبة الاسمية فدفع بما ترى **قوله** فلذلك **فان قيل** الفاء تدل على علية ما قبلها لما بعدها واللام كذلك فما الفائدة فى ايرادهما **قلنا** اجاب صاحب الغفور بان الفاء لتفريع العلم بهذين الامرين[1] على العلم بذلك الامرين واللام لتفريع[2] المعلوم على المعلوم **قوله** المذكور **جواب سوال** وهو انه فات المطابقة بين اسم الاشارة والمشار اليه لان ذلك من اسماء الاشارة يشار به الى المفرد المذكر والمذكور سابقا امران اشتراط الاصالة وعدم مضرة الغلبة فاجاب بقوله المذكور ثم يرد عليه المذكور امور كثيرة من ابتداء الكتاب الى هنا وهى غير مرادة ههنا فدفع بقوله من اشتراط الاصالة **وههنا** اعتراض وهو ان الانسب ان يجعل قوله فلا تضره الغلبة لتقرير اشارة الاصالة لانه ليس امر مستقل بل من تفريعاته ويجعل قوله فلذلك اشارة الى اشتراط الاصالة فقط فعلى هذا الاحتياج الى التاويل بالمذكور **اجيب عنه** ان ما قال الشارح جواب بعد التسليم اى لا نسلم انه فات المطابقة لان الاشارة الى اشتراط الاصالة فقط وان سلم الاشارة الى الامرين فهو بتاويل المذكور **قوله** فى قولهم لما كان حروف الجر لا يدخل الا على الاسم وقوله مررت جملة زاد الشارح قوله قولهم وقوله مررت مقولة القول وهو ليس الا جملة **فان قيل** من اين علم ان صرفه لانتفاء الاصالة الوصفية التى هى شرط الوصف لم لا يجوز ان يكون صرفه لانتفاء شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء واربع يقبل التاء **قلنا** المراد من التاء هو تاء التانيث وتاء اربع ليس تاء التانيث كما عرفت فى اسماء الاعداد وان كانت للتانيث بالنظر الدقيق كما ذكر فى بحث اسماء الاعداد **قوله** من الصرف **جواب سوال** وهو انا لا نسلم ان اسود واخواته ممتنع لانه موجود فى كلام العرب وفى الخارج فاجاب بقوله من الصرف **فان قيل** كيف يمتنع اسود اذ ليس فيه سببان سوى الوصف الاصلى لان وزن الفعل مشروط بعدم قبول التاء واسود قابل التاء حيث يقال للحية الانثى اسودة فكيف يصح تفريع الثانى **قلنا** المراد من التاء التاء القياسية وفى اسودة التاء غير قياسية اذ --- القياس ان يقال فى مونثه سوداء **قوله** حيث مكانية قوله لم يجر

[1] بهذين الامرين اى كون العلم بالاول سببا للعلم بالثانى سواء كانت المترتب عليه علة او معلولا او غيرهما ١٢ م

[2] لتفريع آه اى كون العلم بالاول علة للثانى فى نفسه يستفيد العلم بالثانى منه اولا ١٢ مفتى عبدالرحيم ١٢

له اى منع الصرف ۱۲

استعمالها جواب سوال وهو ان الوصف الاصلي غير كاف في المنع الا ترى ان الوصف اذا صار علما لتخصص
كحاتم لا يكون سببا للمنع فاجاب بقوله ولم يهجر يعني انه لم يزل ههنا بالمعنى الوصفي بالكلية لانه علم لنوع **قوله** واما عند
استعمالها **جواب سوال** وهو انه يعلم مما سبق انه لو استعمل في الوصف في الحال فهو منصرف لان التخصيص
في الروايات يدل على نفي الحكم فيما عداه فاجاب بما حاصله ان التخصيص في الروايات انما ينفي ما عداه
اذا لم يكن ما عداه ثابتا بالطريق الاولى وههنا ثابت بالطريق الاولى **قوله** وضعف منع افعى **وههنا** اعتراض
وهو ان هذه الاسماء منصرفات عند المصرح قطعا فكيف يصح قوله وضعف لان الضعف يدل على جواز
منع الصرف مع انها لا يجوز منعها عند المصرح **اجيب عنه** معناه وضعف منع الصرف من منع افعى من الصرف
المنع ... مسند الى الغير لا الى المصرح **قوله** على زعم متعلق بقوله منع افعى فيكون علة له لا علة للضعف ما ذكره
بقوله وجه ضعف **وههنا** اعتراض وهو ان الزعم عبارة عن الطرف الراجح والوهم عبارة عن الطرف المرجوح
فالدليل غير مثبت للمدعى **اجيب عنه** الزعم ههنا بمعنى ادراك المرجوح فيتساويان **قوله** ووجه
ضعف **فان قيل** ما الوجه في ان اعتبار الوصفية في افعى واخواته مع جواز اصالتها يوجب
ضعف منع صرفها وتقدير العدل في عمر وامثاله مع الجزم بعدم تحقق صيغتها الاصلية والخروج
عنها لا يوجب ضعف منع الصرف فيها مع انها اولى بالضعف **قلنا** تقدير السبب بعد تحقق
منع الصرف في استعمال العرب لا يوجب ضعفه **قوله** فانها يقصد بها **جواب سوال** مقدر
وهو انه لا يلزم من عدم جزمك عدم كونها اوصافا في الاصل لم لا يجوز ان يكون اوصافا
لكن انت لم تعلم به فاجاب بانها لو كانت اوصافا لظهر وصفيتها اما في الحال واما في الاصل
والحال انه لم يظهرهما اما عدم ظهور الثاني فظاهر لانه لم يثبت الوضع فيه واما الاول فلان المستعمل لم
يقصد بتلك الالفاظ الا انواعا مخصوصة من غير ملاحظة خبث وقوة وخالد وان كانت في نفسها
متصفة بتلك الاوصاف **قوله** مع ان الاصل جواب سوال وهو ان اللازم مما سبق ليس الا كون هذه الاسماء مساوية
في منع الصرف وعدمه ولم يلزم منه كون الصرف اقوى واغلب من منع الصرف حتى يكون المنع ضعيفا
فاجاب بقوله مع ان الاصل **قوله** التانيث اللفظي وانما قيد باللفظي للتقابل بالمعنوي ثم يرد عليه
ان التقابل معلوم من التاء فاى حاجة اليه فاجاب بقوله الحاصل يعني ان المراد التانيث الحاصل
بالتاء والمعنوي ايضا حاصل بالتاء التقديري فلا يعلم التقابل من التاء فاحتيج الى ازدياد اللفظي
قدر المتعلق اى قوله الحاصل معرفا وان كان المشهور تقدير النكرة رعاية لجزالة المعنى لانه اذا كان
باللام يكون صفة التانيث ولو كان بدون اللام يكون حالا منه ومعنى الصفة جزلة من معنى
الحال لان ثبوته في زمان ثبوت العامل فقط نحو جاءني زيد راكبا فان الركوب مختص بزمان المجئ
فقط بخلاف الصفة فانها لا تختص بوقت العامل فقط نحو جاءني رجل عالم فان العلم لا يختص بزمان
المجئ **فان قيل** على هذا يلزم حذف الموصول وهو الالف واللام مع بعض الصلة وهو قوله حاصل
وبعض اجزائه باق وهو قوله بالتاء قلنا الالف واللام اذا دخل على اسم الفاعل انما كان موصولة

بحث التانيث

اذا کان بمعنی الحدث وههنا اللام فان حصول لتاء للتانیث ثابت علی الدوام بقی ههنا اعتراض وهو ان فی جعله ظرف لغو متعلقا بالتانیث علی انه مصدر ایضا جزالة المعنی واعمال المصدر المعروف باللام قلیل فی غیر الظرف واما فی الظرف فکثیر اذ هو مما یکفیه رائحة من الفعل اجیب عنه ان فی الظرف ایضا قلیل عند الجمهور واما جوازه علی الکثرة فعلی قول القلیل کما قال الشارح فی بحث المصدر فلینظر فیه اونقول ان قوله بالتاء صفة التانیث والجار والمجرور لا یقع صفة الی باعتبار المتعلق فکیف یتعلق بموصوفه قوله لا بالالف فانه لازم وضعا

قوله ای علمیة لا اسم المونث جواب سوال وهو ان الیاء فی قوله العلمیة مصدریة مؤلة بالکون فکان تقدیره شرطه کونه علما والضمیر فی کونه راجع الی التانیث وهو اسم الکون وعلما خبره وهو محمول علی الاسم فیلزم حمل الذات علی الوصف لان التانیث مصدر فاجاب بما حاصله ان اللام فی العلمیة بدل من المضاف الیه ای علمیة ما فیه التانیث وهو الاسم او حاصله ان المصدر بمعنی اسم المفعول وانما زاد لفظ الاسم لان المونث صفة یقتضی الموصوف وههنا اعتراض فی السوال والجواب جمیعا اما فی السوال فهو ان التانیث وان کان مصدرا لاکن واقع فی موقع الموضوع فیاخذ حکم الذات فیصح حکم الذات علیه واما فی الجواب فهو ان لفظ التانیث لما کان بمعنی اسم المفعول ای المونث فلا یصح عده من اسباب منع الصرف لانها من الاوصاف اجیب عن الاول سلمنا ان المصدر اذا وقع فی الموضوع اخذ حکم الذات لاکن لا یصح علیه حمل الذات المحض بل یصح علیه حمل الذات مع الوصف کقول الشارح التانیث الحاصل فانه یصح حمل الحاصل علی التانیث لان الحاصل صیغة اسم الفاعل فیکون الذات مع الوصف فیصح حمل الحاصل علی المصدر وهو التانیث وعن الثانی بان العبارة محمولة علی الاستخدام یعنی انه اراد من التانیث معناه الحقیقی والضمیر فی کونه راجعا الی معناه المجازی وهو المونث قوله بقدر الامکان جواب سوال وهو انه ینقض بترخیم المنادی لانه علم ویصح الحذف فیه فاجاب بما حاصله انه لیس فی المنادی الا مکان لانه موضع التخفیف اذ المتکلم لقصد الفراغ منه بالسرعة لان المقصود غیره او انه کثیر الاستعمال فیناسبه التخفیف ثم اعلم بان المراد بالاعلام الاعلام العربیة واما العجمیة فربما تصرف العرب فیها بالنقص والزیادة وکذا قالوا اعجمی فالعب به ما شئت فقالوا فی جبرائیل ومیکائیل جبرال ومیکال قوله

والتانیث فیه اشارة الی بیان الموصوف قوله کالتانیث اللفظی اشارة الی بیان المشار الیه لقوله کذلک قوله بالتاء دفع وهم وهو ان المراد بالتانیث اللفظی ما یکون بالالف فعلی هذا لا یصح تشبیه المعنوی به لان التانیث بالالف قائم مقام السببین والمعنوی لیس کذالک فدفع بقوله بالتاء ثم یرد علیه ان التشبیه بالتانیث بالتاء ایضا لا یصح لان التاء فی اللفظی ملفوظ وفی المعنوی مقدر فدفعه بقوله فی اشتراط العلمیة ثم یرد علیه انه لما کان اللفظی والمعنوی واحدا فلا حاجة الی الفصل بینهما بل ینبغی ان یقال والتانیث مطلقا من غیر تقیید بقوله بالتاء فدفع بقوله الا ان بینهما فرقا قوله لما اشار الیه فیه اعتراض وهو ان الاشارة تستعمل فی دلالة حقیقة مع ان المصنف صرح علی شرط الوجوب بقوله وشرط تحتم اه فلم یتم الاشارة فی موقعها اجیب عنه هذا انما یتوجه اذا کان الضمیر فی الیه راجعا الی شرط الوجوب فقط بل راجع الی شرط الوجوب والجواز جمیعا بتاویل المذکور

الان

سه ای اعمال المصدر المعرف باللام فی الظرف ۱۲م سه قوله کیف ماله قیل الضرورة قدر لفظ الحاصل لیتعلق الظرف به ۱۲ مفتی عبد الرحیم ۱۲

فلا اشكال لان الدلالة على الجواز حقيقة فان من اشتراط احد الامور الثلاثة التي هي شرط الوجوب يفهم شرط الجواز وهو العلمية لان هذه الثلاثة لا تكون سببا لوجوب منع الصرف بدون العلمية **فان قيل** ان توالي الاضافات يخل بالفصاحة فلما اورده المصنف بقوله وشرط تحتم تاثيره **قلنا** لا نسلم انه مخل لانه جاء في افصح الكلام قال الله تعالى مثل دَأْبِ قَوْمِ نُوْحٍ وكَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ ثم يرد عليه انه لا يفهم من ظاهر عبارة المصنف ان العلمية شرط مع احد هذه الامور الثلاثة مع انه شرط اجيب عنه ان الضمير في قوله تاثيره راجع الى التاثير المعنوي الذي اعتبر فيه العلمية قوله اي شرط وجوب اشارة الى تفسير غير المشهور بالمشهور وايضا اشارة الى ان باب تفعل ههنا بمعنى المجرد فيكون تحتم بمعنى الحتم فلذا فسره بالوجوب لانه مجرد وايضا ان تحتم قد يجيء بمعنى تجود وقد يجيء بمعنى توجب فلرفع الايهام وتعين ما هو المراد فسره بالوجوب قوله في منع صرف احد الامور الثلاثة اشارة الى ان كلمة او ليست للترديد بل لمانعة الخلو قوله الزيادة حروف الكلمة دفع وهم وهو ان يتوهم ان المراد زيادة الحركات على الثلث فعلى هذا ينبغي ان يمتنع زينب لعدم زيادة الحركات فيها على الثلث فدفع بقوله زيادة حروف الكلمة قوله او تحرك الاوسط وفي ازدياد لفظ حرف اشارة الى بيان الموصوف ثم المراد من التحرك تحرك في الحال لا في الاصل فالدار مثل هند قوله من حروفها الثلاث قيد به لانه لا حاجة في الزيادة على الثلث الى تحرك الاوسط والا فتحركه الذي هو احد الامور الثلث اعم منه ولكن العجمة لا يحتاج اليها في الزيادة على الثلث لكلمة او لمنع الخلو فابراهيم اذا سمي به امراة يتحقق فيها امور ثلاثة جميعا قوله مثل ماه وجور **وفيه بحث** وهو ان شرط تاثير العجمة العلمية مع تحرك الاوسط او مع الزيادة على الثلاثة ولم يوجد واحد من هذين الامرين فكيف تؤثر العجمة فيه **اجيب عنه** ان هذين الامرين شرطا العجمة اذا كان سببا مؤثرا في منع الصرف وههنا لم يعتبر سببا بل اعتبر لترجيح التانيث لتعارض الخفة **قوله** عن الخفة التي لان الكلمة اذا كانت ثلاثيا ساكن الوسط عربيا تكون في غاية الخفة قوله ثقل السببين فيه بحث وهو انه يفهم من هذا الكلام ان اسباب منع الصرف لا تخلو عن الثقل وهذا غير ظاهر في العدل والوصف والعلم **اجيب عنه** ان الثقل اعم من ان يكون على اللسان او على القلب كما في الفعل او نقول ان البعض محمول على البعض كما هو طريق عندهم او نقول الاغلب في الوصف ان يكون الزائد على الثلث لانه اما اسم الفاعل والمفعول او الصفة المشبهة او اسم التفضيل والكل زائد على الثلث واما العدل فيعتبر بعد وجود الكلمة غير منصرف في كلام العرب **فان قيل** ان منع الجر والتنوين لاجل ان الاسم الغير المنصرف مشابه بالفعل في الفرعيتين فوجود ثقل سببين لا مدخل له في منع الصرف **قلنا** لا نسلم انه لا مدخل له في المنع لان للمشابهة بالفعل من وجهين احدهما من حيث الفرعيتين والاخر من حيث الثقل لانه كما ان الفعل ثقيل لدلالته على الحدث والزمان والنسبة كذلك الاسم اذا اشتمل على السببين الذين فيهما الثقل شابه الفعل **قوله** ويجوز عدم صرفه اشارة الى ان المراد بالجواز هو الامكان الخاص **قوله** نظرا الى وجود السببين فيه **وفيه بحث** وهو انه قد عرفت ان المعتبر ليس مطلق السببين بل السببان المستجمعان للشرائط على ما ذكره الشارح ومن الشرائط عدم وجدان المعارض فيه **اجيب عنه** ان استجماع الشرائط للوجوب لا للجواز **قوله** علم لطبقة اشارة الى وجه تانيثه **قوله** لبلدتين اشارة الى وجه تانيثهما **قوله** ممتنع صرفهما

جواب اسولة ثلثة احدها عدم صحة حمل الخبر على المبتداء لانه متعدد والثانی انه فات المطابقة بين الراجع والمرجع لان زينب مؤنث والضمير فی ممتنع مذكر والثالث انه لا يصح الحكم بالامتناع على كل واحد منها لانها موجودة غير معدومة **فاجاب** بقوله صرفها يعنی ان فاعل ممتنع محذوف وهو الصرف وههنا **اعتراض** وهو انه على هذا يلزم حذف الفاعل وهو غير جائز من غير سد المسد **اجيب عنه** انا لا نسلم انه من غير سد المسد لان الصرف فی الاصل مضاف الى الضمير حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وجعل مستترا فی ممتنع **او نقول** عن اصل الاعتراض ليس مراد الش رح من قوله صرفها ان الفاعل ههنا محذوف بل مراده ان الضمير فی ممتنع راجع الى صرف مقدر مضاف الى زينب يعنی صرف زينب واخواتها ممتنع والقرينة على التقدير قول المص رح يجوز صرفه وانما لم يقل ممتنع من الصرف كل واحد منها كما قال وامتنع من الصرف اسود لموافقة قول المص رح فهند يجوز صرفه **قوله** فان سمی به الفاء للعطف حذف المعطوف عليه ای هذا اذا لم يسم به مذكر فان سمی به مذكر الخ اعلم ان باب سمی يقتضی المفعولين فقوله به مفعوله الثانی وقوله مذكر مفعوله الاول لان المفعول الاول بمنزلة المبتدأ والجار والمجرور لا يصح المبتدأ **قوله** فشرطه ای شرط التانيث مطلقا لا شرط تانيث المعنوی لانه قد زال بالعلمية للمذكر والتانيث المطلق وان زال ايضا لكن يعود باعتبار الحرف الرابع بخلاف المعنوی فمرجع ضمير شرطه مغائر لمرجع ضمير سمی به ثم اعلم ان ههنا شروطا تركها المص رح احدها ان لا يكون ذالك المؤنث مذكرا بحسب الاصل فالمؤنث الذی كان منقولا عن مذكر اذا سمی به مذكر صرف كرباب اسم امرأة فانه قبل التسمية كان مذكرا بمعنى السحاب فاذا سمی به رجل صرف وكذا حائض فانه فی الاصل لمذكر وهو الشخص ای شخص حائض لان الاصل فی الصفات ان يكون المجرد من التاء منها صيغة المذكر وثانيها ان لا يكون تانيثه محتاجا الى تاويل غير لازم كرجال فان تانيثه بتاويل الجماعة وهو غير لازم لجواز تاويله وثالثها ان لا يغلب استعماله بحسب معناه الجنسی فی المذكر كالقوم فانه غلب استعماله فی الرجال اجاب فی زبدة الحواشی ان اختصاص المص رح شرط الزيادة من بين الشروط الثلثة المذكورة اعنی الزيادة والتحرك والعجمة لان الاختصاص بالنسبة الى سائر الشروط لكن هذا الجواب لا يصلح جوابا عن الترك كما لا يخفى لكن يصلح جوابا عن شبهة الحصر بان قال ان حصر المص رح لا يصح بشرط الزيادة لان ههنا شروطا اخرى **اجيب** عن اصل الاعتراض ان قوله فان سمی به مذكر بيان لحكم التانيث بعد تسمية المذكر وهو يقتضی بقاء التانيث وفی الاقسام الثلثة لم يبق التانيث **او نقول** المراد منه ما كان التاء فيه مقدرة صرح به الرضی وهو بهذا المعنى اذا سمی به مذكر لا يحتاج الى شرط اخر غير ما ذكره المص رح فان نحو رجال تانيثه بالتاويل لا بالتاء **قوله** لان الحرف الرابع ای الرابع فی الرباعی وكذا الخامس فی الخماسی وبالجملة الحرف الاخير فی الزائد على الثلثة سادس التاء لان موضع التاء فی كلامهم فوق الثلثة واما ثبة انكانت بمعنى الجماعة فحذفت اللام واصلها ثبية وانكانت بمعنى وسط الحوض فحذفت العين واصلها ثوبة واما شاة فاصلها

فاندفع ثم الاسولة الثلاثة - قد بر ۱۲ ای حذف الفاعل ہہنا ۱۲

شهادة بالهاء ثم حذف الهاء على خلاف القياس **قوله** باعتبار معناه الجنسي دفع وهم وهو انه مونث
سماعی مطلقا سواء کان جنسا او جعل شخصا فدفع بقوله باعتبار معناه الجنسی اعنی الرجل الی الکعب یعنی
ان المقدم معنیین جنسی اعنی الرجل الی الکعب وعلمی اعنی اذا جعل العدم علما الشخص **قوله** منصرف
لعدم التانیث بالکلیة اما لفظا لکونها خالیا عن علامة التانیث واما حکما فلکون حرف الرابع الذی هو فی
حکم التانیث واما معنا فلکونه اسما للمذکر **فان قیل** ینبغی ان یکون غیر منصرف لوجود التانیث حکما
لان حرکة الوسط فی حکم حرف الرابع الذی هو فی حکم تاء التانیث **قلنا** تحرک الوسط لم یعتبر ههنا
لان اعتبار نائب النائب بعید بخلاف السابق لان المقصود ثمه مقابلة الخفة وهو یحصل به **قوله** من
غیر ان یقوم **جواب سوال** وهو ان التانیث زال فی عقرب ایض فلم ینصرف **فاجاب** بقوله من
غیر ان یقوم الخ **قوله** اذا سمی به رجل تزول معناه الجنسی فتزول التانیث المعنوی **یرد** علیه انه اذا سمی به
مونث ایض تزول معناه الجنسی لحصول معناه الشخصی فیه فاذا زال المعنی الجنسی تزول التانیث المعنوی ایضا
فلا بد ان یشترط الزیادة ایضا علی هذا التقدیر **اجیب** انه اذا جعل علما للمونث فح زال التانیث المعنوی
باعتبار معناه الجنسی لکن تحقق فیه التانیث المعنوی باعتبار علمیة للمونث **قوله** ممتنع صرفها وانما
لم یقل من الصرف کما قال وامتنع من الصرف اسود لمناسبة قوله فهند یجوز صرفه **قوله** کما تقتضیه
قاعدة التصغیر وانما ظهر التاء فی المصغر لئلا یلزم اجتماع فرعیتین لان المصغر فرع المکبر ولکن التقدیر التاء
وهی الزوال الی الاصل ۱۲
فرع ظهور التاء **قوله** ای التعریف او انه بتقدیر مضاف ای تعریف المعرفة او المراد المعرفة من حیث
انه معرفة ولا یخفی اولویة ماذکره الشارح رح لموافقة سائر الاسباب فی عدم تقدیر المضاف ثم اعلم
انه ذکر المعرفة واراد منها التعریف اما بالحقیقة بان یکون المعرفة مشترکة بین المصدر المیمی وبین
اسم جامد موضوع لما فیه تعریف واما بالمجاز من قبیل ذکر المحل وارادة الحال وهو الاظهر وانما لم یقل
التعریف حتی یکون صریحا فی المقصود لانه عبر فی اجمال العلل التسع المذکور فی البیتین بالمعرفة لضرورة
الشعر فلم یتغیر فی التفصیل لیوافق التفصیل الاجمال ویمکن جعل هذا نکتة فی اختیار المعرفة علی
العلمیة ایض **قوله** هو وصف التعریف اضافة الوصف الی التعریف بیانیة کاضافة الذات الی المعرفة
بیانیة **قوله** ای کون هذا النوع **جواب سوال** وهو ان الیاء فی قوله علمیة تفید معنی المصدریة ای
کونها علما وان المصدریة فی قوله ان یکون ایض تفید معنی المصدریة فیکون معناه شرطها کونها علما
فیلزم تکرار الکون وهو شنیع عندهم وایض لا یصح حمل علما علی الضمیر الذی هو اسم الکون
لانه راجع الی المعرفة باعتبار التعریف وهو وصف فیلزم حمل الذات علی الوصف **فاجاب**
الشارح رح بوجهین الاول ان العلمیة مؤلة بهذا النوع فلا تکرار فی الکون ویصح حمل هذا النوع
علی التعریف والوجه الثانی لا نسلم ان الیاء مصدریة بل للنسبة وههنا بحث بوجهین الاول انه
لا یصح حمل هذا النوع علی التعریف لانه یلزم حمل الاخص علی الاعم وذا لا یجوز بل یصح حمل المساوی علی
المساوی او حمل الاعم علی الاخص والثانی انه لم لم یقل المعرفة شرطها علمیة لئلا یحتاج الی التاویل اجیب

ه ای ذکر المعرفة واراد به التعریف من قبیل ذکر المحل وارادة الحال ۱۲ عمه وهو العلمی الذی [illegible] ۱۲

علی المعرفة

کونهما

ليس المراد من التعريف مطلق التعريف بل المراد به التعريف الذى هو سبب منع الصرف فيكون مساويا وعن الثانى المراد من المعرفة التعريف ولا يصح حمل العلم على التعريف لان معناه شرطها كونها علما بخلاف ما اذا ذكر ان تكون لانه على هذا يؤول العلمية بهذا النوع فيصح الحمل اى حمل هذا النوع على التعريف **فان قيل** يجوز ان يراد من العلمية علمية ما فيه التعريف كما يراد من قوله التانيث بالتاء شرطه العلمية علمية ما فيه التانيث **قلنا** هناك لام عوض من المضاف اليه وليس ههنا لام حتى يعوض **فان قيل** لم يات باللام ههنا حتى يكون عوضا وتكون العبارة اخصر **قلنا** انما لم يأت للزوم التكرار لان السابق فى التانيث لفظ العلمية باللام فلو كان ههنا ايضا باللام يلزم التكرار لفظا وهو شنيع ايضا لانه يفوت التفنن فى العبارة الذى هو طريق البلغاء **فان قيل** اذا كان بغير اللام فعلى هذا يلزم التكرار مع العلمية التى ذكرت فى العجمة بغير اللام حيث قال العجمة شرطها ان تكون علمية **قلنا** لا يلزم التكرار لزيادة قوله فى العجمة اى التغير حاصل بازدياد لفظ العجمة وان لم يحصل باللام بخلاف السابق كذا قال مولنا عبد الغفور اللارى **قوله** بان تكون حاصلة الخ اشارة الى ان المناسبة بين المنسوب والمنسوب اليه الجزئية والكلية والاظهر ان يقال الخ بان تكون حاصلة فيه من جهة حصول الصفة فى الموصوف ليظهر الفرق بين التوجيهين اذ على تقدير المصدرية حصول الكلى فى الجزئى ولهذا قال هذا النوع وعلى تقدير النسبة حصول الصفة فى الموصوف **لا يقال** العلم عبارة عن ذات موضوعة بالعلمية فحصول العلمية فيه حصول الجزء فى الكل لا حصول الصفة فى الموصوف **لانا نقول** العلمية جزء من مفهوم العلم والكلام فيما صدق عليه العلم ولا شك فى كونها صفة له **اجيب عنه** ليس مراد الشارح من قوله حاصلة فى ضمنه انه حصول الكلى فى الجزئى بل مراده ان العلم قسم من اقسام التعريف **قوله** فلم يبق الا التعريف العلمى ههنا بحث وهو انه بقى ههنا تعريف المنادى فالمناسب التعرض اليه بانه لا يصلح لسببية منع الصرف لان بعض انواعه من للبنيات وبعضها مضاف او مشبه به **اجيب عنه** هو داخل فى تعريف اللام لان قولنا يا رجل فى قوة قولنا يا ايها الرجل **قوله** وانما جعل المعرفة **جواب** سوال وهو انه لم يجعل العلمية سببا ابتداء مع ان فيه قلة الما كما فعله صاحب الكشاف فاجاب بقوله وانما جعل اه حاصله ان سببية الاسباب للفرعية وفرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية للتنكير لانهم قالوا العلمية غير نكرة لانها من المعرفة وهو غير نكرة فكذا العلمية غير نكرة فمقابلة التنكير بالذات للتعريف **اعلم** ان العلمية شرط تحقق المعرفة لا للتاثير لانه لا تحقق للكلى الا فى الجزئى بخلاف ما سواها لان العلمية شرط للتاثير فقط فلا يرد ان فى كل موضع اذا كانت العلمية شرطا فهى ايضا قائم مقام سبب اخر وفى المعرفة ليس كذلك وههنا **بحث** وهو ان فى كلام المصنف تدافع لانه ذكره فى اخره وما فيه علمية مؤثرة الخ حيث جعل العلمية مؤثرا اى سببا وههنا جعل شرطا **اجيب عنه** لعل ما ذكر فى الآخر على اصطلاح الغير او محمول على المجاز ذكر العلمية واراد منه التعريف العلمى من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم **قوله** وهى كون اللفظ الخ جواب سوال وهو ان عد العجمة من اسباب منع الصرف لا يصح لانها اوصاف والعجمة من الذوات لانها كلمات عجمية اى غير العرب فاجاب بقوله وهى كون اللفظة الخ **قوله** غير العرب رد عليه ان التعريف لا يكون مانعا لانه دخل فيه نحو الصابون والتنور لانهما مما وضعه غير العرب مع انهما

محسوبان من العربی **قلنا** فی التعریف فقصور تقدیرهما وضعه غیر العرب فقط فح لا یرد لانهما
وضعه العرب ایض فصارا مشترکین **قوله** ولتاثیرها **جواب** سوال وهو انا لا نسلم ان العلمیة شرط
العجمة لان اللجام عجمة ولیس بعلم فاجاب بقوله ولتاثیرها الخ یعنی انما شرط لتاثیرها لا لوجودها **قوله**
شرطان اشارة الی امرین احدهما **جواب** سوال وهو ان الشروط منحصرة فی اثنین فلم یاتی باداة الحصر
وما قالوا ان التخصیص فی الروایات یفید الحصر فهو اکثریة لا کلیة فدفع بقوله شرطان یعنی ان العطف
مقدم وهو مفید للحصر والثانی طوطیة لقوله الاول والثانی وانما یحتاج الیهما لئلا یتوهم ان قوله او
الزیادة علی الثلاثة عطف علی قوله علمیة فیکون الترديد بین العلمیة والزیادة وهو غیر مراد **قوله** ای
منسوبة **جواب** سوال وهو انه یلزم تکرار الکون کما مر **فاجاب** بقوله ان الیاء للنسبة لا للمصدر
انما لم یتعرض الی الجواب الاول وهو التاویل بهذا النوع لانه غیر مستقیم ههنا لان العلمیة نوع المعرفة ثم
ولیس نوع العجمة بل اعم منها لان العلمیة یوجد فی العرب ایض **قوله** فی العجمة متعلق بالعلمیة
قوله فی اللغة **جواب** سوال وهو انه لا یصح ظرفیة العجمة للعلمیة لان الظرف علی قسمین حقیقی
وهو الزمان والمکان واعتباری وهو ظرفیة الصفات نحو زید فی العلم او الکرم والعجمة لیست بواحد
منها فاجاب بقوله فی اللغة ولا شك ان اللغة من الصفات **قوله** بان تکون متحققة اشارة الی
المناسبة بین المنسوب والمنسوب الیه **قوله** حقیقة او حکما **جواب** سوال وهو انك قلت شرطها ان
تکون علما فی العجمة هذا منقوض بقالون لانه غیر منصرف مع انه لیس علما فی العجم بل اسم جنس بمعنی
جید فدفع بقوله حقیقة اه **قوله** احد رواة ای احد تلمیذات قراء سبعة کنافع اسم قاری وعیسی
اسم تلمیذه فقالون اسم لعیسی **قوله** فتضعف فیه وتانیث الضمیر فی قوله فیها وتذکیره فی قوله فیه
مع اتحاد المرجع بملاحظة الکلمة واللفظ **قوله** مثل تصرفاتهم فی کلامهم کادخال اللام والاضافة ثم اذا لم
یتصرف فیه بما لم یتصرف فیه بالتنوین والکسر **قوله** فعلی هذا ای علی اشتراط العلمیة لما ذکر المص رح
تفریع الشرط الثانی ولم یذکر تفریع الشرط الاول فقد ذکر الشارح رح تفریعه فقال فعلی هذا قوله
بمثل لجام لا یمتنع صرفه لانه تغیر فیه لان اللجام فی الاصل لگام ثم الکاف ابدل بالجیم لکن کان لجام
قوله فی العجمة لا حقیقة کما هو الظ ولا حکما لان العرب لم یجعله علما وعلی تقدیر علم الجنس وجد التغیر
منهم فیه **قوله** علی ثلثة احرف دفع وهم وهو ان المراد بالزیادة الزیادة علی ثلثة حرکات فعلی
هذا ینبغی ان یکون شتر منصرفا لعدم زیادة حرکاته علی الثلث فدفع بقوله علی ثلثة احرف **قوله**
لئلا یعارض الخفة **فان قیل** لا نسلم بان الخفة متحقق وانما یتحقق لو لم یکن عجمیا لان لسان کل قوم
ثقیل علی غیرهم کما ذکرتم فی ماه وجور **قلنا** لا شك فی حصول خفة ما فی ثلاثی ساکن الوسط مطلقا
لکن اذا کان عجمیا یعتبر ثقل عجمة مقاوم لخفته اذا کان العجمة فیه لامر اخر واما اذا کانت العجمة فیه سببا
فلا یعتبر لانها سبب ضعیف لا یصلح لامرین معا **قوله** احد السببین انما قال احد السببین لان معارضة
الشیٔ الواحد مع امرین غیر **قوله** هذا التفریع بالنظر الی ما کان السابق شرطین فدفع الابهام وتعین ما هو

المراد قال هذا التفريع الخ ثم يرد عليه ان الشرط الثاني غير موجود في نوح فكيف يكون متفرعا على
الشرط الثاني فاجاب بقوله فانصرف اه **قوله** وهذا اختيار المص رح وذهب الزمخشري الى ان
نوح كهند **قوله** لانه امر معنوي اي لا علامة له في اللفظ والا فاسباب منع الصرف كلها امور معنوية
قوله واما التانيث المعنوي الخ اشارة الى فرق قياس زمخشري او جواب سوال وهو ان التانيث
المعنوي ايض لم يكن له علامة في اللفظ فما وجه الفرق بين نوح وهند ان في هند يجوز منع الصرف
دون نوح **قوله** في بعض التصرفات كالتصغير **قوله** لتقوية سببين اے احد السببين فلا يرد
ان تقوية العجمة للتانيث فقط لا للعلمية **قوله** وهو اسم حصن الخ وانما لم يبين بلدة لان غرضه
ان منعه باعتبار العلمية والعجمة لا بالتانيث كما ذهب اليه البعض فيفسره ببلدة **قوله** صرفهما
جواب سوالين احدهما ان الحكم بامتناعهما غير صحيح لانهما موجودان والثاني انه فات المطابقة لان
المرجع شيئان والراجع مفرد فدفع بقوله صرفهما قوله لوجود الشرط الثاني واما نوح فهو بناء على انتفاء
الشرط الثاني اعلم ان الشرط الاول صار كانه داخل في المشروط اذ لا يبقى بدونه العجمة لان العرب
لا يتصرفون في الاعلام بخلاف ما اذا لم يكن علما لانهم يتصرفون فيه بل يصير كانه عربي بخلاف الشرط
الثاني اذ بدونه يبقى العجمة ولكن لا يكون سببا ووجود الشرط لا يكون مرادا في نفسه بل بواسطة
المشروط فوجود الشرط الثاني كناية عن وجوده مع الشروط فالمنع في الحقيقة متفرع على الشرطين
فلا يرد ان منع الصرف فيهما كما هو بناء على وجود الشرط الثاني كك بناء على وجود الشرط الاول
قوله وانما خص التفريع جواب سوال وهو ان المص اتى بتفريعين احدهما مختص بالشرط
الثاني وهو نوح والثاني مشترك وهو شتر وابراهيم ولم يأت بتفريع مختص بالشرط الاول بان
يقال لجام منصرف حاصل الجواب ان غرضه التنبيه على ما هو الحق عند المص رح يعني ان فيه خلافا
بخلاف اللجام لانه لا خلاف فيه **قوله** من انصراف نحو نوح الاولى ان يقال عدم انصراف نحو
شتر ايض فان في عدم انصرافه ايض خلاف والمختار عند المص رح انه غير منصرف اجيب عنه
ان الخلاف في نوح مع الزمخشري وهو معتد عند المص رح لان كتابه ماخذ كتابه بخلاف شتر
لان الخلاف فيه مع غيره وهو غير معتد به فلذا لم يلتفت اليه **قوله** واعلم ان اسماء الانبياء
الخ اشارة الى قاعدة مشهورة مذكورة في اكثر كتب النحو لكنها منقوضة بشيث وعزير فانهما ..
منصرفان كما يدل عليه المنصوص اجيب عنه ان المراد من هذه الستة اوزانها ولا شك ان عزير
بوزن شعيب وشيث بوزن **قوله** قرنه معه حيث قال محمد وصالح وشعيب ونوح وهود ولوط
فقرن هود بنوح لا بشعيب فلو كان هود عربيا لقدمه على نوح وجعله مقارنا لشعيب اجيب
انما قال الشارح رح ان هود عربي اي في رواية غير مشهورة **قوله** ومن كان قبل ذلك فان قيل
ان اسماعيل ايض عربي فكيف يصح هذا القول قلنا ان قوله ذلك اشارة الى اسماعيل لا الى ولده
فقط وايض ان في اسماعيل اختلاف فعند البعض عربي وعند البعض لا والسر في ذلك ان اسماعيل

اتيت له حور من الجنة تزوج معها فى الدنيا والحال ان لسان اهل الجنة عربى فاولادها ايض تعلموا العربية واما اسمٰعيل فقد قيل انه ايض تعلم منها العربى فكان عربيا وقد قيل لا فلم يكن عربيا قوله فيما يذكر من احوالهم فى التواريخ قوله الجمع اى جمعية الجمع لان اسباب منع الصرف من الاوصاف قوله وهو سبب قائم وهذا القول وان كان مذكورا سابقا بقوله وما يقوم مقامهما الجمع لكن فائدته دفع وهم وهو ان يتوهم المراد بالجمع ههنا غير ما هو مذكور سابقا فيلزم المخالفة بين التفصيل والاجمال فدفع بما حاصله ان هذا الجمع بعينه ما هو المذكور سابقا قوله اى شرط قيامه يرد عليه انه يلزم الاضمار قبل الذكر لان القيام غير مذكور فكيف يرجع الضمير فى شرطه اليه اجيب عنه يجوز ان يجعل اللام فى الجمع للعهد اى الجمع الذى يقوم مقام السببين وههنا بحث وهو انه ينبغى ان يقال شرط تاثيره فى منع الصرف ليوافق الاخوات ولان ما ذكره يوهم ليس بشرط فى اصل التاثير بل فى قيامه مقام السببين فيتوهم انه يؤثر بدون هذا الشرط اجيب عنه انما خالف المص عما سبق لانه لو قال شرط تاثيره توهم انه شرط التاثير ناقص وهو تاثير احد السببين كما فيما سبق فلذا قال قيامه مقام السببين ليعلم انه شرط لتاثير كاملا ونقول فى ارجاع الضمير الى القيام دون التاثير اشارة الى المطابقة مع قوله وما يقوم مقامهما الجمع الخ قوله صيغة منتهى الجموع مصدر ميمى على صيغة اسم المفعول من المزيد قوله اولها مفتوحا فان قيل لما ان اولها ما يكون مفتوحا كذلك ثانيه يكون مفتوحا فلم لم يتعرض اليه قلنا ان فتح الثانى يعلم من قوله وثالثها الف لان الالف يقتضى فتح ما قبلها فان قيل حد الجمع غير مانع لدخول فيه كمالات صحارى لان فيهما بعد الالف ايض حرفين مع انه لا يسمى بصيغة منتهى الجموع اجيب عن كمالات بان المراد من الجمع صيغة جمع التكسير وكمالات جمع سالم وعن الصحارى انه لا بأس بدخوله لانه لا يلزم بدخوله .... الا منع الصرف وهو غير منصرف لالف التانيث وايض المراد ان يكون بعد الالف حرفان اولهما مكسور وليس فى مادة النقض الكسر قوله اوثلثة اوسطها ساكن فان قيل فعلى هذا يضيع قوله بغيرها لان كل ما كان الهاء فيه نحو فرازنة بعد الفه ثلثة احرف اوسطها متحرك فخرج بقيد صيغة منتهى الجموع قلنا هذا التصريح بما علم ضمنا مع ان المبتدى لا يهتدى اليه بمجرد تعريف صيغة منتهى الجموع قوله وهى الصيغة التى لا تجمع الخ التغير الاول للفظ الجمع والثانى لمعناه فلا يرد انه يلزم كون الشئ الواحد محدودا وحدا بعينه وذا باطل ثم يرد عليه انه ينتقض التعريف بنحو رجالات يجمع جمع التكسير مرة اخرى مع انه لا يطلق عليه صيغة منتهى الجموع اجيب عنه المراد وجه التسمية ولا يشترط الاطراد فيها ونقول ان لم يجمع رجال بخصوصه مرة اخرى لكن جمع مرة اخرى ما كان على وزنه كحمار يجمع على حمر وكتاب على كتب قوله لانها جمعت الخ وهو تعليل للعلية المستفادة من قوله ولهذا التمرد عليه انا لا نسلم ان هذه الصيغة جمعت مرتين بل جمعت مرة واحدة كما ترى اجاب صاحب الغفور معناه انها صيغة جمع جمع ولا شك

ای لم يتعلم منها العربية ١٢م

له يجوز دون ذلك العمر ١٢م

له اى لانا اردنا بذلك لان آدم ١٢م

انما كذلك فان قيل ان الجمعية مرتين لا يخلو اما من المفرد او من الجمع فان كان الاول فهو غير
مسلم لان الجمع اى صيغة منتهى الجموع ١٢ من الجمع لا من المفرد وان كان من الثانى فهو ايضا غير مسلم لان الجمع من المفرد
قلنا ان جمعيتها مرتين من المفرد لكن لا بذاته بل بواسطة الجمع قوله فاما جمع السلامة اشارة
الى الامرين احدهما بيان فائدة قوله لا تجمع التكسير الخ والثانى جواب سوال وهو انه لا يصح
تسمية هذه الصيغة بمنتهى الجموع لانه يقتضى انتهاء الجمعية فيها وليس فيها انتهاء الجمعية لانها تجمع
جمع السلامة كما يجمع ايامن على يامنين وصواحب على صواحبات فاجاب بما حاصله ان جمع السلامة
لا يمنع فيها الا انه لا يغير الصيغة فتكون مصونة بحالها فلا يقع الفتور فى جمعيته بخلاف جمع
الكسرة لانه مغير للصيغة قوله كما يجمع ايامن الاولى ان يقال كما جمع بصيغة الماضى لكن
فى العرف يعبر عما كان عادى الوقوع بصيغة المضارع قوله جمع ايمن جمع يمين قوله عن قبول
التغير فان قيل ان الصيانة عن التغير لا يستدعى ذلك فانها يحصل بالعلمية ايضا فلم لم يشترط ذلك
كما فى الاخوات لهذا الغرض قلنا المراد صيانته مع حفظ معنى الجمعية ليظهر قيامه مقام السببين
قوله بغير هاء الباء للملابسة لعدم استقامة معنى الاخرى للباء ههنا والغير بمعنى النفى اذ ليس
المقصود التلبس بامر يغاير الهاء لانه زائدة على غرضهم فالمعنى بلا هاء بل لا بهاء اذ ليس المقصود
التلبس بعدم الهاء لانه ايضا زائد على غرضهم لان المقصود نفى الهاء كما فى قولك كنت بغير مال
فان المعنى كنت بلا مال بل لا بمال لا انك كنت بما يغاير المال قوله منقلبة جواب سوال وهو ان
هذه القاعدة لا تكون جامعة ولا مانعة اما عدم الجمعية فلانه يخرج منه نحو فوارة لانها بالهاء مع
انها غير منصرفة واما عدم المانعية فلانه دخل فيه فرازنة لانها بغير هاء مع انها منصرف فاجاب بقوله
منقلبة الخ فالجواب الاول بطريق الحقيقة والثانى بطريق المجاز قوله جمع فارهة وانما كان جمع فارهة
لا فاره لان اسم فاعل مذكر لا يجمع على فواعل فى الصراح غاره مرد زیرک قوله على زنة المفرداة
فان قيل التاء غير لازمة فينبغى ان لا يعتبر تغير الوزن بها قلنا انها وان كانت غير لازمة لكن
لها اثر فى تغير الوزن كما فى وزن الفعل ولهذا اشترط فيه ايضا كونه غير قابل للتاء قوله بمعنى
الكراهة اه اشارة الى انهما من المفرداة قوله ولا حاجة الى اخراج نحو مدائنى جواب سوال وهو انه
ينبغى ان يقال بغير هاء ولا ياء نسبة ليخرج نحو مدائنى اسم بلد فانه منصرف مع تحقق صيغة منتهى
الجموع فاجاب بقوله ولا حاجة الى اخراج نحو مدائنى الخ اى كل اسم هو جمع اى فى الاصل ٢ منتهى الجموع ١٢ ثم صار علما ثم اتصل به ياء
نسبة لان ياء النسبة انما دخلت على الجمع اذا صار علما لا يقال ان مدائنى ليس صيغة منتهى الجموع لان
ما بعد الفه ثلثة احرف وههنا اربعة احرف لان ياء النسبة مشددة ولا جمع لانه جعل علما فلا
يكون محل الوهم اصلا فلم تعرض الشارح اليه لانا نقول المراد مدائن فى مدائنى وهو بوزن صيغة منتهى
الجموع لا يقال هو فى الاصل جمع وان صار علما للبلدة والجمع الاصلى ايضا معتبر كما قال الشارح فى
جواب حضاجر وايضا لا يصح قوله لا فى الحال ولا فى المال وايضا اذا كان مدائن فى مدائنى مفرد

عـه فانه مفرد محض لان معناه بالفارسية چیزے منسوب کرده شده بشہر اد هذا معنى اللفظ المفرد ۱۲ ايقا سـه لبلدة معينة ۱۲

يبنغى ان يكون مدائن بدون الياء ايض مفرد الانه عين هذا مع انه كما قال الشارح وانما الجمع
مدائن لانا نقول ان مدائن جمع فاذا صار علما لم يزل عنه اعتبار الجمعية لان الجمع الاصلى معتبر
فاذا اتصل بذلك العلمية لسببه ضعف معنى الجمعية بوجهين فلم يعتبر جمعيته وايض ان الجمعية الاصلى
لما لم يعتبر فكانه ليس فى الاصل جمعا فينصرف قوله ولا فى المال قوله ولا فى المال وهو عبارة عن
مرجع الشئ فيتناول الاصل يعنى لا فى الحال ولا فى الاصل قوله هو لفظ اخر الاولى ان يقال هو لفظ
اخر لا يجوز اخراجه لانه جمع منتهى الجموع وغير منصرف اذ مجرد كونه لفظ اخر لا يوجب عدم ا
التعرض له اجيب ان اخر بمعنى غير اى غير من المنصرف قوله بخلاف فرازنة قال فى المهذب
الفرزين اسم حصات من حصات نرد وشطرنج واسمه بالفارسية وزير فان قيل ان فرازنة ليس
على اوزانها لان فيها حرف الوسط ساكن وههنا متحرك قلنا المراد فرازن فى فرازنة فان قيل
ان فرازنة بدون التاء مثل مدائن فى الجمعية ومع التاء والياء ليسا بجمع فكيف خص احدهما
بالاخراج دون الاخر قلنا انه مستعمل فى الجمع مع التاء دون مدائن قوله نعم مما سبق جواب سوال
هو ان كلمة اما فى قوله واما فرازنة لا يخلو اما ان يكون للاستيناف او للتفصيل ولا استقامة للاول
لانه يذكر فى صدر الكتب كما قال صاحب الجامى رح اما بعد حمد الله على نواله ولا للثانى لانه يقتضى سبق
الاجمال ولا اجمال ههنا فاجاب بقوله فعلم الخ يعنى كلمة هنا للتفصيل والاجمال موجود سابقا وهو
قوله بغيرها قوله فاما ما كان بغيرها جواب سوال وهو ان اما التفصيلى يقتضى التعدد ولا
عدد ههنا فدفع بقوله فاما ما كان اه قوله مثال لما بعد الفه حرفان جواب سوال وهو ان المثال للايضاح
وهو يحصل بالواحد فما الحاجة الى المثالين وما يقال ان المثال بمنزلة الشاهد ولابد فيه من التعدد فكذا لابد
فى المثال من التعدد غلط لان الشاهد للاثبات والمثال للايضاح لا للاثبات فالشاهد نظير الدليل لان كل واحد
للاثبات لانه نظير المثال فالمثال بمنزلة التحقيق فى الدعوى لان كل واحد للايضاح فاجاب بقوله مثال لما
بعد الفه الخ يعنى ان تعدد المثال باعتبار تعدد الممثل قوله واما فرازنة وتركيبه هكذا اواحرفنها طفه
اما شرطية فرازنة مبتداء فاجزائيه منصرف خبر المبتداء والمبتداء مع الخبر جواب اما هذا باعتبار الظاهر واما
باعتبار الواقع فتقديره هكذا اما ان يكن شئ من الاشياء موجودا فى الدنيا ففرازنة منصرف ثم حذف
الفعل ثم نقل الفاء من اول الجزاء الى الجزء الثانى لئلا يلتقى بين حرف الشرط وفاء الجزائية قوله واما لما
جواب سوال وهو ان تخصيص الانصراف بفرازنة غير صحيح لانه كما ينصرف فرازنة ينصرف صياقلة
ايض فاجاب بقوله وامثالها قوله فمنصرف انما لم يقل منصرفة مع ان الخبر اذا كان مشتقا وجب
مطابقته مع المبتداء لان منصرف خبر مبتداء محذوف تقديره واما نحو فرازنة فمنصرف كما
يشعر به قول الشارح وامثالها او نقول المراد من فرازنة مجرد اللفظ يعنى ان فرازنة
بتاويل اللفظ وهو مذكر فان قيل الكلمة اذا اريد بها مجرد اللفظ يكون علما فيكون فرازنة
ههنا علما فينبغى ان يكون غير منصرف لتحقق العلمية والتانيث وقد سمع ههنا منونا قلنا

اى فى المفردات ۱۲
وهو فرازنة ۱۲
لف ونشر مرتب ۱۲
اى بدون الياء ۱۲
وهو فرازنة ۱۲
وهو فرازنة ۱۲
فى قوله واما فرازنة ۱۲
اى فى اللفظ ۱۲
اى فى المتن ۱۲
اى اذا اريد به اللفظ ۱۲

جمع مدينة بمعنى شهر ۱۲ عه اى المفردات وهى كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة ۱۲ ـه فى فرازن الحرف الوسط وهو الالف ساكن ۱۲ مفتى ـه يعنى ان الكلام على حذف المضاف ۱۲م

هو ههنا غير منصرف والتنوين لمشاكلة مسماه اى انما نون لمشاكلة قوله لانه علما قوله التى اريد منها
مسماها والممنوع من غير المنصرف تنوين التمكن لا تنوين المشاكلة فان قيل لما كان غير منصرف فكيف
يصح قوله فمنصرف قلنا الحكم عليه بالانصراف باعتبار مسماه دون اسمه ولا شك انه اذا اريد منه مسماه
فيكون منصرفا قوله وحضاجر الواو للاستيناف وقع فى جواب سوال السائل فان قيل ان نصب
علما لا يخلو اما بالحال عن حضاجر او من الضمير فى قوله غير منصرف اما الاول فغير مستقيم لانه يكون حالا
من المبتداء والحال لا يكون من الفاعل او من المفعول والثانى ايضا غير مستقيم لانه على هذا يلزم تقديم
معمول المضاف اليه على المضاف وهو قوله غير لانه مضاف ومنصرف مضاف اليه قلنا الحال من
المبتدا صحيح عند ابن مالك او انه حال من الضمير لكن كلمة غير بمعنى لا النافية فلا يثبت الاضافة وعلى التقدير
المراد من التقييد بكونه علما ما ينتفى به الجمعية فيشمل التنكير ايضا فاندفع ما قال الهداد الهندى انه
لا يصح ان يجعل علما حالا لعدم تقييد منع صرفه بكونه منقولا عن الجمع بحال العلمية لانه غير منصرف
بعد التنكير ايضا واما جعله منصوبا باعنى المقدر فليس بوجه وان كان من الجيد لا يقتضى المدح او الذم
وهنا ليس مقامه قوله يطلق على الواحد قيل هذا ليس مما يحتاج اليه اذ مجرد قوله علم جنس يكفى
فى انتفاء الجمعية اجيب عنه ان ذكر قوله يطلق على الواحد الخ ليس له دخل فى الاعتراض لكن ذكره لبيان
الجنس لا ان فى تفصيله اقوال قوله يطلق على الواحد والكثير اطلاقه على الكثير ليس كاطلاق الجمع
بل على واحد واحد وهو ايضا ينافى الجمعية قوله كما ان اسامة كلمة ما فى مثل ذلك زائدة
والفرق بين علم الجنس والجنس اعتبارى كاسامة مثلا فانه موضوع لحيوان مفترس بلحاظ الامتياز
عن الماهيات الاخرى مع ان الواضع اعلم المخاطب بانى اوضعه لهذا المعنى وكالاسد فانه موضوع
للحيوان المفترس من غير لحاظ الامتياز عن الماهيات الاخرى ولحاظ الامتياز وعدمه يعلم من
ترتب احكام المعارف عليه وعدمها قوله وصيغة منتهى الجموع جواب سوال وهو انه
وان لم يكن فى حضاجر جمعية لكن صيغة منتهى الجموع موجودة فيه وهو كاف فدفع بالمنع
اى لا نسلم انه كاف قوله فينبغى ان يكون منصرفا لان منعه مسند الى الجمعية ولا جمعية
فيه فاندفع ما اورده الحافظ تاشكندى مع ان انتفاء الجمعية لا يقتضى الانصراف اذ كثير من
الاسماء المفردة غير منصرفة قوله وتقرير الجواب جواب سوال وهو انه لما كان النقل من
الجمع سببا لمنع الصرف بطل حصر الاسباب فى التسع فاجاب بقوله وتقرير الجواب الخ يعنى ان السبب فيه
ليس الا الجمعية الاصلية ولا نقل فيه من الجمع وقوله لانه منقول عن الجمع دليل اصالة الجمعية قوله
جمع حضجر بكسر الحاء وفتح الضاد وسكون الجيم قوله كان كل فرد اشارة الى بيان المبالغة قوله منها اى
من الضبع قوله من هذا الجنس اى عظيم البطن قوله فالمعتبر فى منع صرفه الخ لا يقال العلمية ضد الجمعية
فكيف يعتبر الجمعية الاصلية حال العلمية لانا نقول الممتنع اعتبار الضدين عند وجود الاخر وههنا اعتبر
الجمعية وحدها لمنع الصرف حال العلمية ولم يعتبر العلمية لمنع الصرف قوله فان فيه العلمية

سله فان الاول موضوع لمفهوم من حيث انه مفهوم معهود فى الذهن كاسامة ١٢م سله اى والثانى مايكون موضوعا لمفهوم كلى مطلقا لا من حيث انه معهود ومعلوم فى الذهن كالاسد فانه الخ ١٢ عه تانيث الضمير باعتبار
٢ فى حكم واحد الا باعتبار احد الفردين ٢
الضبع مونث سماعى

لانه علم الجنس ومعاملته معاملة علم تشخص كما مر **قوله** بعد التنكير منصرف مع انه غير منصرف لانه
بعد التنكير عاد اليه الجمعية الاصلية فعلم ان المؤثر فيه الجمعية دون العلمية **قوله** والتانيث
اى تانيث حضاجر **قوله** لانه علم لجنس الضبع لا لنفس الضبع **حاصله** ان الجواب بالمنع لا يقال
انه على هذا يلزم المخالفة من قول الماتن لانه قال علما للضبع **قلنا** معناه علم لشئ شامل للضبع فلا
مخالفة **قوله** اذ لا يتصور العروض فى الجمعية اصلا اى لا بالتركيب لا بدونه **قوله** وسراويل المراد منه لفظه
فيكون علما للسراويل الذى وقع فى التركيب فلا يرد انه يلزم تنكير المبتداء **قوله** تقديره اشارة الى انه ليس المراد
ان سوال سراويل وارد على جواب حضاجر بل وارد على قاعدة الجمع **قوله** قد اختلفوا فى صرفه خبر لقوله
وسراويل والغرض فيه الاتيان على طريق الفصحاء فقوله قد اختلفوا الخ جواب بطريق الاجمال وقوله
فهو اذا لم يصرف جواب بطريق التفصيل **قوله** **فالقيل** ان هذا الجواب انما يتم بقوله واذا لم يصرف
فقد قيل الخ وذكر قوله وهو الاكثر بلا فائدة لا حاجة اليه **قلنا** انه ذكره لدفع الوهم وهو انه سراويل
وان لم يكن جمعا ولكن ينبغى ان يكون منصرفا نادرا والقواعد لا تنتقض بالنوادر فلا حاجة الى الجواب
عن ذلك الاعتراض فقال المصنف وهو الاكثر فح احتاج الى الجواب **قوله** فى موارد الاستعمال ويجوز ان يراد
بقوله وهو الاكثر ان عدم انصراف سراويل مذهب الاكثر بل هذا الحمل اولى من حمل الشارح لان ما
ادعاه الشارح موقوف على الاطلاع بجميع موارد الاستعمال العرب حتى يحكم بان استعماله غير منصرف
اكثر من استعماله منصرفا وذا متعسر بل متعذر لكن هذا الحمل ايضا موقوف على ثبوت اختلاف النحاة
فى صرفه وعدمه وذا غير معلوم لكن لا نسلم انه غير معلوم بل يعلم من قول الشارح بانه قد اختلف فى
صرفه ومنع صرفه **اجيب عنه** ان قوله قد اختلف محمول على الحكاية عن الغير لا انه من الشارح نفسه
قوله فيرد به الاشكال **جواب سوال** وهو ان الجزاء ههنا لا يترتب على الشرط لان قوله فقد قيل انما
وقع للدفع ولا يكون الدفع الا بعد ورود الاشكال على عدم الانصراف فاجاب بقوله فيرد الخ يعنى ان
فى جانب الشرط حذف عبارة اخرى فيترتب الجزاء عليه **قوله** فى التفصى عنه مصدر من باب التفعل
اصله تفصى بالضم ثم كسر الصاد لمناسبة الياء **قوله** انه اسم عجمى هذا مقولة قيل فلذا اتى بالجملة
قوله اى على ما يوازنه الضمير المستتر راجع الى سراويل والبارز الى كلمة ما ولما كان قوله موازن مشتركا
بين فتح الميم على صيغة الجمع للميزان وبين ضمها على صيغة اسم الفاعل من باب المفاعلة فلرفع الابهام
وتعين ما هو المراد قال على ما يوازنه اى انه على صيغة اسم الفاعل **قوله** من حيث الوزن اى بعلة الوزن
اى السراويل لما كان موافقا لها فى الوزن كانه ...... اخذ معنى الجمعية حكما فلا يرد ان الحمل على
الموازن لا يفيد الا الموافقة فى الصيغة وقد مر ان الصيغة ليست من الاسباب بل من الشروط **قوله**
فبناء اشارة الى ان الرد على بعض الشارحين من ان هذا الجواب يستلزم ان يكون علل منع الصرف
عشرة فان الحمل على الموازن زائد على التسعة المذكورة **فان قيل** هذا الجواب لتعميم الجمعية من
الحقيقى والحكمى فيكون جوابا عن سوال حضاجر ايضا لان وزنه ايضا من اوزان

الجموع العربية فلو قال المصرح هذا الجواب عنهما لا حاجة الى ذكره ثانيا **اجيب عنه** ان تعميم الجمع من الحالى والاولى يكون بطريق الاصل بخلاف التعميم من الحقيقي والحكمي فانه خلاف الاصل فلا يصار اليه عند وجود جواب اخر اونقول التعميم من الحقيقي والحكمي لاجل الحمل على موازنه وذلك الحمل فى لفظ العجمى دون العربى لان لفظ العجمى بين الالفاظ العربي غريب فينبغي ان يكون الغريب تابعا للمتوطن **قوله** ليس بجمع تحقيقا بل فرضا فلا يشكل عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجئ فى الاجناس فلا يقال الرجل رجال لانه يلزم حمل الجمع على الواحد بل جاء ذلك فى الاعلام كمدائن فى مدينة معينة لان فى العلم وضعا جديدا اذ امتناع اطلاق الجمع على الواحد فى الجمع الحقيقي دون الفرضى **قوله** وفرضا انما فسر به لان التقدير قد يجئ بمعنى القدرة ايضا وههنا اعتراض مشهور وهو انه لابد ان يحمل غير المنصرف على المنصرف لان الاصل فى الاسم الانصراف يعنى لو كان منع صرف سراويل لاجل الحمل المذكور يلزم حمل الاصل على الفرع وهو غير جائز وتقرير الجواب ان لفظ العجم غريب بين العرب فينبغي ان يكون الغريب تابعا دون العكس **قوله** فكانه سمى كل قطعة الخ قيل هذا الكلام يشعر بان سراولة ايضا لفظ مفروض فى معنى القطعة من الثوب كما ان جمعه على سراويل مفروض لكن يفهم من القاموس ان سراولة فى لغة العرب بمعنى پارۂ ازجامہ **اجيب عنه** بان المراد مما قال فى القاموس قطعة الجبة واما فى قطعة السراويل فليس بحقيقة بل مفروض **قوله** واذا صرف فيه ان كلمة اذا تدل على ان صرف سراويل كثير الوجود لانه تدل على شرط كائن الوجود كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة الأية وليس الامر كذلك فينبغي ان يقال كلمة ان فى موضع اذا لانها تدل على القلة كقوله تعالى ان كنتم جنبا الأية **اجيب عنه** لان كلمة اذا تدل على الكثرة اذا لم يكن فى مقابلة التصريح بالكثرة وههنا وجد التصريح به حيث قل وهو الاكثر ومن قال فى الجواب ان كلمة اذا بمعنى ان فليس بشئ لانه ذكر فى الجواب ما ذكره المعترض فى الاعتراض وهو قبيح **قوله** بالنقض به اشارة الى ان المراد ليس نفى جنس الاشكال لانه يرد اذا كان مفردا منصرفا فيكون مصابيح اناعيم على موازنه فيلزم الفتور فى جمعها فى فم الشارح ويمكن الجواب عن الاشكال بان سراويل لقلته وندرته لا يصلح ان يعتد به ويقاس عليه غيره **قوله** اى كل جمع جواب سوال وهو ان التشبيه بقاض ليس الا لمحض جوار لا لجوار لان المضاف اليه خارج من الحكم فلا يقال حال جوار ودفع بقوله اى كل جمع الخ وهذا التعريف صادق على جوار ايضا **قوله** يائيا كان او واويا انما قدم اليائى على الواوى لان رجع الواو الى الياء ههنا لان الواو اذا وقع فى الموضع الرابع اوفوقه يجعل ياء **قوله** كالجوارى مثال اليائى والدواعى مثال الواوى **قوله** اى حالة الرفع جواب سوال هو ان نصب رفعا ونصبا لا يخلو اما على الحال او الظرف فعلى الاول يلزم الحال من المبتدا وايضا لا يصح الحمل وعلى الثانى ان الظرف لا يكون الا زمانا او مكانا فاجاب بقوله اى حالة اه يعنى انه على الظرف لكن بحذف المضاف وانما لم يذهب الى الحال على مذهب ابن مالك وجعل الرفع بمعنى المرفوع لان فيه اجراءه على خلاف الاصل بتجويز كما ترى ثم ان العامل فى الظرف للمماثلة

يعلم

عه اى الى جعل كل واحد منهما مستقرا م على الحال كما ذهب اليه مالك ١٢ مفتى عبد الرحيم ١٢

سه لا زمانا ولا مكانا آه وقوله فى خبر المبتدا بواحد منهما ١٢ م

المفهوم من الكاف فى قوله كقاض فان الظرف لتوسعهم فى الظروف يتقدم على العامل المعنوى **قوله** اى حكمه كحكم قاض جواب سوال وهو ان جوار جمع فكيف يكون كالقاض المفرد فاجاب بقوله اى حكمه ثم يرد عليه انه كيف يكون حكمه حكم قاض مع انه حكمه حكم الانصراف وحكم جوار مختلف فيه فاجاب بقوله بحسب الصورة ثم يرد عليه كيف يكون متحدان فى الصورة مع ان وزن جوار فعال ووزن قاض فاع فاجاب بقوله فى حذف الياء لا يقال ان هذا الحكم وان كان فى نفسه صحيحا لكن لا يناسب بيان غير المنصرف بل الاولى ان يبين انه فى حال الرفع والجر منصرف او غير منصرف اجيب عنه انما لم يتعرض اليه توفيقا بين المذهبين **قوله** واما فى حالة النصب اشارة الى بيان فائدة القيد لا يقال ان جوار فى حال النصب ايضا كقاض لان الياء فى قاض مفتوح فى حالة النصب الا ان يقال ان الياء فى قاض بالتنوين وفى جوار بلا تنوين فلا يكونان على نسق واحد فى حالة النصب **قوله** فلا اشكال اى لا خلاف فيه **قوله** فذهب بعضهم وهو الزجاج وسيبويه فى رواية على ما فى اللباب شرح **قوله** تنوين الصرف اى تنوين التمكن **قوله** لان الاعلال الخ وايضا ان الاعلال سببه محسوس وهو الثقل فيكون اقوى ومنع الصرف سببه امر معنوى فيكون اضعف **فان قيل** ان اراد ان الاعلال المطلق مقدم عليه فهو غير مسلم لان بعض الاعلالات مبنية على منع الصرف لانه انما يتعين الضمة والكسرة فى الآخر بعد دخول العوامل كما فى جوار وان اراد ان بعض الاعلال مقدم فهو مسلم لكن لا ينفعك **قلنا** مرادنا ان الاعلال المطلق مقدم لان ما يتعلق بالجوهر كالحركات والسكنات والاعلال والادغام وغير ذلك ثبت من الواضع حال الوضع قبل الاستعمال فبالضرورة يكون مقدما على ما يعرض للمتكلم بعد الوضع **فان قيل** ان الصرف ايضا من احوال الكلمة بعد تمامها فينبغى ان لا يؤخر عن الاعلال ايضا **قلنا** الاسم لا يخلو من الصرف وعدمه فالاسم اذا لم يكن غير منصرف قبل الاعلال لا محالة يكون منصرفا لان الانصراف اصل ونقول ان ملاحظة الصرف مقدم على الاعلال لان الاصل فى الاسم الصرف فلذا تأخر عن الاعلال **قوله** فاصل جوار الخ اشارة الى بيان تقديم الاعلال على منع الصرف **قوله** ثم اسقطت اشارة الى بيان نفس الاعلال **قوله** فصار جوار على وزن سلام وكلام يعنى يكون على وزن المفردات فتفرع عليه قوله فلم يبق **قوله** فهو بعد الاعلال آه هذا من تتمة الدليل فلا يرد لا حاجة اليه بعد قوله الى ان الاسم منصرف **قوله** كذلك هذه ليس فى اكثر النسخ وما وقع فى البعض فالكاف فيه زائدة فيكون معناه ذلك اى الصرف او التاكيد للكاف الاول **قوله** وذهب بعضهم وثمرة الخلاف لا تظهر فى اللفظ بل فى الوجوه فقط او فى اليمين بان حلف لا يتكلم بكلمة غير المنصرف فتكلم بجوار فعند الاولين لا يحنث وعند هذا البعض يحنث **قوله** انه بعد الاعلال غير منصرف واما قبل الاعلال فمنصرف لان الاعلال مقدم على منع الصرف عند هذا البعض الخ **قوله** لان المحذوف اى هذا المحذوف بمنزلة المقدر حاصل المقام ان المقدر ما يكون ساقطا عن اللفظ ويبقى فى النية والمحذوف ما سقط عنهما ثم المحذوف على نوعين احدهما ما يكون ساقطا عنهما على الدوام حتى صار نسيا منسيا نحو يد ودم والثانى ما يكون ساقطا عنهما اذا وجد الاعلال واذا زال الاعلال عاد الى موضعه

لہ المعنى تشبيه جوار فى حالتى الرفع والجر بقاض مخصوص هذا اللفظ ۱۲ منہ

لماكان نحو قاضٍ وداعٍ فلا يكون نسيًا منسيًا فالنوع الثانى من المحذوف كالمقدر فاللام فى قوله لان المحذوف للعهد والمقدر كالملفوظ قوله وعوض عن الياء لما هو المشهور عن سيبويه والخليل قوله اوعن الحركة وهو الانسب بالقياس لانه اذا كان حذف الياء لاجل التنوين كان منافيا للياء والعوض عن الشئ يجب ان يكون مناسباله قوله وعلى هذا القياس حالة الجر لا يقال البيان الذى ذكر هذا البعض لا اختصاص له بحالة الرفع فكيف يقاس عليه حالة الجر اجيب عنه انه لما ذكر الصورة فى حالة الرفع على المذهب الاول علم ان مذهب هذا البعض ايضا مصور فى المادة المذكورة فقال وعلى هذا القياس حالة الجر اونقول المشار اليه بهذا قوله بالضم فلا يرد شئ لكن كلمة هذا من الاسماء الاشارة القريبة الا انه قد يستعمل بمعنى ذلك مجازا قوله فانه ح اى حين تقديم منع الصرف قوله واما فى حالة الرفع الخ اشارة الى فائدة القيد قوله وعلى هذه اللغة اشارة الى الاجمال بعد التفصيل وهذا اوقع فى الذهن كما ان التفصيل بعد الاجمال اوقع فى الذهن كقوله تعالى تلك عشرة كاملة بعد قوله تعالى ثلثة فى الحج وسبعة اذا رجعتم قوله وهو صيرورة لماكان التركيب يطلق على معان كثيرة فلدفع الابهام ولتعين ما هو المراد قال وهو صيرورة الخ فان قيل فعلى هذا لا حاجة الى اشتراطه بالعلمية لان المركب الذى جعل كلمة واحدة لا يكون الا علما قلنا الحصر ممنوع لجواز ان ينتقل اولا الى المعنى الجنسى او ينتقل اولا الى المعنى العلمى ثم ينتقل الى المعنى الجنسى ولو سلم فنقول العلمية شرط لتحققه وثبوته لا اشتراطه فلا يقتضى وجود فرد اخر سوى العلمية فقول الماتن شرط العلمية لبيان ان وجوده لا يكون الا بها وقوله لا اشتراطه اى ليس العلمية تقييد له حتى يقتضى وجوده بدونها قوله من غير حرفية جزء جواب سوال وهو انه ينتقض بالنجم وبصرى علمين فاجاب بقوله من غير حرفية جزء لان الحرف ضعيف فلا يؤثر بالتركيب ثم العبارة محمولة على القلب تقديره من غير جزئية حرف والا فلا معنى للعبارة لا يقال اعتبار هذا القيد فيما اريد بالتركيب من غير اعتبار نفى الاضافة والاسناد فى المفهوم تحكم اجيب عنه انما لم ينفى الشارح هذين التركيبين اكتفاء بنفى المصنف حيث قال وان لا يكون باسناد ولا اضافة او نقول الحرف لما كان شديد الاتصال بالكلمة لم يظهر اثر تركيبها فى اللفظ حتى اعرب المجموع باعراب جزء الواحد فلذا اخرج من التركيب الذى عد من اسباب منع الصرف بخلاف الاضافة والاسناد فان لهما اثرا فى اللفظ من البناء واخراج المضاف الى الصرف فهو من جنس التركيب الذى كان منافيه لمناسبته اياه فى التاثير ثم اخرج بالاشتراط لا يقال ان التركيب من الفعلين ايضا لا اثر له فى اللفظ فلم لم يخرجه اجيب عنه لما لم يوجد التركيب من الفعلين لم يحتج الى نفيه قوله ليامن من الزوال لا يقال ان حذف العلم جائز فكيف يامن العلم بالعلمية من الزوال فاجاب صاحب الغفور ان المراد من الزوال الانحلال والتفريق ولا شك ان بالعلمية يامن التركيب من التفريق قوله قوة يرد عليه ان القوة تستعمل فى الحيوانات لا فى الاسماء فاجاب صاحب الغفور المراد من القوة اللزوم اى يكون التركيب لازما قوله وان لا يكون باضافة ولا اسناد واما التركيب التوصيفى فداخل فى الاسناد لان الاخبار قبل العلم اخبار وبعده اوصاف

بتلك الاخبار ۱۲

بحث التركيب

لان الشروط المذكورة مع التركيب متحققة فيها ان يكون غير مضاف ومن المنسوب اليه ۱۲

الباء في قوله بالاضافة السببية مع ان سبب الاضافة والاسناد ليس الا ارادة المتكلم فلذا قال صاحب الغفور
الباء للملابسة **قوله** لان الاضافة تخرج **فان قيل** ان اراد ان الاضافة تخرج حين ارادة المعنى الاضافي
فمسلم لكن سبب العلمية فات عند المعنى الاضافي وان اراد ان الاضافة مطلقا تخرج فممنوع **اجيب**
عنه بارادة الشق الثاني ودفع المنع بانه يفهم من موارد الاستعمال ان التركيب الاضافي مطلقا ينافي
منع الصرف لوجود اثر الاضافة في اللفظ وهو الكسرة في عبد الله مثلا **قوله** ما يضاده الضمير المستتر
راجع الى ما والبارز الى الصرف **قوله** اعني منع الصرف تفسير كلمة ما **فان قيل** لا استحالة في
ذلك فانه لا يلزم اجتماع الضدين في شئ واحد **قلنا** لما كان بين المضاف والمضاف اليه شدة
الاتصال فصار كانهما شئ واحد فتحقق الضدين في الجزئين في حكم الاجتماع في شئ واحد **قوله**
على ما كان عليه قبل العلمية يعني ان الجملة انما تكون علما لشخص اذا كان معنى ذلك الجملة موجودا
في ذلك الشخص مثلا لو كان شخص عادته ضرب الناس فجعل اسمه "ضرب زيدٌ" صار اخر زيد مبنيا
على الضم ليدل على انه ضارب لانه لو كان معربا لبدل الضم بالفتح بالعامل فيدل على انه مضروب
وهو خلاف الواقع فكذلك "تابط شرا" كان منصوبا قبل العلمية على الفتح فاذا جعل علما بقي على
الفتح كذلك ليدل على القصة الغريبة فيكون مبنيا على الفتح معناه بالفارسية دربغل آورد فلان شرا

قوله يمكن ان تفوت فقوله ان تفوت فاعل يمكن **قوله** علمين قيد الشارح خمسة عشر وستة عشر بكونهما
علمين مع ان العلمية لا بد في كلها لان سيبويه ونفطويه مشهوران بالعلمية **قوله** قلنا كانه
اكتفى لا يقال لم اورد الشارح كلمة كان مع انها للشك **لانا نقول** يجوز ان يكون المذكور فيما بعد
بقوله فان تضمن الثاني حرفا بنيا حكما لما يتضمن الحرف بالفعل كما هو المتبادر فلا يتناول خمسة عشر
وستة عشر علما لان تضمنهما للحرف بحسب الاصل لا بالفعل لان في حال العلمية لا يعتبر تضمنهما الحرف
لا يقال ان المصنف ذكر فيما بعد الا ما هو متضمن لحرف العطف ولم يذكر ان سيبويه من قبيل
المبنيات **اجيب** ان بناء نحو سيبويه وان لم يكن مذكورا صريحا لكنه مذكور بطريق الاشارة لان
قول المصنف فيما بعد ولا اعرب الثاني معناه وان لم يكن قبل التركيب مبنيا والا بقي على البناء
نحو سيبويه **قوله** فلذلك احتاج الى اخراجها واما اخراج الاضافة وان علم بقوله وجميع الباب باللام
والاضافة لكن المراد معه الاضافة بالفعل والمراد ههنا بحسب الاصل فكانه لم يذكر **قوله** مثل بعلبك
يرد عليه انه لما كان علم بلدة يجوز ان يكون منع صرفه للعلمية والتانيث كما هو وجه فلم يكن مثالا
قطعيا للتركيب المؤثر في منع الصرف **قلنا** ان في المثال الاحتمال كاف لان المثال للمحتمل كاف لانه
للاحتمالين باعتبار المتكلم **قوله** او غيرهما يرد عليه انه لا حاجة الى هذا فان وجود نسبة غير اضافية
واسنادية لا يضر مثل النسبة التوصيفي فانه لا يضر في تاثير التركيب في منع الصرف فلا حاجة الى قوله
او غيرهما **قلنا** لا نسلم عدم ضرر التوصيفي بل هو مضر ايضا لكن لم ينفيه في الشرح كما نفى الاسناد و
الاضافة لانه داخل في الاسناد لان الاوصاف قبل العلم اخبار **قوله** العطف والنون الواو لمطلق الجمع فلا يفيد

اجتماعهما فی زمان و لمحدٍ فی اسم واحد فاجاب صنا الغفور بقوله الواو بمعنی مع و ایضا یجوز ذلک اعتبار
العطف اولا ثم الحکم علیه بقوله ان کان الخ لان الخبر اذا وقع بعد المعطوفات فتقدیر العطف ثابت
لا محالة **قوله** المعدودتان جواب سوالین احدهما ان عد الالف والنون من اسباب منع الصرف لا یصح
لانهما من الاوصاف وهما من الذوات والثانی انه منقوض بحسان علم رجل من اصحاب النبی علیه السلام
لان فیه وجد الالف والنون مع انه منصرف فاجاب بقوله المعدودتان ولا شک انه ذکر معه سابقا
قید مزیدتان والزیادة من الاوصاف وکذا اخرج نحو حسان لانه ای لان نونه غیر زائدة لانه من
الحسن فیکون علی وزن فعال **قوله** تسمیان مزیدتین الاولی ان یقال و یوصفان بمزیدتین لان
اطلاق المزیدتین علیهما بطریق التوصیف لا بطریق التسمیة **اجیب عنه** ان ذکر التسمیة واراد منه التوصیف
من قبیل ذکر الملزوم وارادة اللازم قوله لانهما من الحروف الزوائد اما لاجل انهما زائدتان علی ثلثة
احرف اصلیة مثل سکران او المراد انما هما من الحروف الزوائد اعنی هویت السمانا **قوله** دخول
تاء التانیث علیهما فی المرجع ثلثة احتمالات الاول ان یرجع الی الفی التانیث والثانی ان یرجع الی الالف
والنون والثالث ان یرجع الی المشبه والمشبه به وعلی التقادیر کلها المراد اشتراک المشبه والمشبه به
فی هذا الوصف **قوله** اما کونهما مزیدتین کما هو مذهب الکوفی وقوله واما المشابهتهما الخ کما هو مذهب
البصری **قوله** والراجح هو القول الثانی **لا یقال** هذا مخالف لما سبق من ان الالف والنون المزیدتان
فرع لما زیدتا علیه فانه یقتضی رجحان القول الاول **لانا نقول** لعل هذا بسبب انه مذهب
البصری لانه المختار وایضا ان اشتراط انتفاء فعلانة ووجود فعلی انما یظهر علی القول الثانی دون الاول
وایضا ان الاول یتحقق فی ندمانة ایضا مع انه منصرف **قوله** یعنی به ما یقابل الصفة **جواب سوال**
وهو انه یلزم التناقض فی کلام المصنف لانه قال ان کانتا فی اسم فشرطه العلمیة او کان فی ... فانتفاء
فعلانة لان الصفة لیس الا اسما ایضا اجاب بقوله یعنی **اعلم** ان الاسم یطلق علی ثلثة معان الاول
ما یقابل الفعل والحرف والثانی یطلق علی العلم والثالث ما یقابل الصفة والاولان غیر مراد ههنا
اما الاول فلان الحکم فی قوله فشرطه العلمیة غیر صحیح لان سکران غیر منصرف مع انه اسم و
لیس بعلم ولا یجوز ایضا مقابلته مع قوله او کانتا فی صفة واما الثانی فلان الحکم فی قوله
فشرطه العلمیة غیر مفید **لا یقال** کون مراد المصنف بالاسم ما یقابل الصفة ظاهر لوقوعه فی
مقابلها فلا حاجة الی اثباته بقوله فان الاسم المقابل الخ وایضا ان قوله فالمراد بالاسم المذکور
ههنا هو هذا المعنی تکرار لا حاجة الیه **لانا نقول** ان وقوعه فی مقابلها قرینة علی تلک الارادة
ومراد الشارح بیان علة مصححة لتلک الارادة یعنی ان قوله فان الاسم المقابل علة مصححة لارادة
هذا المعنی لا علة لها لان ارادته واجبة لا احتیاج لها الی الدلیل لان المص جعله مقابلا للصفة
ومعنی قوله فالمراد بالاسم له ای المراد فی کلام النحاة هو هذا المعنی فلا تکرار قوله لوحظ معها صفة
هذا القول یدل علی ان ملاحظة الذات اصل وملاحظة الوصف تبع وما ذکره فی الوصف یدل

له اشارة الی جواب الاعتراض الثانی ۱۲ ؎ه فصار تقدیر کلامه ان کانتا فی اسم فکذا او کانتا فی صفة فکذا ولیس هذا التناقض صریح ۱۲

على العكس وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة الخ وهذا ليس الا تدافع فى كلام الشارح قلنا قد يراد بكلمة مع مجرد المصاحبة صرح به السيد شريف فى حواشى شرح المفتاح وهو المراد ههنا اذ ليس مراد الشارح هنا تعريف الصفة بل ما يمتاز به الاسم عن الصفة فيكفيه مجرد المصاحبة بخلاف المذكور فى الوصف فانه للتعريف **قوله** وافراد الضمير الخ **لا يقال** ما وجه ايراد ضمير التثنية فى قوله وانكانتا وافراده فى قوله فشرطه ولم يجعلهما موافقا ولم يختار العكس **لانا نقول** الالف والنون باعتبار الوجود امران وباعتبار السببية امر واحد فبالنظر الى وجودهما اورد التثنية وقال وانكانتا وباعتبار السببية اورد ضمير المفرد فقال فشرطه العلمية وانما لم يعكس لان المذكور سابقا لفظ كان وهو من الكون اى الوجود وهو متعدد باعتبار الوجود لاكن يرد عليه فعلى هذا لا يصح قول الشارح اى شرط الالف والنون فى منعهما بل الواجب ان يقال فى منعه لان الملحوظ هو السببية **اجيب عنه** انه لعل الشارح قال فى منعه واما قوله فى منعهما يحتمل ان يكون سهوا من الكاتب **قوله** للزوم زيادتهما بالنظر الى المذهب الاول **قوله** لا لفى التانيث بالنظر الى المذهب الثانى **قوله** او صفة الاولى الواو بدل او لان الالف والنون توجدان فى الاسم والصفة جميعا لا ان وجودهما فى احدهما فقط **اجيب عنه** ان كلمة او للتنويع **قوله** او كانتا فى صفة انما زاد قوله كانتا لدفع سوال وهو ان كلمة او للعطف وهو غير صحيح لان فيه عطفا على معمولى عاملين مختلفين ولم يتقدم المجرور لانه عطف قوله صفة على معمول كانتا وهو قوله فى اسم وعطف قوله فانتفاء فعلانة على معمول ان الشرطية وهو قوله فشرطه والمجرور غير مقدم لان مجموع الجار والمجرور معطوف على مجموعهما فاجاب الشارح بقوله او كانتا يعنى انه يقدر فعل الشرط فيكون عطف جملة شرطية على جملة شرطية وذلك جائز لان العامل واحد وهو كلمة ان **لا يقال** يجوز ان يكون العطف باعادة الجار يعنى كلمة فى فى قوله او فى صفة زائدة فيكون عطف المجرور على المجرور كما فى قولهم المال بينى وبينك فان بين الثانى زائدة لانه لا يدخل على المفرد بل على المتعدد فيثبت تقدم المجرور **اجيب عنه** قياس على بينى وبينك مع الفارق لان بين الثانى زائد لعدم تحقق شرطه وهو الدخول على المتعدد بخلاف كلمة فى لانها غير زائدة لعدم القرينة على زيادتها هذا كله على تقدير كون كلمة فى مذكورة مع الصفة واما اذا لم يكن مذكورا على ما عليه بعض النسخ فعلى هذا يصح العطف لانه من قبيل عطف المجرور على المجرور والمجرور مقدم **قوله** فانتفاء فعلانة وانما لم يشترط العلمية ههنا لانها لا تجامع الوصف **قوله** اى الكائن الالف اشارة الى بيان المرجع **قوله** او كانتا **قوله** فشرطه انتفاء جواب سوال وهو ان الجزاء لا يكون الا جملة وقوله فانتفاء فعلانة ليس بجملة بل مضاف ومضاف اليه فاجاب الشارح بقوله فشرطه يعنى انه مبتدأ محذوف للمبتدأ **قوله** يعنى امتناع **جواب سوال** وهو ان فى عريان بالضم تحقق انتفاء فعلانة بالفتح لان مونثه عريانة بالضم مع انه منصرف فاجاب بقوله يعنى الخ يعنى انتفاء فعلانة بالفتح غير مقصود بل المراد عدم قبول التاء سواء كانت بالضم او بالفتح ٤

ای فی ذلک الخط منه ۱۲ ، وهو غیر جائز کما بین فی موضعه ۱۲ ، ای وان کان الجار المجرور مقدما ۱۲

قوله وقيل شرطه وجود فعلى وانما زاد قوله شرطه لان مقولة القول ليس الا جملة وقوله وجود فعلى ليس بجملة فضم الشارح رح قوله شرطه قوله لانه متى كان مؤنثه فعلى اشارة الى ان المقصود من هذا الشرط ايضا انتفاء فعلانة لا يقال انه اذا كان المقصود من هذا الشرط انتفاء فعلانة ايضا فلا حاجة اليه بل انتفاء فعلانة كاف وايضا ينبغى ان يمنع لفظ الرحمن من الصرف ۱۲م عند هذا القائل ايضا لحصول ما هو المقصود وهو اى الى هذا الشرط ۱۲ انتفاء فعلانة اجيب منه المقصود عنده انتفاء فعلانة انتفاء منبيا على الدليل وهو وجود فعلى اذ كلما جاء منه فعلى لم يجئ منه فعلانة فى اكثر لغات العرب لان المقصود انتفاء فعلانة مطلقا فان قيل ان وجود فعلاء بالهمزة الممدودة ايضا مستلزم لانتفاء فعلانة فلا وجه لتخصيص وجود فعلى بالاشتراط قلنا ان هذا الوزن غير واقع فى كلام العرب قوله ومن ثمه اى ومن اجله جواب سوال وهو ان ثم من اسماء الاشارة المكانية كما قال المص رح واما ثم وهُنا وهَنا فللمكان خاصة ولا مكان هنا فاجاب بقوله اى لاجل يعنى ان ثم ههنا ليس للمكان بل للاجل قوله فى انه منصرف الخ جواب سوال وهو ان رحمن صفة من صفات الله تعالى بالاتفاق لا خلاف فيه فاجاب بقوله فى انه منصرف او غير منصرف لا يقال لا خلاف فى هذا المفهوم المتردد بل هو ثابت بالاتفاق لانا نقول معناه اختلف فى هذين الامرين فان اخذ محل النزاع الصرف فانه اختلف فيه وان اخذ عدم الصرف فانه اختلف فيه لا يقال ان قواعد النحو مستنبط من استعمال العرب فان استعملوا رحمان غير منصرف كان غير منصرف بالاتفاق وان استعملوا منصرفا فكان منصرفا بالاتفاق فلم اشتبه على علماء النحو حال رحمان حتى اختلفوا فيه اجيب عنه بجواز ان يكون كلمة رحمان دائما معرفا باللام او مضافا عند العرب او منادى فلم يعلم حاله قوله لانه صفة خاصة لله تعالى لا يقال اختصاصه به فى الاستعمال لا فى الوضع فاذا نظر الى الوضع كان له مؤنث بحسب القياس اما بالتاء لان الاصل فى التانيث التاء واما بالالف وهو الراجح لان فعلان فعلى اكثر من فعلان فعلانة فعلى الاول ينبغى ان يكون منصرفا بالاتفاق وعلى الثانى ينبغى ان يكون غير منصرف بالاتفاق اجيب عنه ان التانيث بالقياس لا يفيد ولا يكفى وانما الضار والكافى هو التانيث الثابت فى الاستعمال اذ به يتحقق المشابهة بينه وبين الف التانيث قوله دون سكران حال من رحمان اى من اجل الاختلاف فى الشرط اختلف فى رحمان متجاوزا عن سكران وندمان فالاختلاف فى الشرط سبب للاختلاف فى البعض والاتفاق فى البعض ولو لم يكن الشرط مختلفا بل متحدا لكان الاتفاق فى الكل فاندفع ما قال مولانا عصام الدين ان الاختلاف فى الشرط لا يكون منشاء عدم الاختلاف فى سكران وندمان لان على تقدير الاتفاق ايضا ثبت عدم انصراف سكران وانصراف ندمان قوله ندمان لا يقال لما كان المراد بندمان اللفظ فيكون علما لما وقع فى التركيب فينبغى ان يكون غير منصرف للالف والنون والعلمية فلا يصح تنوينه مع انه مسموع منونا اجيب بان تنوينه لمشاكلة المسمى قوله بمعنى النديم اى وزير سلطان قوله

ومحرر ۱۲

وهو كون الاسم **جواب سوال** وهو انه لايصح عد وزن الفعل من اسباب منع الصرف لانها من الاوصاف ووزن الفعل عبارة عن الاسم وهو ذاة فاجاب بقوله وهو كون الاسم ١٢ه وا لكون من الاوصاف قال الهداد الهندي اضافة الوزن الى الفعل اضافة العام الى الخاص ثم يرد عليه ان العموم والخصوص بين الموزون والفعل **اجيب عنه** بين الوزن والفعل المراد من الوزن هو الصيغة وهي لايصدق على الموزون ايض **قوله** على وزن يعد من ا وزان جواب سوال وهو ان ا ضافة الوزن الى الفعل لامية

لعدم استقامة معنى الأخر للاضافة فيفيد الاختصاص فلا فائدة في قوله شرطه ان يختص **فاجاب** بقوله على وزن يعد الخ يعني ان المراد من الاضافة مجرد النسبة لا الاختصاص كما في قولهم زيد ابو عمرو فزيد كما كان ابو عمرو كذالك كان ابو بكر فاضافة ابو الى عمرو لمجرد النسبة فالحاصل انا لانسلم ان الاضافة اللامية تفيد الاختصاص بل يكون لمجرد النسبة فما قالوا انها تفيد الاختصاص فالمراد منه مجرد النسبة **قوله** وهذا القدر الخ الواو بمعنى الفاء تفريع على قوله يعد يعني لما كان الاضافة لمجرد النسبة ولم تفيد الاختصاص احتيج الى قوله وشرطه ولو افاد الاضافة الاختصاص لا يحتاج الى قوله وشرطه قوله فيها اے في سببية منع الصرف لان الاختصاص ليس بشرط لمطلق وزن الفعل **قوله** احد الامرين **جواب سوال** وهو ان الشرط في وزن الفعل شيئين اما اختصاصه به او الزيادة في اوله غير قابل للتاء فلابد من اداة الحصر فاجاب بما حاصله ان العطف مقدم على الربط فيفيد الحصر وايضا في قوله احد الامرين اشارة الى ان كلمة او ليست للترديد بل للتخير **قوله** اما ان يختص انما زاد كلمة اما لان العطف اذا كان باو فزيادة اما في المعطوف عليه حسن كما قال المص في بحث العطف **قوله** في لغة العرب انما قال هذا لان للفعل معنى عام غير مختص بالعرب بل يوجد في العجم ايض كما يقال في العجم زوه درزمانه گذشته فلان فلان را وهذا بعينه معنى ضرب لا يقال نعم مفهوم الفعل عام لكن الكلام في وزن الفعل لا مفهومه ولا يوجد وزن الفعل في لغة العجم **اجيب عنه** عدم ايراد قوله في لغة العرب يوهم من العبارة ان المراد هو كون الوزن مختصا بالفعل العام او ان الغرض من قوله في لغة العرب جواب سوال وهو انه ينقض ببقم وسلم لانهما موضوعان اسمين ابتداء من غير النقل من الفعل فاجاب بقوله في العربية وهما من لغة العجم واما قول الشارح رح فيما بعد واما نحو بقم وشلم فلبيان فائدة هذا القول **قوله** بمعنى انه لو وجد **جواب سوال** وهو ان وزن الفعل لما كان مختصا بالفعل فكيف يوجد فيه منع الصرف لانه في الاسم فاجاب بقوله بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل وانما زاد قوله العربي للاحتراز عن بقم وشلم ولتاكيد الاول **قوله** كشمر على صيغة الفعل الماضي اعلم ان اوزان الفعل ثمانية اثنان مشتركة بين الاسم والفعل وهما ثلاثي مجرد معلوم كفرس ورجب ورباعي مجرد معلوم كجعفر وستة مختص بالفعل وهي ثلاثي مجرد مجهول ورباعي مجرد مجهول وثلاثي مزيد معلوم وثلاثي مزيد مجهول ورباعي مزيد معلوم ورباعي مزيد مجهول وانما قدم شمر على ضرب مع انه من الثلاثي المجرد وهو الاصل لان شمر صيغة معلوم وضرب صيغة

بحث وزن الفعل

له فيما لنا كان لزيد ابان عمرو وبكر ۱۲م

عه ولما اخره عن الالف والنون لانحطاط درجته عن درجة الاسم ۱۲م

سه الاول الصنم معروف والثاني لموضع بالتمام ۱۲م

المجهول والمعلوم شرف على المجهول **قوله** على صيغة الفعل الخ هذا القيد اتفاقى لبيان مقابلة ضرب
لانه صيغة الفعل المجهول ايضا لا وحكم المجهول ايض كذلك **قوله** فانه نقل من هذه الصيغة اه اى نقل
من معنى الصيغة الاولى ان يقال لنقل من الفعلية الى الاسمية **قوله** وجعل علما لفرس حجاج
اى الصيغة الفعلية ۱۲م
بن يوسف والمعنى الفعلى له دامن يجيبين ثم جعل علما الفرس **قوله** و كك لماء ونقل من القاموس
انه علم لبيرمكة والمعنى الفعلى الاسراف لانه من التبذير **قوله** وعثر بثاء المثلث ومعناه الفعلى كالطى
قوله وخضم لرجل قيل هو اسم عمر من بنى تميم ومعناه الفعلى هو الاكل وقيل هو الاكل بملاء الفم **قوله**
واما نحو بقم متعلق بقوله انه لا يوجد فى الاسم العربي **قوله** اسما الصبغ حال من بقم وعامله فعل
محذوف لان اما يقتضى فعلا محذوفا **قوله** وهو العندم وهو الخشب يخرج منه بعد الدق ويغلى
بالماء صبغا احمرا **قوله** بالشام قيل هو بيت المقدس **قوله** فلا ينقض لان المراد بالاختصاص اختصاص
فى لغة عربية لا عجمية **قوله** ولم يذهب الى منع صرفه هذا اما دليل ثانى او جملة مستانفة وقعت فى
جواب سوال وهو انه هل كان فيه اختلاف واتفاق **قوله** ويكون غير مختص الاولى ان لا يقيد هذا
القسم بكونه غير مختص بل يحمل كلمة او على منع الخلو اذ يجوز ان يكون ما فى اوله زيادة مختصة
بالفعل ايض ولم يوجد فى الاسم الا بطريق النقل مثل يزيد ويشكر علمين اجيب عنه نعم ولكن
ح لا يحتاج الى اشتراط عدم قبول التاء ثم النسبة بين الشقين عموم وخصوص من وجه
لافتراقهما فى بقم واحمر واجتماعهما فى نحو يزيد ويشكر **قوله** اوله اوله ما كان الاول بناء على ظاهر
لفظ الكتاب والثانى بالنظر الى الواقع **قوله** اى زيادة حرف الخ يعنى ان العبارة بحذف المضاف اليه
لانه مصدر يقتضى الفاعل فالحرف فاعل ومضاف اليه **قوله** وحرف زائد يعنى ان العبارة بحذف
الموصوف فالتقدير الاول بالنسبة الى وزن الفعل والثانى بالنسبة الى ما كان على وزن الفعل كذا
قال عصمة الله السمرقندى لكن مراده صعب لا يطلع عليه كثير من الماهرين اقول بفضل الله ان مراده
هذا ان الاول ثمة غير مؤول والاول ههنا ايض غير مؤول والثانى ثمة مؤول والثانى ههنا ايض مؤول فانتبه
بهذه المناسبة **فان قيل** لا يصح ظرفية الاول للزيادة لانه على هذا يلزم ظرفية الشيء لنفسه قلنا
على التقدير الاول اى زيادة حرف صح لفظة فى لان الصفة تنسب الى موصوفها بعينها كما يقال السواد
فى الجسم وكذا على الثانى اى حرف زائد لان النسبة بين **قوله** اوله وبين الحرف الزائد عموم
وخصوص من وجه والاعم يصلح مظروفا للاخص او نقول ان الكلام على حذف المضاف اى فى
موضع اوله **قوله** من حروف اتين ولا دلالة لها على المعانى بل الدال مجموع الصيغة على ما صرح
به السيد شريف فى حواشى الرضى **قوله** كزيادته تشبيه لزيادة الاسم بزيادته فى اول الفعل من
حروف اتين فالضمير فى كزيادته راجع الى اول الفعل **قوله** اى حال كون وزن الفعل اشارة
الى ان قوله غير قابل حال من ضمير فى اوله والحال من المضاف اليه جائز عند جواز حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه وانما لم يجعل حالا من **قوله** وزن الفعل شرطه مع انه من جملة موانع

فیکون فاعلا معنی لانه یوجب لتعقید اللفظی ای الفصل الکثیر بین الحال وذو الحال وانما لم یجعل حالا
من زیادة لان زیادة مؤنث قوله غیر قابل مذکر قوله لاختصاصها بالاسم لانها متحرکه قوله ولو کان
غیر قابل اشارة الی الاعتراض الاولی ان یقال وبالاعتبار الذی اه بالعطف لان قوله قیاسا لادخال مثل
اربع وقوله بالاعتبار لادخال اسود فیکون القیدان لادخال الامرین وبدون العطف یتوهم انهما قید واحد ولیس
کذلک قوله لم یرد علیه اربع حاصل الایراد علی ربع بانه غیر منصرف لوزن الفعل والعلمیة مع انه قابل للتاء
حیث یقال اربعة وتقدیر الجواب انه لا یقبل التاء قیاسا بل بغیر القیاس لان القیاس لحوق التاء فی المؤنث دون
المذکر واسماء الاعداد عکس هذا قوله ولا اسود ای لم یرد اسود وحاصل الایراد باسود بانه غیر منصرف لوزن الفعل
والصفة الاصلیة مع انه قابل للتاء حیث یقال اسودة للحیة الانثی وتقدیر الجواب المراد بالتاء تاء القیاس وفی
اسودة علی خلاف القیاس اذ القیاس سوداء او المراد بعدم قبول التاء عدم قبولها بالاعتبار الذی امتنع
من الصرف لاجله واسود ممتنع منه باعتبار الوصف الاصلی وهو بهذا الاعتبار لا یقبل التاء اصلا
قیاسا ولا غیره بل یقبل باعتبار غلبة الاسمیة فقوله قیاسا جواب عنهما وقوله وبالاعتبار الذی جواب
عن اسود فقط قوله الوصف الاصلی انما لم یقل باعتبار الوزن الاصلی لان فی اسود اجتمع الوزن مع الوصف
فتجوز النسبة الی کل واحد اجیب عن اعتراض الشارح انما لم یتعرض له لتبادره لان المتبادر من التاء التاء القیاسی
دون المطلق ینصرف الی الکامل والیضا المتبادر الاعتبار الذی امتنع من الصرف لاجله لان البحث فیه قوله
ای من اجل اشتراط عدم قبول التاء لا یخفی علیک ان عدم القبول قید للزیادة ومعتبر فیه ولیس معتبرا
علی الاستقلال فالتفریع علیه تفریع علی المقید اذ لا یتصور وجود بدون المقید فاندفع ما قال الحافظ التاجکی
لا یخفی ان امتناع احمر متفرع علی مجموع الشرطین فلا بد ان یعتبر الاشارة بتمامها الی المجموع قوله لوجود الزیادة
یرد علیه ان وجود الشرط لا یستلزم وجود المشروط کالطهارة بالنسبة الی الصلوة قلنا تقدیر العبارة لوجود السبب
مع الشرط لانه غیر منصرف لوجود الشرط فقط قوله ای کل اسم لما قال علماء الاصول ان ما ومن محتملان
العموم والخصوص فلدفع الابهام وتعیین ما هو المراد قال الشارح ای کل اسم ثم یرد علیه انه لما کان المراد کل اسم
لا یصح تعلق الجار والمجرور فی قوله فیه به لان المتعلق لیس الا فعلا او شبه فعل فزاد الشارح قوله یکون ثم لما
یتوهم ان المراد بالتاثیر التاثیر فی ذات ذلک الاسم ولیس کذلک لان للاسم وجودا بدون العلمیة فقال
الشارح فی منع الصرف کما یتوهم ان المراد بالتاثیر ما هو الکامل وهو السببیة مع لحاظ الشرطیة فعلی هذا لا
یصح قوله بقی بلا سبب او علی سبب واحد فلدفع هذا قال الشارح بالسببیة المحضة او مع الشرطیة قوله ای
کل اسم جعل الشارح کلمة ما موصوفة فاحتاج الی تقدیر کل لیکون القاعدة کلیة علی ما هو الظاهر فی القواعد
ولو جعلها موصولة لما احتاج الی هذا التقدیر لافادتها العموم والاستغراق اجیب عنه الموصول بمنزلة
الالف واللام وهو یحتمل العهد فکذا الموصول فلا یکون صریحا فی العموم کذا قال مولانا نعما فقط قوله ای
کل اسم جواب سوال وهو ان قوله وما فیه علمیة مؤثرة قضیة مهملة وهی فی قوة الجزئیة عند اهل المنطق
فیکون تقدیره بعض الاسم غیر منصرف اذا نکر صرف وهو فاسد فاجاب بقوله ای کل اسم یعنی ان

باعتبارها لعدم وروده من قوله کان غیر منصرف ۱۲

ثم

ما قال اهل المنطق ان المهملة فی حکم الجزئیة هذا فی المحاورات والمجالس واما اذا ذکر المهملة فی العلوم فهو فی حکم الکلیة لان قواعد العلوم من قبیل الکلیات **قوله** لسبب آخر ولاحتمال ان یکون شرطا محضا بدون السببیة کما اذا اجتمعت العلمیة مع التانیث والعجمة والعلمیة کانت شرطا محضا لتاثیرهما ولم یکن مؤثرة لانه یلزم من تاثیرهما دونها ترجیح من غیر مرجح لان الکل اسبابا ناقصة فی منع الصرف فتاثیر بعضها دون الآخر ترجیح بلا مرجح **قوله** او صیغة منتهی الجموع الاولی ان یقال والجمع البالغ علی صیغة الخ فان السبب هو الجمع لا الصیغة لانها شرطه لا یقال لما لم یبق الجمع مع العلمیة والباقی معها الصیغة فقط فلذا اختار ذلک لانا **نقول** الجمعیة الاصلیة کاف وهو ما فی حال العلمیة فلابد من التصریح بها لئلا یتوهم ان المؤثر هو الصیغة **اجیب** عنه ان ذکر الصیغة زیادة من الکاتب لا من الشارح والاصل او منتهی الجموع وان سلم انه من الشارح لکن هذا الوهم بعید بعد معلومیة ان السبب هو الجمع فلا یرد **قوله** بان یأول **جواب** سوال وهو ان النکرة ما وضع لغیر معین فاذا وضع لمعین فکیف یکون موضوعا لغیر معین فاجاب بقوله بان یأول العلم یعنی لیس المراد ههنا معناها الحقیقی وهو ما وضع لشئ بعینه بل المراد ان یستعمل فی غیر معین **فان قیل** یصیر بهذا التاویل فی حکم النکرة فلا یلزم انتفاء التعریف حقیقة فلا یلزم الانصراف **اجیب** عنه ان هذا التاویل مجاز متعارف وهو یعارض الحقیقة **قوله** ورأیت زیدا آخر فزید الثانی نکرة بقرینة توصیفه بقوله آخر **قوله** الوصف للشهرة قید الاشتهار باعتبار الاغلب لانه یجوز ان یأول بوصف غیر مشتهر بقرینة کذا قال مولانا عصمت الله انما قید بالشهرة لان لمسمی کل علم اوصاف کثیرة فلابد من ذکر العلم وارادة الوصف من مرجح یرجح وصفا دون وصف کالاشتهار کذا قال جمال الدین **قوله** ای ظهر لما کان باب تفعل یجیئ للمبالغة وهی غیر مرادة ههنا فسره بقوله ای ظهر ای المراد نفس الفعل ثم الظهور بالالتزام فانه ظهر من قوله وما یقوم مقامهما الجمع والتانیث ان العلمیة غیر مؤثرة معهما ومن قوله لا یغیره الغلبة انها لا تجامع مع الوصف **قوله** حین بین **جواب** سوال وهو انا لم نجد بیانا قوله انها لا تجامع فیما سبق من قول الماتن فاجاب بقوله من حین بین **قوله** من هذه الاسباب لا الاربع الاولی ان یقال الاربعة بالتاء **قوله** الاسباب ههنا مراد بالعلل التسع قول المص من علل تسع او المراد من الاسباب ما صدق علیه من التانیث والعجمة **قوله** استثناء مما جواب سوال وهو ان ههنا یلزم استثناء شیئین من امر واحد بلا عاطف وذا لا یجوز لانه یلزم الفصل بین المستثنی منه والمستثنی الثانی بالمستثنی الاول بخلاف ما اذا کان بعاطف لان المعطوف یقوم مقام المعطوف علیه فلا یلزم الفصل حاصل الجواب ان المستثنی منه ههنا امران مطلق ومقید الاول من المطلق والثانی من المقید **فان قیل** لو جعل المص العدل ووزن الفعل معطوفا علی ما هی شرطه فیه لکان اخصر بان قال لا تجامع مؤثرة الا ما هی شرط والعدل ووزن الفعل فیدخل کلا الاستثنائین تحت حرف الاستثناء الواحد **قلنا** لعل النکتة فی الفصل اختلاف فی تاثیر العلمیة فی المعطوف اعنی العدل ووزن الفعل بالسببیة المحضة والمعطوف علیه اعنی سببیة مع الشرطیة وایضا ان فی ما قال المص

غرابة الاسلوب **قوله** وهما متضادان **جواب** سوال وهوان العلمية اذا جتمعت مع العدل و وزن الفعل فی كلمة لم تتصرف هذه الكلمة بعد التنكير لبقاء السببين فيها وهی العدل ووزن الفعل لعدم اشتراط العلمية حتى يؤثر بالزوال ای بزوال السببين الاخرين فلم يكن الحكم المذكور كليا **قوله** لان الاسماء المعدولات يعنی ان الضدية بين العدل ووزن الفعل ليست بحسب مفهومهما كما بين الوصفية والعلمية بل باعتبار انه فی كلام العرب لم يوجد كلمة اعتبر فيها العدل مع وجود احد قسمی وزن الفعل فيه بالاستقراء فان النحاة تتبعوا الالفاظ التی اعتبر فيها العدل فوجدوا اوزانها منحصرة فی ستة وهی فعل بفتح الفاء وسكون العين كامس وفعل بفتحتين كسحر وفعال بفتح الفاء وكسر اللام كقطام وفُعَل بضم الفاء وفتح العين كاُخر وجمع وفعل كمثلث وفعال بضم الفاء كثلاث وقد نظم بعض الافاضل بالفارسية هكذا: اوزان عدل شش بودے صاحب کمال: فَعل فَعَل مَفعَل فُعَل فعال مَفعَل فُعال **قوله** المعتبرة فی منع الصرف **جواب** سوال وهوان البعض من اوزان العدل فعل بفتحتين مع انه من اوزان الفعل ايضا فاجاب بقوله المعتبرة يعنی سلمنا انه من اوزان الفعل لكن ليس معتبرا فی منع الصرف لانه غير مختص به بل مشترك كما مر **قوله** ای لايوجد اشارة الى ان قوله يكون كلمتا تامة **قوله** شئ من الامر الدائر **جواب** سوال وهوان الضمير فی قوله لايكون لايخلوا اما راجع الى مطلق السبب ای الى كلاهما اوالى احدهما فعلى الاول يلزم الكذب لان السبب المطلق يجامع العلمية وعلى الثانی فات المطابقة فی الافراد والتثنية وعلى الثالث يلزم الاستثناء من النفس واستثناء الكل من الكل فاجاب بقوله شئ من الامر الدائر يعنی ان الضمير لايرجع اليهما ولا الى احدهما بل يرجع الى مر دائر بين الامرين وبين احدهما فقط فيكون المستثنى منه اعم من المستثنى ويعبر عن هذا الامر الدائر بما يتصف بالضدية ولاشك ان هذا المفهوم كما يصدق على احدهما يصدق على مجموعهما ايضا **قوله** الا احدهما فقط **فان قيل** لاحاجة بعد الحصر بالنفی والاستثناء الى قوله فقط ولا الى سلب قوله لامجموعهما كما بين فی محله لانه لو يوجد له مثل فی كلام العرب **اجيب** عن الاول ان ذكر قوله فقط لدفع وهم وهوان يتوهم ان المراد باحدهما اعم من ان يكون مع الاخر اولا ای اعم من ان يكون مطابقا او تضمنا وعن الثانی ان قوله لامجموعهما بيان لما بقی من المستثنى ای بيان المقابل كذا قال مولوی رح **واقول** فی الجواب عن الاول انما قال فقط لان المستثنى منه ههنا ملحوظ مع لفظ فقط كما قال الشارح بين مجموع هذين السببين وبين احدهما فقط فالمستثنى الجزء الاخر مقيدا بفقط كما كان مقيدا به كذا قال حافظ رح **اونقول** ان لم يوجد مثله فی كلام العرب لكن كثر فی عبارة العلماء كذا قال مير جمال الدين جناب وفيه **نظر** وهوان استثناء الكل عن الكل باق من حيث المعنى لان المنفی بقوله لايكون ليس الا احدهما لان النفی يتوجه الى ما يتصور اثباته والاثبات مع العلمية ليس الا احدهما لانهما للضدية والمثبت بقوله الا احدهما ليس ايضا الا احدهما واستثناء الكل باطل **اجيب** عنه ان الاستثناء تصرف لفظی يعتبر به التغاير بين المستثنى والمستثنى منه من حيث اللفظ وان لم يتغايرا من حيث المعنى الا ترى ان رجلا اذا كان له اربع نسوة فقال نسائی طوالق الا زينب

وبكرة وفاطمة فان ههنا ثبت استثناء الكل من الكل من حيث المعنى لكن المغائرة بين المستثنى والمستثنى
منه من حيث اللفظ ثابت لان لفظ النساء عام يتناول الاربع وغيره ولفظ المستثنى خاص بالاربع
وعلى هذا لا يرد الاعتراض المشهور فى كلمة طيبة وهو ان النفى فى قوله لا اله لا يخلو اما من الآلهة
الباطل والحق او من كلاهما فعلى الاول يلزم الكذب لان الآله الباطل موجود كالصنم والشمس
مثلا وعلى الثانى يلزم استثناء الكل عن الكل واستثناء المساوى من المساوى وان[1] كان منهما
ايضا يلزم الكذب لان الآله الباطل باق فى النفى والحال انه موجود وانما لا يرد لان النفى يتوجه الى
الآله الحق والاستثناء ايضا للآله الحق لكن هذا من حيث المعنى واما من حيث اللفظ فلان لفظ
آله عام لانه نكرة وقع فى سياق النفى فيفيد العموم ولفظ الله خاص لانه علم لواجب الوجود و
التغير للفظ كاف لصحة الاستثناء وان كان ما صدقا عليه واحدا وهو معبود فقط **قوله** بقى
بلا سبب الخ كلمة لا بمعنى غير واللام يصح دخول الباء عليها لان دخول الحرف على الحرف لا يجوز قوله
من حيث هو سبب **جواب سوال** وهو انه على ما قال المص يلزم الانكار من الحس لان السبب ثابت
حسا فاجاب بقوله من حيث هو سبب يعنى ليس المراد نفى ذات السبب بل المراد نفى وصفه وفيه **نظر**
وهو انه قد سبق ان التنكير على وجهين الوجه الثانى منه ان يجعل العلم عبارة عن الوصف المشتهر
صاحبه به فاذا كان الوصف الذى اشتهر صاحبه به هو الوصفية يجوز ان يبقى بعد التنكير سببان
احدهما هذه الوصفية والآخر العدل او وزن الفعل فلم تصح الشرطية لقوله فاذا نكر بقى بلا سبب
او على سبب واحد كما اذا كان احمر علم شخص فاذا نكر عادة الوصفية اجيب عنه اذا تاملت فى قوله وخالف
سيبويه تعلم **ونقول** ان المعتبر فى الوصف ان يكون اصلية وههنا عارضة بعروض تاويل العلم
به **قوله** او على سبب واحد فيما هى ليست بشرطيه **وههنا نظر** وهو انه لا شك ان وصف السببية
انما يتحقق بالتاثير وبدون التاثير لم يتحقق وصف السببية واذا عرفت هذا فلا فرق بين
اشتراط العلمية فى سبب وبين اجتماعها بسبب آخر فلا يصح **قوله** او على سبب احد **قلنا**
ان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء تاثير السبب بالكلية وانتفاء احد جزئى العلتين لا يستلزم
انتفاء تاثير جزء الآخر بل فيه شبهة التاثير باق **قوله** من العدل ووزن الفعل قال بعض
المحققين الظاهر انه حصر السبب الباقى فى العدل ووزن الفعل وليس كذلك فان سكران
مثلا اذا سمى به ثم نكر بقى على سبب واحد وهو الالف والنون **اجيب** عنه ان الوصفية ا
لاصلية بعد زوال العلمية غير معتبر عند المص وفى الالف والنون اذا كانا فى اسم فالعلمية شرط
فيزول بما يزول الشروط ايضا فانحصر السبب الباقى فى العدل ووزن الفعل **قوله** هذا اى خذ هذا
قوله علما للمغايرة اى مغايرة معينة **قوله** بدون اقتضاء منع الصرف اه فاندفع به ما قيل ان
اخر معدول من آخر فاجتمع فيه العدل ووزن الفعل وانما اندفع لانه لا حاجة ههنا لاخر
الى العدل لوجود سببين وزن الفعل والوصف الاصلى لمنع الصرف لا لاقتضائه والعدل لا يثبت بدون

[1] الاولى ان يقول على الثالث ١٢م

[2] اى من الآله الحق والباطل جميعا ١٢م

له [illegible]

اقتضاء منع الصرف **قوله** اياه واعتبار خروج الخ **فقوله** واعتبار عطف على قوله اياه وعطف تفسير فالتقدير دون اقتضاء منع الصرف اعتبار الخروج لان الضمير في اياه راجع الى العدل واعتبار الخروج عبارة عن العدل الذي فيه التفسير به فلا يرد ان المنفي ههنا اقتضاء منع الصرف كما يعلم مما بعد من قوله وههنا لا اقتضيه فلا حاجة الى نفي خروج الصيغة **ثم** قوله ثم انه اشار الى استثناء **جواب سوال** وهو ان القاعدة المذكورة اعني قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف منقوض بما اذا جعل احمر علما ثم نكر فانه غير منصرف عند سيبويه **فاجاب** بقوله ثم انه اشار اليه يعني انه مستثنى من القاعدة المذكورة وانما قال اشار لان هذا الاستثناء خفي لعدم اداته **قوله** على قول سيبويه اي الاستثناء على قوله **قوله** المشهور اعلم ان الاخفش ثلثة احدها استاذ سيبويه وهو ابو الخطاب وثانيها تلميذه وهو ابو الحسن سعيد بن سعدة والثالث قرينه وهو ابو الحسن علي بن سليمان والمراد ههنا تلميذه نقل عن القاموس سيب لفظ فارسي هو معنى التفاح ومنه سيبويه والمراد منه لازم سيب هو الرائحة وفيه رائحة العلم وهو لقب امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازي وسمعت عن بعض اساتذتي ان لعمرو كان كمال رغبته الى التفاح بحيث اذا رآه صدر منه بلا اختياره صوة ويه فجعل سيبويه لقبه ويؤيد ذلك ما ذكر في بحث المركبات انه مركب من اسم وصوت **قوله** قول التلميذ اظهر الخ لان في قوله اتيان على الاصل وهو بقاء العدم على العدم والى الاصل ان الساقط لا يعود وفي قوله اعتبار المعدوم وهو بعيد **قوله** اي الاستاذ بالذال المعجمة عربي وبالدال المهملة فارسي **فان قيل** يجوز ان يكون الاخفش فاعلا لف وسيبويه مفعوله قدم على الفاعل تعظيما لشان الاستاذ فعلى هذا لا يلزم كون قول التلميذ اصلا **فان قلت** في الجواب قوله اعتبارا للصفة مفعول له منصوب بتقدير اللام وشرط نصبه ان يكون فاعل الفعل والمفعول له واحدا لا شك ان المعتبر للصفة الاصلية هو سيبويه فيكون فاعل خالف الخ هو سيبويه **قلت** في الاعتراض لا نسلم ذلك لجواز ان يكون قوله اعتبارا للصفة الاصلية منصوبا على الظرفية او المصدرية اي وقت اعتبار الصفة الاصلية او اعتبر اعتبار الصفة الاصلية والمعتبر سيبويه اجيب عنه لو جعل الاخفش فاعلا يلزم قول سيبويه اصلا مع انه مناف للقاعدة المذكورة والقول بانه منصوب على الظرفية او المصدرية او الحالية بعيد اذ المعنى على تعليل حكم يعني ان الحكم اذا ذكر ثم ذكر شيئ منصوب فالظاهر ان ذلك الشيئ علة لذلك الحكم السابق كذا قال المولوي عبد الحكيم السيالكوتي **قوله** تنبيها على ذلك الخ **فان قيل** لا حاجة الى هذا القول لانه علم من الجملة الشرطية اعني قوله ولما كان قول التلميذ اظهر **قلنا** انما اعاده لان القاعدة ان الحكم يذكر اولا ثم يترتب الدليل عليه وفي الجملة الشرطية تقدم الدليل على الحكم فلذا اعاد الدليل ليترتب على المدعى او نقول لان مجرد اظهرية قول التلميذ لا يكون سببا لاسناد المخالفة اليه بل التنبيه عليه هو السبب كذا في زبدة الحواشي **قوله** في انصراف نحو احمر يعني ان الخلاف في انصراف احمر لا في ذاته ولا في وصفه **قوله** والمراد بنحو احمر دفع وهم وهو ان المرام

بنحو احمر ما كان على وزن فعلى هذا الخراج سكران لانه ليس بوزنه مع ان حكمه بعد التنكير حكم احمر ويدخل
فيه افعل التاكيد نحو اجمع لانه بوزنه مع ان حكمه ليس كحكم احمر فدفع بقوله والمراد قوله فانه
بعد التنكير منصرف لان افعل التفضيل اذا تجرد عن كلمة من الحق بافعل التاكيد وانما اعتبر كلمة
من دون الاضافة واللام لان الفارق بين افعل الصفة وافعل التفضيل كلمة من دون الاضافة
واللام قوله فلا ينصرف بلا خلاف فان قيل اذا كان معه من فيكون ذلك الاسم التفضيل
بمنزلة احمر وهو مختلف فيه فكذا ذلك اسم التفضيل مختلف فيه ايضا فلا يصح قول الشارح
بلا خلاف قلنا معنى قوله بلا خلاف اى بلا اتفاق لانه مقابل لقوله منصرف بالاتفاق او
نقول لا نسلم انه بمنزلة احمر لان منع صرف ذلك الاسم ثابت بالاتفاق بان سمى رجل بافضل
من اقرانه مثلا فانه بعد التنكير غير منصرف بسبب الوصفية ووزن الفعل لان الوصفية فيه
ظاهرة بوجهين قبل العلمية باعتبار تفضيلته وبعد العلمية باعتبار وجود العلامة في اللفظ
وهو كلمة من بخلاف احمر لان الوصفية فيه ثابت قبل العلمية واما بعد العلمية زالت وصفيته
وليست فيه علامة في اللفظ فان قيل فعلى هذا لابد ان يكون مثل هذه الصورة مستثنى عن القاعدة
المذكورة بالاتفاق بان يقال لكن لا خلاف فيما يكون الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرة ويكون
معه في اللفظ ما يكون نصا في وصفيته بعد العلمية قلنا الاحتراز عنه ثابت بقوله غير خفي لان
معناه ظهور في الجملة وفي افعل التفضيل من كمال الظهور باعتبار اللفظ وباعتبار قبل العلمية قوله
اى انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اه اشارة الى ان نصب قوله اعتبارا باعتبار انه مفعول له
وشرط حذف اللام موجود ايضا لان فاعل الاعتبار والمخالفة واحد وهو سيبويه قوله
فان قيل حاصل الاعتراض ان الوصف معدوم في الحال فالمعتبر فيه الاعتبار قلنا لا نسلم ان
الاعتبار كذلك لا باعث على اعتباره مع ان منع الصرف خلاف الاصل قوله مع زوال الوصفية
عنهما يعني ان اسود وارقم حال غلبة الاسمية زائل الوصفية مع انهم اعتبروها وجعلوا اسود
وارقم غير منصرفين للوصف ووزن الفعل فاعتبارها بعد العلمية اولى قوله بالكلية يعني
ان قياس احمر بعد التنكير باسود وارقم حال غلبة الاسمية قياس مع الفارق قوله وفيهما شمة اى قليل
قوله فلا يلزم اى واذا كان فيهما شمة قوله في احمر فان قيل ان الاحمر اذا كان علما للذات من له
الحمرة ايضا يثبت فيه شمة الوصف قلنا وضع الاعلام الشخصية للتعريف فقط مجردا عن المعاني اللغوية
ولهذا اتى بها مجردة عن المعنى الاصلي كزيد وعمرو فان زيدا وعمرا مصدران من زاد يزيد ولم
يعتبر المعنى الاصلي فيهما في حال العلمية قوله والالف والنون اى في سكران وفي بقاء الالف والنون
في سكران على مذهب الاخفش بحث فان سكران حال العلمية من قبيل الالف والنون في الاسم و
بعد زوال العلمية التي هي شرط زوال الالف والنون ايضا لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط
اجيب عنه ان المراد بقاء الذات لا بقاء وصف السببية قوله وهذا القول اظهر لان فيه بقاء على الاصل وهو بقاء العموم

على العدم وايضا الاصل ان الساقط لايعود **قوله** ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير الاولى
ترک قوله بعد التنكير وانكان في الواقع كذلك لانه لايناسب تاليه **قوله** لزمه ان يعتبر في حال العلمية
فان من البين ان الاعتبار بعد التنكير لايستلزم الاعتبار في حال العلمية لان فيه اجتماع الضدين
كذا قال عصمة الله **اجيب عنه** لانسلم ان ذلك لا يستلزم الاعتبار في حال العلمية بل يستلزم لان
الوصف معدوم في حال اعتبار المعدوم فلما اعتبر في موضع ينبغي ان يعتبر في موضع اخر ايضا
لاستوائهما في اعتبار المعدوم **قوله** اي كل علم كان دفع وهم وهو ان المراد بباب حاتم ما يكون على
وزن حاتم فعلى هذا اخرج عنه احمر وشريف والیض يرد عليه انه لايعلو حال حاتم لانه مضاف اليه
والمضاف اليه خارج من الحكم فاجاب بقوله اي كل علم الخ نحو ضارب وناصر وعالم اذا
جعلتها اعلاما وانما خص الحاتم لوجوده على العلمية وهو صيغة اسم فاعل من حتم يحتم اي وجب يجب[1]
قوله مع بقاء العلمية دفع وهم وهو ان يتوهم انه بعد التنكير فهو ليس الا مذهبه لا اعتراض عليه **قوله**
بان اعتبر فيه الخ بيان اللزوم **قوله** لما يلزم تعليل للنفي لا للمنفي لان دليل المنفي مذكور في الشرح **قوله**
على تقدير منعه من الصرف اشارة الى ان لزوم اعتبار المتضادين ليس مطلقا اعلم ان ههنا امرين
احدهما فرض الممتنع وهو جائز والآخر ممتنع الفرض فيفرض وتحقيقه مر في رأس الكتاب في بحث المنوي و
المحذوف **قوله** وهو منع صرف لفظ واحد **جواب سوال** وهو انا لا نسلم ان اعتبار المتضادين في
حكم واحد ممنوع الا ترى ان منع الصرف حكم ومعلول للعلل التسع والبعض منها علم ووصف فاجاب
بقوله لفظ واحد **قوله** قلت تقديرا احد اي فرض احد **قوله** لكنه شبيه من حيث انه وجود ذهني
والوجود الذهني كالوجود الخارجي **قوله** اي باب غير المنصرف دفع وهم وهو ان المراد بالباب قح له
وما فيه علمية موثرة مع ان هذا الحكم غير مختص به ثم المراد من الباب الافراد اي جميع افراد
غير المنصرف الخ **قوله** باللام متعلق بقوله ينجر **قوله** بدخول اللام لان مجرد ملاحظة اللام بدون
الدخول ليس له هذا الحكم وايضا الباء للسببية والاسباب من قبيل الاوصاف واللام من
الادوات فكيف يكون سببا للكسر فلذا اراد الدخول لانه من الاوصاف وايضا ان دخول حرف
المعاني على الحرف لايجوز فلذا اراد الدخول **قوله** لام التعريف **جواب سوال** وهو انه منقوض
بلام الجارة ولام الابتداء ولام الامر ولام النفي فان بها لا ينجر بالكسر فاجاب بقوله اي لام التعريف
مع انه لا يصير غير المنصرف منصرفا بل منصرف كما كان فاجاب بقوله اي اذا دخل عليه اي على
غير المنصرف لا على غيره من الاسماء **قوله** اي اضافته الى غيره **جواب سوال** وهو انا لا نسلم
انه ينجر بالاضافة لانه منقوض بقولك اكلت مال زفر[3] فاجاب بقوله اي اضافته يعني ان المراد كون
الشئ مضافا لا مضافا اليه لاكن في الفرق مناقشة كذا قال مير ابو البقاء وهو ان اثر الاضافة في المضاف
اكثر من الاثر في المضاف اليه لانه تردد فيه في اللفظ فقط وهو الجر واما اثره في المضاف ففي اللفظ

---

[1] فی الرشیدی حتم بمعنی استوار کردن و حکم کردن و واجب کردن ۱۲ اے کاوی رابگی لازم گردانیدن ۱۲ [2] ای لزوم باب حاتم علی سیبویه بان اعتبر فیه الیض
[3] فان زفر مضاف الیه مع انه لیس مجرورا بالکسر ۱۲ [4] ای نفی اللزوم لا اللزوم فائدة علة اللزوم اعتباره الوصف الاصلی فی احمر ۱۲

[5] یعنی اللام فی اللام العهد قوله علیه جواب سوال وهو انه ینقض بقوله الرجل لانه دخل علیه لام التعریف ۱۲

والمعنى جميعًا اما فى اللفظ فباعتبار سقوط التنوين واما فى المعنى فباعتبار التعريف والتخصيص **قوله** اى تصير مجرورا اشارة الى ان الانجرار متضمن لمعنى الصيرورة لان المقصود من هذه العبارة ان باب غير المنصرف بدخول اللام والاضافة يصير من منع الكسرة الى دخول الكسر لا ان يكون غير المنصرف مكسورا حال منع الكسر لانه يلزم ح اجتماع المتضادين فالمقصود منه انتقال من منع الكسر الى دخوله **قوله** اى بصورة الكسر **جواب سوال** وهو ان الكسر ليس فى محله لان الكسر بلاتاء من القاب المبنيات والجر من القاب المعربات فكيف يثبت الانجرار بالكسر فاجاب بقوله اى بصورة الكسر **قوله** او تقديرا **جواب سوال** وهو انه لا يشتمل نحو قولك مررت بالحبلى فاجاب بقوله او تقديرا **قوله** وانما لم يكتف **جواب سوال** وهو ان الاصل فى العبارة الايجاز والاختصار فينبغى ان يقال ينجر فقط بدون قوله بالكسر **قوله** لان الانجرار قد يكون بالفتح كما فى غير المنصرف **قوله** ولا بان يقول الخ جواب سوال ظاهر **قوله** على الحركات البنائية ايض اى كما يطلق الجر على الفتح لان التشبيه انما يكون بما هو المذكور سابقا ولم يكن معناه كما يطلق على الحركات الاعرابية لانه يخالف المشهور وهو ان الكسر بلاتاء مختص بالحركات البنائية ويخالف ايض عن قوله اى بصورة الكسر لكن لو كان معناه هذا اى كما يطلق على الحركات الاعرابية لم يتوجه ايضا وهو انه وان خالف المشهور لكنه موافق لما قاله الشارح فى اول المبنيات من ان المراد ان الحركات البنائية لا يعبر عنه البصريون الا بهذه الالقاب لان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايض لكن الاطلاق على الحركات الاعرابية بطريق المجاز فالموافقة مع المشهور اولى **قوله** وللنحاة فيه خلاف **جواب سوال** وهو الاخصر ان يقال وجميع الباب باللام او الاضافة ينصرف فاجاب بقوله وللنحاة خلاف يعنى ان فى الانصراف خلافا فلذا لم يقل ينصرف واما دخول الكسر عليه فثابت بالاتفاق **قوله** مطلقا اى سواء بقى العلتان عنه او زالت كما تعلم بالبقاء والازالة فى المذهب الثالث **قوله** من خواص الاسم **فان قيل** ينبغى ان يمنع من غير المنصرف اللام والاضافة كما يمنع الجر والتنوين لان الكل من خواص الاسم **قلنا** قد مر سابقا انما خص الكسرة والتنوين بالمنع من بين سائر الخواص لانهما يدخلان على اكثر الاسماء لان التنوين تدخل على النكرة والنكرات اكثر من المعارف واما الكسرة فلكثرة العوامل من الحروف الجارة والاضافة فمنعا من غير المنصرف ليظهر المنع ظهورا بينا **قوله** اعنى اللام والاضافة بيان كلمة ما فنسبة الدخول اليهما تغليبا **وههنا بحث** وهو ان الاسناد اليه ايضا من خواص الاسم مع انه لا يضعف فى المشابهة بوجوده فى غير المنصرف **اجيب عنه** بان بينهما فرقا وهو ان اللام والاضافة موثرتان فى اللفظ والمعنى جميعا اما لفظا فلسقوط التنوين بهما واما معنى فلافادة التعريف بخلاف الاسناد وكذا لا يفيد الضعف فى المشابهة سائر الخواص كالفاعلية والمفعولية قيل وجه ذلك انهما مغيرتان لمدلول الاسم من التنكير الى التعريف بخلاف الباقى ثم **يرد عليه** ان مثل اجمل واجدل ضعف مشابهته للفعل فى

له فانه دخل عليه اللام مع انه ليس بمجرور بصورة الكسر ۱۲ سه مع اللام والاضافة ۱۲م كتبه اذل عباد الله

ضعف بسبب اعتبار السبب فيه مع انه ليس بمنصرف بالقطع كذا قال عصمة الله اجيب عنه ان الضعف في مثل اخيل ضعيف لانه في احد السببين دون الآخر واما ههنا ففي السببين لان ضعف المشابهة يوثر في السببين قوله

دون التنوين كانه قيل ينبغي ان يدخل عليه التنوين ايضا فدفع بقوله دون التنوين قوله مطلقا اى سواء بقي العلتان اولا يرد على هذا البعض ان الحكم بعدم الانصراف مع زوال السببين او احدهما بسبب اللام او الاضافة غير صحيحة ومنافية لما ذكر من قوله وما فيه علمية موثرة اذا نكر صرف كذا قال عصمة الله اجيب عنه ان زواله بدليل عارضي وهو الاضافة واللام والزوال بعارض كلا زوال او نقول ان السببين وان زالا حقيقة لكن بقيا حكما لان اللام والاضافة قائمتا مقام العلمية من حيث التعريف قوله والممنوع من غير المنصرف الخ جواب سوال وهو انه لما كان غير منصرف مع دخول اللام والاضافة ينبغي ان لا تدخل الكسرة عليه فاجاب بقوله والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وذلك لان غير المنصرف لما شابه الفعل منع منه التنوين لان بين الفعل والتنوين تنافر كامل لان التنوين للقطع والفعل للوصل مع الفاعل ثم التنوين يتبع حركة اخر الكلمة فاذا سقط سقط معه تابعه وهو الحركة تبعا وانما اختار الكسر لانه اخو الحركات وايضا ان الكسر لازم التنوين لان في كل موضع يدخل التنوين يدخل الكسر كالاسم قوله وحيث ضعفت حيث مكانية لا تعليلية لانه تفريع على السابق وهو العلة قيل في توجيه عدم سقوط الكسرة ان التنوين كالثابت لوجود خلفه وهو اللام او الاضافة قوله الا في سقوط التنوين اى في سقوط عود التنوين لانه توجه المنع الى التنوين بالذات قوله وسقط التنوين لامتناعه من الصرف اى بقي سقوط التنوين من اللفظ قوله كان الاسم غير منصرف مع انه يجر بالكسر لضعف المشابهة قوله و بيان ذلك اى البقاء وعدمه قوله ان العلمية تزول الخ لانه يجتمع علامتي التعريف وفيه بحث وهو ان اللام يجامع العلمية اذا كان العلم في الاصل مصدرا او صفة كالفضل والحسن ويشار باللام الى المعنى الاصلي فلا يصح الحكم على الاطلاق كذا قال مولانا غفور اجيب عنه ان مرادنا باللام بعد العلمية وما قلت اللام التي حين العلمية او نقول المراد باللام لام التعريف وذلك اللام ليس للتعريف بل للدلالة على انه صفة في الاصل قوله وهذا القول انسب جملة مستانفة وقعت في جواب سوال السائل وهو انه لما ثبت ههنا الاقوال الثلاثة فايها انسب بالمقام فاجاب بقوله وهذا القول انسب بما عرفه به المص حيث قال غير المنصرف ما فيه علتان فان قيل الانسبية انما يثبت اذا ابقي حد المص على الاطلاق واما اذا قيد بما قيد به الشارح من اجتماع الشرائط وانعدام الموانع لئلا ينتقض بنحو هند اذا صرف فلا لان دخول اللام والاضافة من موانع التاثير فالعلتان وان كانتا ثابتتين صورة لكن في المعنى غير ثابتتين كذا قال مير جمال الدين الجناپي اجيب عنه ان اجتماع الشرائط لوجوب منع الصرف لا للجواز لانه يثبت بدون الشرائط ومع الموانع من التاثير كما في هند فمنع الصرف عند هذا البعض يحتمل ان يكون بطريق الجواز فيستقيم الانسب قوله المرفوعات

ث اوسط

سه لما فرغ من تقسيم الاسم المعرب باعتبار الانصراف وعدمه شرع في تقسيم آخر للمعرب باعتبار اقسام الاعراب فقال المرفوعات ۱۲ منه

سه من قوله ويشار الى آخر البحث ليس في عبد الغفور ۱۲ وايضا اطلاق الغفور على عبد الغفور من الممنوعات الشرعية وللمحشي هذا عادة وجه عدم علمه على شناعته ۱۲

”بحث المرفوعات“

يجوز فی قوله **المرفوعاتُ** وجوه اربعة سكونه على ان لايكون له محل من الاعراب مثل سائر اسماء المعدودة نحو زيد عمرو وبكر بان كان لمجرد الفصل عن السابق مثل باب وفصل ورفعه على انه مبتدأ محذوف الخبر ای المرفوعاتُ هٰذه ورفعه على انه خبر للمبتداء المحذوف ای هذه المرفوعات ورفعه على انه مبتدأ وخبره الجملة التی تليه اعنی قوله هو ما اشتمل على علم الفاعلية كذا قال عصمة الله السمرقندی **فان قيل** ان حصر السمرقندی فی الوجوه الاربعة باطل لوجود الخامس هو رفعه على انه خبر وقوله ما اشتمل مبتدا وقوله هو ضمير الفصل **قلنا** ان قوله المرفوعات محدود وقوله ما اشتمل حده والمحدود لايكون خبرا من الحد **فان قيل** ان رفعه بالابتدائية لايصح لان المبتداء على قسمين احدهما القسم الاول والاخر القسم الثانی والمرفوعات ليس بواحد منهما لان القسم الاول منه ليس لا الذات المحض والمرفوعات من الصفات والقسم الثانی منه صفة واقعة بعد حرف النفی والف الاستفهام والمرفوعات وان كانت صفة لكن ليست بواقعة بعد حرف النفی او الف الاستفهام **قلت** انه من القسم الاول وابتدائيته باعتبار الموصوف اعنی اسماء المرفوعات والالف واللام فی المرفوعات موصولة ومدخولها صلة والموصول مع الصلة من الذوات **فان قيل** لم قال المرفوعات بصيغة الجمع ولم يات بصيغة المفرد مع انه الاولى بمقام التعريف وبارجاع الضمير اليه فی قوله هو **قلنا** لما قال المص سابقا فالرفع علم الفاعلية وقال ههنا ما اشتمل على علم الفاعلية توهم منه انحصار نوع المرفوع فی نوع واحد هو الفاعل فازال هذا التوهم بايراد صيغة الجمع الدالة على تعداد انواع المرفوع **قوله** جمع المرفوع فيه اشارة الى الامرين احدهما اشارة الى توطية ارجاع ضمير هو الى المرفوع والاخر جواب سوال وهو ان المرفوعات لايخلو اما جمع المرفوع او المرفوعة فعلى الاول لايساعده القاعدة وعلى الثانی لايطابق الموصوف وهو الاسم فاجاب الشارح بقوله جمع المرفوع الى اخر الشرح ثم المدعى مركب من جزئين ايجابی وهو قوله جمع المرفوع وسلبی وهو قوله لا المرفوع اشار الى دليل الجزء السلبی بقوله لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل واشار الى دليل الجزء الايجابی بقوله اويجمع هذا الجمع الخ لان فی المونث نقصان العقل وهو يشبه العدم **قوله** لان موصوفه الاسم **فان قيل** يجوز ان يكون موصوفه الكلمة فمن اين جزم بان موصوفه الاسم مع ان المضارع ايضا من المرفوعات فلو كان موصوفه الاسم لخرج المضارع **قلنا** لما كان البحث فی الاسماء علم ان موصوفه الاسم وخروج المضارع غير معتبر بل التزمنا خروجه لان مرادنا بالمرفوع ما كان مشتملا على علم الفاعلية ورفع المضارع ليس علم الفاعلية بل للتشبيه فان قيل لا يصح جعل موصوفه اسما من وجه اخر وهو ان خبر المبتدا اذا كان جملة كان مرفوعا وليس باسم قلنا الاسم اعم من الحقيقی والحكمی والجملة اسم حكما لصحة وضع الاسم الحقيقی فی موضعها فان قيل هذا مخالف لما قال الشارح فی بحث المبتداء والخبر فی بعض النسخ من ان الخبر قد يكون جملة مع بقاء كونها جملة من غير تاويلها بالمفرد المنفی عنه ثمه هو التاويل بالفعل والمراد بالمثبت ههنا هو التاويل بالقوة وصلاحية التاويل بان يعبر عنها بالاسم المفرد كهذا او ذاك كما بين فی موضعه فلا منافاة كذا قال عصمة الله

قوله وهذا المذكر **فان قيل** لا نسلم ان الاسم مذكر لان بعض الاسماء مونث **قلنا** المراد من الاسم

ئه وهي ان واحد جمع المؤنث السالم يكون مونثا ١٢م

هو

لفظ الاسم لا افراده **قوله** ويجمع هذا الجمع الخ فقوله هذا الجمع مفعول مطلق للنوع اى يجمع هذا النوع من الجمع وقوله مطردا حال من المفعول المطلق **وقوله** صفة المذكر بالرفع ۱۲ فاعل لقوله[١] ويجمع **فان قيل** فعلى هذا لا بد ان يقع وتجمع بالتاء لان الفاعل اذا كان مونثا لا بد من تانيث المسند **قلنا** هذا اذا لم يوجد الفصل وههنا وجد **قوله** كالصافنات اى جمع الصافن وهو الفرس الذى يقوم على ثلثة قوائم واقام الرابع على طرف الحافر **قوله** وجمال[٢] سبحلات بكسر السين وفتح الباء جمع سبحل **قوله** اى ضخمات اشارة الى تفسير غير المشهور بالمشهور اى عظيم **فان قيل** ما وجه للشارح انه ذكر الكاف فى كالصافنات ولم يذكر فى جمال سبحلات **قلنا** انه اكتفى بالعطف **والض** اى على الصافنات ۱۲ ان لفظ الجمال لا يصلح للمثالية بل المثال صفته ولم يصح ايراد الكاف عليه للزوم الفصل بين الصفة والموصوف **فان قيل** على هذا يلزم ان لا يذكر الكاف فى قوله كالايام الخاليات اى الماضيات **اجيب** عن[٣] اصل الاعتراض انما لم يذكر الكاف فى جمال اكتفاء بالاول لانهما من جنس واحد وهو الحيوان فكانهما مثال واحد واما الايام الخاليات فليس من جنسه **فان قيل** ما للشارح انه لم يذكر الموصوف مع الصافنات وذكر مع السبحلات والخاليات **قلنا** ان موصوف الصافنات متعين لانها لا تقع صفة الا للخيل بخلاف سبحلات لانها كما تقع صفة للجمال كذا تقع للبقر والحمار وكذلك الخاليات كما تقع صفة الايام كذا تقع صفة الليالى والسلاطين **قوله** اى المرفوع الدال عليه المرفوعات الخ **فان قيل** ان ضمير هو لا يخلو اما راجع الى المرفوعات او الى المرفوع او الى المرفوعة لا سبيل الى الاول لعدم المطابقة ولا الى الثانى لانه على هذا يلزم الاضمار قبل الذكر ولا الى الثالث للزوم المحذورين **قلنا** الضمير راجع الى المرفوع وهو وان لم يكن مذكورا حقيقة لكنه مذكور معنى اى فى ضمن المرفوعات وهو كاف للارجاع **فان قيل** ما الباعث على الشارح على انه ارجع الضمير الى المرجع الضمنى ولم يرجع الى المرفوعات بتاويل المذكور وباعتبار الخبر اعنى قوله ما اشتمل **قلنا** المرفوعات جمع والملحوظ فى الجمع الافراد والتعريف انما يكون للماهية لا للافراد **فان قيل** كما لا يجوز التعريف للافراد كذلك لا يجوز للفرد وعلى تقدير ارجاعه الى المرفوع يلزم التعريف للفرد **قلنا** التعريف للماهية فى ضمن ذلك الفرد اى شئ له دفع **فان قيل** كما يكون للواحد طبيعة كذلك للجمع طبيعة فجاز ان يكون المرجع هو المرفوعات وكان التعريف للماهية **قلنا** نعم يلزم ان لا يكون التعريف جامعا لانه خرج منه زيد فى جاءنى زيد مع انه مرفوع وليس بمرفوعات لان طبيعة المرفوعات لا يصدق الا على الثلاثة فصاعدا وما قيل فى الجواب ان فى الجمع ماهيات والتعريف للماهية لا للماهيات خطأ لان افراده مشترك على ماهية واحدة **فان قيل** فليكن اللام فى المرفوعات للجنس فابطل معنى الجمعية فلا حاجة الى تكليف الشارح **قلنا** اللام لاستغراق الانواع اذ المبين فيما بعد جميع انواع المرفوع او نقول ان اللام الداخلة على صيغة اسم الفاعل والمفعول موصولة وما ذكرت من اقسام الحرفى **فان قيل** ان قوله اى المرفوع الدال عليه المرفوعات لا يصح لان دلالة الجمع ليس الا على الافراد والتعريف لا يكون للافراد

---

[١] فعلى هذا فى عبارة الشارح تقديم وتاخير تقديره ويجمع صفة المذكر الذى لا يعقل بهذا الجمع مطردا ۱۲ام [٢] بكسر الجيم جمع جمل نغمتس بالفارسية شتر ۱۲

[٣] وهو ان يرجع الضمير الى المرفوع الدال عليه المرفوعات ۱۲ام

الٰهى انت ذو فضل و من ❊ وانى ذو خطايا فاعف عنى

قلنا اجاب صاحب الغفور ان هذا من قبيل دلالة الجمع على الجنس **فان قيل** دلالة الجمع على الجنس ليس الا مع التعدد لان طبيعة الجمع لا يصدق الا على الثلث فصاعدا **قلنا** المراد ان الجمع يدل على الفرد وفي ضمن الفرد للماهية فلا اشكال **قال مولينا عصام الدين** رح ان قول الشارح اى المرفوع اشارة الى تقدير المبتدأ لا انه بيان المرجع اى المرفوع مبتداء وقوله هو ضمير الفصل وقوله ما اشتمل خبره ثم يرد عليه ان في التقدير لا بد من القرينة ولا قرينة على الزوم فاجاب الشارح بقوله الدال عليه المرفوعات ثم يرد ما الباحث على الشارح انه قدر المبتدأ ولم يجعل قوله المرفوعات مبتدأ فاجاب بقوله لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد والملحوظ في الجمع الافراد هذا تحرير العصام في عبارة الشارح **فان قيل** لما كان قوله اى المرفوع اشارة الى تقدير المبتدأ لا حاجة الى ضمير الفصل لان الخبر ليس بمعرفة **قلنا** يحتمل ان يكون كلمة ما موصولة وانما لم يكون التعريف للافراد لانه لا يخلو اما البعض الافراد او للكل فعلى الاول يلزم الترجيح بلا مرجح وعلى الثاني يلزم التعريف لغير المنضبط لان كل الافراد غير منضبط **فان قيل** ان كل الافراد وان لم تكن منضبطا بنفسه لكنها منضبط باعتبار المفهوم الكلي كوضع اسماء الاشارة للجزئيات باعتبار المفهوم الكلي **قلنا** سلمنا انها منضبط لكن تعريفها لا يخلو اما الكل فرد او لمجموع الافراد فعلى الاول لا يكون التعريف مانعا وعلى الثاني لا يكون جامعا لانه يدل على ان الكل اذا اجتمع اشتمل على علم الفاعلية وليس كذلك لان الفاعل مشتمل عليه على حدة وقس على هذا قوله اى اشتمل **فان قيل** ان كلمة ما عبارة عن الشئ مطلقا لانها موضوعة لغير ذوي العقول فعلى هذا لا يكون التعريف مانعا لصدقه على الحروف الاواخر كالدال في جاءني زيد لانه شئ اشتمل على علم الفاعلية وليس بمرفوع لانه صفة الاسم وايضا يصدق على مجموع جملة جاءني زيد لانه شئ اشتمل على علم الفاعلية .... لانها مشتملة على زيد المشتمل على الرفع فكانت مشتملة على الرفع لان مشتمل المشتمل مشتمل وايضا على هذا لا يوجد الجنس في التعريف لان الجنس في تعريف القسم ليس الا مقسم ذلك القسم ومقسم المرفوع هو الاسم لا الشئ لانه جنس بعيد وايضا المتبادر من كلمة ما كونها موصولة لكثرة استعمالها فعلى هذا لا بد من ضمير الفصل لتعريف الخبر وايضا الموصول مع الصلة شئ واحد فان فرضت جنسا لا يوجد الفصل وان فرضت فصلا لا يوجد الجنس وايضا ان التعريف لا يكون مانعا لصدقه على المضارع لانه مشتمل على علم الفاعلية وليس بمرفوع **قلنا** ان كلمة ما ههنا عبارة عن اسم منكر فخرج حروف الاواخر كذا الجملة وكذا وجد الجنس لان المقسم ليس الا الاسم المرفوع ولما كان منكرا لم يكن موصولة بل موصوفة وكذا اخرج المضارع **فان قيل** ان كلمة ما مشتركة بين الموصولة والموصوفة واخذ احد المعنيين من المشترك لا يجوز بدون القرينة ولا قرينة ههنا **قلنا** القرينة موجودة ههنا وهي ان كلمة ما ههنا وقعت في موضع الخبر والاصل في الخبر التنكير **فان قيل** غرض الشارح تفسير كلمة ما وهو يحصل بقوله اى اسم فما الحاجة الى ازدياد قوله اشتمل **قلنا** ان الاسم موصوف و اشتمل صفته وذكر الموصوف بدون الصفة مستكره عندهم **فان قيل** سلمنا انه مستكره لكن الاخصر ان يقدم شرح كلمة ما على اشتمل الذي ذكر في المتن بان يقال ما اى اسم اشتمل على علم الفاعلية فحصل

له كما عدلوا على الحدلى لانه جزء مدلوله ۱۲ سه والفعل شرطا اذا كان الجزء موقة لئلا يلتبس بالصفة ۱۲م كه والموصول من المعرف فعلى هذا لا بد من ضمير الفصل ۱۲ سه اى على تقدير كون الكلمة عبارة عن الشئ المطلق ۱۲م

كتبه احقر عباد الله الاحد

التفسير مع الصفة **قلنا** فعلى هذا يلزم الفصل بين الصفة والموصوف الحقيقي بالشرح لان موصوف مشتمل كلمة ما فى الحقيقة وجعل الاسم موصوفا باعتبار انه تفسير لكلمة ما **فان قيل** الاختصار ان يقم ما اشتمل على الرفع فلم اختار الاطناب **قلنا** لان الخفاء فى المرفوع ليس الا باعتبار الماخذ فاذا اخذ الماخذ فى التعريف صار من قبيل اخذ المعرف فى التعريف **فان قيل** لما كان المرفوع معلوما باعتبار الهيئة كذلك هو معلوم باعتبار المادة والمبدأ فيما سبق حيث قال فالرفع علم الفاعلية فالخفاء فيه ليس باعتبار شئ من اجزائه بل الخفاء باعتبار المجموع من حيث المجموع فلا يلزم اخذ المعرف فى التعريف **قلنا** ان ههنا وان لم يكن اخذ المعرف فى التعريف لكن فيه وهمه بناء على ما هو المشهور من ان خفاء المشتقات باعتبار خفاء الماخذ وايضا انه خال عن الاشارة الى اصالة الرفع فى الفاعل وايضا انه خال عن زيادة الايضاح المناسب بمقام التعريف لان المص رح قال الرفع علم الفاعلية جعل الرفع معرفا وعلم الرفع لغرابته والتعريف اوضح من المعرف خذ هذا فان كنت ذكيا كفاك والا لا ينفعك وان تليت عليك الايضاح والمفصل **قوله** اى علامته **فان قيل** العلم يجئ على ثلثة معان احدها ما وضع لشئ بعينه كما قال المص رح فى بحث المعرفة والنكرة والثانى بمعنى الجبل كما قال الله تعالى وله الجوار المنشئات فى البحر كالاعلام اى كالجبال والثالث بمعنى العلامة كما هو المشهور فاى معنى مراد ههنا **قلنا** المراد ههنا العلامة لعدم استقامة الاخريين **قوله** كون الاسم فاعلا **دفع وهم** وهو ان الياء فى قوله الفاعلية ياء النسبة فيكون تقديره علامة الشئ الذى هو منسوب الى الفاعل لانه فى حكم المشتق فالاسم المشتق يقتضى الموصوف فكذا هذا والامر ليس كذلك لان المرفوع مشتمل على علامة عين الفاعل لا على علامة الشئ الذى هو منسوب الى الفاعل لعدم وجود الشئ الثالث فدفع بقوله كون الاسم فاعلا يعنى ان الياء مصدرية **واعلم** ان علامة ياء النسبة ان يعبر عن الياء بلفظ منسوب ويضاف الى ملحوق الياء نحو بصرى اى منسوب الى البصرة وعلامة المصدرية ان يعبر عن الياء بلفظ الكون بتقدير الاسم وبملحوق الياء يكون خبر له **فان قيل** ان ههنا وجد الشئ الثالث فاستقامة ياء النسبة ايضا يصح لان الرفع علم الفاعلية والفاعلية منسوب الى الفاعل **قلنا** سلمنا ان ههنا استقام النسبة كما استقام المصدرية لكن اختيار المصدرية لموافقة المقابل اعنى قوله والجر علم الاضافة فالاضافة مصدر فينبغى ان يكون الفاعلية مصدرا ايضا **فان قيل** الاختصار ان يقال علم الفاعل بدون الياء مع انه المراد **قلنا** لو قال علم الفاعل توهم ان المراد ذات الفاعل **فان قيل** اذا كان الرفع علامة كون الاسم فاعلا فكيف يصح ايراده فيما ليس بفاعل من المرفوعات لان علامة الشئ مختصة به **قلنا** الفاعل اعم من الحقيقى والحكمى والمبتدأ والخبر مثلا فى حكم الفاعل لان للفاعل خاصيتين احدهما كونه جزءا ثانيا من الجملة والاخر كونه مسندا اليه ففى المبتدأ وجد الثانى وفى الخبر وجد الاول ونقول لا نسلم ان علامة الشئ مختصة به بل العلامة اعم منه كما قال الشارح فى صدر بحث المجرورات لكن خص الفاعل بالذكر لاصالته **قوله** وهى الضمة والواو والالف الخ **فان قيل** الالف قد يقع علامة النصب كما فى الاسماء الستة فكيف يمتاز الرفع عن النصب **قلنا** يمتاز الرفع عن النصب بقيد الحيثية لانه

له اى تعريف الرفع ۱۲م ٢ه وهو شنيع فكذا هذا ايهام ٣ه بان قال لكن المشتمل على علامة اعم منه وهذا هو مشهور ۱۲ مفتى عبد الرحيم

انكان من حيث انه علم الفاعلية فمرفوع وانكان من حيث انه علم المفعولية فمنصوب **ومن قال** في الجواب انه انكان بعد الرافع فمرفوع وانكان بعد الناصب فمنصوب فليس بشيء لان كثيرا ما يكون الفعل الواحد يصلح للرفع والنصب جميعا كالفعل المتعدي

قوله والمراد باشتمال الاسم عليهما بان يكون موصوفا بها الخ **فان قيل** الاشتمال على اربعة اقسام اشتمال الكل على الجزء واشتمال الظرف على المظروف واشتمال ذي الحال على الحال واشتمال الموصوف على الصفة فهذه الاشتمال من اي قبيل **قلنا** المراد باشتمال الاسم عليهما ان يكون موصوفا بها لعدم استقامة الباقية **فان قيل** لا نسلم ان الاسم موصوف بها لان الصفة قائمة بالموصوف والرفع غير قائم به بل وكلاهما قائمان بالمتكلم **وايضا** الصفة ليست الا المحمولة على الموصوف وههنا لا يصح حمل الصفة على الاسم **قلنا** اجاب صاحب الغفور عنه بان معناه كالموصوف بها لا عين الموصوف اي كما يكون الصفة بعد الموصوف كذلك علامة الفاعلية تكون بعد الاسم واجاب عصمة الله السمرقندي ان هذا من قبيل اجراء صفة المدلول على الدال لان فيما بين المدلولين يصح الحمل فكذا بين الدالين يصح الحمل ايضا يعني ان مدلول الرفع وهو الفاعلية صفة لمدلول الاسم وهو الذات كقولهم النار حارق **قوله** لفظا او تقديرا او محلا **فان قيل** الموصوفية انما تستقيم اذا كان الاسم معربا واما اذا كان مبنيا فلا نحو جاءني هذا فان الفاعلية موجودة والعلامة غير موجودة **قلنا** الموصوفية اعم من ان يكون لفظا او تقديرا او محلا واجاب الرضي والشارح الهندي عن هذا الاعتراض ان المراد بالموصوفية في المعربات دون المبنيات لعدم وجود الرفع في المبنيات فرد الشارح رح عليهما بقوله ولا شك ان للاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه لو كان معربا لكان مرفوعا وذلك الحيثية ليست الا توصيف الاسم المبني بالرفع **فان قيل** هذه الحيثية وانكانت صفة الاسم لكن ليست علما للفاعلية لان العلم هو الضم والواو والالف والحيثية ليست بواحد منها وايضا هذه الحيثية توجب الرفع في المعربات دون المبنيات لانه لو كان ثمه معربا لكان مرفوعا **قلنا** الرفع اعم من ان يكون حقيقة او حكما لان ثبوت الرفع للنائب في حكم ثبوته للمنوب وان الرفع اعم من ان يكون حقيقة او توهما وهو اذا كان في محل لو كان ثمه معربا لكان مرفوعا للتوهم رفعه ايضا **قوله** فكيف يختص الرفع الخ اشارة الى وجه الرد على الشارحين المذكورين **قوله** فمنه الفاعل الخ الفاء للعطف فهذا من قبيل عطف التقسيم على التعريف **فان قيل** ان كلمة من اما ابتدائية او تبعيضية او بيانية لا سبيل الى الاول لانه يقتضي كلمة الى في المقابلة كما في قولهم سرت من البصرة الى الكوفة ولا الى الثاني لانه يقتضي ان يكون الشيء جزءا من مدخوله والفاعل ليس جزء المرفوع بل جزئي له وايضا ان من التبعيضية يدخل على المتعدد والمرفوع مفرد ولا الى الثالث لانه ما يكون بمعنى الذي بتقدير هو فيكون معناه الذي هو المرفوع الفاعل وهو ليس الا فساد المعنى **قلنا** اجاب صاحب الغفور ان كلمة من ابتدائية لكنها على قسمين ابتدائية اتصالية وابتدائية غير اتصالية الثاني ما يكون في مقابلة كلمة الى والاول لم يقصد بها مجرد كون مجرورها امرا كليا انتزع منه الجزئيات **قوله** اي من المرفوع ١٢ علم ان في مرجع ضمير منه خلاف ارجع البعض الى المرفوع بوجهين

ع ه اي المنفصل عنه وخرج عنه لا لكونه مبتداء السير من الابتدائية ١٢

ے اتصالية يعني ان كلمة من ههنا ابتدائية ١٢ [illegible]

احدهما اتحاد المرجع للضميرين والاخر كونه معرفا وارجع البعض الى ما اشتمل لوجهين احدهما قرب المرجع والاخر كونه مرجعا صريحا **قوله** وانما قدمه الخ **فان قيل** لم قدم الفاعل على سائر المرفوعات **قلنا** انما قدمه لانه اصل المرفوعات لان معنى الفاعلية فيه بالاصالة وفي غيره بالتشبيه بالمعنى الذي في الفاعل وايضا لا يجوز حذف الفاعل الا نادرا بخلاف غيره **وايضا** نقل عن امير المؤمنين على كرم الله وجهه قبل تدوين علم النحو الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والمضاف اليه مجرور وقيّم منه ان مرفوعية سائر المرفوعات لمناسبته وبين الشارح اصالته بوجهين احدهما بقوله انه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل لان المقصود في الجملة الارتباط والفعلية اشد ارتباطا بغيره اذ الفعل يقتضي ارتباطه بفاعله من اول الامر بخلاف الاسم لانه مستقل لا يقتضي ارتباطه بشئ **وايضا** المقصود من الجملة اخبار او انشاء والفعل موضوع لهما بجوهره بخلاف الاسم فان الانشائية فيه بالادوات الخارجية **فان قيل** ان ابوه في زيد قائم ابوه فاعل القائم مع انه جزء الجملة الاسمية **قلنا** ما قلنا انه جزء الجملة الفعلية فهو باعتبار الاغلب **والثاني** بقوله ان عامله اقوى من عامل المبتدا لان عامله لفظي محسوس اي مسموع وعامل المبتدا معنوي معقول وقوة المؤثر يفيد قوة الاثر **فان قيل** ان هذا التعليل لا يدل الا على تقدم الفاعل على المبتدا لا على باقي المرفوعات وايضا ان عامل خبر ان ايضا لفظي فلا يثبت الترجيح عليه **اجيب عن الاول** ان المبتدا اصل في الباقي فاذا تقدم الفاعل على المبتدا تقدم على الباقي بطريق الاولى **وعن الثاني** سلمنا ان عامل خبر ان لفظي لكنه حرف وعامل الفاعل لفظي لكنه فعل وهو اصل في العمل **فان قيل** ان عامل اسم كان ايضا فعل فلم قدم الفاعل عليه **قلنا** ان اسم كان داخل في الفاعل ولهذا لم يعده المصنف رح قسما على حدة من المرفوعات **فان قيل** ما للنحاة انهم يعدون اسم كان من الفاعل ولم يعدوا خبره من المفعول به بل جعله قسما على حدة من المنصوبات **قلنا** ان جعل الاسم فاعلا ضروري لان الفعل لا يخلو من الفاعل وجعل الخبر من المفعول به ليس بضروري لان الفعل كثيرا ما يخلو عن المفعول به كالفعل اللازم **فان قيل** لما ان جعله مفعولا به ليس بضروري كذلك عدمه ايضا ليس بضروري فما الباعث عليهم انهم لم يجعله داخلا فيه **قلنا** المفعول به لا يحمل على الفاعل وخبر كان محمول على اسم كان فكيف يكون مفعولا به فافهم ولا تسرع برد ولا بقبول ولا تكن من الذين يعرفون العلم بالرجال والحال ان الرجال يعرفون بالعلم **قوله** وقيل اصل المرفوعات المبتدا الوجهين احدهما انه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم اذا لم يعرض له موجب التاخير بخلاف الفاعل لانه لم ينظر فيه الى الاصل بل اخر وجوبا بموجب التاخير وهو كونه معمولا بالفعل والثاني انه يحكم عليه بكل محكوم به جامد نحو هذا حجر او مشتق نحو زيد قائم بخلاف الفاعل لانه لا يحكم عليه الا بالمشتق **قوله** فكان اقوى **فان قيل** ينبغي ان يذكر التفريع بعد قوله بخلاف الفاعل لان هذا التفريع حصل من ضم مقدمتين احدهما قوله لانه يحكم عليه بكل الخ والاخر قوله بخلاف الفاعل الخ قلنا انما توسط التفريع بين المقدمتين ليكون الضمير في قوله

---

[1] اى لان مرجع الضميرين اصرنا جزء والاخر لفظ عمر للذكر سابقا ۱۲

[2] وكونه مقصودا بالدلالة ۱۲

[3] اى باقى المرفوعات من المبتدا معنى ماقع ۱۲

[4] اى عدم جعل الاسم مفعولا به ۱۲

فکان اقرب الی المرجع اعنی المبتدأ **قوله** فانه لا یحکم علیه الا بالمشتق **فان قیل** ان الحکم علی الفاعل یکون بالظروف نحو فی الدار زید وباسماء الافعال نحو هیهات زید ای بعد زید وبالمصدر نحو اعجبنی ضرب زید مع انه لیس شیء منها من المشتقات فما معنی هذا الحصر **قلنا** هذا الاعتراض غیر وارد لانه قال لا یحکم علیه الا بالمشتق وفی هذه الامور لا یحکم علی الفاعل لعدم الحکم فیها لانه الحکم ما یفید المخاطب فائدة تامة ولا فائدة فیها **فان قیل** الاعتراض وارد لان المراد من الحکم النسبة مطلقا وهی موجودة فیها بقرینة لفظ المشتق لانه یتناول مثل اسم الفاعل وایضا انه لیس فیه الحکم بالمعنی[1] المذکور **قلنا** المشتق اعم من الحقیقی والحکمی وهذه الامور فی حکم المشتق لان الظرف باعتبار المتعلق مشتق وکذا اسماء الافعال اما بمعنی الامر او الماضی وهما من المشتقات والمصدر العامل بمعنی ان مع الفعل فیکون من المشتقات اعلم ان وجه الرد علی قول القیل ان ما ذکره الجمهور افاد القوة فی دفع الفاعل و ما ذکره القیل افاد القوة فی ذات المبتدأ وهی غیر مقصودة وایضا سلمنا ان الاصل فی المسند الیه هو التقدیم لکن فی غیر الفاعل لان الاصل فیه التاخیر لانه معمول الفعل والاصل فیه التاخیر وایضا ان تاخیر الفاعل ضروری لئلا یلتبس بالمبتداء وتاخیر الضروری لا یفید شیئا من الضعف واما عموم المحکوم به فلا یفید القوة بل یفید الضعف الا تری ان بنو تمیم لا یثبتون العمل لما ولا المشبهتین بلیس لعموم دخولهما علی الاسم والفعل عدم اختصاصهما باحد القبیلتین فعلم ان القوة فی الاختصاص دون العموم **قوله** وهو ما اسند الواو للاستیناف ومدخولها جملة مستانفة وقعت فی جواب سوال السائل وهو انه لما کان الفعل من المرفوعات فما هو **قوله** ای الفاعل اشارة الی بیان المرجع **قوله** ای اسم **فان قیل** ان کلمة ما عبارة عن شیء فلا یوجد الجنس کما هو وایضا ان المتبادر منها کونها موصولة فعلی هذا لا بد من ضمیر الفصل وایضا الموصولة مع الصلة شیء واحد فلا یوجد الجنس کما مر **قلنا** المراد من کلمة ما اسم منکر **فان قیل** لما کان المراد اسما فهو منقوض بقولهم یعجبنی ان ضربت زیدا لان ان ضربت فاعل یعجبنی مع انه لیس باسم **قلت** المراد من الاسم اعم من ان یکون حقیقة[2] او حکما کما قال الشارح رح **فان قیل** الاعتراض ان ضربت کما یرد ههنا کذلک یرد علی تعریف المرفوع فلم لم یعم الاسم ثمه بالحقیقی والحکمی **قلنا** انما لم یعم ثمه اکتفاء بهذا التعمیم **فان قیل** لم لم یعکس الامر **قلنا** ان تعمیم القسم یستلزم تعمیم المقسم لئلا یلزم تعمیم القسم من المقسم بخلاف العکس لان تعمیم المقسم لا یستلزم تعمیم القسم لان القسم لیس الا اخص **فان قیل** لو لم یفسر الشارح کلمة ما بالاسم لم یحتج الی التعمیم بقوله حقیقة او حکما لان ما عبارة عن شیء وهو یتناول قوله ان ضربت **قلنا** ان تفسیر ما بالاسم ضروری لئلا یلزم الخروج من البحث ولئلا یلزم تعمیم القسم من المقسم لان کلمة ما فی تعریف المرفوع مفسرة بالاسم فکذا ههنا وایضا لا بد فی التعریف من الجنس والمتبادر من الجنس هو القریب فلذا اول بالاسم وایضا لو لم یفسر به توهم ان المراد من الفاعل ذاته مع ان الفاعل فی اصطلاحهم هو الاسم وایضا لو لم یفسر به یتناول

---

[1] وهو ما یفید المخاطب فائدة تامة ۱۲

[2] وان ضربت اسم حکما لانه فی تاویل ضرب زیدا ۱۲م

ايض معانه لايقع فاعلا اصلا **قوله** ليدخل فيه مثل قولهم الخ اى انما مثلنا ليدخل فيه الخ **قوله** اسند اليه الخ **فان قيل** هذا التعريف لايكون جامعا لانه خرج منه فاعل شبه الفعل وفاعل الافعال الناقصة لان الاسناد نسبة احدى الكلمة الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة ولا فائدة فيه **قلنا** المراد من الاسناد هو النسبة مطلقا من قبيل ذكر الاخص وارادة الاعم **فان قيل** لما كان المراد هي النسبة فعلى هذا لايكون التعريف مانعا لصدقه على زيد فى قوله ضرب زيد باضافة المصدر الى الفاعل لنسبة الضرب الى زيد مع انه ليس بفاعل بل يقال له مضاف اليه وايض لايكون جامعا لعدم صدقه على قولنا ما ضرب زيد لان فيه سلب النسبة وكذا لايصدق على فاعل الشرط مثل ان ضربت لان فيه فرض النسبة لاتحققها وكذا لايصدق على فاعل الانشاء نحو اضرب لعدم وجود النسبة فيه لعدم وجود الفعل **اجيب** عن الاول المراد هي النسبة مع بقاء الرفع ولا رفع فى زيد وعن الثانى ان النسبة اعم من ان يكون مثبتا او منفيا محققة او مقدرة خبرية او انشائية **قوله** بالاصالة **فان قيل** لايكون التعريف مانعا لصدقه على عمرو فى قولنا ضرب زيد وعمرو لانه اسند اليه الفعل مع انه ليس بفاعل بل يقال له المعطوف **قلنا** المراد من الاسناد الاسناد بالاصالة والاسناد الى عمرو بالتبعية **فان قيل** ان قوله بالاصالة قيد فى التعريف وذا لايجوز بدون القرينة **قلنا** القرينة ذكر التوابع بعد **فان قيل** ان ذكر التوابع فيما بعد لايكون قرينة ههنا لبعدها من هذا التعريف والقرينة لا بد ان يكون فى نفس التعريف او متصلا به **قلنا** البعد لايكون قرينة اذا كان غريبا والتوابع مشهورة **فان قيل** ان قيد بالاصالة كما يكون معتبرا فى اسناد الفعل كذلك يكون معتبرا فى شبه الفعل ايض فينبغى ان يذكر هذا القيد بعد قوله او شبهه ليتعلق بهما **قلنا** ان قوله او شبهه فرع الفعل والقيد اذا اعتبر فى الاصل يعتبر فى الفرع ايضا فلا حاجة الى التاخير **قوله** ليخرج عن الحد توابع الفاعل **فان قيل** لا حاجة الى اخراج التوابع لان التابع اذا كان صفة مثل جاءنى زيد العالم لايوجد فيه اسناد الفعل الى التابع لان الاسناد الى زيد لا الى العالم وكذا اذا كان تاكيدا او عطف البيان **قلنا** ان المراد من التوابع بعضها وهو المعطوف بالحرف والبدل **قوله** وكذا المراد فى جميع حدود المرفوعات الخ كما اذا وقع التعدد فى المبتداء والخبر فالمبتداء والخبر هو الاول وفى هذه العبارة اشارة الى المبالغة فى اخراج توابع الفاعل **قوله** اى مايشبهه فى العمل **فان قيل** المثال لايطابق الممثل لان الممثل مشبه وهو نسبة بين المشبه والمشبه به وذكر فى المثال قائما ابوه وهو ليس نسبة بل مشبه وظرف النسبة **قلنا** المراد من الشبه مايشبه اى المراد من المصدر اسم المفعول **فان قيل** فعلى هذا لايكون التعريف جامعا ولا مانعا اما الاول فلانه لايصدق على اسم التفضيل لانه ليس فعل من الافعال فيه معنى الزيادة ليشبه اسم التفضيل به واما الثانى فلانه يدخل فيه الاسماء الغير المنصرفة لانها ايض مما يشبه الفعل مع انها ليست لها فاعل **قلنا** معناه مايشبه الفعل فى العمل فدخل اسم التفضيل وخرج الاسماء

يعنى مجرورة عند الاضافة ١٢

له وهو اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف ١٢ م

الغير المنصرفة فان قيل لما كان المراد من التشبيه التشبيه في العمل لزم الدور اذ المشهور ان عمله لمشابهة الفعل فلو كانت المراد ههنا المشابهة في العمل لزم الدور قلنا انما يلزم الدور ان كان مشابهته التي هي سبب العمل عين المشابهة التي هي مسبب العمل وليس كذلك لان المشابهة الاولى عبارة عن المشاركة في عدد الحروف والحركات والمشابهة الثانية عبارة عن المشاركة في اقتضاء الفاعل **فان قيل** لم خالف الشارح عن قول الفاضل الهندي لانه قال المشابهة في الاشتقاق او الحدث وقال الشارح في العمل **قلنا** لو قال ذلك لم يتناول اسماء الافعال والظروف لانه ليس فيهما الاشتقاق بالذات وان كانت مشتقة باعتبار المتعلق وبعد التاويل بالامر والماضي **واعلم** ان بحثنا وان لم ينكشف مثل الصباح لكن ليس اقل من المصباح فمن لم يستضئ بالمصباح لم يستضئ بالصباح ايضا غالبا **فان قيل** المراد من الفعل في قوله ما اسند اليه الفعل لا يخلو اما الفعل اللغوي وهو الحدث فعلى هذا لا حاجة الى قوله او شبهه وايضا يلزم ارجاع ضمير شبهه الى الفعل اللغوي وهو غير صحيح لان المشتقات يشبه الفعل الاصطلاحي دون اللغوي واما الفعل الاصطلاحي وح يلزم عدم صدق التعريف على زيد مثلا في ضرب زيد لانه لا يسند اليه الفعل الاصطلاحي الدال على الحدث والزمان والنسبة بل المنسوب اليه هو الحدث فقط **قلنا** المراد هو الفعل الاصطلاحي والمسند الى الفاعل جزؤه ولا محذور فيه لان نسبة الكل باعتبار الاجزاء جائز كما يقال بنوا فلان قتلوا زيدا مع ان القتل صدر من واحد

قوله ليتناول فاعل اسم الفاعل وفي بعض النسخ مثل فاعل اسم الفاعل بزيادة لفظ المثل **فان قيل** ان ايراد لفظ المثل ههنا لا يصح لانه انما يذكر للتعميم ولا حاجة ههنا اليه لانه حصل بذكر جميع جزئياته بحيث لا يبقى منه فرد من الافراد **قلنا** ان لفظ المثل وقع سهوا من الكاتب وما قال انه ليدخل الاسم المنسوب نحو زيد تميمي فان الضمير في تميمي فاعل له ليس بشيء لان الاسم المنسوب داخل في الاسم المفعول لان معنى زيد تميمي زيد منسوب الى تميم فهو ليس من هذا الباب لان الضمير فيه مفعول ما لم يسم فاعله **قوله** والظرف **فان قيل** ان متعلق الظرف اما الفعل او شبهه فعلى الاول داخل في الفعل وعلى الثاني داخل في اسم الفاعل او غيره من المشتقات فلا حاجة الى ذكره **قلنا** ليس المراد من الظرف ما يحتاج الى المتعلق بل المراد منه اسم الظرف نحو منصر ومنصرف **قوله** وقدم عليه قال صاحب الغفور الواو فيه للحال من الفعل او شبهه **فان قيل** ان الماضي اذا وقع حالا لا بد من دخول قد وهو غير موجود ههنا **قلنا** ان قد مقدر فيه وانما لم يذكر احترازا عن تكرار النفسي

وقال مولانا عصام الدين الواو للعطف على الفعل وهو قوله اسند فيكون صفة بعد لقوله ما **فان قيل** ان قوله على جهة قيامه به من معمولات اسند ولما كان الواو للعطف يلزم الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي وهو الجملة المعطوفة **قلنا** الفصل بالاجنبي انما لا يجوز اذا كان العامل ضعيفا والعامل ههنا قوي وهو الفعل اعني قوله اسند **قوله** الفعل او شبهه **فان قيل** فعلى هذا فات المطابقة بين الراجع والمرجع لان الضمير في قدم مفرد

له لانها ليست بحيث تقدر بالفعل في العمل بل في الغرضين ١٢ سه من اسم الفاعل والصفة المشبهة ١٢

بين اللفظ هو وقدم ١٢

والمرجع شیئان اعنی الفعل وشبهه **قلنا** الضمیر راجع الی احد الامرین ای الفعل وشبهه ۱۲ المستفاد من کلمة او **قوله** واحترز عن نحو زید فی زید ضرب **فان قیل** الاحتراز عن زید بقوله وقدم لا یصح لانه حصل بقوله اسند لان الضرب مسند الی ضمیر فی ضرب لا الی زید **قلنا** لا نسلم ان الاسناد غیر موجود الی زید لان الاسناد الی ضمیر شیء اسناد الیه فی الحقیقة لان الاسناد الی الضمیر مؤکد للاسناد الاول ولذا قالوا افاد زید قائم حکم موکد بحیث لا یحتاج الی تاکید آخر بخلاف قائم زید **فان قیل** سلمنا ان الاسناد الیه اسناد الی المرجع لکن بطریق التبعیة والمعتبر فی الاسناد قید الاصالة **قلنا** ان قید الاصالة لم یخرج هذه ای الضمیر المادة لانها فی مقابلة التبعیة التی فی التوابع المعهودة وهذه التبعیة لیست منها **فان قیل** الاحتیاج الی عذر الشارح انما یکون اذا جعل قوله وقدم قیدا لکل الامرین الفعل وشبهه واما اذا جعل قیدا لشبه الفعل فقط فلا اشکال لان المصدر اذا وقع خبرا عن اسم فهو مسند الیه لا الی ضمیره لان المصدر لا یضمر فیه کقولهم زید عدل فی المبالغة **قلنا** هذا خلاف الظاهر **فان قیل** لما ای جعل قوله قدم احدهما ۱۲ کان الاسناد الی ضمیر الشیء اسنادا الی الشیء فی الحقیقة فکذلک التقدیم علی ضمیر الشیء تقدیم علی ذلک الشیء فی الحقیقة فلم یخرج ای زید فی زید ضرب ۱۲ بقوله وقدم **قلنا** ان الاسناد امر معنوی فیعتبر فیه اذ الاسناد الی ضمیر الشیء اسناد الیه بخلاف التقدیم لانه امر لفظی فالاعتبار فیه ممنوع لانه لو اعتبر یکون انکارا عن الحسن کذا فی زبدة الحواشی **قوله** والمراد تقدیمه علیه وجوبا **فان قیل** لا یکون التعریف مانعا وهو باطل ۱۲ لصدقه علی من فی قولهم کریم من یکرمک لان من اسند الیه شبهه وهو کریم مع انه لیس بفاعل بل مبتدأ **قلنا** المراد بالتقدیم علیه هو التقدیم وجوبا وتقدیم کریم علی من جوازا لانه یجوز ان یقال من یکرمک کریم **فان قیل** ان المص رح ذکر التقدیم مطلقا فمن این علم ان المراد وجوبا **قلنا** هذا یعلم من قاعدة مشهورة من ان المطلق ینصرف الی الفرد الکامل **فان قیل** فلیکن کریم هنا هو التقدیم شبه الفعل ومن فاعله فمن این علم انه مبتدأ او خبر **قلنا** انما لم یکن فاعلا لان کریما صفة مشبهة والشرط فی عمل الصفة ای الصفة المشبهة ۱۲ هو الاعتماد علی احد الاشیاء الستة ولم یوجد ههنا **فان قیل** فمن این علم ان من مبتداء وکریم خبره فلیکن کریم مبتداء ومن خبره **قلنا** ان کریم لا یکون مبتداء لا من القسم الاول من المبتداء ولا من الثانی لان الشرط فی القسم الاول منه ان یکون معرفة او نکرة مخصصة والشرط فی القسم الثانی منه ان یکون مصدرة بحرف النفی او الف الاستفهام ولا یوجد شیء منهما **فان قیل** ان التعریف لا یکون مانعا من وجه آخر لصدقه علی المبتدأ المنکر اذا کان خبره ظرفا لوجوب التقدیم **قلنا** المراد وجوب التقدیم النوعی وهذا التقدیم فردی **فان قیل** ان المص رح ذکر التقدیم مطلقا فمن این علم ان المراد التقدیم النوعی **قلنا** انه علم من القاعدة المشهورة وهی ان التعریف واجزاءه لازم المعرف هذا انما یکون اذا کان التقدیم نوعیا **قوله** علیه **فان قیل** الضمیر فی علیه راجع الی الفاعل فعلی هذا یلزم اخذ المحدود فی الحد وذا لا یجوز **قلنا** لا نسلم ان الضمیر راجع الی الفاعل بل الی الاسم

فان قيل لما وجب تقديم الفعل على الفاعل مع انه مسند اليه وحقه التقديم **قلنا** لئلا يلتبس بالمبتدأ **فان قيل** لم يعكس الامر **قلنا** لان الفعل عامل فيه والعامل مقدم على المعمول بخلاف المبتدأ لان الخبر غير عامل فيه **قوله** اى اسنادا واقعا **فان قيل** ان المقرر عندهم ان الجار والمجرور اذا وقعا في عباراتهم لا بد لهما من الاعراب المحلي و**قوله** على جهة قيامه الخ جار ومجرور فلا بد فيهما من الاعراب المحلي فما هو وايض المقرر عندهم ان قوله على جهة قيامه مفعول مطلق لاسند ولا يصدق حده عليه لانه ما يكون بمعنى الفعل السابق وههنا ليس كذلك[1] **قلنا** ان معناه اسنادا واقعا على جهة الخ فيكون مفعولا مطلقا باعتبار موصوف متعلقه[2] وايض علم اعرابه وهو النصب **فان قيل** لا حاجة الى ازدياد قوله واقعا لصحة تعلقه باسنادا **قلنا** لا يصح تعلقه بالاسناد لان كلمة على لا يقع صلة الاسناد بل صلته اما الباء او الى يقال سند به او اسند اليه وايض ان قوله على جهة اه صفة قوله اسنادا والجار والمجرور لا يقع صفة للشئ الا باعتبار المتعلق ولو كان المتعلق لهما اسنادا لا يصح صفتيتهما له قال صاحب الغفور ان قوله اسنادا واقعا اشارة ان الجار والمجرور متعلق باسند **فان قيل** لا نسلم ان غرض الشارح رح ما ذكره الفاضل اللاري لان عبارة الشارح صريح في انه متعلق بواقع **قلنا** ان ما ذكره الفاضل حاصل المعنى اى لما يتعلق بواقع وهو صفة قوله اسنادا وهو معمول اسند فكذا الجار والمجرور معمول سند **قوله** على طريقة انما اول الجهة بالطريق لان الجهة في اصطلاحهم عبارة عن احد الجهات الستة وليس المراد ذلك بل المراد منها الطريقة والشكل والجهة يجيئ بمعنى الطريقة كما يقال عملت هذا العمل على جهة عملك اى طريقة عملك و**قوله** قيام الفعل اشارة الى بيان المرجع لضمير قيامه **فان قيل** ان الفعل عبارة عن اللفظ وهو قسم من الكلمة والحال ان اللفظ قائم بالمتكلم لا بالفاعل **قلنا** انه بحذف المضاف اى قيام مدلول الفعل **فان قيل** لا نسلم ان مدلول الفعل قائم بالفاعل لان القائم به ليس الزمان والنسبة بل الحدث فقط **قلنا** ان المراد بقيام مدلول الفعل بعضه لا كله اعني الحدث **فان قيل** التعريف لا يكون جامعا لانه خرج عنه فاعل فعل المنفي نحو ما ضرب زيد لعدم القيام فيه **وايضا** لا يصح اضافة القيام الى الفعل لانه عبارة عن الاستواء وهو لا يتصور الا من ذوي الارواح والفعل ليس منه **وايضا** انه لا يكون جامعا لانه خرج عنه مات زيد وطال عمرو لان المتبادر من القيام انه صادر عنه والموت والطوالة ليستا بصادرين عنهما مع انهما فاعلين **قلنا** طريقة قيام الفعل ان يكون على صيغة المعلوم فيتناول المنفي وكذا لا يكون المراد منه الاستواء **فان قيل** لا نسلم ان طريقة القيام عبارة عن صيغة المعلوم لان طريقة القيام نسبة بين الفاعل والفعل وكون صيغة الفعل على صيغة المعلوم صفة الفعل **قلنا** اجاب صاحب الغفور عنه بان معناه ان ذلك علامة طريقة القيام ان يكون على صيغة المعلوم **فان قيل** ما الوجه على ان العلامة للقيام كونه بصيغة المعلوم دون المجهول **وايضا** ما الوجه لهما ثم احترزوا عن مفعول ما لم يسم فاعله بقيد القيام

---

[1] لان معنى الفعل ليس مشتملا عليه بل على الاسناد ١٢م

[2] وهو قوله اسنادا ١٢م

ولم یحترزوا عنہ بقید الاسناد **فان قلت** الاسناد موجود فیہ دون القیام فھو تحکم محض **قلنا** لان القیام ثبوۃ موجود لامر والتعبیر عنہ لیس الا بصیغۃ المعلوم لان مصدر المعلوم قد یوجد مدلولہ فی الخارج فیصدق القیام علیہ ومصدر المجہول لایوجد مدلولہ فی الخارج اصلا بل ھو امر اعتباری لانہ لم یصدر من الفاعل الا الحدث القائم بہ وکذا یخرج مفعول مالم یسم فاعلہ بہ لان الواقع علیہ مصدر المجہول وھو غیر موجود فلا یصدق القیام علیہ ویصدق الاسناد الیہ لانہ عبارۃ عن ثبوۃ الشئ لامر والشئ یتناول المعدوم ایضا **فان قیل** ان القیام قد یکون حقیقیا کاتصاف الجسم بالبیاض وقد یکون عقلیا نحو زید اعمی لان العمی عبارۃ عن عدم البصر فلا یکون القیام موجود الامر **قلنا** ان ماقالوا انہ عبارۃ عن عدم البصر مصطلح ارباب المعقول دون العربیۃ لانہم قالوا العمی صفۃ من الصفات **فان قیل** کما ان القیام عبارۃ عن ثبوۃ الموجود لامر کذالک الاسناد عبارۃ عن ثبوۃ الموجود لامر بقرینۃ التعبیر عنہما بہ **قلنا** لانسلم ان الاسناد عبارۃ عن ثبوۃ موجود لامر بل عبارۃ عن ثبوت الشئ لامر والشئ اعم من الموجود **فان قیل** ھذا مخالف من سائر النحویین لانہم قالوا الاسناد والقیام عبارۃ عن ثبوۃ موجود لامر بلا فرق بینہما **قلنا** لانسلم انہما متحدان لکن یماثلہ فی التعبیر وھو لایضر **فان قیل** فعلی ھذا ای علی ان الاسناد یماثل القیام لاعین القیام لان المماثلۃ یقتضی المغائرۃ خرج الاسناد الذی ھو عین القیام لان الاسناد لما کان عین القیام علم انہ قد یجمع معہ فی مادۃ الوجود کالضرب المعلوم **قلنا** لانسلم خروجہ لان للقیام افراد متعددۃ کالضرب والنصر واسناد الضرب یماثل قیام النصر وبالعکس **فان قیل** لما قال المصنف علی جہۃ قیامہ ولم یقل علی قیامہ بدون الجہۃ **قلنا** لیتناول فاعل افعال الاضافیۃ کالقرب والبعد لانہما غیر موجودین بل وجودھما اعتباری فلا یکون فیہ القیام لامحالۃ بل فیہما جہۃ القیام ھذا خلاصۃ ما قال عبد الغفور **قولہ** واحترز بھذا القید عن مفعول مالم یسم فاعلہ **فان قیل** لامیثت الاحتراز عن مفعول المصدر المجہول لان طریقۃ القیام ان یکون علی صیغۃ المعلوم وصیغۃ المصدر للمجہول عین صیغۃ المصدر للمعلوم **قلنا** لانسلم انہ لایثبت الاحتراز عنہ لان ھذا المصدر فی قوۃ ان مع الفعل المجہول فلا یکون علی صیغۃ المعلوم **فان قیل** الاحتراز عن المفعول مالم یسم فاعلہ لایصح لان صاحب المفصل ادخلہ فیہ **قلنا** الاحتیاج الی ھذا القید انما ھو علی مذھب من لم یجعلہ داخلا فیہ کالمصنف رحمہ لانہ نظر الی المعنی وھو فی المعنی لیس بفاعل وصاحب المفصل نظر الی اللفظ **قولہ** مثل زید فی قام زید **فان قیل** المثال لایضاح الممثل وھو یحصل بواحد فما الحاجۃ الی المثالین احدھما قولہ قام زید والاخر قولہ زید قائم ابوہ **قلنا** انما اورد المثالین لتعدد الممثل لان الاول مثال لما اسند الیہ الفعل والاخر مثال لما اسند الیہ شبہ الفعل **قولہ** زید قائم ابوہ **فان قیل** تمثیلہ بزید قائم ابوہ لایصح لانہ [1] بان یکون الموصوف فی الخارج بحالۃ یمکن

ان ینتزع الفعل منہ نحو الوصف ۱۲ م [3] ای عن القیام والاسناد ثبوت الموجود لامر ۱۲ م

ليس نصا في المقصود لانه يحتمل انيكون قائما خبرا مقدما على المبتدأ اعني ابوه ولو قال ابواه لكان نصا في المقصود لعدم صحة قائم خبرا عن ابواه لعدم المطابقة قلنا ابوه لا يحتمل انيكون مبتدأ لانه لو كان مبتدأ لوجب تقديمه على قائم لدفع الالتباس فان قيل ما الفرق بين هذا المثال وبين اقائم زيد حيث جوز في الثاني الوجهان دون الاول قلنا الفرق ما ذكره الفاضل الهندي من انه اذا كان للتركيب وجهان احدهما على خلاف الاصل والآخر على الاصل وفي تصديك ما يخالف الاصل فدفع الالتباس ح واجب لان الذهن يسبق الى ما يوافق الاصل وهو غير مقصود وان المتميز اصالة ومخالفة كانا جائزين على الاحتمال وفيما نحن فيه احد الوجهين على الاصل وهو كون ابوه فاعلا لصفة والآخر كونه مبتدأ على خلاف الاصل لانه يوجب تقديم الخبر على المبتدأ وهو خلاف الاصل فان قيل ان عمل الصفة في الفاعل ايضا خلاف الاصل قلنا الابتدائية توجب الامرين كلاهما خلاف الاصل احدهما ما ذكر والآخر كون الخبر جملة وهو خلاف الاصل لاحتياجه الى الرابط والفاعلية يوجب خلاف الاصل الواحد وهو كون الصفة عاملا والمشتمل على خلاف الاصل الواحد اصل بالنسبة الى ما اشتمل على خلاف الاصلين فان قيل ان كون الخبر جملة على خلاف الاصل ممنوع لما قال الرضي ان الخبر على قسمين مفرد وجملة وكلاهما اصل وايضا يشكل بهذا قائم زيد اذ كون زيد مبتدأ مشتمل على خلاف الاصل الواحد وكون الصفة مبتدا مشتمل على خلاف الاصلين احدهما كونه مبتدأ مسندا اليه والآخر كونه اي كون الاسم فاعلا لصفة فينبغي ان لا يكون من قبيل جواز الوجهين اجيب عن الاول ان كون الخبر جملة ليس الا خلاف الاصل لاحتياجه الى الرابط وما هو محتاج الى الغير لا يكون اصلا وما قال الرضي فهو ناظر الى الفائدة لانها كما يحصل بالخبر المفرد كذلك بالجملة وعن الثاني ان كون الاسم فاعلا لصفة خلاف الاصل فيما لم يكن مصدرة بحرف النفي او الف الاستفهام كيف والصفة المصدرة في هذا الموضع بمعنى الفعل قوله والاصل في الفاعل فان قيل هذا الاصل ههنا مبهم لانه لا يعلم انه في الفاعل او المفعول والحكم على المبهم لا يصح قلنا معنى قوله والاصل هو الاصل في الفاعل بقرينة البحث فان قيل الاصل عبارة عن القاعدة والمخالفة عنهما لا يجوز فيجب ان لا يجوز قولهم ضرب عمرا زيد لعدم الولي قلنا الاصل ههنا بمعنى ما ينبغي واولى فان قيل لما كان الاصل بمعنى ما ينبغي واولى خرج عنه ضربت زيدا لان الولي ههنا واجب قلنا الولي اعم من انيكون متصلا او في ضمن الوجوب فان قيل لما كان الاصل بمعنى الاولى فهو منقوض بنحو ضرب زيدا غلامه فان تقديم الفاعل ههنا ليس باولى بل غير جائز قلنا الاولوية فيما لم يمنع مانع وههنا وجد المانع وهو الاضمار قبل الذكر فان قيل لم اختار الاصل على الاولى مع انه اوضح واحسن لرعاية الاشتقاق بينه وبين الولي لانهما مشتقان من الولي قلنا لان في لفظ الاصل ايماء الى ان قرب الفاعل من الفعل

---

[1] وهو اي المقصود كون مثال الفاعل المسند اليه شبه الفعل ۱۲ [2] اي المطابقة بين المبتدا والخبر على هذا التقدير في الافراد اذ الخبر مفرد والمبتدا مثنى كما هو الظاهر ۱۲

[3] هذا المثال اي الذي ذكر في المتن ففاعل المسند اليه شبه الفعل ۱۲ [4] احدهما كون زيد مبتدا واقائم خبرا مقدما عليه وثانيهما كون زيد فاعلا المسند اليه شبه الفعل وهو الحكم ۱۲

[5] اي الوجهان ۱۲ [6] اي في الاصالة و عدم الاصالة ۱۲ [7] لانه لا يوجب تاخير الفاعل من الصفة وهو الاصل ۱۲ م [8] لان الاصل في العمل الفعل ۱۲ م

كانه بمنزلة القاعدة ولا يجوز هدمها فلا يهملها السامع الا للضرورة بخلاف الاولوية لانه صريح فى جواز جانب الآخر بخلاف الاصل لانه ليس فى لفظه ما يدل على جواز الجانب الآخر واكان مالهما واحدا **فان قيل** لم قال ان يلى الفعل ولم يقل ان يليه بضمير مع انه اخصر واشمل لشموله لشبه الفعل ايضا لكون الضمير راجعًا الى احدهما المدلول عليه وكما مر فى قوله وقدم عليه **قلنا** انما وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن فى الذهن **فان قيل** فعلى هذا ينبغى ان يكون المظهر اولى من المضمر فى جميع المواضع **قلنا** فيه[1] اشارة الى ان الفعل اصل فى هذا الحكم وشبه الفعل ملحق به **فان قيل** المراد بالولى لا يخلو اما لفظا او رتبة فان كان الاول لا يصح تفريع قوله فلذلك جاز ضرب غلامه زيدا وان كان الثانى لا يصح قول الشارح ان لم يمنعه مانع لانه وان وجد المانع لا يفوت رتبته الا ترى ان قوله ماضرب غلامه الا زيد فان قصد الحصر مانع من ان يقع الفاعل فى ولى الفعل مع ان رتبة الفاعل مقدم والا يلزم الاضمار قبل الذكر فى قوله غلامه **قلنا** المراد من الولى ما يكون لفظا فقط فصح قوله ان لم يمنع مانع والولى الرتبى ثابت لا محالة فاء التفريع عليه او **نقول** المراد الولى لفظا حين عدم المانع ورتبة حين وجود المانع وفى قوله ضرب غلامه زيد وجد المانع اعم من ان يكون قبل التركيب او بعده وههنا وان لم يكن المانع قبل التركيب لكن وجد بعده لان تقديم ما حقه التاخير يفيد الحصر فلو اخر غلامه لفات الحصر او **الغرض** من تقديم المفعول اهتمامه فيفوت الاهتمام بالتاخير **قوله** المسند اليه **فان قيل** كما ان الاصل ولى فاعل الفعل كذلك ولى فاعل شبه الفعل فلا يصح تخصيصه **قلنا** المراد من الفعل المسند الى الفاعل من قبيل ذكر الاخص وارادة الاعم فلا اشكال **قوله** اى يكون بعده **فان قيل** الولى على قسمين احدهما مقدم متصل والاخر موخر متصل فاى المعنى مراد ههنا **قلنا** المراد ههنا ما يكون موخرا متصلا لان تقديم الفاعل لا يجوز **فان قيل** لما كان المراد الموخر المتصل فينبغى ان يفوت الولى فى قوله ليضربن زيد لوجود الفصل بنون تاكيد مع انه لم يقل احد بفوت الولى فى هذه الصورة **قلنا** المراد[2] بالفاصل المنفى ما يكون من معمولاته[3] لا مطلق الفاصل ونون التاكيد ليس من معمولات الفعل **قوله** لشدة احتياج الفعل اليه فكما ان الكلام لا يفيد معناه بدون الفاعل **قوله** ويدل على ذلك اسكان اللام **فان قيل** ان ههنا يلزم الدور لان المشهور فى الصرف ان الاسكان لاجل الجزئية ويعلم من قول الشارح ان الجزئية لاجل الاسكان حيث قال ويدل على ذلك اسكان اللام **قلنا** ان ما قال الشارح هو جعل الحكم علامة على العلة ولا مانع منه لانهم قالوا الممكنات علامة على وجود الله تعالى جل شانه مع انه تعالى علة الممكنات **قوله** اربع حركات **فان قيل** لا نسلم ان الاسكان لدفع توالى اربع حركات لانه لو كان كذلك ينبغى ان لا يجب الاسكان فى الرباعى نحو دحرجت لعدم توالى اربع حركات لان العين ساكن فى نحو دحرجت

بدون الجزء كذالك الفعل لا يفيد معنا

---

[1] اى فى وضع المظهر موضع المضمر ١٢
[2] قوله المراد بالفاصل اللغوى الخ فى قوله من غير ان يتقدم عليه ١٢
[3] كما قال الشارح من معمولاته ١٢ ام

اِلٰہِی عَبْدُکَ الْعَاصِی اَتَاکَ ۞ مُقِرًّا بِالذُّنُوْبِ وَقَدْ دَعَاکَ

قلنا اسكان اللام فى الرباعى محمول على الثلاثى والحمل طريقة مشهورة عندهم **قوله** فلذلك
فان قيل الفاء للتعليل وكذا اللام فيلزم اجتماع التى التعليل وذا لا يجوز عند العربيين **قلنا** اللام للتعليل
فيفيد ان يكون الولى اصلا علة لجواز المثال الاول وامتناع المثال الثانى لان اللام يجعل مدخوله
علة ومدخول اللام ههنا هو الاصل والفاء اما للتفريع فيفيد ترتب العلم بالجواز والامتناع فيهما على العلم
بالاصل السابق او للتعليل ولكن من باب الاستدلال بالمعلول على العلة فلا استدراك **قوله**
الذى يقتضى تقدم الفاعل دفع وهم وهو ان يتوهم ان المراد بولى الفاعل الى الفعل بالنسبة الى
سائر المعمولات لا لكن من غير المفعول به كما هو مذهب ابن جنى واخفش فدفع بان الولى بالنسبة
الى الكل **قوله** وامتنع ضرب غلامه زيدا **فان قيل** ان الامتناع المذكور وان كان يترتب على
الاصل المذكور لكنه لا يتوقف عليه لثبوته على تقدير تساويهما فى المرتبة ايضا فلا يصح الاستدلال بالامتناع
عليه لان المضاف اليه كالجزء للمضاف فيكون فى مرتبته فعلى تقدير التساوى يكون الضمير والفاعل
والمفعول فى مرتبة واحدة فلا يتحقق تقدم المرجع على الضمير **قلنا** على تقدير التساوى يكون المفعول
فى مرتبة الفاعل والفاعل مقدم على الضمير فكذا المفعول وما قالوا ان المضاف اليه جزء المضاف
معناه لا يجوز الفصل بينهما لا انه فى مرتبته لتاخره عنه لفظا ورتبة لانه قيد له **فان قيل** مرجع
الضمير مفعول الفعل فالمناسب ان يكون مقدما رتبة على الضمير الذى هو مضاف اليه للفاعل و
ليس بمعمول للفعل فيكون مقدما على الضمير رتبة فلم يلزم الاضمار قبل الذكر **قلنا** الضمير مضاف
اليه للفاعل وليس رتبة الشئ ان يكون بين المضاف والمضاف اليه فلما كان المضاف فاعلا
مقدما على المفعول رتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر **فان قيل** ينبغى ان يجوز ذلك الاضمار قبل الذكر
كما يجوز فى باب التنازع فى قولهم ضربنى واكرمنى زيد فما لهم انهم لا يجوزوا هنا وجوزوا ذلك **قلنا**
تجويز الاضمار قبل الذكر فى باب التنازع فى العمدة والضمير المضاف اليه غير عمدة **او نقول** ان المقصود
فى التنازع الغاء الاول فى الاسم الظاهر فلو اظهر لم يلزم كونه ملغى فلا بد من الاضمار بخلاف الاظهار
فى المثال المذكور بان يقال غلام زيد زيدا فلا نزاع لا مانع عنه فلا يخل الاضمار فيه من غير ضرورة
او نقول تجويزه للضرورة اذ لو لم يضمر لزم اما حذف الفاعل وهو غير جائز لانه عمدة وحذف
العمدة بلا سد شئ مسده اجحاف ستم او تكرار لو ذكر وهو قبيح **فان قيل** ان ارتكاب القبيح اهون من
ارتكاب الممتنع مع انه مثل ما ذكر جاز ههنا لان حذف المضاف اليه بلا قرينة غير جائز والاظهار
يوجب التكرار **قلنا** ان قبح التكرار مشهور فيكون بمنزلة الممتنع بل فوقه للشهرة وعن الثانى ان حذف
المضاف جائز مع القرينة وحذف الفاعل لا يجوز اصلا ولو كان مع القرينة **قوله** خلافا للاخفش
وابن جنى وانما سمى بابن جنى لانه كان لقيطا فقالوا انه من الجن **فان قيل** يعلم من قول الشارح ان
الاضمار قبل الذكر جائز عندهما مع انه ممتنع بالاتفاق بل انما يجوز ذلك التركيب عندهما

فقال الثانى الضمير للفعلين بينهما

له قوله الغاء وهو مصدر من باب الافعال اى الغى يلغى الغاء فهو ملغى اه يعنى فى التنازع يلغى احد الفعلين ۱۲ كتبه احقر الناس ۱۲

قلنا هذا انما يرد اذا تعلق قوله خلافا بقوله وذلك غير جائز وليس كذلك بل متعلق بقوله يلزم وانما لا يلزم الاضمار قبل الذكر عندهما لوجهين احدهما ان الفعل المتعدي كما يقتضي الفاعل كذا يقتضي المفعول فيجب ايلاؤهما فكما تقدم رتبة الفاعل قدام رتبة المفعول ايضا والثاني ما قال الشارح ومستندهما في ذلك قول الشاعر **والجواب** عن الاستدلال الاول انه على هذا لا يوجد الكلام على موافقة الاصل عندهما لانه ان ولي الفاعل فات ولي المفعول وان كان على العكس فات ولي الفاعل وعن[1] الثاني ما قال الشارح بقوله واجيب عنه **قوله** جزى ربه عني اى بدلي وكلمة عن مجيئ للتبدل كقوله تعالى لا تجزي نفس عن نفس شيئا **قوله** جزاء الكلاب العاويات[2] بنصب جزاء لانه في الاصل هكذا جزاء الكلاب العاويات فحذف المشبه واقام المشبه به مقامه وهو منصوب فكذا هذا **قوله** وقد فعل اجاب باجابة الدعاء تفاؤلا **قوله** واجيب عنه **فان قيل** هذا جملة فعلية معطوفة على قوله ومستندهما وهي اسمية فيلزم عطف الفعلية على الاسمية وهو غير حسن **قلنا** هذا معطوف على المقدر اى قيل و مستندهما فيكون فعلية ايض **قوله** جزى رب الجزاء **فان قيل** ان هذا الجواب منعي والاول تسليمي فالمناسب تقديم هذا على ذلك لان المنع لا يكون بعد التسليم لان الاقرار بعد الانكار جائز والانكار بعد الاقرار لا يجوز **قلنا** ان قوة جواب الاول اوجب تقديمه فان حوالة الجزاء الى رب الشخص المتمنى هو المعنى المتعارف لان الرب مرجي التخليص فحوالة الجزاء اليه يسد عليه مرجى التخليص بخلاف الحوالة الى رب الجزاء لانها غير متعارفة **قوله** واذا انتفى الاعراب لفظا فيهما **فان قيل** الضمير في فيهما راجع الى الفاعل والمفعول والارجاع الى الفاعل مستقيم والى المفعول غير مستقيم لعدم ذكره سابقا والارجاع انما يكون الى المذكور لا الى غير المذكور وايض ان ذكر الاعراب مستغني عنه بذكر القرينة لانه من جزئياتها **اجيب** عن الاول ان المفعول وان لم يكن مذكورا صريحا لكنه مذكور في ضمن الامثلة وهو كاف للارجاع وعن الثاني لا نسلم ان الاعراب من جزئياتها بل بينهما مباينة لان الاعراب موضوع للمعاني المعتورة والقرينة غير موضوعة لشيء بل هي امر دال عليهما[3] لا بالوضع وفيه **بحث من وجوه** الاول ان الاعراب لما كان موضوعا فكان موضوعا لمعنى مفرد فيكون كلمة فينبغي ان يكون مثل زيد مركبا من زيد واعرابه ولا يقول به احد والثاني لا نسلم ان القرينة امر دال عليهما بل امر دال على الشيء فذكر قوله عليهما غير صحيح والثالث انه لا بد ان يكون القرينة من الموضوعات لانها مستعملة والمستعمل قسم من الموضوع كالمنقول والمرتجل فانهم قالوا الموضوع على ثلثة اقسام والرابع ان مفهوم القرينة لا يكون مانعا لصدقه على المهمل لانه ايض يدل بلا وضع كاخ اخ يدل على وجع الصدر والخامس لا نسلم ان القرينة هي الامر الدال بلا وضع بل هي الامر الدال على تعيين الشيء مطلقا سواء كان بالوضع او بغيره كما قال السرخني وقيد بلا وضع ليس كما ورد

---

[1] وعن الثاني آه اى الجواب عن الاستدلال الثاني ۱۲ [2] العاويات صفة الكلاب والواو بالضم بانگ سگ وغيره اے جزا دہ اورا خدا ازجانب من مثل جزاے سگان عوعو كننده وتحقيق خداى تعالى اين كار كرده است ۱۲ [3] عليهما اى على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول ۱۲ منشى عبد الرحيم

حتی ینصرف المطلق الیه والسادس ان قوله لا بالوضع لا یخلو اما ان یراد هو بنفسه من غیر المعطوف او یراد هو مع المعطوف اعنی قوله ولا ما یستلزمه فعلی الاول ینبغی ان یکون اللفظ الدال علی المعنی المجازی قرینة علیه کالاسد اذا ارید منه الرجل الشجاع مع ان الاسد لیس قرینة علی الرجل الشجاع والا لما احتاج الی القرینة فی المجازات وعلی الثانی نعم انه لا یرد المجاز لان للمعنی المجازی لازم لمعنی الحقیقی ولکن یرد ان لا یکون اللفظ قرینة علی المعنی التضمنی والالتزامی وذا باطل لانه قرینة علیهما کما صرح به ارباب المعقول مع ان اللفظ موضوع للمعنی المطابقی واما التضمنی والالتزامی من لوازمه اجیب عن الاول انا لا نسلم ان زیدا مرکب لانهما یکون مرتبا فی السمع والاعراب تتمة وقت اداء الکلمة وعن الثانی ان ذکر قوله علیهما لرعایة البحث لانه قرینة الفاعل والمفعول وعن الثالث سلمنا انها مستعملة لکن المراد من الاستعمال کثرة الدوران بینهم ولیس المراد ما هو فی عرف المعقول وعن الرابع المعتبر فی المهمل سلب الکلی ای لا یکون فیها وضع اصلا بخلاف القرینة فان فیها وضعا فی الجملة کما ان لفظ الحمام فی رایت الاسد فی الحمام قرینة ان المراد من الاسد الرجل وعن الخامس سلمنا انها هی الامر الدال مطلقا لکن هذا فی اللغة واما فی العرف فلا یطلق القرینة علی الموضوع فهذا من قبیل ترک الحقیقة بدلالة العرف وعن السادس المراد الشق الاول لکن الوضع اعم من ان یکون شخصیا او نوعیا وفی المجاز وجد الوضع النوعی[له] فلذا لا یکون قرینة **فان قیل** المتبادر من الوضع هو الشخصی ویجب حمل الالفاظ فی التعریفات علی المتبادر **قلنا** انه حمل علی المتبادر لان المعنی الاعم من المتبادر وانما لم یکن متبادرا اذا ارید النوعی فقط **او نقول** عن شبه المجاز ان المراد من قوله لا بالوضع ان لا یکون للوضع دخل فیها واللفظ بالنسبة الی المعنی المجازی وان لم یکن له دخل فی الوضع لکن له دخل فیه باعتبار المعنی الحقیقی فیکون فیه وضع فی الجملة **فان قیل** فعلی هذا ینبغی ان لا یکون اللفظ قرینة علی المعنی التضمنی والالتزامی لان للوضع دخل فیهما **وایضا** یلزم التدافع لانه قال انفا ان فی القرینة وضع فی الجملة وقال ههنا لا دخل للوضع فیها **اجیب** عن الاول لا نسلم ذلک لانهم صرحوا ان التضمن والالتزام قسمان للدلالة العقلی عند الادباء وما قالوا انهما قسمان للدلالة اللفظیة الوضعیة فهو من مذهب ارباب المعقول وعن الثانی لا تدافع بینهما لان المراد من قوله انه لا دخل للوضع فی القرینة ای لیس لها الوضع باعتبار الاصل بخلاف المجاز فان له وضع باعتبار الاصل وهو الحقیقة والمراد مما سبق من ان للقرینة وضع فی الجملة ای لا باعتبار الاصل **فان قیل** یجب علی المص ان یضم مع قوله

اذا انتفی الاعراب الخ شیء اخر وهو ان لا یکون للفاعل تابع مثل اکرم موسی الفاضل عیسی فلو قدم عیسی لم یلتبس فیه لانه علم من اعراب التابع قلنا هو خارج بقوله والقرینة بالعطف فان اعراب الصفة قرینة علی اعراب الموصوف لانها من التوابع فان قیل لا نسلم ان اعراب الصفة قرینة لان المعتبر فی الاعراب الوضع ولا وضع فی القرینة کما مر انفا قلنا ان فی اعراب الصفة وضع بالنسبة الی المعنی الذی هو کائن فی الصفة واما دلالة اعراب الصفة

[له] والوضع النوعی عبارة عن وضع اللفظ بالواسطة اما بواسطة امر کلی کما فی المشتقات او بواسطة القرینة کما فی المجازات فافهم ١٢ منه

على اعراب الموصوف فليست بالوضع والمراد هذا دون ذلك او نقول ان المراد من الفاعل والمفعول فى قوله فيهما اعم من ان يكون حقيقة او حكما وصفة الفاعل فاعل حكما فانتفاء اعراب الفاعل انتفاء اعراب الصفة ايضا قوله اذ القرينة شاملة له بناء على زعم ان القرينة هى الامر الدال على الشئ مطلقا فان قيل لا نسلم انه يلزم الاستغناء من الاعراب فان الاستغناء قيد الثانى عن الاول جائز فلا حاجة الى جواب الشارح قلنا هذا اغيرنا فم اذ لو قيل فى الاعتراض ان المصرح لو قال اذا انتفى القرينة بدون ذكر الاعراب لكان اخصر فلا يتوجه اليه ما ذكرت فاحتاج الى جواب الشارح فان قيل ما الوجه للمصرح انه ذكر قوله لفظا مع الاعراب ولم يذكر فى القرينة مع ان كل واحد منهما ينقسم الى اللفظى والمعنوى قلنا ان وجود الاعراب المعنوى لا يدفع الالتباس بخلاف القرينة لان كل واحد من القرينة اللفظية والمعنوية دافع الالتباس قوله نحو ضربت موسى حبلى[1] فان التاء فى ضربت قرينة دالة على ان حبلى فاعل دون موسى فان قيل ان التاء موضوعة لتانيث الفاعل فكيف يكون قرينة لانها مقيدة بقيد عدم الوضع قلنا فعلى هذا لا يصح تمثيل القرينة اللفظية بضربت لان الاتصال لشبهة من الامور المعنوية اجيب عن اصل الاعتراض ان التاء موضوعة لتانيث مطلق الفاعل لا لتانيث حبلى فيصح القرينة فان قيل ان حبلى فرد من افراد مطلق الفاعل فالوضع له وضع لها قلنا وضع الكلى ليس وضعا للجزئى الا ترى ان اللفظ المهمل من الموضوعات وليس افرادها منه مثل دیز وجسق وجن وبسن قوله الفاعل اشارة الى بيان المرجع قوله بالفعل فان قيل ان متصلا من الاتصال وهو يقتضى ما اتصل فما هو فاجاب الشارح رح بقوله بالفعل فان قيل لا يصح التخصيص بالفعل لان هذا الحكم كما يكون بالتصال الفعل كذلك يكون باتصال شبه الفعل قلنا ان لفظ الفعل فى عبارة الشارح وقع فى موقع المثال فكانه قال الشارح بالفعل مثلا والمثال ليس لاخراج ما عداه قوله بارزا او مستكنا دفع وهم وهو ان يتوهم ان المراد بالضمير ما يكون بارزا لان الاتصال لا يكون الا مع اللفظ فدفع بان المراد بالمتصل ما لا يكون مستقلا فان قيل ان التعميم الى المستكن لا يصح لان تقديم الفاعل انما يجب فيما اذا تصور تاخيره ولا يتصور تاخير المستكن فلا حاجة اليه قلنا وان لم يتصور فيه وجوب التقديم لكن يثبت فيه نفس التقديم مع الفرار فان قيل هذا الحكم منقوض بقوله زيدا ضربت لان الفاعل ضمير متصل مع تقدم المفعول عليه قلنا هذا الحكم مشروط بشرط ان لا يتقدم المفعول على الفعل كما قال الشارح فان قيل لا حاجة الى هذا الشرط اذ المقصود من كون الاول ان يلى الفعل انه لا يقع موقع الفعل غيره من المتعلقات بطريق الاولوية لانه ... لا يقدم على الفعل فمثال النقض خارج عن المبحث وايضا لا يحتاج الى هذا الشرط لان تقديم المفعول على الفعل قرينة على كون المتقدم عليه مفعولا

---

[1] قوله ضربت موسى حبلى آه اے ههنا وجدت القرينة على امتياز الفاعل عن المفعول لان التاء فى ضربت قرينة على ان الفاعل حبلى لا موسى وكذلك فى قولهم اكل يحيى الكمثرى لان الكمثرى لا تصلح لاكل يحيى بل الامر بالعكس ۱۲ اذل الناس واحوجهم الى الله الاحد ۱۲

لامتناع تقدم الفاعل على الفعل وايضا ان هذا الشرط لابد له في الصورة الاولى ايضا وهو قوله واذا انتفى الاعراب الخ فانه على تقدير تقديم المفعول لم يلزم الالتباس مع انتفاء الاعراب اجيب عن الاول سلمنا انه خارج عن البحث نظرا الى الولى لكن بالنظر الى لفظ التقديم في قوله وجب تقديمه توهم انه داخل **وعن الثاني** ان هذا انما يصح اذا كان الكلام في الالتباس وليس كذلك بل الكلام في تقديم الفاعل عند كونه ضميرا متصلا **وعن الثالث** ان في تقديم المفعول لا نسلم عدم الالتباس لانه في قولنا موسى ضرب عيسى يحتمل ان يكون الضمير في ضرب راجع الى موسى وعيسى مفعولا و لو سلم عدم الالتباس فلا نسلم انتفاء القرينة فان التقديم قرينة على ان المتقدم ليس بفاعل **قوله** او وقع مفعوله **فان قيل** الضمير في قوله مفعوله لا يخلو اما راجع الى الفاعل او الى الفعل فعلى الاول يلزم الاضمار قبل الذكر وعلى الثاني لا يصح الاضافة لان المفعول يكون للفعل لا للفاعل **قلنا** انه راجع الى الفاعل لادنى ملابسة لانه لما كان مفعولا للفعل كذا يكون للفاعل لانه جزؤه **قوله** بشرط توسطها **فان قيل** انه ينتقض بقولنا ما ضرب الا عمرا زيد لان المفعول وقع بعد الا مع انه لا يمتنع تاخير الفاعل كما سيأتيك **وايضا** ينتقض بقولنا ما ضرب زيد الا عمروا لانه لا يجب تقديم الفاعل بل امتنع هذا التركيب (بل وقع بروزا عن التفصيل) مع ان المفعول وقع بعد الا وانما امتنع الفصل بين المستثنى وحرف الا مستثنا **قلنا** انما وجب تقديم الفاعل لشرط توسط الا في صورتي التقديم والتاخير وفيما ذكرت لا يتوسط بل وقع في الصدر **قوله** في صورتي التقديم والتاخير اي في صورة وجوب التاخير الفاعل **فان قيل** ان احدهما مستلزم للاخر فما الحاجة الى ذكرهما **قلنا** المراد منهما الصورة الممتنعة و الصورة الواجبة الاول نحو ما ضرب زيد الا عمروا هذه صورة واجبة التقديم والثاني نحو ما ضرب عمروا الا زيد هذه صورة ممتنعة التقديم فتوسط الا شرط لتصور الصورة الواجبة وكذا اشترط لتصور الصورة الممتنعة **قوله** او بعد معناها **فان قيل** الاخصر ان يقول بعد الا او انما **قلنا** انه لو قال كذلك يكون القول كاذبا لانه ليس بعد انما بل يكون بعد انما الفعل مثل انما ضرب **قوله** في جميع هذه الصور **فان قيل** لا حاجة الى هذا القول في جزاء الشرط لان الشرط دال على انه جزء للكل **وايضا** يلزم اخذ الشرط في جانب الجزاء وذا لا يجوز **قلنا** لما وقع الفصل بين حرف الشرط والجزاء يتوهم ان الجزاء يتعلق بالاخير فدفع هذا الوهم بهذا القول او نقول مقصوده تحرير المدعى ليستدل على كل منها بقوله اما في صورة انتفاء الاعراب الخ **قوله** فلمنافاة الاتصال الانفصال **فان قيل** هذا الدليل لا يثبت المدعى لان منافاة الاتصال الانفصال لا توجب تقديم الفاعل اذا كان مضمرا متصلا **قلنا** ان ما ذكره الشارح دليل الدليل تقديره انما وجب التقديم لفوات المقصود وهو الاتصال وانما فات الاتصال لمنافاة الاتصال الانفصال **قال صاحب الغفور** لانه يلزم خلاف المفروض لانه فرض كونه متصلا به **فان قيل** على هذا اذا فرض اتصال زيد به في قولنا ضرب زيد عمرو ويجب ان لا يتقدم المفعول عليه لانه خلاف الفرض **قلنا** معنى قوله انه يلزم خلاف المفروض

٥/ التقديم فاعليه

٥/ اي بزيد ان الاصل

لانه لو قدم یلزم انفصال الضمیر وهو خلاف الوضع فان قیل انما یلزم انفصال الفاعل لو کان المفعول
منفصلا اذا کان ضمیرا متصلا فلا یلزم مثل ضربکت قلنا الفاعل المتصل بالفعل کالجزء للفعل للمفعول
لفظا ومعنی فلو انفصل یلزم وقوع الکلمة بین اجزاء الکلمة و ذا لا یجوز ونقول علی هذا لا یلزم
تقدیم الاضعف علی الاقوی فیما هو کالکلمة الواحدة و ذا باطل قوله فلا ینقلب الحصر المطلوب
فان قیل الانقلاب لا یستقیم فی نحو ما ضرب احد الا زیدا و ذلک لانه لا یبقی احد حتی یصحان
یکون زیدا مضروبا له قلنا هذا الترکیب یستلزم الکذب فلا یعتد به فان سلم صدقه فلا نسلم
عدم انقلاب الحصر ایضا فان قوله ما ضرب احد الا زیدا یفید الانحصار من الجانبین وقوله ما ضرب
زیدا الا احد یفید انحصار مضروبیة زید فی احد مع جواز ضاربیة احد شخصا آخر اونقول
انما قلنا لا یجب التقدیم فیما اذا کان الفاعل خاصا نحو ما ضرب زید الا عمروا واما اذا کان عاما
لا یجب التقدیم فان قیل اذا کان الفاعل من امور خاصة فایضا لا یصح الحمل کقولنا ما خلق الحصر
الله تعالی علی احسن الصور الا یوسف فان یوسف لا یکون مخلوقا للآخر قلنا هذا الترکیب لا یعتد
لانه یستلزم الکذب قوله ما ضرب زید الا عمروا وهذا صورة واجب التقدیم قوله ما ضرب عمروا
الا زیدا هذا بیان الصورة الممتنعة قوله ما ضرب الا عمروا زید هذا بیان قوة توسط الا فی الصورة
الممتنعة واما قوة توسط الا فی صورة وجوب التقدیم فلم یبین الشارح بل مر فی قولنا بان یقال
ما ضرب زید الا عمروا بالفصل بین الا والمستثنی قوله لانه لو قدم المفعول علی الفاعل مع الا
کما ذهب الیه السکاکی وجماعة من النحویین الی عدم جواز انقلاب الحصر اما عند اکثرهم لا یجوز لانهم
لم یجوزوا ان یعمل ما قبل الا فی شیء وقع بعد المستثنی بها لان الاصل ان لا یعمل فی المستثنی ایضا
لتوسط الا لکن له تعلق بالمستثنی منه فیعمل فیه بواسطة واما ما بعد المستثنی فلا تعلق له
بالمستثنی منه فبقی علی الاصل قوله لکن لم یستحسن دفع وهم وهو انه لما کان هذا الترکیب جائزا
عند البعض کان حسنا ایضا فدفعه بقوله لکن لم یستحسن لانه من قبیل قصر الصفة علی المفعول قبل
تمامها لان تمامها لا یکون الا بالفاعل فان قیل ینبغی ان یقال قصر الفعل لان ضرب من الافعال و
عندهم عبارة عن اسم الفاعل والمفعول ونحوهما قلنا المراد بها المعنی القائم بالغیر لا الصفة النحوی
قوله وانما قلنا الظاهر واعلم ان لفظ الظاهر اذا کان معرفا باللام یفید احتمالا آخر واذا کان
نکرة لا یکون فیه شیء من الاحتمال والحال ان الشارح الحق باللام فلذا بین ههنا الاحتمال وانما
کان الاحتمال الاول ظاهرا لانه خال عن الحذف والکذب بخلاف التوجیه الثانی قوله ما ضرب
احد احدا الا عمرو زیدا فان قیل انه یلزم استثناء الشیئین باداة واحدة بلا عاطف وذا
لا یجوز قلنا ان عدم الجواز فیما اذا لم یتعدد المستثنی وفیما اذا تعدد یجوز کما فی قوله تعالی وَمَا نَرٰكَ
اتَّبَعَكَ اِلَّا الَّذِيْنَ هُمْ اَرَاذِلُنَا بَادِيَ الرَّاْيِ وههنا لما تعدد المستثنی احدهما اراذلنا والاخری
بادی الرأی کذلک تعدد المستثنی منه احدهما احدا والآخر فی حال من الاحوال ـــ یعنی

ما نراك اتبعك احدٌ فی حال من احوال الا الذین اه ای قال الکفار لنوح ما نراك اتبعك الایه یعنی نمی
بینیم کہ متابعت کردہ باشند ترا مگر آنانکہ ایشان فرومایگان ما اند در ظاہر فکر **قوله** وهو ایضا خلاف المقصود
قوله ایضا ای کما فی صورة توسط الا وانما کان خلاف المقصود لان المقصود هو الحصر من احد الجانبین
وههنا یفید من الجانبین **قوله** بعد الا المتوسطة ولم یقل بشرط توسطها کما قال سابقا للتفنن فی
العبارة **قوله** او اتصل به مفعوله **فان قیل** انه منقوض بقولنا ضرب عمروا زید لان المفعول
متصل بالفعل مع انه لا یجب تاخیره بل یجوز **قلنا** معناه ان یکون المفعول ضمیرا متصلا بالفعل
فان قیل انه منقوض بقولنا ضربتك لان المفعول ضمیر متصل بالفعل مع انه لا یجب تاخیر الفاعل
بل لا یجوز **فاجاب** المصنف بقوله وهو غیر متصل به **قوله** وجب تاخیره ولم یقل وجب تقدیم
المفعول لان البحث فی احوال الفاعل **قوله** فانه یجب تقدیم الفاعل نحو ضربتك لان اتصال الفاعل
لفظا ومعنی بخلاف المفعول لان اتصاله لفظا فقط وانما کان اتصال الفاعل ههنا لفظا لانه ظاهر
ومعنی من حیث انه فاعل والفاعل کالجزء من الفعل **قوله** وقد یحذف الفعل لانه کلمة من
الکلمات وحذفها یجوز فکذا حذفه **قوله** الرافع للفاعل **فان قیل** لا یصح تخصیص الحذف بالفعل
لان حذف شبه الفعل جائز ایضا **وایضا** البحث عن حذف الفعل اشتغال بما لا یعنیه لانه فی
احوال الفاعل وحذف الفعل حال الفعل **فاجاب** الشارح عن الاول بقوله الرافع مطلقا فیتناول
شبهه وعن الثانی بقوله للفاعل ای الفعل من المتعلقات للفاعل والبحث عنها بحث عنه **قوله**
لقیام قرینة **قال حضرتنا الغفور** اللام للوقت لا للتعلیل **هذا دفع وهم** وهو ان اللام للتعلیل
فیکون القرینة علة للحذف والحال ان تخلف المعلول عن العلة لا یجوز فکیف یصح قوله جوازا لانه
یقتضی التخلف **فاجاب** بقوله اللام للوقت **فان قیل** فلیکن القرینة علة لتصحیح الحذف لا
للوجوب فلا ینافی مع قوله جوازا فلا حاجة الی قوله اللام للوقت **قلنا** الاصل فی اللغة ان یکون بطریق
الوجوب **فان قیل** القرینة لیست الا علة الجواز لانها انما کانت علة للوجوب اذا انضم معها سد المسد
فلا حاجة الی قوله جوازا **قلنا** ایراده للتوضیح او التصریح بما علم ضمنا **قوله** ای دالة علی تعین المحذوف
دفع وهم وهو ان المراد من القرینة القرینة علی تعین المعنی کما فی المشترك فعلی هذا فات المقص
قوله ای حذفا جائزا **فان قیل** ان قوله جوازا منصوب وللنصب طرق کثیرة فهو بای وجه نصب
فاجاب بقوله ای حذفا یعنی انه مفعول مطلق باعتبار الموصوف المقدر ثم یرد علیه انه
لا یصح حمل جوازا علی حذفا لان حذفا وان کان مصدرا لکن وقع فی موضع الموضوع والمصدر اذا
وقع فی موضع الموضوع یراد منه الذات فاجاب بقوله جائزا **وقیل** انما اول الجواز بالجائز لان
حذف الفعل حکم من احکام الفعل وتوصیفها انما یکون بالمشتقات دون المبادی لانهم قالوا ان
هذا الحکم جائز وهذا الحکم واجب وهذا الحکم مستحب وهذا الحکم مندوب ولا یقال هذا الحکم جواز
ووجوب واستحباب

[illegible]

اوندب **فان قیل** هذا منقوض بقوله هذا الحکم فرض اوسنة **قلنا** معناه ان هذا الحکم مفروض اومسنون کما قال الفقهاء **قوله فی مثل زید** **فان قیل** انه خرج عنه زید لانه قال مثل زید فعلم منه ان عین زید لیس مرادا وایضا المثال لا یصلح المثل وهو یحصل بواحد فما الحاجة الی المثالین احدهما زید والثانی ضارع **اجیب عن الاول** المراد من مثل زید ماکان جوابا لسوال محقق فیتناول زیدا ایضا **وعن الثانی** ان تعدد المثال ههنا باعتبار تعدد الممثل احدهما ماکان جوابا لسوال محقق والآخر جوابا لسوال مقدر فالمثال الاول للاول والثانی للثانی **قوله سائلا عمن یقوم به القیام** دفع وهم وهو ان قام علم زید وح معناه من قام ای من زید کما یقال ما الغضنفر فیقال اسد فلا یوجد الفعل فی السوال فدفع بقوله سائلا عمن یقوم به القیام یعنی لیس المراد کون قام علما بل ماکان مشتقا من القیام **قوله فیجوز ان یقال زید بحذف قام** اشارة الی ان المراد من الجواز الامکان الخاص **قوله وانما قدر الفعل دون الخبر** **فان قیل** لا نسلم ان قوله من قام قرینة لانها مادل علی تعیین المحذوف وهذا القول غیر دال علی حذف الفعل لانه محتمل بین تقدیر الفعل والخبر **قلنا** انه لا یحتمل حذف الخبر لان حذف الخبر یوجب حذف الجملة وتقدیر الفعل یوجب حذف جزئها والتقلیل فی الحذف اولی **فان قیل** کما وجد الترجیح لحذف الفعل کذلک وجد المرجح لحذف الخبر وهو مطابقة الجواب مع السوال لان السوال جملة اسمیة فینبغی ان یکون الجواب ایضا جملة اسمیة وهی لا تکون الا بحذف الخبر **قلنا** لا نسلم ان السوال جملة اسمیة بل فعلیة لان معنی قوله من قام ای اقام زید ام عمرو ام بکر لان الاصل فی الاستفهام ان یکون فی الفعل لانه للتردد والتردد یناسب والفعل هو العرض ثم فی عد کل الاسماء طوالة فاقتصر فعبر عن الکل بمن الاستفهام فصار قام من ثم الاستفهام یقتضی صدر الکلام فقدم من فصار من قام فهی اسمیة صورة فعلیة معنی **فان قیل** المذکور فی باب الانشاء من المطول ان المستفهم عنه بالهمزة ما یلیها فلو کان التقدیر اقام زید لکان الشک فی الفعل ولیس کذلک بل فی الفاعل فوجب ان یقال ازید قائم ام عمرو فالسوال اسمیة لفظا و معنی وایضا ان تعلق الاستفهام بالفعل اولی لا یخلو اما فیما یکون الشک فی الفعل فمسلم لکن ههنا لیس الشک فی الفعل او فیما یکون الشک فی الاسم فهو ممنوع لانه اذا کان الشک فی الاسم فکیف دخل الاستفهام علی الفعل **اجیب عن الاول** انما یلزم الشک فیما یلی الهمزة اذا کانت الهمزة لطلب التصور وههنا لیس کذلک لانه لطلب التصدیق وعن الثانی انما قلت یستقیم فی التصورات واما فی التصدیقات فالاستفهام بالفعل اولی سواء کان المقصود به الفعل او الاسم قال میرجمال الجنابلی ان قول الشارح سائلا عمن یقوم به القیام جواب سوال وهو انه ینبغی ان یکون زیدا بحذف الخبر بقرینة السوال لانها جملة اسمیة فکذا الجواب فاجاب الشارح بقوله سائلا الخ یعنی ان التردد ههنا انما هو فی الذات لا فی القیام فتقدیر الخبر لا یناسب لانه یفید التقوی بتکرار الاسناد وهو انما یحتاج الیه اذا کان التردد فی الحکم ثم یرد علیه انه کما یکون هذا قرینة علی حذف الفعل کذلک وجد القرینة علی حذف الخبر

له استفاد من قول المجیب ان الاصل فی الاستفهام ان یکون فی الفعل ۱۲

عه شئ چیز را مقتضی صدر کلام در طبع گران شده این را کرام ۱۲

وهی مطابقة الجواب مع السوال فما الترجیح فاجاب الشارح عنه بقوله وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدیر
الخبر یوجب حذف الجملة وتقدیر الفعل یوجب حذف جزئها والتقلیل فی الحذف اولی هذه العبارة
من میر جمال فی عبارة الشارح فافهم قوله ولذا یحذف الفعل جوازا فیه اشارة الی حاصل العطف لان
قوله ولیبک یزید ضارع عطف علی زید فی قوله مثل زید قوله فی قول الشاعر هو ضرار بن
نهشل علی ما وقع فی المطول وفی الرضی البیت لحارث بن نهشل وفی المنهل قول ام ضرار بنت نهشل بن
قوله علی بناء للمفعول وفائدته ما بینه الشارح بقوله واما علی روایته الخ فان قیل ان البکاء فعل
لازم فکیف یجیٔ المجهول منه قلنا ان قوله یزید بحذف حرف الجر ای علی یزید فیتعدی بها لکنها حذفت
لکثرة الاستعمال قوله ای علی اشارة الی تفسیر غیر المشهور بالمشهور قوله بقرینة السوال المقدر فان
قیل من این علم السوال المقدر قلنا یعلم من الفعل المجهول لانه لما التبس فاعله علی السامع فلا بد ان
یسال عنه کانه لما قال ولیبک یزید سال السائل من یبکیه قوله واما علی روایته اشارة الی فاعل
قوله علی البناء للمفعول فان قیل اما علی روایة البناء للمفعول ایضا لیس مما نحن فیه لانه یحتمل ان یکون
الضارع مفعول ما لم یسم فاعله لقوله ولیبک وقوله یزید منادی بحذف حرف النداء وذلک لان
المناسب للمقام ان یدعی ان الضارع لما وقع فی شدة ونقمة بسبب موتک یا یزید ناسب ان یبکی علیه دونک
لانک فی رخاء ونعمة قلنا هذا الاحتمال غیر صحیح لانه لا یناسب المقام لان الکلام فی مرثیة یزید بن نهشل
دون ضارع فان قیل هذا مرثیة یزید باعتبار اللازم وهی ابلغ فی المدح من مرثیة النفس کما تری
اجیب عن اصل الاعتراض انه مثال والاحتمال کاف فیه لانه کما یحتمل هذا کذا یحتمل الاول بخلاف البناء
للفاعل فانه لیس مما نحن فیه اصلا فان قیل لا یصح قول الشارح مثالا لجواز الحذف لانه لو ذکر الفعل فیه
فیخرج عن الوزن فیکون من قبیل الحذف الوجوبی قلنا الجواز باعتبار انه قول من اقوال الفصحاء لا باعتبار
انه شعر ولذا لم یقل المصرع کما قال الشاعر قوله متعلق بضارع دفع وهم وهو انه متعلق بیبکی للقرب
فهذا لا یناسب لمرثیة یزید لان البکاء لیزید لا للخصومة فان قیل ان متعلق الجار والمجرور لا یکون
الا عاملا فیهما وعمل اسم الفاعل لا یصح بدون الاعتماد ولا اعتماد ههنا قلنا ان ضارع ههنا بمعنی من یذل
ویعجز فیکون من الافعال فلا یشترط فیه الاعتماد کما قال الشارح ای یبکیه من یذل ویعجز او
نقول ان الجار والمجرور من الظروف ویکفی فیهما رائحة من الفعل فان قیل لما کان ضارع
بمعنی یعجز فاللام لا تقع صلة العجز فلا یصح تعلق قوله لخصومة قلنا اللام بمعنی عن کما قال الشارح
عن مقاومة الخصماء قوله لانه کان[1] ظهیرا ای پشت پناه وهو علة البکاء لضارع قوله
ومختبط عطف علی ضارع قوله السائل من غیر وسیلة تفسیر غیر المشهور بالمشهور قوله
والاطاحة الاهلاک ایضا تفسیر

---

[1] ای لما کان زید کہف الفقراء وملاذ الغرباء وغیاث المستغیثین امان الخائفین وانہ قد مات فینبغی ان یبکی علیہ ویرثی لان من قواعدہم البکاء والرثاء لمن یکون جوادا کریما ۱۲

کتبہ غریق بحور المعاصی والمآثم رب ارحم علیہ آمین ثم آمین

غیر المشهور بالمشهور **قوله** والطوائح جمع مطیحة **فان قیل** ان قوله تطیح مضارع من باب الافعال وهو متعدیا والطوائح جمع طائحة وهو لازمی فیکون معناه من وجه اهلاك المهالك وهو لیس الا اجتماع الضدین **قلنا** ان الطوائح لیس جمع طائحة بل جمع مطیحة وهو متعدیا **فان قیل** ان طوائح علی وزن فواعل ولا یجمع علیه الا اسم الفاعل المونث من المجرد کنواصر جمع ناصرة فکیف یجمع مطیحة علیه **قلنا** ان جمعه علیه خلاف القیاس کلواقح جمع ملقحة والقیاس جمعه علی مطیحات لمکرمات جمع مکرمة **فان قیل** ان جمعیة المزید علی المجرد غیر متصور وخلاف القیاس یقتضی التصور **قلنا** ان جمعیته بحذف الزوائد **فان قیل** فعلی هذا لا یستقیم قوله علی غیر القیاس لانه لما حذف الزوائد منه صار جمعیته قیاسیه **قلنا** معناه بحذف الزوائد مع بقاء ها فی النسبة **قوله** ومما یتعلق بمختبط **فان قیل** ان التعلق بیبکی المقدر صحیح ههنا لعدم خروجه من مرثیة یزید بان یکون مفعول تطیح هو الضمیر المحذوف الراجع الی الیزید ای علة البکاء اهلاك الطوائح یزید **قلنا** هذا امما یاباه سلیقة الشعر لان الشاعر لما بین سبب الضراعة ناسب ان یبین سبب الاختباط والیضا ان تحلیل البکاء باهلاك الطوائح یزید بما لا یلائم لان علة البکاء قویة بای سبب کان **فان قیل** ینبغی ان یتعلق بهلاکه وفوته لصحة التعلیق **قلنا** الطوائح بصیغة الجمع مما لا یحسن ان یجعل سببا لهلاکه لان الهلاك انما یکون بسبب واحد **قوله** وما مصدریة دفع وهم وهو ان یتوهم ان ما موصولة فلا بد من العائد فی الصلة وهو غیر موجود فدفع بقوله وما مصدریة **قوله** یعنی ویبکیه اشارة الی حاصل المعنی **قوله** ماله فیها شارة الی ان مفعول تطیح محذوف **قوله** وما یتصل به عطف علی قوله ماله وهو کصحة البدن والبقر للزراعة

قوله وقد یحذف الفعل لرافع هذا حاصل العطف لانه عطف علی جوازا **قوله** لقرینة دالة علی تعینه **فان قیل** القرینة لو کانت دالة علی تعین المحذوف ففی هذه الصورة لم یلزم الابهام من حذفه فلا یحتاج الی ذکر المفسر بل القرینة فی هذه الصورة دالة علی اصل الفعل مطلقا فان حرف الشرط قرینة اصل الفعل لا لخصوصه وهو استجارك **قلنا** المراد من القرینة ههنا هو المجموع من حرف الشرط والمفسر لان حرف الشرط تدل علی تعین النوعی والمفسر یدل علی التعین الشخصی **قوله** فی مثل متعلق بوجوبا **قوله** وان احد بدل القول او مقولة القول **قوله** ای فی کل موضع **فان قیل** خرج عنه قوله وان احد الایة لانه قال فی مثل قوله تعالی **قلنا** المراد من المثل کل موضع حذف الفعل ثم فسره لرفع الابهام الناشی فیتناول قوله وان احد ایضا وانما وجب الحذف لانه لو ذکر المفسر لم یبق مفسرا بل لغوا لانه ما یرفع الابهام ولو ذکر المفسر لم یبق الابهام **فان قیل** علی هذا الدلیل لا یصح قوله جاءنی رجل ای زید لانه فیه ذکر المفسر والمفسر جمیعا **قلنا** هذا الدلیل فیما اذا کان الابهام

---

[1] بصیغة اسم الفاعل ۱۲م [2] ای انت تقول الجمع بین المفسِر والمفسَر لا یجوز فما تقول فی القول الصحیح بین الجمهور "جاء رجل ای زید" فالرجل مفسَرٌ وزیدٌ مفسِرٌ مع انه قد اجتمعا فاجاب بما تری ۱۲ کتبه احقر الناس طرا ۱۲

ناشئا من الحذف وفي مادة النقض الابهام ناش من الذكر **قوله** بخلاف اشارة الى فائدة قوله الثاني من الحذف **قوله** فتقديره الاية وان استجارك احد من المشركين استجارك **فان قيل** فينبغي ان يقال وان استجارك احد من المشركين بترك استجارك الثاني لانه لما ذكر الاول لا يحتاج الى الثاني لانه لما ذكر الخ فيلزم الجمع بين المفسر **قلنا** غرض الشارح بيان اظهار المحذوف لا تصحيح الاية **قوله**

فلحد فيها فاعل الفاء للتعليل والغرض فيه تطبيق المثال مع الممثل **قوله** وانما وجب حذفه **فان قيل** الحذف الوجوبي تقتضي الشيئين القرينة وسد المسد فما هو **قلنا** القرينة رفع احد لانه يدل على انه فاعل والفاعل يقتضي الفعل والمفسر وسد المسد وههنا **بحث** من وجوه

الاول ان دليل وجوب الحذف مر بقوله فانه لو ذكر المفسر الخ فما الحاجة الى قوله وانما وجب الحذف والثاني انه قال سابقا بقرينة حرف الشرط وقال ههنا القرينة رفع احد والثالث ان رفع احد لا يكون قرينة على الفعل لانه يحتمل ان يكون رفعه بالابتداء **اجيب عن الاول** ان الدليل الاول من اختراع الشارح فقط والثاني لموافقة النحويين لان الدليل الثاني منقول منهم وعن الثاني ان القرينة ليست الا رفع احد وما قال سابقا انها حرف الشرط فاطلاق القرينة عليها باعتبار المعاونة لان حرف الشرط معاون القرينة لكونها تدفع رفعه بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على المبتداء **فان قيل** فليكن ان مخففة من مثقلة وليست حرف الشرط او يكون نافية وهما تدخلان على الاسم **قلنا** لا نسلم انها مخففة من المثقلة للزوم اللام معها في الخبر كما ستعرف في موضعها ولا لام ههنا **وايض** لا انها نافية للزوم الاستثناء معها فيما بعدها كقولك ان زيد الا قائم **وايض** الفاء في قوله فاجره دل على انها حرف الشرط لان فاء الجزائية لا تكون الا للشرط فاحفظه فانه لا يخلو من الوجاهة وان كان من غير وجه **قوله**

دون الفاعل وحده **دفع وهم** وهو انه لما يجوز حذف الفعل وحده وحذفهما معا فيجوز حذف الفاعل وحده ايضا وانما لم يحذف الفاعل لان النسبة الى الفاعل جزء الفعل وهي تستدعي الطرفين فلا يحذف الفاعل وحده **فان قيل** على هذا لا يصح حذف الفعل لما مر ان النسبة تستدعي الطرفين وايضا ينبغي ان لا يجوز حذف المبتداء بدون الخبر ايضا بعين ما قلت **قلنا** ان النسبة انما تكون في الفعل دون الفاعل فلو حذف الفاعل يلزم تحقق النسبة بدون طرفيها بخلاف ما اذا حذف الفعل فانه لا يحذف الا مع النسبة التي فيه فلا محذور ورد وان النسبة في الخبر ليس جزء من مفهومه فلا يلزم من وجود الخبر وجود النسبة بخلاف الفعل **وقيل** اذا لا يجوز حذفه وحده لانه عمدة لانه مسند اليه بحيث لا يتم الفعل به بخلاف المبتدا لانه يتم الخبر بدونه **فان قيل** المراد بعدم اتمام الفعل بدون الفاعل لا يخلو اما معناه ان الفعل لا يقع جزء الكلام الا به فهو ممنوع او معناه انه لا يفيد بدون الفاعل فالخبر لا يفيد بدون المبتدا ايضا **قلنا** المراد من عدم الاتمام عدم الوجود اي لا يوجد الفعل بدونه اي بدون الفاعل لانه موجد له بخلاف الخبر

له فلو لم يترك دون الفاعل وحده يوهم سه جواب عن الاعتراض الثاني ١٢

لان المبتدأ غیر موجد له و **قیل** انما لا یجوز حذفه لانه جزء للفعل فلو حذف کانه حذف لبعض اجزاء الکلمة و ذا لا یجوز **فان قیل** علی هذا لا یجوز حذف الفعل وحده ایضا لانه کحذف لبعض اجزاء الکلمة **قلنا** الفعل من اجزاء الغیر العمدة وحذف الاجزاء الغیر العمدة یجوز کحذف حرف العلة من الکلمة **فان قیل** لا نسلم انه لا یجوز حذفه لانه کما یجوز ان یقال نعم بحذف الفعل والفاعل معًا یجوز ان یقال نعم قام بحذف الفاعل **قلنا** لا نسلم ان الفاعل ههنا محذوف بل الفاعل ضمیر مستتر فی قام راجع الی زید المذکور سابقا فی السوال **فان قیل** لما وجد الفاعل ههنا فلم توجد لتصور حذفه لان فی کل موضع اذا لم یکن ظاهرا یحمل علی الاضمار مع ان عدم جواز حذفه یقتضی تصور حذفه والا لا یحتاج الی قوله دون الفاعل وحده **قلنا** تصور الحذف فی قوله ضرب عمرو بالصیغة المجهول مع نصب عمروا **فان قیل** قد یحذف الفاعل وحده کما فی المفعول مالم یسم فاعله **قلنا** انما لا یجوز حذفه اذا لم یقم شیٔ مقامه والمفعول مالم یسم فاعله قائم مقامه **فان قیل** حذف الفاعل ههنا واجب وهو لا یکون الا لسد المسد کما فی حذف غیره فلا فرق بین الفاعل وغیره فی لزوم الحذف عند سد المسد **اجیب** عن اصل الاعتراض المراد انه لا یحذف الفاعل وحده مع بقاء الفعل علی حاله بان لا یغیر وههنا تتغیر بمفعول مالم یسم فاعله فهو یدخل فیما حذف الفعل والفاعل معا **فان قیل** یشکل بقولنا اضربوا القوم واضربن بنون التاکید لان الواو المحذوف فیهما فاعل **قلنا** هذا الحذف لضرورة التقاء الساکنین والضرورات تبیح المحذورات او **نقول** المراد بعدم حذفه هو الابقاء اما بکل الاجزاء او ببعضه وههنا ان لم یبق بجمیع اجزائه لکنه بقی ببعضها وهی ضمة ما قبل الواو وهی بعض الواو **فان قیل** انه قد یحذف کقولک ما ضرب واکرم الا انا وقولهم و بدا لک فان فاعل بدا محذوف تقدیره بَدَءَ رَأْیٌ لَکَ **قلنا** انه نادر **فان قیل** ان کلمة نعم لو کانت مذکورة بعد الجملة یکون مذکورة فی مقام الجملة بعد حذفها واما اذا کانت مذکورة قبل الجملة فهی مذکورة فی مقام نفسها سواء ذکرت الجملة او حذفت وههنا کذلک **قلنا** المراد بذکر نعم فی مقامها الاکتفاء بها عن ذکر الجملة **فان قیل** ان نعم حرف فکیف یصح الاکتفاء بها عنها **قلنا** انه حرف لکن دال علی الجملة بانضمام الغیر وهو السوال **قوله** یودی مؤداه فی مقامه **فان قیل** قد مر آنفا انه قائم مقام الجملة فیودی مؤداه **قلنا** ان نعم قائم مقام لفظ الجملة ولفظ الجملة یدل علی معناها ولما کان نعم یدل علی لفظ الجملة لانا لا نفهم حین الجواب بنعم نسبة تامة یصح السکوت علیها وکلمة نعم غیر صالحة للافادة لانها حرف غیر مستقل بالمفهومیة کسائر الحروف فعلم انها جملة مقدرة **فان قیل** ان هذا الکلام یدل علی ان فی وجوب الحذف لا بد من قیام ما یودی مؤداه وکذلک فان وجوب حذف خبر المبتدأ فی المواضع الا توجد ما یودی مؤداه **قلنا** ان قیام مؤدی مؤداه شرط ههنا فی الفعل لانه جزء الفعل اشتمال علی الامور الثلثة الحدث والزمان والنسبة بخلاف الاسم **فان قیل** ان کون القائم

له فی جواب من قال اقام زید ١٢ مفتی عبد الرحیم ١٢

ن قوله [illegible]

ن نعم

مقام الفعل مشروط بما ذکر ممنوع کیف ولو کان کذلک لما قال النحاة فی وجوب الحذف فی نحو ما زید الا
سیرا وزید سیرا ان القائم مقام الفعل ما والا فی الاول وفی الثانی احد المصدرین مع انهما لا
یؤدیان مؤدی الفعل **قلنا** الفعل ههنا ملحوظ بالنسبة الی الفاعل فیکون قویا بناء علی قاعدتهم
الملحق بالعمدة عمدة فلا بد ان یکون القائم مقامه قویا وفیما ذکر الفعل ملحوظ بالنسبة الی المفعول لانهم
قالوا حذف الفاعل عن المفعول المطلق فیکون ضعیفا لان الملحق بالضعیف ضعیف فیکفی مجرد
قیام کلمة نعم مقامه **قوله** فیلزم فی کلامه جزاء الشرط المحذوف ای ان قام ما یؤدی اداءه
قوله فی کونه جملة فعلیة وایضا لیکون تقییدا فی الحذف **قوله بحث التنازع** ؛ **فان قیل**
البحث عن التنازع لا یصح لانه یستلزم الخروج عن البحث لانه فی احوال الفاعل والتنازع صفة
الفعلین **قلنا** البحث عن التنازع من تفریعات قوله والاصل ان یلی الفعل لان عند البصریین
اعمال الثانی اولی لان فیه الفاعل یلی الفعل وذلک من احوال الفاعل فکذا هذا **او نقول** ان
تقدیر العبارة هکذا الفارغ المصرح عن احوال الفاعل الذی لا تنازع فیه شرع فی الفاعل الذی فیه
التنازع فلا یکون الا من احوال الفاعل **فان قیل** فعلی هذا لا یصح التنازع فی المفعول **قلنا** التنازع
فیه لاطراد الباب **قوله** بل العاملان **فان قیل** التنازع کما یجری فی الفعلین کذا فی غیره نحو زید معط
ومکرم عمروا وبکر کریم وشریف ابوه **قلنا** المراد من الفعلین العاملین **فان قیل** کلمة بل للاعراض
فیعلم منه انه لا یجری فی الفعلین **قلنا** کلمة بل ههنا للتفسیر یعنی ای العاملان فلا یثبت الاعراض
عنهما **او نقول** کلمة بل للاعراض من الخصوص الی العموم فدخل الفعلان فیه ایضا **فان قیل**
ینبغی ان یختص العامل بغیر المصدر اذ فی نحو اعجبنی ضرب وقتل زید لا یصح القطع عند الفریقین
اذ لا یضمر الفاعل فی المصدر **قلنا** انما لا یصح القطع لو کان المراد من الاضمار هو الاستتار فقط
ولیس کذلک بل الاضمار اعم منه ومن البارز وفی المصدر وان لم یکن الاستتار لکن یمکن الابراز
او نقول المراد من العاملان ما یصلح للاضمار بقرینة المالیة العاملان من الفعلان **قوله** اذ
التنازع یجری فی غیر الفعل ایضا **فان قیل** ان مجرد جریان التنازع فی غیر الفعل لا یوجب ان یجعل
العنوان شاملا له کما انه یجری فی المضمر المنفصل لکن لا یمکن قطعه فلا بد ان یقال اذ التنازع
یجری فی غیر الفعل ایضا مع جمیع احکامه **قلنا** اللام فی قوله اذ التنازع للعهد ای التنازع المذکور
باحکامه یجری فی غیر الفعل ایضا **قوله** مثل زید معط الاول مثال تنازع شبه الفعل فی المفعول
والثانی مثال تنازع شبه الفعل فی الفاعل **فان قیل** لما کان المراد من الفعلان العاملان
فلم اقتصر علی الفعل بل ینبغی ان یقال العاملان مع انه خال عن النقض **قلنا** انما اقتصر
علی الفعل لاصالته فی العمل وانما کان الفعل اصلا فی العمل لانه وضع للعمل بقرینة
عدم خلو الفعل عن العمل ١٢

سله فان معط ومکرم اسمین قد تنازعا فی عمروا لیقتضی کل واحد منهما ان یکون عمرو فاعلا. وکذا شریف وکریم تنازعا فی علیه ابوه ١٢ اللهم اغفر لی ولوالدی

فان قیل لانسلم ان وضع الفعل للعمل بل موضوع للحدث والزمان والنسبة **قلنا** لما کان النسبة ماخوذة فیه فلابد لها من الفاعل ولابد للفاعل من العلامة والعلامة لاتکون الا بالعمل فلما اخذت النسبة فی مفهومه اخذ الفاعل ولما اخذ الفاعل اخذ العلامة ولما اخذ العلامة اخذ العمل **فان قیل** التنازع کما یقع فی الفعلین کذا یقع فی الاکثر کما فی قوله علیه السلام کما صلیتَ وسلمتَ وبارکتَ ورحمتَ وترحمتَ علی ابراهیم فلم اقتصر المصنف رح علی الفعلین **قلنا** انما اقتصر علیهما اقتصارا علی اقل مراتب التنازع وهو الاثنان او اکتفاء علی ما هو اکثر وقوعا او اعتمادا علی ظهور المقایسة فیما هو اقل **قوله** ظاهرا مفعول التنازع **فان قیل** التنازع لازمی فکیف یقتضی المفعول لانه من باب التفاعل وهو ماخوذ من المفاعلة وهو متعد فاذا اخذ التفاعل منه صار مفعوله فاعلا له یقتضی الفاعلین فلا یبقی متعدیا **قلنا** التنازع من باب تجاذبنا الثوب یعنی کون التفاعل لازما لیس علی الاطلاق بل اذا کان منقولا من فاعَلَ المتعدی الی مفعول واحد کتضارب من ضارب لانه متعد الی مفعول واحد واما اذا کان منقولا من فاعَلَ المتعدی الی الاثنین فانه یتعدی الی مفعول واحد کتجاذب **قوله** ای اسما ظاهرا اشارة الی ان ظاهرا صفة یقتضی الموصوف **قوله** واقعا اشارة الی ان بعدهما ظرف یقتضی المتعلق **فان قیل** انه یصح تعلقه بقوله ظاهرا فما الحاجة الی المتعلق الاخر **قلنا** فیه فساد المعنی لان معناه ح ان ظهوره بعدهما فلو ذکر قبل الفعلین فلا شك ان ظهوره ثابت بعدهما ایض فالمقصود ان یکون ذکره بعدهما **قوله** ای بعد الفعلین اشارة الی بیان المرجع **قوله** اذ المتقدم علیهما هذا شرح لقوله بعدهما وقوله ویصح ان یکون هو مع وقوعه الخ شرح قوله ظاهرا وانما قدم الشرح بقوله بعدهما مع انه متاخر فی المتن لانه قلیل البحث بخلاف الشرح لقوله ظاهرا **قوله** اذ هو یستحقه قبل الثانی **فان قیل** صورة التاخیر عنهما ایضا استحقاق الاول قبل الثانی فیلزم عدم التنازع فی هذه الصورة ایضا **قلنا** فی صورة التقدیم استحقاق الاول بنفس هذا المعمول قبل وجود الثانی واما فی صورة تاخیر المعمول عنهما فلیس استحقاق الاول بنفس هذا المعمول قبل وجود الثانی بل استحقاقهما یتعلق معا بنفس هذا المعمول وان کان اصل الاستحقاق مقدما فی الاول **قوله** ومعنی تنازعهما فیه انهما بحسب المعنی یتوجهان الیه **فان قیل** التنازع یستعمل فی ذوی الارواح لانه فی اللغة جنگ کردن والفعلان لیسا منها **قلنا** معنی التنازع ههنا التوجه **فان قیل** التوجه لایکون الا بعد الترکیب وبعده لایکون الاسم الا معمولا لاحدهما فلا یستقیم التنازع وایضا التوجه من المواجهة وهی لایکون الا من ذوی الارواح اجیب عن الاول المراد من التوجه التوجه بحسب المعنی ای بحسب التصور قبل الترکیب وعن الثانی ان المراد من التوجه التوجه بحسب المعنی وهو المعارضة **فان قیل** لو اخذ الشارح للمعارضة ابتداء بدل التنازع لم یحتج الی التطویل **قلنا** الشارح فعل ارخاء العنان وهو طریقة مشهورة بینهم اعلم ان التوجه اما بحسب الاصل ای

توجیہ

---

[1] او اقتصارا علی اقل مراتب التنازع ١٢ [2] وفی نسخة فیما هو الاول ١٢ [3] متعلق قوله واقعا وهو صفة لقوله ظاهرا فان کون الظرف صفة انما یکون باعتبار المتعلق ١٢
[4] فیترجح هذا الاستحقاق فی تقویة فعل الاولی ١٢

صدور الضرب والاثر من زيد او بحسب التصور السابق يعنى ههنا ثلاثة امور احدها تصور المعانى فقط
والثانى تصور المعانى مع الالفاظ والثالث التعبير باللسان والمراد هو التصور السابق **فان قيل**
لما كان المراد التوجه بحسب المعنى ينبغى ان يجرى التنازع فى الضمير المتصل ايضًا **قلنا** معناه انهما
بحسب المعنى يتوجهان اليه بشرط ان يصح وقوع الاسم الظاهر معمولا لكل واحد منهما فح لايتصور تنازعهما
فى الضمير المتصل **فان قيل** لما كان الاسم الظاهر معمولا لكل واحد منهما فيلزم توارد المؤثرين على
اثر واحد **قلنا** مجيبا بقوله ان يكون هو مع وقوعه فى ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل
لا على الاجتماع **قوله** لا يجوز ان يكون معمولا للفعل الاول لانه لما كان معمولا على البدلية مع
اثباته فى موضعه ارتفع الثانى واقيم الاول فى موضعه ليعمل فى التعدية فلما ارتفع الثانى ارتفع
مع الضمير لانه متصل به فلم يبق شئ حتى يعمل فيه الاول **فان قيل** فعلى هذا ينبغى ان يصح التنازع
فى الضمير المنفصل لانه يصح ان يكون معمولا لكل واحد منهما على البدل **قلنا** سلمنا ان الضمير المنفصل
يصح التنازع فيه لكن لا يمكن القطع بما هو طريق القطع عندهم كما بين الشارح **قوله** لانه لا يمكن
اضماره مع الا **فان قيل** فليكن ان يضمر المعمول وقبله الا لان تقدم الحرف جائز **قلنا** هذا
خلاف استعمالهم **قوله** ولابد منه لفساد المعنى **فان قيل** يفهم منه ان الاضمار بدون الا
ممكن لكن يفسد المعنى مع انه غير ممكن لانه لم يستتر ضمير التكلم فى الماضى **قلنا** هذا انما يصح لو كان
الضمير منحصرا فى المستتر وليس كذلك بل هو اعم منه كما يعلم من قول الشارح فى شرح قوله خلافا
للكسائى حيث قال ضربانى واكرمنى الزيدان الخ **فان قيل** دليل الشارح اخص من المدعى
لان المدعى عدم امكان قطع النزاع فى المضمر المنفصل مطلقا سواء كان مع الا او بدونه و
الدليل يفيد عدم امكانه اذا كان مع الا وايضا لا يقطع فى الاسم الظاهر الواقع مع الا لانه
لو اضمر مع الا فهو حرف وبدونه يفسد المعنى **اجيب** عن الاول كما ان الدليل اخص كذلك المدعى
اخص لانه لو كان الضمير المنفصل بدون الا يصح التنازع فيه مع القطع كما صرح به صاحب اللباب لكن ا
قال جمال الدين الحنابى او نقول ان الغير محمول عليه اى غير صورة الا محمولة على صورة الا وعن الثانى
ان صورة الا فى الاسم الظاهر محمولة على غير صورة الا فانعكس الامر اى الحمل فى الاسم الظاهر
فان قيل من اين حكموا فى الضمير بحمل غير صورة الا على صورة الا وفى الظاهر العكس **قلنا** الاضمار
ليس الا نائبا عن المتنازع فيه والشرط فى النائب ان لا يكون عين المنوب وهذا لا يتصور فى المضمر
المنفصل لان النائب والمنوب كلاهما لفظ انا مثلا ولهذا حكموا فى الكل بالامتناع ويتصور فى الاسم
الظاهر لان المنوب ظاهر والنائب ضمير فحكموا فى الكل بصحة بعضها بالاصالة وبعضها بالحمل حفظا فا
ولا تسرع بالرد والقبول **قوله** ومراد المص بالتنازع **فان قيل** المنفصل يصلح للتنازع وان لم
يمكن فيه طريق القطع فينبغى ان يجرى فيه التنازع وايضا المنفصل وان لم يمكن القطع فيه
بالاضمار لكن يمكن بالحذف او اعمالهما **وايضًا** اذا كان المنفصل اذا وقع مفعولا

له مع انه لا يجرى فيه ١٢ ع لا يلزم توارد المؤثرين على اثر واحد ١٢م ته بقوله وهو الاختيار الفاعل للاول ١٢م ـه اشارة بالابد لانه ليس مذهب للفريقين ١٢م ۵ اى قطع النزاع فى المضمر المنفصل ١٢م ـه الحرف لا يصح اضماره ١٢م

يقطع التنازع فيه بالحذف لان حذفه جائز بالاتفاق قلنا مراد المص بالتنازع ههنا ما يكون طريق
قطعه باضمار الفاعل واما التنازع فى المفعول فنتبعه قوله فلذا اخصه باسم الظاهر تفريع على قوله
ويصح ان يكون هو مع وقوعه الى اخره قوله واما التنازع الواقع جملة مستانفة وقعت فى جواب
سوال السائل وهو انه لو وقع التنازع فى المنفصل هل كان له طريق القطع ام لا وهل كان فيه
خلاف ام لا فان قيل الاحصر ان يقال الا على مذهب الكسائى فانه يقطع بالحذف قلنا لو قال
كذلك لا يعلم المستثنى منه بانه استثناء من الضمير المتصل او المنفصل قوله فيعملون الاولى ترك
الفاء لانه ليس بجزاء كما ترى الا ان يقال الفاء من قلم الناسخ قوله واما على مذهب غيرهما فلا
يمكن قطعه فان قيل اذا لم يقطع ينبغى ان يمتنع تركيب ما ضرب واكرم الا انا مع انه لم يقل بامتناعه
احد وايضا اذا لم يتحقق التنازع فيه يكون انا معمولا للثانى فيلزم ان يكون الفعل الاول بلا فاعل
وذا باطل قلنا انهم رجعوا فى مثل هذا التركيب الى مذهب الكسائى للضرورة فان قيل اذا
ثبت القطع فيه لم يصح قول الشارح واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه قلنا معناه فلا يمكن
قطعه على مذهبهم وانما قطعوا بناء على مذهب الكسائى قوله فقد يكون هذا التفصيل وبيانا للتنازع
المجمل المذكور فى الجملة الشرطية وجزاء الشرط قوله فيختار البصريون هذا اذا كان قوله فيختار بالفاء
واما اذا كان بالواو فقوله فقد يكون فى الفاعلية جزاء الشرط كذا قال عصمة الله او جزاء الشرط .....
محذوف تقديره واذا تنازع الفعلان فيجوز اعمال الثانى والاول وقوله فقد يكون تفصيل فى الشرط
وقوله فيختار البصريون تفصيل فى الجزاء قوله فى الفاعلية فان قيل خرج عنه التنازع فى مفعول
ما لم يسم فاعله لانه ليس بفاعل ولا بمفعول عند المص قلنا انه داخل فى الفاعل لانه اعم من ان
يكون حقيقة او حكما قوله بان يقتضى كل واحد منهما دفع وهم وهو ان يتوهم ان المراد بالتنازع
فى الفاعلية ان يقتضى احدهما انه فاعل له والاخر انه ليس بفاعل له قوله فيكونان متفقين فى
اقتضاء الفاعلية اشارة الى مقابلة قوله مختلفين قوله وذلك يكون على وجهين فان قيل ان
ذكر قوله مختلفين بعد قوله فى الفاعلية والمفعولية مستدرك لان الاختلاف علم من قوله فى الفاعلية
والمفعولية قلنا لا نسلم ان الاختلاف علم منه لانه شامل للوجهين كما بين الشارح احدهما متفقا والاخر
مختلفا والحال ان وجه الاول غير مراد المص بل مراده الوجه الاخير فلذا قال مختلفين لاخراج الوجه
الاول من القسم الثالث فان قيل ان الوجه الاول ايضا من التنازع فلم اخرجه قلنا ليس هذا
مرادا بالقسم الثالث لانه يحصل من اجتماع القسمين الاولين ولا يقال له قسم علحدة وانما لم يقل له
قسم علحدة لان الشرط فى كل تقسيم ان يكون المقسم شئ واحد لئلا يبطل حصر الاقسام باجتماع القسمين
فكانه قال التنازع من حيث انه شئ واحد فقد يكون فى الفاعلية الخ فهو خارج عن المقسم فان
قيل لما خرج من المقسم لا يصح قول الشارح وذلك يكون على وجهين لانه يعلم منه انه ايضا على قسمين

قسم من القسم الثالث

قلنا انما قال الشارح وذلك يكون على

---

[1] فاجاب بقوله واما التنازع ١٢م

[2] اى التنازع الواقع فى الضمير المنفصل ١٢م

وجهين بالنظر الى الظاهر قوله ولا شك فى اختلاف اشارة الى المقابلة مع القسمين الاولين قوله
وهذا هو القسم الثالث الواو × × × × العطف على قوله وليس هذا قسما ثالثا ويحتمل ان يكون الواو
بمعنى الفاء تفريعا على قوله ولا شك اه قوله وهذه الصورة بالارادة فان قيل الاختصاص من
جانب الارادة بالصورة لا اختصاص الصورة بالارادة لان الاختصاص من جانب العارض بالمعروض
لا المعروض بالعارض قلنا الباء داخل على المقصور لا على المقصور عليه اى لتخصيص الارادة
بهذه الصورة قوله قد يكون فان قيل قوله المختلفين حال وهو يقتضى ذا الحال والعامل
فما هما قلنا العامل فيه معنى الفعل المستفاد من الضمير المستتر فى قوله فقد يكون لرجوعه الى تنازع
الفعلين المدلول عليه بقوله اذا تنازع الفعلان لان الفاعل نفس الضمير وانما لم يكن العامل
هو التنازع المذكور بقوله واذا تنازع العامل هو التنازع المفهوم من الضمير لبعده وفصل الكثير
واما ذو الحال فهو قوله الفعلان والحال من المضاف اليه انما لا يجوز اذا لم يكن المضاف عاملا فيه من
حيث الفاعلية او المفعولية وانما لم يكن العامل قوله يكون لانه على هذا لم يتحد العامل بين الحال و
ذى الحال وايضا على هذا التقدير يلزم الحال من المضاف اليه الذى امتنع الحال منه كما عرفت
وانما زاد قوله واقعا اشارة الى ان قوله فى الفاعلية خبر يكون باعتبار المتعلق قوله فى الاقتضاء
فان قيل ينبغى ان يكون قوله ضربت واكرمت زيدا من القسم الثالث لاختلاف الفعلين
لفظا ومعنى قلنا المراد من الاختلاف الاختلاف فى الاقتضاء لا فى المادة والمعنى قوله وذلك
لا يتصور اشارة الى وجه اخراج الصورة الاولى بقوله مختلفين يعنى ان الاختلاف فى الاقتضاء لا يتصور
الا اذا كان للتنازع فيه واحدا فاخرج الوجه الاول لان المتنازع فيه فيه شيئان فان قيل
ان قوله ضرب وحسبت زيدا منطلقا الفعلان فيه مختلفان فى الاقتضاء لان الاول يقتضى للفاعل
والمفعول والثانى يقتضى للمفعولين مع ان المتنازع فيه شيئان قلنا التنازع فى هذه الصورة
وان كان فى شيئين لكن الاختلاف فى الاقتضاء باعتبار شئ واحد وهو فاعلية زيد ومفعوليته
وليس الاختلاف فى مفعولية منطلقا فان قيل قد تفصيت من هذه الصورة لكن ما تقول فى
قولهم غرق وشرب زيد ماء فان الفعلين مختلفين فى الاقتضاء فى الشيئين لان الفعل الثانى
يقتضى فاعلية زيد ومفعولية ماء والفعل الاول يقتضى عكسه اى فاعلية الماء ومفعولية زيدا
قلنا هذا المثال من مصنوعات العجم لا من مسموعات العرب فلا يعتد بها فان قيل ما للمص
انه اورد المثالين للقسمين الاولين ولم يرد المثال للقسم الثالث قلنا انما لم يورده لانه اذا اخذ فعل من
المثال الاول وفعل من الثانى حصل مثال للثالث فان قيل سلمنا ان بالاخذ حصل المثال
لكن الواجب على المص ان يورده للتصوير وتعليم المبتدى قلنا ان مثال القسم الثالث يتصور على
وجوه كثيرة فاجمله المص ليذهب الذهن الى الكل ولئلا يلزم ترجيح باعتبار بعض الصور وهذه
ستة عشر صورا ثمانية على مذهب البصريين وثمانية على مذهب الكوفيين وصرح الشارح

له وههنا المضاف جزء قد تنازع دال فيه من حيث انه فاعل ١٢ منه

ص فلا حاجة الى ايراد القسم الثالث ١٢ منه

باربعتها فى الامثلة الاربعة واشار الى اربعة اخرى بقوله وغير ذلك **قوله** اى النحاة البصريون لما كان قوله البصريون اسما منصوبا وله حكم المشتقات وهى تقتضى الموصوف فكذا الاسم المنسوب يقتضى الموصوف فلذا زاد الشارح قوله النحاة البصريون وايضا اشارة الى انه ليس المراد من البصريين كلهم بل نحاتهم **فان قيل** ان الكسائى كوفى فكيف يصح عده من البصريين لانه معهم فى اختيار اعمال الثانى وان خالفهم فى القطع والا **قلنا** المراد من البصريين من يكون فى البصرة ومن وافقهم **قوله** لقربه اى لعدم الفاصلة بين الطالب والمطلوب ولعدم لزوم الفصل بالاجنبى ولكثرة الاستعمال **فان قيل** فعلى هذا يلزم ان يكون لفظ لاكرمنك بنون التاكيد فى قولنا والله ان اكرمتنى لاكرمنك بدون اللام ونون التاكيد **قلنا** ان اعمال الثانى اولى لقربه اذا كان القريب والبعيد فى مرتبة واحدة اى متساويين وفى المثال المذكور ليسا فى مرتبة واحدة بل مرتبة القسم اقوى من مرتبة ادوات الشرط لانهما اذا اجتمعا فى كلام تقدم القسم على ادوات الشرط **فان قيل** ان قوله لقربه منقوض بمثل زيد يضرب ومكرم عمرو لان ههنا عمل الاول مختار بالاتفاق **قلنا** ان القربية انما تؤثر بشرط مساوات العاملين فى القوة وههنا الاول اقوى **قوله** مع تجويز اعمال الاول **دفع وهم** وهو ان المراد بالاختيار ما كان فى ضمن الوجوب فلا يجوز اعمال الاول فدفع بقوله مع تجويزه يعنى ان المراد بالاختيار ما كان على سبيل الترجيح **قوله** ومختار النحاة هذا حاصل العطف **فان قيل** ان مذهب الكوفيين ضعيف وهو يذكر بالخلاف فينبغى ان يقال خلافا للكوفيين **قلنا** لو قال كذلك لم يعلم ان اعمال الاول عندهم مختار او مساوى مع الثانى **قوله** اى اعمال الفعل الاول **فان قيل** ان فى كلامه يلزم عطف الاسمين على معمولى مختلفين من غير تقدم المجرور وذلك غير جائز لان قوله البصريون معمول مختار وقوله الثانى معمول اعمال والكوفيون عطف على الاول والاول على الثانى **قلنا** ان لفظ الاول محمول على حذف المضاف وهو اعمال فيكون عطف الاعمال على الاعمال فيكون العامل واحدا وهو مختار **قوله** لسبقه **فان قيل** ما للشارح انه قدم الدليل فى مذهب البصريين على شرح مختار وهو قوله مع تجويز الخ وقدم شرح مختار فى مذهب الكوفيين على الدليل **قلنا** ان دليل البصريين اخصر وشرح مختار اطول فلذا قدم الدليل وفى مذهب الكوفيين الامر بالعكس كما ترى **فان قيل** السبقية انما يكون دليلا اذا كان رتبة الفعل الاول مقدما على الفعل الثانى وذا غير مسلم لجواز ان يتقدم الثانى على الاول **قلنا** ان رتبة الفعل الاول مقدم لان التنازع لا يكون الا بعطف احد الفعلين على الآخر ومرتبة المعطوف عليه مقدم على المعطوف ورد البصريون الدليل الاول بان الفعل الاول وان كان فى نفس الاستحقاق مقدما لكن تعلقهما بالمعمول الشخصى سواء كما مر واما الاضمار قبل الذكر فجائز فى العمدة **قوله** وبدء به

م جزاء الشرط لا القسم لقربه مع انه جواب القسم لانه لو كان جوابا للشرط لقيل لاكرمتك م

عه رد دليل الثانى ۱۲

۱ه بان لكس الامثلة الاربعة فيتقدم الناصب على الرافع ۱۲ ۲ه جمال ۱۲ ۳ه وانكان غير البصرة ۱۲ ۴ه الاولى ان يقول بين العامل والمعمول ۱۲ ۵ه بين العامل والمعمول ۱۲ ۶ه لكونه فعلا والاسم لشبه الفعل ۱۲م ۷ه هو قوله لقربه ۱۲ ۸ه وهو قوله مع تجويز الخ ۱۲ ۹ه وهو قوله لسبقه ۱۲ ۱۰ه فلذا قال الشارح ۱۲

فان قيل ينبغي ان يذكر هذا القول في قوله فيختار البصريون لان عند ذكره ههنا لكل واحد ان يقربه بتقدمه في العنوان والاجمال فالابتداء به لرعاية الموافقة لما ذكره سابقا قلنا انما تعرض بوجه التقديم ههنا لان مبنى الحكم على المذهبين على قوله فان اعملت الخ لا على قوله فيختار البصريون قوله لانه المذهب المختار فان قيل المراد بالاختيار لا يخلو اما اختيار البصريين او الكوفيين فعلى الاول يلزم المصادرة على المطلوب وعلى الثاني يلزم الكذب قلنا المراد بالاختيار اختيار المتاخرين فلا يلزم شئ قوله اضمرت الفاعل في الاول فان قيل الحكم باضمار الفاعل في الاول مطلقا لا يصح لانه لو اقتضى الفعل الاول المفعول كيف اضمرت الفاعل فيه قلنا هذا فيما اقتضى الفاعل فان قيل فعلى هذا يلزم الاضمار قبل الذكر قلنا يجوز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير لان الضمير اذا كانت عمدة يظهر في محل اخر اي كانه مذكور بدون التفسير لعمدته بخلاف الفضلة لانه لا يظهر في محل اخر لضعفه فان قيل هذا مخالف لما قال الرضي لانه قال الاضمار قبل الذكر جائز في الموضعين احدهما ربه رجلا والآخر ضمير الشان قلنا سلمنا انه لا يجوز الا في الموضعين لكن جوزه ههنا للضرورة فان قيل لا ضرورة لانه ينبغي ان ياتي على مذهب الكوفيين فلا يلزم الاضمار قبل الذكر وايضا ان التكرار وان كان قبيحا لكنه جائز فينبغي ان ياتي بالتكرار اجيب عن الاول ان الضرورة بعد اخذ مذهب البصريين وعن الثاني ان قبح التكرار مشهور وما كان قبحه مشهورا فهو فوق الممتنع قوله ولزوم التكرار بالذكر والمراد من الذكر الاظهار فلا يرد ان الاضمار ايضا ذكر فان قيل قد لزم التكرار في حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا قلنا لا يلزم التكرار فيه لاختلافهما افرادا او تثنية قوله وامتناع الحذف لان حذف الفاعل لا يجوز قوله الاسم الظاهر لما كان الظاهر صفة تقتضي الموصوف زاد الشارح قوله الاسم قوله الواقع بيان الواقع فان قيل الوفق مصدر المجرد وهذا الباب غير مستعمل فلا يجوز ذكر المصدر قلنا المراد من الوفق الموافقة وهو مستعمل فلا يجوز الاعتراض فان قيل الموافقة ايضا غير مستقيم بين الظاهر والضمير لانه من المعارف ابدا والظاهر ليس كذلك قلنا المراد من الموافقة الموافقة في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث دون التعريف والتنكير فان قيل الموافقة مع الظاهر منقوض بمثل جريح وقتيل وهند فانه لا يضمر على وفق الظاهر بل يضمر مفردا مذكرا لانه لو اضمر مؤنثا لقال جريحة قلنا انه اضمر مؤنثا لكن لم يظهر علامة التانيث لان الفعيل اذا كان بمعنى المفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث قوله دون الحذف فان قيل لما ذكر الحذف ينبغي

مع انه الانفعال كذلك ١٢

كما قال الرضي اذ اقتضى الفاعل ١٢

ولم الموضع يسبب شذوذه ١٢

الناس حف وارد ليهم ١٢

اي لم واحد منها ١٢

بان لم يكن مؤنثا ولا يكن مذكرا ١٢

الاسم لما اعني بها ١٢

ان يذكر الاظهار ايضا بان يقال دون الحذف والاظهار لانه كما لا يجوز الحذف كذا لا يجوز الاظهار قلنا ان نفى الاظهار يفهم من مفهوم مخالف لقوله اضمرت والحذف وان علم منه لكن ذكره تطفلا

قوله خلافا للكسائى بخلاف عدم الاظهار لانه ليس فيه خلاف لاحد وانما لا يجوز الحذف لان هذا الحذف حذف الفاعل وذا لا يجوز فان قيل قد يحذف الفاعل كفاعل المصدر والفاعل فى نحو ما ضرب واكرم الا انا لانك قد عرفت سابقا ان البصريين ذهبوا فيه الى مذهب الكسائى وهو الحذف فى الضمير المنفصل وفى نحو اَسْمِعْ بِهِمْ وَاَبْصِرْ حيث حذف لفظ بهم عن ابصر وهو فاعل عند سيبويه لانه صيغة التعجب والباء فى بهم زائد عند سيبويه كما قال المص فى بحثه اجيب عن الاول ان المصدر قد ينزل منزلة الجامد فان المصدر لا يعمل اذا المصدر الواقع مفعولا مطلقا ليس له فاعل لا لفظا ولا تقديرا وعن الثانى ان مثل ما ضرب واكرم الا انا فى اعداد المستثنى اى ان قوله الا انا وان كان فاعلا لكنه فى صورة المستثنى وهو من الفضلات فيجوز حذفه وعن الثالث ان مثل اسمع بهم وابصر ليس مما ذهب اليه الجمهور لانهم على مذهب الاخفش ولفظ بهم عنده مفعوله وفاعله مستتر والضا ان قوله امام فى صفات المفعول لدخول الجار فيجوز حذفه قوله خلافا للكسائى فان قيل ان خلافا منصوب وللنصب جهات كثيرة فهو من اى جهة منصوب قلنا هو مفعول مطلق لفعل مقدر اى يخالف حكم البصريين خلافا للكسائى والجار والمجرور يتعلقان بظاهر وهو صفة خلافا فان قيل فعلى هذا يلزم نسبة الخلاف الى الاقوى وهو مذهب البصريين وذا لا يجوز قلنا هذا انما يلزم اذا كان قوله يخالف على صيغة المعلوم واما اذا كان على صيغة المجهول فلا يلزم شيئ كما ترى قوله تحرزا عن الاضمار قبل الذكر واعلم ان الاضمار قبل الذكر جائز فى الجملة واما حذف الفاعل فلا يجوز اصلاً خلافا للكسائى فانه اختار الاشنع للاحتراز عن الشنيع فانه فر من المطر الى الميزاب فان قيل لا ثمرة لخلافه لانه لا يظهر الفرق بين الحذف والاضمار فى اللفظ لعدم التلفظ بهما فلا يصح خلافه قلنا له ثمرة فى نحو ضربانى واكرمنى الزيدان عند البصريين وضربنى واكرمنى الزيدان عند الكسائى قوله مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل لانه لو اقتضى الفعل الاول المفعول لا يتاتى خلاف الفراء فيه فان قيل ان الشارح ذكر هذا القول مطلقا فينصرف الى الكامل فهو مذهب الجمهور ولا يذهب الذهن الى مذهب الكسائى مع ان خلاف الفراء يتعلق بهما فينبغى ان يضم مع قولنا او اضمار الفاعل فى الاول عند الجمهور وحذف الفاعل عن الفعل الاول عند الكسائى خلافا للفراء قلنا اراد الشارح ذلك وانما لم يصرح به لوجود القرينة وهى ذكر قوله خلافا للفراء بعد قوله خلافا للكسائى مع ان محل هذه العبارة بعد قوله فيختار البصريون اعمال الثانى والكوفيون الاول لان الفراء يجب اعمال الفعل الاول فلا يكون منهما قوله روى عنه تنازع يك الرافعين فان قيل فعلى هذا وجب توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد

له وانما يجوزون الفاعل فى الاول على وفق الاسم الظاهر ١٢م

له فانه لا يصح الاضمار فى الاول عنده لكون الفعل مفردا فيكون محذوفا اے ضربنى الزيدان ١٢ منه عبد الرحيم ١٢م

له اى عن حذف فاعل المصدر ١٢م

وهو رفع ذلك الاسم **قلنا** يجوز بعض الجميع علة واحدة وان كان كل واحد منهما عند الانفراد علة
اى توارد العلتين على معلول واحد ١٢ عند الاجتماع ١٢م
مستقلة كما ان عدم الجزء علة لعدم الكل عند الانفراد وعدم الجزئين ايضا علة واحدة
لعدم الكل عند اجتماع العلتين كما حققه العلامة التفتازانی فی المطول **فان قيل** فعلى
هذا لم يسد باب توارد العلتين على معلول واحد فی موضع من المواضع **قلنا** ان ما قلنا فی
من جواز توارد العلتين ١٢م
العلل الاعتبارية كعلل النحو واما فی العلل الحقيقية فلا يعتبر هذا الاعتبار فيسد فيها توارد العلتين
على معلول واحد **قوله** كما فی صورة تاخير الناصب ای كما روی عنه هذه الرواية فی صورة
تاخير الناصب **قوله** ورواية المتن غير مشهورة عنه **فان قيل** ان الماتن لم يذكر مذهب
الفراء اصلا بل قال وجاز خلافا للفراء فلا نعلم ان يكون مراده بقوله خلافا للفراء هو خلافه
عن مذهب الجمهور بتشريك الرافعين او باعمال الاول او باضماره بعد الظاهر فمن اين تقول
ان رواية المتن غير مشهورة عنه **قلنا** معناه ان الرواية التی حمل الشارح قول الماتن عليها
غير مشهورة عنه لان الشارح حمل على وجوب اعمال الاول حيث قال بل يجب عنده اعمال الفعل
الاول **فان قيل** على هذا يلزم التدافع فی قول الشارح لانه لما حمل المتن على وجوب اعمال الاول
علم منه انه مختار ولما قال ههنا ورواية المتن غير مشهورة عنه علم منه ان ذلك غير مختار
عند الشارح **قلنا** ان قوله ورواية المتن اه ليس قول الشارح بل هو من مقولة القيل لانه
قال الشارح وقيل روی عنه وان سلم انه من قول الشارح فنقول انما حمل المتن على ما هو
فی المذكور سابقا لاجل متابعة الماتن لانه حمل عليه فی امالی الكافية ولا انها مختار الشارح وقيل
الجواب انما حمل الشارح المتن على غير المشهور ليخرج عن مرتبة عدم الاشتهار الى الاشتهار لكن
هذا الجواب غير صحيح لان قوله ورواية المتن غير مشهورة عنه ای غير صحيحة عنه كما يفهم من تحرير
عبد الغفور فافهم **قوله** تحرزا عن التكرار لو ذكر ای لو ذكر المذكور ای تكرار الاسم المتنازع فيه و
ان كان فاعلا فی احد المرتبتين ومفعولا فی الاخرى **قوله** وعن الاضمار قبل الذكر فی الفضلة
فان قيل الاضمار قبل الذكر جائز كما فی قوله ربه رجلا وفی قوله تعالى فقضهن سبع سموات
فالاولى ان يقال وعن الاضمار قبل الذكر فی الفضلة من غير محض التفسير وذا غير
جائز وفی المثالين المذكورين ذكر رجلا وسبع سموات لمحض تفسير الضمير بخلاف ما نحن فيه
لان ذكر المرجع ليس لمحض التفسير بل ذكره ليكون معمولا للفعل الثانی عند اعماله وايضا انما
يلزم الاضمار قبل الذكر اذا اضمر قبل اسم الظاهر واما لو اضمر بعد الاسم الظاهر كما نقل عن
الفراء سابقا فلا فالاولى ان يقم وعن الفصل الكثير لو اضمر بعد الظاهر اجيب عن الاول بانه لم يذكر
قوله من غير محض التفسير اكتفاء بالمحل لان هذا المحل محل غير محض...... التفسير وعن الثانی
ان الشارح ذكر بعض الوجوه وترك البعض وليس هذا قبيحا عند الشارح **قوله** ان استغنى عنه **فان قيل**
ان هذا القول شرط يقتضی الجزاء ولا جزاء ههنا **قلنا** هذا الشرط مستغنی عن الجزاء لتقدم

ن العلتين ك ٥ وذكر مسرع لان العوامل النحوية بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم ١٢ ك ٦ اى فيمتنع فيها ١٢م ك ١٠ اے من قوله ورواية المتن غير مشهورة ١٢م ك ١١ اے وان كان فاعلا لاحدهما ومفعولا للآخر ١٢م ك ١٢ بعد الفعلين لجعله بعد الاول ١٢م

مايدل على الجزاء وهو قوله وحذفت المفعول **فان قيل** ان الفعل المتعدی لا يستغنی عن المفعول فكيف يصح قوله وان استغنى عنه **قلنا** المراد بالاستغناء الاستغناء عن الذكر لا عن نفس المفعول **قوله** وان لم يستغن عنه **فان قيل** ان جعل قوله اظهرت مستثنى غير صحيح لانه لا يكون الا من اسم واظهرت من الافعال **قلت** ان قوله الا ليس حرف الاستثناء ههنا بل هو في الاصل ان لا حرف الشرط واظهرت جزاؤه وانما أوّل لا بلم لان اصله ان لم يستغن عنه لانه معطوف على الماضي اعنى قوله ان استغنى عنه لان لم يجعل المضارع ماضيا منفيا ثم حذفت الفعل بقرينة المعطوف عليه فبقى ان لم ثم حذف الفعل عن لم غير جائز لانه عامل وبقاء العامل الضعيف بدون المعمول لا يجوز فحذف لم ايضا واورد لا في مقامه فيكون ان لا وحذف الفعل عن لا جائز لانه غير عامل **قوله**

نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا **هذا** صورة قطع التنازع واما صورة التنازع فهي حسبني وحسبت زيدا منطلقا **قوله** فانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت لان مفعوله في الحقيقة مضمون المفعولين لان المضمون متعلق الحسبان والعلم لان قوله حسبت زيدا فاضلا وليس المراد منه وقوع الحسبان على ذات زيد وفضله جميعا بل وقوع الحسبان على فضله فقط لان ذاته ثابت معلوم **فان قيل** ينتقض هذا بمثل قوله تعالى وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِيْنَ يَبْخَلُوْنَ بِمَا اٰتَاهُمُ اللّٰهُ مِنْ فَضْلِهٖ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ تقديره ولا يحسبن بخلهم هو خيرا لهم فاحد المفعولين هو بخلهم محذوف والاخر مذكور وهو خيرا لهم **قلنا** يجوز ان يكون المفعول الاول ضمير هو راجعا الى البخل ويجوز وضع الضمير المرفوع موضع المنصوب والمجرور نحو ما انا كانت وايضا ان هذا شاذ لا ينقض القاعدة **فان قيل** ...... لما لم يجز حذف احد المفعولين ينبغي ان يضمر في الاول فلم تعين الاظهار **قلنا** على هذا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة **فان قيل** العلة المجوزة للاضمار قبل الذكر في الفاعل هي امتناع حذفه وهو متحقق ههنا **قلنا** ليس العلة المجوزة مجرد امتناع الحذف بل كونه عمدة فانه ينساق الذهن الى كونه مضمرا انما ذكره بعد **قوله** بل لفظا فقط وهو جائز لانه معمول الاول فيكون مقدما رتبة **قوله** على المذهب المختار **فان قيل** لفظ المذهب يقتضي الاختلاف مع انه لا اختلاف بينهم ههنا **قلنا** المراد من المذهب هو المعنى اللغوي لا العرفي اى على المختار ولا يجوز ان يقال على الاستعمال المختار لانه قال في مذهب البصريين لانه المذهب المختار لكنهم استعملوا فكيف يقال ههنا على الاستعمال المختار **قوله** لئلا يتوهم وهذا دليل لعدم اختيار الحذف **فان قيل** ان عدم اختيار الحذف امر اصلي لا يقتضي الدليل **قلنا** انما لا يقتضي الدليل اذا لم يوجد الداعي وههنا وجد الداعي وهو انه لما اختار الاضمار فقال قائل فلم لم يختر الحذف وهو مثله فدفع بقوله لئلا يتوهم **قوله** مغائر للمذكور فيلزم الخ وجه من البحث لانه فيما يكون المتنازع فيه واحدا **قوله** الا ان يمنع مانع اى اضمر في جميع الاوقات الا وقت منع مانع فالاستثناء من قوله الا ان يمنعه مانع اى من الاضمار لانه المذكور سابقا فلا يصح عليه تفريع **قوله** فتظهر لان منع الاضمار

له بان قال ان لم يستغن عنه ۱۲م له ثم اضمر ان في لا فصار الا ۱۲م له وهو غير جائز كما قال الشارح ولا يجوز اضماره الخ ۱۲م له لما مر من ان المختار هو الاضمار ۱۲ فاذا كان الاضمار اصلا فلا يجوز اختيار الحذف ۱۲م

لا يتعين الاظهار لوجود طريق آخر وهو الحذف **قلنا** لما ان الاضمار مذكور سابقا كذا الحذف مذكور لانه لما قال على المختار علم ان ههنا وجه آخر غير مختار وهو الحذف فيكون معناه الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو المختار ومن الحذف كما هو غير مختار **قوله** نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا اعلم ان هذا صورة قطع النزاع واما صورة النزاع فهي نحو حسبني وحسبتهما الزيدان منطلقا **قوله** فيجعل الزيدان فاعلا له اه **فان قيل** لا نزاع في الزيدان فلا يصح بيان العمل فيه **قلنا** هذا بيان الواقع **او نقول** يحتمل ان يكون صورة النزاع غير مذكور بان يقال حسبني وحسبت الزيدان منطلقا فيجوز ان يكون النزاع في الزيدان ايضا بان يقتضي الفعل الاول ان يكون الزيدان فاعلا له والفعل الثاني ان يكون المفعول له **قوله** ولا يخفى اشارة الى الاعتراض وهو انه ليس ههنا المتنازع فيه واحد **قوله** الا اذا لاحظ الخ اشارة الى الجواب يعني المتنازع فيه ههنا واحد وهو ان يلاحظ المفعول الثاني اسما دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة التثنية والافراد لان اعراب التثنية في الاسم الظاهر كاعراب الرفع والنصب والتذكير والتانيث فكما يجوز ان يتبدل الاعراب والتذكير والتانيث عند الاعمالين يجوز ان يتبدل الافراد والتثنية عند الاعمالين فكما لا يضر تبديل الاول في واحد متنازع فيه كذلك لا يضر تبديل الثاني فيها **فان قيل** الفرق بينهما بين لان تنازعهما في نفس الاسم فلا يضر التبديل في الوصف لان الاعراب والتذكير والتانيث من اوصافه بخلاف الافراد والتثنية فان التبديل فيهما في نفس الاسم لا في الوصف ولان اطلاق اسم التثنية لا يجوز بدون اعرابها بخلاف الاسم المفرد فانه يصح اطلاقه بدون الحركة **قلنا** ان الاعراب بالحرف محمول على الاعراب بالحركة في سائر المواضع فكذا ههنا **قوله** والا فالظاهر انه لا تنازع الخ اشارة الى وجه قوله لا يخفى وانما قال الظاهر لانه يحتمل ان يتصور التنازع في ذلك الاسم من غير الملاحظة المذكورة بان تاول المفعول الاول بكل واحد فلو اضمر المفعول الثاني مفردا لا يخالف الاول **فان قيل** يلزم التدافع في قول الشارح لانه يعلم من قوله ولا يخفى انه لا يتصور التنازع لانتفاء الاحتمال المذكور ويعلم من قوله والا فالظاهر الخ وجود الاحتمال المذكور **قلنا** المراد من عدم التصور انتفاء التنازع على الظاهر لكن عبر عن انتفاء التنازع بعدم التصور للمبالغة ولبعد التاويل المفعول الاول .... بكل واحد لان مفعولي حسبت فرض بمنزلة كلمة واحدة لفرض اجزاء احد المفعولين واحدا ثابت بطريق الاولى فكيف يأول اجزاء احد المفعول الاول بكل واحد **قوله** ولما استدل **فان قيل** لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول عند الكوفيين والا يلزم حمل الكلام اى حمل كلام امرئ القيس على الوجه ...... المرجوح عند الكوفيين وهو حذف المفعول له **قلنا** الحذف لضرورة انكسار الوزن **قوله** بقول امرئ القيس صرح باسمه تنبيها على قوة الاستشهاد وضرورة الجواب عنه **قوله** ولو انما اسعى الخ صيغته اى قال بقول امرئ القيس ١٢م

له يعني ان الحذف انما يكون مرجوحا اذا لم تكن الضرورة داعية اليه وههنا ضرورة انكسار الوزن عند الاضمار داع الى الحذف ١٢م

المضارع المتکلم **فان قیل** کلمۃ ما فی انما لا یخلو اما موصولۃ او موصوفۃ فعلی الاول ما بعدہ صلۃ وعلی الثانی صفۃ والموصول مع الصلۃ او الموصوف مع الصفۃ اسم أن والخبر غیر موجود **قلنا** کلمۃ ان هذہ لا تقتضی الخبر لابطال عملها بالما الکافۃ **قولہ** لادنی معیشۃ ای آنچہ بآن زندگی کنند والمراد هو هذا **قولہ** قلیل اسم متنازع فیه بین الفعلین **قولہ** من المال صفۃ قلیل **فان قیل** ان امرء القیس لیس الا واحد من الشعراء فکیف ترجح بقولہ **قلنا** هو افصح شعراء العرب فیترجح بقولہ **فان قیل** لا یلزم من اختیارہ اعمال الاول اولویته لانه لو کان اعمالهما متساویین یجوز ایضا اعمال الاول لانه مخیر فی ذلک **قلنا** یلزم من اختیارہ اعمال الاول اولویته اذ لا قائل بتساوی الاعمالین **فان قیل** فلیکن مذهب امرئ القیس بتساوی الاعمالین **قلنا** المذهب للنحویین وامرء القیس لیس منهم **قولہ** ای من باب التنازع دفع وهم وهو ان ضمیر منه راجع الی القسم الثالث من التنازع لقربه فلا یلزم منه الخروج من الباقی لان انتفاء الاخص لا یستلزم انتفاء الاعم **قولہ** لفساد المعنی **فان قیل** لما کان فیه فساد المعنی فلا

...... یصح اطلاق الفصیح علی امرء القیس لان الفساد لا یصدر من الفصیح **قلنا** الفساد فیه لیس مطلقا بل علی تقدیر توجه کل من کفانی ولم اطلب الی قلیل من المال لاستلزامه عدم السعی وانتفاء کفایته قلیل من المال وثبوت طلبه المنافی لکل منهما ای السعی والکفایۃ واما منافاۃ ثبوت الطلب مع السعی فظاهر لان معناهما واحد فکیف ینتفی فی موضع ویثبت فی موضع اخر واما مع الکفایۃ فلان الطلب مستلزم الکفایۃ وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزوم فلما انتفی الکفایۃ انتفی الطلب فکیف یثبت ثانیا **فان قیل** الاستدلال علی فساد قول امرئ القیس انما یتم لو کان السعی والطلب متساویین واما اذا کان السعی اعم من الطلب فلا یتم والحال انه اخص لانه طلب بمباشرۃ الاسباب وایضا یلزم الفساد اذا کان الواو للعطف علی کفانی ولو کان للحال لا یلزم الفساد لان لو انما یوثر فی الشرط والجزاء ومعطوفهما دون غیرها وایضا ان سلم ان الواو للعطف فلیکن معطوفا علی مجموع الشرط والجزاء فلا یکون مدخول لو فلا یوثر فیه وایضا یجوز ان یکون الجملۃ معترضۃ فلا یلزم الفساد **اجیب** عن الاول لیس المراد عن السعی ههنا ما یکون بالاسباب بقرینۃ ادنی معیشۃ وعن الثانی ان کونه للحال غیر مستقیم لاستلزامه تقیید الجزاء بنقیض الشرط من حیث اللفظ وان کان فی المعنی الشرط منفیا ایضا وهو یستلزم تقیید الجزاء بنقیضین بناء علی ان الشرط ایضا قید للجزاء وعن الثالث والرابع انه لو عطف علی مجموع الشرط والجزاء یلزم حمل الکلام علی التاکید والحمل علی التاسیس اولی من التاکید **قولہ** فعلی هذا ینبغی ان یکون اہ ای علی تقدیر فساد المعنی فکان التخلیص من الفساد بان یکون مفعول لم اطلب محذوفا ای لم اطلب المجد **فان قیل** هذا لیس الا طریق التنازع لانه اذا اعمل الاول فمعمول الثانی قد یحذف اذا کان مفعولا

---

[1] ای لاستلزام توجه کل من کفانی ولم اطلب الی قلیل من المال ۱۲ عبد الرحیم ۱۲

[2] لان الشاعر لا یکون صاحب المذکور ۱۲

قلنا هذا ليس من باب التنازع لانهما لا يتوجهان الى امر واحد بل يتوجهان الى امرين فان قيل لما كان
مفعول لم اطلب محذوفا فلابد عليه من القرينة قلنا القرينة عليه البيت المتاخر اعنى قوله
ولكنما اسعى لمجد موثل ؛ فان قيل ان لكن للاستدراك وههنا لا يصح الاستدراك لانه تقتضى
المغايرة ولا مغايرة ههنا وايضا يلزم التكرار فى كلام الشاعر قلنا المغايرة موجودة لان لم اطلب
باعتبار لفظه يكون ماضيا فيكون معناه طلبت المجد فى الماضى فتوهم منه انه لا يطلب فى الحال
او الازمنة الاتية او نقول صحة الاستدراك باعتبار توصيف المجد بالموثل اى لما قال طلبت المجد
كان للمتوهم ان يتوهم انه طلب مجدا ما اذ من شان العاقل القناعة وعدم الانكباب على طلب الغنا
فدفع بقوله ولكنما اسعى الخ فان قيل القرينة على اعتبار المجد فى البيت الاول البيت الاٰتى
وهو مقيد بالموثل فكذا هذا مقيد به فالمناسب تقدير المجد[1] الموثل قلنا التقدير خلاف
الاصل فيقدر بالحاجة وهى تؤدى بالمجد المطلق فلا حاجة الى الزيادة فان قيل اذا لم يكن
قول امرئ القيس من باب التنازع فلا يجوز ان يكون قليل فاعلا لكفانى والا يلزم الفاصل
بالاجنبى وهو لم اطلب لانه ليس من معمولات كفانى فيكون اجنبيا والفاصلة[2] بالاجنبى انما يكون
جائزا فى باب التنازع دون غيره قلنا الفصل ههنا لضرورة الشعر وهو ايضا مبنى على قول من
جوز الفصل بالاجنبى ولان الفاصل جائز فيما اذا كان العامل قويا[3] قوله وقد يدرك الخ جواب
سوال وهو انك غير قابل للمجد فكيف تطلب فاجاب بانى قابل المجد لانه قد وجد امثالى
فعلم انه قابل له لانى مثلهم قوله يعنى انا لا اسعى بيان حاصل المعنى قوله المجد الاصيل
اى العظيم قوله الثابت الذى يبقى لاولادى ايضا لا لنفسى فقط قوله اى مفعول فعل او
شبه فعل دفع وهم وهو ان يتوهم المراد من كلمة ما الفعل فقط لاصالته فعلى هذا اخرج مفعول
ما لم يسم فاعله لشبه الفعل نحو مضروب زيد فدفع بقوله اى مفعول فعل او شبه فعل يعنى ان
المراد من ما الفعل او شبهه فان قيل الاخصر ان يقال اى معمول العامل ليتناولهما قلنا لو
قال العامل يتوهم فيه ما يتوهم فى كلمة ما فلا يفيد قوله اى لم يذكر فاعله فان قيل ان سمى
يسمى يتعدى الى المفعولين لعدم تمامه بدونهما ولم يوجد ههنا وايضا يلزم خلو الفاعل عن
الاسم وهو غير واقع وايضا ان[4] عدم التسمية ينبئ عن عدم وجود الفاعل وقوله حذف فاعله
يدل على وجود الفاعل فيلزم التدافع فى كلامه وايضا لا يصح المقابلة مع قوله حذف فاعله لان
الحذف يقع فى مقابلة الذكر لا التسمية قلنا معنى قوله لم يسم فاعله لم يذكر من قبيل تسمية
اللازم باسم الملزوم لان اللازم مع التسمية الذكر فان قيل لم لم يفصله عن الفاعل ولم
ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ حيث قال ومنها المبتدأ والخبر قلنا لشدة اتصاله بالفاعل
اى لشدة المناسبة بالفاعل لقيامه مقامه واشتراكه معه فى الاحكام حتى سماه بعض النحاة فاعلا[5]

ولو انما اسعى لادنى معيشة ؛ كفانى ولم اطلب قليل من المال ؛ ولكنما اسعى لمجد موثل ؛ وقد يدرك المجد الموثل امثالى ١٢
اللهم اغفر لى ولوالدى يوم يقوم الحساب ١٢

بحث مفعول ما لم يسم فاعله

[1] لان تقدير المجد مطلقا ١٢
[2] بين الفعل وهو كفانى والفاعل وهو قليل ١٢
[3] وههنا كذلك ١٢
[4] المستفاد من قوله ما لم يسم فاعله ١٢
[5] اى مرتبة مفعول ما لم يسم ١٢

ثم في الاعتراض والجواب بحث اما في الاول فلا نسلم انه لم يفصل لان داب المصـ في هذا الكتاب ان يفصل العنوانات بترك العاطف .. وهو حاصل ههنا واما في الجواب فهو انه لما لم يصح الاعتراض لم يصح الجواب لانه بناء على الاعتراض **قلنا** سلمنا انه دابه ذلك لكن للمصـ داب آخر وهو انه اذا كان للبحث اقسام ذكر في اول قسم منها لفظ منه او منها وترك في البواقي كما انه ذكر لفظ منه في المفعول المطلق وترك في البواقي وفي المرفوعات خالف عن دابه لانه ذكر لفظ منه في الفاعل والمبتدأ فسأل سائل ما النكتة في مفعول ما لم يسم فاعله فبين الشارح النكتة **فان قيل** ما السر في انه ذكر لفظ منه في المنصوبات وغيرها في قسم واحد وفي المرفوعات في القسمين **قلنا** انه دابه ان يذكر في راس القسم الاصلي وهو في المرفوعات مختلف فيه فعند الجمهور الفاعل وعند البعض المبتداء فلما ثبت الاصلية فيهما ذكر في راسهما **قوله** كل مفعول **فان قيل** ذكر كلمة كل في التعريفات لا يصح لان التعريف انما يكون للماهية وكلمة كل للافراد **قلنا** ذكرها لمانعية التعريف لا للتعريف بل التعريف مدخول الكل اي حذف فاعله **فان قيل** المنعية يحصل بنفس التعريف لان في التعريف لا بد ان يكون جامعا ومانعا **قلنا** سلمنا انهما يحصلان به لكن ضمنا لا صريحا وكلمة كل صريحي في الذكر اعلم انه لو ذكر اللفظ العام في التعريف يراد به مانعية التعريف ولو ذكر في التعريف يراد به جامعية التعريف فاذا قلنا كل انسان حيوان ناطق فمعناه ان كلما هو فرد المعرف يكون فردا للتعريف فيكون جامعا واذا قلنا الانسان كل حيوان ناطق فمعناه ان كلما هو فرد للتعريف فهو فرد للمعرف فيكون مانعا لانه لو كان صادقا على الغير فلم يصح ان يقال كلما هو فرد التعريف فهو فرد المعرف **فان قيل** التعريف يصدق على الربيع في قولهم انبت الربيع البقل فان الفاعل الحقيقي للانبات هو الله تعالى فحذف الفاعل الحقيقي واقيم المفعول اي الربيع مقام الفاعل مع انه ليس بمفعول ما لم يسم فاعله لانتفاء الشرط وهو تغير صيغة الفعل الى فُعِل **قلنا** المراد بالفاعل الفاعل النحوي لا الحقيقي وهو الذي يصدق عليه **قوله** اي فاعل ذلك المفعول **فان قيل** الضمير في قوله فاعله لا يخلو اما راجع الى المفعول او الفعل فعلى الاول لا يصح الاضافة لان الفاعل للفعل لا للمفعول وعلى الثاني يلزم الاضمار قبل الذكر لان الفعل غير مذكور **وان قلت** الضمير راجع الى الفعل المستفاد من كلمة ما فعلى هذا يلزم اخذ جزء الحد في الحد وهو باطل **قلنا** الضمير راجع الى المفعول وانما اضيف اليه للملابسة كون الفاعل فاعلا لفعل متعلق بالمفعول

قال المصنف رح واقيم هو مقامه **جواب سوال** وهو ان حذف الفاعل لا يجوز فكيف قال حذف فاعله **فاجاب بقوله** واقيم هو مقامه **فان قيل** في اقيم ضمير مستتر وهو مفعول ما لم يسم فاعله فضمير هو مستدرك فما الحاجة الى تاكيد المتصل

العاطف

له حيث لم يذكر في اوله لفظ منه ۱۲م ٢ه اي المفعول المطلق حيث قال فيه المفعول المطلق ۱۲م ٣ه اي الفاعل والمبتدأ ۱۲م ٤ه اي القسم الاصلي الفاعل ۱۲م ٥ه اي لفظ منه في ابتداء بحث الفاعل بان قال فيه

ص فيه الفاعل وفي راس المبتدأ بان قال فيه المبتدأ ۱۲م عه النكتة آه اي بقوله شدة اتصاله بالفاعل الخ ۱۲ مفتي عبد الرحيم ۱۲

بالمنفصل قلنا لئلا يتوهم اسناد الفعل الى قوله مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة صفة عن الضمير قوله في اسناد الفعل فان قيل اقامة مقام الفاعل غير متصور لان مقامه هو اسناد الفعل المعلوم اليه ولم يقم المفعول في هذا المقام بل مقامه اسناد الفعل المجهول اليه قلنا المراد بالاقامة في نفس الاسناد وهو غير مختلف بينهما فان قيل لا يصدق التعريف على ضربت بصيغة الماضي المجهول المتكلم لعدم حذف الفاعل واقامة المفعول مقامه لان التاء هي الفاعل في المعلوم وهي ثابتة في المجهول ايضا قلنا فرق بين التائين لان لتاء في المعلوم معدول من انا والتاء في المجهول من اياي اعلم انه لا يذكر الفاعل لاغراض اما للاختصار نحو ضرب زيد او للتعظيم او للتحقير او لعدم العلم به او لقصد صدور الفعل من اي فاعل كان في نحو قتل الخارجي فان الغرض المهم قتله لا قاتله او غير ذلك كما تقرر في بحث المعاني من المطول قوله في حذف الفاعل دفع وهم وهو ان يتوهم ان التغير شرط بذات مفعول مالم يسم فاعله والامر ليس كذلك لانها موجودة بدون التغير فان قيل الشرط لا يصدق على مفعول مالم يسم فاعله للاسم المفعول قلنا الشرط مختص فيما كان عامله فعلا فان قيل فعلى هذا اثبت القصور في عبارة المصنف قلنا انه علم بالمقايسة بان يقم فشرطه ان تغير صيغة شبه الفعل اي اسم المفعول قوله الى الماضي المجهول فان قيل ان التعريف لا يكون جامعا لعدم تناوله مفعول مالم يسم فاعله للفعل المزيد والرباعي قلنا المراد من فعل الماضي المجهول مطلقا فح يكون من قبيل تسمية الاعم باسم الاخص او تسمية الشيء بوصف المشهور مثل لكل فرعون موسى اي لكل ظالم عادل فان قيل الصفة المشهورة لفعل ماضي المجهول من الثلاثي مجرد لا الماضي المجهول مطلقا قلنا له صفتان مشهورتان احدهما ماضي المجهول من الثلاثي المجرد والاخر الماضي المجهول مطلقا فاحد الوصفين لا ينافي الاخر لصدقهما عليه قوله وغيرها من الافعال المجهولة المزيد فيها فان قيل لو اكتفى بقوله وغيرها يتناول الرباعي المجرد ايضا ولما زاد عليه قوله من الافعال المجهولة المزيد فيها لم يتناول له قلنا المراد من المزيد فيهما لم يتناول له قلنا المراد من المزيد في قوله المزيد فيها بمعنى اللغوي اي ما فيه زيادة على ثلثة احرف فيتناول الرباعي المجرد ايضا وانما شرط التغير الى فُعِل لئلا يلتبس بالفاعل وانما اختص التغير بهذه الصيغة لان هذا الوزن غريب في الاوزان للزوم الخروج من الضمة الى الكسرة وهو ثقيل فلا يكون مفعولا ومعنى هذه الصيغة ايضا غير معقول لاسناده الى المفعول فيختص به ليطابق الدال المدلول فان قيل ان الغرابة لا يختص بهذه .... الصيغة لان فعل بكسر الفاء وضم العين ايضا غريب للزوم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو ايضا ثقيل قلنا هو اثقل جدا فلذا لم يتغيره وذلك لان فيه طلب الثقل بعد الخفة لان الضمة ثقيلة من الكسرة فيكون مثل الصعود من الاثقل الى الاعلى بخلاف العكس لان فيه طلب الخفة بعد الثقل كثير فيكون مثل الهبوط من الاعلى وانما كانت الضمة

ف بيان المواضع التي يحذف فيها الفاعل

له وهو قوله حذف فاعله

له دفع بقوله في حذف فاعله

ن معقولا

ن الاسفل

ثقيلة من الكسرة لان الضمة تودى بضم الشفتين وكلما تودى بعضوين فهو اثقل مما تودى بعضو واحد وانما كانت الكسرة ثقيلة من الفتحة لان الكسرة تودى بتحريك الشفة السفلى والفتحة تودى بتحريك الشفة الاعلى والحال ان الشفة السفلى عظيم من الشفة الاعلى وكل ماتودى بعضو عظيم فهو اثقل مما تودى بعضو حقير قوله ولا يقع المفعول الثانى **فان قيل** ان عدم الوقوع المفعول الثانى من باب علمت غير صحيح لانه واقع بل لابد منه **والض** يلزم الخروج من البحث لانه فى مفعول مالم يسم فاعله لا فى مفعول باب علمت **قلنا** ليس المراد نفى وقوع المفعول الثانى مطلقا بل معناه لا يقع موقع الفاعل **فان قيل** ان معنى الوقوع هو الاستعمال فعلم منه انه يصح وقوعه موقع الفاعل لاكن لا يستعمل وهذا ليس بمراد **قلنا اجاب مولنا عبد الغفور** بقوله اى لا يصح وقوعه لا انه لا يقع فى الاستعمال بقرينة كلمة لا فى قوله لا يقع والا فالانسب ان يقال لم يقع لان لم للماضى **والضا** الانسب ان لا يختص الحكم بالمفعول الثانى من باب علمت لان الثانى من باب اعلمت ايضا لم يستعمل فى مقام الفاعل وان صح وقوعه **فان قيل** ان كلمة من فى قوله من باب علمت للتبعيض وهى لا تدخل الا على المتعدد ولا تعدد ههنا **والضا** ان ما قبل من يكون جزء من مدخوله والمفعول الثانى ليس جزء من باب علمت لانه من الافعال والمفعول من الاسماء **قلنا** ان عبارة المص بحذف المضاف اى مفعولى باب علمت **ثم المراد من باب علمت** الفعل المتعدى الى المفعولين الاول منهما مسند اليه والثانى مسند وانما لا يقع موقع الفاعل لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا وذا باطل **فان قيل** ان كونه مسندا ومسندا اليه ممنوع لكن من جهة واحدة وههنا من جهتين **والضا** انه منقوض بقولهم اعجبنى ضرب زيد لان الضرب مسند اليه بالنسبة الى اعجبنى ومسند الى زيد **اجيب عن الاول** انه كونه مسندا ومسندا اليه فى تركيب واحد وهو بمنزلة جهة واحدة عند النحويين **وعن الثانى** ان الدليل المذكور فيما اذا كان كل من الاسنادين تاما وفى مادة النقض الاول تام والثانى غير تام لانه[سه] بصورة الاضافة لان الضرب مضاف الى زيد **فان قيل** ان الاسناد تام فى الفعل دون شبهه نحو زيد معلوم ابوه قائما مع ان المدعى عام فلا يتم التقريب **قلنا** ان ماقال الشارح رح ليس دليلا لكل المدعى بل لبعضه واما دليل الكل فهو انه لا مناسبة بين الفاعل والمفعول الثانى لان الفاعل مسند اليه ابدا والمفعول الثانى مسند ابدا قوله بلا لام **فان قيل** لا نم ان المفعول له لا يقوم مقام الفاعل لان قوله للتاديب فى قولنا ضُرِبَ للتاديب مفعول له مع انه قائم مقامه **قلنا** المراد ما كان بحذف اللام لا بذكرها لانه يقع عليه عند الاطلاق وفيما ذكرت بذكر اللام **فان قيل** ما الفرق فى اقامة الاول دون الثانى اى المفعول له **قلنا** ان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اقيم مقام الفاعل فات النصب والاشعار

له وهو ممنوع لكن لا هذا ۱۲ سه لان اى الاسناد الثانى ۱۲

بخلاف ما كان مع اللام لان المشعر بالعلية هى اللام وهى قائمة **فان قيل** فعلى هذا ينبغى ان لا يقوم المفعول فيه ايضا وكذا المفعول به لان النصب فيهما دال على الظرفية والوقوع **قلنا** المشعر للظرفية فى المفعول فيه شيئان احدهما النصب ثانيهما نفس الاسم اى ذاته كدار و يوم مثلا بخلاف المفعول له فان نفس الاسم فيه لا يشعر بعلية الفعل واما المفعول به فلان الفعل المجهول دال على انه مفعول به لشهرة وقوعه موقع الفاعل **قوله** فات النصب والاشعار اى فات النصب بسبب جعله مرفوعا وفات الاشعار بسبب فوت النصب المشعر بالعلية فلا يرد الاستدراك **قوله** اى كل من المفعول له والمفعول معه اشارة الى ان قوله كذلك خبر لهما **فان قيل** فاتت المطابقة بين المشار اليه والاسم الاشارة لان كذلك من الاسم الاشارة المفردة والمشار اليه شيئا من المفعول الثانى والمفعول الثالث **قلنا** الاشارة بذلك الى المفعول وهو يصدق على الثانى والثالث جميعا كما قال الشارح كالمفعول الثانى والثالث **فان قيل** ان قوله كذلك مستدرك فان قوله والمفعول له ومعه عطف على المفعول الثانى والثالث فدخل تحت قوله لا يقع **قلنا** انه عطف على قوله لا يقع فيكون من قبيل عطف الجملة على الجملة فلا استدراك **فان قيل** ما السر فى ذلك بان لا يعطف المفرد على المفرد مع انه اخصر **قلنا** السر فى ذلك ان فيها اشارة الى ان علة عدم وقوع هذين مغائرة للاولين ولو كان من قبيل عطف المفرد على المفرد توهم ان علة هذين مشاركة للاولين كما ان الاولين مشاركان فيها **فان قيل** لا يصح تشبيه هذين بالاولين لان الشرط فيهما ان يكون المشبه به اقوى من المشبه وههنا الامر بالعكس لان المفعولين الاولين مختلف فيهما لانه نقل من المتاخرين جواز وقوعهما ومنع هذين اتفاقى **قلنا** عبارة المصنف محمولة على القلب تقديره لا يقع المفعول له ولا معه والمفعول الثانى والثالث كذلك او ان فيه اشارة الى المبالغة فى السر وعلى المتاخرين حيث جعل فى موضع المشبه به **قوله** اما المفعول له فلما عرفت قال الشارح الهندى ان المفعول له لا يقع موقع الفاعل لكونه جواب لم ولا يصح السوال بلم قبل تمام الكلام فلو حذف الفاعل لا يتم الكلام **فان قيل** هذا يوجب امتناع نحو ضرب للتاديب و القول بان المنصوب جواب لم دون المجرور تحكم وايضا انه ليس جواب عن سوال نشأ من الفعل المذكور كيف ولو كان كذلك لكان معمولا للمقدر لا للمذكور فمعنى قولهم ان المفعول له جواب لم انه مع عامله يصح ان يذكر فى جواب السوال عن اللمية فاذا قيل لك لم ضربت قلت ضربت للتاديب **قوله** فى انهما لا يقعان موقع الفاعل الضمير فى انهما يحتمل الاحتمالات الثلث الاول ان يرجع الى المشبه والثانى يرجع الى المشبه به والثالث ان يرجع اليهما **قوله** التى اصلها العطف اشارة الى تاكيد الانفصال **قوله** فى الكلام دفع وهم وهو ان المراد بوجوده الوجود باعتبار تحققه فى الخارج فعلى هذا يلزم الخروج من البحث فدفع بقوله فى الكلام **فان قيل** ان قوله واذا وجد شرط وقوله تعين له جزاء وهو لا يترتب عليه لان التعيين يقتضى الاشتراك ولا اشتراك ههنا

له اى منع وقوع هذين المفعولين اى المفعول له ومعه موقع الفاعل ١٢م عه اى فى توجيه عدم وقوع المفعول له موقع الفاعل ١٢م سه اى المفعول له والمفعول معه ١٢م

قلنا انه یقدر فی جانب الشرط **قوله** مع غیره من المفاعیل فوقع الاشتراک **قوله** التی یجوز
وقوعها **دفع وهم** وهو ان المراد من المفاعیل المتعددة ما یمتنع وقوعه موقع الفاعل فعلی
هذا لا یثبت الاشتراک ایضا **قوله** کذلک لا یمکن تعقله بلا مضروب **فان قیل** ان الدلیل
غیر مثبت للمدعی وهو توقف تعقل الفعل علی المفعول به لجواز ان یکون عدم امکان تعقل الفعل
بدون تعقل الفعل والمفعول به بسبب کون تعقل المفعول به لازما له **قلنا** ان الشارح شبه
عدم امکان تعقل الفعل بلا مضروب بعدم تعقل الفعل بلا ضارب وهذا موقوف فعلم
ان الاول ایضا موقوف **فان قیل** المفعول المطلق ایضا بهذه الصفة لان تعقل مفهوم کل فعل
یتوقف علی تعقل المفعول المطلق لان مفهوم مفعول المطلق ایضا جزء من مفهوم الفعل وتعقل الکل
یتوقف علی تعقل الجزء **قلنا** انه لا یقوم مقام الفاعل بلا قید……… مخصص وهو من
حیث انه مقید لم یکن موقوفا علیه لتعقل الفعل **فان قیل** المفعول فیه ایضا بهذه الصفة
لانه کما یتوقف الفعل علی المفعول به کذلک یتوقف علی المفعول فیه **قلنا** التوقف علی المفعول فیه
من حیث الوجود لا من حیث التعقل بخلاف المفعول به لان التوقف علیه من حیث التعقل
فیشبه الفاعل **فان قیل** ما السر فی ان التوقف علی المفعول به من حیث الوجود والتعقل جمیعا
وعلی المفعول فیه من حیث الوجود فقط **قلنا** الغرض من الجملة الاسمیة او الفعلیة لیس الا فهم
المخاطب لیفید له الفرح او الحزن وذلک الفائدة لا یکون الا فی الفاعل او المفعول به **قوله**
للنوع **فان قیل** لما کان قوله ضربا شدیدا مفعولا مطلقا وهو علی ثلثة انواع للتاکید والنوع
والعدد فهو من ای قبیل **قلنا** هو للنوع **فان قیل** لا یصح ان یکون قوله ضربا شدیدا مفعول
مطلقا للنوع لانه ما یکون الفاء فیه مکسورة واخره تاء نحو جلسة وقوله ضربا لیس کذلک **قلنا**
هو للنوع باعتبار الصفة یعنی ای المفعول المطلق نوعی المفعول المطلق النوعی قد یکون باعتبار الصیغة وقد یکون باعتبار
الصفة وههنا باعتبار الصفة وهو قوله شدیدا **فان قیل** المقصود مثال للمفعول المطلق وهو
یحصل بقوله ضربا فما الفائدة فی ازدیاد قوله شدیدا **قلنا** فائدته التنبیه علی ان المصدر
لا یقوم مقام الفاعل بلا قید مخصص اذ لا فائدة فیه لدلالة الفعل علیه والحال ان الفاعل محل
الفائدة فلا بد ان یکون ما قام مقام الفاعل ایضا محل الفائدة **فان قیل** ما للشارح انه بین
الوجه فی ازدیاد قوله شدیدا ولم یبین العذر فی تعیین المفعول فیه بان یقم انما اورد الیوم معرفا اذ لا فائدة فی اقامة الزمان
المطلق مقام الفاعل لدلالة الفعل علیه اذ ما من فعل الا وله زمان او مکان ما **قلنا** انما لم یتعرض الشارح لانه کثیرا ما یکتفی عن السابق
بالخفی وایضا الاشیاء تعرف بالاضداد والامثال وهو المفعول المطلق لا مثال مثله فان قیل لما کان الفعل دالا علی المصدر فینبغی ان
لا یکون الفائدة فی المفعول المطلق التاکید ایام قلنا لا نسلم ان لا فائدة فیه لان فیه فائدة التاکید لان ذکر المصدر بعد الفعل لتاکیده
فان قیل فعلی هذا ینبغی ان یکون فی وقوعه موقع الفاعل ایضا فائدة التاکید قلنا الفاعل عمدة فلا بد فیه من الفائدة المعتدة بها فلا یکفی
فیه الفائدة التی هی مجردة التاکید **فان قیل** لما کان عدم وقوع المصدر

له ش م بقوله التی یجوز وقوعهما ۱۲

له بقوله وفائدة وصف الضرب ۱۲

لدلالة الفعل عليه فعلى هذا ينبغي ان لا يجوز قيام المفعول به مقام الفاعل اذا كان مبهما غاية الابهام
بان يقال ضرب شخص لدلالة الفعل عليه لان الفعل المتعدي لا يكون الا ان يقع على شخص **قلنا** لو
كان المفعول به كذلك فوقوعه موقع الفاعل ممنوع **قوله** جار ومجرور **فان قيل** ان ذكر قوله في
داره لا يصح لانه على هذا يلزم تكرار المثال لانه ليس الا ظرف مكان وقد مر بقوله امام الامير **قلنا**
انه جار ومجرور يعني ان المص رح ذكر بلحاظ الجار والمجرور لا بلحاظ الظرفية **فان قيل** فعلى هذا يلزم
الخروج من البحث لانه في المفاعيل **قلنا** الجار والمجرور شبيه بالمفاعيل في كونهما فضلة وفي انه مفعو
بواسطة حرف الجر **فان قيل** لا يصح التشبيه بالمفاعيل لانه عين المفعول به عند المص رح فلا يصح قول
الشارح شبيه الخ **قلنا** معناه شبيه بالمفاعيل بلا واسطة وهو مفعول بالواسطة فتحقق المغايرة
قوله اي وان لم يوجد **فان قيل** ان قوله يكن فعل من افعال الناقصة يقتضي الاسم والخبر والضمير
فيه راجع الى المفعول به اسمه والخبر غير موجود لان قوله فالجميع جزاء الشرط وايضا الفاء تنافي
الخبرية **قلنا** ان قوله يكن ههنا ليس من الافعال الناقصة بل هي تامة معناها وان لم يوجد فلا يقتضي
الخبر **قوله** في الكلام دفع وهم وهو ان المراد بعدم الوجدان عدم الوجدان في الواقع فاذا لم يكن له مفعول
به في الواقع فهو من افعال اللازمة فلا تصح صيغة المجهول منه **قوله** اي جميع ماسوى اه **فان
قيل** ان في قوله فالجميع يدخل المفعول به ايضا فيلزم التدافع في قول المص رح لانه يعلم من قوله ان
لم يكن عدمه ويعلم من قوله فالجميع وجوده **وايضا** قال سابقا تعين المفعول به وقال ههنا بالتسوية
مع الغير **قلنا** المراد من الجميع جميع ماسوى المفعول به وهو الزمان المعين والمكان المعين والمصدر
المقيد والمفعول بالواسطة **فان قيل** ينبغي ان يكون المفعول بالواسطة متعينا لانه مفعول به
عند المص رح **قلنا** ان صورة الجر لما كانت منافية لحالة الفاعل اعني الرفع منعت ان يكون في
درجة المفعول بلا واسطة **قوله** في جواز وقوعها **فان قيل** الجزاء لا يترتب على الشرط لانه على
تقدير وجود المفعول به مع المفاعيل ايضا يكون ماسوى المفعول به سواء في عدم وقوعها **قلنا**
المراد من الاستواء ههنا الاستواء في جواز وقوعها اما في صورة وجود المفعول به فالاستواء في عدم
الجواز **قوله** اي الفعل المتعدي دفع وهم وهو ان المراد من باب اعطيت باب الصرف اي
الماضي والمضارع واسم الفاعل والمفعول الى اخره وهو لا يتناول مثل كسوت فدفعه بقوله اي الفعل
المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول فيتناول نحو جعلت وكسوت وغيرهما **قوله** بان يقوم مقام
فان قيل لا نسلم ان للمفعول الاول من باب اعطيت اولى من الثاني بل استويا في اقتضاء اعطيت
اياهما **وايضا** يلزم الخروج من البحث لانه في مفعول ما لم يسم فاعله **قلنا** المراد بالاولوية الاولية
في الاقامة مقام الفاعل **قوله** لان الاول عاط اي اخذ **انما فسر بالاخذ** لانه لو لم يفسر به
لم يصدق على المفعول الاول من فعل اعطيت انه عاط بل العاطي هو المتكلم في قولنا اعطيت

ای ههنا فی قوله وان لم یکن اه ١٢ مفتی

لان یقع موقع الفاعل ١٢

---

[١] فدفع بان المراد عدم الوجدان في الكلام لا في الواقع ١٢ مفتي [٢] اي في صورة عدم وجود المفعول به ١٢ مفتي عبد الرحيم ط

زيدا درهما فان **قيل** تفسير العاطي بالاخذ تفسير الشئ بالمباين لان الاعطاء مقابل الاخذ **قلنا** لا نسلم انه تفسير بالمباين لان اعطاء الشئ لزيد مثلا يستلزم اخذه له فيكون من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم فان **قيل** الملازمة ممنوعة لانه جاز ان يتحقق الاعطاء من رجل الى زيد ولم يتحقق الاخذ منه **قلنا** اذا لم يتحقق الاخذ منه فهذه الاعطاء لم يسم بالاعطاء **او نقول** عن الاصل ان عاطيا اذا كان من المجرد فلا يكون معناه الا الاخذ لان العطى عبارة عن الاخذ واذا كان من المزيد يكون معناه جعل الغير اخذا فلهذا يراد منه ما يقابل الاخذ وهو التسليم فان **قيل** ان دليل الشارح اخص من المدعى لان المدعى ان اقامة المفعول الاول اولى في كل فعل متعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول وكون المفعول الاول عاطيا مخصوص بفعل اعطيت فلا يتناول مثل كسوت زيدا جبة وكذا لا يتناول مثل جعلت اللبن شيرازا وجعلت التراب طينا لانه ليس في اللبن والتراب معنى الفاعلية **قلنا** المراد بالفاعل في قوله فيه معنى الفاعلية ما يعم القابل فان القبول لازم الاخذ فزيد قابل الثوب وكذا اللبن قابل لشيراز وكذا التراب قابل الطين الا ترى اذا قيل شرف زيد ومات زيد فزيد فاعل بمعنى انه قابل للشرافة والموت فان **قيل** هذا لا يستقيم في قوله كسوت الحجر جبة لان الحجر غير قابل **اجيب** من اصل الاعتراض ان ما قال الشارح دليل البعض المدعى واما دليل الكل فهو انه بمنزلة المفعول الاول من باب علمت في الاولوية وكون الاول ثمه اولى فكذا ههنا الا انه وجد المانع ثمه من اقامة الثاني فتعين الاول ولا مانع ههنا فلا تتعين فان **قيل** الاولوية منقوضة بقولنا اعطي زيد عمروا لان اقامة الاول ههنا واجبة لئلا يلتبس بالاول **قلنا** الاولوية عند الامن من اللبس واما عند عدم الامن فيجب اقامة المفعول الاول فان **قيل** يجوز دفع الالتباس بلزوم المفعول الثاني في مركزه بان قام مقام الفاعل بان يكون مرفوعا ولم يقدم على المفعول الاول بل يكون مرفوعا في موضعه **قلنا** خوف الالتباس باق لان التاخير وان دل على انه مفعول الثاني لكنه لما كان مع ذلك محتملا لان يكون مفعولا اولا لان تقديم المفعول الثاني جائز على المفعول الاول وهو اولى بان يقوم مقام الفاعل امكن ان يقع الحيرة والاشتباه وكثيرا ما يحترزون عن خوف اللبس وان لم يبلغ الى حقيقة اللبس **قوله ومنها المبتدأ والخبر** فان **قيل** ما للمصنف رح الله قال ههنا منها بتانيث الضمير وقال في الفاعل منه **قلنا** الاصل ان يأتي بتذكير الضمير فيها ليرجع الى المعرف لكن ههنا لما بعد العهد وهو مفيد للغفلة عن المرجع الضمني فقال منها ليكون راجعا الى المرجع الصريحي **قوله** يعني من جملة المرفوع اشارة الى تفسير مرجع قوله ومنها وقوله او من جملة المرفوع تفسير مرجع قوله منه ويجوز ان يرجع الضمير الى لفظ الفاعل وفائدته التنبيه على انه من ملحقات الفاعل وانما زاد لفظ الجملة في تفسير الثاني لصحة من التبعيضية لانها لا تدخل الا على المتعدد لان معنى قوله من جملة

ذكر المبتدأ والخبر

٤٠

سله اى اولوية اقامة المفعول الاول مقام الفاعل ١٢ سه اى في المقام الاول ١٢م سه للبس الجبة ١٢م سه اى في هذه المقام ١٢ سه اى في موضعه ١٢

سه اى تاخير المفعول الاول ١٢م

المرفوع ای من افراده وانما زاد لفظ الجملة فی التفسیر الاول مع انه لا یحتاج الیه لوجود التعدد لان
لفظ الجملة مجملة والمرفوعات مفصلة لیکون عبارة المص رح علی وفق عبارة الفصحاء لان فی عبارة
تفصیل بعد الاجمال **فان قیل** ما للمص رح انه جمع بین المبتدء والخبر فی فصل واحد مع ان کل
واحد مرفوع علیحدة **قلنا** التلازم الواقع بینهما **فان قیل** التلازم مستقیمة فی القسم الاول
من المبتدأ لا فی القسم الثانی لان الخبر غیر موجودة معه **قلنا** الملازمة علی ما هو الاصل فیهما
وهو کون المبتدء مسند الیه وکون الخبر مسندا بخلاف القسم الثانی لانه مسند[1] وهو خلاف
الاصل **فان قیل** بینهما تلازم مطلقا سواء کان فی القسم الاول من المبتدء او القسم الثانی
منه بان یکون الخبر اعم من ان یکون حقیقة او حکما فان الفاعل فی القسم الثانی سد مسد
الخبر ویکون فی حکم الخبر فلا حاجة الی قول الشارح علی ما هو الاصل فیهما **قلنا** هذا خلاف
المتبادر او **نقول** ان ما قال الشارح رح جواب بعد التسلیم **قوله** فالمبتدء هو الخ **فان
قیل** ضمیر الفصل یفید الحصر وکذا اللام فی قوله فالمبتدء یفید الحصر ایضا فیلزم اجتماع آلتی
الحصر وهو باطل وایضا ما للمص رح انه ذکر صیغة الفصل فی حد المبتدء ولم یذکر فی حد
الفاعل فی بعض النسخ وفی حد مفعول ما لم یسم فاعله **اجیب عن الاول** اللام لحصر المسند
الیه فی المسند فهو اشارة الی جامعیة التعریف لان ایراد العام فی المعرف اشارة الی جامعیة
التعریف[2] وضمیر الفصل لحصر المسند فی المسند الیه فهو اشارة الی المانعیة **وعن الثانی** انه
کثیرا ما یکتفی فی بعض الحدود بالحصر المستفاد من مقام التعریف وصرح بذلک فی البعض
لیکون صورة التصریح دالة علی صورة الاکتفاء **قوله** الاسم **فان قیل** التعریف لا یکون جامعا
لانه خرج منه نحو ان تصوموا خیر لکم **قلنا** الاسم اعم من ان یکون لفظا او تقدیرا فههنا
اسم تقدیرا لان ان یجعل المضارع بتاویل المصدر تقدیره صیامکم خیر لکم **قوله** الذی لم
یوجد اشارة الی موافقة القاعدة المشهورة وهی ان اللام اذا دخل علی اسم المفعول کان اللام بمعنی
الذی والاسم بمعنی الفعل فلذا اول اللام بالذی والمجرد بلم یوجد **فان قیل** ینبغی ان یعبر
بفعل نفسه بان یقال جرد او یجرد **قلنا** انما لم یعبر به اشارة الی ان حقیقة التجرید غیر مراد
ههنا وهو الانعدام بعد الوجود فانه غیر لازم **فان قیل** ما للمص رح انه عبر عن عدم الوجود با
لتجرید **قلنا** انه نظر الی ان اللائق مع المعربات وجود العامل اللفظی **فان قیل** التعریف لا
یکون مانعا لانه دخل فیه زید فی قولک ان زیدا قائم لانه مجرد عن العوامل لان ان عامل لا انه
عوامل **قلنا** ان اللام اذا دخل علی الجمع بطل معنی الجمعیة فیکون معناه لم یوجد فیه عامل یعنی
ان العبارة وان کانت ظاهرة فی سلب العموم لکن المراد عموم السلب باعتبار ان اللام ابطل معنی
الجمعیة فصار الجنس منفیا **فان قیل** العوامل جمع العامل وهو اسم الفاعل واللام الداخلة

[illegible]

---

[1] ای لان المبتدأ فی القسم الثانی ۱۲ مفتی [2] فان المسند الیه اذا عرف باللام یفید حصره علی المسند ۱۲ مفتی عبدالرحیم ۱۲ ۱۲ ۱۲ ۱۲ ۱۲

عليه تكون موصولية واللام التى البطل الجمعية هي الجنسية وهى قسم الحرف **قلنا** العامل ههنا نقل من الوصفية الى الاسمية لانه جعل علما لماهية الاشياء عند النحويين فلا يكون اللام فيه موصولية **فان قيل** لما كان المراد من العوامل العامل فلا يصح توصيفه بقوله لفظية لانه يلزم توصيف المذكر بالمؤنث **قلنا** لما كانت العوامل بمعنى العامل كانت اللفظية بمعنى اللفظى **قوله** اي حقيقة ولا تقديرا لا رافعا ولا ناصبا **فان قيل** العموم حصل من وقوع النكرة في سياق النفي لان قوله عامل نكرة - فما الحاجة الى قوله اصلا **قلنا** انما اكد النفي بقوله اصلا ردا على من زعم ان المراد بالعوامل اللفظية نواسخ المبتدء والخبر كباب ان واخواتها لئلا ينتقض التعريف بقولك بحسبك درهم وذلك لان هذا الرد ثابت لان الذهن لا ينتقل من العوامل اللفظية الى خصوص النواسخ **فان قيل** التعريف لا يكون جامعا لانه يخرج عنه قولك بحسبك درهم لانه مبتدء بالاتفاق مع انه لم يجرد عن العوامل اللفظى وهو الباء **قلنا** كانه اراد بالعامل اللفظى ما كان مؤثرا في المعنى كالتعدية و غيره والباء في بحسبك غير مؤثرة في المعنى **فان قيل** ان هذا المعنى غير متبادر من العبارة ولابد من حمل عبارة التعريف على المتبادر **قلنا** انه متبادر لان الظاهر ان المؤثر في اللفظ هو مؤثر في المعنى **فان قيل** ما للشارح رح انه ذكر كلمة الشك حيث قال وكانه اراده مع انه لا بد من تاثير المعنوى **قلنا** انما ذكر كلمة الشك لان هذا الجواب محل الاعتراض وان كان صحيحا وهو انه منقوض بنحو ما في الدار من احد فان من الاستغراقية يفيد تاكيد النفي فينبغي ان لا يكون قوله من احد مبتدء واما الجواب فهو ان المراد بالمعنى في قوله مؤثرا في المعنى لا يكون للتاكيد لان التاكيد من التوابع فلا يلتفت اليه **فان قيل** فعلى هذا يلزم ان لا يكون ان المكسورة منافيا للمبتدء اذ لا تاثير لها في المعنى الا التاكيد **قلنا** تاكيد ان معتبر لانه مؤثر في المسند والمسند اليه جميعا فيكون منظور النظر بخلاف تاكيد من فانه مؤثر في المسند اليه فقط فلا ينظر اليه **فان قيل** ان التعريف لا يكون جامعا لانه خرج منه قولك انما زيد منطلق لانه مبتدأ اتفاقا مع انه لم يجرد من العوامل اللفظى المؤثر في المعنى وهو ان **قلنا** المراد من العامل ان يكون عمل العامل محفوظا معه وههنا لم يبق عمل ان بسبب ما الكافة **قوله** مسند اليه **فان قيل** ان قوله اليه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مسندا والحال انه لم يعتمد على شئ فكيف عمل في مفعول ما لم يسم فاعله بدون الاعتماد **قلنا** انه حال من الاسم فاعتمد على ذى الحال **فان قيل** الاسم ليس بفاعل ولا مفعول فكيف يصح الحال منه بل هو خبر المبتدأ **قلنا** انه حال من الاسم الذى هو ضمير في قوله المجرد وهو مفعول ما لم يسم فاعله **قوله** او الصفة عطف على الاسم اي او هو الصفة الواقعة الخ **قوله** سواء كانت مشتقة دفع وهم وهو ان المراد من الصفة هي المشتقات كما هو المشهور فخرج عنه قوله اقرشيى انت فدفع

بضم القاف وفتح الراء ۱۲

---

[1] اى الى قوله انما زيد منطلق ۱۲ [2] اى لفظ الاسم في قوله هو الاسم ۱۲

بقوله سواء كانت مشتقة او جارية مجراها كالقرشي[1] لان معناه رجل منسوب الى قريش فيكون مشتقا **فان قيل** ان قُرَيْشًا وزن فُعَيْل واذا الحق ياء النسبة بوزن فعيل وهو مذكر لم يحذف الياء التي في نفسه وان كان مؤنثا حذف الياء منه فكيف حذف من قرشي **قلنا** قال المصنف رح في الشافية وقرشي شاذ[3] فلا ينقض القاعدة وانما اشترط ان يكون الصفة مصدرة بحرف النفي او الف الاستفهام لان هذا القسم من المبتدء عامل فيما بعده فلا يصح عمل الصفة بدون الاعتماد **فان قيل** الاعتماد لما لا يختص بهما فليكن بغيرهما **قلنا** لو اعتمد على المبتدء فيكون خبرا فكيف تكون مبتدء ولو اعتمد على ذي الحال تكون حالا ولو اعتمد على الموصوف تكون صفة ولو اعتمد على الموصول تكون صلة فتعين حرف النفي والالف **فان قيل** لو حذف[4] الحرف والالف اي الف الاستفهام لكان اخصر واشمل فيدخل ما هو بعد اسم النفي كغير وبعد هل وبعد اسم الاستفهام نحو ما ومن **قلنا** حرف النفي شائع في النفي فلذا خصه ولكن الالف اصل في الاستفهام فافرده تنبيها عليه **فان قيل** ابتدائية الصفة في صورة حرف النفي او الف الاستفهام مستقيم واما في صورة من وما فغير مستقيم لانهما يصلحان ان يكونا مبتدأ فما الحاجة الى جعل الصفة مبتدأ **قلنا** هذا انما اذا وقع من وما مفعولين للصفة **فان قيل** ينبغي ان يكون الصفة الواقعة بعد اللام الموصولة مبتدء ايضا بالاعتماد على الموصول نحو القائم ابوه مع ان اللام مثل الالف في عدم صلاحية الابتداء **قلنا** ابتدائية هذا القسم ضروري لانه لما وجد المرفوع ولا رافع له حكموا انه مبتداء والا فالمبتدء لا يكون مسندا بل مسندا اليه فلما كان ابتدائية ضروريا لا يصار اليه الا عند عدم الوجه الاخر وههنا الوجه الاخر موجود وهو ان رفعه في الاصل للام الموصولة لكن لما لم يصلح ان تنتقل رفعه الى ما بعده كنصب ما بعد الا الله تنقل من الا فو له وعن سيبويه الخ لان الاعتماد عنده ليس[5] بشرط لعمل الصفة بل هو اولى فبفواته يثبت القبح وعند الاخفش الاعتماد ليس باولى **قوله** وعليه قول الشاعر اي على كل واحد منهما قول الشاعر ٭ فخير نحن عند الناس منكم ٭ فخير اسم تفضيل مبتدأ او نحن فاعله ولم يعتمد على الشيء **فان قيل** فليكن خير خبر مقدم فلم يصح الاستدلال به **قلنا** لو جعل خير خبرا عن نحن تفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو منكم بالاجنبي وهو غير جائز لضعف عمله بخلاف ما لو كان فاعلا لانه ليس باجنبي بل هو من معمولاته **فان**

---

[1] لعدم العلة الموجبة للحذف في المذكر وهو الثقل بخلاف المؤنث فان فيه علامة التانيث مع زيادة ياء النسبة وبه يلزم الثقل فيه فلذا يحذف الياء منه دون المذكر ١٢ تحرير سيد قيوم

[2] لان قرشي مبتدا وانت خبره فقرشي جار مجرى الصفة ١٢ مفتی عبد الرحيم وفي بعض النسخ كقرشي باليائين فعلى هذا لا يرد الاعتراض المذكور ١٢ مفتی

[3] يعني القياس عدم الحذف لكن حذف منه شاذا كذا في الشافية ١٢ مفتی

[4] بان قال بعد النفي والاستفهام ١٢

[5] كذا يرى جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي حسنا ١٢ مفتی عبد الرحيم

بارخدایا غم دنیا از دل من بردار و حاجت من برآر بحرمة النبي وآله الامجاد

قیل ان قوله عند الناس ایضا معمول لقوله خیر فلم یجعله من الفاصلة المذکورة **قلنا** کون قوله
عند الناس معمولا لاسم التفضیل لیس مما یجزم به لان جاز ان یکون معمولا لامر اخر بخلاف
قوله منکم فانه معمول له البتة لانه مفضل علیه لان معناه انا خیر منکم عند الناس ای بقوم
فان قیل کذا لا یجزم بکون منکم معمولا لاسم التفضیل لانه یحتمل ان یکون مفسرا لمنکم الاول وهو
المعمول تقدیره نحن خیر منکم نحن عند الناس منکم فلا یلزم الفاصل بالاجنبی ج **وایضا** لو قال خیر
زید عند الناس منکم لتعین کون زید فاعلا فینتقض به قاعدة فان طابقت مفردا جاز الامران
لانه باحد الامرین یلزم الفصل **وایضا** هذا مخالف عن بحث الکحل لانه قال ثم ان اسم التفضیل
انما یعمل اذا کان منفیا ولا نفی ههنا **اجیب** عن الاول بان بناء کلام سیبویه والاخفش علی الظاهر
اذ التقدیر خلاف المتبادر وعن الثانی ان جواز الوجهین فیما اذا لم یمنع مانع وههنا وجد المانع من
احد الامرین وهو لزوم الفصل بالاجنبی وعن الثالث بان ما قال فی بحث الکحل من اشتراط النفی
لعمل اسم التفضیل فی الاسم الظاهر ونحن ضمیر **واجاب الجمهور** عن الشعر ان خیر خبر المبتدا
المحذوف وتقدیره نحن خیر نحن فنحن الثانی تاکید الضمیر المستتر فی خیر الراجع الی نحن الاول و
هو معمول خیر فکذا نحن معمول له فلا یلزم الفصل بالاجنبی **قوله** لکونه کالجزء **فان قیل** لا یحتاج
الیه لانه اذا کان فاعلا فیکون معمولا فلا یکون اجنبیا سواء کان خبرا اولا **قلنا** اشیر به الی استبعاد
کون الفاعل فاصلا اجنبیا لانه اذا کان کالجزء من الفعل فکأنه لم یکن فاصلا اصلا فعدم کونه فاصلا
اجنبیا اولی **قوله** رافعة للظاهر حال من الضمیر فی قوله الواقعة **فان قیل** ان التعریف لا یکون
جامعا لانه خرج منه قوله اراغب انت فان قوله اراغب صیغة اسم الفاعل مصدرة بالف
الاستفهام مع انه رافع للضمیر وهو انت ای قال اب ابراهیم علیه السلام اراغب انت عن الهتی
یا ابراهیم **قلنا** الظاهر اعم من ان یکون اسما ظاهرا او ما یجری مجراه وهو الضمیر المنفصل لانه
مثل الظاهر فی ان کل واحد منهما یتکلم به قصدا **فان قیل** فلم لم یحمل الظاهر علی المعنی اللغوی
ای غیر المستتر لیتناول الضمیر البارز ایضا فلا یحتاج الی هذا التعمیم لادخال نحو اراغب الخ **قلنا**
الاسلوب عندهم اخذ معنی الاصطلاحی مهما امکن **فان قیل** تعریف القسم الثانی من المبتدا
لا یکون جامعا ولا مانعا اما الاول فانه لا یصدق علی ضارب فی صورة التنازع واعمال الثانی فی
قولک اضارب و مکرم زید فان اضارب مرفوع علی انه مبتدا مع انه رافعة للضمیر المستتر الراجع
الی زید واما الثانی فانه دخل فیه قولنا زید قائم ابوه فان زیدا مبتدا او قائم ابوه خبره ویصدق تعریف
القسم الثانی علی قائم ابوه **اجیب عن الاول** بان هذا انما یرد لو کان الاضمار منحصرا فی
الاستتار لانه یجوز ان یکون بارزا **وعن الثانی** ان قائم ابوه وان کان بالنسبة الی
زید خبرا لکن بالنسبة الی نفسه مبتدا فقائم مبتدا وابوه فاعل له سد مسد الخبر فلا یقع
صدق التعریف علیه او نقول المراد من الصفة الواقعة بعد حرف النفی رافعة للظاهر

والف الاستفهام ١٢م

---

[1] مع انه متقدم علیه واقرب بالفعل ١٢م [2] لفظا کان او مقدرا ١٢م [3] ای کما لا یجزم بکون قوله عند الناس معمولا لاسم التفضیل ١٢منه [4] واجیب ایضا عن قول الشاعر بانه شاذ قاله عبد الرحمن ١٢منه [5] ای قوله لکونه کالجزء ١٢منه [6] وعلی هذا یلزم الخروج من المعنی الاصطلاحی

ان یکون الصفة معتمدا فی عمله علی حرف النفی او الف الاستفهام فقط وفی المثال المذکور اعتمد علی
المبتدء ایضا **قوله** رافع لضمیر عائد الی الزیدان وهو الالف فی اقائمان ولا یلزم ح الاضمار قبل
الذکر لان الزیدان مبتداء مقدم رتبة **قوله** لم یجز تثنیة لان الفعل وشبهه اذا اسند الی الظاهر
وحد ابدا لئلا یسند الی الشیئین الظاهر والضمیر **وایضا** ان تثنیة الفعل وجمعه باعتبار
الفاعل فاذا ذکر الفاعل ظاهرا لا حاجة الی تثنیته وجمعه **فان قیل** قد یکون الزیدان بدلا من
من الضمیر فلا یسند الی الظاهر **قلنا** لو کان الظاهر بدلا یلزم الاضمار قبل الذکر لان مرتبة
البدل مؤخر **قوله** مثال للقسم الاول **فان قیل** المثال لایضاح الممثل وهو یحصل بالواحد فما الحاجة
الی التعدد **قلنا** تعدد الامثلة باعتبار تعدد الممثلات **قوله** الصفة الواقعة **فان قیل**
الضمیر فی طابقت لایخلوا ما راجع الی الصفة مطلقا او الی الصفة مع القیود المذکورة فعلی الاول ینبغی
ان یکون قائما فی قائم زید مبتدءا مع انه خبر حتما وعلی الثانی یتناول قوله رافعة للظاهر
اذا کان رافعا لما بعده فیکون معمولا له فکیف یصح قوله جاز الامران لانه تعین احدهما **قلنا**
الضمیر راجع الی الصفة مع القیود المذکورة لکن ما سوی قوله رافعة للظاهر فلا یتوجه شیئ
قوله مذکورا بعدها هذا بیان للواقع **قوله** خبر لیس لا التقدیره لیس شیئ الا خبرا **قوله** یسد
مسد الخبر فی اتمام الجملة وانما لم یکن عین الخبر لان الخبر لا یکون الا مسندا به وما بعد الصفة لیس
الا مسندا الیه **فان قیل** فلیکن الخبر مسندا الیه کما ان المبتدأ قد یکون مسندا **قلنا** جعل
المبتدء مسندا ضرورة لانه لا وجه لرفعه سواه بخلاف جعل الخبر مسندا الیه لجواز وجه اخر
وهو ان یجعل فاعلا للصفة **قوله** خبرا مقدما علیه الخ لتضمنه ما یقتضی الصدارة وهو النفی
والاستفهام **قوله** ویتعین ح ان یکون الزیدان مبتدءً ولا یصح ان یکون الزیدان فاعلا والا
لا یصح تثنیة الصفة ولانه لو کان اقائمان مبتداءً والزیدان خبرا له یلزم الاضمار قبل الذکر
لان مرتبة الخبر مؤخر **قوله** قائما مقام الخبر لانه لو کان الزیدان مبتدأ وقائم خبر یلزم الحذف
وهو ان الخبر اذا کان مشتقا لا بد فیه من المطابقة ولم یوجد **قوله** ویجوز فیه الوجهان فان
الوجهین مستویان فی مخالفة الاصل فالابتدائیة توجب وقوع المسند به مبتدأ والخبریة توجب
تقدیم الخبر علی المبتدء فیجوز الوجهان **فان قیل** هذا القسم من المبتدأ ضروری لا یصار
الیه الا عند عدم وجه اخر فلما وجد الوجه الاخر ینبغی ان لا یصار الیه **قلنا** الضرورة ههنا
علی تقدیر جعل الاسم الظاهر فاعلا للصفة **او نقول** انما لا یصار الی الوجه الاخر لانه ایضا خلاف
الاصل فاستویا **فان قیل** احد الوجهین وهو کون الاسم الظاهر مبتدأ والصفة خبرا له فاد وجوب
تقدیم المبتدأ علی الخبر دفعا للالتباس بالفاعل فتقدیم الخبر لا یجوز فلا یجوز هذا الامر **قلنا**
الالتباس فی صورة کون الخبر فعلا فی غایة القوة حتی لا یذهب الذهن الی الاحتمال الاخر بخلاف
الالتباس فیما نحن فیه فلذا لم ینظر الی الالتباس وایضا ان دفع الالتباس انما یجب اذا کان

له لان الاصل فی المبتدأ التقدیم ۱۲م ٢ کانه یکون خبرا ۱۲م ٣ فانه لاغرابة فیه ۱۲ ٤ فانه لیس فی غایة القوة عند الاخ ۱۲م

ن الامران　　ن الامر　　ن الامران

احد الوجهين موافق الاصل والآخر خلاف الاصل والمقصود خلاف الاصل وههنا كلاهما خلاف الاصل فلا يجب دفع الالتباس كما مر **فان قيل** ان قوله يجوز فيه الوجهان منقوض بقوله نعم اراغبٌ انْتَ فان الصفة فيه طابقت مفردا مع انه لم يجز فيه الامران بل الصفة متعينة بانها مبتدأ والا يلزم الفصل بين الصفة ومعمولها الذي هو عن آلهتي بالاجنبي وايضا انه منقوض ...... بقولك ما قائم رجل فانه يصح جعل رجل فاعلا لا مبتدأ لكونه نكرة ولم يخصص بتقديم الحكم لان حكمه ليس بظرف عـه وايضا منقوض بقولك الطالع الشمس فانه لا يجوز جعل الشمس مبتدأ والطالع خبره فان الطالع ح مسند الى ضمير الشمس فلا بد من تانيثه فيجب ان يقال الطالعة الشمس **اجيب عن الاول** والثاني ان عدم جواز الامرين فيهما لمانع ومواضع للموانع مستثناة عن القواعد **وعن الثالث** ان انتفاء الامرين ممنوع لانه انما يكون اذا كان الامتناع من الحاق التاء ولا مانع منها فتلحق عند الحاجة اليها **فان قيل** ان حصر الشارح رح بثلث صور باطل لوجود الرابع وهو ان يكون الصفة تثنية او جمعا والاسم الظاهر مفردا **قلنا** هذا مجرد الاحتمال لا تحقق لها في الخارج لوجوب توافق الصفة مع الموصوف **قوله** اي هو الاسم المجرد **فان قيل** ان تعريف الخبر لا يكون مانعا لانه يصدق على يضرب في يضرب زيد لانه ايضا المجرد عن العوامل اللفظية المسند به المغاير للصفة المذكورة **قلنا** ان قوله المجرد بحذف الموصوف اي الاسم المجرد ويضرب ليس باسم بقرينة ان الكلام في مرفوعات الاسم **فان قيل** لما كان الكلام في مرفوعات الاسم ينبغي ان يقدر موصوفه المرفوع بان قال اي المرفوع المجرد **قلنا** لما ذكر المص رح في تعريف المبتدء الاسم فلذا قدر الشارح رح الاسم ههنا ايضا ولقوله المرفوع ايضا صفة يقتضي الموصوف وهو ليس الا الاسم فيقدره الشارح رح ابتداء **فان قيل** المراد بالاسم المقدر ههنا لا يخلو اما الاسم الحقيقي او اعم من الحقيقي والحكمي فعلى الاول خرج الخبر الذي يكون جملة وعلى الثاني لا يخرج المضارع لانه اسم حكما **قلنا** المراد منه الاسم الحقيقي وخروج الخبر الجملة غير مضر بل لزمنا خروجه لانها فرده المص بقوله والخبر قد يكون جملة **قوله** اي ما يوقع به الاسناد **فان قيل** المسند من الاسناد وهو متعد بنفسه فلا حاجة الى حرف الجر في قوله به **وايضا** ان قوله مسند بمعنى اسند بصيغة المجهول ففيه ضمير مستتر وهو مفعول ما لم يسم فاعله راجع الى المجرد فيكون قوله به لغوا **قلنا** ان ذكر به باعتبار تضمينه للوقوع وهو لازمي فيكون تقديره اي ما يوقع به الاسناد **قوله** المغاير للصفة المذكورة بان لا يكون صفة او كان صفة لكن غير مصدرة بحرف النفي او الف الاستفهام او كان مصدرة بهما لكن لا تكون رافعة للظاهر او كانت رافعة للظاهر ايضا لكن وجد بينهما المطابقة **قوله** ذلك ان تقول اشارة الى الاحتمال الآخر **قوله** المسند به الى المبتدأ بان يكون قولنا الى المبتدأ مقدرا في نظم الكلام **قوله** وتجعل الباء هذا احتمال ثالث في عبارة التعريف والنكتة في العدول

عـه لان الظرف في اي موضع وقع فهو في محله بخلاف غيره ۱۲م سـله بقرينة انهما ركنان متلازمان كما اشار اليه بذكرهما معا في العنوان ۱۲ عبدالرحيم

عن الی البا ؛ وهی الاحتراز عن الالتباس المسند الیه بالمسند الیه المعبر عنه بالمبتدأ **فان قیل** علی هذا یخرج قائم فی زید قائم ابوه لانه مسند الی الفاعل لا الی المبتدا ، مع انه خبر **قلنا** الخبر هو مجموع اسم الفاعل و فاعله لا اسم الفاعل وحده **فان قیل** علی هذین التوجیهین یلزم استدراک قوله المغائرة للصفة المذکورة **قلنا** هذا المجرد التاکید **فان قیل** التاکید علی نوعین لفظی ومعنوی وهو لیس بواحد منهما **قلنا** لیس المراد من التاکید ما هو المصطلح بل المراد هو التاکید اللغوی فمعنی قوله تاکید ای تحقیقا وثبوتا له **فان قیل** علی هذین التوجیهین کما یخرج القسم الثانی من المبتدأ کذلک یخرج یضرب فی یضرب زید فلو اکتفی الشارح باحد هذین التوجیهین ابتداء یحتج الی تقدیر الاسم لاخراج یضرب مثلا **قلنا** المقصود من التعریفات شرح الماهیات والاحتراز فیه تابع فلا باس بان یقع فیه قید ولا یکون للاحتراز بل للشرح کقوله المغائر للصفة المذکورة علی تقدیر احد هذین التوجیهین **قوله** واعلم ان العامل هذه الجملة مستانفة وقعت فی جواب سوال السائل وهو انه لما کانا مجردین عن العوامل اللفظیة فای شیء عامل فیهما **فاجاب** الشارح بقوله ان العامل فی المبتدأ والخبر هو الابتداء **فان قیل** لما کان العامل هو الابتداء فهو موجود فی المبتدأ دون الخبر **وایضا** الابتداء لفظ من الالفاظ فیکون العامل فیهما لفظیا **قلنا** لیس المراد من الابتداء لفظه بل المراد معناه وهو تجرید الاسم عن العوامل اللفظیة لانهما اذا کانا مجردین منها کان الشروع والابتداء علیهما **فان قیل** التجرید موجود فی الاسماء المعدودة ایضا مثل زید بکر عمرو **قلنا** التجرید ههنا لاجل اسناده الی شیء او اسناد الشیء الیه **قوله** بمعنی الابتدائیة تفریع علی اخذ التجرید من الابتداء لانه علم منه ان المراد معنی الابتداء دون لفظه **قوله** رافع لهما دفع وهم وهو انه لما کان التجرید عامل الرفع دون النصب او الجر لانهم لما وجدوهما مرفوعین ففرضوا لهما التجرید عاملا **فان قیل** التجرید امر عدمی فکیف یکون موثرا فی الوجودی **قلنا** ان عوامل النحو لیست عوامل فی الحقیقة بل علامات لان الموثر هو المتکلم ولا باس بجعل العدمی علامة علی الوجودی کخلو المصر عن السلطان علامة علی اضطرابه **قوله** فقال بعضهم الابتداء عامل فی المبتدأ والمبتدأ فی الخبر وانما لم یکن الابتداء عاملا فی الخبر لانه عدمی وهو لا یکون عاملا واما فی المبتدأ فللضرورة لانه لا یوجد شیء سوی الابتداء ولو جعل الخبر عاملا فیه لزم الدور **قوله** ان کل واحد عامل فی الآخر وانما لم یکن الابتداء عاملا لانه عدمی وهو لا یکون عاملا واما لزوم الدور فلیس فی الحقیقة لان العلة والسبب عند النحاة بمعنی العلامة فیجوز ان یکون کل واحد منهما علامة لرفع الآخر وایضا الجهة معتبرة لان المبتدأ عامل ومقدم باعتبار انه ذات والخبر عامل ومقدم باعتبار انه محل الفائدة **قوله** ای ما ینبغی **فان قیل** الاصل عبارة عن القاعدة والمخالفة عنها لا یجوز فینبغی ان لا یجوز قائم زید **قلنا** الاصل ههنا بمعنی الاولی **فان قیل** الا والاولویة منقوضة

سه لان الاصل یأتی بمعان م بمعنی القاعدة والراجح والاولی ۱۲ م

بقولك فى الدار رجل لان تقديمه ليس باولى بل لا يجوز **قلنا** الاولوية فيما اذا لم يمنع مانع وههنا وجد المانع **قوله** لفظا واما رتبة فواجب اى تقديم المبتدا على الخبر المذكور وان وجد المانع من اللفظ فلذا قيد بقوله لفظا وانما كان الاصل فيه التقديم لان المبتدا ذات والخبر حال من احواله والذات مقدم على احواله **فان قيل** ان كون المبتدأ ذاتا منقوض بقولنا الصلوة خير من النوم والحمد لله والانسان نوع والمنطلق زيد وكذا القسم الثانى من المبتدا لانها ليست بذوات وان كون الخبر حالا منقوض بقولهم هذا زيد والمنطلق زيد **اجيب عن الاول** المراد من الذات ما جعل موضوعا يثبت له شئ وان كان هذا الموضوع فى نفسه من الاوصاف ولا شك ان الخيرية حال الصلوة وكذا ثبوت الحمد لله حال الحمد وكذا النوعية حال الانسان واما قولهم المنطلق زيد فاللام فيه بمعنى الذى والموصول مع الصلة من الذوات واما القسم الثانى من المبتدأ فمفروض ومواضع الضرورة مستثنى عن القواعد **وعن الثانى** ان معنى قولهم هذا زيد اى مسمى بزيد والمسمى من الاوصاف وكذا قولهم المنطلق زيد لان الجزئى الحقيقى لا يحمل على الشئ او **نقول** ان معنى قولهم المبتدأ ذات والخبر حال اى غالبا فلا يرد شئ **فان قيل** ليس شئ من المبتدأ ذات لان المبتدأ فى قولهم زيد قائم هو لفظ زيد وهو ليس بذات **قلنا** ان مدلول المبتدأ ذات ومدلول الخبر حال **فان قيل** هذا الجواب ليس بشئ لانه يرد عليه القسم الثانى من المبتدأ لان مدلوله ليس بذات **قلنا** ان مدلوله ايضا ذات اذ المراد من القائم فى نحو اقائم الزيدان كون الذات متصفة بالقيام **فان قيل** هذا الدليل منقوض بالفاعل فينبغى تقديم الفاعل على الفعل **قلنا** ان تاخير الفاعل عن الفعل لدفع الالتباس بالمبتدأ **فان قيل** فليكن الامر بالعكس فيندفع الالتباس ايضا **قلنا** تقديم الفعل فى الجملة الفعلية لكونه عاملا فى المحكوم عليه والعامل مقدم على المعمول وايضا الفعل محتاج الى الاسم وهو مستغن عن الفعل فاردنا فى الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل **قوله** لفظا **فان قيل** التفريع الاتى ليس على تقدم المبتدأ من حيث اللفظ بل على تقدمه رتبة فلا يصح قوله لفظا **قلنا** ان عبارة الشارح بحذف المعطوف اى لفظا ورتبة فالتفريع على المعطوف **قوله** فى داره زيد وانما لم يقل فى داره رجل اذ لا يجوز لاحد ان يناقش فى اصالة تقديمه لوجوب تاخيره **فان قيل** ان قوله جاز فعل وجعل فى داره زيد فاعلا له لا يصح لان الفاعل لا يكون الا مفردا وفى قوله فى داره زيد جملة **قلنا** ان فاعله مقدر اى جاز قولهم **قوله** وامتنع قولهم **فان قيل** لما كان هذا التركيب ممتنعا فلم يكن من قولهم لان كونه من قولهم يستدعى ان يكون مستعملا بينهم فح كيف يصح قوله وامتنع قولهم **قلنا** ان استعمال هذا التركيب باستعمال اجزائه اعنى صاحبها فى الدار **فان قيل** امتناع هذا التركيب لا يتوقف على الاصل المذكور فانه لو لم يكن هذا الاصل فهو ممتنع ايضا للزوم الاضمار قبل الذكر **قلنا** الاصل المذكور علة المجموع من حيث المجموع لا علة كل واحد وعلة المجموع جاز ان يكون باعتبار احدهما **فان قيل** مرجع الضمير فى التركيب المذكور ما

عه فمراده اى التركيب المذكور ممتنع ۱۲ سه والاصل تقديم المبتدا ۱۲ سه فالدال على الذات مقدم على الدال على الاحوال ۱۲

له من تقديم المبتدا او دهوكون الخبر محمولا للمبتدا كما يجئ ۱۲م سه اى الاسماء المذكورة من لفظ الصلوة والحمد ۱۲م لحه بان يكون الخبر مقدما والفعل مؤخرا ۱۲م سه فمعتبر الغلبة فى قوله والاصل فى المبتدا التقديم ۱۲

خبر فهو مقدم رتبة على الضمير الذى هو المضاف اليه للمبتدأ فيكون مقدما رتبة على الضمير **قلنا** انه ليس بين المضاف والمضاف اليه رتبة الشئ فلما كان المضاف مقدما رتبة فكذا المضاف اليه **فان قيل** سلمنا ان مرتبة الخبر موخر لكن الدار ليس بخبر بل الخبر هو مجموع الجار والمجرور ومرجع الضمير هو الدار فقط وايضا الخبر متعلقهما فجاز ان يقدر قبل الضمير فلا يلزم الاضمار قبل الذكر **قلنا** الدار وان لم يكن خبرا لكن فى حيز الخبر فله حكم الخبر ومرتبة الخبر موخر فكذا مرتبة ما فى حيزه و **عن الثانى** ان متعلق الجار والمجرور عامل فيهما والاصل فيه ان يكون متصلا بالمعمول

قوله وقد يكون المبتدأ نكرة **فان قيل** المناسب ان يذكر بعد مسئلة اصالة تقديم المبتدأ على الخبر مسئلة وجوب التقديم على الخبر وهى قوله اذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام لانه من فروع هذا الاصل **قلنا** نعم لكن المصنف راعى مناسبة اخرى فاشار بعد اصالة تقديم المبتدأ الى اصالة تعريفه بقوله وقد يكون المبتدأ نكرة ثم انه اشار الى اصالة كون الخبر مفردا بقوله والخبر قد يكون جملة **قوله** وان كان الاصل فيه هذا لحاصل ما افاد كلمة قد من معنى التقليل

قوله انما هو الحكم على الامور المعينة لان الحكم على المجهول غير مفيد بان يقال رجل قائم لان العلم بقيام رجل ما فى الدنيا حاصل لكل احد بخلاف الخبر لان الاصل فيه التنكير لانه لو كان معلوما فما الحاجة الى الحكم به الا ترى انهم قالوا ان قولك السماء فوق الارض قبيح لان فوقية السماء على الارض معلوم بالبداهة وايضا المقصود من الخبر بيان الحكم وهو يحصل بالنكرة فلا حاجة الى الامر الزائد وهو التعريف وايضا لو كان الخبر معرفة يلزم الالتباس بالصفة ودفع الالتباس بضمير الفصل لا يثبت الاصالة بل هو دليل عدم الاصالة **قوله** ولكنه الخ **دفع وهم** وهو ان قوله اذا تخصصت قيد اتفاقى فلا يثبت الاحتراز عن النكرة المحضة فدفع انه قيد احترازى

قوله بوجه ما كلمة ما زائدة او صفة وجه اى بوجه اىّ وجه **فان قيل** الاخصر ان يقال اذا تخصصت مثل ولعبد مومن بدون قوله بوجه ما لان تخصيصه منحصر فى مثل الامثلة المذكورة ولفظ بوجه ما ينبئ من عدم الانحصار **قلنا** لا نسلم الانحصار فى الامثلة المذكورة لانه قد يثبت التخصيص بالاضافة الى النكرة وهو غير مذكور فى امثلة المصنف **قوله** اذ بالتخصيص يقل اشتراكها **فان قيل** ان فى قوله ما احد خير منك وقوله ارجل فى الدار ام امرأة القلة غير مستقيمة بل فيه قطع الاشتراك **قلنا** ان عبارته بحذف المعطوف اى بالتخصيص يقل اشتراكها او ينقطع فالاول فيما اذا كان صفة وهى قد يكون حقيقة كما فى ولعبد مومن او حكما كما فى الامثلة الاربعة والثانى فيما اذا وقعت النكرة فى حيز النفى فالحاصل ان الكل ستة امثلة خمسة بالاول وواحد بالثانى **فان قيل** لا يكون المبتدأ نكرة على الاطلاق الا اذا كان مفيدا نحو كوكب انقض الساعة ونحو بقرة تكلمت وشجرة سجدت وايضا فرق بين المعرف باللام الدهر

قوله كوكب انقض الساعة اه اى ستارة بوده در ین ساعت فرو افتاد فكوكب مبتدأ نكرة وقعت فى الابتداء ۱۲ م

و المنكرة بتجويز الابتداء باحدهما دون الاخر **اجيب عن الاول** ان ما ذكرت مذهب ابن جنى و عند الجمهور لا يصح الابتداء بالنكرة المحضة وان كانت مقيدة وعن الثانى ان صحة الابتداء باللام الذهنى ممنوعة كما فى صدر الكتاب **قوله** تخصص **فان قيل** التخصيص الفردى بالصفة مصحح واما التخصيص النوعى بالصفة كما فى المثال المذكور فهو غير مصحح لانه لو كان مصححا لزم صحة الابتداء بقوله انسان حساس لان الانسان نوع توجد فيه التخصيص النوعى مع انه لا يصح الابتداء فعلم ان التخصيص النوعى غير معتبر **قلنا** التخصيص النوعى بالصفة معتبر والا فالتخصيص فى الاية من اى باب معاذ الله لا بد فى الاية من التصحيح **فان قيل** فليكن التخصيص فى الاية بالعموم اذ لا يخرج فرد ما من هذا الحكم انما العموم فيه اظهر من عمومه نحو تمرة خير من جرادة لاحتمال خروج الدود عنه اذ التمر الذى اكله الدود ليس بخير من الجرادة **قلنا** لو لم يصف العبد بالمومن لم يصح الابتداء لعدم صحة الحكم اى لو لم يقيد العبد بالمومن لا يصح قوله من مشرك لانه حينئذ دخل المشرك فى العبد ايضا فيلزم الخيرية على النفس **فان قيل** فرق بين صحة الحكم وصحة الابتداء فان الحكم فى قوله الاربعة نصف الاثنين غير صحيح مع ان الابتدائية بها صحيحة وكذا قوله كل رجل كافر فى النار الحكم لا يصح والابتدائية صحيحة **قلنا** فرق بينهما لكن المصحح للابتدائية فى قوله الاربعة هو اللام وفى كل رجل هو كلمة كل واما العموم فى الاية لا يكون الا بالصفة لان النكرة الموصوفة تعم **فان قيل** الصفة فى الاية جاءت لتحقق المصحح وهو العموم لا التصحيح اى لا نفس العموم فيكون الصفة آلة العموم فلا يصح قول الشارح تخصص بالصفة فالان الاضافة الى الالة نادر **اجيب عنه** اصل الاعتراض ان التخصيص النوعى بالصفة معتبر لانه يقلل الاشتراك وانما لم يعتبر فى انسان لان التخصيص النوعى فيه من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك غير معتبر لان التخصيص عبارة عن التقييد وهو لا يكون الا باللفظ الا ترى انه يصح الابتداء بقولنا حيوان ناطق حساس مع ان الحيوان بعد توصيفه بالناطق انسان ولا يصح بقولنا انسان حساس لان التخصيص فى الانسان من حيث المعنى وفى الحيوان من حيث اللفظ **فان قيل** لا يصح اضافة المثل الى قوله ولعبد مومن لان المضاف اليه لا يكون الا اسما وقوله ولعبد مومن جملة **قلنا** انه ليس بمضاف اليه بل هو مقول تقديره مثل قوله تعالى وقوله ولعبد مومن مقول القول **قوله** فان المتكلم بهذا الكلام لان السوال بالهمزة وام عن التعيين بعد العلم بحصول احدهما **فان قيل** المعتبر فى التخصيص علم المخاطب دون المتكلم لانه عالم فى النكرة المحضة ايضا **قلنا** ان ههنا كما يعلم المتكلم كذلك يعلم المخاطب ايضا لان معناه اى من الامرين المعلوم كون احدهما فى الدار كائن فيها فيكون من قبيل التخصيص بالصفة **فان قيل** لا يصح جعل المعلوم صفة الامرين لعدم المطابقة **قلنا** صفته باعتبار حال متعلق الموصوف لا باعتبار حال الموصوف فلا يشترط المطابقة **فان قيل** التخصيص المستفاد من الدليل

له اى بالتعريف النوعى وذا يصح الابتداء به ١٢م سه اى بالتعريف الجنس وهو كالعبد ... صفة الايمان ١٢ منه

منتف فى مثل رجل فى الدار من غير ذكر المرأة فينبغى ان يمتنع الابتدأ به[1] مع انه صحيح كما قال مولانا
عبد الغفور فاجاب مولانا عصام الدين ان هذا القول مختصر من قولنا ارجل فى الدار
ام امرأة وحكم المختصر من الكلام والمطول سواء فلما صح الابتدائية بمطوله كذا صح بمختصره ايضا
كقولك كوكبٌ انقض الساعة مختصر من قولنا كوكب انقض الساعة فلما صح الابتدائية بالمطول
كذا صح بالمختصر فان قيل الاستشهاد بهذا المثال لا يخلوا ما عند القائلين بالتخصيص فصحة
الابتدائية به ممنوعة واما عند غيرهم فهو غير مفيد اجيب عين اصل الاعتراض ان المجوز
كذلك وقوله فى سياق الاستفهام لان النكرة اذا وقعت فى سياقه فهو مصير بتاويل المعرفة
والمصرح يحتمل ان يكون ممن قال به فان قيل ان لا نسلم ان المصرح قائل به لانه لو كان قائلا به لما
قال فى وجه التخصيص ان للتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما فى الدار لان هذا الوجه كما قال الشارح كذلك
قال المصرح فى الامالى قلنا الوجه لا يعارض الوجه فيجوز ان يكون لشئ واحد وجوه متعددة فان
قيل انه لو قال به فلم قال فى شرح المنظومة ان الاستفهام المجوز للابتداء هو الهمزة المعادلة بام
قلنا مراده ان الاستفهام المجوز بلا تاويل بالمعرفة هو الهمزة المعادلة بام وغيرها يحتاج الى التاويل
لا انه غير مجوز اصلا قوله فجعل مبتدأ فان قيل الضمير فى جعل راجع الى قوله كل واحد مع ان
المبتدأ هو رجل واما امرأة فهو معطوف على المبتدأ والمعطوف على المبتدأ ليس بمبتدأ بل من التوابع
كالمعطوف على الفاعل ليس بفاعل ولذا اعتبر الشارح قيد الاصالة فى تعريف الفاعل قلنا
المعطوف على المبتدأ وان لم يكن مبتدأ حقيقة لكنه مبتدأ حكما او نقول الضمير فى جعل راجع
الى الرجل لا الى كل واحد كما هو الظاهر قوله ما احد خير منك فان قيل لا يصح جعل احد مثلا
لانه ما كان مجردا عن العوامل اللفظية وهو غير مجرد عنها وايضا الواجب ان يقال ما احد خير
منك بالنصب فى خير قلنا هذا تمثيل للمبتداء على مذهب بنى تميم لان ما ولا المشبهتين بليس
لا يعملون عندهم قوله فان النكرة فيها اى فى هذه الجملة قوله فتعينت وتخصصت وانما فسر
التعيين بالتخصيص لدفع ما يقال انه على هذا يلزم الخروج من البحث لانه فى التخصيص لا فى
التعيين فان قيل ان بين العموم والخصوص تضاد فلما افاد العموم فكيف افاد الخصوص
قلنا المراد بالتخصص دفع الابهام لا التفرد الذى هو ضد العموم والشمول ولا شك ان العموم
يرفع الابهام لان رفع الابهام انما يكون بالامرين اما بالوحدة او بالكلية قوله بل هو امر واحد
فان قيل لا نسلم انه امر واحد بل فيه تعدد فيما ترى قلنا مرادنا بالوحدة بالنظر الى المحكوم
عليه لان الكل رجل محكوما عليه وهو واحد فان قيل فعلى هذا مخصص يكون قوله ما احد من المعارف
لا من المخصوص قلنا نعم انه من المعارف لكن ليس من المعارف المصطلح عليها فلذا لم يعتد به
ولم يعد منها بل من التخصيصات قوله وكذا كل نكرة هذه مسئلة ابتدا من الشارح او دفع وهم
وهو انه لما كان التخصيص فى النكرة التى وقعت فى حين النفى فلا يثبت التخصيص فى النكرة التى

[1] لعدم شئ آخر من المخصصات المذكورة ۱۲م

[2] اى فيما وقع نكرة بعد الاستفهام بدون ام الدالة على حصول الجزء لاحدهما عند المتكلم ۱۲م

وقعت فی الاثباۃ فدفع بقولہ وکذا کل نکرۃ الخ حاصلہ ان النکرۃ اذا وقعت فی حین النفی یصح ابتدائیتہا مطلقا سواء قصد بہا العموم اولا واذا وقعت فی اثبات فان قصد بہا العموم یصح ابتدائیتہما وان لم یقصد لم یصح قولہ تمرۃ خیر من جرادۃ ہذا قول امیر المومنین علی کرم اللہ وجہہ فی تعین فدیۃ الجرادۃ اذا قتلہا المحرم قولہ قصد بہا العموم لان الحکم علی الفرد الغیر المعلوم لا یصح فعلم ان قصدہ جنس ذلک الفرد قولہ لتخصیصہ بما یتخصص بہ الفاعل ای ان تخصیص ہذا المبتداء لیس فی نفسہ بل باعتبار تخصیص الفاعل ثم یرد علیہ ان التخصیص فی الفاعل بتقدم الحکم ولا تقدم ہہنا فاجاب الشارح بقولہ لتشبیہہ بہ ای ان ہہنا وان لم یتقدم الحکم لکن تقدم فیما شبہ بہ وہو الفاعل فالتخصیص فیہ باعتبار المشبہ بہ ثم یرد علیہ فی ای شیٔ شبہ ہذا المبتدأ بالفاعل فاجاب الشارح بقولہ اذ یستعمل الخ یعنی ان ہذہ الجملۃ الاسمیۃ یستعمل فی موضع الجملۃ الفعلیۃ وہی تفید تخصیص الفاعل کما بین الشارح فکذا ہذا فان قیل من علم انہا یستعمل فی موضع الفعلیۃ فلیکن مستانفۃ قلنا انہ علم من انہم یعنون من ہذہ الاسمیۃ الحصر والاداۃ غیر موجودۃ فیہا وفی الفعلیۃ وجدت الاداۃ وہی الاستثناء بعد النفی حاصل ماذکرہ الشارح ولیس مراد الشارح ان ہذا المبتدأ فی الاصل فاعل ثم قدم کما یعلم من بعض الشروح لانہ لا یدل علی ہذا المعنی شیٔ من عبارۃ الشارح وقال صاحب الغایۃ انہا تخصص لان اصل شر اہر ذا ناب اہر شر ذا ناب فشر بدل الفاعل وہو الضمیر فی اہر وبدل الفاعل فی حکم الفاعل ثم قدم لافادۃ الحصر فان قیل ما السر فی انہ بدل الفاعل ولم یکن عین الفاعل مع امکانہ وایضا لا نسلم انہ بدل لانہ اذا ابدل النکرۃ من المعرفۃ وجب النعت فی البدل ولم یوجد ایضا ان تخصیص الفاعل انما یکون بما ہو مقدم علیہ ولما قدم الفاعل انتفت العلۃ وانتفاؤہا یوجب انتفاء المعلول اجیب عن الاول بانہ لو حکم انہ عین فاعل فکیف یصح تقدیمہ لان تقدیم الفاعل علی الفعل لا یجوز وعن الثانی الضمیر انما یکون من المعارف اذا علم مرجعہ وہہنا لم یعلم وعن الثالث ان تخصیصہ باعتبار الاصل لانہ فی الاصل موخر عن الفعل قولہ واعلم ان المہر اشارۃ الی الاعتراض حاصلہ انہا لما وقعت فی موضع الجملۃ الفعلیۃ باعتبار الحصر فالحصر مستقیم فیما اذا کان نباح الکلب معتادا لانہ متعدد واما فیما اذا کان غیر معتاد فہو غیر متعدد دفانہ للشر فقط والحصر لاخراج الغیر ولا غیر ہہنا ثم اجاب الشارح عنہ بقولہ فیقدر وصف فیکون فی نفسہ متعددا فیصح الحصر فان قیل الاعتراض غیر وارد لان المہر بنباح غیر معتاد ایضا متعدد لان غیر المعتاد قد یکون بمجیٔ الحبیب لان الکلب غیر عارف انہ عدو او حبیب [له]

[له] فان قیل الفاعل لا یجوز من حیث الفاعلیۃ بل باعتبار امر اخر وہو الابتدائیۃ قلنا انہ لتقدیم الفاعل صورۃ وہو لا یجوز کما لا یجوز تقدیم الفاعل حقیقۃ ۱۲م

تحریر مولینا سید عبد القیوم رحمہم اللہ تعالی امین یارب العلمین

قلنا ان النباح الغير المعتاد مفيد للحزن والحزن ليس الا شر ولوكان للحبيب فلذا التعين للشر فان قيل
لا يصح الحصر على التقدير الثاني اذا كان الخير والشر بالنسبة الى صاحب الكلب لان النباح الغير المعتاد
يتشاءم به بالنسبة الى صاحب الكلب لا محالة واما اذا كان بالنسبة الى الكلب نفسه يصح الحصر على
التقدير الثاني ايضا لانه جاز ان يكون النباح الغير المعتاد خيرا وشرا بالنسبة الى الكلب نفسه لانه
كما يرى الامر الشر فيوجد منه نباح غير معتاد فكذلك يرى الامر الخير فيوجد منه نباح غير معتاد ايضا
للتشوق قلنا ان النباح الغير المعتاد عند رؤية الامر الخير نادر وهو غير معتبر قوله ادركه العجز
في حادثة كانت الحادثة شرا وذلك الرجل القوي بمنزلة ذا ناب فيقال شر اهر ذا ناب قوله
بصحة استقراره في الدار فخص الرجل الذي يصح استقراره من الرجل الذي لا يصح استقراره كالرعاة
مثلا فان قيل لو اخر الحكم ايضا علم ان المراد من الرجل هو الذي يصح استقراره في الدار فلا تفاوت بين
التقديم والتاخير قلنا لابد من التخصيص عند تلفظ المحكوم عليه وذلك يستقيم في تقديم الحكم دون
التاخير فان قيل على دليل الشارح يلزم ان يكون رجل مبتدأ وفي الدار خبره مع انهم صرحوا بان تقديم الحكم الظرف يوجب
مطلقا قلنا ان التخصص بالظرف للتوسع فيه ولا يجوز ذلك في غيره فان قيل هذا الجواب لا يجدي نفعا لان
الكلام في ان تقديم الخبر الظرف عليه كما يكون في قوة التخصيص بالصفة كذلك تقدم غير الظرف في قوة التخصيص
بالصفة فلابد ان يكون رجل مبتدأ في قائم رجل ايضا اجيب عن اصل الاعتراض انهم انما شرطوا كون الخبر
ظرفا لانه يتعين كونه خبرا بخلاف قائم رجل فانه لا يتعين كونه خبرا لجواز ان يكون قائم مبتدأ على قول
من يجوز اعماله بلا اعتماد واما في الدار رجل فلا التباس فيه لان الجار والمجرور لا يصح ان يكون مبتدأ
فان قيل ان ههنا ايضا التباس المبتدأ بالفاعل لان رجلا يحتمل ان يكون فاعلا للظرف على قول الاخفش و
الكوفيين فانهم كما قالوا باعمال الصفة بلا اعتماد كذلك قالوا باعمال الظرف بلا اعتماد اجيب عن الاصل ان الخبر
اذا قدم فهو واقع في غير موقعه فيكون ضعيفا فلا يخصص به المبتدأ بخلاف الظرف فانه في اي موضع
وقع فهو موضعه فلا يكون ضعيفا فيخصص به للمبتدأ قوله بالنسبة الى المتكلم اي باضافته الى الياء لان
تقديره سلامي عليك فان قيل من اين علم انه مضاف الى المتكلم قلنا ان اصله سلمت سلاما
عليك فقوله سلاما تاكيد السلام الذي في ضمن سلمت وهو منسوب الى المتكلم فكذا هذا فان قيل من اين
علم ان اصله سلمت سلاما فليكن جملة براسها قلنا لان السلام مصدر والاصل في المصادر ان يكون
مسبوقة بالافعال كما قال المصرح المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل فان قيل لما كان اصله جملة فعلية
فمن اي جهة جعلت اسمية قلنا لقصد الدوام والاستمرار لان الاسمية تدل على الدوام والاستمرار
والفعلية على الحدوث فلا تكون ابلغ في الدعاء فان قيل ان قوله عليك ظرف وهو مقدر بالفعل على الاكثر
فيكون سلام عليك جملة اسمية خبرها فعل والاسمية التي خبرها فعل لا تدل على الدوام قلنا نعم
انها لا تدل على الدوام اذا لم تكن معدولة من الفعلية وههنا معدولة او نقول الظرف ههنا
مقدر باسم الفاعل بغرض الدلالة على الدوام قوله فكانه قال سلامي تفريع على قوله بالنسبة

يعني اذا كان رجل صاحب قوة وادركه العجز في واقعة يضربون المثل ويقولون شر اهر ذا ناب ۱۲

تخصيص للمبتدأ النكرة وتقديم الحكم

الی المتکلم فان قیل فعلی هذا یکون معرفة لانه مضاف الی یاء المتکلم فلا یکون من باب التخصص
قلنا ان ما قال الشارح حاصل المعنی والمراد سلام من قبلی علیك فیکون ترکیبا توصیفا فلا یفید التعریف واما
قال کانه بکلمة الشك لان¹ فیه اعتبار² حالة النصب فی حالة الرفع فان قیل لا نسلم ان معنا سلام
علیك سلمت سلاما علیك لان معنی سلمت لیس الا قلت سلام علیك فیلزم التسلسل لان
سلام علیك فی قولك قلت سلام علیك ایضا مبتدأ لان مقولة القول جملة فاحتاج فی
تخصیصه الی تقدیر سلمت اخر مثله وذلك الی تقدیر اخر مثله الی ما لا یتناهی قلنا ان
ههنا لا یحتاج الی تقدیر سلمت اخر بل تخصیص المبتدأ بسلمت الذی ابدلت قلت منه فان
قیل فعلی هذا یلزم الدور اذ یحتاج سلمت سلاما علیك الاول فی بیان معناه الی قلت سلام
علیك وقوله قلت سلام علیك لان قلت یقتضی للمقولة والمقولة محتاجة فی تخصیصها الی
سلمت لان احتیاج الجزء یوجب احتیاج الکل اجیب عن الاصل لا نسلم ان معناه قلت سلام
بل معناه قلت السلام باللام لان قلت ابدلت من سلمت مع بقاء معنی التخصیص فی سلام
واجیب ایضا انا لا نسلم ان معنی سلمت قلت بل سلمك الله فلا یرد شیء ثم فی
الجوابین نظر اما فی الاول فهو ان سلام لما کان مصدر سلمت الذی معناه قلت السلام
علیك کان معنی السلام علیك قول سلام علیك فقوله قولی مبتدأ وقوله سلام علیك
مقولته فلا بد من الخبر فیکون تقدیره قولی سلام علیك علیك فیلزم التکرار فی الخطاب
واما فی الثانی فان معناه لما کان سلمك الله فهو یخالف عن قول الشارح لانه قال تخصیصه
بالنسبة الی المتکلم وعلم من هذا ان تخصیصه بالنسبة الی الغائب وهو الله اجیب عن الاول
انه فرق بین الخطابین لان الاول خطاب عام والثانی خاص علی الشخص المعین وعن
الثانی ان ما قال الشارح بالنظر الی الظاهر وما قال ههنا بالنظر الدقیق او نقول المقصود
هو التخصیص -×-×-×-×-×- وهو لا یختلف سواء کان بالنسبة الی المتکلم او الی الله تعالی فان قیل
التخصیص بالمتکلم لا یجری فی کل دعاء لعدم جریانه فی ویل لك اذ لیس معناه ویلی منه
الغائب هو لعدم صحة المعنی لان الویل بمعنی الهلاك فیکون المعنی هلاك لك لا هلاك لی
لك لعدم الفائدة فلا حاجة الی ازدیاد المثل فی قوله ومثل سلام علیك قلنا فی تقصیه بان
المراد بالویل دعاء الشر اطلاقا لاسم المسبب وهو الهلاك علی السبب وهو دعاء الشر تقدیره
دعائی شر لك فان قیل لو قدم الجار والمجرور بان یقول علیك سلام لا یحتاج الی التکلیف فما الباعث
علیهم انهم اخروا الجار والمجرور قلنا الباعث علیهم امتیاز السلام عن الرد واجاب عبد الغفور
انما اخر الجار والمجرور لدفع توهم السلام عن اللعنة قوله هذا هو المشهور ای ما ذکر من التخصیصات
وفیه اشارة الی بیان الخلاف قوله قال بعض المحققین وهو ابن الدهقی قوله منهم ای من النحاة
قوله الی هذه التکلیفات اما التکلیف فی قوله ولعبد مومن فلان المعتبر هو التخصیص الفردی

سه ای بالنسبة الی المتکلم وهو لا یکون الا بالنصب ۱۲

سه ولان کونه بهذا المعنی علی تقدیر النصب ظاهر لوجود الفعل المقدر فیصح ارادة معنی التکلم منه واما للدلالة معنی التکلم علی تقدیر الرفع فلان هذا المعنی هو الرفع الذی جاء من رفع النصب فیمکن ان یستفاد من التقیید ۱۲ کذا فی حاشیة الاسفرائنی ۱۲م

بالصفة وهذا النوع كما مر واما فى قوله ارجل فى الدار ام امرأة فلان التخصيص معتبر بالنسبة الى المخاطب وهذا بالنسبة الى المتكلم واما فى قوله ما احد خير منك فلانه تعريف لا تخصيص واما فى قوله شر اهر ذا ناب فلان التخصيص بالفاعل باعتبار تقدم الحكم ولا تقدم ههنا واما فى قوله فى الدار رجل فلان التخصيص فيه باعتبار تقدم ما هو غير الاصل واما فى سلام عليك فلان فيه اعادة كون المعنى فى حال الرفع على ما كان فى حال النصب **قوله** الركيكة الواهية بيان الركيكة اى الضعيفة حاصله ان المخاطب لو كان جاهلا بالنسبة صح الاخبار وان كان المخبر عنه نكرة كما فى كوكب انقض الساعة لان كثيرا ما يعلم بزوال الكوكب فلما اخبر له حصل له العلم وكذا الخوشجرة سجدت وبقرة تكلمت وان كان عالما بها لم يصح الاخبار وان كان المخبر عنه معرفة نحو زيد شئ لان من الامور البينة انه شئ **قوله** رجل قائم لعدمه لان العلم بقيام رجل ما فى الدنيا ثابت بكل احد فلا فائدة فى الاخبار **قوله** وهذا القول اقرب للصواب لانه خال عن التكليف فيه اشارة الى الاعتراض على المصنف **اقول** لا خلاف بين ابن دهن والنحاة فى الحقيقة لانهم ايضا قائلون بقوله لكن لما كان فهم المبتدى لا يمتاز بين مواد الفائدة وغير الفائدة اخترعوا هذه التخصيصات لفهم المبتدى بانه ان كان فيه هذه التخصيصات ففيه فائدة والا فلا[1] **قوله** ولما كان الخبر معرفا جواب سوال وهو ان ذكر الخبر مر بقوله وهو المجرد المسند به فما الحاجة الى قوله والخبر قد يكون جملة فاجاب بقوله ولما كان الخبر المعرف **قوله** لكونه قسما من الاسم **فان قيل** ان اراد بكونه قسما من الاسم جعله مختصا بالمفرد حقيقة فهو ممنوع لان الخبر فى قوله المهمل جسق ليس بمفرد حقيقة وان اراد به جعله مختصا بالمفرد اعم من ان يكون حقيقة او حكما فهو مسلم لكن عدم كون الجملة داخلة فيه ممنوع **قلنا** انه اراد بالمفرد ما يكون حقيقة واما قوله المهمل جسق فتركيبه ممنوع لانه مستلزم لحمل الاخص على الاعم وهو باطل **فان قيل** لا نسلم ان جسق اخص لان الخصوص والعموم من خواص الموضوعات وهو ليس منها **اجيب عن** اصل الاعتراض انه اراد بالمفرد ما هو حقيقة لكن المراد بالمفرد الحقيقى ما يقابل الجملة اى ما ليس بجملة فدخل جسق وخرج الجملة **قوله** والخبر قد يكون جملة لان المقصود من الخبر بيان الحكم وهو كما يقع بالمفرد كذلك يقع بالجملة **قوله** ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية بمعنى انها نائبة عنها **فان قيل** الظرفية مذكورة فى قول المصنف بقوله وما وقع ظرفا فالاكثر الخ **قلنا** معنى قوله ولم يذكر الظرفية اى لم يذكر مثالها ولم يذكر الشرطية لانها داخلة فى الاسمية او الفعلية لان الشرط عند اهل العربية قيد للجزاء والجزاء قد يكون اسمية وقد يكون فعلية **قوله** واذا كان الخبر جملة الخ اشارة الى الامرين احدهما بيان الدليل بقوله فلا بد والاخر بيان صحة دخول الفاء فى قوله فلا بد لانها تقتضى الشرط **قوله** فلا بد من عائد **فان قيل** ان قوله بدّ اسم لا التى لنفى الجنس وقوله من عائد متعلق بقوله بد وخبرها محذوف اى لا بد من عائد لها فيكون الاسم مشابها بالمضاف فى عدم اتمام معناه بدون المتعلق فيلزم ان يكون منصوبا منونا لا مبنيا على الفتح لان اسم لا اذا كان مضافا او مشبها

[1] اى وان لم يكن فيه هذه التخصيصات فلا فائدة فيه ۱۲

بالمضاف يكون منصوبا قلنا لا نسلم ان قوله من عائد متعلق الاسم بل هو خبر فيكون الاسم نكرة
مفردة قوله في الجملة الواقعة الخ اشارة الى بيان العائد في الجزاء الى الشرط فان قيل لما كان
غرضه بيان العائد ينبغي ان يقال فيهما قلنا نعم الاصل كذلك الا انه اذا وضع المظهر موضع المضمر
هو ايضا عائد قوله يربطها به الضمير المستتر راجع الى لفظ العائد والبارز الى الجملة وفي به الى المبتدأ
فان قيل لم قال من عائد ولم يقل من ضمير مع انه المقصود قلنا لا نسلم ان المقصود هو الضمير فقط بل المقصود
احد الامور الاربعة كما بين الشارح فان قيل ما الفرق في ان الجملة اذا وقعت خبرا يكفي في العائد
احد الامور الاربعة واذا وقعت صفة لابد في العائد من الضمير فقط قلنا الخبر من ضروريات
المبتدأ فيكفي فيه ادنى عائد والصفة ليست من ضروريات الموصوف فلابد فيها من عائد قوي فان
قيل الصلة ايضا من ضروريات الموصول فينبغي ان يكفي فيه عائد ما مع انه لابد فيه ان يكون
ضميرا كما قال المصنف والعائد ضمير له وايضا ان كون الخبر من ضروريات المبتدأ لا يخلو اما الذات المبتدأ
او بحيثية كونه مبتدأ فان كان الاول فالضرورة ممنوعة وان كان الثاني فالموصوف من حيث الموصوف
يكون الصفة ايضا من ضرورياته اجيب عن الاول ان الصلة مثل الصفة في التقييد وعن الثاني
المراد بالمبتدأ من حيث المبتدأ ومعنى كون الخبر ضروريا له اي لا يؤدي معنى الخبر بشيء آخر
بخلاف الصفة فانها يؤدي معناها بشيء آخر فان معناها التقييد وهو يحصل بالحال والبدل ايضا
فان قيل كما ان الصفة ليست من ضروريات الموصوف كذا الحال ليست من ضروريات ذي
الحال فمن اين شرط في الجملة التي وقعت حالا انه لابد من الضمير والواو معا وفي الصفة لابد من
الضمير فقط قلنا الحال منصوب وهو من الفضلات فتكون البعد من ذي الحال فلابد فيها من
اقوى العائد قوله كاللام في نعم الرجل زيد فان زيد مبتدأ ونعم الرجل خبره قدم عليه
هذا على تقدير ان يكون المخصوص بالمدح مبتدأ وجملة نعم الرجل خبر له واما على تقدير ان يكون
المخصوص خبر المبتدأ المحذوف فليس من هذا الموضع لان الجملة لا تقع خبرا ح وانما اشترط
لفعل المدح من المخصوص لان المدح موضع المبالغة ولا شك ان في التفصيل بعد الاجمال مبا
قوله الحاقة ما الحاقة اصله ما هي وانما وضع المظهر موضع المضمر لتعظيم لان يوم القيامة
معظم ثم كلمة ما استفهامية مبتدأ وقوله هي خبره ثم الجملة خبر عن المبتدأ الاول وهو الحاقة
وكذلك قوله القارعة ما القارعة قوله وقد يحذف العائد دفع وهم وهو كما انه لابد
في الجملة من العائد كذا لابد من ذكره فدفع بقوله وقد يحذف العائد قوله اذا كان ضميرا
دفع وهم وهو ان المراد[4] بالعائد هو العائد مطلقا فدفع بقوله اذا كان ضميرا لان
العائد بغير الضمير وقع قليلا فلو حذف لم يسبق الذهن اليه وايضا في حذف اللام
يفوت العهدية وفي الحاقة يفوت البتة اى فوات ظاهرا ١٢

---

[1] بدل قوله في الجملة الواقعة ١٢ م [2] في قوله وقد يحذف العائد ١٢ م [3] اي اسم لا وهو قوله بدٌّ ١٢ م [4] بقوله وذلك العائد ١٢

على عظمته وفى هو الله احد يفوت مرجع الضمير ونفس الخبر واما فى الضمير لا يفوت شئ سؤ العائد وهو نعلم بالقرينة **قوله** الكرمنه **فان قيل** الالف واللام فى الكر...... عائد فلا حاجة الى تقدير قوله منه **قوله** اللام فى الكر اداة لانه ليس المقصود هو الكر المعين **او نقول** ان عائديته الالف واللام انما عرف فى افعال المدح والذم **فان قيل** ان قوله منه فى التركيب لا يخلو اما صفة الكر او حال منه فعلى الاول يلزم توصيف المعرفة بالنكرة لان الجار والمجرور بتاويل الجملة وعلى الثانى يلزم الحال من المبتدأ لان الكر مبتدأ ثان قلنا انه صفة منه لكن اللام فى الكر زائدة فلا يكون معرفة **او نقول** انه حال من الكر لكن ليس بحال من الكر المذكور بل من الكر الذى هو ضمير فى بستين وهو فاعل الظرف **فان قيل** الحال لا يتقدم على العامل المعنوى والظرف منه قلنا نعم الحال لا يتقدم عليه الا اذا كان ظرفا **او نقول** لو قدر قوله منه بعد ستين لم يكن محلا للنقض **فان قيل** ان قوله السمن مبتدأ اول وقوله منوان مبتدأ ثان والحال ان منوان نكرة محضة فكيف يكون مبتدأ قلنا انه تخصص بالصفة المقدرة وهى قوله منه **قوله** اى الخبر الذى **فان قيل** ان كلمة ما لا يخلو اما عبارة عن الخبر او بمعنى الذى فعلى الاول لا يصح دخول الفاء فى الخبر اعنى قوله فالاكثر لانه انما يصح اذا كان المبتدأ اسما موصولا وعلى الثانى يلزم الخروج عن البحث قلنا انها بمعنى الذى لكن بحذف الموصوف تقديره اى الخبر الذى فهو من قبيل اسم الموصوف بالموصول **قوله** او جارا ومجرورا **فان قيل** ان الظرف حقيقة فى الزمان والمكان واطلاقه على الجار والمجرور مجاز بعلاقة الاحتياج الى المتعلق فمن ارادة المجموع يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز قلنا ارادتهما من لفظ الظرف بطريق عموم المجاز وهو ما يحتاج الى المتعلق **او نقول** المصنف مالكى وعنده يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز **قوله** من النحاة وهم البصريون **فان قيل** الاخصر ان يقال فالاكثر من البصريين بكلمة من البيانية وايضا المناسب ان يقال وما وقع ظرفا فهو مقدر خلافا للكوفيين لان المصنف تابع البصريين فيذكر مذهب البصريين على الاطلاق ويذكر الخلاف لو وقع من احد **اجيب عن الاول** انما لم يقل ذلك لئلا يتوهم ان كلمة من للتبعيض وعن **الثانى** انما قال فالاكثر اشارة الى وجه اختيار مذهب البصريين اى انما اختار مذهب البصريين لكثرتهم **قوله** على انه كلمة على اما من المتن كما يعلم من عبارة عبد الغفور او من الشرح كما يعلم من تحرير عبد الرحمان فلو كان من الشرح فهو جواب سؤال وهو ان قوله فالاكثر مبتدأ وقوله انه مقدر خبره والحال انه لا يصح الحمل فزاد الشارح قوله على اى فالاكثر متفق على انه **قوله** اى مؤول اشارة الى الامرين احدهما جواب سوال وهو ان حمل التقدير على الظرف لا يصح لانه مذكور غير مقدر والاخر دفع وهم وهو ان تقدير الجملة فى نظم الكلام فيلزم ان يكون الجملة محذوفة وليس كذلك بل الخبر والجملة نفس الظرف فقال الشارح ان المقدر ههنا بمعنى المؤول اى ليس المراد بالمقدر ههنا ما يقابل المذكور بل المراد منه ما هو خلاف الظاهر من قبيل ذكر الاخص وارادة الاعم

لان المؤل عبارة عما هو خلاف الظاهر وهو اعم من المقدر **فان قيل** الظرف مفرد فكيف يقال له الجملة **قلنا** بسبب تقدير الفعل فيه يصير جملة **فان قيل** فعلى هذا لا يكون الظرف جملة بل الجملة مقدرة فيه لان الفعل مع الفاعل جملة فكيف يصح قولك بل الخبر والجملة نفس الظرف **قلنا** الباء فى قوله بتقدير الفعل للسببية اى اطلاق الجملة يكون على الظرف بسبب تقدير الفعل والسبب خارج عن الشئ وذلك الفعل يكون من الافعال العامة غالبا كما قال الشاعر ؎ افعال عام چار كه از اهل عقول ست ÷ كون ست وثبوت ست ووجود ست حصول ست ÷ وقد يكون من الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليها بحسب المقام وقد قالوا لا يجوز اظهار ذلك العامل لوجود القرينة وهى الشهرة وسد المسد وهو الظرف **فان قيل** كلامهم هذا يدل على ان تقدير العامل واجب فى الظرف فيشكل بقوله تعم فلما رآه مستقرا عنده لان العامل فى المستقر هو الفعل المتقدم وفيه معنى الظرف لانه حال **قلنا** ان مستقرا بمعنى ساكنا اى ليس بمتحرك فهو مفعول ثان له فلا اشكال **قوله** بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل لانه ليس بجملة بل شبه جملة **قوله** فانه يصير مفردا **فان قيل** قال الفاضل السمرقندى ان ما هو بتقدير اسم الفاعل قد يكون جملة ايضا كما اذا كان بعد حرف النفى والف الاستفهام مثل ما فى الدار زيد فانه جملة كما مر فى القسم الثانى من المبتدأ **قلنا** لم لا يجوز الفرق بين اسم الفاعل المذكور الواقع بعدهما وبين اسم الفاعل الذى تقديره واجب **قوله** ان الظرف لا بد له من متعلق لان الظرف لا يكون الا مفعولا فيه فلا بد له من متعلق عامل فيه **فان قيل** ان النسبة الظرفية يستدعى الظرف والمظروف ولا يستدعى شيئا آخر غيرهما لان ما قبل فى مظروف وما بعدها ظرف نحو زيد فى الدار فلا حاجة الى المتعلق **قلنا** لا يتصور ظرفية الدار لزيد مثلا بدون الوجود والحصول كما هو الظاهر فيتوقف على الامر الآخر وهو الوجود مثلا فلذا قالوا لا بد له من متعلق **قوله** والاصل فى العمل لانه موضوع للعمل بقرينة عدم خلو الفعل عن العمل بخلاف غيره **فان قيل** ان مراد الاكثر من تقدير الظرف بالجملة وجوب تقديرها والدليل يدل على الاولوية **قلنا** لما كان تقدير الفعل اولى فاختاروه واستعملوه ولم يخالفوا عنه فيكون لازما فى البقاء **قوله** والاصل فى الخبر الافراد بوجوه اربعة **الاول** ان الخبر قسيم المرفوع وهو قسم الاسم وهو ليس الا من المفردات **والثانى** ليوافق الركنان لان المبتدأ ليس الا مفردا فينبغى ان يكون الخبر ايضا مفردا ليوافق المبتدأ **والثالث** انه لا يحتاج الى العائد **والرابع** انه لا فائدة فى الزمان وتقوى الحكم والفعل يدل عليهما **فان قيل** ان دليلهم لا يثبت خصوصية اسم الفاعل بل يتناول الصفة مطلقا وقول الشارح فيما سبق من قوله بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل يدل على خصوصية اسم الفاعل **قلنا** ذكر اسم الفاعل فيما سبق للتمثيل وان لم يكن على صورة المثال **قوله** ثم ان الاصل فى المبتدأ **فان قيل** الغرض من قول المصنف والمبتدأ الخ بيان تقديم المبتدأ وبيانه بقوله واصل المبتدأ التقديم فلا حاجة الى ذكره ههنا **قلنا** المراد بالتقديم السابق ما لا ينافى جواز تاخيره والمراد بالتقديم ههنا

له وهو كونه ليس بمتحرك ۱۲م ؎ اى لان اسم الفاعل من حيث هو ۱۲م ؎ اى فان اسم الفاعل حين وقع بعد حرف النفى او الف الاستفهام مع فاعله جملة ۱۲م

٭ وهى اربعة

ماینا فی جواز تاخیرہ **قولہ** ای علی معنی وجب لہ **فان قیل** المتبادر من کلمۃ ما لفظہ بقرینۃ بحث النحوی فعلی ہذا فات المطابقۃ بین المثال والممثل لان المثال کلمۃ من وہو غیر مشتمل علی لفظ الاستفہام اعنی الہمزۃ **قلنا** لیس المراد من کلمۃ ما لفظہ بل المراد منہ معنی الاستفہام اذ النحوی کثیرا ما یبحث عن المعانی الا تری ان عبد اللہ داخل فی الکلمۃ نظرا الی المعنی کما مر فی صدر الکتاب وانما افاد الشارح رح قولہ وجب لیترتب علیہ قول المصنف رح وجب تقدیمہ لان وجوب تقدیم المبتدأ فرع وجوب تقدیم معنی الصدارۃ **فان قیل** لیس للمعنی صدارۃ الکلام لان الصدارۃ لیست الا للالفاظ **قلنا** معنی قولہ ای معنی وجب لہ صدر الکلام ای معنی وجب لدالہ صدرہ ثم الاشتمال اعم من ان یکون بطریق الجزئیۃ کما فی قولہ من ابوک او علی سبیل المجاورۃ بامر مقدم علیہ مثل غلام من جاءک **قولہ** کالاستفہام مثل من ابوک والشرط نحو من یکرمنی فانی اکرمہ والضمیر للشان نحو انہ زید منطلق ودخول اللام الابتداء علی المبتداء نحو لزید منطلق والتعجب نحو ما احسن زیدا ہذا ما قال البعض والمشہور ان المعنی الذی یقتضی الصدارۃ ستۃ قال الناظم ؎ شش چیز بود مقتضی صدر کلام ÷ در طبع فصیحان شدہ این نظم نظام ÷ شرط وقسم وتعجب واستفہام ÷ نفی آمد ولام ابتدا گشت تمام ÷ وعند البعض التمنی والترجی ایضا منہا وانما یجب الصدارۃ لمثل الاستفہام لان السامع فی الجواب یشرع فی الجواب قبل اتمام المتکلم الکلام فلو اخر الاستفہام توہم المخاطب ان الکلام خبری فشرع فی الجواب الذی یوافق الکلام الخبری فاذا تم المتکلم الکلام علم المخاطب ان الکلام استفہامی فح یعدل من الجواب الاول الی الجواب الذی یوافق الکلام الاستفہامی فہو کالذی مشی فی الطریق ثم ظہر لہ خطأہ فح یعدل من الطریق الاول الی الثانی وہو شنیع فکن ہذا فاحفظہ فانہ عظیم النفع وان کان من الحقیر الذی کان عند الناس نسیا منسیا **قولہ** حفظا لصدارتہ مفعول لہ لقولہ فانہ ح یجب تقدیمہ **فان قیل** لیس فاعل الفعل والمفعول لہ واحدا فکیف یجوز تقدیر اللام **قلنا** معناہ حکم بوجوب تقدیمہ حفظا لصدارتہ ولا شک ان فاعل الحکم والحفظ واحد وہو المتکلم کذا قال جمال الدین الجینابی **قولہ** فان من مبتدأ الفاء للتعلیل لمطابقۃ المثال مع الممثل **فان قیل** ان من نکرۃ محضۃ فکیف یکون مبتدأ **قلنا** ان من معرفۃ لان معناہ اہذا ابوک ام ذاک ولا شک ان ہذا او ذاک من المعارف او نقول نقل عن سیبویہ جواز کون المبتدأ نکرۃ اذا کانت النکرۃ متضمنۃ للاستفہام والسر فیہ انہا معرفۃ بالاول لانہ فی قوۃ قولنا ازید ام عمرو ام خالد الی اخر الاسماء لکن اورد فی مرتبۃ الاجمال وقال من ابوک لان عد کل الاسماء محال لعدم التناہی او السر فیہ ہذا ان اشتراط کون المبتدأ معرفۃ لیعلم المخاطب علیہ وفی صورۃ الاستفہام زعم المتکلم ان المخاطب عالم والا فکیف یسئل عنہ فلا حاجۃ الی کون المبتدأ معرفۃ اذا تضمن الاستفہام **قولہ** وذہب بعض النحاۃ فان قیل المناسب ان یقول جمہور النحاۃ لان ما سوی سیبویہ کلہم متفقون علی ان من لیس بمبتدأ **قلنا** انما اطلق الشارح

ے اذ النحوی بحث عن الالفاظ ۱۲م

ے ای فی جواز کون المبتدأ نکرۃ اذا کانت النکرۃ متضمنۃ للاستفہام ۱۲

+ ے مثل ان زیدا قائم اوربما صح ہو ہذا ای من النزاع ۱۲

لفظ البعض على الجمهور ليكون اشارة الى ضعف مذهبهم ههنا **فان قيل** لم لم يمثل المص بامثال المتفق عليه وهو قولهم من جاءك فانهم اتفقوا على كون من مبتدأ فيه لان قوله جاءك نكرة **قلنا** للاشارة الى ان المختار مذهب سيبويه **قوله** لكونه معرفة ولا يجوز تنكير المبتدأ لا سيما اذا كان الخبر معرفة **اقول** ان تنكير المبتدأ مضر اذا لم يصح تاويله بالمعرفة وههنا يصح كما بين الشارح بقوله فان معناه اهذا ابوك ام ذاك **فان قيل** فعلى هذا ينبغي ان يصح ابتدائية كل نكرة اذ ما من نكرة الا ويصح تاويلها بالمعرفة المذكورة **قلنا** ان التاويل بالمعرفة يختص في موضع الاستعمال لا مطلقا او **نقول** انه نكتة بعد ما وقع المبتدأ نكرة **قوله** اى المبتدأ والخبر اشارة الى بيان المرجع **قوله** متساويين في التعريف **فان قيل** لو اكتفى المصؒ بقوله او متساويين لكفى فانه اعم من ان يكون التساوي في التعريف والتخصيص فاجاب الشارحؒ بقوله متساويين في التعريف او غير متساويين يعني لو اكتفى به توهم ان يكون المراد هو التساوي في مقدار التعريف مع انه جاز ان يكون تعريف احدهما زائدة على الاخر **فان قيل** هذا الوهم باق في قوله او متساويين فانه يتوهم منه ان يكون التساوي في مقدار التخصيص مع انه جائز ان يكون تخصيص احدهما زائدا على الاخر كما قيل غلام رجل اخر صالح خير منك كما ياتي تحقيقه **قلنا** هذا الوهم مدفوع في قوله او متساويين لانه لما قال معرفتين سابقا علم ان التساوي في المقدار غير لازم بخلاف قوله او كانا معرفتين فانه ليس شئ مذكور سابقا يدفع هذا الوهم ثم قال في المغني مثال التساوي في المقدار قولهم الله ربنا **فان قيل** ان جعل هذا مثال التساوي في المقدار لا يصح فان اعرف المعارف المضمر ثم العلم وتعريف المضاف مثل تعريف المضاف اليه فعلى هذا لا مساوات بين المبتدأ والخبر في المثال المذكور بل الخبر اعرف **قلنا** ان ما قال في المغني مبني على مذهب المبرد وتعريف المضاف عنده انقص من تعريف المضاف اليه بدرجة فيكون تعريف مضاف الضمير مساويا مع العلم واما مثال غير المتساويين ما قال الشارحؒ بقوله زيد المنطلق **فان قيل** ان ما قال المصؒ منقوض بقولهم بنونا بنو ابنائنا فان هذا المثال كلاهما معرفتان مع تقدم الخبر كما ترى **قلنا** ان ما قال المصؒ لعدم القرينة على كون احدهما مبتدأ والاخر خبرا وههنا وجدت القرينة فان العقل دال على ان قوله بنو ابنائنا مبتدأ وقوله بنونا خبره كما هو الظ **فان قيل** فعلى هذا لا يصح جعل قوله زيد المنطلق مثالا لعدم القرينة لان فيه قرينة واضحة ان زيدا مبتدأ والمنطلق خبر بوجهين احدهما ان زيدا جزئي حقيقي وهو لا يحمل على الغير فعلم انه محمول عليه لا محمول والثاني انه اذا اجتمع في الكلام الذات والصفة فالمبتدأ هو الذات والصفة هو الخبر وههنا المنطلق صفة وزيد ذات كما لا يخفى **قلنا** لا نسلم انه مثال لعدم القرينة بل هو مثال لما فيه القرينة على كون احدهما مبتدأ والاخر خبره وان سلم انه مثال لما لا قرينة فيه فالجزئي الحقيقي لا يحمل على الغير اذا اخذ من حيث هو هو واما اذا اريد منه مسمى بزيد فيصح حمله لان صيغة المسمى

له وتمام البيت ٭ بنوهن ابناء الرجال الاباعد ٭ [illegible] ۱۲ منه

من الصفات ولا نسلم ان المنطلق صفة لان الالف واللام اذا دخل على اسم الفاعل يكون موصولة والموصول مع الصلة من الذوات فيحتمل ان يكون مبتدأ والخبر هو المسمى بزيد فيكون حالا لا من احواله اعلم ان الضابطة فى كون احدهما مبتدأ والاخر خبرا فيما اذا كانا معرفتين ان ما زعمت ان السامع يطلب العلم بكونه وصفا للاخر يجعله خبرا **قوله** او كانا متساويين اى او كانا نكرتين متساويين فى التخصيص **قوله** فى اصل التخصيص **دفع وهم** وهو ان المراد بالتساوى ما يكون فى قدر التخصيص فعلى هذا لو قيل غلام رجل صالح خير منك لا يجب تقديم المبتدأ لان تخصيص المبتدأ ههنا بمرتبتين بالاضافة والصفة وتخصيص الخبر بمرتبة واحدة اى بالصفة فقط لان قوله منك صفة خير على الظاهر **فان قيل** لم اورد الشارح هذا المثال ولم يكتف بالمثال الذى اورده المصنف رح مع ان فيه ايضا تخصيص احدهما وهو افضل منى على الاخر لان ضمير المتكلم اعرف من ضمير المخاطب **قلنا** زيادة التخصيص فيه اظهر من الزيادة التى اورده المصنف رح لانه لا زيادة فى مثال المصنف رح لاحدهما على الاخر بحسب الظاهر لان التخصيص فيهما بالصفة فقط وان كان احد الصفتين اخص من الاخر **قوله** او كان الخبر فعلا له اى للمبتدأ **فان قيل** الفعل لا يكون الا لفاعل فكيف يصح قوله فعلا للمبتدأ وايضا لا يطابق المثال مع الممثل لان المثال قوله زيد قام والخبر فيه فعل مع الفاعل لا الفعل وحده **اجيب** عن الاول الاسناد الى شئ اسناد اليه فى الحقيقة فلذا قال فعلا له وعن الثانى ان اطلاق الفعل عليه باعتبار الصورة وان كان فى الحقيقة جملة كما جعل فى اين زيدا مفردا باعتبار الصورة **او نقول** سمى الجملة الفعلية فعلا تسمية للكل باسم جزئه المتقدم **فان قيل** لا بد للمصنف رح من ان يقول او كان الخبر بعد الا او معناها نحو ما زيد الا قائم لوجوب تقديم المبتدأ ح ايض **قلنا** انما لم يذكره كذا لانه داخل فى قوله مشتملا على ما له صدر الكلام لاشتماله على النفى **او نقول** ان حاله يعلم بالمقايسة على ما سبق لان حال ما بعد الا بالمقايسة علم فيما سبق على سبيل التكرار **قوله** لجواز قام ابوه زيد **فان قيل** ان ههنا وان لم يلتبس المبتدأ بالفاعل لكن يلتبس بالبدل عن الفاعل **قلنا** لا يصح الحمل على البدل لانه يلزم ح الاضمار قبل الذكر فان رتبة البدل موخر فكيف يرجع الضمير المجرور فى ابوه اليه **فان قيل** فعلى هذا يلزم الالتباس فى صورة تثنية الفعل وجمعه ايضا لانعدام احتمال البدل للزوم الاضمار قبل الذكر مع انه قال الشارح ان ههنا يلتبس المبتدأ بالبدل كما سيأتى **قلنا** ان ههنا لا يلزم الاضمار قبل الذكر لان الضمير فى قاما فاعل فيكون عمدة والاضمار قبل الذكر جائز فى العمدة بشرط التفسير فيصح جعل الزيدان بدلا ولا يلزم الاضمار قبل الذكر بخلاف الضمير فى ابوه **او نقول** ان الفاعل فى قام ابوه هو الاب وزيد غير الاب فلا يصح البدل الا بدل الغلط وهو قليل الوقوع فى الكلام فلا يذهب الوهم الى البدل بخلاف التثنية لان الفاعل فيه هو الالف وهو ليس الا عين الزيدان فيصلح بدل الكل فيذهب الوهم اليه

ے اولا فى تقديم الفاعل وثانيا فى تقديم المفعول ١٢م

ظاهرا وان لم یصح فی الواقع **فان قیل** لما صح الاضمار قبل الذکر فی العمدة فعلی هذا کیف یصح قولہم فیما
سبق فی القسم الثانی من المبتدأ رافعة للظاهر لانہا لو کانت رافعة للضمیر یلزم اجتماع الفاعلین و
لا یحمل علی البدل للزوم الاضمار قبل الذکر مع ان الضمیر عمدة فیه ایضا فیصلح البدل ولا یلزم الاضمار
قبل الذکر لانه عمدة فلیتامل فیه **قوله** فالتبس المبتدأ به الخ **فان قیل** فعلی هذا یلزم ان لا یصح
اقائم زید لالتباس المبتدأ بالفاعل فلا یصح قوله فان طابقت مفردا جاز الامران **قلنا** التباس
المبتدأ بالفاعل اذا کان الخبر فعلا یوجب التباس الجملة الاسمیة بالفعلیة ولیغیر الکلام بالفعلیة والاسمیة
بخلاف هذا القیاس فانه لا یغیر الکلام **قوله** او بالفاعل علی هذا التقدیر ای علی تقدیر التثنیة والجمع
قوله ایضا کما فی المفرد **قوله** واذا تضمن الخبر المفرد وانما لم یقل مشتملا (واذا کان الخبر المفرد) کما سبق للتفنن فی العبارة[1] **قوله** ای الذی لیس
بجملة اشارة الی موافقة القاعدة المشهورة عندهم وهی ان الالف واللام اذا دخل علی اسم المفعول یصیر
ذلک الالف واللام بمعنی الذی والمفعول بمعنی الفعل فلذا قال الذی لیس بجملة[2] **فان قیل** ینبغی ان یفسر
بفعل نفسه بان قال الذی یفرد فلای شیء فسر بقوله لیس بجملة وایضا اسم المفعول المذکور انما یکون بمعنی
الفعل المجهول وقوله لیس غیر مجهول اجیب عن الاول انما فسر به لقصر المسافة لانه لو قال یفرد فالافراد یجیء لمعان
کثیرة فانه یقابل المرکب والمضاف والجملة فیحتاج الی تفسیر آخر فلذا قال ابتداء لیس بجملة وعن الثانی ان
لیس لازمی والفعل المجهول بمنزلة اللازمی لجعل مفعوله مفعول ما لم یسم فاعله فلم یبق المفعول **فان قیل**
المثال لا یطابق الممثل لانه خبر مفرد والمثال هو این وهو لیس بمفرد لانه قد مر ان ما وقع ظرفا
فالاکثر علی انه مقدر بجملة **قلنا** المراد بالمفرد المفرد صورة ولا شک ان این مفرد صورة لانه من الاسماء و
ان کان جملة بحسب الحقیقة **قوله** کالاستفهام **فان قیل** ینبغی ان یقال هو الاستفهام بترک الکاف المثلی
لان مقتضیات الصدارة[3] علی قسمین قسم لا یصح کونه خبرا للمبتدأ لکونه حرفا کحرف النفی والاستفهام بل الخبر ما
بعدهما وقسم یصلح له کاسماء الشرط والاستفهام الا ان اسماء الشرط یقع خبرا لکن جملة لا مفردا فلم یبق
من مقتضیات الصدارة مما یقع خبرا مفردا الا اسماء الاستفهام **قلنا** مراد الشارح بقوله کالاستفهام بیان المثال
المطلق ماله صدر الکلام ولا شک انه غیر مختص بالاستفهام لانه مثال الخبر الذی فیه ماله صدر الکلام

قوله فزید مبتدأ اشارة الی تطبیق المثال مع الممثل **فان قیل** لم لا یجوز ان یکون زید فاعلا لاین لانه
شبه الفعل لکونه ظرفا **قلنا** شبه الفعل انما یعمل اذا اعتمد بشیء من الامور الستة وهو لم یعتمد بشیء منها
قوله واحترز به ای بلفظ المفرد لان الخبر فی زید این ابوه جملة لا مفرد **قوله** لتصدره **فان قیل**
الظاهر ان الضمیر فی لتصدره یرجع الی این ابوه وح لا معنی لتصدره فی جملة لانه یلزم تصدر
الشیء علی نفسه **قلنا** الضمیر راجع الی ماله صدر الکلام **قوله** بتقدیمه **فان قیل** ان عبارة
المص یشعر بان ذات الخبر یکون مصححا له فیلزم ان یکون رجل فی قولنا رجل فی الدار مصححا للمبتدأ
لوجود ذات الخبر **قلنا** المراد انه یکون مصححا للمبتدأ بتقدیمه لا بذاته **وقیل** احترز بقوله
بتقدیمه عما یکون الخبر بتاخیره مصححا له کما فی زید

[1] ذلک للمفعول الذی دخل علیه الالف واللام ۱۲م
[2] ای الذی دخل علیه الالف واللام ۱۲م
[3] ای الصفة الواقعة بعد حرف النفی والف الاستفهام ۱۲م

تام **قوله** من حيث انه مبتدأ **فان قيل** المصحح للمبتدأ هو المتكلم لا الخبر و **ايضا** لما كان الخبر
مصححا للمبتدأ فيكون مرتبة الخبر مقدما على المبتدأ والامر ليس كذلك **قلنا** المراد بكون الخبر مصححا
له من حيث وصف الابتداء لا من حيث ذاته ولا شك ان المصحح لوصف الابتدائية هو الخبر
والمتكلم مصحح له من حيث ذاته وكذا التقدم مرتبة المبتدأ على الخبر باعتبار انه ذات واما باعتبار
وصف الابتداء فيجوز تقدم مرتبة الخبر **قوله** بقى المبتدأ نكرة غير مخصوصة **فان قيل** لو قدم
الخبر وقيل في الدار رجل التبس المبتدأ بالفاعل الظرف ففي كل من التقديم والتاخير يلزم المحذور فما
وجه ترجيح احدهما على الاخر **قلنا** لا نم انه التبس بفاعل الظرف لان الظرف لا يعمل في الفاعل بدون
الاعتماد على احد الامور الستة ولم يوجد **ولئن قلنا** ان في صورة تقديم المبتدأ يكون المبتدأ نكرة
صرفا غير مفيدة للمعنى بخلاف تاخيره فانه عند التاخير يتخصص ويفيد الكلام فائدة تامة و
احتمال الالتباس ايضا ليس على التسوية بل عند حمله على المبتدأ يكون الكلام تاما خبريا وعند الحمل
على الفاعلية للظرف يحتمل ان يكون الظرف مقدرا باسم الفاعل وحينئذ لم يكن الكلام تاما فيترجح
جانب الابتدائية **قوله** او كان لمتعلقه **فان قيل** ان قوله او لمتعلقه لا يخلو اما عطف على اسم
كان او على خبره لا سبيل الى الاول لان قوله او لمتعلقه جار ومجرور وهما لا يقعان اسما كان
والمعطوف على اسمه اسم ايضا ولا الى الثاني لانه يلزم عطف الجملة على المفرد وذا لا يجوز **قلنا**
ان ههنا قدر لفظ كان فيكون عطف كان على كان الاول فيكون عطف الجملة على الجملة **قوله**
بكسر اللام **دفع وهم** وهو ان قوله او لمتعلقه مقروء بفتح اللام المثاني ومتعلق الخبر ليس اداة
المبتداء فيكون معناه او كان للمبتدأ ضمير في المبتدأ وهو ليس لاسناد المعنى فدفع بقوله بكسر
اللام اي لجزء الخبر **فان قيل** لما كان المراد من المتعلق هو الجزء فينبغي ان يقول المص رح او
لجزء الخبر مع انه خال عن الوهم المذكور **قلنا** لو قال ذلك لخرج قولنا قرين كل رجل ضيعته فانه
في هذه الصورة ايضا يجب تقديم الخبر على المبتدأ مع ان الضمير في ضيعته ليس براجع الى جزء
الخبر بل الى المضاف اليه اعني قوله كل رجل **فان قيل** هذه الضابطة منقوضة بقولنا على الله
عبده متوكل فان قوله عبده مبتدأ ومتوكل خبره وعلى الله متعلق الخبر ولمتعلقه ضمير في المبتدأ
مع انه لا يجب تقديمه على المبتدأ **قلنا** المراد بالمتعلق ما يكون تابعا للخبر بحيث يمنع تقديمه
عليه بان يكون جزءا من الخبر او مضاف اليه له وفي مادة النقض ليس كذلك لان قوله على
الله جار ومجرور متعلق بقوله متوكل وتقدم الجار والمجرور على المتعلق جائز **فان قيل** في مادة النقض
لما قدم الجار والمجرور على المتعلق فعلى هذا يلزم الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي وهو قوله
عبده وذا لا يجوز **قلنا** الفصل بالاجنبي انما لا يجوز اذا لم يكن الاجنبي في مركزه وههنا في مركزه
لتقدم قوله على الله على عبده لا ان قوله عبده اخذ من محل اخر وادرج ههنا بل هو ثابت في
محله كما كان **فان قيل** في هذه الضابطة يلزم الدور لان صحة الابتدائية يتوقف على تقديم

ح ای قوله اولمتعلقه ۱۲

الخبر ههنا وتقديم الخبر يتوقف على صحة الابتدائية لانه لو لم يصح المبتدأ فكيف يكون له الخبر فضلا عن تقديمه لانه بناء على الوجود **قلنا** الموقوف عليه بصحة الابتدائية تقديم ذات الخبر من غير النظر الى وصف الخبرية والخبر بوصف الخبرية يتوقف عليها لا الذاتية فلا دور **قوله** كائن بيان لمتعلق الجار والمجرور **قوله** في جانب المبتدأ اشارة الى ان عبارة المتن مصروف عن الظاهر غير الظاهر اذ الظاهر ان الضمير مظروف في المبتدأ وليس كذلك او **جواب سوال** وهو ان المثال لا يطابق الممثل لانه ما يكون الضمير جزء المبتدأ والضمير في المثال ليس بخبر المبتدأ بل المضاف اليه **قوله** فقوله مثلا اشارة الى تطبيق المثال مع الممثل **فان قيل** لا نم ان الضمير في مثلها راجع الى متعلق الخبر بل راجع الى نفس الخبر لانه راجع الى التمرة وهو عين الخبر **قلنا** لا نسلم انه عين الخبر لان الخبر هو قوله على التمرة اى الجار مع المجرور لا المجرور وحده بل هو جزءه **قوله** او كان الخبر اشارة الى قوله او كان الخبر عطف على قوله مصححا له وليس عطف على قوله او لمتعلقه لفساد المعنى كما ترى **قوله** المفتوحة الواقعة **فان قيل** المراد بالخبر عن ان لا يخلو اما عن لفظ ان او عن اسم ان لا سبيل الى الاول لانه حرف لا يصلح الابتدائية وعلى الثاني يلزم الخروج من البحث لانه في خبر المبتداء واسم ان ليس بمبتدأ **قلنا** انه ليس بخبر عن ان ولا عن اسمه بل من مجموع ان واسمه وخبره بتاويل المفرد لان ان تجعل الجملة مفردة فيصح جعله مبتدأ **قوله** ذي تاخيره خوف لبس وانما قال خوف لبس ولم يقل لبس لان قولنا انك قائم عندي في التقدير انك قائم ثبت عندي فتكون الحكم في جانب الخبر قطعا فيكون انك مبتدء وعندي خبره فلا التباس ظ لكن خوف اللبس باق لكونها في صدر الكلام **فان قيل** ان خوف اللبس دليل مرجح لا موجب ولذا قال المص رح في شريطة التفسير ويختار النصب عند خوف لبس المفسر بالصفة **قلنا** خوف اللبس على قسمين احدهما ان يتعين اللابس في ذلك المحل والاخر ما يحتمل اللابس والملبوس جميعا فالاول موجب والثاني مرجح وههنا تعين اللابس لان المفتوحة لا تقع في صدر الكلام بل هو متعين للمكسورة في الواقع وان ذهب الذهن الى المفتوحة من حيث اللفظ كما قلنا **فان قيل** ان رفع الالتباس يحصل بالعكس ايضا بان يكون المفتوحة في الصدر والمكسورة في الوسط **قلنا** الكسر ثقيل من الفتحة والصدر بالثقيل اولى لان المتكلم اقوى فلذا المختار والعكس **قوله** لامكان الذهول اى الغفلة لانها يؤدى من غير الكلفة على اللسان فيكون سريعا في الاداء فلا يعلم المخاطب ان المؤدى فتحة او كسرة **قوله** او في الكتابة **فان قيل** لم يعهد دفع لبس الكتابة بالتقديم نعم يعهد بالزيادة نحو عمرو وفتامل فيه **قوله** مثل عندي انك قائم فانه اذا كان مكسورا لكان قوله ك اسمها وقوله قائم خبره وقوله عندي خبر بعد خبر او ظرف واذا كان مفتوحا كان جميع قوله ك وقائم اسم ان وعندي خبره **قوله** وقد يتعدد الخبر لانه حال من احوال المبتدأ وربما يكون لشئ واحد احوال كثيرة وذلك التعدد قد يكون جائزا وقد يكون واجبا فالاول ما يتم معناه باحدهما

عه اى لا يتوقف ذات الخبر على صحة الابتدائية ۱۲

سه الاولى ان يقول اذ الظاهر ان المبتدء ظرف للضمير مع انه ليس كذلك كذا قال رحيال الله ۱۲ منه

ڪه اى كان الخطاب المتصل بقوله ان

بدون الاخر مثل زيد عالم عاقل والثانى اما لا يتم معناه بدون الاول نحو الابلق الاسود الابيض
قوله من غير تعدد المخبر عنه فان قيل كلمة قد اذا دخل على المضارع يفيد التقليل والحال ان
تعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه كثير مثل زيد قائم وعمرو قاعد قلنا المراد بتعدد الخبر من غير
تعدد المخبر عنه ولا شك ان التعدد حينئذ قليل فان قيل لما كان المراد منه من غير تعدد المخبر
عنه فعلى هذا يلزم حمل المتعدد على غيره قلنا انما لا يصح حمل المتعدد على غيره اذا لم يكن غير المتعدد
قابلا لتحمل المتعدد وههنا قابل كما ترى فان قيل لم لم يتعرض المص الى تعدد المبتدأ بلا تعدد الخبر
بان يقع وقد يتعدد المبتدأ قلنا ليس له مثال فى كلامهم فلذا لم يتعرض له فان قيل لا نسلم ذلك
لانهم قالوا الحلو الحامض من الطعوم قلنا ان ههنا وان تعدد المبتدأ لكن مع تعدد الخبر لان
تقديره هكذا الحلو الحامض كائنان من الطعوم فالجار والمجرور متعلق بالمثنى او نقول انه شاذ
لا يعبأ به قوله وذلك التعدد اما بحسب اللفظ دفع وهم وهو ان المص اورد مثال الخبر المتعدد لفظا او
معنى بغير العاطف توهم منه ان التعدد جائز من حيث اللفظ فقط ومع العاطف غير جائز فدفع
بقوله وذلك التعدد الخ قوله ويستعمل ذلك على وجهين فان قيل يشكل هذا بقولنا هما عالم وجاهل
لان العطف فيه واجب بان يعطف اولا ثم يجعل المجموع خبرا عن المبتدا على ارادة التفصيل قلنا الكلام
فيما اذا كان المخبر عنه واحدا وههنا كما تعدد الخبر تعدد المخبر عنه ايض فان قيل هذا المثال مشهور فيما بينهم
مع ان فيه خللا ظاهرا وهو ان الخبر اذا كان مشتقا يكون حاملا لضمير المبتدأ وههنا ليس كذلك والا
لفسد المعنى قلنا المبتدأ مفكوك تقديرا فكانك قلت احدهما عالم والاخر جاهل فلا يفسد المعنى على تقدير
تحمل الخبر الضمير قوله فانه فى الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة بين الحلاوة والحموضة
لا اثبات انفسهما وايض لا يصح حمل كل واحد على المبتدأ بل المحمول هو المجموع فعلم انهما فى الحقيقة خبر واحد فان
قيل اذا كان الخبر هو المجموع فكيف يصح اجراء الاعراب على كل واحد منهما قلنا اذا كان كل واحد من
اجزاء الخبر صالحا للاعراب ولم يكن المجموع من حيث المجموع صالحا فاجرى الاعراب على كل واحد
منهما فان قيل لم لم يتعرض الشارح الى الخبر الذى يكون فيه التعدد بحسب المعنى فقط دون اللفظ قلنا
لاجل انه ليس له مادة فى الخارج فان قيل لا نم ذلك لانهم قالوا هذا الماء فاتر يعنى انه لا حار ولا
بارد قلنا معنى الفاتر واحد وهو الكيفية المتوسطة بين البرودة والحرارة كالمز فلا تعدد فيه
قوله اى مز وهو الكيفية المتوسطة بين نهاية الحموضة ونهاية الحلوة بناء على ان الطعمين امتزجا فى
جميع الاجزاء فانكسر احدهما بالاخر قوله وفى هذه الصورة ترك العطف اولى لعدم التعدد
فى الحقيقة قوله وجواز العطف فان قيل قوله هذه البعض لا يخالف القول الاول لان فى القول
الاول ترك العطف اولى فعلم منه ان العطف جائز ايض قلنا المراد من قوله اولى اى واجب بقرينة
المقابلة بقوله وجواز العطف او نقول المراد من الجواز فى القول الثانى هو الاولى او نقول ان قوله
وجواز العطف محمول على حذف عبارة اخرى اى جواز العطف مع التسوية بين العطف والترك قوله

سله اى ما قال المجيب من عدم وجود مثال له فى كلامهم ١٢ مفتى عفى عنه سه بان يعتبر العطف مقدما على الحمل ثم يجعل المجموع خبرا عن المبتدا على ارادة التفصيل بين جزئى المبتدا او تنزيل الخبر عليهما بان يكون احد الجزئين للاحد منهما والآخر للآخر ١٢ منه سه لا ترك العطف لم يكن كلامهم

ولا يبعد **فان قيل** ان التعدد لما كان متنوعا الى العطف وغيره فلم خص المص رح بغير العطف **قلنا**
انما خص هذا لان مراد المص رح بقوله وقد يتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف
فيه خفاء لوجود الواسطة وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه وههنا بحث لوجود الاول انه
يلزم التدافع في قول الشارح رح لانه علم من قوله ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف وغيره الخ انه خبر
وعلم من ههنا انه ليس والثاني ان المتعدد بالعطف قد يكون خبرا كما في قولهم هما عالم وجاهل
والثالث لا نسلم ان المتعدد بالعطف من توابعه بل من التوابع هو المعطوف فقط اجيب عن الاول
ان من قال سابقا نظر الى اللفظ واما ههنا نظر الى الواقع فلا تدافع وعن الثاني ان مراد الشارح رح فيما اذا تعدد
الخبر من غير تعدد المخبر عنه وههنا تعدد المخبر عنه ايضا وعن الثالث ان مراد الشارح رح ان المتعدد الحاصل
بالعطف من التوابع ولا شك ان المتعدد الحاصل بالعطف ليس الا المعطوف لان المعطوف عليه حاصل
بدون العطف واطلاق المتعدد على المعطوف باعتبار بعض المواد لانه قد يكون متعددا **قوله** فالاقتصار
عليه لذلك اي لعدم الخفاء فيه ولانه تابع وليس بخبر **فان قيل** ما للشارح رح انه لم يعتبر من ترك المص
ما هو المتعدد من حيث اللفظ فقط **قلنا** لاجل انه قليل في كلامهم **قوله** وقد يتضمن المبتدأ لما فرغ المص
من بيان الاحكام المختصة بكل واحد من المبتدأ والخبر شرع في بيان ما يتعلق بهما فقال وقد يتضمن المبتدأ
معنى الشرط واضافة المعنى الى الشرط بيانية او لامية **قوله** وهو سببية الاول للثاني **فان قيل** قد لا
يكون فيه معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني مع انه دخل الفاء في الخبر نحو قوله تعالى وما بكم من نعمة
فمن الله فان اتصال النعمة بنا ليس سببا لصدور النعمة من الله بل الامر بالعكس لان الصدور سبب
الاتصال **قلنا** معنى الشرط لا يختص بسببية الاول للثاني بل المراد منه ههنا اعم منها اي سواء كان سببية
الاول لوجود الثاني او سببية الاول للحكم بوجود الثاني لا لنفس وجود الثاني وههنا وان لم يوجد الاول
لكن وجد الثاني لان الصدور امر مبطن لا يعلم الا بالاتصال بنا **فان قيل** لو قال الشارح رح معنى
الشرط هو الذي يكون بين الاول والثاني ملازمة لا يحتاج الى التعميم الذي ذكر الشارح رح مع انه اختار
الرضي **قلنا** انما قال الشارح رح ذلك موافقا لقول المص رح في بحث المفعول وهو قوله لسببية الاول
ومسببية الثاني تبركا **قوله** فيشبه المبتدأ اه **فان قيل** مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط لا
يستدعي التفريع الذي ذكر المص رح بقوله فيصح دخول الفاء في الخبر فانه يجوز ان يكون تضمن
المبتدأ معنى الشرط باعتبار سببية لشئ اخر غير الخبر لان الثاني في قوله سببية الاول للثاني
لا يلزم ان يكون خبرا **فاجاب الشارح رح عنه** بقوله فيشبه المبتدأ الشرط في سببية
الخبر اي المراد ههنا سببية المبتدأ للخبر وان كان سببية قد يكون بالنسبة الى شئ اخر ايضا فيصح
التفريع **قوله** ويصح عدم دخول الفاء فيه اشارة الى ان الصحة ههنا بمعنى الامكان الخاص
فان قيل ان ههنا امرين احدهما قصد الدلالة على ذلك المعنى والاخر قصد عدم الدلالة

عه او دخول الفاء في الخبر في هذه الصورة جائزة لا واجب ١٢ رب ارحمهما كما ربياني صغيرا ١٢

علیہ فعلی الاول یجب دخول الفاء فی الخبر وعلی الثانی ممتنع فکیف یصح قولہ فیصح دخول الفاء الخ وایضا
ان ما قال المص رح مخالف عن سائر النحویین لانہم حکموا بوجوب دخول الفاء فیہا اجیب عنہما
ان قول المص رح بالصحۃ فیما اذا نظر الی مجرد تضمن المبتدأ معنی الشرط من غیر النظر الی القصد وما
قالوا محمول علی صورۃ قصد معنی الشرط فالحاصل ان ہہنا ثلث صور ان اعتبر بشرط الشیٔ
یجب دخول الفاء وان اعتبر بشرط لا شیٔ یجب عدمہ وان اعتبر لا بشرط شیٔ یصح دخول الفاء
ویصح عدمہ ایضا قولہ فیجب دخول الفاء فان قیل قولہ فیجب لا یخلو اما ان یکون جزاء لاما
او لاذا فعلی کل تقدیر لا یوجد جزء الاخر قلنا ذلک جزاء اما واستغنی بہ عن جزاء اذا لان جزاءہا
مثل ذلک فان قیل ان کلمۃ اما لا یخلو اما من ادوات الشرط اولا فعلی الاول ینبغی ان یجزم
فی الجزاء ان کان مضارعا وعلی الثانی ینبغی ان لا یجب دخول الفاء فی الجزاء قلنا انہا من ادواتہ
لکن لا یثبت الجزم لمانع وھو انہ لما وجب حذف شرطہا فلم یعمل فیہ فکیف ان یعمل فی الجزاء
الذی ھو ابعد منہا قولہ واما اذا لم یقصد فان قیل ان عدم القصد لیس الا صورۃ مجرد التضمن
فکیف یترتب علیہ قولہ یجب عدمہ قلنا معنی قولہ اذا لم یقصد ای قصد عدم الدلالۃ بقرینۃ
التقابل مع قولہ نظرا الی مجرد التضمن قولہ وذلک اما الاسم الموصول فان قیل کلامہ یدل
علی انحصار المبتدأ المتضمن معنی الشرط الذی یصح دخول الفاء فی الخبر فی الاسم الموصول
بفعل او ظرف ولیس کذلک فان المبتدأ الذی دخل علیہ ما نحو ما زید فمنطلق والاسماء التی
فیہا معنی الشرط کمن وای وانی واذا وما نحو وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ومثل من کان فی ہٰذِہٖ اعمی
فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَمَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وغیر ذلک یجوز ایضا یدخل الفاء فی الخبر
قلنا مراد المص رح صحۃ دخول الفاء وفی ما ذکرت یجب دخول الفاء قولہ الذی جعلت
فان قیل ان صلۃ الموصول لا یکون الا جملۃ والفعل بدون الفاعل والظرف بدون المتعلق
مفردان قلنا المراد من الاسم الموصول ھو الفعل مع الفاعل والظرف مع المتعلق کما قال الشارح
ای الذی جعلت صلۃ جملۃ فعلیۃ او ظرفیۃ فان قیل جعل الظرف جملۃ مستقیمۃ عند البصریین
واما عند الکوفیین فلا یستقیم کما ہو قلنا الظرف ہہنا ما ولی الجملۃ بالاتفاق وانما مر سابقا
فہو فیما اذا وقع الظرف خبرا ثم الفعل ہہنا ما یعم شبہ الفعل کاسم الفاعل والمفعول فانہما تامین
فی الموضعین احدہما فی القسم الثانی من المبتدأ والاخر فی ہذا الموضع قولہ لان الشرط لا یکون
…… الا فعلا والمبتدأ لا یکون فعلا فلا بد ان یکون المبتدأ ھو الاسم الذی یجیٔ فی جنبہ
الفعل لیشبہ الشرط فان قیل ہذا منقوض بقولہ تعالی قل ان الموت الذی تفرون منہ فانہ ملاقیکم
فان المبتدأ فیہ لیس بموصول مع انہ دخل الفاء فی الخبر قلنا فی حکم الاسم الموصول المذکور
الاسم الموصوف بہ وہہنا الموت وان لم یکن موصولا لکنہ موصوف بالموصول لانہ لما تضمن الصفۃ
معنی الشرط فکان الموصوف ایضا تضمن لہ وہہنا بحث من وجہین الاول ان الموت مبتدأ لانہ ما

لے تعدد الدلالۃ علی ذلک المعنی ۱۲

ئے الکلمۃ اما او بکلمۃ اذا ۱۲

ھ اے بالاسم الموصول المذکور لانہما فی حکم لفظ واحد لاتحادہما فی الصدق ۱۲ سفتے

انالانہ

يكون مجردا عن العوامل اللفظية والموة ليس كذلك **والثاني** ان ههنا وان وجد الموصول بواسطة الصفة لكن لم يوجد سببية الاول للثاني لان الفرار من الموة ليس سببا للملاقات **قلنا** المراد من المبتدأ ههنا اعم من ان يكون في الحال او في الاصل بقرينة قول المص رح وليت ولعل مانعان بالاتفاق **وعن الثاني** ان الاول ههنا وان لم يكن سببا للثاني لكن يكون سببا للحكم به او **نقول** لا نسلم ان الفرار ليس سببا للملاقات بل هو سبب الا ترى ان الجمادات لا فرار لها من الموة فكذا الملاقات للموة معها او **نقول** ان الفرار وان لم يكن سببا لها في جميع المواد لكن قد يكون سببا لها بان يكون اجله مقدرا في المكان الذي فر اليه **قوله** اي باحدهما لان التوصيف بهما ليس بشرط لصحة دخول الفاء فيكون عبارة المص رح محمولة بحذف المضاف **فان قيل** لو افرد المصنف رح الضمير بان يقال او النكرة الموصوفة به بارجاعه الى احدهما المستفاد من كلمة او لا يحتاج الى تقدير المضاف **قلنا** قال الرضي لا يستنكر عود ضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما لانه لما استعمل او كثيرا في الاباحة فجاز الجمع بينهما نحو جالس الحسن او ابن سيرين صار كالواو فوجب حمل الاستيفاء على الاولوية ونفي القول المذكور على الغالب فقول الشارح رح باحدهما بيان للمراد لا تقدير المضاف كما يراه في بادي النظر كذا قال مولوي **عبد الحكيم** **قوله** هذا مثال للاسم الموصوف بفعل **فان قيل** الموصوف بفعل هو الرجل لا كل فيكون مثالا للمضاف الى النكرة الموصوفة بفعل لا للمبتدأ النكرة الموصوفة بفعل **قلنا** لا نسلم ذلك لان المبتدء في الواقع هو الرجل واما كلمة كل فللاحاطة فقط **قوله** كل غلام رجل يأتيني هذا مبني على ان قوله يأتيني صفة لرجل واما لو كان صفة لغلام فيكون مثالا للقسم الاول مثل كل رجل يأتيني **قوله** من الحروف المشبهة بالفعل **فان قيل** ان جعل ليت ولعل مبتدأ غير صحيح لانه من الاسماء وهما من الحروف **قلنا** المراد منهما ههنا لفظهما فيكونان من الاسماء كما قال الشارح من الحروف المشبهة يعني يحكم بهما حال كونهما من الحروف المشبهة التي لها اسم وخبر ووقع في التراكيب فيكونان علمين لما وقع في التراكيب والعلم هو الاسم **قوله** اذا دخلا احتراز عما اذا اريد خلا على المبتدأ بان يتصور كل واحد على الانفراد **قوله** الذي يصح دخول الفاء لانه لو كان المبتدأ من الاسماء التي لا يصح دخول الفاء عليها بان لم يكن موصولا مثلا فح لا يظهر منع ليت ولعل من دخول الفاء **فان قيل** انهما اذا دخلا على المبتدأ الذي يجب دخول الفاء في خبره يكونان ايضا مانعين بالاتفاق فما وجه تخصيص الصحة **قلنا** ان منعهما على تقدير الصحة يستلزم منعهما على تقدير الوجوب لان نفي الاعم يستلزم نفي الاخص **قوله** من قبيل الاغنياء **فان قيل** انه يجوز دخول حرف الاستفهام على الشرط والجزاء نحو هل ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مع ان الاستفهام يجعل الجملة انشائية وايضا كثيرا ما يكون جزاء الشرط امرا نحو ان لقي زيد فاضربه وقوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا وقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا مع ان الامر من الانشاءات **اجيب** عن الاول لا نسلم ... صحة المثال المذكور لان الشرط والاستفهام يقتضي كلاهما الصدارة فيبطل صدارة احدهما

وعن الثاني ان مراده من الشرط والجزاء مجموع القضية لا مقدمها على حدة ولا تاليها على حدة ولا شك ان القضية الشرطية جملة خبرية وان لم يكن بعض اجزائها كذٰلك فان قيل هذا مستقيم على مذهب المنطقي لان الحكم عندهم بين الشرط والجزاء واما عند النحوي فالحكم في الجزاء فقط والشرط قيد له فلابد ان يكون الخبرية في الجزاء قلنا عندهم مواد النقض مؤولة بالخبريات يكون معنى قوله اذا زنى فاجلد واي تطلب منه الجلد او مقول في حقه فاجلد واو قس على هذا او قال بعضهم في وجه قوله مانعان بالاتفاق ان الفاء انما يدخل على الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط وقد بطل لازم الشرط وهو الصدارة بدخولهما فيبطل الشرط لان الشيء ينتفي بانتفاء لازمه وقال بعضهم ان الفاء انما يدخل على الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط وقد يبطل ذلك بدخولهما لان الشرط يدل على قطعية وجود الجزاء بوجود الشرط وهما يغيران الكلام من القطع الى الطمع والرجاء **قوله** وذلك المنع اشارة الى ان قوله بالاتفاق متعلق بقوله مانعان **قوله** ايضا مانعان وان لم تخرجا الكلام من الخبرية الى الانشائية لكنه يفوت صدارة معنى الشرط **قوله** ما وجه تخصيص ليت ولعل من بين الحروف المشبهة بالبيان **قلنا** وجه ذلك التخصيص لاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيهما او **نقول** بما خصا لان المصنف قال وامره كامر خبر المبتدأ فلو لم يبين هذا المنع ههنا توهم انهما غير مانعتين من دخول الفاء بالنظر الى قوله وامره كامر خبر المبتدأ **قوله** والحق بصيغة الماضي من باب الافعال ووجه البعض ان كلمة ان للتحقيق والشرط للتردد فيتنافيان والاصح انها لا تمنع لانها لا تخرج الكلام من الخبرية الى الانشائية **فان قيل** قد صرح انفا ان باب كان وباب علمت مانعان بالاتفاق مع انه لا يخرج الكلام من الخبرية الى الانشائية فلم يخص علة المنع على ذلك **قلنا** ان ثمه وجد علة اخرى وهي انه يفوت صدارة معنى الشرط بخلاف ان المكسورة لانها لا تغير معنى الجملة فكانها زائدة فلا تفوت الصدارة **قوله** تؤيده **فان قيل** لم قال يؤيد ولم يقل يدل ليقوله نعم **قلنا** انما لم يقل يدل لانه يحتمل ان يكون بحذف الخبر وهو يعذبهم والفاء للتعليل او زائدة وفيه بحث من وجهين الاول الملحق هو سيبويه فلا يمكن الجواب بحمل الفاء على الزيادة لانها لا تجيء زائدة عنده في موضع من المواضع نعم لو كان الملحق هو الاخفش لا يمكن الجواب بحمل الفاء على الزيادة لانه يجوز زيادتها والثاني انه على هذا لا يصح قول الشارح فيما سيأتي فما يدل على عدم منعها ان المكسورة لانه تصريح بكونه دليلا اجيب عن الاول ان سيبويه وان لم يقل بزيادتها لكن يحتمل زيادتها عند الغير لان نقل روايته من مجتهد يحتمل النقل من مجتهد اخر وعن الثاني بما قال ههنا يؤيد نقلا على الاحتمال وقال فيما بعد فمما يدل نظرا الى بعد هذا الاحتمال **قوله** فاعتد بقوله **فان قيل** ما وجه سيبويه انه الحق المكسورة بهما ولم يلحق المفتوحة بهما مع انهما بالالحاق اولى من المكسورة لانها تغير معنى الجملة فلا يكون كالزائدة بخلاف المكسورة كما مر انفا **قلنا** ان سيبويه كما الحق المكسورة وكذا الحق المفتوحة وما قال الشارح بقوله ولم يعتد بقول من سواه ليس من مقولة الشارح بل من مقولة القيل حيث قال

[illegible] ١٢ علی قوله لانها لا تخرجوا الكلام ١٢ عنه اي باب كان ١٢ اي المراد من باب كان ولو علمت منه ١٢ وبما ياتي في بحث خبران وقوعها

الشارح رح قیل لبعضهم الذی الخ **قوله** مع ان کلا القولین لایساعدهما دفع وهم وهو انه لما کان یقول
سیبویه اعتدادا فیکون هو معمولا ایضا فدفع بقوله مع ان کلا القولین الخ **قوله** انما غنمتم کلمة ما یحتمل
ان یکون موصولة او موصوفة فعلی الاول یکون المبتدأ اسما موصولا بفعل وعلی الثانی یکون المبتدأ
نکرة موصوفة بفعل لان ما الموصوفة لایکون الا نکرة **قوله** فوالله ما فارقتکم حاصله ان الشاعر لم
یختلط مع بعض صحابه وفارق منهم فقالوا له لما لم تختلط معنا علم انك تختار العداوة معنا فقال الشاعر
فی دفعهم فوالله ما فارقتکم قالیا لکم ای از جهت دشمنی باشما ؛ ولکن ما یقضی فسوف یکون ؛ ای بل
المفارقة لامر الذی حکم علیه ربنا وتعلیون به انشاء الله **قوله** لفظیة او عقلیة **دفع وهم** وهو
ان المراد من القرینة ههنا هی اللفظیة فقط لتبادرها فدفع بقوله لفظیة او عقلیة وهما بالجر صفة القرینة
ویحتمل النصب علی الحالیة لان الحال عن المضاف الیه جائز عند جواز حذف المضاف واقامة المضاف
الیه مقامه ویحتمل النصب علی انها خبر کان المقدر ای سواء کانت القرینة لفظیة او عقلیة **قوله**
لا واجبا اشارة الی ان المراد بالجواز الجواز بمعنی الامکان الخاص وایض توطیة لقوله وقد یجب **قوله**
وقد یجب حذفه اما اشارة الی الاعتراض علی المص رح او اشارة الی **جواب سوال** فلو کان اعتراضا
فتحریره بانه لم یذکر ههنا حذف المبتدأ وجوبا **فجوابه** ان موضع بیان النعت لیس هذا الموضع
بل موضعه فی بحث النعت ولکن المص رح لم یذکره فی شیء من الموضعین لانه کتاب مختصر وکثیر
من المسائل لم یذکر فیه ولو کان جواب سوال فتحریره بانه لم لم اقر المص رح حذف المبتدأ وجوبا فاجاب
بقوله وقد یجب حذفه یعنی ان حذفه وجوبا قلیل لان قد اذا دخل علی المضارع یفید التقلیل
فان قیل ان قوله وقد یحذف المبتدأ ایض یفید التقلیل فینبغی ان لا یذکر الحذف الجوازی ایض **قلنا**
القلة اذا ذکرت بعد القلة فیکون القلة الثانیة بالنسبة الی الاول فهذه اقل من الاولی فلا یقاس الاول
علی الثانی **وقیل** لا یجب حذفه اصلا لانه رکن اصیل فی الکلام وحمل صورة القطع بالرفع علی حذف
الخبر لا المبتدأ **فان قیل** لم لم یجب الشارح عن قول هذا المعترض بان یقال انما لم یذکره لعدم وجوده
قلنا هو مخالف من مقتضی المص رح لانه لما لم یذکر المص صورة قطع النعت عن صور وجوب
الخبر وحصر فیما التزم فی موضع غیره علم منه انه لیس من صور حذف الخبر **قوله** اذا قطع النعت
بالرفع ای بسبب جعله مرفوعا والحاصل انه صفة لما قبله فی المعنی لکن قطع وجعل اعرابه مخالفا
لاعراب ما قبله بان رفع وهذا انما یکون فی صورة کان النعت مرفوعا فلو قطع بالنصب او الجر
فهو لیس من هذا الباب **قوله** فی الاصل صفة لانه لو اظهر یکون جملة مستقلة فلا یدل علی انه فی
الاصل صفة **فان قیل** فعلی هذا ینبغی ان لا یقطع لیعلم صریحا انه صفة **فاجاب** الشارح بقوله
فقطع لقصد المدح او الذم لانه اذا قطع فیکون فارا من الاصل والفرار منه لیس الا لنکتة وهی ههنا
قصد المدح او الذم **فان قیل** قصد المدح یتاتی بالنعت ایض فلا حاجة الی القطع **قلنا** سلمنا ذلك لکن
کمال المدح لان ضمیر الفصل یفید

له العلی بالکسر والقصر والعلاء بالفتح والمد البغض ۱۲ م اللهم ارحم مینا مدلکم

له والقلیل بمنزلة العدم فلذا لم یذکر المص رح سه لما مر من ان قد اذا دخل علی المضارع یفید التقلیل ۱۲ سه مثل الحمد لله اهل الحمد برفع قول اهل ۱۲ م ۵ حذ ناجائز التقدیر اهل الحمد هو ۱۲ مفتی

فی القطع

الحصر فان تقديره هكذا الحمد لله هو اهل الحمد **قوله** وغير ذلك كالترحم والغضب مثال الذم كما
اذا قطع السارق بالرفع فی قولنا مررت بزيد السارقُ ای هو السارق ومثال الترحم كما اذا قطع المسكين
بالرفع فی قولنا مررت بزيد المسكين ومثال الغضب كما اذا قطع اخاك بالرفع فی قولنا ضربت زيدا
اخاك بان يقم اخوك **قوله** ان تقديره هو زيد واما عند من قال ان زيدا مبتدأ وما قبله خبره
ليس من هذا الباب كما ستعرف فی موضعه وانما يجب الحذف ههنا لان المخصوص بالمدح وهو زيد مثلا
لا الرجل مثلا فيكونان بمنزلة كلمة واحدة فلو اظهر المبتدأ يلزم الفصل بين اجزاء كلمة واحدة وذا لا يجوز
قوله ای المبتدأ المحذوف **فان قيل** المثال لا يطابق الممثل فان هو المبتدأ المحذوف وقوله الهلال
والله ليس الا مثال الخبر المحذوف **قلنا** الكاف فی قوله كقول المستهل بمعنى المثل بتقدير المضاف اليه وهو لفظ
المبتدأ والقول بمعنى المقول بتقدير حرف الجر وهو كلمة فی ثم هذا المجموع خبر مبتدأ محذوف فيكون
تقديره ای المبتدأ المحذوف فی مقول المستهل كما قال الشارح **فان قيل** الاخصر ان يقم هو مثل الخ بالضمير
وايضا ان الشئ اذا ذكر سابقا يذكر بعد ذلك بالضمير **قلنا** سلمنا ذلك لكن الشارح اختار الاطناب
لبيان مرجع الضمير لانه لو ذكر الضمير ينبغی ان يبين الشارح مرجعه لان الضمير مقدر فی عبارة المصنف ودأب الشارح
ان يبين مرجع الضمير الذی ذكر فی عبارة المصنف وهذا الضمير وان لم يكن فی عبارته صريحا لكن هو
مقدر فيها **قوله** المبصر انما وصف المستهل بالمبصر لئلا يتوهم انه عبارة عن المولود الذی ولد فی الحال كما
يطلق عليه عند الفقهاء وانما وصف بقوله الرافع صوته لان قول الهلال لا يوجد بمجرد الابصار بل دون
رفع الصوت **قوله** هذا الهلال اشارة الى بيان المبتدأ بقرينة حالية وهی اجتماع الناس لروية الهلال
فی مطالعه وههنا بحث من وجهين الاول انه ينبغی ان يكون هذا الحذف واجبا لوجود القرينة والسد
اما الاول كما مر والثانی قوله والله والثانی انه من اين علم انه محذوف المبتدأ فليكن محذوف الخبر اجيب
عن الاول ان ذكر القسم غير لازم مع هذا القول كما يدل عليه قول الشارح جريا على عادة المستهلين غالبا
فان الغلبة يدل على انه قد لا يكون معه او نقول انه قوله والله من متعلقات الخبر فلا يقوم مقام المبتدأ
×·×·×·× ·×·×·×·× ×· ×· ×· ×·×·×·×·×· ×· وعن الثانی ان مقصود المستهل تعين الشئ
بالاشارة والحكم عليه بالهلالية لا تعين الهلال بالاشارة لان المقصود فی الكلام محكوم به لا المحكوم عليه
فلا بد ان يكون الهلال محكوما به لانه المقصود **قوله** ليتوجه دليل التعين **فان قيل** لم قيل ههنا بيان المبتدأ
والخبر فما الحاجة الى قوله والله **قلنا** انما اتی به جريا على عادة المستهلين ثم يرد عليه ان العادة على قسمين
احدهما ما انتفی خلافه والاخر ما ندر خلافه فهذا من ای قبيل فاجاب الشارح بقوله غالبا ای انه
من قبيل ما يجعل الخلاف فيه نادرا وايضا انما اتی بالقسم لئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف
وذلك لان الاصل فی كل كلمة الوقف اذا كانت فی الاخر فاذا اريد وقفه فيذهب الوهم الى انه
كان منصوبا بابصر الهلال او رايت الهلال ثم حذف الفعل لضيق الوقت فح لا يكون مما نحن فيه
واما عند اتيان القسم لا يتوهم الوقف لانه ليس فی الاخر بل الاخر هو القسم **فان قيل**

له فما قال مرب الخز وان استعمل على مليه ١٢م
عـه ای الشارح بك قوله ای المبتدأ المحذوف جوازا ١٢م
ـه جوازا مثل المبتدأ المحذوف ١٢م

ان دفع الوقف لو يتوقف على القسم لانه يكون بذكر كلمة اخرى ايضا فما وجه تخصيص القسم **قلنا** انما خصه لجريان العادة **فان قلت** فعلى هذا لايكون قوله ولئلا يتوهم لنصب الهلال وجه مستقل مالم ينضم اليه الوجه الاول فلا يصح ذكر الواو فى قوله ولئلا يتوهم **قلنا** انما ذكر الواو لان الوجه الاول تام بلا انضمام الثانى وان لم يتم الثانى بدون الاول او **نقول** الواو زائدة والعبارة محمولة على القلب تقديره هكذا انما اتى بالقسم لئلا يتوهم الخ وانما خص القسم جريا على عادة المستهلين والله اعلم بمراد الشارح **قوله** من غير اقامة شئ الخ لانه لو اقيم شئ مقامه كان حذفه واجبا كما سياتى بقوله ووجوبا فيما التزم فى موضعه غيره **قوله** مثل الخبر المحذوف **فان قلت** ان ههنا فات المطابقة بين المثال والممثل لان قوله فاذا السبع مثال المبتدأ لا الخبر **قلت** عبارة المصنف بحذف المضاف اليه وهو لفظ الخبر تقديره مثل الخبر المحذوف الخ **قوله** فان تقديره الفاء لتعليل تطبيق المثال مع الممثل قوله واقف والقرينة عليه ان اذا للمفاجات ولايكون بعده الا الجملة الاسمية **فان قلت** لاحاجة ههنا الى تقدير الخبر فليكن قوله السبع مبتدا واذا خبره قدم لانه ظرف فكل موضع موضع له فاجاب الشارح بقوله على ان يكون اذا ظرف زمان على الصحيح والزمان لايحمل على السبع **فان قلت** ينبغى ان يكون هذا الحذف واجبا لوجود القرينة وسد المسد وهو اذا فاجاب الشارح بقوله غير ساد مسده اى ان اذا لايكون سد المسد لان اقامة المتقدم مقام المتاخر مختلف فيه وانما قال على المذهب الصحيح لان عند البعض اذا مكانية فيصح كونها خبرا لان المكان عبارة عن موضع الثبوت ولا شك ان السبع يصلح ثبوت الشئ على ظرفه لكن قولهم غير صحيح لانه على هذا يلزم تكرار المكان فى بعض الا مثلة نحو خرجت فاذا السبع واقف بالباب ثم العامل فى اذا لما واقف ومعنى المفاجات الذى استفيد من اذا لما الفاء فى قوله فاذا السبع اما سببية لان مفاجات السبع مسببة عن الخروج واما للعطف **فان قيل** كيف يكون الفاء للعطف مع انه على هذا يلزم عطف الاسمية على الفعلية وايضا ما الوجه لهم انهم لايجعلون خرجت عاملا فى اذا وتكلفوا فى العامل البعيد **قلنا** انها للعطف من حيث المعنى ولا شك ان قوله فاذا السبع واقف جملة فعلية فى المعنى تقديره خرجت ففاجات السبع وايضا وجه الثانى ان جزء جملة لا يعمل فى جزء جملة اخرى كما ياتى فى بحث ما اضمر عامله **قوله** اى ففى وقت خروجى اشارة الى حاصل المعنى فقوله ففى وقت بيان اذا وانما زاد قوله خروجى لتعيين الوقت لانه ليس المراد به الوقت مطلقا **قوله** اى فى تركيب **فان قلت** المتبادر من كلمته ما هو الخبر لان البحث فيه فعلى هذا يكون معناه وقد يحذف الخبر فى الخبر وهو فاسد **قلنا** العبارة عن التركيب انه عبارة عن الخبر فلا يلزم الفساد **فان قيل** فعلى هذا لا يصح العائد الى كلمة ما لان الضمير فى موضعه وغيره راجع الى الخبر **قلنا** العائد محذوف تقديره فيما التزم فى موضعه غيره منه **قوله** وذلك فى اربعة اشارة الى تطبيق عبارة المصنف بعبارة الفصحاء لانهم يفصلون بعد الاجمال فكذا ههنا فقوله اربعة ابواب اجمال وقوله مثل لولا زيد لكان كذا تفصيله **فان قيل** هناك قسم اخر وهو ما اذا كان الخبر ظرفا نحو فى الدار زيدا فان متعلقه خبر وهو واجب الحذف فيما اذا كان من الافعال العامة **قلنا** الخبر فى الاصطلاح

ك اى كلمة اذا عبارة عن السبع اى خرجت فكانى السبع ۱۲م ك اى لفظ موضعه ولفظ غيره ۱۲م لان اذا لا يصلح الخبر ۱۲م ك اى اصطلاح النحويين ۱۲م ك اى عادة المستهلين باتيانه فى غالب الاوقات ۱۲م ك اى دفع الوقف كما يكون بالقسم ۱۲

ليس الا الظرف[له] فلا يكون من باب حذف الخبر قوله اولها المبتدأ اشارة الى بيانٍ كلي بقوله مثل لولا زيد الخ

ثم في الحذف الوجوبي لا بد من القرينة وسد المسد فاشار الشارح رح الى الاول بقوله لان لولا

لامتناع شئ بوجود غيره فتدل على الوجود والى الثاني بقوله وقد التزم في موضع الخبر جوابها لا

اعلم ان سد المسد في الفعل ليس الا للمفسر كما مر وغير الفعل لا يشترط ان يكون مغيرا بل لا بد ان يكون امرا زائدا اي لا يكون جزء الكلام كالظرف والحال فلا يرد انه ينبغي ان يقوم الهلال مقام المبتدأ فيجب حذفه فان قيل لا نسلم ان حذف الخبر واجب اذا كان للمبتدأ بعد لولا لانه منقوض بقول الامام الشافعي شعر ولولا خشية الرحمن عندي ۔ جعلت الناس كلهم عبيدي ۔ ولولا الشعر بالعلماء يزري ۔ لكنت اليوم اشعر من لبيد ۔ فان خبره مذكور وهو قوله عندي وقوله يزري قلنا هذا اذا كان الخبر من الافعال العامة لان لولا دال على الوجود وهو من الافعال العامة واما اذا كان من الافعال الخاصة فلا يجب الحذف بل ان وجدت القرينة على الخصوص يجوز حذفه والا لا يجوز قوله اي لولا وجد زيد الخ قال الاخفش لولا حرف الشرط فيلزم بعدها الفعل لان لو بدون مقارنة لا حرف الشرط فكذا اذا قارنها وقال البصرية انها حرف برأسها يلزم بعد المبتدأ وليست التي هي من حروف الشرط فان قيل على قول الكسائي يلزم حذف الفعل وجوبا من غير المفسر قلنا فليكن الكسائي غير قائل على ذلك الحصر قوله وقال الفراء لولا هي الرافع لان لولا عنده من اسماء الافعال بمعنى وجد قوله او بتاويله عطف على المصدر فان قيل اذا كان المبتدأ مصدرا فكيف يصح حمل الخبر وهو حاصل عليه لانه يلزم حمل الذات مع الوصف على الوصف فاجاب الشارح بقوله منسوبا الى الفاعل الخ لانه اذا كان منسوبا الى الذات كان له حكم الذات وقد يجاب ان المصدر اذا وقع في جانب الموضوع كان له حكم الذات فان قيل ما الوجه للشارح انه خالف عن الرضي فانه قال مضافا الى الفاعل وقال الشارح منسوبا قلنا انما قال ذلك لان الاضافة لا تستقيم في قوله او كلاهما لان الاضافة الى شيئين لا يجوز لانه يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه واما النسبة فهي عبارة عن التعلق ولا شك ان تعلق الشئ بشيئين جائز واما الرضي فاراد من الاضافة النسبة من قبيل ذكر الاخص وارادة الاعم وانما اشترط ان يكون المبتدأ مصدرا لان الاحوال التي تذكر بعد لو تاتي الا اذا كان المبتدأ مصدرا وانما اشترط ان يكون بعده حال ليقوم مقام الخبر قوله الى ذلك المصدر وانما اشترط ذلك لان المبتدأ في هذه الضابطة يجب ان يكون مصدرا اما حقيقة او حكما واسم التفضيل اذا اضيف الى المصدر فله حكم المصدر لانه يكون بعض المضاف اليه نحو زيد افضل الناس قوله اذا كان زيدا مفعولا به انما قال ذلك لانه لو كان فاعلا يلزم تكرار المثال فان قيل ان المصنف اورد المثال الذي فيه مصدر منسوب الى الفاعل او المفعول او كلاهما بقوله مثل ضربي زيدا قائما فلا حاجة الى ما ذكره الشارح بقوله مثل ذهابي الخ قلنا اراد به ان يذكر لكل واحد من المصدر المنسوب الى الفاعل والمفعول مثالا على حدة ويجعل مثال المصنف مثالا للمنسوب اليهما قوله ان ضربت زيدا مثال المصدر التاويلي فان ان مصدرية قوله واخطب ما يكون الامير

ن يزدي له لان القصور ظرفية الدار لزيد لا ظرفيتها لحصوله ١٢ م له اى حذف الخبر وجوبا ١٢ عه اي اراد الشارح بما ذكره من قوله مثل ذهابي واجلادي ١٢ م

لاسم التفضيل المضاف الى المصدر التاويلي فان ما مصدرية اى اخطب كون الامير **اعلم** ان هذه القسم من المبتدأ منقسم الى اربعة اقسام **الاول** ما يكون المبتدأ مصدرا صورة **والثانى** ما يكون المبتدأ مصدرا تاويلا **والثالث** اسم التفضيل المضاف الى المصدر صورة **والرابع** اسم التفضيل المضاف الى المصدر تاويلا **ثم كل واحد** من هذه الاربعة منقسم الى اربعة اقسام فيكون ستة عشر قسما الحاصلة من ضرب الاربعة فى الاربعة **الاول** مصدر صورة منسوب الى الفاعل وما بعده حال من الفاعل **والثانى** مصدر صورة منسوب الى المفعول وما بعده حال من المفعول **والثالث** مصدر صورة منسوب اليهما وما بعده حال من احدهما وهذا القسم مذكور فى المتن **والرابع** مصدر صورة منسوب اليهما وما بعده حال منهما كما اشار اليه الشارح بقوله او قائمين وقس عليه المصدر التاويلي واسم التفضيل لكن اقسام المقسم الاول كلها مذكورة ومن القسم الثانى قسمان مذكوران ومن الثالث واحد ومن الرابع واحد وايضا فيه اقوال الاول قول البصريين والثانى قول الكوفيين والثالث قول الاخفش والرابع قول البعض **قوله**

اشارة الى بيان الخبر **فان قيل** من اين علم ان خبره حاصل فليكن شئ اخر **وايضا** سلمنا ازدياد قوله حاصل لبيان الخبر لكن لا فائدة فى ازدياد قوله قائما كاف لسد المسد **اجيب** عن الاول ان الاخبار عن ضرب زيد بكونه مقيدا بقيامه لا يكون الا عند حصول الضرب وعن الثانى انه لو لم يكن قوله كان فعامل الحال لا يخلو اما قوله ضربي او قوله حاصل فعلى الاول كان الحال من متعلقات المبتدأ فكيف يكون سد مسد الخبر او مقام الخبر بعد تمام المبتدأ وايضا هذا ليس الا عين مذهب الكوفيين ويجئ بطلانه وعلى الثانى لزم اختلاف عامل الحال وذى الحال وهم قد التزموا الاتحاد واذا قدر كان لم يلزم شئ من ذلك لان قائما حال من ضميره الراجع الى زيد وانما قدر قوله اذا لامرين احدهما ليكون قرينة على الخبر لان متعلق الظرف يكون من الافعال العامة غالبا والثانى انه لو لم يزد قوله اذا لم يعلم ان قائما من متعلقات الخبر فاذا زاد قوله اذا فيكون مضافا الى كان وهو عامل فى قائما فيكون المضاف مع المضاف اليه متعلقا بحاصل **فان قيل** من اين علم ان قائما حال فليكن خبر كان كما هو الظاهر **قلنا** ان كان ههنا مقدر وما كان مقدرا فهو مقدر بالضرورة وهى تندفع بالادنى وهو كان التامة فلا حاجة الى الزائد وهو كان الناقصة لانه يستدعى الاسم والخبر بخلاف التامة لانه يتم بالاسم فقط **قوله** يحذف حاصل لما كان الحذف الوجوبي يقتضى القرينة وسد المسد اشار الشارح الى الاول بقوله كما يحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك اى حاصل عندك واشار الى الثانى بقوله فتعين اذا كان قائما **قوله** ثم حذف اذا مع شرطه **وههنا بحث من وجهين الاول انه** يلزم التدافع فى كلام الشارح رح لانه يعلم من القول السابق له المذكور بقوله كما يحذف متعلقات الظروف

۲ انما كان لان قوله قائما ۱۲

ن ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما

سه فلا بد من ازدياد قوله حاصلا ۱۲م سه اى اتحاد عامل الحال وذى الحال ۱۲م اللهم اغفر لى ولوالدى آمين ۱۲م

ان اذا ظرفية وليعلم من قوله ثم حذف اذا مع شرطه ان اذا شرطية والثانى ان اذا لما كان شرطية لابد له من الجزاء حينئذ ولا جزاء ههنا اجيب عن الاول ان اذا للظرف ابدا لكن لا يخلو من رائحة الشرط ايضا ولا منافاة بينهما وعن الثانى ان جزاؤه ماقبله اعنى قوله ضربى زيدا حاصل اى انه دال على الجزاء ثم اذا حذف اذا مع شرطه لابد له من سد المسد والقرينة فاشار الشارح الى الاول بقوله واقيم الحال مقام الظرف والى الثانى بقوله لان فى الحال معنى الظرفية لانه يأول به يقال جاءنى زيد راكبا اى وقت ركوبه وايضا بينهما مناسبة من حيث العاملية والمعمولية فالقيل لم حذف الظرف الذى هو قائم مقام الخبر لان الدال على الدال على الشئ دال على ذلك الشئ قوله قال الرضى هذا اى ما ذكر فى الشرح ما قيل فيه اى فى هذا المثال وفى ذكر قول الرضى اشارة الى الاعتراض على النحويين لانهم فسروا فى قوله ضربى زيدا قائما لاجل البصريين هذا التفسير المذكور فى الشرح قوله وفيه تكلفات كثيرة اى ثلثة الاول حذف اذا مع الجملة الشرطية وذا لم يثبت فى غير هذا المكان والثانى العدول من كان الناقصة الى التامة مع ظهور الناقصة لوجود المنصوب بعده فالظاهر انه خبره والثالث اقامة الحال مقام الظرف ليس له نظير فى كلامهم اجيب عن الاول بانا لا نسلم انه غير موجود الا ترى انه قيل فى قول المصنف فصاعدا يجوز صرفه اى اذا كان كذلك فهند يجوز صرفه وامثلته فى القران كثيرة وعن الثانى بانه كما ان الناقصة من افراد كان كذا التامة من افراده وظهور الناقصة ممنوع لان مثل هذا المنصوب مع كثرته لم يسمع الا نكرة ولو كان خبر السمع تعريفه ولان الواو فى الجملة الاسمية الواقعة موضع هذا المنصوب لازمة كما صرح به الرضى ولو كانت خبرا لها لم يلزم الواو وعن الثالث انه وان لم يوجد له نظير لكن المناسبة موجودة وهى كافية قوله والذى يظهر لى اى الانسب ان يفسر فى هذا المثال لاجل البصريين هكذا الى آخره يعنى الاولى ان يكون الخبر قوله يلابسه لا ان يكون خبره حاصل قوله اذا كان عن الفاعل فان قيل ان الضمير فى قوله يلابسه وكذا فى يلابسه ضمير مفعول فمن اين قال الشارح عن المفعول فى الاول وعن الفاعل فى الثانى بل عن المفعول على التقديرين قلنا الفرق باعتبار المرجع لانه فى الاول زيد فلذا قال عن المفعول وفى الثانى هو الضمير فى ضربى ولا شك انه فاعل الضرب وان كان مضافا اليه فى الحال فلذا قال عن الفاعل قوله اولى خبر لقوله ان تقديره قوله ثم نقول هذا ايضا قول الرضى اشارة الى وجه اولوية تقديره يعنى لو قدر يلابس يكون تقديره نظائر فى كلامهم بخلاف الاول لانه لا نظير له كما مر قوله مع قيام قرينة وهى ههنا امرين احدهما ان قوله يلابس فعل متعد يقتضى المفعول والآخر ان الحال يدل على ان يكون بعد يلابس ذو الحال فيكون معمولهما واحدا قوله كما تقول الذى ضربت والقرينة عليه ان الصلة لا يخلو عن عائد الموصول قوله ثم حذف يلابس ثم لابد فيه من القرينة وسد المسد فاشار

له من التوجيه فى المثال المذكور ۱۲

له اى الاولى عندى ان نجعل خبر الفعل والذى ۱۲

له الضمير يرجع الى الشئ مقام الخبر فحاصله ان الحال قائما مقام الظرف كانه قائم مقام الحال والظرف ۱۲

له وهو كون ضربى متعلقا بالظرف الوقت ليتحقق الجزاء باعتبار الشرط ۱۲

الى الاول بقوله والعامل فى الحال الخ والى الثانى بقوله وقام الحال مقامه **قوله** كما تقول اشارة الى بيان نظير حذف العامل **قوله** راشدا اى تكون واجدا للطريق بنفسه **قوله** مهديا اى ان تكون واجدا له بهداية الغير والغرض فى هذا القول دعاء للمخاطب **قوله** مستريحين اى يجدون الراحة والفرح والخلاص من تلك التكلفات الثلثة المذكورة اجيب بان التكلفات المذكورة مدفوعة بما ذكرنا سابقا او نقول ان فى تفسيرهم وان كان تكلفات لكن فى تفسيرك تكلف واحد فوق منها لان الاصل فى العامل المحذوف ان يكون من الافعال العامة والملابسة من الافعال الخاصة

قوله وقال الكوفيون استدلوا بوجهين احدهما ان فيه قلة الحذف كما ترى والاخر ان على هذا يكون الحال من معمولات المذكور وهو قوله ضربي والمعدوم لا يزاحم الموجود **قوله** ويلزمهم اشارة الى رد قولهم اى ان قولهم فاسد من وجهين الاول ان الحال لما كان من متعلقات المبتدأ فيكون العامل فيه هو الابتداء فيكون قيدا له وقيد الشئ بمنزلة جزئه وما هو بمنزلة جزء المبتدأ لا يقام مقام الخبر لان الخبر انما يكون بعد تمام المبتدأ فينبغى ان يكون ما يقوم مقامه ايضا كذلك والثانى تقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال لان اسم الجنس المعرف باللام او بالاضافة اذا لم يعلم خصوصه باعتبار ترجيح بلا مرجح حمل على الاستغراق فمعنى ضربي زيدا قائما جميع افراد الضرب الواقع من المتكلم على زيد حاصل قائما **قوله** وذهب الاخفش اعلم انه وافق البصريين فى ان الحال من متعلقات الخبر لكن خالفهم فى ان الخبر عندهم من الافعال العامة وعنده من الافعال الخاصة اى الخبر عنده مصدر بمعنى المبتدأ باعتبار الوجهين احدهما ان فيه قلة الحذف كما ترى والاخر ان الاصل فى المحذوف ان يكون من جنس المذكور متى امكن وانما اشترط ان يكون المصدر مضافا الى صاحب الحال ليكون عامل الحال وذى الحال واحدا لكن قوله غير صحيح لان المصدر ضعيف العمل لا يعمل مع الحذف ولان المصدر العامل بمعنى ان مع الفعل فيلزم على هذا حذف الموصول مع بعض الصلة لان بعضه باق وهو قوله قائما لان ان عندهم من الموصولات اللغوية **قوله** وذهب بعضهم وهو ابن درستويه وابن باشا **قوله** الى ان هذا المبتدأ لا خبر له ويوجد المبتدأ بلا خبر فى كلامهم كالقسم الثانى من المبتدأ وايضا هذا المبتدأ بمعنى الفعل والفعل لا يحتاج الى الخبر وانما كان بمعنى الفعل لان معنى ضربي زيدا قائما ومعنى اضرب زيدا قائما واحد غير متفاوة ورده ان قياسه مع الفارق لان الضرب مضاف الى ياء المتكلم والمضاف مع المضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة فلا يتم به الفائدة بخلاف القسم الثانى من المبتدأ فانه وان كان شبه الجملة لكن يفيد فائدة تامة لما مر ان شبه الجملة يفيد فائدة تامة فى الموضعين واما كونه بمعنى الفعل فهو تاويل الاسمية بالفعلية وتاويل نوع بنوع لا يخرج الشئ عن حقيقته

له عند البصرية والكوفية ۱۲م له ببعض ما يقع عليه ۱۲م له دفعا للترجيح بلا مرجح ۱۲م له اى قياس هذا المبتدأ على القسم الثانى من المبتدأ ۱۲م له فانه بلا خبر لان فيه معنى الفعل الخ ۱۲م له دفع لما يقال ان المبتدأ لا يكون بلا خبر ۱۲م له اى يكون بعد تمام المبتدأ ۱۲

له فيكون قيد الرد قيد الشئ بمنزلة جزئه وما هو بمنزلة جزئه يجوز ان يقوم مقام الخبر ۱۲ له لان ان تقتضى ان يكون ما بعدها فعلا كالموصول الاصطلاحى تقتضى ان يكون ما بعده جملة ۱۲ منه ۱۲

قوله ما اضرب زيدا الا قائما **فان قيل** نعم ان معنى ذلك المصدر هذا الفعل لاكن ادوات الحصر غير مستفادة من ضربي زيدا **قلنا** ان قيد مثلا مقدر فيه اى معناه ما اضرب زيدا الا قائما مثلا كذا قال مير جمال الدين الجنابى او **نقول** ان اداة الحصر تعبر عن الاستغراق المقم فى هذا المبتدأ لان الاستغراق يستلزم الحصر وانما لم يعبر عنه بكلمة كل لانها لاتدخل على الفعل وانما لم يعبر عنه بكلمة كلما مع انها تدخل عليه لانها تقتضى الجزاء ولاجزاء ههنا لان ضربي لما وان الفعل يكون فعل الشرط وكلما اسم الشرط والجزاء غير موجود فاحفظ فانه من خواص هذا الكتاب فان اكثر الفضلاء خرجوا من الدنيا ولم تنتبهوا بدرك هذه الحاشية **قوله** بالواو التى بمعنى مع وهو كل واو يحصل به بين المعطوف والمعطوف عليه اجتماع زمانية نحو العمل والحكم بجزائه اى العمل مقرون مع الحكم بجزائه فلو لم يكن الواو بمعنى مع لم يجب حذف الخبر كقول امير المؤمنين وانتم والساعة فى قرن فان المعطوف ههنا لايدل على الاقتران وانما اشترطنا ان يكون الواو بمعنى مع ليوجد القرينة لان متعلق مع لايكون الا مقرونا فيدل عليه **فان قيل** سيجئ فى المفعول معه ان الواو اذا كان بمعنى مع لم يكن للعطف فكيف يصح قول الشارح وعطف عليه شئ بالواو التى بمعنى مع **قلنا** المراد بالعطف ههنا المعنى اللغوى وهو الامالة والارتباط **فان قيل** لما كان الواو بمعنى مع فيكون مدخوله مفعولا معه لما وجه رفع مدخوله **قلنا** لما كان صورته موافقة لواو العطف اجرى عليه حكمه **قوله** وضيعته وهى فى اللغة الارض والمراد ههنا الصنعة والحرفة **قوله** اى كل رجل مقرون مع ضيعته اشارة الى بيان الخبر وهو مقرون **فان قيل** لما كان الواو بمعنى مع وهو متعلق بمقرون فيكون المتعلق مع المتعلق خبر المبتدأ مثل زيد فى الدار اى كائن فيها فلم يجد المعطوف **قلنا** ان قوله مع ضيعته فى قوله مقرون مع ضيعته ليس ضيعته التى هى معطوفة بل هى عبارة جديدة مقدرة مع الخبر تقديره كل رجل مقرون مع ضيعته وضيعته مقرون به فللمعطوف خبر على حدة **فان قيل** فعلى هذا لايكون الواو فى المعطوف بمعنى مع كما ترى فيخالف بما سبق من قول الشارح انه بمعنى مع **قلنا** معنى قوله بمعنى مع اى يدل على المصاحبة بين المعطوف والمعطوف عليه لا ان يأول بكلمة مع بالفعل فانه ليس غرض الشارح ذلك فى الحذف الوجوبى لابد من القرينة وسد المسد فاشار الشارح الى الاول بقوله لان الواو يدل على الخبر والى الثانى بقوله واقيم المعطوف فى موضعه **فان قيل** المعطوف على المبتدأ بحسب الرتبة مقدم على الخبر فكيف يقيم فى موضعه فان ما يقيم فى موضعه يكون متاخرا عنه **قلنا** المعطوف على المبتدأ وان كان من تتمته لكن هذا المعطوف يذكر متاخرا عرفا فيصح ان يقع موقع الخبر نظرا الى لزوم التاخير الذكرى او **نقول** انه معطوف على الضمير المرفوع فى مقرون فلا بد ان يكون من تتمة المبتدأ فيصح وقوعه موقع الخبر **فان قيل** فعلى هذا لايصح قول الشارح وعطف الخ فانه صريح فى انه عطف على المبتدأ وايضا ليس ههنا تاكيد

بالمنفصل او بالفصل

فکیف یصح العطف علی الضمیر المرفوع اجیب عن الاول ان العطف علی الضمیر المرفوع کالعطف علی المبتدا لان العطف علی الضمیر للشیء عطف علیه فی الحقیقة کما مر سابقا وعن الثانی انما لا یجوز ذلک اذا لم یکن عطفه راجعا الی شیء اخر مالا وههنا کذلک اونقول ان لفظ هو مقدر فیه وههنا ع بحث من وجهین الاول کان ینبغی ان یقول الشارح فی بیان الخبر ای کل رجل وضیعته مقرونان لان مقتضی العطف علی المبتدا هو هذا نحو زید وعمرو قائمان والثانی ان الضمیر فی قوله وضیعته لا یخلو اما راجع الی کل رجل او الی رجل ما لا سبیل الی الاول لفساد المعنی لان معناه کل رجل مقرون مع ضیعة کل رجل والامر لیس کذلک لان کل رجل مقرون مع ضیعة نفسه ولا الی الثانی اذ معناه کل رجل مقرون مع ضیعة رجل ما والامر لیس کذلک اجیب عن الاول لو قال مقرونان فح یکون الخبر متاخرا جزما فلم یقع المعطوف له فی موضع الخبر وعن الثانی ان الضمیر راجع الی رجل لکن بتقدیر قوله ذلک ای مع ضیعة ذلک الرجل ای رجل معین لا رجل ما او ان قوله و ضیعته بحذف المضاف ای وضیعة نفسه ای کل رجل مقرون مع ۱۲ ای نفس الرجل واذا ذکر النفس مع الرجل لا یراد منه رجل ما بل رجل معین اونقول ان قوله کل رجل نائب من الاسماء الکثیرة فکذا ضمیره نائب عن الضمائر الکثیرة فیعود کل ضمیر الی کل اسم فکانه قیل زید وضیعته وعمرو وضیعته وبکر وضیعته الی غیر ذلک وقال الکوفیون سه ان قوله کل رجل وضیعته تام لم یحذف عنه الخبر زعما منهم ان الخبر هو قوله وضیعته لو قال کل رجل مع ضیعته لم یحتج الی تقدیر الخبر فکذا هذا قلنا نقول ان جعل الواو بمعنی مع لا یخرجها من العطف الاصلی وبقاء العطف الاصلی یمنع جعله خبرا لان الخبر لا یعطف علی المبتدا فلا بد من تقدیر الخبر لئلا یکون المبتدا بلا خبر بخلاف ما لو قیل مع ضیعته فان مع ظرف حقیقة ثم یرد علی الکوفیین انه لما کان الواو بمعنی مع فالخبر هو مع لان الصیغة عطف علی المبتدا فیکون مبتدا فلا یکون الخبر الا لفظ مع وهو غیر جائز لعدم اعراب الرفع فیه قلنا لان لفظ مع ظرف ۱۲ اعراب الرفع انتقل منه الی مدخوله فان قیل لیس فی مع اعراب الرفع حتی ینتقل الیه بل فیه اعراب النصب لانه ظرف وهو منصوب قلنا لمع حیثیتان فانه مرفوع من حیث انه خبر ومنصوب من حیث انه ظرف کما فی زید عندک مرفوع من حیث انه خبر مع انه ظرف ایضا قوله یکون مقسما به یعنی معینا لذلک بحیث انتقل الذهن من استماعه الی کونه مقسما به فیکون قرینة علی حذف الخبر وهو قوله قسمی نحو امانة الله لا فعلن کذا لا یجب حذف الخبر قوله وبقاؤک اشار بهذا العطف التفسیری الی ان العمر بالفتح بمعنی العمر بالضم وهو البقاء وایضا اشارة الی انه لیس المراد من العمر هو الاسم المعروف الذی یذکر فی مقابلة زید وبکر فان قیل لما کان المراد منه البقاء لا یصح علیه حمل الخبر المحذوف اعنی قوله قسمی لان البقاء صفة المخاطب والقسم فعل المتکلم قلنا المراد من قوله قسمی ما اقسم به بجعل الیاء التی هی ضمیر المتکلم مستترا لان المضاف ۱۲ قوله وکل رجل وضیعته ۱۲

له وقد فرضنا اقامة المعطوف موضع الخبر ۱۲ سه کما فی قوله تعالی لو کان فیهما الهة الا الله لفسدتا فان الا فیها للصفة لموف هو الله مع انها لیست بموضوعة لها رفعها انتقل الی مدخولها ۱۲ عه لکن یتعذر ذلک التفصیل لعدم التناهی فاورده... لضرورة الاجمال ۱۲

سه ای هذا الذی ذکرما قاله البصریون وقال ا ه مفتی عبد الرحیم ۱۲

بحث خبر ان واخواتہا

تا بل للاستتار بخلاف القسم فانه مصدر ولهذا زاد قوله لیکون عائدا الی ما اشرنا الیه الحذف فالوجوبی لابد من القرینة وسد المسد فاشار الشارح رح الی الثانی بقوله وجواب القسم قائم واما القرینة فهی ان العمر یستعمل غالبا فی القسم فیدل علی ان خبره لفظ القسم وانما لم یتعرض الشارح الی بیان القرینة لوضوحها **قوله** والعمر والعمر بمعنی واحد الواو بمعنی الفاء فیکون تفریعا علی قوله وبقاءك او فیه اشارة الی توطیة قوله ولا یستعمل مع اللام الا المفتوحة **قوله** ولا یستعمل الخ دفع وهم نشأ من قوله والعمر والعمر بمعنی واحد و هو انه لما کان معناهما واحدا فیستعملان مع اللام ایضا **قوله** لان القسم موضع التخفیف والعمر بالضم ثقیل بنفسه فلو ادخل اللام علیه یلزم الثقل علی الثقل ویحتمل ان یکون قوله لان القسم الخ علة لوجوب حذف الخبر من هذا الترکیب فیکون القرینة ایضا مذکورة فی قول الشارح رح **قوله** ای من المرفوعات فیکون لفظ منها متعلقا فی عبارته فقوله خبر ان مبتدأ وقوله منها خبره وهذا الکلام یشعر بان هذا مرفوع علی حدة کما هو مذهب البصریین ولیس من قسم المبتدأ والخبر کما هو مذهب الکوفیین **فان قیل** فعلی هذا ینبغی ان یذکر المصنف رح کما ذکر فی البدایة **قلنا** انما لم یذکره لیتناول کلامه کلا المذهبین وان لم یکن مذهب الکوفیین مراد المصنف رح او **نقول** انما لم یذکره لیشعر علی انه لا یخلو من رائحة خبر المبتدأ کما یدل علیه قوله وامره کامر خبر المبتدأ او **ونقول** ان دابه ان یأتی بقوله منها فی القسم الاول وترکه فی الباقی کما مر **فان قیل** لا یصح اطلاق الاخوات علی الحروف الباقیة لانها تستعمل فی ذوی العقول **قلنا** المراد من الاخوات ههنا الاشباه لان المشابهة لازمة مع الاخوات فیکون ذکر الملزوم وارادة اللازم **قوله** علی المذهب الاصح رد علی الکوفیین لان عندهم هذه الحروف تعمل فی الاسم لا فی الخبر لانه مرفوع کما کان ای مرفوع بالابتداء **لکنا نقول** انها شابهت الفعل المتعدی وهو یعمل الرفع والنصب فکذا هذه الحروف وا والمشابهة ثابتة لفظا ومعنی اما لفظا فلکون کل واحد منها ثلاثیا ورباعیا کالفعل واما معنی فلعدم اتمام معناها بدون الاسمین وایضا انها تجیء بمعنی الفعل فان معنی ان حققت ومعنی کان شبهت وعلی هذا القیاس **فان قیل** لما کان الخبر مرفوعا علی المذهبین فما ثمرة الخلاف بینهما **قلنا** ثمرته تظهر فی قولنا انك وزید ذاهبان بالرفع فی زید فان هذا الترکیب غیر صحیح عند البصریین لاجتماع العاملین اعنی ان والابتداء علی معمول واحد وهو قوله ذاهبان وصحیح عند الکوفیین لان ان غیر عامل فی الخبر بل العامل هو الابتداء فقط وتحقیقه ما قال الشارح رح فی بحث الحروف **قوله** الی شیء آخر رد علی الشارح الهندی لانه قال المسند الی اسمائها کما یجیء تحقیقه فی هذه الصفحة **فان قیل** تعریف خبرها لا یکون جامعا لانه خرج عنه قولنا ان زیدا قائم لان قائما لیس مسندا بعد دخول هذه الحروف بل هو مسند بعد دخول احد هذه الحروف **قلنا** ان عبارته بحذف المضاف ای احد هذه الحروف کما قال الشارح رح **فان قیل** الحروف لا یخلو اما مجموع خبر ان وخبر اخواتها او خبر ان واخواتها علی سبیل التوزیع لا سبیل الی الاول ولا الی الثانی لان معناه ای مجموع خبر ان واخواتها هو المسند بعد دخول احد هذه الحروف ولا شك فی فساده ولا الی الثانی ایضا باعتبار لفظ الاخوات لان الاخوات ایضا جمع

فلا يجوز ان يقال خبر اخوات ان هو المسند بعد دخول احد هذه الحروف **قلنا** المراد هو الشق الثاني لكن تقدر لفظ الاحد في جانب المعرف ايض بان يقال خبر ان واخواتها خبر احد هو المسند بعد دخول احد هذه الحروف **قوله** عليهما **فان قيل** الظاهر ان يقال عليه لا عليهما لان الكلام في المسند اليه ايض **قلنا** هذا انما يرد لو كان الضمير في عليهما راجعا الى المسند والمسند اليه واما اذا كان راجعا الى خبر ان واخواتها فلا يرد شيء وان سلم انه راجع الى الاسم[1] والخبر فهو صحيح ايض لان ما قال الشارح بيان للواقع وان كان التعريف لا يقتضي ذلك **فان قيل** التعريف لا يكون مانعا لانه يدخل فيه قولنا يقوم في قولنا ان زيدا متعلق ۱۲ يقوم ابوه فان يقوم مسند الى شيء وهو ابوه مع انه لم يكن خبر ان بل الخبر هو مجموع قوله يقوم ابوه **قلنا** المراد من المسند ما يكون فيه اثر ان ولا شك ان اثر ان ليس في يقوم بل في المجموع من حيث المجموع لان الاثر ههنا عبارة عن التاكيد والاعراب وهما في المجموع

وههنا بحث من وجهين الاول ان الدفع[2] انما يكون بقوله ايراث اثر فما الحاجة الى تاويل الدخول بالورود حيث قال الشارح رحمه الله والمراد بدخول هذه الحروف ورودها عليهما الخ والثاني انه يدخل في الحد حسن في ان رجلا حسنا قائم وهو[3] صفة اسم ان لا خبره **اجيب عن الاول** انما اول به لفائدة اخرى وهي ان الدخول يستعمل في الالفاظ دون الآثار والمراد ههنا ايراث الاثر **وعن الثاني** ان المراد بالمسند الى اسم ان بلا تبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد **قوله** لفظا او معنى **فان قيل** الاثر المعنوي كالتاكيد مثلا موجود في صورة الالغاء بما الكافة مع ان خبرها خبر المبتدأ لا خبر ان **قلنا** المراد من الاثر المعنوي هو الاعراب التقديري او المحلي او المعنى الذي افاده الحروف المشبهة بالفعل كالتاكيد والاستدراك وغير ذلك **فان قيل** يرد الاعتراض على صاحب الجمال فانه فسر قوله او معنى بالتاكيد مثلا فيرد عليه صورة الالغاء **قلنا** على هذا كلمة او بمعنى الواو فلا يرد عليه شيء **فان قيل** لما كان او كلمة بمعنى الواو كان تقديره لفظا ومعنى فعلى هذا لا يصدق على جملة يقوم ابوه لانه وجد فيها اثر معنوي وهو التاكيد لكن لم يوجد فيها اثر لفظي وهو الاعراب اللفظي لانه فيه محلي **قلنا** المراد من اللفظ الاعراب مطلقا فيكون تقدير عبارة الشارح هكذا اعرابا ومعنى **قوله** فان يقوم ههنا من حيث اسناده **فان قيل** ان يقوم ههنا ليس مما يدخل محال ۲ عليه ان بهذا المعنى اصلا فلا وجه لتقييده بالحيثية **قلنا** انما يرد لو كان قوله ههنا اشارة الى المثال المذكور بل قوله ههنا اشارة الى المقام او الباب والمراد به خبر ان واخواتها فاحتاج الى قيد الحيثية فان معناه ان يقوم ههنا اي في خبر ان واخواتها من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى الخ واما من حيث اسناده الى الضمير الراجع الى زيد فهو مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بان يقال ان زيدا يقوم بدون ذكر ابوه **قوله** فلا يحتاج اشارة الى الرد على الشارح الهندي لانه اجاب عن اعتراض يقوم بقوله المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف وقوله يقوم غير مسند اليها

---

[1] اي المسند والمسند اليه ۱۲ [2] اي دفع الاعتراض المذكورة ۱۲ [3] اي لفظ حسنا ۱۲ اللهم اختم عاقبتنا بالخير والايمان

بل هو مسند الى قوله الخ **قوله** ويلزم منه استدراك الخ جملة مستانفة وقعت فى جواب سوال السائل
وهو انه ما الترجيح لجوابك على جواب الشارح الهندى فاجاب بقوله ويلزم منه استدراك **قوله** بعد
دخول هذه الحروف **فان قيل** انما يلزم الاستدراك اذا قدر قوله الى اسماء هذه الحروف قبل قوله
بعد دخول هذه الحروف واما لو قدر بعد قوله بعد دخول هذه الحروف فلا استدراك لان اغناء
القيد الثانى عن الاول لا يعد بالاستدراك عندهم **قلنا** المتبادر انه قدر قبل قوله بعد دخول هذه
الحروف لان الاصل فى المتعلق ان يلى المتعلق او **نقول** المراد من الاستدراك طلب الاختصار فى
المتن **قوله** ولا الى ان يجاب عنه اشارة الى الرد على صاحب الغاية لانه قال فى الجواب عن عرض
يقوم المراد بالمسند هو الاسم المسند ويقوم ليس باسم بل هو من الافعال **قوله** فيحتاج الى تاويل
جملة مستانفة وقعت فى جواب السائل كما مر انفا **فان قيل** لم لا يجوز ان يكون المعرف خاصا وهو خبر
ان اذا كان مفردا كما كان المعرف فى خبر المبتدا هو الخبر المفرد **قلنا** تخصيص الخبر بالمفرد لذكر
خبر الجملة بعده بقوله والخبر قد يكون جملة وليس خبر ان كذلك **فان قيل** لم لا يجوز ان يكتفى
بالخبر الجملة فى خبر ان بقوله وامره كامر خبر المبتدا **قلنا** لا يصح قياسه على خبر المبتدا لان الخبرية
الجملة ثمة فهم من التصريح وههنا لا يفهم خبرية الجملة من قوله وامره كامر خبر المبتدا صريحا **فان قيل**
تاويل الجملة بالاسم ضرورى لانه منه سواء كان اريد من المسند الاسم المسند او لا وذلك لان خبر
ان من المرفوعات وهى قسم من الاسم فيحتاج الى التاويل المذكور عند الكل **قلنا** نعم لكن غرض الشارح
انه لو قدر الاسم يحتاج الى تاويل الجملة بالاسم بالفعل واما الاحتياج الى التاويل المذكور عند الكل فهو
التاويل بالقوة وصلاحية التاويل **قوله** مثل قائم **فان قيل** لا يصح اضافة المثل الى قوله ان زيدا قائم
فانه جملة فكيف يكون مضافا اليه وايضا لا يطابق المثال مع الممثل **قلنا** اجاب الشارح عنه بقوله مثل
قائم فى ان زيدا قائم **فان قيل** فعلى هذا لا يصح دخول فى فى قوله ان زيدا قائم لان حرف الجر لا
تدخل الا على الاسم ولو قدر القول والتركيب فعلى هذا يصح اضافة المثل اليه ايضا فلا حاجة الى
التطويل تامل فيه **قوله** فانه المسند اشارة الى مطابقة المثال مع الممثل **قوله** حكمه لحكم الخ جواب
سوال وهو لا يصح اضافة الامر الى خبر ان لان الامر للافعال وخبر ان ليس كذلك فاجاب بقوله
اى حكمه اى المراد من الامر ما كان فى اصطلاح العامة او انه ذكر المؤثر واراد منه الاثر فان الامر
مؤثر فى الحكم **فان قيل** لما كان المراد منه الحكم فعلى هذا يلزم تقسيم الشئ الى نفسه والغير لانه
قال الشارح فى اقسامه واحكامه وشرائطه **قلنا** المراد بالحكم معناه اللغوى وهو ما يترتب على الغير
ولا شك انه صادق على الكل **فان قيل** ما للشارح انه جعل المفرد والجملة والنكرة والمعرفة
من قبيل الاقسام وجعل الواحد والمتعدد من قبيل الاحكام ولم يعكس **قلنا** هذا بناء على مجرد
اصطلاحهم ولا مناقشة فيه **فان قيل** لا نسلم ان امره كامر خبر المبتدا لان ابن مثلا
يصح ان يقع خبر المبتدا ولا يصح ان يقع خبر ان لان ان للتحقيق واين للاستفهام

وبينهما تنافر **قلنا** المراد ان امره كا مو خبر المبتدأ بعد ما يصح كونه خبرا وان لا يصح كونه خبرا كما ذكر **فان قيل** ان ما قال الشارح تكلف غير ظاهر من عبارة المص رح والحمل على خلاف الظ لا يجوز **قلنا** لا نسلم انه غير ظاهر من عبارته لانه قال وامره كامر خبر المبتدأ فلما اطلق عليه الخبر علم ان المراد ما يصح خبريته **قوله** ومن ابوك **فان قيل** ان جعل من مثال الخبر غير صحيح لما مر سابقا ان من مبتدأ وابوك خبره **قلنا** انما جعله الشارح رح مثال الخبر على قول من جعله خبره وهو غير سيبويه كما مر من الشارح على الوضوح **قوله** الا في تقديمه **فان قيل** الضمير في تقديمه لا يخ اما راجع الى خبر ان او الى خبر المبتداء فالكل باطل لانه استثناء من وجوه التشبيه وفي وجه التشبيه لا بد من الاشتراك بين المشبه والمشبه به والض يرد ان الضمير لا يخلو اما راجع الى خبر المبتدأ او الى خبر ان لا سبيل الى الاول لانه يلزم انتشار الضميرين ولا الى الثاني فان حكم التقديم غير متحقق في خبر ان فلا يصح اضافة التقديم اليه **اجيب** عنهما ان الضمير راجع الى المتكلم من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل ويعلم المتكلم من البحث الذي في الكلمات وهو يقتضي المتكلم ويمكن الجواب عن الثاني بوجه اخر وهو ان الضمير راجع الى خبر ان لكن المراد بالحكم اعم من ان يكون ايجابا او سلبا وحكم التقديم من حيث السلب متحقق فيه **قوله** اى ليس امره الخ لما كانت الاستثناء من الاثبات نفيا لكن بطريق الاشارة لا بالتصريح فقال الشارح رح للتصريح به اى ليس امره الخ **قوله** وقد جاز تقديم الخبر المراد بالجواز اعم من ان يكون مستقلا او في ضمن الوجوب **قوله** ان يتقدم المنصوب **فان قيل** حمل التقديم على العمل غير صحيح لان التقديم صفة المعمول والعمل الفرعي غير هذا **قلنا** عبارته محمولة على حذف الخبر وحرف الجر تقديره والعمل الفرعي للفعل يوجب بالتقديم فالتقديم سبب عمل الفرعي بعينه **قوله** لنقصانهما عن درجة الفعل **فان قيل** هذا الدليل جار في لا الحجازية ايض مع ان عملها ليس فرعا لعمل ليس **قلنا** معنى لا ومعنى ليس شئ واحد فكان ترتيب معمولها كترتيب معمول ليس ليطابق اللفظ مع المعنى بخلاف ان لانه ليس بمعنى الفعل المتعدي على السواء بل معناه يشبه معناها من وجه وكذا لفظها يشبه به من وجه لا من كل وجه **ولقوله** او عمل لا الحجازية العمل الفرعي التبس بلا التي لنفي الجنس وانما لم يعكس بان يعمل لا لنفي الجنس عمل ليس ولا الحجازية تعمل عمل الفرعي لان لا لنفي الجنس انما يعمل المشابهة ان لانها للتاكيد وكذا لا لنفي الجنس ايض للتاكيد لان في نفي الجنس وانما لا يعمل لا التي لنفي الجنس بمشابهة ليس لانها يشبه به ايض كما يعمل لا الحجازية لمشابهته لان لا لنفي الجنس ينفي الجنس وليس ينفي الفرد لان معنى ليس رجل قائما اى ليس فرده قائما فيكون مشابهتها بليس قليلا واما ما الحجازية فايض ينفي الفرد **قوله** الا ان يكون الخبر ظرفا **فان قيل** هذا الاستثناء يقتضي ان يكون الخبر الظرف مثل خبر المبتدأ في التقديم مع ان بينهما تفاوت بين فان خبر ان ان كان ظرفا يتقدم غالبا شائعا حتى يكاد ان لا يجوز تاخيره وليس خبر المبتدأ كذلك وايض خبر ان اذا كان ظرفا مقارنا باللام لا يتقدم نحو ان زيدا لفي الدار بخلاف خبر المبتدأ

له ۱ اى قوله الا في قصد تقديمه ۱۲ له ولا اشتراك بينهما ۱۲ م له اى يكون الاستثناء من الاثبات نفيا ۱۲ له الكوفيين يقولون بها في الحجازية كما قال الرضي **قوله** والاصل ان يتقدم المرفوع لانه بمنزلة الجزء للفعل والجزء يلي الكل

جمال الدين ۱۲ م

عطا اسمان ۶۲

لان اللام للتاكيد ففي التقديم يلزم اجتماع التي التاكيد اجيب عن الاول ان المراد بالمساواة
في نفس الجواز وان كان في احدهما غلبة وعن الثاني ان مراد المص رح ما كان في غير موضع المانع له
فان قيل ان ههنا يلزم استثناء الشيئين من شيء واحد بدون العاطف وذا لا يجوز قلنا
ليس هذا استثناء من المستثنى منه الاول بل هذا استثناء من المستثنى كما قال الشارح رح اى
ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا قوله ان الينا ايابهم فان قوله ايابهم
مبتدأ مضاف الى الضمير ومعناه ان الينا رجوعهم قوله اذا كان الاسم نكرة لان المبتدأ اذا كان
نكرة وجب تقديم الخبر عليه ليفيد التخصيص قوله ان من البيان لسحرا اى من جملة البيان سحر
يعنى اين بيان وكلامے كه تو ميگوئى از جمله سحر ست قوله ان من الشعر لحكمة اى من جملة الشعر حكمة
يعنى اين شعر تو حكمت ست يعنى مطابق بنفس الامر ست قوله لتوسعهم في الظروف لانها بمنزلة المحارم فان
كل حادث لا يخلو من الزمان والمكان كما ان الانسان لا يخلو من المحارم وفي محارم الانسان
توسع ما لا يتوسع في غيرهم فكذا في الظروف وانما سمى الجار والمجرور ظرفا لمناسبته بالظروف اذ
كل ظرف في التقدير جار ومجرور وايضا كل واحد يحتاج الى المتعلق قوله خبر لا اى ومنه خبر لا و
انما كان خبره مرفوعا لانها تشبه بان في التاكيد لكن التاكيد في لا للنفي وفي ان للاثبات فعلى
هذا لا يتقدم خبرها على الاسم وان كان ظرفا لنقصان درجتها عن ان قوله الكائنة اشارة الى
بيان المتعلق لقوله لنفي الجنس وانما قال الكائنة ولم يقل الكائن بدون التاء ليشير الى انها صفة لا لانه
خبر عن خبر لا وانما قال الكائنة باللام مع ان المتعارف في تقدير المتعلق ان يكون بدون اللام
اشارة الى جزالة المعنى لانه اذا كان باللام يكون صفة لا فانها معرفة بالعلمية ولو كان بدون اللام
يكون حالا منها ومعنى الصفة جزيل من معنى الحال لان ثبوته في وقت ثبوت العامل فقط نحو جاءني
راكبا فان الركوب مختص بوقت المجيء فقط بخلاف الصفة فانها لا تختص بوقت العامل فقط نحو جاءني
رجل عالم فان العلم لا يختص بوقت المجيء فان قيل فعلى هذا يلزم حذف الموصول وهو الالف واللام
مع بعض الصلة وهو كائنة وبعض اجزائه باق وهو قوله لنفي الجنس وذا لا يجوز (لانه يلزم حذف بعض اجزاء
كلمة واحدة) قلنا الالف واللام اذا دخل على اسم الفاعل انما يكون موصولية اذا كان بمعنى الحدوث
وههنا للدوام والاستمرار فان كينونة النفي لكلمة لا ثابت على الدوام اعلم ان الكائنة صفة لا
لا صلة قوله اللتى لانه سهو من قلم الناسخ لان صلة الموصول لا تكون الا الجملة فكيف يقع اسم
الفاعل صلة التي كذا قال جمال الدين رح فان قيل ان اسم الفاعل ههنا بمعنى الفعل لدخول اللام عليه
قلنا اللام في الكائنة ليست موصولية كما مر آنفا ولو سلم انها موصولية وجعل اسم الفاعل بمعنى
الفعل فلذلك الفعل انما يكون صلة اللام والموصول مع الصلة مفرد فكيف يكون صلة التي قوله اى النفي
صفة فان قيل المثال لا يطابق الممثل لانه لنفي الجنس والمذكور في المثال لنفي الظرافة وهي من الصفات
قلنا عبارة المص رح بحذف المضاف اى لنفي صفة الجنس فان قيل هذا منقوض بقولهم لا رجل في الدار

له وههنا المانع موجود وهو اجتماع التي التاكيد ١٢

بحث خبر لا

له بانه بين خلون حيث لا يدخل اللام عليه ١٢

لانه يلزم ابهام صفة

سه فلا يكون موصولية ١٢

لان لا ههنا ليس لنفي صفة **قلنا** عبارة الشارح رح بحذف المعطوف اى لنفي صفة الجنس و لنفي حكم الجنس في مادة النقض وان لم يوجد فيها نفي الصفة لكن وجد فيها نفي حكم الجنس **فان قيل** عبارة المتن لا يخلو اما ان يكون بحذف المضاف وهو الصفة اولا فعلى الثاني لا يطابق المثال مع الممثل كما مر انفا وعلى الاول لا يصح تسميته بلا لنفي الجنس بل ينبغي ان يقال لا لنفي صفة الجنس وايضا ينتقض بقولنا لا رجل موجود لان فيه نفي الذات لا نفي الصفة **قلنا** انه بحذف المضاف وعدم المطابقة بين الاسم والمسمى غير لازم و اما الوجود فهو ايضا صفة من الصفات وانما انتفى الذات به لانه من الافعال العامة فبانتفائها انتفى الذات لان الافعال العامة من الصفات الذاتية **قوله** هذا شامل لما كان الشرط في التعريف ان يكون مشتملا على الجنس والفصل اشار الشارح الى الاول بقوله هذا الخ والى الثاني بقوله فيخرج به اه **قوله** نحو لا غلام **فان قيل** ما الوجه للمصنف انه عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار **قلنا** انما عدل عنه لانه يحتمل حذف الخبر وجعل في الدار صفة فلا يصح مثالا للخبر وانما يحتمل الصفة لان الاعراب غير ظاهر في قوله في الدار **فان قيل** ان ظريفا ايضا يحتمل ان يكون صفة الغلام **قلنا** لا يحتمل الصفة لان غلام رجل معرب منصوب وظريف مرفوع فكيف يكون صفة له **فان قيل** فليكن محمولا على محل الغلام لانه مرفوع في الاصل بالابتداء **قلنا** هذا خلاف الظاهر لان الحمل على المحل في المبنيات دون المعربات عند البصريين **فان قيل** تغير الخبر عن المثال المذكور لاجل ما ذكر لكن ما الوجه في تغير الاسم لانه قال في المثال المشهور لا رجل وقال المصنف رح ههنا لا غلام رجل **قلنا** مجرد تغير الخبر غير كاف لدفع الاحتمال لانه لو قال لا رجل ظريف من غير تغير في الاسم يحتمل ان يكون ظريفا صفة رجل حملا على محل رجل لانه ههنا مبني على الفتح بخلاف ما اذا غير الاسم فانه ح يصير معربا لان اسم لا اذا كان مضافا فهو يكون معربا **فان قيل** اذا قيل لا رجل ظريف فيمتنع ان يكون ظريف مرفوعا على انه محمول على محل رجل لان رفعه ليس الا للابتداء ولا يصح ان يقع رجل مبتدأ لانه نكرة محضة **قلنا** يصح وقوعه مبتدأ ههنا لانه تخصص بالعموم مثل لا احد خير منك **قوله** فيها اى في الدار اشارة الى بيان المرجع **فان قيل** انه يلزم الاضمار قبل الذكر لان الدار غير مذكورة سابقا **قلنا** الضمير راجع الى الدار التي هي مذكورة في السوال لان هذا القول جواب لمن قال هل في الدار غلام رجل ظريفا فالذكر اعم من ان يكون تحقيقا او تقديرا **فان قيل** لو كان جوابا له لكان كلمة لا وحده يكفي الا يرى انه اذا قيل هل في الدار رجل فالجواب ان يقال نعم ولا فما الحاجة الى التطويل **قلنا** قوله لا غلام رجل ظريف فيها ليس الا اعادة ما ذكر في السوال وهو لا يعد بالتطويل **قوله** خبر بعد خبر دفع وهم وهو ان قوله فيها متعلق بقوله ظريف مع ان الظرافة لا تتقيد بالظرف او الحال لانها عبارة عن الملكة وهي لا تختلف فدفع بقوله خبر بعد خبر لا ظرف ظريف **فان قيل** ان الظرافة يجيء بمعنى التكلف في الكلام واللباس والطعام فيجوز تقييدها وايضا لا نسلم انها لا تتقيد لصدق قولهم صار زيد ظريفا فصار ظرافة زيد حينئذ مقيدة بالزمان **اجيب** عن الاول ان الظرافة بهذا المعنى وقع قليلا فلا يذهب الذهن اليه وعن الثاني ان الظرافة لا تتقيد بالظرف اى بهذا الظرف وهو الدار والمراد ان مبدأ الظرافة لا تتقيد بالظرف وليس المراد ان ذا الظرفية لا يتقيد **قوله** وانما اتى به **جواب سوال** وهو ان المقصود بيان مثال خبر لا وهو

لہ اذ یکون الحذف کثیرا فی هذا الباب ۱۲ لہ وهو قوله موجود ۱۲ لہ لعدم التطابق ۱۲

يحمل بواحد فما الحاجة الى الخبرين **قوله** لئلا يلزم الكذب لان نفي ظرافة جنس غلام رجل كذب[1] فان
النكرة اذا وقع في سياق النفي تفيد العموم **فان قيل** نفي هذا المجموع من جنس غلام الرجل كذب ايضا
قلنا المراد من نفي الكذب القرابة الى الصدق **فان قيل** التعدد ممنوع ايضا لان القاعدة في الخبر
بعد الخبر ان يتعلق كل واحد منهما بالمبتدأ على حدة ولا يقوى احدهما بالآخر **قلنا** نعم لكن هذا في
الخبر الذي يكون التعدد فيه من حيث اللفظ والمعنى جميعا وهذا التعدد من حيث اللفظ فقط
فيكون المجموع خبرا واحدا كقولك للابلق هذا ابيض اسود **فان قيل** جعل الخبر من هذا القبيل ليس
الا اذا امتنع الاقتصار على احدهما ولا يمتنع الاقتصار ههنا على قوله منها **قلنا** امتناع الاقتصار على
الاول كاف في ذلك **فان قيل** لم لا يجوز ان يكون قولنا لا غلام رجل ظريف فيها لرفع الايجاب
الايجاب الكلي فيجتمع مع الايجاب الجزئي فلا يلزم الكذب **قلنا** وقوع النكرة في سياق النفي سور السالبة
الكلية فلا يكون رفع الايجاب الكلي **قوله** وليكون مثالا اشارة الى الجواب الثاني **فان قيل**
لم لم يقيد النوعين بالظرف وغيره ليتناول الخبر المتعدد ايضا **قلنا** ان قوله وغيره يتناول الخبر
المتعدد ايضا **فان قيل** نعم انه يتناول الخبر المتعدد لكن لا يتناول خبر الظرف المتعدد لان قوله و
وغيره مقابل الظرف **اجيب** عن اصل الاعتراض ان غرض الشارح رح بيان فائدة قوله فيها
وذلك يحصل بما ذكر فلا حاجة الى الشمول **او نقول** قوله الظرف شامل له **قوله** هذه اعتراض عن
لا التي هي مشبهة بليس لان خبره لا يحذف كثيرا **ثم يرد** ان قوله كثيرا منصوب للنصب
طرق كثيرة فهو من اي جهة منصوب فدفع الشارح بقوله حذفا كثيرا اي انه مفعول مطلق
باعتبار الموصوف المقدر **فان قيل** الاولى ان يجعله ظرفا اي في زمان كثير لانه انسب بقوله
وبنو تميم لا يثبتونه اصلا اي في وقت من الاوقات **قلنا** قوله اصلا ليس معناه عموما في
الوقت بل معناه لا لفظا ولا تقديرا او معناه سواء كان الخبر عاما اولا فلا ن يكون شاهدا على
الزمان ههنا **قوله** اذا كان الخبر عاما **دفع وهم** وهو ان حذفه كثيرا على الاطلاق سواء
كان الخبر عاما او خاصا فعلى هذا يخالف عن سائر النحويين[3] فدفع بقوله اذا كان الخبر عاما
لدلالة النفي عليه لان النفي يدل على المنفي ومن قاعدتهم انه اذا لم يكن قرينة على الخصوص
فهو قرينة على العموم وايضا النفي مقابل الوجود فيتوجه اليه **فان قيل** نعم ان النفي يتوجه الى
الوجود لكن الى الوجود الرابطي سواء كان طرفه موجودا وغيره نحو لا رجل كاتب **قلنا** اذا لم يذكر
الطرف فتقدير موجود اولى من الغير ليطابق بين الطرف والنسبة **قوله** لا اله موجود **فان**
المقصود من هذا الكلام هو التوحيد وسلب الوجود عن الغير لا يقتضي التوحيد لاحتمال
الامكان وايضا لا حاجة ههنا الى تقدير الخبر لانه مذكور وهو قوله لا اله الا الله **اجيب** عن الاول
ان الوجود اعم من ان يكون بالفعل او بالقوة فانتفى امكان الغير ايضا **وعن الثاني** ان قوله
الا الله لا يكون خبرا لان المستثنى من الفضلات ولبعضهم جعل هذه الكلمة جملة تامة

ای امکان وجود الغیر ۱۲

وهو صاحب الکشاف ۱۲

---

[1] بخلاف ما اذا اجتمع الظريف مع الطالح ١٢ [2] ولا نسلم ان نفي هذا المجموع من جنس غلام الرجل قرب الى الصدق من نفي واحد منهما عنده كما لا يخفى ١٢ [3] لان عندهم حذف الخبر مشروط بكونه من افعال العامة ١٢

مستغنية عن الخبر فان اصل هذا التركيب هكذا الله اله فادخل لا و الا للحصر فالمسند اليه هو الله و
المسند اله لكن التقوية الحصر قدم لا اله واخر الا الله لكنا نقول صورته صورة المستثنى فلا يقع خبر
قوله لان الحذف عندهم واجب لان عمله لمشابهة الفرع وهو ان فلابد ان يكون عمله ضعيفا
قوله لا لفظا ولا تقديرا فعلى الاول اى اذا كان معناه لا يظهرون يكون معنى قوله اصلا اى
سواء كان الخبر من الافعال اولا فان قيل اذا لم يثبتوا لها الخبر فما يقولون فى قوله لا اهل
ولا مال الذى يفهم منه الحكم مع انه ليس فيه الا التركيب من الاسم والحرف قلنا ان لا بمعنى انتفى
اى انه اسم فعل اى انتفى الاهل والمال فان قيل اسم الفعل لم يكن مثل هذه الصيغة لان صيغ
اسم الفعل منحصرة فى التسعة كما قال الناظم فى نظم العوامل وايضا لما كان لا بمعنى انتفى فهى ح يكون
بمعنى اسم فعل لازم فما وجه نصب مدخول لا اجيب عن الاول بان صيغ اسم الفعل غير منحصرة وما
قال الناظم فهى لاجل انها مشهورة كما قال فى التتمة وعن الثانى يجوز ان يكون الاسم بعدها منصوبا
على التميز بان يكون فاعلها ضميرا مبهما فيها والاسم المنصوب تميزا عن الضمير فان قيل
لا نسلم انهم لا يثبتون الخبر الا يرى انهم يقولون لا رجل قائم قلنا على التقديرين اى سواء كان
معنى لا يثبتون لا يظهرون او كان بمعنى الحقيقى يحملون ما يرى خبرا على الصفة دون الخبر فان
بنو تميم من العرب وليس منهم ان يقولون لهذا اللفظ صفة او خبر فما معنى قوله يحملون ما يرى
اه وايضا لما كان قائم صفة رجل فما وجه رفعه اجيب عن الاول ان المراد من بنى تميم
ههنا علماؤهم لا العوام او نقول ان النحاة يحملون ما يرى خبرا فى كلامهم وعن الثانى ان رفعه
لاجل انه محمول على محل رجل لانه مبنى وتابع المبنى تابع لمحله فان قيل ما يقولون فى لا غلام
رجل ظريف لان الغلام ههنا معرب وتابعه تابع للفظه فلا يصح رفع صفته قلنا هو محمول على
صفة الغلام باعتبار ما كان عليه فى اصله وهو كونه مبتدأ قوله والدخول على المبتدأ والخبر فان
قيل كلمة لا مختصة بالنكرة وهى لا تقع مبتدأ قلنا اطلاق المبتدأ عليها باعتبار ما يؤل اليه
فانه يصح ابتدائيتها بعد دخول لا عليها مثل ما احد خير منك فان قيل بعد دخول لا لا
يبقى المبتداء لانه ما كان مجردا عن العوامل اللفظية قلنا بعد دخول لا وان لم يكن مبتدأ عند
الحجازيين لكنه مبتدأ عند بنى تميم لانها ليست من العوامل عندهم فان قيل من العجب ان
التشبيه على مذهب الحجازيين والاستدلال بما كان من مذهب بنى تميم مع انهم يخالفون غير
قائلين على قول الاخر اجيب عن اصل الاعتراض انما قالوا ان لا لا تدخل الا على النكرة ليس المراد
من النكرة نكرة محضة بل المراد اعم من المحضة والمخصصة ولا شك فى صحة ابتدائية النكرة
المحضة قوله فى التعريف لابد من الجنس والفصل فاشار الشارح الى الاول بقوله هذا شامل للمبتدأ
والى الثانى بقوله خرج به غير اسم ما ولا اعلم ان الفرق بين لا التى لنفى الجنس ولا التى هى مشبهة
بليس ثابت لفظا ومعنا اما لفظا فظ واما معنى فهو ان لا التى هى مشبهة بليس نص فى عموم النفى لان النفى اذا دخل

بحث ما ولا المشبهتين بليس

له وهو عدم الاثبات اصلا ۱۲ له مخالفا عن اعراب الموصوف وهو النصب

على النكرة تفيد العموم لاكن لا بطريق المبالغة بخلاف لا التى لنفى الجنس لانه للنفى بطريق المبالغة
قوله وانما التى بالنكرة جواب سوال وهو ان مدخول لا ليس الا مسندا اليه وانما الاصل فيه التعريف
فلم التى بالنكرة **فان قيل** لم اورد المثال المعرفة لما توهم ح ان ما لا تدخل الا على المعرفة و
ليس الامر كذلك **قلنا** الاصل فى المسند اليه هو المعرفة فلما بين الاصل علم منه الفرع ايضا
وهو النكرة **قوله** فلا يثبتون لهما العمل لان الشرط فى عمل كل عامل ان يختص بنوع ليكون له
علاقة معه وهما غير مختصين بنوع بل يدخلان على الاسم والفعل جميعا **لكنا نقول** ان
الاختصاص ثابت لان ما ولا اذا كانتا من دواخل الفعل غيرهما ولا اذا كانتا من دواخل الاسم
لان الاولين يتمان بالجملة الفعلية والثانى بالاسمية **فان قيل** ما وجه المص انه اختار
مذهب الحجازيين دون بنى تميم **قلنا** على لغة اهل الحجاز ورد القران قال الله تعالى مَا هٰذَا بَشَرًا
بنصب بشرا **قوله** اى عمل ليس **فان قيل** المتبادر ان الضمير ضمير هو راجع الى الاسم لانه المذكور
سابقا مع ان اسم لا غير قليل بل مطرد **قلنا** الضمير راجع الى عمل ليس **فان قيل** فعلى هذا
يلزم الاضمار قبل الذكر لان عمل ليس ليس بمذكور **قلنا** العمل مفهوم من المثال او من قوله
المشبهتين بليس لان تشبيههما بليس يشعر انهما عملتا عمل ليس ومفهوم من اضافة الاسم الى ما
ولا دون الاضافة بعلاقة العمل **فان قيل** المفهوم من اضافة الاسم اليهما عملهما لا عمل ليس
فكيف يصح قوله عمل ليس **قلنا** نظر الشارح الى الحقيقة لان فى الحقيقة عملهما عمل ليس **قوله** دون ما
دفع وهم وهو ان التقييد بلا وقيد الفاقى فدفع بقوله دون ما اى انه قيد احترازى وفى ايراد
قليل بعد الشاذ اشارة الى ان المراد منه ما يكون مخالفا للاستعمال وموافقا للقياس **قوله** مطلقا
اى لنفى الماضى والحال والاستقبال **قوله** فيقتصر عمل لا تفريع على ان عمل ليس فى لا شاذ **قوله**
على مورد السماع وهو الدخول على النكرة كما فى الشعر ثم الصد الاعراض والبراح الزوال و
الضمير فى نيرانها راجع الى الحرب اى من اعرض عن نيران الحرب فانا الشجاع المشهور لا زوال
لى عنها باعراض **فان قيل** من اين علم ان لا عمل ههنا فان عملها فى الخبر والخبر ههنا جار ومجرور
لا يظهر العمل فيه **قلنا** الشاعر فصيح والمناسب بالفصيح ان يعمل بالافصح وهو مذهب الحجازيين
فان قيل فعلى هذا يلزم الدور لان فصاحة عمل لا فى النكرة موقوف على العمل فى قول الشاعر
والعمل فيه موقوف على فصاحة عمل الحجازيين فليتامل فيه **فان قيل** فليكن لا فى الشعر لا التى
لنفى الجنس فلا يثبت بها المدعى **قلنا** لو كان لنفى الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا
تكرار فى البيت **فان قيل** الرفع ليس متفرعا على التكرير بل الرفع والتكرير مشروطان بالمعرفة
حيث قال المص وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فالاولى للشارح ان يقول لا يجوز فيما
بعدها الرفع ما لم يكن معرفة **قلنا** الشارح نفى اللازم الذى هو التكرير ونفى اللازم نفى الملزوم
فان قيل ان هذه التعريفات غير مانعة لانه دخل فيها توابعها لانها ايضا مسند مسند اليه

له فاجاب بقوله وانما التى الخ ۱۲م عه ويجوز عن الاقدام عليها ۱۲م عه الاولى ان تقول وهو الشعر كما صرح به الرضى ۱۲م كتب احتياط الناس عليه لاجله ۱۲ عه بنصب بشرا وكتب الالف بعد بشرا ولعدم القراءة بالنون الالف ۱۲

مع انها لا تكون خبرا ولا اسما قلنا المراد ما يكون بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد كما قال
الشارح فان قيل لا حاجة الى هذا البيان لانه ذكره سابقا في اول المرفوعات في تعريف الفاعل
قلنا هذا الكلام اعم من الاول لا عينه لان مراده فيما سبق في المسند اليه فقط بل في الفاعل
فقط وههنا اعم من ان يكون مسندا او مسندا اليه والمسند اليه اعم من ان يكون للفعل وغيره
فان قيل ان ما سبق ايضا اعم حيث قال الشارح وكذا في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات
قلنا سلمنا ان ما سبق ايضا اعم لكن هذا التفصيل لما اجمل سابقا او نقول ان اعتراض المتوهم
عظيم لانه يرد على المرفوعات والمنصوبات والمجرورات جميعا فاراد الشارح ان يشير اليه في الاخر
ايضا كما اشار اليه في الاول ليتكرر ويتقرر فيكون على تذكر في المنصوبات والمجرورات قوله

بحث المنصوبات

شرع في المنصوبات فان قيل ليس الفراغ من المرفوعات سببا للشروع في المنصوبات فلا
يصح الشرطية قلنا لا نسلم ان هذه الشرطية لزومية بل يمكن ان تكون اتفاقية مثل ان كان
الانسان ناطقا فالحمار ناهق وان سلم كونها لزومية لكن لا نسلم ان يكون لزومها عقليا لم لا
يجوز ان يكون عاديا او ادعائيا وان سلم كونها عقليا فالارادة مقدرة فيه اى لما فرغ من المرفوعات
اراد الشروع في المنصوبات ولا شك ان كل مجتهد اذا فرغ من البحث اراد الشروع في البحث
الاخر وان لم يشرع فيه بالفعل واعلم ان اللازم على ثلثة اقسام عقلى وعادى وادعائى
فالاول ما لا يكون لازما للشئ في نفس الامر كزوجية الاربعة والحرارة للنار والثاني ما يكون
لازما في العادة كعدم وقوف الخنفصاء على روس سور والثالث ما يكون لازما بادعاء المتكلم نحو
ان دخلت الدار فانت طالق قوله لكثرتها اى مباحثها والعزة للتكاثر وههنا بحث
من وجوه الاول انه مخالف من قاعدتهم وهي ان القليل مقدم على الكثير لانه بمنزلة المفرد
والكثير بمنزلة المركب والثاني انه لم يتعرض الى تقديم المرفوعات على المنصوبات والثالث
انه لا حاجة الى وجه التقديم لان وجه تقديم المنصوبات هو التقديم في الاجمال حيث قال المص رح
فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة اجيب عن الاول القليل انما يقدم على
الكثير فيما كان القليل جزءا من الكثير او يعلم الكثير من ذكر القليل كتقديم الاعراب التقديري
على اللفظي وكتقديم غير المنصرف على المنصرف لانه يقدم في عبارة المص رح والمنصرف فيما عداه
كما قالوا اللفظي فيما عداه او نقول قد يقدم القليل في عباراتهم وقد يقدم الكثير لان العزة
للتكاثر فللمتكلم ان يعمل بايهما شاء وعن الثاني انهما لا يحتاج الى البيان لكونها عمدة وعن الثالث
ان ما ذكره الشارح من الوجه هو وجه التقديم الذي في الاجمال وانما ذكره ههنا لان الشارح
كثيرا ما يفعل ذلك كما في التنازع من تقديم مذهب البصريين على مذهب الكوفيين فليتعلم

---

[1] بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات ١٢م [2] بقوله ولما فرغ الخ ١٢م [3] اى ما ذكره الشارح من قوله لكثرتها
[4] عقيب بحث غير المنصرف قوله والمنصرف ١٢م رب ارحمني واغفر لي ولوالدى وللمومنين يوم يقوم الحساب

قوله ولخفة النصب لان النصب غالبا يكون بالفتحة وهي اخف فان قيل الخفة انما يكون في افراد النصب لا في مبحثه مع ان المقصود ههنا وجه تقديم مبحثها على مبحث المجرورات قلنا نعم لكن لما يلايم تقديم افرادها على افراد المجرورات فالمناسب ان يتقدم على مبحثها ايضا اقول انما قدمها لان للمنصوبات مناسبة بالمرفوعات فانهما اخوان رضيعان من ضرع واحد وهو الفعل قوله قد تبين شرحه من انها جمع المنصوب لا المنصوبة والضمير راجع الى المنصوب الذي في ضمن المنصوبات والمراد بالاشتمال هو ان يكون الاسم موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا فان قيل فعلى هذا ينبغي ان لا يذكر قوله والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا لانه ايضا مذكور في المرفوعات قلنا انما ذكره ليبني عليه قوله حقيقة او حكما والعموم من الحقيقي والحكمي غير مذكور في المرفوعات قوله حقيقة او حكما فان قيل لما كان النصب علامة المفعول ينبغي ان لا يوجد في الحال والمستثنى والتمييز لان علامة الشيء مختصة به قلنا المفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فان قيل جعل المفاعيل الخمسة اصلا في النصب والحال والمستثنى والتمييز فرعا تحكم محض لان الحال ايضا مفعول بشرط القيد والمستثنى مفعول بشرط الاخراج والتمييز مفعول بشرط البيان قلنا الاصل في النصب ما يكون من ضروريات الفعل ولا شك ان المفاعيل الخمسة من ضرورياته بخلاف الثلثة المذكورة فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكون الحال اصلا في النصب اذ ما من فعل الا ان يقيد بهيئة والمفعول له ومعه لا يكونان اصلا فيه لان كثيرا من الفعل ليس له مفعول له ومعه اجيب عن الاعتراض ان الاصل في النصب ما يكون من معمولات الفعل بالذات والفرع فيه ما يكون بخلافه ولا شك ان المفاعيل الخمسة كذلك واما الحال فهو معمول بواسطة الفاعل او المفعول به وكذا المستثنى بواسطة المستثنى منه وكذا التمييز بواسطة المميز فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكون المفعول معه فرعا في النصب لانه اما مصاحبا مع الفاعل او المفعول به فعلى كل واحد منهما يكون معمولا بواسطة ويكون التمييز اصلا في النصب لان المتقرر عندهم ان التمييز عن النسبة يكون فاعلا في المعنى فيكون معمولا للفعل بالذات قلنا لما كان مصاحبا مع احدهما كان العمل فيهما معا لا على الترتيب فلا يوجد الواسطة واما التمييز فلا نسلم انه فاعل لانه لو كان فاعلا لكان مرفوعا وما قالوا التمييز في المعنى فاعل فهو تاويل التمييز بالفاعل وتاويل نوع بنوع لا يخرج الشيء عن حقيقته فاحفظه فانه لا يخلو من الوجاهة وان كان من غير وجيه قوله وهي اربع فان قيل حمل الاربع على هي غير صحيح لانه يلزم حمل المتعدد على غيره قيل حمل المتعدد على غيره انما لا يصح اذا لم يكن غير المتعدد صالحا لحمل المتعدد وان كان صالحا يصح كما في زيد عالم عاقل او نقول الخبر ههنا محذوف وتقديره وهي منقسمة الى اربع فان قيل كل واحد من الفتحة والكسرة علامة المضاف اليه ايضا فلا يكون علامة المفعول نحو غلام احمد قلنا قيد الحيثية معتبر فيه فلا اشكال قوله لصحة اطلاق فان قيل اذا لم يصح اطلاق المفعول على المفاعيل الباقية فلم يكن النصب فيها علامة المفعولية وايضا لا نسلم انه لا يصح

اطلاق المفاعيل الباقية بدون التقييد

له اى من معمولات الفعل بالذات ۱۲

كه اى انها علامة المفعولية من حيث انه مفعول ۱۲

على الباقية الا ترى انهم قالوا الحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول به على قول من جعل الضمير في به راجعا الى كلمة ما والجار والمجرور متعلق بقوله يبين فبقي المفعول غير مقيد لقوله به **قلنا** معنى قوله لا يصح اطلاق المفعول عليها اى لا يصح اطلاق المفعول اللغوى عليها وهو الاثر الحاصل بالاحداث ويعبر عنه به كرده شده واما اطلاق المفعول الاصطلاحى فيصح على الكل من غير تقييد وهو ما قرن بفعل لفائدة ولم يسند اليه ذلك الفعل **فان قيل** فعلى هذا لا يصح اطلاق المفعول لا اصطلاحا على مفعول ما لم يسم فاعله لان الفعل اسند اليه **قلنا** اطلاق المفعول عليه باعتبار ما كان لا بالفعل

قوله الا بعد تقييدها **فان قيل** من ضروريات صدق المقيد صدق المطلق فكيف يصح القول بصدق المقيد وامتناع المطلق **قلنا** مطلق هذه المقيدات معنى يشمل به وله وفيه ومعه لا المفعول يعنى ليس مطلق هذه المقيدات المفعول لان الضمير المستتر الذى هو مفعول ما لم يسم فاعله راجع الى الالف واللام الذى بخلاف المقيدات فانها مسندة الى الجار والمجرور كما في زيد حسن الغلام فان الحسن المقيد بالاضافة الى الغلام ومطلقه معنى يشمل المسند الى زيد والمسند الى متعلقه لا الحسن المقطوع عن الاضافة الى الغلام لانه مسند الى زيد **فان قيل** ان المفعول المطلق ايضا مقيد بقيد وهو لفظ المطلق فانه ايضا قيد زائد على لفظ المفعول **قلنا** هذا غير وارد على الشارح لانه قال لصحة اطلاق الخ لا انه قال لوجوب اطلاق المفعول عليه اى لو قيل له مفعول من غير تقييد بقوله مطلق فهو صحيح بخلاف المفاعيل الباقية فانه لا يصح اطلاق المفعول عليها من غير تقييد **فان قيل** ان المفعول المطلق لا يخلو اما ان يكون مفعولا لعين ذلك الفعل او لفعل اخر بان يتضمن ضربت لا وقعت في قوله ضربت ضربا اى اوقعت الضرب فعلى الاول يلزم ان الفعل نسبة بين الفاعل والمفعول والنسبة لا يكون عين احد المنتسبين وعلى الثانى يكون المصدر محلا لذلك الفعل فيكون مفعولا به **وايضا** ان لذلك الفعل مصدر ايضا فيكون مفعولا لفعل اخر فيلزم التسلسل **قلنا** المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر كما صرح به السيد السند في حواشى الرضى **فان قيل** فعلى هذا لا يكون ما فعله فاعل فعل فلا يصح صدق التعريف عليه **قلنا** الفاعل وان لم يفعل بالذات لكن فعله بواسطة المصدر

قوله فاعل فعل **فان قيل** هذا التعريف لا يصدق على المفعول المطلق من الفعل المجهول نحو ضُرِبَ زيد ضربا **قلنا** اجاب عنه محمد المحشى ان الفاعل اعم من الحقيقى والحكمى ومفعول ما لم يسم فاعله فاعل حكما **واعترض عليه مولانا عصام الدين** بانه لا حاجة الى تعميم الفاعل ههنا لانه لما قال الشارح بحيث يصح اسناده اليه علم منه دخول مفعول ما لم يسم فاعله لانه ايضا مما اسند اليه الفعل **قلنا** الحق ههنا ما قال الفاضل لان مفعول ما لم يسم فاعله ليس مما قام به الفعل وان كان مسندا اليه

قوله والمراد بفعل الفاعل **فان قيل** التعريف لا يكون جامعا لانه خرج منه مات موتا

سله اى ولهذا يحترز عن تعريف الفاعل بقيد على جهة قيامه ١٢م سله التعريف اى تعريف المفعول المطلق ١٢م اللهم اغفر لي

وجسم جسامة وشرف شرافة لان الفاعل ما يصدر عنه الفعل وهذه الافعال غير صادرة منه
قلنا المراد بفعل لفاعل اياه قيامه به ولا شك ان هذه الافعال قائمة به وان لم يصدر عنه فان قيل
القيام غير موجود في صيغة المنفي نحو ما ضربت ضربا قلنا معناه بحيث يصح اسناده اليه والفعل المنفي وان
لم يوجد فيه القيام لكن وجد فيه الاسناد وهو كاف لصحة المفعول المطلق كما في الفعل المجهول كما مر آنفا
قوله وانما زيد لفظ الاسم فان قيل المفعول المطلق ليس الا الحدث فالانسب ترك لفظ الاسم
قلنا سلمنا انه عبارة عن الحدث لكن في الاصطلاح لا يطلق الا على الاسم لانه من اقسام اللفظ
فان قيل فعلى هذا لا حاجة ههنا الى بيان النكتة في ذكر لفظ الاسم بل المحتاج الى بيان النكتة
ترك لفظ الاسم كما في تعريفات سائر المفاعيل لان المصرح ترك فيها لفظ الاسم قلنا انما يبين النكتة
لذكر لفظ الاسم لانه لما كان تعريفات سائر المفاعيل بحيث ترك فيها لفظ الاسم صار كان الاصل
والاسلوب ترك لفظ الاسم قال بعض الشارحين انما زيد لفظ الاسم لاخراج ضرب الثاني
في قوله ضرب زيد فان ضرب الثاني ما فعله فاعل فعل الا انه ليس باسم فان قيل ان قولهم
غير صحيح لان ضرب باعتبار مجموع معناه ليس مما فعله الفاعل فلا يصدق التعريف عليه قلنا انه
وان لم يصدق عليه باعتبار معناه المطابقي لكن يصدق عليه باعتبار معناه التضمني فان قيل
فعلى هذا يصدق التعريف على ضارب الثاني في قوله انا ضارب ضارب زيد مع قيد الاسم ايضا
قلنا الاعتبار لمعنى التضمني الذي هو مقصود في شئ فالمقصود في ضرب هو الحدث والمقصود في ضارب
هو الذات والحدث تابع قوله ويدخل فيه المصادر كلها اشارة الى ما ذكر من التعريف جنس قوله
صفة للفعل اشارة الى بيان الاعراب لقوله مذكور قوله نحو فضرب الرقاب اوله قوله تعالى
اِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ اي اضربوا ضربَ الرقاب والقرينة على حذف الفعل
نصب المصدر معناه اذا لقيتم الذين كفروا فاقطعوا رءوسهم قوله او اسما عطف على قوله مقدرا
فهو ايضا من الاقسام الحكمي يعني الذكر الحكمي على نوعين احدهما ما بين الشارح بقوله كما اذا كان
مقدرا والاخر بقوله او اسما فيه معنى الفعل او ان اسما عطف على المذكور في قوله اعم من ان يكون
مذكورا يعني كما ان الفعل المذكور اعم من الحقيقي والحكمي كذلك الاسم الذي فيه معنى الفعل اعم
من ان يكون حقيقة او حكما كما اذا كان مذكورا بعينه او كما اذا كان مقدرا لكن العطف انما يصح اذا كان
معنى الفعل المذكور يشتمل الاسم ايضا لان المراد منه اعم منه اي من الفعل او شبهه كما هو
الشائع وههنا بحث وهو ان الضمير في قوله وهو اعم لا يخلو اما راجع الى الفعل او الى المذكور
فعلى الاول لا يصح عد قوله فضرب الرقاب من الحكمي لان الفعل فيه حقيقي وعلى الثاني لا يصح
عد قوله ضارب ضربا من الحكمي لان المذكور حقيقي لكن الفعل فيه حكمي قلنا الضمير راجع الى
الفعل بقيد مذكور فيكون التعميم فيهما قوله صفة ثانية ايضا اشارة الى بيان الاعراب بقوله

سله اي معنى قوله ما فعله فاعل فعل ۱۲ اللهم اغفرلي ولوالدي وللمومنين يوم يقوم الحساب آمين يارب العلمين ۲ ۲

بمعناه **قوله** بمعنى ذلك الاسم اشارة الى ان الضمير فى قوله بمعناه راجع الى الاسم وتجويز رجوعه الى كلمة ما كما فى الرضى ليس على ما ينبغى **فان قيل** تعريف المفعول المطلق لا يصدق على فرد من افراد المعرف لانه ليس فعل من الافعال بمعنى المصدر **قلنا** المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه ؎ اشتمال الكل على الجزء **وههنا بحث من وجوه الاول** انه ينقض بما اذا كان العامل مصدرا كقولنا ضربى زيدا ضربا لان ههنا العامل والمصدر يكونان بمعنى واحد **والثانى** انه خرج عنه المفعول المطلق النوعى والعددى لانهما يدلان على امرين زائدا على معنى الفعل فلم يكن الفعل مشتملا عليه **والثالث** انه لا يصدق على انواعا فى ضربت انواعا **اجيب عن الاول** ان المصدر العامل بمعنى ان مع الفعل فيكون مشتملا عليه **وعن الثانى** انه وان لم يكن مشتملا على معناه التضمنى **وعن الثالث** انه مفعول مطلق باعتبار الموصوف المقدر اى ضربت ضروبا انواعا **فان قيل** لا يصدق التعريف على نباتا فى انبته الله نباتا لان انبت لا يشتمل على معنى نبات بل يشتمل على معنى الانبات وهو المصدر المتعدى **قلنا** لا نسلم انه لا يشتمل عليه لان المزيد مشتق من المجرد والمبدأ ليس الا جزء المشتق **قوله** يخرج به مثل تاديبا اى خرج بقوله بمعناه **فان قيل** لا نسلم لان التاديب اعم من الضرب لانه قد يكون بالشتم ايضا ولو سلم ايضا فهما متحدان بالذات ومتغايران بالاعتبار لان ذلك الفعل ان قصد به الالم يسمى بالضرب وان قصد به حسن الخلق يسمى تاديبا او **نقول** المراد من الضرب التاديب والتادب ذكر الملزوم واراد منه اللازم وهو غير الضرب لانه فعل الضارب والتادب فعل المضروب **فان قيل** فعلى هذا لا يجوز حذف اللام منه لعدم اتحاد الفاعل بين الفعل والمفعول له **قلنا** حذف اللام جائز اذا اقيم الملزوم مقام اللازم وههنا كذلك لان ههنا لم يذكر التاديب بعينه بل ذكر ملزومه وهو التاديب واريد منه اللازم وهو التادب

قوله وكذلك خرج بكراهتى فى نحو كرهت كراهتى هذا القول انما يقال فيما اذا كرهت شخصا ثم تبين لك انه شريف فقلت كرهت كراهتى وانما اضيف الى ياء المتكلم بناء على هذه الحكاية والا فلا تعلق بها **فان قيل** تعريف المفعول المطلق لا يكون مانعا لانه دخل فيه كراهتى لانه ايضا ما فعله فاعل فعل مع انه مفعول به **قلنا** للكراهة اعتباران على اعتبار كونه مفعولا مطلقا لا يحتاج الى اخراجه واما على اعتبار كونه مفعولا به غير داخل فيه لانه ليس فعله بل ما وقع عليه الفعل كما بين الشارح بقوله فان للكراهة الخ **قوله** كما فى كرهت كراهة اى من غير الاضافة لانه لم يوجد فيه شئ زائد فيكون للتاكيد **قوله** كما فى قولك كرهت كراهتى لانه لما اضيف الى ياء المتكلم فيكون فيه زيادة فلا يدل ... على التاكيد **قوله** جامعا ومانعا اشارة الى ان النقض على كراهتى وارد جمعا ومنعا وانه ناظر الى جميع الحد **قوله** وقد يكون للتاكيد **فان قيل** ان قد لا يخلو اما ان يكون للتقليل وللتكثير

[illegible]

اللازم

كراهتی

---

[1] فلا يكون معنى الفعل مشتملا عليه ١٢م

اللهم اغفر لى آمين سه په توقر توقرم كنز لہ؛ دجانان كرده پیر بنتيا لہ ملكہ زنیہ؛

فالاول لا يجرى فى التاكيد والثانى لا يجرى فى النوع والعدد وانكان فى الاول للتكثير وفى الثانى للتقليل يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وعموم المشترك **قلنا** المصرح مالكى وعنده يجوز عموم المشترك فلا محذور **فان قيل** المفعول المطلق النوعى والعددى ايضا يجوز للتاكيد فلا يصح للمقابلة **قلنا** ان لم يكن فى مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل فيصح للمقابلة لان فيهما زيادة **قوله** ان دل على بعض انواعه **فان قيل** الاولى ان يقال ان دل نوعه ليشمل ما اذا دل على جميع انواعه كما فى قولنا ضربت انواعا **قلنا** ان الدلالة على بعض انواعه متحقق فى ضمن الكل فلم يخرج المفعول الذى دل على جميع انواعه **فان قيل** ان هذا الجواب يوهم انه كونه للتنويع باعتبار الدلالة على بعض الانواع فى صورة الدلالة على الكل مع انه ليس كذلك **قلنا** عن اصل الاعتراض ان المقصود ههنا ليس للحصر لكنه ذكر اقل مرتبة النوع لانه لابد فى وجود المفعول المطلق النوعى من وجود لبعض النوع كما لابد فى وجود التنازع من الفعلين اعلم ان المفعول المطلق النوعى على قسمين احدهما ما يكون بالصيغة بان يكسر الفاء وزيد فى اخره تاء والثانى ما يكون بالصفة مثل ضربت ضربا شديدا **قوله** ان دل على عدد سواء كان العدد مفهوما من لفظ المصدر نحو ضربت ضربتين او من صفة نحو ضربت ضربا كثيرا **فان قيل** المفعول المطلق النوعى يثنى ويجمع فيدل على العدد مع انه للنوع وما للعدد قسيم له **قلنا** فى هذه المادة يدل المفعول المطلق على العدد والنوع جميعا لا على عدده فقط فافترقا **قوله** لانه دال على الماهية المعراة اى الخالية عن الدلالة **فان قيل** الدلالة لا يكون الا للفظ والماهية من المعانى وايضا الاخصر ان يقال المعراة عن التعدد فما فائدة فى ازدياد لفظ الدلالة بعد المعراة **اجيب** عن الاول ان هنا بحذف عبارة اخرى اى المعراة دالها عن الدلالة على التعدد وعن الثانى ان فيها اشارة الى نفى التعدد بطريق المبالغة كما لا يخفى وانما كان خاليا عن التعدد لانه تاكيد للمصدر الذى هو فى ضمن الفعل .... وهو لا يثنى ولا يجمع فكذا هذا **قوله** الا اذا قصد به النوع ليس هذا استثناء من قوله والاول لا يثنى ولا يجمع لانه اذا قصد به النوع والعدد لا يكون حينئذ للتاكيد فهو استثناء من قوله فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات **قوله** وقد يكون بغير لفظه **فان قيل** لا حاجة الى ذكره بعد ما قال بمعناه فى تعريفه لانه اذا كان بمعناه فهو مفعول مطلق سواء كان موافقا للفظه او مغائرا له **قلنا** انما اورده ليعلم ان المفعول المطلق الذى هو موافق للفظ فعله هو كثير مما هو مغائر للفظ فعله لان كلمة قد للتقليل او نقول فيها اشارة الى الرد على سيبويه لانه غير قائل بالتغائر المذكور كما ذكره الشارح بقوله وسيبويه يقدر له عاملا من بابه **فان قيل** يلزم فى كلام الشارح تدافع لانه قال سابقا مذكور وقال ههنا بغير لفظه **قلنا** معنى قوله بغير لفظه اى مغائر للفظ فعله وليس معناه بدون لفظه **فان قيل** المراد بالمغائرة لا يخلو اما بحسب الصيغة او بحسب المادة فعلى الاول يجب ان يكون نحو ضربت ضربا من هذا القبيل وعلى الثانى

له قال بحر العلوم [illegible] ۱۲

يجب ان لا يكون انبت نباتا من هذا القبيل لعدم تغير المادة **قلنا** المراد من المغائرة اما بحسب المادة كما في قعدت جلوسا او بحسب الباب كما في انبته الله نباتا **فان قيل** كما ان قعدت جلوسا يكون مثالا لتغير المادة كذلك يكون مثالا لتغير الباب لان قعد يقعد من نصر ينصر وجلس يجلس من باب ضرب يضرب فلم خصه الشارح مثالا لتغير المادة وايضا المغائرة بحسب اللفظ مبنى على اتحاد معناهما وههنا كما تغير لفظه كذلك تغير معناه لان القعود ما كان بعد الاضطجاع والجلوس ما كان بعد القيام اجيب عن الاول المراد من الباب باب المزيد والمجرد وعن الثاني ان هذا مبنى على مذهب من لم يفرق بينهما **قوله** وسيبويه يقدر له عاملا من بابه لازدياد المناسبة بين العامل والمعمول اى قعدت وجلست جلوسا فيكون الثاني تاكيدا للاول **قوله فان قيل** ان قول سيبويه منقوض بقولنا ضربت انواعا لانه ليس للنوع فعل فكيف يقدره وكذا بقولنا حلفت يمينا لانه ليس لليمين فعل **قلنا** ان عنده تقدير العامل من بابه فيما امكن والا فهو متفق معهم **قوله** الناصب للمفعول المطلق اشارة الى ان المراد من الفعل هو العامل مطلقا وايضا لا يلزم الخروج من البحث كما مر في الفاعل على التحقيق **قوله** خير مقدم مصدر ميمي **قوله** اى قدمت قدوما اشارة الى اظهار العامل والقرينة عليه مشاهدة الحال **فان قيل** فات المطابقة بين المثال والممثل لانه مصدر والمذكور في المثال اسم التفضيل وايضا لا يطابق من وجه اخر لان الممثل حذف الفعل مع بقاء المصدر وفي المثال حذف الفعل والمصدر جميعا **قلنا** سلمنا ان خير اسم التفضيل لكن مصدريته باعتبار الموصوف وهو قدوما او باعتبار المضاف اليه وهو مقدم **فان قيل** ان قول الشارح ومصدريته باعتبار الموصوف مشعر على ان المفعول المطلق لا يكون مصدرا مع انه ليس كذلك كما اذا قيل ضربت انواعا وايضا الموصوف لا يكون الا ذاتا وقوله قدوما وصف اجيب **عن الاول** ان انواعا مفعول مطلق باعتبار الموصوف المقدر اى ضربا انواعا **وعن الثاني** ان الصفة بمعنى الصفة النحوي جاز ان يكون موصوفها صفة لانها ما يكون قيدا للتغير بخلاف الصفة بمعنى القائم بشيء **قوله** لان اسم التفضيل لحكم ما اضيف اليه لانه اذا اضيف الى شيء فهو بعض من المضاف اليه ومن افراده مثل زيد افضل الناس لان افضل فرد من الناس وكذا ههنا فان قدوم الخير بعض من قدوم المطلق **فان قيل** الاظهر ان يقول لان اسم التفضيل له حكم الموصوف وما اضيف اليه ليتم التقريب **قلنا** نعم لكن لما كان بين الصفة والموصوف اتحاد ذاتي استغنى عن التصريح بالجزء الاول وكان المدعى هو الجزء الثاني فلذا اورده فقط **قوله** اى حذفا واجبا قد مر بيانه في الفاعل **قوله** اى سماعيا اشارة الى ان سماعا صفة ثانية لقوله حذفا لكن لاجل صحة

له اى سواء كان فعلا او شبهه ۱۲م ته اى وان لم يكن تقدير العامل من بابه ۱۲م عه اى مع النحويين ۱۲م لله في قوله خير مقدم ۱۲م اللهم اغفر لـ ۶

سه ہزاران رحمت حق برکسی باد که کاتب را بالحمدے کند یاد ۱۲

المحل زادیا للنبتة **قوله** موقوفا جواب سوال وهو ان القیاس ایضا لا یخلو من السماع فی **قوله** لا قاعدة له بیان لفظ الموقوف تقدیره موقوف علی السماع فقط ای لا قاعدة له یعرف بها **قوله** ای سقاك الله اشارة الی اظهار العامل المقدر ههنا للتعلیم والا فهو واجب الحذف لا یجوز اظهاره وهذا اما دعاء باعتبار ذات المخاطب او باعتبار زرعه **قوله** ای رعاك الله هذا ایضا دعاء باعتبار ذات المخاطب بان رزقه الله او باعتبار المواشی **قوله** من خاب الرجل **وههنا بحث من الوجهین** الاول انه یلزم الاشتقاق من النفس لو اشتق خاب وانه اشتقاق من الفعل لو اشتق خیبة وهو لیس الا مذهب الکوفیین وهو مرجوح والثانی انه علم منه ان خاب خیبة باثبات الفعل مستعمل فی کلامهم والقول بحذف الفعل وجوبا ینافی ذلك **اجیب** عن الاول معناه هی من هذه الوادی فی اتحاد المعنی ای یظهر معناه من هذا البیان کما یعلم من قوله اذا لم ینل ما طلب لان خیبة مشتق **او نقول** معناه ان خیبة مشتقة من مصدر خاب الرجل **فان قیل** فعلی هذا یلزم الاشتقاق من النفس **قلنا** کلمة من بیانیة ای الذی هو مصدر خاب الخ وعن الثانی ان الحذف واجب فی الجملة الانشائیة الدعائیة وما نقله جملة .. اخباریة فلا ینافی **قوله** ای جدع جدعا بالدال المهملة دعاء علیه بالذلة **فان قیل** قول الشارح مخالف من الرضی لانه قال هو قطع واحد من المذکورات **قلنا** کلمة الواو بمعنی او کما هو الشائع **قوله** ای عجبت بضم العین فی الماضی والمضارع مثل شرف یشرف فیکون قوله عجبا بالحرکات مثل شرفا وشرافة **قوله** فانه لم یوجد بیان تطبیق الامثلة المذکورة مع الممثل وهو الحذف الوجوبی السماعی **قوله** وهذا معنی وجوب الحذف سماعا **فان قیل** ان فی الحذف القیاسی ایضا لم یوجد الافعال العاملة فی المصدر **قلنا** المراد انه لم یوجد فی کلامهم الافعال العاملة فی المصادر ولم یوجد قاعدة ایضا لکنه ترك الاکتفاء بما ذکر سابقا فی تفسیر قوله سماعا **قوله** قیل علیه اشارة الی الاعتراض **قوله** من کلام الفصحاء بل من کلام المولدین وهم الذین کانوا من العجم لکن سکنوا فی العرب او کان ابه من العجم وامه من العرب **قوله** فیما استعمل باللام کان اللام سد مسد الفعل وایضا هی جارة فیقتضی المتعلق والفعل اهم به فیکون قرینة **فان قیل** فعلی هذا ینبغی ان یاتی المص باللام بان قال حمدا له وشکرا له **قلنا** ان امثلة المص رح ایضا مستعملة باللام ولکن ترك اللام للاختصار **قال الرضی** ههنا قاعدة وهی ان کل مصدر اذا اضیف الی الفاعل والمفعول بواسطة حرف الجر فیحذف عامل ذلك المصدر **فان قیل** فعلی هذا یکون هذه الامثلة قیاسیة فلا یصح عده من السماعی وایضا لما وجد سد المسد والقرینة فهو لیس الا خاصة القیاسی **قلنا** منشا هذه القاعدة من الرضی والمص رح مقدم علیه فیجوز ان یکون هذه الامثلة سماعیة فی زمان المصنف رح وقیاسیة فی زمان الرضی **قوله** وقد یحذف الفعل الناصب هذا بیان حاصل العطف لان قوله قیاسا عطف علی قوله سماعا **قوله** یعلم له صفة کاشفة لقوله قیاسا وانما وصفها بالکلیة لئلا یتوهم ان المراد من الضابطة

ثم فذکر الحذف القیاسی بعد السماعی مستدرکا ثم اجاب بقوله موقوفا الخ م

لاکثریته **قوله** متعددة **فان قیل** ان لفظ مواضع جمع کثرة وهو غیر منحصر الافراد ولما
ان امثلة هذا الحذف غیر زائد علی العشرة بالتتبع والاستقراء **قلنا** سلمنا انه غیر منحصر لکن اذا
وجد القرینة علی الانحصار یکون منحصرا وههنا وجد القرینة وهی توصیفه بقوله متعددة المقدرة
قوله منها ما وقع فقوله ما وقع مبتدأ وقوله منها خبره وان کلمة من بمعنی البعض فهو مبتدأ وما
وقع خبره **قوله** ای من هذه المواضع اشارة الی بیان المرجع **قوله** موضع ما وقع جواب سوال
وهو ان کلمة ما لا یخلو اما عبارة عن المفعول المطلق او من الموضع فعلی الاول لا یصح حمله علی منها
واما علی الثانی فالحمل صحیح لکن الضمیر فی وقع لا یخلو اما راجع الی الموضع او الی المفعول فعلی الاول
لا یصح حمل قوله مثبتا علیه لان الموضع غیر مثبت لان الکلام منفی وعلی الثانی لا یوجد العائد
الی کلمة ما فاجاب بقوله ای موضع ما وقع یعنی ان کلمة ما عبارة عن المفعول المطلق لکن بحذف المضاف
وهو لفظ موضع فیصح الحمل علی منها ووجد العائد الی ما **فان قیل** یجوز ان یکون کلمة ما کنایة
عن الموضع وضمیر وقع راجعا الی المفعول المطلق والعائد الی ما محذوف اعنی فیه فیصح الحمل فلا
حاجة الی تکلیف الشارح رح **قلنا** فیه احتیاج الی تقدیر العائد وهو خلاف الاصل وفی عبارة
الشارح رح وان کان احتیاج الی تقدیر المضاف لکن احتیاجه الی تقدیر المفرد وهو اهون من تقدیر
المرکب اعنی الجار والمجرور **فان قیل** علی تقدیر حذف المضاف یلزم حذف العمدة لان الموضع
اما مبتدأ او خبر من قوله منها وهما من المرفوعات واما تقدیر العائد فهو تقدیر الفضلة وهو اهون
من تقدیر العمدة **قلنا** حذف المضاف واقامة المضاف الیه مقامه شائع عندهم **قوله** ای مفعول
مطلق تفسیر لکلمة ما وانما لم یعکس تفسیر ما قبل قوله وقع لئلا یلزم الفصل بین الصفة والموصوف
بالشرح **قوله** ارید اثباته **فان قیل** ههنا لا یطابق المثال مع الممثل لانه وقع مثبتا والمثال کلام
منفی اعنی قوله ما زید الا سیرا **فاجاب الشارح** عنه بقوله ارید اثباته یعنی ان الکلام و
ان کان منفیا لکن المفعول فیه مثبت بالاسناد من النفی **قوله** لا یجب حذفه لان الباعث علی
وجوب الحذف عدم صحة الحمل وذلک فی الموجبة واما فی السالبة فیصح الحمل فلا یوجد القرینة علی
الفعل **قوله** بعد نفی لانه اذا کان مثبتا ولکن لم یکن بعد النفی نحو زید سیرا لا یجب حذفه لفوات
سد المسد وهو ما والا **قوله** داخل علی اسم لما کان قول المص رح داخل علی اسم متنازعا لان قوله
بعد النفی یقتضی ان یکون قوله داخل صفة له وقوله بعد معنی النفی یقتضی ان یکون قوله داخل
صفة له جعل الشارح قوله داخل صفة لقوله معنی وقدره مع قوله بعد نفی کما هو طریق فی قطع
التنازع بان یعمل الثانی ویقدر مع الاول **قوله** لا یکون للمفعول المطلق خبرا عنه یعنی بلا تاویل
او مبالغة **فلا یرد** ان سیرا فی قولنا ما انت الا سیرا مثلا جاز ان یکون خبرا عن انت بتاویل
السائر او کان سیرا خبرا عنه للمبالغة کما فی زید عدل **قوله** لا یکون خبرا عنه ای لا یصلح
ان یکونا خبرا عنه باعتبار عدم صحة الحمل لان المصدر لا یحمل علی الجثة **قوله** لا یکون منه

اى من باب حذف الفعل لان فعله مذكور **قوله** لكان مرفوعا على الخبرية **وههنا بحث من وجوه الاول** انه ما الفائدة في توصيف سيرا البريد حذفا وجوبيا قياسيا ١٢ **والثاني** انه لا يصح قوله لكان مرفوعا على الخبرية لان خبر ما لا يكون الا منصوبا والثالث انه لما كان مرفوعا فلا يكون مفعولا فانه يكون منصوبا فهو خارج عن المقسم اعني قوله ما وقع فلا حاجة الى اخراجه بالقيود **اجيب عن الاول** انما قيد به لئلا يتوهم الاستثناء من النفس **وعن الثاني** سلمنا ان خبر ما يكون منصوبا لكن اذا انتقض النفي بالا يكون خبره مرفوعا كما قال المص رح في بحث المجرورات **وعن الثالث** لا نسلم انه خرج من المقسم لان المقسم ما كان مفعولا مطلقا في تركيب من التراكيب ولا شك ان سيرا قد يكون مفعولا مطلقا وان لم يكن ههنا او **نقول** انه قد يكون مرفوعا كما اذا وقع مفعول ما لم يسم فاعله **فان قيل** فعلى هذا تفوت فائدة تدوين علم النحو لانه لا يعلم المنصوب من المرفوع **قلنا** ان تعين موضع النصب والرفع فلا تفوت **فان قيل** لو اعتبر الشارح الشق الثاني للصد كما اعتبرها بعضهم لسلم عن تلك الشبهة بان يفسر كلمة ما في قوله ما وقع بالمصدر لا بالمفعول المطلق فلا يرد الشبهة **والض** الكلام في المفعول المطلق من حيث انه مفعول مطلق لا في ذاته واذا وقع مفعول ما لم يسم فاعله لا يبقى وصف المفعول المطلق بل ذاته **اجيب** عن الاول ان ماذكره الشارح رح انسب بالمقام لان التقسيم في المفعول المطلق لا في المصدر مطلقا **وعن الثاني** بما هو مذكور في الرضي فلينظر فيه **قوله الحذف الوجوبي** لا بد من الامرين القرينة وسد المسد فالاول نصب المفعول المطلق وايضا عدم صحة الحمل قرينة على انه لا يصح حمله لكن الاصل في الحذف وقت ان يكون من جنس الملفوظ ما امكن فيكون فعلا لان في حذف المصدر ايضا لا يصح الحمل والثاني ٢ كلمة ما والا لانهما من الفضلات وسد المسد ليس الا منهما **قوله** او وقع مكررا **فان قيل** الاخصر ان يقال ومكررا عطفا على مثبتا فيكون تقديره بحكم العطف او وقع مكررا فلا حاجة الى التصريح بقوله وقع **قلنا** انه يتوهم عطفه على خبرا وهو فاسد **فان قيل** ان دكا دكا وقع مكررا مع انه لم يحذف فعله بل مذكور وهو قوله دكت الارض **قلنا** المراد ان المصدر وقع في موضع الخبر عن المبتدأ ولا مبتدأ في الآية واما الارض فهي مفعول ما لم يسم فاعله لقوله دكت **فان قيل** ما للمصنف رح انه جمع الضابطتين بترك منهما اى كلمة منها ٣ بينهما مع ان كل واحد منهما ضابطة عليحدة **قلنا** انما جمع بينهما لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه **فان قيل** ان قوله بعد اسم لم يكن مذكورا في هذه الضابطة ولذا لا يفهم من عطف قوله او وقع مكررا على قوله وقع مثبتا لان هذا القيد مؤخر عن المعطوف عليه **قلنا** جاز ان يكون الضمير في وقع راجعا الى المفعول المطلق الذي فرض بعد قوله بعد اسم لا يكون خبرا عنه او **نقول** لما لم يفصل علم ان بينهما اشتراكا في بعض القيود لكن في تعينه جهالة ثم لما مثل عن الضابطة الثانية بقوله زيد سيرا سيرا علم تعين هذا القيد **فان قيل** فعلى هذا

ا في قوله لايكون خبرا عنه ١٢ ام ٥ فائدة التدوين ١٢ م اللهم تب علينا قبل الموت وسهل علينا سكرات الموت ١٢

ينبغى ان يجمع بين قاعدتى ماوقع مضمون جملة لاشتراكهما فى وقوع مضمون جملة **قلنا** نعم لكن لما كان كلواحد منهما مسمى باسم عليحدة الاولى تاكيد النفس والثانى تاكيد الغيره اراد التفصيل ليتميز كلواحد بالاسم عن الاخر **ونقول** ان هذين الضابطين قد يجتمعان فى مادة واحدة كقولنا ما زيد الاسير اسيرا بخلاف الضابطين الاتيتين ثم القرينة فى هذه الضابطة ايضا نصب المفعول المطلق وعدم صحة الحمل وسد المسد هو احد المصدرين **قوله** اى تسير سيرا اشارة الى العامل **اعلم** انه لابد من تقدير الفعل ههنا بعد الا لئلا يلزم الاستثناء من النفس واما قوله سير البريد يجوز فيه تقدير الفعل بعدها وقبلها اذ المفعول المطلق فيه نوعى وفى المثال **قوله** هذان المثالان **دفع وهم** وهو ان احدهما مثال لما كان بعد النفى والاخر مثال لما كان بعد معنى النفى مع انه ليس فيه معنى النفى فدفع بقوله هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد النفى **ثم يرد عليه** ان المثال لا يطابق الممثل وهو ياتى بواحد فما الحاجة الى المثالين فاجاب الشارح رح انما اورد المثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة **فان قيل** ان من المعلوم ان المصدر من الاسماء وهى تنقسم الى النكرة والمعرفة فما الفائدة فى هذا التنبيه **قلنا** فيه فائدة جلية وهى ان يعلم ان الحكم وهو الحذف لا يختلف بين المصدر المنكر والمعرف قوله اوالى ما يشبه به فعل المبتدا اى ما انت الا تسير مثل سير البريد **فان قيل** فعلى هذا الرصيد ق تعريف المفعول عليه لعدم اتحاد الفاعل بينهما لان فاعل الفعل هو المخاطب وفاعل المفعول هو البريد **قلنا** ان لفظ ذلك الاسم الواقع موقع الخبر وان كان لفظ المشبه به لكن ذكر ذلك واريد المشبه كما هو طريق الاستعارة اذ لا شك ان المراد بسير البريد هو سير زيد **فان قيل** لما كان المراد منه هو المشبه لا يصح تقسيم الشارح رح الى ما هو فعل المبتدأ او الى ما يشبه به فعل المبتدأ بل يكونان فعل المبتدأ **قلنا** انما قال الشارح رح ذلك نظرا الى الظاهر **قوله** اوالى مفرد ومضاف اوالى ما لا يصح تقديره قبلها والى ان المفعول فى الاول تاكيدى وفى الثانى نوعى لان سير البريد نوع من السير وانما لم يتعرض اليهما لان الاول ظاهر والثانى غير مستقيم لانه غير منحصر فى التاكيدى والنوعى لانه قد يكون للعدد ايضا **قوله** اى من المواضع التى بيان المرجع **قوله** اى موضع المفعول اشارة الى انه بحذف المضاف **قوله** تفصيلا لاثر الخ فى تقييد الاثر احتراز عما يقع تفصيلا لمضمون جملة دون الاثر نحو زيد سافر سفر القريب والبعيد وفى تقييد الجملة احتراز عما اذا وقع تفصيلا لاثر مفرد نحو لزيد ضرب اما تاديبا او تاديا او يهلك هلاكا فمنذا لتفصيل الاثر الضرب فقط وفى تقييد المقدم احتراز عن المتاخرة نحو اما منا وفداء فشدوا الوثاق فان فى هذه الصور لا يجب الحذف لانها وقعت قليلا فى كلامهم فلو حذف الفعل لم يسبق الذهن اليه **قوله** والمراد بمضمون اشارة الى الفرق بين هذا المضمون وبين مضمون ضابطة الخامسة **قوله** مصدرها **فان قيل** لا يصح اضافة المصدر الى الجملة لانه للفعل لا للجملة

على تقدير الفعل قبل الا

٥ تقدير الفعل قبل الا والى ما لا يصح

اے لا یصح ارادۃ المصدر

وایضا ارادة المصدر انما يصح فی الجملة الفعلية واما اذا كانت اسمية مثل زيد جسم او هيولى فلا اذ ليس لها مصدر **اجيب عن الاول** معناه اي المصدر المفهوم من الجملة وعن الثانی لا نسلم وقوع المفعول تفصيلا لاثر مضمون جملة اسمية ولو سلم فيمكن اخذ المصدر ايضا بالحاق الياء والتاء اي جسمية زيد او حيوانية وهو المسمی بالمصدر الانتزاعی **قوله الی الفاعل او المفعول** فيضاف الی الفاعل ان كان المقصود هو النسبة اليه او الی المفعول ان كان المقصود هو النسبة اليه

اعلم ان المضمون علی ثلثة اقسام احدها مضمون الجملة الفعلية وهو اخذ المصدر من الجزء الاول مضافا الی الجزء الثانی والثانی مضمون جملة اسمية وهو اخذ المصدر من الجزء الثانی مضافا الی الجزء الاول والثالث مضمون مطلق الجملة وهو اخذ المصدر من الجزء المشتق مضافا الی الخبر الغير المشتق **قوله ويأثره غرضه دفع وهم** وهو ان يتوهم المراد بالاثر هو المؤثر من قبيل ذكر المصدر وارادة اسم الفاعل منه كما هو الشائع فدفع بقوله والمراد باثره غرضه والمراد من الغرض الحكمة فلا يرد ان الغرض عبارة عما يكون الفعل لاجله والفاعل محتاج مع ان الله تعالی لا يحتاج الی شئ والحكمة عبارة عما يكون الفعل لاجله والفاعل لا يحتاج اليه **قوله** وبتفصيل لاثر **جواب سوال** وهو ان التفصيل يقتضي الاجمال ولا اجمال ههنا لان المذكور سابقا شد الوثاق وهو معلوم **فاجاب الشارح** بقوله والمراد بالتفصيل بيان الانواع المحتملة وانما قدم شرح المضمون مع انه مؤخر فی المتن لانه مضاف اليه وهو اصل لان معرفة المضاف من حيث هو مضاف موقوف علی معرفة المضاف اليه وايضا ان بيان اثر الشئ انما يكون بعد معرفة ذلك الشئ مع قطع النظر عن كونه مضافا **قوله نحو قوله تعالی جواب سوال** وهو ان قوله نحو مضاف وقوله فشد الوثاق مضاف اليه وهو لا يكون الا مفردا وهذه جملة فلدفع هذا زاد الشارح رح لفظ قوله فهو مضاف اليه والجملة مقولة القول وقوله تعالی جملة معترضة فلا يرد ان قوله تعالی لا يخلو اما صفة الضمير او حال منه فعلی الاول يلزم توصيف المعرفة بالجملة وعلی الثانی يلزم الحال من المضاف اليه وايضا الماضي اذا وقع حالا لا بد فيه من قد **قوله** اے بعد شد الوثاق اشارة الی ان بعد مبني علی الضم بحذف المضاف اليه وايضا اشارة الی ان المصدر ههنا مضاف الی المفعول **قوله** فشدوا الوثاق اشارة الی تطبيق المثال مع الممثل **قوله** اے اما تمنون منا اشارة الی اظهار العامل **فان قيل** فيمكن منا وفداء مفعول له فلا حاجة الی تقدير العامل **قلنا** المفهوم منه ليس لا جواز جعل المفعول المطلق مفعولا له ما لا فهذا الا ينافي كون منا وفداء مفعولا مطلقا فی الكلام بتقدير الفعل وايضا ان كلمة بعد يابی عن كونه مفعولا له ثم فی الحذف الوجوبی لا بد من القرينة وسد المسد اما الاول فهو نصب المفعول المطلق لانه يقتضي العامل والفعل اصل فی العمل والثانی نفس المفعول المطلق لانه من الفضلات فيصلح له كذا قال جمال الدين چيناپلی **فان قيل** فعلی هذا ينبغی

ان لا يشترط تكرار المصدر في الضابطة الثانية لان نفس المفعول المطلق يقوم مقام العامل فلا حاجة الى التكرار **قلنا** ان في الضابطة الثانية احد المصدرين واقع موقع الخبر والخبر لا يقوم مقام شئ فانه عمدة وما قام مقام الغير ليس الا من الفضلات فكذا لا يقوم مقام الغير ما وقع موقع الخبر **فان قيل** ينبغى ان يجب الحذف فى قوله خبر مقدم لانه قائم مقام العامل **قلنا** قيام المفعول ههنا بمعونة الجملة المتقدمة ولا جملة ثمه وانما لم يقم المفعول بدون المعاون لانه لو اقيم بدونه لم يبق الحذف الجائز **فان قيل** ما السر فى ان الجملة لا تقوم مقام العامل بل جعلت معاونة **قلنا** فى اقامة المتقدم مقام المؤخر خلاف فلذا لم تجعل عين ما يقوم مقامه **وقال بعض الشارحين** سد الجملة المتقدمة مسد المحذوف **فان قيل** المتقدم لا يقوم مقام المؤخر الا ترى انهم قالوا فى ضربى زيدا قائما انه على تقدير الكوفيين يلزم حذف الخبر بلا سد شئ مسده **قلنا** ان ما قالوا ثمه ليس لاجل ان المتقدم لا يقوم مقام المؤخر بل هناك مانع اخر وهو ان قائما هناك جعل من تتمة المبتدأ وجزء له فلا يقوم مقام الخبر وقال بعض المتون فى مثال هذه الضابطة قولنا زيد يشترى طعاما فاما بيعا او كلا ومثل قولنا زيد يكتب اما قراءة بعد او بيعا **قوله** اى لان يشبه به امرا اخر **جواب سوال** وهو انه فات المطابقة بين المثال والممثل لانه هو التشبيه وهو النسبة والمذكور فى المثال الصورة وهو طرف النسبة فاجاب بقوله اى لان تشبيه به الخ يعنى ان المصدر مبنى للمفعول **اعلم** ان المفعول المطلق ههنا هو المشبه فى الحقيقة لكن شاع اطلاقه على المشبه به لقيامه مقامه **وههنا بحث من وجوه الاول** انه على هذا يخرج عن الضابطة ما اذا وقع للمفعول المفعول المطلق نفسه بعد جملة نحو مررت به فاذا له صوت صوتا مثل صوت حمار **والثانى** انه لم يعين الشارح قوله ما وقع للتشبيه بقولنا لان يشبه المفعول المطلق بامر اخر فيكون على الحقيقة **والثالث** انه لا يصدق عليه تعريف المفعول المطلق لعدم اتحاد الفاعل بينه وبين الفعل **اجيب** عن الاول بان مادة النقض غير موجودة فى كلامهم ولا يضر خروجه وعن الثانى بانه الظاهر من كلام المص رح ان يحذف العامل بدون المفعول المطلق فلو حمل كلامه عليه يلزم حذفه ايضا فالشارح رح حمل كلامه على الظاهر وعن الثالث انه ذكر المشبه به واراد منه المشبه كما هو طريق الاستعارة كما مر **قوله** لزيد صوت صوت حسن فالصوت الثانى بدل من الاول او صفة له باعتبار لاحقه وهو حسن لانه صفة للصوة الثانى فح يكون الاخص بدلا من الاعم كما فى قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة او يكون الاخص صفة للاعم **فلا يرد** انه يكون الشئ بدلا او صفة لنفسه **فان قيل** فعلى هذا لا يكون الصوة الثانى مفعولا مطلقا فيخرج عن المقسم فكيف خرج بالقيود **قلنا** المراد بالمفعول ما يكون مفعولا فى تركيب من التراكيب وان لم يكن ههنا او **نقول** انه يجوز ان يكون مفعولا بحذف الفعل لكن لا يجب حذفه **قوله** اى حال **جواب سوال** وهو ان قوله علاجا منصوب برسم الخط الالف وللنصب

طرق كثيرة فهو من اے جهة منصوب فاجاب بقوله اے حال الخ يعنى انه حال من ضمير وقع
فان قيل لا يصح حمل علاجا على المفعول لانه[له] عبارة عن الدافع كما قال الاطباء علاج الصفراء..
سقمونی لے دافع الصفراء فاجاب الشارح عنه بقوله دالا على فعل من افعال الجوارح اى المعتبر
ههنا ليس ما اصطلح عليه الاطباء قوله لان الزهد الخ لانه عبارة عن قطع القلب عن محبة الدنيا او
عبارة عن الرياضة اى تصور القلب قوله فاذاله ضرب صوة حمار التشبيه فى الكراهية قوله اے
الذى قام به دفع وهم وهو ان المراد بالصاحب الواضع كما هو المتبادر فدفع بقوله اے الذى قام
به معناه اعلم انه انما اشترط التشبيه لانه يدل على الفعل المحذوف لان للتشبيه لابد من المشبه والمشبه
به وهما ههنا الصوة الاول والصوة الثانى فيدل لان على يصوت لان المحذوف يكون من جنس
المنطوق ما امكن وانما اشترطان يكون علاجا ليدل على الحدث فيدل على الفعل المقدر والذے
تعلق بالقلب يدل على الدوام غالبا فلا يدل على الحدث فلا يدل على المحذوف وانما اشترط
ان يكون بعد جملة ليوجد معاون سد المسد وهو المفعول المطلق ههنا وانما اشترط
اشتمالها على اسم بمعناه ليوجد المشبه وانما اشترط اشتمالها على الصاحب ليوجد ما لابد للفعل منه
وهو الفاعل فيدل على الفعل لكن دلالة كل واحد على الانفراد غير تام[اے الجزء] فاذا اجتمعت كانت تامة فى الدلالة
على الفعل المحذوف فلا يرد ان كل واحد لما كان دالا على المحذوف فما الى الاجتماع قوله اے يصوت
صوت حمار اشارة الى بيان العامل فان قيل لا حاجة الى تقدير العامل الا انه ينبغى ان يكون الصوة الاول
عاملا فيه قلنا ان المصدر العامل بمعنى اَنْ مع الفعل وهو يفيد الطمع والرجاء والحكم فى هذا المثال
بالقطع والجزم فان قيل المثال لا يطابق الممثل له هو المصدر والصوة ليس بمصدر لان المذكور
فى اكثر كتب اللغة ان معنى الصوة بانگ وآواز والمصدر ما كان فى آخر معناه الفارسى دال ونون
او تاء ونون نحو الضرب زدن والقتل کشتن وههنا لم يوجد قلنا انه وان لم يكن مصدرا
لكن يستعمل استعمال المصدر بان يذكر بعد الفعل لانهم قالوا صات الشئ صوتا فان قيل المقصود
من هذا الكلام ليس الا المبالغة وهے لا يأتے الا بالمجرد قلنا انه بمعنى صوت تصويتا
قوله فصوة حمار اشارة الى تطبيق المثال مع الممثل قوله صراخ الثكلى وانما اورد المثالين لان
المفعول المطلق فى الاول ليس بمصدر بل استعمل استعمال المصدر وفى الثانى بمعنى المصدر او ان
المصدر الاول مضاف الى النكرة والثانى مضاف الى المعرفة او ان الاول مضاف الى غير ذوى
العقول قوله ومنها ما وقع مضمون جملة فقوله مضمون منصوب على انه حال او على انه
خبر ا كان ووقع بمعنى كان قوله جملة احترز بها عما وقع مضمون مفرد مثل قهقرى فى قولنا
رجع قهقرا فان القهقرى وقع مضمون مفرد وهو الرجوع قوله لا محتمل احتراز عن
المفعول الذے فى الجملة الاولى اعلم ان مولنا عبد الغفور قال ان لا فى قوله

٥ والثانى مضاف الى ذوى العقول

[له] اے لفظ العلاج المذكور فى المتن ١٢ اللهم اهدنا الصراط المستقيم آمين يارب العلمين ط ١٢ ١٢ ١٢

لا في قوله لا محتمل لها لنفي الجنس والمحتمل مصدر ميمي بمعنى الاحتمال وهو اسم لا ولها خبره وقوله غيره بالنصب مفعول لقوله محتمل وقال مولانا عصام الدين[1] والمشهور ههنا ان غيره بالرفع لا بالنصب لانه خبر لا وقوله محتمل اسم مفعول كما هو الظاهر فهو اسم لا وقوله لها صفة له اي ثابت لها **فان قيل** لم لم يذهب عبد الغفور الى هذا الاحتمال مع انه المتبادر لان محتمل اسم مفعول ومجيئه مصدرا شاذ **قلنا** انه نظر الى توافق الضابطة الآتية لان قوله لها فيهما خبر لقوله محتمل لا محالة فهو مبتدأ ولها خبره مقدم عليه لعدم جواز تقدم الصفة على الموصوف ثم قال عصمة الله السمرقندي الاظهر ان قال المصنف رح ما وقع مضمون جملة لا يحتمل غيره بصيغة الفعل لان ما قال متردد كما ذكرنا **قوله** منصب المصنف رح ان يأتي بعبارة صعبة واما التردد فلا يخل بالمقصود لان كل واحد من الاحتمالين يتأدى به المقصود **قوله** على الف درهم فالف درهم مبتدأ وعلى خبره وله خبر بعد خبر او على العكس **قوله** اي اعترفت اعترافا **اشارة الى** اظهار العامل **قوله** فاعترافا اشارة الى تطبيق المثال مع الممثل **اعلم** انه ليس المراد ههنا بالمضمون هو المدلول التضمني كما مر في الضابطة الثالثة بل المراد منه المدلول الالتزامي لان الاعتراف لازم لقوله على الف درهم **قوله** ولا محتمل له سواه اي لا محتمل له شرعا لان الشرع حكم بلزوم الالف على المقر والا فهو اخبار يحتمل الصدق والكذب **قوله** ولو بالاعتبار اي ليس فيه تغاير الاعتباري[2] ايضا **فان قيل** لا نسلم انه ليس فيه تغاير الاعتباري لانهم قالوا لاحدهما مؤكد وللآخر مؤكد **قلنا** هذا التغاير في الدال دون المدلول بخلاف زيد قائم حقا لان التغاير فيه في المدلول كما يأتي **قوله** لها محتمل غيره **فان قيل** مضمون الجملة لا يخلو اما ان لا يحتمل غيره او يحتمل وعلى التقديرين يجب حذف فعله فالاخصر ان يجمع كلا الضابطتين وقال ومنها ما وقع مضمون جملة سواء كان لها محتمل او لا **قلنا** نعم لكن لما كان المتأخرون جعلوا كل واحد منهما مسمى باسم على حدة وهو تاكيد لنفسه وتاكيد لغيره اورد في الضابطتين للتصريح باسم كل واحد منهما **قوله** اي حق حقا صيغة الماضي من المجرد **قوله** من حق يحق **اشارة الى بيان** معناه اي حقا مصدر من حق يحق على ان يكون كلمة من بيانية وليظهر معناه من هذا البيان وهو حق يحق اي اذا ثبت يثبت فلا يرد انه يلزم اشتقاق المصدر من الفعل وهو ليس الا مذهب الكوفيين **قوله** لانها تحتمل الصدق والكذب **اعلم** ان الفرق بين الصدق والكذب ان الاول مطابقة الكلام للواقع **والثاني** عدم مطابقة الكلام للواقع وبين الحق والباطل ان الاول مطابقة الواقع للكلام والثاني عدم مطابقة الواقع للكلام **فان قيل** ان احتمال الصدق والكذب كما ثبت ههنا ثبت ايضا في قوله له على الف درهم لانه اخبار واما الشرع فلم يمنع الكذب منه الا ترى انه لا يحل الاخذ للمقر له لو لم يكن في الواقع **قلنا** المراد من الغير في الضابطة الاولى هو الانكار لانه المقابل للاعتراف ولا شك انها لا يحتمل الانكار واما حقا فيقابل الكذب

---

[1] الذي قاله مولانا عصام الدين ١٢م [2] اي ليس بين قوله له على الف درهم وبين قوله اعترافا تغاير اعتباري

والباطل ولا شك انها يحتملهما واما احتمال الكذب فى الاولى فلا يضر لانه ليس مقابلا للاعتراف

قوله ويسمى تاكيدا لغيره **فان قيل** ان التاكيد فى الضابطتين ليس الا للمفعول المطلق فكيف يصح تاكيدا لغيره **قلنا** نعم لكن الحق الذى هو فى ضمن الجملة محتمل واما الحق الذى هو المنصوص عليه متيقن فلذا قال لغيره واما فى الاول فالاعتراف الضمنى والمنصوص عليه كلاهما متيقن فلذا قال تاكيدا لنفسه **او نقول** ان معنى قوله تاكيدا لغيره تاكيد لاجل غيره **فان قيل** انه لما كان تاكيدا لغيره يرد عليه ما ورد اولا وايضا فات المطابقة بين المثال والممثل لان التاكيد فى المثال للنفس لا للغير **قلنا** معنى قوله لاجل غيره ان التاكيد للنفس لكن الغرض فيه دفع الغير لوجود الغير ههنا وهو الكذب بخلاف قوله اعترافا لانه تاكيد للنفس فقط اى ليس الغرض فيه دفع الغير لعدم وجود الغير **فان قيل** لما كان معنى قوله تاكيدا لغيره اى ليدفع الكذب فعلى هذا يكون معنى قوله تاكيدا لنفسه ليدفع النفس ولا معنى له **قلنا** ليس معناه دفع النفس بل معناه تاكيدا لنفسه ليتكرر ويتقرر اى الباعث على تاكيد نفسه تكريره لان قوله تاكيدا لنفسه يعيد القرينة فلا بد ان يكون للمبالغة فى البعيد لحسن المقابلة **قوله ومنها ما وقع مثنى** **وههنا بحث من وجهين** الاول انه فات المطابقة بين المثال والممثل لانه مثنى والمذكور فى المثال لبيك وهو ليس بمثنى بل معناه التكرير والتكثير والثانى انه على هذا ينبغى ان يحذف الفعل فى قوله ضربت ضربين **اجيب عنهما** المراد بالمثنى ان يكون على صيغة التثنية ولم يكن معناه معنى التثنية كما قال الشارح على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية **فان قيل** اِنَّ اِنْ فى قوله وان لم يكن متصلة وحكم ان المتصلة ان يثبت الحكم فى النقيض بطريق الاولى كقولهم فلان بخيل وان كثر ماله فلو كان ماله قليلا فبالطريق الاولى فعلى هذا يرد ما ورد اولا اى ينقض بضربت ضربين **قلنا** ان كلمة اِنْ زائدة او انها بفتح الهمزة اى ان المفتوحة المخففة من المثقلة لانه وجد شرطها وهو وجود النفى كما قال المصرح وتخفف المفتوحة وحينئذ تدخل على الفعل ويلزم حرف النفى معها وتحقيقه يأتى فى بحث الحروف **او نقول** ان بل فى قوله لتكرير للاعراض عن جميع ما يتضمنه قوله وان لم يكن **فان قيل** لا بد فى اتمام هذه القاعدة من قيد الاضافة اى مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لان المصدر لا يضاف الا الى الفاعل او الى المفعول كما يأتى فى مبحثه لئلا يرد مثل قوله تعالى ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ فان كرتين مفعول مثنى ولم يحذف فعله بل ذكر وهو ارجع لاجل انه غير مضاف لانه اذا كان غير مضاف فيفوت سد المسد **قلنا** اعتراض كرتين غير وارد بدون قيد الاضافة لان كرتين ليس مفعولا مطلقا لانه ما كان بمعنى الفعل[1] السابق وهو ليس كذلك وايضا فليكن المراد منه معنى التثنيه فلا تنطبق القاعدة عليه **فان قيل** انه مفعول مطلق باعتبار الموصوف المقدر

---

[1] لان تعريف المفعول المطلق ما فعله فاعل مذكور بمعناه ۱۲ م

اللهم اغفرلى ولوالدى وللمؤمنين يوم الحساب ۱۲

اى رجعا مكررا كثيرا فلما كان معناه كثيرا لم يكن بمعنى التثنية وانما جعل الشارح قوله كرتين مكررا ليصح الحمل على رجعا **فيرد الاعتراض** فلابد من قيد الاضافة **فاجاب الشارح المصنف عن هذا الاعتراض بان قيد الاضافة مراد المصنف** لكن لم يذكره اكتفاء بالمثال لان لبيك مضاف الى المفعول وهو الكاف **فان قيل** ان فى جعل المثال من تتمة التعريف اى القاعدة تكلف لان المثال خارج من القاعدة بل يؤتى به بعد اتمام القاعدة للايضاح وجعل امر خارج من تتمتها ليس الا تكلف كما قال الشارح **فان قيل** ان الشارح فعل هذا التكليف فى اخوك وابوك وحموك حيث قال ولم يقل المصرح مكبرة موحدة اكتفاء بالمثال فكيف امتنع هٰهنا **قلنا المثال على نوعين** احدهما ما كان على صورة المثال بان كان مصدرا بالكاف او بالمثل او بالنحو والثانى ما لا يكون بصورته فالذى مر ليس بصورته فيكون من بيان نفس القاعدة **اجيب** ان المص اكتفى بالمثال وهو انما يكون خارجيا لو كان قوله مثل لبيك مرفوعا لانه ح يكون خبرا للمبتدأ المحذوف اى مثاله مثل لبيك واما اذا كان منصوبا بناء على انه صفة لقوله مثنى فلا يكون خارجيا بل هو من بيان نفس القاعدة **ثم اعلم** انه قال الشارح ولا بد فى تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة **قال مولانا عصام الدين** رحمه الله ومع هذا القيد ينقض بقولهم ضربتُ ضربَيِ الامير فانه مثنى مضاف الى الفاعل مع انه لا يحذف الفعل فلابد ان يقيد مضافا الى …… فاعل ذلك الفعل ومفعوله والامير ليس بفاعل ذلك الفعل لان الفاعل هو الجلاد ومع ذلك ينقض بقولهم ضربت ضربَيْ زيدا فلابد ان يقيد الاضافة بكونه لا لبيان النوع وقد صرح بهذا القيد الرضى انتهى **ويمكن** ان يقال انه صرح الشارح ان المراد بالمثنى ان يكون على صيغة التثنية فلا حاجة الى ذكر ذلك القيود

قوله اصله الب لك **فان قيل** المصدر فى لبيك لا يخلو اما مصدر المزيد او المجرد فعلى الاول لا يساعده اللفظ وعلى الثانى لا يستقيم فيه التكرير والتكثير لانه لا يكون بالمزيد **قلنا** انه مصدر المزيد لكن حذف زوائده او مصدر المجرد لكن بمعنى المزيد كما اشار الشارح الى الاول بقوله اصله الب لك البابين واشار الى الثانى بقوله ويجوز ان يكون من لب بالمكان الخ

قوله واقيم المصدر اشارة الى بيان سد المسد **فان قيل** ان اقامة المصدر لا يكون الا باعتبار المعاون وليس ههنا جملة متقدمة حتى تكون معاونة لاقامة المصدر **قلنا** ان ههنا وان لم تكن جملة متقدمة لكن وجد المعاون الاخر وهو التكرار فى معناه او اداة التثنية او المضاف اليه اعنى الكاف **قوله** ورُدّ الى الثلاثى بحذف الزوائد فان النون ايضا من الزوائد **فلا يرد** انه ينبغى ان يقال زائدتين وهما الالف والهمزة

له لبيك مضاف بطرف محتى مراد ازو بطرف ایشان (۱۲)

له بقوله ان فى جعل المثال الخ ۱۲ سه اى جعل المثال من تتمة التعريف والحكم فى اخوك الخ ۱۲ مفتى عبد الرحيم

دون الجمع لعدم وجوده وانما حذف الزوائد ليكون اسرع فى الدعاء لنفسه والى امتثال
المامور به لان قوله لبيك غير مقصود لذاته اعلم ان اصله الب لك البابين على صيغة
المضارع المتكلم من باب الافعال فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه واضيف الى الكاف
بحذف اللام للتخفيف فحذف النون للاضافة فصار البابيك ثم نقلت حركة الباء الاولى
الى اللام فحذفت الهمزة للتخفيف وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وادغمت[1] الباء فى الباء
فصار لبيك قوله وعلى هذا القياس اى قياس لبيك فى الورود والدفع جميعا قوله سعديك
هذا قول الرفيق للرفيق فان قيل لم مثال لايضاح المثل وهو يحصل بواحد فما الحاجة الى المثالين
قلنا الاول لازمى والثانى متعد فاشار المص بذكرهما الى ان الحكم المذكور لا يختلف باللزوم والتعدى
قوله فانه يتعدى باللام اى غالبا فلا يرد انه لا يصح التخصيص باللام لانه كما يتعدى باللام يتعدى
بالباء ايضا كما فى قوله لب بالمكان مبحث المفعول به وانما قدم المفعول المطلق على المفعول به لاطلاقه
او لكونه جزء الفعل ثم قدم المفعول به على المفعول فيه لانه محتاج اليه فى التعقل والوجود جميعا بخلاف
المفعول فيه لانه محتاج اليه فى الوجود فقط ثم قدم المفعول فيه على المفعول له لانه دون فى وجوده اختلاف
فانه عند الزجاج داخل فى المفعول المطلق ثم قدم المفعول له على المفعول معه لانه قد يلتبس
بالمعطوف ثم قدم المفاعيل الخمسة على الملحقات لانها اصل فى النصب كما مر والملحقات تبع لها
ثم قدم الحال على التميز لانه لازم النصب بخلاف التميز فانه قد يكون مجرورا بالاضافة وايضا
الحال مايبين هيئة الفاعل او المفعول به فناسبهما ثم قدم التميز على المستثنى لانه ادخل[2] فى المنصوبات
من المستثنى لانه لا يكون الا منصوبا ومجرورا بخلاف المستثنى فانه قد يكون مرفوعا لانه يعرب على
حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور ثم قدم هذه الثلثة على خبر كان واسم ان وغيرهما
لانها منصوبات لفظا او محلا بخلاف خبر كان واسم ان وغيرهما فانها مرفوعة محلا لانها فى الاصل
مبتدأ وخبر ثم قدم خبر كان على اسم ان لان عاملها هو الفعل وهو كان واخواتها فكان اقوى
ثم قدم اسم ان على المنصوب بلا التى لنفى الجنس لان عمل لا لمشابهتها ان كما مر فهو فرع لها ثم
قدم المنصوب بلا التى لنفى الجنس على خبر ما ولا المشبهتين بليس لانه ليس فى عملها اختلاف
لاحد بخلاف ما ولا المشبهتين بليس لان عملهما عند الحجازيين دون بنى تميم فاحفظه
فانه فيه نفع عظيم وان كان من الحقير الذى كان عند الناس نسيا منسيا.. قوله
المفعول به اى ومنه او منها المفعول به وانما ترك لفظ منه او منها اكتفاء بما ذكر فى
المفعول المطلق فالحاصل انه اذا كان للبحث اقسام فدأب المص رح ان يذكر لفظ منه
او منها فى القسم الاول ويتركه فى الباقى فان قيل فعلى هذا ينبغى ان يذكر
فى المرفوعات ايضا فى قسم واحد مع انه ذكر فى القسمين اعنى الفاعل

لانہا

مبحث المفعول به

له [illegible] ۱۲ ابو

له لانه متفق عليه بخلاف المفعول له ج

قوله لب بالمكان وانما زاد قوله بالمكان اشارة الى انه قد يتعدى بالباء كما يتعدى باللام ۲

---

[1] لوجود شرط الادغام فيه ۱۲ م [2] بصيغة اسم التفضيل بمعنى داخل شدة الدخول ۱۲ م

والمبتدأ قلنا سلمنا ان دابه ان يذكر في اول القسم لكن في قسم الاصلي والقسم الاصلي في المرفوعات مختلف فيه عند الجمهور هو الفاعل وعند البعض هو المبتداء فلذا ذكر في راس القسمين واما في المنصوبات فالقسم الاصلي هو المفعول المطلق فقط ثم الباء في قوله به للسببية اى الذى فعل بسبب ذلك الشئ لان الشئ محل وقوع الفعل فيكون موقوفا عليه فكانه بمنزلة السبب او للملابسة قوله

اى هو ما وقع جواب سوال وهو ان كلمة ما لا يخلو اما عبارة عن الاسم او عن المسمى فعلى الاول لا يصح الوقوع عليه لان الوقوع انما يكون على المسمى لا على الاسم وعلى الثاني يلزم الخروج من البحث لان البحث في الاسماء دون المسميات فاجاب بقوله اى اسم ما يعنى كلمة ما عبارة عن المسمى فيصح الوقوع عليه لكن بتقدير المضاف وهو الاسم فلا يلزم الخروج عن البحث ثم يرد عليه انه على هذا يلزم التقدير في التعريف وذا لا يجوز

لان التعريف للمعرفة والتقدير مخل بالمعرفة فاجاب بقوله انما لم يذكر الاسم يعنى ان التقدير في التعريف لا يجوز اذا كان بغير القرينة واما اذا كان عليه قرينة واضحة فيجوز وههنا وجدت القرينة وهو ذكر الاسم في المفعول المطلق ويجوز ان يراد من كلمة ما هو الاسم وضمير عليه راجع الى مسماه بطريق الاستخدام او اجراء الصفة للمدلول المطابقى على الدال وفيه بحث[1] وهو انه اذا وقع اسم الاستفهام او الشرط مفعولا به يكون الوقوع من مدلوله التضمنى لا المطابقى فكيف يصح ما ذكره المجيب وحاصل الاعتراض ان من الاستفهام او الشرط في قولنا من يكرم مفعول به مع ان ما وقع عليه فعل الفاعل هو الذات وهو مدلوله التضمنى والمدلول المطابقى هو الذات مع معنى الاستفهام او الشرط اجيب عنه المدلول المطابقى هو الذات فقط ومعنى الاستفهام والشرط عارضان وههنا اعتراض مشهور وهو ان قولهم ان الوقوع لا يكون الا على المسمى منقوض بقولنا تلفظت زيدا او تكلمت زيدا فان ما وقع عليه التلفظ هو لفظ زيدا اجيب عنه الاحكام بناء على الاكثر والغالب لا على الشاذ والنادر وموضع النقض من الشواذ فان قيل تعريف المفعول به غير مانع لانه يصدق على عمرو في قولنا شارك زيد عمرو الانه وقع عليه فعل الفاعل قلنا المراد من وقوع فعل الفاعل عليه ان يكون المفعول به غير الفاعل ولا شك ان عمروا ايضا فاعل معنى لانه معطوف على الفاعل فان قيل ان التعريف غير مانع من وجه اخر وهو ان قولنا ضربت زيدا وعمروا فان عمروا وقع عليه فعل الفاعل مع انه غير الفاعل وليس بمفعول به لان الماخوذ في كل الحدود لفظ اصالة دون تبعا قلنا وان لم يكن مفعولا به لفظا لكنه مفعول به معنى وحكما لانه معطوف

---

[1] اى فى قوله واجراء الصفة الخ ١٢

على المفعول به **فَاِنْ قِيْلَ** ان التعريف لايكون جامعا لانه لو قيل ضربت زيدا ولم يضربه في الواقع بل قال كاذبا فينبغي ان لا يكون زيدا مفعولا به لعدم الوقوع عليه وايضا لو قال ماضربت زيدا فالفعل غير واقع على زيد لعدم وجوده **اُجِيْبَ عَنِ الْاَوَّلِ** ان المراد من شانه ان يقع عليه فعل الفاعل **وَعَنِ الثَّانِى** ان السوالب تابعة للموجبات **قوله** والمراد بوقوع فعل الفاعل **جَوَابُ سُؤَالٍ** وهو ان التعريف ينقض بقولنا نعبد الله فانه لايتصور وقوع العباد على الله تعـ **فَاَجَابَ** بما حاصله ان المراد من الوقوع التعلق ومعنى التعلق ان لا يتصور الفعل الا به مع انه غير الفاعل **فان قيل** ذكر الوقوع واراد التعلق اما حقيقة او مجازا لاسبيل الى الاول لعدم الوضع ولا الى الثانى لعدم الاتصال بينهما **قلنا** ارادة التعلق منه حقيقة عرفية للنحاة او نقول ان الوقوع لاينفك عن التعلق فكان لازما له فان قيل لما اريد من الوقوع التعلق يخرج من الحد زيدا في ضربت زيدا حيث لايتوقف عليه تصور الضرب بل يتوقف على شخص ما يصلح للمضروبية **قلنا** انه يتوقف عليه على البدل وان لم يتوقف عليه على التعين **فان قيل** يدخل في الحد المفعول فيه لان الزمان مما يتوقف عليه الفعل **قلنا** الزمان لازم لوجود الفعل لا لتصوره **قوله** بلا واسطة حرف **جواب سوال** وهو انه لما كان المراد التعلق ينبغي ان يكون زيد في مررت بزيد مفعولا به لتحقق التعلق مع انه لايسمونه مفعولا به بل يطلقون عليه الجار والمجرور **فاجاب بقوله** بلا واسطة حرف الجر **ثم يرد ما الباعث** على الشارح انه لم يجعل مررت بزيد من قبيل المفعول به مع ان التعلق موجود فيه **فَاَجَابَ بِقَوْلِهِ** فانهم يقولون الخ يعني الباعث هو العرف والعادة لان عرف النحاة جار على انهم لايطلقون عليه المفعول به بل يطلقون عليه الجار والمجرور **فان قيل** المفعول به ما وقع عليه الفعل فلايصح خروجه لانه مفعول به **قلنا** لا نسلم انه مفعول به مطلقا بل مفعول به بواسطة حرف الجر وكلامنا في المفعول به مطلقا **قوله** فخرج به المفاعيل لما فرغ من تصحيح قول الماتن شرع في بيان فائدة القيود وكذا خرج الحال لان تعلق الفعل بها بواسطة حرف الجر اذ معنى ضربت زيدا قائما ضربته في حال القيام وكذا اخرج التميز والمستثنى لانه لم يتعلق الفعل بهما بل في التميز بالمميز وفي المستثنى بالمستثنى منه واعتبر فاضل المحشي لاخراج هذه الثلاث قيد اولا فمعنى المفعول ما يتعلق به فعل الفاعل اولا وفي هذه الثلاثة لم يتعلق الفعل اولا بل يتعلق اولا بذي الحال والمميز والمستثنى منه لكن يشكل قول الفاضل بالمفعول الثانى من باب علمت لان تعلق الفعل اولا بالمفعول الاول لانه مسند اليه اجيب عنه لا نسلم ان التعلق اولا بالمفعول الاول بل بهما معا لان المفعول في افعال القلوب مضمون الجملة **قوله** فان للفعول المطلق عين فعله المراد من الفعل الفعل اللغوي وهو الحدث ولا يرد عدم صحة الحمل اعلم انه لما كان اخراج المفعول المطلق بالوجهين

احدهما مشترك بين الكل والاخر مختص بالمفعول المطلق فلذا افرد اخراج المفعول المطلق بوجه خاص به فلا يرد ماقال البعض انه كما خرج المفاعيل الباقية بقوله عليه كذا اخرج المفعول المطلق بقوله عليه

فلا حاجة الى اخراجه بقوله والمفعول المطلق بما يفهم من مغائرته **قوله** والمراد بفعل الفاعل الخ **جواب سوال** وهو ان التعريف لايكون مانعا ولا جامعا اما الاول فلانه دخل فيه زيدا فى قوله ضرب زيدا لانه مما وقع عليه فعل الفاعل مع انه لا يسمى مفعولا به بل يطلق عليه مفعول مالم يسم فاعله واما الثانى فلانه يخرج منه المفعول الثانى من قوله اعطى زيدا درهما فان درهما يسمى مفعول به مع انه لم يقع عليه فعل الفاعل بل وقع عليه فعل مفعول ما لم يسم فاعله وهو زيد فاجاب بقوله والمراد الخ يعنى لابد من التصرف فى هذا التركيب الاضافى اعنى قوله فعل الفاعل فى كل واحد من المضاف والمضاف اليه اما فى المضاف اعنى فعل فبان يراد منه فعل باعتبار اسناده الى ما هو فاعل اولا واما فى المضاف اليه اعنى الفاعل فبان يراد بالفاعل اعم من ان يكون حقيقة اوحكما فبالتصرف الاول يخرج من التعريف مفعول مالم يسم فاعله فيكون مانعا وبالتصرف الثانى يدخل فيه المفعول الثانى للفعل المجهول الذى اقيم مفعوله الاول مقام الفاعل فيكون جامعا

قوله الى ماهو فاعل يعنى اعتبر اسناده الى ماهو فاعل اولا ثم يتعلق بالمفعول به **قوله** فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله اولا بل متعلق به ابتداء **قال مولنا الحافظ** يشكل بمثل ما اذا لم يعتبر اسناده الى فاعله بل المصدر مضاف الى الفاعل **اقول** المصدر وان كان بحسب الظاهر مضافا الى الفاعل لكنه بحسب الحقيقة مسند اليه **ثم اعلم** ان قيد الحيثية معتبر فى التعريف اى للمفعول به ما ذكر من حيث وقوع الفعل عليه فزيد فى قوله زيد ضربته ليس مذكورا من حيث وقوع الفعل عليه بل من حيث انه مبتدا فلا يصدق التعريف عليه فلا يرد ماقال الحافظ ان التعريف ينتقض بقولنا زيد ضربته لان الضرب واقع على زيد لان الوقوع على ضمير شئ وقوع عليه فى الحقيقة **قوله** فانه وقع عليه فعل الفاعل الحكمى الخ **فان قيل** ان الفاعل الحكمى غير متبادر ولابد فى التعريفات من حمل الكلام على المتبادر **اجيب عنه** ان المعنى الاعم من المتبادر نعم انه غير متبادر لو حمل الفاعل على الحكمى فقط او نقول انه صرف من المتبادر الى غير المتبادر بقرينة ظهور الفساد فى التعريف بان لايكون جامعا **فان قيل** الفساد لايكون قرينة والا لسد باب الاعتراض **اجيب عنه** نعم الفساد لايكون قرينة اذا لم يكن ظاهرا وههنا ظاهر لان عدم جمعية التعريف ومنعيته من اظهر الفسادات **قوله** لما ذكرنا وهو خروج مفعول مالم يسم فاعله ودخول درهما ظهر فائدة ذكر الفاعل لانه لولم يذكر الفاعل احتاج الى تقدير اعتبار الاسناد والفاعل جميعا ولما ذكر الفاعل احتاج الى تقدير اعتبار الاسناد فقط

قوله فانّ زيدا قد وقع عليه الخ الفاء لتعليل تطبيق المثال مع الممثل **قوله و قد يتقدم المفعول به** فان قيل هذا الحكم جار في المفاعيل الاخرى سوى المفعول معه لرعاية الواو فلا وجه لتخصيص التقديم بالمفعول به فينبغي ان يذكر تقديم كل مفعول في بحثه **قلنا** انما خص المفعول به بالتقديم لدفع الوهم وهو ان المفعول به مشابه بالفاعل في ان كل واحد موقوف عليه لتصور الفعل والحال ان تقديم الفاعل على الفعل لا يجوز فتوهم ان التقديم على الفعل ايض لا يجوز واما المفاعيل الاخرى فلا وهم فيها **قوله العامل** جواب سوالين الاول ان تقديم المفعول كما يكون على الفعل كذلك على اسم الفاعل والثالث ان تخصيص التقديم بالمفعول غير صحيح لان الفاعل ايضا قد يتقدم على الفاعل في مثل قولنا ضرب زيد واكرم عمرو فان زيدا فاعل قدم على الفعل وهو اكرم فاجاب بقوله العامل فيه فان قيل المراد بالعامل لا يخلو اما كل واحد من افراده او البعض وهو الفعل واسم الفاعل فعلى الاول ينبغي ان يتقدم المعمول على اسم التفضيل والمصدر والصفة المشبهة مع انه ليس كذلك وعلى الثاني لابد من القرينة عليه **قلنا** المراد بعض العامل والقرينة عليه قول الشارح لقوة الفعل في العمل لانه فهم منه المراد من العامل القوي وهو الفعل واسم الفاعل لانه يشبه المضارع لفظا ومعنى جميعا **قوله متقدما او متاخرا** اما من الفعل واما من المفعول به لكن الثاني اولى لان البحث في المفعول به بخلاف الفاعل لانه يلتبس بالمبتدأ فلا يرد ان قوة الفعل تقتضي ان يتقدم الفاعل ايضا **قوله اما جوازا** اعلم ان التقديم على ثلثة اقسام جائز وواجب وممتنع فبين الشارح الكل

ن الفعل

قوله اللهَ اَعبُدُ الخ اعبد فعل وفاعل والله مفعول به قدم عليه **قوله وجه الحبيب اتمنى** فاتمنى فعل وفاعل ووجه الحبيب مفعول به ثم الوجه مضاف والحبيب مضاف اليه اَتَمَنّٰى دراصل اَتَمَنَّیُ بود یا متحرک ما قبلش مفتوح آن یا را با الف بدل کردند وانما اورد المثالين لان الاول مفعول مفرد والثاني مضاف **قوله هذا اذا لم يكن الخ** هذا بيان القسم الممتنع **قوله في حيزان الخ** لان ان تجعل المدخول بتاويل المصدر ومعمول المصدر لا يتقدم عليه وايضا ان ان مع الفعل بمنزلة الصلة والموصول والحال ان الصلة لا يتقدم على الموصول فكذا متعلق الصلة ايضا لا يتقدم على الموصول ولو ذكر في الوسط يفوت اتصال الصلة مع الموصول لانهما بمنزلة كلمة واحدة وكما ان التقديم يمتنع فيما اذا وقع المفعول في حيزان كذا اذا كان الفعل موكدا بنون التاكيد والسر في ذلك ان التاكيد يؤذن[1] على الاهتمام بشان الفعل و تقديم المفعول يوهم اهتمامه **وفيه بحث** لجواز ان يكون التقديم للحصر وما قلت انما يستقيم لو كان التقديم منحصرا في الاهتمام كذا قال مولانا عصام الدين **اجيب** ان تقديم المفعول به ليس الا للاهتمام لكن سبب الاهتمام قد يكون للتخصيص والحصر وقد يكون للمدح وغيرهما **قوله العامل في المفعول به** غرض هذا القول مر في المرفوعات فليطلب هنالك **قوله لقيام قرينة**

---

[1] يؤذن صيغة مضارع من باب الافعال مصدره الايذان بمعنى الاطلاع والاعلام ١٢

اللام للوقت تحقيقه مرّ في المرفوعات فلا نعيده **قوله** مقالية او حالية دفع وهم وهو ان المراد من القرينة مقالية لان بحث النحوي في الاقوال فدفع بما حاصله ان المراد اعم **قوله** تريد مكة هذا اخبار بمعنى الاستفهام كذا قال عصام الدين **قوله** تخصيصها بالذكر جواب سوال وهو ان الحصر في الاربعة باطل لوجوب الحذف في المواضع الاخرى كما ذكر الشارح فاجاب بما ترى **قوله** في باب الاغراء معناه حث على الشيء مثل اخاك اخاك اى الزم اخاك وانما حذف الفعل لضيق الوقت لانه لو اشتغل بالفعل لبعد الاخ فلذا الحذف فونه اعلم ان الاغراء هو الاقدام على الشيء والتحذير هو الاعراض عن الشيء فلا يرد ان الاغراء ليس الا من التحذير فيكون مذكورا **قوله** والمنصوب على الخ دون المرفوع لان في صورة القطع عن الصفة بالرفع يكون خبرا للمبتدا المحذوف كما مر في المرفوعات مثال النصب على المدح نحو الحمد لله الحميدَ اى اعني الحميدَ وانما يجب حذف الفعل لانه لو ذكر الفعل لم يعلم انه صفة في الاصل بل يكون جملة مستقلة **قوله** والذم نحو اتاني زيدٌ الفاسقَ اى اعني الفاسقَ اعلم ان القطع عن النعت بالنصب لكمال المدح او الذم لانه لو ذكر الفعل يصير جملة مستقلة فلا يرد ان المدح والذم يحصل بالنعت ايضا فلا حاجة الى القطع **قوله** او الترحم نحو مررت بزيدٍ المسكينَ اى اعني المسكينَ **قوله** بل لكثرة مبناها **فان قيل** ينبغي ان لا يذكر السماعي ايضا لانه قليل البحث **قلنا** انما ذكره لان النكتة للفارق للقارئ و ايضا انه لما كان سماعيا لابد من ذكره ليعلم انه سماعي وايضا ان السماعي وان كان قليل البحث لكن امثلته كثيرة كما ذكر الماتن **فان قيل** المذكور في المتن خمسة اذ المندوب ايضا مذكور فلا يصح قوله في اربعة مواضع **قلنا** في قول الماتن اشارة الى ان المندوب ليس غير المنادى **قوله** من تلك المواضع لما كان الاول من اسماء لازم الاضافة يقتضي المضاف اليه فلذا قال من تلك المواضع **قوله** اى مقصور على السماع جواب سوال وهو ان القياسي ايضا لا يخلو من السمع فاجاب بقوله اى مقصور ثم يرد عليه ان المقصور قد يكون بمعنى المستور كما في قوله تعالى حور مقصورات في الخيام اى مستورات في الخيام وهذا المعنى ههنا غير صحيح فدفع هذا قال الشارح لا يتجاوز عن امثلة

* * *

ثم يرد ان المحدود ماوقع عليه العدد ولا يلزم مع السماعي العدد بان يقال واحد واثنين الى آخره فدفع بقوله مسموعة اى لا يتجاوز عن امثلة مسموعة ثم يرد عليه لا نسلم انه لا يتجاوز عن امثلة مسموعة لانه قد يكون مرفوعا بالعامل وقد يكون مجرورا فدفع بقوله بان يقاس عليه غيره اى المنفي ليس مطلق التجاوز بل التجاوز الخاص **قوله** امرأ ونفسه المراد اما الحث على الفرار عن الرجل ونفسه او على قصر اليد واللسان عنه فعلى الاول الواو للعطف وعلى الثاني للمصاحبة كذا قال عصمة الله السمرهندي اما العطف فيدل على الفرار لان الواو قائم مقام العامل فيكون العامل مكررا فيكون تقديره اترك امرأ اترك امرأ والتكرار يفيد التاكيد للترك والتاكيد في الترك انما يكون بالفرار واما المصاحبة فيدل على قصر اليد فقط لان الترك ههنا غير موكد لعدم التكرار فيكون معناه اترك امرأ مع النفس ولا تتعرض له فيكون مؤداه قصر اليد واللسان عنه فقط بدون الفرار **قوله** خير الكم الخطاب للكفرة الذين جعلوا ثلثة الهة عيسى عليه السلام وامه مريم و الله تبارك وتعالى

له الاغراء والحث ورغلانيدن وتيز كردن كسى را بكار [illegible]

ن محدودة
ز المعدود

فمنعهم عن التثليث وامرهم بقصد التوحيد القرينة على تقدير الفعل انك اذا نهيت في الاول عن الشئ ثم جئت بعده بما هو منتهى عنه بل هو مما يومر به ليساق الذهن الى نحو اقصدوا وائتوا فان قيل لما ذكرت ليس الا ضابطة في الحذف فلم يكن من السماعي قلنا نعم انه ضابطة لكن في جواز الحذف لا في الوجوب وكلامنا في الوجوب فان قيل لا نسلم ان خيرا مفعول به لم لا يجوز ان يكون مفعولا مطلقا تقديره انتهاء اخيرا لكم كما سبق في قوله خير مقدم قلنا هذا من المواضع السماعية اي سمع انه مفعول به فان قيل ان خيرا اسم تفضيل والمفضل عليه هو التثليث فيلزم ان يكون في تثليث الله تعالى حسن مع انه باطل فاجاب مولانا عصام الدين ان المفضل عليه ليس هو التثليث بل كل شئ فان قيل ان واحدا من كل شئ هو التثليث قلنا كون كل شئ مفضلا عليه باعتبار ماله صلاحية المفضل عليه من الاشياء اقول نحن عن اصل الاعتراض ان اسم التفضيل قد يكون بمعنى نفس الفعل

قوله اهلا وسهلا هذا عطف على المثال فيكون مثالين قوله اتيت اهلا اشارة الى اظهار العامل ثم يرد عليه ان جعل اهلا مفعولا به لاتيت لا يصح لان الاهل مصدر فيكون مفعولا به لحللت لا لاتيت كما هو الظاهر فاول الشارح الاهل بالماهول فيكون المصدر بمعنى اسم المفعول ثم اسم المفعول يقتضي الموصوف زاد الشارح لفظ مكانا قوله معمورا تفسير غير المشهور ثم لما كان المعمور مشتركا بين اسم المفعول من العمر اي البقاء وبين اسم المفعول من العمران فلتعيين معنى الاخير قال لا خرابا قوله او اهلا بمعنى الاقرباء فلا يكون مصدرا فيصح جعله مفعولا به من غير تاويل قوله ووطئت اے پامال کردی قوله سهلا اے زمین نرم وہموار قوله لا حزنا ای سخت ودرشت وناہموار وسنگ دار قوله والموضع الثاني لما كان لفظ الثاني صفة يقتضي الموصوف فزاد الشارح قوله والموضع ثم لفظ الثاني لما كان من الاسماء اللازمة الاضافة بين الشارح المضاف اليه بقوله من تلك المواضع قوله المنادى اي موضع المنادى والا فالمنادى لا يحمل على الموضع الذي اعتبر في قوله والثاني ويجوز ان يراد بالثاني المفعول به الثاني باعتبار قوله وجوبا في اربعة مواضع فيلزم ان يكون المفعول به اربعة اقسام بالنظر الى مواضع الحذف فح ليصح الحمل بلا تقدير شئ قوله هو المطلوب اقباله اي الاسم الذي طلب اقباله هكذا في غاية التحقيق وفيه بحث وهو ان التعريف لا يصدق على شئ من افراد المعرف لانه لا يكون الاقبال للفظ بل يكون للذات الا انهم يجرون صفات المدلول المطابقي على الدال فان قيل يخرج عن الحد نحو يا زيد لا تقبل فانه منهي عن الاقبال لا انه مطلوب قلنا انه مطلوب لاقبال السماع النهي قوله اي توجه اليك ثم يرد عليه ان التعريف لا يكون جامعا لانه لا يتناول ما يكون مقبلا اليك لان المنادى ح لا يكون مطلوب الاقبال للزوم تحصيل الحاصل وايضا لا يتناول ما اذا ناديت من كان بينه وبينك حائل فان الاقبال لا يمكن فلذا اجاب بقوله بوجه او بقلبه قوله حقيقة او حكما جواب سوال وهو ان الاقبال لا يتصور من السماء والارض والجبال لا بالوجه ولا بالقلب مع انها وقعت منادى في القران في كثير من المواضع فاجاب بقوله حقيقة او حكما يعني انه وان لم يكن لها الاقبال حقيقة لكن لها الاقبال حكما لانها نزلت منزلة من له صلاحية الندا

له لاكن الاحسن القول بوحدانيته تعالى ١٢م

له اي ليس الحسن في التثليث ١٢م

لانها بمنزلة الانسان فی قبول الامتثال فیصح نزولها منزلة الانسان **قال بعض المحققین** لا حاجة الی جعل الاقبال بالوجه او القلب ثم جعل الاقبال بالوجه او بالقلب اعم من ان یکون حقیقة او حکما بل... یکفی ان یجعل طلب الاقبال اعم من ان یکون حقیقة او حکما لانه نظیر الاقبال بالقلب داخل فی الاقبال حکما لان حقیقة الاقبال صیرورة الدبر ولا یخفی ان هذا انما یصح اذا کان طلب الاقبال بالقلب فی جمیع المواد فی حکم طلب الاقبال بالوجه وراجع الیه ولیس کذلک فان طلب اقبال القبل بالوجه لیس لا باعتبار قلبه **فان قیل** ان نداء الله تعالیٰ لا یخلوا ما داخل فی الحقیقی او الحکمی فعلی الاول لا یصح اذ لیس لله تعالی وجه ولا قلب وعلی الثانی یلزم ترک الادب لانه نزل منزلة من له صلاحیة النداء **قلنا** انه داخل فی الحقیقی والمراد من القلب هو العلم من قبیل المحل وارادة الحال وایضا جاء الوجه بمعنی الذات کما فی قوله کل شیء هالک الا وجهه ای ذاته **قوله** بخلاف المندوب **جواب سوال** وهو ان الاقبال لما کان اعم من الحقیقی والحکمی فلا یکون التعریف مانعا لانه دخل فیه المندوب فاجاب بقوله بخلاف المندوب یعنی انه غیر نازل منزلة من له صلاحیة النداء

قوله وفیه تحکم ای فرق بلا فارق حاصله ان خروجه بما ذکر غیر مستقیم فالاولی ان یقول بدخوله کما قال به البعض المجیب عنه ان دخول حرف النداء علی السماء مثلا بدون نزوله منزلة من له صلاحیة النداء لا یجوز لعدم ترتب الفائدة علیه بخلاف المندوب لانه یصح دخولها علیه بدون الانزال لترتب الفائدة علیه وهی التفجع فلا حاجة الی امر زائد لانه ضروری **اعلم** ان المندوب قد یکون بیا فیکون داخلا فی المنادی فلذا قال اللهم فی اربعة مواضع ولم یقل فی خمسة مواضع اشارة الی ان المندوب داخل فی المنادی وقد یکون بوا فلا یکون داخلا فی المنادی فلذا ذکر بحثه علی حدة ولم یکتف عنه ببحث المنادی فیکون المندوب ذو جهتین **قوله** وتقول له تعالی الخ امر من باب تفاعل مثل تضارب لکن ههنا سقط حرف العلة هذا اذا کان بفتح اللام واما اذا کان بکسر اللام فهو اسم فعل وهو المراد ههنا لان المعنی الاول لم یصادف المقام لان باب التفاعل یقتضی الفعل من الجانبین **قوله** نائب مناب ادعو قوله مناب ظرف نائب وانما حذف منه کلمة فی مع انه لیس من الجهات الست لکونه جاریا مجری لفظ المکان فی الاعلال ای اشترکا فی ابدال العین بالالف **قوله** من الحروف الخمسة جواب سوال هو ان الحرف مجهول فیلزم تعریف المجهول بالمجهول فاجاب بقوله من الحروف الخمسة ای انه مذکور فی بحث الحروف فیکون معلوما **قوله** تفصیل للطلب لما کان المذکور امور ثلاثة احدها الطلب والثانی النیابة والثالث المنادی فسأل السائل انه بما تعلق فاجاب بما حاصله انه یصح تعلقه بکل واحد منها **قوله** طلبا لفظیا اشارة الی بیان نصب لفظا او تقدیرا یعنی انه مفعول مطلق باعتبار الموصوف المقدر ثم لما لم یصح الحمل اول لفظا او تقدیرا بلفظیا وتقدیریا ثم یرد علیه ان الطلب من الامور المعنویة فلا یصح توصیفه بقوله لفظیا ودفع بقوله بان یکون آلة الطلب الخ من قبیل

ذكر المدلول وارادة الدال **قوله** يوسف اعرض وانما علم ان الياء فيه مقدرة لان اعرض امر مخاطب وهو لا يتوجه الا الى المخاطب ويوسف من الاسماء الظاهرة وهي من الغوائب فلا يتوجه اليه الخطاب فعلم ان حرف النداء مقدر في يوسف ليكون مخاطبا ويتوجه الامر الحاضر اليه وايضا انه لو لم يقدر الياء مع يوسف يكون يوسف مبتدأ واعرض خبره والامر من الانشاءات لا يصلح للخبرية فعلم ان يوسف منادى بتقدير حرف النداء واعرض يكون جوابا للنداء **قوله** كما في المثالين المذكورين متعلق بالملفوظ والمقدر جميعا **فان قيل** ما وجه جواز حذف النائب مع ان النائب لا يحذف **قلنا** ان حذف النائب انما لا يجوز اذا كان المنوب مما يمتنع حذفه كالفاعل فانه لا يجوز حذفه فكذا ما ناب منابه بخلاف الفعل فانه يحذف كثيرا فكذا يحذف نائبه ايضا او نقول يجوز حذفه اذا كان نائب اخر موجودا وههنا نائب اخر موجود وهو القرينة وهي ان اعرض امر مخاطب يتوجه الى المخاطب الى اخر ما ذكرنا وايضا ان يوسف علم والنداء غالب في الاعلام **فان قيل** قد علم من هذا التفصيل ان حرف النداء قد يكون لفظا وقد يكون محذوفا فعلى هذا لا حاجة الى قوله فيما بعد ويجوز حذف حرف النداء **قلنا** نعم لكن ذكره فيما بعد لافادة استثناء قوله الا مع اسم الجنس **قوله** او للمنادى فح يكون لفظا او تقديرا حال **فان قيل** فعلى هذا لا حاجة فيما بعد الى قوله وقد يحذف المنادى وايضا لا وجه لتخصيص هذا التفصيل بتعريف المنادى دون المفعول المطلق والمفعول به والمبتدأ والخبر الى غير ذلك **اجيب** عن الاول انما لم يكتف به لان قوله لفظا او تقديرا محتمل بين الوجوه الثلاثة كما بين الشارح فلم يدل على حذف المنادى حتما وعن الثاني انما لم يقل ذلك فيما سبق اكتفاء بالذكر ههنا ووجه التخصيص انه محتمل بين الوجوه الثلاثة دون ما سبق **قوله** اي الا يا قوم اسجدوا والقرينة عليه ان الفعل لا يقع منادى لانه من اقسام المفعول وهو من اقسام الاسم **قوله** وانتصاب المنادى **جواب سوال** وهو ان عد المنادى من قبيل حذف العامل لا يصح لان عامله مذكور وهو الياء فاجاب بقوله وانتصاب المنادى الخ حاصل الجواب ان المصنف تابع سيبويه والياء ليست بعاملة عنده **قوله** لكثرة استعماله والخفة مطلوبة في كثير الاستعمال لان لفظ يا خفيفة بالنسبة الى ادعوا **قوله** ولدلالة حرف النداء عليه لان حرف النداء للطلب وادعو ايضا للطلب **قوله** افادته الخ عطف تفسيري لقوله لدلالته **قوله** وعند المبرد الخ لان المقدر لا يزاحم المذكور والفرق بين قولي المبرد وسيبويه ان المبرد يجعل الياء عاملا حقيقة عند عدم الفعل كما يكون العامل في الضمير الذي تحت الظرف في قولنا زيد في الدار هو الظرف حقيقة عند عدم الفعل واما سيبويه لا يجعله عاملا الا مجازا وفيه بحث وهو ان قول المبرد لسده مسد الفعل يدل على ان اطلاق الانتصاب على حرف النداء ليس الا مجازا **قلنا** ان الظرف نائب مناب العامل مع انه عامل حقيقة فالنيابة لا ينافي العمل على سبيل الحقيقة **قوله** اسماء الافعال يعني بمعنى ادعو وهو فعل المضارع

المتكلم وتعريف الاسماء الافعال بما كان بمعنى الامر والماضي لا يصدق عليها اجيب عنه انه اسم
فعل بمعنى اقبل عند ابي علي وهو امر فالتعريف صادق عليه يرد عليه انه ح يكون المنادى
فاعلا لان حرف الفاء بمعنى اقبل و فاعله ضمير المخاطب فيكون في احد جزئي الجملة هو المنادى
فلا يصح قوله وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة اجيب عن اصل
الاعتراض بانه يجوز ان يكون اسم الفعل بمعنى المضارع عند ابي علي وكذا يجوز ان يكون اسم
الفعل على حرف او حرفين عنده وكذا عنده لم يكن الحصر بالتسعة بل الحصر عند الجمهور **قوله** وليس المنادى
احد جزئي الجملة يرد عليه انه اذا لم يكن المنادى جزء الجملة لتم الكلام بدون المنادى مع ان يا وحدها
لا تفيد شيئا اجيب ان المنادى متعلق بيا ولا بد من ذكره ليدل كلمة يا على معناها لا انه جزء الكلام حاصل الجواب
ان المنادى وان لم يكن ركن الكلام لكن هو من الشروط والالات لان المنادى محل النداء وهو من الشروط فلذا
لا بد من ذكره **قوله** المقتضى ان قال بعض المحققين هذا انما يتم على قول من قال الساكن محذوف واما الفرق بينه وبين المحذوف
كما مر من الشارح في صدر الكتاب فلا يصح القول بتقدير الفاعل ههنا اجيب لا شك ان الفعل اذا كان مذكورا فالمسند
ليس بمحذوف واذا كان الفعل محذوفا فيصح القول ان المسند اليه محذوف بتبعية الفعل **قوله** ويبنى اي يجب
ان يبنى كما هو الاسلوب في الاحكام والقواعد ثم كون العلم الموصوف بابن مضافا الى علم اخر مما يختار الفتح ولم يجب فيه
البناء على ما يرفع به بمنزلة المستثنى من هذه القاعدة **قوله** وقدم بيان البناء جواب **سوال** وهو ان الاصل ان
يقدم المنادى المنصوب لان البحث في المنصوبات فاجاب بقوله وقدم الخ **فان قيل** المراد بالقلة لا يخلو اما باعتبار
الانواع او الافراد فان كان الاول فالقلة ممنوعة لان لكل واحد من البناء والخفض والفتح نوع واحد فالمجموع
ثلثة انواع وكذا النصب ثلثة انواع مضاف ومشبه به والنكرة الصرفة وان كان الثاني فهو غير معلوم
اجيب عنه ان المراد هو الاول لكن المراد من القلة قلة كل واحد بالنسبة الى النصب او المراد هو المجموع
الثلثة لكن قلتها باعتبار المحل فان محلها اثنان مفرد معرفة و مستغاث ولهذا قال المصنف رح
وينصب ما سواهما بضمير التثنية وان كان المستغاث على قسمين باعتبار كونه باللام والالف **قوله**
ولطلب الاختصار جواب سوال وهو انه منقوض بتقديم المنصوبات على المجرورات مع ان المجرورات قليل
فاجاب بقوله ولطلب الاختصار يعني ان القليل انما قدم على الكثير ان علم الكثير مما بين القليل كما
فيما نحن فيه والا فلا كما في المجرورات والمنصوبات لانه من بيان المجرورات لا يعلم ان غيرهما كما يكون المنصوبات
كذلك يكون المرفوعات ايضا **قوله** في بيان النصب الذي هو كثير يناسب فيه الاختصار والضبط
فلا يرد ان طلب الاختصار في بيان الرفع ايضا يكون بان حصل النصب والخفض والفتح ثم قال
ويبنى على ما يرفع به فيما سواها يحصل الاختصار في المبنى على ما يرفع به **قوله** على ما يرفع به اي
يرفع المنادى **قوله** اي على الضمة الخ جواب سوال وهو ان النون في المضارع مما يرفع به مع انه لا
يكون في المنادى **قوله** التي يرفع بها جواب سوال وهو انه يلزم اجتماع المتضادين على شيء واحد و
هو المنادى لان الضمير في يرفع راجع الى المنادى والضمير في يبنى ايضا يرجع الى المنادى فاجاب بقوله التي يعني الخ

٥ منصوبات لان غيرها

له فاجاب بقوله اي على الضمة ١٢

ان ههنا اجتمع المتضادان على شئ واحد لكن فى زمانين وهو جائز فاطلاق المنادى على الاسم قبل
دخول حرف النداء مجاز باعتبار مايؤل اليه واما بعد ان دخل حرف النداء فمجاز باعتبار ما كان **قوله**
او الفعل مسند الخ عطف على قوله يرفع بها المنادى بحسب المعنى فان قوله يرفع بها المنادى فى قوة ان يقع الفعل
مسندا الى ضمير المنادى وعطف عليه قوله او الفعل مسندا الى الجار والمجرور فلا يرد انه يلزم عطف الاسمية
على الفعلية **قوله** ولا ضمير فيه فلا يلزم اجتماع المتضادين على شئ واحد واجاب الشارح الهندى
عن هذا الاعتراض ان الضمير فى يرفع راجع الى الاسم المطلق عن صفة المنادى فلا يلزم اجتماع
المتضادين على شئ واحد فرد الشارح عليه بقوله وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم بسوق الكلام
لانه للمنادى لا للاسم المطلق وايضا يلزم انتشار الضمائر لان الضمير فى يرفع الى الاسم المطلق
والضمير فى يبنى راجع الى المنادى **فان قيل** ان فى قول الشارح ايضا ارجاع الضمير الى الاسم المطلق
لانه ارجع الضمير فى يرفع الى المنادى فى غير صورة النداء والمنادى فى غير صورة النداء ليس الا اسم مطلق
اجيب عنه نعم لكن لا يخلو عن لحاظ النداء ولذا قال الضمير راجع الى المنادى فى غير صورة النداء
ولم يقل الضمير راجع الى الاسم وما اجاب البعض عن طرف الشارح الهندى ان الضمير راجع الى الاسم لكن
الى الاسم الذى هو فى ضمن المنادى فليس بشئ لان الاسم فى ضمن المنادى ليس الا عين المنادى فيلزم
اجتماع المتضادين على شئ واحد **قوله** اى لا يكون مضافا جواب سوال وهو انه فات المطابقة بين
المثال والممثل لانه من المفردات وذكر فى المثال يا زيدان ويا زيدون فاجاب بما حاصله ان المراد
بالمفرد ما يكون مقابل المضاف لا ما يقابل التثنية والجمع **قوله** لا يتم معناه اى معنى مقصودا من التقييد
بالصفة او بالتخصيص لان المراد مطلق المعنى فلا يرد انه على هذا لا يكون الاسم اسماعيل صار
حرفا **قوله** الا بانضمام امر آخر اليه نحو يا طالعا جبلا فان طالعا لا يتم معناه الا بانضمام الجبل
قال بعض المحققين ان شبه المضاف فى باب المنادى هو العامل فيما بعده مثل يا طالعا جبلا او المعطوف
عليه الذى مع المعطوف اسم شئ واحد علما نحو يا زيدا وعمرا اذا جعلا علما او اسم جنس نحو يا ثلثة وثلثين
والموصوف بجملة نحو يا حليما لا تعجل والموصوف بظرف نحو يا رجلا فى الدار **قوله** قبل النداء جواب سوال
وهو ان المثال لا يطابق الممثل لانه ما كان مفردا معرفة وذكر فى المثال يا رجل وهو نكرة فاجاب
بما حاصله ان رجلا وان كان نكرة قبل النداء لكن يصير معرفة بدخول حرف النداء وهو كاف **فان قيل**
فعلى هذا يلزم اجتماع التعريفين بعد جعله منادى قلنا لا محذور فى ذلك بل الممتنع اجتماع آلتى التعريف
يرد انه يلزم ذلك فى المنادى المضاف الى المعرفة اذ الاضافة ايضا من اداة التعريف قلت صورة
الاضافة ليست نصا فى التعريف لانها غير متعينة للتعريف فانها قد يكون للتخصيص وايضا الا
ليست متعينة للتعريف بل يكون التعريف عند القصد يرد ان كونه معرفة بعد النداء غير
جائز لان التعريف شرط وهو مقدم على المشروط قلت ان الشرط اداة التعريف ولا شك ان الاداة مقدم
او نقول ان التعريف شرط البناء لا شرط النداء ولا شك ان التعريف المستفاد من البناء مقدم على
البناء وهذا لا يصح الا لو كان البناء متعينا

مع النداء وليس كذلك **قوله** موقع الكاف الاسمية **فان قيل** ان زيدا من الاسماء الظاهرة وهي من الغوائب فكيف يقع موقع الكاف الخطابية **قلنا** ان زيدا ههنا مخاطب باعتبار حرف النداء فلا يمنع وقوعه موضع الكاف **قوله** وكونه مثلها تعليل لقوله لفظا ومعنى **قوله** افرادا اشارة الى المثلية في اللفظ وقوله تعريفا اشارة الى المثلية في المعنى ثم اعلم ان الكاف الاسمي عبارة عما يصح وضع الاسم مقامها والحرفي عبارة عما لا يصح وضع الاسم مقامه **قوله** بمنزلة ادعوك وانما كان بمنزلته لان المقصود في النداء هو الخطاب والاعلام كلها من قبيل الغوائب لما كان اصله ادعوك حذف الفعل للتخفيف لما قال الشارح واقيم الياء مقامه لانها يودي ما اداه ثم حذف الكاف لدفع الالتباس لو نزلوا كان في المجلس اشخاص لا يعلم ايهم مراد بالخطاب واقيم الاسم الظاهر مقامه **قوله** وانما قلنا ذلك جواب سوال وهو انه يكفي في الدليل قوله لو وقع موقع الكاف الخطاب الاسمية فما الحاجة الى قوله المشابهة لفظا ومعنى الخ وحاصل الجواب ان الاسم لا يبنى لمشابهة الاسم المبني بل من لحاظ مشابهته لمبني الاصل يرد عليه ان المشابه المشابه للشئ لا يلزم ان يكون مشابها لذلك الشئ لجواز الاختلاف في وجه الشبه **قلت** ليس المراد بالمشابهة هو الاشتراك في الوصف بل المشابهة ههنا بمعنى المناسبة والمناسب للمناسب لذلك الشئ لان المناسبة عبارة عن الارتباط بوجه من الوجوه ولا اقل من كونه مناسبا لمناسبه **فان قيل** فعلى ما قال الشارح ينبغي ان يبنى كل اسم اذا شابه مبني الاصل لان كل مبني الاسم مشابه لا محالة لمبني الاصل فكان الاسم الاول ايضا مشابها لمبني الاصل فلا يصح قولهم ان الاسم لا يبنى لمشابهة الاسم المبني بل ينبغي ان يكون مبنيا فليتامل في صدد بحث المبني فتعلم اعلم ان المنادى اذا كان مفردا معرفة كان مبنيا على الضم وانما كان مبنيا لانه وقع موقع الكاف كما بين الشارح وهو مبني فكذا المنادى وانما اشترط الافراد والتعريف لان الكاف مفرد معرفة فكذا ما وقع موقعه وانما كان مبنيا على الحركة دون السكون مع ان الاصل في البناء هو السكون لان بناء المنادى عارضي فيشبه الاعراب وهو في الاسماء بالحركة فكذا هكذا وانما لم يبن على الكسر لئلا يلتبس هذا بمنادى المضاف الى ياء المتكلم حال حذف الياء ودلالة الكسر عليها نحو يا غلام اصله يا غلامي وانما لم يبن على الفتح لئلا يلتبس بمنادى المضاف اذا جعل الكسر فتحا والياء الفا ثم حذف الالف **فان قيل** المنادى المضاف ايضا واقع موقع الكاف **قلنا** ان المضاف وان كان معرفة لكن لا يكون مفردا فلا يناسب بالكاف **فان قيل** ان المناسبة موجودة في المستغاث باللام لانه مفرد معرفة فالمناسبة تامة مع الكاف **قلنا** المناسبة بينهما ضعيف بسبب اللام لانها من خواص الاسم فيقوى بها جهة الاسمية ويضعف مناسبة بالحرف او الفعل اعلم ان الكاف في ذلك كاف الخطاب لانها عارضي على اسماء الاشارة لا جزء لها لان اسم الاشارة هو ذا وادخال اللام للفرق بينه وبين ذاك اعترض عليه ان هذا الكاف لما كان حرفا فكيف يكون معرفة لان المعرفة والنكرة قسمان من الاسم ويمكن ان يقال ان سلم كون الحرف معرفة يكون في غير الخطاب يعني انه شاذ ولا تنتقض به القاعدة **قوله** مثالا لان لما هو مبني على الفتحة دفع وهم وهو ان يتوهم ان احدهما مثال المبني بالحركة والاخر مثال المبني بالحرف وقوله يا رجل في الاصل يا رجلان حذف عند اداة الاستثناء فدفع الوهم بقوله مثالا لان

له والله اعلم بمعنى هذا القول ١٢

له يعني بين على الضم ١٢

له المعنى مناسب

له الاسم

له ينبغي ان يكون مبنيا على الضم وليس كذلك ١٢

ما هو مبني على الضمة ثم يرد عليه ان المثال لايضاح المثل وهو يحصل بواحد فاجاب بقوله اولما معرفة **قوله** ويا زيدان **فان قيل** لصواب في التمثيل يا رجلان لانهم قالوا ان العلم اذا ثني او جمع بالواو والنون لزم لام التعريف لان العلم اذا ثني او جمع بالواو والنون صار نكرة فلابد من اللام وايراد لام التعريف لا يصح ههنا فلابد من تغيير المثال **قلنا** القاعدة منحصرة في غير المنادى فان في المنادى حرف النداء قائم مقام لام التعريف فلا حاجة الى ايراد اللام **قوله** مثال المبني على الالف **جواب سوال** وهو ان المثال لايضاح للممثل فما الفائدة في كثرة الامثلة فاجاب بقوله مثال المبني على الالف يعني ان كثرة الامثلة باعتبار كثرة المثلات **قوله** اي بجنس المنادى **جواب** من اسولة ثلثة **الاول** ان الخفض متعد فيكون صفة الخافض فلا يكون حالا من احوال المنادى فيلزم الخروج من البحث **والثاني** ان الخفض بالحركة فلا يتناول ما كان مجرورا بالحرف **والثالث** ان الخفض في اللغة فروكشيدن وهذا المعنى ههنا غير مستقيم فدفع بقوله ان ينجر المنادى وانما التى بباب الانفعال اشارة الى ان هذه المادة لازمي سواء كان مجردا او من باب الانفعال لانهم قالوا مجرور به بالباء **قوله** بلام تدخله **جواب سوال** وهو ان اضافة اللام الى الاستغاثة لا يصح لان الحرف لا يضاف الا الى معناه والاستغاثة ليس من معاني اللام لان معانيها الاختصاص والابتداء والتاكيد الى غير ذلك فاجاب بما حاصله ان اضافة لادنى ملابسة او تحرير السوال هكذا ان الاستغاثة ليست بذي اللام لعدم لام فيهما فعلى هذا لا يصح اضافتها اليها لان الحرف لا يضاف الا الى ذي الحرف فاجاب بقوله الاضافة لادنى ملابسة **قوله** وهي لام التخصيص **جواب سوالين** الاول ان اللام يجيء لمعان كثيرة للتعليل والتخصيص وبمعنى من مع القول كما ذكر في موضعه فاي معنى مراد ههنا والثاني ما الوجه في تعيين اللام للاستغاثة من بين حروف الجارة حاصل الجواب ان اللام للاختصاص ومقصوده ايضا بالاستغاثة اختصاص المستغاث له **قال الرضي** اللام معدية لادعو المقدر عند سيبويه او لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول جاز ذلك مع ان ادعو متعد بنفسه لضعفه بالاضمار او لضعف النائب منابه الا ترى انك تقول ضربي لزيد حسن وانا ضارب لزيد لان شبه الفعل ضعيف العمل فجاز زيادة حرف الجر في معموله لتقوية العمل ولا يجوز ضربت لزيد لان الفعل قوي العمل فلا يجوز زيادة حرف الجر في معموله **فان قيل** فلم لم يدخل اللام في نحو زيدا ضربته اي فيما اضمر عامله مع ان الناصب لازم الحذف فيكون ضعيفا بالاضمار **قلنا** لما ذكر في اللفظ ما هو عوض منه كان بمنزلة ما لم يحذف **فان قيل** وكذلك حرف النداء عوض من فعل النداء **قلنا** ان حرف النداء ليس لفظ المحذوف فلم ينزل منزلته من كل وجه **فان قيل** انه علم منه ان المستغاث له مخصوص بالدعاء مع ان الاختصاص لا يكون الا للعارض بالمعروض **قلنا** الباء في قوله بالدعاء داخل على المقصور كما هو عرف اهل العربية فيكون محمولا على القلب **قوله** وانما فتحت لئلا يلتبس **جواب سوال** وهو ان لام الاستغاثة لام جارة وهو مكسور لئلا يلتبس بلام الابتداء

دليوافق المؤثر مع الاثر لان اثره الجر فلجاب بقوله وانما فتحت الخ **ثم يرد عليه** كيف يلتبس
احدهما بالآخر مع انهما مذكوران فاجاب بقوله اذا حذف المستغاث **قوله** لم يعلم ان المظلوم الخ
فان قيل ان المظلوم متعين انه مستغاث له لا مستغاث **قلنا** لا نسلم التعين لانه ربما كان شخص
مظلوما بالنسبة الى شخص وظالما بالنسبة الى شخص آخر فالمظلوم جاز ان يكون مستغاثا بالنسبة
الى شخص آخر **قوله** لام الاستغاثة ولام الاستغاثة عبارة عما يدخل على المستغاث فلا يرد ان الاستغاثة
نسبة بين المستغاث والمستغاث له فلا يعلم ان المراد منه المستغاث والمستغاث له **قوله** ولم يعكس الامر
جواب سوال وهو ان دفع الالتباس يكون بالعكس ايضا **قوله** التى تفتح لام الجر معها الخ **فان قيل**
لو جعل هكذا انكتة تفتح اللام من اول الامر لكفى ولا يحتاج الى دفع الالتباس اجيب عنه ان القائم
موقع الكاف دليل مرجح للفتحة لا دليل اثباته لان فتح اللام مع الكاف للخفة ولا حاجة ههنا اليهما
لكن يفيد الجواز فقط ووقوعه موقعه لا الوجوب ومراده وجوب الفتح **قوله** نحو لك وانما فتحت اللام
مع الضمير لان وضع الضمائر للخفة ولذا اعدل اليه من الظاهر والفتحة انسب بالخفة وايضا ان
استعمال الضمائر كثير والكثير تقتضى التخفيف والفتحة اخف الحركات **قوله** فان عطفت على المستغاث
تفريع على المفهوم مما سبق من ان الفتح لما كان لدفع الالتباس علم منه انه اذا لم يلتبس لم تفتح اى ان
عطفت على المستغاث اسما من الاسماء **قوله** وان عطفت مع ياء اشارة الى فائدة **قوله** بغير يا ۶
قوله فلا بد من فتح لام الخ لانه منادى على حدة فمجموع المنادى مع حرف النداء معطوف على المجموع
السابق فتوهم ان المستغاث محذوف **قوله** وانما اعرب المنادى **جواب سوال** وهو ان المنادى
المستغاث ايضا واقع موقع الكاف فينبغى ان يكون مبنيا فاجاب بقوله وانما اعرب **قوله** لان علة
بنائه يرد عليه ان دخول الجار على غير المتصرف لا يوجب صرفه فكيف يوجب اعراب المبنى اجيب عنه ان علة
بنائه فى غاية الضعف لانه مشابه المشابه للحرف بخلاف علة منع الصرف فانها لا زمة فلذا وجب اعراب
المبنى دون صرف غير المنصرف او نقول ان المنادى بدخول اللام صار بعيدا عما هو مدار شبه بالمبنى
وهو الياء وايضا ان المنادى خرج ليصير خارجا عن الافراد لتركيبه مع لام الاستغاثة فلا يكون المنادى
مفردا يرد على الاول ان البدل يبنى مع بعده يعنى ان البدل من المنادى المفرد المعرفة مبنى مع بعده
عن حرف النداء بتوسط المبدل منه ويرد على الثانى ان الافراد ههنا فى مقابلة الاضافة لا فى
مقابلة التركيب فكيف يخرج المنادى بالتركيب باللام من الافراد اقول لا يبعد ان يجاب عن الاعتراضين
المذكورين بتغير الدليل بان يقال حرف النداء واللام داخلان على الاسم المفرد المعرفة وبينهما تنازع لان الاول تقتضى
البناء والثانى الاعراب فاعمل الثانى لقربه من الاسم المذكور كما فى تنازع الفعلين حيث اعمل الثانى لقربه فان قيل
ان اللام يدخل على المبنى ايضا فيعمل فيه محلا كما فى قولهم فيالك من ليلى حيث دخل كلمة يا واللام على
المبنى اعنى الكاف فيجعل فيما نحن فيه كذلك عملا بالدليلين بقدر الامكان كذا قال عبد الحكيم اجيب عنه الاصل فى الاسم
الاعراب دون البناء لانه يعارض التشبيه بمعنى الاصل فلو حكم ببناء ذلك الاسم يلزم الخروج من الاصل

له فاجاب بقوله ولم يعكس الامر ۱۲

له تفسير لقوله فان عطفت ۱۲

[illegible]

مع الاصل وهو الاعراب وآجاب عصمة الله السمرقندی عن اصل الاعتراض ان البناء يخالف
الاصل مطلقا فبدخول الجارة يرجع الى الاصل بخلاف غير المنصرف لانه ليس خلاف الاصل مطلقا بل
من وجه فالراجح له اصالة من وجه لا بدله من زيادة قوة كاللام والاضافة **قوله** فاعرب
على ما هو الاصل فيه اى فى الاسم وهو الاعراب يرد على الشارح ره ان فى كلامه اضطرابا لان
معنى قوله ما هو الاصل هو الاعراب فيكون تقديره هكذا اعرب على الاعراب فلا معنى لهذا قلنا
معنى قوله فاعرب اه اى فبقى على ما هو الاصل فيه وانما اختص المهدد لاجل دخول اللام **قوله** ذكره
المصنف ره فى الايضاح والغرض فى نقل قوله ورود الاعتراض بقوله ولا يخفى عليك **قوله** بلام
التعجب والتهديد اى بلام يدخل على المنادى وقت التعجب والتهديد **قوله** ويا الله واهى اللام الاولى
جارة والثانى لام التعريف وكذا الى يا للماء فالدواهى جمع داهية وهى الحادثة **قوله** وكيف يصدق
هذا اعتراض ثانى **قوله** لام الاستغاثة اى داخل فى لام الاستغاثة **قوله** كان المهدد جواب
سوال وهو ان من خاصة الاستغاثة ان المستغاث له يعين بالمستغاث والمهدد لا يعين بالمهدد
بل يقهره وكذا لا يعين بالماء فأجاب بقوله كان المهدد الخ يعنى الاعانة موجودة ههنا ايضا كما بين
الشارح ره **قوله** فينتقم اى ياخذ القصاص **قوله** ويستريح اى يجد الراحة **قوله** من الخصومة
كانه اعان به من الخصومة اى الزور وبغيره **قوله** فيقتضى منه التعجب اى فيقتضى منه منشأ التعجب و
سبب التعجب ما يحصل بادراك العزيب الغريب ما لا يعلم سببه وههنا بحث من وجهين الاول انه يتم
ان يحضر للمهدد باسم المفعول للاعانة المهدد باسم الفاعل لان مقصوده اما القتل او الضرب فيمتنع ان
يحضر المهدد باسم المفعول ليصير مقتول المهدد باسم الفاعل او مضروبا له والثانى ان المتعجب منه حاضر
فكيف يطلب منه الحضور فان المتعجب لا ينادى الا الى حضور لان النداء بعد وقوع التعجب له بسببه فكيف
يصح **قوله** ليحضر كذا قال عصام الدين اسفرائنى اجيب عن الاول مقصود المهدد باسم الفاعل ليس
قتل المهدد باسم المفعول وضربه بل مقصوده دفع الخدشة التى عرضت على نفسه منه فيندفع الخدشة
بطلب الاستغاثة فليس مراده القتل او الضرب على التعيين لان دفع الخدشة لا ينحصر بالقتل بل
قد يكون بالصلح وقد يكون بالالتجاء اليه وعن الثانى بان المراد من الحضور .. ليس الحضور من النسبه بل المراد
هو بقاء الحضور بان لم ينعدم بالتغير **قوله** لاشتغاله ما يقتضى فتحها وهو وقوعه موقع كاف الخطاب
اجيب عنه بجواز ان يكون وجه الفتح وقوعه موقع كاف الخطاب من حيث الصورة وان لم يكن
منادى فى الواقع **قوله** اى يبنى المنادى على الفتح دفع وهم وهو ان قوله ويفتح عطف على قوله
ويخفض والحال ان المراد منه الاعراب فتوهم الواهم ان المراد من يفتح ايضا الاعراب يعنى ذكر يفتح ويراد
منه ينصب فعلى هذا يغنى من قوله فيما بعد وينصب ما سواهما والايضا هذا يخالف للمقصود لانه بناء
على الفتح لا النصب فدفع بقوله اى يبنى المنادى يعنى ان يفتح بمعنى الحقيقى وهو البناء لا ان المراد منه
الاعراب بان يكون ذكر يفتح ويراد منه ينصب **قوله** لالحاق الهاء قال بعض الشارحين اللام

له هذا القول للشيخ عمر تقه يا قم كما هو الظاهر ح ثه الفاضل ان يقول ازرر دو محشی ١٢

للوقت وقال بعض خر اللام للتعليل فالبعض الاول نظر الى البناء فقط يعنى انه ليس علة البناء
لان علته ما سبق فى قوله ويبنى المنادى على ما يرفع به والبعض الثانى نظر الى خصوص الفتح ولا شك
ان الحاق الالف علة للبناء على الفتح ولم يسبق علة البناء على الفتح وان هو علة نفس البناء لكن يرد على
البعض الاول لان قولهم انما يستقيم اذا كان المستغاث بالالف مفردا معرفة لان السابق فيه واما اذا
كان مضافا كما فى قولك يا امير المؤمنيناه فلا يستقيم اذ ليست العلة المذكورة للبناء جارية **قوله**
ولا لام فيه انما زاد قوله فيه لان لا لنفى الجنس يقتضى الاسم والخبر وقوله لام اسمها وخبرها غير موجود
فزاد قوله فيه ليكون خبرا عنها ثم قال بعض الشارحين قوله ولا لام فيه جملة حالية فيصير المعنى ويفتح
المنادى وقت الحاق الالف حال كونه لا لام فيه لكن يرد عليهم انه يفهم منه انه اذا كان اللام فيه وقت
الحاق الالف لم يفتح وهو ليس بمقصود اذ وقت الحاق الالف لا يكون فيه اللام اصلا وعلى تقدير كون
اللام فيه ايضا لا يكون الا مفتوحا لاقتضاء الالف الفتح فالصواب انها جملة مستانفة وقعت فى جواب
سوال لسائل وهو انه لما الحق الالف بالمنادى هل بقى اللام معها ام لا **قوله** لان اللام يقتضى الجر
والالف الفتح قوله والالف عطف على اللام وقوله الفتح عطف على الجر فيكون من باب عطف الاسمين
على معمولى عاملين لكن العاملين غير مختلفين بل متفقين فى اقتضاء النصب كما ترى **قوله** فبين اثريهما
تناف فكذا بين مؤثريهما **فان قيل** نفى هذا لا يصح قوله فلا يحسن لانه يقتضى الجواز والدليل يدل
على عدم الجواز اجيب عنه بمكن ان يراد من عدم الحسن عدم الجواز او **نقول** ان التنافى بين المؤثرين
لازم فى الامور الحقيقية دون الاعتبارية **فان قيل** يجوز ان يكون الجر بالفتح كما فى غير المنصرف فلم
يكن بين اثريهما تناف مثل يا احمداه **قلنا** ان التنافى بين اثريهما باعتبار ان اثر احدهما وهو اللام
الاعراب واثر الآخر وهو الالف البناء فانه وان كان كلاهما بالفتح لكن اعتبار فتح الواحد اعرابا
وبناء لا يصح **فان قيل** المنادى عند دخول اللام ليس بمبنى حتى يكون فتحة ما قبل الالف اثر البناء
قلنا الحركات التى فى غير الآخر تسمى حركات البناء سواء كان الاسم معربا او مبنيا
فان قيل التنافى انما يتصور اذا كان كلاهما لفظا واما اذا كان اثر اللام وهو الجر تقديريا فلا كما
فى الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم فان الياء يقتضى كسر ما قبلها واعرب بالاعراب
التقديرى فليكن ههنا ايضا كذلك **قلنا** لم يقل احد بتقدير الاعراب فى مثل هذه الصورة و
ايضا المنافاة فى الجملة كاف لعدم حسن الجمع **قوله** بالحاق الهاء به للوقف لانه لو وقف
على الالف لكان ساقطا لان الوقف على حرف العلة يكون بسقوطه فازديادا الهاء لاظهار الالف
وانما خص الهاء لاصطلاحهم بذلك **قوله** بالمفعولية كانه قيل ان النصب يقتضى الناصب
فما هو فقال بالمفعولية **قوله** ما سوى المفرد المعرفة **جواب سوال** وهو انه فات المطابقة بين
الراجع والمرجع لانه امور ثلثة المنادى المفرد المعرفة والمستغاث باللام والمستغاث بالالف والراجع مفرد

سله فاجاب بقوله ولالام فيه ١٢ ام سله اے فی وقت من الاوقات او فی موضع من المواضع ١٢ عه اے فلا یقصد الثانی ١٢ ام آخر موت

فاجاب بما حاصله ان المرجح ايضا تثنية **قوله** لفظا او تقديرا جواب سوال وهو ان المراد بالنصب
لا يخلو اما لفظا فقط فينبغي ان لا يعرب لفظ الفتى في يا فتى او لفظا وتقديرا فعلى هذا اشكل على نحو يا يوم يقوم
عطف على قوله لفظا
الصادقين لانه ماسوى المفرد المعرفة والمستغاث لانه مضاف مع ان اليوم ليس بمعرب لا لفظا و
لا تقديرا بل مبني لان الظرف اذا اضيف الى الجملة يصير مبنيا فلا يصح قوله وينصب ماسواهما او لفظا
او تقديرا او محلا فعلى هذا دخل فيه المنادى المفرد المعرفة فلا يصح قوله ماسواهما فاجاب الشارح رح المراد
لفظا او تقديرا لا محلا ولكن اذا كان معربا قبل النداء واليوم مبني قبل النداء للاضافة الى الجملة **قوله** لان
علة النصب وهي المفعولية **فان قيل** علة النصب مر بقوله اي ينصب بالمفعولية فذكره ههنا تكرار
محض **قلنا** سلمنا لكن اعادته لا تنبأ قوله وما غيره مغير والغرض في قوله ما غيره مغير جواب سوال
وهو ان المفعولية متحققة في المنادى للمفرد المعرفة ايضا وكذا في المنادى المستغاث فاجاب بقوله و
ما غيره مغير بخلاف ماسبق لانه وجد فيه المغير وهو وقوعه موقع كاف الخطاب **قوله** وما سوى
المفرد المعرفة جواب سوال وهو ان المثال لايضاح الممثل فينبغي ان يأتي بمثال واحد فاجاب بما حاصله
ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد الممثلات **قوله** فالقسم الاول الخ اشارة الى تطبيق المثال مع الممثل
قوله طالعا جبلا وههنا بحث مشهور وهو ان اسم الفاعل لا تعمل بدون الاعتماد فكيف يعمل طالعا
في جبلا مع انه لم يعتمد على شيء **قلنا** انه اعتمد على حرف النداء وفيه **بحث من وجهين** الاول
ان حرف النداء ليس من الاشياء الستة والثاني انما اشترط الاعتماد على الاشياء الستة لان كل واحد
التي يعتمد عليها
منها يؤكد جهة الفعلية في اسم الفاعل لان بعضها اولى بالفعل مثل حرف النفي والاستفهام وفي بعضها
جهة الفعل وهو كما ان الفعل اعتمد على الفاعل كذلك ههنا وجد الاعتماد وليس دخول حرف النداء
من خواص الفعل بل لا يجوز لانها من دواخل الاسماء **اجيب عن الاول** ان ذكر الاشياء الستة
ليس للحصر بل لانها مشهورة وعن الثاني ان حرف النداء وان لم يكن من دواخل الفعل لكن فيه
بمعنى
معنى الفعل لانها بمعنى الطلب كما قال الشارح رح ولدلالة حرف النداء عليه او نقول عن اصل الاعتراض
ان قوله طالعا جبلا بناء على مذهب الاخفش والكوفيين لان الاعتماد في عمل اسم الفاعل عندهما
ليس بشرط كما قال الشارح رح في محله او **نقول** عن اصل الاعتراض الموصوف ههنا مقدر فيكون من
باب يا رجلا صالحا **فان قيل** تشبيه طالعا بصالحا لا يصح لان المقرر عندهم ان طالعا معرفة بدليل
تعرف صفته يقال يا طالعا جبلا الظريف بخلاف يا رجلا صالحا فانه نكرة بدليل عدم تعرف صفته
اذ لا يقال يا صالحا الظريف **قلنا** التشبيه بيا رجلا صالحا في الاعتماد فقط لا غير **فان قيل** ما السر في
ان طالعا معرفة وصالحا نكرة **قلنا** السر في ذلك ان طالعا معرفة لانه اعتمد على موصوف معرف
مقدر تقديره يا ايها الطالع فحذف الموصوف وهو اي للاختصار لان النداء موضع الاختصار ليفرغ
الى المقصود بسرعة لان المقصود غيره وهو جواب نداء وهذا حذف الفعل ثم حذف اللام لئلا يجتمع
آلتا التعريف ثم تنصب طالعا لكونه مضارعا للمضاف بخلاف صالحا لانه موصوف مذكور نكرة ايضا

اے ملا جامی

لا يستغني الاسم [illegible]

له [illegible] ..... لغيره كما عرفت ١٢م سله ظاهره وشرط الثلاثة ١٢م

لما حذف موصوف طالعا فيجوز ان يعتبر وقوعه موقع الموصوف فيصح قصد تعريفه لمباشرة حرف النداء بخلاف صالحا لانه لا يصح وقوعه موقع الموصوف اذ موصوفه مذكور فلا يباشره حرف النداء يرد على الجواب الاول ان موصوفه لما كان معرفة كان طالعا تابعا للمنادى المفرد المعرفة فكان حكمه الرفع و النصب مع ان في طالعا تعين النصب لان المصنف ذكره في امثلة وجوب النصب **قلنا** انه من المبهما وصفة المبهمات مستثناة عن قاعدة جواز الوجهين **فان قيل** فعلى هذا لا يصح نصب طالعا لان صفة المبهمات مرفوع ابدا **قلنا** هذا اذا كان الموصوف مذكورا واما اذا حذف وباشر حرف النداء مع الصفة فكانه منادى مستقلا فيكون منصوبا لانه مشبه بالمضاف ثم يرد على قوله ان موصوفه مقدر لانه ان اعتبر اعتماده على موصوف مقدر لم يكن مضارعا للمضاف لان موصوفه مفرد وان لم يعتبر لم يصح عمله اجيب بانه فرق بين المنعوت المذكور والمقدر لان الموصوف اذا كان مقدرا فيقال له مشابه المضاف وان كان مذكورا فيجعل قسما من المنادى المفرد المعرفة **فان قيل** ان موصوفه لا يخلو اما معرفة او نكرة فان كان الاول فيكون موصوفه مفردا معرفة فينبغي ان يكون في طالعا جواز الوجهين الرفع والنصب لانه تابع المنادى المفرد المعرفة وحكمه الرفع والنصب مع انه يجب نصبه وان كان الثاني فيدخل في المنادى الذي هو نكرة غير معينة اعني رجلا في قوله يا رجلا لغير معين **قلنا** نختار الشق الاول وجواز الوجهين فيما اذا كان الموصوف مذكورا واما اذا كان مقدرا فيصح وقوعه موقع الموصوف فيصح جعله منادى مستقلا ونقول باختيار الشق الثاني ودخول طالعا في نكرة غير معينة ممنوع لانه تنكير في موصوفه لا ان طالعا نكرة بل هو معرفة **فان قيل** فعلى هذا يلزم توصيف النكرة بالمعرفة **قلنا** انما لا يجوز ذلك اذا كان الموصوف مذكورا واما اذا كان مقدرا فيجوز لضعف المتابعة او نقول ان طالعا واقع موقع الموصوف فيصح قصد تعريفه لانه معرفة بالفعل فيكون ذو وجهين فتعريفه صفة بالنظر الى وجه وتنكير موصوفه بالنظر الى وجه آخر وههنا اعتراض يرد على قوله انه اعتمد على موصوف مقدر فيكون من باب يا رجلا صالحا وهو ان الاعتماد على الموصوف المقدر غير معتبر لانه لو كان معتبرا لا حاجة الى اشتراط الاعتماد على الاشياء الستة لان اسم الفاعل من الصفات لا بد له من الموصوف ابدا فهو قد يكون مذكورا وقد يكون مقدرا يعني ان الموصوف لازم مع اسم الفاعل لفظا او تقديرا فلما شرطوا الاعتماد على الاشياء الستة علم ان الاعتماد على الموصوف المقدر غير معتبر عندهم اجيب عنه سلمنا ان الاعتماد على الموصوف المقدر غير معتبر لكن هذا اذا لم يكن قرينة واضحة على موصوف مقدر وههنا وجد القرينة وهو دخول حرف النداء لانه يدل على ان اسم الفاعل ليس بمنادى بنفسه لان الغالب فيه ان يكون من الجوامد لان الغالب في النداء هو الاعلام وهي من الجوامد وايضا ان المنادى ليس الا مفعول به والاصل فيه ان يكون من الجوامد ليتحقق معنى الوقوع لان الوقوع يكون على الذات لا على العرض وفي اسم المفعول معنى العرض لانه مركب من الذات والعرض فعلم ان طالعا ليس بمنادى بل المنادى موصوفه **قوله** مقولا اشارة الى ان قوله لغير معين حال باعتبار المتعلق **قوله** اي لرجل جواب سوال وهو ان غير من الصفات اذ هو بمعنى المغاير فلا بد له من الموصوف **قوله** وهذا التوقيت جواب سوال وهو ان قوله لغير معين احتراز عن معين والحال

ان رجلا منصوبا منونا لاحتمل المعين فلا يصح التقييد فأجاب بقوله وهذا توقيت الخ اى يقال يا رجلا بالنصب
حال كون رجل لغير معين لا حال كون رجلا لغير معين يعني ان الجار والمجرور وقع حالا من يا رجلا بتقدير كائنا
او مقولا مبنيا لنسبة يعني لا مع قطع النظر عن النصب فيفيد توقيت نصب رجلا مع ملاحظة النصب يعني ليشعر بان
رجلا مع النصب في تعيين له و قد يكون لغير معين وليس كذلك قوله لا تقييد له اى ان قوله لغير معين ليس بيان
لقوله رجلا مع ملاحظة النصب قيل ان حاصل جواب الشارح رح هذا ان قوله لغير معين قيد لنصب رجلا لانه
قيد لذلك الرجل فالضمير في قوله لا تقييد له راجع الى رجلا النصب و قيل ان حاصل جواب الشارح هذا ان
نصب رجلا موقت بمدة قوله لغير معين يعني ان مدة نصب رجل مقدرة بمدة كون رجل مقولا لغير معين
حتى اذا انتهت هذه المدة بان يكون مقولا للمعين لا يكون منصوبا فالتقييد لنصب اذ ليس فيه رجلان حتى
احدهما المعين والاخر لغير معين حتى تقييد باحدهما ليحترز عن الاخر يعني قوله لا تقييد له انه اتفاقي لا احترازي
فان قيل ان معنى التوقيت غير ظاهر من لفظ المتن فكيف يفهم ان الكلام دال عليه قلنا القرينة على تقدير
الوقت فساد المعنى يعني لو لم يقدر الوقت لفسد المعنى فان قيل الفساد لا يكون قرينة والا لكان سدا
للاعتراضات قلنا الفساد لا يكون قرينة اذا لم يكن مشهورا واما اذا كان مشهورا فيكون قرينة وههنا
كذلك لان الفساد فهم من القيد فهو مشهور لفساد عدم الجمعية والمنعية قوله باعتبار جهة طريقا وهو
صفة مشبهة نكرة بحيث يقع قوله طريقا صفة له وهذا القسم مما هو مشابه المضاف لان حسنا لا يتم بدون الوجه
فلا يكون مفردا وانما قيد بقوله طريقا ليكون نصا في كون حسن نكرة فان قيل ان نكارة حسنا يعلم من
لفظه فلا حاجة الى نكارة صفته قلنا لا نسلم ان نكارة حسنا يعلم من لفظه لانه وقع منادى وتعريف المنادى
ونكارته يعلم من قصد المتكلم فلو لم يكن قوله طريقا لا يعلم المقصود فان قيل يعلم مما ذكرنا اذا قصد تعيين المنادى
وجب تعريف الصفة فهو منقوض بقولهم يا حليما لا تعجل قد وسا فان حليما صفة مشبهة موجودة من
الحلم مع انهم اجمعوا على انه وان قصد تعيين حليما لا يجوز تعريف الصفة فلا يقال يا حليما لا تعجل الفقد و
بل يقال قد وسا بالتنكير قلنا انه اذا قصد تعيين المنادى وجب تعريف الصفة اذا لم يكن منعوتا بجملة او
لانه لا يوصف بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فان قيل اذا قصد تعيين حليما فكيف يصح توصيفه بجملة قلنا
ان توصيفه بجملة كان قبل دخول حرف النداء فلا يرد شيء قوله اذ حيث الخ للتعليل وحيث وقتية اى القيد
والمراد من القيد هو اللزوم والمعرفة لانه قال وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا فامثل يا عبد الله فانتفى هذا
القيد فيه وقال الثاني وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا لغير معين فانتفى فيه هذا القيد ثم
في توجيه مثالا على انتفائهما معا بالسهولة قوله مع ان المثال الثاني الخ جواب سوال وهو ان الاولى على الماتن
ان يذكر المثال الثالث للمبتدى لان هذا الكتاب مصنف للمبتدى فاجاب بقوله مع ان المثال الثاني وانما قال
فيمكن لان اخذ معنى العلم من غير لفظ العلم بعيد وان كان جائزا ثابتا وبالذي ذكره الشارح رح قوله
هذه الامثلة الخ جواب سوال ظاهر قوله مثال المستوي الخ وهو محمول على قوله كلها لا على الامثلة فلا يرد انه
لا يصح حمل مثال على الامثلة قوله ولتوابع المنادى اعلم ذكر توابع المنادى ههنا مع ان للتوابع بابا مستقلا وقعها

له كلام الشارح من التقييد ١٢ ٢ه [illegible] ١٢ ٣ه [illegible]

ان يذكر فيهما باعتبار اختصاص حكم ثبت لها لاجل المنادى وهو جواز الامرين فيهما من قوله ترفع وتنصب واما احكامهما من حيث انها توابع فهى مذكورة فى باب التوابع **قوله على ما يرفع** جواب سوال سبيبه الشارح **قوله** حقيقة او حكما جواب سوال سبيبه الشارح رح **قوله لان توابع المنادى المعرب** وانما قيد التوابع بالمنادى لان تابع المعرب غير المنادى قد يكون تابعا لمحله ايضا كتابع اسم ان المكسورة مثل ان زيدا قائم وعمرو برفع عمرو لانه محمول على محل زيد وهو الرفع بالابتداء لكن تابع المنادى المعرب لا يكون تابعا لمحله وانما كان توابع المنادى المعرب تابعا للفظه لان لفظه اقوى من المحل لانه ظاهر والمحل خفى والخفى لا يعارض الظاهر واما فى المبنى فهما متساويان فى القوة اما ان لفظه قوى فانه ظاهر واما ان محله قوى فلكونه اعرابيا وانما كان تابع اسم ان المكسورة تابعا لمحله ايضا مع ان لفظه قوى لان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كما سيعلم فى بحث الحروف فيصح فرض عدمها واما حرف النداء فيغير معنى الجملة من الخبرية الى الانشائية **قوله وقيدنا المبنى بكونه على ما يرفع به** قال مجير المحشين مولانا عبد الغفور وجاز ان يجعل اللام فى المبنى للعهد لما فهم من قوله ويبنى على ما يرفع به فلا حاجة الى التقييد اجيب عنه بانه يجوز ان يكون قول الشارح المبنى على ما يرفع بيانا لمراد المص رح بان الالف واللام فى قوله المبنى للعهد **فان قيل** لو كان هذا بيانا للمراد فلا بد ان يضيف القيد الى المصنف لا الى نفسه مع ان الشارح رح اضاف القيد الى النفس حيث قال وقيدنا المبنى **قلنا** ان الشارح رح الى بضمير المتكلم مع الغير فيكون الاضافة الى المص رح ايضا **فان قيل** من اين اخذ الش هذا القيد اى قوله على ما يرفع به **قلنا** اخذه من الحكم وهو قوله ترفع على لفظه وتنصب على محله لان الحمل على اللفظ حين الرفع لا يكون الا فيما يرفع به او **نقول** اخذه مما سبق لانه لم يسبق بعنوان المبنى الا المبنى على ما يرفع به بخلاف المستغاث بالالف كما لا يخفى **فان قيل** ينبغى ان يقيد المنادى المبنى بان لا يكون اسما مبهما كما قيده بقوله على ما يرفع به مثل يا ايها الرجل فان الرجل تابع المنادى المبهم الذى هو لفظ اى مع انهم التزموا فيه الرفع **قلنا** انه مستغن عنه لذكره فيما بعد فى قول المص رح او المراد هو التابع صورة وحقيقة فان الرجل فى الحقيقة هو المنادى الا انه ادخل حرف النداء على الاسم المبهم لئلا يجتمع آلتى التعريف كما سيجئ **قوله يا زيد او عمرا** **فان قيل** لا نسلم انه خرج بقوله على ما يرفع اذ هو خارج بقوله والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه ولا شك ان دخول يا غير ممتنع على عمرو فيكون منادى مستقلا **قلنا** انه مناقشة فى المثال وهو لا يجوز اذ يمكن فى المثال ان يقال يا زيد والحارث فعلى هذا لا يخرج بدون قوله على ما يرفع **قوله بان تكون مضافة لفظية** او مشبهة بالمضاف وههنا اعتراض مشهور وهو انه ما السر فى ان مشابه المضاف ليس فى حكم المفرد اذا وقع منادى بل بحكم المضاف نحو يا طالعا جبلا وجعل فى حكم المفرد اذا وقع تابع المنادى اجيب عنه بان لمشبه المضاف شبهين شبه بالمفرد فعمل فى التابع بهذا الشبه ولم يعكس لانه لو عمل فى المنادى بشبه المفرد يلزم الخروج من الاصل وهو الاعراب الى غير الاصل وهو البناء اذ المنادى المفرد المعرفة يبنى على الضم ولو عمل فى التابع بشبه المفرد لا يخرج من الاعراب لان توابع المنادى المبنى معربة حيث قال المص رح ترفع وتنصب **قوله** فانهما استحقت دليلا على ان المضافة اللفظية والمشبه به فى حكم المفرد فالضمير فى قوله فانهما راجع الى المضافة ١٢

له اى [illegible] ١٢

١ - [illegible]

اللفظية والمشبه به ولو رجع الضمير في فانهما الى المفرد الحقيقي والحكمي ورجع ضمير كانتا الى المضافة
اللفظية والمشبه به لكان جائزا ايضا كما قال عبد الرحمن لكن يرد عليه ح ينبغي ان يقول فانه لما انتفت فيه
بارجاع الضمير الى المفرد الحكمي فقط فان المفرد الحقيقي انتفت فيه الثلثة لا المعنوية فقط فعند انتفاء الثلثة
لا يترتب الجزاء على الشرط فان انتفاء الثلثة جميعا لا يكون سببا لكونهما في حكم المفرد بخلاف ما اذا كان الضمير
راجعا الى المفرد الحكمي فقط الا ان يقال ان مآل الضمير الواحد والتثنية واحد غير متغير حاصله ان مراده
ارجاع الضمير الى المفرد الحكمي فقط لكن الضم معه مفرد حقيقي تبعا للحكمي اذ كثيرا ما ينسب الفعل الى الجمع مع
ان الفعل صدر من الواحد قوله كانتا في حكم المفرد اما المشبه به فظ لعدم الاضافة فيه واما المضاف بالاضافة
اللفظية فلانه في حكم الانفصال يعني ان التركيب الاضافي غير زائد على التركيب الاسنادي في التخصيص يعني يفيد
قولك ضارب زيد بالاضافة ما يفيد قولك ضارب زيدا بالاسناد فلذا يكون في حكم الانفصال اي في حكم التركيب
الاسنادي قوله لتدخل متعلق بقوله وانما جعلنا المفرد الخ قوله ولما لم يجر جواب سوال وهو ان التوابع
خمسة فلم ترك الخامس وايضا الاخصر ان يقول وتوابع المنادى المبني المفردة ترفع وتنصب من غير ذكر
التفصيل من قوله من التاكيد الخ لان التوابع معلومة مشهورة فلا حاجة الى التفصيل وايضا المطلق البعض و
قيد البعض بقيد فاجاب بقوله ولما لم يجر الخ قوله فصل التوابع فان قيل عدم جريان الحكم في المطلق لا يقتضي
التفصيل بل يحصل المقصود بمجرد التقييد بالمقابل بان يقال غير البدل والمعطوف الممتنع دخول يا عليه قلنا انما اتي
بالتفصيل لاتيان ما هو الواجب لان المتكلم اذا تردد بين الامرين وجب عليه ان ياتي باحدهما يحصل المقصود
وانما اختار التفصيل لاتيان الواجب لانه اوضح من التقييد كما ترى قوله فقال لفك التفصيل قوله فضل قوله
اے المعنوی جواب سوال ظاهر قوله في الاغلب اے في اغلب المذاهب لا في اغلب الاستعمالات كما قال
الحافظ قوله وقد يجوز هذا فائدة قوله في الاغلب لانه يقتضي المغلوب قوله وكان المختار جواب سوال
وهو انه لما كان المراد من التاكيد هو المعنوي فلم لم يقيد المص بالمعنوي كما قيد المعطوف بحرف الممتنع دخول
يا عليه فاجاب بقوله وكان المختار فان قيل لما كان المختار عند المص ذلك فلم فسر الشارح التاكيد في قوله من
التاكيد بالمعنوي قلنا ان قول الشارح اي المعنوي ليس بيان للمتن بل هو بيان المذهب الجمهور لا تعلق له
بالمتن قوله والصفة مطلقا فيه رد على الاصمعي رح حيث لم يجوز وصف المنادى المفرد المعرفة لانه واقع
موقع الضمير في ادعوك والضمير لا يوصف فكذا المنادى لكن يرد عليه انه ما يقول في نصب العالم ورفعه في يا
زيد العالم الا انه يقول ان نصب العالم ورفعه ليس للصفة بل هو على الاختصاص بان يقدر المبتدأ للرفع اي انت
العالم او يقدر لفظ اعني للنصب اے اعني العالم وتقدير المبتدأ وتقدير لفظ اعني يسمى بالاختصاص عندهم
وجه الرد عليه ان داعيه اے دليله ضعيف لان مشابهة الشيء بالشيء لا يقتضي التشبيه في جميع الصور وان
الرفع والنصب بالاختصاص لا تجري في وصف المنادى المستغاث باللام اذ هو مجرور والاختصاص يجري في الرفع والنصب لكن

ے وانه في حكم المفرد ١٢م ٥ه وهو الرفع على اللفظ والنصب على المحل ١٢ ؎ تقريره ان ما ذكر المص رح ينتقض بجو يا زيد لانه تاكيد مع انه تعين فيه [illegible] اجاب بعض [illegible]
ے المعنوي يعني ان المراد بالتاكيد المعنوي لان التاكيد اللفظي في حكم الاول غالبا ١٢ ؎ بقرينة قوله وقد يجوز وقوله وكان المختار عند المص ١٢م ؎ يعني ان الشارح تبع في [illegible]

ے كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا مع ان القاتل واحد من الرجال منهم ١٢م

[illegible]

يجوز ان يقول ان مشابهة المنادى المستغاث بالضمير غير معتبر حيث لم يكن مبنيا فلم تؤثر بخلاف المنادى المفرد المعرفة لكنا نقول انه ايضا واقع موقع الضمير الا انه وجد المانع من البناء لان علة بناء المنادى مشابهة للحروف واللام الجارة من خواص الاسم المعرب فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب قوله مطلقا اى سواء كان باللام او لا ومن قال ان معنى قوله مطلقا اى سواء كانت الصفة موضحة او غيرها فهو غير مناسب للمقام لان الصفة هنا مقابلة للمعطوف وهو مقيد باللام فالمراد من اطلاق الصفة اطلاق من اللام ليحسن المقابلة مع المعطوف قوله وعطف البيان كذلك اى مطلقا سواء كان فيه اللام او لا قوله والمعطوف بحرف احتراز عن عطف البيان لانه معطوف بغير الحرف والمراد من يا مطلق حرف البناء سواء كانت[1] بالواو او غيرها قوله يعنى المعرف باللام فيه اشارة الى الاعتراض على المصنف وهو ان بناء المتون على الاختصار فينبغي ان يقول المعرف باللام اذ هو اخصر مما قال المصنف حيث عبر ان فيما قال المصنف يعلم علة منع المعطوف المذكور من كونه منادى مستقلا وهو منع دخول يا على ذلك المعطوف مع ان الاصل في المعطوف ان يكون منادى مستقلا لان العاطف قائم مقام الياء وعلة المنع من الاستقلال لا يعلم من قوله المعرف باللام وايضا انما لم يقل المعرف باللام ليخرج عنه يا محمد والله لتعين الرفع فيه ولا يجوز النصب مع ان الله تابع معرف باللام لكن لم يمنع دخول يا عليه لان اللام في الله ليست للتعريف بل جعل جزءا من لفظ الله باعتبار العلمية فالتعريف فيه بالعلمية لا باللام فان قيل لما لم يكن اللام في الله للتعريف فلا يدخل في قوله المعرف باللام ايضا كما لا يدخل في قوله الممتنع دخول يا عليه قلنا قد يكون المراد من قوله المعرف باللام ان يكون مدخول اللام ولا شك ان الله تعالى ايضا مدخول اللام او نقول ان اللام فيه وان لم يكن للتعريف في الحال لكن كانت للتعريف باعتبار ما كان ثم يرد عليه ان لام الله لما لم تكن مانعة من دخول يا عليه ينبغي ان يكون منادى مستقلا فيكون مبنيا على الضم فكيف يكون مرفوعا فلا يصح قول عبد الغفور انه تعين الرفع فيه اجيب عنه انه لما وجد فيه صورة اللام وهي ان لم تكن مانعة من دخول يا عليه لكن ثبت شبهة المنع من الاستقلال نظرا الى صورة اللام فلم يكن مبنيا على الضم وللوهم ان الرفع المذكور في قول عبد الغفور هو الضمة كما قال عبد الحكيم السيالكوتي قوله بخلاف البدل الخ دفع وهم وهو ان ذكر التوابع من التاكيد والصفة الخ قيد اتفاقي فدخل ... حكم البدل ونحوه في حكمها فيكون مخالفا من قوله والبدل حكمه حكم المنادى المستقل فدفع بقوله بخلاف البدل الخ يعني انها قيود احترازية من البدل ونحوه قوله حملا على لفظه جواب عن السؤالين احدهما ان الضمير في قوله على لفظه راجع الى المنادى فيكون معنى المتن ان رفع التوابع جار على المنادى والحال ان رفع احد الاسمين لا يثبت في اسم اخر والثاني ان كلمة على لا تكون صلة لقوله حملا لما فيه معنى العلو والوجوب يقال زيد عال على عمرو واراد ان المال واجب على زيد فاجاب بقوله حملا الخ يعني ان الجار والمجرور في قوله على لفظه مفعول له لقوله ترفع باعتبار المتعلق فيكون صلة قوله حملا ولا شك ان في الحمل معنى العلو قوله العلم والمقدر جواب سوال وهو ان الحمل على اللفظ لا يجري في قوله يا فتى وزيد لعدم لعدم وجود الضم في يا فتى فاجاب بقوله العلم او المقدر[2]

---

[1] قد ذكرنا على سبيل التمثيل ١٢

[2] نحو يا فتى وزيد لان ضمته تقديرية ١٢

ثم المراد من المقدر هو المفروض فيتناول المحلي ايض فلا يرد انه خرج عنه قوله يا هذا وزيد **قوله** لان بناء المنادى عرضي
جواب عن اسولة اربعة احدها ان الحمل على لفظ المنادى لا يصح لان تابع المبني تابع لمحله لا للفظه والثاني انه لا يصح
اطلاق التابع على تابع المبني لان التابع عبارة عن كل ثان باعراب سابقه ولا اعراب في المبني فكيف يكون الثاني ..
باعراب سابق والثالث انه لما كان تابع المنادى المبني تابعا للفظه ففي نحو يا هؤلاء الكرام كان الكرام تابعا للفظ هؤلاء
فينبغي ان يكون الكرام مكسورا لاجل كسرة هؤلاء مع انه ليس كذلك والرابع انه لما كان تابع المنادى المبني تابعا للفظه ينبغي
ان يكون التابع مبنيا فاجاب بقوله لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب بخلاف ما اذا كان بناؤه اصليا نحو
يا هؤلاء الكرام فانه لا يكون تابعا للفظه وههنا اعتراض مشهور وهو ان بناء المنادى عرضي باعتبار دخول
الياء عليه لكن لك بناء هؤلاء عرضي اذ بناء اسماء الاشارة ليس باصلي بل بعارض لمشابهة بمبني الاصل اجيب عنه بان العارض
على نوعين احدهما بنسبة الى مبني الاصل كبناء اسم المبني لانه مشابه بمبني الاصل فبناء اسم المبني بمنزلة الاصلي لانه
ينفك عنه بعد صحة المشابهة بمبني الاصل والثاني ان البناء قد يثبت لو وجد حرف النداء وقد لا يثبت لو عدم
حرف النداء فالعارض من الامور الاضافية الاول بالنسبة الى مبني الاصل والثاني بنسبة الى مبني الاسم **قوله** وتنصب
حملا على محله فان قيل ما الفرق في ان تابع المنادى المبني لا يكون مبنيا وتابع اسم لا المبني يكون مبنيا قلنا لان حرف
النفي اذا ذكر في كلام يتوجه الى قيد ذلك الكلام نحو ما جاءني القوم مجتمعين فالنفي فيه يتوجه الى الاجتماع فالنفي
الداخل على المتبوع كانه داخل على التابع بخلاف حرف النداء فانه داخل على المتبوع لا على التابع **قوله** تابعا لمحله لان
محله اقوى من اللفظ لان محله اعراب وهو اقوى في الاسماء من البناء **قوله** مثل يا تيم اجمعون الخ وانما
قدم الشارح رح مثال التاكيد لتقدمه في المتن بقوله من التاكيد **قوله** واقتصر الخ جواب سوال انما اقتصر المص على
مثال الصفة باعتبار وجوه اربعة احدها انه انما اقتصر على مثالها لان الاجراء فيه خلاف الا صحيح كما مر انفا من
انه لا يجوز صفة المنادى المبني لانه واقع موقع كاف الضمير وهو لا يوصف فكذا المنادى لا يوصف واما غيرها
من التوابع فلا خلاف فيها لاحد فلا حاجة الى البحث فيها والثاني انه انما اقتصر على مثالها لان الصفة اولى لما يمكن
ان يمثل فيه بالمعرف باللام المنافي لحرف النداء وهو اولى بالتمثيل ليعلم انه قد ثبت فيها اثر حرف النداء مع منافي
له نحو يا زيد العاقل واما التاكيد فلا يجوز ان يكون معرفا باللام لانه بتكرار لفظ الاول والحال ان حرف النداء لا
يدخل على المعرف باللام فكيف يكون مكررا والثالث انه انما اقتصر على مثالها لانها اكثر استعمالا اذ فوائد النعت
كثيرة اعني خمسة التخصيص والتوضيح والمدح والذم والتاكيد والرابع انه انما اقتصر على مثالها لانها اشهر اذ هو
اوفر في التبعية من غيرها من التوابع اذ يتبع في الاعراب والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والتعريف و
التنكير كما ستعلم فان قيل ان الشهرة لا تقتضي الاقتصار عليها بل تقتضي الترك قلنا ان هذا الكتاب مصنف للمبتدي
والاشهر يكون اوقع في الذهن فيكون معرفتها اسهل للمبتدي **قوله** والحارث **فان قيل** ينبغي ان يقع يا زيد
و والحارث بواوين لان الحارث الثاني معطوف على مجموع والحارث من الواو والحارث ثم عطف المنادى الثاني
على المنادى بواو اخر قلنا ان الحارث الثاني لا يكون معطوفا على مجموع الحارث والواو بل هو معطوف على الحارث
فقط بدون الواو فيكون الحارث الثاني معطوفا على المنادى بواوين احدهما واو المعطوف والاخر واو

سله نحو يا هؤلاء الكرام وبابه انه ۱۲ م سكه ان تابع المبني تابع للفظ ۱۲ هم سته تقريره انه لم يقتصر المصنف رہ على مثال الصفة بان ذكره ولم يذكر مثال غيرها من التوابع ۱۲ سكه بان يذكر لما شذ ۱۲ محقق شه اي الصفة الموصوف ۱۲ سكه اي على مثالهما ۱۲ عه على مثال الصفة ۱۲ عه اي مثال التاكيد ۱۲

المعطوف عليه **قوله** والخليل هو اسم محض له وابن احمد كنية له واستاذ سيبويه اسم لقب له فالخليل ثلثة احدها قرين سيبويه والثاني تلميذه والثالث استاذه فسأل السائل ايهم مراد ههنا فقال الشارح رح هو استاذ سيبويه[١] **قوله** بحرف الممتنع دخولها عليه جواب سوال وهو انه منقوض بقولك يا زيد وعمرو اذ هو[٢] فيه لا يختار الرفع فاجاب بقوله بحرف يعني ان اللام[٣] للعهد الخارجي اشارة الى ما هو المذكور سابقا والجار والمجرور متعلق بقوله يختار اعلم ان الخلاف في المعطوف المذكور فقط لانه يصلح ان يكون منادى مستقلا بخلاف توابع الاخرى لانها لا يصلح ان يكون منادى مستقلا لان الاستقلال انما يكون بالعاطف **قوله** مع تجويزه النصب دفع وهم وهو ان المراد بالاختيار ما يكون في ضمن الوجوب فدفع بقوله مع تجويزه الخ وايضا الاختيار قد يكون بمعنى الوجوب كما قال مولوي عبد الحكيم[٤] فقال الشارح رح مع تجويزه النصب يعني ان المراد من الاختيار ههنا الاولوية **قوله** منادى مستقلا لان العاطف قائم مقام الياء **قوله** ولكن لما لم يباشره جواب سوال وهو انه ينبغي ان يكون المعطوف المذكور مبنيا على الضمة ايضا فاجاب بقوله ولكن لما لم يباشره الخ فيكون الضمة علامة البناء في المنادى وعلامة الرفع في التابع بسبب عدم مباشرة حرف النداء له **فان قيل** هذا الدليل لو صح ينبغي ان يكون الرفع اولى في تابع المنادى المضاف مثل يا عبد الله والحارث مع انه لا يجوز رفع الحارث بل هو منصوب وجوبا **قلنا** ان الرفع اولى فيما كان الرفع جائزا وههنا ليس كذا اذ ليس في المنادى ضمة فكيف يكون في التابع **فان قيل** ينبغي ان يكون الرفع اولى في المفرد الحكمي كالمضاف بالاضافة اللفظية نحو يا زيد والحسن الوجه لوجود الضمة في المنادى **قلنا** الحكم ممنوع يعني لا نسلم ان الرفع ليس باولى ههنا بل هو اولى **قوله** فصارت رفعا **فان قيل** فعلى هذا ينبغي ان يتعين الرفع ولا يجوز النصب عنده **قلنا** ان هذا وجه لاختيار الرفع لا للوجوب لان جعل المعطوف المذكور منادى مستقلا مع وجود اللام امر اعتباري فلا يكون جانب النصب متروكا بالكلية **قوله** ابن العلاء الخ توصيف ابو عمرو بابن وبنحوي وبقاري وبمقدم على الخليل للمدح نحو والله الرحمن الرحيم والا فابو عمرو مشهور في علماء النحو لا خفاء فيه والمراد بالمقدم التقدم في الزمان لا في الرتبة اذ ليس احد مثل الخليل في علم النحو **فان قيل** ان في كلام المصنف رح يلزم عطف الاسمين على معمولي عاملين مختلفين بعاطف واحد والجر وليس بمقدم لان قوله ابو عمرو عطف على الخليل والعامل فيه الابتداء **قوله** النصب عطف على الرفع والعامل فيه قوله يختار **قلنا** لا نسلم ان ابو عمرو عطف على الخليل بل هو عطف على الضمير في يختار فيكون العامل واحدا وهو يختار **فان قيل** فعلى هذا ينبغي ان يذكر الشارح رح **قوله** يختار قبل قوله وابو عمرو فلما اظهر الشارح تقدير يختار بعد ابو عمرو علم ان ابو عمرو عطف على الخليل **قلنا** ان الشارح تبع المصنف رح لانه لما ذكر قوله يختار في جانب الرفع ذكر الشارح رح القول المذكور في جنب النصب والا فلا شك ان محله قبل قوله ابو عمرو ولا يكون المعطوف عليه مقدما وهو الضمير في يختار وقال البعض في جواب لزوم عطف الاسمين الخ ان قول الشارح رح يختار ليس حاصل العطف بل هو محذوف مع قوله النصب فيكون قوله وابو عمرو مبتدا وقوله يختار النصب خبره والجملة

---

[١] احتراز عن اديبين ١٢م [٢] اي الخليل في المثال المذكور ١٢ [٣] في تورد في المعطوف ١٢ [٤] ان الاختيار قد يستعمل بمعنى الوجوب ١٢م [٥] وهو النحوي ١٢م [٦] فلا يكون كلام المصنف من قبيل عطف الاسمين على عاملين مختلفين بل من عطف الاسمين على معمولي عامل واحد ١٢ [٧] فيلزم المحذور المذكور ١٢

[٨] مبتدأ وقوله للمدح خبره ١٢ [٩] فيه انه صفة البلاد ١٢م [١٠] اي وان للمدح ١٢ [١١] اي الابتداء مع الجزء وهو قوله وابو عمرو يختار النصب ١٢م

عطف على جملة وهى قوله والخليل يختار الرفع **قوله** ان كان كالحسن **فان قيل** قال الرضى كلام المبرد لا يدل على مانسب المص رح اليه من جواز نزع اللام عنه فانه كما قال الشارح رح كذلك قال المصنف رح فى الامالى شرح الكافية ان المبرد قال ان كانت اللام فى العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لها فيه ولا يفيدان التعريف بل تلمح بها الوصفية الاصلية قبل العلمية فكان مجردا عنهما وان كانت اللام فى الجنس اخترت مذهب ابى عمر لان اللام اذن تفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد **قلنا** يجوز ان يراد بقوله كالحسن ما يشبهه فى كونه علما ذا لام فمآلهما واحد **فان قيل** كلام المص رح فى شرحه يابى عنه اذ فسره بما فسر به الشارح رح حيث قال فى جواز نزع اللام عنه علما كان او غير علم فدخل فيه الرجل فتفسير الشارح مغائر لما نقله الرضى عنه من حيث الصدق **قوله** المعطوف المذكور جواب سوال وهو ان الضمير فى ان كان راجع الى ابو العباس لانه هو المذكور سابقا ولا شك فى فساد معناه فاجاب بقوله المعطوف **قوله** اے كاسم الحسن **دفع وهم** وهو ان المراد بالحسن هو الحسن العالم والحال انه لا اختلاف له فى هذا البحث فدفع بقوله كاسم الحسن **قوله** فى جواز نزع اللام عنه جواب سوال وهو ان المعطوف المذكور ليس كاسم الحسن لان المعطوف هنا هو الحارث فى قوله يا زيد والحارث وهو صيغة اسم الفاعل والحسن صفة المشبهة فلا يكون كاسم الحسن فاجاب بقوله فى جواز نزع اللام عنه اعلم ان العلم ان لم يكن موضوعا مع اللام وكان فى الاصل صفة يجوز دخول اللام عليه ويجوز نزعها عنه كالحسن **قوله** اے فابو العباس **جواب سوال** وهو ان الجزاء لا يكون الا جملة **قوله** مثل الخليل جواب سوالين احدهما ان الكاف فى قوله كالخليل خبر لقوله وابو العباس وخبريته غير جائز باعتبار انه حرف والثانى انه لا يصح دخول الفاء على الكاف لان دخول الحرف على الحرف غير جائز فاجاب بقوله مثل الخليل الحاصل ان الكاف بمعنى المثل وهو اسم **قوله** فى اختيار رفعه جواب سوال وهو انك قلت انفا انه لم يسبق مثل الخليل احد فكيف يكون ابو العباس مثل الخليل فاجاب بقوله فى اختيار رفعه **قوله** لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه وبهذا الكلام اندفع ما قال بعض الشارحين على قوله وابو العباس الخ انه لو كان الامر على العكس لكان اولى لان المعرف باللام الذى جاز نزعها عنه يكون للتعريف فلم يجز اجتماع حرف النداء مع اللام فلا يكون منادى مستقلا **قوله** والا اى وان لم يكن المعطوف الخ وتحقيق هذا مذكور فى بحث تنازع الفعلين عند قوله والا اظهرت ان شئت فطالعه **قوله** النجم وهو علم للكوكب الذى يسمى بالفارسية ثريا **قوله** والصعق وهو علم للرجل الذى احرقه الصعق فى اول المرة او اسم للرجل الذى ليس فيه شجاعة **قوله** اے فابو العباس جواب سوال مر انفا **قوله** فى اختيار النصب جواب سوال وهو ان ابو عمر هو اب عمر وابو العباس هو اب العباس فكيف يكون احدهما مثلا للآخر فاجاب بقوله فى اختيار النصب اعلم انه قال صاحب المطول لصاحب الكافية انى جعلت كالمطول على سمك وجعلت هذه العبارات على اسمى اعنى قوله والخليل فى المعطوف يختار الرفع وابو عمر النصب وابو العباس

له من ان ايراد ذلك ۱۲ سه كما هو المتبادر ۱۲ سه وقوله كالخليل ليس بجملة اجاب بقوله اے فابو العباس ۱۲ م سه اشارة الى لطافة قول المص رح ۱۲ منفى

عـه لا يخفى جزالة عربية الملا المحشى الباسولى وبلاغة كلامه على من له ادنى مسكة من الفن ۱۲

عـه تحت قوله اے فابو العباس الخ بقوله وهو ان الجزاء الخ ۱۲

[illegible] ۱۲

ان كان كالحسن فكالخليل والا فكابي عمرو والحال ان صاحب الكافية لم يرض بما قال صاحب المطول **فان** قيل
ان غرض المصنف رح في قوله ان كان كالحسن فكالخليل المعمى وتحير الناس ولو قال ان كان كالخليل فكالخليل
فهو زائد في التحير لاجل التكرار وللاتحاد بين الشرط والجزاء **قلنا** وان كان فيه التحير لكن التحير فيما قال المصنف رح
زائد لان فيه تشبيه شيئين وذلك ابعد من التكرار لانه قد يثبت كما في التاكيد نحو زيد زيد **قوله** عطف
على المفردة **دفع وهم** وهو انه عطف على التوابع فقط على المضافة ما هو قبل التوابع وهو المنادى
فيكون تقديره هكذا اى المنادى المضاف تنصب فيلزم التكرار لان حكم منادى المضاف قد مر بقوله يا
عبد الله اعلم ان قوله والمضافة عطف على المفردة وقوله تنصب عطف على قوله ترفع على لفظه فيكون
عطف الاسمين على معمولين بعاطف واحد من غير تقدم المجرور وذا لا يجوز ولكن هذا العطف جائز
لعدم اختلاف العامل اذ العامل في الكل واحد وهو الابتداء **قوله** اى وتوابع المنادى اشارة الى حاصل
العطف **قوله** بالاضافة الحقيقية **جواب سوال** وهو انه منقوض بالحسن في يا زيد الحسن الوجه
لانه تابع مضاف مع انه لا يجب فيه النصب فاجاب بقوله بالاضافة الحقيقية يعني ان المراد بالاضافة
هي الحقيقية والفرق بينهما ان المضاف بالاضافة اللفظية مضاف صورة مفرد حكما فيجوز الرفع فيه عملا
بالافراد الحكمي ويجوز النصب فيه عملا بالاضافة الصورية بخلاف المضاف بالاضافة الحقيقية لانه
مضاف صورة وحكما جميعا فتعين النصب فيه **قوله** لانها اذا وقعت منادى تنصب **فان قيل**
فعلى هذا الدليل يلزم ان يكون توابع المنادى المبني الذي يكون توابعه مضافة باضافة لفظية تنصب فقط
لانها اذا كانت منادى تنصب كما مر من قوله وينصب ما سواهما فنصبها اذا كانت توابع اولى لان حرف
النداء لا يباشرها مع انه لا يتعين النصب في هذا التابع بل هي ترفع وتنصب كذا ذكره عصمة الله
السمرقندي **قلنا** اعتراضه ليس بشيء لان الضمير في قوله لانها راجع الى توابع المنادى اذا كانت مضافة
بالاضافة الحقيقية لان الكلام فيها حيث قال الشارح المضافة بالاضافة الحقيقية **قوله** اذا وقعت توابع
اولى المراد من الاولى الوجوب كما مر في الورق السابق **قوله** يا تيم كلهم **فان قيل** ان المنادى لا يخلوا
اما ان يكون مخاطبا بالياء اولا فعلى الاول ينبغي ان يقال كلكم بالخطاب وعلى الثاني ينبغي ان يقول المصنف
كلهم ايتم مع انه قال كلكم **قلنا** ان المنادى قد يعتبر غائبا نظرا الى الاصل كما قال الله تعالى يا ايها الذين
آمنوا ولم يقل آمنتم وقد يعتبر مخاطبا نظرا الى الحال كما في هذه الاية يَا اَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا اِذَا قُمْتُمْ بالخطاب
قوله ويا رجلا يا عبد الله فان ابا تابع مضاف الى عبد الله ونصبه بالالف **فان قيل** لو قال يا
رجل عبد الله بدون ذكر ابا لتم لان عبد الله مضاف اليه **قلنا** ان نظر الشارح رح فيما كان عبد الله علما فلا
يكون مضافا فلذا زاد قوله ابا **قوله** ولا يجيء المعطوف **جواب سوال ظاهر** **قوله** والمعطوف
غير ما ذكر فقوله والمعطوف مبتدأ وقوله غير ما ذكر صفة له او بدل منه وقوله حكمه مبتدأ ثاني وقوله
حكم المستقل خبر مبتدأ ثان والمبتدأ مع الخبر خبر عن المبتدأ الاول **قوله** اى غير المعطوف الذي ذكر

ع٥ تقديره ما النكتة فان الشارح ذكر امثلة التاكيد وعطف البيان ولم يذكر مثال المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه اجاب بقوله وكذا
٢٨

جواب سوال وهو انما ذكرتينا ولجميع الكتاب الذى مر سابقا وهو ليس بمقصود فالاشتغال به اشتغال بما لا يعنى وايضا ان قوله غير صفة لقوله والمعطوف والحال لان المطابقة غير موجودة اذ الموصوف معرفة والصفة وهى كلمة غير نكرة لان غير لا تكون معرفة بالاضافة اجاب بقوله اى غير المعطوف الذى الخ **حاصل الجواب** ان كلمة غير لا تكون معرفة بالاضافة اذا كانت لها اضداد كثيرة واما اذا كان لها ضد واحد فيكون معرفة بالاضافة كما فى قولهم عليك بالحركة غير السكون وههنا ضد واحد كما نرى **فان قيل** كما ان المعطوف حكمه حكم المنادى المستقل اذا لم يكن معرفا باللام كذلك البدل حكمه حكم المنادى المستقل اذا لم يكن معرفا باللام واما اذا كان معرفا باللام فلا لعدم دخول حرف النداء على المعرف باللام فان البدل ايضا قد يكون معرفا باللام وقد لا يكون معرفا باللام واذا كان كذلك فلم لم يقيد البدل به ايضا **قلنا** لما كان فى المعطوف مظنة توهم كونه مع اللام لقيام العاطف مقام الياء ودخول العاطف غير ممنوع على المعرف باللام توهم الواهم ان دخول الياء ايضا غير ممنوع عليه فالمراد من البدل ما لا يكون معرفا باللام او نقول ان الاحكام تعرف بالامثال فلما بحث المص رح فى المعطوف المذكور علم منه حال البدل ايضا فلذا لم يبحث فى البدل **قوله** اى حكم كل واحد جواب سوال ظاهر ولما كان هذا التفسير تسامحا فيما بينهم اختاره الشارح فلا يرد انه صح ارجاعه الى المذكور فلم يأتى بهذا الجواب **قوله** الذى باشره جواب سوال وهو ان البدل والمعطوف المذكور منادى مستقلا ايضا فيكون التشبيه مع النفس وذا لا يجوز فاجاب بقوله الذى باشره فيكون تشبيه احد القسمين مع الآخر لا انه تشبيه مع النفس **قوله** اى حال جواب سوال وهو ان قوله مطلقا منصوب وللنصب طرق كثيرة فهو من اى طريق منصوب فاجاب بقوله اى حال ثم يرد عليه انه ينبغى ان يقع مطلقين ليطابق مع ذى الحال اعنى البدل والمعطوف فاجاب بقوله كون كل واحد منهما الخ وانما زاد قوله كون لدفع وهم وهو انه حال من البدل بحيثية البدل والمعطوف بحيثية المعطوف ولا شك ان هذه الحيثية من الاحوال والاعراض فكيف يكون ذا حال لانه هو الكامل من الذوات دون الاعراض **قوله** غير مقيد دفع وهم وهو ان المراد من قوله مطلقا هو الكامل لان المطلق يجئ بمعنى الكامل فى كثير من المواضع فدفع بقوله غير مقيد يعنى ان المراد من المطلق ههنا ما هو مقابل المقيد **قوله** اى سواء الخ دفع وهم وهو ان المراد من الاحوال الاعراب والبناء كما هو اصطلاح النحويين مع انهما غير مذكورين بل المذكور هو المفردة والمضافة والتعميم انما يكون فى المذكور فدفع بقوله اى سواء كانا الخ **قوله** يا زيد رجلا صالحا هذا امثال لما كان البدل نكرة وانما زاد قوله صالحا لان البدل اذا كان نكرة من المعرفة وجب نعت النكرة كما قال المص رح فى بحث التوابع وانما زاد قوله صالحا فى المعطوف حيث قال يا زيد ورجلا صالحا مع انه لا حاجة اليه ههنا تبعا للبدل وكثيرا ما يذكر شئ بتبع الغير ثم فى قوله مطلقا لا بد من تعميم آخر بان يقع سواء كانا تابعين للمبنى او المعرب ولهذا اعترض مولانا عصام فى شرح الكافية بانا اذا قلنا يا عبد الله وعمرو بضم قوله عمرو فانه مفرد معرفة مع انه لم يصدق عليه تعريف التابع وهو كل ثان باعراب سابقه لان اعراب سابقه النصب اجيب عنه بانه يصدق عليه انه باعراب سابقه فانه اورد موضع المنادى

---

[1] اى فليس حكمه حكم المنادى المستقل ١٢ [2] اى بقوله اذا لم يكن معرفا باللام ١٢ [3] تقريره انه لا بد ان يقع احكمها موضع حكم لان المذكور فيما سبق فيتان ١٢ [4] وهو المعطوف الذى لا يمتنع دخول يا عليه ١٢

المضاف مفردا فهو حج باعراب سابقه فاتحاد اعرابهما اعم من ان يكون لفظا او تقديرا او محلا ثم قوله
انما ترك الشارح رح التعميم المذكور لان الكلام فى توابع المبنى لا المعرب ثم قوله مطلقا حال من كل واحد وقوله
هما فاعل قوله حكمه لان قوله حكمه مصدر مضاف الى الفاعل فيصح الحال عنه قوله ويا زيد اخا عمرو فان
فى قول سيبويه ۱۲
التابع فيه بدل لمضاف فى يا زيد طالعا جبلا مشابه للمضاف وفى يا زيد رجلا صالحا بدل لكنه نكرة وكذا
فى المعطوف قال مولانا عصام لا شك ان البدل من التوابع فيمتنع ان يكون اخا عمرو منصوبا لان
اعراب التابع كاعراب متبوعه كما هو مقتضى تعريفه اقول يمكن الجواب عنه بان اتحاد اعرابهما اعم من ان يكون
لفظا او تقديرا او محلا فيكون يا زيد منصوبا محلا لانه مفعول به قوله اى العلم المنادى جواب سوال
وهو انه يلزم الخروج من البحث لانه فى المنادى دون الاعلام وايضا انه منقوض بقولك زيد بن
عمرو لانه ليس فيه اختيار الفتح فاجاب بقوله اى العلم المنادى ثم يرد عليه انه منقوض بقولك يا
عبد الله ابن عمرو لانه واجب النصب اجاب بقوله المبنى على الضم ثم يرد عليه انه منقوض بالمنادى
المستغاث بالالف نحو يا زيد بن عمراه لوجوب الفتح اجاب بقوله على الضم فان قيل اذا كان العلم منادى
لا تابعا وجب ايراده فى بحث المنادى لا فى توابعه قلنا ان اثبات الحكم وهو اختيار الفتح عليه انما يكون
باعتبار مدخلية التابع لتوصيفه بالابن قوله لان الكلام فيه فان قيل لا نسلم ان الكلام فى المنادى
بل الكلام فى توابعه قلنا معنى كون الكلام فى المنادى هو البحث عن احواله فالكلام فى توابعه هو
الكلام فيه او نقول ان قوله العلم الموصوف بابن يدل على ان العلم متبوع لا تابع قوله من اختيار فتحته
المبنى اى المشعر عن جواز ضمه اى كون الفتح اولى فيما اذا كان جائزا فان قيل اختيار الفتح مشعر
بجواز حركة اخرى غير الفتح سواء كانت ضمة او كسرة كما فى المنادى المستغاث باللام قلنا المراد من جواز
حركة اخرى هو الحركة التى كانت فى المنادى المبنى فان الكلام فيه فان الفتح من علامة البناء وهى لا
يكون الا بالضم قوله مجرد جواب سوال وهو انه ينتقض بنحو يا هند ابنة عمرو فان فيه ايضا يختار الفتح مع
انه ليس موصوفا بابن بل بابنة فاجاب بقوله مجرد الخ يعنى ان المراد من الابن ههنا ما يكون بالالف والباء
والنون سواء كان مذكرا او مؤنثا فيخرج بنت لعدم الالف فيها ودخل ابنة لوجود هذه الحروف الثلثة
فيها فان قيل يمكن ان يكون مراد المص ذكر الاصل وهو المذكر وترك الفرع بالمقايسة فلا حاجة الى
جواب الشارح قلنا يلزم ح ان يكون الحكم جاريا فى البنت ايض لانها فرع ايض قوله بلا تخلل واسطة
جواب سوال ذكره الشارح رح قوله كما هو المتبادر جواب سوال وهو ان قوله بلا تخلل قيد فى المتن بلا قرينة
وهو لا يجوز فاجاب الشارح بقوله كما هو المتبادر يعنى ان القرينة هى التبادر فانه اذا قيل زيد قائم فالمتبادر
انه متصف به بلا واسطة شخص واسطوانة او حائط فان قيل المتبادر هو الاعم لشموله كل الافراد قلنا
سلمنا ان الاعم متبادر لكن فيما اذا كان افراده متساوية وههنا ليس كذلك لان الفرد الذى هو بلا واسطة
فهو كامل يتبادر الى الذهن من الفرد الاخر قوله اى حال اشارة الى بيان نصب قوله مضافا يعنى ان قوله
مضافا حال من الابن وهو منصوب بواسطة حرف الجر قوله الى علم اخر قال مولانا عصام ان هذا يشكل بقولهم يا زيد

حله قوله ذكره الشارح بقوله فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو وتوضيحه انه ينتقض بنحو يا زيد الظريف ابن عمرو فانه لا يجوز فى زيد الفتح فضلا عن الاختيار ثم لتعين فيه الضم اجاب بقوله بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه وههنا الواسطة ۱۲

عنا بين الابن وموصوفه موجودة وهى الظريف فلا يجوز فى زيد الفتح بل يتعين فيه الضم والله اعلم بالصواب ۱۲ مفتى عبد الرحيم عفى عنه ربه الكريم اللهم اغفر لكاتبه

ابن زيد فان الحكم جار فيه ايض مع انه لايضاف الى علم اخر قلنا ان ههنا وان اتحد لفظ العلم لكن مسمى كل واحد مغائر فان زيدا من حيث انه مضاف الى شخص مغائر من حيث انه علم لشخص اخر او نقول ان هذا الاشكال انما يرد اذا كان العلم في قوله الى علم اخر بتنوين لانه ح يكون قوله اخر صفة له واما اذا قرئ بالاضافة بدون التنوين فلا لان معناه ح الى علم شخص اخر **قوله** فكل علم يكون كذ دفع وهم وهو ان المراد بالاختيار ما كان في ضمن الوجوب فعلى هذا لايجوز الضمة فاجاب بقوله فكل علم الخ **قوله** لكثرة وقوع الخ واليض انما فتحوا المناسبة نصب المضاف وهو الابن **قوله** التي هي حركته جواب سوال وهو ان الكسر ايض خفيف بالنسبة الى الضم فلم لم يحرك فاجاب بقوله التي هي حركته الاصلية فالاتيان به سهل لان التوجه الى الاصل اسهل **قوله** اى اذا اريد نداؤه جواب سوالين احدهما انه يلزم الاتحاد بين الشرط والجزاء لان نداء المعرف باللام بعينه **قوله** يا ايها الرجل مثلا والجزاء ليس الا هذا والثاني ان الجزاء لايترتب على الشرط لانه لما قال اذا نودي المعرف باللام حصل نداء المعرف باللام بان تلفظ بقوله يا الرجل فكيف يقع يا ايها الرجل فاجاب بقوله اى اذا اريد نداؤه والقرينة على الارادة هي القاعدة المشهورة وهي ان الافعال الاختيارية مسبوقة بالارادة كما في قوله تع اذا قرأت القرآن فاستعذ بالله وقال البعض ان تحرير السوال هكذا ان نداء المعرف باللام لايجوز فكيف يصح قوله واذا نودي المعرف باللام فاجاب بقوله اذا اريد نداؤه لكن يرد عليه انه لما امتنع نداؤه فكذا امتنع ارادته اقول يمكن ان يجاب عنه بان فرض الممتنع جائز وان لم يجز فرض ممتنع الفرض مثال الاول كشريك الباري اذ هو ممتنع مع ان فرضه جائز بان يقال ان الاصنام شركاء الله تع ومثال الثاني كزيد فانه جزئي حقيقي لا يجوز فرض التعدد فيه اذ فرضه ممتنع **قوله** مثلا جواب سوال وهو ان الجزاء لايترتب على الشرط لانه كلي والجزاء جزئي لانه كما يقال يا ايها الرجل كذلك يا ايها الانسان يا ايتها المرأة فاجاب بقوله مثلا فيكون الجزاء كليا ايض **قوله** بتوسط اى الخ هذا حاصل ما قال المص رح **فان قيل** ان نداء مثنى العلم وجمعه المعرفين باللام بحذف اللام لا بالتوسط فيقال في الزيدان والزيدون يا زيدان يا زيدون قلنا ان اللام فيه لجبر نقصان التعريف الزائل بالتنكير لا للتعريف فيخرجان بقوله المعرف باللام حاصل الجواب ان التعريف الا جبر للتعريف اللفظي فالمدلول باق على حاله الاول فالتعويض بين الالف اللين العلمية واللام فاندفع ما قيل ان جبر نقصان التعريف لايكون الا بالتعريف فيكون اللام للتعريف **قوله** بلا فاصلة جواب سوال وهو ان الاجتماع موجود ههنا ايض فاجاب بقوله بلا فاصلة وانما تعينت هذه الكلمات للفصل دون غيرها من الاسماء لتتبع النداء على ما قصد نداؤه وبيان ذلك ان النداء لايقع الا على معلوم فلا يقع بالشيء الا عند قصد التحقير فكان المناسب ان لايكون الواسطة امرا معلوما والا لتوقف الذهن على امر معلوم انه المقصود بالنداء وانما زادها التنبيه لجبر النقصان الحاصل من بعد حرف النداء من المنادى بسببها التنبيه وانما تعينت الهاء دون غيرها لان بين النداء والتنبيه مناسبة اذ النداء ايض تنبيه فان قيل فعلى هذا

له يعني ان المراد بالاختيار الجواز ١٢ سه اى اذا اردت قراءة القرآن الخ ١٢ سه لان الشرط نداء المعرف باللام اى معرف كان نهى عامة ١٢ منفى عه اى اجتماعهما التى التعريف ١٢ شه لا في المثال المذكور ١٢ له اى كون النداء تنبيها ١٢

يلزم اجتماع التنبيهين فكما لا يجوز اجتماع آلتي التعريف كذا لا يجوز آلتي التنبيه للاستبدال قلنا انما يلزم الاستدلال لو كانا متساويين وههنا ليس كذلك لان تنبيه النداء ناقص باعتبار البعد عن المنادى **قوله** بتوسط الامرين **فان قيل** الحاجة تندفع بواحد منهما فما الحاجة الى اجتماع الامرين **قلنا** ان انضمام المبهم مع المبهم يفيد زيادة التشويق والاشتياق كالقصص الماضية تفيد تحير الناس لان فيها ابهام بعد الابهام ثم التفصيل بعد الابهام **قوله** والتزموا جواب سوال ذكره الشارح عله **قوله** يعني العرب بيان لمرجع الضمير في قوله والتزموا **فان قيل** العرب غير مذكور سابقا فيلزم الاضمار قبل الذكر **قلنا** العرب معلوم من البحث لانه في الفاظهم وهي العربية **قوله** مثلا جواب سوال وهو ان هذه القاعدة منقوضة بقولنا يا هذه المرأة لان فيه ليس رفع رجل بل فيه رفع امرأة فاجاب بقوله مثلا **قوله** موافقة للحركة البنائية يعني ان الرجل لو كان في موضع المنادى لكان مبنيا على الضم فلما وقع في موضع التابع جعل اعرابه بالرفع فقط ليدل على ان الرجل هو المقصود بالنداء **قوله** وهذا بمنزلة المستثنى جواب سوال وهو انه يلزم التدافع في كلام المص كما هو الظاهر فاجاب بقوله وهذا بمنزلة المستثنى وانما قال بمنزلة المستثنى ولم يقل عين المستثنى لعدم وجود اداة الاستثناء اعني كلمة الا **فان قيل** لو اريد من التابع في قوله وتوابع المنادى المبني المفردة الذي ليس مقصودا بالنداء واريد بالمنادى الذي كان مقصودا بالنداء فلا حاجة الى جواب الشارح بقوله وهذا بمنزلة المستثنى **قلنا** الجواب لا يعارض الجواب يعني فيكون لهذا الاعتراض جوابان احدهما ماذكره الشارح والاخر ماذكره المعترض **قولهم** وتوابعه جواب سوال مع قولهم بالجر دفع وهم وهو ان قوله وتوابعه منصوب عطفا على الرفع لانه مفعول **قولهم** والتزموا وليس على هذا الاسناد المعنى **قوله** اي والتزموا رفعاه اشارة الى بيان حاصل العطف **قوله** منادى وانما زاد الش قوله منادى لان تابع المعرب انما يكون تابعا للفظه اذا كان المعرب منادى فان تابع المعرب الذي هو ليس بمنادى يكون تابعا لمحله ايضا كتابع اسم ان المكسورة مثل ان زيدا قائم وعمرو بجر رفع عمرو ونصبه **قولهم** وقالوا جواب سوال وهو ان الياء تدخل على لفظ الله بدون توسط لفظ اي فاجاب المص بقوله وقالوا الخ **قوله** بناء على قاعدة اشارة الى دليل قوله وقالوا يا الله **فان قيل** ان قواعد العلوم بناء على استعمال العرب لان استعمالهم بناء على القواعد فكيف يصح بناء قوله وقالوا على القاعدة المذكورة **قلنا** ان العلم بالقواعد بناء على استعمالهم والموضع اصل القواعد فيجوز ان يكون من العرب ومقدما على استعمالهم **قولهم** وهي اجتماع امرين ولما اجتمع الامران خرج اللام من التعريف فصار كالجزء الجزء من الكلمة **فان قيل** ان اللام في لفظ الله لما خرج من التعريف فلا يكون منشأ السوال فلا حاجة

سله وهي التحرز من اجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة ۱۲م سته بقوله واكان صفة الخ تقريره ان اے منادى مفرد معرفة والرجل تابع له وفي توابع المنادى المفرد المعرفة جواز الوجهين الرفع والنصب مع ان ههنا التزموا رفع الرجل فاجاب بقوله والتزموا الخ ۱۲ سته لانه قال ولا وتوابع المنادى المبني المفردة الخ ترفع على لفظه وتنصب على محله يعني جواز الوجهين في الصفة وقال ههنا والتزموا رفع الرجل الخ يعني تعين الرفع في الصفة وليس هذا الا التدافع سكه جواب سوال ظاهر تقريره انه لما كان الرجل مقصودا بالنداء كان في حكم المنادى المفرد المعرفة وفي توابع المنادى المفرد المعرفة جواز الوجهين فينبغي ان يكون في توابعه ايضا جواز الوجهين ۱۲م

ع انه ليس كذلك اجاب بقوله وتوابعه وانما التزموا رفع توابعه لانها توابع معرب توابع المعرب تابعة في اللفظ كذا في الحواشي ۱۲م سه مع انكم تقلتم ان دخول حرف النداء على المعرف باللام بالذات ممتنع ۱۲ صفتی سته حاصل الجواب ان دخول حرف النداء على المعرف باللام بالذات ممتنع اذا لم يكن اللام لازما عوضيا وههنا لازم عوضی ۱۲ صفتی

الی جواب المصر رح بقوله وقالوا قلنا ان اللام فی الاصل للتعریف فکون اللام فی وقت ما للتعریف مانع من اجتماع
حرف النداء معها قوله لان اصله الاله فان قیل لا نسلم ان اصله هذا بل اصله اله عوض الالف
واللام عن الهمزة قلنا سلمنا ان اصله هذا لکن الشارح جمع العوض والمعوض هو وان کان غیر جائز الا انه
جائز فی لفظ الله اذ خص لفظ الله باشیاء کما خص مسماه باشیاء منها اجتماع العوض والمعوض
والثانی اجتماع اللام مع حرف النداء والثالث حذف النداء والتعویض فی الاخر میما کما سیجئ
وغیر ذلک مما هو مذکور فی عبد الغفور قوله فی سعة الکلام وجاز فی الشعر ضرورة قوله ولما لم
یجتمع جواب سوال وهو انه فات المطابقة بین الدلیل والمدعی لان الدلیل یفید عدم الاختصاص
بلفظ الله وهو قوله بناء علی قاعدة والمدعی یفید الاختصاص بلفظ الله فاجاب بقوله ولما لم
یجتمع الخ فان قیل لما لم یوجد اجتماع الامرین فی موضع اخر لا یصح اطلاق القاعدة علی هذا الاجتماع لان
القاعدة امر کلی ینطبق علی الجزئیات ولا جزء ههنا قلنا انها قاعدة کلیة واختصاصها بلفظ الله لا ینافی
٪ ٪ ٪ لانه من الکلیات المنحصرة فی فرد واحد کالشمس فانها کلی اذ هی کوکب نهاری مرکوز فی الفلک
الرابع واختص بفرد واحد قوله بذلک المجاز ای جواز دخول حرف النداء مع اللام قوله خاصة ثم
للنصب طرق کثیرة فقال عبد الغفور ای خص خصوصا یعنی ان نصبه لاجل انه مفعول مطلق لفعل
مقدر وانما اول خاصة بقوله خصوصا لیدل علی ان خاصة ههنا بمعنی المصدر وان کان علی صیغة اسم الفاعل
لان اصله خاصصة قوله واما مثل النجم جواب سوال وهو ان اللام فی قوله النجم والصعق لازمة
للکلمة فینبغی ان یصح دخول حرف النداء علیهما فاجاب بقوله واما مثل النجم والصعق اه ثم یرد علیه
انه منقوض بقولنا الناس لان اللام فیه عوض عن المحذوف مع انه لا یجوز دخول حرف النداء
علیه فاجاب بقوله واما الناس الخ قوله ولعدم جریان الخ جواب سوال وهو انه منقوض بقوله
یا التی المذکورة فی قول الشاعر لان اللام فیه لازم غیر عوض مع انه دخل علیه حرف النداء فاجاب
بقوله ولعدم جریان الی قوله حکموا علیه بالشذوذ ثم قوله ولعدم جریان الخ متعلق بقوله حکموا
قوله تیممت یجوز ان یکون بکسر التاء ویجوز ان یکون بضمها ومعناه جعلت قلبی ذلیلا منقادا لک قوله
وفی یا الغلامان الخ جواب سوال وتمام البیت ؎ فیا الغلامان اللذان فرا ایاکما ان تکسبا شرا فقوله
تکسبا من الکسب وقوله ٪ ٪ ایاکما من باب التحذیر یعنی اتق نفسکما من کسب الشر ثم فی قوله ....
ان تکسبان نسختان احدهما بحذف النون اعنی ان تکسبا لان کلمة ان ناصبة فیسقط النون من
التثنیة وثانیهما باثبات النون اعنی ان تکسبان فیجه عدم سقوط النون مع ان الناصب اما

اما لرعایة السجع مع قوله فیا الغلامان اللذان

---

١ وهو قطع همزته فی النداء وغیره وحذف الجار مع بقاء اثره فیه قاله عبد الغفور ١٢م ٢ لانه علم فیکون بمنزلة جزء الکلمة ١٢م

٣ مع انه لا یقال یا النجم ویا الصعق ١٢م ٤ وهو الهمزة لان اصله الاناس ١٢م ٥ لاستقرار احد الامرین وهو عدم کون اللام عوضا عن محذوف ١٢

٦ وقوله لان اما الخ دلیل لعدم جریان الخ ١٢ ٧ توضیحه انه منقوض بقوله یا الغلامان فی قولهم فیا الغلامان لان اللام فیه لیس لازما ولا عوضا مع انه دخل علیه حرف النداء فاجاب بقوله وفی الغلامان الی قوله حکم الخ ١٢م ٨ وفی بعض النسخ ان تبغیا موضع ان تکسبا ١٢م

٩ ای تعویض المیمین تبرکا باسمه تعالی ١٢م نحو اللهم قاله عبد الغفور

یکونه قاعدة

واما لان هذه النون ليست نون التثنية بل هى نون الوقاية اصله تكتبانِ نى فحذف نون التثنية وحذف ياء المتكلم ايضا فبقى ان تكتبان **قوله** اشذ شذ وذا الخ وههنا بحث من وجهين احدهما ان قوله اشذ اسم تفضيل وهى لا يجئ من العيوب وثانيهما ان قوله شذ وذا ليس بمفعول مطلق لانه لا يجئ بعد اسم التفضيل فى كلامهم فلا يقال افضل فضلا بل هو تميز من نسبة اشذ الى ضميره وهو فى الاصل فاعل والفاعل الظاهر مضاف اليه للتميز فيكون تقديره هكذا اشذ شذ وذا و فى فيا الغلامان فاذا كان كذالك لا يدل على المقصود لانه اذا كان شذ وذه شاذا فلم يكن شاذا مع ان المقصود ان شذ وذه فوق الشذ وذ الاول **اجيب عنه** ان قوله اشد بدال المهملة لا المعجمة فلا يرد شئ **قوله** ولك خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب **قوله** اى وجاز لك اشارة الى ان قوله الضم والنصب فاعل **قوله** اى فى تركيب الخ **جواب سوال** وهو ان المثل مضاف وقوله يا تيم الخ مضاف اليه والحال ان المضاف اليه خارج من الكلام فيكون معناه ان فى مثل يا تيم الخ جاز الضم والنصب فعلى هذا لا يعلم حال يا تيم عدى فاجاب بقوله اى بتركيب الخ يعنى ان المراد من قوله فى مثل الخ كل تركيب تكرر فيه الخ ولا شك ان لفظ التركيب امر كلى صادق على مثل يا تيم تيم عدى **قوله** صورة **جواب سوال** وهو انا لا نسلم ان المنادى ههنا مفرد لانه اما مضاف الى العدى المذكور او الى العدى المحذوف **فاجاب بقوله** صورة اى ظاهرا فالمنادى ههنا وان كان مضافا فى الحقيقة لكنه مفرد صورة **قوله** فى الاول جواب سوال وهو ان الضم فى قوله الضم لا يعلم انه فى التيم الاول او الثانى والحكم على المجهول لا يجوز **فاجاب بقوله** فى الاول والقرينة على الاول ان بحثنا فى المنادى والاول هو المنادى **قوله** كما هو الظاهر لانه ليس فيه اضافة بحسب الظاهر **قوله** وتيم الثانى تاكيد لفظى جواب سوال وهو انه يلزم على هذا الفصل بين المضاف والمضاف اليه وذا لا يجوز فاجاب الشارح وتيم الثانى الخ يعنى ان ذلك الفصل فصل بتاكيد اللفظى وهو جائز لان تيم الثانى عين الاول فالفصل كلا فصل وانما جئ بتاكيد للمضاف بينه وبين المضاف اليه ولم يذكره بعد المضاف اليه لئلا يبقى الثانى بلا مضاف اليه ولا بتنوين معوض عنه لانه عين الاول والحال ان التنوين فيه غير موجود فكذا فى الثانى ولا بناء على الضم يعنى لو ذكر الثانى بعد المضاف اليه لبقى مستعملا بدون احد الامور الثلاثة وذلك مستقبح عند قصد المعنى الاضافى بدون ذكر المضاف اليه فقدم ليبقى صورة الاضافة بحالها **قوله** او مضاف الى عدى المحذوف لئلا يلزم التقدم والتاخر والفصل يعنى ان القول باضافة التيم الاول الى عدى المذكور يستلزم القول بان التيم الثانى مؤخر فى الاصل قدم ويستلزم القول بالفصل بين المضاف والمضاف اليه **قوله** مكان النصب وكانه اشار المص الى رد قوله بحصر الاحتمال فى الضم والنصب بتقديم الخبر اعنى قوله ولك على المبتدا اعنى قوله الضم والنصب **قوله** كما حكى

---

[1] والحال ان الشذوذ من العيوب ۱۲م
[2] وهو المنادى الثانى ۱۲
[3] وهو المنادى الاول ۱۲م
[4] فعلى كل تقدير يكون مضافا ولا يكون مفردا ۱۲م
[5] اما كون الاول [illegible] مفردا صورة فظاهر واما ان الثانى مفرد فلا ذكر المضاف اليه بعده ۱۲م

یا زید بن عمرو الا ان قیاسه بهذا المثال مع الفارق لان فتح زید لیس لاجل ان نداء والجامع لهذه الصفات یکثر استعمالاً قوله لا ابا لکم فیه اشارة الی کمال مدحهم یعنی ان اخلاقکم اخلاق الملائکة لا ابا لکم کما لا اب للملائکة فلستم مثل البشر فی الصفات الذمیمة والخسیسة

او ان فیه اشارة الی کمال قبحهم یعنی لیس لکم اب اذ انتم اولاد الزنا قوله ای مکروه فیه اشارة الی تفسیر غیر المشهور بالمشهور قوله یعنی مهاجاته ایاهم جواب سوال وهو ان جریرا لا یهجو الا عمرا فکیف یکون القاء العمر ایاهم فی السوءة ای الهجو فاجاب بقوله یعنی مهاجاته

ایاهم لان الشاعر اذا هجا شخصا یذکر قومه کما فی قوله لا ابا لکم قوله والمضاف الی یاء المتکلم اعلم انه اذا اضیف الاسم غیر المنادی الی یاء المتکلم یجوز فیه الوجهان فتح الیاء و سکونها واذا اضیف المنادی الی یاء المتکلم یجوز فیه اربعة اوجه لان المنادی یکثر استعماله فیناسبه التخفیف وهو یکون بکثرة الوجوه لان فیها وسعة المساحة للمتکلم قوله

والمنادی جواب سوال وهو انه علی هذا یلزم الخروج من البحث لانه فی المنادی لا فی الاسم المضاف وایضاً ینتقض بقولنا غلامی بدون حرف النداء اذ لا یجوز فیه وجوه اربعة بل یجوز فیه الوجهین الاولین فلدفع هذین الاعتراضین زاد الشارح لفظ المنادی لان البحث فیه فان قیل ولو قال والمضاف الی الیاء لکان اخصر فان الیاء المضاف الیه لا یکون الی یاء المتکلم قلنا التصریح بیاء المتکلم لدفع وهم وهو ان الیاء اذا کان باللام[3] یتوهم الجنس والاستغراق فیتوهم الاضافة الی کل[2] الیاء کیاء النسبة قوله وجوه اربعة وههنا اعتراض بوجوه ثلثة الاول ان قوله یجوز فعل ولا بد له من الفاعل المفرد وقوله یا غلامی جملة فکیف تکون فاعلا والاعتراض الثانی ان قوله یا غلامی الخ تفصیل للاجمال ولا اجمال ههنا والاعتراض الثالث ان المصنف فی صدد بیان الکلیات وقوله یا غلامی جزئی من الجزئیات فاجاب الشارح عن الاعتراض الاول بقوله وجوه ولا شک ان لفظ الوجوه مفرد ولیس بجملة فیصح کونه فاعلا وعن الثانی بقوله اربعة وعن الثالث بقوله

مثل ای مثل یا غلامی فیکون تمثیلا لیا غلامی ویا امتی ویا
امرأتی وغیرها فیکون قول المص یا غلامی بذکر لفظ
المثل کلیا قوله فتح الیاء وهو الاصل لان

ص۴ اجتماع ابن والا لجاز فتحه لو کان مکان الابن اسم اخر بل لاجل ۱۲

---

[1] ای یعنی الجریر بالمکروه مهاجاته ایاهم ای عمر ولو هجانی فانا ایضا اهجوه قاله عبد الغفور ۱۲م مفتی عبد الرحیم

[2] کما قاله المعترض ۱۲م

[3] مع انها لیس بمراد ههنا وایضا اذا کان بدون اللام لان لا نکرة فی الاثبات لیفید العموم کذا قاله مولانا عبد الغفور ۱۲ مفتی عبد الرحیم المرحوم الفشاوری رحمه الله

[illegible]

کل کلمة اذا کانت علی حرف واحد فتکون اصلها الحرکة لئلا یلزم الابتداء بالساکن والفتحة اخف الحرکات **قوله** وسکونها وهو الاکثر فی الاستعمال ولا یلزم الابتداء بالساکن لوقوعها ابدا بعد کلمة اخری **قوله** اکتفاء بالکسرة **فان قیل** اشتراط کسرة ماقبل الیاء لحذفها یخرج نحو مسلمی تثنیةً وجمعًا فانه اذا اضیف مسلمین الی یاء المتکلم یقال مسلمیّ بالتشدید مع انه لو حذف یاء المتکلم منه لجاز والحال ان الکسرة غیر موجودة **قلنا** ان اشتراط کون قبله کسرة لانتفاء الیاء انما یکون فی المنادی المفرد دون الجمع والتثنیة لانه ثقیل غالبا فیجوز حذف الیاء منه مطلقا **قوله** وهذان الوجهان جملة مستانفة وقعت فی جواب سوال السائل کان السائل سأل ان هذه الوجوه الاربعة کلها مساویة فی الاستعمال او کان بینها تفاوتا فی الاستعمال فدفع بقوله وهذان الوجهان الخ **فان قیل** علم من قول الشارح ان هذین الوجهین یستعملون فی غیر المنادی ایضا لانه قال وهذان الوجهان یقعان غالبا فی النداء فیعلم منه ان فی الاستعمال القلیل یقعان فی غیر المنادی ایضا مع ان الوجوه الاربعة کلها مختصة بالمنادی **قلنا** لا شک انهما مختصان بالنداء وقوله یقعان غالبا فی النداء بالنسبة الی الوجهین الاولین یعنی انهما لایقعان غالبا فی النداء وهما یقعان غالبا فیه **قوله** لان النداء موضع تخفیف اشارة الی دلیل قوله یقعان غالبا فی النداء **قوله** وقلب الیاء الفاء قیل هذه لغة بنی طی فانهم یبدلون الیاء الواقعة بعد الکسرة الفا فیقال فی بَقِیَ وفَنِیَ بقا وفنا وفی جاریة وناصیة جاداة وناصاة **قوله** لان الالف والفتحة **جوابٌ بسوال ظاهر** **قوله** وهما ای هذان الوجهان اما اشارة الی التحقیق او الی جواب سوال وهو انه ینقض بنحو یا عدویّ لانه المنادی المضاف الی یاء المتکلم مع انه لایجوز فیه الوجهان الاخیران **اجاب بقوله** وهما ای هذان الوجهان الخ **قوله** ... کذلک ای المضاف الی یاء المتکلم **قوله** واشتهرتا عطف تفسیر لقوله فیما غلب علیه **قوله** علی الیاء المغیرة عنه بالحذف الاولی ان یقال علی الیاء المغیرة بالحذف لان التغیر لایطلق علی الحذف لان التغییر یکون بزوال الوصف مع بقاء الاصل والحذف یکون بزوال الاصل **اجیب عنه** انه من باب

---

[1] لعدم الالتباس بعد الحذف لان یاء التثنیة والجمع وعدم النون یدل علی الیاء المحذوف قاله عبد الرحیم ۱۲

[2] قوله جواب سوال ظاهر تقریره ان حذف الیاء والکسرة تخفیف بلا ریب واما قلب الیاء الفا لیس بتخفیف لان الفتحة فیه تکون بازاء کسرة تلا ای الالف بازاء الیاء فی غلامی فلا یکون قلبها الالف تخفیفا ۱۲ م

اى تغليب القلب على الحذف وهو طريق عندهم **قوله** فلا يقال يا عدى فانه فى الاصل يا عدو فلا يجوز فيه حذف الياء والاكتفاء بالكسرة اوقلب الياء الفا لعدم شهرته بالاضافة فلا ينقل الذهن حينئذ الى الياء **قوله** وقد جاء شاذا **جواب سوال** وهو ان الحصر فى الوجوه الاربعة غير صحيح لوجود الوجه الخامس وهو الذى ذكره الشارح بقوله وقد جاء شاذا الخ **قوله** وقد يكون المنادى الخ هذا بيان التعلق لقوله بالهاء ثم هذه الجملة الظرفية اى المتعلق مع المتعلق عطف على الجملة الفعلية الواقعة خبرا من قوله والمضاف الى ياء المتكلم **قوله** فى هذه الوجوه **دفع وهم** وهو ان قوله بالهاء ناظرا الى الوجهين الاخيرين فدفع بقوله فى هذه الوجوه الخ **قوله** اى فى حالة الوقف اشارة الى ان نصب قوله وقفا لانه ظرف باعتبار تقدير المضاف اعنى قوله من حالته وهو الزمان فيصح ظرفيته **قوله** فرقا بين الوقف والوصل لانه لو لم يكن الهاء يلزم الالتباس بين الوقف والوصل **حاصله** ان الوقف جائز فى كل اسم عند الاستراحة فلو وقفت على يا غلامى لحذف الياء لانه اذا وجد حرف العلة فى اخر الاسم فوقفه باسقاط حرف العلة فلما سقط الياء من يا غلامى للوقف التبس بيا غلام الذى حذف الياء منه لاجل التخفيف فلما ذكر الهاء فى اخره كان الوقف على الهاء وهى حرف صحيحة بحركة الياء اوسكونها كان وقفه بالسكون فيكون حرف العلة سالما عن السقوط وانما خص الهاء بالزيادة باعتبار عادة العرب **قوله** فرقا مفعوله بالهاء وقفا **قوله** فى محاوراتهم انما زاد هذا اشارة الى ان يا ابى ويا امى مثل باب يا غلامى فى الاشتهار بالاضافة المذكورة والاشتهار لا يكون الا بالاستعمال فى محاوراتهم **قوله** اى قالوا يا ابت فيه اشارة الى ان يا ابت عطف على يا ابى وهو مقولة قالوا فكذا يا ابت مقولة قالوا **فان قيل** الاب مذكر فلا يجوز ذكر التاء فيه **قلنا** ان ذكر التاء فيه للحمل على ؎ يا امت على ان التاء قد يكون فى المذكر نحو علامة وحمامة للمذكر والمونث وشاة ككذا **قوله** اى حال كون التاء اشارة الى ان نصب قوله فتحا وكسرا لاجل انه حال **قوله** مفتوحة **جواب سوال** وهو ان الحال يكون محمولا على صاحبها والفتح مصدر يحمل على افراده والتاء ليست من افراد الفتح فكيف يصح الحمل اجاب بقوله مفتوحة يعنى ان المصدر مبنى للمفعول فيصح الحمل **ثم يرد عليه** ان المطابقة بين الحال وصاحبها شرط فى الافراد والتثنية والجمع وههنا ليس كذلك لان التاء واحدة وقوله فتحا وكسرا مثنى فدفع بقوله او مكسورة يعنى الواو بمعنى او وكلمة او لتناول احد المذكورين فطابقا **قوله** وقد جاء الضم وعليه قراءة يا ابتُ بالضمة **قوله** مجرى المعرب لانه اسم فى اخره تاء التانيث نحو ثبة **قوله** وقالوا يا ابتا **اعلم** ان فى قول المصنف نسختين احدهما قوله ويا ابتا

؎ واجب ايضا بان التاء فى يا ابت ويا امت للتفخيم كما فى علامة ۱۲ شرح المولوى المفتى عبد الرحيم

ويا امتا بالالف والاخر قوله وبالالف نحو يا ابتا ويا امتا قوله جمعا بين العوضين اعنى التاء
والالف عوضين عن الياء ولاشك ان الجمع بين العوضين جائز كمن اشترى السيف بالفرس
والبقر فيكون لشئ واحد عوضان قوله فما قالوا كلمة ما نافية لان الجمع بين العوض والمعوض
منه لا يجوز لانه يوجب اللغو قوله وقالوا يا ابن ام يعنى ان الابن مضاف الى الام والام
مضاف الى ياء المتكلم فحكم الام كحكم المنادى المضاف الى ياء المتكلم فى الوجوه الاربعة لكن
مع زيادة وجه اخر كما بين المص رح قوله هذا الاختصاص جواب سوال وهو انه يخرج منه
يا ابنت ام مع ان حكمه حكم يا ابن ام فاجاب بقوله هذا الاختصاص الخ فان قيل
الاختصاص لا يخلو اما بالنظر الى الابن او بالنظر الى الام والعم فعلى الاول خرج البنت وعلى الثانى دخل
فيه يا غلام ام مع انه ليس حكمه حكم الابن فى الوجوه الاربعة مع الوجه الخامس قلنا الاختصاص
الى كليهما لكن الاختصاص بالنظر الى المضاف اليه حقيقى اعنى بالنظر الى كلما عدا الام والعم والاختصاص
بالنظر الى المضاف اضافى اعنى بالنظر الى ماسوى البنت قوله بزيادة وجه اخر جواب
سوال وهو انه لا حاجة الى قول المص رح يا ابن ام بحذف الالف وابقاء الفتحة لانه علم من
قوله مثل باب غلامى لان هذا الوجه الخامس ثابت فى يا غلامى ايضا كما قال الشارح رح
وقد جاء شاذا فى المنادى يا غلامَ بالفتح فاجاب بقوله بزيادة الخ يعنى ان الوجه الخامس
شاذ فى مثل باب غلامى وههنا ليس بشاذ قوله لكثرة الاستعمال ثم يرد عليه
ان هذا منقوض بيا ابى ويا امى لان نداءهما ايضا كثير كما مر آنفا مع انه لم يصح فيهما الوجه
المذكور فاجاب بقوله وطول الكلام بخلاف ابى وامى لانه وان كثر نداءهما لكن ليس فيهما
طول الكلام ثم يرد عليه انه منقوض بيا ابنَ ابى لانه كثير الاستعمال مع
طول الكلام مع انه لم يثبت فيه الوجه المذكور فاجاب بقوله وثقل التضعيف اذ
الامُّ من المضاعف[1] قوله ولما كان من خصائص جواب سوال وهو انه يلزم الخروج عن

بحث الترخيم

البحث لانه فى المنادى فاجاب بقوله ولما كان من خصائص الخ قوله شرع
اى[2] اراد الشروع فلا يرد انه يلزم منه ان الشروع غير القول ويحتمل ان يكون قوله فقال
لتفسير الشروع قوله اى واقع جواب سوال وهو ان الجواز على نحوين احدهما وقوعى اى
موجود فى كلام العرب والاخر امكانى اى تصورى اى ليس له وجود فى الخارج فلم يعلم اىّ
المراد ههنا فاجاب بقوله اى واقع يعنى ان الجواز ههنا وقوعى ثم يرد
عليه ان الوقوع على نحوين احدهما ما يكون موجودا فى سعة الكلام والاخر ما يكون
موجودا فى الضرورة فاىّ مراد ههنا فاجاب بقوله فى سعة الكلام
ثم يرد عليه ان السعة مشتركة بين المعنيين احدهما من الوسع اى السعة الى الشئ كما

---

[1] وليس قوله الى من المضاعف ١٢م [2] اى اراد الشروع جواب عن سوال مقدر ظاهر فلا حاجة الى الشرح ١٢م

قال الفقهاء والسعی بين الميلين الاخضرين والسعی الی الجمعة والاخر من الوسعة ای ضد الضيق
فای للمعنى مراد ههنا **فاجاب الشارح** رح **بقوله** من غير ضرورة يعنى ان المراد منه
ماكان بمعنى الوسعة **ثم يرد عليه** ان الضرورة على نحوين احدهما ضرورة شعرية
يعنى ضرورة اضطرار الشاعر والاخر ضرورة اضطرار المتكلم من غير الشاعر فای مراد ههنا فلجاب
بقوله شعرية **ثم يرد عليه** ان الضرورة الشعرية عبارة عما وقع فی الشعر سواء كان
مع اضطرار الشاعر بانه لو لم يرخم لا يستقيم شعره او كان بدون اضطراره فتوهم المتوهم انه ماكان
بدون اضطراره **فاجاب بقوله** دعت اليه ای الی الترخيم يعنى ان المراد من الضرورة
ماكانت مع اضطرار بان شعره لا يستقيم بدون الترخيم **ثم يرد عليه** ان التخصيص فی الروايات
يفيد نفی ما عداه فيعلم من كلام المصنف ان الترخيم فی المنادى لو كان لاجل ضرورة لا يجوز
مع انه جائز بالاتفاق **فاجاب بقوله** فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى يعنى ان
التخصيص فی الروايات يدل على نفی ما عداه اذا لم يكن[1] ما عداه ثابتا بالطريق الاولى **قوله**
واقع **جواب سوال** وهو انه لا يصح حمل قوله ضرورة على قوله هو اذ الضمير فيه راجع الی الترخيم
والضرورة ليست بترخيم **فاجاب بقوله** واقع يعنى ان قوله ضرورة ليست[2] خبرا لقوله هو بل
خبره محذوف وهو قوله واقع **ثم يرد عليه** انه لما كان قوله مبتدأ محذوف الخبر
فالاشتغال بقوله ضرورة اشتغال بما لا يعنى **فاجاب الشارح بقوله** ای لضرورة
شعرية يعنى انه مفعول له **قوله** داعية اليه **جواب سوال مقدر** **قوله**
لا فی سعة الكلام **دفع وهم** وهو ان قوله ضرورة قيد اتفاقی فدفع بقوله لا فی سعة
الكلام وههنا بحث وهو انه انما يجوز حذف اللام من المفعول له اذا اتحد فاعل الفعل
والمفعول له وفيما نحن فيه ليس كذلك لان الفعل هو قوله جاز فاعله الترخيم وفاعل الضرورة
هو المتكلم **قلنا** ليس الفعل ههنا جاز بل الفعل هو الترخيم ای يرخم فی غير ضرورة ولا شك
ان فاعل الترخيم والضرورة واحد وهو المتكلم **قوله** ای ترخيم المنادى **جواب سوال**
وهو ان ضمير هو لا يخلو اما راجع الی ترخيم المنادى او الی الترخيم مطلقا فعلى الاول لا يعلم تعريف
...... ترخيم غير المنادى وعلى الثانی لا يصح قوله وشرطه لان الشروط المذكورة فی قول المصنف
شروط لترخيم المنادى لان الترخيم للضرورة لا شرط له لانه لاجل الضرورة والضرورة لا
يحتاج الی الشروط **فاجاب الشارح** عنه بجوابين احدهما بقوله ای ترخيم المنادى يعنى
ان الضمير راجع الی ترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة على ترخيم المنادى
اذ تعريفهما واحد غير متفاوت والجواب الثانی ما اشار اليه بقوله ويمكن حمله الخ **قوله** ای المجرد

---

[1] وههنا ليس كذلك بل ما عداه وهو ماكان لاجل ضرورة ثابتة بالطريق الاولى ١٢م [2] حتى يرد الاعتراض ١٢م [3] مع انه حذف عنه اللام ١٢م

[4] يعنى انه قيد احترازى ١٢ شرح مولانا المولوى المفتى عبد الرحيم البشاورى ١٢

التخفيف **جواب سوال** وانه دخل فيه نحو قاضٍ وعصًا لان حذف اخرهما ايضا للتخفيف
فاجاب بقوله اى لمجرد التخفيف والحذف فيهما ليس لمجرد التخفيف بل لاجل الاعلال **قوله**
لا لعلة اخرى بيان لمجرد التخفيف **ثم يرد عليه** ان علة اخرى ذكر مطلقا لا يعلم ان
المراد منه علة الحذف او علة الانقلاب نحو قال او علة الادغام **فاجاب بقوله** مفضية
الى الحذف **ثم يرد عليه** ان الحذف بالاعلال ليس الا للتخفيف فلا يكون الاعلال امرا
مغايرا من التخفيف **فاجاب بقوله** المستلزم للتخفيف يعنى ان الحذف بالاعلال ليس لمجرد
التخفيف بل للاعلال والتخفيف لازم له لا عينه ويقال لمثل هذا الحذف حذف الاعتباط
وهو ذبح الابل الصحيح لمجرد اللحم لا لعلة **قوله** فعلى هذا يكون اى على تقدير ارجاع ضمير هو الى
ترخيم المنادى **قوله** بالمقايسة **فان قيل** كيف يقاس ترخيم غير المنادى على ترخيم المنادى
فان ترخيم المنادى حذف فى اخره تخفيفا وترخيم غير المنادى ليس للتخفيف بل للضرورة
قلنا القياس فى اصل الترخيم اى قطع النظر عن القيود **قوله** ويمكن اشارة الى جواب اخر
وانما قال يمكن لان فى هذا الجواب ضعف وهو ان ارجاع الضمير الى الاسم المطلق يخالف
من سوق الكلام لانه فى المنادى اللهم الا ان يقال انما ارجع الى الاسم المطلق ليعلم ان الترخيم
لا يكون الا فى الاسم **قوله** بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا لان ذكر المقيد متضمن
لذكر المطلق **فان قيل** اذا كان الضمير المرفوع راجعا الى الترخيم مطلقا فقوله تخفيفا غير
مرتبط بما قبله لان ترخيم غير المنادى ليس للتخفيف بل للضرورة **قلنا** قوله تخفيفا حينئذ
بمعنى انه اذا كان واقعا فى المنادى فيحصل الربط **قوله** امور اربعة **جواب سوال** وهو انه
لا يصح حمل قوله ان لا يكون بالاضافة على قوله وشرطه لانه يلزم حمل الاخص على الاعم **فاجاب**
بقوله امور اربعة **حاصله** ان قوله وشرطه مبتدأ محذوف الخبر وهو قوله امور اربعة
وقوله ان لا يكون باضافة خبر مبتدأ محذوف وهو قوله الاول **ثم يتوهم المتوهم** ان الامور
الاربعة على نمط واحد فدفع الشارح بقوله ثلاثة منها يعنى انها ليست على نمط واحد **قوله**
ان لا يكون مضافا **فان قيل** لو قال مفردا لكان اولى لانه اظهر فى اخراج شبه المضاف
لانه جعل المفرد فيما سبق فى مقابلة المضاف وشبهه **قلنا** كما ان لفظ المضاف لا يصح بدون
العموم الى الحقيقى والحكمى كذلك لا يصح لفظ المفرد بدون العموم الى الحقيقى والحكمى **قوله**
حقيقة او حكما **جواب سوال** وهو انه ينتقض بقوله يا طالعًا جبلًا لانه ليس بمضاف
بل شبه مضاف مع انه لا يجوز فيه الترخيم **فاجاب بقوله** حقيقة او حكما فدخل فيه
المشبه بالمضاف **قوله** نظرا الى المعنى **فان قيل** هذا مستقيم فيما اذا كان المركب الاضافى
علما فان الجزء الاول ح بمنزلة الزاء فى زيد فان اخره بحسب المعنى هو اخر المضاف اليه واما

له فيكون من قبيل حمل الاعم على الاعم ١٢

اذا لم یکن علما فلا یستقیم **قلنا** ان المضاف وان لم یکن فی ضمن العلم لکن اذا اخذ من حیث انه مضاف لایتم بدون المضاف الیه فیکون کالعلم **فان قیل** ان النحوی انما یبحث عن اللفظ دون المعنی الاتبعا فی بعض المواضع فنظر النحوی الی لفظ فقط فاذاتم لفظ یصح الترخیم فیه **قلنا** لا نسلم ان مبحث النحوی فی اللفظ مطلقا بل بحثه لفظ موضوع للمعنی لا اللفظ فقط فلا یرد شئ

قوله فامتنع الترخیم فیهما بالکلیة ای بعد عایة اللفظ والمعنی **قوله** من النصب او البناء اما کون النصب اثر النداء فلکون المنادی مفعول ادعو واما کون البناء اثر النداء فلمشابهته الکاف فی ادعوک بخلاف الفتح فانه اثر الالف **فان قیل** حرف النداء اثر النداء وهو ثابت فیه **قلنا** هو علامة النداء لا اثره **فان قیل** ان حرف النداء لایکون الا فی المنادی فینبغی ان یجری فیه الترخیم الذی هو من خصائص المنادی **قلنا** حرف النداء قد یکون فی غیر المنادی کالمندوب الا تری ان القاعد عند القیام قد یقول یاالله مع انه لیس فی قصد النداء بل نقول ذلک لمجرد القیام کما هو عادة البعض **قوله**

لان الزیادة تنافی الحذف اعترض علیه بانه یصح اقامة الدلیل المذکور علی المستغاث بالالف وهو ظاهر وایضا یصح اقامة الدلیل الاول علی المستغاث بالالف لعدم النصب فیه بل فیه فتح فلم لم یلتفت الشارح الیه قلنا سلمنا انه جار فیه لکن لما کان صورة الفتح صورة النصب فلذا لم یلتفت الیه **قوله** ولم یذکر المندوب جواب سوال وهو ان عدم المندوب ایضا من الشروط فلم ترک المص فاجاب بقوله ولم یذکر المندوب **ثم یرد** علیه ان عدم المندوب مذکور فی بعض نسخ المص فعلم منه انه داخل فیه فدفع بقوله وما وقع الخ **قوله** لان الجملة محکیة **فان قیل** ان المنادی لایکون الا من الاسماء والجملة لیست باسم فکیف یصح قوله ولا جملة **قلنا** معنی المتن هکذا اذا جعل الجملة علما لشخص ثم وقع المنادی فلا یصح ترخیمه لان الجملة انما یکون علما للشخص اذا وجد معنی الجملة وهو القصة الغریبة **قوله** احد الامرین الوجودیین دفع وهم وهو ان مجموع الامرین شرط فلا یصح الحصر باربعة فدفع بقوله احد الامرین **قوله** لکثرة نداء العلم **فان قیل** ینبغی ان لا یحذف من العلم شئ من حروفه لما قالوا ان الاعلام لا تتغیر کما مر فی غیر المنصرف **قلنا** عدم تغیره فی غیر المنصرف فی غیر صورة ترخیم المنادی **قوله** فیما ابقی منه **فان قیل** ان نفس ما ابقی دلیل علی ما ابقی لا ان فیما ابقی منه شئ آخر هو دلیل علی ما ابقی فلا یصح الظرفیة **قلنا** ان کلمة فی زائدة **او نقول** ان شئ آخر موجود ههنا وهو الشهرة **قوله** دلیل علی ما ابقی مبتدأ وقوله فیما ابقی خبر مقدم علیه **قوله** لم یلزم نقص الاسم الذی یکون بناؤه عارضیا فان ما یکون بناؤه عارضیا فهو فی حکم المعرب **فلا یرد حینئذ** انه لا معنی لقوله نقص الاسم عن اقل ابنیة المعرب لان الکلام فی المنادی المبنی لا المعرب ؎

له لان المضاف من حیث انه مضاف لایتم بدون المضاف الیه فحینئذ ان رخم فی اخر المضاف یلزم الترخیم فی وسط الکلمة ۱ ؎ فی وسط الکلمة لا الکلمتین قاله عبد من عباد الله جل جلاله ۱۲ مولانا المولوی المفتی محمد عبد الرحیم العشاوری

٭ فی ذلک الشخص نحو تابط شرا فلو غیر بحذف بعض الاجزاء لا تدل علی ان فیه معنی الجملة

قوله عن اقل بنية المعرب انما قيد به لجواز النقص في المبني نحو مَن وما **قوله** بلا علة موجبة انما
قيد به لجواز النقص في الاسم المعرب بالعلة[له] كعصًا وكذا ايدٍ ودمٍ لان النقص فيه بعلة موجبة الموجبة
لان يد في الاصل يَدَيٌ ثم الياء متحركة وما قبلها مفتوح فابدلت الياء بالالف ثم ثبت
التقاء الساكنين بين الالف والتنوين فاسقط الالف اوان اعلاله هكذا ان الضمة على الياء
ثقيلة فاسقطت ثم ثبت التقاء الساكنين الى اخره واذا عرفت هذا فلا يصح قول الفاضل
عبد الغفور واما نحو يدٍ فالحذف فيه شاذ لا يعبأ به لان الحذف فيه لما كان بعلة موجبة
فكيف يكون شاذا وهذا الاعتراض اختلج في قلبي من عنفوان شبابي ولم اجد حله ثم وجدته
فحمدتُ الله كثيرا وهو ان في نحو يد لغتان احدهما ان اصله يدي بحركة الدال فحذف الياء
فيه على القياس فخرج بقوله بلا علة موجبة لان الحذف فيه بالعلة الموجبة والعلة الاخرى
ان نحو يد في الاصل يَدْي بسكون الدال فالحذف فيه على خلاف القياس لانه في حكم اسم
صحيح فلا تكون الضمة ثقيلة على السامع لسكون ما قبل الياء فالفاضل المذكور الملا عبد الغفور
نظر الى هذه اللغة فلذا اخرج بالشذوذ **قوله** واما اسما متلبسا **جواب سوال** وهو ان عطف
قوله واما بتاء التانيث على قوله واما علما لا يصح لان تاء التانيث يوجد في الفعل ايضا فعلم
منه بان الترخيم يجري في الافعال وليس كذلك لان الافعال لا تكون منادى فكيف يصح
الترخيم فيها **فاجاب بقوله** واما اسما الخ **قوله** وان لم يكن علما اشارة الى ان كلمة او لمانعة الخلو
لا لمانعة الجمع لان ان المتصلة يثبت الحكم في النقيض بالطريق الاولى **قوله** لان وضع التاء على
الزوال لانها غير داخلة في الاسم وكذا لا يدخل في ثبة فلا يشترط الزيادة على الثلاثة ولا
العلمية لعدم اللبس حيث يبقى ما قبل التاء على الفتح كما هو القاعدة في التاء ان ما قبلها يصير مبنيا
على الفتح فيدل على الترخيم بحذف التاء وان لم يكن علما **فان قيل** ان التاء علامة التانيث
والعلامة لا تحذف **قلنا** عدم حذف العلامة في غير الترخيم **قوله** ولم يبالوا جواب سوال و
هو انه لما لم يشترط الزيادة على الثلاثة ففي هذا لا تبقى ثبة وشاة بعد الحذف على اقل بنية
المعرب **فاجاب بقوله** ولم يبالوا الخ يعني ان بقائه على حرفين ليس لاجل الترخيم بل مع التاء
ايضا كان على حرفين وانما كان كل واحد منهما على حرفين لان لامه محذوف اصله ثبو فحذف
الواو على خلاف القياس **قوله** ولا يرخم بغير ضرورة الخ **جواب سوال** وهو ان نحو يا صاح
في يا صاحب ليس بعلم ولا متلبسا بتاء التانيث مع انه يجري فيه الترخيم فاجاب بقوله ولا يرخم بغير
ضرورة الخ يعني انه شاذ **قوله** ومع شذوذه جواب سوال وهو ان الشذوذ على قسمين احدهما
مع الداعي والاخر ے فاي مراد ههنا فاجاب بقوله ومع شذوذه الخ يعني انه مع الداعي **قوله** فانكان

[illegible]

[له] اذ التاء كلمة اخرى برأسها لكنها اخرجت مما قبلها بحيث صارت متعقبة الاعراب ١٢

رب ارحم

مولوی مفتی مولنا عبد الرحیم الپشاوری ١٢

فى اخره اى فى جانب اخره فلا يرد انه يلزم الاتحاد بين الظرف و المظروف وهو لا يجوز **قوله** كائنتان هذا بيان للتعلق لقوله فى حكم الواحدة اعترض عليه انه يصح تعلقه بقوله زيادتان لان الزيادة مصدر يشبه الفعل صالح للتعلق الجار والمجرور **قلنا** ان قوله فى حكم الواحدة صفة للزيادتان والجار والمجرور انما يكون صفة لشئ باعتبار المتعلق فلا بد ان يكون متعلقه شئ اخر **ثم قوله** الواحدة صفة تقتضى الموصوف فزاد الشارح رحمه الله تعالى قوله الزيادة ثم سال السائل ان الاتحاد بينهما فى الحكم من اى جهة فاجاب الشارح بقوله فى انهما زيدتا تامعاً فى الكلمة كما ان الحرف الواحد زيدت دفعة واحدة فكذلك الحرفان زيدتا معا وانما كانتا زائدتان[1] فى قوله اسماء لانهما زائدتان على ثلثة احرف وهى الهمزة والسين والميم **فان قيل** ان حكم الواحدة مظروف فى الزيادتين وليست الزيادتان مظروفتان فى حكم الواحدة فكيف يستقيم الظرفية فى قول المصنف رح زيادتان فى حكم الواحدة **فاجاب عبد الغفور الفاضل** ان قوله فى حكم الواحدة صفة لقوله زيادتان **حاصل الجواب** ان الظرف على قسمين احدهما حقيقى وهو الزمان والمكان والاخر اعتبارى كظرفية الصفة للموصوف نحو زيد فى العلم وزيد فى الكرم وههنا اعتبارى يعنى ظرفية الصفة للموصوف فهو من قبيل قولهم فلان فى السعادة **قوله** فان الياء والنون اى الياء فى ثمانية والنون فى مرجانة زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث لان هذه التاء تاء التانيث وهى تزاد وحدها **قوله** كاسماء اصلها وسماو قلبت واوها همزة على غير قياس كما فى احد وانات فيها زيادتان للتانيث كحمراء **قوله** اذا جعلتها **جواب سوال** وهو انا لا نسلم ان فى اخره زيادتان بل اخره حرف صحيح قبله مدة لانه على وزن افعال فيكون من قبيل الضابطة الثانية لا من الاولى **فاجاب بقوله** اذا جعلتها فعلاء **قوله** من الوسامة بمعنى العلامة ثم استعمل فى الحسن[2] **والمراد ههنا** اسم امرأة واسم بنت ابى بكر الصديق رضى الله عنهما **قوله** من باب عمار اسم صاحب من اصحاب النبى صلى الله عليه وسلم فهو من الضابطة الثانية **قوله** ومروان اسم صحابى ايضا **قوله** اوكان فى اخره اشارة الى حاصل العطف تقديره وان كان فى اخره الخ فحرف الشرط وهى ان متروك من سهو الناسى **قوله** اى صحيح اصلى

---

[1] اى الحرفان وهما الالف والهمزة ١٢ مولانا المولوى المفتى عبد الرحيم الفشاورى ١٢

[2] قوله فى الحسن الخ بضم الحا وسكون السين بالفارسية خوبى ١٢ مولانا المولوى المفتى عبد الرحيم الفشاورى المرحوم ٧ ١٢

جواب سوال ظاهرٌ **ثم یرد علیه** انه یلزم التقدیر من غیر قرینة و
ذا لایجوز **فاجاب الشارح بقوله** لتبادره الخ لان الغالب فی الحرف الصحیح هو
الاصالة کما ان الغالب فی حرف العلة الزیادة فحینئذ یخرج نحو سِعلات بکسر
السین وسکون العین لان تاءه لیست باصلیة وان کانت صحیحة فی الاصالة **فان قیل**
ان فی قول الشارح رح یلزم الدور لانه افهم الاصلی من الصحیح فی قوله ای صحیح اصلی وههنا افهم
الصحیح من الاصلی حیث قال فی حکم الصحیح فی الاصالة **قلنا** هذا لیس بدور بل فهم احد الامرین
من الاخر فی موضع وفهم الاخر من الاخر فی موضع اخر فیحذف من مرمی حرفان اخرهما
فی حکم الصحیح قبله مداة **قوله** ای الف او واو الخ **دفع وهم** وهو ان المراد من قوله مداة
لفظ مدة فیکون معناه قبله لفظ مدة وفیه فساد المعنی **فدفع بقوله** ای الف الخ یعنی ان
المراد من المدة لیس لفظ المدة بل المراد منها حروف المدة ای حروف العلة **ثم یرد علیه** انه
لما کان المراد منها حروف العلة فعلی هذا ینبغی ان یحذف الحرفان من کَنَهْوَرٍ اِذ
اخره حرف صحیح قبله حرف العلة مع انه لایحذف منه الا حرف واحد
فاجاب بقوله ساکنة یعنی لیس المراد منها حرف العلة مطلقا بل اذا کانت ساکنة
والواو فی کنهور لیس بساکن بل متحرک لانه علی وزن سفرجل معناه سحاب عظیم
ثم یرد علیه انه لما کان المراد الحرف العلة الساکنة فعلی هذا ینبغی ان یحذف الحرفان من
سنور اذ حرف العلة ساکن فیه مع انه لایحذف منه الا حرف واحد **فاجاب الشارح بقوله**
والمراد بالمدة الزائدة والمدة فی مختارا اصلی اذ هو بمقابلة العین **ثم یرد علیه** انه
یلزم التقدیر بلا قرینة و ذا لایجوز **فاجاب بقوله** لتبادرها الی الذهن **قوله** ای والحال
دفع وهم وهو ان الواو فی قوله وهو للعطف کما هو المتبادر فیکون معطوفا علی قوله او
حرف صحیح قبله مدة فعلی هذا معنی المتن هکذا ان کان فی اخر المنادی زیادتان او
کان اخره حرف صحیح قبله مدة او کان المنادی اکثر من اربعة احرف حذفتا ای یحذف
الحرفان فی الجمل الثلثة فعلی هذا یحذف الحرفان فی یاسفرجل اناجل علما
اذ هو اکثر من اربعة احرف مع انه لم یقل به احد **فدفع بقوله** ای والحال ان الواو لیس
للعطف بل للحال فهو حال من ضمیر مجرور فی اخره فانه مضاف الیه ویصح حذف المضاف و
اقامة المضاف الیه مقامه والمضاف مفعول بواسطة حرف الجر وهو کلمة فی فی قوله فی اخره

[illegible]

له توضیحه انه ینتقض بنحو سِعلات فان فی اخره حرف صحیح غیر مدة مع انه لایحذف منه التاء فاجاب بقوله ای صحیح اصلی یعنی ان المراد بالصحیح الصحیح الاصلی لا مطلق الصحیح کما هو المتبادر و فی سعلات الحرف الاخیر لیس باصلی کذا فی الحواشی المعتبرة ۱۲ **المولوی المفتی مولنا محمد عبد الرحیم الفشاوری المرحوم السرحدی**

فمن قال انه مفعول كان بمعنى وجد فقد ضيق على نفسه مع الوسعة **قوله** وانما لم يأخذ هذا القيد وانما يظهر عدم اخذه فيه بايراد الضمير المفرد حيث قال هو لا هما **قال مولانا عصام الدين** يصح ارجاع ضمير المفرد اليهما بتاويل المذكور ولا يرد الاشكال على ثبون وقلون لانهما اكثر من اربعة احرف فى الاصل لانهما محذوف فالمراد من قوله وهو اكثر من اربعة اعم من ان يكون فى الحال او فى الاصل **اقول** ان الحق فى جانب الشارح لان الارجاع الى المذكور خلاف الاصل وكذا العموم فى قوله وهو اكثر من اربعة احرف من انه فى الحال او فى الاصل ومعنى ثبة **بالفارسية** گروه از گوسپند ومعنى القلة هى الخشبة الصغيرة التى يضرب بالخشبة الكبيرة ويلعب بها الصبيان **فان قيل** لو قال المصرح فان كان ما قبل آخره مدة حذفتا ليشمل القسمين فكان اخصر

وجوابه ما قال الفاضل عبد الغفور حيث قال لما كانت علة الحذف فى القسم الاول مغايرة لعلة الحذف فى الثانى كما ترى من **قوله** اما فى الاول فلما الخ فصل المص هذا التفصيل ولم يقل يحذف حرفان فيما قبل آخره مدة انتهى كلامه **اقول** لا يصح هذا الجمل لانه لا يخلو اما ان يقيد بقوله وهو اكثر من اربعة احرف اولا فعلى الاول يلزم اعتبار هذا القيد فيما فيه زيادتان فى حكم الواحدة فيخرج نحو ثبون وقلون مع انه يحذف منهما الحرفان وعلى الثانى يدخل فيه سعيد وعماد وثمود **لكن يرد عليه** انا نختار الاول والمراد من قوله اكثر من اربعة احرف اعم من ان يكون لفظاً او تقديراً وثبون وقلون فى التقدير اكثر من اربعة احرف لان اللام فيهما محذوف **قولها** فى كلا القسمين **قال مولانا عصام الدين** لا يصح هذا القول اذ هو ذكر الشرط فى جانب الجزاء وهو لا يجوز **قلنا** هو اعادة للدعوى لابتناء الدليل بقوله واما فى الاول الخ **اونقول** انما ذكره لدفع الوهم وهو انه يتعلق بالاخير **قوله** المثل السائر اى المثال الجارى على السنة العرب **قوله** ويعلم من بيان **دفع لما يقال** من انه لا يجوز الترخيم فى المركب لما سبق من قوله وشرطه ان لا يكون مضافا ولا جملة **فاجاب بقوله** ويعلم من قوله علمين انما قال هذا لان الشارح لما قال لا يكون مضافا ولا جملة علم منه انه تحقق فيه الشرط العدمى فقال علمين ليتحقق فيه الشرط الوجودى وهو العلمية **قوله** المذكور **جواب سوال**

وهو انه فات المطابقة بين اسم الاشارة والمشار اليه ؛
لان اسم الاشارة مفرد مذكر والمشار اليه ؛؛
امور ثلاثة الاول **قوله** فان كان فى آخره زيادتان ؛
والثانى قوله او حرف صحيح قبله مدة **والثالث**

[illegible]

[illegible]

له قال العبد الرحمن ومعنى قلة هو الخشبة الصغيرة التى تنصب ويلعب بها الصبيان بخشبة كبيرة اخرى ١٢ اقول القلة اسم لعب يكون بخشبتين صغيرتين يقال لها فى الهندية ڈنڈا گلی ١٢ **مفتی مولوی عبد الرحیم الفشاوری**

قوله وانكان مركبا **فاجاب بقوله** المذكور **ثم يرد عليه** ان المذكور كل لكتاب الذى مرسابقا
فاجاب بقوله من الاقسام الثلاثة **قوله** فيحذف حرف **جواب سوال** وهو ان قوله
فحرف واحد جزاء الشرط والجزاء لايكون الاجملة وهو ليس بجملة **فاجاب بقوله** اى فيحذف
حرف الخ وانما لم يجعل الجزاء جملة اسمية بان يقول فالمحذوف حرف واحد ليطابق بما سبق من
الجزاء لانه جملة فعلية حيث قال حذفتا وحذف الاسم الاخير **فان قيل** المطابقة [1]
يقتضى ايراده بلفظ الماضى بان يقال فحذف حرف واحد **قلنا** الجزاء اذا كان ماضيا بدون
قد لايجوز دخول الفاء عليه والمذكور فى قول المصنف رحمه الله لفظ الفاء حيث قال فحرف واحد
وكلمة قد غير موجودة فيه فلذا اعبر الشارح بالمضارع **قال مولانا عصام الدين**
رحمه الله تعالى الانسب ان يجعل التقدير هكذا فقد حذف بازدياد لفظ قد **اقول** فيه
احتياج الى كثرة الحذف فلذا لم يتعرض الشارح اليه **قوله** لحصول الفائدة وهى التخفيف
ثم يرد عليه انه ينبغى ان يحذف من الاقسام الثلثة المذكورة ايضا حرف واحد
لحصول الفائدة **فاجاب بقوله** وعدم موجب حذف الاكثر **قوله** اى المنادى المرخم
لايقال لوكان الضمير راجعا الى المحذوف فهو موافق للواقع مع انه على هذا لايحتاج الى قوله
بجميع اجزائه **لانا نقول** انما ارجع الضمير الى المنادى لرعاية **قوله** وقد
يجعل اسما براسه لان الضمير فى يجعل راجع الى المنادى **فان قيل** جاز ان
يرجع الضمير فى يجعل الى الباقى اى الباقى من المحذوف **قلنا** الباقى ليس الا المنادى **فان
قيل** انما يجعلون المحذوف فى حكم الثابت اذا كان الحذف لعلة موجبة وليس الحذف
ههنا لعلة موجبة فينبغى ان يجعل المحذوف فيه كالمحذوف فى يد ودم **قلنا** ان المحذوف
ههنا وان لم يكن لعلة موجبة لكن حذفه باعتبار قياس مطرد فهو كالحذف لعلة موجبة
قوله بجميع اجزائه **جواب سوال** وهو انه لايصح تشبيه المنادى المرخم بمنادى ثابت لانه ايضا
منادى ثابت **اجاب بقوله** بجميع اجزائه **قوله** على ماكان عليه قبله فلا يكون الاعراب
جاريا على الحرف الذى صار اخر الكلمة بعد الترخيم **قوله** على الاستعمال الاكثر اشارة الى بيان
الموصوف وانما لم يجعل الموصوف مذهبا بان يقال على المذهب الاكثر لعدم الخلاف فيه بل هو متفق
عليه وايضا لو قال المذهب يابى عنه **قوله** وقد يجعل لانه يراد منه الاستعمال **قوله** فيقال الفا

---

[1] يعنى انما لم يقدر الماضى مع كونه موافقا لان كلمة الفاء تابى عن الماضى ١٢ **شرح مفتی عبد الرحيم**

[2] يعنى ان الاكثر صفة لا بد لها من موصوف وموصوفها الاستعمال ١٢ اللهم اغفر لى ولوالدى وللمومنين امين

ہزاران رحمت حق بر کسی باد ÷ کہ کاتب را بالحمدی کند یاد ١٢

فصیحۃ ای جزاء لشرط محذوف ای اذا کان کذلک فیقال وانما مثل بثلثۃ امثلۃ لان التغیر[1] فی الاستعمال الاقل اما بالحرکۃ فقط او بالحروف فقط او بکلیہما **قولہ** بکسر الراء ولو کان اسما براسہ یکون بضم الراء **قولہ** بواو متطرفۃ[2] ولو کان اسما براسہ لجعل الواو یاء کما سیأتی **قولہ** بواو متحرکۃ ولو کان اسما براسہ لا نقلب الواو ایضا کما سیأتی **قولہ** وفی یا کروان الخ یقال لہ بالافغانیۃ ذانری[3] **قولہ** قد للتقلیل **جواب سوال** وھو انہ لما قال سابقا علی الاکثر فالمناسب ھھنا ان یقول علی الاقل **فاجاب بقولہ** قد للتقلیل فعلی ھذا لا حاجۃ الی قولہ علی الاقل **قولہ** کانہ لم یحذف منہ شیٔ **جوابُ سُوَالٍ** وھو ان معنی قولہ اسما براسہ ای اسما ابتداءً یعنی غیر مجعول من الاسم الاخر وقولہ قد یجعل یدل علی انہ مجعول من اسم اخر فیکون فی کلام المصنف تدافعا **فاجابَ بقولہ** کانہ لم یحذف منہ شیٔ یعنی انہ مجعول من اسم اخر وقولہ اسماً براسہ معناہ کانہ لم یحذف منہ شیٔ **قولہ** فلا جرم قلبت الواو یاءً لانہ لم یاوت فی کلام العرب اسم متمکن اخرہ واو قبلہ ضمۃ الا ویقلب الواو یاء و الضمۃ کسرۃ کَاَدْلٍ جمع دلو وھو ما یخرج بہ الماء من البئر لان المنادی فی حکم المعرب لعروض بنائہ فاُعِلَّ بما یعل بہ الاسم المعرب **قولہ** وقد استعملوا وانما اورد المندوب فی المنادی ثم یبحث بعدہ من المنادی اشارۃ الی المناسبۃ التی لہ بالمنادی لان المندوب یشابہ المنادی من حیث التخصیص لان کل واحد منہما مخصوص من بین قومہ کما سبق وانما قال صیغۃ النداء ولم یقل یا مع انہ اخصر ومراد ھھنا اشارۃ الی ان استعمال صیغۃ یا فی المندوب بطریق العاریۃ ثم اعراب المندوب مثل اعراب المنادی لکن ھذا اذا استعمل المندوب بیا واما اذا استعمل بوا فلا یظہر وجہ اعرابہ لانہ لیس بمنادی عند المص ولا منصوبا بفعل التفجع لانہ لا دعی اللّٰہم الا ان یقال ان المندوب منصوب باعنی او احض لکن یرد علیہ انہ یلزم ح ثبوت موضع خامس من مواضع حذف الناصب للمفعول بہ مع انہ اربعۃ اجیب عنہ ان الحصر فی المواضع الکاملۃ والمندوب لیس بکامل لانہ مشترک مع المنادی من وجہ یعنی اذا استعمل بیا **قولہ** یعنی العرب اشارۃ الی تعین الفاعل **قولہ** یعنی یا خاصۃ **جوابُ سؤالٍ** ظاہر **قولہ** لانہ لا یدخل دلیل القوم یعنی یا خاصۃ **فان قیل** ان صیغۃ النداء ذکر مطلقا فمن این علم ان المراد منہ الیاء **قلنا** لما کانت الیاء اشہر من صیغ النداء صح انصراف مطلق صیغۃ النداء الیہا **فان قیل** ان الشہرۃ فی النداء یقتضی ان لا یستعمل فی غیرہ لئلا یلتبس بالمنادی **قلنا** لا التباس بینہما للفرق الواضح بین المتفجع علیہ وبین المطلوب اقبالہ فیفہم المراد

---

[1] یعنی ان تعدد الامثلۃ باعتبار تعدد المثالات ۱۲ مفتی عبد الکریم

[2] ای واقعۃ فی الطرف ۱۲ [3] قال قدس سرہ فی الحاشیۃ کروان طائر ضعیف طویل العنق انتہی ۱۲ [4] بان قال وقد استعملوا صیغۃ النداء فی المندوب ۱۲ [5] توضیحہ ان معنی الیاء وھی الواو ایضا صیغۃ النداء مع انہ لا یستعمل غیر الیاء فی المندوب فاجاب بقولہ ۱۲ مفتی عبد الرحیم

بقرينة المقام **قوله** اشهر صيغها الضمير في صيغها راجع الى النداء باعتبار المضاف وهو لفظ الصيغة
فيهم التانيث في المرجع **قوله** ميت يبكى عليه احد سواء كان بيا او وا او غيرهما **قوله**
وجودا او عدما جواب سوال وهو ان التوليف لا يكون جامعا لخروج المتفجع عليه وجودا نحو المصيبة
والحسرة والويل اذ التفجع ليس عليه بل التفجع منه فاجاب عنه بقوله وجودا او عدما يعنى ان المراد كليهما ثم يرد عليه
كيف يكون المراد كليهما والحال ان كلمة عليه يخرج المتفجع عليه وجودا اذ هو المتفجع منه لا عليه فاجاب عنه بقوله فالمتفجع
عليه عدما ما يتفجع على عدمه يعنى ان كلمة على في قوله على عدمه بنائية وليست صلة للتفجع فيكون معناه تفجع بناء
على عدمه اى عدم حيوته دون جسده وكذا معنى قوله ما يتفجع على وجوده اى تفجع بناء على وجوده
فلا يكون كلمة على مخرجا للمتفجع عليه وجودا واجاب البعض ان كلمة على بمعنى اللام اى المتفجع لاجله
فيتناولهما جميعا **قوله** عند فقد المتفجع عليه عدما هذا بالنظر الى الاغلب والا فيجوز ان يتحقق التفجع
عليه وجودا بدون العدم كالمصيبة الحاصلة له عند مخاصمة الخصماء وغير ذلك **قوله** لفقد الميت
بان يدفن الميت ثم جاء الولى الى البيت فحصل له المصيبة لاجل فقد الميت **قوله** فالحد شامل
الخ تفريع على قوله وجودا او عدما **قوله** مثل يا زيد الخ مثال للمتفجع عليه عدما **قوله** ومثل يا
حسرتاه آه مثال للمتفجع عليه وجودا فالحسرة اعم من المصيبة لانه يكون بالالم فقط والحسرة
قد يكون بالالم وقد يكون بغيره والمصيبة اعم من الويل لانها تكون بالالم الذى يكون
بالنار **قوله** ممتازا به جواب سوال وهو انا لا نسلم ان المندوب مختص بوا اذ هو يستعمل بيا
ايضا فاجاب بقوله ممتازا به **قوله** فانه مشترك يعنى انه مشترك من حيث الاستعمال لا من
حيث الوضع فلا يرد التناقض مع قوله وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب لانه يعلم منه ان ليا
حقيقة في النداء **قوله** اى مثل حكمه جواب سوال وهو انه يعلم من قول المصنف ان حكم المندوب منقول
من المنادى فعلى هذا بقى المنادى بلا حكم وايضا الحكم من الاعراض والعرض اذا قام بالمحل
لا ينقل منه الى محل اخر فاجاب بقوله اى مثل حكمه **قوله** يعنى اذا جواب سوال وهو انه
لما قال المصنف ان حكمه في الاعراب والبناء مثل حكم المنادى علم منه ان المندوب يماثل للمنادى
في الاعراب والبناء في جميع اقسامه والحال ان المندوب لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعروف
والمنادى كما يقع معرفة يقع نكرة ايضا اجاب بقوله يعنى اذا وقع الخ حاصل الجواب ان المثلية ههنا
في الاعراب والبناء في القسم الذى يقع مندوبا لا انه مماثل له في جميع اقسام المنادى **قوله** ليرد
عليه انه لا يقع نكرة فان قيل لا يحتاج الى هذا القول لدفع الايراد المذكور لان قوله ولا يندب الخ
بمنزلة الاستثناء قلنا كون الكلام اللاحق بمنزلة الاستثناء يكون في مرتبة التاويل عند
الاحتياج فاراد الشارح تصحيح كلام المصنف على وجه لا يحتاج الى هذا التاويل **قوله** وجاز لك
بيان المتعلق لقوله لك وخص [illegible]

له والالم يعم قولنا وامصيبتاه لان التفجع لا يكون على المصيبة ١٢ منه فالمتفجع منه داخل في المتفجع لاجله ١٢ منه وهو قوله وحكمه في

هذا الفعل دون وجوبه ردا على الاندلسى حيث قال وجب زيادة الالف اذا كانت المندوبة بالياء لئلا يلتبس بالمنادى
يرد عليه بانه مع ذلك ايضا يلتبس بالمنادى المستغاث بالالف ايضا ان اللام فى قوله للدلالة على الجواز
لانه لايقع صلة الوجوب قوله زيادة الالف جواب سوال وهو ان اسناد الجواز لايكون الا الى مقدور
المتكلم والالف ليس من مقدوراته فاجاب بقوله زيادة الالف يعنى ان عبارة المصنف بحذف المضاف وهو
الزيادة وهو مقدور للمتكلم قوله لمد الصوت وخص زيادة الالف لانها اخف واكثر من اختيها ولذا لم يزدهما
وان حصل مد الصوت بهما ايضا قوله اى التباس وانما فسر مصدر المجرد بمصدر المزيد اذ المزيد مشهور فيكون
تفسير غير المشهور بالمشهور وان نقش اللبس مشترك بين اللبس بالفتح والضم والثانى غير مراد ههنا لانه
يستعمل فى الثياب فلذا اطلق بالالتباس لتعين اللبس بالفتح قوله ذلك اللفظ اشارة الى ان اللام
بدل من المضاف اليه قوله عدلت الى حرف جواب سوال وهو ان الجزاء لايترتب على الشرط لانه لايلزم من خوف اللبس قوله واغلامكيه
لانه جاز ان يقال فى ندبة امته المخاطبة وامتكيه فاجاب بقوله عدلت يعنى ان الجزاء ههنا محذوف وهو
قوله عدلت فالمراد ههنا العدول الى حرف المد سواء كان فى هذا القول او غيره ثم يرد عليه انه
لما كان الجزاء محذوفا فالاشتغال بقوله واغلامكيه اشتغال بما لايعنيه فاجاب الشارح عنه بقوله كما انا
اردت يعنى ان قول المعرب وقع فى موضع المثال قوله اذ الميم اصله الضم جواب سوال وهو ان الواو كيف
يكون مجانسا لحركة الاخر فان الاخر فى غلامكم ساكن فاجاب بقوله اذ الميم الخ يعنى ان الميم فى الاصل مضموم
لان اصل غلامكم غلامكمو فاسكنت الميم للتخفيف فحذف الواو لاجتماع الساكنين اعنى الميم والواو فصار غلامكم
قوله اثنين انما زاد هذا لئلا يتوهم ان مخاطبين بكسر الباء قوله وجاز لك الهاء اشارة الى ان قوله ولك الهاء عطف
على قوله ولك الالف قوله اى الحاقها جواب سوال ان فى قوله ولك زيادة الالف قوله حال الوقف جواب سوال وهو انه
لايصح ظرفية الوقف للهاء لان الظرف اما زمان او مكان وهو ليس بواحد منهما فاجاب بقوله حال الوقف وهو الزمان
قوله لبيانها اى لاظهار الالف لان الهاء لو لم تكن فيكون الالف فى الاخر واذا اتى الوقف على حرف العلة يكون
الوقف بسقوط حرف العلة فاذا اتيت الهاء فى الاخر فيكون الوقف بسقوط حركتها اذ الهاء حرف صحيح فبقى الالف
سالما من الحذف قوله من قسم المندوب جواب سوالين احدهما انه منقوض بقولنا واويلاه وامصيبتاه لانهما
نكرتان مع كونهما مندوبين والثانى انه لا يصح الاستثناء من قوله ولا يندب لانه فعل والمستثنى منه من الاسماء
فاجاب بقوله من قسم المندوب ثم قوله المتفجع عليه عدما بيان القسم اى هو المتفجع عليه عدما اذ المعرفة فى المتفجع
عليه وجودا يحصل باسم الجنس ايضا لان الويل يدل على الالم والغم وان لم يتعين قوله الاسم بيان الموصوف
لقوله المعروف قوله الذى اشتهر المندوب به اشارة الى انه ليس المراد من المعروف المعرفة بل المراد منه الاسم
الذى اشتهر المندوب به سواء كان علما له اولا فعلى هذا يصح ندبة على رض بقوله يامن قلع باب خيبر لانه
مشهور بهذا الاسم وان لم يكن علما له قوله الحاق الالف جواب سوالين الاول ان تخصيص الامتناع بقوله وا
زيداه الطويلاه لايصح لانه كما امتنع هذا امتنع وا امرؤ الفاضلاه ايضا والثانى ان قوله امتنع فعل تقتضى الفاعل
وهو ليس الا مفهوما دقوله وازيد الطويلاه جملة فاجاب بقوله الحاق الالف قوله لان اتصاله الخ اشارة الى

مجتبائی ۵

ردقياس يونس وايضا دليل لقوله وامتنع **قوله** فانهما متغائران فان المومن غير الامير فی المثال المذكور ويمكن الجواب عنه بان نظر النحوي فی اللفظ دون المعنى ثم اعلم ان المراد من قوله فانهما متغائران التغائر فی الجملة واما الاتحاد بين الصفة والموصوف فليكون موجودا فی الكل لا فی البعض فلا يرد ان التغير فی الاضافة منقوض بالاضافة البيانية **قوله** وحكى يونس الخ وجه خو ليونس اجيب عنه انه شاذ ولغة غير فصيح **قوله** واجمجمتيّ اصله جمجمتين حذف النون بالاضافة الى ياء المتكلم فادغم ياء التثنية فی ياء المتكلم فصار واجمجمتيّ بالتشديد **قوله** الشاميتيناه اعلم ان الشامية منسوب مقارن بياء النسبة وهی مشددة فصار شاميّ بالتشديد ثم ثنی شامي فصار شاميتيناه **قوله** والجمجمة القدح وانما تعرض به لان المصرح به ايضا فی شرح المفصل بان الجمجمة هی قدح الراس فكلام الشارح رد قول المصرح لانها وان جاءت بهذا المعنى لكن ارادة هذا المعنى فيما نحن فيه غير مناسب كما لا يخفى لان القدح ههنا منسوب الى الشام لا الى الراس لان قدح الراس هو عظم الراس اجيب من جانب المصرح انه لا مخالفة لان المصنف انما اضاف القدح الى الراس لان صاحبه وضعه على الراس فی غالب الاوقات او **نقول** لم يقل المصنف رح فی الايضاح الجمجمة هی قدح الراس بل قال قدح الكاس والراس سهو من الكاتب فالكاس عطف بيان للقدح **قوله** لقيام قرينة دفع وهم وهو ان الحذف يكون مطلقا كما يعلم الاطلاق من عبارة المصنف رح فدفع بقوله لقيام قرينة **قوله** الا اذا كان مقارنا الخ دفع وهم وهو ان قوله مع اسم الجنس متعلق بقوله حذف حرف النداء فيكون تقديره هكذا يجوز حذف حرف النداء الا مع اسم الجنس فيعلم منه ان حذف حرف النداء والمنادى كلاهما جائز لكن لا يحذف كلاهما لو كان للمنادى اسم الجنس بل يحذف منه حرف النداء فقط دون اسم الجنس فدفع الشارح هذا الوهم بقوله الا اذا كان مقارنا يعنی ان كلمة مع ليس متعلقا بالحذف بل بالمقارنة وانما زاد قوله اذا كان اشارة الى ان هذا الاستثناء الوقت من الاوقات لان كلمة اذا فی قوله اذا كان بمعنى الوقت فيعلم منه ان المستثنى منه ايضا وقت فيكون تقديره هكذا ويجوز حذف حرف النداء فی كل وقت الا وقتا كان مقارنا وانما زاد لفظ كان مع ان الوقت يعلم من لفظ اذا فقط لان اذا لازم الاضافة الى الجملة فيكون قوله مع اسم الجنس خبر لكان باعتبار التعلق وهو قوله مقارنا **قوله** ويعنی به ما كان نكرة جواب سوال وهو ان حذف حرف النداء كما لا يجوز من اسم الجنس كذا لا يجوز من النوع نحو يا رجل ويا امرأة فلا يصح التخصيص باسم الجنس فاجاب بقوله ويعنی به ما كان نكرة قبل النداء **قوله** سواء تعرف بالنداء دفع وهم وهو ان المراد بالنكرة ما كانت كاملة وهو ما يكون نكرة قبل النداء وبعده جميعا فدفع بقوله سواء تعرف الخ يعنی ان المراد بالنكرة ما كانت مطلقة **قوله** لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم **فان قيل** هذا الدليل يدل على ان حذف حرف النداء مختص باسم العلم وليس كذلك لان حذفه جائز من كلمة اى والموصولات كما سيذكره الشارح **قلنا** المراد هو العلم وما هو فی حكمه واى مثلا فی حكم العلم **فان قيل** ان حذف حرف النداء لا يكون الا بالقرينة فعند وجودها يسبق الذهن الى المحذوف سواء حذف من العلم او من اسم الجنس او غيره فلا يصح قول الشارح لم يسبق الذهن الى انه منادى **قلنا** القرينة

---

[1] الجمجمة بضم الجيم بالفارسية كاسه چوبين قاله عبد ١٢م

[2] اى بين ماقال الشارح وبين ماقال المصرح فی شرح المفصل ١٢م مفتی عبد الرحيم

لحذف حرف النداء لا لكونه منادى فلما لم يكثر نداءه كثرة نداء العلم لم يسبق الذهن الى انه منادى قوله اى والا مع اسم الاشارة جواب سوال وهو انه يلزم الخروج من البحث لانه فى حذف حرف النداء دون اسم الاشارة فاجاب بقوله اى والا مع اسم الاشارة يعنى انه معطوف على السابق وان فيه اشارة الى بيان محل العطف قوله لانه كاسم الجنس الخ وايضا ان اسم الاشارة موضوع فى الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وبين كون الاسم منادى اى مخاطبا تناف ظاهر فلما اخرج فى النداء عن ذلك الاصل احتيج الى تفاوت ظاهر يدل على تغيره وحصله مخاطبا وهى حرف النداء قوله وتطويل الكلام جواب سوال وهو ان المد انما يكون فى الاخر وحرف النداء فى الاول فاجاب بقوله وتطويل الكلام يعنى المراد من المد هذا قوله فبقى على هذا اى فبقى بناء على خروج المذكورات قوله العلم فاعل لقوله فبقى قوله ولفظة اى عطف على قوله العلم اى وبقى العلم ولفظة اى وانما قال لفظة بالتاء لانها كلمة لان المصنف عدها فى بحث الفعل من كلم المجازات قوله سواء كان معه بدل جواب اعتراض الرضى حيث قال ان عبارة المصنف قاصرة لعدم حذفه من لفظ الله مع انه علم فلا بد ان يذكر المصنف رح لفظ الله فيما لا يحذف منه حرف النداء كاسم الجنس مثلا **فاجاب عنه** بقوله سواء كان معه بدل الخ يعنى ان الحذف جائز منه لكن معه بدل فى الاخير وهو الميم المشددة وانما ابدل بالميم دون حرف اخر لان الياء فى الابتداء والميم فى ابتداء المخرج لانها شفوية وانما كان مشددا لئلا يلتبس بالضمير اعنى لفظ هم وانما كان فى الاخر مع ان الياء فى الابتداء لئلا يفوت التيامن باسم الله تعالى لكن يرد عليه فعلى هذا ينبغى ان يؤخر حرف النداء ايضا لئلا يفوت التيامن اجيب عنه انه لم يؤخر الياء لانها عاملة فى المنادى والاصل فى العامل ان يكون مقدما على المعمول وانما لزم عوضه لئلا يفوت تفخيم لفظ الله قوله اى يا يوسف والقرينة على الياء قوله اعرض لانه امر مخاطب فيقتضى ان يكون فى عله ايضا مخاطبا وهو لا يكون مخاطبا الا بالياء قيل ان يوسف عبرانى وقيل عربى فعلى التقدير الاول ظاهر منع صرفه لوجود العلتين احدهما العجمة والاخر العلمية وعلى الثانى غير ظاهر منع صرفه لعدم وجود العلتين فيه الا العلمية مع انهم صرحوا على منع صرفه الا ان يفرض فيه العدل بانه فى الاصل يوسف بكسر السين فيكون يوسُف بضم معدولا منه قوله اذا وصف بذى اللام فان لفظة اى وان كانت اسم جنس معرف بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان صفتها كما سبق وهى معرفة قبل النداء فلذا جاز حذف حرف النداء منها من اى وايضا القرينة على حذف الياء هذا ان صورة ايها الرجل وايها الرجل تختص بالنداء قوله والمضاف عطف على قوله ولفظة اى اى بقى من المعارف المضاف الى اى معرفة كانت قوله والموصولة فان قيل الموصولات لا يخلو اما ان يكون مع الصلة او بدون الصلة فان كان الثانى ينبغى ان يكون مثل الاشارة لانهما مبهمان وان كان الاول ينبغى ان يكون اسم الاشارة مثل الموصول فى صحة الحذف لانهما معلومان فلا يكون مثل اسم الجنس قلنا ان قوله اسم الاشارة كاسم الجنس اذا كان قبل الاشارة الجنسية واما بعد الاشارة الجنسية فلا شك انه مثل العلم اذا كان بعد الصلة واما قبل الصلة فهو كاسم الجنس قوله نحو من لا يزال محسنا هذا بيان صفة النبى عليه السلام قوله واما المضمرات

ص و قولهم الموصول عطف على العلم ص

له لانه جاز ان يكون مسندا او غيره كما يقول زيد عند القيام مثلا يا اسد وسيد المقصود منه النداء ١٢ مفتی عبد الرحیم ١٢

جواب سوال ظاهر قوله حذف حرف النداء جواب سوال وهو ان قوله شذ فعل يقتضي الفاعل وهو يكون مفردا وقوله اصبح ليل جملة فاجاب بقوله حذف حرف النداء يعني ان الفاعل محذوف ثم يرد عليه انه لما كان الفاعل محذوفا فالاشتغال بقوله اصبح ليل اشتغال بما لا يعني فاجاب الشارح عليه بزيادة كلمة في يعني انه ظرف لشذ وليس في ذكره اشتغال بما لا يعني لكن يرد عليه ان قوله اصبح ليل كما لا يصح فاعليته كذا لا يصح ظرفيته اذ هو جملة والظرف لا يكون الا من المفردات فكيف يصح ظرفيته اجيب عنه بان ظرفيته باعتبار تاويله بهذا القول ويرد عليه فعلى هذا التاويل يصح فاعليته فلا حاجة الى قوله حذف حرف النداء قلنا ان ذكر قوله حذف حرف النداء لفائدة اخرى وهي انه لا يصح اسناد الشذوذ الى قوله اصبح ليل لانه ليس بشاذ بل هو شائع فقال الشارح ان هذا القول ليس بشاذ بل حذف حرف النداء منه شاذ قوله اي صر صبحا قال عبد الغفور معناه ادخل في الصباح يعني اصبح اما بمعنى صار كما قال الشارح واما تامة بمعنى الدخول في الصباح كما قال الفاضل قوله مع انه اسم جنس اشارة الى اظهار السوال قوله وفيه شذوذ بل ثلثة شذوذ احدها حذف حرف النداء من اسم الجنس وثانيها ترخيم غير العلم وثالثها جعل المرخم اسما براسه قوله قيل هي رقية كما يقال رقية العقرب ورقية الحية والتانيث باعتبار الخبر وهو رقية بضم الراء وسكون القاف معناه بالفارسية افسون وبالافغانية دم يا منتر قوله فلا تخطي اينا ويمكن ان يكون معنى المتن هكذا يا كروان لا ترفع الراس لئلا يدرك الصائد فان النعامة راسه كان طويلا لا يمكن اخفاؤه فاصيد فاخفض راسا لئلا يدرك الناس فانه يخفض الراس ويلزق البطن بالفخذ فالصائد يضع اليد عليه فاخذه قوله بتخفيف الا وفايدته يظهر لك فيما بعد قوله بخلاف قراءة فيه اشارة الى الرد على الشارح الهندي لانه اورد في مثال حذف المنادى قوله تعالى الا يسجدوا يزعم منه ان الياء في يسجدوا للنداء لا للمضارعة قوله من هذا الباب فانه في الاصل ان لا فابدلت النون باللام لقرب المخرج وادغمت اللام في اللام قوله بالنصب اي بان التاء مفتوحة قوله الثالث هو صفة يقتضي الموصوف فلذا قال الفاضل اي الموضع الثالث ثم ان قوله الثالث من الاسماء اللازمة الاضافة يقتضي المضاف اليه فلذا زاد الشارح قوله من تلك المواضع قوله اي مفعول به جواب سوال وهو ان المتبادر من كلمة ما انها موصولة لتبادرها الى الذهن فعلى هذا يكون الخبر معرفة فلا بد من ضمير الفصل فاجاب بقوله اي مفعول به يعني انها موصوفة فلذا فسرنا بالنكرة قوله اي قد جواب سوال وهو انه يعلم من قول المص ان الضمير قد يكون عاملا ولا يقول به احد فاجاب بقوله

مجلد على السفر العرب

بحث ما أُضمر عامله

---

[1] توضيحه ان حذف حرف النداء في الموصول من جهة انه من المعارف فينبغي ان يحذف في المعرفات ايضا لانه من المعارف ايضا فاجاب بقوله واما المعرف آه ١٢ مفتي عبد الرحيم [2] فيكون اصبح بمعنى مرحبا ١٢ م [3] قوله الى اظهار السوال توضيحه انا قلتم ان حذف حرف النداء لا يجوز مع اسم الجنس منقوض بنحو اصبح ليل وافتد مخنوق واطرق كرا لان اسم جنس مع ان حذف حرف النداء منه جائز فاجاب بقوله وشذ آه ١٢ [4] بتشديد اللام في قوله تعالى وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطٰنُ اَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيْلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُوْنَ اَنْ لَا يَسْجُدُوْا المعنى لا يهتدون لان يسجدوا ١٢ قال عبد الغفور ١٢ ١٢ ١٢ ١٢

شرح مولانا المولوي المفتي محمد عبد الرحيم البشاوري اليسر جندي ١٢

ای قدر یعنی ان المراد بقوله اضمر معناه اللغوی وهو الستر والاخفاء قوله الناصب[1] اشارة الی انه من قبیل ذکر العام وارادة الخاص اذ العموم غیر مراد ههنا قوله الشریطة الخ جواب سوالین الاول ان المص خالف من سائر النحویین لانهم قالوا علی شرط التفسیر والمص رح قال علی شریطة التفسیر والثانی ان الشریطة عبارة عن العلامة کما یقال اشراط الساعة ای علاماتها اذ الاشراط جمع الشریطة کما قال الصاحب الطیبی فعلی هذا لا یطابق المقسم اذ المقسم ان التفسیر مما لابد منه والعلامة لا یدل علی ما لابد منه فاجاب بقوله الشریطة والشرط بمعنی واحد وما قیل ان الشریطة عبارة عن العلامة فهذا باعتبار معناه اللغوی لا الاصطلاحی و ذکر التاء فی الشریطة باعتبار انها صفة العلة ای علی علة شریطة التفسیر قوله واضافتها جواب سوال وهو ان الشرط فی الترکیب الاضافی المغایرة ولا مغایرة ههنا فاجاب بقوله واضافتها وحاصل الجواب ان المغایرة شرط فی غیر اضافة البیانیة وههنا اضافة بیانیة قوله ای اضمر عامله هذا بیان حاصل المتن قوله بناء جواب سوال وهو ان کلمة علی لا یقع صلة اضمر لانها تقع صلة العلو والوجوب فاجاب بقوله بناء یعنی ان کلمة علی لیست صلة اضمر بل صلة محذوف اعنی قوله بناء فیکون مفعولا له لقوله اضمر قوله ای تفسیر العامل اشارة الی ان اللام عوض عن المضاف الیه قوله بما بعده بیان للواقع موافقا لقول المص وهو کل اسم بعده فعل قوله احترازا عن الجمع قال مولانا عصام الاولی ان یقال احترازا عن صیرورة التفسیر عبثا لئلا ینتقض بمثل قولنا جاءنی رجل ای زید اذ الجمع ههنا جائز فالحاصل ان الابهام اذا حصل من ذکر المفسر بالفتح فالجمع بینهما جائز والابهام ههنا حصل من ذکر رجل وان حصل الابهام من حذف المفسر بالفتح فالجمع بینهما غیر جائز وفیما نحن فیه کذلک لان الابهام حصل من حذفه فلو ذکر المفسر بالفتح لا ابهام فیه لکن فیه نظر لان العبث انما یلزم فی زیدا ضربته وزید مررت به واما فی زیدا حبست علیه فلا یلزم العبث اذ المفسَر والمفسِر متغایران اللهم الا ان یقال ان وجوب الحذف فیه من اعتبار قصد اطراد الباب

اقول لا حاجة الی الاطراد لان العبث یلزم فی حبست علیه ایضا لان قوله لابست لازم مع الحبس فذکر احدهما یغنی عن ذکر الاخر ثم اعلم ان الجمع بین المفسَر والمفسِر انما لا یجوز اذا کان ذکر المفسِر بالکسر لمجرد التفسیر ولیس فیه غرض اخر والا فیجوز الجمع فعلی هذا لا یرد النقض بقوله تعالی اِنِّیْ رَاَیْتُ اَحَدَعَشَرَ کَوْکَبًا وَّالشَّمْسَ رَاَیْتُهُمْ لِیْ سٰجِدِیْنَ فهذا لیس من هذا الباب لان جملة رایت الثانیة لم یأت بها لمجرد التفسیر بل اتی بها لبیان الجملة الاولی قبل تمامها باعتبار ما تعلقت به من کونهم ساجدین له کقولک علمت زیدا اعلمته کاتبا قوله کل اسم کلمة کل مقحمة[2] ثم قوله اسم جنس یتناول زیدا فی زید ابوک وقوله بعده فعل احتراز عن زید فی زید ابوک قوله فعل مبتدا او فاعل الظرف قوله ولا یرید به

---

[1] یعنی ان وجوب الحذف فی حبست علیه لیس لاجل کون التفسیر عبثا بل وجوبه لاجل اطراد الباب قاله عبد ١٢ام مفتی عبد الرحیم

[2] کلمة کل الخ جواب سوال وهو ان لفظ کل لیس فی موقعه لانه لاحاطة الافراد والتعریف انما یکون بالماهیة فاجاب بقوله کلمة کل مقحمة ١٢ مفتی والاقحام ادخال الشیء فی الشیء بعنف وقوة ١٢ مفتی

[3] وایراده فی التعریف للماهیة فاذا صدق المحدود والظاهر فی الحد ان یکون جامعا فیکون مانعا ایضا قاله ١٢ مولانا المولوی المفتی القاضی المرحوم الغشاوری السرحدی

جواب سوال وهو ان التعريف غير جامع لانه خرج منه هذان المثالان الذان ذكرهما الشارح
لان زيدا ليس بعده فعل بل بعده اسم فاجاب بقوله ولا يريد به الخ قوله نحو زيدا وعمرو ضربه ففي
المثال الاول الفاصل بين الاسم والفعل هو الاسم الظاهر وفي المثال الثاني الفاصل بين الاسم وشبه الفعل
هو الضمير المنفصل ولابد لشبه الفعل مما يعتمد عليه فلذا الحق بالضمير ليعتمد عليه قوله مشتغل عنه
بضميره جواب سوال وهو انه لما يعمل الفعل الذي ذكر بعد الاسم في ذلك الاسم فما الحاجة الى
تقدير العامل لان الفعل يعمل في المفعول المقدم فاجاب بقوله مشتغل عنه بضميره يعني ان الفعل
المذكور عامل في ضمير ذلك الاسم فكيف يعمل فيما قبله قوله مشتغل صفة لاحد الامرين المفهوم من لفظة
او اوصفة لكل من الامرين على سبيل التنازع قوله اى عن العمل في ذلك الاسم جواب سوال وهو ان
الاشتغال بمعنى الفراغ بقرينة صلته وهي كلمة عن والفراغ عبارة من استغناء احد الامرين عن الآخر
والحال ان هذا الفعل غير مستغن عن ذلك الاسم لانه مرجع للضمير الذي اتصل بهذا الفعل فكيف يكون
الفعل فارغا عنه فاجاب بقوله اى عن العمل الخ يعني ان الاستغناء من وجه آخر وهو ان الفعل لا يحتاج الى العمل
في ذلك الاسم لاجل العمل في ضميره قوله اى بالعمل جواب سوال وهو ان الاشتغال ههنا بمعنى التسليط
بقرينة الصلة وهي الباء والتسليط عبارة عن عدم استغناء احد الامرين عن الآخر والحال ان الفعل
مستغن عن الضمير اذ الكلام يتم بالفعل والفاعل فلا حاجة للفعل الى الضمير المنصوب في الاسناد
والافادة فاجاب بقوله اى بالعمل في ضميره يعني ان عدم الاستغناء من وجه آخر وهو ان
الفعل يحتاج الى الضمير في العمل لان الفعل المتعدى محتاج الى العمل في المفعول به وان لم يحتج
اليه في الافادة قوله اى متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره يعني انت مخير بين ان الضمير في متعلقه
ترجع الى الاسم او ترجع الى ضمير ذلك الاسم اذ مآلهما واحد لان الغلام كما هو متعلق للاسم يكون
متعلقا للضمير ايضا فان قيل ان المشتغل مشترك بين الفراغ والتسليط واستعمال المشترك في التعريف لا
يجوز قلنا هذا اذا لم يكن قرينة على احد المعنيين وههنا وجدت القرينة لانه اذا وقع صلته الباء يكون بمعنى
الفراغ قوله وحاصله جواب سوال وهو ان كلمة عن لا يقع صلة الاشتغال فكيف يصح قوله مشتغل عنه
فاجاب بقوله وحاصله يعني ان كلمة عن ليست صلة الاشتغال بل هي صلة لما يتضمنه قوله مشتغل
وهو الفراغ كما قال الشارح فارغا عن العمل قوله بسبب ذلك الاشتغال فيه احتراز عن قولهم زيداً هل
ضربته فانك لو حذفت الضمير لم يعمل ضربت في زيدا لان ما بعد الاستفهام لا يعمل في ما قبله
اذ كلمة هل تقتضي صدر الكلام قوله بجواز رفع ذلك الاشتغال فائدة هذا القيد سيجئ قوله
اى احد الامرين جواب سوال وهو ان ضميره هو مفرد فكيف يرجع الى الامرين الفعل وشبهه
فاجاب بقوله اى احد الامرين يعني ان ضميره هو راجع الى احد الامرين المفهوم
من كلمة او قوله بالترادف او اللزوم دفع وهم وهو ان المراد بالمناسب ما هو بالترادف فقط فخرج عنه
ما كان باللزوم فدفع

سله من احتراز عما وقع بينهما ماله صدر الكلام مثل زيداً هل ضربته ۱۲

بقوله بالترادف او اللزوم وانما عبر عن قوله مناسبه بمانيا سبب لاظهار متعلق قوله بالترادف اذ الفعل كان بالتعلق من شبه الفعل ثم قوله بالترادف فيه تساهل لان الترادف انما يكون في المفردات والعامل وان كان مجرد الفعل او شبهه لكن تسليطه لا يتصور بدون الفاعل فالمسلط ليس المناسب بالترادف بل المركب من الفعل والفاعل قوله كما هو الظاهر جواب سوال ظاهر ثم هذا القول بالنظر الى النصب بالمفعولية ويحتمل ان يكون متعلقا بقوله لو سلط قوله ولتقييد الفراغ فان قيل اذا كان مجرد ذلك الاشتغال سببا للفراغ للمذكور بلا شئ اخر فح لا يصدق التعريف على فرد من افراد المعرف بل يخرج عنه جميع صور ما اضمر عامله لان عمل الفعل المقدر فيه ايضا سبب للفراغ عن العمل فيه قلنا المراد من الفراغ عن العمل فيما يكون ظاهرا وعمل الفعل المقدر ليس سببا ظاهرا لان الفعل المقدر غير ظاهر لكن يرد عليه ان معنى الابتداء عامل في زيد ضربته مع ان عمله ايضا غير ظاهر اجيب عنه ان عمل الفعل المقدر موافق لعمل الفعل المشتغل فلا يعتبر بخلاف عمل معنى الابتداء فانه مخالف عن عمل الفعل المشتغل لان عمل الاول الرفع والثاني النصب فان قيل فعلى هذا لخرج عنه زيدا في قوله زيدا ضربت غلامه اذ ليس مجرد الاشتغال بمتعلق الضمير مانعا عن العمل فيه بل فساد المعنى مانع ايضا اذ الضرب لم يقع على زيد قلنا فساد المعنى غير مانع عن العمل فيه صورة لكن يرد عليه فعلى هذا يدخل فيه ح مثل كل شئ فعلوه في الزبر لانه لو لم يكن فساد المعنى مانعا عن العمل فيه صورة فيلزم دخوله فيه فيختار النصب مع ان المختار فيه الرفع اجيب عنه انه اعتبر صحة المعنى في التسليط فح لم يدخل فيه مثل كل شئ فعلوه في الزبر ولم يخرج عنه ايضا زيدا في زيدا ضربت غلامه قوله ورفعه اياه عطف تفسير لقوله معنى الابتداء قوله زيد كنت اياه فزيد خبر كان المقدر تقديره كنت زيدا اياه وليس خبر الكان المذكور لان خبره قوله اياه فان قيل فعلى هذا يكون هذا القول من قبيل ما اضمر عامله فما الحاجة الى اخراجه بقيد النصب بالمفعولية قلنا نعم الا ان كلامنا في ما اضمر عامله من المفعول به لان البحث فيه فلذا اخرج الغير لكن يرد عليه انه خرج بقوله كل اسم لانه كما ان المتبادر من قوله لنصبه النصب بالمفعولية كذلك المتبادر من الاسم هو المفعول به اجيب عنه انه لو كان المتبادر ذلك فلا حاجة الى اخراج مثل زيدا بوك قوله ههنا صور اربع جواب سوال وهو ان التالي لايضاح المثل وهو يحصل بواحد فما الحاجة الى ايراد امثلة اربعة بقوله زيدا ضربته وزيدا مررت به فاجاب بقوله وههنا صور اربع يعني انما اورد المص امثلة اربعة لاجل ان ممثلاتها اربعة قوله ولا يتصور ح اي حين اشتغال الفعل بالمتعلق قوله ولا يتصور جواب سوال وهو انه ينبغي ان يورد الاشتغال الفعل بالمتعلق قوله امثلة ثلثة ايضا فاجاب بقوله ولا يتصور وانقيل يجوز في هذا القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير متعلق

---

[١] الجواب عن ذلك التساهل ان ماحرره جمال الدين ان شئت فانظر في حاشيته في ذلك المقام ١٢م [٢] توضيحه والله اعلم ان ذكر النصب مطلقا وارادة النصب على المفعولية ليس الا مجازا ولابد في المجاز من القرينة فما القرينة ههنا فاجاب بقوله كما هو الظاهر اعني ان القرينة عليه هو الظهور والتبادر ١٢ [٣] اي عمل الثاني وهو الفعل النصب على المفعولية ١٢م

فتقديره زيدا ضربت غلامه ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسيرا للفعل المقدر ومعمول الظاهر اعنى غلامه تفسيرا للمتعلق المقدر اعنى قوله متعلق زيد فلا يصح قول الشارح ولا يتصور قلنا مراد الشارح من قوله ولا يتصور حينئذ الخ اى من غير تقدير فلا يرد شئ **قوله** فلهذا اورد اى لاجل ان ههنا صورا اربع ولا يتصور فى المشتغل بالمتعلق الا صورة واحدة واورد المصنف رح اربعة امثلة **قوله** والاحسن وانما قال والاحسن لان نفس الحسن موجود فى ترتيب المص رح وهو انه اخر قوله زيدا حبست عليه ليكون الافعال المعلومة فى ذيل واحد والفعل المجهول فى الآخر **قوله** كما لا يخفى وجهه وهو ان الامثلة التى يكون الفعل فيها مشتغلا بالضمير فى ذيل واحد ومايكون الفعل فيه مشتغلا بالمتعلق فى الآخر فان قيل ان ما ذكر من الوجه يدل على اصل الحسن لا على الاحسنية وفى ترتيب المص ايضا وجد يعنى الحسن فوجه الاحسنية غير موجود قلنا الحسن الذى فى ترتيب المص ليس الكلام فيه فى هذا المبحث لانه ليس المقصود ههنا بيان الفعل المجهول ولا الفعل المعلوم بخلاف الحسن الذى فى كلام الشارح فان الكلام فيه فى هذا المبحث لان البحث ههنا فى بيان الاشتغال وهو قد يكون بالضمير و قد يكون بالمتعلق فيكون الاشتغال بالضمير فى ذيل والاشتغال بالمتعلق فى الآخر اجيب عن اعتراض الشارح على المص انه انما اتى المص بالحسن دون الاحسن ليعلم ان الاتيان بالحسن جائز مع وجود الاحسن **قوله** مثال الفعل المشتغل بالضمير اشارة الى تعين الامثلة مع الممثلات **قوله** فان مررت بعد تعديته بالباء لا يقال الفعل المتعدى ينصب المفعول به ومررت بعد تعديته بالباء لا ينصب المفعول به فكيف يكون مرادفا لجاوزت قلنا ان مررت متعد بالباء فيكون مفعوله مجرورا **قوله** تلزم ملابسة اى ملابسة الشئ الاول لازم الحبس **قوله** ينصب زيد وانما جعل الشارح زيدا مفعول مالم يسم فاعله لقوله ينصب ولم يجعل ما اضمر عامله مفعول مالم يسم فاعله كما هو الظاهر لانه يابى عنه تفسيره بقوله اى ضربت واهنت الخ لانه لا يكون فى جميع ما اضمر عامله خصوصية هذه الافعال بل هذه الافعال فى الاسم المذكور فى الامثلة المذكورة **قوله** يعنى ان الفعل المفسر الناصب اعلم ان ههنا امران احدهما فعل مقدر والثانى فعل مذكور فقول المص اى ضربت لا يعلم منه انه تفسير لفعل مقدر او المذكور فلرفع الايهام وتعين ما هو المراد قال الشارح رح يعنى ان الفعل المفسر الناصب **قوله** فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته فيه مسامحة اذ من الامور البينة ان اصله ضربت زيدا ثم حذف ضربت وجئ بضربت الثانى لتفسيره **قوله** اهانة سيده اراد الشارح من الغلام العبد ولم يرد منه الابن مع ان ضرب الابن اهانة الاب ايضا لانه فى غاية الظهور فلذا اراد منه العبد **قوله** ثم ان الاسم الواقع فى مظان الاضمار جواب سوال وهو ان تقسيم ما اضمر عامله الى الاقسام الخمسة لا يجوز لانه يلزم فيه تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره لان فى صورة وجوب الرفع الاضمار غير موجود فاجاب بقوله فى مظان الاضمار يعنى ان المراد منه الاضمار الظنى لا الاضمار اليقينى اى فى مواقع تظن فى بادئ النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه فى الواقع **قوله** ويختار الرفع انما قدم الرفع مع ان المناسب بالبحث تقديم النصب

---

۱ فان حذف الجر وضم لافضاء معنى الفعل الى الاسم مع بقاء عمله ۱۲ م ۲ وانما قال فى مظان الاضمار لان الاسم م

م ضربت متعلق زيد ۱۲ م

م اذا كان ما اضمر عامله على اليقين لا يكون غير اراد النصب ۱۲ سه ولو لم يكن الباء لكان مفعوله منصوبا ۱۲ مفتى عليه الرحمه ۱۲

لاستغنائه عن الحذف بخلاف النصب اذ فيه حذف العامل والسلامة من الحذف اولى او للاهتمام بشانه لان جملة هو العمدة من البحث منه اهم قوله في الاسم المذكور جواب سوال وهو ان الرفع بالابتداء واجب لا انه مختار فاجاب بقوله في الاسم المذكور يعني ان كون الرفع مختارا بالابتداء انما هو في الاسم الذي وقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير قوله اي بكونه مبتدأ دفع وهم وهو ان الابتداء كما هو عامل في المبتدأ كذلك عامل في الخبر فليكن الاسم المذكور خبرا فدفع بقوله اي بكونه مبتدأ قوله لان تجرده جواب سوال وهو ان اختيار الرفع يقتضي سابقا جواز الرفع ولا جواز ههنا فكيف يثبت الاختيار فاجاب بقوله لان تجرده يعني لا يعلم ان جواز الرفع غير موجود هنا فان قيل ان التجرد عن العوامل اللفظية موجب للرفع لا مجوز له قلنا التجرد هنا ثابت من حيث الظاهر واما في التقدير فالعامل اللفظي ثابت حاصل الجواب ان التجرد موجب الرفع اذا لم يوجد معارضه وهنا وجد المعارض وهو ما يصلح التفسير مجوز النصب قوله اي قرينة ترجح جواب سوالين الاول انه اذا لم يوجد قرينة خلاف الرفع ينبغي ان يجب الرفع والثاني ان قرينة خلاف الرفع عبارة عن قرينة النصب ولا شك ان قرينة النصب موجودة في قوله زيدا ضربته وهو صلاحية التفسير فينبغي ان لا يختار الرفع فاجاب الشارح بقوله اي قرينة ترجح خلاف الرفع لا مجرد قرينة خلاف الرفع فان قيل لا حاجة الى تقييد القرينة بالمرجحة لانه لو ترك مطلقا جاز ايضا اذ الضمير في خلافه راجع الى اختيار الرفع لا الى الرفع فان خلاف اختيار الرفع هو اختيار النصب لحسن المقابلة قلنا ح لا يثبت الاختيار الى قوله او عند وجود اقوى منها قوله يعني ... النصب انما قال هذا لان خلاف الرفع يتناول النصب والجر والحال ان الجر غير مراد فلذا قال يعني النصب قوله لان قرينتي النصب الخ جواب سوال وهو ان الاختيار يقتضي المساوات في نفس الجواز ولا مساوات ههنا فاجاب بقوله لان قرينتي الخ قوله قرينة مصححة للنصب اما القرينة المصححة للرفع فقد مر بقوله لان تجرده عن العوامل اللفظية الخ يصح الخ وانما قال الشارح وجود ما له صلاحية ولم يقل وجود ما هو مفسر دون قوله صلاحية لان وجود المفسر قرينة لوجوب النصب لا لصحته قوله لسلامته عن الحذف الذي يخالف الاصل فان قيل على تقدير الرفع ايضا يلزم خلاف الاصل وهو كون الخبر جملة قلنا نعم لكن وقوع الخبر جملة اهون من حذفهما لما فيه من حذف المسند والمسند اليه فان قيل انه يلزم على تقدير كونه اهون خروج مثل زيد ضربته من هذه الضابطة وادخاله في الضابطة الاتي وهو قوله او عند وجود اقوى منها لوجود القرينة المصححة والمرجحة فيهما ولكن القرينة المصححة للرفع اقوى من القرينة المصححة للنصب اجيب عن اصل الاعتراض ان وقوع الخبر جملة خلاف الاصل ...... من حيث القياس اذ الاصل في الخبر الافراد ليوافق اركان الكلام اذ المبتدأ مفرد فينبغي ان يفرد الخبر لا من حيث الاستعمال اذ استعماله كثير قوله القرينة المرجحة من الجانبين جواب سوال وهو ان في الضابطة الاولى ايضا قرينة

له لعدم مناسبته بهذا المقام لان مناسبة النصب بالباب واكان اشد الا ان جعل آه ٢ سه وهو يعارض بالحذف الذي هو خلاف الاصل في جائز النصب فلم يثبت ح كون الرفع مختارا ١٢ سه يعني ان الخلاف الذي في النصب اقوى من الخلاف الذي في الرفع فان وقوع الخبر جملة آه ١٢ عـه اي خلاف الاصل ١٢ مولوی مفتی مولانا محمد عبد الرحیم

سه دليل تقديم الرفع على النصب ١٢ عـه لا مطلقا حتى يرد ما ذكر ١٢

اقوی فلا فرق بین الضابطتین فاجاب بقوله القرینة المرجحة من الجانبین قوله کاما الداخلة لان اما
بدون الدخول لاینفع قوله مع غیر الطلب لم یقل مع الخبر لان المتبادر من الخبر خبر المبتداء فی عرفهم
قوله ای یشترط دفع وهم وهو ان قوله غیر الطلب قید اتفاقی اذ القید قد یکون اتفاقیا وقد
یکون احترازیا فدفع بقوله ای یشترط الخ یعنی انه قید احترازی قوله کالامر والنهی جواب سوال
وهو ان الاستفهام ایضا من الطلب مع ان امالا تدخل علی الاستفهام لئلا یفوت صدارة الاستفهام
باما فاجاب بقوله کالامر والنهی فان قیل فعلی هذا لا یصح ذکر الطلب مطلقا فی قول المصنف رح
مع ان المراد منه بعض افراده کما قال الشارح قلنا ان الاستفهام خارج عن هذا الباب اذ الشرط
فیما اضمر عامله ان یصح تسلیط المفسر علی ماقبله والحال ان ما بعد الاستفهام لا یعمل فیما قبل الاستفهام
لئلا تفوت صدارته فان قیل ان ماقال المصنف مشکل بمثل لقیت القوم واما زید فاطلبه قلنا ان
ههنا لیس طلب الفعل بل اخبار عن الطلب قوله لا یقع بعدها غالبا الا المبتدا واما وقوع الفعل بعد اما
فنادر فی غایة الندرة ثم یرد علیه ان عطف الاسمیة علی الفعلیة ایضا فنادر فلا فرق فاجاب بقوله
بخلاف عطف الاسمیة علی الفعلیة فانه کثیر الوقوع یعنی ان لا یصل الی حد الندرة ولیس المراد من
کثیر الوقوع معناه الحقیقی فانه کاذب قوله فان الرفع یقتضی الخ فیه انه یعارضه السلامة من الحذف
قلنا کثیر وقوع الحذف فی کلامهم وقل وقوع الطلب خبرا قوله الا بتاویل جواب سوال وهو انه لما کان
وقوع الطلب خبرا غیر جائز فلیکن الرفع واجبا لا مختارا فاجاب بقوله الا بتاویل ای تاویل الطلب بالخبر
بان یقال مقول فی حقه اضربه وههنا بحث من وجهین الاول انه علی هذا لا یکون الطلب خبرا بل الخبر
لفظ مقول فلا یصح قوله الا بتاویل والثانی انه کما یکون تاویل الطلب بالخبر خلاف الاصل فی الرفع کذلک
عدم السلامة من الحذف خلاف الاصل فی الرفع فیعارضه فلا یکون الرفع مختارا اجیب عن الاول
ان ازدیاد لفظ مقول لا ینافی التاویل اذ التاویل قد یکون فی نقض الصیغة وقد یکون بازدیاد اللفظ
الاخر وههنا تاویل الطلب بازدیاد لفظ مقول فلا اشکال وعن الثانی ان فی الرفع ایضا خلاف الاصل
وهو کون الخبر جملة فیعارضه فبقی فی الرفع خلاف الاصل الذی هو تاویل الطلب بالخبر فیکون الرفع
مختارا قوله ومثل اما مع غیر الطلب وانما زاد لفظ المثل اشارة الی انه من قبیل عطف المشبه علی المشبه به
اذ وقوع الفعل بعد اما نادر فی غایة الندرة واما وقوع الفعل بعد اذا المفاجات فنادر فقط فیکون اما من
اقوی قرائن الرفع من اذا المفاجاتیة قوله الواقعة اشارة الی الامرین الاول بیان متعلق الجار والمجرور
فی قوله للمفاجات والثانی جواب سوال وهو انه منقوض بقوله خرجت فاذا السبع لان ههنا اذا المفاجات
مع انه لا یختار فیه الرفع بل الرفع فیه واجب فاجاب بقوله الواقعة علی الاسم المذکور لا مطلقا ❖

لہ ذکرہ الرضی والرضی ۱۲

لہ او نقول فی الجواب ان المراد من فعل الطلب فعل الطلب الاصطلاحی بخلاف اطلبه فانه لیس بفعل اصطلاحی ۱۲ م

ـــه وایضا انما لم یقل ذلک اشارة الی انتفاء موجب اختیار النصب فان نفی الطلب یشعر به قاله عبد ۱۲ ۱۲ ۱۲ ۱۲

قوله فى كونها من اقوى القرائن اشارة الى وجه مماثلته اذامع اما **قوله** وما وقع فى بحث الخجواب سوال ظم
قوله غلبة وقوعها يعنى ان المراد من اللزوم ماهو فى حكم اللزوم وهو الغلبة كما ان للاكثر حكم الكل نظرا الى
الغلبة قال المصرح **قوله** ويختار النصب بالعطف يعنى من غير ذكر اما واذا فان معها المختار الرفع كما ذكر
قوله فى الاسم المذكور جواب سوال ظم **قوله** اى بسبب اشارة الى الامرين احدهما ان الباء سببية
وثانيهما ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه **قوله** متقدمة بيان الواقع **قوله** اى لرعاية
اشارة الى ان قوله للتناسب مفعول له لقوله يختار **قوله** خرجت فزيدا لقيته لا يقال ان فى الرفع
ايضا قرينة مرجحة وهو السلامة عن الحذف لانا نقول كون الخرجملة فى الرفع يعارض لها فان قيل
ينبغى ان يعمل خرجت فى زيدا فى قوله خرجت فزيدا لقيته قلنا جزء الجملة لا يعمل فى جزء جملة اخرى
قوله يعنى ما ولا وان جواب سوال ظاهر يعنى ان المراد من حروف النفى هذه الثلثة وهى ما ولا وان
دون الثلثة الاخرى وهى لم ولما ولن اذهى تدخل على المضارع الملفوظ دون المقدر فان قيل ان
الفعل يقدر بعد لما كما قال المصرح فى بحث الفعل فى الفرق بين لم ولما حيث قال ان لما يختص بالاستغراق
وجواز حذف الفعل بعدها بخلاف لم قلنا ان الشارح ذهب الى مذهب من قال لا يقدر
الفعل بعدها ونقول ان المراد من قوله ولا يقدر معمولها انه لا يقدر بطريق الوجوب وما علم
من بحث الفعل هو بطريق الجواز فمالهما واحد **قوله** ولا عمرا وانما كرر الاسم لان اسم لا لنفى الجنس
اذا كان معرفة وجب فيه الرفع والتكرير كما سيجئ فان قيل لما وجب الرفع فيه فينبغى ان يجب الرفع
فيه ههنا ايضا قلنا انما يجب الرفع فى غير ما اضمر عامله فان قيل من اين علم ان كلمة لا ههنا
لنفى الجنس فليكن لا للمشابهة بليس قلنا المشبهة بليس لا تدخل على المعرفة كما مر فى شرح قول المصرح
وهو فى لا شاذ **قوله** وان زيدا ضربته الا تاديبا انما زاد قوله الا تاديبا اشارة الى ان كلمة ان فى هذا
المثال نافية لان كلمة ان النافية لا يستعمل بدون الاستثناء **قوله** وانما قال حرف الاستفهام جواب
سوال وهو ان الاخصر ان يقول والاستفهام بدون ذكر الحرف مع انه شامل لاسم الاستفهام ايضا
نحو من اكرمته فاجاب بقوله وانما قال حرف الاستفهام يعنى سلمنا انه شامل له لكن الشمول غير
مراد لانه يختار الرفع فى اسم الاستفهام فان قيل ينبغى ان يذكر الاستفهام بدون ذكر الحرف
لان غرضه الاحتراز عن الاسم والاحتراز عنه يحصل بكلمة بعد المقدر من جهة العطف على حرف
النفى لان من ليس بعد الاستفهام بل الاستفهام مقارن معه كما قال مولانا عصام الدين قلنا
ان من ايضا بعده لان من اكرمته فى قوة قوله ازيدا اكرمته ام عمروا لان من مختصر من

سه توضيح ان هذا الكلام تناقض بالكلام الواقع فى بحث الظروف لانه يدل ههنا على غلبة وقوع الجملة الاسمية بعد اذ اللفاجاة وفى بحث الظروف يدل على لزوم وقوعها بعدها فاجاب بقوله وما وقع فى الخ كذا فى حاشية عبد الرحمن ١٢م سه لان ما اضمر عامله مما يكون حذف الفعل فيه وجوبا فلا اشكال حينئذ ١٢م عسه مثل ما ذكر فى قوله ويختار فى الاسم المذكور الرفع ١٢م عسه توضيحه ان المتبادر من حروف النفى مجموع هذه الحروف مع انه ليس كذلك فاجاب بقوله يعنى ما ولا وان ١٢

مولوی مفتی مولانا محمد عبد الرحیم الفشاوری

سه حتى يجب فى اسمها الرفع والتكرير ١٢ سه ولم يجب فى اسمه الرفع والتكرير ١٢

قوله ازیدا اکرمته اعرابا وحکم المختصر والمطول واحد ولا شک ان زیدا فی المطول بعد الاستفهام فکذا فی المختصر بعده حکما وان لم یکن بعده حقیقة **فان قیل** فعلی هذا ینبغی ان یصیر ذلک الاسم منصوبا لانه صار واقعا بعد حرف الاستفهام حکما **قلنا** ان کلمة مَن مبنی لا یظهر اعرابه فی اللفظ فمن این علم انه منصوب او تحریر السوال هکذا لم قال المص رح حرف الاستفهام فقط ولم یقل بعد حرف الاستفهام واسمه عطفا علی لفظ بعد **فاجاب** بقوله وانما قال حرف الاستفهام ولم یقل اسمه لانه یختار الرفع الخ واذا کان تحریر السوال هکذا لا یرد اعتراض مولینا عصام **قوله** ولم یقل جواب سوال له ظ ثم یرد علیه ان شموله لهل غیر جائز اذ قوله هل زیدا ضربته قبیح عسه فکیف یصح شموله له فاجاب بقوله فانه یجوز الخ **قوله** لانه بمعنی قد قال الله تعالی هَلْ اَتٰی عَلَی الْاِنْسَانِ ای قد اتی علی الانسان فان قیل اذا اقتضی هل لفظ الفعل ینبغی ان لا یجوز قوله هل زید خارج مع انه جائز بالاتفاق من غیر قبح والجواب ان هل تطلب الفعل فاذا لم تجد الفعل فتصبر وتسکن کما فی هل زید ساکن واذا وجد الفعل ولم یکن فی جنبها تذکرلها الصحبة القدیمة فلا ترضی الا بان تعانقها ولهذا اقبح هل زیدا خرج **والحاصل** ان هل فی الاصل بمعنی قد وهو مختص بالفعل فاذا رأت الفعل فی حیزها ولم یتصلها فتذکرت حالة سابقة ای حالة الاتصال وتحرکت الی الف سه مالوف لیتصل بها واذا لم تره فی حیزها سکنت وسکنت عنه وغفلت کما هو حال العاشق مع المعشوق **قوله** الدالة علی المجازاة وفی قوله الدالة اشارة الی ان اذا لیس بصریح فی الاجزیة والا لوجب النصب بعده **قوله** فی الزمان انما قال هذا لمقابلته بحیث لانه یدل علی المجازات فی المکان ومعنی قوله علی المجازات ان اذا تدل علی الشرط والجزاء ای تدل علی کون الشیٔ جزاءً لشیٔ اخر وکذلک حیث تدل علی ذلک **قوله** وفی ما قبل الامر والنهی فی ایراد الش رح ما الموصولة مع لفظ قبل اشارة الی ان عبارة المص رح مصروفة عن الظاهر الی غیر الظاهر اذ لیس اختیار النصب فی نفس الامر والنهی بل فی الاسم الذی قبلهما قال مولانا عصام علی هذا یلزم علیه اعتراضان احدهما حذف الموصول مع بعض الصلة وهو لفظ قبل وثانیهما حذف المضاف وهو قبل مع ابقاء المضاف الیه وهو الامر والنهی علی اعراب نفسه لا باعراب المضاف وهو الفتح والحال ان ابقاؤه یکون علی اعراب المضاف اجیب عن الاول انا لا نسلم ان کلمة ما موصولة بل هی موصوفة بقرینة التعبیر عنها بالنکرة حیث قال یعنی موضع وعن الثانی بان هذا عند عدم المانع وکلمة فی من الحروف الجارة مانعة من کون اعراب المضاف علی المضاف الیه وانما لم یقل المص رح والامر والنهی بدون کلمة فی عطف علی السابق ای بعد الامر والنهی لان کل واحد من الامر والنهی عبارة عن المفسَّر بالفتح لان الاسم بعده مع انه محذوف وجوبا فکیف یکون الاسم بعد الامر اذ البعدیة تکون بالملفوظ لا بالمقدر **قوله** یعنی موضع هذا بیان کلمة ما وانما اول بالموضع لان کلمة فی تقتضی ان یکون مدخولها شیٔ صالح للظرفیة وایضا لیطابق مع قوله اذ هی مواقع الفعل ۷

عہ ای المستعمل للمجازاة لا یقتضی لفظ الفعل ۱۲ سه ای الالف بکسر الهمزة بمعنی الالفة والمحبوب والالوف صفته ۱۲

له توضیحه انه ینبغی ان یقول وهمزة الاستفهام لیشمل هل زید اضربته اجاب بقوله ولم یقل همزة الاستفهام الخ ۱۲ م سه ای البعدیة من الامر لیس بصحیح ۱۲ م سه لا بالاسم بان یقال فی الاسم الذی قبل الامر والنهی ۱۲ عہ ای اتصال المضاف الیه علی اعراب المضاف ۱۲ م مفتی ۷

فان ضمیر هی راجع الی المواضع قوله وقوع الاسم هذا بیان متعلق الظرف وهو قبل قوله وانما اختیر اشارة الی ان قوله اذ هی مواقع الفعل دلیل الجمع من قوله وبعد حرف النفی الخ قوله ای ما بعد حرف الاستفهام انما قدم الشارح هذا القول علی حرف النفی مع انه موخر فی المتن اما انه سهو من الکاتب او ان غرض الشارح بیان المواضع علی ای طریق کان قوله ای هذه المواضع جواب سوال وهو انه لایصح حمل المواقع علی هی لان ضمیر هی راجع الی الامور المذکورة وهی لیست بمواضع بل المواضع محالها فاجاب بقوله ای هذه المواضع یعنی الضمیر راجع الی المواضع لا الامور قوله ای مواضع اشارة الی ان المواقع غیر مباین عن المواضع حتی لایصح الحمل قوله ای مواضع وقوع الفعل فیها الخ جواب سوال مقدر واشارة الی ان اضافة المواضع الی الفعل باعتبار ان لها زیادة اختصاص بالفعل لا انها مخصوصة بالفعل والا لوجب النصب قال الفاضل عبد الغفور لکون هذه الامور مواقع الفعل لایقتضی النصب لجواز ان یرفع الاسم بعدها لان الفعل کما یکون ناصبا یکون رافعا کما یقال اذا زید یقتله ای اذا قتل زید یقتله والجواب ان الاولی بین المفسَّر والمفسِر المطابقة فی کون کل واحد منهما فعلا معلوما ماضیا او مضارعا وفیما ذکرت فات ذلک قوله وکذلک یختار النصب فی ازدیاد لفظ کذلک اشارة الی انه من قبیل عطف المشبه علی المشبه به لان اختیار النصب فی المواضع المذکورة اقوی من خوف اللبس اذ هذا الخوف بعید اذ الصفة لا یوافق المقم قوله ای التباس الخ وتحقیق هذا مر فی شرح قوله وان خفت اللبس قلت الخ اعلم ان حاصل المقام هذا ان فی کل موضع لو نصب الاسم المذکور لایکون فیه التباس شیء ولو رفع بالابتداء لا یعلم ان الفعل الذی ذکر بعده خبر لهذا الاسم او صفة له وخبره شیء آخر فالنصب فیه مختار اذ لیس فیه التباس بشیء فان قیل ینبغی ان یکون النصب واجبا اذ الاحتراز من الالتباس واجب قلنا ههنا خوف اللبس لا عین اللبس لان الخبر یوافق المقم والصفة لا توافقه فلا تکون مساویة مع الخبر قوله فی حال النصب جواب سوال وهو ان المفسَّر لیس الا فی حال النصب والتباسه بالصفة لیس الا فی حال الرفع فیلزم فی کلامه اجتماع المتضادین فاجاب بقوله فی حال النصب لکن لا من حیث هو مفسر فی هذه الحالة بل اطلاق المفسر علیه باعتبار انه خبر فی حال الرفع قوله مع موافقته دفع وهم وهو ان کلا الوجهین یوافق للمعنی المقصود فلا یضر الالتباس فدفع بقوله مع موافقته الخ یعنی ان احدهما موافق للمعنی المقم والآخر غیر موافق له وبیان المقم سیعلم من قول الشارح قوله فان الترکیب لا یحتملهما معا ای فلا یحتمل ان یکون خلقناه مفسرا وصفة معا لان الاسم المذکور لو رفع لا یحتمل الاول ولو نصب لا یحتمل الثانی قوله وهو خلاف المقصود فان قیل لا فرق بین کونه خبرا وصفة لان المراد بالشیء هو المخلوق لا مطلق الشیء لانه متناول للممکنات المعدومة مع انها لا تکون مخلوقة لله تعالی اذ هی معدومة لان الوجود معتبر فی المخلوق ومعنی خلقناه جعلناه موجودا فاذا ارید بالشیء المخلوق وجعل خلقناه صفة له یکون المعنی هکذا کل مخلوق هو مخلوق لنا بقدر وهذا المعنی صحیح سواء جعل المخلوق الثانی خبرا للاول او صفة له لا یقال لو جعل صفة له فالوهم المذکور باق لان معناه ان کل مخلوق صفته ان یکون مخلوقا لنا بقدر فیتوهم ان بعضا من المخلوقات لم یکن مخلوقا لله تعالی لانا نقول ان لفظ کل لاحاطة الافراد فمعناه ان کل فرد فرد من

[illegible] السلطان ۱۲۱۲

عه عجبا لسکوت المحشی فی محل البیان ۱۲م

٠ ای نصب الاسم المذکور بعدها

افراد المخلوق صفة ان يكون مخلوقا لنا بقدرة وليس فيه الوهم المذكور قوله في الافعال الاختيارية للعباد فانهم قالوا الافعال الاختيارية لهم كاقامة الصلوة مثلا مخلوق للعباد واما الافعال الغير الاختيارية كالقوة والذهن فهي فعل الله تعالى قوله اى الرفع والنصب دفع وهم وهو ان المراد من الامرين زيد وعمرو المذكوران في المثال المذكور والمراد من الامرين الجملتان الكبرى والصغرى والحال ان فيه خروج من المقصود فدفع بقوله اى الرفع والنصب قوله فللمتكلم ان يختار دفع وهم وهو ان يتوهم ان الاستواء في الجواز لا في الاختيار فاحدهما راجح على الاخر وهو خلاف المقصود فدفع بقوله فللمتكلم ان يختار قوله اى عنده جواب سوال وهو ان عطف الكبرى على الصغرى لا يصح ههنا لان المعطوف خال عن ضمير المعطوف عليه يعني اذا كان في المعطوف عليه ضميرا راجعا الى شئ وجب ان يكون في المعطوف ايضا ضميرا يرجع الى ذلك الشئ وههنا ليس كذلك لان في قام ضمير يرجع الى زيدا وليس في عمرو واكرمته ضمير يرجع الى زيد فاجاب بقوله اى عنده

فان قيل انه لما احتاج في العطف على الصغرى الى تقدير العائد فترجح العطف على الكبرى فينبغي ان يختار الرفع قلنا تقدير العائد هنا في عبارة المص رح واما في عبارة المتكلم فلا بد ان يكون العائد مذكورا والا فالرفع مختار قوله اى يستوى الامران الخ جواب سوال وهو ان على ما قال المص رح خرج زيدا قام وعمرا اكرمته لانه لما قال ويستوى الامران في مثل زيد قام الخ فالحكم يترتب على المضاف والمضاف اليه خارج فاجاب الشارح بقوله اى يستوى الامران الخ يعني ان المراد من المثل هو القاعدة الكلية الشاملة للمضاف اليه قوله فان قلت السلامة فان قيل ينبغي ان يكون النصب مختارا لوجود خلاف الاصل في الرفع وهو كون الخبر جملة ولا يكون ذلك في النصب فكون الخبر جملة خلاف الاصل يعارض بالسلامة عن الحذف فبقي في جانب النصب قرب المعطوف عليه وهو قرينة مرجحة له فلا بد ان يكون النصب مختارا كذا قال مولانا عصام الدين اقول لما ان كون الخبر جملة في الرفع ثابت كذلك في النصب لان الجملة الثانية معطوفة على الصغرى وهي خبر فالعطف على الخبر خبر فيكون جملة قوله واما باعتبار المبدء فالصغرى اقرب اقول لم يعهد بين ارباب العربية اعتبار مثل هذا القرب في موضع من المواضع فلا بد من شاهد اعلم ان قوله منتهى مصدر ميمي بمعنى الانتهاء والمبدأ كذلك بمعنى الابتداء قوله لوجوب دخولهما على الفعل اقول ان هذا لا يستدعي ان يكون الاسم بعدهما منصوبا لان الفعل كما يكون ناصبا يكون رافعا ايضا وجوابه مر سابقا قوله وليس مثل ازيد ذهب به منه جواب سوال المحشى وفي الحقيقة بيان قسم الخامس الذي وجب الرفع فيه قوله لانه لا يعمل النصب لانه فعل مجهول قوله يعني اذهب بصيغة المجهول قوله زيد يلابسه الذهاب به فهو فاعل يلابس وفي المثال الثاني لفظ احد فاعل يلابس وانما اراد الذهاب مع يلابس لئلا يكون معنى الفعل الاول مفقودا قوله فيما ذكرته مفقود لان المسند اليه في المثال الاول هو الذهاب وفي الثاني والثالث هو احد والمسند اليه في الفعل المفسر الذي هو ذهب به هو الضمير في قوله

عہ فلم يكن المعطوف خاليا من ضمير المعطوف عليه ۱۲ م عہ اى لا نسلم عدم تحقق الخبر جملة لان الجملة ۱۲ ۱۵ عہ الصواب ان يقول المحشى قال مولانا عصام الدين لان هذا الاعتراض من مقولته لا من مقولة المحشى ۱۲ م

به فيكون الفاعل في المثال المذكور الاول مصدر وفي المثال الثاني احد اي احد من الناس فظهر منه وجه ايراد
المثالين قوله واذا كان الامر كذلك اشارة الى ان الفاء فصيحية فالشرط محذوف قوله واجبا لابتداء
فان قيل المقصود ههنا عدم النصب فلابد ان يكون مرفوعا لكن جاز رفعه بفعل المجهول اي لذهب زيد
فالاولى ترك قوله بالابتداء قلنا احتمال تقدير اذهب مرجوح لاحتياجه الى حذف الفعل قبل زيد
مثلا بان يقال لذهب زيد فالرفع بالابتداء راجح فلذا قيد به قوله فليس من باب الاضمار لكن في
مظان الاضمار فلذا يكون قسما خامسا من الاقسام الخمسة قوله اي مثل انيد جواب سوال وهو ان قوله
كذلك جار ومجرور فكيف يكون مبتدأ فاجاب بقوله اي مثل[1] يعني الكاف بمعنى المثل ثم يرد عليه انه لما كان
قوله مبتدأ وخبره قوله كل شئ فعلوه في الزبر وهو جملة فلابد فيهما من عائد ولا عائد هنا الى المبتدأ[2]
فاجاب بقوله وهو مفرد لا يجب العائد فيه وقوله كل شئ مقولة القول قوله اي في صحائف اعمالهم
تفسير غير المشهور بالمشهور او دفع وهم وهو ان يتوهم ان الزبر جمع زبور وهو كتاب داؤد عليه السلام
قوله فقوله في الزبر اي اذا كان تقديره فعلوا كل شئ فقوله في الزبر لا يخلو اما متعلق بفعلوا
او صفة لشئ وعلى كل تقدير فسد المعنى قوله مع انه خلاف ظ لوقوع الواسطة بين الصفة والموصوف
وهي فعلوا قلنا خلاف الظ عام يتناول اي لغير الجائز ولغيره قوله لان كل شئ كائن لانه جاز ان
يكون في صحائف اعمالهم شئ لا يكون مفعولا لهم ككتب بسم الله في راس كتبنا فينبغي ان يكون عندهم
ايضا شئ يكتبونه في راس الصحيفة قوله لا يغادر صغيرة اي لا يترك سيئة صغيرة ولا كبيرة هذا
ما ذكره المحشيون مع ان الاية يتناول الخير والشر جميعا فهذا انكان لاجل ان الصفة اعني الصغيرة
والكبيرة مونثة فلينبغي ان يكون الموصوف كذلك فهو مدفوع لانه جاز ان يوضع موضع سيئة
الخصلة التي تتناول الخير والشر جميعا الا انهم قدروا السيئة دون الخصلة للاهتمام بشانها لانها المقصود
في كتابة الاعمال قوله لئلا يلزم اتفاق فان قيل ينبغي ان يقول لئلا يلزم احد الامرين اما
اتفاق القراء على غير المختار او يلزم ان لا يكون القاعدة المختارة مختارا قلنا لما كان الامر الاول يستلزم
الثاني فاكتفى به قوله ونحو الزانية الواو للعطف فيكون معطوفا على كل شئ تقديره وكذا نحو
الزانية والزاني وجملة قوله الفاء بمعنى الشرط تعليل وجملة وقوله جملتان بتقدير المبتدا اي هذه الاية
جملتان تعليل اخر معطوف على الاول قوله الفاء فيه جواب سوال وهو ان قوله ونحو الزانية مبتدأ وقوله الفاء
بمعنى الشرط خبره والحال انه لا عائد[3] في الخبر فاجاب بقوله…… فيه ثم يرد عليه ان الفاء بمعنى
الشرط غير موجود في كلامهم فاجاب بقوله مرتبطة بمعنى الشرط يعني ان الفاء داخلة على الجزاء لكن
الفاء الجزائية يرتبط الجزاء بمعنى الشرط اي على معنى الشرط قوله لكون الالف واللام جواب سوال وهو ان
الفاء لا يدخل في الخبر الا اذا كان المبتدأ اسم موصول ولا موصول ههنا فاجاب الشارح بما ترى
قوله فيه معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني قوله ان الاولى لها جواب سوال وهو انه من اين جعل

٧ فان قيل ان الواسطة فيها جائزة فح كيف يصح قوله خلاف ظاهر الاية بل ينبغي ان يقول هذا غير جائز

---

[1] مع انه ليس براد ههنا ۱۲

[2] ولابد في الخبر اذا كان جملة من عائد كما مر هذا التحقيق في المبتدا والخبر ۱۲

الزنا شرطا فلجاب بقوله لدلالتها اى لدلالة الفاء **قوله** فامتنع تسليط الفعل وتسليط ماينا سبه غير معلوم فيما نحن فيه فلا يرد انه لايلزم من امتناع تسليط الفعل ان يتعين الرفع وانما يلزم اذا امتنع تسليط ماينا سبه ايضا **قوله** ومثل هذا الفاء احتراز عن الفاء الزائدة **قوله** والاية جملتان جواب سوال وهو ان قوله جملتان مفرد اے ليس بجملة وعطف المفرد على الجملة لايجوز فلجاب بقوله والاية **قوله** مستقلتان جواب سوال وهو ان الشرط والجزاء المذكوران فى قول المبرد ايضا جملتان فاجاب بقوله مستقلتان بخلاف الشرط والجزاء لانهما غير مستقلين بل احدهما مرتب على الآخر **قوله** اذ الزانية مبتدأ جواب سوال وهو ان الجملة واحدة فكيف يكون جملتان فاجاب بماترى **قوله** اى ان ثبت جواب سوال وهو ان الجزاء يقتضى الشرط ولاشرط هنا فاجاب بماترى **قوله** وقيل زائدة وما بعدها كلام مبتدأ **فان قيل** ان القول بزيادة الفاء مع احتمال السببية بعيد وايضا لايناسب حملها على التفسير لانه غير محتاج **قلنا** ان فاجلدوا ايجاب هو متضمن للوجوب الذى هو الحكم محتاج الى التفسير **قوله** وجزء الجملة فان قيل انه لم اختار هذا الاطناب ولم يقل بقول المبرد **قلنا** ان قول المبرد متردد اذ رأينا ان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبله نحو وَاَمَّا الْيَتِيْمَ فَلَا تَقْهَرْ وَاَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ وَاِذَا جَاءَ نَصْرُ اللّٰهِ فَسَبِّحْ فان قوله سبح عمل فى قوله اذا جاء لان اذا ظرف يقتضى العامل فانا لاندرى مواضع زيادة الفاء وعدمها **قوله** وان لم تكن الفاء والتحقيق هذا امر فى بحث غير المنصرف فى قوله ان استغنى عنه والا اظهرت فطالعه ان شئت **قوله** واختيار النصب اعنى ان الشرطية وهو قوله والا فالمختار النصب اشارة الى القياس الاستثنائى استثنى فيه نقيض التالى ليثبت نقيض المقدم وانما حمله اى الشرطية على ذلك اذ لو لم يحمل عليه لكان معناه ان اختيار النصب واقع على بعض التقادير لكنه غير واقع اصلا فان الشاذ لايعبأ به فالقياس الاستثنائى استدل به من رفع التالى الى رفع المقدم اى لو لم يكن الفاء بمعنى الشرط عنده او الاية جملتان فكان المختار فيه النصب ولكنه ليس بمختار بل باطل فيكون الفاء بمعنى الشرط او الاية جملتان **قوله الرابع** وهو الصفة يقتضى الموصوف وهو لفظ الموضع ثم قوله الرابع من اسماء لازم الاضافة يقتضى المضاف اليه فقال الشارح من تلك المواضع **قوله** التحذير اى موضع التحذير ليصح الحمل على قوله الرابع **قوله** لضيق الوقت اعلم انه لابد فى الحذف الواجب من الامرين احدهما القرينة والاخر سد المسد فى مقام المحذوف فالقرينة ضيق الوقت عن ذكر العامل واما سد المسد فى القسم الاول فهو المعطوف اعنى قوله والاسد من نفسك وفى القسم الثانى لما كرر المحذر منه فاحدهما معمول والاخر سد المسد نحو الطريق الطريق ولا يخفى ان التكرار ينافى ضيق الوقت اقول المنافى شئ آخر والتكرار ليس الا الاتيان بعين المطلوب **قوله** وفى اصطلاح النحاة جواب سوال وهو ان التحذير لما كان عبارة عن التخويف لا يصح حمل المعمول عليه **قوله** اى اسم لما كان المعمول صفة يقتضى الموصوف زاد الشارح **قوله** اى اسم يرد عليه ان المعمول هو اثر العامل وهو الحركة وهى ليس باسم فعلى هذا لا يصير التعريف مانعا فاجاب بقوله عمل فيه يعنى المراد من المعمول المعمول فيه وهو الاسم كما ان المراد من المشترك المشترك فيه

وانما قال عمل فيه ولم يقل معمول فيه ليكون متعلقا لقوله بتقدير اتق اذ الفعل اصل في العمل ومتعلق الظرف عامل فيه وان كان شبه الفعل ايضا يعمل قوله بتقدير اتق فان قيل الانسب ان يقال باتق بدون قوله بتقدير لانه معمول لاتق لا انه معمول للتقدير قلنا هو محمول على القلب تقديره باتق المقدر احترازا عن اتق المذكور لانه ليس بتحذير ثم قوله تحذيرا منصوب وله طرق كثيرة فقال الشارح احذر ذلك المعمول تحذيرا فان قيل لم لم يجعل مفعولا له لقوله بتقدير اتق لانه علة لتقدير العامل لضيق الوقت قلنا انما قد حذف او ذكر ليحصل المعطوف عليه لقوله او ذكر المحذوف منه والضمير في منه راجع الى الالف واللام و قوله مكررا حال منه وانما كرر ليكون احدهما معمولا والآخر مسدا كما مر والتكرار هنا لا ينافي لضيق الوقت لانه اتيان بعين المطلوب قوله على صيغة المجهول جواب سوال وهو ان قوله اتق او ذكر فعل و قوله المحذوف منه مفعوله والضمير المستتر فيه فاعل والحال انه لابد للضمير من المرجع ولا مرجع هنا فاجاب بقوله على صيغة المجهول فلا ضمير في ذكر حتى .. يقتضى المرجع ثم كلمة او في قوله او ذكر للعطف يقتضى المعطوف عليه فقال الشارح عطف على حذر او ذكر قوله قلنا اى نعم لابد من الضمير في المعطوف لكن اذا الربط عائد آخر فيه غير الضمير وهنا العائد موجود غيره وهو وضع المظهر موضع المضمر فلا يرد ما قال عصام من ان قوله لابد من ضمير في المعطوف ممنوع بل لابد من عائد اعم من ان يكون ضميرا او غيره فان قيل ان وضع المظهر موضع المضمر عبارة عن وضع المرجع في موضع الضمير كما في الحاقة ما الحاقة وهنا ليس كذلك لان مرجع الضمير هو المعمول والمظهر هو المحذوف منه قلنا انهما وان كانا مخالفين في العنوان اى في التلفظ لكنهما متحدان فيما صدقا عليه كما قال الشارح لان تقدير الكلام او معمولا بتقدير اتق ذكر مكررا ثم يرد عليه ان وضع المظهر في موضع المضمر يكون لنكتة فسأل السائل ما النكتة ههنا فقال الشارح لانه وضع المحذوف منه الخ قوله هذان المثالان الخ دفع وهم وهو ان احدهما مثال للقسم الاول والآخر مثال للقسم الثاني فدفع بقوله هذان مثالان ١٥ اى انهما مثالان للاول والسر في ايراد المثالين لقسم واحد ان احدهما مثال للاسم صحيح والآخر مثال للاسم تاويلي قوله ومعناهما اى اصلهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك ثم حذف قوله من نفسك من المعطوف اكتفاء بذكره في المعطوف عليه فبقي بعد نفسك من الاسد ٤ والاسد ثم حذف قوله بعد لضيق الوقت فبقي نفسك والاسد ثم حذف النفس لعدم الاحتياج اليه لانه اتى به للفصل بين ضميري الفاعل والمفعول الراجعين الى شيء واحد وهو المخاطب وهو لا يجوز في غير افعال القلوب كما يأتي تحقيقه في افعال القلوب وان شئت فلينظر فيها فبقي قوله ك والاسد ثم ان قوله ك ضمير متصل يقتضى ما اتصل به فاتصل بايا فصار اياك والاسد وهكذا بيان قوله وان تحذف قوله وهو ضربه بالعصا جواب سوال وهو ان المحذوف والمحذوف ما يكون في مقابلة الملفوظ اى ما ليس بملفوظ فعلى هذا فسد المعنى فاجاب بقوله وهو ضربه

٤ من الاسد من المعطوف عليه اكتفاء بالمعطوف فبقي قوله بعد نفسك والاسد ثم حذف قوله ٣

سلہ ١ ے قولہ تحذیرا ١٢ منه اللّٰھم اغفر لی ولوالدی آمین

بالعصا وهذا القول قول امير المؤمنين عمر رض في حق المحرم **قوله** وعلى التقديرين جواب سوال وهو ان المحذر منه ما يكون بعد كلمة من فينبغي ان يكون النفس في قوله والاسد من نفسك محذرا منه وليس كذلك لانه ما يكون منه الخوف ولا يخاف الاسد من النفس وايضا التبعيد لا يكون الا في المقدور وتبعيد الاسد غير مقدور للمخاطب فاجاب بقوله وعلى التقديرين وحاصله ان معنى قوله والاسد من نفسك اى بعد نفسك من الاسد لتاكيد القول الاول لكن فعل فيه التقديم والتاخير احترازا عن التكرار اللفظي **قوله** غير صحيح اى في فرد من افراد النوع الاول لانه لا يقال اتقيت وزيدا لانه لازمي لا يقتضي المفعول **قوله** وتقدير بعدا ه لما اجاب البعض عن هذا الاعتراض ان المراد من قوله بتقدير اتق اى بتقدير بعد ولا شك ان بعد مستقيم فرد الشارح على هذا البعض ان تقدير بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب **فان قيل** الاولى ان يقول غير صحيح في موضع قوله غير مناسب لان تبعيد الطريق غير مقدور للمخاطب **قلنا** انه غير مقدور بنظر البادي واما بنظر الدقيق فمقدور بان يمشي الى الطرف الآخر في مقابل الطريق فيكون الطريق بعيدا ابعد المخاطب فلذا قال غير مناسب **قوله** لا على تبعيده لان تبعيد الطريق غير مقدور للمخاطب **قوله** فان المعنى على هذا اشارة الى بيان المحذر منه **فان قيل** كلامه يشعر بان المحذر منه هو ما يؤذيك والمحذر هو نفسك مع ان المحذر هو نفسك لانه من افراد النوع الثاني **قلنا** بان نفسك نفسك محذر منه بالفعل ولكنه محذر في المآل اما الثاني فظاهر اذا الرجل يخاف من المؤذيات كالاسد ونحوه واما الاول فلان من الامور ما هو لازم للنفس بسبب الرجس الذي في نفس الرجل فيكون المحذر منه هو الضرر **قوله** ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور اعني الطريق الطريق **فان قيل** انه لازمي فكيف ينصب المفعول به اعني الطريق **قلنا** ان كل مفعول به اذا كان صالحا للمفعول فيه يجوز ان يعمل الفعل اللازمي فيه لانه شابه المفعول فيه والحال ان الطريق يصلح للمفعول فيه اذ هو مكان من الامكنة اجيب ان عبارة المصنف في حذف المعطوف اى بتقدير اتق وبعد ونحوه **قوله** قيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن النوعين اما خروجه من النوع الثاني فظاهر اذ هو لا يكون مكررا واما من النوع الاول فلانه ليس بعد الاسد في التركيب المذكور شيء حتى يصح قوله تحذيرا مما بعده **قوله** فانه ايضا تحذير لانه عطف على التحذير والمعطوف على التحذير تحذير **قوله** والتوابع خارجة يعني ان خروج الاسد غير مضر لانا التزمنا الخروج عن الحدود لانه من التوابع اقول بفضل الله تعالى ان هذا الاعتراض غير وارد لانه قال الشارح وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد فمعنى قوله والاسد من نفسك اى بعد نفسك من الاسد فمعنى المعطوف والمعطوف عليه واحد فلا يرد الاعتراض **قوله** في قسمي النوع الاول اى في مثالي النوع الاول احدهما اياك والاسد والثاني اياك وان تحذف **قوله** اياك من الاسد بذكر لفظ من الاسد الذي حذف من المعطوف عليه **قوله** لان حذف حرف الجر الخ لان ان حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها في تاويل الاسم فلما طال لفظ ما هو في الحقيقة اسم واحد فلجاز

ه نحو کونه مفعولا لانه منصوبا بتقدیر اتق ۱۲

فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر **قوله** لامتناع تقدير من اى لامتناع حذف حرف الجر من الاسماء الصريحة وههنا بحث من وجهين احدهما انه يجوز حذف حرف الجر من الاسماء كما في المفعول فيه والمفعول له والثاني ان تقدير من لما امتنع لا يصح قول الشارح وشذ وذه مع غير ان وان اجيب عن الاول ان حذف حرف الجر منهما بالشروط المذكورة ومراد نابدون الشروط وعن الثاني ان المراد بالشاذ ما يكون مخالفا عن القياس والاستعمال جميعا كالمسجُد بضم الجيم والحال ان هذا الشاذ لا ينافي .... الامتناع **قوله** وشذ كثير **فان قيل** بين الشاذ والكثير منافات لان الشاذ يدل على القلة والكثير يدل على الكثرة **قلنا** المراد من هذا الشاذ ما خالف القياس ووافق الاستعمال فيكون معنى قوله شاذ كثير اى شاذ بنظر الى الاستعمال او نقول انه بمعنى نهاية اى شاذ نهاية اى قريب الى الندرة **قوله** المفعول فيه وهو مبتدأ وخبره[له] محذوف اى منها المفعول فيه وقوله فيه مفعول ما لم يسم فاعله والضمير عائد الى اللام الموصول **قوله** ما فعل فيه فعل **فان قيل** ان كلمة ما لا يخلو اما عبارة عن الاسم او عن المسمى فعلى الاول لا يصح ارجاع الضمير في قوله فيه اذ الفعل لا يكون في الاسم وعلى الثاني يلزم الخروج عن البحث لانه في الاسماء **قلنا** ان ما عبارة عن المسمى لكن بحذف المضاف اى اسم ما فعل فيه بقرينة ذكر الاسم في المفعول المطلق **قوله** اى حدث جواب سوال وهو انه لا يصدق الحد على فرد من افراد المحدود اذ لا شيء من المفعول فيه فعل فيه فعل لان الفعل مشتمل على الامور الثلاثة الحدث والنسبة والزمان ولا يقع فيه النسبة والزمان بل الحدث فقط فاجاب بقوله اى حدث ثم يرد عليه انه لما كان المراد من الفعل حدث مذكور فهو صادق فيما يكون العامل فيه المصدر فقط دون الغير فاجاب بقوله تضمنا او مطابقة ثم يرد عليه ان بذكر قوله مذكور خرج قولهم يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت فان فعله غير مذكور فاجاب بقوله في ضمن الفعل الملفوظ والمقدر فان قيل ان تقسيم الفعل المذكور الى الملفوظ والمقدر تقسيم الشيء الى النفس والغير **قلنا** المذكور بمعنى المؤدى اى ما فعل فيه فعل مؤدى وهو اعم من الملفوظ والمقدر كما في عبد الغفور رح **قوله** او شبهه كذلك اى الملفوظ والمقدر **قوله** يوم الجمعة يوم طيب فان قوله يوم الجمعة مبتداء والمبتدأ لا يقتضي تقدير الفعل **فان قيل** ان طيب صفة مشبهة فهو عامل في اليوم **قلنا** ان الصفة المشبهة لا يعمل فيما قبلها وان سلم فهو مناقشة في المثال وهو ليس من داب العلماء اذ يجوز ان يبدل المثال بان يقال يوم الجمعة زمان فعلى هذا لا يرد شيء **قوله** لكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة اى حضرت يوم الجمعة فان يوم الجمعة داخل فيه مع انه مفعول به **قوله** فلو اعتبر في التعريف اشارة الى الجواب وفيه تامل اذ يجوز ان يراد بقوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في فح لا يحتاج الى قيد الحيثية اجيب بانه لو كان المراد ذلك ولم يعتبر قيد الحيثية يصدق على يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة انه ما نسب اليه فعل مذكور بكلمة في في قولنا شهدت في يوم الجمعة **قوله** فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث اى ذكر يوم الجمعة في قولنا شهدت يوم الجمعة ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل الفاعل **قوله** لاحاج

[له] او خبر مبتدإ محذوف اى هذا باب المفعول فيه ۱۲م

بحث المفعول فيه

عه اى من المفعول فيه والمفعول له ۱۲ عه فيما ياتى فهما مستثنان عن هذه القاعدة ۱۲ مفتی

الی قولہ مذکور لانہ لاخراج قولہ یوم الجمعۃ یوم طیب والحال انہ خارج بقید الحیثیۃ لانہ وان صدق
علیہ انہ فعل فیہ فعل مذکور ولکن لیس من حیث انہ فعل فیہ فعل مذکور بل من حیث انہ حمل علیہ قولنا
.... یوم طیب قولہ الا لزیادۃ المعرف اشارۃ الی الجواب وھو ای المعرف بصیغۃ اسم المفعول و
لو کان بصیغۃ اسم الفاعل فلہ وجہ قولہ بیان لما الموصولۃ جواب سوال وھو ان کل قید اذا ذکر فی
التعریف لابد فیہ من الاحتراز عما عداہ وھو حاصل بما سبق فلا حاجۃ الی قولہ من زمان او مکان ..
فاجاب بقولہ .. بیان لما الموصولۃ یعنی انہ لیس جزء من التعریف بل ھو بیان لجزء التعریف ثم یرد علیہ
ان کلمۃ او للتشکیک او الشک وھما ینافیان البیان فکیف یکون بیانا لکلمۃ ما الموصولۃ فاجاب بقولہ
اشارۃ الخ یعنی ان کلمۃ او للتقسیم ثم یرد علیہ ما الفائدۃ فی ذکر الاقسام ای القسمین فاجاب بقولہ وتمہید الخ الواو
بمعنی اللام قولہ وھو ضربان جواب سوال وھو ان قول المص رح وشرط نصبہ تقدیر فی غیر صحیح اذ
تقدیر فی شرط لنفس المفعول فیہ لا شرط لنصبہ کما ھو مذھب القوم فاجاب بقولہ وھو ضربان یعنی ان قول
المصنف رح بناء علی مذھب المص رح لان تقدیر عندہ اللام شرط النصب لا شرط نفس المفعول فیہ فیکون للمفعول
فیہ عندہ ضربان قولہ وخالفہم فان قیل ان المخالفۃ عن القوم فی قوۃ الخطاء فما وجہ ارتکابہ
قلنا ان المصنف رح تابع الحق وھو فیما قال المصنف رح لصدق التعریف علی القسمین قولہ ولذلک
قال ای لاجل ان المفعول فیہ علی ضربین قال الخ قولہ مبہما کان الزمان بیان لکلمۃ کلیھما والمراد بالمبہم
ما لیس لہ حد کالحین والدھر والزمان سواء کان معرفا او منکرا والمراد بالمحدود ما لہ حد
کالیوم والشہر والسنۃ سواء کان معرفا او منکرا قولہ جزء مفہوم الفعل فان قیل لا نسلم
ان المبہم جزء الفعل لان الدھر مبہم مع انہ لیس بجزء لا من الماضی ولا من المستقبل قلنا انہ جزء
من مفہوم مطلق الفعل وان لم یکن جزءا من اقسامہ قولہ کالمصدر ای کالمفعول المطلق مثل ضربت
ضربا فان الضرب جزء الفعل فیصح انتصابہ بلا واسطۃ قولہ مثل صمت الدھر وافطرت الیوم الاول
مثال المبہم والثانی مثال المحدود قولہ المکان جواب سوال وھو ان ضمیر کان لا یخلو اما راجع الی
الظروف او الی المکان فعلی الاول لا یوجد المطابقۃ بین الراجع والمرجع وعلی الثانی لا یوجد العائد فی الخبر
الجملۃ الی المبتدا اعنی الظروف فاجاب بقولہ المکان یعنی ان الضمیر راجع الی المکان ولا حاجۃ الی ارجاع
الضمیر الی الظروف لان اضافتہا الی المکان بیانیۃ فالارجاع الی المبین ارجاع الی المبین قولہ فلا یقبل
جواب سوال وھو ان قولہ فلا وقع جزءا وھو لا یکون الا جملۃ وقولہ فلا حرف فاجاب بقولہ
فلا یقبل یعنی ان المنفی بلا محذوف قولہ للاختلاف فیہا والابہام علی المکان المبہم لانہ استعارۃ من
المستعیر الفقیر وذا لا یجوز قولہ من المکان جواب سوال وھو ان المبہم یتناول الزمان کالدھر مع انہ
لیس من الجہات الست ثم ترک التاء فی ست ولم یقل ستۃ لان معدودہ مؤنث وھو الجہات
قولہم وشمال بالکسر قولہم وما فی معناہ کالعلو والسفل والجنوب والشمال بالفتح الشین ثم تفسیر المبہم
...... من المکان بالجہات الست مذھب المتقدمین واما تفسیر غیر المبہم من المکان

هو النكرة فيه ان قوله جلست خلفك لانه منصوب بتقدير فى بالاتفاق مع انه معرفة بالاضافة
اجيب عنه ان الجهات لا تتعرف بالاضافة كما ان لفظ مثل وغير لا تتعرف بها **قوله** اى على المبهم المفسر
جواب سوال وهو ان الضمير راجع الى الجهات فلا يطابق فاجاب بقوله اى على المبهم المفسر اه يعنى ان
الضمير راجع الى المبهم وهو مذكر ثم يرد عليه ان فى هذا الحمل استعارة من المستعير كما ترى اجيب عنه المراد من
الحمل هو الحمل فى الجهاتية لا فى النصب تقدير اللام اذ .. تقديرها باعتبار نفس عند ولدى لابهامهما
والحمل على الجهات بل الحمل فى الجهاتية ليكون تعريف المكان المبهم جامعا للافراد وانما كان عند ولدى
مبهما لانك اذا قلت جلست عندك يتناول جميع الامكنة التى فى جوانبك **قوله** ولم يذكر وجه حمل شبههما
ويجوز ان يكون ضمير قوله لابهامهما راجعا الى المشهور المشبه به فان عند ولدى مشهور وشبههما شبه
قوله دون وسوى اى باعتبار الاصل لان معنى دون هو المكان القريب من الشئ نحو جلست دونك
اى فى مكان قريب منك وان كان يستعمل بمعنى التجاوز كذا قال مولوى عبد الحكيم **قوله** وكذا حمل
على المبهم من المكان لفظ مكان وانما زاد قوله وكذا لانه من قبيل عطف المشبه على المشبه به كما لا يخفى **قوله**
اى على المذهب الاصح يعنى ان موصوف قوله الاصح هو المذهب لا الاستعمال ولو كان موصوفه
الاستعمال لا يرد الاعتراض الذى حرره الشارح كما ستعلم فى آخر شرح الشارح **قوله** وهذا محل تأمل
اى كون ما بعد دخلت مفعولا فيه على المذهب الاصح محل تأمل فيه اشارة الى الاعتراض على المذهب
الاصح بوجهين احدهما ما بينه الشارح بقوله فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الخ والثانى ما بينه بقوله
ومما يؤيد ذلك الخ اجيب عن الاول انا سلمنا ان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمامه بالمفعول به
لكن هذا فى الفعل المتعدى والدخول لازمى اذ هو ضد الخروج وهو لازمى بالاتفاق فكذا الدخول
فان قيل سلمنا ان الدخول لازمى لكن ههنا متعدى بواسطة حرف الجر وهو كلمة فى **قلنا** ان الدخول
وان كان متعديا بحرف الجر لكن يجوز ان يكون مراد المصنف رح من قوله وما بعد دخلت على الاصح
عند عدم كونه متعديا بحرف الجر اى المراد دخلت الدار لا دخلت فى الدار وفيه بحث من
وجهين الاول انه لما كان مراد المصنف رحمه الله عدم كونه متعديا بحرف الجر فيكون لازميا
فعلى هذا قوله على الاصح ليس على ما ينبغى لانه علم من الاصح على صيغة اسم التفضيل ان ما قال البعض
صحيح واذا كان الدخول لازميا فيكون قول البعض فاسدا لا صحيحا والثانى انه لما كان ما بعد دخلت
مفعولا فيه على الاصح فيكون الدخول متعديا قطعا بحرف الجر الذى فى المفعول فيه لانه لا يخلو من
كلمة فى اما لفظا او تقديرا فلا يحتمل ان يكون لازميا اجيب عن الاول لان كثيرا ما يجئ اسم التفضيل
بمعنى نفس الفعل كما فى قولهم فلان افقه من الجدار او افقه من الحمار وعن الثانى ان التعدية التى تقابل
اللازم مختص بالباء فقط وتعدية سائر الحروف الجارة ليس بمعنى الذى تقابل اللازم
كما صرح به العلامة التفتازانى فى السعدية **واجيب عن الاعتراض الثانى**

عه عطف على قوله اجيب عن الاول انا سلمنا اه ۱۲ مفتى اللهم اغفر لى ولوالدى ولمن قال لا اله الا الله محمد رسول الله

عن الاعتراض الذي بينه بقوله ومما يؤيد ذلك ان هذه الكلية ممنوعة اذ صح ان يقال جلست في جميع اجزاء البيت ولا يصح ان يقال جلست في جميع اجزاء الدار **فان قيل** ان ههنا الامران احدهما الوقوع والآخر النسبة والكلية المذكورة في النسبة لا في الوقوع ولا شك ان نسبة الجلوس الى جميع اجزاء الدار صحيحة وان لم يصح وقوع الجلوس في جميع اجزاء الدار اجيب عن اصل الاعتراض انا لا نسلم ان في فعل الدخول لا يصح النسبة الى العام الا ترى ان الداخل في الباب يصح ان يقول دخلت الدهليز ودخلت الدار مع ان الدهليز اعم من الباب والدار اعم منهما واذا كان الباب مفعولا فيه ههنا فكذا كل ما هو بعد دخلت **فان قلت** مراد المعترض ان الكلية في الدخول غير صحيح في فرد من الافراد لانها لا تجري فيه اصلا اجيب عن اصل الاعتراض ان الكلية ممنوعة اذ لو صح لزم ان لا يكون البلد في قولنا دخلت الدار في البلد مفعولا فيه واللازم باطل فالملزوم مثله بيان الملازمة ان البلد ههنا مفعول فيه مع انه لا يصح نسبة الدخول الى امر اعم منه وهو الاقليم لانه اذا قال للداخل في الاقليم دخلت الدار في البلد يصح ولو قال دخلت الدار في الاقليم لا يصح مع ان البلد مفعول فيه بالاتفاق **فان قيل** ان هذا القياس قياس مع الفارق لان الدخول في مثال الاقليم يتم بالدار فلذا لا يكون البلد مفعولا فيه واما في مثال الشارح رح فالدخول يتم بالدار فكيف يكون مفعولا فيه اجيب عن اصل الاعتراض ان الكلية تصح اذ لم يمنع مانع وفي مثال النقض وجد المانع وهو كونه مقيما في البلد **قوله** وقيل معناه على الاستعمال الاصح وعلى هذا لا يرد الاعتراض الذي حرره الشارح رح بقوله وهذا الجواز تأمل لانه ليس ههنا مذاهب حتى اختلفوا في الوجه يعني ان استعمال ما بعد دخلت يكون بحذف كلمة في على الاصح وقد يكون بذكر كلمة في سواء يقال له مفعولا فيه او مفعولا به **قوله** ونقل عن سيبويه اشارة الى تأييد قول القيل في تقييد لفظ الاستعمال لان سيبويه حكم بشذوذ استعماله يعني فعلم ان استعماله بدون في اصح واكثر **قوله** بلا شرطية التفسير جواب سوال وهو انه لا يصح عطف قوله وعلى شرطية على قوله بعامل مضمر لانه يلزم العطف على النفس فاجاب بما ترى[1] **قوله** اي لقصد تحصيله جواب[2] سوال وهو ان دخول اللام في قوله لاجله لا يجعلوا ما علة لما قبله او معلول له ففي الاول لا يصح تمثيله بقوله ضربته تاديبا وعلى الثاني لا يصح التمثيل بقوله قعدت عن الحرب جبنا فاجاب بقوله اي لقصد تحصيله اي تحصيل الفعل او بسبب وجوده اي وجود الفعل يعني ان المراد كلاهما **فان قيل** فعلى هذا يلزم عموم المشترك وذا لا يجوز **قلنا** المراد ههنا عموم المجاز اي الباعث على الفعل مطلقا سواء كان في الذهن كما في المثال الاول وفي الخارج كما في المثال الثاني **قوله** ما فعل مطلقا اي مما فعل فعلا مطلقا **قوله** اي حدث اي المراد من الفعل معناه التضمني او ان الفعل مقروء بفتح الفاء فيكون مصدرا فعلى هذا لا حاجة الى التأويل **قوله** اي بلفوظ جواب سوال وهو ان المذكور مشتق من الذكر وهو عبارة عن العلم كما في قوله تعالى فاسئلوا اهل الذكر

---

[1] يعني انما زاد قوله بلا شرطية التفسير ليصح العطف وعلى شرطية التفسير فلا يلزم من عطف الشيء على نفسه كذا قال عبد الرحمن وغيره ١٢

[2] يعني ان المفعول له منقسم الى قسمين احدهما علة غائية للفعل كالتاديب للضرب والثاني ما ليس كذلك كالجبن للقعود

[3] فالقسم الاول يكون بحسب تعلقه علة للفعل يجب وجوده في الخارج معلولا له والقسم الثاني يكون بحسب وجوده علة للفعل فيتوجه ما ذكره الشارح كذا قال عصمة الله السمرقندي ١٢

لان كنتم لا تعلمون فعلى هذا لا يطابق للمقصود فاجاب بقوله اى ملفوظا ثم يرد عليه فعلى هذا لا يخرج عند ما كان فعله مقدرا فاجاب بقوله حقيقة او حكما **قوله** احتراز عن مثل اعجبنى التاديب[1] لانه[2] فاعل يقتضى[3] ناصبا لفظا ولا تقديرا وفيه نظر لان التاديب يخرج به اذا جعل من القسم الاول من المفعول له واما اذا جعل من القسم الثانى فلا يخرج بهذا لان فعله وهو اعجب مذكور فان قلت لا يجوز التاديب فى زيدا سبب لوقوع التعجب اجيب عنه المراد ان يكون المفعول له غير الفاعل وههنا عين الفاعل ولا يخفى انه على هذا لا حاجة الى قوله مذكور لانه ذكر لاخراج. قوله اعجبنى التاديب وهو خارج بدون ذكر الفعل اذ هو خارج بالفاعلية **قلنا** ان ذكره لزيادة تصوير المعرف **قوله** مذكور فى الجملة اى فى تركيب من التراكيب **قوله** الذى ضربت لاجله ان فعله مذكور معه فى التركيب الذى هو اى ذلك الاسم فيه وان كان مؤخرا **فان قلت** المراد ان يكون مذكورا معه ومقدما عليه ايضا **قلنا** هو مذكور معه فى التركيب الذى هو فيه مقدم عليه ايضا فى قولنا ضربت زيدا او فى قولنا اعجبنى التاديب ان التاديب ليس بمفعول له بل هو فاعل اعجبنى **قوله** ايراده معه للتنصيص فيه **فان قيل** قيد العمل يخرج المفعول له المجرور نحو جئتك للثمن لان العامل فى المجرور هو الجار لا الفعل **قلنا** ان العامل فى المجرور هو الفعل ايضا وانه منصوب المحل **قوله** ويترتب عليه **وفيه** نظر اذ التاديب عين الضرب ولان ضرب شخص بالعصا مثلا ضرب وتاديب **قلنا** انهما وان اتحدا ذاتا لكنهما متغايران بالاعتبار اذ وضع العصا على شخص من حيث انه مفيد للالم يقال له الضرب ومن حيث انه مفيد للاخلاق الحسنة يقال له التاديب او نقول ان المراد من التاديب التادب وهو غير الضرب لانه فعل الضارب والتادب فعل المضروب **وفيه نظر** وهو انه على هذا لا يتحد فاعل الفعل والمفعول له فينبغى ان لا يجوز تقدير اللام **قلنا** وان لم يتحد فاعل الضرب وفاعل التادب لكن اتحد فاعل الضرب وفاعل سبب التادب وهو التاديب **قوله** والقائل الخ جواب سوال وهو ان قوله خلافا منصوب وللنصب طرق كثيرة فسأل السائل انه من اى طريق فاجاب بقوله والقائل يعنى ان نصبه على انه مفعول مطلق لفعل مقدر **فان قيل** ان دفع السوال يكون بقوله يخالف فما الحاجة الى قوله والقائل يكون الخ **قلنا** انما ذكره لبيان مرجع الضمير فى قوله يخالف لكن فيه نظر وهو ان المراد من القائل جمهور النحاة فيلزم نسبة المخالفة الى الجمهور وذا لا يجوز **قلنا** هذا انما يرد لو كان قوله يخالف على صيغة المعلوم واما اذا كان على صيغة المجهول فلا يرد شئ كما ترى **قوله** خلافا ظاهرا وانما قدر متعلق الظرف من الافعال الخاصة وهو قوله ظاهرا ولم يقدر من الافعال العامة تنبيها الى ظهور هذا الخلاف الذى وقع من الزجاج بمعنى انه ظاهر لا خفاء فيه لان من البين ان معنى ضربته تاديبا ادبته بالضرب تاديبا لان الضرب والتاديب متحدان ذاتا ويعنى ان هذا الخلاف ظاهر لا حقيقى

سمه اے التادیب فی المثال المذکور ۱۲ سمه ۵ے فی الجواب عن الایراد

---

[1] اى احتراز عن التاديب الذى فى اعجبنى التاديب لان فعله ليس بمذكور وهو الضرب الذى فعل لقصد تحصيل التاديب ۱۲

[2] يعنى انهما متحدان بالذات فكيف يحصل التاديب بالضرب ويترتب عليه ۱۲ [3] يعنى ان المراد ترتيب ما تضمنه التاديب وهو التادب كذا قال الغفور ۱۲ مفتى [4] كالحاصل والثابت والكائن مع ان الشارح فى مثل هذه المواضع جعل متعلقه من الافعال العامة

فان اطلاق الخلاف عليه ليس على ما ينبغي لما عرفت انهما متحدان ذاتا قال وقعدت عن الحرب جبنا
(رد قول الزجاج او بشرحه ١٢)
قال الفاضل الهندي رح لو قال في المثال قولهم قدمتم على الحرب شجاعة لكان احسن اي احسن بمقام المنازعة للزجاج وانما اختار المص رح قولهم قعدت عن الحرب جبنا نظرا الى حال الزجاج لانه قعد عن المنازعة مع الجمهور واما فاضل الهندي فهو ناظر الى حال الجمهور لانهم حثوا على الاقدام بالمنازعة مع الزجاج **قوله** مصدر اي مفعول مطلق ثم يرد عليه (بيان النزاع ١٢) ان المفعول المطلق ما كان بمعنى الفعل السابق والتاديب ليس بمعنى الضرب **فاجاب** بقوله من غير لفظ فعله يعني ان مصدريته بطريقين احدهما ما اشار اليه بقوله من غير لفظ فعله والثاني ما اشار اليه بقوله او ضربته ضرب تاديب يعني ان التاديب مفعول مطلق باعتبار المضاف **قوله** فالمعنى عنده جواب سوال وهو ان المفعول اذا كان بغير لفظه يصح تاويله بعين لفظه فههنا كيف يصح تاويله بعين لفظه فاجاب بقوله فالمعنى عنده ادبته بالضرب تاديبا وانما زاد قوله بالضرب ليعلم آلة التاديب انه بالضرب او بالشتم الخ **قوله** او ضربته ضرب تاديب عطف على قوله من غير لفظ فعله **فان قيل** ان الجبن كما كان مغاير اللفظ فعله كذلك مغاير له بحسب المعنى فان القعود غير معنى الجبن مع انه لا بد من اتحاد المعنى بينهما **قلنا** ان المراد من الجبن اثره وهو القعود لان من حصل فيه الجبن فهو يقعد له ثم قوله ضرب تاديب اي ضربته هذا النوع من الضرب وهو الضرب للتاديب عه فيكون مفعولا مطلقا نوعيا **قوله** ورد قول الزجاج ورد ايضا بان معنى قوله تاديبا اي ضربته للتاديب اتفاقا وقوله للتاديب ليس مفعول مطلق فكذا تاديبا الذي هو بمعناه **قوله** اي شرط انتصاب دفع وهم وهو ان المتبادر ان معنى قوله وشرط النصب اي شرط كونه ناصبا للغير باضافة المصدر الى الفاعل والامر ليس كذلك لان المفعول له لا ينصب شيئا ثم يرد عليه ان مبنى المتن على الايجاز والاختصار فينبغي ان يقول وشرط كون المفعول له من غير ذكر نصبه فاجاب بقوله لان شرط كون الاسم مفعولا له يعني انما زاد قوله نصبه لان هذا الشرط شرط النصب لا شرط انه عند المصنف رح **قوله** الزائر اي لتعلق الاكرام الزائر فقوله الزائر منصوب على المفعول للاكرام المضاف الى الفاعل وهو الضمير المجرور في قوله لاكرامك **قوله** عنده اي عند المص رح **قوله** وخص اللام مع ان الباء وفي ومن ايضا من دواخل المفعول له **قوله** فلا يقدر غيرها لانه لو قدر غير اللام فيتبادر الى تقدير اللام لما ذكرنا انها الغالب في تعليلات الافعال **قوله** ان امرأة و فيه نظر وهو ان اسم ان لا يكون الا معرفة او نكرة مخصصة وقوله امرأة ليس كذلك اجيب عنه والله اعلم ان قوله امرأة علم امرأة مخصصة فلا اشكال اصلا **قوله** فلما كان تقدير اللام جواب عه سوالين احدهما انه اذا ذكر الشئ سابقا يذكر ثانيا بالضمير والاخر ان مبنى المتن على الايجاز والاختصار فلا بد ان يرجع الضمير الى تقدير اللام ولم يوضع الظاهر موضع المضمر فاجاب بما ترى **قوله** ولهذا قال

---

[1] وان لم يتعد في بعض الازمان والمراد بالقعود عدم القيام بالحرب لا القعود الحقيقي كذا قال عبد الرحمن ١٢ [2] وهذا النوع من القعود ١٢ [3] ومآلهما واحد ١٢ مفتي [4] فلا بد ان يقول وانما يجوز بارجاع الضمير الى يجوز الى تقدير اللام بدون ذكر قوله حذفهما ١٢ مفتي عبد الرحيم

وقيل انما وضع المظهر موضع المضمر اشارة الى الترادف بين الحذف والتقدير كما قال عبد الغفور قوله
فيجوز حذفه كما يجوز ذكرها اشارة الى ان الجواز ههنا بمعنى الامكان الخاص قوله اذا كان فعلا بسكون
العين اى حدثا قوله اى اتحد فاعله وفاعل عامله اشارة الى الاعتراض على الشارح تقريره ان الاخصر
والاوضح في العبارة هذا الا ما ذكره الشارح فلم ترك الاخصر اجيب عنه انه انما ذكر الطويل ليعلم انه علة للفعل
فان قلت ان اتحاد الفاعل مشكل في قوله تعالى اَلَمْ تَرَ اِلَى الَّذِىْ حَاجَّ اِبْرَاهِيْمَ فِىْ رَبِّهٖ اَنْ
اٰتَاهُ اللّٰهُ الْمُلْكَ فان قوله اتاه مفعول له وحذف لامه مع ان اتحاد الفاعل غير متحقق فيه[1]
لان فاعل الفعل النمرود المردود وفاعل المفعول له هو الله تعالى والجواب ان حذف اللام
عن المفعول جائز عند اتحاد الفاعل يعني ان اتحاد الفاعل شرط اذا لم يكن مفعول له مصدرا بانْ وانَّ
لان حذف حرف الجر منهما قياس قوله بان يتحد زمان وجودهما او يكون زمان الخ جواب سوال
وهو ان المتبادر من المقارنة الاتحاد الزمانية وهي مفقودة في الصورتين اللتين ذكرهما[2] الشارح رح
قوله اذ لا مغايرة بينهما اذ الضرب والتاديب واحد اذ هما فعل الضارب والمغايرة بين الضرب
والتادب ثابت لان الضرب فعل الضارب والتادب فعل المضروب قوله الا بالاعتبار يعني انهما
متحدان ذاتا ومختلفان بالاعتبار اذ وضع الخشبة على شخص من حيث انه مفيد للالم يسمى ضربا
ومن حيث انه مفيد للخلق الحسنة يسمى تاديبا قوله فان زمان الفعل الخ فان زمان الجبن مقدم على
زمان القعود ويكون القعود في بعض زمان الجبن فان قيل لا حاجة لتصحيح المثال المذكور الى ان زمان
الفعل بعض من زمان المفعول له لان علة القعود هي الجبن الموجود عند القعود لا الجبن السابق عليه
قلنا يعد الجبن من اوله والخره جبنا واحدا لا اجبانا متعددة قوله ابتغاء الصلح فان قيل
انه يصح الشهود الى الحرب وان لم يقع الصلح فلم يجب كونه مقارنا له في الوجود قلنا المقارنة في الوجود
اعم من ان يكون في الواقع او في قصد المتكلم قوله وانما اشترط جواب سوال وهو ان المفعول له لا يخلو
اما ان يكون لاجل نصب الفعل ولعلاقة اخرى اما الاول فهو غير موجود واما الثاني فهي غير معلومة فعليك
البيان فاجاب بما حاصله انه منصوب لاجل انه مشابه بالمفعول المطلق بهذا الشرط قوله تعلق
المصدر به منصوب بنزع الخافض اى كتعلق المصدر وانما كان منصوبا بنزع الخافض لانه لما حذف
الكاف فمتعلق حرف الجر عمل في مدخول حرف الجر قوله اى الذي فعل اشارة الى بيان القاعدة المشهورة
وهي ان الالف واللام اذا دخل على اسم الفاعل او اسم المفعول يكون اللام بمعنى الذي وصلتهما بمعنى
الفعل قوله لصاحبه بيان لكلمة مع قوله في صدور الفعل عنه اى عن الفاعل مثل جئت وزيدا وقوله والمفعول بعطفه
على الفاعل[3] مثل كفاك وزيدا درهم

---

[1] وههنا المفعول له بعد قوله ان اتاه الله مصدر بان ١٢ مفتی
[2] اذ زمان التاديب بعد زمان الضرب هو الظاهر ولكن زمان الجبن غير زمان القعود لان الجبن موجود في زمان القعود وغيره بخلاف العكس ١٢
[3] اى بان يكون المفعول معه مصاحبا له في وقوع الفعل

فان قيل ان صفة الصدور لا يلائم بقولنا استوى الماء والخشبة لان الاستواء لم يصدر من الماء قلنا
الصدور اعم من ان يكون حقيقة وحكما اذ الاستواء لا يكون الا للماء فكانه صدر منه فان قيل ان قوله
عنه في قوله في صدور الفعل عنهما لا يحتاج اليه لان قوله في صدور الفعل وجه المصاحبة فلا بد ان يكون مشتركا
بين المصاحب والمصاحب به كما يكون وجه الشبه مشتركا بين المشبه والمشبه به وهذا يحصل بترك قوله عنه
وكذا قوله عليه فتامل تفهم قوله فقوله معه جواب سوال وهو ان قوله المفعول صيغة اسم المفعول وهو يقتضي
مفعول مالم يسم فاعله فما هو فاجاب بقوله فقوله معه الخ ثم يرد عليه ان قوله معه مضاف ومضاف اليه
فيكون جارا ومجرورا فسأل السائل هل قام الجار والمجرور مقام مفعول مالم يسم فاعله فاجاب الشارح بقوله
كما اسند الجار والمجرور الخ ثم يرد عليه انه لما كان الالف واللام موصولة فلا بد في الصلة
من العائد اليه فما هو فاجاب بقوله والضمير المجرور الخ وانما كان الضمير مجرورا اذ هو المضاف اليه
وانما تعرض الى حاصل تركيب المفعول معه دون المفعول به وفيه وله لان به وفيه وله جار ومجرور
والضمير فيهما من المبنيات فرفعه محلي قطعا بخلاف مع فانه معرب فينبغي ان يكون مرفوعا بالفعل المجهول
والحال انه غير مرفوع بل منصوب فهو يحتاج الى البيان قوله واعتذر من نصبه جواب سوال ظاهر
قوله على ما هو عليه في الاكثر وفيه نظر وهو ان بين قوله لازم النصب بين قوله في الاكثر تدافع اجيب
عنه ان المراد من اللزوم هو اللزوم الحكمي وهو ان يكون للاكثر حكم اللزوم كما ان للاكثر حكم الكل قوله
وفي بعض الحواشي والمراد منه شرح شارح الهندي واعلموا عليه اسم الحواشي لان الحاشية عبارة
عما كتب على بياض الكتاب وشرح الهندي في الاول كان مكتوبا في بياض الكافية ثم جمعه بعض الطلبة
فصار شرحا قوله ان هذا الرأي شريف جدا اما كونه شريفا فلموافقته كلام الله تعالى واما كونه جدا
فلخلوه عن تكلف ضمير راجع الى المصدر قوله وقيل الوجه ودليله انه لو اسند الى مع وهو ظرف منصوب
لكان الشيء الواحد مرفوعا ومنصوبا قوله وقد حيل فمفعول مالم يسم فاعله فيه هو الضمير الراجع الى
مصدر الفعل وهو الحيلولة اذ المصدر ذو التاء يجوز تذكيره وتانيثه فان قيل انما قام المصدر
مقام الفاعل اذا وصف له بشيء فلا يقال ضُرِبَ ضَرْبٌ بل ضُرِبَ ضربٌ شديد كما مرّ في موضعه قلنا
القيد المخصص شرط في اقامة المصدر اذا كان المذكور لفظ المصدر والواقع مقامه ههنا هو الضمير الراجع
الى المصدر قال الشارح قدس سره في الحاشية العير الحمار الوحشي او الاهلي والنزوان الوثبة والوثوب
قوله والضمير المجرور للموصول جواب سوال يرد على هذا البعض وهو انه لا بد من العائد في الصلة
الى الموصول فاجاب بقوله والضمير الخ اي الضمير المجرور للموصول على قول هذا البعض ايضا فلا يرد
انه لا حاجة اليه بل هو تكرار حيث قال الشارح والضمير المجرور راجع الى اللام قوله كالنساء

---

[1] تقريره ان مفعول مالم يسم فاعله من قبيل المرفوعات فلا بد ان يكون مرفوعا ولفظ معه منصوب فاجاب بقوله واعتذر ۱۲

[2] ولانه يوافق بقوله للمفعول به وفيه وله ۱۲ م [3] واقامة المصدر المؤكد مقام الفاعل مع ان اكثر النحاة على انه لا يجوز اصلا كذا قال عبد الرحمن ۱۲ م مفتی

[4] من الحيلولة وهي المنع من الوصلة بين الشيئين ۱۲ م مفتی مولوی عبد الرحیم الفشاوری

قال مولنا عصام الاحسن ذكر مع موضع الفاء لان المقصود هو الاحتراز عن المذكور بعد لفظ مع اذ معنى مع والواو واحد والاحتراز يكون من الاقران اقول لا نسلم ان الاحسن ما قاله لان بين الواو والفاء مناسبة من حيث انهما حرفا عطف فيكون الفاء من الاقران بخلاف مع لانه من الاسماء قوله لمصاحبته فالمصاحبة مضاف الى الضمير من قبيل اضافة المصدر الى المفعول وقوله معمول مرفوع فاعل المصدر وان قوله مصاحبته مضاف الى قوله معمول من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل لا ضمير في قوله لمصاحبته وليس قوله معمول مفعول المصدر والا يكون مخالفا من قول الشارح رح بان يكون الفاعل مصاحبا له حيث علم منه ان المصاحبة من جانب المعمول لا من جانب مفعول معه ثم قوله لمصاحبته اه احتراز من قولهم كل رجل وضيعته لانه ليس لمصاحبته معمول فعل اذ لا فعل ههنا قوله اللام متعلق بمذكور لما كان المتعلق قد يكون من الافعال العامة وقد يكون من الافعال الخاصة فدفع الابهام وتعين ما هو المراد قال الشارح اللام متعلق بمذكور قال مولنا عصام ان في قوله بمذكور لطافة ولو قال بالمذكور كان الطف وانما كان فيه لطافة لان فيه احتمالين احدهما ان المراد منه لفظ المذكور الذي في عبارة المصنف والثاني ان متعلقه منطوق غير مقدر اي انه ظرف لغو وليس بمستقر وانما كان ما قال مولنا عصام الطف اذ في اللام اشارة الى ما قال المصنف اول ليس فيما قال مولانا عصام لطافة اذ هي باعتبار الاحتمالين ولو ادخل اللام على مذكور تعين احتمال واحد قوله اي يكون ذكره بعد الواو ولما كان قوله مذكور مركبا من الذات والوصف والحال ان المتعلق لا يكون من الذوات فلذا قال الشارح اي يكون ذكره يعني ان المراد من المذكور هو الحدث فقط وانما قال اجل اشارة الى ان اللام اجلي وليس بزائدة ولا للعاقبة ولا للتمليك من معاني اللام قوله سواء كان ذلك المعمول فاعلا او مفعولا اشارة الى الرد على البعض من ان المعمول لا بد ان يكون فاعلا والا لانتقض بقولنا ضربت زيدا وعمروا اذ لا يعلم نصب عمرا انه من العطف او من المفعول معه والجواب عنهم سيأتي قوله استوى الماء والخشبة هذا القول يذكر فيما يعلم عمق الماء بالخشبة قوله وسواء عطف على السواء الاول ثم انه لما كان قبله لفظا ومعنى منصوبا ولا يعلم ناصبه فقال الشارح سواء كان انه لما لم يصح حمل قوله لفظا ومعنى على لفظ الفعل ول قوله لفظا بلفظيا ومعنى بمعنويا قوله نحو ما لك وزيدا الخ فانه اذا ذكر اللام بعد ما الاستفهامية يكون اللام بمعنى تصنع او يصنع قوله والمراد جواب سوال وهو ان التعريف لا يكون مانعا لانه دخل فيه المعطوف فاجاب بقوله والمراد يعني ان المراد هو المشاركة في الفعل والزمان والمكان والمشاركة في المعطوف في اصل الفعل دون الزمان والمكان اذ يجوز ان يجيء زيد في وقت وعمرو في وقت اخر قوله في زمان واحد اي مع المكان ايضا قوله نحو سرت وزيدا مفعول معه لتعذر العطف اذ

---

[۱] في نحو قوله جاء في زيد وعمرو لانه مذكور بعد الواو لمصاحبته المعمول اي معمول الفعل في الصدر دون الوقوع مع انه ليس مفعولا معه ۱۲ [۲] لان كونهما في زمان واحد يستلزم كونهما في مكان واحد لانه لو سار زيد في سمرقند وسار عمرو في بخارا لا يقال ان سرت معه في زمان واحد عرفا فالاحسن ان يكتفي بالزمان كذا قال مولنا عصام قال عبد الرحمن انما جعلهما قسمين باعتبار القصد لا باعتبار انهما قسمان متقابلان لانه قد يكون للقصد مشاركة له في زمان فقط دون المكان وقد يكون القصد عكسه ۱۲ م مولوی مفتی عبد الرحیم الفشاوری

عه والحق ان المصدر ههنا مضاف الى المفعول والفاعل متروك والمعنى لاجل مصاحبته المفعول معه معمول فعل ۱۲ قاله الافندی ۱۲ سه يعني ان قوله لفظا ومعنى خبران لكان الناقصة المقدرة ۱۲ م

لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل قوله او مكان واحد عـه مع الزمان ايضا اذا رضاع الفصيل لناقة انما يكون اذا كانا فى زمان ومكان واحد قوله نحو جاءنى زيد وعمرو لعدم تعذر العطف ههنا فلا يرد انه لا فرق بين سرت وبين جاءنى فالوجه فى الاول تعين المفعول معه وفى الثانى يجوز العطف ايضا وان قصد المصاحبة فى هذا المثال يجوز ايضا لان الفعل لفظى والعطف جائز فيجوز فيه الوجهان قوله واعلم الخ لان الفعل اصل فى العمل فنسبة العمل الى الغير مع وجود الاصل من افعال السفهاء وفيه رد على عبد القاهر حيث قال ان العمل للواو اذ هو قريب من الفعل وعلى الاخفش حيث قال ان العامل يعمل فى الواو ولكن الاعراب يظهر فيما بعد الواو وانما كان الاعراب نصا لان الواو بمعنى مع وهو لازم النصب لكن الواو لا يقبل الاعراب فنقل الى ما بعد الواو فكان العامل هو الواو قوله وانما وضعوا الواو جواب سـه سوال ظاهر قوله واصلها جواب سوال وهو ان الفاء ايضا اخصر فاجاب بما ترى قوله اى وجد انما جعل الشارح كلمة كان تامة مع ان الظاهر انها ناقصة لوجود الاسم وهو قوله الفعل والخبر وهو قوله لفظا لانه على تقدير كونها ناقصة يلزم تاويل قوله لفظا بقوله ملفوظا ليصح الحمل على اسم كان واما على تقدير كونها تامة لا يلزم التاويل المذكور لانه على هذا يكون قوله لفظا تميزا عن نسبة الفعل الى الفاعل ولا حاجة فيه الى التاويل قوله اى لم يجب جواب سوال وهو انه ينتقض بقولنا ضربت زيدا وعمرا اذ العطف فيه جائز مع انه لا يجوز الوجهان فيه بل العطف فيه واجب فلما بقوله اى لم يجب ثم يرد عليه انه منقوض بقولنا جئت وزيدا اذ العطف فيه غير واجب مع انه لم يجز فيه الوجهان بل تعين المفعول معه فاجاب بقوله ولم يمتنع وفى صورة النقض امتنع العطف فلو الجواز بمعنى الامكان الخاص قوله فلا ينتقض متعلق بقوله لم يجب قوله لوجوب العطف فيه لان الاصل فى الواو هو العطف وانما عدل عنه نصا على المراد من المصاحبة وفى المثال المفروض لا يدل التنصيص بالنصب على المصاحبة لانه يحتمل ان يكون النصب للعطف بل الظاهر للاصالة فالحاصل ان الحمل على المفعول معه فيما اذا كان احتمال العطف مغلوبا وفيما اذا كان غالبا فالحمل على العطف واجب فان قيل هذا منقوض بقولنا كفاك وزيدا درهم لان زيدا ايضا لا يدل على المصاحبة لاحتمال العطف قلنا احتمال العطف هنا مغلوب لان الضمير فى كفاك وان لم يمتنع العطف عليه لكونه فضلة فلا يكون كالجزء نظرا الى المعنى لكنه بالنظر الى اللفظ متصل فالعطف عليه وان لم يمتنع لكن يرجح عدم العطف على العطف فلم يسبق الذهن الى العطف قوله اى العطف والنصب دفع وهم وهو ان المراد بالوجهان ان يكون المصاحب فاعلا او مفعولا وذلك لا يوافق المقصود ثم يرد عليه ان الجزاء لا يكون الا جملة وقوله

عـه لان كونهما فى مكان واحد يستلزم كونهما فى زمان واحد ١٢م عـه يعنى انه جعل معمول الفعل الواو لكونها بمعنى مع ١٢م سـه اى بقوله واصلها واو العطف ١٢م

له اى فى قوله واعلم ان مذهب جمهور النحاة ١٢م سه يعنى انه جعل الواو نفسها عاملة حيث قال فى نظم مائة عوامل واو يا او ناصب اسم الله الخ لكن ليس مراده ان الواو حقيقة بل انه عامل مجازا باعتبار الفعل اللفظى والمعنوى كذا فى الحواشى ١٢م

تـه تقريره او لم وضع الواو موضع مع اجاب بقوله وانما وضعوا ١٢ كـه يعنى ان المراد من الجواز هو الامكان الخاص ١٢م ـه اى تعين النصب على انه مفعول معه ١٢

مولوى مفتى مولانا محمد عبد الرحيم الفشاورى السرحدى

فالوجهان جزاء ولیس بجملة فاجاب بقوله جائز ان قوله نحو جئت انا وزید فان قیل لا یدل المنفصل
علی استقلال له لان المنفصل شئ والمتصل شئ اٰخر قلنا انهما فی الحقیقة شئ واحد لانهما ضمیر
المتکلم فلما کان المنفصل مستقلا لزم منه استقلال المتصل من وجه فان قیل ینبغی ان یکون معطوفا
علی المنفصل فما الحاجة الی کونه معطوفا علی المتصل قلنا انه لو عطف علی المنفصل والحال انه تاکید المتصل
فالمعطوف ایضا یکون تاکیدا وهو لا یجوز ثم اعلم ان قوله فالوجهان جزاء وهو لیس الا عین
الشرط لان معنی قوله لم یجب العطف ولم یمتنع ای العطف جائز مع جواز النصب ایضا لان الکلام فی المفعول معه
وهو یکون منصوبا فتامل فیه قوله ای وان لم یجز جواب سوال وهو ان الاستثناء من عدم الوجوب
المستفاد من قول الشارح ای لم یجب فی تفسیر قول المص رح قوله بل یمتنع دفع وهم وهو ان قوله لم یجز
بمعنی لم یجب بالامکان العام المقید بجانب العدم فینتقض بمثل قولنا جئت انا وزید فدفع بقوله
بل یمتنع یعنی ان المراد هو الامکان العام المقید بجانب الوجود فوجود العطف لیس بضروری سواء کان
جائزا او ممتنعا قوله امرا معنویا لما کان قوله معنی خبر کان وهو یکون محمولا علی الاسم وحمله علیه غیر
صحیح فلذا قال معنویا ثم قوله معنویا صفة وهو یقتضی الموصوف فلذا قال امرا وقوله مستنبطا من اللفظ تفسیر
لقوله معنویا قوله ای لم یمتنع دفع وهم وهو ان قوله جاز بمعنی لم یجب بالامکان العام المقید بجانب العدم
فینتقض بما شانك وعمروا لانه لا یجب العطف فیه بهذا المعنی مع انه لم یتعین العطف فیه بل یمتنع
فدفع بقوله ای لم یمتنع یعنی ان المراد هو الامکان العام المقید بجانب الوجود فعدم العطف لیس بضروری
سواء کان وجوده ضروریا اولا وههنا عدمه ضروری لانه ممتنع قوله مع جواز وجه اٰخر کلمة مع بمعنی
لام الجارة ای لجواز وجه اٰخر فیکون علة لعدم الحاجة فیه ان الحاجة ثابتة وهی التنصیص علی المصاحبة
قلنا القرینة العقلیة دالة علی المقصود وهو السوال عن شان احدهما مع الاٰخر لا من شان کل واحد فیفید
المصاحبة فلا حاجة الی القرینة اللفظیة وهی النصب قوله بل تمتنع اشار به الی ان المراد من الجواز هو الامکان
العام المقید بجانب العدم فوجود العطف لیس بضروری سواء کان عدمه ضروریا اولا فقال بل امتنع ای عدمه
ضروری لیصدق قوله تعین النصب قوله نحو مالك وزیدا الخ وانما اورد مثالین لان فی المثال الاول الضمیر
مجرور بحرف الجر وفی الثانی مجرور بالمضاف قوله غیر جائز وتحقیقه سیجئ فی بحث العطف قوله ولم یجز
عطف جواب سوال ظاهر قوله فی هذه الامثلة اشارة الی ان قوله لان المعنی دلیل لکل لیس متعلقا بالتراکیب
قوله وما یماثله جواب سوال وهو انه لا یتناول ما شانك وعمرو لانه لیس معناه ما تصنع بل معناه ما یصنع به

بحث الحال

قوله الحال ۔ ومنها الحال

۱ے ای ق قول المص رح لان المعنی ما تصنع ۱۲ مفتی عبد الرحیم ۱۲
لہ ای معنی ما شانك وعمروا ما تصنع ۱۲ مفتی ۱۲
لہ اجاب بقوله وما یماثله یعنی ان عبارة المصنف وما یماثله
علی تقدیر المعطوف ای لان المعنی ما تصنع وما یماثله
مما یعنی ۱۲ مولوی مفتی محمد عبد الرحیم ۱۲

لہ فلهذا یکون الجزاء الخ
وجاز یکون الخ وایضا یبطل فی المثال فاجاب لانه لم یجب العطف
ولم یجب وان لم یجز ۱۲ قوله وان لم یجز الا ۱۲
مع انه لم یتعین النصب بل جواز الوجهین ۱۲
فی هذا المثال لا یمتنع العطف فلذا جاز فیه الوجهان
لہ تقریره انه لا یجوز عطف عمروا فی المثال الثانی
علی الثانی فاجاب بقوله ولم یجز الا مع اعادة الجار
انه لو عطف علیه لخالف مقصود المتکلم اذ مقصوده
ههنا السوال عن شانهما لا عن شان احدهما
دون الاٰخر کذا فی الحواشی
مولوی مفتی عبد الرحیم ۱۲

وهو فى اللغة كما يقال حال الشئ يحول اى انقلب وانما سمى هذا القسم بها لانها لا تخلو عن انقلاب غا.

بحث اقسام الحال

اعلم ان الحال على قسمين احدهما المؤكدة وهو الذى لا ينتقل من ذى الحال غالبا نحو زيد ابوك عطوفا والثانى المنتقلة وهى التى انتقل من ذى الحال غالبا نحو جاءنى زيد راكبا ثم كل واحد منهما اما حال واحدة او اكثر من واحدة فالاول يسمى حال واحدة مفردة والثانى وهو الاكثر من حال واحدة فهو لا يخلو اما ان يكون كل الاحوال من ذى الحال الواحد او يكون الحال الواحد الاول من ذى حال والحال الثانى يكون حالا من الضمير فى الحال الاول فالاول تسمى بالاحوال المترادفة والثانى يسمى بالاحوال المتداخلة نحو جاءنى زيد راكبا وقاتلا فان كان راكبا وقاتلا احوالا من زيد والثانى حالا من الضمير فى راكبا فهى متداخلة ثم كل واحد منهما اما متحقق فى زمان التكلم نحو جاءنى زيد راكبا او مقدر ومفروض اى ليس بمتحقق فى الحال لكن تحقق فى الزمان المستقبل يكون لا محالة فيصح فرضه فى زمان التكلم نحو قوله تعالى فَادْخُلُوْهَا خَالِدِيْنَ فالاول يسمى حالا محققة والثانى يسمى حالا مقدرة **قوله** لما فرغ جواب سوال وهو ان البحث عن الحال لا يصح لانه فى المفاعيل والحال ليست منها او نقول ان فى قوله لما فرغ اشارة الى ترغيب المبتدى لانه يفرح بالشروع بالبحث الجديد فنبه الشارح عليه **قوله** ما يبين هيئة **فان قيل** ان هذا التعريف غير جامع لانه لا يصدق على قائما فى نحو جاءنى زيد قائما ابوه ونحو رأيت زيدا قائما ابوه لان قائما يبين هيئة الاب وهو ليس بفاعل ولا مفعول **قلنا** ان الاب وان لم يكن فاعلا ولا مفعولا لكنه متعلق بهما فيكون حالا باعتبار المتعلق **لكن يرد عليه** انه منقوض بقولنا اتيتك وزيد قائم لان زيد قائم لم يبين هيئة الفاعل ولا المفعول بل هيئة الزمان **قلنا** بان الحال فى المثال المذكور يبين هيئة لازم الفاعل اعنى زمان الاتيان

قوله اى من حيث جواب سوال بين الشارح **ثم يرد عليه** انه على هذا يلزم التقدير فى التعريف وذا لا يجوز **فاجاب الشارح** بقوله كما هو الظاهر يعنى ان التقدير فى التعريف انما لا يجوز اذا لم يوجد القرينة وههنا وجد وهو الظهور **قوله** مطلقا كما فى قولنا جاء زيد العالم فان علم زيد مقدم على مجيئه ولا يتوقف العلم بكون زيد فاعل جاء بخلاف قوله جاءنى زيد راكبا فان ركوب زيد ليس بمقدم على مجيئه بل متصل معه فى وقت المجئ **قوله** وهذا الترديد جواب سوال وهو ان كلمة او لاحد الامرين فينبغى ان لا يصح الحال منهما معا كما فى قوله ضرب زيد عمرا راكبين فاجاب بقوله وهذا الترديد الخ ثم ههنا اعتراض وهو ان كلمة او للشك فلا يجوز ذكرها فى التعريف قلنا ان كلمة او ههنا للتقسيم لا للشك **فان قيل** فعلى هذا لا يصح قول الشارح وهذا الترديد الخ لانه علم منه انها للشك والترديد لان التعريف يكون للامتياز ١٢ **قلنا** ان اطلاق الترديد عليه اى كون كلمة او للترديد ١٢ باعتبار الاصل واما ههنا فليس للترديد **قوله** اى سواء كان اشارة الى بيان نصب قوله لفظا او معنى وانما اول قوله

ص فهى متداخلة والحال الاول حال من زيد ١٢م

له وقد اشتهر فى كلامهم التعبير عن الملزوم باللازم فكانها تبين هيئة ذاتيهما من حيث ان هيئة اللازم سبب هيئة الملزوم حكما كما فى حاشية عبد الرحمن ١٢م

سه٢ وجه الظهور ان هذا المقام مقام التعريف والحيثيات مرادة فى التعريفات وانما حذفت اكتفاء بالشهرة ١٢م

سه٣ يعنى ان قوله لفظا تميز عن الفاعل او المفعول او حال عنهما او خبر لكان المقدر كما اشار اليه فى الشرح كذا قال عبد الغفور ١٢ مفتى عبد الرحيم

لفظیا بلفظیا لیصح الحمل علی اسم کان قولہ بان تکون فاعلیتہ دفع وہم وہو ان المراد باللفظی مایکون الفاعل مذکورا وبالمعنوی مایکون غیر مذکور فعلی هذا لایصح مثال المعنوی بقولہ هذا زید قائما فان زیدا مذکور فدفع بقولہ بان تکون اہ قولہ باعتبار لفظ الکلام ای جزء الکلام وہو الفعل یعنی ان الفاعل اللفظی ہو الذی یکون عاملہ لفظیا ولکن المفعول اللفظی ثم یرد علیہ ان مفعولیۃ زید فی قولہ هذا زید باعتبار لفظ هذا الکلام وہو هذا لانہ یدل علی اشیر فاجاب بقولہ ومنطوقہ یعنی ان هذا وان دل علی مفعولیۃ زید لکن لیس باعتبار المنطوق بل باعتبار المفہوم ثم یرد علیہ انہ منقوض بفعل مقدر اذ ہو لیس بمنطوق مع ان معمولہ یسمی لفظیا فاجاب بقولہ من غیر اعتبار معنی خارج عنہ والحال انہ لیس فی الفعل المقدر اعتبار المعنی الخارج عنہ ثم یرد علیہ انہ علی هذا ینبغی ان یکون الفعل فی هذا زیدا من هذا القبیل لان فہم اشیر لیس بخارج عنہ بل باعتبار لفظ هذا یعنی داخل فیہ فاجاب بقولہ یفہم من فحوی الکلام ای لازم الکلام یعنی ان معنی قولہ باعتبار معنی خارج عنہ ان یفہم من فحوی الکلام قولہ سواء کانا ملفوظین دفع وہم وہو ان المتبادر ان الفاعل اللفظی مایکون ملفوظا بنفسہ فدفع بقولہ سواء الخ ....

.... یعنی ان الفاعل اللفظی مایکون عاملہ لفظیا سواء کان الفاعل بنفسہ ملفوظا حقیقۃ وہو ماکان من مقولۃ الحرف والصوت او حکما کالمنوی فقولنا ضرب زید ان فاعلیۃ زید لفظی وہو ملفوظ بنفسہ ایضا وقولہ زید ضرب ان فاعلیۃ الضمیر المستکن فی ضرب لفظی اذ عاملہ لفظی وہو بنفسہ ملفوظ حکما وقولہ هذا زید ان مفعولیۃ زید معنوی اذ عاملہ معنوی وہو اشیر المستفاد من هذا وہو ای المفعول بنفسہ ملفوظ قولہ بان یکون فاعلیۃ هذا بیان المقابلۃ مع اللفظی قولہ والمراد بالفاعل جواب سوال ظاہر[2] قولہ لکونہ فی معنی الفاعل ای ان کان مصاحبہ فاعلا فہو فاعل وان کان مصاحبہ مفعولا فہو مفعول قولہ ضربت الضرب شدیدا انما ذکر الضرب معرفا لان ذا الحال لایکون الا معرفۃ وایضا لو کان نکرۃ لالتبس شدیدا بالنعت قولہ فانہ بمعنی احدثت الضرب جواب سوال وہو ان المفعول المطلق لایکون الا عین الفعل بالمعنی اللغوی فکیف یکون داخلا فی المفعول بہ لانہ یکون مغایرا للفعل فاجاب بقولہ فانہ بمعنی احدثت الضرب ولاشک ان الضرب مغایر من الاحداث والعلاقۃ بین ضربت واحدثت عموم وخصوص فان قیل لم لایجوز ان یکون المفعول المطلق مفعولا حکما باعتبار وجود النصب فیہ فعلی هذا لاحاجۃ الی قولہ فانہ بمعنی احدثت قلنا فعلی هذا یلزم دخول التمییز[3] فی المفعول بہ ایضا قولہ وان لم یصح قیامہ لان صحۃ الحال ہہنا بعلاقۃ الجزئیۃ لا بعلاقۃ القیام قولہ مصبحین ای داخلین فی الصباح قولہ المضاف ای الدابر المضاف الیہ لفظ هؤلاء قولہ الی هؤلاء قولہ فان دابر الشیء الخ وہو علۃ الجزئیۃ یعنی ان دابر الشیء اصلہ واصل الشیء یکون جزء لہ قولہ والدابر مفعول مالم یسم فاعلہ جواب سوال[4] ظاہر قولہ وقد تبین ہذا جواب من شارح

---

[1] فرخ عنہ قائما فی نحو زید فی الدار قائما لان قولہ قائما حال عن الضمیر المستکن فی الظرف وہو لیس بملفوظ ۱۲ مفتی

[2] تقریرہ انہ قد یقع الحال عن المفعول معہ نحو جئتک انا وزیدا راکبین وقد یقع عن المفعول المطلق ضربت الضرب شدیدا وقد یقع عن المضاف الیہ نحو بل نتبع ملۃ ابراہیم حنیفا مع انہ لیس بحال لا عن الفاعل ولا عن المفعول بہ کما ہو الظاہر اجاب بقولہ والمراد بالفاعل الخ [3] باعتبار وجود النصب ایضا مع انہ لم یقل بہ احد ۱۲ [4] تقریرہ الحال ما عن الفاعل او عن المفعول بہ والدابر فی الاٰیۃ المذکورۃ لیس لہا علی لا مفعول

م بن ہو اسم ان ۲ حاصل الجواب ان الدابر فی الاٰیۃ المذکورۃ مفعول مالم یسم فاعلہ باعتبار الضمیر المستکن فی المقطوع الراجع الی الدابر فکانہ حال عن مفعول مالم یسم فاعلہ ۱۲ منہ فینبغی ان یکون مفعولیۃ لفظیا مع انہ معنوی ۱۲ منہ ای فاعل النوع
فاعل حکمی نحو جئت وزید الا کبا ۱۲ منہ مثل کتابک وزید احدہم راکبا ۱۲ م

الهندی عن الشبهة الواردة بالحال عن المفعول والمفعول المطلق فقراءة الاصل هی یبین علی صیغة المضارع المعلوم المذکر من باب التفعیل الفاعل هو الضمیر الراجع الی کلمة ما والهیئة مفعولا وبه متعلقا بالمفعول فیکون المفعول حینئذ مقیداً بقوله به واما اذا قرئ تبین علی صیغة الماضی المعلوم من باب التفعل تکون الهیئة حینئذ فاعلا ویکون قوله به متعلقا بتبین فیکون المفعول حینئذ مطلقا عن قوله فیه فیتناول للمفعول معه والمفعول المطلق فان قیل هذا ینافی ما سبق من ان اطلاق صیغة المفعول علی المفاعیل الاربعة الباقیة لا یجوز تقییده بقوله به او فیه او معه او له قلنا ان عدم صحة اطلاق المفعول علی المفاعیل الباقیة بدون تقیید بقوله به او فیه او معه او له بالنظر الی المفعول اللغوی واما بالنظر الی المعنی النحوی فیجوز اطلاقه علیها بدون التقیید کما ذکر واذا قرئ یبین علی صیغة المضارع المجهول تکون الهیئة مفعول ما لم یسم فاعله ویکون قوله به متعلقا بقوله یبین فالمفعول حینئذ ایضا یکون مطلقا عن قید به فیتناول المفعول معه والمطلق الی هنا قول شارح الهندی ووجه الرد من جانب الشارح ما قاله بقوله الا ان دخول ما وقع حالا عن المضاف الیه وایضا فی قول شارح الهندی یتعلق الجار والمجرور بالمقدر وایضا فی قوله ارجاع العائد الی الموصول فی متعلق الصلة والاصل ان یکون العائد فی نفس الصلة وایضا دخول المفعول فیه وصحة الحال عنه مختلف فیه قوله مثال اللفظ الملفوظ حقیقة جواب سوال وهو ان المثال یکون للایضاح وهو یحصل بواحد فاجاب بقوله مثال اللفظی یعنی ان هذا المثال مثال الفاعل اللفظی لان عامله ملفوظ قوله فان فاعلیة الخ علة لکون الفاعل لفظیا قوله باعتبار لفظ هذا الکلام ای جزء الکلام وهو الفعل وهما ملفوظان حقیقة لانهما من مقولة الحرف والصوت قوله مثال اللفظی للملفوظ حکما لان عامله لفظی وهو قوله فی الدار لانه قائم مقام ثبت واستقر الضمیر المستکن فی ثبت الی قوله فی الدار لئلا یلزم حذف الفعل والفاعل جمیعا قوله والضمیر المستکن ملفوظ حکما لانه لیس من مقولة الحرف والصوت ثم اعلم ان ما قال الشارح رح رد علی المصنف رح حیث قال فی شرحه هذا امثال الفاعل المعنوی فان قیل ینبغی ان یکون قائما حالا من زید لانه وان کان مبتدأ لکنه فاعل معنی باعتبار اتحاده مع الضمیر الذی هو فاعل الظرف قلنا فعلی هذا یلزم اختلاف عامل الحال وذی الحال وذا لا یجوز عند الاکثرین اذ عامل الحال الظرف وهو قوله فی الدار وعامل ذی الحال هو الابتداء فان قیل فی ان دابر هؤلاء مقطوع الدابر مفعول ما لم یسم فاعله للمقطوع باعتبار الضمیر الراجع فی المقطوع کما سبق انفا فیکون زید ایضا فاعل فی الدار باعتبار ضمیره الراجع الیه قلنا ان معمول الظرف لا یتقدم علیه عند سیبویه فلا یلزم کون قائما حالا من المفعول مطلقا

عه حاصله ان اطلاق صیغة المفعول اللغوی لا یجوز علی المفاعیل الباقیة بدون التقیید ویجوز اطلاق صیغة المفعول الاصطلاحی علیها بدون التقیید ۱۲ مفتی عبد الرحیم ۱۲

---

[1] کما هو مختار المصنف رح والشارح ۱۲م [2] والمونث لان کلمة ما عبارة عن الحال ولفظ الحال مونث ۱۲م ــــ مفتی ۱۲ [3] ای لفظ الهیئة ۱۲م [4] من باب التفعیل ۱۲م [5] یعنی ان قول الشارح الهندی مردود ووجهه ۱۲ [6] وهو قوله یبین وهذا خلاف الاصل ۱۲م [7] اعنی الشارح الهندی ۱۲ [8] ای وایضا لو قرئ کما قال الشارح الهندی دخل فیه الحال عن المفعول فیه وکذا المفعول له ایضا ۱۲ [9] ولم اورد المصنف رح الامثلة الثلاثة ۱۲م [10] ای هذه امثال الحال عن الفاعل المعنوی ۱۲م [11] اذ المقصود تقیید الحصر فی الدار بحال القیام ۱۲ [12] وان کان یتقدم علیه عند الاخفش فبناء الکلام هنا علی مذهب سیبویه لا علی مذهب الاخفش ۱۲ المولوی المفتی عبد الرحیم

قوله مثال للمعنوی یعنی انه مثال للمفعول معنى اذ عامله معنوی وهو بنفسه ملفوظ حقيقة لانه من مقولة الحرف والصوت لا يقال ان الشارح لم يأت بالمثال للمفعول الملفوظ كما لانا نقول انه اتى بمثالين له احدهما قوله تعالى بَلْ نَتَّبِعُ مِلَّةَ اِبْرَاهِيْمَ وثانيهما قوله تعالى اَنْ يَّاْكُلَ لَحْمَ اَخِيْهِ مَيْتًا فان المضاف اليه في حكم المفعول قوله المفهومين من لفظ هذا الاول مفهوم من لفظ ذا والثاني من لفظها فان قيل ان مفعولية زيد اذا كان باعتبار معنى انبه فيكون المفعول مجموع قوله هذا زيد لا زيد فقط فزيد جزء المفعول وهو ظاهر فالاولى ترك قوله والتنبيه اللهم الا ان يقال في تصحيحه ان التنبيه لما وقع على المجموع فوقع على كل واحد منهما ايضا فاذا وقع المجموع مبنيا عليه فيكون كل واحد منهما ايضا مبنيا عليه اذ كل واحد منهما جزء المجموع قوله ولا شك انهما الخ جواب سوال وهو انه لا فرق بين قوله هذا وقوله في الدار في ان كل واحد منهما ليس بعامل بنفسه بل باعتبار امر خارج وهو لفظ اشير في قوله هذا ولفظ ثبت في قوله في الدار فما الوجه في ان هذا عامل معنوي وفي الدار عامل لفظي فاجاب الشارح بقوله ولا شك ان بينهما فرقا وهو ان لفظ هذا لم يقصد المتكلم منه لفظ اشير لان الكلام في قولهم هذا زيد تام غير محتاج الى لحاظ اشير واما في قوله زيد في الدار لا يتم بدون لحاظ التعلق وهو ثبت مثلا فلا بد ان يقصد المتكلم ليتم الكلام قوله الاخبار بهما عن نفسه يعني ان قوله اشير او انبه صيغة للتكلم لكن لم يقصد المتكلم بها الاخبار عن نفسه بخلاف ثبت في قوله في الدار لانه مقصود المتكلم فيقدر في نظم الكلام قوله المعتبر لصحة وقوع جواب سوال وهو ان التنبيه او الاشارة لما كانا خارجين عن المنطوق فما الباعث على اعتبارهما قوله وعاملها لا يخفى ان المناسب ان يذكر الشرط بعد التعريف فلينبغي ان يقدم قوله وشرطها ان تكون نكرة فالغرض من ذكر تفصيل العامل هنا امران احدهما انه من تتمة التعريف كما مر والآخر بيان ما لا يتقدم على الحال عليه وكانه اراد ان لا يثبت الفصل بين مباحث التقديم والا لكان الاولى ان يذكر عقيب ذلك التفصيل قوله ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي قوله اى عامل الحال اعلم ان الحال مونث سماعی قوله اما الفعل انما زاد كلمة اما لان العطف اذا كان بكلمة او فذكر اما في راس المعطوف عليه حسن واذا كان العطف بكلمة اما فذكر اما في راس المعطوف عليه واجب كما قال المص رح في مبحث الحروف قوله الملفوظ او المقدر جواب سوال وهو ان المراد من الفعل ما كان مذكورا اذ هو الفرد الكامل قوله نحو ضربت زيدا قائما مثال الفعل الملفوظ وقوله زيد في الدار قائما مثال الفعل المقدر ثم يرد عليه ان الظرف قد يكون متعلقه اسم الفاعل فكيف يكون مثالا للفعل المقدر فاجاب الشارح بقوله ان كان الظرف متعلقا بالفعل وفيه نظر لانهم قالوا ان الظرف عامل بنفسه وقال الشارح هنا انه عامل باعتبار الفعل المقدر قلنا ان ما قال الشارح ههنا فهو بالنظر الى الاصل واما قالوا فهو بالنظر الى النيابة يعني ان قوله في الدار قائم مقام ثبت مثلا فعلى هذا هو عامل بنفسه قوله وهو ما يعمل عمل الفعل دفع وهم وهو ان المراد بشبه الفعل غير المنصرف لانه يشبه الفعل او يتوهم ان المراد من شبه الفعل ما كان على وزن الفعل

له ليخرج عنه نحو زيد في الدار

م الدليل لفظا ليتحقق قوله وربما وعاملها ع قدم قوله سه اى اما وبين ما قاله الشارح بين ما قال فلا منافاة ع او المقدر بقوله الملفوظ فلجاب ع مذكور ۱۲ اى الفعل غير قائما

۲؎ والمقول ومعموليتها الماخوذتين في التعريف فكانه من تتمته ۱۲م سه الاولى للغرض من تفصيل العامل ههنا بيان ۱۰۲م

مفتی عبد الرحیم

نحو شئمر وضرب علمين وهماليسا الامن الجوامد فكيف يعمل فى الحال فدفع بقوله وهو ما يعمل عمل الفعل ثم يرد عليه انه على هذا لا يصح ذكر قوله اومعناه فى مقابلة قوله اوشبهه لانه ايضا يعمل عمل فعله فدخل فيه فيكون ذكره مستدركا فاجاب بقوله وهو من تركيبه منحرفى اى حروف الفعل موجود فيه فخرج العامل المعنوى لان هذا مثلا ليس من تركيب اشير ولا اسم والظرف من تركيبه باعتبار المتعلق واما اسم الفعل اذا كان على وزن فعال كنزال بمعنى انزل فهو من تركيبه واما غير فعال فهو محمول عليه قوله وان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل جواب سوال وهو انه مر آنفا انه مقدر بالفعل فاجاب بقوله ان كان الظرف الخ قوله نحو زيد يحسن ضاحكا فان قيل ان هذا مخالف لما ذكر المص رح فى بحث الصفة المشبهة من ان معمول الصفة المشبهة ان كان منصوبا منكرا فهو ليس الا تميزا فكيف يكون قوله ضاحكا حالا قلنا ان ما قال المص رح ثمه فهو فيما اذا كان المعمول فاعلا فى الاصل ولا يصلح للحال فلو قرئ ذلك المعمول منصوبا فهو جائز على التشبيه بالمفعول فى المعمول المعرفة وعلى التميز فى المعمول النكرة نحو زيد حسن الوجه و زيد حسن وجها واما ضاحكا فيصلح الحال فيصح جعله حالا ومن قال فى الجواب انه مذهب لبعض فهو مجرد الدعوى وليس لهذا المذهب تحقق فى كتاب من الكتب المتداولة لهذا الفن قوله المستنبط من فحوى الكلام جواب سوال وهو ان الظرف ايضا معنى الفعل لان قوله فى الدار بمعنى ثبت مثلا فلا يصح جعله من الشبه فاجاب بقوله المستنبط من فحوى الكلام اى من لازمه بخلاف الظرف لان الفعل مقدر معه الا ترى انه لو صرح على المتعلق اى اجتمع مع الظرف حيث يصح ان يقال ثبت فى الدار واما لفظ اشير اذا اخذ من لفظ هذا فلا يجتمع معه بل يسقط لفظ هذا قوله من غير التصريح به الخ بخلاف متعلق الظرف فانه قد يصرح به وقد يقدر ثم الضمير فى قوله معناه راجع الى الفعل نحو هذا زيد قائما ولاشك ان هذا معنى الفعل قائم مقامه وهو اشير قوله نحو يا زيد قائما اى ادعو زيدا قائما قوله وليتك عندنا مقيما اى تمنيتك عندنا مقيما قيل المثال لا يطابق الممثل لان مقيما حال من متعلق الظرف فعاملها الظرف دون معنى التمنى قلنا ان فى المثال يكفى الاحتمال فهذا المثال فيه احتمالان فالشارح اورده باعتبار احتمال التمنى وكذا السوال والجواب فى قوله ولعله فى الدار قائما قوله اى ترجيته فى الدار قائما قوله فكانه اسد صائلا اى اشبه زيد الاسد صائلا قوله لان النكرة اصل لان التعريف باللام عارض لان الموجود فى الابتداء لفظ رجل ثم زاد عليه اللام فصار الرجل وباقى المعارف محمول عليه فلا يرد ان الضمائر موضوعة للتعريف ابتداء وكذا الاسماء الاشارة والموصولات موضوعة ابتداء فكيف تكون المعارف فرع النكرات ا ونقول ان اصلية النكرة باعتبار المدلول يعنى ان الاصل فى الاشياء الابهام والتعريف عارض قوله والغرض وهو مبتدا قوله متصل بما خبره وقوله وهو تقييد الحدث الخ بيان الغرض اى الغرض من ذكر الحال هو تقييد الحدث اى تقييد الفعل

له اى على ان المراد من شبه الفعل ما يعمل عمل الفعل ١٢ مفتى عبد الرحيم

له اى كون ضاحكا حالا من فاعل الصفة فى زيد يحسن ١٢ له اى فى بحث الصفة المشبهة ١٢ له من حيث انه يصح ان يقال ثبت [illegible] ١٢ له احتمالها لمعنى الظرف ١٢ واحتمالها لمعنى التمنى ١٢ له اى احتمال ان التمنى عامل [illegible] ولعله فى الدار قائما

المنسوب الی صاحبها یحصل بها ای بالنکرة لان الحال قید للعامل **فان قیل** هذا منقوض بالخبر
اذ الغرض منه الحکم وهو یحصل بالنکرة فلا یجوز تعریف الخبر **قلنا** هذا القیاس قیاس مع الفارق لان
الحال فضلة والقلة فیها مطلوبة بخلاف الخبر لانه رکن وایضا یلتبس بالصفة فی حال النصب لو کانت
الحال معرفة **قوله** وان یکون اشارة الی حاصل العطف یعنی ان قوله وصاحبها عطف علی الضمیر
المرفوع المستکن فی قوله ان تکون او العطف جائز لوجود الفصل وهو قوله نکرة **قوله** فی المعنی ای بعد الغا
العامل و بعد الغاء قوله جاءنی[1] زید راکب مبتدأ وخبرا **قوله** ای لیس اشتراطها جواب سوال وهو ان بین الشرط
والغلبة منافاة[2] فکیف یجتمعان فی شیء واحد هو تعریف الصاحب فاجاب الشارح بقوله ای لیس اشتراطها الخ یعنی انما
لا یتوجهان الی شیء واحد بل الشرط یتوجه الی تعریف الصاحب والغلبة تتوجه الی الشرط کقول الفقهاء
الوضوء شرط الصلوة غالبا فالشرط یتوجه الی الوضوء والغلبة یتوجه الی الشرط لان التیمم شرط الصلوة
ایضا لکن الوضوء شرط غالب کذلک التعریف شرط ذی الحال غالبا لان التخصیص شرط لذی الحال
ایضا لکن التعریف شرط غالب **قوله** ای اکثرها جواب سوال وهو ان الغلبة یستعمل فی الافعال و
کلامنا فی الاقوال **فاجاب** بقوله ای اکثرها یعنی ان المراد من الغلبة الکثرة وهو یستعمل فیهما **قوله**
وبیان ذلک[3] جواب سوال وهو انه علم من قول الشارح ان للحال موادا کثیرة فسأل السائل انها ما هی
فاجاب بقوله وبیان ذلک **قوله** نکرة موصوفة قال الفاضل المحشی لو قال المخصوصة موضع موصوفة لکان اولی
لیشمل[4] النکرة المضافة نحو جاءنی غلام رجل راکبا **قلنا** التخصیص یستعمل غالبا فی الصفة فیذهب الذهن
من التخصیص الی الصفة فلا فائدة فی ذکر المخصوصة موضع الموصوفة **فان قیل** فعلی هذا لا یعلم حال
النکرة المضافة **قلنا** انه داخل فی الموصوفة لان الصفة قید الموصوف وکذلک المضاف الیه قید المضاف
قوله او مغنیة غناء المعرفة فقوله غناء منصوب بنزع الخافض ای کغناء المعرفة ثم هو صفة لقوله
مغنیة باعتبار المتعلق ای او نکرة غیر محتاجة الی التعریف کعدم احتیاج المعرفة الی التعریف الخ
لاستغراقها **قوله** کل امر حکیم الحکیم هو الامر الذی فیه حکمة معناه استوار کرده شده **قوله** ان جعلت
امرا حالا من کل امر فانه اذا کان حالا من المستتر فی حکیم لا یکون فیه استغراق فلا یکون مما نحن فیه
وایضا ان الضمیر فیه معرفة وکلامنا فی النکرة المخصصة فلا یکون مما نحن فیه ایضا **قوله** او واقعة
فی حیز الاستفهام لان الاستفهام المتکلم یدل علی ان المخاطب عالم **وایضا** المستفهم عنه یشبه النکرة الواقعة فی
حیز النفی لکونه محسوبة من غیر الموجب عند النحویین **قوله** او بعد الا عطف علی قوله فی حیز الاستفهام وقوله نقضا
للنفی حال من قوله الا وهو اسم[5] لما وقع فی الترکیب **وایضا** انه[6] اذا ارید من الحرف اللفظ یکون اسما فیصلح
ان یکون ذا حال فیصح الحال عنه **فان قیل** ان النکرة فی المثال المذکور لیس بعد الا بل بعد الا هو الحال
اجیب عنه ان النسخة الصحیحة قبل الا وقوله بعد سهو من الکاتب **واجاب** الفاضل المحشی بان قوله ومعناه علیه

---

[1] لی قوله جاءنی زید راکبا ۱۲م [2] لان الشرط یقتضی وجوب کون ذی الحال معرفة والغلبة تقتضی عدم الوجوب ۱۲ مفتی عبدالرحیم
[3] وهو ان قوله ای اکثرها ۱۲م [4] ای لیشمل النکرة المخصوصة بالاضافة ۱۲م [5] انما قال هذا لان بعضا من المفسرین من جعل
...... قوله امرا حالا من امر فعلی هذا لا یطابق المثال الممثل کذا فی الحواشی ۱۲ [6] ای لفظ الا الذی وقع فی الترکیب ۱۲م مفتی عبدالرحیم

[illegible] ۱۲م

سے ذو [illegible] الاحرف کیف [illegible] العالمین ۱۲م سے جواب بطرف [illegible] حالا ۱۲م

الحال محل التنازع بين الظرف وهو قوله بعد الا وبين قوله اومقدما عليه فان الظرف تقتضى ان يكون قوله الحال فاعلا له وقوله اومقدما عليه تقتضى ان يكون قوله الحال مفعول ما لم يسم فاعله ولا شك ان الحال ثابت بعد الا فى المثال المذكور ثم اعترض مولانا عصام عليه حيث قال ان قوله بعد الا ظرف لغو اذ متعلقه مذكور وهو قوله واقعة والظرف اللغو لا يعمل فى الفاعل فكيف يصح قوله ان الظرف تقتضى ان يكون لفظ الحال فاعلا له **اقول** ان عبارة المحشى بحذف المضاف فيكون معنى قوله ان الظرف تقتضى الخ يعنى ان متعلق الظرف تقتضى ونسبة العمل الى الظرف مجاز أجيب عن الاعتراض الاول انه انما يرد لو كان قوله بعد منصوبا مضافا الى الا واذا كان مبنيا على الضم عوض عن المضاف اليه وهو النكرة ويكون قوله الا فاعلا بعد فلا يرد شئ واجيب ايضا ان النكرة فى الواقع واقعة بعد الا فى المثال المذكور فان معنى قوله ما جاءنى رجل الا راكبا هو ما جاءنى رجل بصفة من الصفات الا جاءنى رجل راكبا **فان قيل** لا يصح مقابلة هذا القسم مع قوله اومغنية غناء المعرفة لان فى هذا القسم ايضا يكون ذو الحال نكرة مستغرقة لوقوعه فى سياق النفى **قلنا** المقابلة[1] بينهما[2] فى ان ههنا[3] نقض للنفى وليس فى الاول[4] نقض للنفى **قوله** اومقدما عطف على قوله نكرة لانه اذا تقدم الحال تخصص[5] به النكرة كما اذا تقدم الخبر على المبتدأ النكرة وايضا اذا تقدم الحال يؤمن من الالتباس[6] بالصفة لان الصفة لا يتقدم على الموصوف **قوله** هو هذا القسم **فان قيل** المراد من هذا القسم هو المعرفة فلا يصح قوله ووقوع الحال فى هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة اذ يلزم الاتحاد بين الشرط والمشروط فيكون معناه ان التعريف شرط للتعريف **قلنا** لا نسلم ان المراد من هذا القسم هو المعرفة بل المراد من هذا القسم ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وهو اعم من المعرفة لان غير هذه الامور كما يتناول المعرفة كذلك يتناول النكرة المحضة فاشتراط المعرفة لاخراج النكرة المحضة **قوله** فقولنا غالبا قيد تفريع على قوله ليس اشتراطها الخ **قوله** حتى يقال اشارة الى بيان السوال **قوله** الثابتة صفة لقوله غالبية **قوله** ويحتاج الخ عطف على قوله يقال الخ فيه اشارة الى الرد على السيد السند لانه قال فى حواشى المتوسط ان قوله وصاحبها معرفة مبتدأ والخبر ثم جملة عطف على قوله وشرطها ان تكون نكرة **قوله** ويجعل الخ عطف على قوله ويحتاج او على قوله يقال **قوله** ان يصرف الكلام عن ظاهره اشارة الى وجه الرد وانما كان هذا خلاف الظاهر[7] لان الاصل فى العطف ان يكون عطف المفرد على المفرد لان المقصود من العطف اشتراك الشيئين فى الحكم وهو عطف المفرد على المفرد لان فى عطف الجملة على الجملة الاشتراك فى الثبوت فقط وايضا وجه الظهور قرب المعطوف عليه **قوله** وارسلها العراك[8] جواب سوال يرد على قاعدة اشتراط الحال نكرة بان العراك فى قوله وارسلها الخ وقع حالا مع انه[9] معرفة

کون

---

[1] يعنى ان المقابلة بينهما باعتباران فى الاول استغراق وفى الثانى نقض النفى فانه ليس فى الاول نقض له فيكونان متقابلين بحسب الحيثية والاعتبار قاله عبد الرحمان ١٢ [2] اى بين قوله اوبعد الا الخ ١٢ وبين قوله اومغنية ١٢م [3] اى فى القسم الثانى وهو بعد الا ١٢م [4] اى القسم الاول وهو قوله اومغنية ١٢م [5] فيتخصص به النكرة ١٢م [6] اى فى حالة النصب نحو ضربت امراءة راكبة نظرا الى التقديم دفعا دجوالكن الى اللباب ١٢م [7] وايضا انما كان هذا خلاف الظاهر لان الظاهر ان يكون قوله صاحبها اسما لقوله يكون وقوله معرفة خبره موافقا له وشرطها ان يكون نكرة كذا قاله عبد الرحمان ١٢م [8] يرون الوارد ومنيرا للاتن والمنكن لحمار الوحش اى ارسل الحمار الوحش الاتن حال كون الاتن معتركة اى متزاحمة ١٢م [9] وبان وحده فى قوله مررت به وحده وقع حالا مع انه معرفة بالاضافة وبان جهدك فى قولنا فعلت جهدك ١٢ حال مع انه معرفة بالاضافة ١٢ مفتى عبد الرحيم ١٢

فاجاب المصرح بقوله وارسلها العراك الى قوله متأول قوله ولم يذدها الخ اشارة الى بيان تمام البيت
قوله يقول ارسل قيل الاولى ان يقول قال بالماضي موضع يقول وكذا موضع قوله يصف الاولى ان تقول
وصف بالماضي قلنا ان كلما يذكر ويعيد على السنة الناس يجوز تعبيره من الماضي بالمضارع ومعنى
التوصيف ان الشاعر وصف الحمار الوحش من حيث انه مودب للاتن ووصف الاتن من حيث انها تاخذ
قوله وكان المراد بالارسال الجاب سوال وهو انه لا يصح نسبة الارسال الى الحمار لانه بالفارسية فرستادن
وهو خاصة ذوي العقول فاجاب بقوله وكان المراد بالارسال البعث ثم يرد عليه ان البعث
عبارة عن الحيوة بعد الممات فاجاب بقوله والتخلية يعني ان البعث كما يراد منه المذكور كذلك
يراد منه الاذهاب كما قال عمر رض للموذن حين افطر الصوم وقال الموذن الشمس حية يا امير المومنين
بعثناك داعيا لا راعيا ثم المراد من الاذهاب هنا لازمه وهو التخلية قوله بين المرسل بفتح السين
قوله اي ارسلها الخ اشارة الى بيان معنى البيت قوله معتركة انما اول العراك به ليصح الحمل قوله متزاحمة
اي متنازعة بعضها مع البعض قوله ثم يرد من العطن وهو موضع حول الحوض لاناخة البعير واستراحته
يعني يشرب البعير الماء ثم يرجع الى العطن ثم يرد من العطن الى الحوض قوله ليشرب منه اي من الحوض
وكلمة ما في ماعساه موصولة يراد بها الماء ولكن الظاهر ان يكون ماء بالهمزة والضمير المستتر في عساه
راجع الى البعير والبارز الى الماء اي قرب البعير الى عدم الشرب لانه شرب الماء اولا على الكمال لكن
دخل بين البعيرين للمسخرة بهما يعني خوش طبعي ميكنند با ايشان قوله ولعل المراد به جواب سوال وهو ان
الدخال على هذا التفسير مختص بالبعير فكيف يصح توصيف الاتن به فاجاب عنه الشارح بجوابين
الاول بقوله ولعل المراد به الخ يعني ان الشارح ذكر المقيد واراد منه المطلق فيكون مجازا مرسلا
والثاني بقوله او المعنى الخ يعني انه من قبيل تشبيه فعل الاتن بفعل البعير فيكون مجازا مستعارا
قوله ومررت به وحده مصدر وحد يحد وحدا وحدة كوعد يعد قوله فعلته جهدك فقوله فعلته
بصيغة المخاطب قوله انها مصادر انها مفعول مطلق لافعال مقدرة قوله وينفرد وحده ولم يقل
يحد وحده لانه غير مشهور بخلاف ينفرد فانه مشهور فهو مفعول مطلق من غير لفظه والجهد بمعنى
السعي معناه بالفارسية كردی تو اين كار را در حالتی كه سعی ميكردی تو سعی كردنی ثم لما كانت القاعدة ان كل مفعول
مطلق اذا وقع من غير لفظه يصح تاويله بلفظ نفسه فلذا اول الشارح اي انفراده قوله فهذه الجمل
جملة مستانفة وقعت في جواب سوال وهو ان السائل سال ما حال هذه الجمل في التركيب فاجاب
الشارح بقوله فهذه الجمل الخ يعني انها وقعت حالا والجملة في حكم النكرة قال مولانا عصام ينبغي
ان يقال وقعت احوالا لا حالا اقول الحال مصدر وهو يقع على القليل والكثير فلا حاجة
الى الجمع قوله اي معتركة وانما زاد المزيد لان مجرده غير مستعمل لان معنى المجرد هو اللزوم
من الجانب الواحد دون الاخر والحال ان الاتن مزاحمة كل واحدة منها مع الاخر
وباب الافتعال قد يكون بمعنى تفاعل نحو اختلف بمعنى تخالف قوله هي في التقدير نكرة لان الا

له هو الدس مداخلة بعضها في بعض ۱۲م سه فانها من حيث انها جملة تكون نكرة ۱۲م سه اي ولا يقال وقعت حالا كما قال الشارح ۱۲م

مفتی مولوی عبد الرحیم الفشاوری

۷۰ الاول

واللام فى العراك له الذهنى اوللتكثة لانه لم يرد من العراك عراك معلوم ولكن الاضافة فى وحدك وجهدك ذهنية **قوله** وهى فى المعنى نكرة لان هذه الاضافة اضافة لفظية وهى لا تفيد تعريفا **قوله محضة** جواب سوال وهو انه ينقض بنحو جاءنى رجل من بنى تميم فارسا فان قوله فارسا حال عن رجل وهو نكرة مع انه لا يجب تقديم الحال فيه على صاحبها فاجاب بقوله محضة يعنى ان المراد من النكرة هو النكرة المحضة وفى هذا المثال النكرة غير محضة بل نكرة موصوفة بقوله من بنى تميم ثم يتوهم ان المراد من المحضة ما يكون بالنسبة الى بعض افراد التخصيص فدفع بقوله لم تكن فيها شائبة تخصيص **قوله** بما سوى التقديم جواب سوال وهو ان ذا الحال اذا كان نكرة محضة ثم قدم الحال عليه فحينئذ لم يكن ذو الحال نكرة محضة بل مخصصة بتقديم الحال فينبغى ان لا يصير لتقديم الحال واجبا هناك فاجاب بقوله بما سوى التقديم **قوله** ولم تكن الحال مشتركة بينها وبين معرفته مثل جاءنى رجل وزيد راكبين جواب سوال وهو ان ذا الحال فى هذا المثال نكرة محضة مع ان الحال فيه غير مقدم على ذى الحال فاجاب بقوله ولم تكن الحال مشتركة الخ اى بين النكرة والمعرفة لان صاحب الحال لما قارنت مع المعرفة لم تكن نكرة محضة **قال** مولانا عصام لا يحتاج الى هذا القيد اى قوله ولم تكن الحال مشتركة الخ لان ذا الحال فيه مركب من المعرفة والنكرة والمركب من حيث المركب كما لا يكون معرفة لا يكون نكرة ايضا لانهما قسمان من الاسم وهو قسم من الكلمة وهى مفردة فبقوله نكرة يخرج ذو الحال المشترك فلا حاجة الى زيادة القيد **اقول** الاشتراك فى الحال لضرورة الاختصار اصله جاءنى رجل وزيد راكبا وراكبا ثم جعل مثنى للاختصار فهذا يدل على اشتراك ذى الحال فلا يكون مركبا **او نقول** ليس هذا قيدا فى المتن بل احترازا عنه بقوله نكرة فهو بيان المخرج بقوله نكرة **قوله** لتخصص النكرة **فان قيل** ان الحال اما من الفاعل او من المفعول وكلاهما مختصان بالحكم المتقدم عليهما وهو الحكم المنسوب اليهما نحو جاءنى رجل قائما فلا حاجة الى تخصيص الخ **قلنا** ان للحال حكم الخ كما يشعر به قول الشارح لانها فى المعنى مبتدأ وخبر فعلم ان الحكم الاول حكم الجملة الفعلية والثانى حكم الجملة الاسمية فلا ينفع التخصيص الحاصل بالقياس الى الحكم الاخر لان الحكمين لا يجتمعان فى قصد المتكلم **قوله** ولئلا تلتبس **فان قيل** انه اذا التبس بالصفة ينبغى ان يجوز فيه الوجهان اى الحال والصفة كما يجوز الحال والتميز فى طاب زيد فارسا **وايضا** الالتباس لو كان ممنوعا لوجب تقديم الحال عليه فى النكرة المخصصة ايضا لتحقق الالتباس حينئذ **قلنا** عن الاول ان الحال عن النكرة خلاف الاصل فلا يسبق الذهن اليه فيلتبس المقصود بغيره وعن الثانى ان تخصيص النكرة غالبا بالصفة فالصفة بعد الصفة **قليل** فلا يلتبس بالحال ثم فى قوله فى المعنى مبتدأ وخبر نظر لان المبتدأ اذا كان نكرة انما يجب عليه تقديم خبر الظرف فيجب ههنا ايضا ان يكون الحال ظرفا فاجاب عنه الفاضل المحشى ان فى الحال معنى الظرف لانه يؤل بالظرف لان معنى قوله جاءنى زيد راكبا اى وقت الركوب ثم اعترض عليه

له اى للعهد الذهنى ۱۲م

اذا كان نكرة مخصصة بوصف او اضافة اوليتوقى او نحو ذلك لا يجب تقديمها فاجاب بقوله مخصصة ۱۲م سه يعنى ان هذا الحكم فيما اذا لم تكن الحال مشتركة بين المعرفة والنكرة وهذه الحال مشتركة بينهما ۱۲م

له اى اذا كان ذو الحال نكرة محضة ۱۲م سه حتى يجب تقديم الحال عليه مع انها ليست لظرف ۱۲م ته حاصله ان صاحب الحال

مولنا[1] عصام الحال لو كان ظرفا فانما يكون ظرف الزمان فيلزم حمل الزمان على الجثة وهو غير جائز
عندهم فلا يصح ان يقال زيد يوم اوزمان اقول عدم ان الزمان لا يحمل على جثة من حيث هو بخلاف
ما اذا كان الحمل بالاشتقاق لانه يصح ان يقال زيد فى اليوم فلم لا يجوز ان يكون مبنى جواب المحشى على
ذلك ثم السر فى حصول التخصيص بتقديم الخبر الظرف دون غيره هو ان من قال فى الدار ينتظر المخاطب
الى انه يذكر بعده شئ يصح ان يحكم عليه بكونه فى الدار بان يكون فى الدار محكوما به وما يذكر بعده
محكوما عليه لان الظرف لا يكون الا خبرا فلا يكون مبتدأ فيكون محكوما به لا محكوما عليه فيكون الانتظار
ثابتا حينئذ بخلاف ما اذا قيل قائم فانه لا ينتظر المخاطب الى ان يذكر بعده شئ يصح الحكم عليه بالقيام
بان كان القائم محكوما به لان القيام ليس بظرف فلا يكون نصا فى كونه خبرا لانه يحتمل ان يكون
مبتدأ بتقدير الموصوف فلا يثبت الانتظار فكذلك فى الحال لما كان معنى الظرف فيكون مثل خبر الظرف
فلا يصح ان يكون محكوما عليه حتى لا يصح الانتظار وفيه نظر لانه جاز ان يكون راكبا ذا الحال
المنصوب مثل ضربت راكبا شاعرا اى ضربت من له الركوب حال كونه شاعرا فلا يكون حينئذ نصا
فى كونه محكوما به اللهم الا ان يقال ان هذا التركيب مصنوعى غير مستعمل فى كلامهم فان راكبا لا يقع
مفعولا به فى تركيب من التراكيب المستعملة بينهم **قوله** ثم قدمت فى سائر جواب سوال ظاهر فيه انه
يلزم حمل الاكثر وهو الرفع والجر على الاقل وهو النصب اجيب عنه انه لا باس به الا ترى الى حمل
نحو اعد نعد على يعد **قوله** فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا لانه لو اخر قائما يلزم الالتباس
حيث لا يعلم ان قائما حال عن زيد او عن عمرو وان لزم التقدم على العامل المعنوى **فان قيل** العامل
فى مثل زيد قائما كعمرو قاعدا هو متعلق الجار والمجرور وهو ثبت او ثابت فلا يكون عاملها معنويا
وهو التشبيه المستفاد من الكاف **قلنا** هذا التركيب يحتمل العاملين فالشارح ذكر هذا المثال ههنا
باعتبار التشبيه ولا شك ان الاحتمال كاف فى المثال **قوله** قد عرفت الخ جواب سوال وهو ان لم
قال ولا يتقدم على العامل المعنوى بخلاف الظرف فلم يبين العامل المعنوى والظرف **فاجاب**
بقوله قد عرفت الخ فلا حاجة الى البيان ههنا **قوله** فعلى هذا جواب سوال وان الظرف لا يخلو اما
ان يكون فى العامل المعنوى او فى الفعل او شبه الفعل فعلى الاول ينبغى ان لا يتقدم الحال على الظرف
وعلى الثانى لا يصح تخصيص الظرف ببيان المخالفة لان الحال كما يتقدم على الظرف كذلك
يتقدم على الفعل وشبهه فينبغى ان يقال بخلاف الظرف والفعل وشبهه فاجاب بقوله فعلى هذا الخ يعنى
انه داخل فى الفعل او شبهه وتخصيصه بالبيان لاجل الخلاف فيه فان قيل ان الاتفاق فى العامل المعنوى لا يفهم من
عبارة المصنف وكذا الاختلاف فى العامل الظرف فمن اين اخذهما الشارح كذا قال مولنا عصام الدين

تقديم ان لو الالتباس فى مع النصب فى حالة الرفع ويجب ان يكون الرفع ايضا وهو الجر والجر والحال يكون منصوبا ابدا فينبغى ان لا يلزم فيه [illegible] مع ان الحال [illegible] [illegible] [illegible] ١٢ ١٢ ١٢ ١٢

---

[1] فى هذه العبارة اجمال ان شئت التفصيل فارجع الى حاشية عبد الرحمن ١٢ [2] لانه اذا قيل قائما ينتظر المخاطب الى ان يذكر بعده شئ يصح ان يحكم عليه بالقيام لان قائما ايضا نص فى كونه حالا لوجود معنى الظرفية فيه فانه يصح ان يتم ذا الحال قاله عبد الرحمن ١٢ م [3] وهو معنى التشبيه المستفاد من كاف التشبيه ١٢ م [4] اى زيد قائما ثبت كعمرو قاعدا ١٢ [5] بان قال ان الحال لا يتقدم الى قوله فان فيه خلافا ١٢ م مولوى مفتى مولنا محمد عبد الرحيم الفشاورى السرحدى

قلنا اخذهما الشارح من كتب المص‍ح فان قيل ان قوله بخلاف الظرف حال باعتبار المتعلق من فاعل لا يتقدم اى لا يتقدم الحال على العامل المعنوى حال كونها متلبسا بخلاف الظرف والحال انما يكون قيدا للعامل فيلزم عدم تقدم الحال على العامل المعنوى مقيدا بمخالفة الظرف مع ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوى مطلقا سواء كان مقيدا بمخالفة الظرف اولا قلنا لا نسلم انه حال بل هو جملة معترضة بتقديم للمبتدأ اى هو متلبس بمخالفة الظرف وان سلم فهو حال مؤكدة اذ كون الظرف مخالفا عن العامل المعنوى ثابت على الدوام عند المص‍ح والحال المؤكدة ليست قيدا للعامل قوله اى بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا توطية الى الاحتمال الآخر قوله لا يجوزه اصلا اى سواء تقدم المبتدأ اولا قوله بشرط تقدم المبتدأ لانه لما قدم المبتدأ كان الخبر ايضا مقدما وهو الظرف لان مرتبة الخبر فى جنب المبتدأ وان كان لفظا فى موضع آخر قوله فلا يجوز قائما زيد فى الدار للزوم الاضمار قبل الذكر فى قائما وكون المبتدأ عمدة بالنسبة الى الخبر لا الى قائما فلا يرد ان المبتدأ عمدة والاضمار قبل الذكر فى العمدة جائز قوله ويحتمل والحاصل ان الظرف فى التوجيه الاول عامل وفى التوجيه الثانى معمول لكن هذا التوجيه ضعيف فلذا قال الشارح ويحتمل لانه لا يلائم سوق الكلام لانه ذكر بمقابلة المعنوى وهو عامل فينبغى ان يكون الظرف ايضا عاملا قوله ان الحال وان كانت مشابهة جواب سوال وهو ان تخصيص الظرف اذا كان عاملا كما فى التوجيه الاول لاجل الاختلاف فيه كما مر فى قول الشارح واما تخصيص الظرف اذا كان معمولا فلا وجه لذكره فاجاب بقوله ان الحال وان كان الخ يعنى ان تخصيصه لدفع الوهم وهو ان فى الحال معنى الظرف فتوهم انه لا فرق بينهما فى تقديمهما على العامل المعنوى فدفع المص‍ح هذا الوهم بقوله بخلاف الظرف يعنى ان بينهما فرق فى التقديم قوله لتوسعهم فى الظروف لكثرة دورانها فى كلامهم وايضا ان الظروف تشابه المحارم من حيث ان كل محدث لابد له من الظرف كما ان لكل انسان لابد من المحارم والحال ان المحارم الانسان توسع لانهم يدخلون على الانسان ليلا ونهارا من غير الاذن فكذا الظروف تدخل على الكلمات اولها وآخرها قوله هذا اذا لم يكن الظرف جواب سوال وهو ان ما ذكر من الاحتمالين مستقيم لو لم يدخل الظرف فى العامل المعنوى ولو دخل فيه فلا يستقيم الاحتمال الاول لانه اذا دخل فيه فلا يصح قوله بخلاف الظرف لانه يلزم التناقض فاجاب بقوله هذا الخ اى ما ذكر من الاحتمالين على تقدير ان لا يكون الظرف داخلا فى العامل المعنوى واما اذا كان داخلا فيه فالمراد هو الاحتمال الثانى للزوم التناقض ولو قال المص‍ح كلمة الا بان قال الا الظرف لا يلزم التناقض لان فى الاستثناء لا يحكم على المستثنى منه ما لم يذكر المستثنى فلا يلزم التناقض فلينظر فى كتب الاصول فان قيل لما كان الظرف داخلا فى العامل المعنوى فيكون تقديم

ه ای بالنظر الی [illegible]

له لان الظرف ضعيف العمل فيعمل فى المعمول المتاخر لا فى المعمول المتقدم ١٢م ٢ه لانه اذا تقدم المبتدأ حصل للظرف قوة لسبب الاعتماد فيعمل فى المعمول المتقدم والمتاخر ١٢م ٣ه اى وان كان الخبر موخرا لفظا عن الحال ١٢م ٤ه اى لانه اذا كان داخلا فيه فلما قال لا يتقدم الحال على العامل المعنوى فلا معنى ح لقوله بخلاف الظرف بل هو تناقض قاله عبد الرحمان ١٢م ٥ه اى الا فى هذا النوع من العامل المعنوى لان التعارف بينهم فى مثل هذا الموضع هو الاستثناء بالا وان صح قوله بخلاف الظرف الخ فى نفس الامر لكنه ليس بمتعارف ١٢م ٦ه اى بناء على الاحتمال الثانى ١٢م

الشئ على النفس اذا العامل والمعمول الشئ الواحد قلنا[1] للعامل المعنوى افراد فيكون معناه ان الظرف اذا كان معمولا يتقدم على العامل المعنوى الذى هو غير الظرف فان قيل ههنا احتمال ثالث وهو ان معناه بخلاف ما اذا كان الحال ظرفا فانه يتقدم على العامل المعنوى قلنا[2] هو مندرج فى الاحتمال الثانى لان الظرف لما كان معمولا فهو اعم من ان يكون حالا او غيره **قوله** وكما لا يتقدم الحال اشارة الى ان قوله ولا على المجرور عطف على قوله العامل المعنوى لا على قوله بخلاف الظرف وانما زاد كاف التشبيه اشارة الى انه من قبيل عطف المشبه على المشبه به اذ منع التقديم فى المشبه به اتفاقى وفى المشبه اختلافى **فان قيل** لما هو كان معطوف على العامل المعنوى فلا حاجة الى ذكر لا النافية لان ذكرها فى المعطوف مستغنى عنها قلنا[3] ان ذكر لا النافية فى المعطوف لتاكيد النفى شائع كما فى قولهم لا رجل فى الدار ولا امرأة وكما فى قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين **قوله** سواء كان مجرورا الخ فى التعميم اشارة الى ظهور الخلاف **قوله** نحو جاءتنى مجردا عن الثياب ضاربة زيد فقوله مجردا حال من زيد وهو مجرور بالاضافة فلا يجوز هذا التركيب وليس حالا من ضاربة لعدم المطابقة فى التذكير والتانيث ولهذا اورد المضاف مؤنثا اذ لو قال ضارب زيد بتذكير المضاف لا يعلم ان **قوله** مجردا حال من المضاف او من المضاف اليه **قوله** فلا يتقدم تابعه ايضا **يرد** على هذا التعليل ان لا يتقدم راكبا فى جاءنى زيد راكبا لانه تابع للفاعل وتقديم الفاعل ايضا لا يجوز على الفعل **والجواب** ان الفاعل من حيث هو مسند اليه محله قبل الفعل وان اخر بعارض اللبس بالمبتدأ بخلاف المضاف اليه لان محله مؤخر البتة **قوله** ونقل عن بعضهم وهو ابن كيسان وابن على وابن برهان واستدلالهم بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس يعنى وما ارسلناك لنوع من الانواع الا كافة للناس اى الا لنوع الناس كافة اى جميعا **قوله** فكانه من تمام الفعل اى من حيث اجزائه كما ان الهمزة فى اجلسته والراء فى فرحته من اجزائه فان المجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا بل منصوبا **قوله** واجاب بعضهم من جانب الجمهور وهو الزجاج بجعل كافة حالا ثم يرد عليه سوال عدم مطابقة الحال لذى الحال **فاجاب** بقوله والتاء للمبالغة **فان قيل** فعلى هذا يكون معنى كافة اى مانعا والحال فى ان النبى عليه الصلوة والسلام كما كان مانعا كذلك كان امرا فلا وجه للحصر **قلنا** الحصر اضافى اى بالنسبة الى السكوت لا حقيقى كما اذا جعلته حالا من الناس فان الحصر يكون اضافيا بالنسبة الى الملائكة لا بالنسبة الى الجن فانه مبعوث الى الثقلين **فان قيل** لما يكون قيدا للعامل فيلزم منه ان الكف فى وقت الارسال وليس كذلك بل الكف بعد الارسال **قلنا** هذه الحال المقدرة **فان قيل** ان التقدير فى وقت الارسال من النبى عليه الصلوة والسلام لا يحصل ان الارسال وقت البعثة

---

[1] يعنى لا يلزم تقديم الشئ على نفسه لان العامل المعنوى على قسمين احدهما ظرف والآخر غير ظرف فالحال لا يتقدم على العامل المعنوى الذى هو غير الظرف بخلاف الظرف فانه يتقدم على العامل المعنوى الذى هو غير الظرف فهنا تقديم احد الشيئين على الآخر لا تقديم الشئ على نفسه ١٢

[2] لتقدم الحال من ذى الحال المجرور بالاضافة ١٢

[3] بان يقال راكبا جاءنى مع انه يتقدم ويجوز هذا التركيب ١٢

[4] الا انه يجوز تقديم الفاعل على الفعل لعارض الالتباس بالمبتدأ ١٢

[5] اسنے

قوله كافة للمبالغة كعلامة تاء التانيث ٦ه اے فرض كعدا سے سنه عليه السلام فى وقت الارسال ١٢ مفتى عبدالرحيم ط

قلنا لا یلزم تقدیر الحال من صاحب الحال لجواز ان یکون من المتکلم وهو اللہ تعالی کما فی قوله تع فادخلوها
خالدین فان تقدیر الخلود من اللہ تعالی لا من اهل الجنة لانهم فی البیت **قوله** وبعضهم بجعلها صفة
المصدر وهو الزمخشری **قوله** ای رسالته کافة ای عامة شاملة **قوله** وبعضهم بجعلها مصدرا ای
مفعولا مطلقا ای تکف کافة ثم **یرد علیه** ان کافة صیغة اسم الفاعل فرد الی المصدر بهذا الوزن
فاجاب بقوله کالکاذبة والعافیة بمعنی الکذب والعفو **قوله** والکل تکلف وتعسف اشارة الی
الاعتراض علی المجیبین الذین اجابوا عن جانب الجمهور والی البعض اما کون الاول تکلفا فلان دخول تا المبالغة
فی الفاعل غیر معلوم الوقوع حتی انکرها البعض فی غیر فعال وفعول ومفعال الا فی بعض صیغ المبالغة
لاسم الفاعل **فان قیل** هذا منقوض بتاء الکافیة والشافیة فان تاءهما للمبالغة کما قال فاضل
المحشی رح فی راس الکتاب **قلنا** الاستشهاد بالکافیة والشافیة غیر سدید لانه یحتمل فیهما تقدیر موصوف
مؤنث کالفائدة والرسالة کما مر فی راس الکتاب من الفاضل المحشی رح واما کون الثانی تکلفا فلاحتیاجه
الی تقدیر الموصوف فی الآیة واما کون الثالث تکلفا فلانه مصدر[1] غیر معلوم والیض لو کان فعله محذوفا
فهو لا یغنی من جوع لان الفعل مع المصدر لا یکون الا حالا ایض واما کون الثالث تعسفا فلان کافة بمعنی جمیعا
اذ المعنی ارسلناک الی جمیع الناس والتاویلات التی ذکروها لا یطابق هذا المعنی اذ معناها المنع علی هذه
التاویلات **فان قیل** ان علی القول الثانی تکون کافة بمعنی جمیعا کما تری **قلنا** لا نسلم ان کافة علی القول الثانی
بمعنی جمیعا بل بمعنی عامة ای رسالة عامة ای شاملة للامر والنهی فلا یتعین عمومه للناس اجیب عن
الاصل ان قولهم غیر تام لان الحرف المتعدی التی هو من تمام الفعل انما هو الباء فقط دون غیرها من
الحروف الجارة کما قال مولانا سعد الدین فی السعدیة فی بحث المتعدی والیض یرد علی قولهم مجرور
بحسب الحقیقة لیس بمجرور ان المجرور بالاضافة اللفظیة ایض لیس بمجرور بحسب الحقیقة اذ هی فی حکم
الانفصال ولهذا لا یفید التعریف والتخصیص کما قال الشارح رح فی بحث المجرورات **قوله** وکل ما دل علی هیئة
فیه اشارة الی الرد علی الجمهور فانهم شرطوا الاشتقاق فی الحال ثم **یرد** علیه ان الهیئة عبارة عن الحرکات
والسکنات فعلی هذا ینبغی ان یصح قوم زید وعمرو حالا لوجود الهیئة فیهما فاجاب بقوله ای صفة ثم یرد
علیه ان المتبادر من الصفة ما یکون مشتقا فلا یحصل الرد علی الجمهور **فاجاب بقوله** سواء کان الدال
الخ **قوله** من غیر ان یأول الجامد جواب سوال وهو ان المقصود من قوله صح ان یقع حالا الرد علی الجمهور
وهو لا یحصل بهذا القول لانهم ایض قائلون بایقاع الجامد حالا ولکن یأولون الجامد بالمشتق فاجاب بقوله
من غیر ان یأول الخ **فان قیل** ان الحال الموطئة داخل فی الحال الجامد او فی الحال المشتق لانه لا یفهم من
المتن **قلنا** قال الفاضل المحشی رح انه داخل فی الجامد فیحتاج الی التاویل بالمشتق عند الجمهور والحال الموطئة
هی التی یکون الجامد فیها توطئة للحال المشتق کما فی قوله تعالی انا انزلناه قرانا عربیا فقوله قرانا اسم
جامد وقع حالا ظاهرا لکنه توطئة للحال الذی هو قوله عربیا وهو مشتق وقال مولانا عصام

---

[1] ای دخول تاء المبالغة علی المصدر غیر معلوم ۱۲ عبد الرحمن [2] بین حرف الجر والاضافة ۱۲ [3] الذی ذکره الشارح رح ۱۲ مفتی عبد الرحیم

انما داخلة في المشتق فلا يحتاج الى التأويل عند الجمهور **قوله** وتكلفوا في تأويل الجامد **جواب سوال** وهو انهم لما شرطوا الاشتقاق فهو منقوض بقولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا **فاجاب** بقوله وتكلفوا **قوله** ومع هذا الاستدلال اشارة الى الامرين احدهما ان الجامد وان كان جائزا عند المصنف لكن الاولى هو المشتق والآخر اشارة الى منشأ اشتراطهم الاشتقاق لانهم لما وجدوا اكثر مواد الحال الاشتقاق توهموا انه شرط **قوله** مثل بسرا ورطبا جواب سوال وهو ان المثال ما يكون مضافا اليه لفظ المثل وهو هنا مجموع التركيب والمجموع ليس بحال وايضا ان المضاف اليه لا يكون الا من الاسماء وهي هنا جملة فاجاب بقوله مثل بسرا ورطبا بفتح الباء في بسرا وقد يضم **قوله** وهو ما فيه حلاوة وصرفة اي مع اللين فلا يرد ان في التمر ايضا حلاوة **قوله** من البسر النخل **جواب سوال** وهو ان البسر والمرطب ليستا باسم الفاعل وهو نقيض الفعل ولا يجيء من الجامد **فاجاب** بقوله من البسر النخل ثم يرد عليه ان البسر من باب الافعال وخواصه كثيرة فهو من اي خاصة فدفع بقوله اذا صار ما عليه بسرا يعني ان باب الافعال ههنا للصيرورة نحو اغد البعير اي صار البعير ذا غدة وتحقيقه في السعدية فلينظر فيها **وههنا بحث** وهو ان قوله هذا راجع الى التمر ولما يأول البسر بالمبسر فهو صفة للنخل لا للتمر لقولهم بسر النخل فلا معنى لقوله هذا البسر اطيب منه رطبا اجيب عنه ان هذا راجع الى النخل لكن باعتبار المسامحة اي هذا النخل حال كون ثمرته بسرا **قوله** وتقدم بسرا على اسم التفضيل جواب سوال ظاهر **قوله** وهذه الحيثية جواب سوال وهو ان حيثية كونه منفصلا انما يعتبر بعد اضماره في اطيب فيجب ان يلي الضمير الذي في اطيب **فاجاب** بقوله وهذه الحيثية الخ **قوله** اقيم المظهر مقامه في كون وقوع الحال بعده متصلا بلا فاصلة كما لو وقع بعد اطيب يكون بلا فاصلة فلا يرد ان الضمير في اطيب والمظهر مقدم عليه فكيف يقوم المظهر مقامه **قوله** قال الرضي رح اشارة الى تأكيد ما قال الشارح **قوله** ومع هذا اشارة الى الاعتراض على المحققين اي ومع هذا فلاكان بأسا لعدم الالتباس وجوابه يعلم من قوله وان لم يسمع الخ لان مسائل النحو بناء على السمع لا على الصنع **قوله** فلا تتقيد الاشارة قيل ينبغي ان يكون قوله بسرا من قبيل الحال المقدرة بان يفرض البسرية في وقت اليبوسة قولان الحال المقدرة ما يكون في المستقبل فتفرضه في زمان التكلم مثل خط هذا الثوب قميصا ومثل فادخلوها خالدين واما ما كان في الماضي فتفرضه في زمان التكلم فلا يقال له حال مقدرة اذ ليس له مثال في كلامهم ولا في كتب بعض الكتب **قوله** ولانه لا يعمل الخ اي كون اسم الاشارة عاملا فيه ليس بصحيح على وجه الكلية لانه لا يعمل اعماله فيه حيث وقع الخ فلما كان كذلك فلا بد ان يكون العامل فيها اطيب لا اشير وفي بعض النسخ ولانه يعمل بدون حرف النفي ووجهه معناه انه يعمل اعمال اطيب فيه حيث وقع

سله تقريره ان اطيب صيغة اسم التفضيل وهو ضعيف العمل يعمل في المعمول المتأخر لا في المتقدم فلم قدم معموله وهو بسرا عليه فاجاب بقوله وتقدم آه ۱۲م سله وهو اسم الاشارة ۱۲ مفتى سله اي قال الشارح الرضي مع ان الضمير في اطيب كالعدم لو قيل زيد احسن قائما منه قاعدا فلا ارى بأسا وان لم يكن مثل هذا التركيب مسموعا من العرب لمنه نعم ان يقال هذا اطيب بسرا منه رطبا قاله عبد الرحمن ۱۲ عه فان كل واحد منهما حال مع انهما جامدان ۱۲ عه لى قوله هذا البسر اطيب منه رطبا ۱۲ عه ولا اسم من الكلمة وهي معرفة ۱۲ مفتى عبد الرحيم

موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه بان كان اسما جامدا كالتمر فلا بد ان يكون العامل فيه هو الطيب وعلى ما عرفت من اعتبار قيد الكلية بعد قوله ولانه لا يصح الخ لا يرد ما قيل لم لا يجوز ان يكون المراد ان اسم الاشارة عامل فيه في تركيب يكون اسم الاشارة عاملا والا فلا قال مولانا عصام انا لا نسلم ان يكون التركيب المذكور وهو قوله تمرة نخلي بسر الخ صحيحا بل هو مصنوع أقول وان كان مصنوعا لكن موافق لقواعد النحو فلا ضير فيه لكن فيه تأملا بالنظر الى قول الرضي **قوله** فيصح ان تقع بعيد ان ليكون قوله تقع بتاويل المصدر فيكون فاعلا لقوله يصح **قوله** ولكن يجب الخ اشارة الى ان قوله خبرية قيد احترازي لا اتفاقي **فان قيل** ما للمصنف رح انه تعرض ههنا بذكر الخبرية ولم يتعرض بذكرها في بحث الخبر[1] مع انما شرط فيه ايضا **قلنا** بان ههنا ليس شئ يشعر بخبرية الجملة فلذا التعرض بذكر الخبرية ههنا واما في تعريف الخبر يكون شئ يشعر بها وهو العنوان حيث قال والخبر قد يكون جملة فان لفظ الخبر يدل على خبرية الجملة **قوله** محتملة للصدق والكذب اشارة الى تعريف الجملة الخبرية **قوله** واجرائها عليه اى اثبات الحال عليه **قوله** ولما كانت الجملة اشارة الى بيان الدليل لاشتراط العائد وهو قوله بالواو والضمير **قوله** فاذا وقعت الجملة هذا شرط وقوله لا بد جزاءه ثم الشرط مع الجزاء جزاء لقوله ولما كانت **قوله** والجملة الخبرية اما اسمية اشارة الى ان الفاء في قول المص تفصيلية اذ هو يقتضي الاجمال فبين الشارح اجماله **قوله** اى الجملة الاسمية اشارة الى بيان الموصوف ثم يرد عليه انا لا نسلم ان الجملة الاسمية متلبسة بالواو والضمير لان قولنا زيد قائم جملة اسمية ولا تتلبس بالواو والضمير وايضا يلزم الخروج عن البحث لانه في الحال لا في الجملة الاسمية فاجاب بقوله الحالية **قوله** لقوة الاسمية اما نفس الاستقلال فظاهر لانها مستقلة من حيث الاجزاء بخلاف الجملة الفعلية فان جزء الفعل منها يقتضي الاسناد الى شئ وهو مناط عدم الاستقلال واما القوة فلان الاسمية لدلالتها على الدوام والاستمرار تأبى عن وقوعها حالا لخروجها عما هو الاصل في الحال وهو الاستقلال وعدم الدوام[2] فنفس الاستقلال تقتضي نفس الربط والقوة فيه تقتضي زيادة الربط **فان قيل** ما السر في ان الخبر اذا وقعت جملة لا بد فيه من العائد وهو احد الامور الاربعة اما الضمير او الالف واللام او وضع المظهر موضع المضمر او كون الخبر مفسرا للمبتدأ واما الصفة[3] والحال اذا وقعت جملة فلا بد ان يكون العائد فيهما هو الضمير فقط في الاول والضمير والواو في الثاني[4] **قلنا** ان الخبر من ضروريات المبتدأ فله زيادة تعلق بالمبتدأ من غير العائد فاكتفى فيه بادنى رابط وهو احد الامور الاربعة واما الصفة فليس من ضروريات الموصوف فلا بد فيه من رابط قوي[5] وكذا الحال ثم الصفة ليس من الفضلات لعدم تعين علامة الفضلة فيها وهو النصب بل تابع لما قبلها فاكتفى فيها بالضمير وحده بخلاف الحال فانه فضلة فلا بد من زيادة القوة في الرابط وهو الضمير والواو وههنا بحث من وجهين احدهما ان الصلة ايضا من ضروريات الموصول فلها زيادة تعلق بالموصول فينبغي ان يكتفى فيه باحد الامور الاربعة ايضا مع انه لا بد ان يكون العائد فيها الضمير فقط والثاني ان كون الخبر من ضروريات للمبتدأ لا يخلو اما ان يكون المبتدأ

---

[1] حيث قال والخبر قد يكون جملة ولم يقل والخبر قد يكون جملة خبرية ۱۲ مع ان المراد ههنا ک ايضا الجملة الخبرية ۱۲ [2] تناسب ان يكون الرابطة فيها في غاية القوة ۱۲ [3] اى الصفة اذا وقعت جملة ۱۲ [4] اى في الحال اذا وقعت جملة ۱۲ [5] وهو الضمير ۱۲

من حیث الذات ومن حیث کونه مبتدأ فان کان الاول فلا نسلم ان الخبر ضروری لذات المبتدأ وان کان الثانی سلمنا ان الخبر ضروری للمبتدأ من حیث هو مبتدأ لکن یرد علی هذا ان الصفة ایضا ضروریة الموصوف من حیث هو موصوف اجیب عن الاول ان الصلة تشابه الصفة من حیث ان کل واحد منهما قید للاول وعن الثانی باختیار الشق الثانی ای ان الخبر من ضروریات المبتدأ من حیث هو مبتدأ لکن معنی الخبر لا یؤدی بشیء آخر فلا بد للمبتدأ من الخبر بخلاف الصفة فان معناها یؤدی بشیء آخر لان معناها تقیید الموصوف بقید وهو یحصل بالحال وعطف البیان والاضافة فلا یکون الصفة من ضروریات الموصوف من حیث هو موصوف **قوله** نحو جئت وانا راکب الخ المثال الاول لضمیر المتکلم والثانی لضمیر المخاطب والثالث لضمیر الغائب **قوله** لانها تدل علی الربط من اول الامر **فان قیل** ان اللام ایضا تدل علی الربط من اول الامر لانها فی الصدر کالواو **قلنا** بینهما فرق بان الواو فی الاصل للجمع مع السابق فیکون الواو مستدعیة بالنظر الی السابق **قوله** کنت نبیا ای عالما بنبوتی من عند الله وآدم بین الماء والطین ای والحال ان بدنه العنصری لم یکمل بعد وانما کان نبیا لانه خلق روحه المطهر قبل الموجودات ثم بعث الی ارواح المکلفین بعد خلقها قبل الابدان فبلغ الیهم الحقیقة الاحدیة فامن به من هو اهله ثم ظهر لهم الایمان بعد خلق ابدانهم وفیها اشارة الی ان سائر الانبیاء علیهم السلام لم یکونوا انبیاء قبل ابدانهم العنصریة **واعلم** ان فی صحة هذا الحدیث مقالا فان المروی عن احمد والبخاری کنت نبیا وآدم بین الروح والجسد کما قال الدارقطنی لعله نقل الشارح قدس سره بالمعنی اذ المراد بالروح هو الماء ومن الجسد هو الطین **قوله** وهذا الربط جواب سوال وهو انه منقوض بقوله هو الحق لا شک فیه فان قوله لا شک فیه جملة اسمیة مع انه لا یکون بالواو بل امتنع فیه الواو فاجاب بما تری **قوله** لا شک فیه هو حال من الضمیر فی قوله الحق وهو الصفة المشبهة **قوله** لشدة الاتصال بینهما فانهما فی حکم الکلمة الواحدة فلا یجوز دخول الواو التی هی للانفصال بینهما **قوله** علی ضعف ای علی مذهب ضعیف بقرینة قول الشارح فلا بد من الواو علی الصحیح ای علی المذهب الصحیح **قوله** فلا یدل علی الربط فی اول الامر وقد عرفت ان الرابط فی الجملة الاسمیة ناسب ان یکون فی غایة القوة **فان قیل** ان الجملة الاسمیة قد تکون خالیة عن العائد نحو قولهم خرجت زید علی الباب فان قوله زید علی الباب وقع حالا مع عدم الرابط فیه **قلنا** هو شاذ لا یعبأ **قوله** کلمته فوه الی فی اعلم ان فم فی الاصل فوه ثم حذف الهاء علی خلاف القیاس فبقی فو ثم ابدل الواو بالمیم لان الواو لا یقبل الحرکة الاعرابیة وانما ابدل بالمیم دون حرف آخر لاتحاد المخرج وهو الشفة ثم اضیف فم الی ضمیر الغائب فاعید المیم الی الاصل وهو الواو لان اعراب اسماء الستة فی حال الاضافة بالحرف فیکون الواو اعرابا فصار فوه باضافة کلمة فو الی الهاء ثم ان کان قوله فوه الی فی حالا عن الضمیر الغائب فی قوله کلمته یکون العائد هو الهاء فی فوه وان کان حالا من ضمیر المتکلم فی قوله کلمته یکون العائد هو الضمیر المتکلم فی قوله فی الی فی **قوله** فی الجملة الفعلیة جواب سوال وهو ان کلامنا

له بخلاف الالف واللام ١٢ ٢ه و فی الحدیث الآخر الصحیح وآدم بین الماء والطین ١٢ مفتی عبد الرحیم الفشاوری رحمه الله

في الجمل والمضارع ليس بجملة بل هو قسم من الفعل وهو قسم من الكلمة وهي مفردة فأجاب بقوله اي
الجملة الفعلية يعني ان المراد من المضارع هو المضارع مع الفاعل **قوله** لمشابهته لفظا او معنى اما لفظا فظاهر
واما معنى فلوقوعه موقع اسم الفاعل نحو زيد قائم وزيد يقوم **فان قيل** ان هذا منقوض بقوله تعالى
أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وتنسون انفسكم فقوله وتنسون مضارع وقع حالا مع انه بالواو **قلنا** لا نسلم
ان في الآية وقع المضارع حالا بل هو بتقدير المبتدأ تقديره وانتم تنسون فالحال جملة اسمية وان سلم
ان المضارع وقع حالا فلا نسلم انه مضارع مثبت بل منفي لانه داخل تحت الاستفهام الانكاري في قوله
أتأمرون الناس لانه تقديره تأمرون الناس بالبر ولا تنسون انفسكم **قوله** المشتملة على المضارع
جواب سوال وهو ان الضمير في قوله ماسواهما راجع الى الجملة الاسمية والفعلية ولا ثالث هنا فلا يوجد
ماسواهما **فأجاب** بقوله المشتملة الخ حاصله انه ليس المراد من الفعلية مطلق الفعلية بل مقيد بقوله
المشتملة على المضارع المثبت **قوله** من الجمل بيان لما سواهما **قوله** من غير ضعف الخ **جواب سوال**
وهو انه على هذا يثبت الفرق بين الحال الذي وقع جملة اسمية وبين ما وقع جملة فعلية فأجاب بقوله
من غير ضعف **قوله** لا المنفي اشارة الى ان قيد المثبت قيد احترازي لانه اذا كان منفيا لا يجب فيه
قد ظاهرة ولا مقدرة لعدم احتياجه اليها لانه اذا نفي الفعل الماضي استمر ذلك النفي فيشمل زمان العامل
بحكم الاستصحاب كما ذكره الشارح بعد خطوط وقيل منع دخول قد عليه لاقتضاء النفي صدر الكلام **قوله**
من دخول لفظة جواب عن اسولة ثلثة **احدها** ان قوله لا بد بمعنى يجب والوجوب لا يكون الا في
مقدور المتكلم وقد ليس من مقدوره **والثاني** ان من حرف جر وهو لا يدخل الا على الاسماء وقد ليس
منها فلا يجوز دخول من على قد **والثالث** انا لا نسلم انه لا بد في الماضي المثبت من قد لانه لو كان
كذلك يلزم تداخل الاقسام لان الماضي من اقسام الفعل وقد من اقسام الحرف فحينئذ صار قسم من
اقسام الحروف جزءا من اقسام الفعل وهذا باطل **فأجاب** عنهما بزيادة لفظ الدخول ولا شك ان الدخول
من مقدور المتكلم وايضا على هذا يكون من داخلا على الدخول وهو اسم ايضا على
هذا القياس ان يدخل قسم على قسم ثم يرد عليه ان اضافة الدخول الى قد لا يجوز لان المضاف اليه لا يكون
الا اسما فأجاب بقوله لفظة قد يعني ان المراد من قد لفظه والحروف اذا اريد منه اللفظ صار علما
لما وقع في التركيب فيكون اسما **فان قيل** فعلى هذا ينبغي ان يكون قد مجرورا بالاضافة اذ هو اسم
من الاسماء **قلنا** انه حكاية عما وقع في التركيب والاصل ان حال المحكي بمنزلة حال المحكي عنه الذي
وقع في التركيب وهو لا يقبل الاعراب فكذا هذا **قوله** المقربة اشارة الى دليل وجوب دخول قد
على الماضي حاصله ان كلمة قد في اللغة وضعت لان تقرب زمان الماضي الى زمان الحال الذي
انت فيه وفي الاصطلاح وضعت لان تقرب زمان الماضي الى زمان صدور الفعل من ذي الحال

---

[١] وهو ليس الا جملة ١٢ [٢] من حيث الحروف والحركات والسكنات ١٢م [٣] اي كون المضارع بالضمير وحده ١٢م [٤] اي على تقدير الاكتفاء بالضمير هنا ١٢ [٥] يعني ان بينهما فرق وهو ان في الجملة الاسمية الاكتفاء بالضمير مع الضعف وههنا بغير الضعف ١٢ مفتی عبد الرحیم

زمان العامل اعم من ان یکون صدور الفعل فی الزمان الماضی او الحال وهو المعنی المجازی فقول الشارح
لغة اشارة الی ان هذا المعنی حقیقی وقوله تجوزا اشارة الی ان هذا المعنی مجازی لان المعنی الاصطلاحی
مجاز بالنسبة الی المعنی اللغوی قوله تجوزا جواب سوال وهو ان قد موضوع لتقریب زمان الحال اللغوی
من زمان الحال وکلامنا فی الحال الاصطلاحی حاصل الجواب انه حقیقة فی الاول ومجاز فی الثانی
من قبیل ذکر الاخص وارادة الاعم لان زمان العامل اعم من ان یکون فی الحال او فی زمان الماضی قوله
لان المتبادر الخ جواب سوال وهو ان الحال اذا کان ماضیا والعامل ایضا کان ماضیا فلا حاجة الی
دخول قد مع انک قلت ان زمان صدور الفعل قد یکون ماضیا کما فی قولنا جاءنی زید قد رکب غلامه
فاجاب بقوله لان المتبادر الخ اذ معنی قوله جاءنی زید امس وقوله قد رکب غلامه ای قبل الامس
ای رکوب الغلام کان قبل الامس فکان معنی الحال مقدما علی معنی العامل فلا بد من دخول قد لیکون
المراد من زمان الرکوب هو الجزء القریب الی الامس قوله فیقارنه ای یقارنه حکما لا المقارنة الحقیقة
قوله فانهم لا یجیبون قد الخ استدل لاالم بقوله تعالی جاءوکم حصرت صدورهم قوله سواء کانت
الخ اشارة الی ان قوله ظاهرة خبر کان المقدر قوله فی اللفظ صفة کاشفة لقوله ظاهرة قوله منویة
صفة کاشفة ایضا بقوله مقدرة قوله یقوما جواب سوال ما الوجه للتاویل بقوما اجاب بانه حال موطئة
لانه توطیة لحالیة قوله حصرت قوله جملة دعائیة یعنی ان قوله حصرت وان کان خبرا لکنه بمعنی الامر
ای احصر کقولنا غفر الله ای اغفر معناه ضیق صدورهم[1] قوله وانما لم یشترط جواب سوال ظاهر[2]
قوله ویجوز حذف العامل سواء کان فعلا او شبهه او معناه مثال الثالث انسان مؤمنا ای هذا انسان
مؤمنا قوله فی الحال جواب سوال وهو انه علی هذا یلزم الخروج عن البحث فاجاب بقوله فی الحال قوله
ای الشارع جواب سوال وهو ان المسافر هو الذی قطع المسافة فعلی هذا لا فائدة فی قوله راشدا مهدیا
فاجاب بقوله ای الشارع یعنی ان المراد من المسافر من کان فی ابتداء السفر لا فی انتهائه قوله او المنتهی
له یعنی ان المراد هو المسافر مجازا باعتبار ما یؤل الیها والمراد من السفر ارادة السفر قوله راشدا ای تجد[3]
الطریق بنفسه ومهدیا ای تجد الطریق باعتبار الغیر قوله اما صفة اشارة الی بیان الاعراب قوله او
مقالیة ای لفظیة سواء کانت القرینة فی لفظ المتکلم او لفظ المخاطب قوله فی بعض الاحوال جواب سوال
وهو انه ینتقض بقولنا ان زیدا قائم لانه کلام مؤکد بکلمة ان مع ان العامل فیه مذکور وهو لفظ ان وایضا
علی هذا یلزم الخروج عن البحث وایضا ینتقض بقوله تعالی شهد الله الی قوله قائما بالقسط فان قوله
قائما حال مؤکدة مع ان عامله مذکور فاجاب بقوله فی بعض الاحوال فلما قدر لفظ الاحوال لا یرد الاول
والثانی ولما قدر لفظ البعض لا یرد الثالث اعنی بقوله شهد الله الآیة فقوله فی بعض الاحوال ای فی
بعض افراد الاحوال المؤکدة لا فی جمیعها وذلک لان الحال المؤکدة علی نوعین احدهما مؤکدة لمضمون

---

[1] معناه بالفارسیة "تنگ باد دلہاے آن قوم" ۱۲م [2] تقریره انه لم یشترط المصرح دخول قد فی الماضی المنفی اجاب بقوله وانما لم یشترط ۱۲م [3] ای وحال کونک تجد الطریق بنفسه او باعتبار الغیر ۱۲ مفتی مولوی عبدالرحیم الپشاوری ۱۲

جملة اسمية والاخر مؤكدة لمضمون جملة فعلية وحذف العامل واجب في الاول دون الثاني فان
قيل لا حاجة الى تقدير لفظ البعض لان الاحتراز عن قوله تعالى شهد الله قائما حاصل بقول المصنف
مقررة لمضمون جملة اسمية والحال في قوله شهد الله جملة فعلية قلنا ان التفصيل بعد الاجمال شائع عندهم
فقول الشارح في بعض الاحوال اجمال وقول المصنف رح مقررة لمضمون جملة اسمية تفصيل له قيل
ان التاكيد على قسمين وقوله عطوفا في قوله زيد ابوك عطوفا ليس بواحد منهما فلا يصح اطلاق المؤكدة
على قوله عطوفا وجوابه سيجيء بعد قوله مطلقا اي سواء كان عامله واجب الحذف او جائز الحذف
فقوله دفع ما توهم ان المراد بالحال المؤكدة ما كان عاملها واجب الحذف فقط بقرينة البحث فدفع بقوله مطلقا
قوله والمنتقلة قيد له هذا فرق آخر بين المؤكدة والمنتقلة قوله فان العطوفية الفاء لتعليل تطبيق
المثال مع المثل قوله بفتح الهمزة اي على انه المضارع المتكلم من الثلاثي المجرد قوله او ضمها اي على انه
المضارع المتكلم من الثلاثي المزيد قوله من حققت الامر يعني ان المضارع المتكلم من المجرد مأخوذ
من حققت الامر اذ هو ما فيه ثم في انضمام لفظ الامر مع قوله حققت اشارة الى بيان المعنى اللغوي لقوله
احقه قوله بمعنى تحققته جواب سوال وهو ان معنى حققت الامر هو الثبوت على اليقين وذلك
يحصل بصيغة المبالغة والمجرد لا يفيد المبالغة فاجاب بقوله بمعنى تحققته يعني ان المجرد بمعنى
باب تفعل وهو يجيء للمبالغة ثم معنى الحق مجردا هو الثبوة على اليقين لا الثبوت فقط فلذا قال الشارح
وصرت منه على يقين اي صرت لاجله على يقين قوله او من احققت الامر هذا بالنظر الى الضم
من ملفى باب الافعال ثم الاحقاق مزيد يجيء في اللغة بمعنيين احدهما هو الثبوت على اليقين والثاني
هو الثبوت فقط فاشار الشارح الى الاول بقوله بهذا المعنى بعينه والى الثاني بقوله او بمعنى اثبته قوله اي
تحققت الابوة لكن فيه اشارة الى بيان المعنى المراد بالمثال وهو قوله احقه بعد بيان المعنى اللغوي له وانما
أول الاب بالابوة لان الضمير في احقه راجع الى الاب وهو جوهر من الجواهر والمتكلم لا يقدر على
تحققه بل يقدر على تحقق الاعراض فقط والابوة من الاعراض قوله وصرت منه على يقين اشارة
الى تحقق المعنى اللغوي في المعنى المراد وجواب سوال وهو ان تحقق الابوة بالولادة لا يتحقق المتكلم
وايضا ان الابوة وان كان من الاعراض لكن تحقق هذا العرض ليس في وسع المتكلم فاجاب
بقوله وصرت منه على يقين فان قيل ان معنى اليقين هو العلم اي اعلمه عطوفا فيكون عطوفا
مفعولا ثانيا لعلمت لا الحال فلينظر فيه قوله او اثبته كذلك فقوله كذلك عبارة عن قوله
وصرت منه على يقين لكن هذا احد معنى باب الافعال وهو الذي اتحد مع المجرد واما المعنى الآخر
وهو الاثبات فقط من غير يقين فلم يذكره الشارح رح اذ لا تعلق له هنا قوله
وقال صاحب المفتاح وهو السكاكي فيه اشارة الى الاعتراض على المصنف رح

له عطف على تحققت ابوته لك اي معنى قول زيد ابوك عطوفا اما تحققت ابوته لك واما اثبتها لك قال عبد الرحمن ١٢ مفتي عبد الرحيم

عه اي لفظي ومعنوي على ما ياتي في بحث التاكيد ١٢ عه اي في ذكر قول صاحب المفتاح ١٢ مفتي عبد الرحيم

وانما كان هذا احق التقديرات لان العطوفة بدون الحيوة لا يتصور عنه ان المتبادر من الحيوة التي كانت قبل الموت والحال ان عطوفية الاب ثابتة في الحيوة وبعد الممات ايضا وعبارة المفتاح لا يتناوله وعبارة المصرح يتناوله قوله ان يقدر يحيى عطوفا فعلى هذا[1] معناه زندگانی میکند زید درحالیکه مہربان ست یعنی تا زندہ ست مہربانی میکند كذا في حاشية عبد الرحمن قوله اى شرط وجوب الخ جواب سوال وهو انه لما كان تقرير مضمون الجملة الاسمية شرطا للحال المؤكدة لمضمون الفعلية غير موجودة فعلى هذا لا يصح قول الشارح في بعض الاحوال لان المراد من بعض الاحوال ليس الا الحال المؤكدة لمضمون الفعلية فاجاب الشارح بقوله اى وشرط وجوب الخ يعنى ان كون تقرير مضمون الجملة الاسمية ليس شرطا لنفس الحال المؤكدة بل شرط لوجوب حذف عاملها فلا يرد ما ذكر قوله اى مؤكدة جواب سوال وهو انه يلزم التدافع في كلام المصنف لانه قال سابقا ويجيء المؤكدة وقال ههنا مقررة وايضا ان قوله مقررة صيغة اسم فاعل من التقرير وهو ما يتصور بالقلب ويظهر باللسان وليس للحال قلب ولا لسان فاجاب بقوله مؤكدة وانما لم يقل المص مؤكدة بل قال مقررة اشارة الى ان المراد من التاكيد معناه اللغوي وهو التقرير فلا يرد ان التاكيد على قسمين لفظي ومعنوي وهو ليس بواحد منهما قوله لمضمون جملة والمراد من المضمون ههنا المدلول الالتزامي لا المدلول التضمني وذلك لان اللازم مع قوله زيد ابوك هو العطوفية فيكون قوله عطوفا تاكيدا للعطوف المستفاد من قوله زيد ابوك كما في قولنا لفلان على الف درهم اعترافا على ما مر في المفعول المطلق قوله انا ارسلناك للناس رسولا فان قوله رسولا يؤكد بعض اجزائها وهو ارسل لا كلها وهو ارسال الله تم لان كون الشخص رسولا لا يتطلب الا مجرد الارسال لا ارسال الله تعالى قوله فانه لا يجب حذفه لان ذلك الجزء عامل فيها فلا حاجة الى عامل قوله اسمية انما اشترطوا ان يكون قبل الحال المؤكدة شيء ليكون مسدّ العامل وانما اشترطوا ان تكون تلك الجملة اسمية لانه لو كانت فعلية لكان عاملها مذكورا واما القرينة على مطلق العامل فهي نصب قوله عطوفا واما القرينة على خصوصيته قوله احقه فلان لفظ الاب يشعر بالعطف وباثبات العطف له فعلى هذا استغنى عن التصريح بالعامل وهو قوله احقه قوله ولا بد ههنا اشارة الى الاعتراض على المص اجاب عنه مولانا عصام حيث قال لا احتياج الى هذا القيد لان المتبادر من المضمون في قوله لمضمون جملة اسمية هو المضمون الذي مخصوص بالجملة الاسمية بان لا يكون مضمونا لجملة فعلية وههنا ليس كذلك لان مضمون قوله الله شاهد لا يكون مخصوصا بالجملة الاسمية بل يوجد في الجملة الفعلية ايضا مثل شهد الله لان مضمون الله شاهد شهادة الله وهو مضمون شهد الله ايضا او نقول انما لم يذكر هذا القيد اكتفاء بالمثال اعني قوله زيد ابوك وايضا المراد من الاسمية هي الكاملة وهي التي ليست فيها شائبة من الفعل قوله التميز

بحث التميز

اى ومنها التميز وهو مصدر ميّز يميّز

---

[1] اى على تقدير يحيى في المثال المذكور ۱۲م

[2] قال عبد العلي المدراسي واما ما قال عبد الرحمن المحشي في ترجمته زندگانی میکند زید درحالیکہ مہربان است یعنے تا زندہ است مہربانی میکند وزعم انه من الحيوة فقد غلط غلطا فاحشا وذاك يدل على قلة تدبره وتتبعه ۱۲

[3] ومعنى المثال على هذا التقدير زيد اب شت زندگانی میکند ۱۲م

[4] اشارة الى ان قوله التميز مبتدأ وخبره محذوف وهو قوله منها تقديره من المنصوبات او من الملحقات التميز او ان قوله التميز خبر مبتدأ محذوف وتقديره هذا بيان التميز ۱۲

عہ فالاولى ان تقدر يحنى بالنون من حنى يحنى بمعنى مال يميل اى يميل اليك عطوفا فعلى هذا عطوفا حال من المستكن في يحنى الراجع الى الاب ۱۲ مفتى عبد الرحيم ۱۲

عہ فعلى هذا الاولى التقدير بالمذكور ۱۲م

سہ يعنى ان المراد من التقرير التاكيد ۱۲م

ے فعلم منه ان الحال المؤكدة

اسم الفاعل ای الممیز قوله ای الاسم الذی جواب سوال وهو ان کلمۃ ما لا یخلوا ما عبارۃ عن الاسم او عن للمسمی فعلی الاول لا یصح قوله یرفع الابهام لان دفع الابهام یکون بالمسمی لا بالاسم وعلی الثانی یلزم الخروج من البحث اذ هو فی الاسماء فاجاب بقوله ای الاسم الذی یعنی ان کلمۃ ما عبارۃ عن المسمی فیصح قوله یرفع الابهام لکن بحذف المضاف وهو لفظ الاسم فلا یلزم الخروج من البحث فان قیل لا نسلم انه بحذف المضاف بل هو بحذف الموصوف کما تری قلنا ان الالف واللام فی قوله الاسم سهو کاتب والصحیح اسم الذی الخ بدون اللام اعلم انه قال البعض ان قوله ای الاسم احتراز عن قولنا فعلت ای قتلت فان قتلت یرفع الابهام الوصفی عن فعلت لکنه لیس باسم فلا یکون تمیزا فهذا البعض قد ضیق علی نفسه مع الوسعۃ اذ قوله ای الاسم وقع فی موضع الجنس وهو للشمول لا للاحتراز لکنه ینقض بقولنا اعجبنی شیء حسن زید فان قوله حسن یرفع الابهام عن شیء مع انه لیس بتمیز لانه یکون نکرۃ وقوله حسن معرفۃ وکذا ینقض بقولنا زید حسن الوجه بنصب جه فان قوله الوجه یرفع الابهام عن نسبۃ حسن الی زید مع انه لیس بتمیز کما قال المصنف فی بحث صفۃ المشبه ان نصب الوجه علی تشبیهه بالمفعول فی المعمول المعرفۃ وعلی التمیز فی المعمول النکرۃ اجیب ان المراد من الاسم النکرۃ والاسم فی مادۃ النقض معرفۃ فلا یرد النقض قوله فان المبدل منه فی حکم التنحیۃ فان قیل اما ان یراد ان کل المبدل منه فی حکم التنحیۃ او بعضه فان کان الاول فهو ممنوع لان صاحب الکشاف قال ان قوله تعالی صِرَاطَ الَّذِیْنَ اَنْعَمْتَ عَلَیْهِمْ بدل من الصراط المستقیم مع ان المبدل منه لیس فی حکم التنحیۃ لانه لو ترک فی القراءۃ فسدت صلوته وان کان الثانی فهو مسلم لکن الدلیل غیر تام کما لا یخفی قلنا المراد هو الاول فان المقصود بالنسبۃ هو البدل فی الآیۃ لا المبدل منه کما صرح به القاضی البیضاوی فالمراد من قوله ان المبدل منه فی حکم التنحیۃ هو انه فی حکمها من حیث القصد لا من حیث العبارۃ والکلام واما فساد الصلوۃ فلوجه آخر وهو ان القراءۃ یتعلق بنظم القرآن لا بمعناه الا تری انه لو ترک اللفظ الزائد لفسدت صلوته کما لو ترک الکاف من قوله تعالی لَیْسَ کَمِثْلِهٖ شَیْءٌ مع انه لا خلل فی المعنی فان قیل فعلی هذا ینبغی ان لا یجوز القراءۃ بالفارسی لانه مخل للنظم لان الفارسی معنی القرآن لا نظمه قلنا ان جوازه مختص بالعاجز عن العربی وما نقل عن ابی حنیفۃ من الجواز للقادر علی العربی ضعیف لصحۃ رجوعه عنه کما قال المولوی یعقوب رحمه الله تعالی فان قیل لا نسلم... ان المبدل منه فی حکم التنحیۃ بل هو مقصود بالنسبۃ والا لا یصح اطلاق البدل علی المبدل لان البدل یقتضی تحقق الاصل قلنا ان معنی قولهم ان المبدل منه لیس مقصودا بالنسبۃ ای مقصودا اصلیا لا انه لیس بمقصود اصلا فان قیل فعلی هذا لا یصح قول بعض المحشین انه لیس مقصودا اصلا قلنا معنی

---

[1] علی معنی ان هذا الاسم تمیز مراد المتکلم من غیر مراده او بمعنی الممیز باسم المفعول بمعنی ان المتکلم تمیز بعض الجنس من سائر الا التی ترفع الابهام فیکون التمیز بالفتح بحذف الایصال ای الممیز به ۱۲م [2] ای المبدل منه ههنا وهو قوله صراط المستقیم ۱۲م [3] وهو قوله فان المبدل منه الخ لان المراد من المبدل منه فی الدلیل کل المبدل منه لا بعضه کما هو الظاهر ۱۲م [4] والصحیح انه لا تفسد الصلوۃ بترک کاف کمثله کما فی کتب الفقه ۱۲م [5] ای علی ان القراءۃ متعلق بنظم القرآن لا بمعناه ۱۲م [6] المولوی شرح الجامی ۱۲م

مفتی عبد الرحیم

عه فی قوله التمیز ۱۲ عه والمضاف الیه قوله الذی ۱۲م سه فیکون مضاف ومضاف الیه ۱۲م لعه ای فی قوله ای الاسم الذی ۱۲ لعه بل هو المقصود بالنسبۃ اصالۃ ۱۲م

قوله اصلًا اى اصليًا فلا اشكال قوله بل هو ترك مبهم وايراد معين وههنا بحث من وجوه الاول انه لا يصح حمل الترك على قوله لان الضمير فيه راجع الى البدل وهو امر لفظي والترك امر معنوي فيلزم حمل المباين على المباين والثاني انه منقوض ببدل الاشتمال مثل سلب زيد ثوبه لان زيدا ليس بمبهم بل هو معرفة فكيف يصح قوله بل هو ترك مبهم والثالث ان الاحتراز من البدل مما ليس له وجه لذكر احكام التوابع فيما بعد والرابع ان في التمييز ايضا ترك مبهم وايراد معين لانه في المعنى فاعل والمقصود بالنسبة ليس الا هو فلا فرق بين قوله طاب زيد نفسا وفي قوله طاب زيد اخوك اجيب عن الاول ان الضمير في قوله هو راجع الى البدل باعتبار القصد والغرض في المقصود منه ترك مبهم وايراد معين وعن الثاني انه ليس المراد من المبهم النكرة بل ما هو اعم من النكرة والمجمل فزيد وان لم يكن نكرة لكنه مجمل ههنا لانه لا يعلم ان السلب اليه باعتبار ذاته او باعتبار ملابسه فيكون قوله ثوبه تفصيلا له وانما يكون مجملا لازدحام المعاني فيه فان قيل هذا منقوض ببدل الغلط مثل ضربت زيدا حمارا لانه ليس في قوله زيدا ههنا تنكير ولا اجمال لان نسبة الضرب الى زيد تام كما قال الشارح في بحث البدل قلنا المراد من البدل بعض اقسامه وعن الثالث ذكر الشيء فيما بعد لا ينافي الاحتراز عنه بقيد فان الاكتفاء بذكره فيما بعد جائز لا واجب هذا لا ينافي الاحتراز عنه من غير الاكتفاء بذكره كما قال الشارح في تعريف الفاعل هو ما اسند اليه الفعل بالاصالة بقرينة ذكر التوابع فيما بعد وعن الرابع انه لا نسلم ان المقصود بالنسبة هو التمييز لانه لو كان كذلك لكان مرفوعا وما قالوا انه في المعنى فاعل معناه يصح جعله فاعلا وتاويل نوع بنوع اخر لا يخرج الشيء عن حقيقته فان قيل ان تعريف التمييز غير مانع عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه قوله زيد حسن الوجه لصدقه على الوجه مع انه ليس بتمييز كما ذكره الشارح في بحث المجرورات حيث قال الوجه فيه بمنزلة التمييز فعلم انه ليس عين التمييز قلنا المراد من كلمة ما هو الاسم المنصوب بقرينة ان التمييز قسم منه والوجه مجرور فان قيل هذا منقوض من وجهين احدهما ان التمييز قد يكون مجرورا كما قال المصنف رحمه والخفض اكثر والثاني انه انما يستقيم لو قرئ الوجه بالجر ولو قرئ بالنصب فلا اجيب عن اصل الاعتراض انه خارج بقوله المستقر لعدم الابهام في الموضوع له الحسن بل الابهام فيه من حيث انه صفة لزيد وبانه خارج بقوله عن ذات لانه يرفع الابهام عن حسن زيد وهو وصف او نقول المراد من التمييز هو الاسم المنكر والوجه معرف باللام ولو كان الوجه بغير اللام لا شك انه عين التمييز نكرة لان المقصود وهو البيان يحصل بها لانه لا يمتنع ان يكون احد النكرتين اخص من الاخر فان قيل لما كان المقصود من التمييز هو البيان فهو يحصل بالمعرفة على الكمال قلنا ان التمييز من الفضلات والفضلة فيها مطلوبة كما في الحال قوله اى الثابت اشارة الى ان قوله المستقر ليس من الظرف بل صيغة اسم الفاعل قوله الراسخ جواب عن اسولة ثلثة الاول ان هذا التعريف صادق على قوله جارية في نحو بيت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن لفظ العين مع انه لا يقول احد بكونه تمييزا والثاني انه صادق على وصف المبهم

عله قوله الضمير فيه هو آه اى ضمير سے کہ درست ولا يخفى من مطالعة هذا النوع من التكلفات والاغلاط على الفطن قلة تدبر المحشى وعدم ممارسة بالفن الموجبة لعدم علوه التاليف والتصنيف لكن عفو عنه تحفيه كرتا ہم مى يوم ١٢ ١٢ ١٢٩٣

سله يعني ان المراد من الاحتراز عن البدل هو الاحتراز عن بعض اقسامه كما في جاءني اخوك زيد ١٢ م سله فيكون قوله بالاصالة احترازا عن توابع الفاعل ولكن اعتبار هذا القيد في تعريفه بقرينة ذكرها فيما بعد ١٢ م سله لان التمييز عند البصرية لا يكون

الرجل فان الرجل صفة لهذا وزال به الابهام عن الموصوف وهو لفظ هذا والثالث انه صادق على عطف البيان نحو ابوحفص عمر فان بقوله عمر زال ابهام ابوحفص مع انه ليس بتميز فاجاب بقوله الراسخ اى المحكم ثم يرد عليه ان للراسخ درجات كثيرة قد يقال على ما فيه غاية الابهام كالمتشابه وهى المقطعات التى تكون اوائل السور نحو الم وحم وق وقد يقال على ابهام المعنى فى الموضوع له فلرفع الابهام ولتعين ما هو المراد قال الشارح فى المعنى الموضوع له والابهام فى لفظ عين ليس فى الموضوع له بل باعتبار تعدد الاوضاع لانها مشتركة والمراد من الوضع اعم من ان يكون شخصيا او نوعيا فيتناول المجاز فلا يرد انه ليس فى الرطل وضع لان المراد منه الموزون مجازا ولا وضع فى المجاز قوله من حيث انه موضوع له جواب سوال وهو ان الابهام فى العين وان كان باعتبار تعدد الاوضاع لكن هو كائن فى الموضوع له فاجاب بقوله من حيث انه الخ يعنى سلمنا ان الابهام كائن فى الموضوع له لكن ليس فيه من حيث انه موضوع له بل من حيث تعدد الاوضاع قوله فان المستقر جواب سوال ظاهر قوله وهو الوضعى اى الراسخ لكن الشارح ذكر المضمر فى موضع المفسر قوله اما موضوع لمفهوم كلى كما هو مذهب المتقدمين وهو كل مفرد مذكر محسوس يكون مشارا اليه بالاشارة الحسية وانما كان موضوعا لمفهوم كلى لان الافراد غير منضبط قوله بشرط استعماله فى الجزئيات اى انه لا يستعمل فى المفهوم الكلى بل فى الجزئيات فقط اذ هى المقصودة قوله او لكل جزئى منه كما هو مذهب المتاخرين اذ الافراد هى المقصودة وهى وان كانت غير منضبطة لكن المفهوم الكلى مرآة لها قوله انما نشأ من تعدد الموضوع له كما هو مذهب المتاخرين او المستعمل فيه كما هو مذهب المتقدمين فيكون فى عبارته لف ونشر غير مرتب كما ترى فان قيل فعلى هذا ينبغى ان لا يصح التميز من اسم الاشارة مع انه يصح كما ان رجلا فى حبذا رجلا تميز من ذا وهو اسم الاشارة وكذا يشكل بقولنا ربه رجلا فان رجلا تميز من الضمير فى ربه مع ان فى الضمائر ايضا الوضع عام والموضوع له خاص فينبغى ان لا يصح التميز عنه بقوله رجلا نجيب عن الاول انه لا نسلم ان رجلا تميز عن اسم الاشارة بل هو تميز من نسبة حب الى كلمة ذا وعن الثانى ان ضمير ربه مبهم لعدم ذكر المرجع فيشبه الابهام الوضعى قوله فان كل واحد من ابى حفص وعمر الخ فان قيل المقصود بيان ازالة الابهام من ابى حفص فقط فينبغى ان يذكر ان ابا حفص موضوع لشخص معين بدون ذكر عمرو انه موضوع له قلنا انما جمعهما فى ذلك تنبيها على ان يكون عطف بيان له على تقدير كون كل واحد منهما موضوعا لشخص واحد قوله لكن لما كان عمر اشهر

---

[1] يعنى ان المراد من الابهام ما هو الثابت المستمر فى المعنى الموضوع له وهذا الابهام ليس من هذه الحيثية بل نشأ من تعدد الموضوع له كما فى المثال الاول ومن تعدد الموضوع له او المستعمل فيه على اختلاف المذهبين كما فى المثال الثانى او من عدم الاشتهار كما فى المثال الثالث فلا يرد كما فى الحواشى ١٢ مفتى [2] تقريره ان لفظ المستقر لا يدل الا على الثبوت المطلق من ان يكون بحسب الوضع او الاستعمال فاذا كان المراد من الثابت هو الثابت المطلق لم يخرج جارية عن تعريف التميز فى نحو رأيت عينا جارية لان قوله جارية يرفع الابهام الثابت بحسب الاستعمال عن قوله عينا فح ايراد المستقر لغو فى التعريف اجاب بقوله فان مستقر الخ يعنى ان المراد من المستقر ما ذكره الشارح من تفسير المستقر فح يخرج جارية عنه لان العين فى الاصل لم يوضع مبهما بل حصل الابهام فيه عند الاستعمال بالنسبة الى المخاطب كذا فى الحواشى ١٢ م [3] اى على ما ذكر من انه لا ابهام فى نفس المفهوم الكلى ١٢ م

جواب سوال وهوانه لما لم يكن فيه ابهام فما الحاجة الى البيان و ايضا لما لم يكن فيه ابهام فلا يكون منشاء
السوال فلاحاجة الى دفعه فاجاب بقوله لكن الخ قوله عن ذات اى عن جنس قوله لا عن وصف ؎
اشارة الى انه قيد احترازى قوله وتحقيق ذلك جواب سوال وهوان الاحتراز عن النعت حصل بقوله
يرفع الابهام فى الموضوع له اذ النعت لا يرفع الابهام الوضعى بل العارضى فذكر قوله عن ذات مستدرك
فاجاب بقوله وتحقيق ذلك اى لا نسلم ان النعت لا يرفع الابهام الوضعى بل يرفعه لما
ستعلم فى اخر تحقيق الشارح قوله الا من حيث ذاته جواب سوال وهوانه لما لم يكن فيه ابهام
لا يصح التميز عنه فاجاب بقوله الا من حيث ذاته ثم يرد عليه ان ذات الرطل معلوم وهو نصف
المن فاجاب الشارح عنه بقوله اى جنسه يعنى سلمنا انه معلوم من حيث المقدار لكنه غير معلوم
من حيث الجنس قوله والا من حيث وصفه عطف على قوله الا من حيث ذاته قوله فيقال رطل بغدادى
هذا فى الصفة واما فى الحال فيقال عندى رطل بغداديا قوله لا النعت والحال عطف على قوله فى يتا اى
لا يرفعان الابهام عن الذات قوله صفتان للذات اشارة الى بيان الاعراب قوله اشارة جواب سوال وهو
ان كلمة او تنافى التعريف وايضا ان كل قيد اذا اخذ فى التعريف لا بد فيه من الاحتراز عما عداه والاحتراز
عنه حاصل بما سبق فلا حاجة اليه فاجاب بقوله اشارة الى تقسيم التميز يعنى بانه ليس جزء من التعريف
بل هو تقسيم التميز وكلمة او لبيان الاقسام لا للشك قوله فالمذكورة نحو رطل زيتا لما كان بحث قوله
مذكورة طويلة فى قول المصنف وكذا البحث قوله او مقدرة ايضا طويلة فى قول المصنف فالحق الشارح بهما
على وجه الاختصار فقال فالمذكورة الخ قوله فانه فى قوة الفاء التعليل تطبيق المثال للمثل وانما كان قوله
نفسا تميزا عن شئ مقدر ولم يكن تميزا عن المذكورة لانه لا ابهام فى المذكور لا فى طاب ولا فى زيد فعلم
انه يرفع الابهام عن شئ مقدر قوله اى القسم الاول اشارة الى بيان الموصوف لقوله الاول ثم لما
كان لفظ الاول من الاسماء اللازمة الاضافة وهى تقتضى المضاف اليه فاشار الشارح الى بيان المضاف اليه
بقوله من التميز فالالف واللام فى قوله فالاول بدل من المضاف اليه اى اول التميز وانما زاد كلمة من فى قوله من التميز
اشارة الى ان اضافة لفظ اول الى التميز بيانية اذ بينهما عموم وخصوص من وجه قوله وهو ما يرفع الابهام دفع وهم
وهوان المراد بالاول قوله المستقر لانه الاول بالنسبة الى قوله عن ذات قوله يرفع اشارة الى بيان
متعلق قوله عن مفرد وجعل الشارح كلمة عن صلة للرفع ويحتمل ان يكون كلمة عن للتعليل ولا يحتاج
الى تقدير قوله يرفع اى الاول من الضمير ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة لاجل مفرد بان يكون المفرد
علة لرفع الابهام كالرطل فى قولنا رطل زيتا قوله يعنى به ما يقابل الجملة جواب سوال وهوان المثال
لا يطابق المثل لان المذكور فى المثال لفظ منوان وهو ليس بمفرد فاجاب

سلہ احترز به عن النعت والحال كما قال الشارح رحمة الله عليه ١٢ مفتى سلہ فلا ابهام فيما يوزن بالرطل بانه من جنس
العسل او الخل او الزيت او السمن ١٢ قاله عبد الحكيم ١٢ مفتى سلہ يقال ضعف هذا عن مرامه اى لا مرامه ١٢ مفتى ١٢
عسہ فطن هذا المعنى اجاب بقوله وهو ما يرفع الخ ١٢ مفتى مولوى محمد عبد الرحيم البشاورى ؎

بقوله یعنی الخ حاصله انه لیس المراد بالمفرد ههنا ما یقابل التثنیة والجمع بل ما یقابل الجملة او المضاف فان قیل فعلی هذا لا یصح جعل قول المصرح وعلی التمرة مثلها زبدا من هذا القبیل ای من قبیل المفرد لانه مضاف قلنا المراد من المضاف ما یکون الابهام فیه من حیث الاضافة والابهام فی المثل لیس من حیث الاضافة بل من حیث الذات لان المثل اذا لم یکن مضافا ففیه ابهام ایضا **قوله** صفة لمفرد اشارة الی بیان الاعراب **قوله** هو ما یقدر به الخ دفع وهم وهو ان قوله مقدار صیغة آلة من القدرة فعلی هذا لا معنی له فدفع بقوله ما یقدر به الشیٔ یعنی انه من القدر لا من القدرة **ثم** للمتوهم ان یتوهم ان قوله یقدر صیغة مضارع مجهول من القدر فعلی هذا لا یدفع به ایضا ۶ **فدفع بقوله** اے یعرف به قدره **قوله** ویبین فیه اشارة الی ان قوله یعرف من المعرفة لا من التعریف لان البیان یطلق علی ظهور ما بخلاف التعریف فانه یختص بما فیه جنس وفصل **قوله** اے فی غالب للواد اشارة الی ان نصب قوله غالبا باعتبار الظرفیة **ثم یرد علیه** ان لفظ غالبا یستعمل فی الافعال وکلامنا فی الاقوال **فاجاب بقوله** واکثرها ولفظ الاکثر کما یستعمل فی الافعال کذلک یستعمل فی الاقوال بخلاف الغلبة فانها تختص بالافعال **قوله** اے رفع الابهام مطلقا ۶ جواب سوال وهو ان المفرد المقدار لیس الا ذات مذکورة فیلزم التکرار وظرفیة الشیٔ للنفس **فاجاب بقوله** اے دفع الابهام اه یعنی ان ههنا ظرفیة الاخص للاعم تقدیره دفع الابهام عن ذات مذکورة سواء کان فی المفرد المقدار او فی غیره نحو خاتم حدیدا **قوله** یتحقق الخ اے هذا المطلق یتحقق فی ضمن هذا المفرد غالبا **قوله** متحقق فی ضمن اه ۶ **جواب سوال** وهو ان العدد لیس الا مفرد فیلزم الظرفیة للنفس ولا یقال ان المفرد المقدار لیس الا العدد لان المقدار اعم من العدد **فاجاب بقوله** متحقق فی ضمن

قوله فان الرطل نصف المن دلیل علی ان الرطل وزنی **قوله** وکالمقیاس وهو ما یقدر به الشیٔ بالخرص ای بالظن **قوله** والمراد بالمقادیر **جواب سوال** وهو انه لا ابهام ههنا لا فی الکیل اذ هو الدناء الذی یسع فیه ثمانیة ارطال ولا فی الرطل اذ هو عبارة عن نصف المن ولکن الباقی فکیف یصح منها التمییز **فاجاب بقوله** والمراد بالمقادیر اه **قوله** وانما اقتصر **جواب سوال** وهو ان المقادیر خمسة فلم اقتصر المصرح علی امثلة ثلاثة **فاجاب بقوله** وانما اقتصر الخ **فان قیل** ان الامثلة اربعة لا انها ثلثة لان العدد ایضا منها **قلنا** المراد من المفرد المقدار ما هو غیر العدد بقرینة احالة تمیزه الی باب اسماء العدد **قوله** مطرح نظره صیغة اسم ظرف ای موضع ثبوت نظره او موضع طوح

عه ای الجواب قوله حاصله ۱۲م عه حتی یرد الاعتراض ۱۲م عه فی قوله القید بالشیٔ ۱۲م عه اسے الاعتراض المذکور ۱۲م عه یعنی ان الظرفین انما تثبت الکثرة ۱۲م عه تقدیره والمفرد المتعلق فی المفرد المقدار ۱۲ مفتی عبد الرحیم ۱۲م

له یعنی ان ههنا ظرفیة الخاص للعام اذ المقدار عام یتناول العدد والوزن والکیل والذراع والمقیاس ۱۲ ٢ه ولم یذکر مثال المساحة نحو ما فی السماء قدر راحة سحابا ۱۲ ٣ه فلم قال الشارح رح انها ثلاثة ۱۲ مفتی مولوی محمد عبد الرحیم الفشاوری

نظره او موضع نور نظره **قوله** ما يتم به المفرد الذى هو نائب التميز **قوله** وكرر بعضها **فان قيل**
لا دخل لما سبق فى التكرار لانه يصح ان يقال قفيزان برا فى موضع منوان سمنا **قلنا** انما ذكر منوان
لشهرته فيما بينهم **فان قيل** المفرد قد يتم بنفسه ايضا مثل ربه رجلا وقوله تعالى ماذا اراد الله بهذا
مثلا فان رجلا تميز عن الضمير تام بنفسه وكذلك مثلا تميز عن هذا تام بنفسه فلم ترك المصنف
بيانه **قلنا** لما تم ههنا بنفسه فلا حاجة الى بيان ما يتم به فلا حاجة الى ذكره **قوله** ومعنى تمام الاسم جواب
سؤال وهو ان معنى ما يتم به الاسم لا يخلو اما ان يراد انه لا يدل على معناه بدون احد هذه الاشياء
واما ان يراد منه انه لا يفيد فائدة بدونه فعلى الاول ينبغى ان يكون الاسم التام من الحروف
لانها لا تدل على المعنى الا بانضمام الغير وعلى الثانى لا نسلم ان الفائدة توقفت على احد هذه الاشياء
لان توقفها على الكلام **فاجاب بقوله** ومعنى تمام الاسم اه **قوله** لان المضاف لا يضاف الخ
اى بحسب اللفظ فلا يقال غلام زيد عمرو وانما قلنا بحسب اللفظ لانه يضاف بحسب المعنى ثانيا
كما فى حب رمانك فان الحب اضيف الى الرمان ثم الى الكاف لانه يقال فيما لم يكن للمخاطب رمان بل حب
رمان فقط لكن بحسب اللفظ اضيف الحب الى الرمان والرمان الى الكاف اقول المضاف الى الكاف هو
حب رمان لا الحب فقط **فان قيل** هو يشكل بكل فرد فرد وبكل واحد واحد **قلنا** انه بتقدير حرف العطف
فان قيل فعلى هذا لا توجد المادة لامتناع المضاف ثانيا لان كل مادة وجد المضاف ثانيا نقول
انه بتقدير العاطف فليتامل وانما لا يضاف ثانيا لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه الثانى
بالمضاف اليه الاول **وايضا** ان الغلام لما كان لزيد فكيف يكون لعمرو فى قولنا غلام زيد عمرو
قوله فاذا تم الاسم جواب سؤال وهو ان الاسم التام ليس بفعل ولا شبه فعل فكيف ينصب التميز
فاجاب بقوله فاذا تم الاسم الخ **قوله** كما ان للفعل حضرات ان يقع وانما قال حضر ولم يقل كما ان
المفعول بعد تمام اه لئلا ينتقض بمثل ضربك زيد **قوله** وهذه الاشياء **جواب سؤالين**
احدهما انه لم اختاروا هذه الاشياء المشابهة الفاعل دون غيرها والثانى ان الالف واللام ايضا
متمم للاسم بالمعنى الذى مر وهو انه بحالة لا يضاف معها **فاجاب** بقوله وهذه الاشياء
قوله الراقود وهو الدن الكبير او الطويل الاسفل وقيل مكيال معروف لاهل مصر ياخذ اربعة
وعشرين صاعا **قوله** فيفرد اى جاز ان يفرد والضمير راجع الى تميز غير العدد كالضمير فى يجمع
بقرينة احالة تميز العدد الى ما سيأتى لان هذا الحكم لا يجرى فى العدد فان تميز عشرين مثلا
مفرد سواء كان جنسا او لا

---

[1] والله اعلم بالمراد من هذا السؤال والجواب وان شئت التحقيق والتفصيل فى السؤال والجواب فارجع الى حاشية عبد الرحمن فى هذا الموضع ١٢ [2] وايضا اجيب ان مقصود المصنف رح فى بيان المفرد الذى يتم بسبب الغير لا فى مطلق المفرد قاله عبد الرحمن ١٢ [3] معناه بالفارسية دانهٔ انار تو ١٢

مفتی مولوی محمد عبد الرحیم

[4] وهو اى او تقديره كل فرد فرد وكل واحد واحد لان الاسم لا يضاف الى اسمين بدون عاطف قاله عبد الرحمن ١٢

مولوی مفتی محمد عبد الرحیم الفشاوری السرحدی ہزاران رحمت حق بر کسے باد کہ کاتب را بالحمدی کند یاد

فرق الجنس واسم الجنس

سواء قصد به الانواع اولا **قوله** وانكان دفع[1] وهم ظاهر فيقال عندى رطل زيتًا ورطلان زيتًا وارطال زيتًا **قوله** مايتشابه الخ اشارة الى بيان الجنس اى ليس المراد من الجنس ما هو عند ارباب المعقول وهو كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق **فان قيل** ان المصادر كلها اجناس وليس فيها تشابه الاجزاء لعدم تحقق الاجزاء فيها **قلنا** ان قيد ان وجد مراد فيه يعنى ان تشابه الاجزاء فيما وجد فيه الاجزاء **ثم ههنا امران الجنس واسم الجنس** فالاول[2] يطلق على القليل والكثير على سبيل الشمول كالماء والتمر[3] والثانى يطلق على الواحد على سبيل البدل[4] وهذا الفرق عند المقابلة واما عند عدم المقابلة فيصح اطلاق كل واحد منهما على الاخر **قوله** كالماء والتمر فالماء مثال لما لا يقبل التاء والتمر مثال لما يقبلها والسمن مثال الكيلى والزيت مثال الوزنى والضرب مثال الاعراض **قوله** مافوق النوع الواحد جواب سوال ظاهر[5] وتحقيق قصد الانواع سيأتى فى قوله فيطابق فيما قصد الا اذا كان جنسا الا اذا قصد الانواع **قوله** وهو ما يتشابه اجزاؤه جواب سوال وهو انه منقوض بقولنا لفلان عندى عدل ثوبا فان الثوب جنس مع انه لا يفرد فاجاب بقوله وهو ما يتشابه اجزاؤه بخلاف الثوب اذ افراده متفاوتة **قوله** قيل قائله الشارح الهندى **قوله** للعدد اى للمشخص **قوله** حصص الجنس اى افراد الجنس **قوله** بالخصوصيات اى بالقيود الكلية نحو حيوان ناطق اوحيوان انسان اوحيوان فرس او بالقيود الشخصية نحو حيوان شخص اوحيوان زيد او عمرو **قوله** نحو طاب زيد جلستين **فان قيل** المثال لا يطابق الممثل لان الكلام فى التميز الذى يرفع الابهام عن مفرد مقدار والمثال مما كان التميز عن النسبة وايضا لا يكون جلسة اسم جنس لانه اشترط فيه ان يكون مجردا عن التاء وهى موجودة فيها **قلنا** عن الاول لا نسلم انه مثال بل هو نظير ونقول انما اورد مثال التميز من النسبة ليعلم ان قصد الانواع يكون فى التميز عن النسبة ايضا وعن الثانى لا نسلم ان التاء فى جلسة فارقة بين الجنس والوحدة بل التاء فيها من اصل الكلمة فلا ينافى كونها اسم جنس **قوله** اى يورد التميز جواب سوال ظاهر[6] ولما زاد قوله يورد لئلا يفوت معنى للفعل فى قوله ويجمع فغير الشارح عن مصدر يجمع بقوله مادون الواحد وعبر عن فعلية بقوله يورد وايضا اشارة الى ان الجمعية ليست بمعنى مطلق الامكان بل بمعنى امكان الوقوع **قوله** جوازا يعنى ان هذا معنى مجازى للجمع **قوله** حيث لم يقصد الواحد جواب سوال وهو ان الجمعية تستقيم فيما اذا اريد من المفرد المقدار الجمعية واما ان اريد منه الواحد فكيف يجمع

---

[1] تقريره ان الاسم التام اذا كان مثنى اومجموعا فينبغى ان يكون التميز مثنى اومجموعا للموافقة بين الاسم التام وبين التميز كما اذا كان بين الاسم التام مفردا يكون التميز مفردا والامر ليس كذلك فاجاب بقوله وانكان ١٢م مفتى

[2] اشارة الى الفرق بين اسم الجنس والجنس ١٢

[3] يطلق على القطرة والبحر ١٢م

[4] كرجل مثلاً فعلى هذا يكون كل جنس اسم جنس بلا العكس ١٢م

[5] تقريره انه يفهم من لفظ الانواع انه اذا قصد النوعين لا يكون التميز مثنى مطابقا للاسم التام مع انه ليس كذلك حاصل الجواب ان المراد بالانواع هو ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا كذا فى الحواشى ١٢

[6] تقريره ان هذا الحكم غير جار فيما اذا قصد المثنى نحو مثنى التميز ولا يجمع حاصل الجواب ان المراد بالجمع الجمع اللغوى وهو ما فوق الواحد فيتعادل المثنى ١٢ سه فى هذه الاقوال تقديم وتاخير فليتامل فيه ١٢م

نحو عندي عدل ثوبا فان التميز فيه ليس بجنس مع انه لا يجمع **فاجاب** بقوله حيث لم يقصد لواحد **قوله**
ثم ان كان الخ جملة مستانفة وقعت في جواب سوال السائل وهو انه هل يجوز اضافة المفرد المقدار الى
التميز اولا **فاجاب** بقوله .. ثم ان كان الخ حاصله ان المفرد المقدار ان كان تاما بتنوين او بنون
التثنية جازت اضافته الى التميز وان كان تاما بالاضافة او بنون الجمع فلا يجوز اضافته **قال قيل**
ان اضافة المفرد المقدار لا يخلو اما ان يكون مع التنوين او بدونه فان كان الاول فكما لا يجوز اضافة
المفرد المقدار مع الاضافة كذلك لا يجوز مع التنوين وان كان الثاني فكما يجوز الاضافة بحذف التنوين
كذلك يجوز بحذف المضاف اليه فالفرق تحكم اى حكم بلا دليل ١٢ **قلنا** ان اضافة المفرد المقدار بحذف التنوين لكن
في النية ثابت وثبوت التنوين في النية لا يمنع الاضافة وثبوت المضاف اليه في النية يمنع الاضافة
الى شيء اخر لانه اذا كان غلام زيد فكيف يكون غلام عمرو **قوله** الى المفرد المقدار دفع وهم و
هو ان الظاهر ان الضمير في قوله ان كان راجع الى التميز بقرينة قوله يجمع فان الضمير فيه راجع
الى التميز وبقرينة قوله ان كان جنسا فان الضمير فيه ايضا راجع الى التميز فعلى هذا لا يصح قوله بتنوين
او بنون التثنية لان الاتمام بهما لا يكون الا للمفرد المقدار لا للتميز وكذا الاضافة لا يكون الا للمفرد
المقدار لا للتميز فدفع بقوله اى للمفرد المقدار **قوله** او المعنى ان وجد التميز الخ ليس غرض الشارح
من هذا التقرير ان كلمة كان تامة لانه لا دخل له في الجواب بل هو حاصل المعنى[1] وحاصل[2] الجواب
ان الضمير في قوله ان كان راجع الى التميز فيكون تقدير العبارة هكذا ان كان التميز متلبسا بتنوين المفرد
او بالنون التي للتثنية جازت الاضافة **ثم يرد عليه** ان التنوين للمفرد فكيف تلبس التميز بتنوينه
فاجاب بقوله فانه لما تم الاسم بها الخ فالعلاقة بين المفرد المقدار والتميز هو الاقتضاء اى المقتضي
والمقتضى **قوله** اى اضافة المفرد دفع وهم وهو ان المراد من الاضافة اضافة التميز الى المفرد فدفع
بقوله اى اضافة المفرد **ثم يرد عليه** ان المفرد المقدار والتميز شيء واحد والاضافة يقتضي
المغايرة فكيف يصح الاضافة **فاجاب** بقوله اضافة بيانية يعني ان المغايرة شرط في غير
اضافة البيانية **ثم يرد عليه** ان المفرد المقدار لما تم بالتنوين فكيف يصح اضافته الى
التميز لان التنوين للفصل والاضافة للوصل **فاجاب** بقوله باسقاط التنوين **قوله** جوازا شائعا
انما قال هذا لرعاية ما يقابله وهو الجواز القليل المستفاد من قول الشارح رح الا بقلة **قوله** كثيرا
اشارة الى امرين احدهما جواب سوال وهو ان الشيوع يستعمل في الافعال وكلامنا في الاقوال والثاني
دفع وهم وهو ان يتوهم ان المراد بالجواز الشائع هو الكلية اي القاعدة الكلية لا الاكثرية
فدفع بقوله كثيرا اي هذه قاعدة اكثرية **قوله** الا بقلة **دفع وهم** وهو انه

---

[1] على طريقة تسليم ان الضمير في ان كان راجع الى التميز ١٢ [2] لان التميز لا يكون الا متلبسا بتنوين نفسه لا بتنوين المفرد المقدار فلما لم يقتض المفرد المقدار التام بالتنوين او بنون التثنية تميزا فقال ان كان التميز الخ ١٢ مفتى عبدالرحيم ط [3] وهذه الاضافة بيانية ١٢

عه اى ماذكره المصنف بقوله والا فلا ١٢ مفتى عبدالرحيم الفناوى

انتقض بقوله عشرو درهم **فاجاب** بقوله الاتلة **قوله** نحو عشري ك وعشري رمضان **فان قيل** ان المثال الاول صحيح بانه مضاف الى غير المميز واما المثال الثانى فغير صحيح لان رمضان يصلح التميز **قلنا** ان الاول مثال للاضافة الى غير المميز قطعا والثانى مثال لغير المميز بالاحتمال والاحتمال كاف للمثال كما هو المشهور **ثم اعلم** ان احتماله بطريقين احدهما ما قال الشارح رح **وحاصله** انه لو كان المراد من رمضان الشهور او يكون بحذف المضاف اى ايام رمضان فكان الاضافة الى المميز قطعا ولو كان عشرين بحذف المضاف اى يوم عشرى رمضان اى روز بستم فكان الاضافة الى غير المميز لان رمضان لا يصلح ان يكون تميزا اليوم العشرين **وثانيهما** ما قال بعض المحشيين رح وهو ان رمضان لو كان عبارة عن الشهور او بحذف المضاف وهو الايام كان مضافا الى المميز ولو كان علما لشخص انسان كان مضافا الى غير المميز **وههنا بحث من وجوه الاول** انه يجب ان يقال عشرى رمضانا بالتنوين لانه وان كان غير منصرف للعلمية والالف والنون المزيدتين الا انه قد تقع تميزا لما فيما نحن فيه فيجب تنكيره لوجوب تنكير التميز والثانى ما يرد على الطريق الثانى وهو انه لا التباس ههنا لان فى صورة اضافة عشرين الى التميز يكون رمضان نكرة وفى صورة اضافته الى غيره يكون معرفة **والثالث** ما يرد على الشارح فى تحرير الطريق الاول حيث قال لا يعلم عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضانا واراد اليوم العشرين من رمضان وهو ان الاضافة فى الاول بيانية وفى الثانى بتقدير من لانه قال من رمضان باظهار من فيعلم منه ان يكون الاضافة زائدة على ثلثة اقسام وهى الاضافة بتقدير من **والرابع** ما يرد على الطريق الاول وهو انه ما الفرق فى عشرين رمضان بين ان يكون عشرين مضافا الى التميز وبين ان يكون مضافا الى غيره فانه يجوز ان يكون الاضافة فى كليهما بيانية والحكم بانه على تقدير الاضافة الى التميز يكون الاضافة بيانية وعلى تقدير الاضافة الى غيره يكون الاضافة بتقدير من ليس على ما ينبغى فيكون رمضان تميزا على كلا التقديرين **اجيب عن الاول** انه يجب التنوين فيما تعين للتميز ورمضان محتمل بين كونه تميزا وغير تميز كما بيّنّا فلا يجب تنوينه **وعن الثانى** انه وان لم يكن فيه التباس من حيث وصف التعريف والتنكير ولكن الالتباس المعتبر عندهم بحسب اللفظ والمعنى وبحسب الكتابة ايضا وقد وجد فيه الالتباس بهذه الحيثية **وعن الثالث** ان هذا انما يرد لو كان كلمة من بيانية وهو ههنا للتبعيض **وعن الرابع** ان على تقدير اضافته الى غير المميز لا يصح حمل رمضان على يوم عشرين لان رمضان لا يحمل على اليوم الواحد لان رمضان علم لثلاثين يوما فلا يكون الاضافة بيانية بجنسه **فان قيل** ان على تقدير اضافة عشرين الى غير

له اى احتمال كونه مثالا لغير المميز ۱۲ مفتی   ٢ه فى قوله واراد اليوم العشرين من رمضان ۱۲ مفتی عبد الرحيم

٣ه اى الاضافة الزائدة ۱۲   ٤ه اى بالاعتبارات الثلاث جميعا ۱۲ مفتی عبد الرحيم عفی عنہ

عه فانه تام بنون الجمع مع انه مضاف ۱۲ م

الممیز ایضا لا یصح حمل رمضان علی عشرین لان ثلاثین لا یحمل علی عشرین **قلنا** لا نسلم انه لا یصح
الحمل لان رمضان بحذف المضاف ای ایام رمضان فالتمیز فی الحقیقة لفظ الایام ولا شک انه یصح
یصح اے حمل رمضان علی عشرین ۱۲
حمل الایام علی عشرین **او نقول** انه علی تقدیر الاضافة الی الممیز یکون رمضان تمیزا عن عشرین
لان عشرین مبہم باعتبار الجنس بانه من جنس الیوم او غیره فرمضان یرفع الابہام حینئذ بانه
من جنس الیوم دون غیره بخلاف اضافته الی غیره فان رمضان لا یصلح ان یکون تمیزا لانه لا
ابہام فی الیوم العشرین فیکون معلوم الجنس فکیف یطلب التمیز **قوله** اقرب الی الاطراد انما قال اقرب
الی الاطراد ولم یقل الاطراد الباب کما هو المشهور بینهم لجواز الاضافة مع القلة فحینئذ لا یجوز ان یقال
لاطراد الباب علی الوجه الکلی **فان قیل** الظاهر ان یقول لیکون الباب قریبا الی الاطراد لا اقرب الیه
لان اقرب صیغة اسم التفضیل وهو یستدعی للمفضل علیه وهو غیر ظاهر ههنا ویمکن الجواب
بان اسم التفضیل قد یستعمل فی اصل معنی الفعل **قوله** عطف علی قوله عن مفرد مقدار فیه مسامحة
تقدیره عطف علی مقدار فی قوله عن مفرد مقدار **قوله** ای الاول الخ اشارة الی حاصل العطف **قوله**
ای ما لیس بعد ذلک **جواب سوال** وهو ان الخاتم من المقدرات لانه مقدر بالاصبع فاجاب
بقوله ای ما لیس الخ یعنی ان المراد ان کل ما لیس بداخل فی هذه المقادیر الخمسة فهو لیس من المقدرات
والخاتم لیس بداخل فیها **فان قیل** الخاتم داخل فی المقیاس فلا یکون خارجا من هذه الخمسة **قلنا**
المقیاس ما یعرف به الشیء اے الوزنی والکیلی والذراعی بالخرص ای بطریق الظن والخاتم لا یعرف
به احد هذه الاشیاء بالظن بل یعرف به قدر الاصبع وهو لیس بواحد من هذه الاشیاء **قوله** فان الخاتم
جواب سوال وهو ان الخاتم معلوم اذ هو یکون بقدر الاصبع والتمیز لا یکون الا من المبہم فاجاب
بقوله فان الخاتم الخ یعنی انه وان کان معلوما من حیث الضیقة والوسعة لکنه مبہم من حیث الجنس
بانه من جنس الذهب او الفضة او غیرهما **قوله** اے خفض التمیز اشارة الی ان اللام بدل من المضاف
الیه وانما ابدل[2] من هذا المضاف[3] الیه دون غیره لئلا یلزم الخروج من البحث الذی هو فیه[4] وایضا
انما اضاف الی التمیز لئلا یرد الاعتراض وهو انا لا نسلم ان الخفض اکثر فی الاسماء بل قد یکون
الرفع اکثر وتارة یکون النصب اکثر **ثم یرد علیه** ان الخفض یقتضی الخافض فما ههنا
فاجاب بقوله باضافته غیر المقدار الیه **قوله** استعمالا الخ وهم وهو ان المراد بالاکثر
الاکثر من حیث المذهب والحال انه لا مذاهب ههنا فدفع بقوله[6] استعمالا الخ المدعی ههنا مرکب من
جزئین احدهما کون التمیز مخفوضا والاخر کون الخفض اکثر فقول الشارح لحصول الغرض[7] مع

---

[1] فیکون اقرب ههنا بمعنی القریب ۱۲ [2] ای الالف واللام ۱۲ مفتی [3] وهو التمیز ۱۲ [4] اے فی التمیز ۱۲ مفتی

[5] یعنی ان الخافض ههنا الاضافة اے اضافة غیر المقدار الی التمیز ۱۲ مفتی عفی عنه [6] یعنی ان المراد من الاکثر الاکثر من حیث الاستعمال لا من حیث المذهب ۱۲ مفتی عبد الرحیم رحمه الله علیه

[7] وهو رفع الابہام ۱۲ مفتی عبد الرحیم صاحب ۱۲

الخفة دليل للجزء الاول وقوله والمقصود غير المقدار الخ دليل الجزء الثاني وايضا ههنا المدعى مركب من جزئين اخرين احدهما انه يحتمل ان يكون معنى قوله والخفض اكثر اي خفض غير المقدار اكثر من نصب غير المقدار والاخر انه يحتمل ان يكون معنى قوله والخفض اكثر اي خفض غير المقدار اكثر من خفض المقدار فقوله لحصول الغرض وهو رفع الابهام مع الخفة اي بسقوط التنوين والنون دليل للاحتمال الثاني قوله عن طلب التميز واذا كان قاصرا عن طلبه لم يحتج الى نصب التميز الذي يكون للتنصيص عليه فان التنصيص عليه انما يناسب ما هو طالب التميز قوله لان الاصل في المبهمات المقادير لتوغلها في الابهام فانه لا يختص بجنس دون جنس كعشرين مثلا فان الاجناس للمقدر به غير متناهية بخلاف ما ليس بمقدار نحو خاتم فانه وان كان له اجناس لكن معدودة معلومة نحو فضة وذهب وحديد فاجناسه قليلة فالمقدار اولى بالنصب الذي هو نص على كونه تميزا قوله اي القسم الثاني لما كان قوله الثاني صفة يقتضي الموصوف زاد الشارح قوله اي القسم لبيان الموصوف ثم لما كان قوله الثاني من اسماء لازم الاضافة يقتضي المضاف اليه فزاد قوله من التميز قوله وهو ما يرفع الابهام دفع وهم وهو ان المراد من الثاني ما يكون غير مقدار لانه ثاني بالنسبة الى المقدار فدفع بقوله وهو ما يرفع ثم قوله عن نسبة جار ومجرور يقتضي المتعلق فزاد الشارح رح قوله يرفع قوله كان الظاهر الخ اشارة الى الاعتراض على المصنف اعلم ان في قوله كان الظاهر نسختين احدها ان قوله كان بدون التشديد ولا خفاء فيه وثانيهما ان قوله كان بالتشديد فيكون كلمة من كلمات الشك ووجه الشك في الظهور هذا ان جوابه ظاهر وكلما كان جواب الاعتراض ظاهرا فيكون الاعتراض مشكوكا وضعيفا قوله لكن لما كان الابهام الخ اشارة الى الجواب والحاصل ان ثبوت الابهام في الطرف ملزوم وثبوت الابهام في النسبة لازمة وثبوت الملزوم يستلزم ثبوت اللازم وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم فلا يرد انه ينبغي ان يقال ورفعه عن الطرف يستلزم رفعه عن النسبة ليوافق مع قوله لما كان الابهام في الطرف يستلزم الخ فان قيل ان قوله لما كان الابهام في الطرف الخ لا فائدة فيه لانه يكفي ان يقتصر على قوله ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه لان رفع اللازم يستلزم رفع الملزوم قلنا ان ايراده ابلغ واكد في المقصود لان كون الابهام لازما في النسبة ...... انما يظهر من المقدمة الاولى فلذا اوردها فان قيل ان كون الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام في النسبة لانا اذا قلنا عندي رطل زيتا فزيتا يرفع الابهام عن طرف وهو رطل مع انه

---

[1] وهو كون التميز مخفوضا ۱۲ [2] فانه وان كان مبهما باعتبار كونه من جنس الحديد او الفضة لكن ابهامه ليس كابهام عشرين فهو اسفل الخ ۱۲ مفتی [3] اي في طرف النسبة ۱۲ [4] اي ذكر قوله لما كان الابهام الخ ۱۲ ام [5] وايضا اعترض بان رفع الابهام عن النسبة لا يكون مستلزما لرفع الابهام عن طرفيها فانه اذا قيل طاب زيد ما جهل ففاجها يرفع الابهام في النسبة ولم يرفع الابهام في الطرف لانه لا يعلم ان الرطل من اي جنس قاله عبد الحكيم اجيب عنه بقولنا ان ما ذكره الشارح من الملازمة الخ فالجواب عن الاعتراض الذي ذكره المحشي رح جواب عن الاعتراض الذي ذكره المعترض ۱۲ مولوی مفتی محمد عبد الرحیم الحمد لله الفشاور

ليس في نسبة عندي الى لرطل ابهام **قلنا** ان ماذكره الشارح[1] من الملازمة فيما اذا كان الطرف مقدرا مثل طاب زيد نفسا وفي المثال المذكور الطرف مذكور غير مقدر **ونقول** بارجاعه الى الشرطية اى ان كان في النسبة ابهام **قوله** قال عن نسبة جزاء لقوله لما كان الخ **قوله** تنبيها على ان جواب سوال وهو انه لما كان بينهما ملازمة فما ترجيح النسبة على ذات مقدرة **فاجاب** بقوله تنبيها حاصله ان مقابلة هذا القسم بالقسم الاول باعتبار ان في القسم الاول يكون رفع الابهام عن الذات وفي القسم الثاني يكون دفع الابهام عن النسبة الا باعتبار عدم ذكر الذات في الثاني وذكرها في الاول لانه قد يكون عدم ذكرها في الاول ايضا مثل نعم رجلا فان رجلا يرفع الابهام عن مادة مقدرة وهي الضمير في نعم هكذا قيل **قوله** اي نسبة كائنة اشارة الى ان قوله في جملة صفة للنسبة باعتبار المتعلق **قوله** او ما ضاهاها اعلم ان كلمة ما موصولة[2] والهاء الثاني ضمير راجع الى الجملة فبقي قوله ضاها وهو ماضي معلوم من باب المفاعلة اصله ضاهي ثم قلبت الياء الفا[3] فصار ضاها **قوله** اي ما شابهها هذا التفسير غير المشهور بالمشهور **قوله** عطف الخ دفع وهم وهو ان قوله ماضاهاها عطف على نسبة في قوله عن نسبة فعلى هذا فسد المعنى **قوله** وهو اسم الفاعل اي مع الفاعل لان المشابهة بالجملة لا يكون الا اذا كان اسم الفاعل مع الفاعل ففي العبارة مسامحة **قوله** الحوض ممتلئ ماء فقوله ماء تميز عن نسبة ممتلئ الى الضمير المستتر فيه الراجع الى الحوض تقديره امتلاء شئ منسوب الى الحوض وهو الماء وصحة معنى هذا القول يظهر لك في شرح قوله والاولى ان لا يتقدم على الفعل **قوله** او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا **فان قيل**[4] ان اضافة المصدر الى الضمير لما كان داخلا في شبه الجملة فلا يصح عده من النسبة التي في اضافة في قول المصنف يعجبني طيبه كما سياتي **قلنا** فيه حيثيتين احدهما الحيثية اللفظية الظاهرة وهي الاضافة واخرهما الحيثية المعنوية وهي الفاعلية لان الضمير فاعل في المعنى لكن في الظاهر مضاف اليه فلذا كان كذلك فيعد من الاضافة باعتبار الاول ويعد من شبه الجملة باعتبار الثاني **قوله** وكذا كل ما فيه معنى الفعل قال مولانا عصام الدين رح هذه الكلية كاذبة لان اسماء الافعال فيها معنى الفعل وليست بمشابهة للجملة بل هي عين الجملة فان قوله هيهات زيد بمعنى بعد زيد فهو جملة اقول يمكن ان يقال المراد كل ما فيه معنى الفعل بطريق الالتزام اي الفعل يكون لازما معه نحو اشير فانه لازم مع لفظه هذا لان الفعل موضوع له لذلك اللفظ والحال ان اسماء الافعال موضوعة لمعنى الفعل **قوله** مثال الجملة جواب سوال الظاهر[5] قوله

---

[1] بقوله لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ودفعه عنها يستلزم الدفع عنه ١٢ [2] اى في قوله ماضاهاها ١٢

[3] لتركبها وانفتاح ماقبلها ١٢ [4] الاعتراض للفاضل الذى ذكره المحشي رح عبد الرحمن هكذا ان الطيب مصدر مضاف الى الفاعل فهو اذا كان داخلا في مايشابه الجملة فلا يصح مقابلته بقوله او في اضافة لان التميز الذى يرفع الابهام عن النسبة التي في الاضافة لا يكون الا في المصدر والصفات واورد هذا المثال مثالا لها ايضا فايراد هذا المثال من جملة مايشابه الجملة ليس على ماينبغي ١٢

[5] تقريره ان الغرض من المثال توضيح الممثل وهو يحصل بمثال واحد فلم اورد المصنف رح الامثلة المتعددة حاصل الجواب ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد الممثلات ١٢ ١٢ مولوى مفتى عبد الرحيم سلمه ربه الكريم

بالمنتصب عنه فان قيل لا يكون نصب التميز من زيد في طاب زيد نفسا لان الاسم التام انما ينصب اذا لم يكن في الكلام فعل او وههنا وجد الفعل فكيف يصح اطلاق المنتصب عنه على زيد قلنا كلمة عن بمعنى بعد اذ هي جاءت اسما كما في قولهم عن يمينه اي جانب يمينه فلما جاءت اسما يصح استعارتها للاسم وهو كلمة بعد او نقول ان زيدا وان لم يكن ناصبا حقيقة لكنه ناصب مجازا لان نصب نفسا بسببه لانه لو لم يكن زيد يكون نفسا مرفوعا لانه فاعل طاب قوله وحيث لا فرق دفع وهم وهو ان في المثال الاول يكون التميز خاصا بالمنتصب عنه وفي الثاني يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه فيتوهم ان في كل جملة يكون التميز خاصا بالمنتصب عنه وفيما يشبه الجملة يصلح ان يكون له ولمتعلقه فدفع بقوله وحيث لا فرق الخ وانما لم يكن بينهما فرق لان كل واحد منهما يرفع الابهام عن نسبته ثم قوله وحيث لا فرق الخ دليل لقوله فهذان المثالان الخ فيكون محمولا على القلب قوله فكانه قال طاب زيد اشارة الى بيان قوله اربعة امثلة يعني ان نفسا وان كان مقدما على قوله زيد طيب ابا لكن في التقدير مؤخر فيكون محمولا على القلب فيكون تقديره طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا فكان الفعل وشبهه تنازعا في نفسا وابا فان قيل ما الوجه للشارح انه ذكر الامثلة الاربعة علحدة ثم عطف قوله ابوة ودارا وعلما على نفسا وابا والاصل ان يقول فهذان المثالان في قوة عشرة امثلة بان عطف ابوة ودارا وعلما على ابا والحال ان ابا مقدر بعد كل واحد فكذا هذه الاشياء مقدر بعد كل واحد من الجملة وما شابهها فيكون لكل واحد من الجملة وشبه الجملة خمسة امثلة فالمجموع عشرة امثلة قلت انما ذكر الامثلة الاربعة علحدة لاجل ان كل واحد من الجملة وشبهها يقتضي تميزا واحدا واحدا ليتم به فذكر الشارح مع كل واحد منهما واحدا واحدا ثم لما صلح كل واحد من التميزين ان يكون تميزا للاخر اي تميز الجملة وشبهها وبالعكس فذكر الشارح كل واحد من المثالين بعد الجملة وشبهها لئلا يتوهم الاختصاص ثم قول المصنف رح ابوة ودارا وعلما ان عطف على نفسا ففيه توهم الاختصاص بالجملة وان عطف على ابا ففيه توهم الاختصاص بشبهها فلدفع هذه الاختصاص قال الشارح رح عطف على نفسا وابا اي انه عطف عليهما ثم يرد عليه ان العطف عليهما لا يصح اذ لو عطف على نفسا فهو مذكور بعد الجملة وليس ابا مذكورا معه ولو عطف على ابا فهو مذكور بعد شبهها وليس نفسا مذكورا معه فكيف يصح العطف عليهما فاجاب الشارح بقوله[1] بحسب المعنى يعني ان نفسا مذكور معه معنى فيكون العطف عليهما معنى اي ليس كل واحد منهما مذكورا لفظا بل احدهما مذكور لفظا والاخر معنى قوله فهو ناظر اي قول المص رح[2] ناظر او المص رح ناظر و قوله فهو بحسب الحقيقة الخ راجع الى المص رح فقط قوله فالنفس عين الخ جواب سوال وهو انه ما السر في ايراد الامثلة الخمسة لكل واحد منهما مع ان المثال الواحد يكفي لكل واحد منهما كما في الايضاح فاجاب بقوله فالنفس الخ يعني ان لكثرة الامثلة باعتبار كثرة اقسام التميز ثم معنى العين هو القائم بالذات و معنى العرض هو القائم بالغير كالابوة فانها قائمة بالاب ومعنى الاضافي هو ان يكون تعلقه بالقياس الى الغير كالابوة فان تعقلها بالنسبة الى البنوة والاب عين لانه ذات لكنه اضافي لان تعقله بالنسبة الى الابن قوله عطف على قوله في جملة جواب

---

[1] لانه يكون لا فقط عطف على قوله اما ۱۲ مفتی [2] يعني ان ضمير هو لما راجع الى قول المصنف او الى المصنف رح ۱۲ مولوی مفتی

سوال وهو ان كلمة او هٰهنا للعطف وهو يقتضي المعطوف عليه فاجاب بقوله عطف على الخ **قوله** نفسا جواب سوال وهو انه ما الوجه للمصـ انه غير الاسلوب عن السابق لانه ذكر نفسا في السابق ولم يذكر هٰهنا والمخالفة اذا وقعت في كلام العمدة لابد له من النكتة **فاجاب** بقوله نفسا يعني ان نفسا مقدر هٰهنا فليس في كلامه مخالفة فلا حاجة الى النكتة ثم يرد عليه انه ما للمصـ انه لم يذكرها[1] واكتفى بتقديرها و ايضا ينبغي ان[2] لا يذكر غيرها نحو ابا وابوة وحالا وعلما واكتفى بتقديرها **فاجاب** بقوله وتركه الا ان ظهر التميزات اي فيها ۱۲ فالشهرة قرينة عليها واما قال الشارح تركه بتذكير الضمير مع ان النفس مؤنث[3] لانه مؤنث سماعي ويجوز فيه تذكير الضمير وتانيثه كما قال مولوي يعقوب في راس باب القياس في شرح قول المصـ مس النعل بالنعل ان النعل مؤنث سماعي يجوز فيه الوجهان **قوله**[4] لما ورد هذه الامثلة اي لما اورد هذه الامثلة اي لاجل انها غير ظاهرة في التميزات اوردها على وفق ما سبق اي كما اوردها سابقا **قوله** وزاد عليه قوله جواب سوال وهو ان ذكر هذه الامثلة لما كان على وفق ما سبق فلم زاد المصـ قوله ولله دره فارسا اذ هو لم يكن فيما سبق **فاجاب** بقوله وزاد عليه قوله اشارة الى ان التميز قد يكون صفة مشتقة **لا يقال** ان الاشارة اليها مما لا يحتاج اليه لان اي كون التميز صفة مشتقة ۱۲ كون التميز صفة مشتقة يظهر من[5] قوله وان كان صفة الخ **لانا نقول** نعم لكن لما كان مراد المصـ من تكثير الامثلة بيان كثرة انواع التميز في ضمن الامثلة فلذا قال لله دره فارسا للاشارة المذكورة **قوله** لتميز المفرد وهو الضمير في قوله دره **ثم يرد** على صاحب المفصل ان الضمائر اعرف المعارف لا ابهام فيها فكيف يصح التميز عن الضمير فاجاب الشـ عنه بقوله على ان يكون الضمير فيه مبهما وهو الذي[6] لا يكون مرجعه مذكورا **قوله** كالضمير في ربه رجلا فان ضمير ربه نكرة مبهم لان رب لا تدخل الا على النكرة فعلم[7] ان الضمير في ربه مبهم **قوله** اراد اي اراد المصـ **قوله** والدر في الاصل الخ جواب سوال وهو ان الدر هو اللبن واللبن مذكر لا المؤنث والحال ان الضمير في دره مذكر راجع الى المذكر **فاجاب** بقوله والدر في الاصل الخ يعني ليس المراد منه هٰهنا اللبن بل المراد منه الخير المطلق من قبيل ذكر الاخص[8] وارادة الاعم **قوله** اسم الفاعل اشارة الى بيان كون فارسا صفة مشتقة كما قد سبق ثم اسم الفاعل يقتضي المبدأ فبين بقوله من الفراسة **قوله** بالفتح فائدة هذا القيد[9] يظهر لك[10] **قوله** عن التفرس اي الحاذق مطلقا **اعلم** ان الفراسة مصدر المجرد والتفرس مصدر المزيد والاسلوب بينهم ان يقولوا ان المزيد من وادي المجرد لا العكس الا ان التفرس لما كان مشهورا في الحذاقة في معرفة الادمي فلذا جعله مشتقا منه **قوله** بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه جواب سوال وهو ان هذه القاعدة منقوضة على نفسا في طاب زيد نفسا فانه يصح جعله تميزا لما انتصب عنه مع انه لا يجوز ان يكون تميزا له وللمتعلق بما هو تميز له فقط فلا يترتب الجزاء[11] على الشرط **فاجاب** بقوله بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اي بغير ما

---

[1] اي كلمة نفسا ۱۲م [2] اي اذا لم يذكرها ينبغي الخ ۱۲ [3] فالمناسب ان يقول تركها ۱۲م [4] اي تذكير الضمير وتانيثه ۱۲ [5] اي على ما سياتي ۱۲ [6] اي الضمير المبهم ۱۲ [7] اعترض عليه بان ضمير الغائب كله معرفة اجيب عنه بان المراد به غير ضمير ربه رجلا قاله عبد الرحمن ۱۲م [8] ۲ ۲ ۲ او من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم ۱۲ مفتي عبد الرحيم [9] اي قوله بالفتح ۱۲ [10] اي بقوله واما الفراسة بالكسر فمن التفرس ۱۲ [11] وهو قوله جاز ان يكون له وللمتعلقة ۱۲ مفتي عبد الرحيم ۱۲

لم يكن نصا فے المنتصب عنه اعلم ان الشارح لو اراد من قوله يصح هو الامكان العام المقيد بجانب الوجود فح لا يترتب الجزاء على الشرط ولو اراد من الامكان هو الامكان الخاص لا يحتاج الى هذا التكليف اى قوله بعد ما لم يكن الخ فيكون معنى قوله يصح حينئذ انه لم يكن وجود التميز عن المنتصب عنه ضروريا ولا عدم التميز عنه ضروريا فحينئذ يصح الجزاء ا قوله انما لم يحمل الشارح قوله يصح على الامكان الخاص ليكون كلتا الشرطيتين على وتيرة واحدة اذ الامكان الخاص لا يجرے فے الشرطية الثانية اعنى والا فهو لمتعلقه فلما لم يجر فى الثانية لم يتعرض الى الامكان الخاص فے الشرطية الاولى ايضا واجاب الشارح الهندى رح عن هذه الشبهة[1] بان نفسا لما يصح ان يكون للمنتصب عنه بان يكون معناه طاب زيد من حيث انه نفس من النفوس صح ان يكون لمتعلقه بان يكون معناه طاب زيد من حيث انه له نفس تعلقت به لكن فيه نظر[2] لان للنفس ثلثة معان احدها ذات الشئ وثانيها القوة المدركة و ثالثها القوة الحيوانية والنقض ليس الا بالمعنى الاول[3] ولا شك انه غير صالح للمتعلق وايضا جواب الشارح الهندى مستقيم فے هذا المثال ولو ابدل المثال فلا يخفى كفى زيد رجلا الا ان يقال انه خارج عن هذا الحكم لانه فى حكم تميز الصفة كما بينه بقوله وان كان صفة كانت له الخ لان معناه هو الكامل فى الرجولية و الكامل صفة مشتقة قوله لا صفة اشارة الى ان المراد من الاسم ههنا ما يقابل الصفة لا ما يقابل[4] الفعل والحرف قوله والمراد بجعله له دفع وهم وهو ان المراد بجعله له ان يكون مرادفا له فلا يصح جعل قوله ابا مثالا له لانه ليس مرادف زيد لانه عبارة عن اتحاد المفهوم بين الشيئين ولا اتحاد فے المفهوم بين الاب و زيد فدفع بقوله والمراد الخ قوله والتعبير عنه لما كان للاطلاق معان ثلاثة احدها انه يجى بمعنى الاباحة كما قال صاحب الحسامى رح ان قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم الاية ظاهر فى الاطلاق والا الاباحة وثانيها انه يجى بمعنى رفع القيد كما قالوا طلقت الدابة اذا خلى من الرباط وثالثها انه يجى بمعنى التعبير عن الشئ كما هو المشهور فدفع الابهام وليتعين ما هو المراد قال الشارح والتعبير عنه قوله تارة جواب سوالين احدهما ان كلمة الواو للجمع فيكون معناه جاز ان يكون لهما معا والمعية باطل[5] و ثانيهما ان فے قوله طاب زيد ابا يلزم قيام العرض بمحلين وهو الابوة فاجاب بقوله تارة يعنى ان كلمة الواو بمعنى او قوله بان يكون تميزا جواب سوال وهو ان الجزاء وهو قوله جاز ان يكون له ولمتعلقه

اے فلا يستقيم ١٢

عطف تفسير للاطلاق ١٢

---

[1] ثم قال الشارح المذكور ان هذا الجواب حسن بديع ١٢ رحمن [2] اى فے جواب الشارح الهندى رح ١٢ مفتى [3] وهو ان يكون لمتعلق المنتصب عنه وانما قلنا ان النقض ليس الا بالمعنى الاول لان كون نفسا فے طاب زيد نفسا تميزا خاصا لما انتصب عنه لا يكون الا بان لا يكون تميزا عن المتعلق وانما يكون نفسا تميزا عن المتعلق اذا اريد من النفس القوة المدركة او القوة الحيوانية واراده احد المعنيين من النفس خلاف ما فرض لانه فرض ان نفسا تميز خاص لما انتصب عنه كذا فى حاشية عبد الرحمن ١٢ مفتى

[4] اذ لو كان المراد هو الاسم المقابل لما نحن فيه لخرج الاسم المقابل للصفة فيه مع ان التميز الذى هو صفة لا يصدق عليه ١٢ رحمن رح

[5] اے على تقدير كون الواو للجمع ١٢ مولوے مفتى عبد الرحيم عفى عنه

هزاران رحمت حق بر کسی باد ÷ که کاتب را بالحمد سے کند یاد ÷

لا يترتب على الشرط لانه يفيد عين ما يفيده الشرط لا امرا يغايره **فاجاب** بقوله بان يكون¹
حاصل الجواب ان الشرط بلحاظ الاطلاق والتعبير والجزاء بلحاظ التميز ورفع الابهام
فان قيل ان التميز في القسم الثاني منه لا يرفع الابهام عن المنتصب عنه بل يرفع الابهام عن النسبة
في الجملة **قلنا** فيه مسامحة والمراد انه يرفع الابهام عن نسبة الفعل الى ما انتصب عنه **قوله** وذلك بحسب
القرائن جملة مستانفة وقعت في جواب السائل وهو ان جعله تميزا لاحدهما في ارادة المتكلم فكيف يعلم
المخاطب به **فاجاب** بقوله وذلك الخ يعني ان الاطلاق على احدهما بحسب القرائن والاحوال²
فالقرائن بيان الاحوال فالعبارة محمولة على القلب اذ الاخص يكون بيانا للاعم او انه خطأ من الكاتب
فالقرينة مثلا اذا قيل ان زيدا ابا حسن هو قرينة على ان ابا في طاب زيد ابا تميز عن زيد و
اذا قيل ان لزيد ابا حسنا هو قرينة على ان ابا فيه تميز عن متعلقه **قوله** والا فهو لمتعلقه
قال مولانا عصام الدين لا فائدة في قول المصنف والا فهو لمتعلقه كما ترى **اقول** فيه فائدة
باعتبار القيد المذكور وهو قوله بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه **قوله** بعد ما لم يكن نصا جواب
سؤال وهو ان المستثنى منه ههنا شيئان احدهما ما يصح جعله لما انتصب عنه والآخر لم يكن نصا
في المنتصب عنه فيكون تقديره والا اي وان لم يصح جعله لما انتصب عنه وكان نصا
في المنتصب عنه واذا كان نصا في المنتصب عنه فكيف لم يصح جعله لما انتصب عنه وكيف
يكون لمتعلقه **فاجاب** بقوله بعد ما لم يكن نصا فالحاصل ان المستثنى منه ههنا شيء واحد
وهو المذكور في المتن **قوله** خاصة جواب سؤال وهو ان في السابق ايضا التميز للمتعلق فاجاب
بقوله خاصة **قوله** فان هذه الاسماء الفاء لتعليل تطبيق المثال مع الممثل **قوله** اي فيما جاز ان
يكون **جواب سؤال** وهو انه فات المطابقة بين الراجع والمرجع لان المرجع امور ثلثة احدها
هو الذي نص في المنتصب عنه وثانيها الذي هو محتمل لهما وثالثها الذي هو للمتعلق خاصة و
الضمير للتثنية **فاجاب** بقوله اي فيما جاز الخ **قوله** من وحدة التميز وتثنيته كلمة من بيان
فان قيل ينبغي ان يفسر كلمتها بالمنتصب عنه والمتعلق لانهما المذكوران سابقا **قلنا** ان
المصنف لما جعلهما ظرفا علم ان مفعول القصد فيهما شيء آخر والضمير في يطابق راجع الى
المتكلم وقوله فيهما متعلق بالقصد تقديره بتقديم ما قصد على قوله فيهما فيطابق المتكلم التميز
ما قصد فيهما فالمتكلم فاعل لقوله فيطابق والتميز مفعوله الاول وقوله ما قصد مفعول له³
الثاني وقوله فيهما ظرف لقصد المفعولين فلا يكون المنتصب عنه والمتعلق مفعول القصد
قوله سواء كان اي الوحدة والاثنينية والجمعية **قوله** لموافقته ما انتصب عنه وهو زيد وزيدان

---

¹ تقديره وذلك بحسب الاحوال والقرائن ١٢ مفتی عبد الرحیم ² اي التميز الذي الخ ١٢ ³ يعني ان في
المرجع ههنا امور ثلثة بل امرين فحصل المطابقة ١٢ مولوی مفتی محمد عبد الرحیم الحسن

الٰہی رحم کن کالکو دگانیم
بخون دل جگر پالودگانیم

وریدان قوله اولمعنی فی نفسه الضمیر فی نفسه اما راجع الی المنتصب عنه او الی المتکلم او الی الکلام قوله
اذا اردت ابا وجدا له جواب سوال وهو انه لیس لشخص واحد ابوین فاجاب بقوله اذا اردت
الخ قوله اذا اردت ابا واجدادا له والمراد بالاجداد ما فوق الواحد قوله فعلی کل من التقدیرین
وهما کانت للموافقة لما انتصب عنه ولمعنی کان فی نفسه قوله یقع علی القلیل الخ اشارة الی انه لیس
المراد من الجنس اعم من الجنس واسم الجنس بل المراد هو الجنس فقط قوله بالتمیز الذی جواب سوال
وهو انه یلزم الخروج من المبحث لانه فی التمیز لا فی قصد الانواع فاجاب بقوله بالتمیز
قوله من حیث امتیازاتها النوعیة جواب سوال وهو ان قصد الانواع متحقق فی طاب زید علما
انه جنس وفیه لابد من قصد الانواع لیصح اطلاق الجنس علیه لانه عبارة عما تحته انواع مع انه
لا یثنی التمیز فیه ولا یجمع فاجاب بقوله من حیث الخ یعنی ان المراد بالتمیز دلالته علی ان فی
کل شخص نوع علحدة من العلم یجوز تثنیته وجمعه لیدل علی ان فی کل شخص علم الخ قوله ان
متعلق الطیب وهو العلم قوله من کل من الزیدین الخ متعلق بقوله متعلق قوله نوع آخر ان قوله
فان صیغة النوع لا تفید ذلک المعنی ای امتیازاتها النوعیة وانما تفید الامتیاز الشخصی ای امتیاز الجنس
المعین وهو العلم من الاجناس الاخر وهی النباتات والحیوانات قوله مشتقة جواب سوال وهو
ان الصفة ما کان قائما بالغیر فلا یصح التمثیل بقوله فارسا فانه ذات مع الوصف فاجاب
بقوله مشتقة یعنی ان المراد من الصفة الاسم المشتق قوله او مأولة بها جواب سوال
وهو انه منقوض بجلا فی کفی زید جلا لانه لیس بمشتق قوله والصفة اشارة الی بیان
المرجع لضمیر کانت قوله صفة له اشارة الی بیان المتعلق بقوله له ثم المتعلق مع المتعلق خبر
لقوله کانت فان قیل فعلی هذا یلزم الاتحاد بین الاسم والخبر وهذا لا یجوز قلنا ان الاسم
صفة مطلقة والخبر صفة مقیدة بقوله فیکونان متغایران فان قیل لما کان
الخبر مقیدا بقوله له فعلی هذا یلزم حمل الاخص علی الاعم وهذا غیر جائز بخلاف العکس بان
یحمل الاعم علی الاخص فانه جائز کما مر فی صدر الکتاب قلنا ان الصفة التی فی جانب الاسم
ما کانت مطلقة بالنظر البادی لکنه اخص فی الواقع لان المراد من هذه الصفة هی الصفة
المذکورات تکون مشتقة والمراد من التی فی جانب الخبر هی صفة مطلقة فی اللفظ یعنی سواء کانت
مشتقة او لا قوله والمذکور اولی الخ وایضا ان فی الصفة ضمیر راجع الی الموصوف فلولم

عه یعنی ان کلا من طیران دمشق اه ۱۲ عه وقول العقد اسمیات ۱۲

له حاصل الجواب ان قصد الانواع وان کان متحققا فی طاب زید علما لکن لا علی سبیل الامتیاز ان یثنی فیه التمیز ولا یجمع
وههنا قصد الامتیاز فقد یثنی و یجمع کما فی الحواشی ۱۲ ٢ه وقوله متعلق الطیب ۱۲ مفتی عبد الرحیم ۱۲
سه فاجاب بقوله او مأولة بها ۱۲ یعنی ان کونه مشتقة اعم من ان یکون صریحا او تاویلا فجلا وان لم یکن مشتقا
صریحا لکنه مشتق تاویلا فیکون التقدیر کفی زید کاملا فی الرجولیة ۱۲ ع

مولوی مفتی محمد عبد الرحیم الفشاوری السرحدی رحمه الله تعالی ع

يكن الموصوف مذكورا يلزم الاضمار قبل الذكر وذا غير جائز **قوله** ولا يحتمل ان يكون والدا اى لا يحتمل ذلك مع ملاحظة الاولوية كما لا يحتمل ان يكون زيدا فى ضربت زيدا فاعلا مع ملاحظة المفعولية ويحتمل ان يكون قوله يحتمل على صيغة المجهول اى لا يعمل بهذا الاحتمال مع ملاحظة الاولوية فلا يرد ان قوله اولى يدل على جواز كون الصفة لمتعلقة وقوله لا يحتمل يدل على عدمه فبينهما منافات **قوله** تخابا **فان قيل** ان ابا ايضا يحتمل الحال اذ كل ما دل على هيئة صح ان تقع حالا والاب يدل على الهيئة فما وجه تخصيص هذا النوع بجهة الحالية دون الاول وهو الاسم **قلنا** ان احتمال الحالية فى الصفة فى كل الافراد بخلاف النوع الاول **قوله** الواو بمعنى مع **جواب سوال** وهو ان قوله وطبقه لا يخلو اما عطف على اسم كانت او على خبرها فعلى الاول فات المطابقة لان قوله كانت مونث والطبق مذكر وعلى الثانى لا يصح الحمل على اسم كانت لان الطبق نسبة والصفة طرف النسبة **فاجاب** عنه بجوابين احدهما بقوله الواو بمعنى مع يعنى ان الواو ليس للعطف بل الواو واو مفعول معه وثانيهما بقوله والطبق مصدر الخ يعنى انه عطف على خبر كانت لكن الطبق مصدر بمعنى المطابقة فيصح الحمل **قوله** بمعنى المطابقة جواب سوال وهو ان الطبق مصدر المجرد ومجرد هذا الباب غير مستعمل لانه يدل على الموافقة من احد الطرفين دون الاخر والحال انه اذا وافق احد الطرفين وافق الطرف الاخر ايضا والموافقة من الجانبين لا يكون بالمجرد **فاجاب** بقوله بمعنى المطابقة يعنى ان المجرد ههنا بمعنى المزيد **قوله** اى كانت الصفة **جواب سوال** وهو ان الطبق مصدر مضاف الى الضمير وهو لا يضاف الا الى الفاعل او الى المفعول فسال السائل انه من اى قبيل **فاجاب** بقوله اى كانت الصفة الخ يعنى ان هنا يحتمل كل واحد منهما **قوله** والواو للعطف الواو بمعنى الفاء يعنى اذا كان المصدر بمعنى اسم الفاعل فيكون الواو للعطف وليس للمفعول معه فالواو للعطف ح **قوله** اى كانت صفة له ومطابقة اياه اشارة الى بيان كون المصدر بمعنى اسم الفاعل وايضا اشارة الى بيان اقامة المعطوف مقام المعطوف عليه فقوله له فى قول الشارح صفة له سهو من الكاتب لان غرض الشارح اقامة المعطوف مقام المعطوف عليه وترك المعطوف عليه **قوله** والمراد بالمطابقة **جواب سوال** وهو ان التميز لا يكون الا نكرة والمنتصب عنه قد يكون معرفة فكيف يكون متفقا معه **فاجاب** بقوله والمراد الخ يعنى ان المراد من المطابقة المطابقة فى الامور المذكورة دون التعريف والتنكير اى اتفاق الصفة لما انتصب عنه فى هذه الامور **قوله** اى الصفة بيان لمرجع الضمير فى قوله واحتملت **قوله** المذكورة **جواب سوال** وهو انه يلزم الخروج من البحث لانه فى التميز لا فى الحال وايضا انه كيف يحتمل الصفة الحال لان بينهما فرقا بينا فلا يكون فى احدهما احتمال الاخر

له لزم حمل مصدر الوصف على الذات ١٢م ٢ه حتى يرد الاعتراض ١٢م ٣ه فى قوله والواو للعطف ١٢م ٤ه فى قوله وطبقه ١٢م

فاجاب بقوله المذكورة ای المراد ان الصفة التی تصلح تمیزا احتملت الحال فلا یلزم الخروج من البحث وكذا لا یرد السوال الثانی ایضا قوله لكن زیادة من الخ جواب سوال وهو انه لما استقام المعنى على الحال فلم نسب المصنف رح لفظ الاحتمال الى الحال وحكم بالتمیز على القطع والیقین فاجاب بقوله لكن زیادة من الخ یعنی ان كلمة من فیهما ای فی الصفة وفی التمیز قوله عز من قائل اصله عزز قائلا بتشدید الزاء ای غلب قوله لان من تزاد فی التمیز لان كلمة من وضع لبیان الذات والتمیز ایضا وضع لبیان الذات قوله لا حال الفروسیة ای لا یكون المقصود مدح شیئ آخر بالفروسیة فی حال الفروسیة قوله اذا كان اسما تاما جواب سوالین احدهما انه لا یصح عطف قوله والاصح ان لا یتقدم على الفعل على قوله ولا یتقدم على عامله لانه یلزم العطف على النفس لان الفعل لیس الا عاملا والثانی انه یلزم التدافع فی كلام المصنف لانه علم من قوله ولا یتقدم الخ ان عدم التقدم اتفاقی ویعلم من قوله والاصح الخ انه خلافی فاجاب بقوله اذا كان اسما تاما یعنی ان المراد من العامل لیس مطلق العامل بل المراد منه هو العامل الجامد فبینهما مغائرة قوله لان عامله حینئذ اسم جامد الخ ولذا لا یجوز الفصل بینه وبین التمیز فی السعة وایضا ان التمیز لبیان المبهم فلا بد ان یذكر المبهم اولا ثم التمیز لیتمكن فی النفس فلو عكس اختل المقصود قوله ای اصح المذاهب اشارة الى ان اللام بدل عن المضاف الیه قوله على ما هو عامل فیه جواب سوال وهو انا لا نسلم ان التمیز لا یتقدم على الفعل لانه منقوض بقولنا رطل زیتا ای مندی فاجاب بقوله على ما هو عامل فیه یعنی ان المراد من الفعل هو الفعل الذی یكون عاملا فی التمیز لانه لا یتقدم على مطلق الفعل وانما قال على ما هو عامل فیه من الفعل الخ ...... ولم یقل على الفعل العامل لیكون عبارة المصنف على وفق عبارة الفصحاء لانهم یفصلون بحذف الابهام قوله الصریح الخ جواب سوال وهو ان التمیز كما لا یتقدم على الفعل كذا لا یتقدم على شبه الفعل كاسم الفعل فلا وجه لتخصیص الفعل فاجاب بقوله الصریح او الغیر الصریح قوله فاعلا للفعل نفسه او فاعلا له اذ جعلته لانه جواب سوال وهو ان فاعلیة التمیز منقوض بقوله تعالى فَجَّرْنَا الْاَرْضَ عُيُوْنًا وبقوله امتلأ الاناء ماء اذ فاعلیة التمیز غیر مستقیم فیهما فاجاب بقوله فاعلا للفعل نفسه الخ یعنی المراد كون التمیز فاعلا اعم من ان یكون فاعلا لنفس الفعل او بجعل الفعل لازما او متعدیا قوله ای طاب ابوه وانما یكون تقدیره كذلك اذا كان قوله ابا تمیزا عن متعلق زید واما اذا كان تمیزا عن نفس زید یكون تقدیره طاب ابو عمرو وهو زید لكن لما كان التمیز عن المتعلق بعیدا اذ الاصل ان یكون التمیز من المنتصب عنه اذ هو المذكور تعرض الى بیان المتعلق لیذهب الذهن الیه ای طاب ابوه ای ابو زید قوله ای ملاته الماء لانه لا یمتلئ الماء من الاناء بل یمتلئ الاناء منه

---

[1] حتی یرد انه منقوض ۱۲م [2] فعلی هذا دخل فیه شبه الفعل ۱۲م

مفتی مولوی عبد الرحیم

قوله فكذا اما هو بمعنى الفاعل لا يخفى انه لو صح هذا يلزم عدم جواز قوله زيد ضرب لانه مبتدأ وفيه معنى الفاعل اذ الضمير فى ضرب فاعل والاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه فى الحقيقة فتامل فيه قوله وههنا بحث اى ههنا قاعدة لطيفة اشارة الى الجواب الثانى عن شبهة فجرنا الارض عيونا وامتلأ الاناء ماء والجواب الاول منقول من النحاة وهذا الجواب من الشارح قدس الله سره قوله الى بعض متعلقات الاناء وهو الاناء لو كان ذلك الاسناد على سبيل المجاز لان اسناد الامتلاء حقيقة الى الاناء لا الى الماء قوله وقدره اى فرضه عطف على قصده والحاصل ان اسناد الفعل الى الفاعل الحقيقى غير لازم الا ترى ان اهل السنة والجماعة ينسبون الانبات الى الربيع فى قولهم انبت الربيع البقل مع ان المنبت الحقيقى هو الله تعالى قوله بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة اشارة الى بيان النظير قوله وبهذا ايد فم اى بما ذكر فى قوله وههنا بحث لان لفظ هذا من الاشارة القريبة ولو اشار الى الاول لجاز ايضا لان اسماء الاشارة يستعمل بعضها فى مقام الاخر ويجوز ان يرجع الى كليهما بتاويل كل واحد منها قوله خلافا للمازنى الخ فان قيل ان المراد بالفعل فى قوله والاصح ان لا يتقدم على الفعل لا يخلو اما الفعل الصريح فقط او الاعم منه ومن غيره فعلى الاول خرج عنه اسم الفاعل والمفعول مع ان التميز يتقدم عليهما ايضا عندهما وعلى الثانى دخل فيه الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل مع انه لا يتقدم التميز على كل واحد منها عندهما كذا قاله عصام الدين اقول المراد هو الفعل الصريح واما اسم الفاعل والمفعول فداخل فيه باعتبار العلة لان تقديم التميز على الفعل لاجل قوة الفعل فى العمل وهى موجودة فى اسم الفاعل والمفعول واما غيرها فضعيف فى العمل فان قيل المصدر ايضا قوى العمل فلم عده الشارح مع غير الصريح قلنا ان المصدر فى قوة ان مع الفعل فان الضرب فى قوة ان يضرب ولا يتقدم ما فى حيز ان على ان قوله ومتمسكهما اى دليلهما والاستفهام فى اتهجر للانكار اى اتترك وقوله سلمى فاعله تهجر وهى اسم محبوبة والالف فيها للتانيث وقوله ما كاد جمعها قرب والواو فيه للحال قوله على تقدير تانيث الضمير متعلق بقوله ومتمسكهما قوله فانه ح يكون جواب سوال وهو انا سلمنا ان الضمير فى تطيب مونث لكن الضمير فى كاد مذكر فكيف يرجع الى سلمى فاجاب بقوله فانه حينئذ يكون قوله فلا تمسك اى على تقدير تذكير الضمير فى تطيب فلا تمسك به لعدم تقدم التميز على العامل حينئذ لان العامل ح هو كاد والحبيب فاعل وهو مقدم ح والحاصل ان نفسا يحتمل ان يكون تميزا عن نسبة كاد اليه على تقدير تذكير الضمير فى تطيب ويحتمل ان يكون تميزا عن نسبة تطيب اليها على تقدير تانيث الضمير فى تطيب فلا تمسك به

---

١ اى فى ان التميز فاعل اذا جعلته متعديا ١٢م ٢ اشارة الى الاعتراض ١٢م ٣ اجيب لا نسلم كونه فى معنى الفاعل لان كل ما هو فاعل بحسب الحقيقة فهو فاعل بحسب اللفظ ايضا كعكسه كذا قاله عبد الرحمن ١٢م ٤ اى ما ذكره لا من التعميم من كونه فاعلا للفعل بنفسه او فاعلا له اذا جعلته لازما واذا جعلته لازما او متعديا ١٢م ٥ اى فى قوله وما كاد ١٢م ٦ فح مجازا فيكون نفسا تميزا عن نسبة تطيب الى سلمى على تقدير تذكير الضمير ١٢ ٥ تطيب الجمام ٧ ح كيف يرجع قوله على تقدير تذكير الضمير ضمير كاد الحبيب الخ قاله عبد الرحمن ١٢م

حينئذ لانه انما يكون تمسكا اذا كان نفسا نصا في كونها تميزا عن نسبة تطيب اليها وايضا يمكن ان يقال المراد بعدم تقديم التميز على العامل كما هو المذهب الاصح في غير ضرورة الشعر والتقدم في الشعر لضرورة **قوله وما قيل الخ** كلمة ما مبتدأ وقوله مكلف خبره القائل هو الشارح الهندي ذكر هذا الاحتمال لاجل دفع للمازني والمبرد **ولقائل** ان يقول على تقدير تذكير الضمير في تطيب ايضا يحتمل ان يكون راجعا الى سلمى بتاويل الشخص لانها شخص من الاشخاص **لانقول** بان وجه تخصيص ما ذكرنا بتانيث الضمير لا بتذكيره ان النفس مذكورة في العبارة بخلاف الشخص فانه غير مذكور فيها **قوله اذ المعنى وما كادت** هذا بيان حاصل المعنى والا يكون الضمير في كاد الى الحبيب والضمير في تطيب الى الحبيب باعتبار النفس اي وما كاد الحبيب نفسا تطيب نفسه بفراقه **قوله فتكلف** لانه خلاف الظاهر **قوله وتعسف** لانه مخالف لسوق الكلام والسوق في تعجب سلمى لا الحبيب **قوله اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى** جواب سوال وهو ان المراد بالمستثنى لا يخلو اما المتصل او المنقطع او اعم منهما فان كان الاول والثاني يلزم من تقسيمه الى المتصل والمنقطع تقسيم الشيء الى النفس والغير وذا باطل وان كان الثالث يلزم عموم الاشتراك على قول من قال باشتراكه بين المتصل وبين المنقطع او يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز على قول من قال بالمجاز في المنقطع **فاجاب الشارح** عنه بقوله اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى

بحث المستثنى

قوله في اصطلاح النحاة جواب سوال وهو ان تقسيم المستثنى اليهما غير جائز لان المستثنى عبارة عن التكلم بالباقي بعد الثنيا وهذا التقسيم في المتصل دون المنقطع اذ لو قال لفلان علي عشرة دراهم الا واحدا يكون معناه لفلان علي تسعة دراهم ولو قال لفلان علي عشرة بقرات الا حمارا لا يصح ان يقال لفلان علي تسعة بقرات بل يقال لفلان علي عشرة بقرات الا حمارا **فاجاب** بقوله في اصطلاح النحاة وما ذكره المعترض هو اصطلاح الاصول **قوله على قسمين** جواب سوال وهو ان قوله المستثنى مبتدأ وقوله متصل الخ خبره والخبر يكون محمولا على المبتدأ وههنا لا يصح حمل قوله متصل على المستثنى لانه يلزم حمل الاخص على الاعم ولو قلت العطف مقدم على الربط فهو لا يكون الا في تقسيم الكل الى الاجزاء نحو السكنجبين هو الماء والخل والعسل والدبس فعلى هذا لا يصح اطلاق المستثنى على كل واحد منهما بل ينبغي ان يطلق على المجموع **فاجاب بقوله** على قسمين يعني ان قوله المستثنى مبتدأ وخبره محذوف وهو قوله على قسمين وقوله متصل ومنقطع خبر لمبتدأ محذوف **فان قيل** فعلى هذا يلزم حمل المتعدد على المفرد وذا لا يجوز **قلنا** ان حمل المتعدد على المفرد لا يجوز اذا لم يكن ذلك المفرد قابلا لذلك المتعدد وههنا قابل لان القسمين المذكورين ثابتان في المستثنى كما في نحو زيد عالم عاقل **قوله ولما كان معلوميته الخ جواب سوال** وهو ان قوله منفصل ومتصل تقسيم المستثنى وهو لا يكون الا بعد التعريف ولم يعرف غير مذكور

م يعني المراد هو الاعم لكن بطريق عموم المجاز وهو ما يطلق عليه لفظ المستثنى م

يا

ههنا فاجاب بقوله ولما كان معلومية بهذا الوجه اى بقوله ما يطلق عليه لفظ المستثنى قوله الغير المحتاج صفة لقوله معلومية قوله كافية خبر كان قوله وعرف كل واحد جواب سوال وهو انه لما كان ذلك للمعلومية كافية عن التعريف ينبغى ان لا يتعرض لتعريف اقسامه ايضا اذ ذلك المعلومية كافية له ايضا فاجاب بقوله وعرف الخ يعنى انما صرح بتعريف الاقسام ليكون توطئة الى بيان الاحكام المتعلقة بها قوله لا يمكن اجرائها عليه جواب سوال وهو ان معلوميته بذلك الوجه كافية فما الحاجة الى التصريح فاجاب بقوله لا يمكن الخ قوله اى الاسم لما كان المخرج صفة تقتضى الموصوف فزاد الشارح قوله اى الاسم قوله الذى اخرج اشارة الى بيان القاعدة المشهورة وهو ان الالف واللام اذا دخل على الصفة يكون الالف واللام بمعنى الذى والصفة بمعنى الفعل فان قيل ان المستثنى لا يخلو اما ان يكون خارجا عن المستثنى منه او داخلا فيه فعلى الاول يلزم ان لا يكون مخرجا لان الاخراج فرع الدخول ولا دخول ههنا وعلى الثانى يلزم التناقض قلنا التناقض انما يثبت لو كان الحكم فى المستثنى منه قبل ذكر المستثنى وليس كذلك بل الحكم فى المستثنى منه موقوف على ذكر المستثنى لان كل كلام فى اخره ... توقف اول الكلام على اخره قوله جزئياته او اجزائه جواب سوال وهو ان التعدد غير موجود فى قولهم اشتريت العبد الا نصفه اذ العبد واحد فاجاب بقوله جزئياته او اجزائه فان قيل ان قوله جزئياته او اجزائه مرفوعان على انهما فاعلان لقوله متعدد ولا يعمل اسم الفاعل بغير الاعتماد ولا اعتماد ههنا قلنا هو معتمد على موصوف مقدر وهو لفظ شئ اى حكم شئ متعدد والاعتماد على الموصوف المقدر لا يجوز اذا لم يكن القرينة دالة عليه وههنا وجدت القرينة وهو الضمير فى قوله جزئياته لانه يقتضى المرجع وهو الموصوف ههنا قوله سواء كان ذلك اشارة الى بيان ناصب له لفظا او تقديرا قوله اى ملفوظا اشارة الى بيان صحة الحمل على اسم كان فان قيل لا حاجة الى قوله عن متعدد لان الاخراج لا يكون الا عن متعدد فتامل فيه قوله غير الصفة لهذه العبارة معنيان الاول ان قوله غير الصفة صفة لقوله الا و الاخر ان المستثنى هو المخرج بالا لان المستثنى هو المخرج بالصفة مخرجا فى جاء رجل عالم فاخراج جاهل لا يكون من قبيل المستثنى فعلى الاول لا يرد قوله تعالى لَوْ كَانَ فِيهِمَا اٰلِهَةٌ اِلَّا اللّٰهُ لَفَسَدَتَا لانه واقع بعد الا ولا يقال له المستثنى وانما يرد لان الا فى الاية المذكورة بمعنى غير ومرادنا بالا هو الذى لا يكون بمعنى غير ويرد على الثانى ان ضميره راجع الى المستثنى وما بعد الا الصفة ليس بمستثنى قلت يمكن ارجاع الضمير الى ما بعد الا واخواتها قوله اى ما بعد الا واخواتها ولا يقع المستثنى المنقطع الا بعد الا وغير و سوى هكذا قالوا قوله فالمستثنى الذى رد على بعض النحاة حيث قالوا المتصل ما يكون من جنس المستثنى منه والمنقطع بخلافه فرد الشارح عليهم بقوله فالمتصل الذى الخ قوله المستثنى مطلقا ؎

١ه اى حمل قوله لفظا او تقديرا ۱۲م ٢ه وهو قوله للتعدد ۱۲م

جَوَابُ سُوَالٍ وهو لا یخلو ضمیرُ هو من انه اما راجع الی المتصل او الی المنفصل او الی المطلق اما
علی الاولین فلا یعلم[۱] حکم الاخر واما علی الثالث فهو غیر مذکور فیما سبق من حیث انه لم یذکره المصنف رح
فاجاب بقوله ای المستثنی مطلقا قوله حیث علم اولا بوجه الخ وهو ما یطلق علیه لفظ المستثنی
قوله بما یتفطن له علی صیغة المجهول بمعنی العلم والضمیر فی قوله له راجع الی المستثنی المطلق ۴
قوله ولهذا لم یعرفه الشارح الهندی حیث قال انما لم یعرف المصنف المستثنی لانه لم یکن للمستثنی
تعریفا جامعا للقسمین لانه من قبیل المشترک فرد الشارح علیه بان عدم ذکر المصنف رح تعریفه
لیس لاجل ما ذکر بل لاجل انه علم من تعریف القسمین قوله روما للاختصار جواب سوال
وهو ان تعریف المستثنی وان علم من تعریف القسمین لکن ینبغی ان یذکر تعریفه للایضاح فاجاب
بقوله روما للاختصار ای قصد الاختصار قوله وجوبا جواب سوال وهو انه لا فرق بین ما
اذا کان فی کلام موجب او غیره لثبوت النصب فیهما فاجاب بقوله وجوبا حاصل الجواب
ان ثبوت النصب فیما اذا کان فی کلام موجب بطریق الوجوب وفی کلام غیر موجب بطریق الجواز
قوله واقعا اشارة الی ان قوله بعد الا خبر کان باعتبار المتعلق قوله لا بعد غیر وسوی اذ المستثنی
اذا وقع بعدهما فهو لا یکون الا مجرورا قوله لئلا یذهل عنه الخ جواب سوال وهو انه لا
حاجة الی قوله غیر الصفة لان الواقع بعد الا التی للصفة لیس من المستثنی فهو خارج بقوله وهو منصوب
اجاب بقوله لئلا یذهل عنه ای انما قید به لئلا یذهل عن عدم دخول الواقع بعد الا التی
للصفة فی المستثنی لان ذهن المبتدی یذهل عنه قوله ای لیس بنفی الخ دفع وهم وهو ان
المراد بالموجب ما لیس بنفی ولا نهی فقط فاجاب بقوله ای لیس بنفی ولا نهی ولا استفهام و
انما وجب النصب اذا کان بعد الا فی کلام موجب لان نصب المستثنی ما یحتمل احتمال البدل ولا
احتمال للبدل فی کلام موجب کما ستعلم قوله ولا حاجة فیه اشارة الی الرد علی الشارح الهندی
حیث قال لا بد للمصنف رح ههنا من ذکر قید اخر وهو ان یکون الکلام الموجب تاما لیخرج منه نحو
قرأت الا الیوم کذا فان الیوم ههنا منصوب علی الظرفیة لا علی الاستثناء لانه منصوب قبل دخول
الا ایضا قوله بان یکون المستثنی منه جواب سوال وهو ان الکلام التام هو الذی اشتمل علی
الاسناد وههنا وجد الاسناد اذ قوله قرأت فعل وفاعل فلم قالوا انه غیر تام فاجاب بقوله
بان یکون المستثنی منه مذکورا فیه الکلام التام اصطلاحا فی باب الاستثناء ......

---

[۱] یعنی انه اذا کان الضمیر راجعا الی المتصل فلا یعلم حکم المنفصل واذا کان راجعا الی المنفصل فلا یعلم حکم المتصل ۱۲م [۲] یعنی ان الضمیر راجع الی المستثنی المطلق وهو مذکور فیما سبق حیث علم اولا ۱۲م [۳] واسمه الضمیر المستکن الراجع الی المستثنی ۱۲م [۴] حاصل الجواب انه لا حاجة الی هذا القید لاجل ما ذکره لان الکلام ههنا فی کون المستثنی منصوبا مطلقا سواء کان منصوبا علی الاستثناء او علی کونه مفعولا به بدلیل قوله او کان بعد خلا وعدا لان المستثنی بعدهما منصوب لانه مفعول به لا علی الاستثناء او علی الجزئیة کما فی لا یکن کذا فی الفوائد ۱۲ مولوی مفتی محمد عبد الرحیم البشاوری السرحدی شہر پشاور محلہ مفتی خیل ۴

فتنبه بقوله بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه وانما ذكر في الاعتراض قوله قرأت الا يوم كذا بحذف المستثنى منه لانه لو ذكر المستثنى منه لما ورد الاعتراض لان نصبه ح للاستثناء بخلاف ما اذا لم تذكر فانه ح منصوب على حسب العوامل لفراغ العامل اليه واليوم تعين لعمل الظرفية فيكون منصوبا على الظرفية **قوله** لان الكلام الخ اشارة الى وجه عدم الحاجة **قوله** بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا لان ما بعدهما منصوب على انه مفعول به كما يأتيك **فان قيل** فليكن اليوم منصوبا على الظرفية والاستثناء معا فلا حاجة الى القيد المذكور **قلنا** فعلى هذا يلزم اجتماع العاملين على معمول واحد **قوله** الا ان يقال الخ اي لو قال الشارح الهندي انه لابد من هذا القيد لاخراج مثل قرء الا يوم كذا لكان مستقيما حاصل الاعتراض ان قوله قرء الا يوم كذا الكلام موجب وليس المستثنى فيه منصوبا فلابد ان يذكر هذا القيد لاخراج هذا المثال **اجيب عنه** انما لم يخرج هذا المثال ههنا اكتفاءً باخراجه بقوله ويعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور **قوله** والعامل في نصبه الخ جملة مستانفة وقعت في جواب سوال السائل وهو ان المستثنى لما كان منصوبا وللنصب لابد من الناصب فما هو **فاجاب بقوله** والعامل الخ **قوله** اذا كان منصوبا على الاستثناء احتراز عن النصب على الظرفية او على البدل **قوله** او معنى الفعل وقد عرفت معنى الفعل كما في قولهم مالك وزيد اے ما تصنع لان اللام الجارة اذا وقعت بعد الاستفهامية يكون بمعنى تصنع او تصنع **وفيه رد على الشيخ عبد القاهر الجرجاني** حيث قال العامل في المستثنى كلمة الا ذكره في نظم العوامل **وجه الرد عليه** ان الاضعف لا يعمل مع وجود الاقوى وهو الفعل **واعترض المصنف** رح على كلام البصريين بانه منقوض بقولنا القوم اخوتك الا زيدا فان المستثنى فيه منصوب مع ان نصبه ليس بالفعل ولا معناه لعدم وجود الفعل ولا معناه **قلنا** ان الش رح رح اورد كلام البصريين ولم يلتفت الى نقض المصنف رح لان كون التركيب المذكور من الفصحاء غير مسلم عنده بل هو من مصنوعاته **وايضا** يمكن ان يقال ان في الاخوة معنى الفعل وهو الانتساب بالاخوة **قوله** بتوسط الا فيه اشارة الى انه لا اختلاف بينهم لان عند البعض الناصب هو الفعل ايضا لكن نسبوا النصب الى كلمة الا لاجل ان عمل الفعل فيه ليس الا بواسطة الا فيكون النسبة الى الفعل حقيقة والى كلمة الا مجازا **قوله** لانه شئ دليل لقوله العامل في نصب المستثنى الخ هو الفعل المتقدم الخ ثم يرد عليه ان تعلق المستثنى ينقطع بكلمة الا لانه قاطع المتعلق فاجاب بقوله تعلقا معنويا **قوله** اذ له نسبة بيان للتعلق المعنوي والضمير في قوله اذ له الخ راجع الى المستثنى وكلمة ما عبارة عن المستثنى منه والضمير في قوله اليه راجع اليه

له والكلام المتناقض اصطلاحا في هذا الباب ما يقابله ۱۲ مفتی عبد الرحیم ٢له يعني ان قوله لان الكلام الخ دليل لقوله ولا حاجة الخ وقوله فانه منصوب على الظرفية الخ دليل الخروج ۱۲ مفتی عبد الرحیم ٣له اے في الايضاح شرح المفصل ۱۲

الٰہی غم دنیا از دل من بردار و حاجت من برآر آمین

والضمیر فی قوله احدهما راجع الی الفعل ومعناه **قوله** وقد جاء بعد تمام الکلام جواب سوال وهو انه اذا کان المستثنی نسبة الی المستثنی منه ینبغی ان یکون مرفوعا کالمستثنی منه **فاجاب بقوله** وقد جاء بعد تمام الکلام ای واقعا فی الموضع الثلث **قوله** عطف علی قوله الخ **فیه بحث** وهو انه لا یفهم حینئذ من العبارة ان انتصابه مشروط بکونه بعد الا مع انه لیس کذلک[1] وکذلک فی قوله او منقطعا فان انتصابه فیه مشروط ایضا بکونه بعد الا والا یلزم ان یکون المستثنی بعد غیر منصوبا مع انه مجرور بالاضافة وجوبا **اجیب عنه** ان المستثنی الذی هو مذکور بعد غیر فهو مذکور فیما بعد فهو مستثنی عن هذا الحکم **قال مولانا عصام الدین** رح نبه الشارح رح علی ان هذا الحکم فی المنقطع یفتقر الی تقییده بکونه بعد الا حیث قال اذا کان منقطعا بعد الا وان غفل عنه فی قوله او مقدما **قول** کیف یجوز اسنادا لغفلة الیه فانما افاد هذا الحکم فی قوله او مقدما فی ضمن المثال قوله علی المستثنی منه فقوله منه مفعول ما لم یسم فاعله لقوله المستثنی والضمیر فی منه راجع الی اللام الموصول **قوله** سواء کان فی کلام الخ جواب سوال وهو انه لا حاجة الی قوله او مقدما علی المستثنی منه اذ هو داخل فی کلام موجب **فاجاب** بقوله سواء الخ **قوله** لامتناع تقدیم الخ لان المحل الی النصب انما یصیب من البدل فاذا امتنع البدل لانه تابع وتقدیمه غیر جائز بقی النصب علی حاله[2] قوله ای المستثنی منصوب ایضا وجوبا بیان لحاصل العطف وانما قال ایضا ههنا اشارة الی انه من قبیل عطف المشبه علی المشبه به ولیس من قبیل عطف المساوی علی المساوی لان وجوب النصب فی الکلام الموجب اتفاقی بین النحاة ووجوب النصب فی المنقطع اختلافی بینهم ولذا قال المصنف فی الاکثر واما فی صورة تقدیم المستثنی فالنصب واجب اتفاقا ولذا لم یقل لفظ ایضا فی بیان التقدیم لانه من قبیل عطف المساوی علی المساوی للاتفاق فیهما وکذا قال لفظ ایضا فی بیان خلا وعدا لانه من قبیل عطف المشبه علی المشبه به للاختلاف فیه ولذا قال فی الاکثر ههنا **قوله** فی الاکثر متعلق بمنصوب الذی هو ملحوظ فی الکلام **قوله** ای فی اکثر اللغات او فی اکثر مذاهب النحاة اشارة الی ان اللام فی قوله فی الاکثر عوض عن المضاف الیه **قوله** فانهم قبائل **جواب سوال** وهو ان نسبة اکثر اللغات الی اهل الحجاز لا یصح لان لاهل الحجاز لغة واحدة[3] **فاجاب بقوله** فانهم قبائل کثیرون **قوله** مطلقا ای سواء کان قبله اسم یصح حذفه او لا ومن قال ان معنی قوله مطلقا ای سواء کان .... من جنس المستثنی منه او لا فهو بعید بغایة البعد لان التعمیم انما یکون فی الافراد التی فیها اختلاف والاختلاف فی المنقطع الذی قبله اسم یصح حذفه **قوله** الا بطریق السهو والغفلة **فان قیل** لیس البدل صادرا بطریق الغفلة بل المبدل منه کذلک **قلنا** مسلم ان بدل الغلط لا یصدر الا بسبب ذکر المبدل منه بطریق الغفلة قوله الرؤیة

---

[1] ای بکونه بعد الا ۱۲ م [2] وهو النصب علی الاستثناء ۱۲ مفتی مولوی عبد الرحیم سلمہ ربہ

[3] یعنی ان کثرة اللغات باعتبار کثرة القبائل ۱۲ ۱۲ ۱۲ مفتی مولوی عبد الرحیم سلمہ ربہ

نوشتہ بماند سیہ بر سفید ∴ نویسندہ را نیست فردا امید ∴

اے الفكر والتامل **قوله** والفطانة بالفارسية زیرکی لان عند اخراج ما دخل بلوازم البعيد ولحاظ لوازم البعيدة ليس الا بطريق الروية بان يكون للقوم حمار غالبا ففي قولهم جاءني القوم توهم ان الحمار ايضا جاء معهم للزومه معهم غالبا فقال الا حمارا **قوله** نحو ما جاءني القوم الا حمارا وانما يجوز حذف القوم ههنا لعدم الخلل في المقصود كما ستعلم بالخلل في قوله تعالى لا عاصم اليوم الاية فههنا يجوزون البدل اذ البدل مما يصح اقامته مقام المبدل منه بعد حذفه فاذا لم يصح حذفه اے المبدل منه ۱۲ فكيف اقيم البدل مقامه بعد حذفه لعدم جواز حذفه **قوله** لا عاصم اليوم من امر الله اے من طوفان نوح عليه السلام **قوله** اى من رحمه الله جواب سوال وهو ان كلمة من موصولة ولا بد لها من العائد في الصلة ولا عائد ههنا **فاجاب بقوله** اے من رحمه الله **قوله** من رحمه الله اشارة الى بيان كون المستثنى منقطعا وانما لا يجوز حذف العاصم لان كلمة لا لنفي الجنس فالعاصم اسمه وخبره محذوف اے موجود فلو حذف اسم لا يلزم الاجحاف وذا لا يجوز **قوله** اے المستثنى منصوب ايضا وانما قال ايضا لانه من قبيل عطف المشبه على المشبه به وليس من قبيل عطف المساوى على المساوى لان المشبه دون المشبه به ولان وجوب النصب في الكلام الموجب اتفاقي وههنا اختلافي ولذا قال المصنف رح ههنا في الاكثر وكذا في قوله منقطعا واما في صورة التقديم فهو من قبيل عطف المساوى على المساوى لاتفاقهم ههنا **قوله** من عدا يعدو اشارة الى انه ناقص واوى وليس بيائي **قوله** اذا جاوزه يعني انه مرادف جاوز وهو متعدى بنفسه فكذا عدا **قوله** من خلا يخلو خلوا اشارة الى انه ناقص واوى وقوله خلا بضم الخاء وسكون اللام **قوله** وهو في الاصل الخ **جواب سوال** وهو ان النصب في عدا مستقيم لانه متعدى لكن في خلا غير مستقيم لانه لازمي **فاجاب** بقوله وهو في الاصل لازم الخ **قوله** وقد يضمن الخ جواب ثان فيكون متعديا باعتبار المتضمن لان جاوز متعد فكذا ما هو بمعناه **قوله** او يحذف من **جواب سوال** وهو ان اللازمي يتعدى بمن وهو غير موجود في خلا زيدا فاجاب بقوله او يحذف من يعني ان قوله خلا زيدا في الاصل خلا من زيد ثم حذف من وانما حذف لئلا يشتبه بكلمة الا ثم في قوله ويحذف نسختين احدهما بالواو والاخر بكلمة او ولكن كلمة او بمعنى الواو والا فلا يصح معناها كما ترى **قوله** ويوصل الفعل اى يوصل الفعل الى المفعول[1] **قوله** والتزموا الخ جواب سوال وهو ان التضمين ليس من الامور اللازمة بل من الامور الجائزة فينبغي ان يكون ما بعد خلا منصوبا تارة ومرفوعا تارة مع انه منصوب وجوبا وحتما وايضا اذا كان خلا متعديا بمن فيكون[2] مجرورا لا منصوبا مع انه منصوب **فاجاب** الشارح عنهما بقوله والتزموا الخ وحاصل الجواب عن الثاني انا سلمنا ان ما بعد من يكون

---

[1] فيتعدى حينئذ بنفسه لان الفعل المتعدى بحرف الجر اذا حذف منه حرف الجر يوصل الفعل الى مفعوله فيتعدى بنفسه ويسمى هذا الحذف ايصالا قاله عبد الرحمن ۱۲ مفتی عبد الرحيم الفشاوری

[2] لان ما بعد من لا يكون الا مجرورا ۱۲ م

مجرورا لكن هذا فيما اذا كان من مذكورة وهنا محذوفة قوله في صورة المستثنى بالا اذ هو منصوب فليكن مابعد خلا منصوبا ايضا قوله التي هي ام الباب جواب سوال وهو انه ما الباعث عليهم انهم شبهوا مابعد خلا بالمستثنى بكلمة الا ولم يجعله بحكمه بنفسه فاجاب بقوله التي هي ام الباب لان الا موضوعة للاستثناء فقط وما عداها ليست موضوعة له بل موضوعة لمعان اخر منه المغايرة في غير والظرفية في سوى المجاوزة في عدا والخلو والنفي في ليس ولا يكون قوله وفاعلهما الخ جواب سوال وهو ان مابعدهما لما كان منصوبا ففاعلهما لا يخلو اما ضمير راجع الى القوم او الى بعض القوم فعلى الاول فات المطابقة بين الراجع والمرجع لان القوم اسم الجمع وله حكم الجمع وعلى الثاني يلزم الخروج عن البعض ومرادنا خروج زيد من كل القوم لا من البعض فاجاب بقوله وفاعلهما الخ قوله او الى بعض مطلق لا الى بعض معين قوله وهما في محل الخ جملة مستانفة وقعت في جواب سوال السائل وهو ان هل لهذه الجملة محل من الاعراب فاجاب بقوله وهما في محل الخ قوله ولم يظهر معهما قد الخ جواب سوال وهو ان عدا وخلا فعلان ماضيان والماضي المثبت اذا وقع حالا لابد فيه من دخول لفظ قد وليس قد ههنا فاجاب بقوله ولم يظهر الخ يعني ان قد مقدر فيهما وانما قدر ولم يظهر معهما ليكونا اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء قوله اي النصب بهما اشارة الى ان قوله في الاكثر متعلق بالنصب وكذا قوله في الاكثر الذي مر سابقا متعلق بالنصب الا ان الشارح كثيرا ما اكتفى من السابق باللاحق ثم اللام في قوله في الاكثر بدل من المضاف اليه قوله وقد اجيز الجر بهما هذا بيان المقابل لقوله في الاكثر فان قيل هذا انما يكون مقابلا له لو دخل لفظ قد على المضارع لانه يفيد التقليل وههنا دخل على الماضي قلنا ان كلمة قد اذا دخل على الماضي المجهول يفيد التقليل ايضا او نقول ان اجيز من الجواز وهو ما يكون مستوي الطرفين وقوله في الاكثر يدل على اولوية احد الطرفين فيصح المقابلة قوله على انهما حرفا جر يعني ان خلا وعدا مشتركان بين كونهما فعلان ماضيان وبين كونهما حرفا الجر فالاكثرون ذهبوا الى الفعلية والاقلون الى الحرفية قوله قال السيرافي والغرض في نقل قوله تائيد لما قال الشارح وهو جواز الجر واولوية النصب بهما قوله اي المستثنى منصوب الخ هذا بيان حاصل العطف قوله لان ما فيهما جواب سوال وهو انه ما للمصنف رحمه الله ذكر قوله في الاكثر في قوله خلا وعدا ولم يذكر في ماخلا وماعدا بزيادة كلمة ما فاجاب بقوله لان ما فيهما مصدرية قوله بالنصب جواب سوال وهو انهما لما كانا بتاويل المصدر فجعلا من الاسما والحال انه لابد للاسماء من الاعراب لفظا او محلا فسال السائل ما اعرابهما فاجاب بقوله بالنصب ثم للنصب لابد من جهة النصب فسال السائل ما هي فقال الشارح على الظرفية ثم يرد عليه ان الظروف لا يكون الا زمانا ومكانا

---

[1] ولكن استعملت في الاستثناء لعرض بين المناسبة ۱۲ [2] اے خلا وعدا مع الفاعل والمفعول في محل النصب على الحالية ۱۲ [3] تقديره في اكثر الاستعمالات ۱۲ [4] اے انهما فعلان ۱۲ [5] اے انهما حرفا جر ۱۲ [6] في ماخلا وماعدا ۱۲ مفتي عبد الرحيم

ولا شئ منهما ههنا **فاجاب الشارح** بقوله بتقدير مضاف **قوله** ووقت مجاوزتهم المجاوزة مرادف العدو وذكره لبيان قوله وما عدا اعم لان عدا بمعنى جاوز متعد بنفسه كما عرفت ثم المراد من مجاوزتهم مجاوزة بعضهم لان الضمير في خلا وعدا وليس براجع الى القوم كلهم بل الى البعض المطلق كما مر **قوله** او مجاوزة مجيئهم اشارة الى ان الضمير راجع الى مصدر الفعل المتقدم **فان قيل** فلم لم يتعرض الشارح للضمير الى اسم الفاعل من الفعل المتقدم بان يقال اى وقت خلو الجائى منهم او وقت مجاوزة الجائى منهم اجاب عنه فاضل العصام ان الشارح اشار الى استيفاء الاقسام كلها بطريق الايجاز في قوله وقت خلوهم وكذا في قوله وقت مجاوزتهم لان قوله وقت خلوهم يشمل ما اذا كان الضمير راجعا الى اسم الفاعل منه ايضا لكن بتقدير المضاف اى وقت خلو الجائى منهم او مجاوزة الجائى منهم كما يشمل ما اذا كان الضمير راجعا الى البعض منهم وهو ظاهر فالحاصل ان قوله خلوهم او مجاوزتهم بتقدير المضاف فان كان المضاف لفظ البعض فيكون مثال الارجاع الضمير الى البعض المطلق من القوم وان كان المضاف لفظ الجائى فيكون مثال الارجاع الضمير الى اسم الفاعل من الفعل المتقدم فثبت استيفاء الاقسام كلها **قوله** بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل **جواب سؤال** وهو ان الحال ليس الا محمولا على ذي الحال وحمل المصدر لا يجوز على بعض القوم **فاجاب** بقوله بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل **قوله**[1] اى جاءوا خاليا بعضهم هذا مثال الارجاع الضمير الى البعض المطلق منهم ولو كان يحذف المضاف بان يقال البعض الجائى منهم ويكون اضافة البعض الى الجائى بيانية فيكون مثال الارجاع الضمير الى اسم الفاعل فلا يرد ان الشارح لا يستوفى الاقسام كلها **قوله** على ان ما فيهما زائدة **جواب سؤال** وهو ان ما مصدرية مختصة بالافعال فكيف يجوز الجر بهما[2] عند الاخفش فاجاب بقوله على ان ما فيهما الخ **قوله** ولعل هذا لم يثبت الخ **جواب سؤال** وهو انه لما كان الخلاف ثابتا في ما خلا وما عدا ايضا فينبغي ان يقال في الاكثر ههنا ايضا كما قال سابقا فاجاب بقوله ولعل الخ **قوله** وكذا المستثنى منصوب بعد ليس وانما زاد قوله وكذا مع[3] انه من قبيل عطف المساوي على المساوي وليس التشبيه مرادا فيه لانه ليس دونا من المعطوف عليه لعدم الخلاف فيه .... كما لم يكن في المعطوف عليه اعني قوله في الكلام الموجب لمتابعة ما سبق من الامور الثلثة اذ فيها العطف من قبيل عطف المشبه على المشبه به ولم يقل المستثنى منصوبا وجوبا بزيادة لفظ الوجوب كما يقتضيه السوق اكتفاء بما سبق من قوله وانما يكون النصب بعدهما كما هو حاصله في غير موضع واحد **قوله** لا يكون[4] بشرا وهو اسم شخص معين

---

[1] اى جاءوا خاليا بعض الجائى منهم او جاءوا مجاوزا البعض الجائى منهم ١٢ [2] لانه قرر في شرح المفصل نقلهما على سبيل الجزم ونفى كونهما جارين ١٢ [3] اى قوله وليس ولا يكون ١٢ [4] اى لا يكون الجائى من الاهل والبعض منهم بشرا

شرح مولانا مولوى مفتى عبد الرحيم عفى عنه ربه الكريم

اللهم اغفر لي ولوالدي ولمن قال لا اله الا الله محمد رسول الله

مثل زید وعمرو **قوله** ویلزم اضمار اسمیهما **جواب سوال** وهو ان کونهما من الافعال الناقصة لا یلزم منه ان یکون ما بعدهما خبرا لهما فلیکن اسما لهما **فاجاب بقوله** ویلزم اضمار الخ **قوله** وهو ضمیر راجع الخ وانما لم یذکر ههنا احتمال ارجاع الضمیر الی مصدر الفعل المتقدم وهو المجیئ لعدم صحة زید خبرا عن المصدر لعدم[1] صحة الحمل[2] **فان قیل** ان عدم صحة وقوع العین خبرا عن المصدر انما هو فی الاثبات دون النفی لصدق السالبة علی عدم الموضوع **قلنا** الاعدام محمولة علی الموجبات فلما لم یصح فی الموجب لا یصح فی السلب ایضا الا تری ان قولهم ما ضرب زید البعد ای یجب من المتعدی مع ان الضرب لیس بواقع علی زید لاجل ان الاعدام محمولة علی الموجبات

قوله وهما فی الترکیب الخ جملة مستانفة وقعت فی جواب سوال السائل وهو ان کل واحد من لیس زید اولا یکون بشر جملة فعلیة وهی لیست من المبنی[5] الاصل بل مبنیة لان لا بد لها من الاعراب المحلی واما المبنی الاصل فلیس له اعراب اصلا لا لفظا ولا تقدیرا ولا محلا فسال السائل ما اعرابه المحلی فاجاب بقوله وهما فی الترکیب الخ **قوله** واعلم انه لا تستعمل هذه[3] الافعال الخ وانما لا تستعمل فی غیره لاصطلاحهم ولا مناقشة فی الاصطلاح وفی قوله اعلم[6] الخ اشارة الی بیان القاعدة اللطیفة **قوله** ولا یتصرف فیها **جواب سوال** وهو انه ما للمصنف رح الله ذکر لیس و لم یذکر مؤنثه اعنی لیست وکذا ذکر لا یکون ولم یذکر لم یکن وما کان وغیرهما مع انها شریکة مع لیس ولا یکون فی الوجه المذکور وهو ما قال الشارح رح لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر **فاجاب بقوله** ولا یتصرف فیها الخ **قوله** ویختار البدل ای بدلا لبعض **فان قیل** ان بدل البعض یجب فیه ضمیر راجع المبدل منه ولا ضمیر ههنا کما فی قولنا رأیت زیدا رأسه **قلنا** ان بدل البعض اذا کان بعد الا لا یجب فیه ضمیر بقرینة ان الاستثناء المتصل لافادة ان المستثنی بعض من المستثنی منه **قوله** حال من الضمیر المجرور **جواب سوال** وهو ان القاعدة عندهم ان الجار والمجرور اذا وقع فی عبارتهم لا بد لها من الاعراب المحلی فما هو **فاجاب بقوله** حال من الضمیر المجرور الخ ثم الجار والمجرور انما وقع حالا باعتبار المتعلق فلذا قال الشارح ای حال کون المستثنی واقعا الخ فقوله واقعا بیان المتعلق **قوله** فی محل بیان کلمة ما وانما[7] بینه بالمحل لان کلمة فی تقتضی ان یکون مدخولها شیئا صالحا للظرفیة **قوله** یکون بیان لمتعلق الظرف وهو قوله بعد **قوله** متاخرا بیان لقوله بعد وانما بینه به لان بعد قد یجیئ بمعنی الان کما فی الاشعار نحو ع اتیت الخلیل ولم یکن بعد ای الآن معناه بالفارسیة هنوز

---

[1] ای فی الکلام المثبت ۱۲ م
[2] اذ فیه اثبات المحمول للموضوع فلا یوجد ۱۲ مفتی
[3] ای ما خلا وما عدا ولیس ولایکون ۱۲ مفتی عبد الرحیم
[4] والجملة من حیث هی هی من المبنیات ۱۲ عبد الرحیم
[5] وهو الماضی والامر والحرف ۱۲ مولانا مولوی مفتی عبد الرحیم الفتاوری
[6] ای غیر المستثنی المتصل الغیر المفرغ ۱۲ مفتی
[7] فی قوله فیما بعد الا ۱۲ م مفتی عبد الرحیم

الٰہی احد صمد من عندک مددی

قوله احتراز عما اذا وقع في كلام موجب وانما وجب النصب اذا كان بعد الا في كلام موجب لانه لو لم ينصب لكان بدلا لان الخلل الى نصب المستثنى يعيب من البدل ههنا ممتنع لان البدل يكون في حكم تكرير العامل فيلزم[51] ثبوت الايجاب في المستثنى منه فصار معنى قوله جاءني القوم الا زيد اجاءني القوم الا جاءني زيد وهو خلاف المفروض اذ المفروض مجيء القوم غير زيد وايضا ان ما بعد الا لا يكون الا مخالفا عما قبله وههنا[52] لم يخالف بخلاف ما اذا وقع في كلام غير موجب حيث يمكن فيه تكرار العامل بترك النفي العارض فلا يلزم النفي في المستثنى والمستثنى منه بل بينهما ثبت المغايرة بان ما بعده مخالف عما قبله **وفيه نظر** لان تكرير العامل ليس الا باعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب فعلى هذا لا نسلم تحقق الايجاب في المستثنى والمستثنى منه لانه يمكن تكرير العامل مع النفي بقرينة انه بعد الاثبات والاستثناء من الايجاب توجب النفي في المستثنى تامل فيه **قوله** والحال انه **جواب سوال** وهو ان الواو في قوله وذكر المستثنى منه للعطف وهو يقتضي المعطوف عليه ولا يصلح ههنا شيء للمعطوف عليه **فاجاب** بقوله والحال انه الخ يعني ان الواو للحال[53] بتقدير قد لان الحال اذا كان ماضيا لا بد فيه من قد وانما زاد الشارح رح قوله انه لبيان ذي الحال **فان قيل** ان الضمير في انه لا يخلو اما راجع الى المستثنى الذي رجع اليه ضمير مجرور في قوله فيه[54] او راجع الى المستثنى منه فعلى الاول لا يوجد العائد في الخبر الى اسم ان يعني ان انّ[55] حرف مشبه بالفعل يقتضي الاسم والخبر فاسمها هو الضمير المتصل بان وخبره هو الجملة التي بعده اعني قوله ذكر المستثنى منه والجملة اذا وقعت خبرا لا بد فيه من عائد ولا عائد ههنا وعلى الثاني وان وجد العائد وهو وضع المظهر موضع المضمر لكن يلزم الخروج من البحث لان البحث في ان المستثنى قد يكون بدلا وقد لا يكون لا في كون المستثنى منه بدلا او لا **فاجاب عبد الرحمن** الاصفرائني عنه ان الضمير راجع الى المستثنى منه فوجد العائد في الخبر وهو وضع المظهر موضع المضمر ثم المراد من المستثنى منه هو المستثنى فان المستثنى منه كما يطلق على المستثنى كذا ينعكس الامر اليهم لانهما من المتضايفين فيصح استعارة احدهما للاخر فلا يلزم الخروج من البحث **قوله** على انه صفة الخ فعلى هذه النسخة لا حاجة الى قول[56] الشارح والحال انه قد **قوله** في كلام غير موجب ذكر فيه الخ **جواب سوال** وهو ان الجملة اذا وقعت صفة فلا بد فيها من العائد ولا عائد ههنا فاجاب بقوله

---

[51] حاصله ان كررت العامل يلزم منافاة المعنى كما قال المحشي رحمه الله ولا يلزم المخالفة عن قاعدة البدل ۱۲ مذ نرح مولانا عبد الرحيم [52] اه على تقدير البدل ۱۲ مفتی [53] فيكون قوله وذكر المستثنى حالا من الضمير المجرور المذكور بعد لفظة منه ۱۲ مولانا موادے مفتی عبد الرحيم الفشاوری [54] في قوله يجوز فيه ۱۲ م [55] في قوله والحال انه قد الخ ۱۲ مفتی [56] الذی سبق آنفا ۱۲ ربنا ارحم علينا عند الموت

اي كلام الخ يعني ان العائد محذوف وفي بينما وهو قوله فيه **قوله** ولم يشترط **جواب سوال** ظاهر[1]
قوله بالرفع على البدلية **فان قيل** لان قليلا بدل من الضمير والبدل اذا كان نكرة من معرفة
وجب نعته **قلنا** عند البعض يجيء من غير توصيف **قوله** بالنصب **قال عبد الرحمن** ايراد
النصب على سبيل المشاكلة فلا يرد ان قليلا مكتوب برسم خط الالف في آخره فلا يكون الا منصوبا
ولا يتوهم فيه الرفع والجر فلا حاجة الى قوله بالنصب **قوله** وبواسطة الا عطف على قوله بسبب
التشبيه **قوله** وبغير واسطة **جواب سوال** وهو انا لا نسلم ان اعراب البدل بالاصالة[2] بل بالتبعية
لانه من التوابع **فاجاب** بقوله وبغير واسطة فهو عطف تفسير لقوله بالاصالة فالاصالة
واقعة في مقابلة الواسطة والتشبيه لا في مقابلة التبعية اي ان المستثنى يشبه بالمفعول في وقوعهما
في الموضع الثالث **قوله** ويعرب على حسب عطف على قوله منصوب من حيث المعنى اذ معنى قوله
منصوب اي ينصب فيكون عطف المضارع على المضارع وقوله منصوب خبر لقوله هو فكذا
قوله يعرب خبر لقوله هو وكذا قوله ويجوز فيه النصب ويختار البدل عطف على قوله منصوب من
حيث المعنى ثم انه لما فرغ المصنف رح عن بحث ما يجب فيه النصب وعن بحث ما يجوز فيه الوجهان شرع
فيما يجوز فيه الوجوه الثلثة اعني الرفع والنصب والجر فقال ويعرب اه **قوله** اي بما يقتضيه **جواب**
سوال وهو ان الحسب عبارة عن القدر فيكون معناه ويعرب على قدر العوامل وهو مستلزم لاجتماع
العوامل على معمول واحد فاجاب بقوله اي بما يقتضيه يعني ان الحسب ههنا عبارة عن الاقتضاء
ثم يرد عليه ان اجتماع العوامل على معمول واحد ههنا يفهم من وجه آخر وهو جمعية العوامل في قوله
على حسب العوامل فاجاب بقوله العامل يعني ان المراد من العوامل العامل الواحد اذ اللام تبطل معنى
الجمعية **قوله** من الرفع بيان لكلمة ما **فان قيل** ان المراد بالعامل لا يخلو اما عامل المستثنى منه او عامل
المستثنى فعلى الاول يشكل بنحو ما مررت الا بزيد فانه معرب بعامل نفسه وهو الباء لا بعامل المستثنى منه
وعلى الثاني لا معنى لتقييد الحكم بقوله اذا كان المستثنى منه غير مذكور لان جميع المستثنى معرب بعامل نفسه
سواء كان المستثنى منه فيه مذكورا نحو ما مررت باحد الا بزيد او غير مذكور نحو ما مررت الا بزيد كما
مر اجيب ان المراد بالعامل عامل المستثنى منه والباء في قوله الا بزيد هو باء المستثنى منه تقديره ما مررت
باحد الا زيد فلما حذف لفظ احد انتقل الباء الى زيد فيكون معناه ما مررت الا بزيد وايضا في
زيد جر لفظا ونصب محلا وعامل نصبه هو مررت بواسطة الباء وهو عامل المستثنى منه وان لم يكن الباء
عاملا له **قوله** فالمراد بالمفرغ جواب سوال وهو ان تسمية المستثنى باسم المفرغ لا يجوز اذ المفرغ هو
العامل لا المستثنى لانه مفرغ له فاجاب بقوله فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك له
اذ المشترك يقال للفظ مثل لفظ العين وهذا التسمية لا يجوز لان معنى المشترك المجتمع والاجتماع
يكون للمعاني دون الالفاظ

---

[1] تقريره انه ينبغي للمصنف رح ان يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لانه لا يجوز فيهما الوجهان بل الا النصب فيهما واجب كما مر اجاب بقوله لم يشترط الخ ۱۲

[2] اعراب البدل بالاصالة لا بسبب التشبيه بالمفعول فلا يرد ان اعراب البدل ليس

لانه لفظ واحد فيراد منه المشترك فيه وقال في دائرة الاصول شرح المنار ان المشترك مقرو ويكسر الراء فيكون صفة للفظ فلا حاجة الى قوله فيه لكن هذا مخالف لاستعمال العرب لانهم يستعملونه بالفتح **قوله** اى والحال ان المستثنى جواب سوال وهو انه لا يصح عطف قوله وهو في غير الموجب على قوله ويعرب الخ لانه من قبيل عطف الاسمية على الفعلية وذا لا يجوز بخلاف العكس فانه يجوز مع ضعف فاجاب بقوله اى والحال الخ يعني ان هذه الواو ليست للعطف بل للحال **قوله** دافع بيان المتعلق **قوله** الكلام بيان الموصوف **قوله** واشترط ذلك دفع وهم وهو ان يتوهم ان قوله ليفيد دليل لقوله ويعرب والحال انه غير مثبت له فاجاب بقوله واشترط ذلك يعني انه دليل للشرط لا للمشروط ثم الضمير في قوله ليفيد اما راجع الى الكلام او المستثنى او انه ليس فيه ضمير بل فاعله لفظ المثل في قوله مثل ما ضربني **قوله** فائدة صحيحة جواب سوال وهو ان الفساد ايضا فائدة فلا يصح التخصيص بغير الموجب فاجاب بقوله فائدة صحيحة **قوله** الا ان يستقيم المعنى **فان قيل** لا بحث للنحوي عن استقامة المعنى وليس وظيفة النحوي الا بيان الكيفيات التركيبية وان كان استقامة المعنى كائنة في ضمنها لكن الملحوظ الاولى فيه كيفيات تركيبية فبحث استقامة المعنى من قبيل وضع الشئ في غير محله **قلنا** هذا البحث يرجع مآلاً الى ان الاعراب على حسب العوامل في كلام غير موجب كثير بخلاف الموجب فانه فيه قليل لقلة استقامة المعنى فيه اذا اعراب المستثنى كذلك والبحث عن كثرة الاستعمال وقلته وظيفة هذا الفن **قوله** بان يكون الحكم بما يصح اشارة الى ان للاستقامة في الاثبات طريقين **قوله** فكه الاسفل قيد الاسفل قيد اتفاقي اذ الفك لا يكون في غير الاسفل **ثم اعلم** ان هذا المثال المجرد ان الحكم فيه صحيح على وجه العموم وليس مثالا لحذف المستثنى منه كما **قال مولانا فخر الدين** رح في شرحه المختصر وشارح الوقاية في قوله والولي العصبة على ترتيبهم في الارث اى يقدم الجزء كالابن ثم الاب فهذا المثال المجرد ترتيب العصبات وان الكلام فيمن صلح وليا منهم والجزء لا يمكن ان يكون وليا للصغير اذ لا ابن للصغيرة فلا يلزم ما قال بعض المحشين من ان هذا المثال ليس مما نحن فيه لعدم كون المستثنى مفرغا مع ان الكلام فيه **قوله** اى اوقعت القراءة دفع وهم وهو ان يكون المراد من القراءة ارادة القراءة كما في قوله تعالى اِذَا قَرَأْتَ الْقُرْاٰنَ فَاسْتَعِذْ بِاللّٰهِ مِنَ الشَّيْطٰنِ الرَّجِيْمِ والارادة مستقيمة في جميع العمر فلا يحتاج الى التاويل بايام الاسبوع والشهر **اجاب** بقوله اى اوقعت القراءة الخ **قوله** جميع ايام الدنيا الخ لانه يستلزم ان يكون زيد مثلا موجودا في جميع الازمان من الدنيا وليس كذلك فالقرينة على عدم ارادته هي الظهور والبداهة **قوله** ولقائل الخ اعتراض على قول المصنف رح ويعرب على حسب العوامل الى قوله الا ان يستقيم المعنى **قوله** وايضا لا يصح الخ

له فيكون حالاً من الضمير في قوله يعرب فانه مفعول ما لم يسم فاعله ١٢ م عه حتى يرد الاعتراض المذكور ١٢ م

اعتراض على من فرق بين قولنا ضربني الازيد وبين قولنا قرأت الايوم كذا **قوله** واجيب هذا جواب عن الشبهة الاولى **قوله** فمايقل لان الفعل عارض في العارض الاصل القلة **قوله** وبان الفرق الخ وهو جواب عن الشبهة الثانية **قوله** ليس الا بظهور قرينة وحاصل الفرق بين المثالين ان في قوله قرأت وجد البعض المعين وهو ايام الاسبوع او الشهر او السنة بخلاف قوله ضربني اذ ليس فيه بعض معين حتى يصرف الكلام اليه حتى لو وجدت القرينة على بعض معين فيكون هو ايضا مما يستقيم فيه المعنى كما اذا قيل من ضربك من القوم فقلت ضربني الازيد فالقرينة هو السوال **قوله** لكن الغالب جواب سوال وهو ان الموجب على تقدير القرينة لما كان مستقيم المعنى فلم قيد استقامة المعنى بالموجب وايضا لما كان المدار على القرينة فهما سيان فالفرق تحكم فاجاب بقوله لكن الغالب الخ **قوله** مثل مازال جواب سوال ظاهر وانما لم يجز هذا المثال المذكور في المتن لانه لو كان جائزا يلزم تحقق المشروط بدون الشرط لانه قد سبق ان كون المستثنى المفرغ في كلام موجب مشروط باستقامة المعنى وهي منتفية ههنا لدخول جميع الصفات فيه غير صفة العلم **قوله** اذ معنى مازال ثبت جواب سوال وهو ان كلا ما في الموجب وهو منتفي ههنا فاجاب بقوله اذ معنى مازال ثبت قال محمد المحشي ان نفي النفي اثبات واما الاثبات دائما فغير معلوم اقول انه علم من قول المحشين النحويين في بحث الحال ان في الماضي المنفي لاحاجة الى دخول قد اذ النفي مستمر بلا قاطع فيلزم منه ان نفي النفي اثبات دائما **قوله** لان نفي النفي اثبات اى مستلزم له لا انه عينه **قال مولانا عصام الدين** ان نفي النفي اثبات في العرف لا في اللغة **قوله** فلا يستقيم المعنى لان من جملة الصفات ما يناقض كالقيام والقعود والنوم واليقظة فلا يجتمعان **قوله** وقال الشارح الرضي اشارة الى الاعتراض **قوله** ولا يخفى اشارة الجواب يعني ان على قول الرضي يلزم ان يرجع جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة وهو باطل لان النحويين متفقون ان في بعض صور الايجابية لا يصح الاستثناء لعدم استقامة المعنى **فان قيل** ان الاستقامة كما هو معتبر في المفرغ كذلك معتبر في غيره فما وجه الاختصاص بالمفرغ **قلنا** ان غير المفرغ يعلم من ذكر المستثنى منه فهو اما ان يكون مستقيم المعنى اولا فلا حاجة في غير المفرغ الى ذكر الاستقامة بخلاف المفرغ فان المستثنى منه فيه غير مذكور ففيه الاستغراق لانه اذا تعذر الحمل على المعهود يحمل على الاستغراق **قوله** واذا تعذر البدل اعلم انه لما كان الكلام في اعراب المستثنى فبين اولا اعرابه وجوبا ثم بين اعرابه جوازا ثم بين اعرابه على حسب العوامل فح لا يرد ما ذكره مولانا عصام الدين حيث قال ولا يخفى ان هذه المسئلة من تتمة اختيار البدل فينبغي ان لا يفصل بينه وبينها بحث الاعراب على حسب العوامل انتهى ثم انه اذا تعذر البدل على المحل القريب فعلى المحل البعيد نحو لا خمسة عشر درهماً لك الا درهم فان خمسة عشر له محل هو النصب

له تقريره ان قوله لم يجز فعل وقوله مازال زيد الخ فاعله وهو لا يصح ان يكون فاعلا لانه قسم من الاسم وهو قوله مازال زيد الخ مركب فاجاب الشارح بقوله مثل وهو مفرد ۱۲

ویمتنع حمله علیه لماذکره فی الکتاب تحمل علی محله البعید وهو الرفع قوله من حیث حمله جواب سوال وهوان کلمة علی لا تقع صلة لتعذر بل صلته هوالباء او غیرها فاجاب بقوله من حیث حمله الخ یعنی انها صلة الحمل لا التعذر قوله ای لفظ المستثنی منه اشارة الی ان اللام بدل من المضاف الیه قوله ای تحمل اشارة الی بیان المتعلق ومن قال انما قدر قوله تحمل لیکون الجزاء جملة لان قوله فعلی الموضع مفرد والجزاء لا یکون الا جملة فغلط اذ قوله فعلی الموضع ظرف وهو مؤول بجملة فکیف یقال انه مفرد وفی کلام بعض الشارحین ذکر لفظ تحمل متاخرا عن قوله فعلی الموضع لافادة الحصر فالقیل ان تاخیره لا یصح لافادة الحصر لانه جاز النصب بالاستثناء ایضا وان کان البدل مختارا فیوافق حینئذ بماذکره سابقا بقوله ویجوز فیه النصب ویختار البدل قلنا ان المراد من الجواز فی قوله ویجوز فیه الخ هو الجواز بلا ضعف وههنا النصب ضعیف لانه یتوهم انه بدل محمول علی لفظ احد قوله علی موضع احد فانه بالفاعلیة مرفوع محلا قوله ای فی الدار وهی مذکور فی قول السائل فلا یرد انه یلزم الاضمار قبل الذکر قوله مخبر ومرفوع لانه مبتدأ تخصص بالعموم قوله ای لا یعتد به جواب سوال وهو ان الغرض من هذا المثال بیان قبح زید وقوله لا یعبأ به یدل علی حسنه اذ قوله لا یعبأ ماخوذ من العیب ای لیس فیه عیب فاجاب بقوله لا یعتد به ای لا یهتم علیه قوله فشیٔ مرفوع محمول علی محل شیأین الاول لانه مرفوع علی انه خبر المبتدأ قوله ولا یخفی اشارة الی الاعتراض علی قول القیل لاجواب سوال یرد علی النسخ الکثیرة وهوانه علی هذا یلزم استثناء الشئ من نفسه قوله لکان ادق والطف اما الاول فلزیادة التوجه والتامل فی ادراکه واما الثانی فلعدم الاحتیاج الی قوله لا یعبأ به اجیب من طرف القیل ان ذهن المبتدی لا یذهب الی هذا ..... المغائرة قوله وانما تعذر البدل علی اللفظ فی الصورة الاولی دفع وهم وهوان قوله لان من لا تزاد الخ دلیل للثالث لقربه فدفع بقوله وانما تعذر قوله الاستغراقیة جواب سوال وهوانه منقوض بقوله وقد کان من مطر فان من ذکر بعد الاثبات حاصل الجواب ان من الاستغراقیة لا تزاد بعد الاثبات واما فی قوله من مطر فکلمة من زائدة ولیست للاستغراق قوله اتفاقا اشارة الی ان فی من حال کونه زائدة خلاف للاخفش کما یجیٔ فی بحث الحرف قوله ای بعد ما صار الکلام جواب سوال وهوان قوله ما جاءنی منفی فلا یصح قوله بعد الاثبات فاجاب بقوله ای بعد ما صار الخ یعنی لیس المراد من الاثبات الاثبات الابتدائی بل المراد الاثبات الانتهائی قوله لان فتحته شبهة جواب سوال وهوانه علی هذا ینبغی ان یکون المستثنی مبنیا علی الفتح لان قوله احد مبنی علی الفتح فاجاب بقوله لان فتحته الخ قوله من تقدیر لا حقیقة کما هو مذهب الجمهور من ان البدل بتکریر العامل قوله او حکما کما هو مذهب البعض قوله کذلک ای حقیقة او حکما والاول علی مذهب من قال ان البدل بتکریر العامل حقیقة فقولنا

لہ فانہ عند الاخفش تزاد فی الاثبات لکن الاستغراقی لا تزاد اتفاقا ۱۲ مفتی عبد الرحیم

عہ ای البدل وهو قوله الا درهم ۱۲ عہ ای علی المحل القریب ۱۲م سہ ای لقوله فعلی الموضع ۱۲م حہ اوتنبیها علی جواز تاخیره ۱۲م لہ فیہ ذکر قوله لا یعبأ به ۱۲م

سلب زید ثوبہ فی التقدیر سلب زید سلب ثوبہ **والثانی** علی مذہب من قال ان العامل فی المبتدا منہ ہو العامل فی الخبر **قولہ** محل قریب وہو نصبہ بکلمۃ لا لان النصب حاصل بعد دخول کلمۃ لا فیکون قریبا **قولہ** ومحل بعید وہو رفعہ بالابتداء لانہ حاصل قبل دخول لا **قولہ** لانہا ای لیس بتاویل الکلمۃ **قولہ** باعمال لیس فی قائما جواب سوال وہو انہ یلزم تکرار التفریع حیث قال لم اولا بخلاف لیس زید شیئا الا شیئا ثم قال ومن ثم جاز لیس زید الا قائما فاجاب بقولہ باعمال لیس الخ یعنی فرق بین التفریعین لان فی الاول الخبر قولہ لیس مذکور قبل الاستثناء واما ہہنا فالخبر ہو المستثنی لان عملہ فیہ **قولہ** وللمستثنی مخفوض اشارۃ الی ان قول المصنف ومخفوض الخ عطف علی قولہ ومنصوب اذا کان بعد الا والحال ان قولہ منصوب خبر مبتدا وہو قولہ ہو فیکون قولہ ومخفوض ایضا خبر مبتدا لکن الشارح وضع المظہر موضع المضمر فلذا قال والمستثنی الخ **قولہ** مجرور جواب سوال وہو ان الخفض بالجر الذی ہو بالحرکۃ فلا یتناول الجر الذی ہو بالحرف فاجاب بقولہ ای مجرور یعنی ان المصنف رح ذکر الاخص واراد منہ الاعم **قولہ** مع کسر السین او ضمہا فیہ اشارۃ الی الرد علی الشارح الرضی حیث قال الکسر فی سوی مع القصر مشہور وکذا قولہ بفتح السین وکسرہا مع المد رد علیہ حیث قال والفتح فی سواء بالمد مشہور فرد الشارح علیہ بذکر کلمۃ او المنبئۃ عن التسویۃ بینہما **قولہ** لکونہ مضافا الیہ علۃ لکون المستثنی مجرورا بعدہا **قولہ** وبعد حاشا **فان قیل** ان ذکر قولہ بعد مستدرک اذ ہو یعلم من قولہ بعد غیر وسوی وسواء **قلنا** فیہ اشارۃ الی ان قولہ فی الاکثر متعلق بحاشا فقط دون غیر وسوی وسواء لانہ لما غیر الاسلوب بزیادۃ کلمۃ بعد علم انہ منقطع عن الاول **قولہ** لکونہا حرف جر والدلیل علی حرفیتہا دخول یاء التکلم بدون نون الوقایۃ مثل حاشای لانہ اذا لم یکن حرفا فیکون فعلا اذ لم یقل احد بکونہا اسما وقال فی المبنیات ان یاء المتکلم اذا لحقت اخر الفعل تدخل نون الوقایۃ علیہ لیتقی اخر الفعل عن الکسر الذی ہو اخت الجر مثل جاءنی وضربنی فلو کان حاشا فعلا فلا بد من النون عند لحوق یاء المتکلم ولیس کذلک **فان قیل** ان اخر حاشا مامون من الکسر بسبب الالف فجاز دخول یاء المتکلم علیہا من غیر حاجۃ الی النون **قلنا** الحکم جار فی جمیع الافعال مطلقا لاطراد الباب **قولہ** انہا فعل متعد بدلیل حاشیت زیدا وحاشیتہ **قولہ** تبرئۃ المستثنی بفتح التاء وسکون الباء بنقطۃ تحتانیۃ بمعنی پاک وبری شدن **قولہ**

---

[1] واشار الیہ بقولہ لا حقیقۃ اذ لم یکن المبتدا الخ ۱۲ م [2] جواب سوال وہو ان لفظ لیس مذکر فلا یصح ارجاع ضمیر المونث الیہ فاجاب بقولہ بانہ مونث بتاویل الکلمۃ ۱۲ مفتی مولوی عبد الرحیم [3] والیہ ذہب سیبویہ ودخولہا علیہ اذ النصب الاسم بعد حاشا وعندہ مثل حاشیت زیدا حاشیتہ ۱۲ ۱۲ [4] لان الحاق النون لیس الا لیامن اخرہ عن الکسر وہذا الامن حاصل بالالف ۱۲ مولوی مفتی عبد الرحیم

یلوح الخط فی القرطاس دہرا ✽ وکاتبہ رمیم فی التراب ✽

اى برءه الله اشارة الى بيان الفاعل والمبرئ والمبرئ عنه وانما لم يجعل فاعله المتكلم لان برء صيغة الغائب فيجب ان يكون فاعله ايضا غائبا واعلم ان الله تعالى معلوم قطعا فكانه سبق ذكره فلا يرد انه يلزم الاضمار قبل الذكر ثم ان لفظ الله جل جلاله غائب والضمير فى برء راجع اليه فلا يرد ان برء الصيغة الغائبة فكيف يرجع ضمير الغائب الى الله تعالى اعلم ان فى حاشا ضمير راجع الى الله تعالى وهو فاعل ومجموع الفعل مع الفاعل وقع حالا من زيدا و اضافة الضرب الى عمرو من قبيل اضافة المصدر الى المفعول اى من ضرب زيد عمروا قوله واعراب غير انما لم يبن غير مع انه بمعنى الا وهو حرف والاسم اذا كان بمعنى الحرف فهو مبني للاضافة المانعة من البناء قوله اى فى الاستثناء اشارة الى ان قوله فيه قيد احترازى لا اتفاقى قوله المذكور فيما سبق دفع وهم وهو ان المراد بالتفصيل لتفصيل المذكور فيما وقع بقوله المذكور فيما سبق قوله فكانه لما انجر انما قال بطريق الظن لانه غير جازم به بل هو ظان فيه قيل لما كان اعرابه عين اعراب المستثنى بالا كان الاحسن ان يقول واعراب غير اعراب المستثنى بالا بدون الكاف اقول اعرابه ليس اعراب عين المستثنى بالا شخصا بل عينه نوعا فيصح قوله كاعراب المستثنى بالا بايراد الكاف قوله اى كلمة غير جواب سوال وهو ان قوله غير مبتدأ وقوله صفة خبره والمطابقة بين المبتدأ والخبر فى التذكير والتانيث، وان لم يكن شرطا فيما اذا لم يكن الخبر مشتقا لكن لا شك ان المطابقة امر حسن فلم ترك المصنف الامر الحسن ×××××××××××××××××× وايضا لا يصح قوله حملت وقوله عليها وايضا ان غير نكرة محضة فكيف يصح ابتدائيته فاجاب بقوله اى كلمة غير يعنى ان العبارة بحذف المضاف قوله فى الاصل جواب سوال وهو ان الحمل على الشئ الاخر يقتضى ان يكون له معنى اصليا غير ذلك الشئ وقوله وغير صفة لا يدل على ان غير اصل فى الصفة فاجاب بقوله فى الاصل ثم قوله فالاصل الخ بيان لقوله فى الاصل قوله باعتبار قيام معنى المغايرة بها اعلم ان كلمة غير تدل على مغايرة ما قبلها اى موصوفها لما بعدها سواء كانت تلك المغايرة بحسب الوصف او بحسب الذات بان كانا متغائرين ذاتا او وصفا قوله فالاصل فيها الخ اى المناسب ان تقع كلمة غير صفة فى التركيب ليوافق اصلها قوله كما تقول جاءنى رجل غير زيد فان موصوفها نكرة لا يزول الابهام عنها بسبب اضافتها الى المعرفة قوله واستعمالها دفع وهم وهو انا سلمنا ان الاصل فى غير ان يكون صفة لكن لم يستعمل ههنا والحمل على المعنى الاخر يقتضى الاستعمال فى المعنى الاصلى فدفع الشارح هذا الوهم بقوله واستعمالها الخ قوله لكنها جواب سوال وهو ان قوله حملت على الا انما ذكره لدفع الوهم ودفع الوهم لا يكون الا بكلمة لكن فاجاب بقوله لكنها يعنى ان كلمة لكن مقدرة ههنا قوله واستعملت .... يعنى ليس المراد من الحمل ههنا معناه الاصطلاحى وهو اتحاد المتغائرين ذهنا

---

[1] وفى بعض النسخ تنزيه بالنون وبالياء اى تنزيه المستثنى بما نسب اليه وهو الفعل ١٢م [2] اذ الضمير فيما مضى ثبت مع انه راجع الى لفظ غير ١٢ مفتى عبد الرحمن الفتاوري ١٢

فی الخارج بل المراد منه هو الاستعمال قوله علی خلاف الاصل دفع وهم وهو ان یتوهم ان استعمال
غیر بمعنی الا ایضا اصلا فلا یصح الحمل فدفع بقوله علی خلاف الاصل ثم لما کان الحمل من قبیل
المجاز وفیه لابد من العلاقة فاشار الشارح الی بیان العلاقة بقوله وذلک الاشتراک الخ قوله
کما حملت الا علیها الخ بهذه العلة وهی اشتراک کل واحد منهما فی مغایرة ما بعده لما قبله قوله
لکن لا تحمل الا علیها فی الصفة دفع وهم وهو ان قوله اذا کانت الخ قید اتفاقی اذ القید قد
یکون اتفاقیا وقد یکون احترازیا فدفع بقوله لکن لا تحمل الا الخ یعنی انه قید ..... احترازی
قوله غالبا فائدة هذا القید سیجی فی هذه الصفحة قوله ای الا بیان المرجع ضمیر کانت قوله
واقعة بعد متعددة وانما اول التابع ببعد الوهم اشکال وهو انه لا یصح حمل تابعة علی الا فی قول
المصنف الا اذا کانت تابعة فان الضمیر فی کانت راجع الی الا لان التوابع لا تکون الا من الاسماء
وکلمة الا من الحروف وایضا یلزم منه فساد المعنی .. فاجاب الشارح بما حاصله ان المراد من التابع
لازمه وهو البعدیة ثم ان کلمة بعد من الظروف وهو یقتضی التعلق فبین الشارح متعلقه
بقوله واقعة وانما اول الجمع بمتعدد لجواب سوال وهو انه خرج عنه قوله ما جاء فی القوم الا زید وما
جاء فی الرهط الا زیدا وما جاء فی الرجلان الا زیدا لانها فی الامثلة المذکورة لیست تابعة لجمع
قوله فوجب تفریع علی مقدر وهو ان استعمال الا فی معنی الصفة خلاف الاصل فعند اعتبار الصفة
یظهر هذا المعنی فی الا فوجب ان یکون موصوفها مذکورا لیظهر هذا المعنی الا مثاله اذ معنی الصفة
فیه خفی فلو حذف الموصوف لم یذهب الذهن الی کونها صفة قوله کما قد یکون مقدرا فی غیر
فانها فی الاصل للصفة فجاز ان یکون موصوفها مقدرا لذهاب الذهن الی کونها بمعنی الصفة
وان قدر موصوفها قوله یکون متعددا وانما اعاده مع انه فهم مما سبق لابتناء الدلیل علیه
وهو قوله لیوافق الخ قوله والمتعدد جواب سوال وهو ان فی اخذ المتعدد من الجمع لا فائدة لان
لخروج القوم والرهط والقوم کما لا یتناولهما لفظ الجمع لا یتناولهما لفظ المتعدد ایضا لعدم
وجود ادوات التعدد فیهما وهی ادوات الجمع وکذا لا یتناول لفظ المستثنی لان لفظ المتعدد خلف
عن الجمع والحال ان لفظ المتعدد اذا اخذ من لفظ الجمع لا یتناول لفظ المستثنی کما لا یتناول الجمع المستثنی
اذ هو خلف عن الجمع ولا شک ان لفظ المتعدد من حیث انه خلف وماخوذ من لفظ الجمع لا یصدق
علی المستثنی ولو لم یکن لفظ المتعدد من حیث انه خلف عن الجمع بل اذا ذکر ابتداء لا شک انه
یصدق علی المستثنی وههنا ذکر بالحیثیة الاول فلا یتناول المستثنی فاجاب بقوله
والمتعدد اعم الخ یعنی ان الرهط والقوم وان لم یکن متعددا لفظا لعدم وجود ادوات التعدد
فیهما لکن کل واحد منهما متعدد تقدیرا ومعنی لعدم صدقه علی ۱۲

سلہ فان کلمة الا فی الاصل للاستثناء لا للصفة لکونها حرفا واصل الحروف ان لا یکون صفة ۱۲

مفتی عبدالرحیم

ہزاراں درود و ہزاراں سلام ؛ بروی محمد علیہ السلام ؛

على مادون الثلثة واما التثنية فهى جمع معنًى اى نظرا الى المعنى اللغوى للجمع قوله منكورا اے
غير معلوم دخول المستثنى فى المستثنى منه ولا عدم دخوله فيتعذر المستثنى المتصل والمنقطع
جميعًا قوله اى منكر هنا الشارح اسم المفعول المجرد باسم المفعول من المزيد اشارة الى
تفسير غير المشهور بالمشهور وايضا اشارة الى ان نكر يجئ بالتشديد كما قال المصنف رح فى
امالى الكافية ان قوله واذا أُنكِّر صرف انه بالتشديد ولا يجئ نكر بالتخفيف قوله لا يعرف
باللام وانما خصص بعدم التعريف باللام ولم يذكر سائر المعارف ليبنى عليه قوله حيث يراد به
العهد او الاستغراق واما مثال ماكان تعريفه بالاضافة مثل جاءنى اخوة زيد الا عمروا فان
الاخوة معرفة باضافته الى زيد فانه لا يصح فيه الحمل على الصفة فلا يتعذر فيه الاستثناء واما
مثال اسم الاشارة مثل ماجاءنى هؤلاء الا زيدا فان اسم الاشارة من المعارف فلا يتعذر
فيه الاستثناء واما مثال الموصول نحو اِنَّ الْاِنْسَانَ لَفِىْ خُسْرٍ اِلَّا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا قوله وعلى تقدير
ان يشار به عطف على قوله على تقدير الاستغراق فيكون تقديره هكذا فيعلم التناول قطعا على
تقدير ان يشار به الخ قوله او عدم التناول اى فيعلم عدم التناول قوله والمحصور نوعان ولما عرف
غير المحصور بمعرفة المحصور فلذا تعرض الى بيان المحصور فقال والمحصور نوعان قوله نحو ماجاءنى رجل
فان رجل جنس مستغرق لان النكرة الواقعة فى حيز النفى تفيد الاستغراق والعموم قوله او عشرون
وانما مثل بمثالين ليوافق بما سبق من المثالين فان قيل ان ايراد المثالين فيما سبق لفائدة
جليلة لان احدهما جمع معنًى ومفرد صورة والاخر جمع صورة ومعنى قلنا ان فى ههنا ايضا
عشرة جمع عشرون ليس كذلك ۱۲
كذلك لان عشرة مفرد صورة وجمع معنى باعتبار التعدد وعشرون جمع معنى وصورة للواو
والنون فى اخره قوله على احد الوجهين احدهما كونه جنسا مستغرقا والثانى كونه بعضا من الجنس
المستغرق قوله فلا يتعذر الاستثناء يعنى ان فى الصورة الاولى لا يتعذر الاستثناء المتصل لوجوب
دخول المستثنى فيما قبله يقينا وفى الثانية لا يتعذر الاستثناء المنقطع لعدم دخول المستثنى فيما قبله
يقينا واما تعذر الاستثناء ففى صورة لا يعلم دخوله فيما قبله ولا عدم دخوله فيه وذلك لان المتصل
ماكان دخوله يقينا واذا تردد الدخول وعدمه لا يكون دخوله يقينا والمنقطع ماكان عدم دخوله يقينا
واذا تردد لا يكون عدم دخوله يقينا فيتعذر جميعًا قوله نحو كل رجل الا زيدا جاءنى وانما اخر الفعل
ههنا اشارة الى ان فيه كما يصح حمل الا على الاستثناء يصح حملها على الصفة ايضا اى كل رجل
هو غير زيد جاءنى ولو قيل كل رجل جاءنى الا زيد فلا يظهر كونها صفة لوجود الفاصلة بين الصفة
والموصوف ولو قيل جاءنى كل رجل الا زيد فكونه صفة ح لا يخلو عن خفاء والظاهر هو الاستثناء ح
بخلاف تاخير الفعل لتناسب لمدح المتكلم لان المقصود من هذا المثال مدح المتكلم لنفسه والمدح
والله اعلم ما اراد المحشى من هذه العبارة ۱۲
بالجملة الاسمية ازيد من المدح بالجملة الفعلية لان ذلك تدل على الدوام والاستمرار وقوله جاءنى كل رجل
الا زيد جملة فعلية قوله وانما يصار عند وجود الخ انما قال هذا اشارة الى ان قوله لتعذر الاستثناء بجميع لشرا

له وهو ماجاءنى رجل او رجلان ۱۲

له اما معنى فهو ظاهر اذ معناه ۱۲

قوله فقيدناه بقولنا غالبا لا يقال لا فائدة فى هذا القول بعد قوله وانما قلنا فى صدر هذا الكلام اذ معناهما واحد فينبغى ذكر احدهما عن الاخر لانا نقول انما ذكر الشارح **قوله** فقيدناه الخ لدفع وهم وهو ان معنى قوله وانما قلنا فى صدر الخ هو القول باللسان فقط دون القول مع الكتابة فذكر قوله فقيدناه ليدل على الكتابة ايضا **قوله** نحو جاءنى مائة رجل الا زيدا فان زيدا يحتمل بين دخوله فى مائة رجل وعدم دخوله كما هو الظاهر لانه لو نظر الى عدم اتحاد لفظ زيد مع لفظ رجل قلنا انه خارج ولو نظر الى انه من افراده قلنا انه داخل واما الدرهم فى المثال المذكور فداخل فى عشرة دراهم لان لفظ درهم مقدر فيه واما قوله جاءنى رجال الخ فان رجلا داخل فى رجال لانه من لفظه واما واحدا فيض داخل فى رجال لان لفظ الواحد وان لم يكن من لفظ رجال الا ان رجالا جمع والماخوذ فى مفهومه لفظ الاحاد حيث قال الجمع مادل على احاد والواحد داخل فى لفظ الاحاد واما قوله حمارا فهو داخل فى الحمر خارج من الرجال يقينا **قوله** ولكن لما كان ذلك نادرا **جواب سوال** وهو انه على هذا ينبغى ان يقول المص رح غالبا كما قال الشارح فاجاب بقوله ولكن لما كان ذلك اى كون الاستثناء عند عدم هذه الشرائط نادرا لم يلتفت المص رح الى هذا النادر ولك ارجاع ذلك الى تعذر الاستثناء فى المحصور وما بمعناه واحد **قوله** لم يلتفت المص رح اليه **فان قيل** ان المصنف رح التفت اليه حيث قال وضعف فى غيره فلا يصح قول الشارح لم يلتفت المص اليه **قلنا** ان المصنف رح لم يلتفت اليه فى بيان هذه القاعدة اى فى وسطها وقوله وضعف فى غيره خارج عنه **واجاب عنه عصام الدين** حيث قال فرق بين الضعف والقلة فان فى صورة تعذر الاستثناء وجد القلة دون الضعف والحاصل ان القلة فيما قل استعماله وان وجد الشرائط والضعف فيما اختلال فى الشرائط **قوله** فى السماء والارض **فان قيل** ان فى للظرفية فيفيد المكان لله تعالى **قلنا** ان كلمة فى بمعنى اللام اى لو كان لهما الهة وانما اتى بلفظ الجمع مع[1] ان المقصود نفى التعدد وهو يحصل بلفظ التثنية لموافقة قوله تعالى واتخذوا الهة **قوله** اى لخرجتا عن الانتظام اشارة الى انه ليس المراد من الفساد[2] ما يقابل الصحيح الذى ليس فيه حرف العلة والهمزة والتضعيف **قوله** فالا فى الاية الفاء لتعليل تطبيق المثال مع الممثل **قوله** لعدم دخول الله فى الهة بيقين وقوله بيقين متعلق بدخول الله لا بقوله بعدم فلا يرد ان عدم الدخول لما كان بيقين فلا يتعذر المنقطع فلا يصح قوله فيتعذر الاستثناء **فان قيل** لا يجوز ان يكون الا بمعنى غير فى الاية والا يكون صفة لالهة مع انه ليس بصفة لانتفاء المطابقة فى الامور الاربعة اذا كانت الصفة اسما صورة و معنى وفيما نحن فيه ليس كذلك **فان قيل** لا يلزم من تعذر الاستثناء ان يكون صفة اذ يحتمل ان يكون بدلا **قلنا** ان احتمال البدل فيما اذا كان الكلام منفيا والاية كلام موجب **فان قيل** الاية كلام منفى لان لو اذا دخل على المثبت يصير منفيا كما مر من الشارح فى قول امرء القيس ؏ ولو انما اسعى لادنى معيشة ؎

---

[1] حيث قال الهة ولم يقل الهين بلفظ التثنية ۱۲م

[2] بل المراد من الفساد الخروج عن الانتظام ۱۲

م من العشرة المعتبرة بين الصفة والموصوف قلنا ان مطابقة الصفة الموصوف فى الامور الاربعة م

قلنا هذا النفي معنوي وكلامنا في النفي اللفظي وايضا ان احتمال البدل فيما اذا كان الاستثناء مقصودا فيه والآية تحتمل الاستثناء **اعلم** ان وصف قوله آلهة بقوله غير الله بتاويل كل واحد اي يكون كل واحد من الآلهة غير الله فلا يرد انه لا يصح توصيف قوله آلهة بقوله غير الله لعدم المطابقة بينهما في الجمع والافراد **فان قيل** لعل الآلهة موجودة وانتفاء الفساد لاجل الاتفاق قلنا الاتفاق لا يخلو اما لاجل الضعف او لاجل القوة الاول ينافي الالوهية والثاني ينافي الاتفاق اذ القوي لا حاجة له الى الاتفاق **قوله** بخلاف ما اذا كانت **جواب سوال** وهو ان على هذا لما لا يثبت الوحدانية بالاستثناء لا يثبت بالصفة ايضا **فاجاب** بقوله بخلاف الخ **قوله** واذا لم يكن جواب سوالين احدهما ان بانتفاء الآلهة لا يثبت انتفاء اثنينية الآلهة والثاني ان ما ذكر من التاويل في الاستثناء يجري في الصفة بان يقال ليست فيهما آلهة التي صفتها ان تكون بغير الله فعلم منه انه ثبت فيهما آلهة التي تكون مع الله فاجاب بقوله واذا لم يكن الخ يعني ان المقصود من هذا التوصيف نفي التعدد فيتناول انتفاء الاثنينية ايضا وكذا لا يفيد التاويل المذكور ما قلت **قوله** وضعف في غيره اشارة الى الرد على سيبويه والاكثر المتاخرين **قوله** وعليه اي على قول سيبويه ذهب اكثر المتاخرين والمصنف منهم **قوله** فالفرقدان صفة كل اخ وهو مرفوع وكذلك الفرقدان مرفوع بالالف **فان قيل** لا يصح توصيف كل اخ بالفرقدان لعدم المطابقة في الافراد والتثنية **قلنا** الفرقدان باعتبار شدة الاتصال كانه فرد واحد **قوله** وفي البيت شذوذان اخران **قال مولانا عصام الدين** الاولى ان يقال في الفرقدان شذوذان اخران لان المقصود هو الفرقدان اقول انما نسب الشذوذ الى البيت لان الشذوذ الاول والثاني وان كانا في الفرقدان لكن الشذوذ الثالث الذي …… ذكره بقوله وثانيهما الخ ثابت في البيت من غير الفرقدان **قوله** والمشهور وصف المضاف اليه يعني ان كلمة كل اذا اضيف الى اسم ثم ذكر صفته بعد المضاف والمضاف اليه فيكون ذلك الصفة صفة للمضاف اليه ولا يكون صفة لكلمة كل لانها غير مقصودة بل هي للاحاطة فقط واذا كان المضاف غير كلمة كل وذكر الصفة بعد المضاف والمضاف اليه يكون الصفة للمضاف لانه داخل في الكلام والمضاف اليه خارج منه نحو ضربت غلام زيد **قوله** الفصل بالخبر وهو قوله مفارقه اخوه **فان قيل** لما يكون الخبر فاصلا بينهما كذلك القسم وهو قوله لعمر ابيك اجنبي من الخبر بالنسبة الى المبتدأ والتعرض به اولى في الشذوذ من التعرض بالخبر **قلنا** المراد هو فصل الخبر مع متعلقاته بينهما ولا شك ان القسم من متعلقات الخبر اعلم ان الفرقدان نجمان في جانب المشرق قريبان الى القطب **قوله** اي بناء اشارة الى ان قوله على الظرف مفعول له للنصب باعتبار المتعلق وانما اول الظرف بالظرفية لانه علة للنصب والعلة لا تكون الا من الاعراض ولهذا ليسم المرض علة لانه من الاعراض والحال انه وسواء من ظروف المكان وهو من الاجسام وانما اضاف الظرفية الى الضمير اشارة الى ان اللام في الظروف عوض عن المضاف اليه

قوله مكان زيد ثم استعمل في البدل اى بدل زيد ثم المراد من بدل زيد انعدام زيد لان قعود شخص في مكان زيد يستلزم تبديل زيد وتبديل زيد يستلزم انعدام زيد فلذا اريد من قولهم سوى زيد انعدام زيد اذا استعمل في الاستثناء قوله وعند الكوفيين وانما جعلهم مقابلا لسيبويه لانه رئيس البصريين فكانه جعلهم مقابلا لهم قوله والتصرف عطف على قوله خروجهما اى يجوز التصرف فيهما رفعا بان يكون فاعلا كقوله ولم يبق سوى العدوان فان قوله سوى وقع فاعلا لقوله لم يبق ونصبا وجرا مثل كلمة غير فانها باعراب موصوفها وكذا هما باعراب موصوفهما او بما يقتضيه العامل اعلم ان سوى ظرف في الاصل وغير ظرف باعتبار المعنى المراد وهو الاستثناء فيما ذهب اليه سيبويه من نصبها بالظرفية نظرا الى حالهما الاصل وهو الظرفية وفيما ذهب اليه الكوفيون نظرا الى المعنى المراد منهما وهو الاستثناء لعدم معنى الظرفية في الاستثناء قوله ولم يبق سوى العدوان يعني كان للشاعر قصاص على بعض الناس فاخذ القصاص منهم فقال لم يبق بيننا وبينهم من القصاص والجزاء الا العداوة دِنّاهم صيغة ماض اى اخذنا الجزاء منهم كما دانوا اى كما اخذ والجزاء مني وانما اطلق الجزاء على فعلهم مع انهم قتلوا اخ الشاعر في الابتداء والجزاء لايكون الا بعد امر مقدم لمشاكلة قولهم دِنّاهم لان اطلاق الجزاء عليه صحيح لانه بعد القتل قوله خبر كان اى وانما ذكر خبرها في المنصوبات ولم يذكر اسمها في المرفوعات لانه فاعل حقيقة اذ لابد لكل فعل من الفاعل بخلاف الخبر اذ هو ليس بمفعول لان المفعول لا يحمل على الفاعل والخبر يكون محمولا على الاسم وانما كان منصوبا لوقوعه في الموقع الثالث من الفعل كالمفعول فانه واقع في الموضع الثالث قوله وستعرفها جواب سوال وهو ان اخوات كان مجهولة فيلزم تعريف المجهول بالمجهول فاجاب بقوله ستعرفها الخ اى اخوات كان ويحتمل ان يكون راجعا الى كان واخواتها جميعا فانها مذكورة في بحث الفعل قوله اى دخول كان واحدى اخواتها جواب سوال وهو ان على تقدير عبارة المصنف رح لا يصدق التعريف على شئ من افراد خبر كان واخواتها فانه لايصدق على خبر كان مثلا انه مسند بعد دخول هذه الحروف وهو ظاهر فاجاب بقوله اى دخول كان واحدى اخواتها قوله والمراد ببعدية المسند الخ جواب سوال وهو انه يصدق التعريف على يضرب ابوه وقائما في نحو كان زيد ابوه قائم فانه مسند بعده اى بعد دخول كان وليس بخبر لكان بل الخبر هو مجموع الجملة الفعلية فاجاب بقوله والمراد الخ قوله على اسمها وخبرها متعلق بالدخول يعني المراد بالمسند ما يكون مسندا بعد دخول كان واسناد يضرب الى ابوه قبل دخول كان فان قيل ان كون هذه الافعال من دواخل الجملة الاسمية يحكم بان يكون الاسناد مقدما على دخولها وايضا ان في قوله على اسمها وخبرها اخذ الخبر وهو ليس الا اخذ المحدود في الحد وايضا ان قوله الا ان يكون اسناده الى اسمها الخ هو الجواب الذي مر من الشارح المذكور في المرفوعات حيث قال

له من جاز خروجها عن الظرفية والتصرف فيها ١٢ الخ له يعني ان قوله خبر كان مبتدأ ١٢ م

بحث خبر كان

م خبره محذوف وهو قوله منها ١٢ م

المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف ورد الشارح عليه ثم بقوله المسند الى شئ اخر فلم اورد
ههنا اجيب عن الاول ان الاسناد الاول زال بدخول هذه الافعال الى المرفوعات وعن الثاني ان المراد بالخبر
في قوله اسمها وخبرها معناه اللغوي وهو ما يخبر به سواء تقدم المبتدأ عليه اولا والمراد بالخبر الذي
في قوله خبر كان معناه الاصطلاحي وهو ما كان مذكورا بعد المبتدأ فلا يكون اخذ المحدود في الحد
وعن الثالث انا لا نسلم ان هذا الجواب هو الذي مر من الشارح الهندي لان المعتبر في جواب
الهندي هو الاسناد الى اسمها لا الى شئ اخر وحاصل هذا الجواب اسناد الخبر الى الاسم بعد دخولها
لا قبلها فبينهما فرق **قوله** ولا شك ان ذلك راجع الى قوله اسناده الى اسمها **قوله** المقدم صفة الاسناد
قوله ويمكن ان يقال انما اتى في الجواب بلفظ يمكن مع انه يدل على الضعف هضما لنفسه لان هذا
الجواب من الشارح فقط لما مر في المرفوعات **فان قيل** المناسب تقوية هذا الجواب لترغيب الطالبين
قلنا الترغيب مر في المرفوعات واما ههنا فقد اتى به هضما للنفس **قوله** في اقسامه واحكامه و
شرائطه وتحقيق هذا مر في المرفوعات بطريق المبالغة فان شئت فطالعه عند قوله وامره
كامر خبر المبتدأ **قوله** على ما سبق في بحث الخ جواب سوال وهو انا لا نسلم ان امره كامر خبر المبتدأ
في الاحكام مطلقا لانه لا يصح كون خبر كان فعلا ماضيا عند بعض النحاة بخلاف خبر المبتدأ وايضا
عند جمهور النحاة وان كان يجوز كون خبرها فعلا ماضيا ولكن لابد فيه من لفظة قد ظاهرة او مقدرة
بخلاف خبر المبتدأ فان خبره يكون فعلا ماضيا بدون لفظ قد وايضا انه منقوض بخبر ليس وما زال
وما انفك لان الفعل الماضي لا يقع خبرها ويقع خبر المبتدأ **فاجاب بقوله** على ما سبق اه يعني
ان المراد هو الشركة في الاحكام السابقة المذكورة في بحث المبتدأ والخبر لا في الاحكام المطلقة
قوله ولكنه وفي ذكر قوله لكنه اشارة الى ان قوله ويتقدم الخ لدفع ما يتوهم **قوله** على اسمها
ولما كان التقديم يقتضي ما يتقدم عليه فقال الشارح على اسمها **قوله** حال كونه دفع وهم
وهو ان قوله معرفة فاعل لقوله يتقدم وعلى هذا ليس الا فساد المعنى فدفع بقوله حال كونه
يعني ان قوله معرفة حال عن الضمير المستكن في يتقدم **قوله** حقيقة او حكما جواب سوال
وهو ان ما ذكره المصرح من قوله ويتقدم معرفة انما ذكره لمقابلة خبر المبتدأ اذ هو لا يتقدم
على المبتدأ مطلقا سواء كان معرفة او نكرة مخصصة كما قال المصرح ثمه او كانا معرفتين او
متساويين فينبغي ان يقول ههنا ويتقدم معرفة او نكرة مخصصة لحسن المقابلة فاجاب بقوله
حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة **قوله** لاختلاف اسمها وخبرها الخ **فان قيل** هذا الدليل
لو صح لزم تقديمه عليه على تقدير كونه نكرة محضة ايضا **قلنا** ان في تخصيص قوله ويتقدم معرفة
بالنسبة الى خبر المبتدأ اذا كان معرفة لانه ح يجب تقديم المبتدأ عليه **قوله** وذلك لما كا ①
جواب سوال

---

① من انه لما كان امر خبرها كامر خبر المبتدأ في الاقسام والشرائط والاحكام والحال ان خبر المبتدأ اذا كان معرفة لا يجوز تقديمه على المبتدأ فتوهم المتوهم ان خبر هذه الافعال اذا كان معرفة ايضا لا يجوز تقديمه على اسمها فدفع بقوله ولكنه الخ كذا في الحواشي ١٢ مفتي عبد الرحيم

عه سواء كان ذلك الشئ اسمه او فاعله ١٢

وهو ان ما ذكر من القاعدة منقوضة بمثل كان الفتى هذا لان خبر كان فيه معرفة مع انه لا يجوز تقديم الخبر على الاسم فاجاب بقوله وذلك اذا كان الخ **قوله** اى عامل خبر كان و هو كان دفع وهم ظاهر **فان قيل** لا حصر ان يقول المصنف وقد يحذف كان **قال مولانا عصام الدين** ان ارجاع الضمير فى عامله الى خبر كان فقط دون خبر كان واخواتها مع ان المذكور فيما سبق هو خبرها بعيد فضلاً عن ان يكون قبل هذا الضمير ضمائر اخر كانت راجعة الى خبر كان واخواتها كالضمير فى قوله ويتقدم فالاولى ارجاع الضمير فى قوله عامله الى خبر كان واخواتها ولكن ما يتوجه عليه من انه حينئذ يلزم حذف عامل اخوات كان وذلك باطل مندفع لان **قوله** فى مثل الناس مجزيون باعمالهم الخ مخصص بحذف كان فقط لان المحذوف فيه هو كان لا غير **قوله** لكثرة استعمالها فان الحذف انما يكون للخفة وهى لا يكون الا فيما هو كثير الاستعمال **قوله** ويحذف فى مثلها ولم يقل فيه بارجاع الضمير الى المثل المضاف لانه لم يرد بمثلها ما اراده اولاً بل ما هو اخص منه وهو ما اشار الى تفسير الشارح ثم المراد من قوله هذه الصورة هو صورة الجملة بجعل اللام عوضا عن المضاف اليه فلا يرد ما ذكره **مولانا عصام الدين** من ان الاظهر ارجاع ضمير مثلها الى هذه الجملة لان ما فسره الشارح اظهر حينئذ **قوله** اى فى مثل هذه الصورة جواب سوال وهو انه فات المطابقة بين الراجع والمرجع اذ الراجع ضمير مونث والمرجع وهو لفظ مثل مذكر فاجاب بما حاصله ان الضمير راجع الى لفظ المثل بتاويل الصورة **قوله** وهى ان يجئ الخ جواب سوال وهو ان على هذا خرج عنه قوله الناس مجزيون الخ لان الضمير راجع الى المثل لا اليه فاجاب بقوله وهى ان يجئ بعد ان الخ **قوله** فكان جزاؤه خيرا وانما صح دخول الفاء على الماضى مع انه اذا وقع جزاء امتنع دخول الفاء عليه لما ستعلم فى بحث الشرط والجزاء لان امتناع دخول الفاء على الماضى الواقع جزاء فيما اذا كان الماضى مذكورا وههنا مقدر **قوله** ودفعهما **فان قيل** فلم لم يقدر للرفع لفظ كان التامة **قلنا** ان استعمال كان الناقصة كثير منهم بخلاف استعمال كان التامة فانه قليل والحذف لا يكون الا للخفة وهى لا يكون الا فيما هو كثير الاستعمال ولذا اجعله ناقصا لا تامة **قوله** اى حذف عامله اشار به الى ان الالف واللام فيه عوض عن المضاف اليه وهو قوله عامله وانما عوض عن العامل دون كان مع ان المراد من العامل هو كان ليطابق بقوله ويحذف عامله وانما يجب حذف كان ههنا لان كلمة ما عوض عنها فلو اتى بكان لزم اجتماع العوض والمعوض عنه وذا غير جائز **قوله** اما انت منطلقا الخ فعلى تقدير كسر ان يكون قوله اما انت منطلقا شرطا وقوله انطلقت جزاؤه وعلى تقدير الفتح يكون هو علة وقوله انطلقت معلولة فيكون معناه بالفارسية ازجہت آنکہ اگر باشی روندہ بروم من **قوله** اى لان كنت الخ اشارة الى بيان الاصل **قوله** قياسا اى قياسا جائزا فى الحذف لان حذف اللام مع ان وان قياسى كما مر فى التحذير **قوله** ثم حذفت كلمة كان لما كان الحذف الواجب يقتضى الامرين احدهما القرينة والاخر ما قام

بحث اسم لا التي لنفي الجنس

مقامه فاشار الشارح الی الاول بقوله اختصاراً والی الثانی بقوله وزیدت لفظة ما الخ قوله فانقلب المتصل لعدم ما یتصل به قوله منفصلاً فصار اما انت منطلقا انطلقت قوله عوضا عنها وانما تعینت لفظة ما للعوضیة لتکون توطیة الی الادغام فیحصل الخفة ولم یزد النون مع ان فیه ایضا یصح الادغام لئلا یلتبس بانّ وانّ المشددتین وادغمت النون فی المیم للتقارب فی المخرج قوله وابقی الخبر علی حاله ای علی النصب وهذا ایضا قرینة علی ان ههنا لفظ کان مقدرا والا کیف یکون الخبر منصوبا اعنی قوله منطلقا قوله ان کنت منطلقا ای بدون اللام لان ان الشرطیة لا للتعلیل فلا یحتاج الی اللام قوله واقتصر المصنف رح جواب سوال ظاهر وانما یعلم الاقتصار علی الاول حیث قال ای لان کنت فاللام ایرادها یدل علی کون الهمزة مفتوحة لان حذف اللام لا یکون الا مع ان المفتوحة لا المکسورة قوله لانه اشهر الاتری الی ما قال الشیخ الرضی وقد یحذف کان بعد اما المکسورة قلیلا وقال سیبویه لم یجز حذف الفعل مع اما المکسورة قوله اسم ان ای اسم انّ اعلم ان المشهور بینهم تقدیم ان المکسورة علی المفتوحة کما قال المصنف رح انّ وانّ وکانّ ولکنّ ولیت ولعل الخ مع ان المناسب تقدیم ان المفتوحة لان عمل هذه الحروف لاجل المشابهة بالفعل والحال ان مشابهة ان المفتوحة بالفعل اکثر من المکسورة اذ هو مشابهة باصل الفعل وهو الماضی فی فتح الاول والاخر نحو مدّ واما المکسورة فهو المشابهة بجزء الفعل وهو الامر نحو فِنَّ اقول فی وجه تقدیمها ان المکسورة لا یغیر معنی الجملة والمفتوحة یغیر معناها والتغییر خلاف الاصل قوله المنصوب بلا وانما کان لا التی لنفی الجنس ناصبا لانه مشابه بان فی المبالغة والتاکید اما فی المبالغة فی ان فظاهر لانه للتحقیق واما فی لا فلانه لما کان لنفی الجنس والحال ان نفی الجنس یستلزم لنفی الافراد فهی لنفی شیئین قوله ای لنفی صفة الجنس جواب سوال وهو انه منقوض بمثل لا رجل قائم لانه لیس لنفی الجنس بل لنفی صفة القیام فاجاب بقوله ای لنفی صفة الجنس ثم یرد علیه انه منقوض بمثل لا رجل فی الدار لانه لیس ههنا لنفی الصفة لعدم الصفة فاجاب بقوله وحکمه یعنی انه عطف المعطوف اعنی قوله وحکمه قوله ولا اکثره جواب سوال وهو ان المستثنی والتمیز لیس کله من المنصوبات فینبغی ان یقال المنصوب بالمستثنی والمنصوب بالتمیز ایضا فاجاب بقوله ولا اکثره الخ یعنی ان الاسم لنفی الجنس لیس کله من المنصوبات ولا اکثره[1] منها بخلاف المستثنی والتمیز فانه وان لم یکن الکل منهما من المنصوبات لکن الاکثر منها[2] قوله لا حقیقة نظرا الی الکل کالحال وقوله ولا مجازا نظرا الی الاکثر کالمستثنی والتمیز قوله بل المنصوب منه اقل مما عداه فان قیل لا نسلم ان المنصوب ههنا اقل بل اکثر لان اسم لا اما مرفوع او منصوب او مبنی علی الفتح وهو ایضا محلاً قلنا لا اعتبار للمحل من الافراد الاتری انه قال فی المنادی وینصب ما سواهما فلو کان للمحل اعتبار لدخل المنادی المبنی علی الضم فی النصب فلا یصح قوله سواهما قوله ولا یبعد ان یقال الخ اشارة الی الاعتراض

ای المراد ان لفظ کان مقدرا

---

[1] فلا یصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقیقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبیر عنه بالمنصوب بها ۱۲

[2] فاعطی للاکثر حکم الکل فجعل الکل من المنصوبات مجازا ۱۲ مفتی عبد الرحیم

على النحويين لان الوجه المذكور سابقا منقول منهم اجيب عنه لا نسلم ان اسم لا ما يكون منصوبا معمولا بلا بل اسمها هو المسند اليه بعد دخولها ولا شك انها صادق على المرفوع ايضا لكن يرد عليه ان المراد من الدخول هو الدخول لايراث الاثر كما مر ولا اثر لها في المرفوع قلنا ان اسم لا على نوعين احدهما بمعنى العام وهو المسند اليه بعد دخولها وثانيهما بمعنى الخاص وهو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافة او مشبها به فالتعريف الاول صادق على المرفوع اذ ايراث الاثر غير ملحوظة عنه **قوله** لما عرفت اى من معنى التعدية او الدخل فان قيل لا حاجة الى اخراجه بما ذكره سابقا لانه خارج بقوله يليها قلنا ان تعريف الاسم لا يتم بقوله هو المسند اليه بعد دخولها وقوله يليها تعريف المنصوب بلا كما قال الشارح لكنه لما اراد الخ **قوله** وهذا القدر كاف الخ اشارة الى الاعتراض على المصنف رح يعنى ان المقصود ههنا تعريف اسم لا وهو حاصل بهذا القدر فالاشتغال بقوله يليها اشتغال بما لا يعنى **قوله** مطلقا اى سواء كان منصوبا لفظا او محلا اولا **قوله** لكنه لما اراد اشارة الى الجواب **قوله** ان يلى المسند اليه اشارة الى ان فى قوله يليها ضميرين الاول ضمير الفاعل الراجع الى المسند اليه والآخر الضمير البارز الراجع الى لفظة لا وانما اشترط ان يكون نكرة لانه لو كان معرفة لم ينصب وانما قال يليها لانه لو كان بين الاسم وبين لا فصل فهو مرفوع وانما اشترط ان يكون مضافا او مشبها به لانه لو كان مفردا فهو مبنى على ما ينصب به وسيأتى وجهها فى هذه الصفحة **قوله** هذه احوال دفع وهم وهو ان قوله يليها وقوله نكرة وقوله مضافا وقوله مشبها به صفة لقوله المسند اليه وهو غير صحيح لعدم المطابقة فى التعريف والتنكير فدفع بقوله هذه الاحوال ثم سال السائل اذا اجتمعت الاحوال فقد تكون متداخلة وقد تكون مترادفة فهى من اى قبيل فاجاب بقوله مترادفة **قوله** من الضمير المجرور فى اليه فانه مفعول به بواسطة حرف الجر وما قال عبد الرحمن ان الضمير مفعول ما لم يسم فاعله لاسند المستفاد من المسند خطأ اذ مفعول ما لم يسم فاعله مجموع قوله اليه لا الضمير المجرور وحده ثم قال الفاضل ان هذه احوال ثلثة مع انها اربعة لانه نظر الى ان المضاف وشبه المضاف واحد لانه عطف عليه بكلمة او **قوله** مثال لما يليها جواب سوال وهو ان الغرض من المثال توضيح للمثل وهو يحصل بواحد فلا حاجة الى تعدد الامثلة فاجاب بقوله مثال الخ يعنى عدد الامثلة باعتبار تعدد الامثلة **قوله** تحقيق قوله فيها من انه يلزم عند ايراده الكذب تبقى ظرافته حبس غلام رجل **قوله** من تتمة المثالين جواب سوال وهو انه قوله ظريف فيها لم يكن فى النسخ المشهورة فعلى هذا لا يوجد الخبر فاجاب بقوله من تتمة المثالين **قوله** كليهما وانما زاد هذا لئلا يتوهم انه من تتمة مجموع المثالين فدفع بقوله كليهما يعنى ان قوله لك من تتمة المثالين لكن بطريق الانفراد لا بطريق الاجتماع **قوله** اى المسند اليه يعنى ضمير كان راجع الى المسند اليه لا الى المنصوب بلا ولا الى اسم لا لان ارجاع الضمير الى المسند اليه الخ

---

[1] خبر لا التى لنفى الجنس فى قوله لا غلام رجل ۱۲ م [2] فيكون قوله لك خبر الكلمة لا اى لا غلام رجل لك ولا عشرين درهما لك وانما لم يورد لفظ لك بعد المثال الاول ايضا لانهم لا يقولون فى الاستعمال لا غلام رجل لك بل يقولون لا غلام رجل لك بل يقولون لا غلام لك الا انه اورد بعد المثالين تنبيها على ان الخبر فى الاول محذوف وفى الثانى مذكور كذا فى عبد الرحمن ۱۲ [3] اى بين القول السابق وذلك التفريع ۱۲

مولوى مفتى عبد الرحيم الفشاورى ؒ

ارجاعه الى المنصوب بلا اوالى اسم لا للقرب قوله غير واقع على الاحوال جواب سوال وهوان المذكور في قول المصنف تفصيل وهو يقتضى الاجمال ولا اجمال في قول المصنف فاجاب بقوله غير واقع على الاحوال الخ يعنى ان الاجمال في عبارة المصنف مقدر وهو قول غير واقع على الاحوال قوله بانتفاء الشرط الاخير جواب سوال وهوانه ينقض بنحو لا زيد في الدار ولا عمرو لانهما مفردان مع انهما ليسا بمبنيين على ما ينصب به فاجاب بقوله بانتفاء الشرط الاخير قوله ليترتب عليه الخ متعلق بقوله بانتفاء الشرط الاخير قوله فانه لو كان مفردا دليل لقوله ليترتب قوله فحكمه غير ذلك وهو وجوب الرفع والتكرير قوله وقوله على ما ينصب به جواب سوال وهوان على ما قال المصنف يلزم اجتماع الضدين على محل واحد وهو المفرد اذ الضمير في قوله مبنى راجع الى المفرد والضمير في قوله ينصب ايضا راجع الى المفرد فاجاب بقوله وقوله على ما ينصب به الخ يعنى سلمنا انه يلزم اجتماع المتضادين في محل واحد لاكن في زمانين كما قال الشارح قبل دخول لا عليه قوله وهو الفتح دفع وهم وهوان المتبادر من قوله ما ينصب به هو الفتح فقط فهو منقوض بنحو لا مسلمات في الدار فانها مفردة غير مضافة مع انها ليست بمبنية على الفتح بل مبنية بالكسر فدفع بقوله وهو الفتح الخ قوله بلا تنوين لبنائها اى لكونها مبنية فان قيل الممنوع من المبنى تنوين التمكن وهذا التنوين للمقابلة قلنا هذا مشابه للتمكن لان كليهما تتبع حركة اخر الكلمة قوله ونعنى بالمفرد ما ليس بمضاف الخ جواب سوال وهوانه يلزم التدافع بين المتن والشرح لانه قال المصنف فان كان مفردا فكيف يصح قول الشارح نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك لانهما ليسا بمفردين فاجاب بقوله ونعنى بالمفرد الخ ؎

فان قيل ان في ذكر قوله ونعنى بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له تكرار لان قوله بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به يغنى عنه قلنا انما اعاده توطية للتفريع بقوله فيدخل فيه الخ فان قيل لا حاجة الى الاعادة اذ التفريع يبنى على السابق ايضا قلنا لما وقع الفصل فلذا اعاده قوله وانما بنى جواب سوال ظاهر قوله لانه جواب لمن يقول الخ وانما لابد من كلمة من في السوال اى قوله هل من رجل في الدار لان المراد من الرجل افراده لا ماهيته بقرينة قوله في الدار اذ ليس ماهيته والا در مراد الانسان والحال ان المراد من الافراد بعض الافراد اذ كل افراد الجمع لا تسع في الدار فان قيل ان رجلا نكرة مبنية والنكرة في عين لا تعم قلنا ان رجلا وقع في حيز الاستفهام والاستفهام تفيد النفى في كثير من المواضع ؎ قوله حقيقة او تقديرا جواب سوال ظاهر وهذا التعميم في السوال قوله فحذف من اى من الجواب هذا جواب سوال ظاهر قوله وانما بنى جواب سوال ظاهر قوله ليكون البناء اى ليكون بين حالتى الاعراب والبناء موافقة استحقها النكرة اى استحقهما اسم لا قوله ولم يبن المعنى الخ جواب سوال ظاهر قوله فيصير الاسم بها مما يستحق في الاصل فان الاصل في الاسماء هو الاعراب اذ المعنى المقتضى للاعراب وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة موجودة فيها قوله بانتفاء شرط النكارة دفع وهم وهوان المتبادر من كونه معرفة ان تكون التعريف

لم من قوله فبني على ما ينصب به ١٢

مع الافراد فعلى هذا لا يجب الرفع فى قولنا لا غلام زيد لانه ليس بمفرد بل مضاف فاجاب بقوله
بانتفاء شرط النكارة وانما لم يقل فقط كما قال سابقا[1] لان المراد ههنا انتفاء شرط النكارة سواء
انتفى معه شرط الآخر اولا قوله بانتفاء شرط الاتصال دفع وهم وهو ان المتبادر من الفصل ان
يكون الفصل مع افراد فعلى هذا لا يجب الرفع فى قولنا لا فى الدار رجل ولا زيد لعدم الافراد فاجاب
بقوله بانتفاء شرط الاتصال قوله على سبيل منع الخلو جواب سوال وهو انه ينتقض بقولنا لا فى
الدار زيد ولا عمرو لان كلمة او فى قوله او مفصولا الخ للمنفصلة الحقيقية التى تمنع الاجتماع وههنا
وجد الاجتماع فاجاب بقوله على سبيل منع الخلو قوله وهى ست صور لانه اما ان يكون
بانتفاء احد الشرطين من النكارة والاتصال او كليهما فهذه ثلث صور وكل واحد منها اما ان يكون
بانتفاء شرط الاضافة اولا فحصل ست صور قوله لا زيد فى الدار ولا عمرو مثال المعرفة
المتصلة غير المضاف قوله لا غلام زيد فى الدار ولا عمرو مثال للمعرفة المتصلة المضافة
قوله ولا فى الدار رجل ولا امرأة مثال نكرة مفصولة مضافة قوله ولا فى الدار زيد ولا عمرو
مثال المعرفة المفصولة الغير المضافة[2] قوله فى جميع هذه الصور ليس ذكر هذا القول لاجل انه
اخذ الشرط فى جانب الجزاء وهو لا يجوز بل انما ذكره لاجل دفع وهم وهو ان المتبادر الى الذهن
ان قوله وجب الرفع يتعلق بالقريب[3] فقط وانما ذكره لاجل انتفاء الدليل عليه بقوله اما فى
المعرفة الخ وزيادة تحقيقه مر فى المرفوعات عند قوله واذا انتفى الاعراب لفظا فيهما والقرينة
الى قوله وجب تقديمه قوله للجنس فيها لان لا لا تعمل فى المعرفة اذ وضعها لنفى النكرة لان
نفى الجنس يستلزم نفى الافراد وذلك يتحقق فى النكرة لا فى المعرفة فلا تعمل فى المعرفة هذا
اذا كانت المعرفة بدون اللام واما اذا كانت المعرفة باللام فح تعمل لا فيها فهما افراد قوله فلضعفها
الخ لان عمل لا لاجل فرع الفرع فيكون ضعيفا فلا تعمل مع الفصل اذ عمل لا لمشابهة ان وعمل
ان لمشابهة الفعل قوله اى وجب تكريره اشارة الى ان اللام بدل من المضاف اليه قوله لكن
مطلقا جواب سوال وهو انه منقوض بقولنا لا فى الدار زيد ولا عمرو لانه لا تكرار فيه اذ التكرار
عبارة عن اعادة اللفظ بعينه ولفظ زيد ليس بعينه لفظ عمرو فاجاب بقوله لكن مطلقا لا بعينه
يعنى اراد تكرير نوع الاسم لا تكرير شخصه قوله من معنى نفى الاتحاد لان قوله لا رجل فى قوة لا زيد
ولا عمرو ولا خالد الى اخر افراد الرجل قوله اى الدار رجل ام امرأة فان قيل من اين علم ان
السوال مقدر مع التكرار قلنا لو لم يكن التكرار مرادا لكفى فى جوابه نعم او لا فان قيل فعلى هذا يلزم
الدور كما لا يخفى قلنا انه دور معى وهو جائز قوله وهذا التعليل جار فيكون وجوب التكرار فى
المعرفة بدليلين قوله اى هذه قضية اشارة الى انه خبر مبتدأ محذوف المبتدأ والقضية عبارة عن الحادثة
العظيمة قوله لان ابا حسن

قوله ولا فى الدار غلام زيد ولا عمرو مثال المعرفة المفصولة المضافة

---

[1] بانتفاء شرط النكارة فقط ۱۲ [2] فعلى هذا يكون وجوب الرفع والتكرير فى المفصول بينه وبين لا وليس كذلك ۱۲ [3] لان المضاف الى النكرة لا يكون معرفة ۱۲ [4] وهو قوله او مفصولا بينه وبين لا ۱۲ ۱۲ مولوى مفتى عبد الرحيم

كنية على كرم الله وجهه الخ **جوابُ سُوال** ظاهر **قوله** بل هو منصوب **فان قيل** انه ليس
بمنصوب بل المنصوب هو قوله ابا وهو ليس بكنية بل الكنية هو مجموع قوله ابا حسن **قلنا** انه مركب اضافي
وهو اذا صار علما يجري اعرابه على الجزء الاول منه لان الجزء الثاني مشغول باعراب المضاف اليه
فيجري الاعراب على الجزء الفارغ منه **قوله** اما بتقدير المثل والقرينة على تقدير المثل عين لهذا
القول لان المقصود منه مدح على كرم الله وجهه والمدح في نفي المثل اكد من نفي نفسه **قوله** فان مثلا الخ
جوابُ سوال ظاهر **قوله** ويقوي هذا التاويل جملة مستانفة وقعت في جواب سوال السائل
وهو انه لما كان تاويله بالنكرة باعتبار الوجهين فاي الوجهين قوي وايهما ضعيف **فاجاب**
بقوله ويقوي هذا التاويل ايراد حسن بحذف اللام لانه لما نزع اللام عنه كان صورته صورة
النكرة فيكون نكرة في نفسه اذ حذف اللام عن الحسن يدل على ان التنكير في نفس الحسن لا في امر
خارج وقوله فيصير بدلا من نفسه بخلاف التاويل بالمثل لانه تاويل بالنكرة باعتبار الامر الخارج
وهو المثل المضاف الى ابا الحسن **قوله** لان الظاهر جواب سوال وهو انه فليكن تنوينه بدلا
من اللام فكانه لم ينزع اللام عنه فاجاب بقوله لان الظاهر ان تنوينه للتنكير لا للاصالة **قوله**
اي فيما كررت الخ **جوابُ سُوال** وهو انه خرج من قول المصنف رح وفي مثل لا حول ولا قوة الخ
لا حول ولا قوة لان الحكم يتعلق بالمضاف والمضاف اليه خارج من الكلام والحكم فاجاب بقوله
اي فيما كررت فيه لا **قوله** بحسب اللفظ اي الحركات الاعرابية والبنائية **قوله** لا بحسب التوجيه
اي لا بحسب الدلائل وهذا رد على من توهم وجها سادسا وهو عكس الخامس بناء على اختلاف
توجيههما باعتبار كونهما بمعنى ليس وكونهما ملغاة وذلك لانه لم يقصد الى عد الوجوه باعتبار
توجيهاتها **قوله** فانها بحسب التوجيه تزيد عليها لانك اذا فتحتهما يحتمل ان تكون لا في الموضعين
لنفي الجنس ويحتمل ان تكون في الاول لنفي الجنس وفي الثاني زائدة واذا رفعتهما يحتمل ان يكون
لا في الموضعين لنفي الجنس ملغاة عن العمل ويحتمل ايضا ان تكون في الموضعين بمعنى ليس ويحتمل
ايضا ان تكون الاولى بمعنى ليس والثانية زائدة ويحتمل ايضا ان يكون الاولى لنفي الجنس في الثانية زائدة واذا
فتحت الاولى ورفعت الثانية يحتمل ان يكون الرفع محمولا على اسم لا لنفي الجنس اي على محله البعيد
وهو الرفع بالابتداء ولا زائدة ويحتمل ايضا ان تكون بمعنى ليس ورفعه على انه اسمه ويحتمل ايضا ان تكون
لنفي الجنس ملغاة عن العمل **قوله** الاولى شاذ قليل لان قوله فتحهما خبر مبتدا محذوف **قوله** موجود فيه
الاظهر ان يقال موجودان نظرا الى تعدد اسم لا اذ المبتدا متعدد والجواب انهما بحكم المماثلة عدله مبتدا
واحدا **قوله** اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله **فان قيل** يعلم من التاويل السابق ان الخبر هو
لفظ موجود ويعلم من ههنا ان الخبر هو لفظ الا بالله **قلنا** ان الخبر ليس الا لفظ الا بالله في الموضعين
وانما قال سابقا وخبرها محذوف وهو لفظ موجود معناه ان متعلق الخبر محذوف **فان قيل** ان
الخبر لما كان الا بالله فهو مخالف عن قاعدتهم اذ القاعدة عندهم هذا ان المستثنى لا يكون الا بعد

كلام تام فكيف يكون المستثنى خبرا عن المستثنى منه قلنا هذا ليس بمستثنى فى الواقع اذ كلمة الا للحصر فقط تقديره حول بالله وقوة بالله ثم زيدت لا والا للحصر فان قيل فعلى هذا يكون المبتدا نكرة محضة قلنا انه بحذف الصفة اى حول من المعصية بالله وقوة على الطاعة بالله ثم فى بيان العطف ههنا وفيما بعد توطئة الى الوجه الخامس كما ستعلم **قوله** لنشاء بعد جواب سوال وهو ان لفظ الاول مبنى فكيف يكون الثانى منصوبا حملا على لفظ الاول فاجاب بقوله لنشاء بعد الخ **قوله** لان شرط دفع وهم وهو ان شرط الالغاء هو التكرير مع التوافق فى الاعراب ايضا وهو غير موجود ههنا لان الاسم الاول مرفوع والثانى مفتوح **اجيب عنه** انه انما قال المص رح انه ضعيف اذا كان لا بمعنى ليس واذا كان الرفع للالغاء فيجوز ان لا ضعف فيه **قوله** هذا على التوجيه الاول دفع وهم وهو ان الوجه الخامس موافق مع الوجوه السابقة فى العطف فدفع بقوله هذا على التوجيه الاول الخ وهو رفع الاول على ان لا بمعنى ليس وفتح الثانى على ان يكون لا لنفى الجنس **قوله** والا يلزم اى وان لم يتعين لعطف جملة على جملة يلزم ان يكون الخبر وهو قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا معا وذلك لان لا المشبهة بليس يقتضى نصب خبره ولا التى لنفى الجنس يقتضى رفع خبره فلو جعل التركيب من قبيل عطف مفرد على مفرد يكون قوله الا بالله خبرا لهما فيكون مرفوعا ومنصوبا **قوله** وعلى التوجيه الثانى وهو ان يكون لا فى الاول لنفى الجنس ملغات عن العمل لوجود الشرط وهو التكرير وفى الثانى لنفى الجنس ايضا لانها ليست ملغاة بل عاملة **قوله** واذا دخلت الهمزة وانما خص لا ببيان لان الهمزة اذا دخلت على كلمة لا يكون صورته محتملة للامور ثلثة كما قال المصنف واذا دخلت على الحروف المشبهة بالفعل لا يكون صورته محتملا للغير **فان قيل** فعلى هذا ينبغى ان يتعرض له فى لا المشبهة بليس ايضا اذ صورته محتملة ايضا بين الامور الثلثة الا ان يقال اعتمد المصنف رح فيه على المقايسة كذا قيل **قوله** على التى لنفى الجنس جواب سوال وهو انه يلزم الخروج من البحث لانه فى لا واسمها لا فى الهمزة فاجاب بقوله على لا التى الخ **قوله** اى على لا جواب سوال وهو انه يلزم الخروج من البحث لان البحث فى عمل لا التى لنفى الجنس لا فى العمل المطلق فاجاب بقوله اى عمل لا **قوله** اى تاثيرها جواب سوال وهو ان العمل يستعمل فى المعرب فعلم منه انها تغير البناء مع انه ليس كذلك فاجاب بقوله اى تاثيرها **قوله** اعرابا وبناء دفع وهم وهو ان المتبادر من التاثير هو التاثير الاعرابى فدفع بقوله اعرابا وبناء يعنى ان المتبادر من التاثير كما هو التاثير الاعرابى كذلك الاعم الشامل لهما ولو اريد منه التاثير البنائى فقط فهو غير متبادر **قوله** الداخلة على لا جواب سوال وهو ان معنى الهمزة الاستفهام فقط فلا يصح قول المص رح ومعناها الاستفهام والعرض والتمنى فاجاب بقوله الداخلة على لا الخ يعنى سلمنا ان معنى الهمزة هو الاستفهام لكن اذا الهمزة تدخل على كلمة لا

---

[1] اى المتبادر من التاثير الاعم ۱۲ [2] واما اذا دخلت على لا التى لنفى الجنس فح يكون معناها اما الاستفهام واما النفى واما التمنى المذكور

أمّا الاستفهام واما العرض جواب سوال وهو انه يعلم من كلام المصـ رح ان معناها مجموع الامور
الثلاثة لان الجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فيلزم عموم المشترك والجمع بين الحقيقة والمجاز
فأجاب الشارح رح بقوله اما الاستفهام الخ يعني ان العبارة بزيادة كلمة اما في المعطوف والمعطوف عليه
وهي لاحد الامور الثلثة **قوله** حقيقة دفع وهم وهو ان الظاهر من العبارة ان كل واحد
من المعاني الثلاثة معنى حقيقي للهمزة فدفع بقوله حقيقة يعني ان الاول معنى حقيقي للهمزة
والثاني والثالث معنى مجازي له **قوله** مستفهما وانما ذكره لان الا يحتمل ان يكون للتنبيه ثم
اعلم ان ظاهر عبارة المصـ رح للحصر في الثلثة لان كلمة اما يشعر به لكن لا يحصر فيها لجواز ان
يكون معنى الهمزة التقرير والانكار والتوضيح فالاولى ان يقال انما خص الثلثة بالذكر
لمكان الاختلاف فيها كما بين الشـ رح بقوله ولم يذكر سيبويه الخ اعلم ان التمني والعرض والترجي
كل واحد منها الطلب الشئ بطريق المحبة لكن التمني يستعمل في الممكنات والمستحيلات جميعا نحو ليت
الشباب يعود والاخران يستعملان في الممكنات فقط الا ان العرض يستعمل فيما غلب وقوعه في
ظنه والترجي يستعمل فيما قل وقوعه في ظنه **قوله** ولم يذكر سيبويه رحمه الله اشارة الى الاعتراض
على المصنف رح بانه تابع لسيبويه رح في بيان قواعد الكتاب واعتمد عليه وههنا خالفه
قوله بل ذكره السيرافي رح اشارة الى الجواب **قوله** وتبعه الجزولي رح عطف على قوله ذكره
والضمير المنصوب يرجع الى السيرافي **قوله** والمصنف عطف على الجزولي **قوله** ورد ذلك
فقوله ورد فعل ماض وذلك مفعوله والاندلسي فاعله فيه اشارة الى الاعتراض **قوله**
من حروف الافعال اي الحروف التي تجب دخولها على الافعال **قوله** فيجب انتصاب الاسم
اي الاسم الذي يكون من قبيل ما اضمر عامله اجيب عنه ان الامنصوب بعده لا محالة
الا انه لم يذكره في المواضع التي كان ما اضمر عامله فيها منصوبا اكتفاء بذكر حروف التحضيض
اذ نفس كل واحد منهما واحد وهو لفظ الا **قوله** واما قوله الا رجلا الخ جواب سوال وهو ان ما
قال المصنف رح من انه اذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يتغير العمل منقوض بقوله الا
رجلا لان الهمزة فيه غيرت عملها من البناء الى الاعراب فاجاب بقوله واما قوله الا رجلا الخ **قوله**
ومكان القياس الاعراب بالبناء ١٢
فكانه قال جواب سؤال وهو ان حرف التحضيض من دواخل الافعال ولا فعل ههنا فاجاب
بقوله فكانه قال الخ **قوله** يعني هلا تزوجني انما فسر الهلا لان هلا نص في التحضيض بخلاف
الا فانها مشترك **قوله** وهي عند يونس اشارة الى الجواب الثاني **قوله** اسم لا جواب سوال
حاصل الاعتراض ١٢
وهو انه ينتقض بنحو يا زيد العاقل والعاقل اذا لعاقل نعت المبني الاول وهو يليه مع انه لا يجوز فيه
البناء فاجاب بقوله اسم[1] لا نعت المبني الاول مطلقا **قوله** بالنفي فيه طومية الى الاعتراض الذي
بالرفع والنصب ١٢
بين الشارح رح بقوله وهذا القيد يغني عن الاول **قوله** اي لا الثاني لانه يتعين فيه
الاعراب كراهة تركيب الاسم مركب اكثر من كلمتين اذا النعت والمنعوت

يعني الالف ١٢

---

[1] يعنى ان النعت لابد لها من الموصوف وموصوفها اسم لا ١٢ منه

بمنزلة الاسم المركب لبنائهما نحو خمسة عشر ولعلبك **قوله** حال من ضمير اشارة الى الامرين احدهما بيان وجه نصب **قوله** مفردا والثانى دفع وهم وهو انه لما كان قوله الاول صفة نعت فكذا قوله مفردا صفة نعت والحال انه غير صحيح اذ يلزم توصيف المعرفة بالنكرة فدفع بقوله حال من ضمير الخ **قوله** من ضمير مبنى **دفع وهم** وهو انه حال من الضمير فى المبنى الراجع الى اسم لا واسم لا لا يكون مبنيا الا اذا كان مفردا فلا حاجة الى التقييد بقوله مفردا فاجاب بقوله من ضمير مبنى يعنى انه حال من الضمير المستكن فى مبنى[1] بدون اللام الذى هو خبر المبتدأ اعنى قوله مبنى ومعرب **قوله** حال بعد حال **دفع وهم** وهو انه لما كان قوله الاول صفة نعت فكذا قوله يليه صفة نعت فيلزم توصيف المعرفة بالجملة فدفع[2] بقوله حال بعد[3] حال **قوله** وهذا القيد يغنى عن الاول اشارة الى الاعتراض على المصنف **اجيب عنه** انه انما يرد الاعتراض لو كان قوله الاول مقرونا بالرفع وجعل صفة لقوله ونعت ولو كان مقرونا بالجر وجعل صفة لقوله المبنى فلا يرد[4] الاعتراض وايضا ان استغناء قيد الثانى عن الاول جائز واما استغناء قيد الاول عن الثانى فغير جائز كما هو المشهور عندهم **قوله** على الفتح وانما يعلم اصالة الفتح من قول المصنف حيث قال فان كان مفردا فهو مبنى على ما ينصب به **قوله** لمكان الاتحاد اشارة الى وجه الحمل وهو الاتصال معنى ولفظا جميعا لما اشار الى الاول بقوله لمكان الاتحاد بينهما لثبوت الاتحاد بين المنعوت والنعت معنى والى الثانى بقوله والاتصال اى الاتصال بينهما لفظا ولذا لا يقع الفصل بينهما بالاجنبى الا نادرا **قوله** وتوجه النفى **جواب سوال** وهو انه ما الفرق بين المنادى واسم لا ان نعت الاول لا يكون مبنيا* فاجاب بقوله وتوجه النفى اليه اى الى النعت فى الواقع بناء على قاعدة وهى ان النفى اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه النفى الى قيد خاصة فتقول لا رجل ظريف فى المعنى لا ظريف **قوله** والمبنى فى قوله ونعت المبنى **جواب سوال** ظاهر **قوله** الى ما يبنى على الفتح بالاصالة فانه المذكور سابقا حيث قال المصنف فان كان مفردا فهو مبنى على ما ينصب به فلا يلزم به ما يكون بالاصالة لان ما هو من التوابع فهو مذكور فيما بعد **قوله** ولو جعل نعتا **جواب سوال** وهو فليكن النعت نعتا للمبنى الاول اى نعتا للمتبوع فاجاب بقوله ولو جعل[5] الخ **قوله** لان الاصل اذ الاصل فى الاسماء الاعراب **قوله** حملا على محله البعيد وهو كونه مبتدأ قوله حملا على اللفظ لان بناءه عارضى حاصل من اللام فيشبه الاعراب **قوله** او على محله القريب وهو النصب بكلمة لا **قوله** اى فحكمه الاعراب **جواب سوال** وهو ان قوله فالاعراب جزاء

* ونعت الثانى يكون مبنيا

---

[1] ويكون ذو الحال مؤخرا عن الحال ١٢ [2] وهو قوله يليه وهو غير جائز لان الجملة من حيث هى فى قوة النكرة ١٢ مفتى

[3] اى من الضمير المستكن فى خبر النعت وهو قوله مبنى ومعرب فيكون احوالا مترادفة ١٢ مولوى مفتى

[4] اى فلا يغنى عن الاول ١٢ [5] مذكور فى الشرح بقوله فلا يرد انه اذا كرر المبنى ١٢ مفتى عبد الرحيم

[6] فحينئذ يخرج بقوله يليه ١٢ شرح مولوى مفتى عبد الرحيم

ولجزاء لا يكون الا جملة وهو مفرد فاجاب بقوله اى فحكمه الاعراب[1] وانما جعل الجواب جملة بحذف المبتدأ لا بحذف الفعل لما قال صاحب المغنى اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقى فاعلا وكونه مبتدأ والباقى خبرا فالثانى اولى لان المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون الحذف كلا حذف بخلاف الفعل فانه غير الفاعل لكن يعارض تعليل الحذف بالنسبة الى قوله فحكمه الاعراب

قوله والعطف الخ لما فرغ من النعت شرع فى العطف **قوله** على اسم لا المبنى جواب سوال وهو ان قول المصنف والعطف الخ مشعر على ان المعطوف عليه لفظ اسم لا وهو بناء او محل اسم لا وهو الاعراب والحال انهما من الاوصاف فكيف يصح العطف عليه فاجاب بقوله على اسم لا المبنى ثم يرد عليه انه لما كان المعطوف محذوفا فالاشتغال بقوله على اللفظ يكون اشتغالا بما لا يعنى فاجاب بقوله بان يحمل على اللفظ يعنى انه بيان جهة العطف لا انه بيان المعطوف عليه[2] **قوله** بان يحمل متعلق بقوله والعطف **قوله** اى لفظ اسم لا اشارة الى ان اللام بدل من المضاف اليه **قوله** ولم يجعل الخ جواب سوال وهو انه ينبغى ان يجعل الواو فى حكم المتصل لقلته لانه على حرف واحد فاجاب بقوله ولم يجعل الخ يعنى ان الواو مقرون مع اللا المؤكدة **قوله** اذ المعطوف على المنفى الخ اشارة الى بيان منشأ الظن **قوله** فى قول الشاعر الخ جواب سوال وهو ان فى الشاهد لابد ان يكون من الفصيح وهذا المثال لا يعلم انه من الفصيح اولا فاجاب بقوله فى قول الشاعر **قوله** وسائر التوابع جواب سوال[3] ظاهر **قوله** لكن ينبغى جواب سوال ظاهر فان قيل لما ذكر الاندلسى ان حكمهما حكم توابع المنادى فكيف يصح قوله لا نقل عنهم ههنا قلت[4] جاز ان يذكره الاندلسى بطريق الالتزام لا بطريق التصريح **قوله** ومثل لا اباله جواب سوال وهو انكم قلتم ان اسم لا اذا كان مفردا اى غير مضاف فهو مبنى على ما ينصب به فهذه القاعدة منقوضة بهذين التركيبين لانهما مفردان اى غير مضافين مع انهما ليسا مبنيان بل منصوبان لان الاول لو كان مبنيا يقال لا اب له بدون الالف لانه ليس بمضاف حتى يكون بناؤه بالالف اذ الاسماء الستة يكون بالالف اذا اضيفت واما الثانى فهو مفرد غير مضاف مع انه لا يكون مبنيا بالفتح بل مبنى على السكون اعنى سكون الياء ولو قلت انه مبنى على الياء فالنصب بالياء لا يكون الا فى المثنى وقوله وغلامى مفرد غير مثنى اذ لو كان مثنى لكان بالنون اعنى يقال غلامين ولو قلت ان النون ساقط فسقوط نون المثنى لا يكون الا بالاضافة ولا اضافة ههنا فاجاب بقوله ومثل لا اباله ولا غلامى له جائز تشبيها له بالمضاف يعنى ان كل واحد منهما وان لم يكن مضافا لكنه مشابه بالمضاف فلذا كان الاول بالالف والثانى بالياء واسقط النون ثم المراد بمثل الاب هو الاسماء الستة غير ذو لان ذو لا يقبل عدم الاضافة اذ هو من الاسماء اللازمة الاضافة قوله اى كل تركيب جواب سوال[5] ظاهر **قوله** يعنى ان الاصل

---

[1] يعنى ان قوله فالاعراب خبر مبتدأ محذوف وهو قوله فحكمه فيكون جملة ١٢

[3] تقريره ان المصنف لم يذكر سائر التوابع كالبدل والمعطوف بحرف المتقطع دخول لا عليه وغيرهما بل قصر بيان النعت والعطف فاجاب بقوله وسائر التوابع ١٢

[4] والظاهر هذا ان يكون للاولى النحاة الكوفية والآخر ليس منهم ١٢

[2] والله اعلم بالصواب وقول المحشى لم يزد بالسؤال السهم عنه ١٢

[5] تقريره ان المصنف فى صدد بيان الكلى فلم اورد المثال الجزئى فاجاب بان المراد الكلية لا نزال بلعقا المثل كما يرد الينا ولهذا ذكره كذا فى الحواشى ١٢ مفتى عبد الرحيم

[illegible]

اشارة الی اظهار السؤال قوله اے لاسم لا جواب سوال وهو انه فات المطابقة بین الراجع والمرجع
لان الراجع ضمیر مفرد والمرجع شیئان اجاب بقوله ای لاسم لا الخ قوله مع انه لیس بمضاف دفع
وهم وهو انه عین مضاف فلا یصح التشبیه بالمضاف کما قال سیبویه رح انه مضاف واللام زائدة
تاکید اللام المقدر فدفع بقوله مع انه لیس بمضاف قوله واجراء لاحکام المضاف علیه وانما
زاد هذا لئلا یتوهم انه منصوب بالمشابهة بالمضاف اذ لو کان کذلک لنون لا ابا له کما ینون
لا حسنا وجهه ولم یحذف النون فی لا غلامی قوله وذلک التشبیه اشارة الی ان قوله لمشارکته
وجه للوجه فیکون تدقیقا کما ان قوله تشبیها له بالمضاف وجه للمسئلة فیکون تحقیقا قوله اے
مشارکته اسم لا ایضا اشارة الی بیان المطابقة بین الراجع والمرجع قوله حین یضاف جواب سوال و
هو ان قول المصنف لمشارکته له فی اصل معناه لا یصح لان اسم لا فی هذین الترکیبین ثابت مع الخبر
یعنی انه جملة خبریة فکیف یقال انه مشابه بالمضاف اجاب بقوله حین یضاف الخ حاصل
الجواب انه ایضا مضاف لکن باظهار اللام فان قیل بین کلامی الشارح تناقض ای بین قوله
حین یضاف وبین قوله فیما سبق مع انه لیس بمضاف قلنا ان فی لا ابا له ترکیبین الاول ترکیب
خبری بان یجعل ابا اسم لا والجار والمجرور خبرها والثانی ترکیب اضافی بان یجعل ابا اسمها مضافا
الی الضمیر المجرور بواسطة اللام وخبرها محذوف وقاهنی موجود فالاول مراد بالاول والثانی بالثانی
فحینئذ لا تناقض قوله ای معنی المضاف من حیث هو مضاف اشارة الی انه لیس المراد من
المضاف ذات المضاف قوله یعنی الاضافة هذا بیان معنی الحیثیة کما ان معنی الانسان من حیث
هو انسان هو الانسانیة لا ما صدق هو علیه وانما بین معنی الحیثیة لان الاختصاص معنی الاضافة
لا المضاف قوله اوالمعنی ان مثل لا ابا الخ یعنی ان الضمیر فی قوله تشبیها له وکذا فی قوله لمشارکته
راجع الی المثل فلا یفوت المطابقة قوله ای بترکیب جواب سوال وهو ان المضاف لا یکون الا مفردا
ای لا یکون جملة فیلزم تشبیه المرکب بالمفرد وهو باطل اجاب بقوله ای بترکیب الخ قوله ای لما
یشتمل جواب سوال وهو انه یلزم مشارکة المرکب بالمفرد وهو باطل اجاب بقوله ای لما یشتمل الخ
قوله الا ان بین الاختصاصین دفع وهم وهو ان کل واحد منهما مفید للتعریف فدفع بقوله الا
ان الخ یعنی ان بینهما فرقا بان الاختصاص فی احدهما التام واصل الی التعریف والاخر غیر واصل الیه
قوله ترکیب جواب سوال ظاهر ثم یرد علیه انه لا یصح اضافة الترکیب الی الجملة لان المضاف لا یکون
الا من الاسماء قوله ان الترکیب ماول بالقول ای لم یجز قول لا ابا فیها ومقولة القول لا تکون الا جملة
قوله یضاف فیه الاب لان ذلک الاضافة باطلة قوله ولیس بمضاف فیرد علی السیبویه قوله
اے مثل هذین جواب سوال وهو انه فات المطابقة بین الراجع والمرجع لان الضمیر مفرد والمرجع وهو
قوله لا ابا له ولا غلامی له شیئان اجاب بقوله ای مثل الخ قوله المراد دفع وهم وهو ان المراد من المعنی المعنی الموضوع

له یعنی ان الضمیر راجع الی اسم لا وهو مفرد ۱۲ سه ای الترکیب الاول ۱۲ عه ای الترکیب الثانی وهو الترکیب الاضافی ۱۲ سه ای مراد القول الثانی وهو

[illegible]

تا لیضاف ۱۲ م سه ولا تعدد فیه وانما التعدد فی المضاف الیه ۱۲ م هه یعنی ان ضمیر له راجع الی الترکیب فلا یلزم ما قلت ۱۲ سه ولا سم یکون مفردا والمرکب یکون جملة ۱۲ م که لعدم صحة ترکیب یضاف ذیلا ب الی الایاد ۱۲ ڈ تقریره ان قوله لم یجز فعل بدلا من الفاعل وقوله لا ابا یکو

لمے لفساد المعنى الزائد والحال ان فساد معنى زائد غير مضر فدفع بقوله[1] المراد من المعنى المعنى المراد
لا الزائد قوله المفاد بهما كم وهم وهو ان المراد من المعنى المراد الاختصاص وهو لا يفيد بالاضافة
بل تأكدت بها فأجاب بقوله المفاد بهما يعني ان المراد من المعنى هو معنى الافادة الذي هو بين المسند
والمسند اليه والاختصاص ليس المعنى المفاد بهما خاصة بل مشترك بين لا اباله وبين لا اباه قوله
لا نفي الوجود الخ وبتقدير الاضافة يلزم نفي المعلوم لان الاب صار معرفة بالاضافة الى الضمير يعني
ان بتقدير الاضافة يلزم فوت الاستقلال والجنسية جميعا قوله لانه العمدة فيما بينهم اي فيما بين
البصريين لانه رئيسهم كما سبق فلا يرد ما ذكره مولانا عصام الدين ان الخليل اعلى النحويين فكيف يكون
سيبويه عمدة فيما بينهم قوله باعتبار المعنى فان قيل لو كان مضافا حقيقة يلزم عمل لا في المعرفة
بدون الرفع والتكرير وهو غير جائز قلنا انه وان كان معرفة صورة الا انه يشبه النكرة باعتبار المعنى
قوله تاكيد للام خبر قوله واقحام اللام قوله حذفا اشارة الى نصبه قوله كثيرا جدا انه مفعول مطلق
باعتبار الموصوف المقدر قوله اي لا بأس عليك والقرينة عليه ان كلمة لا لا تدخل على الحرف[2]
قوله لئلا يكون اجحافا بتقديم الجيم على الحاء كما قال صاحب الجلبي على شرح الوقاية
في شرح قول المصنف في بحث الحج وميقات الشامي جحفة قوله وقولهم لا كزيد لما كان هذا القول
محتملا للاحتمالين تعرض الشارح اليه قوله اي خبرية خبر ما ولا جواب سؤال وهو ان ضمير هي لا يخلو
اما راجع الى ما ولا او الى العمل او الى الخبر فالكل باطل لعدم المطابقة فاجاب بقوله اي خبرية الخ قوله و
خص الخبرية جواب سؤال وهو كما ان خبرية خبر ما ولا لغة الحجاز كذلك اسميتا اسمهما لغة
الحجاز فما وجه التخصيص فاجاب بقوله وخص قوله ولغة اهل الحجاز جواب سؤال وهو ما وجه
للمصنف انه اختار مذهب الحجاز فاجاب بقوله ولغة اهل الحجاز الخ قوله وما هن امهاتهم فالامهات
جمع مؤنث سالم فيكون نصبه بالكسرة قوله وهي زائدة اي ان لا زائدة عند البصريين لان
فالنفي اذا دخل على النفي يفيد الاثبات ثم يرد عليه لما كانت زائدة كان ذكرها عبثا وذا غير جا
فاجاب عبد الرحمن[3] انها وان كانت زائدة لكن لا تخلو عن نوع تاكيد قوله ونافية اي غير زائدة
ثم يرد عليه انه اذا لم تكن زائدة بل تكون للنفي فالنفي اذا دخل على النفي يفيد الاثبات مع ان الفرض
انه منفي فاجاب بقوله مؤكدة عند الكوفيين فان قيل هذا ينافي ما قالوا من انه لا
يجوز الجمع بين الحرفين الذين معناهما النفي الا اذا كان بينهما فصل قلنا لم لا يجوز ان يكون المراد منه
هو الحرفان اللذان لم يكن فيهما حينئذ التاكيد بان كان متمحضا للنفي قوله اي عملا انما فسر
به لان الاول لا يستقيم في لا قوله بكسر الجيم انما قال ذلك ليطابق المثال لان المذكور في
مثاله بل ولكن وهما فاعل الايجاب لا مفعوله

---

[1] اے على حذف اسم لا ۱۲ [2] كما بينهما الشارح بقوله لما ناحلنا ۱۲ مفتی عبد الرحيم الفشاوری
[3] بقوله ولكنها لتاكيد النفي ۱۲ شرح مولانا مولوی مفتی عبد الرحيم الفشاوری

بحث المجرورات

قوله ای بعاطف یفید الایجاب جواب سوال وهو ان العطف بلفظ الموجب غیر موجود فی کلامهم فاجاب بقوله ای بعاطف الخ قوله ای بحکم المعطوف جواب سوال ظاهر[له] قوله فانه لا یطلق علیها جواب سوال وهو انه ما الباعث علی الشارح انه اخرج الحروف الاواخر مع انها محل الاعراب حقیقة فاجاب بقوله فانه لا یطلق الخ قوله ای علامته وتحقیقه مر فی المرفوعات فان شئت فلینظر فیها قوله من حیث هو مضاف الیه جواب سوال وهو انه منقوض بغلام زید لان زیدا فی المثال المذکور مضاف الیه مع انه لیس بمجرور فی قوله ضرب زید فاجاب بقوله من حیث هو مضاف الیه قوله یعنی الجر جواب سوال وهو انه ینتقض بقوله غلام احمد لان احمد غیر مشتمل علی علم المضاف الیه وهو الکسر فاجاب بقوله یعنی الجر فان قیل اذا اخذ الجر فی تعریف المجرور یلزم الا اخذ المحدود فی الحد قلنا انه بیان حاصل المعنی غیر داخل فی التعریف قوله لفظا وتقدیرا متعلق بالکسرة والفتحة والیاء ایضا نحو یا غلام اخی القوم ثم الکسرة اللفظی مثل مررت بمسلمات والتقدیری مثل مررت بفتی والفتحة اللفظیة مثل رأیت احمد والتقدیری مثل رأیت فتی والیاء اللفظی مثل مررت بابیك والتقدیری مثل مررت بابی القوم وانما قال لفظا وتقدیرا ولم یقل او محلا کما فی مررت بهذا لان المصنف فی صدد بیان الاعراب بالحرکة والحرف جمیعا والاعراب بالجر لا یکون محلیا **فان قیل** فعلی هذا ینبغی ان لا یذکر الشارح الاعراب المحلی فی المرفوعات **قلنا** انما ذکره لان المصنف رح ذکر فی بحث الفاعل مضمرا متصلا وهو من المبنیات **فان قیل** ان فی المجرورات ذکر المصنف یاء المتکلم وهو ایضا من المبنیات فی قوله واذا اضیف الاسم الصحیح الی یاء المتکلم **قلنا** عن اصل الاعتراض ان المراد من التقدیری ما لا یکون لفظیا فیشمل المحلی ایضا قوله وللمضاف الیه وان کان جواب سوال وهو ان المصنف عرف المجرورات بقوله ما اشتمل الخ ثم عرف المضاف الیه بقوله کل اسم نسب الخ فعلی هذا لم یتناول تعریف المجرورات المجرور بالباء الزائدة مثل بحسبك زید اذ هو لیس بمضاف الیه اذ هو کل اسم نسب الیه شیء الخ ولیس لهذا الباء متعلق حتی ینسب الی مدخول الباء اذ هی زائدة وکذا لا یتناول لقوله بالله فی قوله تعالی کفی بالله لان قوله کفی وان نسب الی الله بواسطة حرف الجر لکن هذه النسبة من قبیل الاسناد ونسبة المضاف الیه لیست الا نسبة التعلق وکذا لا یتناول المضاف الیه بالاضافة اللفظیة لانه لیس فیه تقدیر حرف الجر عند القوم فاجاب بقوله والمضاف الیه حاصل الجواب ان فی العلامة لا یجب ان یکون مساویا للشیء بل قد یکون اعم منه قوله وکذا المضاف الیه

[له] تقدیره ان قوله فالرفع جزاء الشرط والجزاء لا یکون الا جملة وهو مفرد کیف یکون جزاء حاصل الجواب ان الجزاء جملة اسمیة لان قوله فالرفع مبتداء موصوف تقدیره فحکم المعطوف الرفع ۱۲ مفتی عبد الرحیم

رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِيْنَ ۵

فان قيل ان هذا المضاف اليه داخل في تعريفه عند المص رح وان لم يكن داخلا عند القوم والشارح ليس الا شارحا لهذا المتن فلا يلزم عليه دفع الاعتراض الذي ورد على الغير **قلنا** وان لم يلزم على الشارح هذا الدفع لكن لا يخلو عن الاولوية يعني ان دفعه اولى من تركه **قوله** وهو ههنا غير ما هو جواب سوالين احدهما ان الشئ اذا ذكر اولا ثم يذكر بالضمير لا بالظاهر فينبغي ان يذكر لفظ هو في موضع قوله والمضاف اليه والثاني ان قوله هو اخص من قوله والمضاف اليه **فاجاب** بقوله وهو ههنا الخ يعني ان المضاف اليه سابقا اعم من هذا المضاف اليه لان الاول اعم من ان يشترط فيه تقدير حرف الجر اولا يشترط واما الثاني فلا يشترط فيه تقدير حرف الجر عند المصنف رح واما عند القوم هو الذي[1] يجر بتقدير حرف الجر فيشترط تقدير حرف الشرط عندهم ثم يرد عليهم ما وجه العدول للمصنف عندهم **فاجاب الشارح** عنه بقوله وذهب في ذلك الخ **قوله** لفظا ايضا نحو مررت بزيد **قوله** ليشمل متعلق بالتعميم المقدر اي انما عمم الشارح من الحقيقي والحكمي ليشمل الجمل التي يضاف الاسم الى الجمل **قوله** في حكم المصادر لان الظروف اذا اضيف الى الجملة فالاضافة في الواقع الى مصدرها وزيادة تحقيقه في المبني في بحث الظروف عند قول المصنف والظروف المضافة الى الجملة يجوز بناؤها على الفتح **قوله** اسما كان او فعلا جواب سوال وهو انه ما الوجه للمصنف انه قال في المضاف اليه كل اسم نسب اليه شئ ولم يقل نسب اليه اسم **فاجاب** بقوله اسما كان الخ يعني انه غير مختص بالاسم **قوله** اي ملحوظا اشارة الى ان قوله لفظا او تقديرا مصدر بمعنى اسم المفعول وخبر لكان المقدر وانما اول باسم المفعول ليصح الحمل **قوله** حال كون الخ **جواب سوال** وهو ان قوله مرادا منصوب فما الناصب له فاجاب بقوله حال كون الخ يعني انه حال من اسم كان المحذوف وهو الضمير المستتر فيه **وقيل** انه حال من خبر كان فيرد عليه ان خبره ليس بفاعل ولا مفعول فكيف يصح الحال عنه **اجيب عنه** انه مشبه بالمفعول في وقوعه في الموضع الثالث **قوله** من حيث العمل **جواب سوال** وهو ان ذكر **قوله** مرادا بعد قوله تقديرا مستدرك لان التقدير اسقاط من اللفظ وابقاء في النية وهو ليس الا معنى قوله مرادا اجاب بقوله من حيث العمل **قوله** بابقاء اثره **جواب سوال** وهو ان تعريف المضاف اليه منقوض بنحو صمت يوم الجمعة لان حرف الجر وهو كلمة في مراد ههنا من حيث العمل لانه ظرف مع انه ليس مضافا اليه **فاجاب** بقوله بابقاء اثره **ثم يرد عليه** ان الاثر الباقي ههنا هو النصب اذ هو لاجل الظرفية وكونه ظرفا يعلم بكلمة في

---

[1] فان المشهور عند النحاة اذا اطلق لفظ المضاف اريد به ما يجر لفظا تما اسم اليه بحذف التنوين من الاول للاضافة قاله جلال الدين ۱۲ مفتی عبد الرحیم الفشاوری

[2] وكذا اختاره ليعم قولهم والجر علم المضاف اليه بقدر الامكان بالاطلاق قاله عصام الدين رحمه الله ۱۲ مفتی عبد الرحیم عفی عنہ

[3] كما هو الظاهر من كلامه قدس سره ۱۲ المفتی

اللّٰهم تب علينا قبل الموت وارحمنا عند الموت وسهل علينا سكرات الموت ولا تعذبنا في القبر بعد الموت ط

فاجاب بقوله وهو الجر قوله مثل غلام زيد الاول مثال اضافة لامية والثانى مثال اضافة بيانية والثالث مثال اضافة ظرفية قوله لا تجربه والاحكام علامة على العمل وهو دليل انى كالممكنات الدالة على وجود الله تعالى والله تعالى علة لوجود الممكنات وهو دليل لمى

قوله اى تقدير الحرف فيه اشارة الى ان اللام بدل من المضاف اليه قوله لا بد من ان يتلفظ بالحرف اذ لو قدر الباء لتوهم البدل فى قولهم مر عمرو بزيد فيكون تقديره مر عمرو زيد بخلاف غلام زيد اذ فيه لا يتوهم البدل لان سقوط التنوين يدل على الاضافة قوله اى منزلتها جواب سوالين احدهما ان هذه العبارة لا تدل على المقصود اذ المقصود ان الاسم ثابت فى مركزه وذلك عند الاسم والثانى ان التجريد يقتضى سبق الوجود فهو منقوض بالاسم الذى ليس فيه تنوين فاجاب عنه بقوله اى منزلتها قوله او ما قام مقامه جواب سوال ظاهر فان قيل هذا يشكل بنحو الحسن الوجه اذ التجريد عن التنوين غير موجود فيه لانه معرف باللام ليس فيه تنوين قلنا معنى قوله شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا اى اذا كان التنوين موجودا فيه وان لم يوجد فاى شئ تسقط كما قال الشارح فى قول المصنف رحمه الله وشرطه تجريد المضاف من التعريف اذا كان معرفة كما سيأتى الان فعلى هذا لا يرد الاعتراض بقولنا حواج بيت الله ولا بقولنا كرم رجل ولا بقولنا الضارب الرجل قوله اى لاجل الاضافة احتراز عن السقوط لاجل اللام قوله لان التنوين او النون يعنى انما يحذف عنه التنوين لانه يدل على التمام اى تمام ما هو فيه فيكون منقطعا عما بعده والاضافة يدل على الاتصال بينهما منافات قوله فلما ارادوا جواب سوال وهو ان المضاف لما كان تاما بالتنوين فاى فائدة فى سقوط التنوين واتمامه بشئ اخر فاجاب بقوله فلما ارادوا الخ قوله

او التخصيص او التخفيف كلمة او لمنع الخلو لا الجمع لان التخفيف لازم للكل قوله وتتموها بالثانية لفائدة جديدة وهو الاكتساب اى اكتساب المضاف من المضاف اليه التعريف او التخصيص قوله ثم المتبادر جواب سوال وهو ان تعريف المضاف اليه لا يكون جامعا للافراده لانه لا يصدق على المضاف اليه بالاضافة اللفظية اذ ليس فيه حرف الجر

---

[1] يعنى ان التجريد مجاز عن الاستلزام الخ من باب ذكر الملزوم وارادة اللازم قاله جمال الدين مفتى [illegible]
[2] انما لم يبين السوال والجواب فى بعض المواضع لعدم علمه به كما هو الظاهر من السكوت فى موضع البيان والله اعلم ۱۲ مصطفى
[3] فان فيه يتحقق المشروط وهو تقدير حرف الجر بدون تحقق شرط الاضافة وهو التجرد عن التنوين او ما يقوم مقامه
اما التجريد الخ ۱۲ م [4] يعنى ان المراد اذ لو كان فيه تنوين او نون يحذف ۱۲ م [5] بان المشروط وهو تقدير حرف الجر موجود فيها مع عدم تحقق الشرط لعدم تجرده عن التنوين لاجل الاضافة اما الاول فلانه غير منصرف للعلمية
واما الثانى فلانه مبنى واما الثالث فظاهر قاله عبده ۱۲ لمصححه المولوى مفتى عبد الرحيم
[6] يعنى بتقدير من البيانية ۱۲ م [7] يعنى ان الاضافة لغرض اخر غير تتميم الاسم ۱۲ مولوى عبد الرحيم

ن وذا العند التنوين وعبارة المصنف تدل على ان التنوين ثابت فى مركزه ۱۲

لا لفظا ولا تقديرا فاجاب بقوله ثم المتبادر يعني ان عدم وجود حرف الجر فيه بالنظر الى اصطلاح القوم واما عند المصنف رح فحرف الجر فيه موجود وانما قال المتبادر لانه يمكن تاويل التعريف بان المراد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا والتقدير اعم من الحقيقي والحكمي يعني يمكن ادخال الاضافة اللفظية فيه نظرا الى حمل كلام القوم على خلاف المتبادر لوجود اثر حرف الجر فيها وان لم يكن نفس حرف الجر فيكون تقدير حرف الجر فيها حكما وانما لم يقولوا بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية اما في حسن الوجه فلان حمل الوجه على الحسن حمل هو هو فح لا معنى لتقدير حرف الجر فيه واما في ضارب زيد فلان الضارب متعد بنفسه فلا يحتاج الى حرف الجر **قوله** لكنه لم يبين ح نعم وهم وهو ان المصنف رح لما كان قائلا بتقدير حرف الجر فلم لم يبين تقدير حرف الجر فيها فدفعه بقوله لكنه **قوله** وقد تكلف جواب سوال وهو ان المص رح لما لم يبين كان الحرف مجهولا اذ هو لم يعلم ان الحرف المقدر لام او من او في اجاب بقوله وقد تكلف الخ **قوله** في اضافة الصفة اي في اضافة اسم الفاعل الى مفعولها **قوله** تقوية للعمل جواب سوال وهو ان اسم الفاعل متعد بنفسه فلا حاجة فيه الى تقدير اللام فاجاب بقوله لتقوية الخ اعلم ان تقوية الفعل المتعدي بحرف الجر لا يجوز اذ هو قوي في نفسه واما تقوية شبه الفعل المتعدي فجائز لضعف عمله **قوله** بمنزلة التميز وزيادة من في التميز شائع كما قال الشارح رح في بحث التميز لكن زيادة من فيها اي في الصفة يؤيد التميز لان من تزاد في التميز لان من لبيان الذاة والتميز ايضا لبيان الذاة **قوله** فان في اسناد الحسن جواب سوال وهو ان التميز يقتضي سبق الابهام ولا ابهام ههنا فاجاب بقوله فان في اسناد الحسن **قوله** هذا في الحقيقة تخصيص اي ايراد من البيانية في الاضافة اللفظية في الحقيقة تخصيص لان الحسن في قولنا الحسن الوجه مبهم فانه لا يعلم ان الحسن هو الوجه او غيره فبذكر الوجه حصل التخصيص ...... **قوله** اي الاضافة اشارة الى الامرين احدهما الرد على القوم والاخر دفع وهم وهو ان الضمير في قوله هي راجع الى مطلق الاضافة اذ هو المذكور سابقا فعلم منه ان الاضافة اللفظية يجري في مررت بزيد وليس كذلك فدفع بقوله اي الاضافة الخ وايضا الاضافة مذكورة في ضمن المضاف اليه لان ذكر النسبة لا يكون الا بذكر الطرفين فلا يلزم الاضمار قبل الذكر **قوله** اي منسوبة الى المعنى اما اشارة الى وجه التسمية وجواب سوال وهو ان الياء يقتضي المنسوب اليه فما هو فاجاب بقوله اي منسوبة الى المعنى الخ **قوله** لانها تفيد معنى اي ما قام بالغير وهو معنى التعريف والتخصيص واراد بالمعنى المذكور في المدعى ما يقابل اللفظ فلا مصادرة **قوله** علامتها جواب سوال وهو ان كلمتان افادت على مكون يكون بتاويل المصدر فعلى هذا لا يصح حمل الكون على الاضافة[1] المعنوية اذ الكون مصدر محض وقع في موضع المحمول والاضافة وان كان مصدرا لا انه وقع في موضع للوضع فيكون ذاة وايضا لا

بحث الاضافة اللفظية م

---

[1] لان الاضافة المعنوية اضافة غير الصفة الى غير معمولها لا كون الصفة غير مضافة الى معمولها كذا قاله عبد الرحمن ١٢ مفتی عبد الرحیم

ليصح تعريف الاضافة المعنوية بكون المضاف غير صفة اذ كون المضاف غير صفة صفة المضاف فكيف يكون تعريفا للاضافة المعنوية فاجاب بقوله علامتها يعني ان هذا الكلام بحذف المبتدأ وهو علامتها ولا شك ان احد الشيئين علامة على الآخر وانما لم يقل فعلامة المعنوية مع انه اخصر مما قال الشارح بتقدير الضمير لان الكلام مسوق للاضافة المعنوية لا لعلامتها ويمكن الجواب بوجه آخر وهو انه على هذا يلزم التعدي قبل الاحتياج فيصدق عليه مثل مشهور وهو آب نديدی موزه کشیدی

له ای الفارسیة ١٢

قوله كاسم الفاعل الخ جواب سوال وهو انه ينتقض بقولنا ضرب اليوم اذ هو اضافة معنوية مع ان الضرب صفة من الصفات فاجاب بقوله كاسم الفاعل الخ يعني ان المراد من الصفة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا المصدر اذ هو صفة في اصطلاح المنطقي لا النحوي اذ الصفة في اصطلاح المنطقي ما قام بالغير واما في اصطلاح النحوي فصادر على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض احوالها

قوله فاعلها او مفعولها جواب سوال وهو انه لا يصح نفي العمل عن المضاف اذ المضاف عامل في المضاف اليه ابدا فاجاب بقوله فاعلها او مفعولها يعني ان نفي العمل عن المضاف باعتبار نفي العمل الخاص وهو العمل في الفاعل والمفعول ثم يرد عليه ان عمل الفاعل والمفعول غير موجود في حال الاضافة فكيف يكون منفيا فاجاب بقوله قبل الاضافة قوله سوا لم يكن اشارة الى ان الاضافة المعنوية على قسمين

قوله كمصارع مصر معناه بالفارسية کشتی گیر مصر قوله وكريم البلد فان قيل ان الكريم صفة مشبهة عامل في المعمول فيه فيكون من قبيل اضافة الصفة الى معمولها قلنا المراد من المعمول ما لا يكون مفعولا فيه كما قال الشارح فاعلها او مفعولها قوله اى لا يكون صادقا اشارة الى ان المراد من الجنس هو الامر الكلي لا الجنس المنطقي قوله الصادق عليه صفة كاشفة للجنس قوله بشرط ان يكون المضاف جواب سوال وهو انه ينتقض بنحو احد اليوم لانك قلت ان الاضافة بمعنى من يكون فيما اذا كان المضاف اليه جنسا للمضاف الصادق عليه وعلى غيره واليوم الخ كذلك لانه صادق على الاحد وعلى الغير فينبغي ان يكون بمعنى من البيانية فاجاب بقوله بشرط الخ وفي مادة النقض الشرط غير موجود قال مولانا عصام الدين لا حاجة الى هذا الشرط لانه اذا كان المضاف اليه من جنس المضاف اليه والا يلزم اضافة الخاص الى العام كزيد انسان مثلا وهي ممتنعة كما ذكره الشارح في بيان الحاصل

مع انه ليس كذلك ١٢

اقول لعله بعدم جواز اضافة الخاص الى العام لا يظهر الا من مثل هذا المقام وهو قوله بشرط قوله والحاصل اى حاصل بحث الاضافة او حاصل الاضافة في تحقيق هذا المقام لا حاصل عبارة المصنف اذ عبارته لا يدل على ما ذكره الشارح هو جواب سوال وهو ان الاضافة المعنوية بمعنى اللام فيما عدا الجنس

الا ان يلزم التقدير في عبارته ٢

.... ومعنى الجنس ان يكون المضاف اليه صادقا على المضاف وعلى غيره فعلى هذا النقض بقولنا لبس اسد لان المضاف اليه هنا ما عدا الجنس اذ لا يصدق على المضاف وغيره مع انه لا يجوز تقدير اللام فيه فاجاب بقوله والحاصل الخ حاصل الجواب ان ههنا التقسيم آخر

ثم من جنس المضاف فيلزم ان يكون المضاف الخ

له قوله مصارع مصر اه فان المصر والبلد ليسا معمولين لهما بل هما ظرفان لهما قاله مولانا عبد الرحمن رح ١٢ مفتی

قوله كاحد اليوم **فان قيل** كما ان اليوم اعم كذلك الاحد[1] ايضا اعم اذ يطلق على اليوم وعلى غير اليوم ايضا **قلنا** الاحد اذا استعمل في الايام اريد به اليوم المعين وهو ما بعد السبت فلا يكون اعم **قوله** على التقديرين ممتنعة اما على التقدير الاول فلان الاضافة اما للتعريف او للتخصيص وليس شيء منهما على هذا التقدير **فان قيل** يحقق التخفيف حينئذ مع انه لابد منه في الاضافة المعنوية ايضا
اي من التعريف والتخصيص ۲
قلنا التخفيف يحصل بترك احد المترادفين اما المضاف واما المضاف اليه فلا حاجة الى الاضافة واما على التقدير الثاني فلانه يلزم اضافة الاخص الى الاعم وهو غير جائز[2] **قوله** فان كان المضاف اليه اصلا اشارة الى الاعتراض على النحاة بان قولهم بان الاضافة بمعنى من انما يكون اذا كان بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه على الاطلاق ليس بسديد بل ينبغي ان يفصل فيه ويقال بعد العموم والخصوص من وجه ان المضاف اليه ان كان اصلا للمضاف فهي بمعنى من والا فبمعنى اللام **اجيب عنه** انا لا نسلم ان اصالة المضاف اليه شرط في الاضافة البيانية الا ترى الى قولهم مائة رجل ان اضافة المائة الى الرجل بيانية مع ان الرجل ليس اصلا للمائة قال مولانا عصام الدين لا يصح ان يكون هذه اضافة بيانية[ع] اذ لا يصح حمل رجل على المائة ولا العكس اقول المراد برجل جنسه والتنوين للوحدة الجنسية اي مائة هي هذا الجنس **قوله** واعلم انه دفع وهم وهو ان الاضافة اللامية هي التي يصح اظهار اللام فيها ولو لم يصح لا يصح جعلها لامية فعلى هذا ينبغي ان لا يصح عد قولهم كل رجل وكل واحد من الاضافة اللامية لان كلمة كل لازمة الاضافة فلو صح اظهار اللام انفك كلمة كل من الاضافة مع ان جميع النحاة صرحوا ان هذين المثالين معدودان من الاضافة اللامية واجاب البعض ان كلمة كل مؤولة بالافراد لانها وضعت لاحاطة الافراد فيكون معنى قولهم كل رجل افراد رجل ولا شك ان كلمة الافراد ليست بلازمة الاضافة فيصح اظهار اللام بين لفظ الافراد ولفظ رجل واجاب الشارح رح عن هذا الوهم بقوله واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام الا ترى الى قولهم يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك ان الاضافة فيها بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيها لفساد المعنى ومن قال في تحرير الوهم هكذا انه يتوهم المتوهم ان الاضافة اللامية هي التي يجوز اظهار اللام فيها فينبغي ان لا يصح عد قولهم يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك من الاضافة اللامية لعدم صحة اظهار اللام فيها فليس له فكر سليم اذ الشارح رح جعل هذه الامثلة الثلثة من المشهود على ان اظهار اللام ليس بشرط حيث قال فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه فلما كانت هذه الامثلة الثلثة من المشهود فعلم ان مادة النقض امثلة اخرى نحو كل رجل وكل واحد فافهم ولا تسرع برد ولا قبول ولو قلت هذا

---

[1] قال عبد الرحمن المقصود ههنا بيان الاعمية من وجه بينهما في الاضافة بمقدرين بدون انضمام القاعدة المذكورة ا ـــ بدون ملاحظة ا م خاص ۲ [2] لانه حينئذ لا يحصل التعريف ولا التخصيص ۱۲ م [3] لان المضاف اليه ليس اصلا للمضاف ۱۲ مفتی عبد الرحیم

بيان السوال قلت بيان السؤال يكون بقوله فلا يرد هذا السوال **قوله** اى يكون الاضافة جواب
سوال وهو انه فات المطابقة بين الراجع والمرجع لان الضمير راجع الى الاضافة بمعنى فى وهو مؤنث
والضمير مذكر اجاب بقوله اى كون الاضافة الخ **قوله** فى استعمالاتهم لما كان القلة قد يكون من
حيث الاستعمال وقد يكون من حيث القياس فلدفع الايهام وتعيين ماهو المراد قال الشارح رح فى استعمالاتهم
قوله وردها اشارة الى بيان العلامة على قلة **قوله** مثال للاضافة بمعنى اللام اشارة الى ان كثرة
الامثلة باعتبار كثرة الممثلات **قوله** اى ضرب واقع فى اليوم هذا بيان لحاصل المعنى والا
فاليوم ظرف للضرب لانه ظرف لوقوع الضرب وايضا ان اليوم ظرف للضرب لا انه صفة للضرب
باعتبار المتعلق وهو واقع فلا يرد ما قال عصام الدين **فان قيل** ان الاضافة اللفظية ايضا
منحصرة فى هذه الاقسام الثلثة نحو ضارب زيد وحسن الوجه وسارق الليلة فما وجه تخصيص
المعنوية بها **قلنا** حرف الاضافة فى الاضافة اللفظية غير منحصرة فى الثلاث بل يقدر بحسب اقتضاء
تعدى اسم الفاعل الى المفعول **قوله** اى للاضافة المعنوية وانما اضاف الضمير فى قوله تفيد الى الاضافة
المعنوية بقرينة البحث اذ البحث فيها **قوله** اى تعريف للمضاف ظاهر كلام المصنف رح ان الاضافة
المعنوية تفيد تعريف احدهما الى على التعيين وهو غير مراد فبين الشارح ماهو المراد وانما اخذ الشارح
هذا المراد من قوله مع المعرفة اذ القاعدة عندهم ان ماهو المذكور بعد لفظ مع هو الاصل وماهو المذكور
قبله هو تبع علم منها ان ماهو المذكور بعد **قوله** المعرفة عبارة عن المضاف اليه اذ هو اصل وماهو المذكور
قبله عبارة عن المضاف اذ هو تبع **قوله** لان الهيئة التركيبية رد على الشارح الهندى رح لانه قال
فى وجه افادتها التعريف ان نسبة الى معين مستلزم لمعلومية المنسوب **قوله** ومعهوديته اشارة
الى ان تعريف المضاف اليه انما يفيد تعريف المضاف عند قصد تعريفه فاذا كان غلام زيد معهودا
بين المتكلم والمخاطب فعند حضور غلام يقال جاءنى غلام زيد اى الغلام المعهود **قوله** كما لا يخفى
الا ترى ان نسبة الفعل الى فاعل معين لا يستلزم معهودية الفعل وتعريفه **قوله** من غير اشارة الى فلان
معين كما اذا كان لزيد غلمان كثيرة **قوله** قلنا حاصل الجواب ان الاضافة فى اصل الوضع للتعريف
وقد يكون التعريف بعارض ككثرة عبيد زيد كما ان اللام فى اصل الوضع للتعريف وقد يكون لغير التعريف لغير
بعارض بان يكون اللام زائدة **قوله** وليس يجرى جواب سوال ظاهر **قوله** الا ان يكون الخ جواب
سوال ظاهر **قوله** لتقييد الاضافة

۱ه من ان تقدير الواقع يدل على ان يكون اليوم صفة للضرب فانه قال اصل ضرب اليوم ضرب فى اليوم فهو متعلق بالضرب وليس بصفة لضرب بتقدير واقع فى اليوم قاله عبد الرحمن ۱۲م ۲ه وهو تعريف المضاف بقوله اى تعريف المضاف ۱۲ ۳ه تقريره ان ماذكره المص رح من ان الاضافة المعنوية تفيد التعريف اذا اضيف الى المعرفة منقوض بلفظ مثل وغير اذا اضيفتا الى المعرفة لانها اضافة معنوية والمضاف اليه معرفة مع انها لا تفيد تعريفا للمضاف اجاب بقوله وليس يجرى الخ ۱۲ ۴ه تقريره ان ماذكر منقوض بقولك عليك بالحركة غير السكون فان غير مضاف الى السكون وهو معرفة بالاضافة الخ وقع صفة للحركة فلو لم تفد الاضافة المعنوية تعريفا لفظ غير لما وقع صفة للحركة فاجاب بقوله الا ان يكون الخ ۱۲ منه

اشارة الى ان قوله وتخصيصا عطف على قوله وتعريفا قوله اى شرط الاضافة المعنوية دفع وهم
وهو ان الضمير في شرطها راجع الى مطلق الاضافة مع ان تجريد المضاف من التعريف لا يشترط في
الاضافة اللفظية نحو الضارب زيد والضاربو زيد لانه غير مجرد من التعريف فدفع بقوله اى شرط
الاضافة المعنوية قوله اذا كان معرفة جواب سوال ظاهر قوله بان يجعل واحدا اى يجعل العلم
فردا واحدا من المفهوم الذى هو صادق عليه و على غيره ففى العبارة مسامحة يعنى يجعل زيد
علما لاشخاص كثيرة ويأول زيد بمسمى بزيد وهذا مفهوم عام صادق عليه وعلى غيره وانما
لم يذكر طريق التنكير بوجه اخر وهو التاويل بالوصف المشتهر لان الطريق الذى ذكره الشارح جار
في جميع الاعلام بخلاف هذا الطريق اذ هو لا يجرى في جميع الاعلام بل يجرى في العلم الذى
له وصف يشتهر به ثم المراد من النكرة ما هو نكرة حكما لا حقيقة اذ النكرة الحقيقة هى التى وضعت
لغير معين والوضع غير موجود فى هذا الطريق قوله والمراد بالتجريد تجرده يعنى انه ذكر المتعدى
واراد منه اللازمى من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم قوله وخلوه جواب سوال وهو ان
ههنا امران احدهما ان اللام يكون موجودا فى المضاف ثم اسقط للاضافة وهو مسمى بالتجريد
والثانى ان لا يكون في المضاف لام من الابتداء وهو مسمى بالتجرد فلما اراد من التجريد
التجرد فلا يتناول العبارة للتجريد فاجاب بقوله وخلوه ولا شك ان الخلو اعم من التجريد
والتجرد قوله لكان طلبا للادنى وهو التخصيص فان قيل اذا كان المضاف معرفة كيف
يجوز حصول التخصيص فيها اذ معنى التخصيص هو قلة الاشتراك وههنا رفع الاشتراك
قلنا اذا اضيفت المعرفة الى النكرة تصير المضاف نكرة فى بادى النظر كما قال وههنا تخصصا
[illegible] ۱۲
مع النكرة قوله لكان تحصيل الحاصل[2] فان قيل يجوز ان يكون المضاف اليه اعرف من المضاف
نحو الغلام منا فلا يلزم تحصيل الحاصل قلنا المقصود من الاضافة الى المعرفة حصول اصل التعريف[3]
ولنقول لما لم يجز الاضافة فى صورة المساواة تحمل عليه صورة الاضافة الى الاعرف طردا
للباب فان قيل يجوز ان يضاف المعرفة الى المعرفة لا لتحصيل التعريف بل لامر كما يقال عمرو زيد
باضافة عمرو الى زيد لتعلق احدهما بالاخر وملازمة احدهما بالاخر قلنا انه اى باعتبار الغالب
اى تقليل الاحتمال ۱۲
اى الغرض الاغلب فى الاضافة هو التعريف واما الغرض الاخر كالملازمة فهو نادر قد
يكون وقد لا يكون قوله لا تبدل التعريف بتعريف اخر فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يجوز اضافة
المعرفة الى المعرفة بناء على انه تبدل التعريف بتعريف لان تعريف المعرف قلنا التبديل
انما يكون بوضع الواضع والعلمية ايضا وضع من الاوضاع ليصح التبديل بالعلمية بخلاف
الاضافة فانها ليست من الاوضاع فلا يصح التبديل بها وقد اجاب بعض المحشين من اعتراض الشرح

---

[1] تقريره ان ما ذكر منقوض بنحو غلام زيد لان التجريد يقتضى سبق التعريف ولم يوجد التعريف فى غلام زيد حتى يتجرد عنه اجاب بقوله اذا كان معرفة ۱۲ [2] لانه يكون ازديادا لمرتبة للمضاف ۱۲ [3] وقد حصل المعرفة فلو اضيف الى المعرفة لكان تحصيلا للحاصل فيه ما قاله عبد الحكيم ۱۲

الذی بینہ بقولہ فان قیل الخ بانا لا نسلم ان فی ہذہ الامثلۃ جعل المعرفۃ علما بل المعرفۃ ہو مدخول اللام وہو لفظ النجم والعلم ہو المجموع المرکب ای اللام ولفظ النجم فلا یمن اعتراض الشارح قولہ وما اجازہ الکوفیین جواب سوال وہو انکم شرطتم فی الاضافۃ المعنویۃ تجرید المضاف من التعریف فہو منقوض بقول الکوفیین الثلاثۃ الاثواب والخمسۃ الدراہم والمائۃ الدینار فانہا اضافۃ معنویۃ مع ان المضاف فیہا غیر مجرد من التعریف اجاب بقولہ وما اجازہ الکوفیین الخ قولہ من ترکیب انما زاد قولہ ترکیب لدفع سوال وہو ان قولہ من الثلثۃ الاثواب بیان المفعول اجاز وہو الضمیر البارز فی اجازہ او بیان لکلمۃ ما وہو ایضا مفعول لاجاز باعتبار ارجاع الضمیر الیہ وہذا البیان لا یصح لان مفعول اجاز لا یکون الا من الاحداث ومما یکون مقدورا للمتکلم والثلاثۃ والاثواب من الذوات فلذا ازاد الشارح لدفع ما قولہ من ترکیب وہو من الاحداث ومن مقدور المتکلم قولہ واما ما جاء فی الحدیث جواب السوال الظاہر واول الحدیث قولہ علیہ الصلوۃ والسلام اغتسلوا یوم الجمعۃ ولو اشتریتم کاسا بالالف الدینار قولہ نحو مصارع البلد اہ ونحو فاطر السموات والارض فانہ بمعنی الماضی فلا یعمل قولہ من قبیل اضافۃ اسم الفاعل الی مفعولہ وانما یعلم انہ من قبیل اضافۃ اسم الفاعل الی مفعولہ اذ فی قولہ حسن الوجہ اضافۃ صفۃ الی فاعلہ فلو کان ہذا ایضا من قبیل اضافۃ الصفۃ الی فاعلہ لیلزم تکرار المثال قولہ فائدۃ کالجواب سوال وہو ان جعل قولہ ولا تفید مستثنی منہ غیر صحیح اذ ہو یکون من الاسماء لا من الافعال وقولہ ولا تفید من الافعال فاجاب بقولہ فائدۃ یعنی ان المستثنی منہ محذوف وہو قولہ فائدۃ وہو من الاسماء قولہ لا تعریفا ولا تخصیصا وانما نفیہما الشارح مع ان نفیہما المستفاد من الحصر لامتناع الدلیل علیہ وہو قولہ لکونہا فی تقدیر الانفصال یعنی ان صورۃ الاتصال غیر زائدۃ علی صورۃ الانفصال فی التخصیص وعدمہ ومعناہ فی تقدیر الانفصال ای انفصال بین اللفظ والمعنی لان لفظ الاضافۃ اللفظیۃ مجرور بالاضافۃ ومعناہ مرفوع اذ ہو فاعل او ہو منصوب اذ ہو مفعول بخلاف المعنویۃ لانہ مجرور لفظا ومعنی قولہ لا فی المعنی جواب سوال وہو ان قولہ فی اللفظ مستدرک لان التخفیف لا یکون الا فی اللفظ حاصل الجواب انہ احتراز عن الخفۃ فی المعنی بان تسقط الخ اقول جاز ان یکون المعنی موصوفا بالخفۃ التی بہذا المعنی ای الذی قررہ الشارح نعم لا یکون موصوفا بالخفۃ التی یکون اللفظ موصوفا بہا فلا یرد ما قال مولنا عصام الدین من ان قولہ لا فی المعنی انما یصح اذا کان المعنی موصوفا بالخفۃ کاللفظ مع انہ لیس کذلک ثم قال مولانا المذکور ان قولہ لا فی المعنی صریح فی ان المراد من الحصر ہو الحصر الاضافی ای تفید تخفیفا فی اللفظ دون المعنی فیکون الحصر حینئذ بالنسبۃ

ذکر

قال ذوالرّمۃ اشارۃ الی بیان ترک اللام قولہ

---

[۱] لتقریرہ ان ما ذکر منقوض لقولہ علیہ السلام بالالف الدینار لان اضافۃ معنویۃ مع ان المضاف الیہ غیر مجرد من التعریف اجاب بقولہ واما ما جاء فی الحدیث الخ ۱۲ [۲] عدم ذکر المحدثین مخرجہ یدل سقاطہ وضعفہ ولو کان لہ مخرج لذکروہ فضلا عن رکاکۃ الفاظہ واللہ اعلم ۱۲ شرح مولانا مولوی مفتی عبد الرحیم الفشاوری

الى المعنى مع ان قوله لا تعريفا ولا تخصيصا يفيد ان الحصر كان بالنسبة الى التعريف والتخصيص فبينهما تدافع انتهى كلامه **قوله** الا تخفيفا في اللفظ حصران اضافيان الاول بالنسبة الى قوله تخفيفا فقط والثاني بالنسبة الى مجموع قوله تخفيفا في اللفظ فالاول بالنسبة الى الاول والثاني بالنسبة الى الثاني **قوله** والتخفيف اللفظي **جواب سوال** وهو انه لم قال تخفيفا في اللفظ ولم يقل تخفيفا في المضاف مع ان المراد من اللفظ هذا الاخير فاجاب بقوله والتخفيف اللفظي يعني ان التخفيف اللفظي غير مختص[1] بالمضاف **قوله** او حكما **جواب سوال** وهو ان ما ذكر منقوض بنحو حواج بيت الله فان فيه اضافة لفظية وليس فيه تخفيف[2] لعدم وجود التنوين في حواج اذ هو غير منصرف فاجاب بقوله او حكما يعني ان التخفيف اعم من ان يكون حقيقة او حكما وههنا تخفيف حكما اذ في قوله حواج تنوين حكمي قبل الاضافة اذ معنى التنوين الحكمي ههنا انه بحيث لو كان ثمه تنوين لسقط بهذه الاضافة وبهذا اسقط النقض باضافة اسم التفضيل نحو افضل الناس بانه اضافة لفظية مع انه لا يفيد تخفيفا لعدم حذف التنوين منه لعدم وجوده اجيب عنه لا نسلم انه لا تفيد تخفيفا اذ لو لم يكن مضافا ليستعمل بمن او باللام وهما يحذف فان عند الاضافة تحينئذ تفيد تخفيفا في اللفظ **قوله** واستتاره في الصفة لا يقال لا يكون التخفيف في المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في المضاف لانه وان سقط منه الضمير لكن اورد في موضع الالف واللام قلنا حرف الساكن اخف بالنسبة الى المتحرك **قوله** كالقائم الغلام وانما جاز اضافة المعرف باللام في اللفظية لعدم العلة الجارية في المعنوية فيها[3] دون تلك لان اللام في اسم الفاعل والمفعول اسمية بمعنى الذي لا حرفية فلا يكون التعريف بدخولها لانه لا يكون لتعريف المدخول الا اللام الحرفية فلام الاسمية يكون بنفسها معرفة لا مدخولها **قوله** القائم غلامه وانما كان اصله ذلك لان ذكر اللام ليعلم انه ليس تخفيفا في المضاف وهو سقوط التنوين لانه سقط باللام وانما اورد الضمير في المضاف اليه لثبوت العائد في نسبة الجملة الى الموصوف وهو زيد مثلا وايضا انما اورد الضمير في المضاف اليه لتعين الغلام ثم خفف المضاف بحذف الضمير ثم يرد عليه انه لما حذف الضمير لم يبق العائد فاجاب بقوله واستتر في القائم وانما اورد اللام[4] في الغلام لتعينه لانه لما حذف الضمير منه بقي مبهما فكان القائم الغلام **قوله** واستتر في القائم **فان قيل** فعلى هذا يلزم ههنا تعدد الفاعل وهو الضمير المستتر والغلام **قلنا** انما يلزم ذلك في بادي الرأي لكن لا يلزم ذلك في الواقع لان الغلام مشبه بالمفعول وتحقيقه في بحث الصفة المشبهة

---

[1] بل قد يكون في لفظ وقد يكون . . . . في لفظ المضاف اليه فقط وقد يكون فيهما معا ۱۲م [2] لا في المضاف ولا في لفظ المضاف اليه ۲. [3] من ان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلب الادنى مع حصول الاعلى ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل ۱۲ [4] دون المعرفة بالشيء فيها تجريد المضاف من التعريف ۱۲م [5] لام التعريف عوضا عن المضاف اليه ۱۲م

قوله باضافة الصفة دفع وهم وهو ان الجواز مختص بهذه المادة اعنى مررت برجل حسن الوجه
فدفعه بقوله باضافة الصفة يعنى ان المقصود اضافة الصفة الى المعمول مطلقا سواء كان فى هذه
المادة او غيره قوله والمراد الخ جواب سوال وهو انه لا دخل لانتفاء التخصيص لا بالمثال
الاول ولا بالمثال الثانى فكيف يصح جعل الامور الثلثة من المشار اليه فاجاب بقوله والمراد الخ
يعنى ان جعل الامور الثلثة مشارا اليه جائزة باعتبار الاكثر فيكون للاكثر حكم الكل كما يقال بنو فلان
قتلوا زيدا مع ان القتل صدر من البعض لا من الكل قوله فلا يرد انه لا دخل فى ذلك الاستلزام
لانتفاء التخصيص فان قيل كما انه لا دخل فيه لانتفاء التخصيص كذلك لا دخل لوجود التخفيف
فى جواز التركيب الاول وامتناع الثانى قلنا وان لم يكن لوجود التخفيف دخل فى التركيبين
الاوليين لكن له دخل فى جواز التركيب الثالث اعنى قوله الضارب زيد والضاربوا زيد وليس لانتفاء
التخصيص دخل اصلا او نقول لا نسلم انه لا دخل لوجود التخفيف فى جواز التركيب الاول لانه لو
لم يفد الاضافة اللفظية التخفيف لم يجز هذا التركيب لان الوجه فاعل الحسن والفاعل لا يكون
مجرورا ولما كان الوجه مجرورا فهو ليس الا لاجل التخفيف بان يسقط التنوين لاجل الاضافة
اللفظية قوله تركيب الضارب زيد وانما زاد الشارح لفظ التركيب مع ان قوله الضارب زيد مضاف
ومضاف اليه وهو يصلح ان يكون فاعلا كما فى قولهم جاءنى غلام زيد لكن انما زاد لفظ التركيب
ههنا اما لاجل متابعة السابق واما لاجل ان اللام اذا دخل على اسم الفاعل فيكون اللام بمعنى الذى
واسم الفاعل بمعنى الفعل فيكون جملة معنى فلا يصلح ان يكون فاعلا فلذا زاد لفظ التركيب
قوله ولا شك الخ فيه توطية للاعتراض على المصنف رح بقوله وعلى هذا كان الانسب الخ و
حاصل الاعتراض ان هذا التفريع تفريع على امر واحد وهو وجوب التخفيف فقط بخلاف التفريع
السابق فانه متفرع على امرين وهما التخفيف وانتفاء التعريف فعلى هذا كان الانسب تقديم هذا
الفرع لانه متفرع على امر واحد والتفريع السابق على امرين وما يتفرع على امر واحد مقدم على امرين
لان الاول بمنزلة المفرد والثانى بمنزلة المركب وقيل فى الاعتراض انما كان الانسب تقديم
هذا الفرع لان هذا التفريع بناء على اصل مذكور صريحا اعنى قوله ولا تفيد الا تخفيفا فى اللفظ
بخلاف اصل الفرعين السابقين فانه مذكور ضمنا حيث قال الشارح رح لا تعريفا ولا تخصيصا بيانا
لما خرج بقول المصنف قوله لكنه اخره اشارة الى الجواب يعنى انه وان كان مفردا او وان كان اصله
مذكورا لكن لما كان لواحقه كثيرة اخره لهذا وهى قوله خلافا للفراء وقوله وضعف الواهب
قوله وانما جاز الضارب الرجل الى اخره قوله المتقدمة حسا المراد من الحس هو الحس بالسمع
لا بالبصر لانها الفاظ وهى غير محسوسة بالبصر واما النقوش فليس بالفاظ فان قيل ان كلمة ما فى قوله
ما زيد قائما مؤخر من مجموع زيد وقائم لانه من داخل الجملة مع انه مقدم حسا فليمكن

له سم آنه ليس كذلك لان قوله مررت برجل شريف النسب الخ جائز ۱۲م له والله اعلم بمراده تحشى بهذا الجواب والجواب الحسن

۳ ما قال الچلپی ان ثم اشارة الى ما يفهم من الحصر وهو مجموع امور ثلثة ثبوت التخفيف وانتفاء التعريف والتخصيص ولا يلزم من مرتبة على المجموع ترتبه على كل واحد من اجزائه ، مفتی عبد الرحيم

ایضا لذلک یعنی یکون مقدما صاما مع انه مؤخر فی الواقع قلنا ان فی تاخیر کلمة ما فی الواقع
وجد القرینة وهو انه عامل فی الاسم والخبر ولا شک ان المعمول مقدم علی العامل فی الواقع لا فی
الذهن بخلاف اللام فانه لا قرینة علی تاخیره فی الواقع وهو انه مقدم فی الخارج کذلک مقدم فی
الذهن قوله فی شعر الاعشی وهو عبارة عن خمسة عشر شاعرا من خمسة عشر قبیلة قوله فساد
المعنی باعتبار العطف وانما لم یعتبر اضافة الواهب الی المائة لوجوه ثلثة الاول انه ممتنع لا انه ضعیف
والمصنف رح مدعی لاثبات الضعف وهو لا یکون الا ان یعتبر اضافة الواهب الی العبد لا الی المائة
والثانی ان اضافة الواهب الی المائة جائزة لانه من باب الضارب الرجل والثالث انه لو اعتبر اضافة
المعطوف علیه لم یکن قول المصنف اشارة الی مسئلة ابتدائیة مع انه یحتمل ذلک کما قال الشارح رح فیما
بعد وذلک ان یجعل کل واحد منهما اشارة الی مسئلة علیحدة قوله یعنی ان هذا القول ضعیف هذا
قول الشارح رح الهندی نقله الشارح للاعتراض علیه بقوله ولا یخفی ان فیه شوب[1] مصادرة ای
فیه رائحة مصادرة لان اثبات المطلوب ای امتناع مثل الضارب زید یتوقف علی ابطال دلیل
الخصم ای قوله الواهب المائة الخ وابطاله یتوقف علی اثبات المطلوب وانما قال فیه شوب مصادرة
ولم یقل فیه عین مصادرة اذ المدعی وهو امتناع الضارب زید لم یجعل دلیلا له بل[2] ههنا توقف
بین شیئین ویقال له الدور فلذا قال شوب مصادرة ولم یقل عین مصادرة اجیب عنه ، لا نسلم ان
ابطال الدلیل موقوف علی امتناع الضارب زید بل موقوف علی قول الشارح لعدم الفائدة وعدم
الفائدة غیر موقوف علی ابطال الدلیل فلا یلزم الدور قوله اللهم اشار بذکر اللهم الی ضعف
هذا التوجیه لانه خلاف الظاهر من العبارة اذ المتبادر ضعفه فی الترکیب لا فی الاستدلال لانه
من الامور الخارجیة قوله اذ لا تصرف فیه علی الجاری مجری العهد بان یکون الواهب مضافا الیه بواسطة
العطف قوله علی المحل ای محل المائة اذ هو مفعول به قوله ای محل وحده جواب سوال وهو ان قوله
الواهب المائة من المفردات یعنی انه لیس بجملة فلو جعل مبتدأ لا یوجد خبره ولو جعل خبرا
لا یوجد مبتدأه فاجاب بقوله ای محل وحده یعنی انه خبر لکن بحذف المبتدأ وهو قوله محل وحده
ومن قال فی السوال ان قوله الواهب المائة صیغة اسم الفاعل وهو انما یعمل بشرط الاعتماد ولم یوجد
فاقول لا نسلم ان الواهب لم یعتمد بل اعتمد علی الالف واللام کما تری قوله ای البیض اشارة الی تفسیر
غیر المشهور بالمشهور قوله یستوی فیه جواب سوال وهو ان المائة مؤنث والهجان مذکر فلم یثبت
المطابقة بین الصفة والموصوف فکیف یصح قول الشارح رح والهجان صفة للمائة وایضا لا یصح تفسیر الهجان
بالبیض اذ البیض بالکسر جمع بیض بالفتح فیلزم تفسیر المفرد بالجمع فاجاب بقوله یستوی الخ وههنا
ملحوظ بلحاظ الجمع والجمع بتاویل الجماعة مفرد مؤنث فکسر الهاء فی الهجان ان اعتبر مکسر رجال یکون جمعا وان

---

[1] قال العلوی المصادرة علی المطلوب علی اربعة انواع احدها ان یکون المدعی عین الدلیل والثانی ان یکون جزء الدلیل والثالث ان یکون المدعی موقوفا علیه الدلیل والرابع ان یکون موقوفا علیه جزء الدلیل والکل باطل لاشتماله علی الدور ۱۲م

[2] تقریره ان اضافة العبد الی ضمیر المائة غیر جائز لان العبد عبارة عن المملوکیة والمملوکیة لا یتصور للمائة اجاب بقوله ای راعیها یعنی ان المراد من العبد

الراعی لهجان لان الراعی یقوم بخدمة هذا المائة الهجان کما ان العبد یقوم بخدمة مولاه وان المراد من العبد هو العبد حقیقة لکن اضافة العبد الی الضمیر الراجع الیهما بادنی ملابسة او عبد صاحبها قاله عبد الرحمن رحمه

اعتبر بكسر حمار يكون مفردا قوله والجار صفة للمأة جواب سوال وهو انه لما كان في البيان
معنى الجمع فلا يصح جعله تميزا للمأة لان تميز عددالاعلى لا يكون الا مفردا فاجاب بقوله والجار
صفة للمأة يعني ان قوله والجار وان كان تميزا للمأة في الواقع لكن في التركيب وقع صفة للمأة او
بدلا عنها قوله او من قبيل الخ عطف على قوله والانه قد تحصل في المعطوف الخ فيكون هذا اشارة
الى ضعف اخر في هذا التركيب قوله اى بائعها جواب سوال ظاهر قوله لادنى ملابسة فمعنى
عبد هاني مالكها بحذف المضاف قوله وحقيقة الامر جواب سوال وهو انه ينبغي للشارح ان
يتعين احدهما ليعلم حاله فاجاب بقوله وحقيقة الامر الخ يعني انما لم يتعين الشارح احدهما
لان تعين احدهما موقوف على حركة حرف الروي من القصيدة والحال ان الشارح رح مشكك في
حركة حرف الروي قوله واما الانه قاسه عطف على قوله امالانه توهم قوله يعني كان القياس
جواب سوال وهو ان الحمل يقتضي المعنى الاصلي وهو غير معلوم ههنا فاجاب بقوله يعني كان القياس
قوله وهو جر الوجه وانما قال الحسن الوجه لانه وان لم يكن فيه التخفيف من جهة المضاف لكن فيه تخفيف
من جهة المضاف اليه وهو حذف الضمير واستتاره في الصفة كما مر وانما قال لان هذا الوجه مختار
لترويج الحمل وترغيبه والا فهو مساوي مع الوجهين الاخيرين قوله على التشبيه بالمفعول وان كان
فاعلا ما كونه مشبها به فلما ذكر ان الوجه بمنزلة التميز قوله وهذا الاشتراك الخ لان للمضاف اليه
في الضارب زيد ليس بجنس معرف باللام بخلاف الضارب الرجل قوله يعني انما جاز الضاربك اشارة
الى بيان حاصل العطف قوله مع ان القياس جواب سوال ظاهر قوله وغيرهما من التثنية نحو الضاربا
هما والجمع نحو الضاربهم قوله اى في قول من قال جواب سوال وهو انه لا يصح ظرفية من لقوله
جاز او لقوله الضاربك لان الظروف على قسمين احدهما حقيقي وهو الزمان او المكان والاخر اعتباري
وهو ظرفية الاوصاف للموصوفات نحو زيد في العلم وزيد في الكرم وزيد في الحلم وقوله فيمن
ليس بواحد منهما اجاب بقوله اى في قول من قال قوله اى الضارب في الضاربك دفع
وهم وهو انه يفهم من عبارة المصنف رح ان مجموع الضاربك مضاف مع انه ليس كذلك فدفع
بقوله اى الضارب الخ قوله مضاف فيكون الكاف حينئذ مجرور المحل قوله اى المحمولية
وانما جعل المصنف رح محمولا لدفع ما يقال من انه لا يتحد الفاعل حينئذ لان فاعل المفعول له هو المتكلم لان
الحامل هو المتكلم وفاعل الفعل هو الضاربك فاذا كان بمعنى المحمولية ليتحد فاعلهما لان المحمول ليس
الا تركيب الضاربك وقيل يجوز ان يكون الفعل هو قال الجاز فيكون فاعلهما متحدا حينئذ قال مولانا عصام
ما الوجه للشارح انه لم يجعل قوله حملا المذكور في قوله وانما جاز الضارب الخ حملا على المصدر المجهول اعني المحمولية
هذا حاصل عبارة عصام الدين ۱۲

سله تقريره ان اضافة العبد الى ضمير المأة غير جائز لان العبد عبارة عن المملوكية والمملوكية لا يتصور للمأة اجاب بقوله لادنى ملابسة يعني ان المراد من العبد
الراعي مجازا لان الراعي يقوم بخدمة هذه المأة الهجان كما ان العبد يقوم بخدمة مولاه او ان المراد من العبد هو العبد حقيقة لكن اضافة العبد الى الضمير الراجع اليها
بادنى ملابسة اى عبد صاحبها مالكها عبدالرحمن ۱۲ حاشية سه الروي هو الحرف الذي يبنى عليه القصيدة وينسب اليه فيقال قصيدة دالية ۱۲ علوی

صح ان اعتراض عدم اتحاد الفاعل وارد ثمہ ایضا فالشارح رح غفل عنہ فصدق وحق ما قال ان
الانسان مشتق من النسیان قولہ لان الشارح کثیرا ما یکتفی من السابق باللاحق وایضا ان الشارح توجہ
الی بیان الحمل الثانی ولم یتوجہ الی بیان الحمل الاول لان الشارح اراد ان یفرغ من بیان المقصود الاصلی
من الکلام ثم یشرع فی بیان حل الترکیب الذی ہو المقصود بالتبع **قولہ** وبیانہ الخ **جواب سوال**
وہو ان الحمل یقتضی المناسبة ولا مناسبة بین الضاربک وضاربک اذ احدہما متلبس باللام دون
الاخر **اجاب** بقولہ وبیانہ یعنی ان المناسبة ہہنا من وجہ آخر وہو ما تبین الشارح **قولہ** وان لم یحصل
التخفیف بالاضافة وانما التزموا التخفیف من غیر نظر الی الاضافة لامتناع اجتماع التنوین مع الضمیر
المتصل لان التنوین یؤذن بانفصال ما بعدہ عما قبلہ والضمیر المتصل یؤذن بالاتصال **قولہ** لانہما لیسا
من باب واحد لان المضاف الیہ فی الضاربک زید لیس ضمیرا متصلا **فان قیل** لما جاز حمل الضاربک
علی ضاربک ینبغی ان یجوز حمل الضارب زید علی ضارب زید **قلنا** بین المثالین فرق لان الضاربک مشابہ
بضاربک فی انہ حذف التنوین فیہما قبل الاضافة لا للاضافة ومحل النقض لیس کذلک فالقیاس مع
الفارق **فان قیل** ان حذف التنوین فی ضاربک اذا لم یکن للاضافة فکیف یصح ما قال ان الاضافة اللفظیة
تفید تخفیفا فی اللفظ **قلنا** سلمنا انہا تفید تخفیفا لکن اذا وجد محلا للتخفیف وہہنا لم یوجد کما فی
حواج بیت اللہ ویمکن ان یجاب بان ہذا اذا لم یکن المضاف الیہ ضمیرا متصلا وایضا لو صح حمل
الضارب زید علی ضارب زید لم یبق لاشتراط التخفیف فائدة مع ان اشتراط التخفیف فی الاضافة
اللفظیة ثابت بالاجماع **قولہ** والدلیل جواب سوال وہو انہ لم لا یجوز ان یکون سقوط التنوین فی
ضاربک لاجل الاضافة لا لاجل اتصال الکاف فمن این علم ان السقوط للاتصال فاجاب بقولہ و
الدلیل الخ **قولہ** ولن یتصور ضاربنک ای لم یجیٔ فی استعمال العرب ضاربنک لما ای اتصال الضمیر مع
وجوب التنوین **قولہ** ولن یتصور ای لا یمکن الحصول العقلی المقارن بالوقوع بان یقال ضاربنک بالتنوین
او الاتصال بحذفہما لان التنوین لا یجتمع مع الضمیر المتصل منصوبا او مجرورا لما عرفت فلا یرد
ما یقال انہ لا مانع من التصور فکیف یصح قولہ ولن یتصور ویمکن ان یکون ذلک للمبالغة فی النفی **قولہ**
ولقائل ان یقول الخ اجیب عنہ انہ لو کان کذلک لسمع من العرب قبل الاضافة ہکذا مع انہ لیس کذلک و
ان التنوین لو کان مما یفصل الضمیر عن العامل لفصلہ لسمع من العرب کذلک مع انہ لم یسمع وانما المسموع
الاتصال بحذفہ وایضا لا نسلم ان اصلہ ضارب ایاک لان الضمیر المتصل اصل وفی الانفصال عدول من الاصل
الی غیر الاصل فالعدول الی الانفصال عند تعذر الاتصال کما قال المصنف رح فی بحث الضمائر ولا یصاغ المنفصل
الا عند تعذر المتصل **قولہ** وحصل التخفیف جدا انما قال جدا لحصول التخفیف فی المضاف والمضاف الیہ
جمیعا اما فی المضاف فظاہر بحذف التنوین منہ للاضافة واما فی المضاف الیہ فلتبدیل المنفصل بالمتصل قال

له ولما لم ینظر الی التخفیف فی ضاربک منع اللبس فی الضاربک قالہ عبد الرحمن ۱۲ له ووجہ الحمل اشتراکہما فی کون المضاف الیہ فیہما من الضمائر الی علم ۱۲ م له
یعنی لیس الضارب زید مشابہا بضارب زید فی ذلک لانہ حذف التنوین فی ضارب زید للاضافة وفی الضارب زید قبل الاضافة قالہ عبد الرحمن ۱۲ مفتی

مولانا عصام الدين ان التخفيف في المضاف اليه لا يكون الا بحذف شئ منه فلا يكون[1] بالتبديل اقول ان التبديل انما لا يعتبر ههنا اذا كان تبديل الاخف بالاثقل او بالمساوى واما اذا كان تبديل الاثقل بالاخف فهو بمنزلة حذف شئ منه قوله واعلم انا حملنا الخ اشارة الى بيان فائدة جديدة قوله على التقدير الاول فالمصادرة انما نشأت من بطلان استدلال الفراء وههنا الاستدلال غير موجود فكلا البطلان والمصادرة غير موجودة قوله وارجاع كل الخ مبتدأ وقوله ظاهرة خبره وانما قال ظاهرة ولم يقل ظاهر بغير التاء لان الارجاع مضاف الى المؤنث وهو الصورتين وكلمة كل للاحاطة تابعة للمضاف اليه ومن قال ان المصدر يؤنث ويذكر فقد خطأ خطأ عظيما لان اجراء التذكير والتانيث في المصدر انما هو في المصدر ذي التاء نحو مضاربة لانه ان نظر الى التاء يأتي بالتانيث وان نظر الى انه يقال له مصدر فيأتي بالتذكير وانما كانت[2] ظاهرة في المسئلة لانهما مثل الضارب زيد بدون توسط العطف فكما انه مسئلة على حدة فكذا كل واحد منهما مسئلة على حدة بخلاف الواهب المائة اذ اضافة الواهب الى عبدها بواسطة العطف فلا يكون مثل الضارب زيد فلا يكون ظاهرا في المسئلة قوله ويتضمن الرد على الفراء جواب سوال وهو انه لما كانت ارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهرة فكيف يثبت الرد بهما كما فعل الشارح رح سابقا اجاب بقوله ويتضمن الرد على الفراء الخ ثم قوله ويتضمن الرد الخ اشارة الى ان المسئلة الاولى ظاهرة في الرد ويتضمن المسئلة قوله مع بقاء المعنى المفاد دفع وهم وهو ان عدم اضافة الموصوف الى الصفة في صورة عدم بقاء المعنى الوصفي ثابت ايضا مع ان ههنا لم يوجد المانع ثم انما لا يضاف مع بقاء المعنى الوصفي باعتبار وجوه ثلثة احدها ما قال الشارح رح بقوله لان كل الخ والثاني انه على هذا يلزم اجتماع المتضادين لان الصفة يكون تابعة للموصوف في الاعراب والمضاف اليه لا يكون الا مجرورا فيلزم[3] كون الشئ الواحد مجرورا ومرفوعا والثالث انه يلزم في الموصوف ان يكون اخص او مساويا ويلزم في المضاف ان يكون اعم[4] او مباينا كما عرفت قوله معنى الخ اذ معنى التركيب الوصفي تقييد شئ بشئ والاضافة به مع صحة حمل الثاني على الاول كما في جاءني زيد فاضل واما معنى التركيب الاضافي فهو نسبة الشئ الى شئ مع عدم صحة حمل الثاني على الاول بناء على الاغلب اذ يصح الحمل في الاضافة البيانية كما في خاتم فضة ١٢ قوله لان المعنى بعينه لا ينضاف صفة الخ وايضا ان الصفة لا يخلو اما ان يقدم على الموصوف او لا فعلى الاول يلزم تقدم الصفة على الموصوف وعلى الثاني يلزم تاخير المضاف عن المضاف اليه وكل واحد منهما لا يجوز قوله خلافا للكوفية ودليلهم قول العرب مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء قوله ويرد على القاعدة[5] الاولى الخ اي يرد على البصريين من جانب الكوفية قوله وهو قول الضمير في هو راجع الى القاعدة وتذكيره باعتبار الخبر قوله فان في كل واحد الفاء لتعليل تطبيق المثال على الممثل قوله وقد اضيف اليهما موصوفاتهما فان قيل فليكن

---

[1] فلا يرد ما قيل انه لا يحتاج الى حمل اضاربك على ضاربك لحصول التخفيف في المضاف اليه بالتبديل ايضا لعبد الرحمن ١٢م [2] اي ارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة على حدة ١٢ [3] الاولى ان نقول فلم يبق محجوب التبعية ١٢م [4] وبين الاخص والاعم منافاة ١٢م [5] نسخهم

[6] يجوز ارادة المعنى الوصفي من التركيب الاضافي ١٢م عه ١ ے في التوجيه بان الشارح قال ظاهرة ولم يقل ظاهر ١٢م

اضافة الموصوف الی الصفة فی هذه الکلمات بعد زوال المعنی الوصفی والاضافة بعد زوال المعنی الوصفی جائز اجیب عنہ ان زوال المعنی الوصفی عن هذه الاشیاء غیر جائز لانها مشتقات فلا بد لها من بقاء المعنی الوصفی فلا یصح خلوها من الوصف **قوله** مقدر ای فی نظم الکلام ای مقدرا من الخارج **قوله** محذوفا ای ساقطا لکن معنی الجامع صادق علی الوقت وغیره فارید منه ههنا الوقت کما یؤخذ احد المعانی من الصفات الغالبة کالرحمن فانه صادق علی الله تعالی وغیره ثم غلب علی الله تعالی **قوله** وبقلة الحمقاء وانما وصفوها بالحمقاء لانها تنبت فی مجاری البول ومواطی الاقدام ویقال لها فی الافغانی ورخارپی **قوله** لکن هذا التاویل لا یتمشی ای لا یجری دفع وهم وهو ان هذا التاویل یجری فی جانب الغربی ایضا فلم لم یذکره الشارح اجاب بقوله لکن هذا التاویل الخ **قوله** لا توصیف مکان هو جانب بها ای بالغربیة وضمیر هو راجع الی الجانب والضمیر فی جانبه راجع الی المکان والظاهر ان یکتفی بقوله لا توصیف مکان بها الا انه لما کان الجانب مذکورا فی المثال ففی توصیف المکان بالغربی ینبغی ان یراعی معنی الجانب ایضا **قوله** جزء وکل فالمکان الجزء هو المتصل بالمغرب والمکان الکل عبارة عن جمیع الارض ثم یرد علیه ان بین المضاف والمضاف الیه لا بد من المغایرة ولا تغایر ههنا اذ الجانب هو المکان فاجاب بقوله والاضافة بیانیة **قوله** بانهم حذفوا قطیفة وانما یجوز حذفها لانها کلمة من الکلمات وحذف سائر الکلمات جائز لکن اذا حذف هذا ثم لما حذف الموصوف فیکون الجرد بهما لا یعلم انه قطیفة او غیرها فاوردوا قطیفة اخری لبیان الجرد فان قیل ینبغی ان یظهر القطیفة التی حذفوها لبیان الجرد فلا حاجة الی قطیفة اخری **قلنا** مرادنا بیان الجرد والشیء لا یبین بذکر الموصوف بل الموصوف یبین بذکر الصفة فلما لم یعد موصوفا صار کانه لیس اسم صفة والیضا انما هو اسم غیر صفة ...... اوند ذکر فی الحاشیة الجرد رشیانہ کہنگے ونرسودگی حتی صار کانه اسم غیر صفة فی انه یستعمل بدون الموصوف فان الصفات لا بد لها من موصوف مذکورا ومقدرا ووجه صیرورته اسما انه قصد به الجرد مع قطع النظر عن الوصف فلم یطلب موصوفا **قوله** ای مشابه جواب سوال وهو ان المماثلة عبارة عن الاشتراک فی النوع کاشتراک زید وعمرو فی الانسانیة والعموم والخصوص من الاوصاف فاجاب بقوله ای مشابه یعنی ان المراد من المماثلة هو المشابهة لانهما قسمان لقسم واحد وهو المناسبة ولا شک ان المشابهة اشتراک فی الکیفیة **قوله** للمضاف الیه فان قیل لما لم یکن الاضافة لا یصح اطلاق المضاف الیه علیه **قلنا** المراد من المضاف الیه فی قوله لا یضاف اسم مماثل الاسم الذی ارید کونه مضافا الیه **قوله** فی العموم والخصوص فقوله فی العموم ای فی الشمول والاطلاق فان کل ما یطلق علیه اللیث یطلق علیه الاسد وبالعکس فان کلما لم یطلق علیه اللیث لم یطلق علیه الاسد وقوله والخصوص ای فی عدم الشمول والاطلاق فان کلما لم یطلق علیه الاسد لم یطلق علیه اللیث وبالعکس **قوله** سواء کانا

لـه تقریر الایراد انهم یقولون المسجد الجامع والجانب الغربی والصلوة الاولی والبقلة الحمقاء ولا یخفی ان المسجد فی المثال المذکور موصوف والجامع صفة فاذا قالوا مسجد الجامع فقد اضافوا الموصوف الی صفة وکذلک فی الامثلة الثلثة المذکورة قاله عبد الحق ۱۲ منه

الی قطیفة للتخصیص لا لانه

اضافة الصفة الی الموصوف ۱۲

حـه فی قوله لتوصیف الجانب بالغربیة فی قوله هو جانب ۱۲

قوله

مترادفين دفع وهم ينشأ من المثال وهو ان المراد من المماثلة ما يكون بين المترادفين فقط فلا يتناول
المتساويين فدفع بقوله سواء كانا مترادفين اي الامران اللذان اشتركا في المفهوم كالليث و
الاسد والحبس والمنع او غير مترادفين بل متساويين اي الامران اللذان اشتركا في الصدق كالانسان
والناطق فان مفهومهما مغائر لكن ما صدقا عليه واحد قوله في الاعيان جواب سوال وهو ان للمثال
الواحد كان فما الحاجة الى ايراد المثالين فاجاب بقوله في الاعيان يعني ان المثال الاول في الاعيان والثاني
في المعاني ثم يرد عليه ان الاعيان جمع عين وهو من الالفاظ المشتركة فلا يعلم معناه وكذا المعاني جمع معنى
بمعنى ما يفهم من اللفظ وهو ايضا في الاعيان فلا فائدة في ذكر المثالين فاجاب الشارح عن الاول بزيادة
قوله والجثث وعن الثاني بقوله والاحداث يعني ليس المراد من المعنى ما يفهم من اللفظ بل المراد منه ما كان
قائما بالغير قوله لغو لا فائدة فيه فان قيل فيه فائدة التخفيف بحذف التنوين قلنا التخفيف بحذف
الاسد ازيد من حذف التنوين من الليث وايضا هذه اضافة معنوية والمقصود الاعم منها التعريف
او التخصيص قوله بخلاف كل الدراهم وعين الشيء جواب سوال وهو ان القاعدة منقوضة بقولهم كل
الدراهم وعين الشيء لان الكل عين الدراهم وكذا العين هو الشيء فاجاب عنه بقوله بخلاف الخ قوله فانه
يختص به اي لا نسلم ان لفظ الكل والعين مماثل للدراهم والشيء بل المضاف فيهما عام خص بالاضافة قوله
اي تصير خاصا جواب سوال وهو ان التخصيص مستقيم في النكرة دون المعرفة لان فيها التعريف دون
التخصيص فاجاب بقوله اي تصير خاصا الخ قوله واعمية العين الخ اشارة الى الاعتراض اجيب عنه ان
الخفاء فيما اذا اريد بالشيء الموجود وحمل العين ايضا على ذلك او اريد بالشيء ما يمكن ان يعلم ويخبر عنه
وحمل العين ايضا على ذلك واما اذا حمل الشيء على الموجود في الخارج والعين على المعدوم والموجود فلا خفاء
في كون العين اعم من الشيء قوله اسمان لمسمى واحد ولا يخفى ان هذا السوال يرد على القاعدة السابقة
ايضا وهي قوله تشترط تجريد المضاف من التعريف لانا اضيف سعيد الى كرز مع عدم تجريده عن العلمية
والجواب عنه ايضا ما ذكره بقوله متاول قوله يحمل احدهما على المدلول والاخر على اللفظ فقيل لعلم من قوله
يحمل احدهما ان من كل واحد منهما يصح اخذ المدلول مع انه لا يصح اخذ المدلول من المضاف اليه لامتناع المجئ
من اللفظ في قوله جاءني سعيد كرز قلنا لا يتعين الاول للحمل على المدلول والثاني للحمل على اللفظ بل
ذلك بحسب القرائن فان اقتضت القرينة حمل الاول على المدلول فكذلك نحو جاءني سعيد كرز فان المجئ قرينة
على حمل الاول على المدلول لعدم تصور المجئ من اللفظ وان اقتضت

١ه يعني ان المراد من الاعيان الجثث جمع جثة وهو شخص الانسان فهو اخص من الاعيان قاله عصام الدين ١٢م ٢ه المذكورة بقوله والايضاف اسم مماثل المضاف اليه ١٢م ٣ه يعني ان المراد بالتخصيص التخصيص بالمعنى وهو التعين الاصطلاحي المقابل للتعريف وهو قلة الشركاء فيهما المثال الاول كذا في الغفور ١٢ ٤ه تقريره ان اللام في الشيء لو كان للعهد فاعمية العين عن الشيء ظاهرة لان المراد من الشيء حينئذ هو الشيء المعهود وان كان اللام للجنس ففيها خفاء لان الشيء في اللغة يتناول الجوهر والعرض والموجود والمعدوم وكذا العين لان عين الشيء نفسه فلا يكون العين اعم كذا في الحواشي ١٢م ٥ه بان يراد عن المضاف المسمى والمدلول ومن المضاف اليه الاسم واللفظ لا يجوز الثاني وبالعكس لامتناع

م اسناد المجئ وتثنيه الى اللفظ قاله عبد الحكيم ١٢ ٦ه المذكورة لتعينه والمضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص ١٢م

حمل الثانی علیہ نحو تلفظت لسعید کرز ای تلفظت بلفظ هذا المدلول لعدم تصور تلفظ المدلول **قوله** ولم یقولوا قد وهو ظاهر[1] **قوله** التوضیح **فان قیل** المقصود من الاضافة التعریف او التخصیص لا التوضیح **قلنا** المراد من التوضیح ههنا هو التعریف والتخصیص **قوله** واللقب اوضح اه اذ معنی کرز جلد قوی مشهور بالقوة فی البلد وان صار علما ههنا فیکون فیه صفة حسن **فان قیل** فعلی هذا لیصح اضافة لیث الی اسد بهذا التاویل بان اراد من احدهما المدلول ومن الاخر اللفظ **قلنا** التاویل انما یکون بعد الوقوع وقوله سعید کرز واقع فی کلام العرب بخلاف لیث اسد بالاضافة فانه غیر واقع فی کلامهم **قوله** وهو فی عرف النحاة **جواب سوال** وهو انه منقوض بدلو وثدی لانهما لیسا بصحیحین مع انه کسر اخرهما فاجاب بقوله وهو فی عرف النحاة **قوله** یعنی فی الابتداء ای حروف العلة التی علیها الحرکة بعد السکون هی التی کانت فی الابتداء کوجل ووعد **قوله** ودلو وهو الوعاء الذی یخرج به الماء من البیر **قوله** والیاء مفتوحة الواو للحال **قوله** حقیقة او حکما جواب سوال ظاهر[2] **قوله** حقیقة فیما اذا کانت الکلمة التی علی حرف یصح وقوعها فی ابتداء الکلام ککاف التشبیه فانه یصح ان یقال کزید اخوك **قوله** او حکما کالیاء فانه علی تقدیر بنائه علی السکون وان لم یلزم الابتداء بالساکن حقیقة لکن یلزم ابتداءه حکما لانه لاستقلاله یصح ان یقع فی الابتداء وان لم یقع بعارض **قوله** والاصل الخ جواب سوال ظاهر[3] **قوله** والسکون متعلق بقوله اذ الاصل فی الکلمة الخ **قوله** فان کان اخره الخ جزاء لشرط محذوف معطوف علی الشرط السابق تقدیره واذا اضیف الاسم الصحیح الخ وان کان غیر صحیح فان کان اخره الفا الخ **قوله** وهی قبیلة جواب سوال وهو ان هذیل مذکر فلا یصح التانیث فی قوله تقلبها بالتاء فاجاب بقوله وهی قبیلة یعنی ان هذیل مؤنث باعتبار التاویل بالقبیلة **قوله** حال کونها جواب سوال وهو ان قوله لغیر التثنیة جار ومجرور وهما اذا وقعا فی کلام القوم لابد لهما من الاعراب المحلی فما هو فاجاب بقوله حال کونها یعنی ان اعرابه هو النصب علی الحالیة **قوله** لالتباس المرفوع لان الالف علامة الرفع فی التثنیة والیاء علامة النصب والجر فیه فلو قلبت یاء لالتبس المرفوع بغیره **فان قیل** فعلی هذا لا یجوز قلب الواو یاء فی الجمع السالم[4] لالتباس المرفوع بغیره **قلنا** ان الاصل عدم قلب الالف الذی قبل الیاء بالیاء لخفتها لانها ساکنة وانما جوزه هذیل القلب لامر استحسانی لا یوجب لقلب عند الجمیع وهو المناسبة بخلاف قلب الواو بالیاء فی الجمع السالم فانه لامر یوجب القلب عند الجمیع وهو اجتماع الواو والیاء والاولی ساکن فلا یترك الامر الوجوبی للالتباس الذی یعرض فی بعض المواضع اعلم ان الالف علی ثلثة انواع احدها ما لا یجوز قلبها یاء اتفاقا وهو الف التثنیة وثانیها ما یجوز قلبها یاء اتفاقا وهو الف لدی وعلی والی وثالثها ما فیه

---

[1] تقریره انه کما یجوز سعید کرز کذلک یجوز کرز سعید بالنظر الی المذکور مع انه غیر جائز اجاب بقوله لم یقولوا یعنی ان ذلك القول غیر جائز لانه غیر مسموع من العرب لان متصل یعلم الخ والله اعلم ۱۲ ام [2] تقریره ان الابتداء بالساکن انما یلزم اذا کانت الکلمة التی علی حرف واحد فی صدر الکلام وههنا یاء المتکلم لیست کذلك اجاب بقوله حقیقة او حکما یعنی ان ههنا وان لم یلزم الابتداء بالساکن حقیقة لکنه یلزم حکما فان الیاء لاستقلالها یصح ان یقع فی الابتداء وان لم یقع لعارض کذا فی الکرام ۱۲ [3] تقریره انا سلمنا ان الاصل فی الکلمة التی علی حرف واحد هو الحرکة لکن الحرکة عام فما وجه لتعین الفتح فاجاب بقوله والاصل الخ ۱۲ [4] کمسلمی اصله مسلموی نقلبت الواو الیاء ابدل من الاصول ۱۲ ام عسه لا اضیف کل واحد منهما الی یاء المتکلم ۱۲ مفتی عبدالرحیم

الخلاف هو كالالف غير القسم الاول والثاني قوله لانها لما انقلبت دليل على كسر ما قبل الياء قوله توجب الخ فعل مضارع معلوم و قوله بقاء الضمة فاعله و قوله تغيرها مفعوله والضمير في قوله قبلها وتغيرها راجع الى الياء يعني ان بقاء ضمة الميم يوجب تغير الياء لان ضمتها تقتضي الواو لا الياء قوله وفتحت الياء جواب سوال وهو ان المصنف قال سابقا والياء مفتوحة او ساكنة فعلى تقدير سكون الياء ههنا يلزم التقاء الساكنين فاجاب المصنف بقوله وفتحت الياء يعني ان سكون الياء فيما اذا لم يلزم المحذور[1] قوله اى ياء المتكلم دفع وهم وهو ان المراد من الياء هو المدغم مع انها ساكنة ابدا فدفع بقوله اى ياء المتكلم يعني ان اللام بدل من المضاف اليه قوله في الصور الثلث دفع وهم وهو ان قوله وفتحت الياء متعلق بقوله وان كان واوا الخ بناء على انه القريب مع انه ليس كذلك فدفع بقوله في الصور الثلث قوله اى للزوم التقاء الخ دفع وهم وهو ان قوله للساكنين مفعول له الذي يكون الفعل سببا لحصوله مثل ضربت تاديبا والحال ان الفتح ليس سببا للساكنين بل الفتح سبب لقطع الساكنين فدفع بقوله اى للزوم يعني انه مفعول له الذي يكون سببا لحصول الفعل مثل قعدت عن الحرب جبنا وانما زاد قوله التقاء لجواب سوال وهو ان لزوم الساكنين غير ممنوع الا ترى الى قولهم دحرجت اذ ثبت فيه الساكنين احدهما الحاء والاخر الجيم فاجاب بقوله التقاء الساكنين يعني ان الممنوع التقاء الساكنين لا لزوم الساكنين وليس في دحرجت التقاء الفصل بالراء قوله واما الاسماء الستة هذا بمنزلة الاستثناء من اسماء غير صحيحة قوله التي مر البحث عنها جواب سوال وهو ان كلمة اما ههنا لا يخلو اما ان يكون تفصيلية او استينافية فالاول يقتضي الاجمال ولا اجمال ههنا والثاني يذكر في صدر الكتب كما قال صاحب الحسامي اما بعد حمد الله فاجاب بقوله التي مر البحث عنه يعني انها تفصيلية فهي تفصيل لقول المصنف الذي ذكر في بحث الاعراب بقوله مضافة الى غير ياء المتكلم قوله مضافة الى غير الخ جواب سوال وهو انه لما مر البحث عنها فما الحاجة الى ذكرها[2] ههنا فاجاب بقوله مضافة الى غير ياء المتكلم يعني ان البحث الذي مر عنها كان باعتبار كونها مضافة الى غير ياء المتكلم والبحث عنها ههنا باعتبار كونها مضافة[3] الى ... ياء المتكلم قوله اى فالحال جواب سوال وهو ان قوله فاخي وابي جزاء وهو لا يكون الا جملة وههنا وقع مفردا وايضا لا يصح حمل اخي وابي على الاسماء الستة اذ هما ليسا بستة بل اثنان فاجاب عن الاول بقوله اى فالحال انه جملة اذ هما خبر مبتدأ محذوف وهو قوله اى فالحال واجاب عن الثاني بقوله منها يعني بزيادة لفظ من تبعيضية في قوله منها وانما زاد الشارح قوله اذا اضيف الى ياء المتكلم لئلا يلزم الخروج من البحث وانما زاد قوله ان يقال اشارة الى انه ليس المراد من قوله اخي وابي معناهما بل المراد لفظهما قوله نسيا منسيا الاول هو الذي يكون بالقوة والثاني هو الذي يكون بالفعل وانما قدم الاخ على الاب مع ان الاب مقدم على الاخ لانه بعد من خلاف المبرد في هذا الحكم اذ خلافه انما هو في الاب وان الاب هو المذكور في الشعر والاخ قياس على الاب فيكون الخلاف فيه بالواسطة وايضا انما قدم الاخ ليوافق قوله تعالى يوم يفر[4]

---

[1] وههنا يلزم وهو لزوم التقاء الساكنين ان لم تحرك ١٢ م

[2] بل يكون ذكرها ثانيا اشتغالا بما لا يعني ٢

[3] فلا يكون ذكرها اشتغالا بما لا يعني ١٢

[4] در آن روز بگریزد انسان از برادر خود و مادر و پدر خود ١٢ مفتی

للمراد من اَخِيْهِ وَاُمِّهِ وَاَبِيْهِ وانما قدم الاخ فی الاٰية لرعاية اسلوب الترقی[1] قوله يرد لام الفعل والمراد من الفعل الميزان ای يرد لام الميزان فلا يرد انه ليس ههنا فعل قوله وحمل الاخ جواب[2] سوال ظاهر قوله لفظا ومعنى اما لفظا فهما منقوصان بالواو والبا فی على حرفين واما معنى فكما ان الاب ينبئ عن التعدد لانه من له الابن كذلك الاخ ينبئ عن التعدد لانه من له الاخ وايضا ان كل واحد منهما من الاسماء التضا قوله بان ذلك خلاف القياس فان قيل كونه خلاف القياس فی حيز المنع لان قلب الواو بالياء وادغام الياء فی الياء موافقة للقاعدة المعروفة بينهم كما فی رمی قلنا المراد ان حذف الواو نسيا منسيا وجعل هذا الواو ياء وادغام الياء فی الياء خلاف القياس قوله واستعمال الفصحاء اذ الفصحاء لا يعيدون الياء المحذوفة لعدم الباعث على عادتها قوله فاصله ابين فان قيل هذا الجمع لا يجیء الا من الاعلام العقلاء والاب اسم جنس قلنا ان هذا الجمع قد يجیء فی الاسماء الناقصة المحذوفة الواو كقلون وبنون وسنون جبرا لما فات منها قوله فلما تبين هذا البيت وقع فی حق نسوة كانت اسيرة فی يد قوم فاراد جماعة ان يخلصوهن منهم فيقول هذه الجماعة فلما تبين الخ قوله بالابين وفی بعض النسخ بالابينا بالف الاشباع يعنى هرگاه كه ظاهر شد آوازهای مايان گريه كردند زنان و گفتند ما را فدا وقربان شما باد پدران مايان قوله ای لما سمعن جواب سوال وهو ان قوله تبين بمعنى الظهور وهو لا يكون الا فی المحسوس فلا يصح اسناده الى الاصوات لانها من الاعراض فاجاب بقوله ای لما سمعن اصواتنا سلمنا ان الظهور يستعمل فی المحسوس لكن المراد من المحسوس ههنا هو المحسوس بالسمع لا المحسوس بالبصر قوله وعلمن جواب سوال وهو انه فيمكن فی اذنهن وقر او صمم فكيف يتبين بالسمع فاجاب بقوله وعلمن يعنى ان المراد من سمعن علمن بای طريق كان قوله ونقول صرح المصنف رح بلفظ نقول ولم يعطف على نحن تحرزا عن نسبة الحمد والمن الى نفسه قيل لو قال تقول لكان اولى تحرزا عن نسبتهما الى المخاطب ايضا لان فی قوله تقول احتمال النسبة الى المخاطب[3] قوله ای امرأة قائلة اشارة الى ان قوله تقول صيغة الغائبة لا المخاطب فانه فهم ان اسناد الحمد الى المخاطب غير صحيح قوله لامتناع دليل عدم صحة حمل قوله تقول على صيغة الخطاب قوله وانما فصلهما جواب سوال[4] ظاهر قوله فی المشهور الخ جواب سوال[5] ظاهر قوله فی فم دفع وهم وهو ان قوله ويقال فذا ای فی حمی وهنی اذ هما المذكوران سابقا فدفع بقوله فی فم قوله حال الاضافة انما قال هذا لدفع ما يقال وهو انه كما يقال فی فی فم كذلك يقال فوه كما هو الاصل فلا يصح الاختصاص بفی فاجاب بقوله حال الاضافة الى ياء المتكلم

---

[1] ای من الادنی الی الاعلی فان الاٰية فی احوال القيامة معناه يوم يفر المرء من اخيه بل من امه بل من ابيه فان مرتبته اعلى من مرتبة الام ووجود الترقی فی قوله اخی وابی مفقود كما لا يخفى قاله عبد الرحمن ۱۲

[2] وفيه الشاهد حيث جمع الواو والنون ۱۲ م

[3] مع ان اضافة الحمد الى المخاطب غير صحيح لانه لا يضاف الا الى الانثى الا ان يحذف مضاف ای تقول حمد الانثى قاله عبد الرحمن ۱۲ م

[4] تقريره ان حمی وهنی لما كان مثل الاخ والاب فی عدم رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم فلم فصلهما المصنف رح عن اخی وابی اجاب بقوله وانما فصلهما الخ ۱۲

[5] تقريره ان بعض النحويين نقلوا عن المبرد ذلك الخلاف فی الاسماء الاربعة فكيف يصح قول الشارح انه لم ينقل عن المبرد فيهما اجاب بقوله فی المشهور الخ يعنى ان عدم نقل الخلاف عن المبرد فيهما فی المشهور من الرواية عنه واما ما نقل عنه بعضهم الخلاف المذكور فی الاسماء الاربعة فغير مشهور وغير المشهور فی مقابلة المشهور كالعدم لا يعتد به ۱۲ م

قوله ای فی اکثر موارد استعمالاته لانه ای لیس المراد من الاکثر اکثر المذاهب یعنی انه اذا اضیف فم الی یاء المتکلم ففیه الوجهان احدهما فی بالرد والقلب والادغام ای رد المحذوف وهو الواو وقلب الواو بالیاء وادغام الیاء فی الیاء والثانی فمی والوجه الاول اکثر وافصح لان قلب الواو میما حالة الافراد لاجل الضرورة ولا ضرورة فی حالة الاضافة وذلك لان اصل فمی فوه فحذف الهاء علی خلاف القیاس فصار فو فلو لم تقلب الواو میما لقلب الواو الفا لتحرکها وانفتاح ما قبلها فوجب حذف الالف لالتقاء الساکنین وهما الالف والتنوین فبقی الاسم المتمکن علی حرف واحد وهذه العلة غیر موجودة حال الاضافة وتحقیقه مذکور فی بحث الاعراب فی الاسماء الستة **قوله** هذه الاسماء الخمسة جواب سوال وهو ان ذو لا یقطع عن الاضافة فکیف یصح قوله واذا قطعت فاجاب بقوله هذه الاسماء الخمسة **قوله** بالحرکات الثلث ای علی الفاء فی فم لکن فتح الفاء افصح لاصالتها واما جواز الضم فلتبدل الواو والمبدل منه المیم واما جواز الکسر فلان المیم ابدل بالیاء حال الاضافة الی یاء المتکلم وقیل جواز الحرکات الثلث فی الفاء لمتابعة العین مثل ان یقال فوك وفاك وفیك عند الاضافة بلا میم فیکون الحرکات الثلث فی الفاء بتبعیة الحرکات الاعرابیة لحم قیل فی تثنیة اخ واب اخان وابان وقیل اخوان وابوان **قوله** وجاء حم مثل ید ای بلا رد المحذوف حال الافراد والاضافة ففی قول المصنف رح اشارة الی بیان اللغات فی حم **قوله** ومثل خبا ای جاء حم مثل خبء مهموز اللام معناه الستر ومنه الخبء للخیمة **قوله** ومثل دلو ای جاء حم مثل دلو ناقص الواوی **قوله** ومثل عصا ای جاء حم مثل عصا ناقص الواوی ثم ابدل الواو بالف کما فی عصا **قوله** ای جاء حم وفی بعض النسخ ای ایجاء حم وعلی کل تقدیر یکون حم فاعل جواز او ایجاء والعامل فی الفاعل هو المصدر نظرا الی قول الشارح واما بالنظر الی قول المصنف رح فالعامل فی الفاعل الفعل وهو جاء فیکون قوله مطلقا حالا من الفاعل وانما الی الشارح بالمصدر دون الفعل لانه نظر الی حاصل المعنی لان الفعل اذا کان عاملا فالعامل فی الحقیقة هو المصدر فی ذلك الفعل ولا عمل له للزمان فان قیل ان الحال یکون قیدا للعامل وقوله مطلقا یدل علی الاطلاق فکیف یدل علی التقیید قلنا الحال انما یدل علی التقیید اذا کان بغیر لفظ مطلقا ولو کان بلفظ مطلقا فیدل علی الاطلاق للذی موضوع له **قوله** وجاء هن مثل ید ای بلا رد المحذوف **قوله** لانه وضع ای ان ذو وضع وصلة لتوصیف اسماء النکرات باسماء الاجناس کجعل المال صفة لرجل والضمیر لیس باسم جنس ولو لم یذکر لفظ ذو بان یقال رجل مال فالحمل غیر صحیح فلابد من ذکر ذو ای رجل ذو مال ای صاحب مال فیصح الحمل **قوله** انما یعرف ذا الفضل اعلم ان المقصود بالتمثیل قوله ذووه فانه مضاف الی المضمر وذا الاول مفعول یعرف والثانی فاعله وهذا القول موافق مع هذه المقولة الفارسیة المشهورة فیما بینهم من قولهم ع قدر زر زرگر شناسد قدر جوہر جوہری ؛ **قوله** ولو قیل اشارة الی الاعتراض **قوله** لکان اشمل ای للعلم واسم الاشارة والموصول اذ هو لا یضاف الی العلم واسم الاشارة والموصول الذی **قوله** وکانه خص المضمر

له کما اذا انقلبت الواو یاء وکسر ما قبلها فلک کسر ما قبلها فانقلبت میما قاله عبد الرحمن ١٢ له منقول فی الافراد هذا حم ورأیت حما ومررت بحم وفی الاضافة هذا حمك ورأیت حمك ومررت بحمك ١٢ له توضیحه ان ذو کما لا یضاف الی المضمر لا یضاف الی اسم الاشارة والعلم والموصول فینبغی ان یقول ذو لا یضاف الی غیر م اسم الجنس فیکون اشمل لان غیر اسم الجنس اعم من ان یکون ضمیرا او اسما فلا عن اسم الجنس ١٢ منتهی عبد الرحیم له ای الی یاء المتکلم فلم تقلب الواو میما ١٢ عه کما قال المصنف رح فیما سیجیء ولا یقطع ١٢ عه ای لکونه مفتوحا فی الاصل ١٢

الخ اشارة الى الجواب **قوله** حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم مثل فى لا اداعيد المحذوف فيه عند الكل وكذا اخى الاخ وابى عند المبرد **قوله** فنفى الخ اى نفى المص رح اضافة ذو والى المفعول مطلقا نفيا لاختصاصه اى لاجل نفى اختصاص ذو بحكم خاص اى ليعلم ان الحكم الخاص الذى كان[1] لبعض تلك الاسماء عند الاضافة الى ياء المتكلم منفى فى ذو بل عتبار اضافة ذو الى ياء المتكلم والحاصل ان المناسب بالمقام ان يقول ان ذو لا يضاف الى ياء المتكلم اذ المقصود نفى الحكم الخاص لنفى الاضافة الخاصة وهى اضافة ذو الى ياء المتكلم الا ان المص رح عدل من نفى الاضافة الخاصة الى نفى نوعه اى نفى الاضافة الخاصة فى ضمن نفى نوعه وهو نفى اضافة ذو الى المضمر مطلقا وهو وان[2] جاز لكن يخالف استعمالهم فلو نفى الاضافة الخاصة فى ضمن نفى الجنس كما قال المعترض واو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل لكان بعيدا غاية البعد فلذا لم يختار المصنف رح **قوله** الى اسماء الاجناس كلمة الى بمعنى الباء اى باسماء الاجناس او نقول لان الموصوف والصفة كلاهما من اسماء الاجناس فلا يرد انه علم من قوله الى الوصف باسماء الاجناس ان الصفة من اسماء الاجناس ويعلم من قوله الى اسماء الاجناس ان الموصوف من اسماء الاجناس **قوله** التوابع وهى خمسة لان التابع لا يخلو اما ان يكون مقصودا بالنسبة او لم يكن فالاول لا يخلو اما ان يكون المتبوع ايضا مقصودا بالنسبة اولا فالاول هو المعطوف بالحرف والثانى هو البدل وان كان الثانى فلا يخلو اما ان يكون دالا على معنى فى متبوعه او لم يكن فالاول هو النعت والثانى لا يخلو اما ان يكون مقرر الامر المتبوع فى النسبة او لم يكن فالاول هو التاكيد والثانى عطف البيان **قوله** وهو جمع تابع جواب سوال وهو ان التابع لا يخلو اما جمع تابع او جمع تابعة فعلى الاول لا يساعده القاعدة وهى ان فاعل الصفة لا يجمع على فواعل وعلى الثانى لا يساعده الموصوف وهو الاسم لانه مذكر ولو قلت ان موصوفه هو الكلمة فهو ايضا غير صحيح لان المص رح بصدد بيان اقسام الاسم لا الكلمة فاجاب بقوله وهو جمع تابع **قوله** الى الاسمية لان التابع جعل اسما لامور خمسة[3] فنقل من الوصفية الى الاسمية فان قيل الفاعل وان لم يجمع على فواعل لكن الفاعلة يجمع على فواعل فلم لم يقل وهو جمع تابعة ولم يحتاج الى ارتكاب خلاف الظاهر وهو النقل من الوصفية الى الاسمية قلنا التوابع جمع تابع باعتبار جعله عبارة عن الاسم وجمع تابعة باعتبار جعلها عبارة عن الكلمة فلهذا ان قوله كل ثان ياتى عند اذ لو كان جمع تابعة ينبغى ان يقال كل ثانية **قوله** كالكاهل والفرق بين التابع والكاهل هو ان الكاهل اسم بحسب الاصل لانه اسم للعقدة[4] التى هى بين الكتفين والتابع اسم بحسب العارض وهو النقل من الوصفية الى الاسمية **قوله** المراد بالتوابع جواب سوال وهو ان التعريف غير جامع لانه خرج عنه ان الثانى[5] وضرب الثانى فى قوله ان ان وضرب ضرب اذ كل واحد فرد من افراد المحدود و لانهما تاكيدان مع ان الحد غير صادق عليهما لانه ما كان سابق اذ ليس ههنا اعراب لانهما مبنى الاصل فاجاب بقوله المراد بالتوابع الخ يعنى انهما ليسا من افراد المحدود **قوله** اى كل متاخر جواب سوال وهو ان يقول

---

[1] اى الذى كان لبعض تلك الاسماء عند الاضافة الى ياء المتكلم ١٢ م [2] اى نفى الاضافة الخاصة فى ضمن نفى نوعه ١٢ م [3] فصار بمنزلة فاعل اسماء وهو يجمع على فواعل ١٢ م [4] قال الشارح رح فى الحاشية الكاهل ما بين الكتفين ١٢ م [5] المراد منه التابع الخ الى دخل

ثان خرج التابع الثالث والرابع لانهما ليسا بثان مع انهما داخلان آجاب بقوله اى كل متاخر ثم يرد
ههنا اعتراضان احدهما انه منقوض بالتابع المقدم على المتبوع كقولهم ورحمة الله عليكم السلام فان
اصله عليكم السلام ورحمة الله كما جاء في الاشعار والثاني انه ... منقوض بعمرو في جاءني زيد وعمرو و
بكر فانه تابع مع انه ليس بمتاخر بل هو متوسط فاجاب بقوله متى لوحظ يعني ان المراد بالثاني المتاخر
في الرتبة لا في الذكر وايضا ان المراد بالثاني المتاخر بالنظر الى المتبوع لا بالنظر الى غيره قوله متلبس اشارة
الى ان الجار والمجرور في قوله باعراب ظرف مستقر صفة لقوله ثان لا ظرف لغو متعلق بقوله ثان اذ لو كان
كذلك صار معناه كل ثان ثنويته باعراب سابقه وهذا فاسد قوله اى بجنس جواب سوال وهو ان قوله
باعراب سابقه يدل على ان اعراب التابع منقول من اعراب المتبوع فاقول ان نقل الاعراب لا يخلو اما
نقل كل الاعراب او نقل بعض[1] الاعراب فعلى الاول يلزم النقل في الاعراض وذا لا يجوز وايضا يلزم خلو المتبوع
من الاعراب لنقله الى التابع وعلى الثاني ايضا يلزم النقل في بعض الاعراض وايضا يلزم خلو المتبوع عن
بعض الاعراب وايضا يلزم التجزي في الاعراض وذا لا يجوز فاجاب بقوله اى بجنس اعراب سابقه
يعني ان المراد باعراب السابق جنس اعراب السابق لا عين اعراب السابق حتى يلزم ما ذكره المعترض
قوله بحيث جواب سوال وهو انه علم من قول[2] الشارح رح ان اعراب المتبوع فرد واعراب التابع
جنس مع ان الامر بالعكس اذ اعراب التابع فرد من اعراب المتبوع لانه كما ان التابع تبع للمتبوع كذلك
اعراب التابع تبع لاعراب المتبوع بان يكون اعراب التابع فردا واعراب المتبوع جنسا فاجاب الشارح
عنه بقوله بحيث يكون الخ يعني ان العبارة محمولة على القلب قوله ناش كلاهما تقديره متعلق الجار و
صفة لقوله باعراب سابقه ثم قوله كلاهما مبتدا وقوله ناش خبره قدم ليعتمد اسم الفاعل على الموصوف
فيعمل وافراد الضمير في ناش باعتبار لفظ كلا اذ لفظه مفرد قوله من جهة واحدة جواب سوال
وهو ان تعريف التوابع صادق على خبر المبتدا وايضا صادق على ثاني مفعولي ظننت واعطيت لان
كل واحد منهما ثان معرب باعراب سابقه فاجاب عنه المص رح بقوله من جهة واحدة قوله شخصية
دفع وهو ان المراد بالوحدة الوحدة النوعية فلا يثبت الاحتراز من الخبر وكذا المفعول الثاني من
باب ظننت واعطيت لان الوحدة النوعية موجودة فيهما وهو الابتداء والمفعولية فدفع بقوله
شخصية[3] قوله فان العالم اذا لوحظ اى اذا روعي صفة لزيد والا فهو في المرتبة الثانية لا حاجة الى
اعتبار الملاحظة مع اعراب السابق قوله من جهة واحدة شخصية ولا يراد الوحدة النوعية فلا
يرد المفعول الثاني من باب ظننت واعطيت لان جهة نصبهما متحدة نوعا وهي المفعولية لا شخصا لان
مفعوله الثاني غير مفعوله الاول بخلاف الصفة والموصوف اذ لا مغايرة بينهما فان قيل انه ينتقض
بمفعولي باب علمت اذ لا مغايرة فيهما ايضا قلنا سلمنا لكن بينهما فرقا لانه لقا لمجموع الصفة
والموصوف فاعل واحد حيث يقولون بفاعلية زيد ن العالم في قوله جاءني زيد ن العالم ولا

---

[1] من الخرافات القول بنقل بعض الاعراب للزوم التجزي فيه وذا غير ممكن ۱۲م [2] وهو قوله اى بجنس اعراب سابقه ۱۲

[3] لان قوله ناش صيغة اسم الفاعل ۱۲م [5] يعني ان المراد بالوحدة الوحدة الشخصية لا النوعية وههنا النوعي ۱۲ مفتى عبد الرحيم

يقولون بمفعولية زيد فاضل في قوله علمت زيدا فاضلا بل باب الكل واحد منهما مفعول على حدة وان كانا متحدين في الواقع وايضا المعتبر قصد المتكلم حيث قال الشارح رح لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم الخ فان قيل تعريف التوابع ليس بمانع عن دخول الغير لصدقه على الجزء الثاني في قولنا قرءت الكتاب جزءً جزءً قلنا ان المراد من الثاني هو الثاني في المرتبة لا في الذكر وههنا الجزء الثاني ليس بثاني في المرتبة لانهما معا وقعا حالا قوله لا اليه مطلقا اي المجيء المنسوب الى زيد في قصده لا يكون منسوبا الى زيد مطلقا سواء كان مع تابعه او بدونه قوله فقوله كل ثان الخ لما كان لا بد في التعريف من الجنس والفصل اشار الشارح الى بيانهما وانما لا بد من ذكر الجنس ليدل على ايقاظ الغافل الى المقصود وهو الفصل قوله لان العامل جواب سوال ظاهر قوله اعني التجرد وانما عبر عن التجرد بالابتداء اذ في وضع المبتدأ والخبر ابتداء بالمعمول لا بالعامل اذ هو معنوي قوله للاسناد اي لاجل انه مسند اليه ومسند قوله للاسناد جواب سوال وهو ان الابتداء موجود في الاسماء المعدودة نحو زيد وعمرو وبكر فينبغي ان يكون معربا لوجود العامل المعنوي فيهما فاجاب بقوله للاسناد والاسناد غير موجود في الاسماء المعدودة قوله فليس ارتفاعهما من جهة واحدة فان قيل فعلى هذا لا يكون ارتفاع الصفة والموصوف من جهة واحدة ايضا في قوله جاءني زيد العالم لان قوله جاءني عامل في الموصوف من حيث انه موصوف وعامل في الصفة من حيث انها صفة قلنا سلمنا لكن يقال المجموع الموصوف والصفة فاعل واحد حيث قالوا ايضا عليه زيد ن العالم[له] فبالنظر الى هذا الاطلاق قالوا ان اعرابهما من جهة واحدة شخصية قوله واعلم جواب سوال ذكره[٥له] الشارح رح قوله حقيقة او حكما قيدان لقوله لفظيا قوله جاءني هؤلاء الرجال مثال للاعراب المحلي في المتبوع قوله يا زيد ن العاقل والرجل ظريفا مثالان لما يكون الاعراب في المتبوع ملفوظا حكما وتحقيقه مر في توابع المنادى عند قول المصنف رح فترفع على لفظه وتنصب على محله قوله ثم ان لفظة كل الخ اشارة الى الاعتراض على المصنف رح وفي قوله لان التعريف انما يكون للجنس اشارة الى ان ذكر التوابع بلفظ الجمع ايضا ليس في موقعه فلذا قال الشارح فالمحدود بالحقيقة التابع بلفظ المفرد ثم قوله فالمحدود بالحقيقة التابع الخ اشارة الى الجواب قوله والظاهر جواب سوال وهو انا سلمنا ان الحد مانع لكن لا يكون جامعا فاجاب بقوله والظاهر الخ قوله يكون جمعه ومنعه الخ جواب سوال وهو ان الجمعية والمنعية يفهم من نفس التعريف اذ لا بد في كل تعريف ان يكون جامعا ومانعا فلا حاجة الى ذكر كلمة كل فاجاب بقوله يكون جمعه ومنعه كالمنصوص

[له] في قوله جاءني زيد ن العالم ١٢ مولوي مفتي عبد الرحيم

[٥له] اي بقوله فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ١٢ مفتي عبد الرحيم

ربنا ظلمنا انفسنا وان لم تغفر لنا لنكونن من الخسرين ١٢

عليه فان قيل انه علم من ذكر كلمة كل انه عين المنصوص عليه فلا يصح قوله كالمنصوص عليه قلنا ان قوله كالمنصوص عليه بالنسبة الى الجمعية لا الى المنعية لان الجمعية علم من الظاهر لا من كلمة كل فان قيل ان الظاهر علم من قوله التوابع بصيغة الجمع وهو ايضا عين النص قلنا عن اصل الاعتراض ان الكاف فى قوله كالمنصوص زائدة كما فى قوله تعالى ليس كمثله شئ واعلم ان معنى المنع هو ان كل ما صدق عليه الحد ۲×۰۸۰×۰۲۰۲ ۲ صدق عليه المحدود و معنى الجمع هو ان كل ما صدق عليه المحدود صدق عليه الحد لا يقال معنى الانعكاس هو التلازم بين الشيئين فى الانتفاء لا التلازم فى الثبوت فيكون معنى الجمع كل ما لم يصدق عليه ... المحدود لم يصدق عليه الحد قلنا التلازم فى الانتفاء يستلزم التلازم فى الثبوت فتفسيره بقوله كل ما صدق عليه المحدود صدق عليه الحد تفسير باللازم قوله النعت انما قدمه على سائر التوابع لكونه اكثر استعمالا فى كلامهم من التوابع الاخرى ولا وفر متابعة اذ هو يتبع منعوته فى عشرة امور فى الاعراب والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والتعريف والتنكير واعظم فائدة اذ فائدة النعت خمسة كما سيجئ واكثر بحثا والعزة للتكاثر قوله اى يدل بهيئة تركيبية وانما قال هذا لان بدون الهيئة التركيبية اى فى حال الانفراد بدون الانضمام يدل على معنى مطلقا لا على معنى فى متبوعه قوله على حصول معنى جواب سوال وهو انه ينقض التعريف بالنعت التى كانت فى قالب القضية الكاذبة نحو جاءنى زيد المضروب لكل شخص فان المضروب صفة زيد مع انه يدل على معنى فى متبوعه لان معناه هو مضروبية زيد لكل شخص وذا لا يتصور فى زيد فاجاب عنه بقوله على حصول معنى الخ يعنى ان المراد بالدلالة هو الدلالة على حصول المعنى اى على فهم المعنى وهو مضروبية زيد لكل شخص وان لم يتصور فى الواقع قوله اى دلالة مطلقة اشارة الى ان قوله مطلقا مفعول مطلق باعتبار الموصوف المقدر قوله غير مقيدة دفع وهم وهو ان المراد من قوله مطلقا العموم فى النعت من حيث انه بحال الموصوف او بحال متعلق الموصوف فلا يصح قوله احترازا عن سائر التوابع فدفع بقوله غير مقيدة قوله ولا يرد عليه عطف تفسيرى لقوله احتراز قوله للدلالة كلهم جواب سوال وهو ان عدم الورود فرع الورود فما الورود ههنا فاجاب بقوله للدلالة كلهم على معنى الشمول فان قيل الدلالة على عدم الشمول علم من ذكر القوم لانه اسم جمع شامل لجميع افراده قلنا سلمنا لكن كل عام يحتمل التخصيص او يراد البعض ابتداء بطريق المجاز فاكد بقوله كلهم فان قيل ان كل عام يحتمل التخصيص لكن اذا لم يكن تاكيدا لعام آخر واما اذا كان تاكيد العام آخر فلا يحتمل التخصيص قوله

وهو قوله دلالة ١٢

ه ان كلمة كلهم ايضا عامة وكل عام يحتمل التخصيص فكيف يفيد الشمول قلنا سلمنا ١٢

تعريف المنع والجمع

بحث النعت

---

[1] يوجد منها فى كل تركيب اربعة ١٢ مفتى عبد الرحيم [2] اى الرفع والنصب والجر ١٢ ثناء الله تونسوى

غالبا اخذ هذا من المقابل وهو قوله وقد يكون لمجرد الثناء فان كلمة قد تفيد التقليل قوله تخصيص
التخصيص عبارة عن قلة الشركاء في الذوات والتوضيح عبارة عن قلة الشركاء في الاوصاف مع
اتحاد الذات قوله او لمجرد التاكيد والفرق بين الصفة المؤكدة والكاشفة[1] ان المؤكدة[2] تاكد بعض
مفهوم الموصوف مثل نفخة واحدة والكاشفة تكشف جميع مفهوم الموصوف نحو الجسم طويل عريض
عميق قوله ولما كان غالب موادها اشارة الى الامرين احدهما اشارة الى دليلهم والثاني اشارة الى
ان الاشتقاق في النعت وان لم يكن شرطا عند المص رح لكن لاشك في اولويته قوله اي لا فرق
دفع وهم وهو ان المراد بالفصل ما يقابل الجنس والنوع او المراد منه ما يقابل الباب كما في كتب اللغة
فدفعه بقوله اي لا فرق الخ قوله بين ان يكون قال مولانا عصام الدين رح الاخصر في العبارة ان
يقول ولا فصل بين المشتق وغيره اقول لان عبارة المصنف رح اوضح لوجود الربط فيهما فان ربط الالف
واللام ليس مثل الضمير لانه مشهور ثم كلمة او في قوله او غيره لعلها بمعنى الواو ولان بين لا يضاف
الا الى المتعدد وكلمة او لاحد الامرين قوله في صحة وقوعه نعتا جواب سوال ان قيل وهو انا لا نسلم
انه لا فصل بين المشتق وغيره اذ المشتق اولى من غيره لخروجه عن الخلاف فاجاب بقوله في
صحة وقوعه نعتا يعني انه لا فصل بين المشتق وغيره في صحة وقوع كل واحد منهما نعتا لا في الاولوية
قوله اي لغرض الدلالة جواب سوال وهو ان اضافة الغرض الى المعنى لا يصح لان غرض
الشيء يكون مرتبا على الشيء والمعنى غير مرتب على الوضع اذ المعنى مقدم على الوضع فاجاب بقوله
اي لغرض دلالة اللفظ على المعنى يعني ان نفس المعنى مقدم على الوضع لكن دلالة اللفظ على المعنى
مؤخر ومرتب على الوضع قوله الواقع في المتبوع جواب سوال وهو ان دلالة اللفظ على المعنى
ثابت في جميع الالفاظ فلا حاجة الى التقييد بقوله اذا كان وضعه الخ فاجاب بقوله الواقع
في المتبوع قوله اي في جميع الاستعمالات اشارة الى ان قوله عموما منصوب على الظرفية اي في ازمنه
جميعه الخ قوله فان النعت يدل دائما ولهذا يجب ان يكون له موصوف لفظا او تقديرا قوله بان
يدل دفع وهم وهو ان المراد ببعض الاستعمالات استعمال بعض العرب فدفعه بقوله بان يدل اي
يدل اللفظ الواحد في بعض المواضع على معنى في متبوعه وفي بعضه لا يدل على معنى في
متبوعه كما بين المصنف رح امثلته قوله اي كامل في الرجولية هذا بيان لحاصل المعنى لا ان مقصوده
هو التاويل بالمشتق كما توهم فلا يرد ان عند المصنف رح لا يشترط التاويل فكيف اول الشارح
ههنا قوله فاي رجل الفاء لتعليل تطبيق المثال مع الممثل قوله وذهب بعضهم الخ لان تعريف اللام اكثر
من تعريف اسم الاشارة عندهم فلا يكون الموصوف اخص او مساو قوله الا المعرفة اشارة الى
ان التقييد احترازي وليس باتفاقي والله اعلم

---

[1] ولهذا لم يذكر المصنف رح الصفة الكاشفة لانها تثبت للمؤكدة قاله عبد ۱۲ [2] وقيل ان المؤكدة مقررة لمفهوم الموصوف والكاشفة موضحة مفسرة له قاله عبد الرحمن م ۱۲ مولانا مولوی مفتی عبد الرحیم سلمہ

اشارة الى ان المدعى مركب من جزئين احدهما توصيف النكرة بالجملة وثانيهما عدم توصيفها با
لمعرفة فالمصنف اشار الى الاول قصدا والشارح اشار الى الثاني قصدا قوله التي هي في حكم النكرة جواب
سوال وهو ان هذا الحكم يناقض ما تقرر من ان النعت يطابق المنعوت في التعريف والتنكير لان
الجملة ليست بنكرة لكونها قسيما من الاسم فاجاب بقوله التي هي في حكم النكرة لان المقصود في الجملة
المحكوم به والاصل فيه ان يكون نكرة وايضا المراد من الجملة مضمونها وهو نكرة فان قيل ان مضمون
زيد قائم قيام زيد وهو معرفة بالاضافة الى زيد قلنا ان هذه الاضافة اضافة لفظية وهي لا تفيد
التعريف فان قيل ان الاضافة اللفظية اضافة الصفة الى معمولها والمصدر ليس بصفة عندهم قلنا
ليس المراد عن القيام المضاف ههنا مطلق القيام بل القيام المأخوذ من القائم فهو من الصفات وايضا
المضمون ليس عبارة عن القيام فقط بل هو عبارة عن المضاف والمضاف اليه قوله لان الدلالة على
معنى وايضا ان الصفة في المعنى يكون خبرا عن الموصوف وقد تخبر بالجملة الخبرية كما تخبر بالمفرد
قوله لان الانشائية الخ لان الصفة يجب ان يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها حتى يتم
فائدتها وهي ان يعرف المخاطب الموصوف المبهم بما يكون معلوما له كما هو الفرق بين الصفة والخبر
والانشائية لا يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها وايضا ان الانشائية لا ثبوت لها في نفسها واثبات
الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه قوله الا بتاويل جواب سوال وهو ان على ما ذكره الشارح ينبغي ان
لا يصح قوله جاءني رجل اضربه فان قوله اضربه جملة انشائية وقعت صفة لرجل وايضا ينبغي ان لا تقع
الانشائية جزاء للشرط مع انها واقعة جزاء كما في قوله تع إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلٰوةِ فَاغْسِلُوا الخ وكذا ينبغي ان لا
تقع خبرا مع انها واقعة خبرا في نحو قوله تعالى اَلزَّانِيَةُ وَالزَّانِيْ فَاجْلِدُوا فاجاب بقوله الا بتاويل ثم يرد عليه
ان التاويل موجود في الخبرية ايضا لان قوله زيد ابوه قائم في قوة قائم الاب كما مر في بحث الكلام
فاجاب الشارح عنه بقوله بعيد يعني ان التاويل في الخبرية في نفس الجملة بلا امر زائد عليها واما في الانشائية
يكون التاويل بما ليس في نفسها بل بامر خارج عنها وهو مقول في حقه في قولنا جاءني رجل اضربه ويمكن
ان يقال ان الانشائية لا تقع صفة اصلا فان الصفة هي مقول في المثال المذكور وقولنا في حقه اضربه من
متعلقاته قوله اي مستحق الخ جواب سوال وهو ان هذا القول انما يستقيم لو صدر هذا القول من احد
قبله والا فلا يستقيم فاجاب بقوله اي مستحق لان[3] يؤمر بضربه قوله الراجع الى تلك النكرة جواب
سوال وهو انه ينتقض بقولنا جاءني رجل زيد عالم وان في العالم ضميرا مع انه لا يصح التوصيف به فاجاب
بقوله الراجع الى تلك النكرة الخ والضمير في العالم راجع الى معرفة لا الى نكرة فان قيل الربط لا يتوقف على
على الضمير بل ينبغي ان يكون عائد اخرى كالالف واللام او وضع الظاهر موضع المضمر او كون الخبر
مفسرا للمبتدا قلنا ان الصفة ليست من ضروريات الموصوف فلا بد فيها من رابط قوي وهو الضمير
والخبر من ضروريات المبتدأ فيكتفى فيه بادنى رابط فان قيل ان الصلة ايضا من ضروريات الموصول مع ان

---

[1] وانما كانت الجملة في حكم النكرة لان فيها نسبة مجهولة كالنكرة التي للفائدة فرد مجهول قاله عبد الحق ۱۲ [2] وايضا النعت يكون مرتبطا بالمنعوت و الاتحاد ولا يحصل الربط الا بتاويل ۱۲م [3] يعني ان المراد من المقول ليس المقولية بالفعل بل المراد استحقاق للمقولية لانه لم يقل بعد ۱۲ قاله عبد الرحمن

الرابط فيه ايضا هو الضمير وحده قلنا سلمنا لكن الصلة بمنزلة الصفة من حيث ان كل واحد منهما قيد للسابق والحال ان في الصفة لا بد من الضمير فكذا في الصلة وزيادة تحقيقه في بحث الحال في شرح قوله المصرح فالاسمية بالواو والضمير قوله تكون اجنبية فيكون كوضع الحجر في جنب الانسان قوله ويوصف بحال الموصوف اشارة الى تقسيم الوصف الى القسمين قوله اى بحال قائمة جواب سوال وهو ان الصفة باعتبار حال المتعلق ايض حال الموصوف فلا يصح المقابلة فاجاب بقوله اى بحال قائمة به يعني سلمنا ان الصفة باعتبار حال المتعلق حال الموصوف ايض لكن ليست قائمة بالموصوف بل قيامه بالمتعلق فقط قوله يعني بصفة اعتبارية جواب سوال وهو ان هذه الحال لما كانت من احوال المتعلق فكيف يكون صفة للموصوف فاجاب بقوله يعني بصفة اعتبارية ثم ترد عليه ان الصفة الاعتبارية يثبت لشيء باعتبار العلاقة فما العلاقة ههنا فاجاب بقوله تحصل له بسبب متعلقه يعني ان العلاقة هو التعلق بين الموصوف والمتعلق قوله وان كان اعتباريا اى حصله بسبب المتعلق قوله يتبعه اى الموصوف في عشرة امور لان النعت ليس الا عين المنعوت في الحقيقة قوله يوجد منها دفع لما يتوهم من ان الكل يكون موجودا في تركيب واحد مع ان فيها تضادا مع عدم استقلال القائم ۱۲ فكيف اجتمعت في تركيب واحد فدفع بقوله يوجد منها قوله رفعا ونصبا وجرا يعني ان الاعراب ثلثة فان قيل اذا اعتبرت الاقسام الاولى فالاقسام ثمانية فلا يصح قوله عشرة وايض لا يصح قوله رفعا ونصبا وجرا لانها اقسام ثنوية اى اقسام الاقسام وان اعتبرت الاعم من الاولى والثنوي فينبغي ان يكون ازيد من العشرة لان المعارف خمس وكذا البواقي قلنا المعتبر هو الاقسام الاولى واما الرفع والنصب والجر وان كانت اقساما ثنوية لكنها مقصودة بالبحث في هذا الفن فكانت كالاولية قوله الا اذا كان استثناء من متابعة الوصف للموصوف في التذكير والتانيث قوله من تلك الامور العشرة دفع وهم وهو ان المراد من البواقي البواقي من الخمسة الاول وهو باطل فدفع بقوله من تلك الامور العشرة قوله كالفعل فان قيل ما الوجه ان النعت بحال المتعلق يتبع الموصوف في الخمسة الاول وفي البواقي كالفعل قلنا لان التبعية للموصوف في الخمسة الاول لا يضر الاسناد الى ما بعده والتبعية للموصوف في الخمسة البواقي يضر الاسناد الى ما بعده[له] وايض ان النعت باعتبار حال المتعلق ذو شبهين فشبه الموصوف يقتضي ان يكون تابعا للموصوف في كل الامور وشبه المتعلق يقتضي ان يكون تابعا للمتعلق في كل الامور فعملنا بالشبهين ففي الخمسة الاول يكون تابعا للموصوف وفي الخمسة البواقي يكون تابعا للمتعلق ولم يعكس لان تبعية الصفة للموصوف في الخمسة الاول لا يمنع الاسناد الى المتعلق واما تبعية الصفة للموصوف في الخمسة البواقي فيمنع الاسناد الى المتعلق كما لا يخفى على من له فكر سليم قوله لشبهه به اى لمشابهة النعت بحال متعلق الموصوف بالفعل من حيث ان كل واحد منهما مسند الى ما بعده او انه مشابه به في العمل قوله تقول مررت برجل قاعد غلامه مثال الفاعل المفرد قوله وبرجلين قاعد غلاماهما مثال الفاعل المثنى

[له] لان النعت مسند الى الظاهر الذي بعده كالفعل فكما ان الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر الذي بعده يجب افراده ولم يجز تثنيته وجمعه فكذلك الصفة لانه عاملة فيه وكما ان الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر يجب تذكيره عند كون الفاعل مذكرا ويجب تانيثه اذا كان مؤنثا غير حقيقي فكذلك الصفة ۱۲

قوله او برجال قاعد غلمانهم مثال الفاعل المجموع قوله ومررت بامرأة قائم ابوها مثال الفاعل
المذكر قوله وبرجل قائمة جاريته مثال الفاعل المؤنث الحقيقي بلا فصل قوله وبرجل معمور
مع تذكير الصفة ۱۲
او معمورة داره مثال لما لا يجوز تذكيره وتانيثه لان فاعله هو الدار وهو مؤنث غير حقيقي
قوله وبرجل قائم او قائمة في الدار جاريته مثال لما يكون الفاعل فيه مؤنثا حقيقيا مفصولا بينه
وبين فاعله وهو الدار قوله كالضمير المستكن الكاف للتمثيل الجزئي.. الممثل للتثنية قوله و
لذلك اى لاجل ان الوصف بحال الموصوف في الخمسة البواقي كالفعل قلت مررت قوله وكان لا تخرجه
الضمير البارز راجع الى الوصف الاول ومفعول للفعل و قوله مشابهة فاعل له قال عبد الرحمن
اى ولما كان الظاهر لا يخرج الوصف الاول الخ لم يذكر لفظ الظاهر لعل كان اشارة الى ان
كلمة كان تامة لعدم العائد في قوله لا تخرجه الى اسم كان وهو لفظ ظاهر حتى يكون خبرا قوله
لما عرفت في ضمن الامثلة المذكورة من قوله برجل ضارب برجلين ضاربين قوله لم يكتف
فيه بالحكم بعدم التبعية بل زاد عليه قوله وفي البواقي كالفعل اذ لو قال وفي البواقي لا يتبع لا
يعلم ان عدم تبعيته في اى شيء ومن اى جهة فلا يدخل تحت الضابطة واما قوله وفي البواقي
كالفعل فضابطة معلومة قوله من غير حسن ولا ضعف جواب سوال وهو ان التركيبين الاولين
ايضا جائزان فلا يصح المقابلة فاجاب بقوله من غير حسن ولا ضعف فيصح المقابلة قوله عن موا
الفعل واليه الجمع المكسر لحكم المفرد الا ترى ان اعراب كل واحد منهما واحد كما مر في بحث
الاعراب في قول المص رح فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف الخ قوله في الظاهر وانما
قال في الظاهر اذ من المعلوم ان لا يكون للفعل الواحد فاعلان في الواقع قوله الا ان تخرجه الوا
جواب سوال وهو انه لما اجتمع فيه فاعلان ينبغي ان يمتنع الى ان يكون ضعيفا فاجاب بقوله الا ان
تخرجه الخ وح لا يلزم اجتماع الفاعلين لان الفاعل لا يكون الا اسما فان بعضهم جعل كون الالف
والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند فان قيل لما احتمل هذه التاويلات
اى التركيب الاول ۱۲
الثلثة ينبغي ان لا يكون ضعيفا اجيب ان في التاويل الاول حمل الكلام على غير مذهب الجمهور
وهو ضعيف وفي الثاني يلزم الاضمار قبل الذكر وفي الثالث انه لو كان الغلمان مبتدأ لم يجز تقديم
وهو ايضا غير جائز ۱۲
الخبر عليه لان الخبر اذا كان فعلا يجب تقديم المبتدأ عليه لئلا يلتبس بالفاعل وكذلك يجب تقديم
نحو زيد قائم ۱۲
المبتدأ على الخبر اذا كان الخبر مثنى او مجموعا لئلا يلتبس بالبدل عن الفاعل فان قيل ان في التاويل
الثاني لما وجد الاضمار قبل الذكر فهو ممتنع لا انه ضعيف اجيب عنه يمكن ههنا كون الضمير مبهما و
هو الذي لا يكون له مرجع وهو جائز من غير تقدم المرجع نحو ربه رجلا فان قيل ان التاويل
الثالث لما احتمل الالتباس بين المبتدأ والفاعل فينبغي ان يمتنع لا ان يكون ضعيفا قلنا المراد
من الفعل ههنا هو الجملة الفعلية لا الفعل وحده فلا يلزم الالتباس كذا قال العلامة التفتازاني
في المطول حيث قال في "احوال المسند" ان كثيرا ما يطلق الفعل على الفاعل مع ضميره قوله

مع ترك الزيدان تا الزيدون ۱۲ مرحوم

فلا حاجة لهما الى التوضيح وقد سبق ان النعت يفيد تخصيصا في النكرة وتوضيحا في المعرفة ولا شك ان الضمائر لا تقع نكرة فلا يفيد الا توضيحا في المعرفة قوله وحمل عليهما جواب سوال وهو ان الدليل اخص عن المدعى[2] فاجاب بقوله وحمل عليهما فان قيل ان ضمير الغائب قد يقع موصوفا في قوله تعالى لَآ اِلٰهَ اِلَّا هُوَ الْعَزِيْزُ الْحَكِيْمُ قلنا ان العزيز بدل[3] من قوله هو او نقول ان هو ههنا ليس بضمير بل هو اسم من اسماء الله تعالى يعني ان هو بسكون الواو اسم الله تعالى وبحركة الواو ضمير قوله ولا يوصف به وايضا ان الموصوف اخص او مساو ولا شيء اعرف منه ولا مساو له حتى يوصف به ... قوله لانه يدل على الذات فان قيل قد يدل المضمر على الوصف اذا كان راجعا الى الوصف كاسم الفاعل فيصح كونه صفة حينئذ قلنا هذه الصورة نادرة لا يعبأ به قوله وكانه لم يقع جواب سوال وهو ان قوله لا يوصف به مذكور في المتن فلما اعتذر الشارح الرضي عن تركه اجاب بقوله وكانه لم يقع الخ قوله اي الموصوف المعرفة جواب سوال وهو انه منقوض بقولنا حيوان ناطق فان ههنا الموصوف اعم من الصفة اذ الحيوان اعم من الناطق فاجاب بقوله اي الموصوف المعرفة واما حيوان فهو نكرة ثم يرد عليه انه منقوض بقولنا الحيوان الناطق فان ههنا الموصوف معرفة مع انه ايضا اعم من الصفة اذا كان اللام للجنس او الاستغراق فاجاب الشارح عنه بقوله اشد اختصاصا بالتعريف اي ليس المراد بالاخص ان يكون اخص في صدق الافراد ولا شك ان افراد الحيوان اكثر من افراد الناطق بل المراد من الاخص هو الاخص في التعريف كما ان تعريف العلم زائد على تعريف ذي اللام نحو زيد الفاضل فان قيل لو قال الشارح المراد من الاخص ما هو اشد تعريفا يكون جوابا عن حيوان ناطق وعن الحيوان الناطق اي عن النكرة والمعرفة فلا حاجة الى قوله اي الموصوف المعرفة قلنا لا نسلم انه لا حاجة الى قوله اي الموصوف المعرفة لان شدة الاختصاص بالتعريف لا يكون الا بعد تحقق جنس التعريف او نقول ان الشارح اختار ههنا ترخيم العنان ومن الشارحين من جعل الاخص على اصطلاح المنطقيين وهو ان يكون المراد من الاخص هو الاخص في الصدق فيرد عليهم الحيوان الناطق وحيوان ناطق وايضا لا يصح بناء قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الخ اجيب عن الاول ان الموصوف انما يكون موصوفا بعد التوصيف والحيوان بعد التوصيف بالناطق مساو للناطق وعن الثاني ان بناء هذا القول بطريق الاستخدام بان يراد من صريح اللفظ اصطلاح اهل المنطق عندهم وقوله ومن ثم اشارة الى المعنى الاخر وهو ان يكون الاخص في التعريف والمعلومية فان قيل في الاستخدام لا بد من الضمير وهو منتف ههنا قلنا بان اسم الاشارة في حكم الضمير وفي قوله فان قوله ومن ثم في قوة قولك من اجله فان قيل اذا كان الموصوف اخص فكيف يثبت له التوضيح بصفة اعم قلنا كثيرا ما يكون

---

[1] واذا كان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فلا يحتاج اليه قاله عبد ۱۲ [2] لان المدعى منع موصوفية مطلق الضمائر والدليل خاص وبه يكون ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ۱۲ [3] فلا يلزم توصيف المضمر ۱۲

مولوی مفتی عبد الرحیم

الاخص يحتمل الاوصاف فدفع الاحتمال لاعم نحو زيد الظريف قوله والمعلومية عطف التفسير للتعريف قوله يعني اعرف منها جواب سوال وهو ان التعريف مقابل للتخصيص فكيف اجتمعا في قوله اشد اختصاصا بالتعريف فاجاب بقوله يعني اعرف منها اي المراد ان يكون اعرف منها قوله ادون منها اسم التفضيل ههنا بمعنى نفس الفعل اي ان لا يكون دونا قوله ان اعرفها اي من الصفة المضمرات قالوا اما كون ضمير المتكلم والمخاطب اعرف فظاهر واما كون ضمير الغائب اعرف فلانه اما محمول عليهما واما لانه يحتاج الى لفظ يعتبر هذا الضمير عنه ولهذا الاحتياج جعل الضمير الغائب بمنزلة وضع اليد فكان هذا الضمير وضع يده على ذلك اللفظ واما كون العلم اعرف من اسم الاشارة فلان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع والاستعمال بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الوضع غير معين وانما يكون تعينه بالاشارة الحسية وكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية واما كون اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام فلان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين معا ومدلول المعرف باللام يعرف بالقلب فقط والموصول كذي اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه بتعريف المضاف اليه سواء عند سيبويه لانه يكسب التعريف منه قوله اي ذا اللام الآخر دفع وهم وهو ان المراد بالمثل عين ذا اللام الذي وقع موصوفا فلا يثبت الفرق بين الصفة والموصوف فدفع بقوله اي ذا اللام الآخر وانما قال الا بمثله ولم يقل الا به يعني ان المصنف رح وضع المظهر موضع المضمر وهو لا يكون الا لنكتة فما هي قلنا النكتة فيه دخول الموصول قوله امس لا ادري في ذكر قوله امس فائدة لان المثال تام بقوله او الرجل الذي كان عندك فتامل فيه قوله بلا واسطة دفع وهم ظاهر قوله وغيره وهو المبرد قوله بخلاف سائر المعارف متعلق بقوله لم يوصف ذو اللام الا بمثله قوله فلو وقع الاخص الخ جواب سوال وهو انه يشكل بمثل جاءني زيد صديقك عند سيبويه لان المضاف الى ضمير المخاطب اعرف من العلم عنده وكذا بمثل مررت بزيد هذا عند ابن سراج لان اسم الاشارة اعرف من العلم عنده وكذا بمثل مررت بالرجل الذي قام ابوه عند الكوفيين لان تعريف الموصول ازيد من المعرف باللام عندهم فاجاب بقوله فلو وقع الاخص الخ قوله عند صاحب هذا المذهب اي عند من قال انه اخص قوله وانما التزم وصف جواب سوال وهو انكم قلتم ان الشرط في الموصوف ان يكون اخص او مساو فعلى هذا ينبغي ان يجوز اتصاف اسم الاشارة بذي اللام والموصول والمضاف الى احدهما لكونهما اعرف منها او مساويها مع انهم التزموا وصف باب هذا بذي اللام فاجاب المصنف رح عنه بقوله وانما التزموا وصف الخ قوله اي باب اسم الاشارة جواب سوال وهو انه لا يصح اضافة الباب الى هذا لان الباب عبارة عن النوع وقوله هذا فرد وشخص فاجاب بقوله اي باب اسم الاشارة واضافة الباب الى اسم الاشارة بيانية فلا يرد انه ليس لاسم الاشارة نوع بل هو نوع بنفسه قوله بحسب اصل الوجه وان كان بعد الاشارة الحسية لان بها يعرف الذات والتشخيص لا يعرف الجنس بها فيكون مقتضيا

لبيان الجنس لان الجنس في اسم الاشارة مبهم لانه يصدق على الاجناس والجنس في ذي اللام معلوم
فان قيل ان الاشارة يعلم الذات والتشخص واللازم معه العلم بالجنس ايضا قلنا ان للمخاطب وان
حصل له العلم بالجنس من العلم بالفرد لكن ليس في كلام المتكلم دلالة على بيان الجنس **قوله**
من المحتاج الفقير قيل هذا الدليل لو صح لزم ان لا يصح توصيف ذي اللام بالمضاف الى مثله اذ فيه
ايض استعارة من المستعير قلنا فرق بينهما بان الموصوف المبهم ههنا يكتسب التعريف من المضاف الى
المعرف باللام ولكن للموصوف المعرف باللام لا يكتسب التعريف من المضاف الى المعرف باللام لان
جنسه غير مبهم بل للتوضيح فقط بخلاف اسم الاشارة لان الجنس فيه مبهم لانه يصدق على الاجناس
قوله وحمل الموصول جواب سوال وهو ان الموصول ايض لبيان الذات والتشخص لا الجنس فاجاب
بقوله وحمل الموصول عليه الخ **قوله** اي الكريم اي مررت بهذا الكريم فيكون الذي كرم بمعنى الكريم
فان قيل ان ما قلت ان في اسم الاشارة ابهام باعتبار اصل الوضع فهو ينافي بما سبق في بحث
التمييز لان الشارح رح قال ثمه ان الابهام في اسماء الاشارة باعتبار ما استعمل فيه ولا ابهام فيها بحسب
اصل الوضع لانها موضوعة لمفهوم كلي سو لكل جزئي تامل فيه **قوله** لان الابيض عام هذا اذا كان
اللام في الابيض للجنس او الاستغراق واما اذا كان اللام للعهد فلا يكون الابيض عاما كما لا يخفى
قوله ان المشار اليه انسان وفيه نظر وهو ان العلم موجود في الملائكة والجن اجيب عنه ان المراد
بالعلم علم الانسان بقرينة قوله مررت لان المرور من الجن والملائكة لا يعلم لنا **قوله** برجل
لان تنكير الصفة يدل عليه **قوله** العطف هو في اللغة الامالة كما يقال عطفت النخلة الى الارض
اذا مال اليه لقب هذا القسم من التابع به لامالة حرف ما بعده الى ما قبله وسمي ايضا بعطف النسق
لانه مع متبوعه على نسق واحد لان كلا منهما مقصود بالنسبة وفيه نظر لانه لما كان بمعنى
الامالة لا يصح صلته بعلى كما يقال عطف عليه اجيب بانه يتضمن معنى وقع اي مال اليه ووقع
عليه **قوله** يعني المعطوف جواب سوال وهو انه لا يصح حمل قوله تابع على العطف لانه على هذا يلزم
حمل الذات مع الوصف على الوصف فاجاب بقوله يعني المعطوف ثم يرد عليه ان التعريف غير
مانع لانه دخل فيه عطف البيان لانه ايض معطوف فاجاب عنه بقوله بالحرف **قوله** اي قصد
نسبته جواب سوال وهو ان الضمير في قوله مقصود راجع الى التابع والضمير في التابع راجع
الى الموصوف فيعلم منه ان نفس المعطوف وذاته مفعول القصد وليس كذلك لان القصد لا يقع
الا على مقدور المتكلم وذات المعطوف غير مقدور له فاجاب بقوله اي قصد نسبته الخ يعني
العبارة بحذف المضاف اي ان النسبة المقصودة اليه باعتبار حال المتعلق لا باعتبار نفسه
قوله الواقعة في الكلام جواب سوال وهو ان العبارة لا يصح قول المص رح بالنسبة لانه على هذا يلزم
قصد النسبة بالنسبة وهذا باطل فاجاب بقوله الواقعة يعني فرق بين النسبتين اذ المراد بالنسبة
الاولى ما هو مذكور في قول الشارح هي النسبة التي كانت في الواقع اي النسبة التي حصل من الفاعل

بحث العطف

کالمجئ الصادر من الفاعل والمراد بالنسبة التی ذکر فی قول المص رح هی النسبة الواقعة فی الکلام کالمجئ الذی حکم به عن المجئ الذی صدر من الفاعل فیکون تقدیر الکلام قصد نسبة الاصلی الواقعة الصادر من الفاعل بالنسبة التی ذکر فی الکلام بطریق الحکایة عن النسبة الاصلی قوله فقوله بالنسبة متعلق الخ دفع وهم وهو ان قوله بالنسبة متعلق بمتلبس کما هو الشائع فیما بینهم لا بالقصد فلا یحصل الاحتراز عن سائر التوابع لان التلبس بالنسبة موجود فی الکل فدفع بقوله متعلق بالقصد فان قیل ان قوله مقصود صالح للتعلق به لانه شبه الفعل فلم یتعلق به مع انه مذکور قلنا لو تعلق به لتوهم منه ان ذات المعطوف مقصود بالنسبة لان المقصود کما یکون مشتملا علی المصدر لکن لک یکون مشتملا علی الذات قوله المفهوم من المقصود جواب سوال ظاهر قوله ای کما یکون جواب سوال وهو ان المتبادر من قوله مع متبوعه انه متعلق بالنسبة للقرب فلا یحصل الاحتراز عن البدل فاجاب بقوله ای کما یکون یعنی انه ایضا متعلق بالقصد لا بالنسبة قوله من غیر استقلال به ای بالتابع واما المعطوف فهو مستقل واجیب ایضا ان معناه مقصود باصل النسبة لا بکیفیة النسبة من الایجاب والسلب قوله ولما تم الحد جواب سوال وهو ان المقصود من التعریف هو الاحتراز عما عداه والاحتراز حاصل بما ۵ فالاشتغال بقوله یتوسط الخ اشتغال بما لا یعنی اجاب بقوله ولما تم الحد قوله ولم یکتف بقوله جواب سوال وهو انه ینبغی ان یذکر قوله تابع یتوسط الخ ولم یذکر قوله تابع مقصود الخ فاجاب بقوله ولم یکتف الخ قوله بتبعیة علیه للمعطوف وهو الصفة الاولی قوله ویصدق علی هذه الصفة ای الصفة التی دخلت حرف العطف علیها قوله لان توسط حرف العطف جواب سوال وهو ان توسط حرف العطف بین الشیئین یقتضی عطف الثانی علی الاول والصفة لیست بمعطوف علی الموصوف فکیف یدخل فی تعریف المعطوف اجاب بقوله لان توسط حرف العطف اه حاصل الجواب منع الاقتضاء قوله وهی من هذه الجهة جواب سوال وهو فلیکن من هذه الجهة معطوفة فلا یرد اجاب بقوله من هذه الجهة الخ قوله وقیل قد جوز الزمخشری الخ هذا جواب اخر لعدم الاکتفاء فی التعریف بقوله تابع یتوسط الخ قوله لتاکید اللصوق بمعنی الجمع وکون الواو لتاکیده فلان الواو للجمع فکما یجمع المعطوف بالمعطوف علیه کذلک یجمع الموصوف بالصفة قوله وحکم المص رح فی شرح المفصل فیه اشارة الی تاکید قول القیل قوله ولها منذرون فیه انه لیس فی هذه الآیة الواو وایضا لم یورد المص رح فی شرح المفصل هذه الآیة بل اورد قوله تعالی وَمَا اَهْلَکْنَا مِنْ قَرْیَةٍ اِلَّا وَلَهَا کِتَابٌ مَّعْلُوْمٌ والله اعلم قوله صفة لقریة اذ لو کان حالا لتقدم لان ذو الحال نکرة قوله ولفظ عن للصنف ایضا اشارة الی تاکید قول القیل وفیه نظر لانه بعینه ما قال اولا فی قوله جاءنی زید العالم او الشاعر والد بیا اجیب ازفعا

---

۵ لان المقصود من التعریف ہو الجمعیۃ والمنعیۃ وہما یحصلان بقولہ یتوسط فلا حاجۃ الی قولہ مقصود ۱۲ مفتی عبد الرحیم سلمہ

قاله[1] اولايكون له للنعت جهتان جهة النعت وجهة العطف بلحاظ جهتين فيما قال ههنا نقلا عن المصرح يكون له جهة واحدة اى بلحاظ جهة واحدة وهى النعت لا محالة ولايكون معطوفا قوله وانما حسن دخول العاطف جواب سوال وهو ان العاقل مثلا اذا لم يكن معطوفا فى الحقيقة لم يحسن دخول العاطف عليه فاجاب بقوله وانما حسن الخ قوله لما بينهما من التغائر اى فكما ان بين المعطوف والمعطوف عليه مغائرة فى الذات كذلك بين الصفة والموصوف مغائرة فى الذات اى فى المفهوم وان اتحدا فى الصدق على شئ واحد قوله فيه نظر اى فى قول القيل مع التاكيد بقول المصنف نظر قوله اى بين الصفات والمعطوفات قوله لدلالتها اى لدلالة حروف العاطفة قوله فيها اى فى الصفات قوله من الجمع بيان لكلمة ما كما فى الواو قوله والترتيب كما فى الفاء وكاحدهما كما فى كلمة او ويجيب عنه ان الدلالة على تلك المعانى غير كافية فى كونها عاطفة بل لا بد ان يكون المعطوف والمعطوف عليه مقصودان فى الكلام ولابد ان يكونا غير متحدين فى الصدق قوله لا المنصوب والمجرور اشارة الى ان قيد المرفوع احترازى وايضا الى ان المدعى مركب من جزئين فصرح المص باحدهما والشارح بالآخر قوله بارزا كان او مستترا دفع وهم ظاهر قوله اولا جواب سوال وهو ان الجزاء لا يترتب على الشرط لان العطف اذا تحقق ووجد فكيف يتوقف على التاكيد فاجاب بقوله اولا حاصله سلمنا ان الجزاء لا يترتب على الشرط لكن هذا اذا لم يكن فى الجزاء قرينة على تحقق الشرط وههنا وجدت وهو قوله اولا لانه مقدر فى عبارة المصنف واجاب مولانا عبد الغفور بزيادة لفظ الارادة فى جانب الشرط فان قيل ان هذا التاكيد لا يخلو اما لفظى فهو بتكرار اللفظ الاول وههنا ليس كذلك واما معنوى فهو بالفاظ محصورة وههنا ليس شئ منها قلنا هذا لفظى اذ المنفصل مرادف المتصل والتاكيد باحد المترادفين كانه بعين اللفظ الاول قوله على بعض حروف الكلمة فيكون كعطف كل الكلمة على جزء الكلمة فح يلزم انحطاط مرتبة المتبوع عن مرتبة التابع قوله لانه بذلك يظهر الخ جواب سوال وهو ان التاكيد بالمنفصل لا يخرج المتصل عن عطف كل الكلمة على بعض الكلمة فلا فائدة فى التاكيد فاجاب بقوله لانه بذلك الخ حاصل الجواب ان المنفصل مرادف المتصل فلما اكد بالمنفصل المستقل صار كان المتصل ايضا مستقل باعتبار استقلال المرادف قوله جاز افراده اى جاز استقلاله قوله مما اتصل بتاكيده اى باعتبار استقلال تاكيده قوله ولا يجوز جواب سوال ظاهر قوله فان كان الضمير منفصلا اشارة الى فائدة قوله المتصل قوله وكذا ان كان متصلا منصوبا اشارة الى فائدة قوله المرفوع قوله وزيد ضرب هو وغلامه مثال المستتر فان قيل يجوز ان يكون ضمير هو فاعل ضرب فما الدليل على ان الفاعل ههنا مستتر

---

[1] يعنى ان الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول ان الوجه الاول جعل المعطوف على الصفة صفة من وجه ومعطوفا من وجه وهذا الوجه جعله صفة لا محالة من غير ان يكون معطوفا من وجه قاله عصام الدين ١٢

[2] تقريره ان المتبادر من المتصل البارز فينتقض بنحو زيد ضرب هو وغلامه فانه يجب تاكيده مع انه ليس ببارز فاجاب بقوله بارزا كان الخ ١٢ م

[3] حيث قال اى اذا اريد العطف ١٢ مغنى

[4] وهذا كما قال الله تعالى إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلٰوةِ فان اقامة الصلوة لا يكون الا بعد تحقق الوضوء فالمراد انه اذا اراد ان تقيموا الى الصلوة فاغسلوا الخ قاله عبد الرحمن ١٢ اللهم اغفر لى

قلنا انفصال الضمير عند تعذر المتصل ولا تعذر ههنا فافهم ولا تكن من الغافلين قوله الا ان يقع
فصل وفيه نظر وهو ان بوجود الفصل لا يخرج الكلام من عطف كل الكلمة على جزئها فيلزم زيادة
التبع على المتبوع اجيب بانه لا يلزم زيادة التبع لطريان الفتور للمعطوف باعتبار البعد عن المعطوف
عليه فتعادض بعد المعطوف لكمال المعطوف فان قيل انه يعلم من قوله تحسين الاختصار بترك التاكيد
ان الطوالة تحصل بالتاكيد ويعلم من قوله بوجود الفصل ان الطوالة تحصل بالفصل وايضا ان التاكيد
تحصل بتاخير الفصل عن المعطوف مع ان ههنا لا يجوز ترك التاكيد فالاولى ان يقول انه يلزم الفصل
الكثير بين المعطوف والمعطوف عليه اجيب عن الثاني ان ههنا كلامان احدهما المعطوف عليه والآخر
المعطوف لانه فاعل فعل مقدر باعتبار العطف فالمراد بالاطالة اطالة الكلام الاول واطالة الكلام
الاول ليس الا بالفصل الكثير فماله ليس الا الفصل الكثير بين المعطوف والمعطوف عليه واجيب ايضا
ان هذا انما يرد لو كان الضمير في قوله لانه قد طال ضمير الشان وان رجع الى التاكيد فلا يرد فان
قيل ان قوله طال لازمي فكيف يكون قوله الكلام مفعول له قلنا ان قوله طال سهو من الكاتب والنسخة
الصحيحة طول من باب التفعيل فيكون متعديا قوله سواء كان الفصل دفع وهم وهو ان المراد من
الفصل ما يكون قبل حرف العطف باعتبار تخصيص المصنف رح في المثال فدفع بقوله سواء كان الفصل
قوله فكبكبوا فيها اے القی فی الجحیم هم ای الكفار ای الهتہ فقوله والغاوون عطف على ضمير الجمع لوجود
الفصل وهو فيها ووجود التاكيد وهو هم والكبكب بالفارسية زور افتادن والغاوون بالفارسية گمراہان
قوله والامران متساويان اشارة الى الرد على البصريين والكوفيين اى التاكيد مع وجود الفصل وعدم
التاكيد مع وجوده متساويان فان قيل لم لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل باعادة الرافع مثل
ضربت وضربت زيد كما يجوزون في الضمير المجرور باعادة الجار مثل مررت بك وبزيد قلنا
على هذا يطول الكلام فان ضرب ضرب طويل بالنسبة الى التاكيد وهو انا قوله واعلم ان مذهب البصريين
اشارة الى ان قول المصنف رح مخالف عن القبيلتين لانه اوجب التاكيد حيث قال اكد الخ فان قيل
يجوز ان يراد بالوجوب الوجوب الاستحساني قلنا يابى عن ذلك ما ذكره في بحث المفعول معه من انه اذا
لم يجز العطف تعين النصب مثل جئت وزيدا قوله اعيد الخافض قيل يشكل هذا بقوله تعالى ...
تَسَاءَلُونَ بِهٖ وَالْاَرْحَامَ فان الارحام مجرور بالباء اجيب بانه شاذ لا يعبأ به واجيب ان هذا الواو
ليست للعطف بل للقسم قوله حرفا كان او اسما اشارة الى الرد على الشيخ الرضى حيث قال لا يعاد
العامل الاسمي الا اذا لم يشك انه لا معنى له فانه جلب لهذا الغرض كبين فانه لا يتصور الا بين
اثنين فان التبس نحو غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا لم يجز اذا قام قرينة دالة على المقصود

---

[1] نعم ان الفاعل هو المرفوع المتصل المستتر ۱۲ م [2] اعنی قوله ضربت الیوم وزیدا ۱۲ م مفتی عبد الرحیم ۱۲
[3] فانه یدل علی ان العطف علی الضمیر المرفوع المتصل بلا تاکید بالمنفصل غیر جائز ۱۲ اللهم اغفر لی
مفتی عبد الرحیم الفشاوری السرحدی

كذا قال مولٰنا عبد الغفور والجواب عنه ما قال الشارح من[1] ان الثاني كالعدم **قوله** لان اتصال الضمير المجرور قال مولٰنا عصام الدين هذا منقوض بقوله تعالى فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّٰهِ فان قوله رحمة مجرور بالباء مع انه الفصل بينهما بكلمة ما اقول في الجواب عنه ان كلمة ما عبارة من رحمة الله فان لفصل كلا فصل **قوله** جاز انفصاله وفيه نظر لان قوله جاز انفصاله ليس على ما ينبغي لعدم ترتبه على الشرط لانه يجب انفصاله عند عدم كونه ضميرا متصلاً وليس بجائز اجيب عنه ان المراد بالجواز هو الامكان العام المقيد بجانب الوجود اى عدم الانفصال ليس بضروري فيجتمع مع وجوب الانفصال **قوله** وليس للمجرور جواب سوال ظاهر[2] **قوله** وفي استعارة المرفوع جواب سوال وهو انه لم لا يجوز ان يستعار المرفوع المنفصل للمجرور المنفصل حتى يؤكد به[3] فاجاب بقوله وفي استعارة المرفوع مذلة لان استعمال العمدة في الفضلة ذلة العمدة **فان قيل** انه على هذا يلزم سد باب الاستعارة اذ الاستعارة انما يكون اذا كان المستعار عنه اقوى من المستعار له اذ الاستعارة بناء على الافتقار اى افتقار المستعار له الى المستعار عنه الا ترى انه لا يصح استعارة المسبب للسبب لعدم افتقار السبب الى المسبب كذا قال علماء الاصول وايضا ان هذا مخالف لما قال الشارح في بحث الضمائر حيث قال ان الضمائر حيث تقع بعضها موقع بعض نحو ما انا كانت فان قوله انت ضمير مرفوع وقع موقع المجرور اذ الكاف في قوله كانت حرف جر فينبغي ان يكون مدخوله ضميرا مجرورا اى ما انا كذلك اجيب عن الاول نعم ان الاستعارة صحيحة لكن ههنا مانع اخر وهو انه بعد الاستعارة يجعل العمدة تاكيدا وتابعا للفضلة والمراد بالمذلة هذا **فان قيل** فليكن استعارة الضمير المنصوب المنفصل للمجرور فلا يثبت ذلة العمدة **قلنا** فيه وهم عدم ... الاستعارة لان الضميرين المتصلين بهما لما كانا متحدين توهم ان منفصليهما ايضا متحدان **قوله** ولا يكتفى بالفصل جواب سوال ظاهر **قوله** نحو مررت بك وبزيد مثال الجار الحرفي **قوله** والمال بيني وبينك مثال الجار الاسمي **قوله** فالمعطوف دفع وهم وهو ان قوله بزيد معطوف على كاف الخطاب في قوله بك فح يلزم دخول الحرف وهو الباء على الحرف وهو الباء في قوله بزيد وذا غير جائز لان الحروف الجارة لا تدخل الا على الاسماء وكذا الباقي بعضها للاسماء وبعضها للافعال فدفع بقوله فالمعطوف الخ **قوله** والعامل مكرر جواب سوال وهو ان العامل في المعطوف لا يكون الا ما كان عاملاً في المعطوف عليه فعلى هذا ذكر الباء الثاني مستدرك فاجاب بقوله والعامل مكرر **قوله** وجره بالاول جواب سوال وهو ان على هذا يلزم توارد العاملين على معمول واحد وذلك باطل فاجاب بقوله وجره بالاول **قوله** والثاني كالعدم معنى لا لفظا لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز **قوله** اذ بين لا يضاف يعني لو كان جر زيدا بالبين الثاني فيكون البين الثاني معتبرا

---

[1] اى العامل الثاني وهو الجار ولفظ بين ۱۲

[2] تقريره انه لم لا يجوز ان يؤكد اولا بالمنفصل ثم يعطف عليه كما مر في المرفوع المتصل اجاب بقوله وليس الخ ۱۲

[3] اى اولا ثم يعطف على المجرور المتصل ۱۲

[4] وهذه للدلالة تدل على الالتباس ۱۲

مفتی عبد الرحیم ۱۲

او غیر زائد فیکون اضافته الی مفرد مع انه لایضاف الا الی المتعدد فعلم ان جره بالاول قوله وقیل جره بالثانی ثم یرد علیه انه لما کان جره بالبین الثانی فیکون معتبرا او غیر زائد فیلزم اضافة بین الی المفرد وذا باطل فدفعه الشارح بقوله کما فی الحرف الزائد یعنی ان جر زید بالبین الثانی ولایلزم منه کونه غیر زائد اذ الزیادة لاینافی العمل فلیکن البین الثانی زائدا ویکون له العمل کالحرف الزائد فی قوله تعالیٰ کفیٰ بالله وقولهم بحسبك درهم فیکون البین الاول مضافا الیهما معا والبین الثانی زائد ولکن جره بالثانی قوله نحو جاؤنی کلهم الخ فان قیل وجد الفصل ههنا وهو نون الوقایة ویاء المتکلم قلنا المراد بالفصل الفصل المستعمل وهذا الفصل لیس کذلك او نقول ان المراد بالفصل المستقل فی التلفظ ویاء المتکلم ونون الوقایة غیر مستقل بالتلفظ قوله والغلط قلیل جواب سوال ظاهر قوله نادر والنادر ساقط عن مرتبة الاعتبار اذ لاحکم للنادر قوله وقوی مناسبة الظاهر ان یقول ولیقوی لان معناه علی الاستقبال اجیب ان کل ما ثبت فیما استقبل یقینا یصح التعبیر عنه بالماضی قوله فیما یجوز له ویمتنع دفع وهم وهو ان المراد منه ما یجوز له فقط فدفع بقوله فیما یجوز له ویمتنع قوله من الاحوال العارضة له الخ جواب سوال وهو انه منقوض بقولهم جاءنی الانسان والفرس فان النطق یجوز للمعطوف علیه ولایجوز للمعطوف فاجاب بقوله من الاحوال العارضة له الخ والنطق من ذاتیات الانسان لا من احواله وقوله العارضة صفة کاشفة للاحوال قوله نظرا الی ما قبله جواب سوال وهو انه منقوض بالاعراب والبناء اذ هما من العوارض ولا اشتراك للمعطوف مع المعطوف علیه فیهما فاجاب بقوله نظرا الی ما قبله یعنی ان المعطوف فی حکم المعطوف علیه فی الاحوال العارضة له بالنظر الی ما قبله والاعراب والبناء من الاحوال العارضة فی نفس المعطوف قوله بشرط ان لایکون الخ جواب سوال وهو فی قوله یا رجل والحارث الحال العارض للمعطوف علیه وهو البناء علی الضمة حاصل مما قبله وهو حرف النداء مع انه لم یثبت البناء علی الضمة فی المعطوف وهو الحارث بل هو ترفع علی لفظه وتنصب علی محله کما مر فی توابع المنادی المبنی المفردة فاجاب الشارح عنه بقوله بشرط الخ یعنی ان کون المعطوف فی حکم المعطوف علیه فی الاحوال العارضة له مشروط بشرط ان لایکون ما یقتضیها منتفیا فی المعطوف والمقتضی ههنا وهو عدم لزوم اجتماع اللام مع حرف النداء موجود فی المعطوف علیه ولیس فی المعطوف اذ لو شارك المعطوف مع المعطوف علیه فی الحال العارض وهو البناء علی الضمة وهو حاصل من حرف النداء لزم اجتماع اللام وحرف النداء فی المعطوف قوله کالاعراب والبناء المراد بالاعراب کونه غیر مناسب لمبنی الاصل والمراد بالبناء کونه مناسبا له ولا شك انه من الاحوال العارضة من حیث نفسه فلا یرد ان الاعراب حاصل بالنظر الی ما قبله وهو العامل لا بالنظر الی نفسه قوله وانما قلنا بشرط حاصل المقام ان

---

[1] توضیحه ان بدل الغلط لیس کل المتبوع ولاجزءه ولامتعلقه فهو اجنبی للمتبوع ۱۲م [2] وکذا بالتعریف والتنکیر والافراد والتثنیة والجمع ۱۲

مفتی مولوی محمد عبد الرحیم الفشاوری السرحدے

المعطوف يشارك المعطوف عليه في الحكم بشروط ثلثة الاول ان يكون ذلك الحكم من الاحوال العارضة للمعطوف والثاني ان يكون ذلك الاحوال حاصلة للمعطوف عليه مما قبله والثالث ان تحقق مقتضى ذلك الحال في المعطوف والمعطوف عليه اي لم يكن عدم ما نع الحال فيهما كما في قولهم جاءني زيد وعمرو فعمرو شريك مع زيد في الحال العارض لزيد وهو الفاعلية والرفع وهو حاصل لزيد مما قبله وهو قوله جاءني مع تحقق المقتضى فيهما وهو صلاحيتهما للفاعلية والرفع فلو قيل جاءني زيد وحجر فالحجر لا يشارك زيداً في الفاعلية لعدم تحقق المقتضى وهو الصلاحية في الحجر ثم في قوله يا رجل والحارث الحال العارض للمعطوف عليه هو البناء على الضمة حصل مما قبله وهو حرف النداء مع تحقق المقتضى وهو عدم لزوم اجتماع اللام مع حرف النداء وهذا المقتضى مفقود في المعطوف فلا يثبت في الحارث البناء على الضمة بل حكمه الرفع لفظاً والنصب محلاً كما مر في توابع المنادى فان قيل ان قول الشارح من حيث تجرده عن اللام صريح في ان الحال العارض هو التجرد عن اللام مع انه عبارة عن التنكير وهو من الاحوال من حيث نفسه كما قال الشارح ايضا فيما سبق اجيب ان ما قال الشارح ان الحال العارض عبارة عن التجرد عن اللام فالمراد منه لازم التجرد وهو البناء على الضمة وكذا معنى قوله ان ما يقتضي تجرده عن اللام الخ هو البناء على الضمة قوله هو اجتماع اللام وحرف النداء اعلم ان التاء في قوله هو اجتماع اللام سهو من الكاتب يعني انه ليس من باب الافتعال بل هو من باب الافعال والهمزة فيه للسلب فيكون تقديره هو عدم لزوم جمع اللام وحرف النداء قوله واما نحو رب شاة الخ جواب سوال وهو ان قوله وسخلتها عطف على شاة مع ان الشرط منتف فيه لان رب لا يدخل الا على النكرة وقوله وسخلتها معرفة بالاضافة الى الضمير مع ان للمعطوف شريك مع المعطوف عليه في الحال العارض وهو التقليل والتكثير والجر اذ رب يفيد التقليل والتكثير في المدخول وكذا يفيد الجر فيه ولا شك ان هذا الحال العارض ثابت للمعطوف مع عدم تحقق المقتضى وهو التنكير لانها لا تدخل على المعرفة ووجهه سيجيء في بحث حروف الجارة انشاء الله تعالى فاجاب الشارح بقوله واما نحو رب شاة الخ قوله لقصد عدم التعين الخ اللام في قوله لقصد تفسيري بمعنى ان يقصد اذ المقصد مصدر ويجوز تاويل المصدر بالفعل المضارع مع ان كما يجوز تاويل ان مع الفعل بالمصدر واللام في قوله لقصد بمعنى الباء كما قال عبد الرحمن رح فحاصل ما قال الشارح ان التنكير ههنا بطريقين احدهما ان يكون بحذف حرف الجر اي رب شاة وسخلة لها فيكون تركيبا توصيفيا لا اضافيا وثانيهما ان يكون بنكارة الضمير ثم يرد عليه ان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن لمرجع مذكور وههنا المرجع مذكور فاجاب الشارح عنه بقوله اي رب شاة وسخلة شاة يعني ان الضمير في قوله وسخلتها راجع الى شاة ذلك الا الى شاة مذكورة ولذا قال وسخلة شاة ولم يقل وسخلة الشاة اذ النكرة اذا اعيدت

نكرة كانت الثانية غير الاولى او نقول ان نكارة الضمير مبنى على ما ذهب اليه الشيخ الرضى من ان مرجع الضمير اذا كان نكرة يسمى هذا الضمير مبهما ونكرة **قوله** وكذا المعطوف هذه العبارة من الشارح يحتمل ان يكون مسئلة ابتدائية من الشارح لاستيفاء المسائل **قوله** بالنظر الى نفسه اى بان يكون احوال لنفس مصاحبًا مع احوال ما قبلها **قوله** مثل المعطوف عليه في الافراد **قوله** في تركيب لما قال الشيخ الرضى ان قوله لم يجز فعل وفاعل قوله ما زيد بقائم الخ بتاويل التركيب او القول وقوله الا الرفع بدل من الفاعل وهو ما زيد بقائم فيرد عليه انه ليس ببدل الكل ولا بدل البعض وهو الظاهر ولا بدل الغلط لانه نادر والنادر ساقط الاعتبار ولا بدل الاشتمال اذ الرفع غير مشتمل على هذا التركيب لان مذهبه في **قوله** هو ما اشتمل على علم الفاعلية ان المراد من الاسم هو الذى لم يكن مبنيا لما قال الشارح في راس المرفوعات والفاعل ههنا جملة وهى من المبنيات والرفع المحلى غير معتبر عنده فكيف يصح البدل منه فعدل الشارح الى التركيب الذى هو صحيح عند الكل وهو ان قوله يجوز فعل وقوله ما زيد ظرف بتقدير كلمة في ولفظ التركيب لان المضاف لا يكون الا اسمًا وقوله الرفع فاعل الفعل وقوله لم والا زائد الخ **قوله** في ذاهب لما كان محل الرفع مبهما فلرفع الابهام وتعيين ما هو المراد قال الشارح في ذاهب **قوله** العائد الى اسم ما دفع وهم وهو ان العائد كائن في نفس المعطوف عليه غير راجع الى ما قبله فاجاب بقوله العائد الى اسم ما **قوله** على ان يكون خبرا مقدما **فان قيل** ان ههنا احتمال اخر وهو ان ذاهب مبتدأ من القسم الثانى من المبتدأ وعمرو فاعله ساد مسد الخبر فلم تركه الشارح **قلنا** انما لم يذهب الشارح الى هذا الاحتمال لانه ح يكون في قوة الجملة الفعلية لان القسم الثانى من المبتداء بتاويل الفعل عندهم كما مر في موضعه فيكون ح بمنزلة عطف الجملة الفعلية على الاسمية وهو غير مستحسن **قوله** ولا مانع منه اى من عطف الجملة الاسمية **قوله** الذباب خبر من قوله الذى **قوله** لانها فاء السببية جواب بالمنع اى لا نسلم كون الفاء للعطف بل للسببية **قوله** في هذا التركيب جواب سوال وهو انا لا نسلم ان الفاء للسببية لانه منقوض بقولهم جاءنى زيد فعمرو فان الفاء في قوله فعمرو ليست للسببية بل للعطف فاجاب بقوله في هذا التركيب **قوله** اى فاء لها نسبة الخ لما كان الياء في قوله للسببية ياء النسبة وهى تقتضى المنسوب والمنسوب اليه فاراد الشارح ان يبينها بقوله اى فاء لها نسبة الى السببية **فان قيل** ينبغى للشارح ان يقول لها نسبة الى السبب بدون الياء لانه عبر عن الياء بالنسبة فلا يبقى لها اثر **قلنا** الياء في قول الشارح ليست ياء النسبة بل هى ياء المصدرية **قوله** بان يكون معناها دفع وهم و

---

[1] وهو الصفة الواقعة بعد حرف النفى كما ولا وغيره لما ۱۲ مفتی عبد الرحیم [2] لاشتماله على الاسناد التام فكانه قيل لا ذاهب عمرو بخلاف الصفة المسندة الى فاعلها فانه في حكم المفردة قاله الفاضل السيالكوتى ۱۲ مفتی عبد الرحیم

رب اغفر وارحم وانت ارحم الراحمين

ان نسبة الفاء الى السببية باعتبار ان الفاء مثبت بالسببية فدفع بقوله بان يكون معناها يعنى ان النسبة ليست بعلاقة الاثبات بل بعلاقة السببية قوله لكنها تجعل الجملتين جواب سوال وهو انه لما كان معناها السببية مع العطف فلابد لمعنى العطف[1] من العائد فاجاب بقوله لكنها الخ قوله والمعنى الذى اذا يطير جواب سوال وهو ان معنى السببية يعبر عنه بادوات الشرط كان واذا فسأل السائل ان ههنا ليستقيم دخول ادوات الشرط ام لا فدفع بقوله والمعنى الخ قوله ويفهم منها سببية الاولى اى يفهم من هذه الفاء سببية الجملة الاولى للثانية يعنى ان الفاء ليست للسببية لكن يفهم من هذه الفاء ان الجملة الاولى سبب للثانية فيكون معنى السببية رابط فلا حاجة الى رابط اخر والفرق بين قوله او يكون وبين قوله او يفهم هذا ان الربط فى الاول الفاء والرابط فى الثانى معنى السببية فان قيل ان معنى السببية لما فهم منه فكان الجملتان كجملة واحدة فيكفى بالرابط الواحد وهو الضمير فى الاولى قوله ويمكن ان يقدر الخ وفيه نظر وهو انه لما صح تقدير الضمير ههنا فينبغى ان يقدر الضمير فى قوله ولا ذاهب عمرو فكيف حكم فيه بعدم الجواز اجيب ان قوله ويمكن ليس جواب رابع بل هو من تتمة الجواب الثانى والثالث وانما قدرنا اذ فيها معنى السببية مع العطف فلمعنى العطف يقدر الضمير مع وجود الضمير بالسببية قوله اى اذا وقع العطف جواب سوال وهو ان الجزاء وهو قوله لم يجز لا يترتب على الشرط كالآن قوله واذا عطف دال على حصول العطف[2] ووقوعه وثبوته واذا حصل العطف كيف يترتب عليه قوله لم يجز فاجاب بقوله اى اذا وقع العطف يعنى ان قوله عطف يتضمن لماضى باب الافعال فليس المراد من قوله عطف وقوع العطف الذى هو الثبوت بعد الايقاع بل المراد ايقاع العطف الذى هو بمعنى حدوث العطف لا تحقق العطف اذ التحقق يكون بالوقوع وهو غير مراد ههنا بل المراد ههنا الايقاع وهو يكون فى وقت عدم تحقق العطف واجاب بعض الشارحين ان المراد من قوله واذا عطف اذا اريد العطف ولا شك ان الجزاء يترتب على الارادة لكن يرد عليهم ان عدم الجواز لا يبتنى على تلك الارادة فانه ثابت على تقدير عدمها ايضا قوله بناء جواب سوال وهو ان قوله على عاملين لا يصح ان يكون صلة لقوله اذا عطف اذ العطف لا يكون على عاملين بل على معموليهما فاجاب الشارح عنه بثلثة اجوبة احدها بقوله بناء والثانى بقوله وقال بعض شارحى الخ والثالث واكثر الشارحين الخ وحاصل الجواب الاول ان قوله على عاملين ليس صلة لقوله واذا عطف حتى يكون العاملان معطوفا عليهما بل صلة للمحذوف وهو قوله بناء فيكون قوله على عاملين مع المتعلق مفعولا له لقوله واذا عطف وانما زاد قوله

---

[1] اى فلابد فى الجملة التى وقعت صلة للموصول من عائد يربطها الى الموصول وان كانت بحكم العطف ١٢ مفتى عبد الرحيم

[2] كما بين عليه الا والماضى لان لفظة او اوجبتها الماضى تقتضيان التحقق والوجه قاله عبد ١٢ م

اللهم اغفر لى امين ١٢ م

ليس من الروابط الثبوتية قلنا ان معناه ان السببية
(تحفة محمد عبد الغفار ١٢)

الربط

علی وجود لدفع وهم وهو ان المراد من العاملین تصور العاملین فعلی هذا لا یصح جعلهما معطوفا
علیهما فدفع بقوله علی وجود عاملین یعنی لیس المراد من العاملین تصور العاملین حتی یتوهم
ماذکر بل المراد وجودهما قوله بان عطف اسمان جواب سوال وهو ان العطف یقتضی المعطوف
والمعطوف علیه وههنا لم یوجد واحد منهما فاجاب بقوله بان عطف الخ یعنی ان المعطوف و
المعطوف علیه کلاهما مقدران قوله علی معمولیهما جواب سوال وهو انه منقوض بقولهم ضرب زید
عمروا وبکر خالدا اذ فیه عطف الاسمین علی المعمولین مع انه جائز فاجاب بقوله علی معمولیهما
یعنی ان المراد عطف الاسمین علی معمولی عاملین لا علی معمولی عامل واحد وفی مادة النقض
العطف علی معمولی عامل واحد وهو جائز اتفاقا قوله بان یجعلا الخ بیان الامالة والضمیر فی
قوله یجعلا راجع الی الاسمین والضمیر فی معمولیهما راجع الی العاملین قوله علی معمولی عاملین
یعنی ان عبارة المصنف رح بحذف المضاف قوله ولا علی اکثر من اثنین نحو ثبت زیدا فی الدار
ضاربا اباه وعمرو والبیت غلامه فقوله وعمرو عطف علی زید وهو فاعل ثبت فکذا عمرو وقوله البیت
عطف علی الدار وهی مجرور بکلمة فی فکذا البیت وقوله غلامه عطف علی اباه وهو مفعول به لضارب
فکذا غلامه وقوله ضاربا حال من زید قوله ای غیر متحدین دفع وهم وهو ان المراد من اختلاف
العاملین الاختلاف فی الوصف فلا یحصل الاحتراز من مثل ضرب ضرب زید عمروا وبکر خالدا
اذ اختلاف العاملین فی الوصف موجود ههنا بان احدهما موصوف بالمؤکد والاخر بالمؤکد
فاجاب بقوله ای غیر متحدین ثم یرد علیه ان ضرب ضرب غیر متحدین نظرا الی المؤکد والمؤکد
فاجاب عنه بقوله بان لا یکون الثانی عین الاول والحاصل ان الاتحاد یستعمل فی الذوات
فلما قال الشارح غیر متحدین علم ان المراد من الاختلاف الاختلاف فی الذوات دون الوصف
قوله وذلک ای قوله مختلفین قوله وذلک العطف ای عطف الاسمین علی معمولی عاملین
مختلفین بعاطف واحد کما فی قولهم الخ لکن هذا العطف جائز عند المصنف رح لتقدم المجرور فی المعطوف
والمعطوف علیه قوله ماکل سوداء الخ کلمة ما نافیة وکل مرفوع مضاف الی سوداء فالعامل
فی المضاف هو کلمة ما هو اسم ما وقوله تمرة خبرها فیکون عاملهما مختلفین فقوله بیضاء عطف
علی سوداء وشحمة عطف علی تمرة قال فی الایضاح هذا القول مثل یضرب فی حال
خطاء الظن فالسواد مونث اسود غیر منصرف والتمرة واحد
التمر الیابس من تمر النخل کالزبیب من العنب وکذا
البیضاء مونث ابیض غیر منصرف قوله وفی قوله

ن ولاشك ان ضرب الثانی عین الاول

له معانه لیس من باب عطف الاسمین علی معمولی عاملین مختلفین ۱۲ م مفتی عبد الرحیم

ہزاران درود وہزاران سلام ؛ بروے محمد علیہ السلام ؛

الشاعر خاطب الشاعر زوجته حين فضلت عليه زوجا اخر مات عنها فقال اكل امرء تحسبين الخ فقوله تحسبين صيغة المؤنث الواحدة المخاطبة والهمزة للاستفهام الانكاري وقوله كل منصوب لانه مفعول لقوله تحسبين والنار الاولى عطف على امرء الاول والنار النار الثانية عطف على امرء الثاني والعامل فيه تحسبين لانه مفعول له اي تحسبين كل الخ معناه اتظنين يا زوجتي ان كل من في صورة الرجال انه كامل في الرجولية وان كل نار توقد في الليل نارا فم وليس كذلك لان النار التي اوقدها اللصوص لا نفع فيها بل فيها ضرر للناس لان كثيرا ما يوقدون اللصوص النار للغدر على الناس بان يظن الناس ان ثمة عمران فاذا هم لصوص قوله فهذا وان كان بحسب الظاهر الخ هذا جواب اخر عن سوال عدم ترتب الجزاء على الشرط يعني ان الجواز الذي يعلم من الشرط فهو بحسب الظاهر وعدم الجواز الذي يعلم من الجزاء لدفع الايهام وتعيين ما هو المراد اي جواز العطف المذكور ۱۲ قال الشارح رح فانه يجوز الخ يعني ان خلافه من عدم الجواز

قوله بحسب الحقيقة انما قيد به اذ بحسب الظاهر جائز عند الجمهور ايضا قوله كما جاز بحسب الصورة دفع وهم وهو ان الجواز عنده لما كان بحسب الحقيقة فلا يكون بحسب الظاهر فدفع بقوله كما جاز بحسب الصورة قوله ولا يؤول الامثلة جواب سوال وهو جواز هذا العطف كما كان عند الفراء فكذا عند سيبويه باعتبار التاويل كما يأتيك التاويل في قوله بل يحمل الخ فاجاب بقوله ولا يؤول[2] الامثلة الخ قوله ولا يقتضي جواب سوال لا مخالفة بينهما ۱۲ وهو ان الجواز كما كان عند الفراء فكذا عند الجمهور بحسب الصورة في صورة تقديم المجرور فاجاب بقوله ولا يقتضي[3] الخ قوله

وعدم جواز ذلك العطف جواب سوال فلا مخالفة بينهما ۱۲ وهو ان الاستثناء في قوله الا في نحو في الدار زيد الخ لا يخلو اما من مخالفة الفراء او من عدم الجواز وكلاهما باطلان اما الاول فيتوهم منه ان الفراء موافق مع الجمهور في عدم الجواز في مثل في الدار زيد الخ وهو خلاف المقصود واما الثاني فعلى هذا يكون قوله الا في نحو في الدار الخ في جنب قوله لم يجز عند الجمهور فيكون معنى المتن هكذا لم يجز عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد خلافا للفراء وفساده ظاهر فاجاب الشارح رح بقوله وعدم جواز الخ يعني ان الاستثناء من مجموع[4] قوله لم يجز خلافا للفراء قوله الا في نحو في الدار زيد الخ اي ثبت في الدار زيد فيكون زيد فاعل الفعل محذوف وهو ثبت او يكون زيد مبتدأ وقوله في الدار خبره المقدم فهذا مثال لما يكون المجرور مقدما على المعمول المرفوع واما قول الشارح رح وان في الدار زيدا الخ مثال لما يكون المعمول المؤخر منصوبا واما مثال ما يكون المعمول المؤخر مجرورا

---

[1] لان التحقق بحسب الظاهر لا ينافي الامتناع بحسب الحقيقة ۱۲

[2] كما يؤول سيبويه بحذف المضاف وابقاء المضاف اليه مقامه ۱۲ شرح مفتي

[3] كما اقتصر الجمهور فانهم اقتصروا بايراد الامثلة على مورد السماع ۱۲ م

[4] يعني ان المستثنى منه مجموع عدم الجواز مع المخالفة فلا اشكال ۱۲ مولوی عبد الرحيم رح

اللهم اغفر لي ولحبيبي مختار احمد بحرمة النبي الامجد واغفر لمن داغ فراق ابدي

مستفضل زلاته غفر له

۱۲ ۵۳

ئے فهو بحسب الحقيقة فلا مخالفة قوله فانه يجوز هذا العطف جواب سوال وهو ان قول المص رح خلافا للفراء لا يعلم انه من الجواز الذي يعلم من الشرط او من عدم الجواز الذي يعلم من الجزاء ۱۲

ایضا فمثل قولهم فی الدار غلام زید والحجرة عمرو ای غلام عمرو وانما لم یذکره المصنف رح لانه
ظاهر فی الجواز قوله یعنی الا فی صورة تقدیم المجرور اشارة الی انه لیس المراد المثال الجزئی المذکور
فی المتن او فی الشرح بل المراد کل مادة تقدم المجرور فیها قوله واقتصر الجواز جواب سوال وهو
ان النقل من العرب فی الاحکام اللفظیة کالنص فی الاحکام الشرعیة وکما ان فی النصوص
یقاس ما لا نص فیه علی ما فیه نص فینبغی ان یقاس علی موضع النقل الموضع الذی لا نقل فیه
فاجاب بقوله واقتصر الجواز الخ یعنی ان الشرط فی القیاس ان یکون الاصل معقول المعنی وههنا
لیس کذلک فکیف یقاس علیه غیره قوله فانه لا یجوز جواب سوال وهو ان قوله خلافا لسیبویه
لا یعلم منه ان خلافه من الجواز الحقیقی او من الجواز الظاهری فاجاب بقوله فانه لا یجوز هذا
العطف قوله بل یحملها علی جواب سوال وهو انه ما یقول سیبویه فی الامثلة التی قدم المجرور فیها
عه ما استفهامیة ۱۲
فاجاب بقوله بل یحملها علی حذف المضاف وفیه نظر لان حذف المضاف مستقیم فی قوله
ما کل سوداء تمرة الخ وکذا فی قوله اکل امرء تحسبین امرء واما فی قوله فی الدار زید والحجرة عمرو
فغیر مستقیم لان کلمة فی لیست بمضاف بل حرف جر اجیب عنه ان کلمة فی وان لم تکن مضافا
حقیقة لکنها متشابهة بالمضاف فی ان کل واحد منهما یثبت الجر فی المدخول قوله وابقاء المضاف
الیه جواب سوال یرد علی السیبویه وهو ان القاعدة عندهم انه اذا حذف المضاف اقیم المضاف الیه
مقامه علی اعراب المضاف وههنا بقی المضاف الیه علی اعرابه فاجاب بقوله وابقاء المضاف الیه
علی اعرابه وحاصل الجواب سلمنا ان القاعدة هذا لکن ههنا قاعدة اخری وهی ان لفظ المضاف
المحذوف ان کان مذکورا سابقا فابقاء المضاف الیه علی اعرابه جائز وههنا کذلک لان لفظ
کل مذکور سابقا مثال هذا ما جاء فی قوله تعالی تریدون عرض الدنیا والله یرید الاخرة بجر الاخرة
فان فی یرید الاخرة بجر الاخرة حذف المضاف وابقی المضاف الیه علی اعرابه قوله کما جاء
فی بعض القراءة جواب سوال وهو انه قرء فی القران بالنصب فلا یصح الاستشهاد فاجاب بقوله
کما جاء الخ قوله التاکید وفی بعض النسخ التوکید فالاول مهموز الفاء والثانی معتل الفاء وانما اورده
عقیب العطف لان واحدا من قسمی التاکید هو التاکید اللفظی وبعض من حروف العطف یدخل
بین المؤکد والمؤکد کما یقال والله ثم بالله وکقوله تعالی کلا سوف تعلمون ثم کلا سوف تعلمون
فلا یرد ان البدل اشد مناسبة بالعطف فکان احق بالاتصال بالعطف قوله ای حاله جواب
وهو انه لا یصح اضافة الامر الی المتبوع لان الامر فی اللغة فرمودن کار وفی الاصطلاح صیغة یطلب بها
الفعل وکل واحد منهما غیر مستقیم ههنا فاجاب بقوله ای حاله یعنی ان المراد من الامر ههنا ما کان فی
اصطلاح العامة وهو عندهم عبارة عن الحال کما یقال ما امرك ای ما حالك ثم یرد علیه ان
اضافة الحال الی المتبوع لا یصح ایضا لانه اما عبارة عن الزمان الحال وعبارة عما بین

عه ان هذا المثال یعنی هلا فرده من فرد بالجر ۱۲

[illegible]

عه لانها منقولة من العرب لا شک فی صحتها ۱۲ عه فانه کما یکون مدخول المضاف مجرورا بالمضاف کذلک مدخول فی مجرور بها فیصح جر قول علی حذف المضاف ۱۲

م عبد الرحمن ۱۲

هيئة الفاعل والمفعول وكلا المعنيين غير مستقيم ههنا فاجاب بقوله اى بيانه يعنى ان المراد من الحال الهيئة فقط قوله عند السامع اذ لا حاجة للمتكلم الى التقرير قوله يعنى يجعل حاله جواب سوال وهو ان قوله يقرر من التقرير وهو عبارة عن وقت الايقاع والاحداث وبه لا يندفع المجاز[1] اذ دفعه يكون بحصول القرار ووقوعه وثبوته لا بالايقاع والتوقيع وايضا يرد انه لا يصح توصيف التابع بيقرر اذ التابع صفة اللفظ والتقرير صفة المتكلم وايضا ان التقرير ما يتصور بالقلب ويظهر باللسان والحال ان التاكيد لا يحتاج الى تصور المؤكد بل يحتاج الى اظهاره باللسان فقط فاجاب[2] بقوله يعنى يجعل حاله الخ حاصل الجواب عن الاول ان المراد من قوله يقرر هو الايقاع مع الوقوع كما يعلم الوقوع من قوله ثابتا ويعلم الايقاع من قوله مقررا وحاصل الجواب عن الثانى ان يقرر انما يكون بصيغة المتكلم لو كان مبنيا (اى الشارح ۱۲م) للفاعل وههنا مبنى للمفعول كما قال الشارح مقررا بصيغة المفعول وحاصل الجواب عن الثالث انه ليس المراد من التقرير معناه الاصطلاحى بل المراد منه معناه اللغوى وهو الثبوت قوله اى فى كونه منسوبا الخ جواب سوال وهو ان التعريف لا يصدق على زيد الثانى فى قولنا جاءنى زيد زيد لان النسبة ثابتة فى جاءنى دون زيد فاجاب بقوله اى فى كونه منسوبا او منسوبا اليه يعنى ان المراد من النسبة كون المتبوع منسوبا او منسوبا اليه ولا شك ان النسبة ثابتة فى زيد ايض لانه[3] منسوب اليه قوله فيثبت[4] عنده اى عند السامع ويتحقق بواسطة التاكيد ان المنسوب والمنسوب اليه فى هذه النسبة هو المتبوع لا غير قوله وذلك اى التاكيد اشارة الى فائدة التاكيد قوله وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ ولا يكون بذكر لفظ نفسا[5] وعينة* قوله او تكريره معنى يعنى ان دفع التجوز فى المنسوب اليه كما يكون بتكرير اللفظ يكون بتكرير المعنى ايضا نحو ضرب زيد نفسه او عينه قوله اى التاكيد ما يقرر اشارة الى ذكر المعطوف عليه لقوله او فى الشمول قوله لا فى نفس المنسوب اليه جواب سوال وهو انه لا حاجة الى قوله او فى الشمول لانه ذكر لدفع المجاز وهو حاصل بقوله فى النسبة فاجاب بقوله لا فى نفس المنسوب اليه يعنى ان الاول لدفع المجاز فى نفس المتبوع والثانى لدفع المجاز فى شمول المتبوع افراده لكن المجاز الاول كامل والثانى قاصر اذ يقال له حقيقة قاصرة فالحاصل ان الاول يكون فى المفرد والثانى يكون فى الجمع قوله بل فى شموله لافراده للحاجة الى هذا القول لانه مذكور سابقا بقوله او فى شمول المتبوع افراده لا انه عاد ولا ابتداء قوله فانه كثيرا ما ينسب الفعل الخ قوله وثلثتهم واربعتهم هذا ادخل فى التاكيد المعنوى لانهما بمعنى اجمع

---

[1] وهو ذكر الامر وارادة الحال ۱۲ [2] اى عن الاسولة الثلاثة ۱۲م [3] ومثال كون المتبوع منسوبا مثل قولنا زيد قتيل قتيل فان المتبوع ههنا وهو القتيل الثانى منسوب اى مسند كذا فى عبد ۱۲م [4] قال مولانا عصام الدين الظاهر ارادة صيغة المضارع كما فى هذه النسخة وفى بعض النسخ بصيغة الماضى اى فثبت عنده قاله عبد الرحمن وفى ارادة صيغة الاستقبال اشارة الى ان المضارع ههنا محقق الوقوع والفاء للتفريع ۱۲م [5] بان يقال ضرب زيد نفسه او عينه ۱۲ اللهم اغفر لى ولحبيبى مختار احمد آمين ثم آمين ط

* قوله فيجب حينئذٍ ايضا تكرير اللفظ ولا يكون بذكر لفظ نفسه او عينه م

فلا يرد انه على هذا يبطل حصر صيغ تاكيد المعنوى فى ثمانية **قوله** فهذا هو الغرض اى تقرير المتبوع فى النسبة او الشمول هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد فالتعريف جامع لجميع الافراد **قوله** واذا عرفت هذا اى اذا عرفت جامعية التعريف فنقول اخرج المصنف رح اے اعرف مانعية التعريف **قوله** فظاهر خروجهما به لان البدل هو المقصود بالنسبة وفى العطف كلاهما مقصودان **قوله** فلان وضعها للدلالة لا لتقرير المتبوع **قوله** وافادتها توضيحه اه **جواب سوال** وهو ان تقرير المتبوع ليس الا توضيحه والصفة الموضحة ايضا يفيد توضيح متبوعه مثل زيد الظريف فكيف يخرج الصفة به اجاب بقوله وافادتها توضيحه الخ **قوله** واما عطف البيان **جواب سوال** ظاهر وكذا فعه ظاهر **قال المصنف** رح فى النسبة او فى الشمول اعترض عليه ان امر المتبوع ليس الا النسبة او الشمول فحينئذ يلزم ظرفية الشئ للنسبة **قلنا** ان كلمة فى بمعنى من البيانية **قوله** اى منسوب اشارة الى ان الياء نسبتية لا مصدرية ايضا اشارة الى ان الياء لما كانت للنسبة وهى يقتضى المنسوب اليه فبينه الشارح **قوله** لحصوله اشارة الى وجه التسمية وايضا اشارة الى بيان العلاقة بين المنسوب والمنسوب اليه كما هو لے لحصول المعنى للفظ الاول من ملاحظة المعنى من اللفظ الثانى **قوله** منه لما كان اللفظى عاما يصدق على التاكيد اللفظى وعلى العام اللفظى وعلى الاضافة اللفظى فلرفع الايهام ولتعين ما هو المراد قال الشارح رح منه اى من التاكيد **قوله** الاول دفع وهم وهو ان المراد من تكرير اللفظ مطلق اللفظ كما مر فى اسم لا لنفى الجنس حيث قال وجب الرفع والتكرير فدفع بقوله الاول **قوله** اى مكرر اللفظ الاول **جواب سوال** وهو انه لا يصح حمل التكرير على التاكيد اللفظى اذ يلزم حمل الوصف على الذات اذ المراد من التاكيد هو التابع كزيد مثلا فى قوله جاءنى زيد زيد وهو ذات فاجاب بقوله اى مكرر وفى بعض النسخ اى تكرر اللفظ الاول وهو ايضا جواب سوال وهو انه لا يصح تفسير التاكيد بالتكرير لان التاكيد صفة اللفظ اذ هو عبارة عن التابع وهو اللفظ والتكرير صفة المتكلم فاجاب بقوله اى تكرر اللفظ يعنى ان المراد من باب التفعيل باب التفعل وهو لازمى فيكون صفة اللفظ **قوله** ومعاده جواب سوال وهو انه لا يصح اطلاق التكرار على التاكيد اللفظى اذ التكرار عبارة عن ذكر الشئ مرتين بلا فائدة وفى التاكيد فائدة جليلة كما بين الشارح فاجاب بقوله ومعاده يعنى ان المراد من التكرار ههنا الاعادة وهى اعم من ان يكون فيها فائدة اولا **قوله** او حكما **جواب سوال** وهو ان تعريف التاكيد اللفظى غير جامع لافراده لانه خرج عنه قولهم ضربت انت لانه ليس فيه تكرار فاجاب بقوله او حكما يعنى انه وان لم يكن فيه تكرار حقيقة لكن فيه تكرار حكما باعتبار المراد فان المنفصل مرادف المتصل **قوله** فى حكم تكرير اللفظ نظرا الى اتحاد المعنى بينهما وان كان الثانى مخالفا للاول لفظا اعترض عليه بان اكتع واخواته مرادف لاجمع فيلزم ان يكون اكتع واخواته تاكيدا لفظيا مع ان المصنف رح

بان كان بياوه اللفظا لم يكن مرادفا ١٢

وزنا الشرح ١٢

ف ـ فتقرير العبارة ان التاكيد تابع يقرر امر المتبوع فى النسبة او فى الشمول ١٢

سله فيكون التعريف جامعا ومانعا ١٢ حرره فضل خالق عفرله

عدها من المعنوی اجیب عنه بانا لانسلم المرادفة وکونها بمعنی اجمع لایستلزم المرادفة لجواز ان یکون کونها بمعنی اجمع طاریا بعد ضمها باجمع والمرادفة لیست الا بحسب الوضع ولئن سلم المرادفة فلانسلم انها تاکید لاجمع بل هی تاکید لما اکد به اجمع فیکون اکتع واخواته تاکیدا معنویا لما اکد به اجمع وتاکیدا لفظیا لاجمع ولا فساد فیه واما قول المصنف اکتع واخواته اتباع لاجمع لیس معناه انها تاکید له بل معناه انها اتباع لها استعمالا یعنی انها لاتستعمل بدونها لخفاء معنی الجمعیة فیها **قوله** اذ الضرورة داعیة جواب سوال تقریره بان یقال ان ارید بالتاکید اللفظی تکریر اللفظ الاول بعینه لایندرج فی التاکید اللفظی نحو ضربت انت وان ارید به التکریر ولو بایقاع المرادف لدخل نحو ابصعون واکتعون وابتعون فی التاکید اللفظی مع انها من التاکید المعنوی وتقریر الجواب بالفرق بینهما بان فی ضربت انت مثلا یکون الضرورة داعیة الی المخالفة لعدم جواز تکریره متصلا فلما لم یجز الاتصال فیجوز الانفصال لما سیأتی من انه لایسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل بخلاف التاکید المعنوی فانه لایکون الضرورة داعیة الیها لان فی قوله جاءنی القوم کلهم جاز ان یقال جاء القوم القوم فلایکون الضرورة داعیة الیها ح فهذا الجواب باختیار الشق الثانی **قوله** ای التکریر مطلقا جواب سوال وهو انا لانسلم ان التاکید یجری فی الالفاظ کلها لان من الالفاظ ان وضرب ولیس من قسم التاکید اللفظی والمعنوی فاجاب بقوله ای التکریر مطلقا وفیه نظر اذ فیه حمل الکلام علی غیر المتبادر اذ المتبادر معناه الاصطلاحی اجیب عنه انه وان کان فیه حمل الکلام علی غیر لکن ح یکون قوله فی الالفاظ کلها محمولا علی المتبادر وهو العموم وترک التبادر للاجل التبادر اخری جائز قوله قوله او غیر ذلک کالترکیب الامتزاجی **قوله** ولایبعد فیه اشارة الی هضم النفس لان هذا التوجیه من الشارح فقط **قوله** وتخصیص الالفاظ عطف علی قوله ارجاع الضمیر وجواب سوال وهو ان من اختیار تاکید اصطلاحی یأبی **قوله** فی الالفاظ لانها عام بتناول الاسماء والحروف والافعال والتاکید الاصطلاحی مختص بالاسماء فقط فاجاب بقوله وتخصیص الالفاظ بالاسماء **قوله** ویکون المقصود جواب سوال وهو انه لما خصص الالفاظ بالاسماء فما الفائدة فی قوله کلها **قوله** والتاکید المعنوی لما کان المعنوی صفة وهی تقتضی الموصوف زاد قوله والقسم وانما لم یقید الشارح مع قوله فاللفظی لان الشارح کثیرا ما یکتفی فی السابق باللاحق وایضا ان قوله فاللفظی قریب الی قوله وهو ای التاکید فلذا لم یذکره الشارح مع قوله فاللفظی **قوله** مختص بیان المتعلق بقوله بالفاظ **قوله** ای معدودة جواب سوال وهو ان المحصور ما وقع علیه الحصر وهو لایکون الا بالاستثناء بعد النفی او بکلمة انما وکل واحد منهما ههنا غیر موجود فاجاب بقوله معدودة ثم یرد علیه ان المعدود ما وقع علیه

سله واجیب ایضا بمنع المرادفة بین هذه الالفاظ وجواب الشارح علی تقدیر التسلیم ۱۲ سه لے سوار کان فی التکریر الذی هو التاکید الاصطلاحی او فی غیره ۱۲ سه جواب ثان لهذا السؤال بطریق التسلیم یعنی سلمنا ان الضمیر فی یجری راجع الی التاکید اللفظی لکن لیس المراد بالفاظ کلها مطلق الالفاظ بل المراد بها الاسماء ۱۲ سه فاجاب بقوله ویکون المقصود الخ ۱۲ مولوی مفتی

سه یعنی ان المحصور ههنا بعض الحدود للمبتدا با وقع علیه الحصر ۱۲ سه لان المتبادر من التاکید الاصطلاحی وهو انما یکون فی الاسماء فقط لانه قسم من التوابع وهی من المعربات ۱۲ مفتی عبد الرحیم الشکرحد

العدد ولا عدد ههنا فاجاب بقوله محدودة ای معلومة ولا شك ان الفاظ التاكيد المعنوی معلومة بخلاف الفاظ التاكيد اللفظی فانها غير معلومة **فان قيل** لا نسلم ان التاكيد المعنوی مختص بهذه الالفاظ لانه قد يكون بكلمة ان ولام الابتداء ونون التاكيد **قلنا** ان المراد بالتاكيد المعنوی الذی يكون من التوابع لا مطلق التاكيد المعنوی **قوله** اتبع بتقديم الباء بنقطة واحدة على التاء **قوله** قيل لا معنى لهذه الكلمات فيه توطية الى بيان معانيه يعنی لا معنى لهذه الكلمات حال الافراد بل هی من المهملات مثل حسن وبسن ثم يرد عليه فعلى هذا لا معنى لذكرها من الفاظ التاكيد اذ يلزم منه تاكيد الموضوع بالمهمل فاجاب الشارح رح عنه بقوله قيل لا معنى لهذه الخ يعنی انه لا معنى لها فی حال الافراد واما فی حال التركيب فيكون معناها معنى المؤكد **قوله** ای يقعان جواب سوال وهو انه لا يصح اطلاق العام على النفس والعين لان العام ما يتناول الافراد دفعة واحدة وهما ليسا كذلك فاجاب بقوله ای يقعان يعنی ان المراد من العموم الوقوع لان الوقوع لازم العموم اذ العموم يقع على الافراد فيكون الوقوع لازما مع العموم **قوله** على الواحد اشارة الى انه اطلق المصنف على النفس والعين اطلاق العام لانه كما يكون للعام افراد كذلك لهما افراد يعنی الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث الا ان العام يقع على الافراد دفعة واحدة وهما ای النفس والعين ١٢ يقعان على الافراد بدفعات يعنی تارة يقع كل واحد منهما على الواحد وتارة على المثنى الخ **قوله** افرادا وتثنية وجمعا اشارة الى بيان اختلاف[له] الصيغة **قوله** العائد الى المتبوع كانه قيل ما الفائدة فی ذكر الضمير فاجاب الشارح رح عنه بقوله العائد الخ **قوله** فی المذكر الواحد جواب سوال وهو انه ما الفائدة فی تعدد الامثلة اجاب بقوله فی المذكر الواحد[له] **قوله** بايراد صيغة الجمع لكراهة اجتماع تثنيتين مع الاتصال لفظا ومعنى اما لفظا فلكون الاول مضافا الى الثانی مع كون المضاف اليه ضميرا واما معنى فلكون الاول جزءا من الثانی نحو قوله تعالى فقد صَغَتْ قُلُوبُكُما ای قلباكما فانقلب جزء من المخاطب فلا يقال نفسا زيدين او نفسا رجلين لانه مضاف الى الظاهر لا الى الضمير فلا يكون فيه مادة الاتصال **فان قيل** هذا منقوض بقولنا غلاماهما فان فيه اجتماع تثنيتين **قلنا** هذا الضرورة دفع الالتباس لانه لو قال غلمانهما لا يعلم ان المراد من الغلمان الجمع او المثنى ولا التباس فی قوله نفسهما لانه ليس للاثنين الا نفسين وايضا ان الغلام ليس جزءا من المضاف اليه **فان قيل** ما السر فی ان اجتماع التثنيتين مكروه عندهم واجتماع الجمعين ليس بمكروه ولهذا قالوا انفسهم **قلنا** ان الانفس جمع تكسير وهو فی حكم المفرد كما مر فی بحث الاعراب حيث قال فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف الخ لانه كما يغير المفرد من المفرد الاخر كذلك الجمع المكسر مغير من مفرده وكذا الجمع المكسر مغير من الجمع المكسر الاخر **قوله** وعن بعض العرب نفساهما كما هو القياس فلا حاجة لهم الى الدليل **قوله** وغير العاقل ای فی جمع غير ذوی العقول فان حكمه حكم جمع المؤنث لان النون موضوعة لجمع المؤنث وغير ذوی العقول محمول على المؤنث لنقصان عقلين وقال الشيخ الرضی رح ان النون

[له] فان كان المتبوع مفرد المفرد صيغة وان كان مثنى فيثنى الخ تقول جاءنی زيد نفسه الزيدان انفسهما والزيدون انفسهم والمرأة نفسها والنساء انفسهن قاله عبد ١٢ [له] يعنی ان لتعدد الامثلة باعتبار تعدد المثالات ١٢م

موضوعة لغير ذوي العقول والمؤنث محمول عليه كما سيأتيك في بحث الجمع في شرح قول المص
والنساء والايام فعلت وفعلن قوله لما سمي النفس جواب سوال ظاهر[1] قوله تغليبا مفعول
له لقوله لما سمي قوله بعد الثلثة جواب سوال وهو ان الباقي يقتضي غير الباقي فما هو فاجاب
بقوله بعد الثلثة المذكورة وهي نفسه وعينه وكلاهما قوله مفردا كان او جمعا دفع وهم وهو
ان المراد من غير المستثنى هو المفرد فقط لانه الاصل فدفع بما ترى قوله في المذكر الواحد جواب سوال
وهو انه ما الفائدة في تعداد الامثلة اجاب بقوله في المذكر الواحد[2] قوله او الجمع اي ويقال جمعا
في الجمع ايضا فيما كان جمعا لان الجمع بتاويل الجماعة مونث قوله مفردا كان او جمعا دفع
وهو ظاهر مثال الجمع اشتريت العبيد كلهم قوله ولا حاجة جواب سوال وهو ان الواجب على المص
ان يقول الآذ واجزاء وافراد فانه يصح تاكيد انسان ورجل بهما مع انهما ذوا افراد اجاب بقوله و
لا حاجة الخ قوله ما لم تلاحظ افراده لان اجمع لفظه مفرد مذكر فلو لم يلاحظ الكلي مجتمعة لا يصح
حمل اجمع عليه لانه مفرد والكلي ذو افراد واجيب عنه بوجه آخر وهو ان المراد من ذو اجزاء ذو
تعدد وهو يصدق على الاجزاء والافراد جميعا فهذا من قبيل عموم المجاز قوله ويجب ان تكون
جواب سوال وهو ان يصح بمعنى يجوز فعلم منه ان عدم الافراد فيها ايضا جائز والحال انه غير جائز
فاجاب بقوله ويجب ان تكون الخ فقوله يصح بمعنى يمكن قوله حسا او حكما منصوب اما خبر
لكان المقدر اي سواء كان افتراقها حسا او حكما او تمييز من فاعل يصح او مفعول مطلق اي افتراق حسي
مستكنا دفع وهم وهو ان المراد من الضمير ما كان بارزا
او افتراق حكمي قوله بارزا كان والحال انه لا التباس فيه بل الالتباس في المستكن فقط والبارز محمول عليه
فدفع بقوله بارزا كان او مستكنا قوله اي اذا اريد جواب سوال وهو ان الجزاء لا يترتب على الشرط
لانه اذا اكد بالنفس والعين فكيف اكد بمنفصل فاجاب الشارح عنه بجوابين احدهما بقوله
اي اذا اريد والثاني بقوله اولا يعني ان لفظا ولا مقدرا في جانب الجزاء فالحاصل ان الشرط يدل
على التقدم اذا لم يكن في جانب الجزاء قرينة على تقدم الجزاء على الشرط وههنا وجد القرينة وهي لفظ
اولا قوله ثم بالنفس والعين لما كان الاول يقتضي الثاني فلذا قال ثم بالنفس والعين قوله فتمسك
الفاء لتعليل تطبيق المثال مع الممثل قوله اذا وقع تاكيدا للمستكن جواب سوال وهو انه كيف يلتبس
النفس والعين بالفاعل مع ان الفاعل مذكور في قوله ضربت فاجاب الشارح عنه بقوله اذا وقع تاكيدا
الخ يعني ان الالتباس وان لم يكن في جميع الصور لكن يكون في بعض الصور كما اذا وقع تاكيدا للمستكن
قوله ولما وقع جواب سوال ظاهر

قوله في الكلمات قوله الشارح فزاد الموصوف لتقتضي صفة البواقي قوله لما كان في الكلمات ٧٠

---

[1] توضيحه لا نسلم ان الثاني لفظ كلا بل هو ثالث فكيف يصح اطلاق الثاني عليه اجاب بقوله ولما يسمى ١٢ [2] يعني ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد الممثلات ١٢ [3] توضيحه ان الالتباس وقع في المرفوع المستكن لا البارز فلم اكد البارز لان علة الالتباس موجود في المستكن دون البارز حاصل الجواب ان بقية الابواب وهي ما يكون الضمير فيه بارزا محمول عليه طردا للباب ١٢ مولوي مفتي عبد الرحيم الفشاوري

قوله وانما قيد الضمير لما فرغ الشارح رح عن تصحيح عبارة المص رح شرع في بيان فوائد القيود **قوله** ببيان العوامل قليلا اى ان لفظ كل واجمع لا يتصل مع الفعل بان يكون فاعلا له بل يتصل بالفعل شئ اخر بالفاعلية ثم يذكر كل واجمع بعد ذلك الشئ في الامور الاستعمال واما لفظ النفس والعين فيذكر مع الفعل بالفاعلية كثيرا حتى يقال ضرب نفس زيد وضرب عين زيد اى جسد زيد **قوله** بفتح الهمزة دفع دهم وهو انه مقرو بكسر الهمزة فيكون مصدرا من باب الافعال فلا يصح حمله على اكتع واخواته اذ يلزم حمل المفرد على الجمع فدفع بقوله بفتح الهمزة فان قيل علم من قوله على ما هو المشهور ان كسر الهمزة ايضا جائز في غير المشهور مع ان الكسر غير جائز اصلا اذ يلزم حمل المفرد على الجمع قلنا ان قوله على ما هو المشهور ليس بمتعلق بقوله بفتح الهمزة بل متعلق بقوله اتباع اى تبعيتها لاجمع في المشهور واما في غير المشهور فقد يؤكد بها بدون ذكر اجمع **قوله** يعني تستعمل دفع وهم وهو ان تبعية اكتع واخواته الى اجمع باعتبار الوضع مع انه لا وضع لتركيب احد الكلمتين مع الاخر اذ الوضع في المفردات دون المركبات فدفع بقوله يعني تستعمل الخ يعني ان تبعية اكتع واخواته لاجمع من جهة الاستعمال لا من جهة الوضع **قوله** وذكرها الواو للاستيناف وقعت في جواب سوال السائل وهو ان ماذكر في الصورة التي ذكر الكل ولو ذكر اكتع وابتع وابصع وحده هل يجوز التاكيد به ام لا فاجاب المص رح عنه بقوله وذكرها دونه ضعيف فان قيل انه لما كان في ذكره وحده ضعفا بل لابد من الانضمام مع الغير فما الحاجة اليه لان التاكيد حصل باجمع لان فرض المسئلة فيما لم تؤكد بالكل بل يؤكد بواحد منها قلنا ان ذكر اجمع ههنا ليس للتاكيد بل للتوطية الى صحة التاكيد باخواته فلا ينافي من الفرض **قوله** اى تقصد النسبة وتحقيقه مضى في بحث المعطوف فلينظر فيه **قوله** لا تكون النسبة جواب سوال وهو ان الضمير في دونه لما كان راجعا الى المتبوع وهو عبارة عن ذات المتبوع وعدم مقصوديته ظاهر لانه ليس من مقدور المتكلم ومفعول لقصد لا يكون الا من مقدورات المتكلم ومن الاعراض والاحداث فاجاب بقوله اى لا تكون النسبة الخ فان قيل كيف يكون المتبوع غير مقصود والتابع مقصودا في بدل الكل فانهما متحدان ذاتا قلنا انهما وان كانا متحدين ذاتا اى فيما صدقا عليه لكنهما متغايران لفظا ومفهوما فيجوز ان يكون الشئ الواحد مقصودا دون وجه **قوله** بل تكون النسبة اليه طوطئة جواب سوال وهو انه على هذا ينبغي ان لا يذكر المبدل منه فاجاب بما ترى **قوله** سواء كان ما انتسب اليه مسندا جواب سوال وهو ان المتبادر من النسبة النسبة الاسنادية فيخرج منه اخاك في ضربت زيدا اخاك اذ الضرب غير مسند الى زيد بل واقع عليه اجاب بقوله سواء كان الخ **قوله** ولا يصدق الحد الخ جواب سوال وهو ان هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه المعطوف ببل لانه مقصود بالنسبة دون متبوعه

---

[1] اكتع وابتع وابصع ١٢ [2] اى كل واحد منها ١٢ [3] اى على ان النسبة الى المتبوع غير مقصودة ابتداء ١٢ فراق زده مفضل خالق عفر له

آجاب بقوله ولا یصدق الحد الخ قوله ثم بدا له یقال بدا له اذا ندم وفاعله محذوف ای ظهر له رأی غیر الاول فضمیر الفاعل فی بدا راجع الی الرأی المعلوم بدلالة الکلام کذا ذکره العلامة التفتازانی رح فی شرح المفتاح قوله بهذا المعنی ای بان یکون المتبوع مقصودا اولا ثم التابع اعلم ان المتبوع فی المعطوف ببل مقصود ابتداء ومتبوعیة البدل غیر مقصود ابتداء سواء کان مقصودا انتهاء وبقاء اولا فنحو یا زید زید ان جعل بدلا فانه لم یکن مقصودا ابتداء لکنه صار مقصودا انتهاء قوله مثل ما قام احد الا زید بالرفع علی البدل وبالنصب علی الاستثناء قوله ولیست نسبة ما نسب الیه من عدم القیام مقصودة بالنسبة الی زید فهذه العبارة محمولة علی القلب بتقدیره هکذا ولیست نسبة ما نسبت الی زید من القیام مقصودة بالنسبة الی احد قوله فان النسبة جواب سوال وهو ان النسبة الاولی من حیث النفی والثانی من حیث الاثبات فکیف تکون الثانیة عین الاولی فاجاب بقوله فان النسبة الماخوذة فی الحد اعم من ان یکون بطریق الاثبات او النفی لان المراد من النسبة نفس النسبة لا الکیفیة من النفی والاثبات قوله ویمکن ان یقصد جواب سوال وهو ان النسبة الاولی لما کانت نفیا فکیف یکون طوتیة الی الثانیة وما هذا الا طوتیة لنقیضه فاجاب بقوله ویمکن الخ یعنی ان الغرض من الطوتیة ایقاظ الغافل وهو یحصل بالنقیض ایضا فان قیل ان الاستثناء تکلم بالباقی وان الحکم فی الاستثناء بطریق الاشارة و [illegible] لیس بمقصود فکیف یصح القول بان النسبة الی التابع مقصودة قلنا ما ذکره فی الاستثناء المحض ای الخالی عن معنی البدل مع ان زیدا فی المثال المذکور جاز ان یکون بدلا ایضا قوله انواع جواب سوال وهو انه لا یصح حمل بدل الکل علی قوله هو لانه راجع الی البدل مطلقا فیلزم حمل الاخص علی الاعم فاجاب بقوله انواع یعنی ان قوله هو مبتدأ وخبره محذوف وهو انواع وقوله بدل الکل خبر مبتدأ محذوف وهو الاول ای الاول بدل الکل قوله اربعة جواب سوال وهو ان البدل منقسم الی تلک الاقسام الاربعة لا لغیر فینبغی ان یذکر المص ادوات الحصر وایضا ان ما ذکره المص تفصیل وهو یقتضی الاجمال ولا اجمال ههنا فاجاب الشارح رح عنه بقوله اربعة قوله ای بدل هو کل المبدل منه اشارة الی ان اضافة البدل الی الکل بیانیة قوله غالبا انما قال هذا لان بدل الکل عن البعض بدل الاشتمال ولیس فیه الاشتمال بل فیه علاقة الکلیة والجزئیة قوله وبدل الغلط و المراد بالغلط هو الغلط فی المبدل منه لانه لیس الغلط فی البدل قوله ادنی ملابسة وهو ملابسة السبب والمسبب فان قیل ان المسبب لا ینفک عن السبب بل بینهما ملازمة لان المراد من السبب هو العلة فلا یصح اطلاق الادنی علیه قلنا اطلاق الادنی علیه بالنسبة الی الاضافة البیانیة لانها علی الملابسة وهذه الاضافة لامیة قال محشی رح [illegible] مولانا عبد الغفور ان الاضافة فی الآخرین لامیة وفی الاولیین بیانیة بمعنی من فکیف یصح عطف قوله الاشتمال والغلط علی الاولیین لان لفظ الاشتمال والغلط مجرور باللام ولفظ الکل والبعض مجرور بمن فلا یصح العطف لانک قد عرفت ان

ای علی الاولیین ۱۲

الاعراب فی المعطوف والمعطوف علیہ تنتقد یر اللام ثم اجاب عنہ مولانا المذکور بوجوہ اما اولا فانا نقول لا نسلم ان الاشتمال والغلط معطوفان علی الکل والبعض بل ہما مرفوعان بعطفہما علی البدل لکن بتقدیر المضاف ای بدل الاشتمال وبدل الغلط واما ثانیا فانا نقول جاز ان یکون الاضافۃ فی الاولیین الیضا لامیۃ ای بدل الکل المبدل منہ وبدل البعض المبدل منہ ولا ضیر فیہ واما ثالثا فبالفرق بین بین من التی ہی مذکورۃ وبین من التی ہی مقدرۃ بان یکون عدم جواز العطف بالنسبۃ الی من المذکورۃ وجوازہ بالنسبۃ الی من المقدرۃ انتہی حاصل کلامہ ثم قال مولانا عصام الدین ان الجوابین الاخرین مردودان اما الاول منہما فلان العبارۃ غیر صالحۃ للاضافۃ اللامیۃ فی الاولیین لانہا للاختصاص وہو یقتضی المغایرۃ ولا مغایرۃ بین المضاف والمضاف الیہ فی قولہ بدل الکل والبعض اذ مدلولہ مدلول الاول واما الثانی فلان عدم جواز العطف لاجل ان اعرابہما غیر ناش من جہۃ واحدۃ وہو لا یختلف سواء کانت کلمۃ من مذکورۃ او مقدرۃ فالجواب بالفرق بین من المذکورۃ والمقدرۃ غیر انتہی کلامہ اقول فی الجواب عن الاول ان المغایرۃ فی اللفظ والمفہوم بین المضاف والمضاف الیہ ای عن الرد الاول ۱۲ فی الاضافۃ البیانیۃ کاف للاختصاص وایضا فیہما مغایرۃ من وجہ اخر وہو ان بینہما عموم وخصوص من وجہ وہو یقتضی المغایرۃ فی المادتین وان اتحدا فی المادۃ الاجتماعیۃ والجواب عن الثانی ای الرد الثانی ان عدم جواز العطف علی تقدیر ان یکون کلمۃ من مذکورۃ وجوازہ علی تقدیر کونہا مقدرۃ فاذا کانت مذکورۃ لا یصح العطف لان اعرابہ حینئذ لا یکون ناشیا من جہۃ واحدۃ واذا کانت مقدرۃ یکون اعرابہما ناش من جہۃ واحدۃ شخصیۃ وہی المضاف لانہ نائب مناب من المقدرۃ فیکون العامل فی المضاف الیہ ہو المضاف لا حرف الجر المقدر کما حقق فی موضعہ فتکون اعرابہما حینئذ ناشیا من جہۃ واحدۃ شخصیۃ کما لا یخفی **قولہ** فالاول مدلولہ مدلول الاول

قال مولانا عصام الدین الاخصر فی العبارۃ ان یقال فالاول مدلولہ مدلولہ ... بان یرجع الضمیرین الی الاول **اقول** لو قال کذلک لتوہم ان کلا الضمیرین راجعان الی الاول بمعنی بدل الکل وہو باطل یعنی ان ہہنا اولین احدہما بدل الکل والاخر المبدل منہ لانہ اول بالنسبۃ الی البدل فالضمیر فی المدلول الاول راجع الی الاول الذی ہو عبارۃ عن بدل الکل والضمیر فی الدال اما راجع الی الاول الذی ہو عبارۃ عن المبدل منہ فلذا عدل من الضمیر الی الظاہر **قولہ** ای بدل الکل دفع وہم وہو ان المراد من الاول الاول الاضافی وہو بدل البعض اذ ہو الاول بالنسبۃ الی الاخیرین فدفع بقولہ ای بدل الکل یعنی ان المراد من الاول الاول الحقیقی **قولہ** یعنی متحدان ذاتا جواب سوال وہو ان فی قولہ جاءنی زید اخوک معنی زید ہو الحیوان الناطق مع ہذا التشخص ومعنی الاخ ذات من لہ الاخوۃ فکیف یکون مدلولہ مدلول الاول فاجاب بقولہ یعنی متحدان ذاتا ای المراد انہما متحدان فیما صدقا علیہ **قولہ** لا ان یتحد مفہوماہما ای لا یجب ان یتحد مفہوماہما اذ قد یتحد مفہوماہما نحو زید ضربتہ ایاہ لان مفہوم ضمیر الغائب لان یتحد مفہوماہما ۱۲ واحد

لے یعنی ان ما قال عصام الدین فی الجوابین المذکورین غیر صحیح ۱۲م

[illegible]

وقوله وان اختلفا مفهوما يشير الى انهما قد يتحدان مفهوما لان كلمة ان المتصلة تفيد الحكم في النقيض بالطريق الاولى قوله فزيد واخوك الفاء للتعليل اى لتعليل تطبيق المثال مع الممثل قوله قال الشارح الرضي اشارة الى الاعتراض على المصنف رح يعني ان حصر التوابع في الخمسة باطل لانها اربعة اذ عطف البيان داخل في بدل الكل وحصر اقسام البدل في الاربعة باطل لانها ثلثة لان بدل الكل داخل في الحقيقة ١٢ في عطف البيان قوله وما قالوا الخ جواب سوال وهو ان عدم الفرق في الحقيقة ١٢ ممنوع اذ في بدل الكل البدل مقصود بالنسبة دون متبوعه وفي عطف البيان المقصود بالنسبة هو المتبوع فاجاب الشارح رح عنه بقوله وما قالوا قوله وهو الثاني فقط لان المبدل منه طوطية اى ايقاظ الغافل فهو ايضا مقصود نظرا الى انه طوطية الا في بدل الغلط فان كون الثاني مقصودا في بدل الغلط دون الاول ظاهر لان بدل الغلط للسهو والغفلة لا لطوطية ايقاظ الغافل قوله اصلا اى لا للنفس ولا للغير كالصلوة فانها مقصودة لنفسها وكالوضوء فانه مقصود للغير قوله اصليا اى للنفس بل لايقاظ الغافل قوله والحاصل لما بين بعض المحققين امرا كليا اراد الشارح ان يبين الامر الجزئي لايضاح الكلي فقال والحاصل الخ قوله مبالغة في الاسناد لانه لو لم يكن طوطية لم يوجد ايقاظ الغافل فيكون في الاسناد الى البدل لشكا قوله وحينئذ يكون التوضيح جواب سوال وهو ان البدل وان كان مقصودا بالنسبة لكن يثبت توضيح المبدل منه به ايضا لان اخوك في قوله جاءني زيد اخوك يوضح زيد لانه لا يعلم ان زيدا اخ المخاطب اولا فلما قال اخوك علم انه اخ المخاطب اجاب بقوله وحينئذ يكون التوضيح الخ قوله فالفرق ظاهر وهو ان البدل مقصود اصلا اى مقصود للنفس لا للغير كالصلوة بخلاف عطف البيان فانه ليس مقصودا اصليا بل لتوضيح المتبوع كالوضوء قوله والثاني جزؤه لا يقال هذا من قبيل عطف الاسمين على معمولي عاملين مختلفين مع عدم شرط جوازه لان قوله الثاني عطف على الاول وقوله جزؤه عطف على قوله مدلول الاول والعامل في الاول هو الابتداء والعامل في قوله مدلول الاول هو قوله مدلوله فان قوله مدلول الاول مفعول ما لم يسم فاعله فتقديره والثاني مدلوله جزؤه اى جزء الاول وهو المبدل منه لانا نقول ان لفظ مدلوله مقدر فيه اى والثاني مدلوله جزؤه فاعتبار المدلول فيه بحكم التقدير لا بحكم العطف فلا محذور فيه حينئذ قوله اى بدل البعض دفع وهم وهو ان المراد من الثاني بدل الغلط لانه ثاني بالنسبة الى الاشتمال فدفع بقوله اى بدل البعض قوله اى بدل الاشتمال دفع وهم كما مر قوله بينه وبين الاول واعاد لفظ بين والاول بملاحظة البين بحكم العطف لفائدة الاختصار في المتن لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز قوله بحيث توجب النسبة جواب سوال وهو انه يدخل في اطلاق قوله ملابسة بغيرهما بعض افراد بدل الغلط نحو ضربت زيدا غلامه وضربت زيدا حماره لوجود الملابسة بغير الكلية والجزئية وهي المالكية والمملوكية فاجاب بقوله بحيث الخ قوله لاعتبار ذاته اذ لا تفاوت في

اشخاص الانسان من حیث الذات واما التفاوت بالطول والقصر فهو التفاوت فی الوصف **فان قیل** بدل الکل والبعض ایضا کذلک **قلت** لا یضر ذلک فی التسمیة اذ لا یشترط فی وجه التسمیة من الاطراد والانعکاس **قوله** و تتضمن نسبة الاعجاب علی قوله یکون **قوله** وکذا فی سلب زید ثوبه اذ السلب یستعمل فی غیر الآدمی واما فی الآدمی فیقال والتو فلما قال سلب زید علم ان ذات زید غیر مراد اذ السلب لا ینسب الی زید بل المراد بعض متعلقاته **قوله** بغیرهما **قال مولانا عصام الدین** الاصح ان یقال بغیرهما بدون باء الملابسة لذکر الملابسة صریحا بقوله ملابسة اقول الملابسة المذکورة هی الملابسة التی بین بدل الاشتمال وبین المبدل منه والباء فی قوله بغیرهما اشارة الی الملابسة التی فی بدل الکل وبدل البعض ای ملابسة غیر ملابستهما وانما تعرض لهذه الملابسة بایراد الباء لیصح حمل قوله بغیرهما علی قوله ملابسة والا لا یصح الحمل ولهذا فسره بقوله ای تکون تلک الملابسة بغیر کون الخ والا فلا بد ان یقال فی تفسیره ای غیر بدل الکل والبعض **قوله** ای تکون تلک الملابسة دفع وهم وهو ان المراد بغیرهما غیر الکلیة والجزئیة مطلقا فیخرج من التعریف نحو نظرت الی القمر فلکه لان المبدل جزء من البدل فدفع بقوله ای تکون تلک الملابسة الخ **قوله** فیدخل فیه ای هو لیس قسما خامسا **قوله** نظرت الی القمر فلکه[1] وفیه نظر وهو ان النسبة الی المبدل منه وهو القمر تام فکیف یکون مثالا لبدل الاشتمال هکذا **قال مولانا عبد الغفور** واجاب عنه مولانا عصام الدین ان هذا الترکیب انما یقال فی ایام اختفاء القمر بان یکون فی آخر الایام ای ایام الشهر فعلی هذا یکون النسبة الی القمر غیر تام **قوله** والمناقشة فیه اشارة الی جواب الاعتراض الذی حرره الشارح الهندی **حیث قال** ان المثال لا یطابق الممثل لان القمر لیس جزء من الفلک بل مستقل فی نفسه ثابت مرکز الفلک فلا یجوز للنحویین ان یوردوه فی المثال **قوله** مناقشة فی المثال وذا لیس من دابهم اذ یکفی فی المثال نفس الغرض وان لم یکن مطابقا للواقع وایضا یجوز ان یورد له مثال آخر کما قال الشارح رح ویمکن ان یورد الخ **قوله** درجة الاسد برجه[2] الذی بالفارسیة سوراخ ولا شک ان فی جانب المشرق ستة بروج وکذا فی جانب المغرب ستة بروج وفی کل برج ثلاثون درجة والاسد اسم لبرج واحد **قوله** وانما لم یجعل الخ جواب سوال وهو انه لم لم یجعل هذا البدل ای الذی یکون الکل بدلا عن البعض قسما خامسا ولم یسم ببدل الکل عن البعض لان المبدل منه جزء للبدل اجاب بقوله وانما لم یجعل الخ **قوله** بل قیل الضمیر فی قوله قیل راجع الی قوله وانما لم یجعل الخ ای بل قیل انما لم یجعل هذا البدل قسما خامسا لعدم

---

[1] بکسر الکاف فانه بدل من القمر ویکون القمر جزءا من الفلک والضمیر فیه راجع الی القمر والاضافة بادنی ملابسة الی الفلک الذی فیه القمر وهو الفلک الاول المسمی بفلک الدنیا قاله عبد ۱۲ سلطے عبد الرحیم عفی عنہ ربہ الکریم

[2] قوله برجه بفتح الجیم بدل عن قوله درجة الاسد وبکسرها بدل من الاسد والبرج عبارة عن قسم واحد من اثنے عشر قسما من الاقسام السماء قاله عبد

وقوعه الخ فقوله لقلته وندرته جواب بطريق التنزيل وقوله بل قيل اعتراض عنه بطريق العلاوة ثم يرد عليه انه اذا لم يقع في كلامهم فما تقول في الامثلة المنقولة عنهم كما مر فاجاب الشارح عنه بقوله فان هذه الامثلة مصنوعة اي غير منقولة من العرب **قوله** اي بدل الغلط دفع وهو ان المراد من الرابع بدل الكل لانه لو شرع من الجانب الاول يكون بدل الكل رابعا فدفع بقوله اي بدل الغلط **قوله** بان تقصد انما زاد كلمة الباء لدفع سوال وهو انه لا يصح حمل ان تقصد على البدل لان ان تقصد بتاويل المصدر وصف والبدل ذات لانه قد يكون اخا وقد يكون حمارا وهكذا فاجاب بقوله بان تقصد بحذف حرف الجر وحذفه مع ان وان قياس ثم الجار والمجرور يقتضي المتعلق فيصح حمله على البدل باعتبار المتعلق وقوله ان يكون بيان المتعلق وفيه نظر لان في قوله ان يكون ايضا دخل ان على المضارع فيكون بتقدير الاشكال بلا اشكال اللهم الا ان يقال ان كلمة ان سهو من الكاتب اصله ان يكون الخ وانما زاد قوله انت اشارة الى ان قوله ان تقصد صيغة المخاطب المعلوم بقرينة قوله غلطت وقوله تقصد من باب ضرب **قوله** من غير اعتبار جواب سوال وهو ان قوله ضربت زيدا حماره مثال لبدل الغلط مع انه يصدق عليه بدل الاشتمال ايضا لان بين زيد وحمار ملابسة المالكية والمملوكية فاجاب بقوله من غير اعتبار الخ يعني انه وان وجد فيه الملابسة لكن الملابسة ليست بملتفت اليها **قوله** بعد ان غلطت وفيه نظر وهو ان القصد الى البدل قبل وقوع الغلط بالمبدل منه وانما ذكر خلاف ما قصد بالنسيان او بسبق[1] البيان اجيب عنه بان المراد من البدل الابدال ولا شك ان القصد الى البدل بعد[2] وقوع الغلط به **قوله** بغيره وانما لم يقل بعد ان غلطت بالاول وهو المبدل[3] منه للتفنن في العبارة وانما لم يقل بالمبدل منه ولا بالمتبوع لانه حين ذكره لم يذكر بحيثية كونه مبدلا منه او متبوعا بل ... بحيثية كونه غلطا حيث قال والغلط ولهذا لم يذكره باسم المتبوع ولا باسم المبدل منه **قوله** ويكونان معرفتين اشارة الى تقسيم اخر في البدل اي البدل والمبدل منه في الانواع الاربعة المذكورة اربعة انواع فتصير الاقسام من ضرب الاربعة في الاربعة ستة عشر قسما وفيه نظر وهو انه من قبيل التاكيد اللفظي فكيف يكون بدلا لكن اقول قال مولانا عصام الدين اقول لا يبعد ان يقال لو قصد اسناد الفعل الى الثاني وذكر الاول توطئة فالثاني يكون بدلا ولو قصد اسناد الفعل الى الاول وذكر الثاني لتاكيد الاول كان الثاني تاكيدا **قوله** اي نعت البدل دفع وهم وهو ان المراد من النعت نعت المبدل منه **قوله** من كل وجه جواب سوال وهو ان البدل مع النعت ايضا انقص من المبدل منه لان النكرة الموصوفة انقص من المعرفة فاجاب بقوله

سله مع ان عبارة المصنف تدل دلالة صريحة على ان القصد الى البدل بعد وقوع الغلط بالمبدل منه حيث قال ان تقصد البدل بعد ما غلطت بغيره ۱۲ م سله لانك تقصدت ان تقول مررت بحمار فسبقك لسانك فقلت مررت برجل ثم استدركت فقلت بحمار ۱۲م سله لان قبل وقوع الغلط بالمبدل منه لا يكون الا القصد بذات البدل لا البدل من حيث انه ابدال فافهم عبد ۱۲ سله كما عبر المصنف عن المبدل منه بالاول فيما سبق ۱۲ سله قوله على ان المراد

من كل وجه يعني ان البدل مع النعت وان كان انقص لكنه ليس بانقص من كل وجه اذ بالنعت
يقل الاشتراك وايضا ان النعت مع البدل ليفيد ما لا يفيد المبدل منه مع التعريف **قوله** ويكونان
ظاهرين الخ اشارة الى تقسيم اخر في البدل فتصير الاقسام من ضرب الاربعة ستة عشر قسمًا
قوله لقيتهم اياهم **فان قيل** هذا من قبيل التاكيد فكيف يكون بدلا **قلنا** الفرق بالقصد
فان قصد المتكلم اسناد الفعل الى الثاني وذكر الاول توطية فهو البدل وان قصد العكس فهو التاكيد
قوله لا من الغائب وانما لا يحمل الغائب على المتكلم والمخاطب ههنا كما حمل فيما قبل من المواضع لانها
انكانت بعد الوقوع **قوله** فان المانع فيهما مفقود لعدم اتحاد ما صدق عليه في غير بدل الكل
فيفيد ما لا يفيده المبدل منه **قوله** اشتريتك نصفك فانه بدل البعض فان النصف بعض المخاطب
وفي المثال الثاني يكون **قوله** نصفي بدلا من ضمير المتكلم وفي المثال الثالث يكون علمي بدلا من
ضمير المتكلم وفي المثال الرابع يكون علمك بدلا من ضمير المخاطب وفي المثال الخامس يكون الحمار
بدلا من الكاف وفي المثال السادس يكون بدلا من تاء الخطاب وليس بدلا من ضمير المتكلم
الا فلابد ان يقال حماري **قوله** ولا يلزم من ذلك اشارة الى الرد على بعض الشارحين حيث قالوا
انه لما كان بيانا لابد فيه ان يكون الثاني اوضح من الاول فاجاب بقوله ولا يلزم من ذلك ان
يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لانه لما اجتمعنا كانا
منظور... النظر وملتفتا للمخاطب فالالتفات ايضاح **قوله** فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني
او بالعكس او كانا متساويين **قوله** اقسم بالله ابو حفص عمر الحفض بالضاد المعجمة اسم الاسد
ابو الاسد في الشجاعة وبالصاد المهملة اسم بنت عمر رض زوجة نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم
فان قيل ليس في القصة ان عمر رض اقسم بالله مع ان قول المصنف اقسم بالله ابو حفص عمر صريح في انه
اقسم ولكن قول الاعرابي صريح **قلت** ان الشارح لم يذكر قصة الا ان بعض الفضلاء قد ذكر القصة
حيث قال ان اعرابيا اتى عمر ابن الخطاب رض فالتمس منه بعيرا وكان له بعير فقال عمر رضي الله عنه والله
ليس لها نقب ولا دبر فانشد الاعرابي الشعر المذكور **فان قيل** قول الاعرابي ان كان فجر يشير
الى التردد لانه اتى بكلمة الشرط حيث قال ان كان مع ان الذنب صدر منه يقينا اذ الناقة للاعرابي
كان بعجفاء نقباء **قلنا** انما اورد في صورة التردد رعاية للادب او ان معنى قول عمر رض والله ليس
لها نقب ولا دبر اي في ظني لانه ليس بها ذلك في الواقع فلا يكون له ذنب ويحتمل ان في قوله
ان كان ليس بحرف الشرط بل ان مخففة من المثقلة واسمه ضمير الشان المحذوف على طريقة
قوله تعالى سُبْحَانَ رَبِّنَا إِنْ كَانَ وعد ربنا لمفعولًا **قوله** دبراء الدبراء پشت زخمی والعجفاء لاغر والنقباء

---

[۱] كيف وهو مثل اسكن انت وزوجك الجنة والتفتوا العطف ذاته تاكيد ۱۲ [۲] بان قصد اسناد الفعل الى الاول وذكر الثاني من غير توطية كان الضمير الثاني تاكيدا اه عبد ۱۲ [۳] وقيل ان الحفص بالحاء والصاد المهملتين وكذا الاسد وبه كني عمر بن الخطاب ۱۲

كتبه العاصي فضل خالق عفي عنه

سودہ شدہ پائی **قوله** فحمل بعیرہ ای رکب علی بعیرہ او ساقه **قوله** بطحاء البطحاء وادی فیه
احجار صغیرۃ یعنی سنگریزہ **قوله** وجعل ای شرع الاعرابی فی ارض البطحاء ویقول شعرا اقسم
باللہ ابو حفص عمر مامسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان کان فجر **قوله** فجعل ای شرع عمر
فی وقت قال الاعرابی اغفر له اللهم فهو من افعال المقاربة **قوله** صدق ای صدق الاعرابی
ان ناقته دبر **قوله** فاخذه بیده ای اخذ عمر رض بید الاعرابی **قوله** صنع ای اسقط الاکاف
او اسقط انت **قوله** وزوده ای اعطاه عمر رض النفقة **قوله** وکساه ای اعطاه الکسوة ایضا
قوله نقباء عجفاء دبراء علی وزن فعلاء مؤنث النقب والاعجف والادبر کاحمر حمراء وانما اتی بصیغة
المؤنث لانها صفة الناقة **قوله** ای فرقه یعنی لیس المراد من الفصل ههنا ما یقابل الجنس والنوع
او ما یقابل الجنس والنوع او ما یقابل الباب والکتاب **قوله** ای من حیث الاحکام اللفظیة شاف
الی ان نصب قوله لفظا علی التمیز **قوله** واقع اشارة الی بیان المتعلق لقوله فی مثل ثم المتعلق مع المتعلق
خبر لقوله وفصله فان قیل فلیکن قوله فی مثل متعلقا بقوله وفصله اذ هو مصدر صالح للتعلق
فلا حاجة الی قوله واقع قلنا ان الجار والمجرور لا یقع خبرا الا باعتبار المتعلق فلو تعلق بقوله
وفصله یکون قوله وفصله مع قوله فی مثل خبرا فانعدم المبتدأ من البین **قوله** التارك ای
القاتل **قوله** البکری فی الاصل اسم لرجل قوی بالفارسی پہلوان ثم جعل لقبا للبشر هو اسم مخصوص
للمقتول الذی قتله ابو الشاعر **قوله** انا ابن التارك بشر فالمبدل منه وهو البکری ساقط من
البین والمتصل العامل وهو التارك بالبدل وهو لبشر **قوله** وهو غیر جائز واما التارك البکری فهو
جائز لانه مثل الضارب الرجل **قوله** وعلیه الطیر ثانی مفعولی الخ اشارة الی بیان ترکیب قول
الشاعر یعنی ان قوله علیه الطیر مفعول الثانی للتارك واما مفعوله الاول فقوله بکری **قوله**
ان جعلناه بمعنی اصیر فان ترك جاء بمعنی ودع وبمعنی صیر کما فی القاموس وما قال سابقا
ان التارك بمعنی القاتل فهو التفسیر بمعنی اللازم اذ القتل لازم مع صیرورة البکری کائنا علیه
الطیر الاکل **قوله** والاحق ان لم یکن بمعنی المصیر بل یکون بمعنی ودع فهو حال من البکری فیکون
حالا من المفعول **قوله** ان کان ای الطیر فاعلا لقوله علیه لان قوله علیه شبه الفعل ففیه الضمیر
لا محالة **قوله** وان کان ای الطیر مبتدأ وقوله علیه خبره فیکون **قوله** ترقبه حینئذ حالا من
الضمیر المستکن فی قوله علیه لما مر انه شبه الفعل ففیه ضمیر **قوله** ای واقعة جواب سوال وهو
انه لا یصح کون وقوعه حالا من الضمیر فی ترقبه لان الحال یکون قیدا لعامل ذی الحال والترقب
لازم الوقوع فلا حاجة له الی التقیید فاجاب الشارح عنه بقوله ای واقعة الخ یعنی انه فی الظاهر
کذلك لکن فی الحقیقة محمول علی القلب ثم اعلم ان لفظ الطیر جاء للجمع کما قال الله تعالی اولم یروا الی
الطیر فوقهم صافات ویقبضن فان النون فی یقبضن للجمع لانها تجیء بجمع المؤنث وجمع غیر ذوی
العقول وان کان مذکرا **قوله** مرقبة ای منتظرة لازهاق روحه ای لخروجه روحه **قوله**

دمق وهو عبارة عن حيات المذبوحة والمراد منه ههنا الحيوة ... القليلة **قوله** واما الفرق المعنوی
اشارة الى فائدة قول المص لفظا **قوله** فقد تبين فيما سبق جواب قول الرضی حيث قال الشارح و
اى فى بحث مثل
قال بعض المحققين فی جوابه الخ **قوله** والمراد بمثل جواب سوال وهو انه لما قال المصنف رح فی مثل
خرج عنه قوله انا ابن التارك اذ المضاف اليه خارج من الكلام وايضا فيه اشارة الى سوال السائل و
ان المثل يجيء بمعنيين احدهما الاشتراك بين الشيئين فی النوع كزيد وعمرو اشتركا فی الرجولية وثانيهما
الاشتراك بين الشيئين فی الجنس كالرجل والمرأة اشتركا فی الانسانية فسال السائل ان المثل ههنا من
ای قبيل فاجاب الشارح عنه بقوله والمراد بمثل الخ يعنی ان المراد منه الاشتراك النوعی **قوله** و
يمكن ان يراد به الخ ای ويمكن ان يراد به الاشتراك الجنسی ولما كان الاعم بعيدا من الباب فلذا
عبر عنه بيمكن لانه يذكر فی موضع الضعف **قوله** يا غلام زيد بالضم لانه قد سبق فی بحث المنادی
البدل والمعطوف بالحروف الذی لا يمتنع دخول يا عليه حكمه حكم المنادی المستقل **بحث المبنی** اعلم ان الاصل
فی الاسماء الاعراب والاصل فی الافعال والحروف البناء لان الاسماء محل المعانی المعتورة وهی
يقتضی العلامات لئلا يلتبس البعض بالبعض وهی ليس الا الاعراب بخلاف الافعال والحروف
لانهما ليسا محلا للمعانی المعتورة فلا يحتاج الی الاعراب وايضا الفعل ثقيل لانه موضوع للحدث والزمان
فالمناسب معه الخفة والبناء خفيف لان سلوك طريق واحد اسهل من سلوك طرق مختلفة بخلاف
الاسم لان ما هو موضوع له غير متعدد فيكون خفيفا فالاعراب عليه لا يفيد الثقل بخلاف الفعل لانه لو اعرب
لثبت الثقل على الثقل وهو غير جائز فان قيل ان الثقل انما يعتبر على اللسان والاسم والفعل سواء فی تلفظ
لسانی وانما ثقل الفعل باعتبار تعدد الموضوع له فلا يفيد الثقل على اللسان بل يفيد الثقل على الذهن وهو غير مراد
قلنا ان ثقل الذهن مستلزم لثقل اللسان لان الذهن اذا وقع فی التشويش وقع التردد فی اللسان ايضا ثم
المبنی المطلق عبارة عما كان حركته وسكونه من غير عامل ثم هو على قسمين احدهما مبنی الاصل والآخر مبنی
الاسم فالاول عبارة عن الماضی والامر الحاضر والحروف والثانی عبارة عن الامرين احدهما ما ناسب مبنی الاصل وبيان
المناسبة سيأتی ان شاء الله تعالى كالموصولات فانها مبنی الاسم لمشابهة الحرف لانه كما ان الحرف يحتاج
فی الدلالة على المعنی الی الضميمة كذلك الموصول يحتاج الی الصلة لانه لا يكون جزء من الكلام الا بالصلة والثانی
ان يقع الاسم غير مركب مع العامل كالاسماء المعدودة مثل زيد عمرو بكر بالسكون ثم حكم مبنی الاصل ان لا
يلحق الاعراب فيه اصلا لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا فان قيل الماضی قد يقع موضع الخبر مثل زيد ضرب فی
موضع زيد ضارب فيكون له اعراب محلی مع ان الماضی من المبنی الاصل قلنا لا نسلم ان فی زيد ضرب
وقع الماضی فی موضع الخبر بل الواقع فی موضعه هو الجملة ای الفعل مع الفاعل لا الفعل وحده ومرادنا
بعدم الوقوع هو الفعل فقط كما اذا قال زيد ضرب غلام مربان وقع ضرب بدون الغلام فی موضع الخبر
وانما اعرب المضارع مع انها من الافعال لانه مشابه باسم الفاعل فی وقوعه موقعه مثل زيد يضرب فی
موضع زيد ضارب لان الاصل فی الخبر الافراد ليوافق بين اركان الكلام يعنی ان المبتدأ لا يكون الا مفردا
متعلق بقوله الاصل فی الخبر الافراد ۱۲

ص فينبغی ان يكون الخبر ايضا مفردا ليوافقه دون الجملة فلو وقع الجملة خبرا فهو ليس الا وقع فی موضع المفرد ثم نبه عليه م

فقط هذا ينبغی ان يعرب الماضی ايضاً لانه ايضاً واقع موقع اسم الفاعل يقال زيد ضرب فی موضع زيد ضارب فان ههنا الماضی مع الفاعل واقع موضع الخبر كالمضارع مع الفاعل واقع موقعه **اجيب عنه** نعم لكن للمضارع مشابهة مع اسم الفاعل وجه آخر وهو انه مثل اسم الفاعل فی عدد الحروف والحركات والسكنات بخلاف الماضی لانه ليس بهذه المشابهة وانما كان الماضی مبنی علی الفتح مع ان الاصل فی البناء هو السكون لان المقصود من البناء الخفة والسكون اخف لان الماضی لما كان مشابها باسم الفاعل من وجه كان مبنيا علی الحركة لانها البناء علی الحركة يشبه الاعراب لان الاغلب فی الاعراب ان يكون بالحركة والمضارع لما كان مشابها باسم الفاعل مشابهة تامة جعل عين اعراب والماضی لما شابه مشابهة ناقصة ثبت له ما كان مشابها للاعراب وهو البناء علی الحركة وانما اختار الفتح لانه اخف الحركات وايض الفتح اخت السكون لان السكون جزء الالف وكذا الفتح جزء الالف ثم يرد ان الامر ايضا مشابه باسم الفاعل مشابهة تامة لانه وان حذف منه حرف المضارعة لكن ثبت فی موضعه همزة وصل فيكون الامر علی اربعة احرف كاسم الفاعل **اجيب عنه** لا اعتبار للهمزة وصل لانها تسقط فی الدرج وايض ان الامر لا يقع فی موضع الخبر فلا يقال زيد اضرب الا بتاويل بان يقال زيد مقول فی حقه اضرب فلما لم يكن وامر الحاضر مشابهة مع اسم الفاعل لا تاما ولا ناقصا فلا يثبت له الاعراب ولا البناء علی الحركة بل كان مبنيا علی السكون كما هو الاصل واما الامر باللام فهو معرب بالجزم لانه مضارع فی الحقيقة لبقاء حرف المضارعة فيه وانما كان معربا بالجزم لوجود الجازم فيه وهو اللام لا انه معمول لوجه الذی يجیء فی بحث الفعل ان شاء الله تعالی **قوله** ای الاسم المبنی **جواب** عن اسولة اربعة الاول انه يلزم الدور فی تعريف المبنی لان المصنف رح توقف المبنی المطلق علی المبنی الاصل اذ جعله جزءا من التعريف والحال ان المبنی الاصل موقوف علی المبنی المطلق لان المبنی الاصل قسمه والقسم موقوف علی المقسم والثانی انه يلزم اخذ المحدود فی الحد لان المبنی الاصل داخل فی المبنی المطلق فيكون من المحدود وقد ذكر فی الحد والثالث انه يلزم تشبيه الشیء بالنفس لان مبنی الاصل داخل فی المبنی المطلق ثم ذكر فی التعريف والرابع انه يلزم تعميم القسم من المقسم لان المبنی قسم الاسم كما قال المصنف رح فی صدر الكتاب وهو ای الاسم معرب ومبنی والحال ان المبنی كما كان فی فی الاسماء كذلك فی الافعال كالماضی والامر وكذا فی الحروف فاجابه الشارح رح بقوله ای الاسم المبنی فلما كان المراد من المبنی الاسم المبنی لا يلزم الدور لان الاسم المبنی موقوف علی المبنی الاصل والمبنی الاصل غير موقوف علی الاسم المبنی لانه ليس مقسمه بل هو قسم له وكذا لا يلزم اخذ المحدود فی الحد لان المبنی الاصل فرد لمطلق مبنی الاسم وكذا لا يلزم التشبيه بالنفس ولما كان هو موصوفا للمبنی لفظ الاسم **قوله** وهذا الحد لا يصح **جواب** سوال وهو انه لما كان المراد من المبنی المطلق الاسم المبنی وايضا لا يصح تعريفه لانه كما ان الاسم المبنی مجهول كذلك المبنی الاصل الا لمن يعرف ماهية المبنی علی الاطلاق ای علی الكمال

ه بعين هذا الدليل الذی ذكره مفتی عبد الرحيم عفی عنه

ی بنی الاصل لاتری ان المصرح لم یتعرض الی ما المبنی الاصل اذ لو لم یعرف ما ھیۃ مبنی الاصل کان تعریفا للمبنی المجہول بالمبنی المجہول وتحریر السوال ھکذا ان المص رح ذکر المبنی مطلقا فمن این علم ان المراد منہ الاسم المبنی فاجاب بقولہ وھذا الحد لا یصح الا لمن یعرف ما ھیۃ المبنی علی الاطلاق ای یعرف ماھیۃ المبنی المطلق وھو ما کان حرکتہ وسکونہ من غیر عامل ولکن لا یعرف الاسم المبنی **قولہ** والا الخ علی التحریر الثانی متعلق بقولہ ای الاسم المبنی ای المراد من المبنی الاسم المبنی والا لکان تعریف المبنی بالمبنی ای یلزم تعریف الشئ بالنفس وذا لا یجوز **قولہ** لانہ ذکر فی حد المبنی لفظ المبنی حاصل کلام الشارح ان الاسم المبنی لیس مجہولا باعتبار کونہ اسما بل باعتبار کونہ مبنیا خاصا فاذا کان المبنی المطلق معلوما کان تعریفا للمبنی الخاص المجہول باعتبار مفہوم المبنی المطلق فیلزم لتعریف المبنی المطلق بالمبنی المطلق **ثم اعترض مولانا عبد الغفور** علی الشارح رح **حیث قال** ولا یقال الخ **حاصل الاعتراض** انہ یجوز ان یکون المبنی المطلق معلوما بوجہ ومجہولا مطلوبا معرفتہ بوجہ اخر فلا یلزم تعریف الشئ بنفسہ لوجود التغایر بالاعتبار رد **حاصل الجواب** ان مجرد الجواز لا یکفی ما لم یبین الوجہان المختلفان لاطرادہ فی جمیع موارد الاعتراض بلزوم تعریف الشئ بنفسہ **قولہ** ای اسم ناسب **جواب سوال** وھو ان التعریف یصدق علی المضارع لانہ ایضا مناسب بمبنی الاصل وھو الماضی لاشتقاقہ منہ وایضا یرد ان کلمۃ ما عام یتناول شئ مطلق فعلی ھذا لا یوجد الجنس فی تعریف المبنی لان الجنس فی تعریف القسم لیس الا مقسم ذلک القسم ومقسمہ اسم لا شئ مطلق لانہ جنس البعد وھو غیر معتبر بل لابد من الجنس القریب وایضا یرد المتبادر من کلمۃ ما موصولیۃ لغلبۃ استعمالھا فعلی ھذا لابد من ضمیر الفصل لان المبتدا والخبر اذا کانا معرفتین لابد بینہما من ضمیر فصل وایضا الموصول مع الصلۃ بمنزلۃ کلمۃ واحدۃ فلو فرض جنسا لا یوجد الفصل ولو فرض فصلا لا یوجد جنسا فاجاب بقولہ ای اسم فخرج المضارع لانہ لیس باسم وکذا لم یکن المراد من کلمۃ ما شئ مطلق بل المراد منہ الاسم والمفسر بالنکرۃ علم انہ لیس المراد ھہنا موصولۃ بل موصوفۃ والقرینۃ علیہ وقوعہ فی موضع النکرۃ **قولہ** ما ناسب ای مناسبۃ معتبرۃ فی البناء وبھذا القید احترز عن المناسبۃ التی لم یعتبر لضعف و معارض کمناسبۃ غیر المنصرف لفعل الماضی فی الفرعیتین لکن عارضہ المضارع لان غیر المنصرف کما ناسب الماضی کذلک ناسب المضارع ومناسبۃ ای وایۃ موصولیۃ بالحرف ضعیف لانہما لازم الاضافۃ وھی مانعۃ للبناء لترجیح جہۃ الاعراب **قولہ** ای اسم ناسب **فان قیل** غرض الشارح رح ھہنا تفسیر کلمۃ ما وھو یحصل بقولہ ای اسم فما الحاجۃ الی ازدیاد **قولہ** ناسب **قلنا** الاسم موصوف وناسب صفۃ وذکر الموصوف بدون الصفۃ مستکرہ عندھم **فان قیل** سلمنا انہ مستکرہ لکن الاحضر ان یقدم شرح کلمۃ ما علی ناسب الذی ذکر فی المتن بان یقال ما ای اسم ناسب فحصل التفسیر مع الصفۃ فعلی ھذا لا حاجۃ الی قولہ ناسب ثانیا **قلنا** فعلی ھذا یلزم الفصل بین الصفۃ والموصوف الحقیقی بالشرح لان موصوف ناسب کلمۃ ما فی الواقع وجعل الاسم موصوفا باعتبار انہ تفسیر کلمۃ ما **قولہ** وھو الحرف

ع فی النسخۃ الصحیحۃ المطبوعۃ بکن اذا لم یعرفہا الخ ملحق الوجہ الذی ارید [illegible]

لہ الاصفۃ ١٢

والفعل الماضي والامر بغير اللام فيه اشارة الى الرد على صاحب المفصل لانه جعل الجملة ايضا من المبني الاصل وذلك لان المراد بمبني الاصل ما لا يحتاج الى الاعراب من حيث انه لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليه والجملة كذلك فانها بنفسها اي قطع النظر عن اجزائها لا يحتاج الى الاعراب لانها بتمامها لا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا اليها لكنا نقول الامر كذلك لكنها تكتسب الاعراب من المعرب لقيامها مقام المفرد فخرجت من كونها مبني الاصل بهذا الاعتبار كذا قال في غاية التحقيق **وههنا بحث من وجهين** الاول ان الامر عند النحاة ليس الا ما كان بغير اللام لان ما كان مع اللام يسمى بمضارع المجزوم فعلى هذا لا حاجة الى قوله بغير اللام والثاني ينبغي ان يقال الا امر المخاطب لان المقصود ليس الا هذا **اجيب عن الاول** انما قال بغير اللام لرعاية ذهن المبتدي لانه خرج من الصرف وفي الصرف يطلق الامر عليهما فقال بغير اللام للتنبيه على اصطلاح النحوي وعن الثاني ان امر المخاطب اذا كان مع اللام كان معربا كقولهم فلتفرحوا

قوله والمراد بالمشابهة **جواب سوال** وهو ان المبني مقابل المعرب والمذكور في حده كلمة لم يشبه فينبغي ان يقال ههنا ما شابه لتحقق التقابل فاجاب بما حاصله ان المراد من المشابهة المنفية في تعريف المعرب هو المناسبة والا لم يكن تعريف المعرب مانعا لصدقه على مثل اين زيد فانه مركب مع غيره ولم يشبه مبني الاصل اذ المشابهة هي الاشتراك في الكيفية وهي منتفية ههنا لان اين يتضمن معنى مبني الاصل وهو الهمزة لا انه مشابه لمبني الاصل

اي الهمزة الاستفهامية

قوله هذه المناسبة وهي المناسبة المرادة في تعريف المبني لان المناسبة يجري في المعاني الكثيرة فلا يرد ما ذكره مولانا عصام الدين الاولى ان يقال هو المناسبة لا هو هذه المناسبة **اعلم** ان ههنا امور خمسة مجانسة ومماثلة ومشابهة ومشاكلة ومناسبة الاول هو الاشتراك في الجنس كالانسان والبقر في الحيوانية والثاني هو الاشتراك في النوع كزيد وعمرو في الانسانية والثالث هو الاشتراك في الوصف كالرجل الشجاع والاسد في شجاعة والرابع هو الاشتراك في الشكل والتشخص والمناسبة اعم من الكل

قوله ولقد فصل **جواب سوال** وهو ان المراد بالمناسبة لا يخلو اما المناسبة المطلقة اعم من ان يكون مناسبة مؤثرة في البناء او لا او يراد مناسبة مؤثرة في البناء او يراد مناسبة قوية والاول ظاهر البطلان والا لم يبق اسم ما معربا لان كل اسم مشابه لمبني الاصل في التكلم والتلفظ واما الثاني فلانه يلزم اخذ المحدود في الحد لان البناء ماخوذ في الحد لانه مبدأه قال مناسبة مؤثرة في البناء ولا سبيل الى الثالث فان للقوة مراتب متعددة فلا يعلم ان المراد ماذا فاجاب بقوله ولقد فصل صاحب المفصل يعني المراد هو المناسبة القوية وان قلت ان القوية مجهولة قلت المراد منها ما فصل صاحب المفصل

قوله انما يتضمن الاسم تحقيقا لا توهما فلا يلزم بناء التثنية لان تضمنها الواو العطف وهمي لا حقيقي

قوله كالمبهمات والمراد منها الموصولات واسماء الاشارة قوله الى الصلة اي الموصول محتاج الى الصلة واسم الاشارة محتاج الى الصفة في التعيين بان يقال هذا الرجل

قوله او غيرهما وهو الاشارة الحسية لان تعيين اسم الاشارة قد يكون باشارة حسية

قوله كنزال فان نزال مبني واقع موقع انزل واما المجاز فهو مشاكلة بنزال في الوزن والصورة

قوله او وقوعه موقع ما اشبهه

اى ما اشكل لان الكاف مشاكل الكاف **قوله** للحرف وهو الكاف فى ذلك **قوله** فى نحو ادعوك
اى كاف الخطاب ثابت فى ادعوك **قوله** اضافة اليه اى اضافة اسم مبنى الى المبنى الاصل
سواء كانت الاضافة بواسطة او لا كما فى قوله تعالى مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ الاية فان اليوم مبنى
والا لكان مجرورا لانه مضاف اليه للعذاب وانما كان مبنيا لانه مضاف الى مدخوله وهو اذ وهو
مضاف الى مبنى الاصل الذى هو الجملة اعنى كان كذا فان الجملة مبنية الاصل عند صاحب
المفصل **قوله** فيمن قرء بالفتح وانما قال ذلك لما قال المصرح فى الظرف والظروف المضافة الى ذلك المضاف
الى الجملة يجوز بناؤها على الفتح اعلم ان صاحب المفصل حصر المناسبة القوية فى ستة امور كما ترى لكن
حصره باطل لانه قال الشارح رح فى بحث كم انما كان كم مبنيا لان وضعه وضع الحرف يعنى كما ان
الحرف يجئ ثنائيا كذلك كم يجئ ثنائيا مع ان المناسبة الوضعى غير مذكور فى المفصل اجيب عنه
ان المناسبة الوضعية داخل فى المشاكلة فلا يبطل الحصر **قوله** مع غيره **جواب** اسولة ثلثة
الاول ان المبنى قسم من الاسم وهو قسم من الكلمة والماخوذ فى مفهومها الافراد فلا محالة يكون غير مركب
فلا حاجة الى هذا القيد والثانى انه منقوض ببعلبك فانه مبنى مع انه مركب والثالث انه
منقوض بزيد فى نحو جاءنى زيد فان زيد غير مركب باعتبار ان جزئه لا يدل على جزء معنا
مع انه معرب فاجاب بقوله مع غيره **حاصل الجواب** عن الاول ليس المراد من هذا التركيب
فى نفسه حتى لا يحتاج اليه بل المراد هو الثانى اعلم انه لو كان المنظور كل واحد من الطرفين
بالتركيب يسمى بتركيب من غيره ولو كان المنظور بالتركيب احدهما والاخر تابع يسمى بتركيب مع
غيره **وحاصل الجواب** من الثالث ظاهر **قوله** على وجه يتحقق **جواب سوال**
وهو ان التعريف لا يكون جامعا ولا مانعا اما الاول فلانه خرج منه غلام فى غلام زيد لانه مركب
مع انه مبنى واما الثانى فلانه دخل فيه زيد وقائم فى زيد قائم لانهما معربان ولم يكونا
مركبين مع غيره فاجاب بقوله على وجه يتحقق معه عامله فخرج زيد قائم لان بتركيبهما حصل
العامل المعنوى ودخل فيه غلام زيد لانه لا يتحقق عامل المضاف بتركيب مع المضاف اليه فالمضاف اليه
معرب لان المضاف عامل فى المضاف اليه والمضاف مبنى لان المضاف اليه غير عامل فى المضاف واجاب
صاحب المتوسط من غلام زيد ان المراد من التركيب المنفى هو التركيب الاسنادى ثم يرد عليه فعلى
هذا دخل المضاف اليه ايضا لانه لما اريد التركيب الاسنادى لم يدخل فى الحد الا المسند والمسند اليه
فقط فالقرعه لمانى على تغليط صاحب المتوسط فى هذا الموضع **قوله** المعدودة اى المراد منه
مجرد العد دون الاسناد **قوله** ولما كان المبنى مقابلا للمعرب **جواب سوال** وهو ان كلمة
او لا يخلو اما للشك فهو ينافى التعريف واما لمانعة الجمع فخرج عنه ما اجتمع فيه الامران
نحو هذا وهاء لا، او لمانعة الخلو فعلى هذا لابد من القرينة لانها مشتركة فلابد
فى اراده احد معينها من القرينة حاصل الجواب انها لمانعة الخلو والقرينة مقابلة المبنى

ص منه ما يكون مع غيره وحاصل الجواب عن الثانى ان بعلبك مركبا من غيره او مع غيره والمراد م طلم [illegible]
[illegible]

المعرب لانه اعتبر فيه اجتماع الامرين فبفواتهما او بفوات احدهما لا محالة يكون فالبناء يتحقق بانتفائهما معا وبانتفاء احدهما وهو التركيب او عدم المشابهة والاول كهؤلاء واين اذا كانا غير مركبين لانتفاء التركيب وعدم المشابهة لانهما يشابهان المبنى الاصل والثاني كزيد وعمر فان التركيب منتف فيهما دون عدم المشابهة لانهما غير متشابهين مبنى الاصل والثالث كهؤلاء واين اذا كانا مركبين نحو جاء هؤلاء واين هؤلاء وفقد عدم المشابهة منتف فيهما لانهما مشابهان له **قوله** فكلمة او ههنا لمنع الخلو لا للشك كذا **قال عبد الغفور** وانما تعرض المحشي لنفي الشك دون نفي الجمع لان كلمة او بمعنى الشك كثير الاستعمال واما مجيئها لنفي الجمع ليس لكثير الاستعمال فلا حاجت الى نفيه **فان قيل** في اي شيء يدخل غاق في قولهم غاق صوت الغراب **اجيب عنه** انه داخل في الشق الثاني بانه غير مركب حكما باعتبار قصد المشاكلة للمسمى الواقع غير مركب وهو ما يتكلم به الصياد لا ما يرمى به الغراب من صوته لانه ليس بكلمة فلا يكون معربا ولا مبنيا اي ما يرمى به الغراب ليس بكلمة لا حقيقة ولا حكما بخلاف ما يتكلم به الصياد فانه وان لم يكن كلمة حقيقة لعدم الوضع للمعنى لكنه كلمة حكما باعتبار وقوعه في كلامهم واجرائهم اياه مجرى الكلمات وهو اللسان **قوله** وانه اختلف **جواب سوال** ظاهر **قوله** ايثار التقدم اي اختيار التقدم مما مفهومه وجودي في كلا التعريفين على ما يكون مفهومه عدميا وانما اختار هذا الشرذمة **قوله** والقابه اي القاب المبنى **جواب سوال** وهو ان الضمير في قوله والقابه لعله راجع الى المبنى او الى الحركات لا وجه للاول لان ضم وفتح ليس اسم لذات المبنى ولا الى الثاني للزوم الاضمار قبل الذكر وكذا فات المطابقة بين الراجع والمرجع في التذكير والتانيث والجمع والافراد فاجاب بقوله اي القاب المبنى يعني ان الضمير راجع الى المبنى لكن المبني غير مراد من حيث الذات بل من حيث الوصف وهو الحركات لان المبنى من حيث الذات يسمى مضموما ومفتوحا **قوله** ضم وفتح سمي الضم ضما لحصوله بضم الشفتين وسمي الفتح فتحا لانفتاح الفم عند التلفظ به وسمي الكسر كسرا لانكسار الشفة السفلى عند التلفظ به وسمي الوقف وقفا لتوقف النفس فيه من الجري كذا **قال مولانا عبد الغفور** فان قيل لم قال ههنا القابه ولم يقل انواعه كما قال في الاعراب قلنا ان الاعراب يدل على انواع من المعاني فلما كان مدلولاتها انواعا سمي الدال ايضا انواعا بخلاف البناء لانه غير متنوع فكذا داله **قوله** واما الكوفيون اشارة الى ان فيه اختلافا بينهم **قوله** وبالعكس يعني يطلقون الرفع والنصب والجر على الحركات البنائية **قوله** والمراد ان الحركات **جواب سوال** وهو ان كلام المص رح يدل على اختصاص الضم والفتح الخ بالمبنى **حيث قال** والقابه الخ لان لقب الشيء ما يختص به مع انها لا يكون مختصة بها لان البصريون يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا فاجاب بقوله والمراد يعني المراد من الاختصاص اختصاص من وجه لا الاختصاص التام **قوله** على الحركات الاعرابية ايضا اي كما يطلقونها على الحركات البنائية **قوله** حيث قال بالضمة رفعا **فان قيل** ان الشاهد يخالف الدعوى

لان فی المدعی ضم بلا تاء وفی الشاهد ضمة مع تاء وهی مشترکة کذا قال مولانا عبد الغفور رح اجیب عنه ان الضم والضمة مرادفان عند البصریة فیکون الشاهد بالمرادف شاهدا بعینه قوله وعلی غیرها الخ فان قیل لا حاجة الی قوله وعلی غیرها لانه یعلم غیر الحرکات الاعرابیة من قوله ایضا اجیب عنه ان قوله ایضا لحرکات البنائیة فقط لان السابق لیس الا بحث الحرکات البنائیة فقط قوله وحکمه وانما قدم الحکم علی التقسیم مع انه من تتمة التعریف لان تعریفه عند البعض ان لا یختلف اخره فاتصل الحکم بالتعریف لئلا یتوهم ان هذا التعریف قوله ای حکم المبنی اشارة الی بیان المرجع ثم لما کان الحکم یطلق علی امور کثیرة فلرفع الابهام وتعیین ما هو المراد قال اثره ای المراد من الحکم هو الاثر کما هو مذهب النحویین ثم یرد علیه ان اضافة الحکم الی المبنی غیر صحیح لان الاحکام لا یضاف الا الی العلل وعلة عدم الاختلاف هو البناء لا المبنی لانه محل الحکم فاجاب بقوله المراد علی بنائه یعنی الاضافة الی المشتق باعتبار المبدأ قوله ان لا یختلف فالاسماء قبل الترکیب من حیث انها مبنی لا یختلف اخره لاختلاف العوامل فح لا یرد ما ذکره مولانا عصام الدین حیث قال ان هذا الحکم لا یشتمل القسم الثانی من اعنی قوله او وقع غیر مرکب لانه یختلف باختلاف العوامل حاصل الجواب ان عدم الاختلاف حین البناء واذا جاء العامل لا یبقی مبنی قوله لکن لا مطلقا اشارة الی ان قوله لاختلاف العوامل لیس قید اتفاقی فان قیل ان قوله لاختلاف العوامل لا یخلو اما متعلق بالنفی او المنفی لا یستقیم الاول لان عدم الاختلاف لیس بمعلول لاختلاف العوامل لان عدم الاختلاف امر اصلی لا یحتاج الی العلة وایضا هذا یلزم فساد المعنی کما تری واما الثانی فلانه یلزم منه توجه النفی الی القید وبقاء الفعل مثبتا فیفسد المعنی الا ان یقال الفعل بعد توجه النفی الی القید یکون جائز الثبوت لا واجب الثبوت وثبوت الاختلاف لا بعامل فی المبنی جائز الثبوت نحو من الرجل ومن زید والظاهر ان اللام بمعنی الوقت ای لا یختلف اخره وقت اختلاف العوامل فصح ان یتعلق بمعنی النفی ایضا قوله من الرجل بکسر النون لان الساکن اذا حرک حرک بالکسر قوله ومن امرء بضم النون لمناسبة المیم لانهما شفویتان قوله من زید بسکون النون لانه اصل وکذا یختلف فیما اذا قال السائل جاء زید فقال الاخر من ای کیست زید بضم النون لمتابعة ضمة زید قال السائل رأیت زیدا فقال الاخر فی الجواب منا بفتح النون لمتابعة فتحة زیدا وقال السائل مررت بزید فقال الاخر فی الجواب من بکسر النون فانه اختلف اخره لکن لا للعوامل فان قیل هذه عوامل ای حرکات دال زید کذا التقاء الساکنین وشفویة المیم فیکون الاختلاف لاجل اختلاف العوامل قلنا العامل ما کان داخلا علی المعمول وحرکات دال زید غیر داخلة علی من لان زید مذکور فی قول السائل ومن مذکور فی قول المجیب وایضا ان التقاء الساکنین وشفویة المیم غیر داخلة علی من لانهما من المعانی والدخول من خواص الالفاظ ثم یرد علی قوله من الرجل ان المختلف فی هذه الامثلة هو اخر کلمة من وهی من المبنی الاصل مع ان المعرف هو اسم المبنی فقط فلا یکون الامثلة موافقة للمثل اجیب عنه هذا انما یرد اذا کان کلمة من بکسر المیم واذا کان بفتحها فلا یرد لان من

وما من الاسماء المبنية **قوله** والتانيث باعتبار الخبر جواب سوال ظاهر وحاصل الجواب ان تانيث الضمير باعتبار الخبر وهو قوله المضمرات ورعايته جائز وقيل اولى لان الخبر داخل في الكلام والمرجع خارج منه كما ههنا لان قوله هي مبتدا وقوله المضمرات خبره وقوله المبنى مرجعه وهو خارج من هذا الكلام وقوله المضمرات خبر داخل في هذا الكلام وههنا **بحث** وهو ان المصنف رح قدم في الاجمال المركبات والكنايات على الاسماء الافعال والاصوات وقدم في التفصيل اسماء الافعال والاصوات على المركبات والكنايات والله اعلم بما خطر ببال المصنف رح **قوله** والكنايات **قال** محمد المحشى رح الاولى ان يقال بعض الكنايات لان بعضها معرب كفلان وفلانة **قلنا** انه تغليب الاكثر على الاقل **فان قيل** ان هذا الايرفع الاولوية لان التغليب جائز لا انه اولى **قلنا** يجوز للمصنفين ان ياتي بغير الاولى ليعلم جوازه ولو اتى في كل موضع بالاولى توهم انه واجب **قوله** بالرفع عطف رد على الشارح الهندي لانه قال يجوز ان يعطف على الاسماء ويجوز ان يعطف على الافعال **قوله** لتصديره اشارة الى وجه الرفع **فان قيل** كما صدر المصنف رح بحث الاصوات بالاصوات لا بالاسماء كذلك صدر بحث الموصولات بالموصولات لا بالاسماء فينبغي ان يقول الشارح بالرفع في الموصولات ايضا **قلنا** ان المصنف رح ان لم يصدر بحث الموصولات بالاسماء لكن لو صدر بالاسماء صح تصديره بها بخلاف الاصوات لانه لا يصح تصديرها بالاسماء لان اطلاق الاسماء غير جائز على الاصوات لعدم الوضع فيها لكن ذكرت في بحث الاسماء المبنية لانها جارية مجرى الاسماء المبنية وهو اللسان **قوله** بل بعضها وليس بالترجيح بعتبر التغليب **قوله** فهذه ثمانية ابواب اشارة الى بيان الاجمال بعد التفصيل فكما ان التفصيل بعد الاجمال اوقع في الذهن كذلك الاجمال بعد التفصيل ايضا اوقع في الذهن كما في قوله تعالى ثلثة في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة **قوله** في بيان الاسماء المبنية **جواب سوال** وهو ان حصر الماتن فيما ذكر باطل لانه خرج منه من وما الاستفهاميان والمنادى المفرد المعرفة واسماء المعدودة واسم لا لنفي الجنس **فاجاب** بقوله في بيان الاسماء المبنية يعني ان الشارح رحمة الله جعل الاسماء المبنية ظروفا والظروف يقتضي الغير ايضا فلا يثبت الحصر لكن انما لم يذكرها ههنا لانها مذكورة في مواضعها فلذا لم يذكرها المصنف رح ههنا لكن قول الشارح رح فهذه ثمانية مخالف لما ذكر الزمخشري من انها سبعة الا انه ذكر الاصوات في اسماء الافعال فلذا اقل سبعة فلا مخالفة **قوله** لان الاصل في الاسماء الاعراب فيكون البناء خلاف الاصل في الاسماء فلا بد لبنائها من علة لان الاسماء معروض للمعنى المعتور وعلامتها الاعراب **قوله** فان اصل البناء السكون لان البناء الخفة والسكون احق بالخفة **قوله** المضمر انما قدم المضمر على البواقي من المبنيات لانه اعرف المعارف او لانه ليس النزاع في بنائه في فرد من افراده بخلاف الباقي لان بعضها معرب وعلة بنائه هي الاحتياج اي المشابهة بالحرف لكن الحرف يحتاج الى المتعلق في الدلالة وانما المضمر فان كان الضمير غائبا يحتاج الى تقدم الذكر وان كان متكلما او مخاطبا يحتاج الى الحضور اي التكلم والخطاب لكن يرد عليه ان كل الاسماء يحتاج الى التكلم والتلفظ لكن التكلم والتلفظ ملحوظ في مفهوم

له ای رعایة الخبر اولی من رعایة المرجع ۱۲

المتکلم والمخاطب بخلاف اسماء الظاهرة لانه لیس فی مفهومه ما یدل علی التلفظ **قوله** ماوضع کلمة ما عبارة عن الاسم فلا یرد ان التعریف لا یکون مانعا لانه دخل فیه کاف ذلک لانه وضع للمخاطب مع انه لم یکن ضمیرا وکذا دخل فیه لام العهد لانه وضع لغائب مع انه لم یکن ضمیرا الا انهما لیسا باسماء بل من الحروف قیل ان ایا مثلا ضمیر علی القول المختار مع انه لیس موضوعا للمتکلم بل موضوع المکنی عنه مع قطع النظر من حیث التکلم والخطاب والغیبة وانما یفهم ذلک الحیثیات من لواحقها بان یقال ایای وایاک وایاه اجیب بان ایا یلزمها تلک اللواحق فهو باعتبار تلک اللواحق موضوع لما ذکره کذا **قال مولانا عبد الغفور** **قوله** من حیث انه متکلم جواب سوال وهو ان التعریف لا یکون مانعا لانه دخل فیه لفظ المتکلم والمخاطب فاجاب بقوله من حیث اه وههنا بحث من وجهین الاول ان لفظ المتکلم والمخاطب خرج بقوله وضع لانهما غیر وضعین لمتکلم ومخاطب لان الاسماء الظاهرة کلها موضوعة للغائب فلا حاجة الی اخراجه بالحیثیة والثانی ان الاحتراز عن لفظ المتکلم بالحیثیة مستقیم واما عن لفظ المخاطب فلا یثبت الاحتراز بهذه الحیثیة اذ لا معنی للمخاطب الا ما یتوجه الیه الخطاب اجیب عن الاول بان لیس المراد من المتکلم مطلق المتکلم بل مراد منه المتکلم الذی جعل علما لمن تکلم فوجد الوضع فیه فلا یخرج بقید الوضع وعن الثانی ان المراد من قوله یتوجه الیه الخطاب ای یتوجه به الخطاب لکن یرد علیه انه علی هذا لا یثبت الفرق بین حیثیة الشرح وبین قوله وقیل ولا یبعد ان یقال ان قوله وقیل تفسیر لحیثیة الشارح رح **قوله** ویخرج بهذا القید ای المذکور من حیثیة الشارح وقول القیل **قوله** کلها موضوعة سواء کانت لفظ المتکلم او المخاطب او غیرهما قوله موضوعة للغائب مطلقا سواء تقدم ذکر الغائب اولا قوله ویخرج هذا القید الاسماء الظاهرة قیل لو ارید من الوضع الوضع علی سبیل الکنایة یخرج الاسماء الظاهرة بخ لا حاجة الی قوله تقدم ذکره اجیب عنه علی هذا لم یخرج بعض الاسماء الظاهرة مثل کم وکذا فلا بد من اخراجه **قوله** اراد بالتقدم اللفظی جواب سوال وهو انه ینتقض بمثل ضرب غلامه زید لان الضمیر فی غلامه راجع الی زید وهو مؤخر ولیس بمقدم مع انه محسوب من التقدم اللفظی عندهم **فاجاب بقوله** اراد بالتقدم حاصل الجواب انه لیس المراد ههنا ان یکون المرجع مقدما بل المراد ان یکون المرجع ملفوظا سواء ذکر مقدما او مؤخرا قوله ما یکون متقدما ای ما یکون المرجع ثم یرد علیه لما کان المراد ان یکون المرجع ملفوظا سواء تقدم او تأخر فعلی هذا لغی قوله تقدم ذکره **فاجاب بقوله** اما متقدما **فان قیل** تقسیم التقدم اللفظی الی الحقیقی والتقدیری یدل علی ان التقدیری قسم اللفظی وداخل فیه مع انه خلاف داب المص رح لانه جعله مقابلا له کما مر فی بیان المعرب والاعراب اجیب عنه اللفظی ههنا مقابل المعنوی والحکمی وثمه ومقابل التقدیری فلا یرد **قوله** مثل ضرب غلامه زید لان زیدا فاعل وهو مقدم رتبة ثم کلمة او ههنا لمنع الخلو فلا ینافی التعریف **قوله** وبالتقدم المعنوی **دفع وهم** وهو ان المراد بالمعنوی ما یکون تقدیرا مثل ضرب غلامه

زيد فعلى هذا لا يتناول ما يكون المرجع تضمنيًا والتزاميًا وايضا يلزم استدراك قوله معنى لان
التقديري يفهم من قوله لفظا لانه اعم من الحقيقي والتقديري فدفع بقوله وبالتقدم المعنوي
قوله لا من حيث لفظ اراد بالذكر من حيث اللفظ ان يكون المعنى مقصودا باللفظ باستعماله فيه
والا فمعنى اللفظ باعتبار انه مدلول اللفظ مذكور لفظا قوله اما مفهوم من اللفظ دفع وهم و
هو ان المراد من تقدم المعنوي ان يكون تضمنا فلا يتناول ما يفهم التزاما فدفع بقوله اما مفهوم من
اللفظ يعني انه اعم من التضمني والالتزامي قوله بعينه اى معين قوله فان مرجع الضمير هو العدل
وانما لم يرجع الى اعدلوا لانه فعل والمرجع لا يكون من الاسماء وايضا ان اعدلوا جمع وقوله هو مفرد و
انما كان العدل مدلولا تضمنيا لان اعدلوا فعل وهو مركب من امور ثلثة الحدث والنسبة و
الزمان فيكون العدل جزؤه قوله فكانه متقدم من حيث المعنى فان قيل الظاهر ان يقال فكانه
مقدم من حيث اللفظ لا في التقدم من حيث المعنى قلنا تقديره هكذا كان لفظ العدل مقدم
من اجل المعنى فقوله من حيث المعنى تعليل فلا يرد قوله او من سياق الكلام اى مدلول التزاما
قوله واما تقدم الحكمي فانما جاء قال مولانا عصام الدين ان انما للحصر وهذا الحصر باطل
لان التقديم الحكمي ثابت في نعم رجلا زيد وربه رجلا وليس هذا ضمير الشان اقول الحصر
بالنسبة الى الدليل اى ان التقديم الحكمي ما جاء في ضمير الشان لا لقصد تعظيم القصة لكن
يرد عليه ان في الدليل ذكر انما اخرى يفيد الحصر فيه حيث قال الشارح لانه انما يجيئ الخ اجيب
ان انما الاول لحصر الدليل واما انما الثاني فلتاكيد انما الاول وانما احتاج الى التاكيد لان انما
الاول وقع في غير موضعه لان موضعه موضع الدليل لانه لحصره وليس لحصر المدعى فذكره في
المدعى ليس في موضعه فان قيل ينبغي ان ياتي الشارح بانما في الدليل فقط فلا حاجة الى
التاكيد فما الحاجة الى الطوالة قلنا هذا نكتة بعد الوقوع وهو شائع عندهم قوله فيكون
ذلك ابلغ اى ذكرها مبهمة اولا ثم تفسيرها ابلغ من ذكرها اولا على سبيل التفصيل قوله
المعهود بينك وبين مخاطبك والمراد بالتقدم الحكمي ان يعود الضمير الى ما حضر في الذهن من
الشان والقصة ولم يصرح به لقصد الابهام اولا ثم التفسير ثانيا وانما كان المرجع مقدما حكما لان
تاخير المرجع في ضمير الشان ضروري ليكون تفسيرا بعد الابهام والتاخير الضروري في حكم المقدم كالفارس مؤخر من
الراجل ضرورة ليكون الراجل هادي الطريق للفرس فالفارس في حكم المقدم فلا يرد التاخير قوله وكذا الحال في ضمير نعم رجلا
زيد فان في نعم ضمير وقوله رجلا تمييز عنه وزيد مخصوص بالمدح وكذا رجلا في قوله ربه رجلا تمييز عن الضمير في ربه قوله
بالنظر الى ما قبله جواب سوال وهو انه لم لا يدخل الضمير المتصل والمنفصل والمرفوع والمنصوب والمجرور في تقسيم
واحد بل جعل في تقسيمين فاجاب بقوله بالنظر الى ما قبله وانما قال ذلك لان الاستقلال وعدم الاستقلال
في المتصل والمنفصل انما يكون بالنظر الى ما قبله بخلاف المرفوع الخ لانه بالنظر الى الاعراب كما قال الشارح قوله
قسمان جواب سوال وهو انه يلزم حمل الاخص على الاعم وايضا ان الضمير منحصر في المتصل والمنفصل فلان

له السابق على ضمير واقع فيه الضمير ١٢م كه اى المرفوع والمنصوب والمجرور ١٢م سه اى الضمير باعتبار الاعراب ١٢م

من اداة الحصر ليفيد الحصر وايضا ان التقسيم على نوعين احدهما تقسيم الكل الى الاجزاء والآخر
تقسيم الكلي الى الجزئيات فسأل السائل هذا التقسيم من اى قبيل فاجاب **بقوله** قسمان يعني
ان ههنا العطف مقدم على الربط وهو من اداة الحصر ولما اطلق القسم عليه علم انه تقسيم الكلي الى
الجزئيات لان القسم لا يطلق على الجزء **قوله** فالمنفصل الفاء للتقسيم **قوله** غير محتاج جواب سوال
وهو ان اطلاق المستقل بنفسه على الضمير المنفصل لا يصح لانه محتاج الى التكلم والخطاب كما مر آنفا
فاجاب بان حاصل المراد بعدم الاحتياج عدم الاحتياج الى كلمة اخرى لانه غير محتاج اصلا **قوله** قبله
جواب سوال وهو انه تقرر عندهم ان ضميرا نت هو ان فقط واللواحق علامات اخرى فيكون
محتاجا الى اللواحق فكيف يكون مستقلا فحاصل الجواب ان المراد بعدم الاحتياج عدم الاحتياج
الى ماقبله لا الى ما بعده ثم يرد عليه لا نسلم ان الضمير المنفصل غير محتاج الى كلمة اخرى قبله لانه محتاج
الى عامل قبله نحو ضربت اياك لان اياك ضمير منفصل محتاج الى العامل وهو قوله ضربت فاجاب
بقوله ليكون كالجزء يعني ان المنفي قبله ليس كلمة مطلقة بل المنفي هو الكلمة التي يكون الضمير جزءا منها
واحتياج اياك الى ضربت للعمل لا للجزئية **قوله** عند الحجازية لان عند بني تميم لا عمل لكلمة ما
ولا **قوله** نحو ما ضربت الى اياك فان ضربت عامل في اياك لانه مفعوله وليس مجاورا له للفصل
بقوله الا **قوله** والمتصل غير مستقل وانما قدم المتصل في الاجمال لانه اصل للاختصار وقدم
المنفصل في التفصيل لان مفهومه وجودي وهو الاستقلال ومفهوم المتصل عدمي وهو عدم
الاستقلال **قوله** المحتاج الى عامله جواب سوال وهو انه لما كان غير مستقل فينبغي ان يكون حرفا
ولم يكن من الاسماء فاجاب ان المراد بالاحتياج الاحتياج الى العامل بخلاف العامل فانه
محتاج الى الموصول وظهر لك مما ذكر ان المستقل وغير المستقل ههنا في التلفظ وليس الاستقلال وعدمه
في الدلالة **قوله** اى المرفوع والمنصوب دفع وهم وهو ان المراد من الاولان المتصل والمنفصل فيلزم
الانقسام الى النفس كما ترى **قوله** كل واحد منهما جواب سوال وهو انه ينبغي ان يقول متصلان و
منفصلان ليطابق المبتدأ فاجاب بقوله كل واحد منهما يعني ان لفظ اولان مأول بكل واحد منهما **قوله**
قسمان دفع وهم وهو ان يتوهم ان احدهما متصل والآخر منفصل فدفع بقوله قسمان يعني ليس المراد
لما زعمت بل المراد ان كل واحد قسمان **قوله** لما تقرر من الاتصال كما يجيء **قوله** والثالث قيل الاحسن
ان يقول والثاني لانه جعل المرفوع والمنصوب اولان تغليبا كما قال في بحث التاكيد قلنا هذا من باب التعقل
فيصح ان يقال له ثالث كما يقال ثان **قوله** لانه لا مانع قيل من الموانع الفصل بالتاكيد اللفظي بين المضاف
والمضاف اليه نحو غلام زيد اجيب عنه سلمنا الفصل بالتاكيد جائز اذا لم يكن المضاف اليه ضميرا واما اذا كان
ضميرا فلا يجوز لان الاتصال ثابت من حيث ان ههنا اتصال المضاف بالمضاف اليه والآخر اتصال الضمير المتصل فيكون الاتصال شديدا **قوله** فذلك اى
المضمر اشارة الى ان مشار اليه ذلك هو البعيد كما هو وضعه لان المرفوع والمنصوب والمجرور بتاويل المذكور **قوله** النوع
الاول لما كان الاول صفة تقتضي الموصوف فزاد الشارح **قوله** النوع ثم لما توهم الواهم ان المراد بالاول

في الحرف

في نسخة بقوله المرفوع الاول ۱۲

لہ تعبیر الضمیر المجرور ثابت ۱۲ منقح

الاول الاضافی یعنی المنصوب لانه اول بالنسبة الی المجرور فلا فرق بقوله یعنی المرفوع المتصل الخ فالمراد من الاول اول حقیقی قوله ضمیر ضربت اشارة الی ان جارة للصدر محمولة علی المسامحة فان قیل الاولی ان یقول المصنف الاول ضربت واضرب الی ضربن ویضربن لیکون امثلة المرفوع المتصل مستوفات اجیب عنه ان المراد من ضربت صیغة المتکلم المعلوم ماضیا کان او مضارعا وایضا المقصود ههنا التطبیق لا استیفاء العدد ثم فی الجواب الثانی نظر لانه ح لا یحتاج الی صیغة المجهول اجیب عنه انما ذکرها لئلا یتوهم ان اختلاف الصیغة یستلزم اختلاف الضمیر قوله للتنبیهین اولهما اشارة الی تقدیر متعلق الی وقوله اولهما بدل من الضمیر المستتر فی التنبیهین الراجع الی لفظ ضربت وضُربت بدل البعض من الکل لانه ابدال کل واحد من اولهما وثانیهما علیحدة ولو قال کلاهما لکان بدل الکل من الکل فان قیل کلمة الی ههنا لمد الحکم لا للاسقاط لعدم تناول صدر الکلام الغایة فینبغی ان لا یدخل الغایة اجیب عنه ان معناه لاول ضربت وضربت ومادون ذلک الی ضربن فیکون ح للاسقاط فیدخل ما بعدها وقال بعض الشارحین ان کلمة الی ههنا بمعنی مع لکن هذا غیر صحیح لانه لا یدل علی حکم ما بین ضربت وضربن قوله وانما بدأ المتکلم جواب سوال وتقریره انما بدأ بالمتکلم مع ان الصرفیین بدؤا بالغائب فاجاب بقوله وانما بدأ الخ والصراف انما بدؤا بالغائب لتجرده عن اللواحق ولو باعتبار بعض الصیغ اعنی ضرب ثم یراعون اسلوب الترقی نظرا الی التعریف لان الاعرف وهو المتکلم اخروا فیکون الشروع من الادنی الی الاعلی وهو التعریف قوله لان ضمیر المتکلم اعرف المعارف وتحقیقه یأتی فی بحث المعرفة انشاء الله تعالی قوله اجماعا ای اجماع البصریین ای بعض النحویین لا کلهم فان للکوفیین فیه خلاف لانه قال الفراء الکوفی ان الضمیر مجموع انت وقال بعضهم ان الضمیر هو التاء فان قیل اذا کان المرفوع المنفصل هو ان عند البصریین فیکون غیر مستقل لاحتیاجه الی التاء قلنا المراد عدم الاحتیاج الی العامل وهو لا محتاج الیه اعلم ان ضمیر انا هو ان بدون الالف وانما کتب الالف معه لدفع الالتباس قوله ضربنی ضربنا فالیاء ضمیر منصوب متصل للمتکلم مع الغیر اعلم ان لفظ انا لما یکون ضمیرا متصلا منصوبا لا یکون ضمیرا متصلا مرفوعا ولکن علی تقدیر الاول یکون ما قبله متحرکا مثل ضربنا بفتح الباء وعلی تقدیر الثانی یکون ما قبله ساکنا لئلا یلزم توالی اربع حرکة فیما هو کالکلمة الواحدة بخلاف ضربنا لانه لیس کالجزء قوله لغیر الفعل بل یتصل بالحرف وانما اورد النظیرین لیعلم ان الضمیر لیس یتصل بالفعل والحرف قوله ایای للمتکلم الواحد وایانا للمتکلم مع الغیر قوله والنوع الحاصل وهو المجرور المتصل بالاسم والحرف لا بالفعل قوله وکان القیاس اشارة الی الاعتراض وقوله لکنهم وضعوا جوابه یعنی القیاس یقتضی ان یکون ضمیر المتکلم ستة ثلثة للمذکر وثلثة للمونث وهکذا القیاس یقتضی ان یکون ضمیر المخاطب ستة لا خمسة وکذا الغائب قوله لکنهم وضعوا للمتکلم لان المشاهدة شاهدة علی الفرق ای المتکلم حاضر فیعلم

له ای معناه لاول ضربت وضربت الی ۱۲

من الحضور انه مذكر او مؤنث او اثنان او جمع فلا حاجة الى الفرق قوله وواحد مشترك وهو انما
وقس عليه الغائب قوله وبقية الانواع الخمسة اى الباقية من الانواع فلا يرد ان الباقى اربعة لا
خمسة قوله اثنى عشرة كلمة خمسة للغائب وخمسة للمخاطب واثنان للمتكلم قوله لثمانية عشرة معنى
لما عرفت من ان كل واحد للمتكلم والمخاطب والغائب يدل على ثلثة معان قوله وبينوا جواب
سوال وهو انه ما السر فى ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وكذا للغائب فاجاب بقوله وبينوا
اى فى كتب التصريف كمراح الارواح قوله واعطوا للغائب حكم المخاطب وانما شبه الغائب بالمخاطب
فى التثنية ولم يجعل حكما ابتداء كما فى المخاطب لان اشتراك التثنية فى المخاطب ظاهر واما فى الغائب
ففيه خلاف لزيادة التاء فى المونث فلذا شبه بما هو الظاهر قوله فان الضمير فى ضربا وضربتا الخ
دليل على هذا الاشتراك وحاصله ان التاء فى ضربتا داخلة فى ضمير المونث ليكون مغائرا
لالف ضربا فان قيل على هذا يلزم ان يكون صيغة الفعل الواحد المذكر مشتركا بين الواحد المذكر
وبين الواحد المونث لان التاء وضعت لتانيث الفاعل لا لتانيث الفعل اذ الفعل لا يكون مونثا
ولا مذكرا قلنا ولك ان تلتزم اشتراك صيغة الفعل بينهما ولا عليك شئ فان قيل عدم شئ
منه لا يرد عليه ان يكون الصيغ اربعة لا خمسة قلنا ان كلامنا فى الضمائر اى الضمائر خمسة ولا
يلزم من جعل الصيغ اربعا جعل الضمائر اربعا بل الضمائر خمسة قوله خاصة والتاء فى خاصة للمبالغة
او للمصدرية منصوب بفعل محذوف اى خص خاصة وانما قيد بالمتصل لامتناع استتار المنفصل
فى العامل لانفصاله قوله التى وضعها للاختصار اى المنظور فى هذا الباب الاختصار اما اولا فلان مبانى
المعانى المقتضية للاعراب فى مدلولاتها لئلا يحتاج الى الاعراب واما ثانيا فبقلة الحروف وهى
فى المتصلة ظاهرة واما ثالثا فبعدم الاحتياج الى قرينة ترفع الالتباس الذى فى الاسماء
الظاهرة فانك اذا قلت زيد مثلا التبس على المخاطب انه زيد العالم او الجاهل فيحتاج فى
تعيين المراد الى قرينة واذا قلت انا وانت فهو لم يحتج الى قرينة تزيل الالتباس واذا كان كذلك
فالاصل فى هذا الباب المتصل المستتر لانه اخصر ثم البارز ثم المنفصل قوله كما يحذف فى
اخر الكلمة الخ هذا بيان نظير لا انه مثال فلا يرد ان المنوى غير المحذوف فكيف يصح قوله كما
يحذف الخ قوله ويكون فيما ابقى اى يكون فيما ابقى من الكلمة المشهورة دليل على ما حذف منها
وهو نقصان الكلمة المشهورة فلا يرد ان كلمة فى زائدة لا فائدة فيه بل يفيد الخلل قوله ولكن هذا
الاستتار دفع وهم وهو ان يكون قوله فى الماضى للغائب والغائبة قيد اتفاقى فيكون الاستتار
ثابتا فى الباقى مع انه ليس كذلك فدفع بقوله ولكن هذا الاستتار الخ قوله فى الفعل الماضى لما
كان الماضى صفة يقتضى الموصوف فزاد الشارح قوله فى الفعل قوله للواحد المذكر دفع
وهم وهو ان المراد من قوله للغائب جنس الغائب فيتناول المثنى والمجموع مع انه لا استتار
فيه فدفع بقوله الواحد المذكر لان المتكلم

والمخاطب قويان والبارز ايضا قوى فاعطى القوى للقوى والغائب ضعيف بالنسبة اليهما والمستتر ايضا ضعيف فاعطى الضعيف للضعيف وانما لم يستتر فى مثنى الغائب ومجموعه لئلا يلتبس بالمفرد قوله اذا لم يكن مسندا الى الظاهر اشارة الى ان الاستتار جائز غير واجب فلا يرد ان كلامنا فى بيان المستتر فلا حاجة الى قوله اذا لم يكن مسندا الى الظاهر مثال المسند الى الظاهر نحو ضرب زيد لكن يرد عليه فليكن زيد بدلا من الضمير فى ضرب اجيب عنه لو كان زيد بدلا من الضمير يلزم الاضمار قبل الذكر لان الضمير راجع الى زيد وهو بدل ومرتبته موخرة **قوله** فان التاء علامة التانيث جواب سوال وهو انا لا نسلم ان الضمير فى ضربت مستتر بل بارز وهو التاء فاجاب بقوله فان التاء علامة التانيث لان الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر فى نحو ضربت هند **فان قيل** فليكن هند بدلا عن التاء فمن اين يعلم انها ليست لضمير **قلنا** لانها قد يحذف مع الفصل نحو ضرب اليوم هند لانه اذا وجد الفصل يجوز حذف التاء ولو كانت ضميرا لما حذف او نقول لو كان هند بدلا للزم الاضمار قبل الذكر **قوله** وفى الفعل المضارع الخ انما زاد لفظ الفعل لبيان الموصوف لان المضارع من الصفات اى المرفوع المتصل يستتر فى الفعل المضارع وقوله للمتكلم صفة للمضارع وقوله مطلقا اى زمانا مطلقا او استتارا مطلقا والظاهر ما قال الشارح من انه بيان المتكلم لقوله سواء كان واحدا اوفوق واحد **قال مولانا عصام الدين** فى حاشية قوله مثنى او مجموعا مستدرك كانه سهو من قلم الناسخ لان قوله اوفوق الواحد يجرى مجراه **قال عبد الرحمن** ليس قوله اوفوق الواحد فى اكثر النسخ فلا يكون قوله سواء كان واحدا او مثنى او مجموعا مستدركا غير حسن بل مستحسن رہ گیا وحاصل هذا المقام ان قوله سواء كان واحدا او مثنى او مجموعا للشارح الهندى فغير الشارح الى قوله سواء كان واحدا اوفوق واحد لانه اخصر **قوله** اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر انما لم يقل فى المتكلم والمخاطب اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر لانهما لا يكونان مسندين الى الاسم الظاهر فلا يقال اضرب انا ونضرب نحن وكذا فى المخاطب **قوله** وفى الصفة مطلقا حال من الصفة باعتبار تاويل الصفة بالوصف ولهذا قال سواء كان ولم يقل كانت وقال مفردا لا مفردة وبعبارة اخرى وهو ان التانيث اذا كان فى لفظه ومعناه مذكر يصح ارجاع ضمير المذكر اليه كعلامة **قوله** وليست الالف جواب سوال وهو انا لا نسلم ان الضمير مستتر فى الصفة مطلقا لان فى المثنى والجمع بارز وهو الالف والواو وليست الالف **قوله** الا ان يتغير عاملها جواب سوال وهو انا لا نسلم عدم تغير الضمير لان العامل اذا كان معنويا يقال هو زيد واذا دخل عليه الناصب يقال انه زيد وهو ليس الا تغير فاجاب بقوله الا ان التغير لعاملها مثل انه لان اصله هو والقياس ان يحذف الواو لانها متطرفة قبلها ضمة لكن الاعلال تقتضى ان يكون الكلمة ثلاثية وهو غير ثلاثية فلما اتصل به العامل اعنى ان صارت ثلاثية فح حذفت الواو ثم يرد ؛

له الذى ذكر فى بعض النسخ بعد قوله سواء كان واحدا ١٢ م

علیه ان ههنا ایضا تغیر العامل حیث یقال جاءنی ضاربان ورأیت ضاربین فاجاب بقوله و
العامل الخ حاصله ان فی قوله جاءنی ضاربان الخ امور ثلثة احدها جاء و الثانی ضاربان
والثالث ضمیر مستتر فی ضاربان فقوله جاء فعل وقوله ضاربان فاعل له ثم قوله ضاربان اسم
فاعل مشابه بالفعل یقتضی الفاعل وهو الضمیر المستتر فیه راجع الی موصوف ضاربان تقدیره
جاءنی رجلان ضاربان قوله فلو کانت ضمائر لکان قیل ینبغی ان یقال ولو کانتا ضمیرین
لان الواو والالف اثنین وایضا ینبغی ان یقال لو تغیرت بصیغة الماضی وذلک لان جزاء کلمة
لو یکون ماضیا کقوله تعالی لو کان فیهما آلهة الا الله لفسدتا اجیب عن الاول ان الجمعیة باعتبار
الافراد والمواد وعن الثانی ان صیغة المضارع سهو من الکاتب کما قال عصام الدین قوله حرفا التثنیة
والجمع وفی بعض النسخ حروف التثنیة والجمع لکن یرد علیه ان حمل الحروف علی الالف والواو لا
یصح لانه لزم حمل المفرد علی الاثنین اجیب عنه ان الالف والواو بتاویل کل واحد فیصح الحمل لکن
یرد علیه ان کل واحد من الالف والواو لیس حرف التثنیة والجمع بل احدهما حرف التثنیة و
الآخر حرف الجمع اجیب عنه اصل الاعتراض ان لفظ الحروف مقدما مع الجمع تقدیره حرف التثنیة
وحرف الجمع والعطف مقدم علی الربط فیصح الحمل قوله ای لا یجوز لما کان السوغ جاء
بمعان کثیرة لانه بمعنی الصلاحیة وبمعنی السهل فی المضغ والبلع بمعنی الجواز فلو قع الابهام و
لتعیین ما هو المراد قال الشارح ای لا یجوز بعبارة اخری وهو فیه اشارة الی تفسیر غیر المشهور
بالمشهور وانما لم یتعرض الی الجر ولانه لا یکون الا متصلا قوله لاجل شیء جواب سوال و
هو انه یلزم استثناء الدلیل من الحکم لان قوله ولا یسوغ للمنفصل حکم من الاحکام وقوله لتعذر
المتصل دلیله وذا لا یجوز وایضا ان المستثنی منه لا یکون الا من الاسماء و قوله لا یسوغ من
الافعال فاجاب بقوله ای لاجل شیء فیکون استثناء الدلیل من الدلیل وایضا یکون
المستثنی منه من الاسماء فیکون المستثنی مفرغا وایضا فیما قال الشارح اشارة الی الرد علی الشارح
الهندی حیث قال ان اللام ههنا یحتمل ان یکون للاجل ویحتمل ان یکون للوقت فرد الشارح
علیه انه للاجل فقط لان کون اللام للاجل حقیقة وکونها للوقت مجاز ولو کان اللام للوقت
یکون تقدیره هکذا ولا یسوغ المنفصل فی وقت من الاوقات الا فی وقت تعذر المتصل
قوله انما یکون باخر العامل لان الضمیر المتصل کالجزء الاخیر من عامله فان لم یکن قبله
عامل بل کان مؤخرا او محذوفا فکیف یکون کالجزء الاخیر قوله الاقرب بتعلق الظرف قال مولانا
عصام الدین لا حاجة الی هذا التقیید لانه جاز ان یکون العامل فیه قوله بالفصل لانه مصدر وهو یشبه
الفعل فیعمل عمل الفعل نجیب عنه سلمنا ان المصدر یعمل عمل الفعل لکن هذا اذا لم یکن المصدر معرفا
باللام وان عرف باللام فعمله یکون ضعیفا کما قال المصنف رح فی بحث المصدر واعماله باللام قلیل
واجاب جمال الدین عن هذا الاعتراض انا قلنا متعلق الجار وان صح تعلقه بالفصل رعایة

له ترک الحقیقة والرجوع الی المجاز مع امکان الحقیقة فیه مجاز ۱۲

الجزالة المعنى ولذا اقدم معروفا **اقول** وبالله التوفيق ان قوله لغرض صفة لقوله الفصل والجار والمجرور انما يكون صفة لشئ باعتبار المتعلق **قوله** لغرض انما قيد الفصل بقوله لغرض لانه لا يجوز الانفصال بالفصل الذى لا فائدة فيه فانه لا يجوز ضرب زيد اياك اذ لا غرض منه لان قوله ضرب زيد بمعناه **فان قيل** كما ان الفصل لا يكون الا لغرض كذلك التقديم والحذف لا يكون الا لغرض فلا وجه للتخصيص لان التقديم يفيد الاهتمام وهو غرض من الاغراض ايضا وان **قلت** تقديم المفعول لا يتعين للاهتمام لانه قد يكون لاتساع الكلام **قلت** التقديم ليس الا للاهتمام وقد يقارن معه معنى آخر كالاتساع مثلا **اجيب عنه** ان قوله لغرض متعلق بالفصل والتقديم معا واما الحذف فقد اكتفى فيه بما سبق كما هو داب الشارح فى كثير من المواضع **قوله** لا يحصل الا به احتراز عن نحو ضرب زيد انا فان الغرض هو الاهتمام بشان المفعول لكن هذا الغرض لا يتوقف حصوله بتقديم المفعول على الفعل **قوله** اى عامله اشارة الى ان اللام بدل من المضاف اليه **قوله** للعمول جواب سوال وهو ان الجملة اذا وقعت حالا لا بد من عائد فيها فلم يوجد فاجاب بقوله المعمول له وان **قلت** العائد موجود وهو الواو **قلت** الاكتفاء بالواو بدون الضمير فى الجملة الاسمية اذا وقعت حالا ضعيف فاجاب ان العائد مقدر **قوله** بخلاف المنصوب انما لم يتعرض لضمير المجرور فانه يتصل ايضا بالحرف نحو لى لنا لانه اكتفى فيه بما سبق **قوله** صفة جرة مفعول لم يسم فاعله لقوله مسندا وانما لم يقل مسندة مع تاء التانيث ما اسند اليه وهو الصفة لان ترك التانيث يجوز عند الفصل والمراد بالجاريات ان يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا **فان قيل** هذه الضابطة ما الاحتياج اليه لانه داخل فى صورة الفصل بغرض لان ههنا انفصال الضمير لغرض هو الالتباس **قلنا** هذا الانفصال يكون فيما لا لبس فيه ايضا كما ذكره المص فلا يكون الفصل لغرض **قوله** بخلاف ما اذا قيل ضاربه جواب سوال وهو ان ذلك الالتباس موجود فى صورة الفصل ايضا **قوله** فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر لان الظاهر اتصال الضمير فالانفصال خلاف الظاهر فعلم منه ان لزيد مرجعا ايضا خلاف الظاهر **قوله** يعلم ان موجود ما هو **فان قيل** ان كلمة لما بمعنى اذا الشرط فيكون مدخوله هو الماضى من الشرط والجزاء كذا قال علامة التفتازانى فى المطول لكن نقل عن سيبويه ان لما بمعنى لو ولولا يختص جزائه بالماضى نحو لما اكرمت زيدا يكرمك **قوله** والا لحاجة اليه اى وان لم يكن موجبه خلاف الظاهر لا حاجة الى المنفصل الذى هو ايضا خلاف الظاهر وانما قال ان موجبه خلاف الظاهر لان المتبادر ان يكون المرجع هو عمرو كما ذكره **قوله** واذا وقع الالتباس جواب سوال ظاهر **قوله** ما لا التباس فيه نحو هند زيد ضاربته هى فانه لو قيل هند زيد ضاربته بدون الانفصال لا التباس فيه **قوله** كما هو الظاهر يكون اشمل فان كلمة ما عامة يشمل ذوى العقول وغيره ....

سلہ فيما قيل ان الضمير المجرور لا يكون الا متصلا ۱۲م سلہ فاجاب بقوله بخلاف الخ ۱۲م

لما هو مذهب بعض اهل اللغة بخلاف كلمة من فانها مخصوصة بذوي العقول لكن لما كان الاصل
لذوي العقول فاقتصر بها **فان قيل** ان التخصيص بالصفة غير صحيح لان الضمير لو كان مسندا
اليه الفعل الذي جرى على غير من هو له ايضا يلزم الانفصال نحو زيد عمرو يضربه هو كما يلزم
الانفصال في الصفة نحو زيد عمرو ضاربه هو فينبغي ان يتعرض للمصرح الى الفعل ايض **قلنا** فرق بينهما
لان في الصفة حملا لا التباس فيه على ما فيه التباس بخلاف الفعل لانه لا يحمل فيه صورة عدم
الالتباس على ما فيه التباس فيقال هند زيد تضربه بدون انفصال الضمير وذلك لان الفعل
ثقيل والمنفصل ايضا ثقيل فلا يليق زيادة الثقيل مع الثقيل من غير ضرورة الالتباس بخلاف
الاسم لانه خفيف وزيادة الثقيل مع الخفيف جائز **قوله** مثل اياك ضربت لما فرغ من تعداد
الاسباب الموجبة لتعذر الاتصال اورد امثلتها على الترتيب **قوله** وهو التخصيص اى تخصيص
الضرب في المتكلم ثم الفصل اعم من ان يكون حقيقة او حكما مثال الاول ما مر ومثال الثاني
نحو انما ضربك انا فانه في قوة ما ضربك الا انا لان انما بمعنى ما والا **قوله** ضاربته هي بتحريك التاء
لان تاء التانيث في الاسم متحركة **اعلم** ان تركيب هذا المثال هذا فهند مبتدأ وزيد
مبتدأ ثان وضاربة خبر المبتدأ الثاني والخبر مع المبتدأ الثاني خبر لمبتدأ الاول **فان قيل**
كيف يصح ان يكون ضاربة خبرا عن زيد مع ان الخبر اذا كان مشتقا لابد من المطابقة مع المبتدأ
في التذكير والتانيث وههنا لم يوجد **قلنا** لا يكفي في اشتراط المطابقة كون الخبر من المشتقات
فقط بل لابد ان يكون في الخبر ضمير مستتر يعود الى المبتدأ وههنا ليس كذلك **قوله** وانما يجب
ذلك اشارة الى الاعتراض على المصرح **قوله** ذلك اى صفة جرت على غير من هي له **قوله**
لغرض التاكيد لان الفصل للغرض على نوعين احدهما ان يكون بين العامل والضمير فاصلة
كالمثال المذكور المنفصل لغرض سواء كان لغرض التاكيد او البدل او العطف والمراد ههنا الاول
قوله ولكنه تاكيد لازم جواب سوال يرد على المعترض وهو انه يكفي في المثال احتمال فهذا المثال
وان احتمل التاكيد فكذا يحتمل ان يكون فاعلا فليكن هذا المثال بلحاظ الفاعلية فلا يرد
الاعتراض **قوله** بدليل نحن الزيدون ضاربوهم نحن فان نحن الثاني تاكيد لنحن المستتر
في ضاربوهم .... وقوله هم مفعول فكذلك هي تاكيد للضمير المستتر في ضاربته والدليل على انه
تاكيد لا فاعل انه لو كان فاعلا لا حاجة الى ايراد صيغة الجمع في الجمع في ضاربوهم لان الفعل انما
اسند الى اسم الظاهر وحد الفعل ابدا وههنا لم يكن الفعل واحدا **قوله** وروى عن الزمخشري
اشارة الى الجواب عن الاعتراض المذكور وحاصله ان التاكيد انما كان لانها لو كانت الجمعية في

ضاربوهم للذماد كسير بلالة ليقل منابهم بدون الواو ولعلي هذا صح جعله فاعلاً اقول في الجواب بفضل الله تعالى ان قياس هي على نحن مع الفارق لا
في نحن وجه المانع من فاعله وهو ان الفعل اذا اسند الى الظاهر وحد الفعل ابدا بخلاف هي لانه لا مانع فيه منه والمراد من الاسم الظاهر ما لا يكون
ضميرا متصلا فالمنفصل في حكم الظاهر ۱۲ اى لفظ هي ۱۲

اللهم اغفر لي

فلا يرد ان نحن ليس اسما ظاهرا بل من الضمائر قوله الزمخشري الزمخشر بلدة من بلاد خوارزم ويقال هو جار الله اى جار بيت الله اى جار عبادة بيت الله بتقدير مضافين فان قيل لا بعد فى ان يكون نحن فاعلا مع كون ضاربوهم بصيغة الجمع لان الالف والواو علامة التثنية والجمع وليسا بضميرين كما سبق قلنا ولو كان الالف والواو علامتين لهما فايضا لا حاجة الى ايراد نحن بعد صيغة الجمع لوجوب استتار قوله واختار التمثيل جواب سوال ظاهر قوله واذا اجتمع الضميران اى اذا اراد اجتماع الضميرين قوله وليس الخ اى والحال انه ليس احدهما مرفوعا اى لم يكن شئ منهما مرفوعا اعلم ان تركيبه هكذا قوله اذا اجتمع شرط اول وقوله فان كان لشرط ثانى وقوله فلك الخيار جزاء شرط ثانى ثم شرط ثانى مع الجزاء جزاء الشرط اول وهو قوله واذا اجتمع قوله اصلا اى لا لفظا ولا معنا فيجب اتصاله لان وضعه للاختصار وكماله فى الاتصال قوله على تقدير اجتماعهما اشارة الى ان قوله فان كان ليس شرطا ابتدائيا بل من متعلقات شرط الاول قوله اى لاحد الضميرين اشارة الى بيان المرجح قوله من الآخر بيان المفضل عليه بقوله اعرف لانه صيغة اسم تفضيل قوله نحو اعطاها اياه اى اعطى زيد هندا عمرا او اعطى زيد دراهم عمرا قوله من غير مرجح فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف ما اذا ورد الثانى منفصلا فان قيل عدم الترجيح ممنوع لوجود الترجيح لان فى المفعول الاول من باب اعطيت معنى الفاعلية فانه آخذ والثانى ماخوذ قلنا ان فاعلية الاول بالنظر الى المعنى دون اللفظ فالترجيح انما يكون باللفظ دون المعنى لان وجوب الانفصال باعتبار اتساع فى اللفظ وفيه نظر لان الترجيح بالمعنى معتبر الا ترى انه قال المص رح فى مفعول ما لم يسم فاعله ان المفعول الاول من باب اعطيت اولى من الثانى لان فيه معنى الفاعلية لانه آخذ والثانى ماخوذ فتامل فيه قوله وقد مر اى احد الضميرين فان قيل ان فى ارجاعه الى احد دون الاعرف مع قربه مناقشة كما قال مولانا عصام الدين قلنا ان احد مسند اليه واعرف مسند فيكون الاول اصلا والارجاع الى الاصل اولى قوله ليعذر المتكلم فلو كان الضمير الثانى متصلا لا يعذر له فيه لانه تاخير الاعرف فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف ما اذا كان منفصلا قوله ولا يلحقه فى اول الوهلة بايراده خلاف الاصل فيه اشارة الى دليل ثانى ثم يرد عليه ان عند ايراده منفصلا ايضا يلحق عليه الطعن فى تاخير الاعرف فاجاب بقوله فى اول الوهلة يعنى اذا كان متصلا يلحقه طعن فى اول الوهلة واما عند الانفصال ايضا يلحق عليه الطعن لكنه بعد تعمق النظر بالتامل فيه قوله نحو اعطيتهوك لان المفعول الاول بمنزلة الفاعل قوله اى الاختيار لما كان الخيار يطلق على المعنى الكثيرة لانه يطلق على الجوزة وايضا يطلق على ما يقابل البطيخ وايضا يطلق على خيار الشرط فى البيع وايضا يطلق على الاختيار فلرفع الابهام وتعيين ما هو المراد قال الشارح رح اى الاختيار فان قيل ينبغى ان يكون الاتصال اولى لما مر ان وضع الضمائر للاختصار قلنا ان ثبوت الخيار لوجود الوجهين قوله بما هو متصل وهم الاتصال لفظا قوله بما يفصله وهو المعنى والمستتر راجع الى ما والبارز الى الضمير الثانى قوله

وان كان متصلا اى من حيث اللفظ **قوله** ونحو ضربيك انما اورد مثالين ليعلم ان الضميرين يجوز ان يكونا منصوبين وان يكون احدهما منصوبا والآخر مجرورا **قوله** نحو ضربي اياك وفى بعض نسخ المتن واعطيتك اياه وضربي اياك كما هو الظاهر **قوله** اى خبر كان واخواتها اشار به الى ان المراد بباب كان افعال الناقصة لا الباب الصرفى من الماضى والمضارع وغيرهما مثل كان يكون كونا **قوله** اذا كان ضميرا انما قال ذلك لانه اذا كان ظاهرا يجب الانفصال لا محالة **قوله** كان زيد قائما وكنت اياه وايراد قوله كان زيد قائما لحصول المرجع لقوله اياه ملہ والا لا غرض فيه **قوله** لانه كان فى الاصل الخ فان قيل ان انفصال خبر المبتدأ باعتبار ان عامله معنوى وقد انتفى لوجود الناسخ فكيف يصح ابقاء اثره قلنا هو معدوم صورة ثابت معنى والناسخ عكس ذلك لان الناسخ فى الحقيقة قيد للخبر فان قولك كان زيد قائما فى معنى زيد قائم فى الزمان الماضى **قوله** تشبيه بالمفعول فى وقوعهما فى الموضع الثالث وقيل فى وقوعهما بعد المرفوع وقيل شبه به فى النصب **قوله** واجب الاتصال لما مر بقوله اذا اجتمع الضميران وليس احدهما مرفوعا فلو كان احدهما مرفوعا يجب اتصال الثانى **قوله** من رعاية المشابهة وانما لم يقل اولى من رعاية العارض لان فى قوله من رعاية المشابهة اشارة الى الوجهين لان العارض يعلم من قوله الاصل ووجه العروض يعلم من قوله المشابهة **قوله** فى الاستعمال دفع وهم وهو ان المراد بالاكثر فى المذاهب مع انه لا تعدد فى المذاهب ههنا فدفع بقوله فى الاستعمال يعنى ان المراد بالاكثر فى الاستعمال **قوله** انفصال الضمير بعد لولا فيه اشارة الى الاعتراض على المصنف رح وحاصله ان مبنى المتن على الاختصار فينبغى ان يقول والاكثر انفصال الضمير بعد لولا لانه اخصر مما قال المصنف رح وان لم يكن طويلا حقيقة لكنه طويل حكما وتقديرا لان قوله الى آخرها يقتضى البيان فيكون طويلا باعتبار البيان اجيب عنه ان ما قال المصنف وان كان طويلا من حيث الظاهر لكنه اخصر مما قال الشارح من حيث الواقع لان قول الشارح من قبيل المهمل طويل من المثال فقط فالمصنف اقتصر المسافة فى قوله مبتدأ محذوف الخبر فيكون الضمير مبتدأ فيكون العامل معنويا والضمير منفصلا قالوا ان ما بعد لولا مبتدأ وهو معمول عامل مقدر او عامله لولا فعلى الاول يفصل الضمير لان العامل معنوى وكذلك على الثانى لما مر ان العامل اذا كان حرفا يتعذر الاتصال فيكون منفصلا **قوله** وكان الاوفق اشارة الى الاعتراض على المصنف رح **قوله** لكن غير الاسلوب لم اشار الى الجواب **قال مولانا عصام الدين** لما غير الاسلوب فالاولى ان يغيره الى اسلوب الصرفيين بان يقدم الغائب ثم المخاطب وانما غيره بهذا الوجه اشارة الى ان ما ذهب اليه الصرفيون ايضا ليس بضرورى وانما اختار المخاطب لانه متوسط فى التعريف وخير الامور اوسطها فلا يرد ان الفرار من اسلوب النحويين والصرفيين لا يختص بتقديم المخاطب والغائب لانه يحصل بتقديم المؤنث الغائبة ايضا **قوله** عسيت الى آخرها انما لم يقل لولا انت وعسيت الى آخرهما لغاية واحدة كما فى قوله لولا وعساك لاتحاد الضميرين فى الاتصال ولقوله انما لم يقل لغاية واحدة لئلا يتوهم انهما يستعملان

مله لي قوله كنت اياه فانه لا حاجة الى تاكيد ١٢م

معا ولا ينفكان فلما دفع هذا الوهم ههنا فلا يجمع في لولاك وعساك لان وهم عدم الانفكاك
زال بما سبق قوله وجد في بعض النسخ اشارة الى فائدة قوله والاكثر فيكون بين لولا انت و
وعسيت وبين لولاك وعساك فرق بين لان الضمير في لولا انت مرفوع منفصل وفي عسيت
مرفوع متصل وفي لولاك مجرور متصل وفي عساك منصوب متصل قوله لان الكاف يعني لولا ضمير
مجرور لان لولا في حكم حرف الجر لانها يقع موقع حرف الجر لانها لانتفاء الثاني لوجود الاول مثل لولا
زيد لهلك عمرو اي عدم هلاك عمرو لوجود زيد فوقع لولا موقع لام الجارة قوله موقع المرفوع لانه
مبتدأ كما سبق قوله ما انا كانت اصله كذلك لكن عدل عنه احترازا عن التكرار اللفظي قوله وقع
المجرور لانه مجرور بالكاف قوله في هذا المقام حرف جر اي مقام اتصال الضمير لان الضمير مجرور
لجعل لولا جارة في الضمير خاصة على ان للولا مع الضمير شانا ليس مع المظهر كما ان للدن مع
النون وقد شانا ليس له مع غيرها كما يأتي في الظروف في بحث لدن ان شاء الله تعالى فان قيل
ان الجار اذا لم يكن زائدا لا بد له من متعلق وهو غير ظاهر قلنا ان متعلقه يكون جواب
لولا اذ معنى لولاك هلكت انتفى هلاكي بوجودك قوله واقع موقعه اي موقع نفسه قوله و
سيبويه في نفسه الاولى قول سيبويه لان في كلامه قلة التغير وهو في لولا فقط واما في قول
الاخفش كثرة التغير وهو في اثني عشر صيغة وهي الضمائر لكن قال مولانا عبد الغفور وقال مولانا
عصام الدين الاولى قول الاخفش لان في كلامه تغير عند الحاجة لان الحاجة عند التلفظ بالضمير
واما عند التلفظ بلولا فلا احتياج الى تغير قوله لتناسبهما في المعنى لانهما للرجاء والطمع قوله ونون
الوقاية وانما خص النون لان الاصل في الزيادة حروف العلة لكن الالف لا يقبل الكسر وهو على الواو
والياء ثقيل والهمزة ثقيل بنفسها فاختاروا النون لقربها اليها في اللين قوله اي ياء المتكلم جواب سوال
وهو انه ينتقض برمي ورضي فاجاب بقوله اي بياء المتكلم قوله اذا الحقته اشارة الى ان ليس المراد
من قوله مع الياء المعية في التصوير بل في التلفظ وايضا اشارة الى دفع دخل وهو ان الضمير في لازمة
راجع الى النون وهو لا يصح لان اللزوم لا يسند الا الى الصلات وما كان صلة ورد المتكلم والنون
ليس كذلك فدفع بقوله اذا الحقته يعني ان اسناد اللزوم الى لحوق النون لا الى نفس النون قوله التي
هي اخت الجر جواب سوال وهو انه لما كانت الكسرة مختصة بالاسم ينبغي ان لا توجد في الفعل مع
انها موجودة فيه مثل علم ويضرب فاجاب بقوله التي هي اخت الجر وهي الكسرة في الآخر لان الجر لا
يكون الا في آخر الاسم لكن المراد الكسرة التي هي غير عارضة كالكسرة لالتقاء الساكنين مثل لم يكن
الذين كفروا ومثل قل الحق وذلك لانهم لما منعوا الجر من الفعل وكانت الكسرة اصل علامات الجر
والفتح في غير المنصرف والياء في التثنية والجمع فرعان كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال
علامة الجر مبالغة في تبعيده من الجر فان قيل نون الوقاية حرف فكما يصان الفعل عن اخت الجر
كن ايصان الحرف عن اخت الجر المختصة بالاسم قلنا لا نسلم لان خاصة الشيء ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره

له فانه ناقص وآخره ما ليست نون الوقاية لازمة منه ١٢

قلنا كسرة نون الوقاية ليست باخت الجر بعدم كونها فى اخر الكلمة لكونها على حرف والاخر انما
يكون لما له الاول قوله وفى المضارع وانما اعاد العامل لئلا يتوهم انه يستعمل فيهما نون واحد وانما
زاد الخرم قوله وكذلك اشارة الى انه من قبيل عطف المشبه على المشبه به لان الماضى اصل
فى الامتناع عن اخت الجر لان المضارع مشابه بالاسم قوله لكن لا مطلقا دفع وهم وهو ان
قوله عريا قيد اتفاقى لا تعلق لما سبق به فدفع انه احترازى قوله عريا بالياء المشددة على وزن
فعيل فان نون التثنية والجمع المذكر والواحدة المخاطبة نون الاعراب بخلاف جمع المؤنث فانها
ضمير كالواو فى الجمع المذكر قوله عن نون الاعراب سواء كان معه نون الضمير ونونا التاكيد
اولا وانما جاز قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون نونا التاكيد لان نون الاعراب كنون
الوقاية فى ان لا معنى لها قوله اى عن نون هى الاعراب اشارة الى دفع وهم وهو ان اضافة النون
الى الوقاية من قبيل اضافة السبب الى المسبب فكذا اضافة النون الى الاعراب من قبيل اضافة
السبب الى المسبب لا اضافة لامية فدفع بقوله اى من نون هى الاعراب يعنى ان الاضافة بيانية
لان بينهما عموم وخصوص من وجه فان قيل كيف يصح دخول نون الوقاية فى اعطانى مع عدم الكسر
فيه قلنا دخلها فيه لاطراد الباب او لكون الكسرة مقدرة فيه كما فى عصاى قوله بخلاف كسرة
تضربين جواب دخل ظاهر حاصل الجواب ان هذه الكسرة ليست فى الاخر لان ياء المخاطبة فاعل
فصار كالجزء من الفعل فيكون فى وسط الكلمة حكما بخلاف ياء المتكلم لانه مفعول قوله وبخلاف
كسرة لم يكن الذين دفع دخل ظاهر وحاصل الجواب انها عارضية لدفع التقاء الساكنين فان قيل
ان الكسرة فى الماضى ايضا بعارض ياء المتكلم فتكون عارضية قلنا فرق بين الكسرتين لان الكسرة
فى لام قل الحق ونون لم يكن الذين عروضها من الكسرة التى فى اخر الماضى بسبب ياء المتكلم لانها
فى اخر الماضى حصل بانضمام شئ متصل وهو ياء المتكلم بخلاف الكسرة فيهما فانها بانضمام امر مستقل
غير متصل قوله وانت مع النون قوله انت خطاب المخاطب غير معين وهو المسمى بالخطاب العام قوله انت
مبتدأ ومخير خبره واللام فى النون للعهد اى نون الاعرابية كما قال الشارح وقوله صفة النون قوله
الكائنة فيه بيان لمتعلق قوله فيه قوله للمحافظة على الحركات البنائية فان قيل ان اخر التثنية فى المضارع
مكسورة سواء كان مع ياء الضمير او لا فالمحافظة مفقودة قلنا هذا محمول على التغلب اى تغليب
الاكثر على الاقل قوله عن اجتماع النونات المراد من الجمع ما فوق الواحد فلا يرد لدن لانه ليس
فيه اجتماع النونات بل اجتماع النونين او ان الجمع محمول على التغليب اى تغليب الاكثر على الاقل او ان
اجتماع النونات فى لدن حكما احدها نون نفس لدن والثانى نون الوقاية والثالث لام لدن
لانه فى حكم النون كما فى لعل واما اجتماع النونات فى المضارع فعند لحوق نون الثقيلة قوله ولو حكما
جواب سوال ظاهر قوله وحملا على اخواتها جواب سوال ظاهر قوله ويختار فى ليت فان قيل هذا
هذا يناقض مع قوله مخير لانه يفيد التساوى قلنا المراد من التساوى جواز الوجهين او ان هذا محمول

الاستغناء عن قوله مخير قوله لحوق نون الوقاية جواب سوال وهو ان الضمير في يختار راجع الى النون
لانه هو المذكور وهذا لا يصح لان اسناد الاختيار لا يكون الا الى الاحداث ومقدور المتكلم والنون
ليس كذلك فاجاب بقوله لحوق النون وهو من الاحداث قوله من بين اخوات ان دفع وهو
ان نقش ليت وليست بالسين واحد عند طوالة مركز الباء فتوهم ان العبارة بالسين فدفع بقوله من
بين اخوات ان لا من بين الافعال الناقصة قوله لعدم المانع في ذاتها اذ لا يلزم اجتماع النونات ولا
ثقل التضعيف كما في لعل قوله والحمل الخ جواب سوال ظاهر قوله خلاف الاصل لان الاصل وكل شئ
ان يستقل بنفسه لكن الحمل مانع من اللزوم قوله وفي من وعن وقد وقط فيقال مني وعني وقدني
وقطني وهما بمعنى كفاني قوله وهما بمعنى حسب اي فهما ههنا اسمين وليس المراد من قد قد الحرفي قوله على
السكون اللازم وفي توصيف السكون باللازم احتراز من لدن لان سكونه غير لازم لانه يجوز في لدن
بكسر النون كما يأتي في بحث الظروف قوله الذي هو الاصل في البناء جواب سوال وهو انه
ينبغي ان يختار نون الوقاية في ان واخواتها ايضا للمحافظة على الفتح اللازم فيها فاجاب بقوله الذي
هو الاصل في البناء فمحافظته امر مقصودي قوله مع قلة الحروف جواب سوال وهو ان المضارع
مع نون الخفيفة سكونه لازم ايضا مثل لَتُبْلَوُنَّ فينبغي ان يختار لحوق نون الوقاية فيه فاجاب بقوله
مع قلة الحروف ههنا بخلاف المضارع وانما جاز ترك النون في هذه الالفاظ اما في من وعن فلاجتماع
النونين واما في قد وقط فلكونهما اسمين ويجوز اتصال الياء بالاسم من غير نون الوقاية نحو غلامي
قوله في الاختيار دفع وهم وهو ان المراد بالعكس العكس من حيث المعنى وهو خلاف المقصود وخروج
عن البحث فدفع بقوله في الاختيار قوله وكثرة الحروف جواب سوال وهو ان ثقل التضعيف موجود في
ان وان ايضا فينبغي ان يختار فيهما الترك ايضا فاجاب بقوله وكثرة الحروف واعلم ان الترك اي ترك النون ۱۲ كما كان
مختارا في لعل كذلك مختار في كان ولكن لكن المص لم يذكرهما اكتفاء بلعل لانه لما اختير الترك في
لعل مع تضعيف النونات فيه حكما فاولى ان يختار فيهما اذ التضعيف فيهما حقيقة فلا يرد ان المص فيهما
اختيار الترك فلم لم يذكرهما المص قوله ويتوسط الظاهر ان يقول ويقع بين المبتدأ والخبر لان
قوله يتوسط بمعنى بين فاحدهما كاف او يقول يتوسط بدون لفظ بين قلنا ان ايراد بين بعد
يتوسط بناء على تجريد معنى التوسط من معنى بين فيكون بمعنى يقع فقط او نقول ان ذكر بين
للتاكيد وانما احتيج الى التاكيد لان الاصل ان لا يقع بين المبتدأ والخبر فاصل فلو وقع فاحتيج الى
التاكيد قوله قبل العوامل المراد من العوامل اللفظية لا المعنوي لوجوده فيهما قوله وبعدها فان قيل
فعلى هذا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز لان اطلاق المبتدأ بعد العوامل مجازي باعتبار ما كان
قلنا المراد من المبتدأ والخبر عموم المجاز بان يكون المراد من المبتدأ مسند اليه والمراد من الخبر
المسند او نقول ان الجمع بينهما انما ممتنع اذا لم يوجد التصريح بالحقيقة والمجاز واما اذا وجد التصريح بهما
فلا يمتنع الجمع بينهما كما يقال لا تنكح ما نكح ابوك عقدا ولا وطيا فانه اريد بقوله ما نكح الحقيقة بقرينة قوله

وطيا والمجاز بقرينة قوله عقدا ومنه قوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء حيث اريد بالاخوة
الاخوة والاخوات جميعا بقرينة قوله رجالا ونساء فكذا ههنا اريد بالمبتدأ الحقيقة بقرينة قوله قبل
العوامل والمجاز بقرينة قوله وبعدها او نقول لا اشكال لما يتوجه اذا كان الظرف لغوا عنى قوله قبل
العوامل وبعدها صفة المبتدأ والخبر اذا كان متعلقا بقوله يتوسط فلا يتوجه الاشكال لان الظرف في
قولك رأيت هذا الشاب في شبابه وصباه متعلق بقوله رأيت وليس بصفة للشاب فعلى هذا يكون
المبتدأ والخبر على الحقيقة او نقول المشهور ان المصرح مالكي وعند امام مالك الجمع بين الحقيقة والمجاز
غير ممتنع قوله كنت انت الرقيب فالتاء مبتدأ وقوله الرقيب خبره وانت فاصل وكن عامل قوله
صيغة المرفوع واختير صيغة المرفوع لتناسب طرفيها اعني المبتدأ والخبر وانما اورد منفصلا لتعذر
الاتصال قوله لكان الاختلاف في كونه ضميرا ثابتا عند الخليل حرف قوله مطابق للمبتدأ لانه عبارة
عنه قوله افرادا وتثنية جواب سوال وهو ان الضمير اعرف المعارف فالمبتدأ اذا كان علما فكيف
يكون الضمير مطابقا له لانه اعرف منه فاجاب بقوله افرادا وتثنية الخ يعني ان المطابقة في الامور
التي هي غير التعريف قوله وغيبة فلا يجوز كنت هو القائم قوله وذلك التوسط اشارة الى ان
قوله ليفصل متعلق بقوله يتوسط لا بقوله ويسمى لان الاسماء غير معلول بالعلة فيكون علة
لقوله يتوسط قوله اي كون الخبر فان قيل لما كان الضمير في كونه راجع الى الخبر الخ نعم قوله خبرا
لانه يفيد التكرار قلنا الضمير في كونه راجع الى الخبر لكن المراد من الخبر ما بعده تقديره بين كونه
اي كون ما بعده قوله ثم انتصر فادخل جواب سوال ظاهر قوله عند اختلاف الاعراب مثل ان زيدا
قائم فيمتنع ان يكون القائم صفة زيد لوجوب المطابقة بين الصفة والموصوف في الاعراب قوله او
غير ذلك مثل كون الخبر ضميرا لانه قد سبق ان الضمير لا يقع موصوفا ولا صفة قوله ان يكون الخبر
معرفة فان قيل كون المبتدأ معرفة ايضا شرط فلم لم يذكره المصرح قلنا العلم بكون المبتدأ معرفة
حاصل من الشرط المذكور لان الخبر لا يكون معرفة الا اذا كان المبتدأ معرفة لان المبتدأ لو لم
يكن معرفة او نكرة مخصصة والخبر معرفة لم يجز لانه اذا اجتمع في الكلام المعرفة والنكرة فيجب
الحكم بالمعرفة انه مبتدأ وبالنكرة انه خبره فان قيل المبتدأ والخبر اذا كانا نكرتين ايضا يحتاج الى
الفصل لدفع الالتباس مثل لعبد مؤمن خير من مشرك وما احد خير منك قلنا القياس يقتضي
ذلك الا انه لم يثبت الا بين المعرفتين كذا قال جمال الدين جنابي فان قيل ينبغي ان يقاس النكرتين
على المعرفتين كما يقاس البعض على البعض في كثير من المواضع قلنا نعم لكن القياس انما يصح اذا
كان الاصل معقولا واذا كان الاصل على خلاف القياس يقتصر على المورد وههنا كذلك لان الفصل بين المبتدأ والخبر قبيح قوله او
افعل من كذا قوله كذا عبارة عن المفضل عليه اما افعل بالاضافة فداخل في المعرفة قوله لامتناع اللام فان قيل
اذا امتنع دخول اللام على المعرفة فكيف يصح طاب الزيدان والزيدون قلنا العلم اذا جعل تثنية او جمعا
صار نكرة فيصح دخول اللام عليهما قوله واقتصر جواب سوال ظاهر اجيب عنه بوجه آخر بان

من ايراد المثال الذى يلزم مثالهما بطريق الاولى لانه اذا كان الفصل بعد دخول العوامل لازما مع كون اعراب الخبر مغائر الاعراب المبتدأ فايراده قبل دخوله مع كون اعرابهما متطابقين اولى قوله من الاعراب جواب سوال وهو انا لا نعلم انه لا موضع له لان موضعه التوسط بين المبتدأ والخبر فاجاب بقوله من الاعراب اى فى الاعراب فان قيل انه ليس لاسم من الاسماء موضع من الاعراب قلنا العبارة محمولة على القلب اى ولا موضع للاعراب منه اى فيه قوله على صيغة الضمير لانه لو جعل اسما يلزم خلو الاسم عن الاعراب لفظا ومحلا والغاء الاسم عن الاعراب بعيد وليس بسهل قوله الا يقتضى فيه كالفاعلية والمفعولية والاضافة والكوفيون يجعلون له من الاعراب ويقولون هو تاكيد لما قبله فان الضمير المرفوع تؤكد به المنصوب والمجرور نحو ضربتك انت ومررت بك انت لكن قولهم غير صحيح لان المضمر لا يؤكد المظهر فلا يقال جاءنى زيد هو على ان الضمير تاكيد لزيد وبعض النحاة يقولون حكمه فى الاعراب حكم ما بعده لانه يقع مع ما بعده كشئ واحد وهو اضعف من قول الكوفية لانه لم نرى اسما تتبع ما بعده فى الاعراب قوله اى يستعمله فقوله يجعله بمعنى يستعمله لا بمعنى يحكم لان العرب لا يعرف المبتدأ والخبر قوله وما بعده كلمة ما موصولة قوله فقوله خبر واشارة الى بيان اعرابهم قوله على انه خبر من الموصول مع الصلة قوله والجملة اى الجملة المتلبسة بالواو والضمير وهى المبتدأ والخبر حال من المفعول الاول من مفعولى يجعل قوله ومنصوب عطفا فقوله وما بعده عطف على المفعول الاول من مفعولى يجعل وقوله خبر عطف على المفعول الثانى بعاطف واحد لكن العامل واحد فيكون جائزا قوله برفع ما بعده فى محل يستحق النصب فبالضرورة يكون ضمير الفصل مبتدأ وما بعده خبر والمجموع فى محل النصب بان لا ينصب ما بعده فى باب كان وباب علمت وبه المجازية قوله ويتعين الرفع متعين بالخبرية عن المبتدأ لان جواز النصب كان لاجل العطف فلما حذف آلة العطف فلم يبق احتمال النصب والجملة حال لكن على ضعف لوجود الضمير فقط قوله ويتقدم قبل الجملة انما يقدم هذا الضمير للتعظيم وانما سمى بضمير الشان والقصة لانه عائد الى ما هو المعهود فى الذهن من الشان والقصة وقيل انما سمى به لان هذا الضمير لا يجوز دخوله الا فى كلام له شان عظيم فلا يقال هو زيد قائم الا اذا كان قيام زيد امر عظيم وانما وجب تفسير هذا الضمير بالجملة لانه عائد الى الشان والقصة كذا قال صاحب الغاية قوله وايراد لفظ قبل جواب سوال ظاهر وهذا الجواب عن الشارح الهندى قوله ولا يبعد الخ هذا جواب آخر من الشارح وانما قال ولا يبعد مع انه يستعمل فى الضعف هضما لنفسه قوله وذلك بحسب المفهوم اعم فان قيل الكلام فى بيان فائدة تلفظ قبل وهذا انما يتصور لو لم يكن للتخصيص طريق آخر وليس كذلك فان ما يقع متقدما اعم من ان يتقدم الجملة او المفرد فينبغى ان يقال ويتقدم الجملة فلا يتعين لفظ قبل للايراد اجيب عنه ان قوله يقع متقدما له فردان احدهما قبل الجملة والآخر لا قبل الجملة فلما كان قوله قبل الجملة مركبا من المضاف والمضاف اليه يكون فردا واحدا من الفردين فلذا قبل الجملة وان حصل المقصود بالجملة فقط او نقول المراد من قوله ويتقدم بعض معناه لان معناه ويقع متقدما فيحمل على التجريد

قوله من غير سبق مرجع لا دخل لهذا القول في الجواب لكن ذكر الشارح الفائدة التي هي يأتي فيما بعد
بقوله وعلى هذا لو لم يجعل التقدم على ما ذكرنا الخ قوله اى قبل هذا الجنس فائدة هذا القيد ايضا يأتي
فيما بعد بقوله اى بهذه الحقيقة من الجنس المذكور قوله من الكلام بيان الجنس قوله ضمير غائب
هذا صفة ضمير قوله رعاية للمطابقة لان لفظ الشان مذكر فلا بد ان يكون الضمير ايضا مذكرا لفظا
قوله لان الضمير راجع اى لان تسميته باعتبار رجوع الضمير الى الشان كما قال صاحب الغاية
قوله ويحسن والمراد ومن الحسن هو الحسن في ضمن الوجوب فلا يرد انه ينبغي ان يقال يجب موضع
يحسن فالحاصل انه ان كان العمدة في الجملة مذكرا ذكر الضمير نحو هو زيد قائم وان كان العمدة فيها
مؤنثا انث الضمير نحو هي الكلمة لفظ قوله اى كهذه الحصة جواب سوال وهو ان الشيء اذا ذكر اولا
ثم يذكر بالضمير والجملة مذكورة سابقا فينبغي ان يقال بها اى بهذا النوع موضع قوله بالجملة فاجاب بقوله اى هذه
الحصة من الجنس يعني ان المراد من هذه الجملة غير ما يراد من الجملة المتقدمة لانها اعم من الخبرية
والانشائية وهذه الجملة مختصة بالخبرية قوله بهذه الحصة الاشارة بهذه الى الخبرية التي يفهم
من قوله ... يفسر لان التفسير لا يكون الا بالخبرية قوله والظاهر ان قوله ليس اشارة الى
الرد على بعض الشارحين من ان قوله يسمى ضمير الشان صفة لقوله ضمير غائب لانه اذا كان صفة
تدخل في القاعدة مع انه ليس كذلك لانه لا دخل لبيان التسمية في هذا الحكم المبين بقوله وتتقدم
قبل الجملة فيكون جملة معترضة دخلت بين الموصوف الذي هو قوله ضمير غائب وبين الصفة
التي هي قوله يفسر الجملة بعده قوله فانه لا دخل للنسبة الخ لانه لا دخل للنسبة في القواعد قوله ولا
يلزم عطف على قوله فانه لا دخل اما لزوم الاستدراك فلانه اذا كان قوله يسمى ضمير الشان وصفا
لقوله ضمير غائب ولم يكن جملة معترضة وبيانا للواقع بل كان داخلا في القاعدة يلزم الاستدراك ثم
لانه يفيده ح فائدة قوله يفسر بالجملة بعده فان قيل ان اللازم من ما ذكر ليس الا كون الجملة بعده
ولا يلزم منه كونها مفسرة فقوله يفسر بعده لبيان كونها مفسرة له فلا يلزم الاستدراك ح قلنا ان اللام
في الجملة في قوله قبل الجملة عوض عن المضاف اليه اى جملة التفسير فح يلزم الاستدراك فان قيل
اذا لم يكن قوله يسمى ضمير الشان داخلا فيما ايضا يلزم الاستدراك ايضا لان الجملة المفسرة لازم بعده
قلنا التسمية بعد الدخول في القاعدة يوجب الجملة بعده والا فلا فان قيل قوله بعده مستدرك بقوله
قبل الجملة قلنا ذكره للتاكيد لما مر ان تقديم الضمير على المرجع غير معهود قوله يلزم استدراك قوله يفسر
بالجملة بعده او يخرج به ما يخرج بقوله يفسر بالجملة بعده قوله فعلى هذا لو لم يجعل فيه اشارة الى بيان فائدة
قول الشارح سابقا ان غير سبق للمرجع اى على تقدير عدم قوله يسمى ضمير الشان في القاعدة لو لم
يجعل التقدم على ما ذكرنا من قوله من غير سبق المرجع انتقض القاعدة بقولنا الشان الخ وعلى تقدير
دخوله في القاعدة وان لم يجعل التقدم على ما ذكره لا ينتقض بقولنا الشان هو زيد قائم لانه لا يسمى
بضمير الشان قوله فانه باعتبار رجوعه دفع دخل وهو ان الضمير المذكور لا يحتاج الى التفسير لعدم الابهام في قوله الشان

هو زيد ثم بوجود المرجع وهو الشان وتقرير الجواب ان فيه ابهام مع كونه راجعا الى الشان فيرتفع
الابهام بالكلية بقوله للاخبار قائم **قال مولانا عصام الدين** ان كلام الشارح انما لا يصح اذا
كان التركيب المذكور من العرب فلم يكن مصنوعا بل هو المصنوع لعدم الاحتياج اليه لانه يحصل المقص
بقولهم الشان هو قيام زيد يعني جاز ان يكون هذا التركيب من العرب لاجل ذلك فح لا يصدق
عليه انه مفسر بالجملة بعده لعدم الجملة بعده ح **اقول** ان قيام زيد اذا كان صادقا على الشان كقوله
زيد قائم ايضا صادقا عليه لانه لازم مساوى له فصدق احدهما مستلزم لصدق الاخر فاذا
كان احدهما من العرب لزم الاخر ولو سلم انه مصنوع لكن التركيب المصنوع غير معتبر اذا لم يكن مطابقا
لمسائل علم العربية **قوله** واذا كان متصلا يكون **دفع وهم** وهو ان قوله مستترا يجرى فى الفصل
ايضا فدفع بقوله انه متعلق بالمتصل فقط **قال مولانا عصام الدين** الاولى ان يراد قوله
مستترا او بارزا ابين قوله متصلا ومنفصلا لئلا يتوهم انهما قيدان للمنفصل ايض **اقول** هذا
الوهم غير صحيح لانه قد مر ان المرفوع المتصل خاصة يستتر فلا يذهب الوهم الى انه متعلق بالمنفصل
ايضا **قوله** فان كان عامله معنويا او حرفا والضمير مرفوعا وانما لم يذكر الكل اكتفاء بما سبق
قوله عن اللفظ باضماره اى بابقائه فى النسبة وفيه اشارة الى ان المراد من الحذف هو التقدير
قوله لا نسيا منسيا اى لا يراد من الحذف النسيان بالكلية اى من اللفظ والنية جميعا اعلم ان
النسيان عبارة عن ارادة النسيان والمنسى عبارة عن النسيان بالفعل **قوله** اى جائز مع ضعف
اشارة الى انه ليس المراد من الضعف الممتنع **قوله** فانه لا يجوز اصلا اى سواء كان فى النية فقط
او فى النية واللفظ جميعا او معناه لا بطريق الضعف او غيره لكونه عمدة **فان قيل** هذا
منقوض بالمبتدا **قلنا** ان حذف العمدة غير جائز اذا لم يكن قرينة وههنا كذلك لان الخبر كلام
مستقل **قوله** على صورة الفضلات انما قال على صورة الفضلات لانه فى الاصل مبتدأ فيكون
عمدة **فان قيل** ان مجرد كونه على صورة الفضلات لا يقتضى الحذف بل لا بد له من القرينة **قلنا**
جاز ان يقول قد يقوم القرينة على الحذف وعلى خصوصية المحذوف اما على الحذف فلرفع الجزئين فى
نحو قوله صلى الله عليه وسلم اشد الناس عذابا يوم القيمة المصرون الذين حبسوا البقرة عن الحلب
ليجمع اللبن فى ضرعها ليرى المشترى فيظن انه كثيرة لبنها فيشتريها والحال انها قليل اللبن
فذلك غرور واما على خصوصية المحذوف فلان حذف اسم حروف المشبهة بالفعل اذا لم
يكن ضمير الشان لا يجوز **فان قيل** لما وجد القرينة ينبغى ان لا يكون حذفه ضعيفا وايضا
لما وجد القرينة لا يصح قول الشارح بلا دليل عليه **قلنا** تلك القرينة لا يتعين المراد لجواز ان
يكون الجملة الواقعة بعدها واقعة موقع المفرد وهو اسم لان وخبرها محذوف والتقدير ان هذه القصة مثلا القصة
الواقع **قوله** لان الخبر كلام مستقل جواب سوال وهو ان الدليل موجود وهو الخبر فاجاب بما ذكر فان قيل ان استقلال الخبر لا ينافى ثبوت القرينة كما فى قوله ان من
يدخل الكنيسة آه والقرينة فيه ان نواسخ المبتداء لا تدخل على كلم المجازات **قلنا** لا نسلم ان كلمة ان ههنا من نواسخ المبتدا

لم لا يجوز ان يكون من حروف الايجاب مثل نعم وبلى وانّ وجيرُ فانّ الحمل عليه بعيد لان استعماله ان فى الايجاب نادر لا يذهب الذهن اليه لان استعماله فى الحروف المثبت شائع اجيب عنه ليس المراد انتفاء مطلق القرينة بل المنفى قرينة قوية فالحمل قرينة قوية فالحمل على الايجاب مثل بلى ونعم وان كان بعيدا لكن اثبت الضعف فى القرينة فلا يكون قوية وايضا فليكن امتناع دخول النواسخ على كلم المجازات فى السعة دون الشعر فلا يكون قرينة على حذف الضمير فى الشعر

قوله ان من يدخل الكنيسة اعلم ان اللام فى يدخل فى الاصل ساكنة بدخول من للمجازاة لكنها حركت بالكسرة لالتقاء الساكنين وقوله يلق بفتح الياء والقاف فى الاصل ولكنها حذفت بحكم
لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر ۱۲
المجازاة لانه جزاء الشرط قوله جآذرا اى ولد بقرة الوحش وظباء اى اهوبره يعنى دخول الكنيسة حرام لانه ليس فيها شئ الا نساء اعينهن مثل اعين ولد البقرة الوحش فى الظلمة ومثل الظباء فى السواد فلو دخل شخص فى الكنيسة ليس فيها الا الملاقات بالنساء المذكورة قوله الا مع ان تقديره ان حذفه منصوبا ضعيف مع كل العامل الا مع ان اه اما القول بوجود هذا الضمير فلانه عامل على ما عرف فقلنا بوجود هذا الضمير لتكون ان عاملة فيه واما امتناع التلفظ فلكونه ملغات عن العمل بالتخفيف قوله بينة الاضمار الى ان المراد من هذا الحذف هو الحذف المذكور سابقا لان المعرفة اذا اعيدت معرفة اذا اعيدت معرفة كانت الثانية عين الاولى قوله مع كونه منصوبا دفع وهم ظاهر قوله كقوله تعالى واخر دعواهم يعنى اذا دخل المؤمنون فى الجنة يكون اخر دعواهم بعد الطعام ان الحمد لله برفع الحمد ولو لم يكن عمل ان فى ضمير الشان لكان الحمد منصوبا بكونه اسم ان فان الحمد فى الاصل انه الحمد ثم حذف ضمير الشان ثم كسر النون لالتقاء الساكنين باللام قوله وذلك اى لزوم حذف ضمير الشان فى ان المفتوحة المخففة من المثقلة وفيه اشارة الى وجه اللزوم قوله اقوى شبها بالفعل لانها تشابه الفعل من حيث اشتراكهما فى ثلثة احرف وحيث فتح حرف الاول والثانى معا بخلاف المكسورة فانها تشابه الفعل فى الثلاثية فقط **قال مولانا عصام الدين** لا يكون بالفتح اقوى شبها من المكسورة لان المفتوحة مشابهة بمدّ وردّ والمكسورة مشابهة بصيغة الامر مثل فِرَّ اجيب عنه ان المفتوحة مشابهة بالماضى وهو اصل الافعال **فان قيل** ان الامر الحاضر ايضا اصل الافعال لان الماضى كما لا يمسه الاعراب كذلك الامر المخاطب لا يمسه فلا يشبه الاسم كلاهما بخلاف المضارع **قلنا** الماضى لا يمسه الاعراب اصلا اى فى وقت من الاوقات بخلاف امر المخاطب لانه قد يكون معربا اذا استعمل باللام نحو وبذلك فلتفرحوا قوله اجدر اى اليق قوله وحكموا جواب سوال وهو انه مع ذلك يلزم زيادة المكسورة على المفتوحة عملا لان المكسورة ليس فى ضمير الشان الملفوظ بخلاف ان المفتوحة فانها تعمل فى المقدر والاول اولى فاجاب بقوله وحكموا يعنى ان عمل المفتوحة دائم ولازم فى المقدر بخلاف المكسورة لان عمله ينفك عن الملفوظ والازم مرتبة من المراتب قوله اى اسماء الاشارة المحذوفة دفع وهم وهو ان المراد من الاسماء

بحث اسماء الاشارة

الاشارة ههنا غیر اسماء ...... الاشارة المذکورة فی الاجمال فعلی هذا یلزم المخالفة بین الاجمال والتفصیل فاجاب بما حاصله انها عین ما ذکر فی الاجمال فلا یلزم المخالفة بین الاجمال والتفصیل

قوله بحسب الاصطلاح جواب سوال وهو انه یلزم اخذ المحدود فی الحد لان معرفة الاشارة یتوقف علی المشار الیه وهو یتوقف علی الاشارة لاشتقاقه منه حاصل الجواب المراد من الاولی اشارة من حیث الاصطلاح والاشارة التی هی مشتق منها بمعنی اللغوی وهو الرجوع والمیل الی الشیء سواءٌ کان ذهنًا او خارجا وسواء کان بالتلفظ او بتحریک العین او بتحریک عضو اخر واما المعنی ... الاصطلاحی للاشارة وهو ما دل علیه کلمات معینة وهی ذا وذان الخ مقارنة مع الاشارة الحسیة او الصفة قوله ای اسماء ای انما فسر بالاسماء دون الاسم مع ان التعریف لا یکون بالجمع ... لیطابق المعرف ولیصح الحمل لان الاسم لا یحمل علی الاسماء قوله وضع کل واحد الخ دفع وهم وهو ان یتوهم ان المجموع موضوع بوضع واحد قوله ای لمعنی مشار الیه انما قدر المعنی لبیان الموصوف لقوله مشار الیه لانه صفة وانما قدره الموصوف بالمعنی ولم یجعل باللفظ مع انه ایضا یکون موصوفا لانه علی تقدیر اللفظ لم یستقم المعنی لان قوله هذا الرجل فهذا اشارة الی معنی الرجل لا الی لفظ الرجل قوله اشارة حسیة جواب سوال وهو انه ان ارید بقوله لمشار الیه الاشارة الاصطلاحی لزم اخذ المحدود فی الحد وان ارید اشارة لغویة لا یکون التعریف مانعا حیث یدخل فیه ضمیر الغائب فاجاب بقوله اشارة حسیة یعنی المراد المعنی اللغوی لکن مقید بقید اشارة حسیة فلا یدخل فیه ضمیر الغائب لان اشارته ذهنیة لا حسیة وایضا لما کان المراد المعنی اللغوی لا یلزم اخذ المحدود فی الحد ای التعریف بما یساویه قوله والاعضاء جواب سوال وهو ان الجوارح جمع جارحة وهو ما یعمل به الجراح فیشمل الیدین واللسان والرجلین ولا یتناول الاعضاء الاخر فاجاب بقوله والاعضاء فیکون عطف التفسیر فیتناول الکل قوله لان الاشارة عند اطلاقها جواب سوال وهو انه یلزم التقدیر فی التعریف وذا لا یجوز لان التعریف للمعرفة والتقدیر مخل للمعرفة حاصل الجواب ان التقدیر فی التعریف انما لا یجوز اذا لم یکن متبادرا وهذا متبادر لانه حقیقة فی الاشارة الحسیة قوله وامثاله ای کل ما اشیر به الی الغائب کالالف واللام قوله ومثل ذلکم الله جواب سوال وهو ان التعریف لا یکون جامعا حیث لا یکون صادقا علی نحو قوله تعالی ذلکم الله لان الله تعالی غیر محسوس فاجاب بقوله ومثل ذلکم الله محمول علی التجوز ای علی الفرض بالحمل ای فرضا محسوسا فیکون ذکر المحسوس والمراد منه فرض المحسوس ای هو محسوس تقدیرا وفرضا وذلک لان المحسوس لما کانت معلومة بکمال الانکشاف کذلک الله تعالی بالادلة الظاهرة

نازل منزلة المحسوس المشاهد لما سبق من ان المشابهة موجبة للبناء قوله حال کونها الی اخر الحاشیة جواب لما اورده صاحب الغایة حیث قال لا یستقیم جعل قوله ذا خبرا عن قوله هی اذا لم یعطف علی ذا غیره من اسماء الاشارة لان قوله وللمثنی مقدم علی ذان بل عطف الجملة علی الجملة یعنی ان ذا مبتدأ

وقوله للمذكر خبره وكذا قوله وللمثناه ذان فان ذان مبتدأ وقوله للمثناه خبره فيكون جملتين احدهما..
عطف على الاخرى فتكون الجملة الاولى خبرا عن هي وحملها لا يجوز لانه حمل الاخص على الاعم لان
العطف غير مقدم على الربط لانه يكون في عطف المفرد على المفرد فاجاب بقوله حال كونها يعني انما
ههنا عطف المفرد على المفرد والعطف مقدم على الربط فيصح الحمل على هي وانما كان عطف المفرد
على المفرد لان قوله للمذكر ليس خبرا عن قوله ذا بل هو حال منه وكذا قوله للمثناه ليس خبرا عن ذان
واجاب بعض الشارحين ان خبره محذوف اي هي خمسة وقوله ذا خبر لمبتدأ محذوف اي الاول
ذا الى آخره قوله والعامل في الحال جواب سوال وهو انه اذا كان حالا فلا بد ان يكون من فاعل
او مفعول وقوله ذا ليس بفاعل ولا مفعول بل خبر مبتدا وهو هي وايضا لا بد من العامل وتقرير
الجواب ان ذا مفعول الفعل الذي يفهم من نسبة الخبر الى المبتدأ وهو ينسب اي ينسب ذا الى اسم
الاشارة حال كونه للمذكر قوله المفهوم من نسبة الخبر والمعنى ان اسماء الاشارة ينسب اليها..
مجموع ما ذكر حال كون ذا منه للمذكر على هذا القياس فلا يرد ما قال مولانا عصام الدين فيه
نظر وهو ان ذا ليس خبرا بل الخبر هو المجموع فليس ذا فاعل النسبة حتى يصح جعله ذو الحال بل الفاعل
هو المجموع من حيث المجموع قوله قدم ليكون جواب سوال وهو انه لما كان قوله وللمثناه حالا ينبغي
ان يؤخر عن ذي الحال لان الحال تابع كما اخر الحال الاولى اعني قوله للمذكر فاجاب بقوله قدم
وجاز تقديم الحال ههنا لوقوعها جارا ومجرورا قوله مقيدا لكل واحد الخ اشارة الى بيان الواقع قوله
الرفع والنصب والجر وهذه الثلاث يكون بالحركات الثلث اما التقدير فبتقدير احدى
احدهما الرفع اما النصب فبتقدير اعني واما الجر فلانها بيان الاحوال فيكون باعرابها وهو الجر
قوله على احد الوجوه يعني ان التمثيل بهذه الاية انما يستقيم على احد الوجوه اعلم ان فيه ثلثة
وجوه قيل كلمة ان بمعنى نعم اي هو من حروف الايجاب لانهم قالوا حروف الايجاب نعم وبلى و
اجل واي وان كما ياتي في بحث الحروف انشاء الله تعالى وقيل ضمير الشان ثمنا محذوف و
قيل انها من حروف المشبهة بالفعل وقوله هذان اسمها ولساحران خبرها فالاستدلال بالاية
بالوجه الثالث اعلم انهم اختلفوا في ذا فقال ابن يعيش يمكن ان يكون كلمة ثنائية كهو وهي ومن وما
فلا يحتاج الى بيان اصله وقيل اصله ذوو بالواوين والتنوين فحذف الواو الثانية اعتباطا اي
من غير علة وقلبت الواو الاولى بالالف لتحركها وانفتاح ما قبلها وبني لمشابهة الحرف في الاحتياج
فذهب التنوين للبناء فصار ذا وفيه نظر لانه لو كان اصله ذوو فوجب ان يكون تثنيته ذووان
كعصوان دون ذان اجيب انه لم يكن تثنية ذووان فرقا بين الاسم المتمكن وغيره وذلك لان
المثنى في غير المتمكن صيغة مرتجلة غير مبنية على الواحد فلم يعد الى اصله وقيل اصله ذيي
باليائين على هذا القياس قوله وللمونث بالقلب ذا تا قوله ذي بقلب الالف ذا ياء قوله ان بناءهما و
ارجاع ضمير المونث لشبههما بالحروف وهي مؤنثة سماعية قوله قيل هي الاصل جملة مستانفة وقعت في جواب سوال

السائل وهو ان لغات المونث فی الاسماء الاشارة کثیرة فایها اصل فاجاب بما حاصله انه مختلف فیه قوله ولی وته بالجمع بین القلبین ای قلب ذا بالتاء وقلب الالف بالیاء لان الیاء قد یکون علامة التانیث نحو تضربین فی الواحدة المخاطبة قوله بقلب الالف والیاء هاء ای الالف من تاء والیاء من ذی وانما انقلب الالف والیاء هاء لان الهاء قد یکون مبدلة من تاء التانیث کما فی الوقف نحو یوم القیامة قوله لوصل الهاء بما جمعا بین العوضین اذ الیاء حاصلة من الاشباع قوله ولا یثنی من لغاته جواب سوال وهو ما للمصنف انه الحق بتثنیة تا ولم یات بتثنیة ذی مع انها ایضا من الفاظ المونث فاجاب بقوله ولا یثنی الخ ولا یراد من المثنی التثنیة المتعارف وهو ما یبنی من الواحد لان المعرفة لا یثنی الا اذا انکر ولا ینکر اسم الاشارة لانها معارف مطلقا بل المراد منه انه لا یورد علی صیغة التثنیة الا تا قوله لوجود علة البناء جواب سوال وهو انه من این علم ان وقوعها علی صورة المعرب اتفاقی ولیس معرب حقیقة فاجاب بقوله لوجود علة البناء وهی المشابهة بالحرف قوله ای ممدودا ومقصورا جواب سوال وهو ان مدا وقصرا حالان من الاء ولا یصح الحمل فاجاب بقوله ای ممدودا ومقصورا قوله تکتب بالیاء لان الفه مجهول الاصل واذا کان الفه مجهولا فتکتب بالیاء لان الیایات کثیرة من الواوات والضابط لوجود الکلمة فی کلامهم بان یکون فی اوله ضمة وفی اخره واو فتکتب بالیاء بان یقال اولی واذا کان بالمد تکتب بالالف بان یقال اُلاءِ لان امتناع الواو انما کان فی الاخر اذا کان فی اوله ضم وههنا انه یکن الواو فی الاخر بل فی الوسط ولابد ان یکتب الواو بعد الهمزة لئلا یلتبس بالا الحالیة قوله یعنی یدخل علی اوائلها جواب سوال وهو ان اللحوق عبارة عن الذکر فی الاخر والحال ان الهاء للتنبیه تکون فی الاول وحاصل الجواب ان ذکر اللحوق فی الاول واریدمنه الدخول من قبیل ذکر الاخص وارادة الاعم ثم لما کان الدخول مشترکا بین الاول والاخر فارفع الابهام وتعیین ما هو المراد قال علی اوائلها ثم یرد علیه لما کان المراد من اللحوق الدخول فلم لم یذکر الدخول مع انه خال عن الخلل فاجاب بقوله علی سبیل اللحوق یعنی ان ذکرها التنبیه مع اسم الاشارة لیس من جهة انها جزء اسم الاشارة بل زائدة فاطلق اللحوق علیها لانه یقتضی الاصل اولا ثم یرد علیه ان اللحوق عبارة عن الذکر فی الاخر کما مر انفا فیکون معنا قوله علی سبیل الذکر فی الاخر فیرد علیه ما یرد اولا فاجاب بقوله والعروض یعنی لیس المراد من اللحوق هو الذکر فی الاخر بل المراد منه انه علی سبیل العروض لان ذا معروض لها والتنبیه وهی عارضة قوله بعد اعتبار اصالتها هذا للمقابلة قوله والعروض قوله حرف التنبیه لان الاشارة یلائمه التنبیه للمخاطب قوله وهی کلمة ها احتراز عن غیره من حروف النداء قوله فهو لیس فی الحقیقة دفع وهم وهو ان یتوهم انها جزء من اسماء الاشارة فلا حاجة الی اللحوق فدفع بقوله فهو لیس فی الحقیقة قوله هازیدا قائم فیکون ها فیه للتنبیه علی نسبة القیام الی زید قوله ای باواخر اسماء دفع وهم وهو ان اللحوق لما کان بمعنی الدخول فی الاول . . . .

ان التنبیه

توهم ان معنی قوله یتصل ایضا کذلك فدفع بقوله ای بأولها الخ قوله حرف الخطاب هو الکاف
دفع وهم وهو ان المراد من حرف الخطاب کلمة الخطاب من قبیل ذکر الاخص وارادة الاعم
فعلی هذا اینتاول انت ایضا مع انه لایتصل باسماء الاشارة فدفع بقوله وهو الکاف قوله
وانما جعلت هذه الکاف آه جواب سوال وهو انه من این علم ان هذه الکاف حرف ولم یکن اسما
فاجاب بقوله وانما جعلت هذه الکاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعه لتغیر الترکیب لانه اذا
قلت ذاك لیس بین ذا وك ترکیب توصیفی او اسنادی فان قیل ان ضمیر افعل ولا تفعل
مما یمتنع وقوع الظاهر موقعه مع انه من الاسماء قلنا الکلام فیما کان من مقولة الحروف والمنوی
لیس کذلک فان قیل ان المنوی وان لم یکن ملفوظا حقیقة لکنه ملفوظ حکما لجریان احکام اللفظ علیه
اجیب عن اصل الاعتراض بان امتناع وقوع الظاهر موقعها یقتضی الحرفیة لو لم یکن فیه دلیل
اخر علی الاسمیة وهو الاسناد الیه قوله مثل ضربتك وبك ای ضربتك ومررت بك فان
الکاف فیهما اسم فیصح وقوع الظاهر موقعه فیقال ضربت زیدا ومررت بزید بخلاف الکاف فی
ذلك قوله ای حروف الخطاب جواب سوال وهو ان ضمیر هی راجع الی حروف الخطاب والحال
ان لفظ الحروف مذکر بخلاف ما صدق هو علیه فانه مونث فلا یثبت المطابقة فاجاب بقوله
ای حروف الخطاب وحاصل الجواب ان المراد من الحروف حروف لان اللام فی الخطاب للاستغراق
واجاب البعض بان تانیث الضمیر باعتبار الخبر والبعض بان تانیث الضمیر باعتبار الارجاع الی
اسماء الاشارة وانما لم یختر الشارح هذین الجوابین اذ اظهار الجواب لثالث فی هذا الموضع له قوله
خمسة وهی ك لما لم ك لما کن وانما قال خمسة ولم یقل خمس مع ان الممیز مونث وهو حروف الخطاب
لان الحروف جمع حرف والحرف مونث سماعی لان الحرف قد یونث وقد یذکر کما قال مولانا عبد الغفور
اللاری اقول بفضل الله تعالی ان الحروف جمع حرف ولفظ حرف مذکر وانما التانیث فیما صدق هو
علیه مثل من والی وفی وعن یعنی ان التانیث السماعی انما هو فیما صدق علیه لفظ الحروف لا فی لفظ
الحروف فلا یرد الاعتراض قوله تقتضی الستة الاول للمفرد المذکر والثانی للمفرد المونث والثالث
لتثنیة المذکر والرابع لتثنیة المونث والخامس لجمع المذکر والسادس لجمع المونث قوله مضروب
بیان لمتعلق الجار والمجرور وانما لم یجعل من الافعال العامة بل من الافعال الخاصة اشارة الی
ان کلمة فی للضرب دون الظرف قوله لاشتراك جمعهما وهو اولاء مدا وقصرا قوله الی ستة
وفی بعض النسخ الی ستة لان مراده بالافراد التی یصح الحاق الکاف بها وهی ستة لان ذی
لا یلحق به الکاف کما ستعلم قوله ای الحاصل جواب سوال وهو انه فات المطابقة بین
الراجع والمرجع لان الضمیر فی یکون مذکر راجع الی خمسة وایضا الراجع مفرد والمرجع متعدد
فاجاب بقوله ای الحاصل وهو مذکر مفرد قوله الی ذانکن کلمة الی اسقاطیة ومعناه

باعتبار الخبر کما قال مولانا عبد الغفور ۱۲ م مولوی عبد الرحیم ۱۲

لہ وان قلت ان زید یکون ان ترکیب توصیفی او اسنادی ۱۲ لہ قوله حرف الخطاب للاستغراق انما حاصل الجواب ان المراد الخبر ۱۲ منہ لہ لا ان تانیث الضمیر قد یکون باعتبار الخبر کما لك لاحظا معنی الجمعیة ×

ذاك وما دونه الى ذانكن فلا يخرج ما بعد الى قوله وتانك وتينك احدهما فى حالة الرفع والاخرى فى حالة النصب والجر قوله واماذيك جواب سوال وهو انه لم قال الشارح وهى ستة فى بعض النسخ ولم يقل سبعة كما قال سبعة فى النسخة الغير المشهورة فاجاب ان الحاق الكاف بذايك مختلف فيه فقد اورد البعض قياسًا على الامثلة وفى الصحاح ان هذا الالحاق خطأ لعدم سمعه من العرب ومسائل النحو بناء على السمع قوله وذلك للبعيد لان زيادة الحرف تدل على البعد قوله وذاك للمتوسط والكاف فيه اما حرف الخطاب اولا بل زيد للبعدية والاول اولى كما دل عليه قول الشارح وما هو للمتوسط لبعد حذف حرف الخطاب الخ علم منه انه حرف الخطاب قوله واخو المتوسط جواب سوال ظم قوله الابعد تحقق الطرفين من حيث عروض وصف التوسط لا من حيث الذات قوله ولما رأى المصرح جواب سوال وهو ان للمصنف رح عمدة والمخالفة اذا وقعت من العمدة لابد له من النكتة والحال ان ههنا وقعت المخالفة لانه حكم فى المسائل السابقة بطريق القطع واتخذها مذهبا ولم يحكم ههنا بالقطع بل احاله الى غيره حيث قال ويقال فاجاب بقوله ولما رأى المصرح كثرة اه قال محمد المحشى ومولانا عصام الدين ان استعمال كل واحد من هذه الكلمات مقام الاخر انما يكون بطريق المجاز كما ذكر فى علم البلاغة فمن الاينبغى ان ياخذ المصرح هذا الفرق مذهبا اقول انما قال الشارح كثرة الاستعمال للاشارة الى ان الكثرة باعثة على ذلك فان كثرة الاستعمال صارت بمنزلة الحقيقة قوله حال كون هاتين الخ دفع وهم وهو ان قوله مشددتين متعلق بكل من الثلث وهو غير صحيح لعدم صحة الحمل فدفع بما حاصله انه متعلق بالاخيرين وفى الحواشى الهندية انه حال من ذانك وتانك المحكوم عليهما بالمماثلة فيكونان فاعلين معنى لكن الحال لا يتقدم على العامل المعنوى اجيب عنه نعم لكن هذا اذا لم يكن فى التاخير التباس لانه يتوهم انه حال من المشبه والمشبه به جميعا كما فى قولهم زيد قائما كعمرو قاعدا وايضا المنع عن التقديم مذهب سيبويه واما على مذهب الاخفش فيجوز تقديم الحال على العامل المعنوى بشرط تقدم المبتداء فيجوز عنده زيد قائما فى الدار كما مر فى بحث الحال واما قائما زيد فى الدار فممتنع اتفاقا وفيما نحن فيه الحال متاخر عن المبتدأ وهو قوله وتلك وتانك وذانك قوله مشددتين التشديد بدل من اللام التى كانت فى الواحد اى فى قوله ذلك وتالك فلما بنى منهما التثنية فيكون تقديره هكذا ذانلك بتقديم النون على اللام لان اللام يدخل بعد تمام الكلمة كما فى ذلك وتالك هذا عند المبرد فاجتمع المثلان فقلبت اللام نونا لكن يرد عليه ان القياس فى الادغام قلب الاول الى الثانى قلنا انما قلب الثانية الى الاول ليبقى النون الدال على التثنية فان قيل لم لم يدخل اللام

قبل النون ليكون قلب الاول الى الثانى كما هو القياس قلنا على هذا يلزم دخول اللام قبل تمام
الكلمة وذا غير جائز وعند غير المبرد التشديد عوض عن الالف المحذوف فى الواحد يعنى
فى قوله ذا واما الالف فى ذانك وليس الف ذا بل هو الف التشديد والف ذا محذوف و
هذا اولى لانهم قالوا فى تثنية الذى والتى الذان واللتان مشدد النون عوضا عن الياء
المحذوفة وايضا لو كان التشديد عوضا من اللام لم يقل هذان بالتشديد مع هاء كما لم يقل
هاذلك كذا قال جمال الدين الجنابى قوله اى هذه الكلمات الاربع دفع وهم وهو ان يتوهم ان
قوله مثل ذلك يتعلق بالاخير وهو قوله اولالك قربه مع ان هذا الحكم غير مختص به فاجاب
بما حاصله انه متعلق بالكل قوله مثل كلمة الخ لما كان فى ذلك احتمالين احدهما اللفظ والاخر [illegible]
بين الشارح كلا الاحتمالين احدهما بقوله مثل كلمة ذلك والثانى بقوله لا يجد الخ قوله
واما تانك وذلك اشارة الى بيان فائدة القيد لان الاول مقيد باللام والاخر بين مقيد
بالتشديد قوله وما هو للمتوسط وهنا جواب سوال وهو ان ثمه وهَنا وهُنا ايضا من
اسماء الاشارة فلم لم يعد المصنف فى بيان عدد اسماء الاشارة حاصل الجواب انما لم تذكر فى
سلك اسماء الاشارة لانها غير مساوية معها لان هذه الثلاثة مختصة بالمكان واما سائر اسماء الاشارة
فهى اعم من المكان قوله الحقيقى دفع وهم وهو ان المراد من المكان بمعنى اللغوى اى ما وقع فيه الكون
وهذا المعنى يتحقق فى كل موجود خارجى فلا يثبت الفرق بين هذه الكلمات الثلاث وغيرها
من اسماء الاشارة لان تحقق الكون فى كل شئ فاجاب بقوله الحقيقى اى المراد من المكان المكان
بمعنى عرفى لان المعنى العرفى حقيقة عند اهل العلم والمعنى اللغوى حقيقة لكن عند اهل اللغة
قوله الحسى دفع وهم وهو ان المراد من المكان العرفى ما كان ظرفا للشئ سواء كان مكانا
او زمانا فدفع بقوله الحسى فلا يتناول الزمان فان قيل الاحتراز عن الزمان حصل بقوله
خاصة قلنا ان قوله خاصة للتاكيد كما قال عبد الرحمن الاسفرائنى لكن يرد ان التاكيد على
قسمين لفظى ومعنوى وهذا التاكيد ليس بواحد منهما قوله خاصة اى خص خاصة اى هذه
الاسماء الثلاثة للاشارة الى المكان ولا يستعمل فى غير المكان الا مجازا كقوله تعالى هنالك
الولاية اى ثم وذلك باستعارة المكان للزمان كما استعار الزمان للمكان كقول الفقهاء مواقيت
الاحرام اى مواضعه قوله على سبيل الشهر استعير للزمان للمشابهة بينهما فى الظرفية قوله فى
المكان وغيره فلا يكون لازم الظرفية بخلاف الاول قوله الموصول انما بنى الموصول لاحتياج
الى الصلة فشابه الحرف اعلم ان قوله اى اسم[1] جنس وقوله لا يتم جزءا تاما الا بصلة فصل
يخرج الاسماء التى يصير جزءا ثانيا من المسند والمسند اليه كزيد ورجل وقوله وعائد يخرج
اذا واذ وحيث فانها وان لم تكن جزءا من الكلام الا مع الصلة ولكنها بلا عائد وانما قال لا يتم جزءا
ولم يقل لا يصير جزءا

بحث الموصولات

---

[1] لعل لفظ اسم وقع فى نسخة المحشى رحمه الله ليس فى النسخ المطبوعة بل فيها لفظ ما ۱۲ ام

لانه يصير جزءً ولكن لا يصير جزءً تامًا قوله اى الموصول المعدود دفع وهم وهو ان الموصول ههنا
مغاير عن الموصول الذى فى الاجمال فعلى هذا يلزم المخالفة بين الاجمال والتفصيل حاصل الجواب انه
عين ما ذكر فى الاجمال قوله فى اصطلاح النحاة جواب سوال وهو ان ههنا يلزم اخذ المحدود
فى الحد لان الموصول مشتق من الصلة فثبت الصلة فى جانب المحدود وكذا ذكر الصلة فى جانب
الحد فاجاب بقوله فى اصطلاح النحاة يعنى ان المراد من الموصول موصول اصطلاحى فكذا الصلة
فى ضمنه ايضًا اصطلاحى والصلة فى الحد بمعنى لغوى قوله اى اسم اسولة هذا التفسير مرّ فى قوله
ما ناسب اى اسم ناسب فان شئت فانظر فى صدر المبحث قوله من حيث جزئيته جواب سوال وهو انه
جزء يميز وهو فى المعنى فاعلم لا يتم جزءه فيعلم منه انه يتم بنفسه لكن لا يتم جزءه الا بصلة والا
ليس كذلك حاصل الجواب المراد من الجزء المعنى المصدرى والجزء اذا اوّل بالمصدر يراد منه نفسه
لا جزئيته قوله يعنى لا يكون هذا حاصل معنى قوله من حيث جزئيته قوله انكان جزءً تميزا متعلق
بقوله من حيث جزئيته قوله اولا يصير اه عطف على قوله من حيث جزئيته فيه اشارة الى الجواب
الآخر فان قيل ان الشارح رح على التقدير الاول لم جعل قوله لا يتم من الافعال الناقصة حيث
قال يعنى لا يكون قلنا ليس الغرض من ذلك القول ان يتم ناقص بل المراد منه حاصل المعنى فقط
فان قيل ان يتم ليس بمذكور فى الافعال الناقصة فكيف يكون ناقصة قلنا انها غير منحصرة فيما
ذكر لكن خصها للشهرة وان سلم انها منحصرة فيما ذكر فلو وجد الآخر فهو بمعنى ما ذكر لا ان يكون
خارجا منها قال مولانا عصام الدين ان كون يتم من الافعال الناقصة لا يستدعى ان يكون
بمعنى صار لم لا يجوز ان يكون بمعنى كان انتهى اقول بفضل الله العليم ان شيئا من الافعال
الناقصة لم يجئ بمعنى كان واما بمعنى صار فكثير شائع وايضًا ان يتم اذا كان بمعنى صار يحصل الربط
فى كلام الشارح ولو كان بمعنى كان لا يحصل الربط لان الشارح فسر يتم تامة بكان حيث قال
يعنى لا يكون جزءً فلو فسر يتم الناقصة بكان ايضًا يلزم الالتباس وانما لم يجعل جزءً حالا بل جعله
تميزا لبعده لان معناه ح ان الموصول اسم لا يتم معناه حال كونه جزءً الا بصلة وهذا المعنى لا يلائم
المقصود قوله والمراد بالجزء اشارة الى الرد على الشيخ الرضى لانه حمل الجزء التام على ركن الكلام
كما ينساق اليه الفهم ووجه الرد انه لا وجه للتخصيص بركن الكلام بل لو كان فضلة كالمفعول ايضا
لم يتم الا بصلة فلذا جعل الشارح الجزء التام عن الظاهر الى غير الظاهر قوله ينحل اليه تفسير للجزء
الاول مثل زيد ابوه قائم فان ما ينحل اليه التركيب اولا هو زيد وابوه قائم وما ينحل اليه ثانيا
هو ابوه وقائم قوله الى انضمام متعلق بقوله لا يحتاج قوله وانما نفى كونه جزءً تاما جواب
سوال وهو ان الموصول بدون الصلة كما لا يكون جزءً تاما كذا لا يكون جزءً ناقصا لانه
لا يترتب عليه الفائدة بدون الصلة وحاصل الجواب انا نسلم انه لا يكون جزءً ناقصا
بل كان جزءً ناقصا كما بين الشارح وانما قال بصيغة الغائب ولم يقل نفيا مع ان التقييد بالتام

حیث قال لا یکون جزءا تاما لانه افاده من قول المصـ رح لا یتم قوله لا جزءا مطلقا ای لم ینف صلة الجزئیة **قوله والمراد بالصلة** **جواب سوال** وهو ان المراد بالصلة لا یخلو اما لغویة او اصطلاحیة فان کان الاول لا بد من القرینة علیه لان المعنی اللغوی مهجور فی العلوم فلا بد فی ارادته من القرینة وان ارید المعنی الاصطلاحی فاما ان یوخذ الموصول فی تعریفها بان یقال الصلة هی الجملة الخبریة تذکر بعد الموصول او لا یؤخذ بان یقال الصلة هی جملة خبریة فعلی الاول یلزم الدور وعلی الثانی یلزم ان یسمی کل جملة خبریة صلة **فاجاب بقوله** والمراد بالصلة معناها اللغوی الخ والمعنی اللغوی للصلة هو الجملة المذکورة بعد شئ لا یتم ذلک الشئ بدون هذه الجملة **قوله** مثل اذ وحیث لانهما یضافان الی الجملة ولا یحتاجان الی العائد وههنا بحث وهو انه جاز ان لا یکون ما ذکره الشارح رح قرینة اذ الملازمة فی قوله فانه لو ارید بها المعنی الاصطلاحی لکان هذا القول مستدرکا ممنوعة بما سیجئ من قوله وذکر العائد مع انه ماخوذ فی مفهوم الصلة الاصطلاحیة تصریح بما علم ضمنا مبالغة فی الاحتراز عن مثل اذ وحیث وبما ثبت ان المقصود فی التعریفات شرح الماهیات فلا باس ان یقع قید فی التعریف للشرح لا للاحتراز فتامل کذا قال جمال الدین چلپی **قوله** ولقائل ان یقول اشارة الی الجواب الثانی علی رای جمال الدین رح ای لو سلم المراد المعنی الاصطلاحی الخ اشارة الی الاعتراض علی رای عصام الدین رح بان یراد المعنی الاصطلاحی ولا دور **واجیب عنه** ان المعنی الاصطلاحی ما اتفق علیه القوم وما ذکره الشارح من اختراعاته فکیف یکون معنا اصطلاحیا وایضا کما ان العائد ماخوذ فی تعریف الصلة ... الاصطلاحیة کذلک قوله ما لا یتم جزء ماخوذ فی تعریفها فیکون ذکر هذا القول مستدرکا ولا یصح ان یقال فیه تصریح بما علم ضمنا لان التصریح بالعائد لاجل مبالغة فی الاحتراز عن مثل اذ وحیث ولا فائدة فی تصریح ما لا یتم جزء **قوله** ولما کانت الصلة **جواب سوال** وهو ان مقصود المصـ رح ههنا بیان الموصول لا بیان الصلة والعائد فالاشتغال بهما اشتغال بما لا یعنی وایضا لما قال بعض الشارحین ان قوله وصلته جملة الخ تعریف للصلة فیرد علیهم فعلی هذا لا یکون تعریف الصلة مانعا فقال الشارح رح لیس ما قال المصـ رح تعریف الصلة بل هو تعیین لما ابهم فی تعریف الموصول **قوله** بمعنیه انما اورد تذکیر الضمیر لرعایة الخبر وهو قوله اسم **قوله** عینهما جزاء للشرط وهو قوله ولما کانت الصلة **قوله** ای صلة ما لا یتم ویصح ارجاعه الی الموصول ایضا لکن جعله راجعا الی ما لا یتم لقربه وایضا ان قوله ما لا یتم جزء فیه زیادة اقتضاء الصلة کما قال عصام الدین رح **قوله** جملة خبریة وانما وجب ان یکون الصلة جملة لان وضع الذی والتی لغرض وصف المعارف بالجمل المقصود توصیف المعرفة بالجملة لکن توصیف المعرفة بالجملة لا یجوز فاورد فی صدر الجملة الذی والتی لیکون معرفة فیصح التوصیف وانما وجب ان یکون خبریة لان الانشائیة لا ثبوت لها فی نفسها فکیف یوضح الغیر فان قیل الموصول معرفة فکیف یتبین بالجملة وهی

عه ای بعین کون الصلة جملة خبریة وکون العائد ضمیرا ١٢ عزیز الرحمٰن

نكرة قلنا لا ضير فيه اذ تفيد النكرة ما لا يفيد المعرفة اذ بالمعرفة يعلم الذات وبالصلة يعلم الوصف قوله او ما فى معناها جواب سؤال وهو انه لا يتناول صلة الالف واللام لانها اسم فاعل او الاولى ان يقول ليرتفع توهم [illegible] مفعول فاجاب بقوله او فى ...... معناها فان قيل الصلة بعد حرف النفى او الف الاستفهام او اى قول المص جملة خبرية ۱۲ بعد الالف ولام الموصول جملة كما صرح به الرضى فلا حاجة الى ما ذكره قلنا ما ذكره اشارة الى وجه كونها جملة واجاب البعض عن السؤال الاول ان قوله وصلة الالف واللام الخ بمنزلة الاستثناء قوله والعائد وانما يجب العائد ليرتبط الصلة بالموصول وانما كان ضميرا دون عائد آخر لان الصلة بمنزلة النعت فى التقييد اى كل واحد قيد لما قبله وزيادة تحقيقه مرّ فيما اذا كان الخبر جملة فلينظر فيه قوله الالف واللام هما اخذا من الذى والتى للتخفيف قوله تشبيه اللام الحرفية اى لانها تشبه الحرفية فى الصورة فالموصول يقتضى ان يكون صلة جملة والشبه يقتضى ان يكون صلة مفردا فاورد شئ الذى هو مشتمل عليهما وانما كان اللام فى اسم الفاعل موصوليا حقيقة باعتبار الوجهين احدهما انهم يرجعون الضمير فى اسم الفاعل الى اللام والثانى ان هذا الف واللام اخذ من الذى والتى للاختصار قوله اى الموصولات جواب سؤال وهو انه فات المطابقة بين الراجع والمرجع لان الراجع مؤنث والمرجع وهو الموصول مذكر وحاصل الجواب مرّ فى قوله اى حروف الخطاب قوله والتى تقلب الذال تاء قوله ويكونان بالالف اشارة الى ان قوله بالالف متعلق باللذان واللتان جميعا لا بالاخير فقط قوله والاولى اعلم ان الاولى اذا كان بالالف واللام اسم موصول واذا كان بدون الالف واللام كان من اسم الاشارة قوله على وزن العلى بضم العين وفتح اللام فيه اشارة ان الواو زائدة لا تقرء وليست الواو اصلية حتى يكون على وزن فعلى و انما كتب لئلا يلتبس بالى الجارة ولم يعكس بان زيدت الواو فى الى الجارة لان الواو مناسب مع ضم الهمزة وايضا ان الجارة مبنى الاصل فلا يناسب معه التغير قوله كالذين هذا الجمع للمذكر انما لم يذكره المص رح لقلته قوله اجراء للوصل جواب سؤال وهو انه على تقدير السكون يلزم التقاء الساكنين وذا غير جائز فى الوصل وهذا موضع الوصل لان الوقف بين الموصول والصلة غير جائز فاجاب بقوله اجراء للوصل مجرى الوقف يعنى نعم انه موضع الوصل لكنه محمول على الوقف والالتقاء فى الوقف جائز فكذا فى الوصل فان قيل فعلى هذا ينبغى ان يصح الالتقاء فى الوصل فى كل موضع حملا على الوقف قلنا الحمل على الوقف فى موضع الاحتمال الا فيما يكون الالتقاء يقينا و الالتقاء ههنا ليس يقينا بل احتمالا لان سكون الياء غير متعين اذ قد يجئ مكسورة وانما يجوز الالتقاء فى الوقف كما فى قوله تعالى يوم الدين فان الياء والنون كلاهما ساكنان لان الوقف موضع التخفيف اذ جواز الوقف لليسر والاستراحة فجوزنا الالتقاء فى الوقف لزيادة التخفيف باعتبار جريانه فى كل موضع قوله لجمع المذكر والمؤنث متعلق بالامور الثلثة اعنى اللائى واللاء واللاتى قوله نحو عرفت الخ وانما كانت كلمة ما ههنا موصولية لان الاستفهام غير مستقيم قوله فيما يعقل

اشارة الی فائدة قوله غالبا والمراد من العقل العلم لان العقل لا یستعمل فی الله تعالی **قوله** والسماء الواو للقسم ای قسمی بالسماء وما بناها ای قسمی بالذی بناء السماء وهو الله تعالی **قوله** فیمن یعقل وانما قال غالبا اکتفاء بما سبق لان الشیء اما یعلم بالامثال او الاضداد **قوله** وای بالتنوین لانه معرب کما ستعلم **قوله** نحو اضرب ایهم وهو لازم الاضافة فلذا قال ایهم **قوله** اضرب الذی اشارة الی تطبیق المثال للممثل **قوله** وذو الطائیة احتراز عن ذو الذی عد من الاسماء الستة لانه لیس من الموصولات **قوله** ای المنسوب الی بنی الخ لما کان الیاء فی الطائیة للنسبة وهو یقتضی المنسوب والمنسوب الیه فبینهما بقوله ای المنسوبة الخ اعلم انه قلبت فی الطائیة احد الیائین الفا والاخری همزة تحرزا عن اجتماع الیاءات **قوله** قال الشاعر وبیری اوله فان الماء ماء ابی وجدی وبیری ذو حفرت وذو طویت **قوله** فان الماء ای الماء المتنازع فیه وانما اضاف الماء الی الاب والجد مع ان حفر البیر من الشاعر والماء لمن حفر البیر اما للمبالغة فی الملک او لان الارض ملک لهما والطوی بالفارسیة مدور کردن چاه را بسنگ **قوله** ای التی حفرتها جواب سوال وهو ان ذو لما کان موصولا فلا بد له من عائد فی الصلة ولم یوجد فاجاب بقوله ای التی الخ یعنی ان عائده محذوف والعائد المفعول یجوز حذفه اعلم ان ذو یجیء لمعنیین بمعنی الصاحب کما مر فی اسماء الستة وبمعنی الذی والتی فی لغة بنی طی وهو المراد ههنا والفرق بینهما ان الاولی معربة وهذه مبنیة لا تتغیر تقول جاءنی ذو مال ورأیت ذو مال ومررت بذو مال ویستوی فیه المذکر والمؤنث والمثنی والمجموع والحاضر والغائب کذا قال صاحب الغایة **قوله** وذا بعد ما قال الکوفیین ان کل واحد من اسماء الاشارة اذا وقع بعد ما یکون موصولا نحو قوله تعالی وما تلک بیمینک یا موسی **قوله** الکائنة اشارة الی ان قوله للاستفهامیة صفة ما باعتبار المتعلق وکذا لو وقعت بعد من الاستفهامیة نحو من ذا اکرمت **قوله** والالف واللام عطف علی ما ذکر من الموصولات **قوله** ای مجموعهما اشارة الی ما هو المختار لانهم اختلفوا فیهما فی ان ادات التعریف هی المجموع او اللام او الهمزة **قوله** او المثنی ای الضاربان او المجموع ای الضاربون **قوله** ای العائد الذی لا یتم جواب سوالین الاول انه یلزم الخروج من البحث لانه فی الموصولات وحذف عائد المفعول لیس منها والثانی انه منقوض بقولهم سمع الله لمن حمده لان الضمیر البارز فی حمده عائد المفعول کائن فی الصلة وان لم یعد الی الموصول لان المصنف رح لم یقیده برجوعه الی الموصول فاجاب بقوله ای العائد الذی لم یتم الخ حاصل الجواب عن الاول انه من متعلقاته وعن الثانی المراد من العائد هو الذی یکون راجعا الی الموصول والضمیر البارز لیس براجع الی الموصول وهو کلمة من بل راجع الی الله فلا یجوز حذفه لان الموصول مستغنی عنه بضمیر المستتر فی حمد فلا بد له علیه دلیل فلو حذف کان حذف ضمیر مراد فلا یکون بما یشبه الفاظ القرآن فینبغی ان یکون مفسد الصلوة علی احد الروایتین فان قیل لا حاجة الی دلالة الموصول علیه فلم لا یجوز حذف العائد المفعول لانه فضلة وایضا ان الضمیر کلمة من الکلمات

وحذف سائر الكلمات جائز فكذا هذا **قلنا** الاصل ان الضمير وان كان فضلة لا يحذف لان
الاضمار خلاف الاصل وانما وضعت للاختصار وبعد الحذف يستوي الظاهر والضمير فلا يعلم
ان المحذوف ظاهر او ضمير بل لا ذهاب الذهن الى الظاهر لان الاضمار خلاف الاصل وحين الحذف
بل لا يذهب الذهن الى كليهما لان الكلام غير محتاج اليه **قوله** اذا لم يمنع مانع بان يكون الموصول
هو الالف واللام لان موصولية غير صريح فلو حذف العائد لم يعلم انه للموصول ولا لانه يشتبه
باللام الحرفية فالحاصل ان موصوليتها اخفى والضمير احد دلائل موصوليتها ومن الموانع كون
عائد المفعول ضميرا منفصلا بعد الا نحو جاءني الذي ما ضربت الا اياه لعدم دلالة الموصول
عليه لان دلالة الموصول على نفس الضمير واما دلالته على كون الضمير منفصلا غير موجود و
من الموانع اجتماع الضميرين في الصلة نحو الذي ضربته في داره زيد اذ لو حذف احدهما
لا يدل الموصول عليه لانه تم بالآخر فلا يحتاج اليه **قوله** لا اذا كان فاعلا **جواب سوال** وهو
ان تخصيص الحذف بالعائد المفعول لا يجوز لان العائد المجرور ايضا يجوز حذفه نحو قوله تع
كالذي كانوا اي كالذي كانوا عليه فاجاب بقوله لا اذا كان فاعلا يعني ان الاختصاص اضافي
بالنسبة الى الفاعل **قوله** لكونه عمدة لقيام المسند به **قوله** نحو قوله تع مثال حذف عائد المفعول **قوله**
واعلم ان النحاة اشارة الى الامرين احدهما ان فيه ترغيب الطالب الى حفظ هذه المسئلة
والثاني جواب وهو ان المقصود بيان الموصول فالاشتغال بالاخبار بالذي خروج عن البحث
قوله تمرين اي امتحان **قوله** وتذكيره اياها كما يتذكر بمعرفة ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما اذ يجب
تنكيرهما كما سيذكر المص رح وبمعرفة ان المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما لانهما لا يقعان
مضمرين **قوله** في الجملة الفلانية اي الاسمية او الفعلية **قوله** اي اذا اردت **جواب**
سوال وهو ان قوله اذا اخبرت شرط وقوله صدرتها جزائه وهو يترتب على الشرط و
الحال ان التصدير غير مترتب على الاخبار بل الامر على العكس فاجاب بقوله اي اذا اردت
قوله اي باستعانة الذي **جواب سوال** وهو ان الباء اذا وقع صلة الاخبار يكون مدخولها
مخبرا بها مع ان الذي في المثال المذكور مبتدأ اي مخبر عنه لا مخبر بها فاجاب بقوله باستعانة
الخ يعني ليست الباء صلة الاخبار بل صلة الاستعانة تقديره اذا اخبرت مستعينا بالذي لكن تقديم
الباء على الاستعانة اما مسامحة او هو حاصل المعنى قوله واللتي او الالف واللام **جواب سوال**
وهو ان تخصيص الذي باطل لان الاخبار كما يكون بالذي كذلك بالتي والالف واللام **فاجاب** بقوله
او التي اه يعني انه بحذف المعطوف **قوله** لان الذي مخبر عنها اي بحسب الذكر لا الحقيقة فان ذات
المخبر عنه هو زيد في المثال المذكور **قوله** صدرها **فان قيل** ان قوله صدرتها يدل على وجوب
تقديمه فينبغي ان يعد من المواضع التي فيها وجوب تقديم المبتدأ **قلنا** لا نسلم انه من مواضع
الوجوب لم لا يجوز ان يكون من المواضع التي يكون الاصل فيها التقديم وعبروه باللزوم

عه فاجاب بقوله الملزوم ١٢ ـ التمرین التکمیل یعنی مستحکم کرنا ١٢

اشعارا بان رعاية الاصل بمنزلة اللازم او نقول ان تقديمه واجب وانما لم يعد وامثالها لانهم لم يريدوا
حصر مواضع وجوب التقديم فيما ذكروه بل مرادهم ذكر الاغلب والاكثر **قوله** اى اوقعت
دفع وهم وهو ان المراد من صدرتها ان يكون تقديره بشئ اخر فدفعه بقوله اى اوقعت
كلمة الذى وانما زاد قوله الكلمة لمطابقة الراجع والمرجع **قوله** فى صدر الجملة الثانية وهى قوله
الذى ضربته زيد فالاولى **قوله** ضربت زيدا **قوله** اى فى موضع ما جواب سوال وهو انه
لا يصح حمل الضمير على الموضع فاجاب بقوله اى فى موضع ما يعنى انه بتقدير كلمة فى اعلم
ان اطلاق المخبر عنه على زيد فى ضربت زيدا مجاز باعتبار ما يؤل فى الجملة الثانية فهذا الوصف
ليس ثابت له فى الجملة الاولى بل فى الثانية فلا يرد ان زيدا فى قوله ضربت زيدا مفعول به
فكيف يكون مخبرا عنه وانما فسره بقوله ما هو مخبر عنه بالذى فى الجملة الثانية ليصح عبارة المصـ
لانه لم يجعل الضمير موضع المخبر عنه وهو الذى بل جعله موضع زيد وهو ليس مخبرا عنه بل مخبر
به لانه وقع خبرا عن الذى فقال اى فى موضع ما هو مخبر عنه **قوله** يعنى فى موضعه دفع وهم
وهو ان يتوهم ان المراد من موضع المخبر عنه ما هو فى الجملة الثانية وهو موضع الخبر **قوله**
ضميرا لها لان المطلوب ان يتصف الموصول بالوصف الذى كان هذا الوصف لذلك المخبر
عنه بلا تغير الشئ من الجملة الاولى اى يثبت للموصول حال المخبر عنه ووصفه وغيره و
لا يمكن ان يكون الموصول مكان المخبر عنه لتصديره المبتدا فلابد ان يكون نائبه وهو الضمير
العائد اليه مكانه **قوله** واخرته خبرا لانه خبر وحق الخبر التاخير **قوله** عن الضمير اعلم ان
التاخير عن الضمير يستلزم التاخير عن جميع الجملة فلا يرد ما قال عصام الدين من ان التاخير واجب
عن الجملة لا عن الضمير فقط **قوله** نصب على الحال من ضمير اخرته لا انه مفعول **قوله** اجعلته
لما كان للتضمين طريقان احدهما ان يكون المتضمن بالكسر اصلا والمتضمن بالفتح تابعا حالا
او نعتا والاخر ان يكون الامر بالعكس بان يجعل المتضمن بالفتح اصلا والمتضمن بالكسر حالا او
نعتا فكان السائل سأل ان ههنا من اى طريق فبين الشارح رح ان ههنا من قبيل الثانى حيث قال
اى جعلته الخ **قوله** مثلا اشارة الى ان قيد زيد اتفاقى **قوله** من جملة جواب سوال وهو ان كلمة
من ههنا للتبعيض لعدم استقامة المعنى الاخرى والحال ان من التبعيضية تدخل على المتعدد
وقوله ضربت زيدا ليس بمتعدد لانه اما اسماء العدد او صيغة التثنية او الجمع وهو ليس بواحد منها
فاجاب بقوله من جملة يعنى انه ايضا متعدد لانه كل ذى اجزاء فبذكر الجملة نبه انه كل لان الجملة لا
الى الكل وما قال البعض انه من قبيل دخول حرف الجر على الفعل وهو لا يجوز غير صحيح لانه اذا اراد
من الفعل لفظه كان من قبيل الاسماء فيجوز دخول حرف الجر عليه **قوله** بكلمة الذى انما قال هذا
ليترتب الجزاء وهو قوله قلت على الشرط **قوله** اوقعته اشارة الى تطبيق المثال مع الممثل الى اخره
فانظر الى تطبيق المثال الممثل **قوله** والمراد بموضعه دفع وهم وهو ان المراد بالموضع صيغة اسم الظرف

له اى المواضع التى فيها وجوب تقديم المبتدا ١٢ ـ له اى ليس كذلك ولذا عبر بقوله يعنى فى موضعه الخ ١٢

من وضع يضع والامر ليس كذلك لان موضع وضع يضع ما فعل الواضع فيه فدفعه بقوله والمراد بموضعه محله اى ماهو حال فيه ثم لما كان له محلان احدهما فى الجملة الاولى والثانى فى الجملة الثانية فدفع الابهام وتعيين ماهو المراد قال الذى كان له فى الجملة الاولى **قوله** ضمير الذى مفعول لقوله وجعلت **قوله** اى مثل الذى جواب سؤال وهو ان جعل قوله كذلك مبتدأ لا يصح لانه جار ومجرور وهو حرف والمبتدأ لا يكون الا اسما اجاب بقوله مثل ويجوز ان يجعل الالف واللام مبتدأ وقوله كذلك خبره وح لا حاجة الى تاويل الكاف بالمثل **قوله** فى الجملة الفعلية بان يخبر عن جزء جملة بالالف واللام فيقال فى قام زيد اذا اخبرت عن زيد القائم زيد اى الذى قام هو زيد فان **قيل** ينبغى ان يصح بناء اسم الفاعل او المفعول من الجملة الاسمية اذا اشتمل خبرها على فعل نحو زيد يقوم او كان احد جزئيها اسم الفاعل او المفعول **قلنا** ان يقوم فى زيد يقوم ليس الا جملة فعلية فالبناء منه ليس الا من الجملة الفعلية لا الاسمية **اقول فى الجواب** بفضل الله تعالى لو اخبرت عن زيد بيقوم يكون الضمير فى موضع زيد فيلزم دخول لام الموصول على الضمير وان دخلت على اسم الفاعل اما ان يتقدم او لا فان تقدم فلم يكن الضمير فى موضع زيد وان تاخير يفوت تصديره للموصول **قوله** بشرط ان يكون اشارة الى الاعتراض على المصنف رح **قوله** متصرفا بان يشتق منه الامثلة **قوله** فلا يخبر عن فى ليس زيد الخ لانه لا يشتق منه اسم الفاعل **اجيب** عنه ان المصنف رح تعرض الى اخراج هذه الاشياء بقوله ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول وهذه الافعال لا يصح بناء اسم الفاعل والمفعول **قوله** وبشرط ان لا يكون اشارة الى الاعتراض الثانى **اجيب** عنه انه وان فات معنى السين وهو زمان الاستقبال لكن يصح الاخبار ولا باس به الا ترى انهم اخبروا باللام فى قولك قام زيد مع انه فات الزمان وهو المعنى واما الجواب عن حرف النفى فانه يمكن ان يخبر باللام مع حرف النفى بان يقال اللاقائم معنى النفى كذا قال مولانا عصام الدين لكن يرد على الاول ان معنى السين هو زمان مقصود واما الزمان فى قام ليس بمقصود فافترقا لان قام من الافعال والمقصود منها الحديث بخلاف السين لانه ليس له معنى اخر غير الزمان ويرد على الثانى ان كلامنا فى دخول اللام على اسم الفاعل وثمه دخل على حرف النفى لا على اسم الفاعل **قوله** اى من اجل انه اذا تعذر جواب سؤال وهو ان ثمه من اسماء الاشارة المكانية وتعذر ليس بمكان فاجاب بقوله اى من اجل يعنى ان ثمه ههنا ليس بمكانى باجل والقرينة عليه دخول من **قوله** فى ضمير الشان اى من ضمير الشان فى قولك هو زيد قائم اعلم ان ضمير الشان مثال لامرين احدهما تعذر التصدير والاخر تعذر جعله خبرا **قوله** لوجوب تقديمه على الجملة اولو وقع ضمير الشان خبرا فيكون مسندا مع انه لا يقع مسندا اليه **قوله** وكذلك امتنع اشارة الى ان عطف **قوله** ومثال الموصوف على قوله ضمير الشان من قبيل عطف المشبه على المشبه به وليس عطف المساوى على المساوى كما يقتضى العطف وذلك لان المنع فى ضمير

---

[1] نحو زيد ضارب او مضروب ١٢

الشان باعتبار الوجهين كما مر انفا والمنع في الموصول وكذا في البواقي باعتبار وجه واحد لانه مثال تعدد
عائد للموصول مقام ذلك الامثلة الا في كلها لهذا القسم **قوله** لاستلزامه وقوع الضمير صفة و
قد سبق ان الضمير لا يوصف ولا يوصف به اذ تقديره هكذا الذي ضربته العاقل زيد فيكون
العاقل صفة الضمير وتقدير الاخر هكذا الذي ضربت زيدا اياه عاقل فيكون اياه صفة زيدا **قوله**
والمصدر العامل احتراز عن المصدر الغير العامل كما يقال في رأيت ضربك الذي رأيته ضربك
قيل الاولى ان يقال في العامل بدون المعمول سواء كان العامل مصدرا او اسم الفاعل والمفعول
او صفة مشبهة لاشتراك الدليل وهو لزوم كون الضمير عاملا **قلنا** ان الاشياء تعرف بالامثال
او الاضداد **قوله** عاملا في الثوب لان ما يقوم مقام العامل ينبغي ان يعمل في معموله لان الشئ
اذا وقع موقع شئ يكونان مشتركين في الصفة وهو العاملية ههنا تقديره هكذا الذي عجبت
منه الثوب دق القصار **قوله** بخلاف الذي الخ بان يخبر عن العامل والمعمول جميعا فانه جائز **قوله**
وفي الحال قيل الاولى ان يقال وكذا امتنع في كل شئ هو نكرة سواء كان حالا او غيرها كالتميز
لانه نكرة ايضا فلا يجوز ان يقع الضمير موقعه لانه اعرف المعارف اجيب عنه ان الاشياء تعرف بالامثال
او الاضداد ومثال الحال هكذا جاءني زيد راكبا الذي جاءني زيد هو راكب **قوله** والضمير المستحق
لغيرها بان كان ذلك الغير مبتدأ وخبره جملة مشتملة على عائد المبتدأ مثل زيد ضربته **قوله** فبقي
ذلك الغير بلا ضمير فلا يجوز في زيد ضربته الذي زيد ضربته هو فالضمير في هو لو رجع الى زيد
وفي ضربته الى الموصول صح ظاهرا لكن في الحقيقة غير جائز لان وجود العائد الى زيد لا بد منه
في ضربته لانه خبر من زيد واما قوله هو فخبر عن الذي حاصل المقام اذا كان الضمير يستحق ان
يرجع الى غيرها فيمتنع تصدير الذي الخ لاستلزام ذلك عود الضمير اليهما ليوافق ما افاده المص رح
بقوله واذا اخبرت بالذي صدرتها فاذا عرفت ذلك فلا يرد ما قال مولانا عصام الدين من ان
الاولى في الدليل على ما قال في قوله وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه بانك اذا جعلت الضمير
الى الموصول بقي المبتدأ بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدأ الخ وذلك لان ما قال الشارح رح
اي بقي المبتدأ بلا عائد وكل منهما ممتنع ۱۲
ههنا هو على الاصل موافقا للقاعدة المذكورة في المتن ثم اختار الترديد في دليل المسئلة الثانية ..
لارخاء العنان الارخاء عند التضييق وههنا عبارة عن الوسعة في اللجام تنبيها على انه يصح اجراء
هذا الترديد في المسئلة الاولى ايضا على ان لقائل ان يقول لا يصح اجراء الترديد المذكور في المسئلة
الاولى لانك اذا جعلت موضع الخبر عند ضمير اليهما فيقال زيد ضربته اي الذي زيد ضربته اياه
يجعل ضمير المتصل منفصلا لما مر من انه لا يسوغ المنفصل الخ فيمتنع ارجاع الضمير في ضربته الى
غير الموصول لعدم صحة المعنى **قوله** فبقي المبتدأ بلا عائد واما الضمير في غلامه فلانه خبر للموصول
وليس داخلا في الجملة الخبرية **قوله** وانما الاسمية **قوله** ما مبتدأ و **قوله** ما مبتدأ و **قوله** الاسمية اي
منسوبة الى الاسم نسبة الجزئي الى الكلي لان ما جزئي والاسم كلي اي التي من جزئيات الاسم لا من جزئيات الحروف

سه اے انما لم یقل المصنف رح ما قال المعترض لان الاشیاء الخ ۱۲م عه فلا یصح کونہ حالا او تمیزا ۱۲م للعه ای یکل یصح کونہا حالا بالدلیل الجاری فی المسئلۃ الثانیۃ ایضا ۱۲م

ه یعنی [illegible] ۱۲م

ذاکر احوال الاسم واما اقسام الحرف فجار فی بحثه قوله فانها اه دلیل علی انها لیست بحرفیة اما
کافة او نافیة وهما غیر مذکوران فی المتن بل المذکور موصولة واستفهامیة الخ فعلم ان المراد عن
کلمة ما ههنا اسمیة قوله اما کافة ای مانعة من العمل واما الحرفیة فقد تکون مصدریة وقد تکون
زائدة ایضا فالمراد بقوله اما کافة مثال کذا قال مولانا عبد الغفور قوله موصولة وذکر غیر الموصول
بالتبع فلا یرد الخروج من البحث قوله نحو ما عندك الخ انما اورد المثالین لان الاول مثال جملة اسمیة
لان ما مبتداء وما بعده خبره والثانی مثال الفعلیة لکن فعلت فعل وفاعل وقوله ما مفعول مقدم و
قد یراد من ما الاستفهامیة التحقیر والتعظیم والانکار والتعجب قوله بما معجب وهو صیغة اسم الفاعل
فیکون مفردا وانما اول معجب بیعجبك لیعلم ان معجب نکرة لان تنکیر الجملة ظاهرة لان معجب یحتمل
ان یکون علما لشخص قوله من الاعرابیات لکلمة ما وقوله فرجة بفتح الفاء والراء صفة الامر لان اللام
فیه للعهد الذهنی ومعنی الفرجة ازتنگی ودشواری بیرون آمدن کذا فی الصراح والمراد من النفس
اما نفس البعیر او نفس صاحب البعیر ای یعقد صاحب البعیر عقدة تا حقیقة لان الصاحب یفرح بعقدة
شدیدة لئلا یخلص البعیر قوله ای یکون التخلیص له منه ممکنا واما علی تقدیر الاول یکون المعنی
ربما یکون الشیء لا ترضی به النفوس وان امکن التخلیص واما اذا لم یکن التخلیص منه فهو یکره لا محالة
قوله کحل الخ ای حل العقدة التی فی رکبة البعیر الذی شد بالحبل لئلا یخلص قوله ای رب شیء
جواب سوال وهو ان الجملة اذا وقعت صفة لابد من عائد فیها فاجاب بقوله ای رب شیء
الخ یعنی ان العائد محذوف وقد مر ان العائد للمفعول یجوز حذفه قوله وتامة ای غیر محتاج
الی صلة او صفة قوله عند ابی علی لان ما فی نعما تمیز وهو من النکرات قوله عند سیبویه لان ما فی
نعما بمنزلة الفاعل وفاعل فعل المدح لا یکون الا معرفة کما ستعرف قوله فنعما هی فنعم مسند الی الضمیر
وما نکرة مفسرة له وقوله هی مخصوص بالمدح قوله ای نعم شیئا بناء علی الاول او نعم الشیء بناء
علی الثانی قوله ای ضرب کان ای عظیما او حقیرا اعلم ان ما الاسمیة من المبنیات بای معنی کان
للاحتیاج فان قیل ان الاحتیاج مفقود فی التامة قلنا اما ما التی هی تامة فلمشابهتها بالتی یکون
غیر تامة فی الصورة قوله نحو قول الشاعر کفی بنا الخ المقصود بالتمثیل هو کلمة مَن فی قوله من غیرنا
وقوله غیرنا صفة مفردة لمن وقوله بنا بمعنی لنا وقوله فضلا تمیز عن نسبة کفی الی بنا وقوله علی من
جر محلی وقوله حب مضاف الی النبی فاعل لکفی وهو المضاف الی الفاعل وقوله ایانا مفعول
له للمصدر ومعناه کفایت میکند مارا فضل وبزرگی بر کسیکه غیر ما ہست دوست
بودن نبی که محمد صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم ست مارا قوله فان کلمة من لا یجیء تامة
ای لم یسمع من العرب ومسائل النحو بناء علی السمع قوله فی ثبوت الامور اللغة ..
جواب سوال وهو انا لا نسلم ان ای وایة کمن لانهما من المعربات ومَن من المبنیات

فاجاب بقوله في ثبوة الخ قوله ايهم لقيت اى لقيته فالعائد محذوف لانه مفعول قوله نحو اياما
تدعو وهو بمعنى متى وقوله تدعو فعل الشرط وقوله فله جزائه لما قال المسلمون الله الرحمن الرحيم
وغيرها من الاسماء فقال الكفرة فعلى هذا يلزم تعدد القدماء فقال الله تعالى في جوابهم
اياما تدعو فله الاسماء الحسنى اى لذات الله تعالى اسماء كثيرة مع اتحاد المسمى قوله قيل اى لفظ
دنقه نحو مررت برجل اى رجل قوله يسأل عن حاله فالسؤال يدل على كونها استفهامية اے
يسئل عن حال الرجل لا يعرف حاله كلواحد جواب سوال وهو انه فات المطابقة بين الراجع و
المرجع قوله بالاتفاق جواب سوال وهو ان قوله وحدها ليس على ما ينبغي لانه كما ان اى واية
معربة كذلك اللذان واللتان وذو الطائية فاجاب بقوله بالاتفاق قال مولنا عصام الدين
ان الشارح ضاع ما هو المقصود من عبارته وهي قوله وحدها لان المقصود انهما معربة وحدها
عند المصنف بخلاف اللذان واللتان فانهما معربة عند المصنف اقول ان حاصل لكلام الفاضل
المذكور راجع الى كلام الشارح لان حاصل كلام الشارح ان المصنف متفق مع النحاة في كونها معربة
واختلفوا في اللذان واللتان قوله لا يشاركها غيرها جواب سوال وهو انا لا نسلم انها معربة
وحدها لان ذيا وغيرا ايضا معرب فاجاب بقوله لا يشاركها في الاعراب غيرها من الموصولات
يعنى ان الاختصاص اضافى غير حقيقي قوله لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد ولما قيد المضاف
بالمفرد لا يرد حيث واذ واذا لانها تضاف الى الجملة ولما قيد بقوله التزم لا يرد كم الخبرية لعدم لزوم
الاضافة فيه حيث يقال كم رجلا بالنصب ايضا كما يقال كم رجل بالاضافة وانما جعل لزوم الاضافة
الى المفرد من خواص الاسم المتمكن لانها بمنزلة التنوين المنافى للبناء وانما لم يجعلوا الاضافة الى الجملة
كذلك لان المضاف الى الجملة كالمقطوع عن الاضافة اذ الاضافة الى الجملة في الحقيقة اضافة
الى مضمونها وهو غير مذكور صريحا فكان في حكم المقطوع عن الاضافة قال الوفى وانما التزم في اى
الاضافة لان وضعها ليفيد بعضها من الكل وذلك يكون بالاضافة فان قيل لما كان الاضافة
اى منافية للبناء ينبغي ان لا يبنى مع حذف صدر صلتها ايضا لان كثرة الاحتياج لا يرفع المنافات
قلنا ان لزوم الاضافة الى المفرد مناف للبناء واى اذا كانت مضافة وحذف صدر صلتها يبقى
في صورة المضاف الى الجملة واجيب ايضا ان المنافات امر قياسي والبناء سماعي قوله الا اذا
كانت موصولة جواب سوال وهو انه يلزم التناقض في كلام المصنف لانه قال سابقا ان اى يجئ
بوجوه اربعة ويعلم من قوله الا اذا حذف صدر صلتها انه موصولى فقط فاجاب بقوله الا اذا
كانت موصولة قوله حذف صدر صلتها انما قال صدر احترازا عن الاخر لان حذفه غير مسموع
في كلامهم قوله اى هو اشد وانما لم يكن قوله اشد مبتدأ وقوله على الرحمن خبره باعتبار المتعلق

والجملة صلة اى

له ينبغي ان يقول وهما معربة عنده لعدم لزومها ای كلواحد ١٢م

له في تفسير القاضي لما سمع الكفار النبي عليه السلام يقول يا الله يا رحمن فقالوا انه ينهانا ان نعبد الهين وهو يدعو الهين نزلت ايها الاية ١٢م

لان اشد لا يصح ابتدائية للقسم الاول من المبتدأ ولا نيقسم الثانى منه لان الاول لا يكون نكرة محضة وقوله اشد نكرة واما الثانى فهو لا يكون الا صفة مصدرة بحرف النفى والاستفهام وقوله اشد وانكان صفة لانه اسم تفضيل لكن لم يكن مصدرة بهما قوله فيمن قرء بالضم اما اذا قرء بالفتح نحو لا يصح الاستدلال به باعتبار انه مفعول به لقوله لننزعن اعلم انه ليس فى قرأة الضم الوفاق على انها موصولة مبنية فان الكوفيين ذهبوا الى ان اے هذه استفهامية معربة مرفوعة على الابتداء وخبره اشد والجملة صفة شيعة على اضمار القول اى كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد وقوله من كل شيعة معمول لننزعن كما يقال اكلت من كل طعام فيكون من للتبعيض كذا قال عبدالرحمن الاصفرائنى قوله لننزعن اى لنخرجنا من كل قبيلة الكفار يوم القيمة اغلظا وعتيا اے سرکشان از دین فيكون صفهم علحدة من غيرهم من الكفار قوله اى امر غير الصلة وهو الاحتياج الى اظهار المحذوف فيعارض الاضافة قوله وبنيت على الضم وانما تعرض الى وجه البناء بالحركة مع انه لم يتعرض اليه فيما سبق اصلا لان منصب الشارح رح ههنا ان كل ما هو مبنى على الفتح لم يتعرض الى وجهه لظهوره وهو الخفة وكلما هو مبنى على غير الفتح يتعرض اليه لعدم ظهوره قوله لتشبيهها بالغايات وتحقيق الغايات ستعرف فى بحث قبل وبعد من الظروف فلا نبين ههنا قوله ما يوضحها وهو صدر صلتها لان الصلة توضح الموصول قوله ما يبينها وانما لم يقل ما يوضحها لان تجدد الالفاظ طريقا عندهم قوله ولم تستثنى الموصوفة الخ جواب سوال وهو انه ينبغى ان يستثنى اى الموصوفة كما استثنى اى الموصولة اذا حذف صدر صلتها نحو يا ايها الرجل فان الرجل صفة اى وهو مبنى قوله وبناء الموصوفة لهذا اى لكونها منادى مفرد معرفة لا لكونها موصوفة والرجل صفة قوله وفى ماذا صنعت وجهان والغرض فى هذا البحث ان ذا بعد ما الاستفهام لا يلزم ان يكون موصولة فقط بل يكون للاستفهام بدون معنى الموصول وانما زاد قوله فى قولهم لان حرف الجر لا يدخل على الجملة بل على المفرد قوله ان معناه جواب سوال وهو ان كون ما الذى احد الوجهين مجهول لا يعلم ان المراد من الوجهين الوجهين فى معناه او فى لانمه او فى دليله فسأل سائل اى المعنى مراد ههنا فدفع بقوله ان معناه يعنى ان الوجهين فى معناه قوله على ان يكون ذا بمعنى الذى قد سبق ان ذا اذا كان بعد ما الاستفهامية يكون بمعنى الذى فقوله على ان يكون الخ اشارة الى بيان المقابلة مع الوجه الثانى وايضا اشارة الى دفع الوهم وهو ان كلمة الذى مقدرة مع ماذا فدفع بقوله على الخ قوله فيكون التقدير اشارة الى ان يتركب ذا مع ما لا يزيل الاستفهام من كلمة ما قوله اى صنعته اے العائد ههنا محذوف قوله فما مبتدأ وانكان نكرة وما بعده اى الموصول مع الصلة خبره وانكان معرفة لان هذا

له فاجاب بقوله ولم يستثن الموصوفة ۱۲

عه بصيغة المجهول ههنا وفى ما سيأتى ۱۲ مولوی عبد الرحیم غفرله

النكرة فی الواقع معرفة لان معناه اهذا ام ذاك وهذا من المعارف كما فی قولهم من ابوك كما مر فی المرفوعات مع التحقیق **قوله** او بالعكس ولكن تقدیم الخبر لتضمنه بما له صدارة الكلام وهو الاستفهام الاول مذهب سیبویه والثانی مذهب الجمهور **قوله** ای مرفوع جواب سوال وهو انه لا یصدق الرفع على الجواب لان الرفع عبارة عن الحرف او الحركة وانما اد قوله و نح اشارة الى ان قوله وجوابه رفع لیس جملة مستقلة **قوله** ای الذی صنعته الاكرام فالموصول مع الصلة مبتدأ وقوله الاكرام خبر بحذف ضمیر الفصل فی قول الشارح لا فی قول المتكلم ای هو الاكرام **قوله** وههنا عبارتان ای اعتباران **قوله** بكمالها ای مجموعها والضمیر راجع الى لفظة ماذا **قوله** والظاهر الخ جواب سوال وهو انه لما كان فی ای شیء اعتباران نحو صار فیماذا صنعت ثلثة اوجه لا وجهان فاجاب بقوله والظاهر او ان فی قوله والظاهر اشارة الى الاعتراض وحاصله ان قوله ههنا عبارتان الخ منقول من بعض الشارحین وانما اورد الشارح لورود الاعتراض علیه بقوله والظاهر الخ **قوله** لیس لكل منهما معنى بالاستقلال بل لاحدهما معنى وخبر للتقویة **فان قیل** على تقدیر كون كلمة ذا زائدة لا یكون له معنى اصلاً فكیف یصح قوله لیس لكل منهم معنى بالاستقلال **قلنا** هذه سالبة لا تقتضی تحقیق الموضوع **اجیب** عنه ان مراد بعض الشارحین مثل ما قال المعترض ولذا قال وههنا عبارتان ولم یقل ههنا توجیهان **او نقول** ان معنى قوله بكمالها ان لكل واحد منهما دخل فی هذا المعنى باجتماعهما مثل كذا لعدد مركبا من الكاف وذا **قوله** فی كون كل منهما جملة فعلیة **فان قیل** من این علم ان ماذا صنعت اذا كان بمعنى ما الذی یكون جملة اسمیة واذا كان بمعنى ای شیء یكون جملة فعلیة **قلنا** ان كلمة ما فی الصورة الاولى لم یكن مفعولا لصنعت بل مبتدأ وفی الصورة الثانیة مفعول لصنعت لان للفعل ثمه هو العائد المقدر فی الصلة الراجع الى الموصول وههنا العائد غیر موجود ای لا یحتاج الى تقدیر العائد لعدم وجود الموصول فیكون كلمة ما هی المفعول لقوله صنعت **قوله** ویجوز فی الاول اشارة الى ان المطابقة بین السوال والجواب امر مرجح لا واجب **قوله** ولم یعتبر المصرح الخ جواب سوال ظاهر **قوله** اسماء الافعال **وههنا بحث** وهو ان المصنف قدم فی الاجمال المركبات والكنایات على اسماء الافعال والاصوات **حیث قال** وهی المضمرات واسماء الاشارات والموصولات والمركبات والكنایات واسماء الافعال والاصوات الخ وقدم فی التفصیل اسماء الافعال والاصوات على المركبات والكنایات والله اعلم بما خطر ببال المصنف **قوله** ای اسم كان انما فسره بالاسم لرعایة المعرف لانه اسم من الاسماء لان التعریف انما یكون للجنس بالجنس وفسر فی الاسماء الاشارات بالاسماء لصحة الحمل والكل من الوجیه **قوله** الذین هما من اقسام الخ فیه اشارة الى وجه بناء اسماء الافعال **قوله** مشابهته لمبنی الاصل لانها بمعنى الامر والماضی وكون الشیء بمعنى الامر والماضی من المشابهة

بحث اسماء الافعال

له بان لفظ ما فرد ما بعده مبتدأ ۱۲م
له ای وجیه الدین محشی هذا الكتاب ۱۲م

التی هی موجبة للبناء **قوله** فما قیل جواب دخل وهو ان اُفِّ واَوَّه من الاسماء الافعال مع انهما
بمعنی المضارع فالتخصیص بالامر والماضی باطل فاجاب بما حاصله انه ذکر المضارع واراد منه
الماضی ای ذکر اتضجر بصیغة المضارع المتکلم الواحد والمراد منه تضجرت بصیغة الماضی للتکلم
الواحد فقوله قیل الفاء للتفریع علی قوله بمعنی الامر والماضی **قوله** اف بضم الهمزة وتشدید
الفاء وکسرها **قوله** اوه بفتح الهمزة وتشدید الواو وفتحها وسکون الهاء **قوله** عبر عنه جواب
سوال وهو انه لما کان المراد منهما هو الماضی فما الباعث علیهم انهم عبروا عنهما بالمضارع الحالی ..
حاصل الجواب انما عبروا عنهما بالمضارع لان معناهما لیس علی الماضی بل علی الحال **فان قیل**
لما کان التعبیر عنهما بالمضارع فیکون علی صیغة المضارع ومعناهما لما کان علی الحال فیکون
ایضا مضارعا فمن این علم المراد منهما تضجرت وتوجعت ای من این علم انهما علی الماضی اجیب
عنه وان لم یکن صیغتهما ولا... معناهما ماضیا لکن استعمال اسماء الافعال بمعنی الامر والماضی کثیر
فعلم انه فی الاصل علی صیغة الماضی **فان قیل** لما کان اسماء الافعال بمعنی الامر والماضی کان
حقها ان لا یکون لها محل من الاعراب کالامر والماضی یعنی ینبغی ان تکون مبنی الاصل **قلنا**
انها فی الاصل مصادر اوظروف اوجار ومجرور کما مر فی صدر الکتاب فی بحث الاسم فلذا
لا تکون مبنی الاصل وقیل اشارة الی توطیة الاعتراض ان اسم الفعل ای هیهات اسم الفعل
مبتدأ والفاعل سد مسد الخبر. وفیه ان معنی الفعل ینافی الابتداء **قلنا** ان هذا القسم من
المبتدأ لکونه مسندًا لا ینافیه معنی الفعل **فان قیل** ان معنی الفعل لو لا ینافی الابتداء لصح ان
یقال لکل فعل انه مبتدأ ای القسم الثانی منه **قلنا** ذلک امر اصطلاحی وان هذا القسم من المبتدأ
ثابت بحسب الضرورة ولا ضرورة فی الافعال لجواز ان لا یکون لها محل من الاعراب بخلاف الاسم
فان خلوه من الاعراب غیر معهود فلابد ان یخرج له وجه وللجمهور ان یقولوا ان القسم الثانی من
المبتدأ یاول بالاضافة الی انه مسندًا الیه لان قولک اقائم زید فی قوة ان صاحب القیام هو زید
ولا یتصور ذلک فی الفعل وما هو بمعناه ولهذا جعل بعضهم عامل الرفع فی المبتدأ مطلقا ای سواء
کان من القسم الاول او الثانی کونه مسندًا الیه **قوله** رویدا زیدًا فی الاصل تصغیر ارواد ..
مصدر اَرْوَدَ **قوله** وهیهات ذلک اشار بالمثالین الی تقسیم اسماء الافعال الی ما کان بمعنی
الامر والماضی والی ما کان متعدیا او لازمیًا والی ما کان المنقول عنه مستعملًا اولا وتحقیق
الاخیر فی صدر الکتاب فی بحث الاسم **قوله** بفتح التاء لان الاصل فی البناء هو السکون
لکن ههنا یلزم التقاء الساکنین فحرکوه بالفتح لانه اخف الحرکات **قوله** بکسرها الخ لان الساکن
اذا حرک حرک بالکسر **قوله** وبالضمة الخ لتقویة العمل قال الشیخ الرضی فتحت التاء نظرًا الی اصلهن کان مفعولًا مطلقا
ثم جعل بمعنی الفعل وانما کسرت للساکنین وضمت للتنبیه لقوة الحرکة علی قوة معنی البعد اذ معناها البعد قال بعض النحات ان مفتوحة
التاء مفردة اصله هیهیة کزلزلة قلبت الیاء الاخیرة الفا لتحرکها وانفتاح ما قبلها و التاء

فالوقف علیها بالهاء واما المکسورة التاء فجمع کمسلمات فالوقف علیها بالتاء وللضمومة التاء یحتمل الافراد والجمع فیجوز الوقف بالهاء والتاء کذا قال مولٰنا عبد الغفور قوله وقدم الامر جواب سوال وهو انه لم لم یقدم الماضی مع انه مقدم فی الواقع قوله والذی حملهم جواب سوال وهو انه لما کان اسماء الافعال بمعنی الامر والماضی لما سمی باسماء الافعال ولم یسم بعین الافعال فاجاب بقوله والذی الخ فقوله والذی مبتدأ وقوله امر لفظی خبره یعنی الشیئ الذی باعث علی النحاة علی ان قالوا اسماء الافعال لیست عین الافعال مع انها تؤدی معنی الافعال هو امر لفظی یعنی ان صیغها لیست صیغ الافعال وایضا لا تتصرف تصرف الافعال من المؤنث والتثنیة والجمع والغیبة والمضارع واسم الفاعل الی غیر ذلک واجاب البعض عن هذا الاعتراض بوجه اخر وهو انما یسمی باسماء الافعال لانها موضوعة للفظ الامر والماضی لا لمعناهما فرد الشارح علیهم بقوله لا انها موضوعة لصیغ الافعال قوله قال الشیخ رضی الخ اشارة الی تائید النفی المستفاد من قوله لا انها موضوعة قوله الذی ای اسکت الذی قوله نحو علم ای منه علم اللفظ ای للفظ اسکت قوله بشیئ الخ ضبر لیس قوله اذ العربی القح ای الخالص ای الذی کان ابه وامه جمیعا من العرب والمراد منه لازمه ای الفصیح قوله ربما یقول صه او مه منه اسکت مع انه لم یخطر بباله لفظة اسکت بل ربما لم یسمعه بان کان صغیرا یعرف بعض الالفاظ ولا یعرف البعض قوله اصلا ای لا مع المعنی ولا بدونه قوله ولهذا قال الخ ای لاجل انها موضوعة لمعنی الفعل لا للفظ قال اسماء الافعال ماکان بمعنی الامر والماضی یشارک معناها معناهما قوله ولم یقل ماکان معناه الامر والماضی ای ماکان معناه لفظ الامر والماضی لان الامر والماضی فی الاصطلاح عبارة عن اللفظ قوله والمتبادر جواب سوال وهو انه ینبغی ان یکون الضارب فی ضارب امس اسم فعل لانه بمعنی ضرب فاجاب بقوله والمتبادر ای المتبادر من قوله اسم الفعل بمعنی الامر والماضی انه کذلک بحسب الوضع لانه بصدد بیان الاوضاع فان قیل انه لما کان بمعنی الامر او الماضی وضعا صدق حد الفعل علیه قلنا انها وضعت اولا اسماء ووضعها بمعنی الفعل وضع عرفی واستعمالی لان الوضع علی ثلثة اقسام لغوی وعرفی وشرعی فان قیل لو قال الضارب فی الماضی لکان احسن لانه شامل لجمیع ما مضی وهو المراد لا الامس قلنا سلمنا ان الحکم مطلق غیر مختص بالامس لکن لما کان هذا القول مسموعا فلذا اختصه قوله وفعال وانما خص البیان بوزن الفعال ولم یبین الغیر من اسماء الافعال للاختلاف الواقع فی وزن فعال فلذا اختصه قوله اعلم ان ما یوزن علی فعال علی اربعة اقسام احدها اسم الفعل کنزال بمعنی انزل والثانی بمعنی المصدر نحو فجار بمعنی الفجور والثالث بمعنی اسم الفاعل نحو یا فساق بمعنی یا فاسق والرابع علم للاعیان المؤنثة نحو قطام وغلاب وحکم قسم الاول والثانی والثالث انها مبنیة بالاتفاق وحکم قسم الرابع انه مختلف فیه عند الحجاز مبنی وعند بنی تمیم معرب کما بین المصرح قوله ای ما یوزن جواب سوال وهو ان

[illegible]

فات المطابقة بين المثال والممثل لان الممثل فعال والمذكور فى المثال نزال قوله الكائن انما قدر معرفة
اشارة الى انه صفة فعال وليس بحال منه عند ابن مالك كما هو معتبر فى كثير من المواضع وانما اختار
الصفة على الحال لحق انه المعنى فقوله فعال مبتدأ وقوله بمعنى الامر صفة وقوله من الثلاثى صفة الامر
وقوله قياس خبر للمبتدأ قوله المشتق ولا يخفى ان تقدير المشتق اولى والاليق ههنا من تقدير الكائن
فما ذكره مولانا عصام الدين ان تقدير الكائن اعرف ليس على ما ينبغى قوله من الثلاثى يعنى
كلما كان ثلاثى للمجرد يجيئ منه فعال لا محالة قوله اى قياسى جواب سوال وهو انه لا يصح حمل قوله
قياس على فعال للزوم حمل الوصف على الذات فاجاب انه بحذف ياء النسبة او بحذف المضاف
اى ذو قياس قوله قال سيبويه اشارة الى تائيد قول المصنف والى انه تابع سيبويه ههنا قوله
فلذا اياول الخ اشارة الى الجواب ثم يرد عليه ان الاطراد عبارة عن القاعدة الكلية فكيف يكون المراد
منه الاكثر فاجاب بقوله فكانه قياس لكثرته يعنى انه قاعدة كلية حكما لان للاكثر حكم الكل قوله
واما فى الرباعى اشارة الى ان تقييد المصنف بالثلاثى احتراز عن الرباعى يعنى مجيئ اسم الفعل
من الرباعى بمعنى الامر لا يكون الا نادرا لا بمعنى ان فعال بمعنى الامر اصلا فان ماجاء من
اسماء الافعال فى الرباعى كلمتان احدهما عرعار والاخر قرقار على وزن فعلال فان عرعار
حكاية صوت الرعد وقرقار حكاية صوت الصبيان وهما فى الاصل عارعار وقارقار قوله
حال كونه بيان لنصب قوله مصدرا وصاحب الحال هو الضمير فى قوله مبنى وهو مفعول ما لم
يسم فاعله والعامل فى الحال هو لفظ مبنى والحال يتقدم اذا لم يكن العامل معنويا وانما اشترط
ان يكون المصدر معرفة ومونثا لانه اذا كان معرفة ومونثا يكون له زيادة المشابهة بالفعل
فى ثبوت الفرعية كما مر فى غير المنصرف واما اذا كان نكرة فلا يكون مبنيا نحو ذهاب قوله
بمعنى الفجرة او الفجور احدهما مصدر والاخر اسم المصدر او احدهما ذو تاء والاخر بلا تاء
وانما اورد معرفتين اشارة الى ان فجار معرفة قوله قال الرضى اشارة الى الاعتراض
اجيب عنه ان انتفاء الدليل القطعى لا يدل على انتفاء الظنى بل يدل على اثباته والدليل الظنى كاف
فى المسائل النحوية لان دلائل النحو كلها ظنى وان كان مسائله قطعية او نقول لا نسلم انه لم يوجد
الدليل لانهم قالوا فجار لامرأة قبيحة فلما كانت صفتها معرفة ومونث علم ان موصوفها كذلك
قوله اى كل واحد اشار به الى ان الضمير فى مبنى راجع الى القسمين بتاويله بكل واحد وهو تاويل
شائع فلا يرد ان ههنا لابد ان يقول مبنيان ثم المتوهم لما توهم ان الضمير فى مبنى راجع ايضا
الى فعال بمعنى الامر فعلى هذا يلزم الاستدراك لان ابنيته اسماء الافعال علم من صدر
الكتاب حيث قال وهى المضمرات واسماء الاشارات واسماء الافعال فدفع بقوله من
القسمين الاخيرين قوله مبنى انما ذكره ليعلم ان قوله لمشابهته متعلق به ثم الضمير فى قوله لمشابهته
راجع الى فعال مصدرا

او صفة والضمير فى قوله راجع الى فعال بمعنى الامر **قوله** معدول عن الامر الفعلى انما قال هذا لان اسم الفعل بمعنى الامر ايضا امر لكن يقال له امر اسمى فكما يكون نزال معدولا عن انزل فكذلك فساق معدول عن فاسقة وفجار عن الفجرة وانما بين الشارح العدل فى جانب المشبه به ولم يبين فى المشبه لانه بينه سابقا بقوله فجار بمعنى الفجور والفجرة وفساق بمعنى فاسقة ونزال وان بينه المصنف رح حيث قال كنزال بمعنى انزل لكن لم يبينه الشارح وايضا ان بيان المشبه به توطية الى ورود الاعتراض بقوله قال الشارح الرضى فلذا بين العدل فى المشبه به واما المشبه فلا يرد الاعتراض فلذا لم يبين **فان قيل** ان ذلك الاعتراض كما يرد على المشبه به كذلك يرد على المشبه **قلنا** سلمنا ان الاعتراض الاول وارد على المشبه لكن الاعتراض الثانى غير وارد على المشبه به فقط وهو قوله كيف والاصل الخ وانما اعتبر العدل فى البناء لان المشابهة فى الزنة فقط غير كافية فيه والا لزم بناء سلام وكلام فان قيل لا دليل على كون فجار معدولا عن الفجرة وفساق عن فاسقة لجواز ان يكونا مترادفين قلت فليكن العدل فيه تقديريا فلا يحتاج الى الدليل او نقول الدليل عليه وجود المبالغة فى نزال دون انزل فلا يكونا مترادفين لكن اشتركا فى المعنى الاصلى وهو ليس الا معنى العدل **قوله** قال الشارح الرضى الخ اشارة الى الاعتراض قوله أرى صيغة المضارع للمتكلم الواحد المجهول يعنى ان الناس يقولون اسماء الافعال معدولة لكن لا دليل لهم عليه اجيب عنه فليكن المراد بالعدل ههنا التقديرى فلا يحتاج الى الدليل **فان قيل** لا حاجة للبناء الى العدل لوجود دليل اخر وهو الاشتراك فى المعنى مع المبنى الاصل وهو الامر والماضى والعدل التقديرى لا يكون الا للحاجة **قلنا** الاشتراك فى المعنى بين الشيئين لا يكون الا باحد الامرين اما بالترادف او العدل والاول غير مستقيم لوجود الزيادة فى احدهما وهى المبالغة فتعين العدل **قوله** كيف والاصل آه اشارة الى الاعتراض الثانى **قوله** ان لا يخرج يعنى الاصل ان يكون المعدول من نوع المعدول عنه فان كان المعدول عنه اسما او فعلا او حرفا ينبغى ان يكون المعدول كذلك. **فان قيل** هذا الاصل لا يجرى فى ثلث من ثلثة ثلثة لان المعدول من نوع الاسم والمعدول عنه من نوع المركب قلنا ان ثلثة ثلثة وان كان مركبا لكن ماخوذ من المفرد وهو ثلثة فيكون مفردا باعتبار الماخذ منه فلا يخرج المعدول بالعدل من انواع اصل المعدول عنه او نقول انه اسم باعتبار الاجزاء **قوله** واما المبالغة هذا ايضا من مقولة الرضى حاصله ان الشارح الرضى قال فى كتابه ان العدل لما لم يستقم فالاولى ان يقول المص لمشابهته له مبالغة وزنة بان يذكر المبالغة فى موضع العدل ثم كان السائل سال ما وجه اولوية المبالغة على العدل فليكن الخلل فى المبالغة ايضا فبين وجه الاولوية بقوله واما المبالغة فثابتة فى الكل يعنى لا يظن الخلل فى ذكر المبالغة كما ان الخلل فى ذكر العدل **قوله** وبين وجهها اى بين الرضى وجه المبالغة **قوله**

فی کلام طویل اشارة الی وجه عدم ذکر الشارح عنه ای عن البناء الخروج عن النوع یضر فی العدل الذی هو سبب منع الصرف واما فی البناء فغیر مضر والفرق ان الانصراف وعدم الانصراف صفتان للاسم دون الفعل فلو خرج من الاسم الی الفعل لم یکن منصرفا ولا غیر منصرف واما البناء فهو صفة الاسم والفعل جمیعا فلا یضر خروج احدهما الی الاخر بالعدل **قوله** وفعال حال کونه علما قال عبد الغفور رح حال ای الی علما من مفهوم قوله مبنی فی الحجاز ومعرب فی تمیم ای ما اختلف فیه حال کونه علما للاعیان وانما قلنا ذلک لانه ان تعلق بکل واحد من قوله مبنی ومعرب لزم توارد العاملین علی اثر واحد وهو ممنوع وان تعلق باحدهما لزم خلو الاخر عن التعلق بهذا الحال وهو لا یجوز قال **عصام الدین** لا حاجة الی ما قال فاضل المحشی رح لانه حال من ضمیر مبنی وقوله معرب مستغن عن التقیید بالعلم لان الضمیر فی معرب راجع الی فعال المقید بالعلم لکن علی هذا لا یکون مبنی ومعرب علی اسلوب واحد فالفضل لمن تقدم **قوله** ای لعین من الاعیان **جواب سوال** وهو انه لما کان علما للاعیان فلو کان علما للعین ینبغی ان لا یبقی وایضا فات المطابقة بین المثال والممثل لانه جمع وذکر فی المثال قطام وغلاب وهما علم للمفرد فاجاب بقوله ای لعین من الاعیان **قوله** لیخرج باب فساق ای ما هو صفة ولیس بعلم **قوله** صفة علما دفع توهم وهو انه صفة الاعیان فعلی هذا فات المطابقة بین الصفة والموصوف فی الافراد والجمعیة فدفع بقوله صفة علما ثم یرد علیه لما کان قوله مؤنثا صفة وهو قید وهو ینقسم الی الاحترازی والواقعی فسال سائل انه من ای قبیل فاجاب انه قید واقعی **فان قیل** فلم لا یجوز ان یکون احترازا عن فعال علما للمذکر قلنا ان الکلمة التی هی علی اربعة احرف لا یخرج عن التانیث بجعلها علما للمذکر لان الحرف الرابع قائم مقام تاء التانیث فلا یصح جعله قیدا احترازیا **قوله** کقطام معدول عن قاطمة وهی امرءة عاض بالاسنان وغلاب من غالبة وهی امرءة ذا شوکة **قوله** کذلک ای علما للمؤنث **قوله** فی استعمال جواب سوال وهو انه لا یصح ظرفیة الحجاز للمبنی لان الظرف علی قسمین حقیقی کزمان ومکان واعتباری کظرفیة الاوصاف للموصوفات کزید فی العلم وفی الکرم والحجاز لیس بواحد منهما فاجاب بقوله فی استعمال ولا شک ان الاستعمال صفة للمبنی لان الاستعمال نسبة بین المستعمل والمستعمل وهو المبنی والنسبة قائمة بالطرفین لان المبنی احد الطرفین وانما زاد الاهل لان الحجازیة عبارة عن الوطن **قوله** الا ما کان فی اخره استثناء من المحذوف وهو الاتفاق یعنی معرب باتفاق بنی تمیم الا ما فی اخره راء ای لیس الاتفاق فیما فی اخره راء **قوله** ای الذی فعال فقوله فعال التعبیر عن کلمة ما وانما زاد لفظ فی لان فعال محل الاتفاق وحده فیکون ظرفا **قوله** فان بنی تمیم اختلفوا فیه اشارة الی دلیل استثناء ذات الراء عن اتفاق بنی تمیم **فان قیل** ما لبنی تمیم ان عندهم فعال مصدرا وصفة مبنی وفعال علما للاعیان معرب قلنا ان مشابهة

فعال مصدرا او صفة بفعال بمعنى الامر اتم من حيث ان كلاهما من الاعراض او لقوله ان
مشاكلة فعال المصدر او الصفة اكثر ما كان بمعنى الامر لان فعال بمعنى الامر للمبالغة وفساق
وفجار ايضا للمبالغة بخلاف ما كان علما للاعيان لان المبالغة في الاعلام غير ملحوظ قوله
علما لكوكب اى كوكب معين قوله كالمكررة لانها يقرء مشبعا وانما عنوا بينا ههنا رمثلا ليحصل
الكسر اللازم بسبب البناء وانما احتيج الى الكسر اذ كسر الراء مصححة للامالة وانما احتيج الى الامالة
لانها امر مستحسنة لان الامالة ميلان الفتحة الى الكسرة والالف الى الياء فحضار بفتحة الضاد فيه
ميل الى الكسرة والالف الى الياء وذا يكون بكسر الراء قوله اعلم ان الاصوات اشارة الى
تقسيم الاصوات والغرض في التقسيم طوتية الى الاعتراض حاصله ان التعريف غير جامع
ثم اجاب عنه بقوله والمراد بالاصوات ههنا الخ كما ستعلم فيما بعد قوله على لفظ الانسان
فهو ليس من مبحث النحوي وانما لم يقل على لفظ العرب لان الاصوات غير مختصة بالعرب
قوله الى باب المصادر اى الى ما يدل على الحدث فقط سواء كان مصدرا او اسم المصدر فلا
يرد ان المصدر ما يشتق منه وهو غير لازم ههنا قوله ولم تصر الخ بيان لزوم المصدرية
قوله وصارت بيان عدم لزوم المصدرية قوله واها اى خوش بودن بالتنوين على وزن
فعل يقال في وقت التعجب وحكمه حكم المصادر من الاعراب ووقوعه مفعولا له ومفعولا
مطلق مثل عجبت واها قوله مه وصه الاول بمعنى اترك والثاني بمعنى اسكت وهما في
الاصل اصوات بعد السكون ثم نقل الى المصادر ثم نقل الى اسم الفعل لكن اذا كانا بالتنوين بمعنى
منع ما وسكوت ما وان كان بلا تنوين بمعنى منع الان .... وسكوت الان والمنع والسكوت
مصدران لكن المصدرية غير لازمة منهما قوله فنبه على انواع اى الاصوات التي هي غير
منقولة الى المصادر قوله كقول المتندم اے ندامت كننده قوله وى دح وحينئذ لا يقصد
الانسان اى ان يحكم عليها وبه لانها لا يكون الا ما يكون له معنى مستقل بالوضع وهذا
المعنى ليس بالوضع بل بالطبع وايضا لو كان احدها لفات الغرض وهو الصوت عند التندم
او التعجب قوله بان يصدر من نفسه جواب سوال وهو ان الحكاية عبارة عن عين المحكي
عنه من غير تغيير وههنا ليس كذلك لان غاق مركب من الحروف وليس في صوت الغراب
حروف فاجاب بقوله بان يصدر قوله وثم ايضا لا يقصد لانه لا يدل على معنى اصلا والمحكوم
عليه وبه لابد فيهما من ان يكونا دالين على معنى مستقل بالوضع قوله اما الخ جزاء للمنع
لمنع التسكين ٢ قوله وثم ايضا لا يقصد لانه لا يدل على المعنى قوله وهذه الاقسام كلها
اى اقسام اصوات الغير المنقولة كلها مبنية وفي بعض النسخ مبني بتذكير الضمير باعتبار
لفظ الكل قوله لانتفاء التركيب فيها فيكون هذه الاقسام

ص قوله او للدعاء اى للطلب كما يقال به للطيور قوله الخ لا ناخة الخ ويقال في عرفنا اخ لا تا نختم

داخلة في القسم الثاني من المبني وهو قوله او وقع غير مركب اذ ليست هذه الاصوات اسماء بحسب الوضع فيهما بل هي جارية مجرى الاسماء وهو اللسان كما ذكره فيما سياتي ثم يرد عليه فعلى هذا لو كان مركبا مع العامل ينبغي ان يكون معربا كما اذا قلت على سبيل الحكاية قال زيد وي او غاق فان قوله وقع مفعول به لقوله ولا يكون مبنيا الا انه غير داخل في قسمي المبني قوله وي هذا مقول قال فمقول القول وان كان جملة الا انه قد يكون مفردا اذا كان المراد منه نفس اللفظ كما قال المص رح في اسماء الاعداد تقول واحد واثنان فان الواحد مقول لقول مع انه مفرد لاجل ان المراد منه اللفظ لا المعنى قوله او عند اناخة البعير الخ عطف على قوله عند التعجب قوله او غاق عند حكاية صوت الغراب ايض عطف على قوله عند التعجب او عطف على قوله عند اناخة البعير اي اذا قلت قال زيد غاق عند صوت الغراب قوله فهي في هذه الحالة اي حالة الحكاية وهذا القول جزاء الشرط المذكور وهو قوله واذا تلفظ الخ قوله والمراد بالاصوات جواب سوال وهو ان تعريف الاصوات غير جامع الافراد لانه خرج منه الاصوات المنقولة الى المصادر وايض خرج منه الصوت الذي حكى عمرو عن زيد بان يقول قال زيد وي اي الصوت المنقول على سبيل اسم الصوت والمطلوب بيان تنبيه الاصوات مما يصوت به الانسان لغيره كتنبيه صوت بصوت لا بيان الاسماء الدالة على سبيل الحكاية فاجاب بقوله والمراد الخ حاصل الجواب المراد بالاصوات ههنا ليس الاقسام المنقولة الى المصادر بل المراد الاقسام الغير المنقولة بل غير المنقولة ايض غير مراد مطلقا بل التي ليس على سبيل الحكاية فان قيل الاصوات المنقولة الى المصادر وما كان على سبيل الحكاية ايضا اصوات فلم لم يردها المص رح قلنا انما لم يردها المص رح لانهما من الاسماء لا من الاصوات والمطلوب بيان الاصوات لا بيان الاسماء الدالة على الاصوات اعلم ان الحكاية على قسمين احدهما الحكاية عن صوت البهائم والآخر حكاية عن صوت من هو حاكي عن صوت البهائم كما يقول عمرو قال زيد غاق والمراد بقوله من غير نقلها على سبيل الحكاية هو القسم الثاني فلا يرد انه لا حاجة الى اخراج الحكاية لانه مذكور في قول المص رح حيث قال كل لفظ حكي به صوت قوله وهي بهذا الاعتبار اشارة الى الاعتراض وهو ان الاصوات ليست باسماء فلا يصح ذكرها في بحث الاسماء قوله وذكرها في باب الاسماء الخ اشارة الى جواب قوله لجريها وهو اللسان قوله واخذها لواو بمعنى الفاء اي فاخذ حكمها من البناء قوله وبنيت الخ اشارة الى وجه البناء قوله فالاصوات بهذا الاعتبار وهو ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية قوله انما قال لفظ جواب سوال وهو ان المص رح عمدة والمخالفة اذا وقعت في كلام العمدة لابد لها من بيان النكتة فاجاب بقوله انما قال لفظ الخ قوله اي اصدر على لسان الانسان جواب سوالين الاول ان الحكاية عبارة ...... من عين المحكي عنه من غير تغير وههنا ليس كذلك لان غاق مركب من الحروف وليس في صوت الغراب حروف والثاني ان قوله حكي به صوت

مخالف من قول الشارح رح وهو قوله المراد بالاصوات الى قوله من غير نقلها على سبيل الحكاية فأجاب بقوله اي اصدر الخ فالجواب عن الاول ظاهر وكذا عن الثاني اذ فرق بين الحكايتين كما مر آنفا ثم المراد من قوله حكي به صوت الخ من اصوات الحيوانات او الجمادات كضرب الحجارة بالحجارة يصدر منه الصوت ولا يلزم تعريف الشيء بنفسه اذ فرق بين صوتين لان المراد من الاول ما يجري على لسان الانسان ومن الثاني ما يجري على لسان البهائم قوله بل لبعض افراد الانسان له معنيان احدهما ان يصوت لبعض افراد الانسان كالصبيان بان يصوت امرأة للصبي بمثل تا والآخر ان يصوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير مثل وي عند التعجب او الندامة قوله ولم يذكر المص رح الخ جواب سوال وهو ان التخصيص في الرواية يدل على نفي الحكم عما عداه والحال ان الاصوات الغير المنقولة على ثلثة اقسام كما ذكر الشارح رح والمص رح ذكر الاخيرين ولم يذكر القسم الاول وهو ما يعرض للانسان عند عروض معنى كقول المتندم وي فعلم من التخصيص ان هذا القسم غير مبني مع انه مبني ايض فأجاب بقوله ولم يذكر الخ قوله قيل قائله شارح الهندي وانما ذكر جوابه لان جواب الشارح قد مر بقوله مثلا قوله ذلك اي عدم ذكر القسم الاول وحاصل الجواب ان هذين القسمين لما كانا ملحقين بالاسماء المبنية مع ما فيهما من البعد عن الالحاق وهو التعلق بالغير كان القسم الذي ليس فيه ذلك البعد اولى بالالحاق واما كون التعلق بالغير بعدا عن الالحاق ظاهر كذا قال جمال الدين او نقول حاصل الجواب هكذا انه انما لم يذكره لانه يلزم بنائه من بناء القسمين الاخيرين بطريق الاولى لانك قد علمت ان بناءهما لمشابهتهما بالقسم الثاني من المبني فاذا كان كذلك فالقسمان الاخيران اللذان هما قريبان بالتركيب اذا كانا مبنيين فالقسم الاول الذي لا قرب له به اولى لان مشابهته من القسم الثاني من المبني اشد من القسمين الاخيرين اما عدم كونه قريبا بالمركب فظاهر لانه ليس له تعلق بالغير بل هو صوت الانسان ابتداء اما قرب القسمان الاخيران اليه فظاهر ايض لان لهما تعلق الى الغير لكن بالقياس الى البعيد يعني ان التخصيص في الروايات يدل على نفي الحكم عما عداه اذ لم يكن لما عداه ثابتا بطريق الاولى وههنا ثابت بطريق الاولى كما ترى قوله

المركب

اي المركبات المعدودة دفع وهم وهو ان المراد ههنا غير ما في الاجمال فعلى هذا فات المطابقة بين الاجمال والتفصيل فاجاب بقوله اي المركبات المعدودة الخ يعني انه عين ما ذكر في الاجمال بناء على ان المعرفة اذا اعيدت معرفة كانت الثانية عين الاولى يعني ان اللام للعهد لكن لا يصح الحمل اذ لا يقال المركبات اسم مركب الخ وجعل اسم الخ تعريفا المحذوف بتقدير احد نوع المركبات صحيح ظاهر لكن لا يناسب كون التعريف في نظائره للمذكور وجعل اللام للجنس يبطل الجمعية ويرفع اشكال الحمل لكن لا يناسب جعل اللام في نظائره للعهد كذا قال جمال الدين رح اجيب عنه ان قوله كل اسم خبر مبتدأ محذوف اي هو كل اسم والضمير في هو راجع الى المركب الضمني فلا يكون التعريف للمحذوف واللام في السابق للاستغراق بقرينة تقييد الظرف بالبعض فيكون المعنى جميع المركبات من المبنيات فالمثل

لا یصح عد الجمیع من المبنیات لان منها معربات کفلان و فلانة لانه فی الاصل فلان ای فال بکن فی الحال ثم جعل علما قلنا المراد بقوله المعدودة من المبنیات بشرط تضمنها الحرف بقرینة قوله فان تضمن الثانی حرفا فلا یرد فلان و فلانة مثلا ثم ان المص رح ذکر المحدود فی قوله المضمرات وفی قوله الموصول مفردا رعایة لما هو الاصل المقصود فی التحدید وذکر فیما عداهما جمعا رعایة لتطابق التفصیل والاجمال والکل من الوجیه فلا یرد ما قال جمال الدین رح کذا قال صاحب التکملة اعلم ان ذکر لفظ کل فی بعضها للاشارة الی الطرد وترک بعضها رعایة لما هو الاصل لان الاصل عدم ذکر لفظ کل لانه لاحاطة الافراد والتعریف لا یکون للافراد کما هو المشهور فان قیل لم لم یعتذر الشارح عن صیغة الجمع اعنی المرکبات مع ان التعریف للجنس لا للافراد والملحوظ فی الجمع الافراد وکذا لم لم یعتذر رح من لفظة کل مع ان التعریف لا یکون الا بالجنس لا بالافراد والملحوظ فی لفظة کل احاطة الافراد قلنا لما ذکر الشارح رح توجیه صیغة الجمع ولفظة کل فی شرح قوله التوابع کل ثان الخ ترکه ههنا لکن اقال صاحب التکملة فان قیل ان ذکر الشارح رح توجیه لفظة کل ثمه مسلم وذکر توجیه صیغة الجمع ثمه غیر مسلم لانه لم یجد ه کما تری قلنا وان لم یذکره قصدا لکن ذکره فی ضمن بحث لفظة کل حیث قال فالمحدود فی الحقیقة هو التابع فالی المفرد فانظر ثمه فتعلم ثم اعترض الشیخ الرضی من انه لا حاجة الی قوله اسم لان الکلام فی اقسام الاسم ولذا ترک فی غیرها اجیب عنه انه تصریح بما علم ضمنا فلا یقال انه لا حاجة الیه نعم لا بد لاختیار التصریح ههنا والاکتفاء بالقرینة فیما عداها من نکتة وهی انه لما کان فی اسمیتها شبهة لکونها مرکبا الجزء من کلمتین والاسم قسم الکلمة صرح باسمیتها قوله المعدودة من المبنیات فان قیل لما کان المراد من المرکبات ذلک فدخول بعلبک فی التعریف غیر مستقیم لان الجزء الاخیر منه معرب غیر مبنی قلنا انه مبنی فی احد المذاهب او نقول انه مبنی ببعض اجزائه وهو جزء الاول وهو کاف ههنا اعتراض مشهور وهو ان المرکب قد مر فی غیر المنصرف انه غیر منصرف وذکر فی بحث المبنی انه من المبنیات فلا بد من الفرق بین المرکبین اجیب عنه المرکب المبنی هو الذی تضمن الجزء الثانی منه حرفا کخمسة عشر والمرکب الغیر المنصرف هو الذی لم یتضمن الجزء الثانی منه حرفا کبعلبک لکن الجزء الاول منه مبنی لوقوعه فی الوسط قوله حاصل بیان المتعلق قوله من دفع وهم وهو ان من فی قوله من کلمتین للتبعیض لوجود القرینة علی التبعیض وهو دخول من علی المتعدد فیکون معناه المرکب بعض الکلمتین وهو فاسد فدفع بقوله من ترکیب فدخل من علی المفرد وهو الترکیب فلا یوهم التبعیض بل یکون کلمة من للتعلیل کما مر فی بحث المفعول ان کلمة من تجئ للتعلیل کما فی قوله تع خاشعا متصدعا من خشیة الله قوله حقیقة او حکما جواب سوال وهو انه یخرج من التعریف سیبویه ونفطویه قوله اسمین او فعلین فیکون مجموع الاقسام من حیث العقل ستة ولکن ما یکون له مادة من هذه الاقسام هو ان یکون من اسمین او اسم وفعل والاسمان حقیقتان مثل بعلبک واما الاسمان اللذان احدهما کلمة حقیقة والاخر حکما مثل سیبویه وانما المرکب من الاسم والفعل

قـه فانما داخلان فے المرکبات مع انهما لیس بکلمتین من کلمة فان الجزء الاخیر منه غیر موضوع للمعنے اجاب بقوله حقیقة او حکما ۱۲م

مثل بخت نصر فان جزء الاول منہ اسم و الثانی فعل بخت بضم الباء بمعنی الابن بلسان البیان
کما فی القاموس والمراد منہ ملک الملوک قولہ وجعلهما کلمة بالجر علی ترکیب الکلمتین قولہ اصلا
انما استفاد التعمیم من اجزان النکرة اذا وقعت فی سیاق النفی یفید الاستغراق قولہ لا فی الحال
فی حال الترکیب ولا قبل الترکیب اعلم المراد من الترکیب العلمیة ای لا فی حال العلمیة ولا قبل العلمیة
فلا یرد ان نفی النسبة قبل الترکیب لغو لامتناع النسبة قبل ترکیب الکلمتین ثم قولہ اصلا لرد کلام
الرضی حیث فسر قولہ لیس بینهما نسبة بانه لیس بینهما نسبة قبل العلمیة واما نفی نسبة فی الحال فمما لا
یحتاج الیہ لان کون المرکب من الکلمتین اسما یشیر الی ان لا نسبة بینهما فی الحال لان النسبة زالت فی
حال العلمیة وجہ الرد ان النکرة اذا وقعت فی سیاق النفی یفید العموم واجیب عن استدلال الرضی ان
النسبة المنفی بقولہ لا فی الحال هی النسبة التی یفهم من هیئة الترکیب وذلک لا یزول بالعلمیة کهیئة
عبد اللہ وهی کسرة لفظ اللہ یدل علی نسبة الاضافة فی حال العلمیة ایضا کما بینہ الشارح فی هذہ
الصفحة قولہ مثل عبد اللہ وتابط شرا ففی الاول النسبة الاضافی قبل الترکیب وفی الثانیة النسبة
التعلیقیة قبلہ لان قولہ شرا مفعول للفعل فان قیل ان خروج تابط شرا لا یصح لانہ مبنیا فقد ما ذکر
فی بحث غیر المنصرف بقولہ لان الاعلام المشتملة علی الاسناد من قبیل المبنیات قلنا لا تناقض لان
ماذکر فیما سبق محمول علی انها داخل فی جنس المبنی یعنی انه لیس مبنی بسبب الترکیب بل من جهة الحکایة
وما ذکر ههنا محمول علی انها خارجة عن هذا القسم اعنی المرکب قولہ مع انه من افراد المحد ود لکونه
مبنیا للترکیب قولہ قیل الترکیب الصواب حال الترکیب لانه لم یستعمل فی کلامهم خمسة وعشر بالعطف
اجیب عنہ ان وجود امکان الاستعمال نزل منزلة الاستعمال نحو بضیق ثم البیر قولہ اصعب من خرط القتاد
الخرط حت الورق من اعلاہ الی اسفلہ والقتادة شجرة لہ شوک وحت الورق من الغصن والمنی
من الثوب ازالته والمعنی ان ارادة النسبة من النسبة التی فی قولہ لیس بینهما نسبة التی لم یکن نسبة
العطف داخلا فی النسبة المذکورة اصعب من ازالة الورق من شجر ذی شوک من اعلاہ الی اسفلہ
بالید وجہ الصعوبة ان قولہ نسبة نکرة فی حیز النفی فیعم فلا یجوز ارادة الخاص منها بلا قرینة فان قیل
قول الشارح رح والاحسن ان یقال الخ ارادة الخاص من العام بلا قرینة فکیف یجوز قلنا معنا کلامہ
ان نفی النسبة قبل الترکیب انما یحتاج الیہ اذا کان بعد الترکیب فی اللفظ ما یشعر بها کالجر الباقی
فی عبد اللہ فانه یشعر بالخمسة عشر فانه بمنزلة زید فی عدم الاشعار فلا یحتاج الی نفیہ قبل
الترکیب بل یصیر النفی لغوا محضا فالاحتراز عن اللغو قرینة علی ان المراد لیس بینهما قبل الترکیب
نسبة مفهومة من ظاهر اللفظ بعد الترکیب فنحو خمسة عشر وبیت بیت لیسا داخلین فی عموم
النکرة المنفیة کذا قال جمال الدین رح قولہ والاحسن ان یقال الخ جواب من الشارح رح عن
اعتراض الرضی علی المصنف رح لہ الاحسن ان یفسر النسبة بحیث لا یدخل فیها هذہ النسبة
لا تعینها وتخصیصها بان یقال المراد نسبة مفهومة من الخ کما هو المتبادر اذ لیس المقصود ان یکون

لہ فان ارادة بعض الافراد دون البعض من غیر قرینة ترجیح بلا مرجح ۱۲ م ع لہ من قولہ واستفاد اللفظ الموضوع للاسم المفرد من تحریرات مفتی عبد الرحیم لیس من الصحیح فی هذا المقام نعم ۱۲ مفتی عبد الرحیم

بين نسبة فى الواقع بل فى اللفظ وحاصل الجواب ان ظاهر تركيب خمسة عشر تركيب امتزاجي
كبعلبك لا يفهم منه النسبة لكنه اذا لوحظ ان معناه مجموع العددين يفهم منه ان الواو مقدرة
والاصل خمسة وعشر بخلاف بعلبك قوله نسبة مفهومه الخ اى لنفى هذه النسبة فيكون
نسبة العطف با قيد فى المركب من الكلمتين قوله بين الفعل نحو تابط والمفعول نحو شر الخ فخرج هذا
عن الحد ودخل مثل خمسة عشر فيه فيكون الحد جامعا ومانعا قوله او غيره كحرف الجر
نحو بيت بيت اے بيتى ملاصق لبيتك فالمركب المقدر فيه حرف جر بين جزئيه نسبة
الجر كما يكون المركب المقدر فيه حرف العطف بين جزئيه العطف قوله آخره
اى آخر هذا الجزء بعد التركيب فى وسط الكلمة وليس الوسط محلا
للاعراب فيكون الجزء الاول مبنيا لانه بمنزلة الجزء الاول من الاسم المفرد
قوله الخمسة فان قيل انه علم منه ان العشرة ركب مع الخمسة مع ان الامر
بالعكس لان وجود الخمسة بعد العشرة اجيب عنه ان الشارح نظر الى التركيب لا الى الوجود
ولا شك ان الخمسة مقدم فى التركيب حيث قالوا خمسة عشر ونسبة التركيب يكون
يكون الى المعقب وهو العشرة فى التركيب وههنا بحث تفرد به خاطرى وهو
انه لما اورد المصنف رح فى المثال خمسة عشر ولم يورد احد عشر او اثنى عشر او ثلث
عشر الخ مع ان الابتداء انما يكون من الادنى ايضا وقد يكون الابتداء من
الاعلى فينبغى ان يقول تسعة عشر لكن اختار فى قلبه ان الابتداء كما يكون بالادنى
والاعلى كذلك يكون بالوسط لان خير الامور اوسطها ولا شك ان خمسة عشر اوسط
المركبات قوله يعنى اخوات حادى عشر الضمير راجع الى الحادى عشر وهو وان كان
مفرد مذكر لكن الذى اشتق هو منه متعدد وهو احد عشر والمتعدد بتاويل الجماعة
مفرد ومؤنث فيصح ارجاع الضمير اليه قوله او اخوات كل واحد الخ اى الضمير راجع اليهما
بتاويل كل واحد يؤيد الوجه الاول افراد الضمير وقرب المرجع واما تخصيص اخوات حادى
عشر لخفاء فى تضمنه الحروف ويؤيد الوجه الثانى عموم الفائدة وان كان افراد الضمير
يحتاج الى التاويل قوله وانما اورد مثالين جواب سوال وهو ان تعدد
المثالين انما يجوز اذا كانا من نوعين بان اورد احد المثالين لتضمن حرف العطف
والآخر لتضمن حرف الباء مثل بيت بيت وما ذكره من مثالين كلاهما من نوع واحد و
تضمن حرف العطف وهو يكاد يدل على عدم الجواز فاجاب بقوله وانما اورد مثالين
يعنى انهما وان لم يكونا نوعين حقيقة لكنهما نوعين حكما قوله ليعلم ان البناء ثابت
ثابت فى هذا المركب فان قيل لم لم يقل فى الجواب وانما اورد مثالين احدهما

اللهم تب علينا قبل الموت وسهل علينا سكرات الموت آمين

لتضمين معنى حرف العطف في نفس التركيب والآخر لتضمينه في اصله مع انه على هذا لا يرد نظر الشارح بقوله وفيه نظر قلنا لان التعميم في الحكم اعني البناء الذي هو المقصود بالذات اولى بالبيان من التعميم في الشرط الذي هو تضمن الحرف اي تضمن الجزء الثاني الحرف **قوله** سواء كان احد جزئية العدد الزوائد ففي المثال الاول يكون العشرة عددا زائدا على العشرة وفي المثال الثاني يكون الحادي صيغة اسم الفاعل مشتقا من العدد الزائد على العشرة وهو الواحد **قوله** لانه لا يراد به حاد وعشر اذ لا معنى له حينئذ لان معناه بالفارسية يازدهم وده ولا يراد به هذا المعنى **قوله** وجوابه حاصله ان المراد من تضمن الجزء الثاني من المركب الحرف هو تضمن نفس الجزء الثاني منه له او تضمن اصل الجزء الثاني منه **قوله** فلما اخذوا هذه الصيغة جواب لسوال وهو ان البحث في المركبات وانت اتى بالجواب في المفردات فاجاب بقوله فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات اي صيغة الفاعل من المفردات فان كل واحد من الواحد والاثنين والثلثة والاربعة من المفردات فاخذ الحادي من الواحد والثالث من الثلثة **قوله** للدلالة على ما ذكرنا وهو ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد اه **قوله** ولا تيسر ذلك الخ جواب سوال وهو انه يصح اخذ الفاعل لكن ينبغي ان ياخذ من مجموع الكلمتين فاجاب بقوله ولا تيسر ذلك اي يتعذر من مجموع الجزئين لان صيغة الفاعل لا يسع حروفهما لان حروف الفاعل اربعة **قوله** اذ في اخذ بعض الخ جواب سوال وهو لم لا يجوز ان ياخذ بعض الحروف من احد الجزئين والبعض من الجزء الآخر نحو ثالثر بالتاء من ثلثة عشر او ثالث فاجاب بقوله اذ في اخذ بعض الخ **قوله** مظنة الالتباس لانا لو ركبنا بعض حروف الجزء الاول فيظن انه مشتق منه ولو ركبنا بعض حروف الجزء الثاني فيظن انه مشتق منه فيلزم الالتباس **قوله** واختاروا الاول الخ جواب سوال ظاهر فان قيل ينبغي ان ياخذ الفاعل من كل جزء على حدة اي ياخذ الفاعلين قلنا في اخذ الفاعل من كل واحد من الجزئين على حدة يلزم خلاف المقصود اذ كل واحد من الفاعلين يدل على واحد من متعدد فيدل على مفردين وهو ضد من المقصود **قوله** فاخذوا مثلا هذا ما حصل من الارادة السابقة بقوله ارادوا ان ياخذوا ذلك الخ **قوله** فحادي عشر متضمن هذا حاصل الجواب **قوله** وعلى هذا القياس في اخذ صيغة الفاعل من الجزء الاول **قوله** لا بذكر الواو وحذفه اي بذكر حرف العطف في احدهما والتقدير في الآخر فان قيل لما كان هذا الواو للعطف فيكون معناه يكم وبيست وهو خلاف المقصود اذ المقصود من حادي والعشرون بيكستم فقط فاجاب صاحب التكملة عنه بقوله فحرف العطف المذكور في الحادي والعشرون هو حرف العطف الذي كان في الاصل حكاية عنه وليس الواو في الحادي والعشرون للعطف على الحادي **قوله** الا اثنى عشر استثناء من قوله اخواتها اي اخواتها مبنية الا اثنى عشر ويحتمل ان يكون استثناء من الحكم اعني قوله بنيا **قوله** واثنتي عشر جواب سوال وهو انه يلزم القصور في عبارة المص لعدم تناولها المونث فاجاب بقوله واثنتي عشر يعني ان عبارة المص محمول على حذف المعطوف **قوله** فانه لا يبنى دليل المحذوف اي انه

الكنايات ٤٠

استثناهما فانه لا يبنى الخ قوله لسقوط النون وانما سقط النون لانه لما حذف الواو اى واو
العطف المؤذنة بالانفصال لاجل التركيب وجب حذف النون ايض لذلك لانها مؤذنة ايضا
بالانفصال وانما كان حذف النون موجبا للشبه بالمضاف لان نون المثنى والمجموع لم يعهد
حذفها الا للاضافة فتوهم كانه مضاف والتركيب الاضافي لا يوجب البناء فان قيل لو كان
علة عدم البناء هذا يلزم ان يكون الجزء الاول من الخمسة معربا ايض لسقوط التنوين فى خمسة
اجيب عنه بالفرق بان سقوط التنوين غير مختص بالاضافة لانه يسقط باللام ايض وسقوط
النون مختصة بالاضافة فقوله مع منع صرفه فيه طوتين لقوله فى الافصح والافلا حاجة اليه
قوله ان لم يكن قبل التركيب مبنيا انما قال هذا لئلا يرد قولنا سيبويه ونفطويه لان الجزء الثانى
فيه لم يتضمن حرف العطف مع انه مبنى لانه صوت قال مولانا عصام الدين الاولى ان يقول
ان كان صالحا للاعراب موضع قوله ان لم يكن قبل التركيب مبنيا لان عند المصرح جميع الاسماء
قبل التركيب مبنى فلا معنى لقوله ان لم يكن قبل التركيب مبنيا اجيب عنه المراد من التركيب
هو العلمية فمعنى قوله قبل التركيب اى قبل العلمية قوله جمع كناية فيه طوتية الى تعريف الكناية
لان التعريف لا يكون للجمع بل يكون للمفرد قوله وهى فى اللغة والاصطلاح الخ
دفع وهم وهو ان المعنى اللغوى مغاير عن الاصطلاحى فى كثير من المواضع فتوهم ان ههنا
مغاير فدفع بقوله وهى فى اللغة الخ يعنى ان ههنا لم يتغير لان المناسبة بين المعنيين قد يكون
مطابقيا كالقتل فانه فى اللغة والاصطلاح عبارة عن ازهاق الروح وقد يكون المناسبة بينهما
تضمينا كالتيمم فانه فى اللغة القصد مطلقا وفى الاصطلاح قصد الى جنس الارض للتطهير فالمعنى
اللغوى ثابت فى ضمن الاصطلاحى وقد يكون المناسبة بينهما التزاميا كالزكوة فى اللغة عبارة
عن نماء وفى الاصطلاح عبارة عن ربع العشر من النصاب فان النماء لازم مع ادائه اما
فى الدنيا او فى الاخرة قوله والمراد بها ههنا جواب سوال وهو ان حمل قوله ولكن الا يصح
على الكناية لانه عبارة عن ان يعبر وهو معنى مصدرى لان اذا دخل على الفعل المضارع
جعله بتاويل المصدر فيلزم حمل الذات على الوصف وما قالوا ان الوصف اذا وقع فى جانب الموضوع
اخذ حكم الذات فيصح حمل الذات عليه فالمراد من الذات المحض بل المراد ذات مع الوصف مثل
اسم الفاعل والمفعول وكم وكذا ذات محض لا وصف فيه لان كم وكذا وان كان بالنسبة الى
المتكلم اوصاف فانه تميز به لكن بالنسبة الى لفظ التعبير ذوات لانه نسبة فانه تميز بهما لان نسبة
قائمة بالطرف فاجاب بقوله والمراد ههنا الخ ثم يرد عليه لما كان المراد بها ما يكنى به
فعلى هذا ينبغى ان يبنى فلان وفلانة فاجاب بقوله ولا كل ما يكنى به بل بعضه ثم يرد عليه
انه لا شك ان فلان وفلانة بعض ايض فاجاب بقوله بل بعض معين قال مولانا عصام
الدين والصواب ان يقال وليس المراد بعض معين لان قوله ولا كل بعض بهما و

ع قوله ولا كل ما يكنى به ثم اجاب مولانا المذكور انه سهو من قلم الناسخ **اقول** نعم انه مساوى له عند عدم قوله بل بعض واما عند ذكره فيكون اخص من الاول ونقول المراد من قوله ولا كل ما يكنى به الكل المجموعى والمراد من قوله ولا كل بعض الكل الافرادى ولم يقل ولا بعض مبهم لانه يسبق منه الى الفهم البعض الغير المعين ولا معنى له لان غير المعين غير مراد فكيف يحتاج الى نفيه **قوله** فكانهم اصطلحوا الخ **جواب سوال** وهو انه على هذا ينبغى ان يقال بعض الكنايات كما قال بعض الظروف **قوله** كما قال بعض الظروف لانه ليس لهم اصطلاح فى الظروف على بعض ولانها متفقة فى الاصطلاح وايضا لم يصطلحوا فى الظروف لان بعضها غير معينة شخصا كالظروف المضاف الى الجملة واى ذا والاصطلاح عبارة عن الاتفاق على امر معين **قوله** ويتعذر تعريفه **جواب سوال** وهو انه لم لم يذكر المصنف رح تعريف الكنايات بل ذكر افرادها **فاجاب بقوله** ويتعذر الخ وانما يتعذر تعريفه لان الاصطلاح لما كان فى المبنيات فقط وليس للكنايات المبنية تعريف على الخصوص من غير دخول غير المبنية تعذر تعريفه ثم يرد عليه وان لم يكن للكنايات المبنية تعريف على الخصوص لكن تعريف مطلق الكنايات موجود كما قال الشارح رح ان يعبر عن شئ الخ فينبغى ان ياتى المصنف رح بمطلق التعريف **فاجاب بقوله** فلذلك اعرض الخ اى لاجل عدم وجدان الاخص لم يات بالاعم ايضا **قوله** ويتعرض لذلك البعض المعين اى يتعرض لافرادها **قوله** لكون وضعها وضع الحرف فان وضع كم ثنائى كما يكون الحرف لم وعن كذلك **فان قيل** يلزم من الدليل المذكور بناء كيت وذيت وكذا ايضا من هذا الوجه لانها موضوعة وضع الحرف وهو كلمة على فانها ثلاثى **قلنا** معنى قوله وضع الحرف اى وضعها مختص بالحرف لان الوضع الثنائى للحروف فقط واما الثلاثى فهو مشترك فلا يوجب البناء فعلى هذا بناء كم مشابهة لمبنى الاصل فى البناء اى فى الصيغة ومشاكلته له فلا يرد ما قال الجامى ان وضع الحرف ليس من المناسبة المذكورة فى صدر الكتاب من المفصل **قوله** متضمنة لمعنى الحرف لان الاستفهام معنى الهمزة مطابقة لانه ليس للهمزة معنى اخر غير الاستفهام والاستفهام معنى كم لكن تضمنا لان له معنى اخر وهو العدد **قوله** وحمل الخبرية عليها وقيل بناء كم الخبرية لانها نقيض رب لان كم للتكثير ورب للتقليل ورب حرف والحرف مبنى فكذا كم لان حمل النقيض على النقيض شائع **قوله** بمعنى كم يعنى كناية عن العدد من غير اعتبار الاستفهام والتكثير ولذا لم يقيد بشئ منهما **قوله** و كل واحد منهما اشارة الى ان قوله للعدد راجع الى كل واحد من كم و كذا **قوله** والكناية عنه **جواب سوال** وهو ان كم لما كان اسما للعدد والحال ان اسماء الاعداد كلها معلومة فكيف يكون هو من الكنايات **قوله** او غيره عطف على يوم السبت او على خرجت اى غير يوم السبت او على خرجت اى غير يوم السبت كما جاء فى الحديث انه يقال للعبد يوم القيامة منه اتذكر كذا وكذا او ما قيل مجرور عطف على السبت او مرفوع عطف على نحو فانه يجئ بمعنى كيت

كيت اے كناية عن الحديث وهم اذ فی الاول على بعض الاسم وفی الثانی یلزم عدم دخوله تحت
نحو والتنئ انما يكون مثلا اذا كان مصدرا بنحو قوله لعطف على بعض الاسم انما يكون لو
كان مجموع يوم السبت علما واما اذا كان السبت علما اضيف اليه اليوم اضافة العام الى الخاص
فلا يلزم العطف على البعض قوله اى للكناية عن الحديث جواب سوال مذكور ثم يرد عليه
ان الحديث عبارة عن قول النبي عليه السلام وهما ليسا بكناية عنه فاجاب بقوله الجملة يعني
ان الحديث كما يقال لقول النبي عليه السلام كذا يقال للجملة والمراد هنا هو الثاني لعدم استقامة
الاول قوله واقعة موقع الجملة يعني اذا تكلم اثنان فاذا جاء ثالث قال لهما ماذا تقولان قالا لا
مستترين عنه كيت ذيت فوقع كل واحد في موضع الجملة التي تكلما بها قوله من حيث هي
اے قطع النظر عن ان يقع موقع المفرد لانها اذا وقعت موقع المفرد يكون لها محل من الاعراب
قوله لا يستحق اعرابا ولا بناء لان استحقاق الاعراب فرع التركيب الذي يتحقق معه عامل والجملة
من حيث هي لا تركيب لها مع غيرها واستحقاق البناء فرع المناسبة لمبنى الاصل ولا مناسبة للجملة
مناسبة معتبرة في البناء وايضا ان المستحق لهما هو الكلمة والجملة ليست بكلمة قيل فعلى وجه الشارح
لا يكونان داخلين في الاول من المبنى ولا في الثاني منه قوله ولم يجز خلوه عنهما اى عن احدهما
فلا يرد شئ قوله رجح البناء لانه لما تعارض سبب الاعراب وهو التركيب مع العامل وسبب
عدم الاعراب وهو كونه واقعا موقع المفرد اے موقع الجملة وانما اطلق المفرد على الجملة لانها مفردة
عن العامل لانها من حيث هي لا تركيب لها مع العامل فلما تعارضا تساقطا فصار كانه غير مركب
مع العامل فرجح جانب البناء فهو داخل فيما وقع غير مركب كذا قال صاحب التكملة فان قيل
انه واقع موقع الجملة التي لها محل من الاعراب فيكون مستحقا للاعراب قلنا ان استحقاقها
للاعراب المحلي عارض بعارض وقوع المفرد فلا يعتبر مع عدم استحقاقه بالذات الاعراب
والبناء قوله ومن الكنايات كاين وانما بني لانه اے كافه كاف التشبيه قوله امحى من
باب الفعل يفعل بمعنى ازال قوله معناها الافرادے وهو التشبيه والموصولية قوله بمعنى
كم الخبرية ومعناه الكثرة قوله اخره نون ساكنة جواب سوال وهو لا نسلم ان كاين مبني
لوجود علامة الاعراب فيه وهو التنوين فاجاب بقوله اخره نون الخ يعني انه ليس بتنوين
بل نون ساكنة قوله كما في من وانما بني كاين لانه مشابه بمن الجارة في نون قوله لا تنوين
التمكن اے هذه النون ليست بتنوين التمكن حاصله ان هذه النون هي التنوين الذي
في اى ثم صار جزءا منه فخرج عن كونه تنوينا فلا يرد انه لما اجتمع الكاف واى من اين وجد
النون وانما نفى تنوين التمكن خاصة مع انه ليس بشئ من التنوينات صورة في الخط لان تنوين
التمكن اذا دخلت على كلمة يقوى جانب الاسمية فيضعف جانب البناء قوله فمرتبته
في البناء جواب سوال وهو ان كاين لما كان من المبنيات الكنائية

ر ۱۲ ا ـ الاعراب والبناء ۱۲ م سند ای من الاعتراض بانہ لا یتصور خلو المفرد عن الاعراب والبناء معا کما لا یخفی ۱۲ مفتی

ينبغي ان لا يتركه المصـ رحـ فاجاب بقوله مرتبة في البناء منحطة لانه في الاصل اسم معرب منون
قوله من اخواتها وهي كم وكذا وكيت وذيت فان قيل كون مرتبة منحط عن مرتبة كذا المحتاج
لكونه متركبا اي لكونه مركبا من الكاف التشبيه وغيره قلنا الانحطاط لملاحظة مضمون قوله
فصار كأنه اسم مبني لان كائن معرب في حال الافراد واما كذا فهو مبني في حال الافراد ايضا قوله المتضمنة
معنى الاستفهام اشارة الى وجه التسمية اعلم ان كم الاستفهامية والخبرية يدلان على عدد
فالاستفهامية وضع لعدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظن المتكلم للمخاطب والخبرية لعدد مبهم
عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم كذا قال صاحب التكملة لكن قوله وربما من قلم الناسخ كعديه
هكذا او يعرفه المتكلم قوله الذي يرفع الابهام جواب سوال وهو انه لا يصح التميز عن كم
لانه معلوم من حيث الصورة وهو الكاف والميم ومن حيث المعنى وهو العدد فاجاب
بقوله الذي الخ قوله لانه لو جعل كاحد الطرفين احدهما من الثلثة الى العشرة والآخر
مائة والف وتميز طرف الاعلى يكون جمعا والثاني يكون مفردا وانما لم يعتبر من واحد واثنان
لانه لا تميز لهما كما قال المصـ رحـ ولا يميز الواحد والاثنان قوله لكان تحكما لانه تعارض الطرفان
في تساويهما في الطرفية فتساقطا فبقي الوسط وايضا خير الامور اوسطها وايضا تعارض الطرفان في
ان لكل واحد منهما نكتة الترجيح اما الاقل فظاهر باعتبار انهما اصل الاعداد ويستعمل كثيرا واما الاكثر
فباعتبار ان العزة للتكاثر فان قيل لم لا يجوز ان يجعل تميز كم الاستفهامية مثل تميز طرفي العدد
بان يجعل لبعض الافراد مثل احد الطرفين ويجعل للبعض مثل طرف الآخر فلا يلزم التحكم حينئذ
قلنا ح يلزم الالتباس بين كم الاستفهامية والخبرية قوله تارة جواب سوال ظاهر قوله نحو قوله
كم رجل عندي اي كثير لان كم الخبرية بمعنى الكثير قوله مائة ثوب الخ الاول مثال طرف الاعلى
والثاني مثال طرف الادنى قوله لان العدد الكثير الخ وكم الخبرية بمعنى العدد قوله وانما جاء
مجموعا الخ جواب سوال ظاهر قوله لان العدد الكثير فيه ما ينبغي الاولى ترك قوله فيه وكلمتها
ايضا لان نفس عدد الكثير ينبئ عن كثرته صريحا لا ان فيه شيء آخر هو ينبئ عن كثرته صريحا
كذا قال المولوي رحـ المجيب عنه ان العدد الكثير الذي وقع ظرفا عبارة عن المعنى والشيء المظروف
عبارة عن اللفظ فتغايرا او نقول ان كلمة ما مصدرية وهي اذا دخل على الفعل يكون الفعل مع ما
بتاويل المصدر تقديره لان العدد الكثير فيه انباء الخ ولا شك في صحته ثم يرد على الشارح رحـ ط ن
كم الخبرية ايضا للعدد الكثير فكيف يصح قوله والعدد الكثير الخ اجيب عنه المراد من العدد
الكثير هو العدد المعلوم نحو مائة والف قوله عن معنى التصريح بها اي بالكثرة قوله وقد دخل
من فيهما اما على الخبرية فلموافقته جر التميز المضاف اليه لكم واما على الاستفهامية لموافقة ماذا
كان كم مجرورا بالجر او مضاف نحو بكم رجل مررت او غلام كم رجل ملكت وايضا ان من تشبه التميز
في ان كل واحد للبيان كما مر في بحث التميز قوله وكم من قرية اي كثيرة قوله قال الشارح رحـ رضي

اشارة الی الاعتراض **قوله** وذلك ای دخول کلمة من علیها الموافقة مزجا للممیز المضاف الیه کم
ای کم مضاف والتمیز مضاف الیه **قوله** فلما اشعر علیه ای لم اطلع علیه **قوله** لکن جوز الزمخشری
اشارة الی الجواب عن قول الرضی لانه انکر من وجوده فی کتاب من الکتب فالشارح عین له الکتاب
قوله استفهامیة او خبریة من قول الزمخشری **قوله** ولما ای لکم استفهامیة الخ **جواب سوال**
وهو ینبغی ان یقال ولهما لان المرجع شیئان احدهما کم الاستفهامیة والاخر کم الخبریة فاجاب بقوله ای
لکم استفهامیة کانت او خبریة **قوله** لیعلم من اول الامر **فان قیل** ای الحاجة الی العلم من
اول الامر فلیعلم فی الاخر **قلنا** لانه لو لم یعلم من الاول لظن المخاطب فی الاول علی خلاف
مظنونه وربما شرع فی جواب ذلك الکلام قبل تمامه لان المشرعین فی الجواب یشرعون
قبل اتمام المتکلم کلامه فاذا علم فی الاخر ینتقض الجواب فیشرع فی جواب اخر فهو بمنزلة من
یمشی علی الطریق ثم یعلم بخطائه ینقضه ویشرع فی طریق اخر والحال ان هذا شنیع فکذا
ذلك **قوله** والخبریة ایضا ای کما ان الامیة یدل علی انشاء التکثیر **فان قیل** اذا کانت
خبریة فکیف یکون للانشاء **قلنا** لا تنافی بین کونها خبریة وکونها انشائیة لاختلاف الجهة
فنحو کم رجال ضربت اخبار لضرب رجال کثیر وانشاء لاستکثار الضرب ولذا یقال کذبت ما ضربت
رجالا کثیرا ولا یقال له کذبت ما استکثرت الضرب **قوله** لو قال کلتاهما اشارة الی الاعتراض
قوله لکان اوفق لتانیث الاستفهامیة الخ لانه لما کان صفتهما مؤنثا وهو الاستفهامیة والخبریة
علم ان کم ایضا مؤنث باعتبار تاویلها بالکلمة فلا یرد ان تذکیر کلا مستقیم لانه راجع الی کم الاستفهامیة
وکم الخبریة والحال ان کم مذکر وتانیثه باعتبار التاویل بالکلمة خلاف الاصل فلا یصح قول الشارح لو
قال کلتاهما الخ **حاصل الجواب** ان کم وان کان مذکرا لکن ههنا اعتبر تانیثه بالتاویل والا لا یصح توصیفه
بالاستفهامیة والخبریة لتانیثهما **قوله** اوفق یشیر الی ان الموافقة ثابت علی تقدیر التذکیر لان اسم
التفضیل یقتضی اصل الفعل وذلك لان تانیثهما مما هو بتاویل الکلمة وهو لیس بلازم بل یجوز ان یؤول
بالاسم او اللفظ والنوع **قوله** فهو علی تاویل کلا هذین النوعین اشارة الی الجواب ثم یرد ان کم
واحد فکیف یکون نوعین اجاب صاحب التکملة بقوله کما هو الظاهر من توصیف کم بالاستفهامیة
والخبریة فان التقیید بالوصف یوجب النوعیة والا کان کم امرا واحدا فاما التاویل بهذین اللفظین
او الاسمین کما قال مولانا عصام الدین فانما یصح لو ارید بالاستفهامیة والخبریة لفظهما ولیس
کذلك لان الکلام فی لفظ کم وهو لفظ واحد **قوله** ای کل واحد **جواب سوال** وهو انه لا
یصح ان یکون قوله یقع خبرا عن قوله وکلاهما لعدم المطابقة فاجاب بقوله ای کل واحد لکن یرد
ان هذا السؤال غیر صحیح لان کلا لفظه مفرد فوجد المطابقة **اقول** لما اتصل قوله هما بقوله کلا
علم ان المراد منه معناه فاحتیج الی التاویل فلما کان صحة هذا السؤال بالتکلیف فالصحیح ما قال
صاحب التکملة ان قوله ای کل واحد دفع وهم وهو ان یتوهم ان هذین النوعین بطریق الاجتماع

يقعان مرفوعا ولا يستعملان بطريق الانفراد فلذا فسر بقوله اي كل واحد قوله مرفوعا ومنصوبا ومجرورا هذا باعتبار المحل والا فهو مبني قوله ثم بيّن موقع اشارة الى ان الفاء في قوله فكل للتفسير قوله فكل ما اي كل واحد اشارة الى ان كلمة ما موصوفة لا الموصولة لان الموصولة معرفة وكلمة كل اذا دخلت على المعرفة يفيد كثرة الاجزاء واذا دخلت على النكرة يفيد كثرة الافراد والمراد ههنا هذا دون ذلك قوله او شبهه فعل نبّه بذلك على ان المراد بالفعل اعم ليشمل نحو كم يوما انت سائر و
اى كثرة الافراد
كم رجلا انت ضارب واحترز بقوله بعده فعل عما كان بعده اسم نحو كم رجلا ابوك اذ ليس فيه ناصب قوله لفظا او تقديرا فائدة هذا التعميم يجيء في هذه الصفحة حاصله انه جواب سوال وهو انه ينتقض على نحو كم رجلا ضربته فان بعده فعل مشتغل عنه بضميره مع انه داخل في قاعدة النصب اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير قوله غير مشتغل عنه بضميره اما لو كان مشتغلا عنه بضميره مثل كم رجلا ضربته يكون من قبيل ما اضمر عامله اعلم انه لم يذكر المص رح او متعلق ضميره اكتفاء بما ذكره فيما اضمر عامله قوله كان منصوبا اذا كان الفعل ناصبا فاندفع ما قال الرضي انه منقوض بقولنا كم جاءك قوله فهو من حيث الخ ولما وقع الفصل بين المبتدا والخبر اعاد المبتدا ليقرب الخبر وهو قوله كان منصوبا قوله على حسب عمل هذا الفعل اي على قدر لخ اعلم انه قال بعض الشارحين ان الضمير في حسبه راجع الى مقتضى الفعل فيرد عليه انه ينتقض بكم يوما ضربت لانه ليس منصوبا على حسب اقتضاء الفعل بعده لان الفعل يقتضي منصوبا كثيرة له وليس نصب كم في المثال الا بالظرفية فعدل الشارح عنه وارجع الضمير الى العمل من قوله معمولا قوله وعمله لا يكون جواب سوال وهو ان الاولى ان يقول معمولا على حسبه وحسب المميز معا فاجاب بقوله وعمله لا يكون الا بحسب المميز فلا حاجة الى ما قال المعترض قوله وذلك اشارة الى وجه الرد على بعض الشارحين ثم يرد على الشارح رح انه كما ان الاقتضاء اعم كذلك العمل ايضا اعم فلا يثبت الترجيح للعمل على الاقتضاء فاجاب بقوله فتعيينه اي تعيين العمل انما هو بحسب المميز بخلاف الاقتضاء لانه لا يتعين بالمميز كما هو الظاهر قوله وكم يوما سرت وانما لم يذكر مثال المفعول له لان في تحققه اختلاف لانه عند المص رح في بحثه وقال المولوي رح وانما اكتفى بثلثة امثلة من المفاعيل في الاستفهامية والخبرية لان المعروف اي المسموع انتصاب كم على انها مفعول بها او ظرف او مصدر واما خبر كان فهو داخل في المفعول به لوقوعه في الموضع الثالث قوله وقد زيد بعده فعل وانما قدم الفعل بعد كم لئلا يفوت صدارتها قوله داخل في قاعدة النصب وهي قوله وكل ما بعده فعل قوله فهو من هذه الحيثية مرفوع لانه وقع مبتدا قوله داخل في قاعدة الرفع وهي قوله والا فمرفوع فقول الشارح رح وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم مبني على هذا اي على تقدير تعميم الفعل قوله كان منصوبا والا

له المنصوب على المفعولية والحالية والتميز وغير ذلك ١٢ مولوي مفتي عبد الرحيم الفشاوري

مرفوع معناه تعين النصب والرفع لكونه راجحا مختار الاول النصب واجب فلا يمنع جواز الرفع فلا يرد انه على تقدير عدم الاشتغال بضميره يجوز الرفع بان يقدر الضمير العائد الى كم في قوله كم رجلا ضربت ضربته لانه ضعيف كذا قال المولوى عبد الحكيم رح انما قال المولوى لانه ضعيف جوابا لسوال يرد على المولوى وهو لم قلت يجوز الرفع ولم يقل ترجح الرفع مع ان تقدير العائد يكون من باب ما اضمر عامله والحال ان الرفع مختار عند عدم قرينة خلافه فيما اضمر عامله فاجاب المولوى بقوله لانه ضعيف اى تقدير العائد ضعيف لان فيه احتياج الى التقدير واختيار الرفع عند ذكر العائد **قوله** وكل ما قبله اى كل واحد اشارة الى ان كلمة ما موصوفة كما مر انفا **قوله** نحو بكم درهما اشتريت الخ مثال لكم الاستفهامية بقرينة نصب المميز والمثال الثاني لكم الخبرية بقرينة جر مميزه **قوله** بل كان اى كم مجردا عن العوامل اللفظية نحو ان وان وغيرهما **قوله** فهو مرفوع جواب سوال وهو ان الجزاء لا يكون الا جملة **قوله** ان لم يكن ظرفا لان الظرف لا يكون مبتدأ لانه من المفردات والظرف باعتبار المتعلق جملة او شبه جملة وانما كان من المفردات لانه محمول عليه والحمل لا يكون الا على الذات لان الماخوذ في المركب نسبة والحمل لا يكون عليه لانه بنفسها من المحمولات فكيف يحمل على النسبة **قوله** نحو من ابوك هذا من قبيل التنظير وليس بمثال وانما كان من نظير كم لان كل واحد منهما مبتدأ نكرة متضمنة للاستفهام ومثاله قولنا كم رجلا اخوك في الاستفهامية وكم رجل اخوتك في الخبرية او نقول هذا مثال وليس بنظير لكن قوله من ابوك محمول على القلب موضعه بعد قوله متضمنة استفهاما فيكون مثالا للاخبار عن النكرة بمعرفة في الاستفهام **قوله** وهذا مبني الخ جواب لسوال وهو انه كيف يكون كم مبتدأ مع انها نكرة وما بعده معرفة في قولنا كم رجلا اخوك فاجاب بقوله وهذا مبني على مذهب سيبويه وانما يجوز الاخبار عنده بمعرفة عن النكرة المتضمنة استفهاما باعتبار الوجهين احدهما ان كم هذه مؤولة بالمعرفة لان معناه اهذا ام ذاك اخوك واسماء الاشارة من المعارف والثاني المقصود من الاستفهام الاستفادة لا الافادة فيكون المخاطب عارفا قبله بزعم المتكلم فلا احتياج الى التعريف ويأتي تحقيقه مذكور في بحث المبتدأ والمتضمن للاستفهام فلينظر ثمه **قوله** فكم ههنا منصوب محلا مفعولا فيه لكائن اولا واما ثانيا يكون داخلا في قاعدة الرفع لقيامه مقام عامله الذي هو خبر لسفر المضاف الى الكاف ولا يكون خبرية الظرف الا باعتبار متعلقه ولذا قال مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ **قوله** باعتبار اعمال الكائن فيه يعني اصله كم يوما كائن سفرك فحذف كائن الذي هو متعلق الظرف وخبر سفرك ثم اقيم كم يوما مقام كائن فهو مرفوع بالخبرية لانه قائم مقام الخبر وانما اخر الخبر اعني كائن عن كم يوما الفوت صدارة كم **قوله** اى مثل كم بيان المشار اليه لقوله كذلك وانما اول الكاف بالمثل ليصح جعله مبتدأ **قوله** في تاتي جواب لسوال وهو انا لا نسلم ان اسماء الاستفهام والشرط مثل

له وقوله مرفوع الخ ليس بجيد اجاب بقوله [illegible] ۱۲

كم لان فى اسماء الشرط معنى الشرط وليس فى كم معنى الشرط فاجاب بقوله فى تأتى اى جميع
الوجوه الاربعة واعلم ان الشارح رح جعل وجه التشبيه وجوها اربعة اعرابية مذكورة فى المتن
وقال عصام الدين الاوفق ان يجعل وجه التشبيه من قوله ولما صدر الكلام ايضا فيكون وجه
الشبه خمسة لا اربعة اقول لو كان الوجوه خمسة فحينئذ ينبغى ان يعتبر المص رح اربعة اوجه فى مثل
كم عنه ثلثة من الاعراب وواحد كون صدر الكلام لما وايضا ان كون كم واسماء الاستفهام والشرط
فى صدر الكلام مشهور فلا يحتاج الى البيان قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط فان
قيل ان كم ايضا من اسماء الاستفهام فيلزم التشبيه بالنفس فينبغى ان يقال اسماء الشرط وباقى
اسماء الاستفهام من كلمة كم قلنا لكن خص عنه كم بقرينة العقلية اذ لا معنى لتشبيه شئ بنفسه
كما فى قوله تعالى ليلة القدر خير من الف شهر الخ فبالنظر الى الظاهر ليلة القدر داخل فى الف
شهر لكن خارج بالنظر الى الواقع لئلا يلزم تشبيه شئ بنفسه قوله يعنى انه يتأتى جواب
سوال وهو ان فى من وما لا يكون هذه الوجوه الاربعة جميعا فكيف يصح قوله وكذلك
اسماء الاستفهام والشرط حاصل الجواب ان مجموع هذه الوجوه يتأتى فى جميع هذه
الاسماء لا ان الكل يوجد فى كل واحد قوله وهى من وما الخ حاصله ان الكل تسعة ستة منها
مشتركة وهى من وما واى واين وانى ومتى وواحد منها مختص بالشرط وهو اذا واثنان
منها مختصان بالاستفهام وهما كيف وايان قوله الوجوه الثلثة اى النصب والجر والرفع
على الابتداء دون الرفع على الخبرية قوله نحو من ضربت الخ فانهما منصوبان لكونهما مفعولا
بهما وفى من ضربته وما صنعته مرفوعان على الابتداء قوله وغلام من ضربت الخ وبما مررت
وفوق ما جلست قوله ولا يتأتى فيهما الرفع على الخبرية فان قيل هذا منقوض بما قال الرضى رح ان
من فى قوله من ابوك ومن انت وما دينك مرفوع على الخبرية عند الجمهور خلافا لسيبويه قلنا
معناه على الخبرية اى بسبب الظرفية لانه لا يقع خبرا مطلقا قوله واذا كانتا شرطيتين وانما لم ينتقض
حال شرطيتهما مع الاستفهامية مع انهما متساويان فى عدم اجراء الوجه الرابع فيهما لاختلاف وجههما
لان وجه عدم اجراء الوجه الرابع فى الاستفهاميتين امتناع ظرفيتهما ووجه عدم اجراء الوجه الرابع فى
الشرطيتين وقوع الفعل بعدهما وهو لا يصلح المبتدأ قوله ومن يأتينى فان من مبتدأ وكذلك ما فى
وما تفعلوا قوله يأتى فى جميع اسماء الشرط اى حالة شرطيتها لا حالة استفهاميتها قوله من هذه
اى من اسماء الاستفهام والشرط قوله منصوبة عليه ظرفية ويكون مرفوعا محلا كما قال الشارح
فيما بعد قوله وقال الشارح الرضى اشارة الى الاعتراض على البعض قوله انا لم اعثر
له اى انا لم اطلع ولم اجد لوقوع اذا اسماء صريحا فى كلام العرب شاهدا وما قالوا من المثال فهو
من المصنوعات لا من المسموعات اجيب عنه ان عدم وجدانك لا يستلزم عدم الوجدان
فى الواقع قوله وما هو لازم الظرفية

هذا مقولة شارح الرضی **قوله** متی عهدك بفلان فان متی منصوب علی الظرفیة ومرفوع محلا بالخبرية والعهد المضاف مبتداء ومعنى العهد الوعد **قوله** فيما احتمل الاستفهام والخبر الخ جواب سوال وهو انه خرج عن هذا الحكم كم عمة لان هو مضاف اليه لقوله مثل والحكم يترتب على المضاف فاجاب بقوله يعنى فيما احتمل الخ وهذا بيان معنى المثل ولا شك ان هذا المعنى صادق على كم عمة ايضا **اعلم** ان كم فى هذا البيت ان كان للاستفهام فالتميز وهو عمة منصوبة وان كان للخبرية يكون مجرورا وكان تميزها محذوفا يكون عمة مرفوعا بالابتداء فتقديره حينئذ كم مرة بالنصب على الاستفهام او بالجر على الخبرية او كم حلبة لك وتحقيقه ما قال الشارح فيما بعد فلا نشرح **قوله** اى ما هو التميز باعتبار الوجوه جواب سوال وهو ان على تقدير كم عمة ثلثة اوجه غير مستقيم بل فيه وجهان وهو النصب والجر لان الرفع لا يكون للتميز فاجاب بقوله اى ما هو تميز الخ يعنى ان اطلاق التميز بطريق التغليب لانه فى حالة النصب والجر يكون تميزا حقيقة وفى حالة الرفع اطلاق التميز على عمة تغليبا **قال مولنا** عصام الدين يصح اطلاق التميز على عمة فى الوجوه الثلاثة حقيقة بان يكون الوجوه الثلثة بهذا الطريق احدها النصب والثانى الجر والثالث الحذف اى حذف التميز فلا حاجة الى ان اطلاق التميز عليه باعتبار بعض الوجوه ثم اجاب المولى المذكور ان الوجه الثالث ينقسم الى القسمين ايضا وهما النصب والجر لان المميز ان كان محذوفا هو منصوب على تقدير الاستفهام ومجرور على تقدير الاخبار فيكون راجعا الى الوجهين الاولين اقول لا يصح الحمل على ما ذكر لان المراد من قوله ثلثة اوجه من الوجوه الاربعة المذكورة فى المتن والحذف ليس منها **قوله** احدها رفعه بالابتداء اى رفع كم على انه مبتدأ وعمة تميز وقوله قد حلبت على عشارى خبر عنه **قوله** نصبه على الظرفية الخ وقد سبق ان ظرفية كم انما يكون باعتبار المميز وكذا مصدرية فيكون المميز محذوفا اى كم مرة اوكم حلبة والعامل فيه قوله قد حلبت وعمة مرفوع بالابتداء وقوله قد حلبت خبره **قوله** فانه اشار فيما سبق تعليل لكون النصب باعتبار الظرفية والمصدرية **قوله** ولا يخفى ان هذا اليق لما اختار بعض الشارحين الاحتمال فللرد عليهم قال ولا يخفى **قوله** ويحتمل ان تعتبر فى مميزها بان يقدر المضاف فى النسخة الاولى ايضا **قوله** ولا يخفى اشارة الى الاعتراض على بعض الشارحين لان هذا الاحتمال مختار عندهم **قوله** حذف تميزها لانه على تقدير رفع عمة يكون المميز محذوفا فالمناسب ان يكون حذف التميز مذكورا اولا ليعلم جواز حذف التميز **فان قيل** كما ان هذا الوجه بناء على اعتبار جواز حذف المميز كذلك الاحتمال الاول ايضا بناء على جواز حذف المميز لان نصب كم لا يكون الا عند حذف المميز كما عرفت **قلنا** ان بناء هذا الوجه على جواز حذف المميز صريحا واما فى الاحتمال الاول فالبناء عليه ضمنا لان البحث فى اعراب كم ولم يلتفت الى المميز وههنا

البحث فی اعراب الممیز فکان ملتفتا کذا قال وجیہ الدین رح اجیب عن اعتراض الشارح رح ان فی کلام المصنف رح ایتان بطریق الفصحاء وهو ان یذکر الشئ اولا بطریق الاجمال ثم ذکره بطریق التفصیل وههنا کذلک لان حذف التمییز ههنا بمنزلة الاجمال وذکر الحذف فیما بعده بمنزلة التفصیل قوله تاخیر هذا عن قوله وقد یحذف فی مثل کم مالک لیکون الفرع بعد الاصل قوله اما النسخة الاخری فلا یحتمل الا الوجه الاخیر وهو ان الوجوه الثلثة بالنظر الی الممیز لا بالنظر الی کم وانما یحتمل الوجه الاخیر لان فیها تصریح بالممیز وفیما یکون التصریح بکم یحتمل الممیز فههنا اولی قوله للفرزدق بالدال والضمیر فی یجوز راجع الیه وقوله جریر مفعوله قوله فدعاء صفة عمة قوله علی مشاری الیاء فی علیّ ومشاری للمتکلم قوله فدعاء اشارة الی تفسیر غیر المشهور بالمشهور قوله المعوجة الرسغ الرسغ بضم الراء هو بند دست یا پا سے الاعوجاج کج شدن قوله فیکون منقلبة الکف والقدم ای الی الداخل من کثرة قبض الاشیاء قوله بمعنی جواب سوال وهو فلتکن منقلبة الکف والقدم من کثرة العبادة فلا یدل علی القبح فاجاب بقوله بمعنی انها من کثرة الخدمة قوله تنبیها الی سوء الخلقة جواب سوال وهو ان الانقلاب لما کان خلقة فح لا یدل علی القبح فاجاب بقوله تنبیها الخ یعنی لما انقلب الکف والقدم کان ضعیفة ومع ضعف الاعضاء لما خدمتم انها افقر واحوج من سائر الناس فان قیل ان ههنا احتمال اخر وهو انه یمکن ان یکون انقلاب الکف والقدم من اجل ضرب الناقة قلنا ان ضرب الناقة لا یدل علی زیادة الاحتیاج والقبح لان الناقة کثیرا ما تضرب سیدتها ای مالکتها قوله وانما عدی حلبت جواب سوالین احدهما ان الحلب متعد بنفسه فما الحاجة الی حرف الجر والثانی ان کلمة علی لا تقع صلة حلبت لفساد المعنی اذ معنی قوله حلبت علیّ انها باعثة علی ان تحلب لنا وهو خلاف المقصود فاجاب بقوله لتضمنه معنی ثقلت ولا شک ان الثقل لازمی ثم یرد علیه ان ثقلت لیس الا بمعنی عظمت علیّ والعظمة لیست من القبح بل للمدح والحسن فاجاب بقوله ای کنت کارها یعنی الثقل ههنا بمعنی الکراهیة لان الشئ اذا کان ثقیلا یکون زائدا واذا کان زائدا یکون مکروها لعدم الاحتیاج الیه ثم یرد علیه ان الکراهیة لا یدل علی القبح لانه یمکن ان تکون کراهیة الخدامة من اجل شرافتهن لانه ربما لو رایت الشریف علی الخدمة تکرهه لاجل ان الخدمة غیر مناسب معه فاجاب بقوله مستنکفا منها یعنی لیست الکراهیة لاجل .. شرافتهن بل لاجل کمال رذالتهن ای من اجل زیادة رذالتهن استنکفت من خدمتهن یعنی شرمیدم پہ دوی قوله علی کره ای مع کره قوله الاسی ای الناس قوله والعشار بفتح جمع عشراء بضمها والزمن فی هذا البیان توطئة الی توصیف عشراء لان التعریف لا یکون للجمع بل للمفرد قوله ففی حلبها زیادة مشقة وهی ربط رجلها بالحبل ففیه اشارة الی زیادة ذلة طرفیه والاحتیاج لاختیارهم مثل هذه الخدمة الشاقة قوله وذکر عمة وخالة جواب سوال وهو ان التعریف انما یکون بجانب الاب لا بجانب الام وغیره فذکر العمة والخالة غیر صحیح فاجاب بقوله وذکر الخ یعنی ان ذکر الجانبین لیس للتعریف بل لفائدة اخری وهو اظهار رذالة طرفیه قوله فالاستفهام علی تقدیر....

سه فان ذکر عمة اه اشارة الی رذالة طرف الاب وکذا ذکر خالة اشارة الی رذالة جانب امه عصم ۱۲

جواب سوال وهوانك قلت ان كم فى الشعر يحتمل الاستفهام والخبر حيث قال الشارح يعنى فيما يحتمل الاستفهام والخبر فى اول البحث فالشاعر لا يخلو اما ان يكون عالما بعدد العمات اولا فعلى الاول لا يصح الاستفهام وعلى الثانى لا يصح الخبرية فكيف يجرى فيه كليهما فاجاب بقوله فالاستفهام يعنى ان الشاعر علم بعددها فالخبر يكون واقعيا واما الاستفهام فهو على سبيل التهكم اى المسخرة قوله كانه ذهل اى غفل قوله واذا حذفت المميز جواب سوال وهوانك قلت ان واحدا من الوجوه الثلثة رفع عمة بالابتداء عند حذف المميز والحال ان رفع عمة على الابتداء لا يصح لان عمة نكرة فكيف يكون مبتدأ فاجاب بما ترى قوله وخبره جواب سوال وهوان عمة لما كانت مبتدأ فلا بد له من الخبر فاجاب بقوله وخبره قوله اى كم مرة وهو ظرف لانه عبارة عن زمان وقع فيه فعل واحد قوله وكم استفهامية كانت جواب سوال وهوان الوجوه الثلثة اذا كانت فى المميز لا يعلم حال كم الذى ذكر فى الشعر مع ان اللقم بالبحث ليس الا هو فاجاب بما ترى قوله فى موضع النصب لان كم تابع للمميز فى النصب قوله الواقع بعدها اعنى قوله وفدعاء رفعت فدعاء ايضا قوله وذلك واضح اى كون رفع عمة مستلزما لرفع خالة وفدعاء ونصبها مستلزما لنصبهما وجرها مستلزم لجرهما واضح لا خفاء فيه لان اعراب خالة مثل عمة بحكم العطف واما اعراب فدعاء مثل اعراب عمة لانها صفة لها قوله مميز كم استفهامية جواب سوال وهوانه فات المطابقة بين الراجع والمرجع لان الضمير فى يحذف مفرد والمرجع وهو كم الاستفهامية وكم الخبرية اثنان حاصل الجواب ان الضمير راجع الى كم وهو مفرد ذاتا وان كان متعددا باعتبار الصفة وهى الاستفهامية والخبرية قوله كم مالك فان قيل من اين علم ان التميز ههنا محذوف فليكن قوله مالك تميز كم قلنا ان مالك مرفوع فلا يكون تميزا ولو قلت فليكن منصوبا ليصح كونه تميزا فقلت فعلى هذا لا يوجد الخبر ولو قلت فليكن الخبر محذوفا قلت الحذف خلاف الاصل ولو قلت حذف التميز ايضا خلاف الاصل فما الترجيح لاحدهما على الاخر قلت ان قوله مالك لا يصح تميزا لانه لا يكون الا نكرة كالحال ليكون الفضلة قليلا قوله اى فى كل مثال جواب سوال وهوان المثل مضاف الى كم مالك والمضاف اليه خارج فلا يثبت الحكم فى كم مالك مع انه حذف التميز ثابت فيه ايضا فاجاب بقوله اى فى كل الخ يعنى ان معنى المثل ههنا كل مثال قامت القرينة وهذا المعنى بينا ولكم مالك ايضا قوله فانه اذا سئل على صيغة المجهول وكذا قوله اخبر ايضا مجهول فيه اشارة الى بيان القرينة على حذف التميز وقوله كم مالك قوله فظاهر الحال قرينة لان المال اذا ذكر مطلقا يراد منه فى العرف الدراهم والدنانير كما قال صاحب الوقاية فى الرواية باب زكوة الاموال والحال ان المراد منه زكوة الدراهم والدنانير وايضا ان الدراهم والدنانير من الاموال الباطنة والسوال انما يكون من الشئ الباطن قوله فمعناه كم درهما الخ اشارة الى اظهار التميز قوله فكم ههنا مرفوع تفريع على قول المصنف والا ......

له اى من زكوة الاموال ۱۲م

ن التعقيد

سه اى استغنى من قبل ذلك ۱۲م

مرفوع یعنی ان ههنا لم یوجد الفعل الغیر المشتغل بالضمیر فیکون مرفوعا **قوله** واذا سئل عن
المیت اشارة الی بیان القرینة علی حذف التمیز فی قوله ماضربت **قوله** فظاهر الخ لانه لما ثبت العلم
للسائل بنفس الضرب علم ان السوال لیس من نفس الضرب بل من شیئ اخر وهو مرات
الضرب او ضرباتک او المضروب کما قال الشارح ویحتمل ان یکون المثال الثانی بتقدیر کم جلد
قوله والفرق جواب سوال وهو انه لا فرق بین المرة والضرب لان المرة عبارة عن وجود
الحدث فی الزمان والمصدر ایضا عبارة عن وجود الحدث فی الزمان **قوله** فظاهر لان
المسئول فی المصدر نوع وفی الظرفیة عدد **قوله** فاحفظ الخ لان معنی المصدر الحدث فی الزمان
ومعنی المرة الزمان الذی فیه الحدث بتقدیم الحدث فی الاول وبتقدیم الزمان فی الثانی
قوله ویحتمل ان یکون وانما قال یحتمل لان تقدیر الاول ظاهر لان الاصل ان یکون ...
المحذوف من جنس المذکور ما امکن لیکون المذکور دالا علی المحذوف ولاشک ان الضرب من
جنس ضربت فیکون ظاهرا **قوله** ای الظروف المحدودة من المبنیات دفع وهم وهو ان
المراد من الظروف ههنا غیر ما فی الاجمال فعلی هذا یلزم المخالفة بین الاجمال والتفصیل فاجاب
انه عین ما ذکر فی الاجمال ثم یرد علیه فعلی هذا ینبغی ان یقول بعض الظروف کما قال فی الاجمال
بعض الظروف فاجاب بقوله للعبر عنها الخ **قوله** من تلک الظروف وانما زاد الشارح قوله
تلک لان ارجاع الضمیر فی منها الی الظروف المذکورة فی الاجمال وهو البعض فیکون بعیداً
وتلک ایضا من اسماء الاشارة البعیدة **قوله** ای ظرف وانما فسر بالنکرة لئلا یتوهم انه
موصولة فعلی هذا یلزم ضمیر الفصل بین المبتدأ والخبر جعل ما بمعنی الظروف بقرینة **قوله**
الظروف وذلک ان تبقیه علی عمومه فیدخل فی الظروف ما اجری مجراه **فان قیل** فی
عموم کلمة ما وان دخل ما اجری مجراه لکنه یشکل بقوله منها لان کلمة من للتبعیض فیکون تقدیره
من بعض الظروف ما قطع فیلزم ان یکون ما اجری مجراها البعض منها ولیس کذلک **قلنا**
هو من قبیل الحذف ای منها ومما الحق بها ما وقع الخ **قوله** بحذف المضاف الیه جواب سوال
وهو ان الاضافة نسبة بین المضاف والمضاف الیه وقطع النسبة لیس فی وسع المتکلم لانه
انما یکون فی مقدوره والنسبة لیس فی مقدوره بل یثبت فی ضمن الطرفین من غیر اختیاره
فاجاب بقوله بحذف المضاف الیه یعنی ان قطع الاضافة وان لم یکن فی وسعه بالذات لکن
یکون بواسطة حذف المضاف الیه ثم یرد علیه ان الحذف عبارة عما سقط عن اللفظ والنیة
جمیعا والحال انه مع سقوطه عنها یکون معربا فدفع ان المراد من الحذف ههنا هو التقدیر وهو السقوط عن اللفظ فقط **قوله** فان عند نسیانه
عن النیة اعرب مع التنوین کما اعرب مع ذکر المضاف الیه بلا تنوین وانما اعرب عند النسیان لانه لم یکن محتاجا الی المضاف الیه ویعلم النسیان
من النیة من دخول التنوین فان قیل ان قبل وبعد لازم الاضافة فکیف یصح نسیان المضاف الیه عن النیة قلنا نعم لکن خ ج قبل وبعد
عن الظرفیة عند نسیان المضاف الیه فیکون بمعنی متقدم ومتاخر فلا یکونان لازم الاضافة **قوله**

فی الظروف

ورب بعد كان خيرا من قبل اى رب متاخر كان خيرا من متقدم ومعناه بالفارسية بسيار
آينده است كه بهتر از گذشته است قوله لان غاية الكلام فان قيل البحث هٰهنا فى المضاف اليه
وتركيبهما ليس بكلام فلا يصح قوله لان غاية الكلام قلنا اطلاق الكلام عليه بالنظر الى قصد
المتكلم لان الافادة لا يتم بالمضاف والمضاف اليه فعلم انه قصد المبتدأ والخبر والفعل او المراد
من الكلام معناه اللغوى وهو ما يتكلم به كما هو معناه اللغوى للكلمة لان المعنى اللغوى لهما واحد
قوله صرن غايات اذ لم يعوض عن المضاف اليه التنوين فانه لو عوض التنوين عن المضاف اليه
لانه لثبوت عوضه كانه مذكور فان قيل فلم يعوض التنوين فى هذه الظروف حتى يكون
معربة قلنا لانها ظروف قليلة التصرف الا ترى انه لا يجرى فى قبل وبعد التثنية والجمع
وقلة التصرف يناسب البناء اذ معنى البناء عدم تصرف الاعرابى قوله وانما بنيت لتضمن
معنى يعنى ان قبل متضمن للمضاف اليه الذى هو متضمن معنى حرف الاضافة وهى اللام
ومن وفى فان قيل ان معنى التضمن هو التقدير والحال ان تقدير الحرف ليس سببا للبناء
لانه موجود مع ذكر المضاف اليه قلنا ليس معنى التضمن هٰهنا تقدير حرف الجر كما فى غلام زيد
بل معناه انه مفهوم من فهم المضاف اليه واما المقدر فهو جزء مستقل ليس فى ضمن شىء ثم توهم المتوهم
ان المراد من المضاف اليه ذاته والحال ان من ذاته لا يفهم الحرف فدفع صاحب التكملة عنه
بقوله من حيث انه مضاف اليه قوله وشبهها بالحرف الخ هذا دليل آخر للبناء فان قيل
الاحتياج ثابت مع ذكر المضاف ايضا كما فى الموصولات عند ذكر الصلة قلنا نعم لكن الاضافة
من خواص الاسم المعرب فظهر جانب الاسمية فيعارض البناء فان قيل فعلى هذا ينبغى ان
لا يبنى حيث واذا واذ مع الاضافة قلنا الاضافة فيها غير ظاهرة لانها مضافة الى الجملة
والاضافة اليها فى الحقيقة اضافة الى مصادرها فكان المضاف اليه محذوفا فان قيل ان
لفظ بعض ولفظ كل ايضا لازم الاضافة فينبغى ان يبنيا لو حذف المضاف اليه كانه ثابت
بثبوت بدله فان قيل ان لفظ بعض وكل من الاسماء المعربة فتنوينه ليس الا تنوين لنفسه
لان الاسم المتمكن يقتضى التنوين والتنوين العوضى انما يجرى فى المبنيات مثل ح لعدم
تنوين نفسه قلنا نعم لكن لما كان البعض والكل من الاسماء اللازمة الاضافة فتنوين نفسهما
غير موجود لعدم امكان قرائته لاجل الاضافة فكانه لم يكن فى الاصل فهو العوض قوله و
اختير الضمة لجبر النقصان لانها حركة قوية فيقوم مقام النقصان قوله ولا يقاس عليها ما بمعناها
مثل اسفل ودون ويمين وشمال واول واخر لانه اى السموع اذا كان غير معقول فاقتصر على مورده قوله ان يعوض
التنوين يعنى قد يدخل تنوين العوض على الظروف المذكورة فح يكون معربة لان التنوين صار
عوضا عن المضاف اليه فكانه موجود بوجود بدله فيعرب قوله فلا فرق اى لا فرق على
تقدير دخول تنوين العوض عليهما فى لحاظ المضاف اليه فى المبنية والظرفية فمعنى قولك كنت قبلا قبل اليوم كما ان قوله

له اى على المركب من المضاف والمضاف اليه ١٢

تعالیٰ الله الامر من قبل ومن بعد ای من قبل الاخرة ومن بعد الاخرة **قوله** قال الشاعر. قصته ان الشاعر له قصاص علی الغیر ثم اخذ القصاص فقال فساغ ای سهل لی الشراب الاٰن مع انه کان ثقیلاً علیَّ وانما سهل لاٰن لاجل فرحی باخذ القصاص اکاد ای اقرب ای اقرب اغص ای ثقل علیَّ جریان الماء الخالص الحلو مع انه شربه سهل وانما ثقل لاجل حزنی بعدم اخذ القصاص **قوله** لعدم تضمنها حرف الاضافة لنسیانه عن النیة قوله بمعنی کنت **جواب سوال** یرد علی البعض وهو ان قبل وبعد لازم الاضافة فکیف العدام المضاف الیه عنهما فاجاب بقوله بمعنی کنت الخ یعنی ان قبل بمعنی قدیما لیس لازم الاضافة فیصح العدام المضاف الیه **فان قیل** قوله بمعنی کنت قبلا مبتدا فاین خبره **قلنا** خبره مقدر تقدیره بمعنی کنت قبلا معنیٰ بای قدیما **قوله** وقال الرضی **جواب سوال** وهو انه ما الوجه للشرح انه اختار القول الاول ونسب القول الثانی الی البعض حیث قال **وقال بعضهم** فاجاب بقوله وقال الرضی **قوله** لا غیر ولیس غیر اعلم ان کلمة لا تقتضی الاسم والخبر فغیر خبرها واسمها محذوف او علی العکس تقدیره جاء زید لا غیر ای لم یجیٔ غیره اولا غیره جاء وقوله لیس غیر فغیر خبر لیس ولا یکون هو اسمه لان اسمه من المعارف غالبًا وغیر نکرة بخلاف اسم لا اذ هو نکرة کما مر فی المرفوعات ای لیس الجائی غیره **قوله** وان لم تکن کلمة غیر من الظروف لانه لم یکن من الزمان ولا من المکان **قوله** لشبهه بالغایات اشارة الی علة البناء علی الضم **قوله** الذی فیهما ای کل واحد من لا غیر ولیس غیر لان غیر شیٔ لا یختص بذات دون ذات فلما کان غیر اشد فی الابهام من مثل فلهذا لم یبن مثل علی الضم بل علی الفتح لقلة مشابهته بالغایات فی الابهام **قوله** کما فیها لکونها جهات غیر محصورة لان قبل یتناول الی ما لا نهایة له وکذا غیره **فان قیل** لا یحتاج فی غیر فرعا الغایات اصلا لان غیر ایضا مشابه بالحروف فی الاحتیاج الی المضاف الیه **قلنا** الغایات مشهورة فی البناء لکثرتها واما غیر فواحد فالحق بالکثیر **قوله** ولا یحذف منه **جواب سوال** وهو ان غیر لما شابه الغایات فی الابهام فینبغی ان یبنی مطلقا سواء ذکر معه لا ولیس اولا لان ابهامه ثابت فیهما فاجاب بقوله ولا یحذف الخ **قوله** لکثرة استعمال وکثرة الاستعمال تقتضی التخفیف ویحذف المضاف الیه یثبت الخفة **قوله** وکذلک اجری اشارة الی انه لیس من قبیل عطف المساوی علی المساوی من قبیل عطف المشبه علی المشبه به لان حسب مشابه بغیر کما قال الشارح لشبهها بغیر لا انه مشابه بالظروف کما ان غیر مشابه بها لیکون مساویا مع غیر قوله لشبهها بغیر قال مولانا عصام الدین لا یحتاج فی بنائه بجعلها مشابها بها لان معنی حسب ولا غیر واحد اذ لا فرق بین ان یقال جاء زید حسب اولا غیر والعجب انه غفل عن هذا الوجه انتهی اقول الاکتفاء علی الموافقة بحسب المعنی لیس مما یعتمد علیه بدلیل قوله ولا یقاس علیها ما بمعناها وایضا لا نسلم ان حسب بمعنی لا غیر

لان حسب بمعنى الكفاية قال الله تعالى حسبك الله ويقال حسبك درهم قوله وعدم تعرفها بالاضافة قال مولنا عصام الدين وليت شعري انه لم يجعل حسب مشابها بالغايات في الابهام لانه لابهامه لايتعرف بالاضافة كغير اقول لانسلم ان عدم تعرفه بالاضافة من اجل الابهام بل لوجه آخر وهو ان اضافة حسب لفظي وهو لايفيد التعريف لان حسب بمعنى المحسب او الكافي فيكون اضافة الصفة الى معمولها قوله اى من الظروف المبنية وهو بعض الظروف قوله للمكان لما كان حيث من الظروف والظرف على نوعين زمان او مكان فلرفع الابهام وتعين ما هو المراد قال للمكان قوله وقال الاخفش ويستعمل للزمان كما في قول الشاعر وللفتى عيش يعيش به حيث تحرك ساقه قدم اى زمانا يكون حيا وانما يكون حيث ههنا للزمان لان انتهاء الحيوة بانتهاء الزمان لا بانتهاء المكان قوله ولايضاف الا الى جملة اشارة الى وجه البناء بطريق الاجمال قوله اسمية كانت الخ دفع وهم وهو ان المراد احدهما دون الاخر فدفع ان المراد كلاهما قوله اى اكثر الاستعمالات دفع وهم وهو ان اللام في الاكثر بدل من المضاف اليه وهو المذاهب مع ان المذاهب غير موجودة ههنا فدفع ان المضاف ههنا استعمالات ويكون كثرة الاستعمال دليل الاضافة الى الجملة قوله وقد جاء اشارة الى فائدة قوله في الاكثر لانه يدل على ان اضافته الى المفرد ايضا موجود فلابد من مثاله فبين الشارح ذلك في قول الشاعر اما ترى حيث سهيل طالعا ؛ نجم يضئ كالشهاب ساطعا ؛ قوله حيث سهيل اى مكانه قوله طالعا حال من سهيل قوله نجم بيان سهيل قوله يضئ صفة نجم قوله كالشهاب اى لبۂ آتش قوله ساطعا اے روشن وشعلہ دار فحيث مضاف الى المفرد وقال البعض هو ايضا مضاف الى الجملة لان معناه سهيل موجود برفع سهيل وهو علم فيصح كونه مبتدأ قوله مفعول ترى فان قيل كيف يكون مفعولا والحال ان حيث من الظروف قلنا ظرفيته غالبة وليس بلازم منه صرح به الرضى كذا قال الرضى وجمال الدين وترك اضافة حيث مطلقا يعني لا الى جملة ولا الى مفرد قوله تضمنه الجملة لان ظرفية المكان لقيام زيد فقط لا للجملة لانها معبرة لا انها موجودة في ذلك المكان قوله كلا اضافة بحذف المضاف اليه وهو المصدر المتضمن له الجملة فشابهت الغايات قوله لشذوذ الاضافة الى المفرد فكانه لم يكن قوله زمانية كانت او مكانية واذا المكانية للمفاجات عند المبرد وزمانية عند الزجاج كما قال الشارح رح في قوله خرجت فاذا السبع قوله لما ذكرنا في حيث من انه مضاف الى الجملة والمضاف الى الجملة كلا اضافة قوله وهي للمستقبل قوله هي من المتن كما يعلم من المولوي رح قوله اذا كانت زمانية جواب سوال وهو انه يلزم التدافع بين المصـ رح والشارح رح

رحمه الله تعالى لان المصـ رح قال واذ للمستقبل فانه يدل على ان ذا لا يكون مكانية ويعلم من قول الشارح رحمه الله انما يكون مكانية فاجاب بقوله اذا كانت الخ **قوله** اى للزمان المستقبل جواب سوال وهو ان اذا لما كان للمستقبل فيكون من اسماء الافعال ولم يقل به احد فاجاب بقوله اى للزمان الخ دون الحدث والنسبة **قوله** من ازمنة المستقبل انما لم يقل لزمان المستقبل مع ان للمستقبل زمان واحد اشارة الى ان اذا ليس للاستغراق اى استغراق بجميع اجزاء المستقبل والمراد من المستقبل المعنى اللغوى وهو الزمان الآتى لا الاصطلاحى اى الفعل المستقبل فاذا قيل فى الليل اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فاذا فيه مختص من بين الازمنة بوقوع الحدث المقطوع فى هذا الزمان فى اعتقاد المتكلم حيث يجزم بطلوع الشمس غدا باعتقاد المتكلم واذا قيل اذا جاءك زيد فكذا فهو جازم بمجئ زيد سواء كان اعتقاده مطابقا للواقع اولا **قوله** مختص صفة زمان **قوله** بوقوع متعلق بمختص **قوله** صفة حدث والمراد من القطع ظن غالب **قوله** والدليل عليه اى والدليل على ان الاصل فى استعمال اذا ذلك المذكور **قوله** استعمالها فى الاغلب الاكثر فى هذا المعنى اى فى الاغلب والاكثر فانه قد لا يذكر الواو فى العربى ويحتمل ان يكون عطف البيان مثل ابو حفص والفرق بينهما ان الاغلب يستعمل فى الافعال غالبا والاكثر فى الاقوال غالبا فان قيل انه يلزم الاتحاد بين الدليل والمدعى لانه قوله لان الاصل فى استعمالها الى آخره والدليل قوله والدليل عليه استعمالها الى آخره قلنا المراد من الاستعمال الاول استعمال الواضعين والمراد من الاستعمال الثانى استعمال العرب غير الواضعين **قوله** ولهذا كثر اى لاجل ان استعمالها فى الاغلب فى هذا المعنى كثر فى كلام العزيز استعماله فى الامور المقطوعة لقطع علام الغيوب **قوله** وقد يستعمل فى الماضى واريد منه معنى الماضى ايضا **قوله** اذا بلغ الضمير فى بلغ راجع الى سلطان سكندر ولا شك ان بلوغه ذلك الموضع مضى فى الزمان الماضى **قوله** بين السدين اى الجبلين من قاف وذلك الموضع يسمى بباب اسكندر **قوله** اذا ساوى اى الموضع الملقى فيه الحديد والصفر وغيرهما لسد ذلك الموضع من ياجوج وماجوج **قوله** بين الصدفين اى الطرفين **قوله** اذا جعله نارا اى حصل من نفخ الحدادين بمنزلة النار **قوله** وهو ترتب الخ دفع وهم وهو ان يكون المراد من الشرط المعنى اللغوى وهو العلامة لان الشرط فى اللغة العلامة كما قالوا جاء اشراط القيامة اى علامتها فعلى هذا لا يترتب عليه **قوله** فلذلك اختير بعدها الفعل **قوله** فهذا امثلة

اخری وحمل علیه مالا یتضمن معنی الشرط مثل اذا للمفاجاة واذا المجرد الظرف **قوله** ای لکون
معنی الشرط فیهما وانما زاد لفظ الکون مع انه یصح لو قال ای المعنی الشرط بدون الکون بیان متعلق
قوله فیهما **فان قیل** الاولی ان یراد بقوله ولذلک ای ولکون معنی الشرط فیهما غیر قویة لان
المرتب علی معنی الشرط وجوب الفعل لا اختیاره بل الاختیار انما یترتب علی ضعف معنی الشرط
کذا قال **عصام الدین قلنا** قول المصنف رحمه الله وانهما معنی الشرط یدل علی ان معنی الشرط
ضعیف فیهما فلا حاجة الی قوله غیر قویة **قوله** ای جعل مختارا **جواب سؤال** وهو ان قوله
اختیر لا یدل علی المقصود لانه ههنا ان الاصل وجوب الفعل لکن جعل من الاصل الی الاختیار بل یدل
علی ان الاختیار امر ابتدائی ولیس کذلک **حاصل الجواب** ان قوله اختیر متضمن لمعنی الجعل
ای ان الاصل وجوب الفعل لکن جعل الی اخره فیدل علی المقصود وایضا ان فی قول الشارح رح
اشارة الی دفع وهم وهو ان یتوهم ان اختیر بمعنی ارید فعلی هذا یلزم وجوب الفعل بعده
فدفع بقوله ای جعل مختارا ولو کان بمعنی ارید لفسره الشارح بقوله ای جعل مرادا **قوله**
لمناسبة الفعل للشرط لان الشرط للتردد والتردد انما یکون له حدوث لا ما له دوام **قوله**
لعدم تاصلها فی الشرط لان الشرط للتردد وکلمة اذا یدخل علی المقطوع به فلا یکون اصلا فیه
فان قیل فعلی هذا ینبغی ان لا یکون فیه معنی الشرط لعدم التردد **قلنا** کثیرا ما یکون الشیء
مقطوعا به فی زعم المتکلم ولا یکون کذلک فی الواقع فلا یخلو عن معنی التردد **قوله** مثل ان ولو
فانهما اصلان فی الشرط **قوله** مجردة عن معنی الشرط انما ذکره لبیان المقابلة مع قوله وفیهما
معنی الشرط قوله یقال فاجاء الامر الخ اشارة الی ان مفاجاة مصدر مهموز اللام من باب المفاعلة
قوله من قولهم فجئته اشارة الی بیان المجرد قوله فجاءة بالضم والمد انما قیده بالضم والمد
لانه لو کان بالفتح نحو فجئتا من غیر الضم والمد کان مصدره لکون معناه اخذ بغتة دون لغتیه
ولو کان بالکسر والمد نحو فجاء فهو مصدر من باب المفاعلة دون المجرد فاجا فجاء نحو ضارب
ضرابا قوله والمراد بلزوم الخ **جواب لسؤال** ظاهر وهذا الجواب وان مر سابقا فی باب الاضمار
لکن لما بعد المسافة اعاده او ذکره ههنا طردا للباب **او نقول** معنی قوله فیلزم المبتدأ ای
علی حد الاقوال لان فیه **اقوال ثلثة الاول** اختصاصها بالجملة الاسمیة والثانی
دخولها علی الاسمیة والفعلیة **والثالث** انها اذا قرنت بقد یجوز دخولها علی الفعلیة
والا فلا فعلی هذا لا حاجة الی تکلف حمل اللزوم علی الاغلب کما ذکره الشارح **قوله** ای فاذا السبع
واقف دفع وهم وهو ان یتوهم ان یکون السبع مبتدأ وقوله اذا خبره کما هو مذهب المبرد
فعلی هذا یلزم حمل المتن علی مذهب غیر صحیح

له ای من الاصل الی الاختیار ۱۲ مفتی مولوی عبد الرحیم الفشاوری السرحدی

پسر در دروند گناهو لو بار خمادی ÷ حظا نشوی قردلا لذ وار خمادی ÷ کرم دیجه به د فضل امید دارم بکرم حسنا د اسره کا ئذ زار خمادی ÷

وهو ان اذا مكانية فيصلح خبرا عن الجثة اى عن الذات وهو السبع فلا حاجة الى التقدير الخبرية فدفع بقوله فاذا السبع واقف يعنى ان اذا زمانية وهى لا يصلح الخبر لعدم صحة حمل الزمان على الجثة فيكون الخبر محذوفا فيحمل المتن على المذهب الصحيح وهو مذهب الزجاج والقرينة على الخبر ان اذا للمفاجات ولا يكون بعدها الا الجملة الاسمية فان قيل ينبغى ان يكون هذا الحذف واجبا لوجود القرينة وسد المسد وهو اذا لان بوجودها يكون الحذف واجبا قلنا ان اذا لا يكون سد المسد لانه مقدم والحال ان اقامة المتقدم مقام المؤخر لا يجوز قوله والعامل فى اذا هذه معنى الخ جواب سوال وهو ان اذا من الظروف وهى من المنصوبات فلابد للنصب من العامل فاجاب بقوله والعامل فى اذا هذه معنى المفاجات اى خرجت ففاجات اذا اى زمان السبع ثم يرد عليه انا لا نسلم ان معنى المفاجات عامل فيه لانه لو كان عاملا لظهر احيانا - فاجاب بقوله وهو عامل لا يظهر وقوله قد استغنوا وقع تعليلا لعدم الظهور قوله فيه اى فى اذا قوله من الله لا التزيان لكلمة ما قوله عليه اى على معنى المفاجات قوله واما الفاء جواب سوال وهو انه لم لم يجعلوا العامل قوله خرجت مع انه فعل ملفوظ فاجاب بقوله واما الفاء ففى للسببية يعنى ان خرجت جملة سببية وقوله اذا السبع واقف جملة سببية وجزء الجملة لا تعمل فى جزء جملة اخرى او نقول ان قوله واما الفاء دفع وهم وهو ان الفاء للعطف فيلزم عطف الاسمية على الفعلية وذا لا يجوز فدفع بقوله واما الفاء الخ قوله وقيل الخ وقائله شارح الرضى انما للعطف لانه يقع كلمة ثم موقع ذلك الفاء وثم لا يجئ للسببية فعلم ان الفاء ههنا للسببية كما فى قوله تعالى ثم اذا انتم بشر تنتشرون قوله من جهة المعنى جواب سوال وهو كيف يكون اقرب الى التحقيق والحال ان عطف الاسمية على الفعلية غير جائز فاجاب بقوله من جهة المعنى ولا شك انه فى المعنى عطف الفعلية على الفعلية قوله [1] خرجت الى اخره اشارة الى انه فى المعنى جملة فعلية قوله وحاصل المعنى والغرض فى بيان الحاصل جواب سوال وهو ان اذا لما كانت زمانية عند الزجاج والحال ان اذا الزمانية عبارة عما يصح وضع الزمان فى موضع اذا وذلك ههنا لا يصح لان ما بعد اذا ههنا جملة واضافة الزمان لا يصح الى الجملة لانه من الاسماء الصريحة المعروفة وحاصل الجواب انه لما اولنا اذا بالزمان يؤول الجملة بمفرد اعنى وقوف السبع فيصح اضافة الزمان اليه قوله او مكان وقوف السبع فان قيل ان عند المبرد الخبر ههنا كلمة اذا دون قوله واقف فكيف يصح قول الشارح رح او مكان وقوف السبع قلنا نعم لكن ذكر الوقوف ههنا ليس لاجل ان خبره واقف بل لاجل ان اضافة المكان لا يكون الا الى الاعراض والاحداث

---

[1] فيكون قوله ففاجات عطف على قوله خرجت ۱۲ مولوی مفتی عبد الرحیم عفی عنہ

اللهم ارحم علينا عند الموت ولا تعذبنا فى القبر بعد الموت آمين ثم آمين

والسبع من الذوات فلذا ازاد الموقوف اونقول ان ذكر الوقوف لاجل مطابقة السابق اعني قوله زمان وقوف السبع **قوله** وقولنا زمان وقوف **جواب سوال** وهو انه لما كان تقديره هكذا[1] ففاجأت زمان وقوف السبع فقوله فاجأت فعل وفاعل وقوله زمان مفعول به فعلى هذا يلزم خروج اذا عن الظرفية **وقال الرضي** لما اعترض عليه بخروجه عن الظرفية فاجاب بقوله وقوله زمان الخ **قوله** والا لم يبق اذا ظرفية وذا لا يجوز لانه لازم الظرفية على ما حكم به الشارح رح في بحث اعراب اسماء الشرط والاستفهام **فان قيل** ان جعل اذا مفعولا فيه لا يصح اذ يصير تقديره خرجت ففاجأت السبع في زمان وقوفه لعدم[2] الفائدة في التقييد بالظرف لانه لما قال فاجأت السبع علم ان المفاجأة في زمان وقوفه لانه لم يعرف كيف اتصل به فقوله في زمان وقوفه لغو **اجيب عنه** لا نسلم عدم الفائدة لان التصريح بما علم ضمنا شائع **قوله** بل المفعول به محذوف **جواب سوال** وهو ان الفعل المتعدي انما يطلب للمفعول فيه اذا تم بالمفعول به وهو غير موجود **فاجاب بقوله** بل المفعول محذوف وهو قوله اياه اي السبع **قوله** وقد يكون لمجرد الزمان **جواب سوال** وهو ان اذا كما يكون للشرط والمفاجأت كذلك يكون لمجرد الزمان عن الشرط والمفاجأت كما في المثال المذكور فلم لم يذكره المص رحمه الله **فاجاب بقوله** وقد تكون لمجرد الزمان يعني انه قليل فلذا لم يتعرض اليه **قوله** وقد تستعمل الخ اشارة الى الاعتراض حاصله انه قال الشارح رح ان اذا لازم الظرفية فلا يصح جعله مفعولا به مع انه قد يكون مجردا عن الظرفية كما في قوله اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وانما كان مجردا عن الظرفية ههنا لان اذا هذه وقع مبتدأ ولا ظرفية في المبتدأ **قوله** وقد سبقت اليه الاشارة فيه اشارة الى الجواب يعني ان خروج اذا عن الظرفية قول القيل ثم رد الشارح رح قول القيل بقول الرضي في بحث اسماء الاستفهام والشرط **اونقول** ان قوله وقد تستعمل جواب سوال وهو ان اذا كما يجئ للظرفية كذلك يجي مجردا عن الظرفية ايضا نحو اذا يقوم الخ فلم لم يتعرض المصنف رح **فاجاب بقوله** وقد تستعمل يعني انه قليل فلذا لم يتعرض اليه **قوله** وقد سبقت الاشارة اليه **جواب سوال** وهو انه لما يصح خروج اذا عن الظرفية وان كان قليلا يصح جعل اذا في قوله خرجت فاذا الخ مفعولا به فما الحاجة الى انه مفعول فيه **فاجاب بقوله** وقد سبقت الاشارة اليه بانه قول القيل وهو ضعيف اضعفه الرضي **اونقول** ان قوله وقد تكون لمجرد الزمان وكذا قوله وقد يستعمل اشارة الى مسئلة ابتدائية من الشارح رح وقوله وقد سبقت الاشارة اليه جواب سوال كما مر **قوله** ومنها اذ ولم يذكر المص رح اذ تعليلية لانه يبحث عن الظروف وهو ليس منها قوله الكائنة للماضي قدر المتعلق معرفا باللام على انه صفة اذ لانه معرفة ايض لانه علم لاذ الذي وقع في التراكيب ولم

---

[1] اے تقدیر قول المصنف فاذا السبع ۱۲م [2] دليل عدم الفائدة ۱۲ اللهم اغفر لي ولاحبابي ولجميع المؤمنين

يجعل المتعلق نكرة بان يكون حالا لجزالة المعنى لان الحال مقيد بزمان العامل فقط نحو جاءني زيد راكبا بخلاف الصفة لانها غير مفيدة بزمان العامل نحو جاءني زيد العالم والمطلق جزئي من المقيد وايضا ان الصفة المعرفة كاشفة غالبا والصفة الكاشفة لا يفيد التقييد اصلا لا قليلا ولا كثيرا **قوله** وقد يجيء للمستقبل بتجريده عن المضي فيكون مطلقا واستعمال المطلق في المقيد شائع **قوله** الاسمية والفعلية التي فعلها ماضي لفظا ومعنى او معنى فقط وقد اجتمعت الثلثة يعني جملة اسمية او فعلية فعلها ماضي لفظا ومعنا او فعلية فعلها ماضي فقط في قوله تعالى اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه الآية الاول مثال الماضي لفظا ومعنى والثاني مثال جملة اسمية والثالث مثال الماضي معنى **قوله** ومنها اين واني بنائهما لاجل تضمن حرف الاستفهام والشرط **قوله** فهما للمكان قد للمبتدا بالفاء بقرينة اشتمال الحكم على التفصيل اعني قوله استفهاما وشرطا وجعله صفة اين واني وان كان صحيحا لكن جعله مستقلا الصق بالقلب **قوله** حال كونهما اشارة الى وجه نصب قوله استفهاما وشرطا **ثم يرد عليه** ان كونهما حالا من اين واني موقوف على الامرين احدهما صحة حمل الحال على ذو الحال وههنا لا يصح الحمل لانه لا يقال اين استفهام بل يقال فيها معنى الاستفهام والثاني ان الحال لا يكون الا من الفاعل او المفعول وههنا من المبتدا **فاجاب الشارح** عن الاول بقوله اي للاستفهام يعني انه بحذف حرف الجر فيقتضي المتعلق فيصح الحمل باعتباره وقد اجاب البعض انما جعلهما عين الاستفهام والشرط اشارة الى رسوخهما فيهما وعن الثاني انه حال من المبتدا على مذهب مالكي رحمة الله عليه **او لقول** انهما حالان من الضمير المستتر في الجار والمجرور اي قوله للمكان يعني الضمير في متعلق الجار والمجرور اي قوله للمكان يعني الضمير في متعلق الجار والمجرور ولكن لما حذف المتعلق انتقل الضمير الى الجار والمجرور **قوله** وقد جاء اني زيد **اشارة** الى مسئلة ابتدائية من الشارح رحمة الله تعالى عليه وههنا بحث وهو انه قال الرضي لا يستعمل اني بمعنى اين الا مع من وايضا لا يجيء بمعنى كيف ومتى الا اذا كان بعده فعل نحو قوله تعالى انى تؤفكون يعني كيف تؤفكون **اجيب** ان من اعم من ان يكون لفظا وتقديرا فليكن ههنا تقديرا وكذا الفعل اعم من اللفظي والتقديري فيكون معنى قوله اني زيد اي اني يكون زيد **قوله** متى للزمان فيهما **قال مولانا عصام الدين قوله** فيهما يشير الى ان قوله استفهاما وشرطا **قوله** فهما للمكان استفهاما وشرطا منصوب على الظرفية في الاستفهام والشرط **اجيب عنه** ان الظرفية ههنا لا يدل على الظرفية سابقا لان تجديد الاسلوب ايضا

٥٢ه بان قال كائنة ١٢م ٥٣ه اے استفهاما وشرطا ١٢ شرح مفتی عبد الرحیم

٥٤ه اے علی کائن او ثابت ١٢ ٥٥ه اے فی الاستفهام والشرط ١٢ مفتی عبد الرحیم الفشا ے عفی عنہ

اللهم اغفر لي ولوالدي ولاحبابي ولجميع من قال لا اله الا الله محمد الرسول الله ط

طريق عندهم **قوله** استفهاما وكتب الجمهور ساكتة عن كونهما للشرط فلذا لم يتعرض المصنف رح
اے متی وایان ۱۲
اليه واجاز ذلك بعض المتأخرين وهو غير مسموع **قوله** والفرق بينهما اعلم ان الفرق غير
لازم لكن من الامور الحسنة فلذا تعرض الشارح رح اليه **قوله** ايان يوم قيام زيد لانه ليس
من الامور العظام **قوله** وايان قدم الحاج فانه وان كان من الامور العظام لكن دخل على الماضي
قوله والمشهور الخ اشارة الى الاختلاف فى ايان **قوله** كسرهما وليس المراد مجى كسرة الهمزة والنون
معا لعدم مجيئه كذلك بل المراد هو كسرة الهمزة مع فتحة النون او كسر النون مع فتح الهمزة كذا قال عبد
الرحمن **قوله** اى حال شئ اشارة الى الرد على البعض لانهم قالوا المراد من الحال زمان الحال
ثم يرد عليه ان المتبادر من الحال ما بين الهيئة فدفعه بقوله وصفته **قوله** وقال صاحب
الخ جواب سؤال وهو انه لما كان معناه استفهاما عن الصفة لا زمان الحال فعلى هذا لا يصح
عده من الظروف فاجاب بقوله وقال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف
لان معنى كيف اے على اے حال فقوله على اے حال جار ومجرور والجار والمجرور والظروف
متقاربان فى ان كلواحد يقتضى المتعلق **قوله** ومعناه السؤال الخ اشارة الى بيان وجه جريانه
مجرى الظرف يعنى ان المذكور فى معناه لفظ اے حال وهو جار ومجرور الخ **قوله** وتستعمل
للشرط هذا مسئلة ابتدائية من الشارح رح **قوله** ومطلقا عند الكوفيين اے سواء كان
مع ما او بغيرها مع ضعف عند الكوفيين **قوله** فهو فى محل الرفع بالخبرية فاذا قيل كيف
فی سؤال الرضی
زيد فكيف خبر وزيد مبتدا وقدم لتضمنه الاستفهام وكذا ابنى لهذا **قوله** كيف
حکم بر اوّلاً ۱۲
جئت بفتح التاء لا بالضم لانه لا يكون السؤال من النفس **قوله** راكبا او ماشيا علم منه وجه
اخر لجريانه مجرى الظروف لان كيف لما وقع حالا فالحال والظرف متقاربان لانه يصح تاويل
الحال بالظرف لان معنى قوله جاءنى زيد راكبا اے جاءنى زيد وقت الركوب **قوله** لمشابهتهما
مذ ومنذ حرفين اے لمشابهتهما مذ ومنذ الحرفين لفظا ومعنى وايضا ان مذ موضوع موضع
الحرف ومنذ محمول عليه وايضا ذكره فى شرح الكافية وفى شرح المفصل انهما مقطوعة
عن اضافة مرادة فى معناهما ولذلك بنيت على الضم كقبل وبعد وذلك لان معنى قوله
مذ يوم الجمعة اول المدة فهو يتضمن المضاف اليه كما قال الشارح رح فيما بعد لكونهما فى تاويل
الاضافة **قوله** تارتا جواب سؤال وهو انه يلزم فى قول المصنف رحمة الله تعالى
۱۲ سے تجرلہ تارتا ۱۲
عليها اجتماع المتضادان لان بين اول المدة وجميع المدة تضاد **قوله** اے اول مدة زمان الفعل
قال مولانا عصام الدين ان معناهما اول المدة مطلقا وتعين مدة كونهما مدة
الفعل المتقدم عليهما مستفاد من ذكر الفعل فلا حاجة الى تاويل الشارح رح اقول هذا مما

---

۵۱ وهو غير مراد ههنا ۱۲م ۵۲ اے معنی قوله للحال استفهاما ۱۲م مفتی مولوی عبد الرحیم

اللهم تب علينا قبل الموت وسهل علينا سكرات الموت ولا تعذبنا في القبر بعد الموت

يصح لو ثبت استعمالها في اول المدة مطلقا وليس كذلك فانهما يستعملان في اول مدة الفعل المتصل والوضع انما يؤخذ من الاستعمال لا من مجرد الاحتمال **قوله** اي يقع بعدهما لما كان البلى مشتركا بين المقدم المتصل والمؤخر المتصل فلرفع الابهام وتعين ما هو المراد قال بعدهما ثم لما كان قوله بعدهما من الظروف وهو يقتضي المتعلق فلذا ازاد قوله يقع **قوله** اي الاسم المفرد لما كان المفرد صفة وهو يقتضي الموصوف فلذا ازاد قوله الاسم **فان قيل** ان المفرد يصدق على الثلثة ايضا لان اسماء الاعداد كلها من قبيل الخاص منها مفرد واحاد لكل واحد اجزاء فاذا اجتمعت صارت فردا واحدا كالسرير مفرد لان خشباته اجزاء وايضا المفرد ههنا ما يقابل المثنى والمجموع واسماء الاعداد ليس بواحد منهما فينبغي ان يفسر الشارح رح بالواحد لان الواحد يكون مقابل الثلثة والاربعة **قلنا** الشارح رح وافق مع المص رح والمصنف رح انما اختار لفظ المفرد لان المقابل للمثنى والجمع هو المفرد لا الواحد لانه يقال هذا الجمع واحد فلو كان الواحد مقابلا له لما اطلق عليه واما صدق المفرد على الثلثة ههنا فممنوع لان المراد من الجمع اعم من ان يكون حقيقة او حكما والثلثة في العرف يعد من الجمع فيكون في حكم الجمع **قوله** لا المثنى الخ اشارة الى ان المراد من المفرد ههنا ما يقابل المثنى والمجموع **قوله** حقيقة او حكما **جواب سوال** ظاهر **قوله** او حكما بان يكون المذكور صيغة التثنية او الجمع لكن لا يكون مقصودا بالملاحظ على وجه يصير مفردا معرفة فنعني ما رأيته مذ اليومان اللذان صحبنا فيهما اول مدة زمان عدم رؤية زمان المصاحبة وزمان المصاحبة مفرد معرفة فالمثنى وان كان ظاهرا ليس بمفرد معرفة الا انه في حكمه لانه ماول بهذا ان العدد ليس مقصودا والعجب من الشارح رح انه اورد مثال المثنى الذي في حكم المفرد ولم يبين وجه وجه كونه مفرد معرفة **فان قيل** زاد الشارح رح في التفسير لفظ هذان قبل اليومان فلعل تلك اشارة الى وجه الافراد وهو انه بسبب الاشارة صار اليومان ماولا بالمشار اليه بهذان وهو مفرد معرفة **قلنا** لو قصد هذا المعنى لم قال فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا الا يحكم عليهما باولية المدة **كذا قال جمال الدين** **اجيب** عنه ان قوله هذان في قوله فما دام لا يلاحظ هذان اشارة الى اليومان المذكوران في المثال لان هذان ههنا تعبير عن هذان المذكوران في التاويل **قوله** فما دام لا يلاحظ يعني اذ جعلهما امرا واحدا باعتبار اللحاظ **قوله** في حكم المفرد لانه فرض اول المدة كما ان اليوم اجزاء كثيرة لكن لما جعل اول المدة يكون شئ واحد **قوله** حقيقة او حكما **جواب سوال** ظاهر

له يعني ان المشار اليه بهذان مثنية لكن في ضمن التثنية مفرد والحاصل ان ذلك المفرد جنس يطلق على الواحدة والمثنى والجمع ١٢

سله ثم فسر بقوله اي اول مدة الخ ١٢ سله فالمعنى اول مدة زمان عدم الرؤية بالمشار اليه بهذان ١٢

سفتی

يا اله العلمين" اگر بجور برانی وگر بلطف بخوانی ÷ تو بادشاه وما بندهٔ توایم تو دانی ÷

و معنى حكما اى نكرة موصوفة نحو من يوم لقيتني فتخصص اليوم بسبب الصفة وهو قوله لقيتني قوله لحصول التعين الخ دليل لقوله او حكما قوله من كونه اى كون الاسم قوله تارة عدد يا تارة الخ قوله يكونان بيان المتعلق لقوله بمعنى قوله اى جميع مدة الخ اشارة الى ان اللام بدل من المضاف اليه اعلم ان مذ ان وقع في جواب متى متى رأيت زيدا يكون بمعنى اول المدة وان وقع في جواب كم اى كم رأيت زيدا يكون بمعنى جميع المدة قوله اى الزمان لما كان قوله المقصود صفة وهو يقتضي الموصوف فلذا زاد قوله الذي قصد اشارة الى القاعدة المشهورة وهي ان اللام اذا دخل على اسم الفاعل والمفعول يكون اللام بمعنى الذي والاسم بمعنى الفعل قوله حال كونه متلبسا جواب عن اعتراض الرضي وهو انه ينبغي ان يقال به العدد موضع قوله بالعدد اى فيهما المقصود به العدد لان العدد مدلول الثلثة وكذا العدد يقصد من الاثنين الذين يليهما ولا يقصد الاثنين منه حاصل الجواب ان هذا انما يرد لو جعل الباء صلة المقصود وليس كذلك **قال مولانا عصام الدين** لا يحتاج الى ماذكره الشارح لدفع الاعتراض المذكور بل يصح ان يجعل الباء صلة المقصود كما هو الظاهر بان يكون المراد من قوله بالعدد هو اسم العدد ولا شك ان الثلثة مثلا اسم العدد انتهى قوله لكن يابى عنه اللفظ لانه يكون في الالفاظ دون المعنى وعلى تقدير المعترض يكون هكذا ايليهما المعنى المقصود باسم العدد فيكون نسبة الايلاء الى المعنى وذا لا يجوز قوله اى بعده المستغرق جواب سوال وهو انه منقوض بقولنا ما رأيته مذ يومنا اذ لا تعدد في اليوم مع انه اريد منه جميع المدة حاصل الجواب المراد من التعدد اعم من ان يكون تعدد الافراد وتعدد الاجزاء ففي اليوم وان لم يجد تعدد الافراد لكن وجد تعدد الاجزاء وتقرير السوال هكذا ان التلبس بالعدد ثابت على التقدير الاول ايضا كما في قوله ما رأيته مذ اليومان الذان صاحبنا فيهما مع انه اراد منه اول المدة حاصل الجواب المراد بالعدد ما يستغرق جميع المدة واما المثال المذكور

فليس المراد منه جميع المدة بل المراد منه اول المدة فقط قوله وقد يقع بعدهما المصدر سواء كان بمعنى اول المدة او جميع المدة قوله مذ ذهابك اى ابتداء عدم خروجي ذهابك قوله او الفعل اى الفعل مع الفاعل فلا يرد ما قال عصام الدين الاولى ان يقال او الجملة الفعلية قوله اى ماكتب على هذه الصورة جواب سوال وهو ان قوله ان لا يخلو اما ان يراد منه المخفف او المشدد فايهما يراد خرج الاخر مع ان الواقع بعد مذ ومنذ كلاهما فاجاب الشارح رح بقوله اى ماكتب الخ يعني ان العبارة بحذف المضاف اى صورة ان فيشمل المثقلة والمخففة لان كلمة ان مستعملة فيما كتب على هذه الصورة حتى يرد عليه

انه يفهم من عبارة الشارح ان يقرء اى

اللهم اغفر لي ولوالدي ولجميع المؤمنين بحرمة النبي وآله الامجاد

ماكتب على هذه الصورة لان الشارح رح منزه عن ان يهذه الكلمات فعلى هذا لا يحصل الاختصار وقيل اعتمد على تصويران بالتشديد والتخفيف او نقول المراد منه المشدد واما المخفف فهو مدرج في ذكر الفعل بارادة الفعل مجردا او مع ان المصدرية **قوله** فيقدر بعدها **جواب سؤال** وهو انه على هذا لا يصح حمل المصدر والفعل على مذ ومنذ والحال ان الحمل لابد منه لانهما مبتدأ وخبر **فاجاب المصنف** رح بقوله فيقدر الخ **قوله** اى كل واحد **جواب سوال ظاهر** **قوله** اسمين اما حال من مذ ومنذ او صفة لهما وفيه احتراز عن مذ ومنذ حرفي الجارة لانه

لا محل لهما من الاعراب **قوله** وهما معرفتان **جواب سؤال** ظاهر **قوله** بمعنى اول المدة او جميع المدة وهما تركيبان اضافيان فاذا كان معنى الشئ معرفة فهو ايضا معرفة **فان قيل** هذا شئ اخر من المعارف فلم لم يعده منها وايضا يبطل الحصر بما حصرها **قلنا** هو داخل في المضاف لانه اعم من ان يكون صورتا او حكما **فان قيل** لو كفى التاويل بالاضافة في صحة الابتداء بالنكرة لصح وقوع كل نكرة مبتدأ لامكان التاويل بالاسم المضاف كرجل مثلا بانه مذكر بني ادم فان قوله مذكر مضاف الى بني ادم فينبغي ان يكون رجل معرفة لصحة التاويل بالاضافة في معناه **فالصواب** ان يقال في الدليل انهما مضافان الى الجملة حذفت لدلالة جملة سابقة عليها ولذا بنيت مذ ومنذ على الضم تشبيها لهما بالغايات في كونهما مقطوعتين عن الاضافة الى الجملة وهي بتاويل المفرد المعرفة والتقدير ما رئيته من ما رئيته يوم الجمعة اى من عدم رؤيتي اى اول زمان عدم رؤيتي فيكون من المضاف الى احدها اى احد المعارف **اجيب عن الاول** ان التاويل بالاضافة انما يكون في موضع السمع لانها نكرة بعد الوقوع لان التاويل يجري في كل نكرة **وعن الثاني** ان ما قلت انه صواب فصحته ايضا بالتاويل الضعيف فلا يكون دليلا مستقلا من غير انضمام التاويل الاول مع هذا

التاويل فيقوى احدهما بالاخر فيكون باجتماعهما دليلا واحدا **قوله** اى خبر كل واحد

جواب سوال ظاهر **قوله** ليتم بيان المتعلق الظرف وهو بعده **قوله** فانهما عنده خبر المبتدأ لزعمه نكارتهما **قوله** ويرد عليه **فان قيل** ان قوله يومان نكرة مخصصة بتقديم الخبر الظرف لانهما من الظروف وانما يرد غاية لو كان هو قائلا بتعريفهما وليس كذلك لانه يقول انهما نكرتين **اجيب عن الاول** هذا مرفوع بما ذكره بقوله واعلم انهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يكون الخبر ظرفا **وعن الثاني** ان معناه ان يومان نكرة بالاتفاق والخبر معرفة على الاختلاف فيكون معرفة من وجه **اجيب عن اعتراض** الشارح رح على الزجاج ان قول الزجاج فيما يكون بعدهما معرفة واما اذا كان نكرتا فهو موافق مع الجمهور **قوله** واعلم الخ اشارة الى الاعتراض

---

[1] اى فيما سبق من المعارف ۱۲ [2] اى كانا مبتدء وخبرا فيها ۱۲

على المصنف رح **قوله** لاظرفان لان الظرف ما يقع فيه شئ وللمبتدأ والخبر لا يقع فيهما شئ **فان قيل** ان كونهما مبتدأ يستدعي ان يكونا اسمين صريحين لامتناع كون المبتدا ظرفا واما كونهما خبرين لا يستدعي كونهما اسمين صريحين لان الخبر جاز ان يكون ظرفا **قلنا** المراد من قوله لاظرفان هو ان ظرفيته غير مقصودة في للمبتدأ والخبر فان معنى قولنا مارأيته منذ ثلثة ايام ليس ابتداء عدم رؤيتي لزيد في ثلثة ايام بل معناه ان ابتداء عدم رويتي له ثلثة ايام **قوله** الا ان يراد بظرفيتهما الخ اشارة الى الجواب **قوله** ومنها لدى ولدن اعلم ان ظاهر كلام المصرح ان لدى لغة برأسه لانه قال وقد جاء لدن كذا او كذا ولم يذكر لدى فيهما بل ذكره سابقا لكن هذا مخالف مما ذكر في الصحاح من ان لدى لغة في لدن اجيب عنه لا مخالفة لان عبارة الصحاح محمولة على حذف عبارة اخرى تقديره ان لدى محمول لغة على لدن ولاشك ان لدى محمول في البناء على لغة من لغات لدن وهو لَدْ و لُدْ و لَدْ لانها موضوعة وضع الحرف والباقي محمولة عليها اعلم ان الاصل في هذه الالفاظ لفظان احدهما لدى والآخر لدن والباقي لغات في لدن ومعنى لدى مغير من معنى لدن اذ معنى لدى عند ومعنى لدن ولغاته من عند يعني ان ابتدائية الغاية لازم معها فيذكر في مقابلها كلمة الى **فالحاصل** ان في لدن تسع لغات كعَضُدْ وحَمَلْ وكَتِفْ و جَيْرِ وقَمْنٍ وعَلْ وقُمْ وخَوْ ولَتِ بفتح اللام وكسر التاء ولُدُن بضم اللام وسكون الدال وفتح النون فهذه عشر لغات لكن خرج موزون عضد لانه اصل اعني لدن فبقي تسع ثم المصرح ترك من لغات لدن ثلثة اعني كَتِفْ ولَتِ ولُدُن لقلتها فبقي من لغات لدن ستة والمصرح ذكر ثمان لانه ذكر ستة منها والسابع لدان اعني اصلها والثامن لدى ثم ستة لغات لدن على قسمين احدهما مع النون والآخر بسقوط النون وانما قدم المصرح ما فيه النون لكون التغير فيه يسير فكان قريبا الى الاصل وهو لدن **فان قيل** ان المذكور في قول المصرح من اللغات لدان لدن لدن يعني هذه النقوش الثلاثة من غير الحركات والسكنات فمن اين جزم الشارح ان الاول بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون والثاني بفتح اللام والدال وسكون النون والثالث بضم الام وسكون الدال وكسر النون وكذا المذكور في قوله المصرح لد لد لد يعني هذه النقوش الثلثة من غير الحركات فمن اين علم الشارح رح ان الاول بفتح الام وسكون الدال والثاني بضم الام والسكون الدال والثالث بفتح الام وضم الدال **قلنا** انما جزم الشارح رح بهذا الطريق اى بهذه الحركات والسكنات من جهة قاعدة مشهورة وهي ان تغير اللغة انما يكون للخفة فبعد ضبط الاصل ضبط الاخف ولا شك ان الاخف في الثلثة الاولى ثم الثاني والثالث وكذا الثلثة الاخيرة اعني ما كان بدون النون الاول اخف ثم الثاني ثم الثالث بالنسبة الى الاصل **قوله** وبناؤها وضم بعضها وضع الحروف الخ وفي شرح المفصل

بنى لدُ لشبهها بالحروف لوضعها على الصيغة التى ليست عليها الاسماء المتمكنة وانما عليها الحروف
فاشبهت الحروف وبنى لدى لانه هو هو وقوله هو الاول ضمير الفصل فالضمير فى قوله لانه راجع
الى لدى والضمير فى هو الاول ايضا راجع الى لدى والضمير فى الثانى راجع الى لد فالحاصل
انما يبنى لد لشبه الحرف ويبنى لدى لشبه ما اشبه الحرف وان اختلف جهات الشبه فانه
لا يضر الا ترى ان نزال بنى لتشبهه بانزل وبنى فجار لشبه بنزال وان اختلف جهات الشبه
وبهذا التقدير ظهر دفع ما قال عصام الدين لا وجه للحكم ببناء لدى لمجرد موافقتها فى بعض الحروف
بلدن اى بلغات لدى وهى لد لد لد مع عدم الموافقة فى المعنى اذ لدى بمعنى عند
ولدن ولغاته بمعنى من عند يعنى يلزمها الابتداء واورد الشيخ الرضى الاعتراض وهو
ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف بناء من الواضع على ما يعلم الواضع من كونها
حال الاستعمال فى الكلام مبنية لمشابهة المبنى فلا يجوز ان يكون بناءها مبنيا على وضعها
وضع الحروف للزوم الدور لان البناء يتوقف على الوضع والوضع على البناء اجيب عنه
لا نسلم ان جواز وضع الاسماء وضع الحروف مبنى على ما لا يعلم حالها من كونها مبنية حال
الاستعمال لم لا يجوز ان يكون بناؤها على كونها كثيرة الاستعمال مطلوبة الخفة ولذا جاء بعض
الاسماء معربة مع كونه ثنائيا كحم اى كقريب المراة من جانب الزوج وهن قوله وكلها بمعنى
عند ثم المتوهم يتوهم ان المراد من هذا الكل الكل الاجتماعى فدفع صاحب التكملة بقوله اى كلها
مشتركة فى هذا المعنى الا ان لدن ولغاتها يلزمها الابتداء فلذا يلزمها من ظاهرة
وهو الاغلب مقدرة فهو بمعنى من عند واما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء
كذا فى الرضى قوله وحملت البقية عليه اى على البعض ووجه الحمل اتفاقهما لفظا ومعنى قوله
والفرق اى بين لدى واخواته وبين عند قوله وحكمها اى حكم كل واحد من لدى واخواته قوله
اى ان تجر بها اى تجعل مدخولها مجرورا قوله وقد ينصب على صيغة المجهول اعلم ان غدوت
بعد لدن لا يكون الا منونة وان كانت معرفة كذا قال المولوى قوله وان كانت معرفة ...
دفع وهم وهو ان غدوت انما يكون منونة اذا كانت نكرة ولو جعل معرفة يصير غير
المنصرف بان يكون علما لغدوت معينة فدفع بقوله وان كان معرفة قوله تشبيها لنونها
لما كان للدعى مركبا من الجزئين احدهما اعمال لدن خاصة والثانى معمولية غدوت خاصة
اشار الى الوجه الاول بقوله تشبيها لنونها الخ والى الثانى بقوله ولكون غدوت الخ قوله
ولذلك اى لاجل ان نونها مشبهة بالتنوين من حيث انه يحذف ويثبت كالتنوين قوله و
لكون غدوت عطف على قوله تشبيها من حيث المعنى كذا قال المولوى قوله من حيث المعنى
جواب سوال وهو ان عطف قوله ولكون غدوة على قوله لا يجوز اذ يلزم عطف الجملة
على المفرد لان قوله ولكون جار ومجرور وهما فى حكم الجملة باعتبار المتعلق حاصل الجواب

له يعني اشتق من الذكر الذي يستقبح ذكره كالعورة الغليظة ١٢

له ليس هذا القول في النسخ المطبوعة ١٢

انه قوله تشبيهًا مفعول له فاللام مقدر فيه يعني للتشبيه فهو جملة ايضا من حيث المعنى اعلم ان
تشبيه لدن برطل لاجل المماثلة لان عمل لدن من رطل فلا يرد انه يلزم الاستعارة من المستعير
وذا لا يجوز **قوله** اكثر استعمالا من سحرة وغيرها كبكرة وانما كان الغداة اكثر استعمالا لان معناها
چاشتگاه فلكثير من اعمال الناس يقع فيها والحال ان كثرة الاستعمال يطلب الخفة والخفة في النصب
قوله ومنها قط لا يستعمل بدون النفي نحو كنت اراه قط اى دائما **قوله** اتباعًا بضمة الطاء فان
قيل فعلى هذا ينبغي ان يفتح الطاء ايضا اتباعا لفتح القاف عنه **قلنا** هذا نكتة بعد الوقوع **قوله**
هو اسم فعل بمعنى الامر اى اسكت وانته **قوله** اى لاجل الفعل **جواب سوال** وهو ان قوله
للماضي لا يخلوا اما ان يكون معناه ان قط موضوع للفعل الماضي او يكون موضوعًا للزمان الماضي
فعلى الاول ينبغي ان يكون قط من اسماء الافعال ولا يقول به احد وعلى الثاني لا يصح قوله المنفي
لان قط موضوع للزمان الماضي فلا محالة يكون الزمان منفيا اى معدوما فعلم نفيه وعدمه
بقوله الماضي لان الماضي مامضى وانقضى فلا حاجة الى قوله المنفي **حاصل الجواب** ان كلواحد
مستقيم اما الاول فلان قط انما كان اسم الفعل لو كان موضوعًا للفعل الماضي فقط من غير تقييد
بقوله المنفي فلما قيد به فلا يكون اسم الفعل وانما قال الشارح رح اى لاجل الفعل الماضي ولم يقل المنفي
مع ان الجواب يتوقف عليه اكتفاء بما ذكر المصنف رح واما الثاني فالمراد هو الزمان الماضي وقوله المنفي
ليس فيه الضمير الراجع الى الزمان بل فاعله محذوف وهو وقوع الشيء فيه فيكون توصيف الماضي
بالمنفي باعتبار حال المتعلق لا باعتبار الموصوف وانما زاد قوله لاجل دفع وهم وهو ان يتوهم
ان اللام في قوله للماضي بمعنى في كما هو الشائع فعلى هذا لا يعلم معنى قط وايضا ان اللام
قد يجيء بمعنى من كما في قوله تعالى سمعوا لها شهيقا اى منها ثم لما كان موصوف الماضي فعلًا
كما في التوجيه الاول ففيه صرف اللام عن المتبادر هو كونه صلة الوضع لان قط حقيقة في الزمان
لا في الفعل فلا يصح تعلقه بالوضع وقوله والماضي المنفي على معنى المتبادر لان المنفي صلة الفعل صفته ن
الفعل باعتبار حال الموصوف وفي التوجيه الثاني بقاء اللام على التبادر لانه يصح جعله صلة للوضع
اذ لا شك ان قط موضوع للزمان الماضي لانه من الظروف لكن اسناد المنفي اليه على
التجوز باعتبار كون ما وقع فيه منفيا فيكون في كل التوجيهين امران احدهما خلاف
المتبادر والاخر على وفق التبادر **قوله** وقيل حملت على اختها اى قيل بناء المشددة لحملها
على اختها وهي عوض في ان كلا منهما لنفي الفعل وانما بني عوض لما ذكر الشارح رح فيما بعد **قوله**
لكونه مقطوعًا عن الاضافة **قال المولوي عصام الدين** رح ان عوض لما
كان من الاسماء التي هي مقطوعة فهو داخل في قوله بني ما قطع عن الاضافة فايراده
ههنا لغو انتهى **اجيب عنه** سلمنا انه داخل فيما قطع عن الاضافة
لكن ذكره ههنا ليعلم ان

متعلق خاص وهو المستقبل المنفي **قوله** نحو عوض العائفين وانما نصب عوض لانه مفعول لاان
له قال مولانا عصام الدين لم لا يجوز ان يكون مبنيا على الفتح لان الفتح ايضا جاء في بعض
كما قال الشارح وقد جاء مع فتح الضاد وكسرها فمن علم انها معرب **قلنا** انه لو كان مبنيا
لجاء ضمه وكسره في هذا التركيب ايضا لان البناء على الضم افصح والكسر مساوية ولا يقول
به احد او **نقول** ان الاضافة الى المفرد ترجح جانب الاعراب لاختصاص فائدتها وهي
التخصيص والتعريف والتخفيف بالمعرب اى لاختصاصها بالمعرب ولذا يعرب الغايات عند
الاضافة الى المفرد **قوله** اى دهر الداهرين اشارة الى تفسير غير المشهور بالمشهور ثم لما كان
شهرة الدهر ليس من كل وجه بل كان بالنسبة الى بعض الناس فلذا فسر الشارح بقوله ومعنى
الداهر والعائض الخ انما سمى الزمان المستقبل بعوض لانه كلما مضى جزء يأتي عوضه جزء اخر
كذا في القاموس يعني في الزمان للمستقبل معنى العوضية لانه كلما مضى جزء اتى عوضه جزء اخر
قوله الظروف المضافة الخ اى الظروف المعربة غير الظروف المذكورة يجوز اعرابها وبناؤها
بخلاف الظروف المبنية المذكورة لانها اذا اضيفت الى الجملة يجب بناؤها كما في اذ وحيث
لانه لما وجب الاضافة وجب البناء ولما جوز الاضافة جوزنا البناء **قوله** الى الجملة سواء كانت
اسمية او فعلية **قوله** او الى كلمة اذ انما زاد كلمة الى اشارة الى ان قوله او اذ عطف على الجملة
وانما زاد قوله كلمة لئلا يتوهم ان المراد من اذ معناه وذا غير جائز لان الاضافة لا يكون الى
المعنى وانما خص اذ مع ان هذا الحكم كما كان لاذ كذلك لاذا وحيث لان الجملة اعم من
الاسمية والفعلية وكلاهما يقعان بعد اذ **قوله** لاكتسابها البناء من المضاف اليه **فان**
قيل ان الكسب من المضاف اليه انما يكون اذا كان مبنى الاصل واذ ليس بمبنى الاصل
قلنا ان اذ وان لم يكن مبنى الاصل لكن مضاف الى مبنى الاصل وهو الجملة لانها عند
صاحب المفصل مبنى الاصل كما مر في صدر الكتاب فكانها مضافة الى الجملة بواسطة اذ
قوله ولو بواسطة جواب سوال ظاهر **قوله** من خزي يومئذ اے از شرمندگی روز قیامت فيمن قرء
بالفتح متعلق بكلا الايتين فانه قد يضم في الاول ويكسر في الثاني **قوله** ويجوز اعرابها الخ
اشارة الى ان الجواز ههنا بمعنى امكان الخاص فيكون سلب الضرورة من الجانبين فيكون
الاعراب والبناء **قوله** ولا يجب اكتساب جواب سوال ظاهر لان اكتساب البناء انما يجب
اذا كان الاضافة واجبة والاضافة ههنا غير واجبة بل جائز فكذا البناء يكون جائزا
قوله اى كالمذكور جواب **سوال** وهو انه فات[له] المطابقة لان ذلك من اسماء الاشارة
المفردة والمشار اليه جمع وهو الظروف **فاجاب بقوله** كالمذكور **ثم يرد عليه** ان
المذكور سائر الكتاب من اوله الى هنا **فاجاب بقوله** من الظروف **قوله** مذكورين
حال من مثل وغيرها باعتبار نسبة المماثلة المستفادة من الكاف في كذلك **قوله**

عوض

له بين اسم الاشارة والمشار اليه ۱۲

عه متعلق بالاختصاص ۱۲

المعرفة والنكرة

المشابهتهما الظروف الخ يعني ان مثل وغير مشابه بحيث واذا واذ في ان الكل لازم الاضافة لاكن اضافتهما الى الجملة واضافتهما الى المفرد لكن هذه المشابهة بعيدة لانهما ليست بطريق واحد اذ المشبه به مضاف الى الجملة والمشبه الى المفرد فينبغي ان يكون المشبه ايضا مضاف الى الجملة والحال ان اضافة المشبه لا يجوز الى الجملة فوضعوا طريقا لصحة اضافة مثل وغير اليها ليزيد مشابهتهما مع الظروف بان دخلوا مثل وغير على الجملة مع ما المصدرية او ان المصدرية ليكون مثل وغير مضافا الى الجملة صورة لزيادة المشابهة وان جعل الجملة مفردا بدخول ما وان المصدريين ليصح اضافته مثل وغير لانهما لا يضافان الا الى المفرد **قوله** وبهذه المشابهة **جواب سوال** وهو ان مثل وغير ليسا من الظروف فمن اين ذكرا في بحثهما فاجاب بقوله وبهذه المشابهة اي انهما لازم الاضافة **قوله** ويجوز اعرابهما اشارة الى ان الجواز بالامكان الخاص **قوله** **المعرفة** مصدر معناه شناختن لكن هذا معنى لغوي واما في الاصطلاح فيطلق على ما فيه التعريف اي المصدر المبني للمفعول فلا يرد انه اذا كان مصدرا فكيف يصح حمله على زيد وكيف يصح قولهم في غير المنصرف المراد تعريف المعرفة **قوله** اي هذا باب بيان اشارة الى بيان اعراب **قوله** المعرفة والنكرة يعني انها خبر مبتدا محذوف وهو قوله هذا وخبريتهما باعتبار حذف المضاف والمضاف اليه اعني قوله باب بيان **قوله** من اقسام الاسم انما قال هذا مع ان البحث في الاسم لئلا يذهب الذهن الى الغير واشارة الى ان هذا ا تقسيم اخر في الاسم كما ان التقسيم الاول في المعرب والمبني وانما نبه بالاسم لبعد عهد الاسم وهو مورث النسيان **قوله** اي اسم **جواب سوال** وهو ان التعريف يصدق على الفعل نحو ضرب لانه وضع لشئ بعينه وهو زدن وعلى الحرف نحو من لانه وضع للابتداء وايضا يرد ان المتبادر من كلمة ما انها موصولة لكثرة الاستعمال فعلى هذا لابد من ضمير الفصل وايضا الموصول مع الصلة شئ واحد فان فرض جنسا لا يوجد الفصل في التعريف وان فرض فصلا فلا يوجد الجنس فيه وايضا المتبادر من كلمة ما شئ مطلق لانها يطلق على ذوي العقول وغيرها على السواء فعلى هذا لا يوجد الجنس في التعريف لان الجنس في تعريف القسم مقسم ذلك القسم وهو الاسم لا الشئ فاجاب بقوله اي اسم اما الجواب عن الاول فظاهر وكذا عن الثاني لانه لما فسره باسم منكر علم انه ليس موصولة وذلك لان كلمة ما وقع في موضع الخبر والاصل فيه ان يكون نكرة فلذا جعلها موصوفة **قوله** بوضع جزئي او كلي دفع وهم وهو ان المتبادر من الوضع وضع شخصي فلا يتناول علم الجنس كاسامة فدفع بقوله بوضع جزئي الخ اوانه دفع وهم اخر وهو ان يتوهم ان المراد من الوضع ما كان الموضوع والموضوع له كلاهما ملحوظان بخصوصه كزيد بخصوصه فعلى هذا لا يتناول تعريف الاقسام الاخرى فدفع بقوله بوضع جزئي او كلي وحاصل المقام ان الاقسام الاربعة هنا لانه لاحظ للموضوع والموضوع له بخصوصهما نحو جزئي **فان قيل** ان الخصوصية ثابت للطرفين لا للوضع فكيف يكون هذا قسم الوضع

قلنا ان خصوصیۃ النسبۃ یثبت بخصوصیۃ الطرفین او یلاحظ الموضوع والموضوع له بوجہ اعم کما فی المشتقات فان ما کان بوزن فاعل مثلا ھو موضوع لمن قام به الفعل او یلاحظ الموضوع بوجہ اعم کما فی اسماء الاشارات والمضمرات او یلاحظ الموضوع له بوجہ اعم ولا وجود له فی الخارج وتحقیقه مر فی بحث الوضع فی تعریف الکلمۃ فلینظر فیه **قوله متلبس جواب سوال** وھو ان الباء فی قوله بعینه لا یخلو اما للسببیۃ او للاستعانۃ لا سبیل الی الاول لان العین عبارۃ عن ذات الشیٔ فیلزم السببیۃ للنفس ولا الی الثانی لانه یلزم الاستعانۃ بالنفس وذا لا یجوز **فاجاب بقوله** متلبس یعنی لیس الباء لشیٔ منهما بل لامر اٰخر وھو الملابسۃ **قوله** بذاته **جواب سوال** وھو انه لم خالف المصنف عن سائر النحویین لانهم قالوا بذاته بدل قوله بعینه **فاجاب بقوله** ای بذاته یعنی انهما مرادفان فبذکر احدهما لا یکون مخالفا عن الاٰخر **قوله** المعینۃ **جواب سوال** وھو انه یصدق التعریف علی النکرۃ لانها ایضا وضعت لذات الشیٔ فاجاب بقوله المعینۃ ثم یرد علیه ان العین عبارۃ عن الشخص فعلی ھذا یخرج اسامۃ **فاجاب بقوله** المعلومۃ **قوله** المعهودۃ **جواب سوال** ھو انه لما کان الباء للملابسۃ ھو ایضا غیر صحیح لانه یلزم الملابسۃ مع النفس وذا لا یجوز **فاجاب بقوله** المعهودۃ یعنی ان اضافۃ العین الی الضمیر عهدیۃ وھو ما یکون معهودا بینهما فیکون خاصا والشیٔ عاما فیکونان غیرین فلا یکون الملابسۃ مع النفس **فان قیل** لو جعل ھذا فی الابتداء لا یحتاج الی قوله متلبسا **قلنا** ان الشارح اختار ھهنا ترخیم العنان وھو عبارۃ عما یذکر المحتملات ثم یاتی بالمقصود **قوله** للمتکلم والمخاطب **قال مولانا عصام الدین** لا دخل لعلم المتکلم فی کونه معرفۃ لانه عالم فی النکرۃ ایضا فالمعتبر فی المعرفۃ علم المخاطب فلا فائدۃ فی ذکر المتکلم **اقول** ذکر المتکلم لاجل قوله المعهودۃ لانه لا یکون الا بین شخصین **او نقول** ذکره اشارۃ الی التشبیه ای المعلومۃ للمخاطب کما تکون معلومۃ للمتکلم **قوله** فالشیٔ مقید **جواب سوال** وھو انه اذا قیل جاءنی رجل وکان معلوما بینهما ینبغی ان یکون معرفۃ **فاجاب بما حاصله** ان المعلومیۃ انما یعتبر مع الوضع لا المعلومیۃ المجردۃ عن الوضع **قوله** ستۃ انواع **جواب سوال** وھو انه لا یصح حمل المضمرات علی قوله ھی لانه یلزم حمل الاخص علی الاعم لان الضمیر فی ھی راجع الی المعرفۃ وھی اعم من المضمر وایضا یرد ان ھذا التقسیم علی قسمین احدهما تقسیم الکلی الی الجزئیات والثانی تقسیم الکل الی الاجزاء فسأل السائل انه من ای قسم **فاجاب بقوله** ستۃ انواع یعنی ان قوله ھی مبتدأ محذوف الخبر فلما اطلق لفظ الانواع علم انه تقسیم الکلی الی الجزئیات ثم یرد علیه انه لا یعلم تعلق قوله المضمر الخ مع السابق فاجاب بقوله فالاول یعنی انه خبر مبتدأ محذوف ثم الجملۃ بیان لستۃ انواع **قوله** واشار بترتیبها **جواب سوال** وھو انه لم قدم المضمر علی الباقی ثم وثم فاجاب بقوله واشار الخ لان المصنف بلیغ فلا بد لاختیاره

هذا الترتيب الذي ذكره من نكتة والاشارة الى ترتيبها في المرتبة تصلح نكتة لذلك فيحمل عليه قوله بحسب المرتبة فهذا الترتيب الذي ذكره المصرح مذهب سيبويه كما قال الشارح في اخر المعارف فلا يرد ما قال جمال الدين ان التركيب المذكور في المتن لا يوافق شيئا من المذاهب قوله بازاء معان معينة مشخصة قال مولانا عصام الدين ان ذكر المشخصة يدل على انها موضوعة لمعان شخصية وهي جزئيات حقيقة وهو غير جائز في مطلق المضمرات فان ضمير الغائب موضوع لمعان كلية ايضا نحو الانسان هو حيوان ناطق قلنا الانسان مرجع ذكري لا حقيقي فان المرجع الحقيقي هو كل واحد من الافراد بخصوصه او نقول المراد من المشخص هو المعلومية سواء كان بالشخص او بالنوع قوله باعتبار امر كلي جواب سوال وهو ان الافراد غير منضبط فكيف يكون الوضع لها مع انه لا بد للواضع ان يعلم بما وضع له من حيث انه يحكي الخ اى هذا الامر الكلي قوله وجعله آلة لا انه مقصود بذاته بحيث لا يفاد ولا يفهم اى لا يفهم من لفظ انا الا واحد من افراد هذا المفهوم بخصوصه ولا يفهم منه هذا المفهوم الذي هو القدر المشترك فلو كان لفظ انا موضوعا للقدر المشترك ليفهم منه قوله فتعقل ذلك ...

المشترك المقصود بالتفريع قوله لا انه الموضوع وقوله فتعقل ذلك توطية للتفريع فلا يرد انه تفريع على النفس كما ترى قوله فالوضع كلي جواب سوال وهو ان الوضع على اربعة اقسام فسال السائل ان وضع المضمرات من اي قسم قوله الشخصية او الجنسية دفع وهم وهو ان المتبادر من الاعلام هي الشخصية لكمالها فدفع بقوله الشخصية آه يعني انها اعم قوله من حيث

معلومية ومعهودية اعلم ان الفرق بين الجنس وعلم الجنس ان في الاول الواضع لا يعلم المخاطب قبل الوضع وفي الثاني يعلم الواضع المخاطب ان يضع هذا اللفظ لهذا المعنى فيكون لما وضع له المعنى معهودا بين الواضع والمخاطب قوله ومعرفة عطف على قوله علم اى ليس بنكرة قوله مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته اى لا يعلم الواضع المخاطب ان يضع

هذا اللفظ لهذا المعنى فلا يرد انه اذا لم يكن معلوما فيكون الوضع للمجهول وذا لا يجوز قوله يعني

اسماء الاشارات والموصولات يعني ان المبهمات اذا ذكرت في كتب النحو يراد منها اسماء الاشارات والموصولات لكن توهم ارادة الغير ثابت فيها لعمومها فلذا فسرهما قوله وانما سميت جواب سوال وهو انه يلزم في عبارة المصرح القول بالمتنافيين وهما الابهام والتعريف وحاصل الجواب ان اجتماع المتنافيين لا يجوز اذا كان في زمان واحد وههنا في الزمانين لان الابهام قبل الاشارة والتعريف بعد الاشارة قوله وهذا القسم ايضا الخ جواب سوال وهو انه اى الوضع على اربعة اقسام فسال السائل

ان وضع المبهمات من اي قسم فاجاب بما ترى قوله يعني المشار اليه اضافة المعنى الى مشار اليه بيانية قوله وعين عطف على

تعقل قوله لان التصور والمراد من التصور التصور المطلوب المعتبر فيه اى في الوضع قوله وبه اى التصور المشترك قوله لانه اى الموضوع له خصوصية

كل واحد من تلك الافراد بخصوصه فلا يرد لا يصح حمل خصوصيته على الموضوع له لانها من الاعراض

قوله والرابع والخامس انما جمعهما لرعاية قول الماتن او عرف بالنداء بايراد كلمة او قوله
او الجنسية لانه يعلم بها المفهوم مثل اسامة قوله وانما لم يقل ما دخله اللام جواب سوال
وهو ان اللام لا يكون الا للتعريف فما الحاجة الى التقييد بقوله ستعرف بل ينبغي ان يقول ما
دخله اللام فاجاب بقوله وانما لم يقل يعني لا نسلم ان اللام لا يكون الا للتعريف لانه قد يكون
لغير التعريف كاللام الزائدة فان قيل ان اللام الزائدة قليل فالظاهر ان يقال لئلا
يدخله اللام الاسمية كاللام الداخلة على اسم الفاعل والمفعول فانها ليست لتعريف ما دخله
بل هي معرفة بنفسها لانها موصولة والمفعول معرفة بنفسه لانه معرفة للغير كاللام والنداء
اجيب عنه لو قال ما دخله اللام لا يدخل لام الاسمية ايضا لانه داخل في الموصولات التي مر ذكرها
قوله والميم جواب سوال وهو ان حصر المعارف في الستة باطل[له] فاجاب بقوله والميم الخ
وقصته ان رجلا من قوم حمير لم يؤد اللام بل ادى الميم في موضع اللام فسال من النبي صلى
الله عليه وسلم امن امبر امصيام في امسفر فقال النبي صلى الله عليه وسلم لمطابقة قوله
ليس من امبر امصيام في امسفر فان قيل الصوم في السفر اولى فكيف قال النبي صلى الله عليه
وسلم ليس من البر الحديث قلنا ان اللام في الصوم التي ابدل منها الميم للعهد اي الصوم المعهود
في السفر المعهود وهو سفر الغزاء ولا شك ان الافطار في سفر الغزاء افضل في يوم المحاربة
قوله بدل من اللام ليس معناه انه منقلب من اللام بل معناه انه يستعمل في موقعه وفي شرح التسهيل
ان منشأ الابدال هذا لما كانت اللام تدغم في اربعة عشر حرفا فيصير المعرف باللام كانه من
المضاعف العين الذي فائه همزة جعل اهل اليمن ومن كان قريبا منهم بدلها ميما لان الميم
لا تدغم الا في الميم فلا يشتبه المعرف بالمضاعف والحروف الاربعة عشر التاء والثاء والدال
والذال والراء والزاء والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء واللام والنون قوله
اذا قصد به معين وهو حد واقعي لا احترازي والا فرجل مضموم غير منون لا يكون الا معينا
وكذا في قوله لغير معين اشارة الى ان تعريف النداء انما يكون اذا قرن معه القصد والا فلا
قوله ولم يذكره المتقدمون جواب سوال وهو انا لا نسلم ان النداء من المعارف والا لذكره
المتقدمون وايضا لو كان النداء من المعارف لبطل حصر المعارف في الخمس حاصل
الجواب ان عدم ذكر المتقدمين ليس لاجل انه لا يكون من المعارف بل لاجل انه راجع
الى ذي اللام وكذا الحصر بالخمس لاجل انه راجع الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل
يعني انه كان في الاصل معرفا باللام لتوصل لندائها بايّ ثم حذف اللام واي لكثرة
الاستعمال فصار يا رجل قوله واصل يا رجل يا ايها الرجل وهذا في اصطلاحهم
والا فانا لا ندري من اين علم ان اصل يا رجل يا ايها الرجل .... قوله

[له] لوجود القسم السابع وهو الميم ۱۲ م

ای احد الامور الخمس **وههنا اعتراض** یرد علی المص رح وهو ان الضمیر فی قوله احدها راجع
الی المعارف السابقة والمنادی ایض من المعارف مع انه لا یضاف الیه شئ لان یا حرف النداء یقتضی
الصدارة فلو جعل المنادی مضافا الیه لفات صدارة النداء وایض یلزم الفصل بین المضاف والمضاف الیه
بحرف النداء واجاب شارح الهندی رح عن هذا الاعتراض ان الضمیر فی احدها راجع الی الامور
الاربعة ای من غیر المنادی **واجاب الشارح رح** عن هذا الاعتراض ان الضمیر راجع الی
الامور الخمس لانه المتبادر ولا یستلزم صحة الاضافة الی احدها صحتها بالنسبة الی کل واحد لان لفظ
احد فی الاثبات ونحو لواحد مبهم کما فی النکرات لا للعموم فمن قال انه تکلف فقد تکلف **قوله** الی
المعرفة ایض الاظهر ان یقال لیدخل فیه المضاف الی المضاف الی احدها لان فیه توهم الاضافة الی
المنادی لانه ایض معرفة بخلاف لفظ الاحد لان المراد منه احد الامور الاربعة کما قال شارح الهندی
وان الاضافة الی الاحد لا یستلزم الاضافة الی کل واحد کما قال الشارح **اجیب عنه** بانه لما علم خروج
لکنه ولا تستلزم صحة الاضافة الخ
المنادی فاستوی المعرفة والاحد **قوله** او بالوسطة فان الغلام مضاف الی ضمیر الکاف بواسطة الاب
والیاء فی ابیک للاعراب ولیس بضمیر المتکلم حتی یلزم اضافة الاب الی النفس والی المخاطب وذا لا یجوز
اذ یلزم اضافة المعرفة وایض یلزم الاضافة الی الشیئین **قوله** ولا یخفی علیک **جواب** سوال وهو
انه لو اضاف غیر ومثل وشبه الی احد هذه الامور لا یفید التعریف فلا یصح اطلاق المص رح
فاجاب بقوله ولا یخفی **قوله** نظرا الی ما سبق فی اول بحث المجرورات فی بیان **قوله**
وتقید تعریفا مع المعرفة **قوله** ای اضافة معنی بفتح التاء بدون التنوین للاضافة وانما اختار تقدیر
المضاف دون الموصوف ای اضافة معنویة لان تقدیر الموصوف یستلزم خلاف الظاهر وهو تقدیر
الموصوف وجعل معنی بمعنی معنویة **قوله** یعنی اضافة معنویة بیان حاصل المعنی فلا یرد انه لیس الاترکیب
توصیفی مع انه قال الشارح رح انه ترکیب اضافی حیث قال انه بحذف مضاف **قوله** ولما سبق **جواب**
سوال وهو ما الوجه للمص رح انه خص العلم بالتعریف **قوله** معنی ظاهر لانه علم من بیان المضاف الیه
فاجاب بقوله ولما سبق الخ
ای من الامور الخمس **قوله** مستغنی عن التعریف لانه یعلم من نفس اللفظ حیث یقال معرف باللام
ومعرف بالنداء فلا حاجة الی بیانه ولان المعرف باللام الذی کان مدخول اللام والمعرف بالنداء
الذی کان مدخول حرف النداء **قوله** خص العلم جزاء الشرط وهو قوله ولما سبق **قوله** اسما
کان **دفع وهم** وهو ان المراد من العلم الاسم المحض لتبادره قوله لانه ان صدر بالاب نحو
فاجاب بقوله اسما کان الخ یعنی المراد الخ
ابو یوسف رح او اللام نحو ام سلمة او الابن نحو ابن عمر او البنت نحوه بنت قیس **فان قیل**
هذا مخالف لما قال فی القاموس حیث قال ان ابو العتاهیة لقب ابراهیم علیه السلام مع انه صدر
بالاب معناه ابو البرکة ای نیکی **قلنا** ان معنی ما قال فی القاموس ان العتاهیة فی ابو العتاهیة لقب
بقرینة ان صاحب القاموس اورد فی مثاله قوله کراهیة اذ علی وزن الکراهیة العتاهیة فقط
لا المرکب **او نقول** ان صاحب القاموس نظر الی اصطلاح بعض اهل الحدیث حیث قالوا

ان الكنية هي العلم المصدر باب او ام مضافا الى اسم حيوان نحو ابو ثعلب ابو الليث وابن عرس او عطف على اسم صفة كابي الحسن وان اضيف الى غير الحيوان فهو لقب كابي تراب والعتاهية ليس يجوز ان
ای العلم المصدر باب او ام
اذ معناها البركة ولا صفة لانها ما دل على ذات مبهمة مع بعض الاوصاف والبركة وصف صرف ليس معه ذات كذا في حاشية الفاضل الچلپي على التلويح والغرض في ذكر الكنية تعظيم المكنى بعدم التصريح بالاسم فان بعض نفوس الكبر تانف اي طلب النفي من ان يخاطب باسمه والفرق بين الكنية واللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به معنى ذلك اللفظ والكنية تعظيم المكنى بعدم التصريح بالاسم يعني ان التعظيم غير المدح فالفرق ظاهر **قوله** شخصا او جنسا **دفع وهم** وهو ان يتوهم المراد بالعين لم يتشخص فدفع بقوله شخصا نحو زيد او جنسا نحو اسامة **قوله** والاعلام الغالبة **جواب سوال** وهو ان الاولى ان يقال العلم ما يطلق على الشئ
في تعريف العلم
ولم يقل يوضع ليدخل فيه الاعلام الغالبة لان تعينها في فرد بالاستعمال لا بالوضع نحو رحمان فانه غلب استعماله في واجب الوجود **اعلم** ان العلم الغالب اما مضاف نحو ابن عباس او ذو اللام نحو النجم فهي في الاصل داخلة في المضاف بالاضافة العهدية او المعرف باللام العهدية وبعد غلبة الاستعمال في فرد معين اختص به في الاستعمال فلا ضرورة في دخول العلم الغالب في العلم الحقيقي بتكلف ان استعمال المستعملين بمنزلة الوضع عنهم غرض الشارح رح دخوله في العلم الحقيقي بعد التسليم اي وان سلم عدم دخول في ذي اللام والمضاف **قوله** غير متناول غيره الخ ولم يقل غير متناول ما اشبهه كما قال الزمخشري لئلا يخرج لفظ الله لانه لا يشبه لشئ حتى يحكم انه لا يتناول ما اشبهه وللزمخشري ان يقول في جوابه ان السوالب لا يشترط فيها وجود الموضوع كما يقال شريك الباري ليس بموجود فلا يشترط لتناول ما اشبهه وجود ما اشبهه وللمصنف رح ان يرد ذلك بان نفي التناول وان كان سلما لكن الصلة اعني قوله ما اشبهه موجبة فيوجب ثبوت شبهه وذلك باطل وللزمخشري ان يدفع ذلك بان الموصول مع الصلة تصور لا تصديق وتصور ثبوت شئ لا يوجب الثبوت في الواقع فيمكن تعلقه بالنفي مع كون الصلة موجبة ونفي تناول ما اشبهه اما بنفي التناول مع وجود ما اشبهه او بنفي التناول مع عدم ما اشبهه اما بعدم الذات والصفة او بعدم الصفة فاعرف **قوله** غير متناول غيره اي غير الشئ الواحد لا ان الضمير راجع الى الموضوع له **قوله** اي حال كون ذلك اشار به الى ان قوله غير متناول حال من الضمير في وضع ولا يجوز جره على ان يكون صفة لشئ لانه على هذا يخرج الاعلام الجنسية هكذا في بعض الشروح **فان قيل** لا فرق بين العلم والضمير مثلا لان انت مثلا يتناول فردا معينا وتناوله لفرد آخر انما يكون بوضع آخر لان الضمائر موضوع لكل جزئي بوضع على حدة كما هو مذهب المتاخرين وكذلك العلم يتناول فردا معينا وتناوله لفرد آخر انما يكون بوضع آخر

فکیف یصح قول الشارح رح واحترز به عن المعارف کلها **اجاب الشارح رح** عنه بقوله
باستعماله فیه یعنی ان المعتبر فی الضمائر مذهب المتقدمین وعندهم الوضع للمفهوم الکلی بشرط
استعماله فی الجزئیات فاستعمال انت فی المفرد المعین ثم فی الفرد الاخر لا یکون بوضع علی حدة
بل بوضع واحد بخلاف العلم لانه استعمل فی فرد لا یستعمل فی فرد اخر الا بوضع علی حدة **قوله**
فی الجواب بفضل الله المعین الموفق ان المعتبر مذهب المتاخرین واستعمال انت فی فرد اخر وان
کان بوضع علی حدة لتعدد الوضع لکل جزئی لکن هذه الاوضاع بمنزلة وضع واحد بالنظر الی
ان مرآته امر واحد وهو امر کلی فاستعمال انت مثلا فی فرد اخر بوضع واحد **قوله** ای تناولا
بوضع وحد اشارة الی ان قوله بوضع واحد متعلق بقوله تناولا وهو مفعول مطلق لقوله غیر
متناول فالمنفی هو التناول بوضع واحد لا غیره وانما نفی التناول الخاص لا التناول المطلق لئلا
یخرج الاعلام المشترکة لانها یتناول غیره لکنه باوضاع کثیرة لا بوضع واحد فصدق علیه
انه غیر متناول غیره بوضع واحد **قوله** ولما اشار الی ترتیب **جواب سوال** وهو انه یلزم
التناقض فی کلام المص رح لانه قال سابقا ان المضمر اعرف مطلقا وقال ههنا واعرفها المضمر المتکلم
حاصل الجواب ان ما قاله سابقا بالنظر الی انواع المعارف وههنا بالنظر الی الاصناف والفرق بینهما
ان النوع قسم من الجنس والصنف قسم من النوع **قوله** بترتیبها فی الذکر متعلق بقوله اشار قوله
ای الاصناف
علی ترتیب اصنافها وهی ضمیر المتکلم والمخاطب والغائب **قوله** فیما یکون فیه هذا الترتیب **جواب**
سوال وهو انا لا نسلم انه نبه علی اصناف الانواع بل نبه علی اصناف نوع واحد وهو المضمر
فاجاب بقوله فیما یکون فیه هذا الترتیب **فان قیل** هذا الکلام یشعر بان لا ترتیب فی الا
عرفیة فی اصناف المعارف الا فی اصناف المضمرات وقوله فیما بعد واقتصر علی بیان النسبة صریح
ای الترتیب
فی انه یوجد بین اصناف المضاف الی احدها معنی الا انه لم یتعرض له لکونه غیر محتاج الیه لانه
بین الترتیب بین انواع المعارف وتفاوت تعریف المضاف بحسبها وقوله فان لسائر المعارف
لا تفاوت بین اضافها الا المضاف الی احدها ای لاصناف المضاف الی احدها ای الاصناف
الضمیر فیه راجع الی الاحد وقوله فانه الخ
المضاف الی احدها ینقض هذا الحصر بتفاوت اصناف المبهمات فان اسم الاشارة اعرف من
الموصول **قلنا** المراد ترتیب الاصناف فی نفسها بخلاف المضاف لان الترتیب فیه باعتبار الغیر
وهو المضاف الیه وکذا التفاوت اصناف المبهمات لیس فی نفسها بل باعتبار تفاوت الاشارة
والصلة فی الوضوح **قوله** اراد التنبیه **فان قیل** ان الترتیب بین الاصناف مذکور صریحا
فلا یصح اطلاق التنبیه علیه ولو اطلق الاشارة علیه لصح لان الاشارة ما کان ثابتا بالنظم والتصریح
لکن ان انضم الیه القصد یسمی بالنص والعبارة واطلاق الاشارة فی **قوله** ولما اشار الخ لا یصح
لانها ما کان ثابتا بالنظم والترتیب بین الانواع غیر ثابت بنظم **قلنا** ان عبارة الشارح رح محمول
علی القلب تقدیره هکذا فلما نبه علی ترتیب الخ اراد الاشارة الخ والقلب طریق شائع بینهم والغرض فیه

اظهار تفنن المخاطب وكلمة الى في قوله ولما اشارا الى ترتيب بمعنى على اليه صلة التنبيه فصار التنبيه الى موضع الاشارة والاشارة الى موضع التنبيه **قوله** يعني اقلها لبسا **جواب سوال** وهو ان اعرف صيغة اسم تفضيل فيكون معناه ليس فيه شيء من اللبس وليس كذلك لان المتكلم اذا كان مع الغير وراء الجدار وقال انا اشتبه على المخاطب ايهم متكلم فاجاب بقوله يعني اقلها لبسا لا انه ليس فيه التباس اصلا **قوله** من حيث اصنافها **علم** انه لا حاجة اليه بعد قوله على ترتيب اصنافها بل محض اشتغال بما لا يعني واظن انه ليس من الشارح رح بل زيد من قلم الكاتب **قوله** جاز ان يلتبس بالخ لانه اذا التصق رجلان فح يتوهم كل واحد ان الخطاب لي **قوله** وليس المراد **جواب سوال** وهو انه لما التبس انت بالخ لا يكون انت من المعارف فاجاب بقوله وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس لانه انعدم فيه اللبس اصلا ولا شك ان اللبس بعيد ههنا اي قليل لانه وهم كما قال الشارح رح فيتوهم وتقدير السوال هكذا ان المضمر المتكلم وان لم يكن فيه لبس وفي المخاطب لبس فليكن اعرفية المخاطب من المتكلم من وجه اخر فاجاب بقوله وليس المراد الخ **قوله** واقتصر على بيان تفسير لقوله فيما يكون فيه هذا الترتيب **قوله** المنبئة نسبة الاعرفية **قوله** ولهذا اثبت اي لاجل ان التفاوت في المضاف بحسب تفاوت المضاف اليه اثبت التفاوت **قوله** بين اصنافه اي اصناف المضاف بعد بيان التفاوت **قوله** وفيه اختلافات اما كون المضمر اعرف لان المتكلم والمخاطب ظاهر والغائب محول عليه وايضا الارجاع الى المقدم بمنزلة وضع اليد عليه واما كون العلم اعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة عند الوضع والاستعمال جميعا بخلاف اسم الاشارة لان تعينه باستعمال الاشارة الحسية وايضاح الموصول بالصلة ولا شك ان الاول اوضح من الثاني ثم الموصول اوضح من اللام لان اللام قد يكون ذهنيا فلا يثبت التعريف به جزما **وقيل** اعرفها العلم لانه وضع لشخص واحد وقيل اعرفها اسم الاشارة لانه لما استعمل بالاشارة الحسية كانه بمنزلة وضع اليد عليه وقال المصنف رح في التسهيل اعرفها ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم العلم ثم الغائب السالم عن الابهام احترز به عن ضمير ربه رجلا لانه مبهم وضمير المبهم عبارة عما لم يكن له مرجع سابقا **فان قيل** ان ترتيب المص رح مخالف لما ذكر الشارح رح في التوابع من قوله ثم المعرف باللام والموصول فانهما متساويان وقال ههنا الموصول اعرف من اللام **قلنا** ما قاله الشارح رح ثم فليكن قول البعض وهذا قول بعض اخر وثمرة الخلاف تظهر في النعت حيث قال المصنف رح والموصوف اخص او مساوي **فان قيل** ان ترتيب المص رح في المعارف لا يوافق بواحد من المذهب **قلنا** لا نسلم انه لا يوافق بواحد منها بل موافق بمذهب سيبويه حيث قال الشارح رح وهذا الترتيب الذي ذكره مذهب سيبويه **فان قيل** ان معنى قوله وهذا الترتيب اي ترتيب اصناف المضمر لا ترتيب انواع المعارف لان مرجع لفظ هذا في **قوله** وهذا الترتيب القريب اصناف المضمر لا انواع المعارف اجاب بقوله ذكره فان الترتيب بين الانواع ليس بمذكور **قوله** بمذهب سيبويه هذا احتراز عن قول المصنف رح في التسهيل لانه قدم العلم على الضمير الغائب

كما مر آنفا والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **قوله** قال لا بعينه ولا يرد قوله وجه لك ورأس لك لانه نكرة مع انه يقع على شيء معين لان ذلك موضوع لشيء لا بعينه وان وقع على معين باعتبار ذات **جواب سوال** وهو ان النكرة لما وضع لشيء لا بعينه يكون الوضع للمجهول وذا لا يجوز فاجاب بما حاصله ان الوضع للمعلوم لكن لا يكون فيه لحاظ المعلومية كما في علم الجنس قوله المعلومة **دفع وهم** وهو ان المراد من المعين هو التشخص فيبقى علم الجنس داخلا في النكرة فدفع بما ترى ثم لما توهم ان المراد من المعلوم المتكلم ليكون معناه لا باعتبار ذات المعلوم للمتكلم فيكون الوضع للمجهول فدفع بقوله المعهودة اى لم يعتبر في النكرة علم المخاطب كما اعتبر في علم الجنس وانما فسر الشيء بالذات ليوافق سائر النحويين لانهم ذكروا الذات **قوله** من حيث هو كذلك متعلق بقوله خرجت المعرفة والضمير في قوله هو راجع الى الذات والاشارة في قوله كذلك الى المعلوم المعهود **قوله** انما افردها بالذكر **جواب سوال** وهو انه لا حاجة الى ذكر اسماء الاعداد لان بعضها مركبات فهو داخل في المبني وبعضها مفردات فهو داخل في المعرب فما وجه افرادها بالذكر فاجاب بقوله وانما افردها قوله احكام خاصة فان دخول التاء في المذكر من الثلثة الى العشرة دون المؤنث من الاحكام الخاصة وكذا اخذ اسم الفاعل منها مختص بها وكذا اضافة المركب الى المركب مختص بها **فان قيل** ان قوله ليست لغيرها مما لا يحتاج اليه لانه داخل تحت **قوله** خاصة **قلنا** هذا بيان للجزء السلبي للخاصة **قوله** اى الفاظ انما قال الفاظ ولم يقل اسماء لان الاسماء من المفردات واسماء الاعداد كما يكون مفردات كذلك يكون مركبات والمركبات ليست باسماء **فان قيل** لا نسلم ان المركبات ليست باسماء لان خمسة عشر مثلا اسم لعدد معين وكذا قال المصرح المركبات كل اسم مركب من كلمتين فانه اطلق الاسم على خمسة عشر وحادي عشر مع انهما من المركبات **قلنا** المراد بالمركبات التي هي ليست من الاسماء ما فوق العشرين كاحد وعشرون واثنان وعشرون لان العاطف دال على الانفصال الخ **قوله** لكمية احاد في الاصل احاد نحو افعال ابدل الفاء بالالف صار احاد قوله لكمية فقوله لكمية احتراز عما وضع لغير الكمية سواء دل على العدد الغير المعين كصيغ الجمع ولفظ العدد بان يقول عدد فقط او دل على عدد معين نحو زيد او عمرو فانه يدل على واحد معين وبقوله احاد احتراز عما وضع لكمية الاجزاء نحو النصف والثلث او الربع وباضافة احاد الى الاشياء احتراز عما وضع لكمية الاحاد في نفسها من غير نسبة الاحاد الى جنس نحو لفظ بضع ونيف وهما بمعنى واحد وهو ما بين الثلث الى التسع فانهما يدلان على عدد معين من غير نسبة الى جنس ويذكران تبيع اسم عدد له تميز نحو عشرة رجال وبضع **قوله** فالاشياء الخ الفاء للتفسير الحد **ولا يخفى** انه اذا كان الاشياء هي المعدودات والاحاد عبارة عن كل واحد منها يكفي في الحد ان يقال لكمية الاحاد او لكمية الاشياء فيلغو ذكر الاحاد والاشياء لان الاشياء جمع يتناول الرجل والفرس والحمار وكل واحد منها اجزاء الاشياء **اجيب عنه** معنى قوله كل واحد واحد منها افراد كل واحد منها

اذ كل واحد عبارة عن الرجل والفرس مثلا فيكون قوله كل واحد بحذف المضاف وهو الافراد اذ ا
لرجل افراد وكذا الفرس افراد فلا يرد شئ **قوله** منفردة كانت تلك الاحاد **جواب سوال**
هذا القول مقدم من القول السابق ١٢
وهو ان الاحاد جمع وهو يستقيم في ما فوق الاثنين ولا يستقيم في الواحد والاثنين لعدم الاحاد فيهما
فاجاب بقوله منفردة الخ حاصله ان اسم العدد ما يدل على كمية الاحاد اعم من ان يكون مجتمعة
اي دفعة واحدة كثلثة او اربعة او منفردة اي دفعات كالواحد او الاثنين وتصوير الدلالة
على الدفعات ما اذا سئل عن هذا المعدود وذلك وذلك فالواحد المذكور في الاجوبة يدل على
الاحاد فاذا قلت كم درهما لك وكم دينارا لك وكم رجلا عندك فاجاب الاخر وقال واحد فيكون
الواحد معتبرا في كل واحد من الدراهم والدنانير والرجال فاذا اخذ الواحد من كل واحد منها
فيكون احادا **قوله** وكمية الاحاد ما يجاب به اي مدلول ما يجاب به عند السوال لا لفظ فيكون
في عبارته مسامحة فان الكمية مدلول ثلثة لا لفظها **قوله** اذا سئل من واحد واحد
اي من واحد واحد في الواقع دون الظاهر لا يعلم السائل انه واحد او اكثر والا لما سال **قوله**
بكم بان يقال بكم اشتريت هذا الشئ فيجاب بثلثة او اثنان قوله والالفاظ الخ مبتدا خبره
قوله اسماء العدد قوله بان يكون كل واحد منها الخ **دفع وهم** وهو ان يتوهم ان المجموع موضوع
للمجموع فدفع بقوله بان يكون الخ **قوله** فالواحد موضوع تفريع على قوله منفردة كانت تلك الا
حاد مجتمعة فيكون بيان الحاصل الجواب قوله اذا اخذت الاحاد منفردة اي على حدة ويدفعات
كما مر سابقا قوله فاذا سئل عن معدود معدود يعني في الواقع والا ففي الظاهر المعدود غير
مذكور في قول السائل اذ المذكور في قوله لفظ كم قوله منها اي من الاشياء قوله بكم هو متعلق بسئل
قوله يجاب بالواحد جزاء الشرط اعني قوله فاذا سئل قوله والاثنان عطف على قوله فالواحد قوله اذا
اخذت مجتمعة الخ ليس المراد منها ما يقابل منفردة اذ الاثنان ايضا ماخوذ منفردة كالواحد بل
المراد منها المتكرر فقوله ومتكررة عطف تفسيري لمجتمعة قوله مرة واحدة لانه اذا تكرر اثنين مرتا
وجد اربعة احاد فيصدق لفظ الاحاد فلا حاجة الى تكرار الاثنين مرتين لانه يصير الاحاد ح
ثمانية ولا حاجة اليها في صدق لفظ الاحاد قوله فاذا سئل عن معدود دين يعني
بالمعدود دين في الواقع لا في الظاهر كما مر انفا **قوله** وهكذا الى ما لا نهاية له اي ثلثة واربعة
وخمسة **فان قيل** لا حاجة الى هذا القول لان كلامنا في جامعية التعريف للواحد والاثنين لعدم
صدق لفظ الاحاد عليهما واما الثلثة والاربعة الى الاخر فالاحاد صادقة عليها فاي الحاجة الى
ذكره **قلنا** انما ذكر قوله وهكذا الى ما لا نهاية له لبيان قاعدة السوال يعني اذا سئل عن معدودات
اي ذكر قوله وهكذا الى ما لا نهاية ١٢
بكم يجاب بالثلثة او الاربعة او الخمسة الى ما لا نهاية له لا ان لهذا القول دخل في جامعية
التعريف **قوله** فظهر من هذا التقرير **فان قيل** لا يرضى المص رح بهذا اي بدخول الواحد
والاثنين في التعريف لانه قال في الايضاح العدد مقادير احاد الاجناس فالواحد والاثنان

على ذلك ليسا بعدد لانهما اذا اخذا منفردة وجد الاحاد فيهما لكن المقادير لم يوجد فيهما لان التقدير واحد او اثنان في الواحد والاثنان وانما ذكرفيما بعد في بيان افراد العدد لانه محتاج اليهما فيما بعد العشرة فهما في ما بعد العشرة من الاعداد لوجود المقادير فيه ولوقال المص رح ان العدد عبارة عن مقدار ما كان الشئ عليه من وحدة وغيرها دخل الواحد والاثنان في العدد **اجيب عنه** ان الشارح رح انما ادخلهما اي الواحد والاثنين م في التعريف نظرا الى ما بعد العشرة **قوله** في عرف النحاة لان اسم العدد عندهم ما يقع به العدد فالواحد كذلك وايضا اسم العدد في عرفهم هو الموضوع للكمية **قوله** عند بعض الحساب كاهل الحساب الهند وسته قال مولانا عصام الدين ان الواحد وان لم يكن من العدد عندهم لان العدد نصف مجموع الطرفين عندهم وليس للواحد طرفين لكن الاثنين عدد لان طرف الاعلى ثلثة وطرف الاسفل واحد والواحد مع الثلثة اربعة ونصفه اثنان **قوله** هذا انما يرد لو كان قوله وان لم يكونا سلب كليا واما اذا كان رفع الايجاب الكلي فلا يرد اصلا **اعلم** ان الواحد ليس بعدد عند كل اهل الحساب لان العدد قسم الكم والواحد ليس بكم لان كم عبارة عما يقع فيه القسمة ولا يقع القسمة في الواحد واما الاثنان فعند بعض اهل الحساب ليس بعدد وذكروا له وجوها ضعيفة تفصيلها في شرح حكمة العين ومن وجوههم هذا ان الواحد لما لم يكن عددا، فالزوج ايض لم يكن عددا حملا على الواحد فعلى هذا اي على ان الاثنين ليس بعدد عند البعض لا يرد اعتراض مولانا عصام الدين **قوله** لا ينتقض الخ جواب سوال وهو ان التعريف صادق على رجل او رجلين وكذلك ذراع او ذراعين ومن ومنين وكذلك جموعهما وقوله لا يفهم بيان عدم الانتقاض اي لا يفهم من مثل رجل ورجلين الوحدة والاثنينية فقط بل يفهم منها الجنسية ايضا فانه يفهم من رجل ورجلين انهما من جنس الحيوان ومن الذراع انه من جنس ما يذرع ومن المن انه من جنس ما يوزن **اجيب عنه** ايض ان المراد ما وضع لكمية احاد جميع الاشياء وليس شئ منها موضوعا لكمية جميع الاشياء **فان قيل** يخرج بقيد الاحاد نحو ثلث جماعات وثلث جموع فانه يدل على الجماعات دون الاحاد **قلنا** لا نسلم ذلك بل يدل على احاد الجماعات والجموع فلا يرد نقضا **قوله** اصولها مبتدا، و **قوله** اثنا عشر كلمة خبره والجملة مستانفة وقعت في جواب سوال السائل وهو انه لما ذكر تعريف اسماء العدد حرك السامع ان يسال ما هي فقال اصولها **قوله** اللتي يتفرع منها جواب سوال وهو انه لما كان الضمير رجعا الى اسماء العدد يكون الاضافة الى النفس لان الاصول ايض من اسماء الاعداد وايضا ان للاصل معان كثيرة اذ قد يجي بمعنى الدليل وقد يجي بمعنى الراجح وقد يجي بمعنى القاعدة الكلية وقد يجي بمعنى السابق وههنا اي المعنى مراد فاجاب بقوله اللتي يتفرع الخ يعني ان المراد من الاصول م الاصول اللتي يتفرع منها

باقيتها فيكون المراد من اسماء العدد غير الاصول فيكون معناه اصول الباقية وقوله التي صفة
الاصول لا صفة اسماء الاعداد والا لم يتحقق الجواب وايضا لما قال يتفرع علم ان المراد من
الاصل القاعدة الكلية **قوله** اما بالحاق اي الفرعية اما بالحاق تاء التانيث كواحدة من الواحد
واثنتان من الاثنان **قوله** او باسقاطها اي باسقاط التاء كثلاث من ثلاثة ويدل على ان
اصلها التاء ان التعريف اذا قصد بمجرد العدد من دون المعدود تقول ثلاثة نصف ستة بالتاء
وفي الرضي انما وضع على التانيث في الاصل لان كل جمع انما يصير مؤنثا في كلامهم بسبب
كونه على عدد فوق الاثنين فاذا صار المذكر في حال مؤنث بسبب عروض هذا الغرض
وهو العدد فتانيث العدد في نفسه اولى لان العدد لما يجعل الغير مؤنثا فلا بد ان يكون
هو بنفسه ايضا مؤنثا **قوله** كمئتين من المائة والفين من الالف قوله وعشرين مثال جمع
حكى قوله او امتزاجيا وهو الذي يقدر فيه حرف العطف **قال مولانا عصام الدين**
الصواب ان يقول او تضمينا لان الامتزاج عام يتناول بعلبك ايضا والكلام في الامتزاجي
الخاص وهو امتزاج اسماء العدد **قوله** ان ما قاله ليس بصواب اذ ليس في الا
صطلاح مركب تضمني فلذا قال امتزاجي **قوله** واحد الى عشرة اعلم ان ارتفاع واحد
على انه خبر مبتدا محذوف اي احدها واحد او على انه بدل البعض فيكون بدلا من
قوله اثنا عشرة كلمة ولزوم الضمير في بدل البعض ليس بكلية بل اكثرية او ان الضمير محذوف
للعلم به والتقدير واحد منها قوله الى عشرة معناه واحد وغيره الى عشرة فيكون الى للاسقاط
دون المد فلا يرد ان الغاية لا تدخل لعدم تناوله صدر الكلام فينبغي ان يكون العشرة خارجة
من هذا الحكم **قال الرضي** الواحد اسم الفاعل من وحد يحد وحدا ووحدة
فان قيل ان الواحد ما يكون معروض الوحدة فيكون معدودا لا العدد لان المعدود
ذات له العدد والواحد كذلك بخلاف اسم العدد لانه غير مركب من ذات وعدد بل هو عدد
فقط واسم العدد موضوع للعدد وهو الوحدات المنفردة المجتمعة وايضا الواحد اسم فاعل دال
على ذات مبهمة واسم العدد موضوع لمرتبة معينة فكيف يكون الواحد من العدد **قلنا** الواحد
بمعنى المنفرد اي عدد منفرد فالمراد من الواحد الوحدة لكونه عددا منفردا ولا حاجة الى تدقيق
فلسفي بان يقال سمي الواحد واحدا اما لانه واحد بذاته اي غير محتاجة في الوحدة الى شيء
اخر بخلاف الرجل لانه محتاج في الوحدة الى عروض الوحدة كالضوء مضيء بذاته واما لانه من
الانواع المتكررة اي سمي الواحد به لانه معروض الوحدة اي ليس بذاته فيكون مكررا من العارض
والمعروض فيكون من قبيل تسمية العارض باسم المعروض مع انه غير تام لانه اذا جعل الوحدة
واحدا كان من المعدودات لا من الاعداد مع ان اسماء الاعداد اوصاف محض ولذا قال
في تحرير اقليدس ان الاسماء العدد ليست بصفة لان الصفة

ما دل على ذات مبهمة مع بعض الاوصاف واسماء العدد لا يدل على ذلك بل يدل على وصف محض كالمصدر **قوله** ومفردة اى كواحد من المذكر والمؤنث **قوله** ومركبة كاحد عشر **قوله** ومعطوفة كاحد وعشرون **قوله** واحد اثنان هذه الاعداد وما بعدها موقوفة اى مقروء بالوقف محكية على ما هو الاصل وهو حالة عدم التركيب يدل على ذلك ترك الواو بين هذه الاعداد منصوبة محلا على انه مفعول تقول وما قال وان مقولة القول جملة **فنقول** هذا فيما اذا لم يرد بالمقولة لفظا واذا اريد بها اللفظ فلا يشترط فيها ان يكون جملة وانما ذكرها على سبيل التعداد لان الاعراب لا دخل له في بيان استعمالها بل يكفي في البيان ذكر الادنى وهو ذكر العدد بدون ذكر الاعراب **قوله** وتثنيتها وتانيث الضمير باعتبار معنى المفرد المؤنث لا باعتبار لفظه او بتاويله بالواحدة **قوله** على ما هو القياس وهو ان يكون المذكر بلا تاء والمؤنث بالتاء فيكون اسماء العدد الى الثلثة موافقا للقياس و من الثلثة الى العشرة مخالفا له **قوله** لجماعة المذكر دون واحد مذكر والاثنين منه لكون الجمع بتاويل الجماعة دون الواحد والاثنين **قوله** باعتبار تانيث الجماعة **فان قيل** فعلى هذا فالتاء في الثلثة و الاربعة قياسية وصرح في اول الكتاب في بحث الوصف الذى هو سبب منع الصرف ان التاء في اربعة غير قياسية **حيث قال** ولو قال غير قابل للتاء قياسا لم يرد اربع فالحاصل انه قال ههنا التاء في اربعة للتانيث وقال في اول الكتاب انها للتذكير **اجيب** عنه ما قال في اول الكتاب بالنظر الى الاسماء غير العدد ولا شك انه على هذا يكون التاء فيها قياسية **قوله** فرقا بين المذكر والمؤنث مفعول له لقوله وتقول ثلث الى عشرين وبها لجمع المؤنث اى لاجل تحصيل الفرق بين المذكر والمؤنث والا فالتاويل يقتضى اتيان التاء فيه ايضا **فان قيل** نسوة في ثلث مؤنث حقيقى اذ هو جمع امرأة فالتاويل لغو **قلنا** تانيثه لاجل التاويل لا باعتبار الاصل والا لم يجز قوله تعالى قال نسوة في المدينة كما لا يجوز قال امرأة مع انه جائز **اعلم** ان المعتبر في التذكير والتانيث حال المفرد لان التذكير والتانيث من اوصاف المفرد فان كان المفرد مذكرا انث العدد وان كان مؤنثا ذكر وان كان محتملا لهما كانسان وشخص جاز الامران **قوله** لا اذا جاوزت **دفع وهم** وهو انه يلزم القول باحد عشر في بيان العدد الادنى وهو عشرة وما دون العشرة انه لا يسمع احد عشر في عدد ادنى فدفع بقوله اذا جاوزت الخ **واجاب صاحب الغاية** عن هذا الوهم بقوله ولما فرغ من بيان العدد المفرد شرع في بيان العدد المركب **قوله** في المذكر **جواب سوال** وهو انه لما قال احد عشر واثنا عشر لا احتاج الى احدى عشرة واثنتا عشرة لان مدلولها واحد **فاجاب** بقوله في المذكر يعني ان محلهما مغاير وان كان مدلولهما واحد **قوله** بتذكير المذكر الخ بيان الاصل والمراد انه بتذكيره للمذكر وتانيثه للمؤنث ففى العبارة مسامحة **قوله** وغير الواحد **جواب سوال** ظاهر اى ولما جاوز من العشرة فغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف لثقلة حروفهما من الواحد والواحدة والخفة مطلوبة ههنا لثقل التركيب

ـه على خلاف القياس وما قال ههنا بالنظر الى التاويل ولا شك انه لو نظر الى التاويل يكون التاء فيهما

قوله ابقاء للجزء الاول مفعول له لقوله تقول كذا قال جمال الدين **قوله** ابقاء حال من فاعل تقول اى
مبقيا ليصح الحمل على ذى الحال لا مفعول له لعدم صحة التعليل لان القول لبيان اسماء العدد لا للابقاء
كما قال صاحب التكملة **قوله** فيهما اى فى المذكر والمؤنث **قوله** بحاله اى متلبسا بحاله اى متلبسا
بحاله الكائنة قبل التركيب **قوله** وتذكير الثانى مبتدأ خبره **قوله** فى المذكر وقوله كراهة اجتماعهما
مفعول له كذا قال عصام الدين لا يقال فعلى هذا يكون المفعول له معرفة وهو غير جائز عند الجمهور فينبغى
ان يكون قوله فى المذكر صفة الثانى وقوله كراهة خبر لقوله وتذكير الثانى الا ان يقال ان تذكير
الثانى ليس كراهة اجتماع التانيثين فكيف يحمل عليها **قوله** المعنى وتذكير الثانى منع عن كراهة
اجتماع التانيثين كذا قال جمال الدين قوله كراهة مفعول له للتذكير وما قيل يلزم كون المفعول له
معرفة وهو غير جائز عند الجمهور فنقول قد وقع فى التنزيل يَجْعَلُونَ اَصَابِعَهُمْ فِىٓ اٰذَانِهِمْ مِّنَ
الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ فقوله حذر مفعول له مع انه معرفة فالحاصل ان كون المفعول له نكرة ليس
بشرط عند الجمهور وقال الرياشى اسم عالم ان تنكيره لمشابهة الحال والتميز ولذا قالوا ويعزى الى الرياشى
اى ينسب الى الرياشى وجوب التنكير للمفعول له لكن يفهم من قول الحاتم ان قول الرياشى رح باطل
وقول الحاتم فاض عليها اى حاكم ببطلان قول الرياشى رح وقوله هذا اغفر عوراء الكريم ادخاره
اى ستر عيوب الكريم لاجل ادخاره اى سخاوته اذ قوله ادخاره مفعول له مع انه معرفة **قوله**
فيهما من جنسين **فان قيل** اما فى الاول فظاهر واما فى الثانى فممنوع كيف واثنتان ثانيته بالتاء
لان اللام وان كان محذوفا وهو الياء لكن التاء ليست عوضا منها بل العوض منها همزة وصل
فى الابتداء فعلى هذا فالصواب ان يقول بخلاف احدى عشرة وثنتا عشرة فان التانيث فيهما
من جنسين اما الاول فظاهر واما الثانى فلان التاء فى ثنتين بدل من لام الكلمة فلم
يتمحض للتانيث وعلى هذا يصح قوله ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من التانيث واما اثنتان
فمحمول على ثنتين وهذا التقرير صحيح واما تقرير الشارح رح فغير صحيح كما ترى اجيب عنه لا نسلم
ان عبارة الشارح رح فى الواقع هكذا كما قلت لكن العبارة التى ذكرها الشارح رح سهو من
الكاتب **قوله** واما تذكير الثانى جواب سوال ظاهر **قوله** والتاء فى ثنتان **جواب**
سوال وهو ان التانيث فى احدى عشر فمستقيم لكونه من جنسين واما فى ثنتا عشرة فغير
مستقيم لان التانيث فيه من جنس واحد وهو التاء فقط **فاجاب بقوله** والتاء فى
ثنتان بدل من لام الكلمة اى ما يقابل اللام وهو الياء لانه من الثنى بفتح الثاء وسكون النون
وانما ابدل بالتاء لانها لو لم يبدل ربما يحذف بالاعلال فالتبس بالمذكر واما فى اثنتان فا
التانيث لان التاء ليست بعوض من الياء لان عوضها شىء آخر ههنا وهو همزة وصل **قوله**
واما تانيث الجزء الثانى عديل لقوله واما تذكير الثانى فى المذكر **قوله** لانه لما وجب قيل الصوب
فلانه لا له جزاء اما ولابد فى الجزاء من الفاء اجيب عنه انه جزاء اما بتقدير قوله فيقال له فيقال لانه

لما وجب الخ وحذف الفاء فی جواب اما مع القول المحذوف جائز نص علیه فی الرضی **قوله** وبنی تمیم الخ هذه جملة معترضة **قوله** عند الترکیب جواب سوال وهو انا لا نسلم انهم یکسرون الشین الا ترى الى قوله تعالى فله عشر امثالها فاجاب بقوله عند الترکیب **قوله** من عشرة دفع وهم وهو ان المراد من الشین السین لان التفاوت غیر مذکور فی اکثر الکتب مع ان السین لا یکسر من سبع عشرة وایضا یرد انه ینقض علی نحو عشر فی ثلثة عشر فانه اسم عدد مؤنث مرکب مع انهم لیسوا قائلین بکسر الشین فدفع بقوله من عشرة **قوله** او خمس فی ثلث عشرة احدها فتح الثاء الاخیر ولا یعتبر فتح اللام التی قبل الثاء لتوسط الساکن وهو الالف بعد اللام واربعة فتحات عشرة لکن ما ذهب الیه بنی تمیم ضعیف لانه عدول من الفتح الذی هو الاخف الی الکسر الذی هو اثقل منهما **قوله** والحجازیون بسکونها تحرزا عن توالی اربع حرکات **قوله** وتقول عشرون بکسر العین فی عشرون لان صورتها صورة جمع السالم فلو لم یکسر العین لتوهم انه جمع سالم حقیقة **قوله** جواب سوال وهو ان الاخوات اسم من الاسماء المعربة فلا بد له من الاعراب وهو مجهول ههنا فاجاب بقوله بکسر التاء لانه منصوب واعراب جمع المؤنث السالم بالکسر فی حالة النصب **قوله** لانه منصوب الخ جواب سوال ظاهر **قوله** بالعطف الخ جواب سوال ظاهر **قوله** المنصوب محلا جواب سوال ظاهر **قوله** بمفعولیة القول جواب سوال ظاهر **فان قیل** ان مقولة القول لیس الا جملة وقوله عشرون لیس بجملة **قلنا** نعم لکن هذا فیما لم یرد منها اللفظ وان ارید من المقولة اللفظ فلا یشترط ان تکون جملة والمراد من العشرون ههنا هو اللفظ **فان قیل** ان قوله منصوب محلا لا یخلو عن خلل اذ الاسم انما یکون مرفوعا او منصوبا او مجرورا محلا اذا کان مبنیا وعشرون لیس مبنیا وهو الظاهر وایضا قالوا ان عشرون بالواو لاجل الحکایة لکن الحکایة لکن الحکایة غیر مستقیم لانه یقتضی الذکر سابقا قریبا والذکر فی موضع من الکتاب غیر کاف للحکایة کذکر عشرون فی بیان الاعراب لانه یلزم منه فساد قواعد النحو لانه لو قرئ بعد الرافع منصوبا وبعد الناصب مرفوعا وبعد الجار مرفوعا او منصوبا فان احطئه احد لان یقول ذلک حکایة وذلک صریح الغلط والمکابرة کذا قال جمال الدین چلپی اجیب عن الاول ان اشتراط البناء للاعراب المحلی غلط لان الاعراب المحلی یکون للمعرب ایضا اذ قالوا یجوز الرفع فی المعطوف علی اسم ان بعد مضی الخبر حملا علی محله ورفع ظریف فی الدار حملا علی محل لا غلام رجل وان سلمنا ان البناء شرط فعشرون مبنی لانه حکایة عن المبنی اعنی عشرون علی التعداد او بان یعد اسماء العدد من غیر عامل فیکون جوابا عن الاعتراض الثانی لان عد اسماء العدد یکون فی بحث اسماء العدد بان یعد الاستاذ للتلمیذ من الحفظ من غیر الکتابة فیکون قریبا ونقول سلمنا ان الحکایة یقتضی الذکر سابقا قریبا لکن ان کان المحکی عنه مشهورا فلا باس ببعده وههنا کذلک لان عشرون قد

ذكر في اول الكتاب في بيان الاعراب بقوله واولو عشرون وهو مشهور فالمذكور ههنا حكاية
عنه قوله من غير فرق وانما لم يفرق بين المذكر والمؤنث في العقود لان صورتها صورة جمع
المذكر السالم فالواو والنون نص في التذكير فالتاء ينافيه فلا يجتمعان فلذا لا يزاد التاء في
المونث قوله وهي عقود ثمانية اي العشرون واخواتها عقود ثمانية قوله فيما زاد كلمة ما
عبارة عن العدد ويسمى هذه الاعداد الزائدة كسور العقود فان **قيل** ان قوله احد وعشرون
لا ترتبطان بقوله ولقوله فيما زاد على كل عقد لانه لا يقال واحد وعشرون في كل عقد بل يقال
في عقد واحد وثلاثون واحدى وثلاثون الى تسعين **قلنا** ان عبارة المص رح بحذف عبارة
اخرى تقديره احد وعشرون الى آخره **قوله** ولما غير الواجب جواب سوال وهو ما الوجه للمص رح
انه ذكر احد وعشرون واحدى وعشرون على حدة ولم يدرجهما في قاعدة العطف بلفظ
ما تقدم مع انهما ايضا بلفظ ما تقدم **فاجاب** بقوله ولما غير الواحد والواحدة يعني انما افردهما
لانهما ليسا بلفظ ما تقدم فاجاب بقوله قوله بدون التركيب اي بدون التركيب الامتزاجي
قوله لان المعطوف الخ علة لقوله غير قوله في قوة التركيب اي في قوة التركيب الامتزاجي لان
المعطوف والمعطوف عليه على مرتبة معينة كالتركيب اي احد عشر على مرتبة معينة **قوله**
فلذلك اي ولاجل انه لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم لم يدرجهما **قوله** اي
عطف تلك العقود لما كان العطف في قول المص رح ذكر مجهولا فلا يعلم منه المراد عطف العقود
او عطف الزائد فلدفع الابهام وتعيين ما هو المراد قال الشارح اي عطف تلك العقود وانما خص
عطف العقود على الزائد مع ان عطف الزائد على العقود ايضا جائز لان الاول اكثر استعمالا بقرينة
قول المص رح الى تسعة وتسعين او اشارة الى انه الاصل لان القليل يقدم على الكثير في التلفظ
كما في احد عشر بخلاف قوله فيما بعد ثم بالعطف بلفظ ما تقدم حيث جعل شاملا لهما تنبيها على
الجواز من الطرفين **قوله** كائنا ذلك الزائد اشارة الى ان قوله بلفظ ما تقدم حال من الزائد
المستفاد من قوله ثم بالعطف باعتبار المتعلق وانما جعل الجار والمجرور حالا من الزائد ولم يجعل
حالا من الزائد والعقود معا لان الاحتياج الى التقييد فيما وقع فيه التغير وهو الزائد لا في
العقود وانما جعل المتعلق كائنا ولم يجعل متلبسا كما فعله بعض الشارحين اذ يرد عليهم ان الملصق
بلفظ ما تقدم هو المعطوف عليه وهو الزائد دون العطف فكيف يكون قيدا للعطف عدل الشارح رح
عنه وقال كائنا **قوله** بل الى تسع وتسعين كلمة بل ههنا لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف
الآخر **قوله** فيما زاد على تسعة وتسعين جواب سوال وهو ان البحث في العدد الوسط فكيف يقال
مائة والف في العدد الوسط فاجاب بقوله فيما زاد يعني اذا جاوزت من العدد فقوله مائة
والف قوله في الواحد جواب سوال ظاهر قوله مائتان والفان الخ ولم يورد جمعهما لعدم كون
من الاعداد في نفسه لان المعدود ما كان موضوعا لمرتبة معينة كالثلاثة فانه عبارة عن

ما فوق الاثنين وما تحت الاربعة والمائة والالوف ليسا موضوعين لعدد معين كالمسلمون والمشركون وانما يصير من الاعداد بالتركيب بلفظ العدد نحو ثلثة ماة وثلثة الوف كالواحد والاثنين كما قال صاحب التكملة لے كما لم يكن الواحد والاثنان من الاعداد التي ميزت بتميز ولم يكونا من الاعداد عند بعض اهل الحساب لكن يرد عليه لما كانا عددين باعتبار التركيب بلفظ العدد ينبغي ان يذكرهما باعتبار التركيب اجيب انما لم يذكرهما بهذا الاعتبار لانهما وان صارا عددين باعتبار التركيب لكن تركيبه ممنوع لما ياتي في قول المص رح الا في ثلث مائة وقياسها مائة او مئين وانما لم يذكر الالوف مع انه غير ممنوع حملا على المائة **قوله** ومائة والف اعلم ان اصله مئي بالياء حذف الياء فعوض التاء منها كما في عدة وانما يكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا يشتبه بصورة منه خطا فاذا جمع او ثنى حذف الالف لزوال المانع وهو الالتباس عنه **قوله** من غير فارق بينهما وانما لم يفرق بينهما لانه لو زيدت التاء في المائة يلزم اجتماع التائين وهو مستكره عندهم فحمل على المائة **قوله** من اسماء الاعداد جواب سوال وهو ان ما تقدم جميع الكتاب وهو خلاف المقصود فاجاب بقوله من اسماء العدد **قوله** وتبديلا جواب سوال وهو ان التغير عبارة عن زوال الوصف مع بقاء الذات مع ان زوال الوصف موجود ههنا فدفع بقوله وتبديلا يعني ان المراد من التغير التبديل **قوله** مائة وواحد وفيه عطف الزائد على المائة وفي الباقي من الامثلة عطف المائة على الزائد وقد ذكر عكس ذلك بقوله ويجوزان يعكس العطف في الكل كذا قال عبد الرحمن **اعلم** ان قوله واحدة عطف على واحد فيكون مثال المؤنث عطف فيه الزائد على المائة ففي الكل عطف الزائد على المائة وما قيل ان في الاول عطف الزائد على المائة وفي الباقي عطف المائة على الزائد يابى عنه الطريقة السابقة من ايراد المثال للمذكر والمؤنث جميعا وههنا ليس كذلك ولزم ايراد مثال واحد لعطف الزائد على مائة وترك باقي الامثلة ثم الحوالة بقوله ويجوزان يعكس العطف في الكل يستلزم الاستدراك من بيان العكس وعطف المائة على الزائد حيث قال الشارح رح فتقول واحد ومائة وكذا يعلم عطف مائة على الزائد ههنا على زعم عبد الرحمن وكذا قول الشارح رح فيما بعد الى مائة وتسعة وتسعين رجلا نادى باعلى صوته انه من قبيل عطف الزائد على مائة كذا قال صاحب التكملة معترضا على عبد الرحمن لكن اجيب عن جانب عبد الرحمن هذا عكس الاول ولا شك ان في الاول عطف الزائد على المائة فيكون عكسه عطف المائة على الواحد فلا يكون شاهدا على ان في الباقي ... الصورة الاولى ايضا عطف الزائد على المائة **قوله** والالف وهو معطوف على تثنية او مرفوع عطف على الحال ولما ذكر المص رح المائة وتثنيته والالف وتثنيته فتبعه الشارح رح وذكرهما في ضمن الامثلة فلا يرد الا صوب ان يقول وجمعه موضع قوله وتثنية لان تثنية الالف يعلم من قوله وكذا الحال في تثنية المائة والالف بعطف الالف على المائة فلابد ان يعلم جمع المائة والالف من قوله وجمعه يعني جمع المذكر من المائة والالف او جمع كل واحد او ان الضمير في

جمع راجع الى الالف فقط على ان لا جمع للمائة كما يأتي **قوله** وفي ثماني عشرة انما تعرض المصنف لبيان هذا العدد للاختلاف فيه ووجه الاختلاف كونه ناقصا يائيا **فالحاصل ان** فيه اقوال اربعة احدها فتح الياء والثاني اسكانها والثالث حذف الياء مع كسر النون والرابع حذف الياء مع فتح النون والاول اصل ولذا قال الش والاصل في ثماني عشرة الخ والثاني والثالث لا لا اصل ولا شاذ بل يقال له جائز واما الرابع فهو شاذ ثم ان الثالث وان لم يذكره المص رح صريحا لكن يفهم من الرابع **قوله** لبناء صدر الاعداد اي ليس المراد من الصدر الحرف الاول بل الحرف الاخير من الجزء الاول او نقول ان معنى الصدر اي صدر من القوم ان الاعداد المركبة مبنية على الفتح بان يحمل العبارة على القلب اي لصدور بناء الاعداد فلا يرد ان ذكر لفظ الصدر غير ملائم لانه منقوض بستة عشر وتسعة عشر لان صدرهما مكسور **قوله** لتثاقل المركب والمراد بالمركب هو المركب المذكور ههنا وهو ثماني عشرة فان فيه ثقلا من جهة ان تحمل الحركة على الياء ثقيل والفتح وان كان خفيفا لكن فيما لم يكن مركبا وههنا وجد التركيب **قوله** معدي كرب اصله بفتح الباء ليوافق الاخوات لكن اسكن الياء لثقل التركيب **قوله** اي حذف الياء انما يجوز حذفها لو بكمال التخفيف **قوله** لانها اذا حذفت دليل على الشذوذ **قوله** فالوجه ابقاء الكسرة ليدل على الياء المحذوفة **قوله** الا ان الذي **جواب سؤال** وهو ان على هذا ينبغي ان يمتنع هذا الوجه لعدم الدليل على الياء المحذوفة فاجاب بقوله الا ان الذي الخ اي لكن الامر الذي يجوز فتح النون كونه مركبا **قوله** قال الشيخ الرضي اشارة الى ان بين قول المص رح وقول الرضي تدافع ظاهر وهو ان قول المص رح يدل على شذوذ فتح النون فليس باولى بل الاولى هو الكسر وقول يدل على اولوية فتح النون وشذوذ كسرها **اجيب عنه** لا مخالفة بينهما لان الشاذ على ثلثة اقسام احدها ما يكون مخالفا عن القاعدة والاستعمال جميعا كمسجد بضم الجيم لانه اسم ظرف من يسجد بضم العين فيكون الظرف منه مفتوح العين والثاني ما يكون موافق القاعدة ومخالف الاستعمال كمسجد بفتح العين والثالث موافق الاستعمال ومخالف القاعدة كمسجد بكسر العين فما قال المصنف رح ان فتح النون شاذ بالنظر الى انه مخالف القاعدة لان القاعدة تقتضي ان يبقى كسر النون ليدل على الياء المحذوفة وما قال الرضي ان الكسر شاذ بالنظر الى انه مخالف الاستعمال فلا مخالفة في الواقع **قوله** ليوافق اخواته وهي ثلثة عشر واربعة عشر الخ **قوله** والثلث الى العشر اشارة الى ان عبارة المص رح بحذف المعطوف فلا يلزم القصور في العبارة **قوله** ولما فرغ الخ وانما قال هذا لان دابهم اذا فرغوا من بحث نبهوا على الفراغ من البحث الاول وعلى الشروع في الثاني **قوله** وابتدأ من الثلثة **جواب سوال** ظاهر **قوله** اي مجرور **جواب سوال** وهو ان المصنف رح خالف عن سائر النحويين لانهم قالوا.. مجرورا ههنا فاجاب بقوله اي مجرور يعني انهما ههنا بمعنى واحد وان كان في المواضع الاخرى

ط بل اللازم ان يقال لبناء الاعداد المركبة ۱۲ م

الجر اعم من الخفض لانه یکون بالکسرة فقط والجر قد یکون بالکسرة وقد یکون بالحرف ونحو لایاتی فی العدد الادلی فلذا یکون ههنا بمعنی واحد اعلم ان التمیز انما یکون مجرورا اذا کان جامدا نحو ثلثة رجال وان کان صفة نحو قولك ثلثة صالحون فالاحسن فیه الاتباع ای الاحسن ان یجعل التمیز صفة للعدد کذا فی شرح التسهیل وما قال الشارح ان اضافة العدد لا یجوز الی الجمع المذکر السالم فیما یکون بصورة الاضافة واما اذا کان بصورة الترکیب التوصیفی فهو غیر ممنوع **قوله** والمجموع الاولی ان یاتی بجمع الکسرة وان لم یوجد فجمع المؤنث السالم نحو ثلث عورات و قل مجیئه مع وجود الکسر نحو قوله تعالی سبع سنبلات مع وجود سنابل **فان قیل** لما کان مجیئه مع وجود المکسر قلیل ینبغی ان لا یصح ایراده فی افصح الکلام **قلنا** ان محسنه ای مصححه فی قوله تعالی ازدواج قوله تعالی سبع بقرات حاصله انه وان کان قلیلا لکن له حسن بوجه اخر وهو انه انما اورد جمع السالم لیطابق مع قوله بقرات لانه جمع سالم **قوله** ثلث رهط وانما لم یکن الرهط جمعا لانه لا واحد له والجمع المعنوی اما جنس کالتمر والعسل او اسم جمع کالرهط و القوم والنفر کلها بمعنی واحد وهو من الثلث الی العشرة **قوله** اثر وبعد الهمزة ای اختار **قوله** لا تسقط الخ مضارع من باب الافعال وایضا انما کان مخفوضا علی الاضافة ولم یکن منصوبا علی التمیز لان ممیز الاعداد موصوف مقصود معنی لان ثلثة رجال فی الاصل رجال ثلثة فلو نصب یصیر علی صورة الفضلات **قوله** الا فی ثلث مائة لما کان المائة مؤنث فلذا قال ثلث مائة ولم یقل ثلثة مائة وانما قال الی تسع مائة ولم یقل الی عشر مائة اذ لم یستعملوا عشر مائة استغناء بلفظ الف **فان قیل** فلیکن المائة اسم جمع کالرهط فمن این علم انه مفرد حتی یحتاج الی الاستثناء **قلنا** اسم الجمع یدل علی عدد غیر معین والمائة یدل علی عدد معین فکیف یکون جمعا واسم جمع وانما جوزوا اضافة الثلاثة مثلا الی المائة لوجود الکثرة فی المائة فاشبه الجمع **قوله** وکان قیاسها **فان قیل** اضافة العدد الی الجمع بالواو والنون لا یجوز اصلا فکیف یقال والقیاس ثلثة مئین **قلنا** هذا بالنظر الی سائر الممیز لانه لا یکون الا جمعا **قوله** لان للمائة جمعین دلیل لقوله لم یجمعوا قوله فی صورة جمع المذکر انما قال فی صورة لان الجمع السالم لا یجیء الا من المذکر العلم الذی یعقل کزیدون اذ من الصفة کضاربون ومضروبون و المائة لیس بواحد منهما وزیادة تحقیقه فی التکملة یعنی ان جمعیة المائة علی مئین شاذ .. کارضین جمع ارض **قوله** والثانی جمع المؤنث السالم الخ وهو جمع حقیقة فلذا لم یقل صورة ههنا **قوله** الی جمع المذکر الخ فکذا لا یجوز اضافة العدد الی ما هو فی صورة الجمع کمئین **قوله** فلا یقال ثلثة مسلمین الخ لانه لا یقبل لتاویل بالجماعة لان الواو والنون او الیاء والنون علامة التذکیر فلا یقبل التانیث بخلاف قوله رجال لانه جمع وهو بتاویل الجماعة مؤنث **قوله** ان یلی التمیز المجموع الخ قوله التمیز فاعل یلی والمجموع مفعوله **قوله** ما تعود المجیء کلمته

مصدریة ای عادت گرفت ان تمیز **قوله** بعد مأة ای بعد الجمع الذی هو الخ وتحقیقه انه لو
اضیف ثلثة مثلا الی مأة یکون لذلک الجمع ای مأة تمیز یلیه نحو ثلثة مأة رجل والحال انه جری
العادة علی ان یکون رجل مثلا تمیزا لما یکون علی صورة الجمع المذکر اعنی عشرون وثلثون
فکرهوا ان یکون ذلک التمیز الجمع المؤنث السالم اعنی مأة واما کون رجل تمیزا للمائة بدون الجمع
فلا خیر فیه لانه لا مقابلة بین مائة وعشرون حتی لا یکون تمیز احدهما تمیزا للاخر بل المقابلة
بین مأت جمعا وعشرون فلا یکون تمیز احدهما تمیز الاخر **قوله** مع کونه اخصر الخ **جواب**
سوال وهو ان الحذف ورکما کان ثابتا فی الجمع کذلک ثابت فی المفرد لان تمیز ثلثة او اربعة
لا یجیٔ مفردا فما الترجیح فاجاب بقوله مع کونه اخصر **قوله** اما نصب فی العقود فلتعذر الاضا
یعنی ان اضیف فلا یخلو اما ان یکون مع بقاء النون او بدونه والاول غیر جائز لان النون
فیهما علی صورة نون الجمع فلا بد من حذفها من المضاف والثانی ایضا غیر جائز لان هذا النون
فی الحقیقة لیست نون الجمع بل بصورته والحذف من المضاف نون الجمع لا غیر **وههنا بحث**
وهو ان کلام الشارح رح هذه ینافی کلامه فی بحث التمیز من انه یصح اضافة عشرین الی الممیز
وغیره لکن علی سبیل الندرة وحکمه ههنا بامتناع الاضافة بقوله فلتعذر الاضافة اجیب عنه
انه لا منافاة بین کلامیه لان المراد من التعذر ههنا الندرة **قوله** واما فیما عداها ای ما عدا العقود
قوله لما کان غیر العدد الظاهر ان یقال غیر الممیز الا انه اراد من العدد المعدود وهو الممیز
کما یدل علیه قوله وانما جوزوا **قوله** ذلک الممیز لان الممیز له امتزاج بالمضاف بحسب الصورة والمعنی
جمیعا اما الاول فظاهر واما الثانی فلان الممیز فی الحقیقة هو العدد وبالعکس بخلاف خمسة
عشرک فلان للمضاف الیه فیه امتزاج بحسب اللفظ **قوله** وانما جوزوا تقریره انهم انما
جوزوا ذلک لیطرد بقولهم مائة امرءة بلا ذکر ثلثة فان المائة فیه مضاف فارادوا ان یکون
المائة مطلقا سواء کانت مع الثلثة اولا **فان قیل** لم لم یجوزوا اطراد الباب فی قولهم احد عشر
رجلا لیصح قولنا عشرة رجال بالاضافة فلم لم یریدوا ان یکون عشرة مضافا مطلقا سواء
کانت مع احد مثلا او لا **قلنا** ان فی احد عشر رجلا اضافة تقدیریة واحدة وهو اضافة
المرکب الی رجل بخلاف ثلث رجال لان فیه اضافتین فلا یکون کاسم واحد **قوله** لیکون
الفضلة قلیلا وههنا بحث من وجهین الاول انه ینبغی ان یقال قلیلة بالتاء لیصح حمله
علی قوله فضلة والثانی انه لا فرق بین کون التمیز جمعا او مفردا لان العدد لیس
الا احد عشر فی المثال المذکور سواء کان التمیز مفردا او جمعا لانهما یقعان علی عدد
معین وهو احد عشر ههنا **اجیب عنه** ان قوله فضلة ماول بفاضل کتاویل الرحمة
بالاحسان فی قوله تعالی ان رحمة الله قریب من المحسنین **وعن الثانی** ان الجمع
ههنا وان وقع علی العدد المعین کالمفرد لکن بحسب المفهوم اعم من العدد المعین

لانه يدل على الجمعية مطلقا لا على خصوص حد عشرة او غيره او يقال المراد من قوله قليلا هو القليل من حيث اللفظ لا من حيث المعنى او نقول انه قليل من الجمع من حيث المعنى ايضا لان معنى الجمع واحد واحد واحد ومعنى المفرد واحد فقط قوله في العدد وانما قيد بذلك لان استعمالها مع تميزها بدون الاعداد اى بدون اضافة اسم العدد الى المائة نحو ثلثمائة واقع في الرضى حيث قال وان لم يكن للمائة مضافا اليها ثلث واخواته جمعت واضيفت الى المفرد ايضا نحو مأت رجل قوله لكنه لما كانت جواب سوال ظاهر قوله في جانب الاولى ان يذكر هذه المسئلة في جنب قوله تقول ثلثة الى عشرة للمذكر وثلث الى عشر للمؤنث لكن ذكر ههنا لاجل ان للتميز فيه دخل لان تذكير لفظ المعدود وتانيثه انما يعلم من التميز ولذا اقدم ذكر التميز قوله المعبر به عنه اى عبر باللفظ عن المؤنث وفي هذا اشارة الى ان اللام للعهد اذ ليس المراد من اللفظ لفظ مطلق بل لفظ المؤنث قوله بان يكون المعدود سواء وقع تميزا كما في مثال الشارح او موصوفا نحو الشخص ثلثة ولا ينقض هذه الضابطة بثلثمائة ولا العكس بثلثة الاف حيث وجب التذكير في الاول والتانيث في الثاني سواء كان المعدود مذكرا او مؤنثا لان التذكير والتانيث فيهما بواسطة لفظ المائة والالف كما عرفت ولم يعبر بهما عن المعدود بلفظ تميزهما اعنى رجلا وامراة قوله اى ففي العدد وجهان جواب سوال وهو ان الجزاء لا يكون الا جملة وقوله فوجهان ليس بجملة فاجاب بقوله اى ففي العدد وجهان وانت تريد النساء الواو للحال قوله اعتبارا باللفظ وهو مذكر قوله وهو الاكثر اى اعتبار اللفظ اكثر لان بحث النحوي عن اللفظ قوله وواحدة اشارة الى ان عبارة المصہ بحذف المعطوف فلا يثبت المقصود في عبارته قوله يميزه او قوله للتنصيص على استغراق النفي فان الفعل المنفي ظاهر في العموم ولا يكون نصا في العموم لان الفعل في حكم النكرة وليس عين نكرة بخلاف عين النكرة وهو اسم منكر في سياق النفي فانه نص في العموم اى لا تميز مفردا ومثنى او مجموعا قوله فلا يرد الواحد جواب سوال وهو انه فات المطابقة بين الدليل والمدعى في كلام المصہ لان المدعى وهو قوله لا تميز يدل على ذكر الواحد والاثنين وترك التميز والدليل وهو قوله استغناء بلفظ التميز يدل على ذكر التميز وترك الواحد والاثنين فاجاب بقوله فلا يرد الخ يعنى ان اجزاء المدعى محذوف قوله بل يذكرون ما يصلح جواب سوال وهو انه اذا لم يرد الواحد والاثنان فلا يصح اطلاق التميز على رجل ورجلين لان التميز ما يرفع التميز واذا لم يذكر العدد لم يثبت الابهام فاجاب بقوله بل يذكرون ما يصلح الخ وهو المفرد في الواحد والمثنى في الاثنين واحترز به عما لا يصلح لذلك كالمثنى والمجموع في الواحد والمجموع في الاثنين قوله وليطرحوا جواب سوال وهو لا يصح جعل قوله استغناء مفعولا له لقوله ولا تميز واحد لان الشرط في حذف اللام من المفعول له ان يكون فاعل الفعل والمفعول له واحدا وههنا ليس كذلك لان فاعل الفعل لفظ واحد وفاعل المفعول له

ن
الابہام

ههنا ليس الا المتكلم فاجاب بقوله ويطرحون يعني انه مفعول له لفعل مقدر وهو يطرحون ولا شك ان فاعل كلاهما هو التكلم قوله اى تميزهما اشارة الى ان اللام في التميز عوض عن المضاف اليه قوله اى الصالح جواب عن اعتراض الرضى وهو انا لا نسلم ان بلفظ التميز استغنا عن العدد لانه لو قال واحد رجال او واحد رجلين او اثنا رجال لا يستغنى التميز عن العدد فاجاب بقوله الصالح لان يكون تميزا حاصل الجواب ان الاستغناء فيما يكون التميز صالحا لان يكون تميزا للعدد وفي مادة النقض التميز لا يصلح ان يكون تميزا للعدد قوله الدال صفة التميز والغرض في التوصيف بيان الاستغناء قوله بجوهره اى بمادته فان مادة الرجل يصلح ان يكون تميزا للواحد وهي تدل على الجنس وصيغته تدل على الوحدة فلا يحتاج الى ذكر الواحد ح وكذا رجلين بخلاف الجمع كما في ثلثة رجال فان جوهره يدل على الجنس وصورته على الجمعية لا على خصوص الثلثة واربعة وغيرهما وانما كان الجوهر دالا على الجنس والصيغة على الوحدة لان بتغير الهيئة يتغير الوحدة والاثنينية فعلم انهما مدلول الصيغة وبتغير الصيغة لا يتغير الجنس فعلم انه مدلول المادة قوله عنهما اى عن الواحد دفع وهم وهو ان ذكر رجل مثلا مستغن عن كل واحد كما دل عليه قوله عنهما قوله فان من صيغته رجل الفاء للتعليل على تطبيق المثال مع الممثل اعلم ان المراد من الصيغة ههنا هو اللفظ اى الحروف والحركات جميعا فلا يرد انه قال سابقا ان الصيغة يدل على الوحدة وقال ههنا ان الصيغة تدل على الجنس والوحدة جميعا قوله عن المميز صيغة اسم المفعول وهو عبارة عن العدد قوله هب صيغة اسم فعل بمعنى الماضي المتكلم اى فرضت قوله مغن عنه اى عن الواحد قوله كك اى مغن عن الاثنين فان قيل ان قوله ان مميز الواحد مغن عنه لا يخلو اما ان يراد اغناء مميز الواحد عن ذكر الواحد مطلقا سواء كان تميزه واحدا او مثنى فهو غير مسلم لانه لو كان تميز الواحد مثنى لا يستغنى عن ذكر الواحد او يكون مقيدا بمفرد فهو مسلم لكن الواحد والمثنى سيان في الاستغناء في صورة ذكر المفرد مع الواحد والمثنى مع الاثنين وفي عدم الاستغناء في صورة ذكر المثنى مع الواحد والمفرد مع الاثنين انه مقيد بمفرد قلنا والتسوية في عدم الاغناء في صورة ذكر المثنى مع الواحد والمفرد مع الاثنين ممنوعة لان التميز المفرد للاعداد التي هي ما فوق الواحد موجود كما في احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا فليكن تميز الاثنين كذلك واما التميز المثنى للواحد فغير موجود ولذا اخرج الشارح بقوله الصالح لان يكون تميزا قوله في مميز سائر الاعداد من الثلثة الى العشرة قوله فيما لم يتيسر اى في مميز الاعداد التي لم يتيسر ولم يمكن الجمعية فيه وهو ما دون الثلاثة قوله ما هو اقرب اليها اى الى الجمعية متعلق بقوله يعتبر قوله ولا يبعد انما قال هذا مع انه يستعمل في الضعف هضما لنفسه لان هذا التوجيه من الشارح فقط واما الاول فهو لكل النحويين ثم قوله ولا يبعد

متعلق بقوله الدال بجوهره على الجنس يعني ان في توضيح دليل المصـ توجيهين احدهما اشار اليه
بقوله الدال بجوهره والاخر بقوله ولا يبعد فالتوجيه الاول باعتبار المعنى والثاني باعتبار
اللفظ قوله اي بجوهر الحروف الخ اي بذات الحروف قوله المصورة صفة الحروف قوله القابلة
صفة ثانية للحروف قوله علامة الافراد به اي بالحروف بتاويلها بالتمييز فلا يفوت قوله
اعني التنوين نحو رجل قوله حرفي التثنية وهو الياء والنون نحو رجلين فان جوهر الحروف
في رجل وهو اللام اذا الحق بها تنوين يكون مصورة بصورة خاصة واذا الحق بها الف ونون
يكون مصورة بصورة اخرى مقابلة للصورة الاولى قوله استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة
سواء كان التمييز مفردا او مثنى والفرق بين التوجيهين في دليل المصـ ان المراد بلفظ التمييز
على الاول مجموع جوهر الحروف وعلامة الافراد والتثنية وعلى الثاني المراد الحروف الاصلية
فان ذكر معه العلامة فيقال رجل ورجلين وان ذكر معه العدد فيقال واحد رجل واثنا رجل
ولا شك ان الاول اخف من الثاني خلاصته ان معنى الكلام انه لا يجمع بينهما وبين تمييزهما
استغناء بلفظ التمييز عنهما اعني الصيغة من غير اعتبار الافراد والتثنية لانه بالحاق علامة الافراد
يفيد الوحدة وبالحاق علامة التثنية يفيد الاثنينية فلا حاجة الى ذكر الواحد والاثنين
قوله فاختاروا جواب سوال وهو ان على هذا حصل طريقان لبيان الجنس مع الوحدة والاثنينية
وكل واحد منهما مغن عن الاخر فمن اين يرجح احدهما على الاخر فاجاب بقوله فاختاروا
قوله وذلك الاستغناء اشارة الى ان قوله لافادته ليس بدليل ثان لقوله ولا يميز الواحد
بل هو دليل الدليل ويسمى بالتدقيق واذا كان الدليل للمدعى يسمى بالتحقيق قوله المقصود
صفة النص ثم يرد ان النص عبارة عن الاية والحديث فاجاب بقوله اي التنصيص
قوله على العدد جواب سوال وهو انه يعلم من قول المصـ ان العدد منصوص به والمنصوص عليه
شئ اخر وليس كذلك اذ العدد هو المنصوص عليه فاجاب بقوله على العدد يعني سلمنا ان
قوله بالعدد منصوص به لكن المنصوص عليه محذوف وهو قوله على العدد ثم يرد عليه فعلى
هذا يلزم الاتحاد بين المنصوص والمنصوص عليه فاجاب بقوله اي بذكر اسم العدد يعني ان
المراد من المنصوص عليه هو العدد والمراد بالمنصوص به هو اسم العدد وانما زاد قوله بذكر لان
الذكر لازم مع الاسم قوله والتصريح به عطف تفسير لقوله التنصيص به والباء في قوله به
بمعنى على قوله الذي اشارة الى بيان القاعدة المشهورة وهي ان اللام اذا دخل على اسم الفاعل
والمفعول يكون اللام بمعنى الذي والاسم بمعنى الفعل قوله ذلك التنصيص اي التنصيص على العدد
فان قيل الاستغناء عن الشئ لا يمنع ذكره على وجه التاكيد والتشويق كما في اله واحد و
لا تتخذوا الهين اثنين ونعم رجلا وربه رجلا قلنا لما كان تمييزهما بلفظ يدل على نفسه
العدد امتنع الحاقهما تمييزا واما نحو نعم رجلا وربه رجلا فشاذ واما قوله تعالى اله واحد فلان ذكر العدد لجد

ذکر المعدود یکون للتاکید والتوضیح ای صفة موکدة مثل نفخة واحدة واما تقدیم العدد علی المعدود
فلا یجوز اذ التاکید لا یجوز ان یکون ازید من المقصود **فان قیل** انه وان لم یکن تاکیدا لکن
ینبغی ان یکون بدلا **قلنا** انه بدل الغلط وهو نادر فی کلامهم **قوله** وتقول فی المفرد قال بعض الشارحین
ان قوله تقول صیغة المونث اذ الضمیر فیه راجع الی العرب وهو مونث بتاویل القبیلة فللرد علیهم
قال صاحب التکملة تقول عطف علی تقول السابق وکلاهما بصیغة الخطاب بقرینة قوله وان
شئت قلت وبقرینة قوله فتعرب الاول **قوله** ای فی الواحد لما کان المفرد من صفات اللفظ
والحال ان المقصود ههنا هو المدلول کما یشعر به قوله وتقول فیه[1] الثانی لان الثانی من صفات
اللفظ فعلم ان المراد من المفرد هو المعنی فلذا قال ای الواحد وهو من صفاتهم اعلم ان اخذ
اسم الفاعل من العدد جائز والغرض فی الاخذ احد الامرین اما التصییر ومعناه جعل الناقص
ازید بواحد واما الحالة ومعناها بیان المرتبة انه فی الابتداء او فی المرتبة الثانی والثالث
الی غیر ذلک وخاصة الاول ان یضاف الی ما تحته نحو ثانی الواحد وخاصة الثانی ان یضاف
الی مساویه او الی ما فوقه نحو ثانی اثنین او ثانی الثلثة وتحقیقه یجیٔ فی المتن والشرح جمیعا
قوله ای بسبب لما کان الباء یجیٔ لمعان کثیرة فلرفع الایهام وتعیین ما هو المراد قال انها للسبب
قوله ای تصییر ذلک المفرد الخ اشارة الی ان التصییر مصدر مضاف الی الفاعل والمفعولان
محذوفان احدهما قوله عددا وقوله الناقص صفة عددا والاخر قوله ازید علیه ای علی عدد الناقص
قوله بواحد متعلق بقوله ازید **قوله** فقوله الثانی مقول القول لما وقع الفصل بین قوله تقول
وبین مقوله نبه علی ذلک قوله وذلک القول الخ اشارة الی تطبیق المثال مع الممثل اعنی المفرد
قوله تصییره ای تصییر الثانی الذی هو تعبیر عن المفرد من المتعدد فالضمیر فاعل التصییر
وقوله الواحد مفعول اول وقوله اثنین مفعول ثان **قوله** بانضمامه الیه **دفع وهم** وهو ان
یجعل المفرد الواحد اثنین بانضمام شیٔ اخر الیه فدفع بقوله بانضمامه الیه ای بانضمام المفرد
الی الواحد **قوله** فیکون معنی ثانی الواحد اعلم ان قوله معنی مضاف الی الثانی والثانی
مضاف الی الواحد **قوله** مصیرة خبر قوله فیکون **قوله** وانما ابتدأ بالثانی الخ جواب سوال
ظاهر **قوله** اذ لیس قبل الواحد عدد بل هو ابتداء العدد **قوله** حتی یکون الخ **فان قیل**
یفهم من قوله حتی یکون الواحد مصیرة واحدا انه اذا کان قبل الواحد عدد کان الواحد مصیرا له واحدا
وهو باطل لانه اذا اجتمع شیئان فیحصل اثنان **قلنا** ان اسم الفاعل اذا کان بمعنی تصییر
لا یضاف الی عدد الناقص بدرجة فلو فرض العدد تحت الواحد لا یکون الا ادنی من الواحد
فاذا ضم الی الواحد لا یکون اثنین بل یتقوی به الواحد **قوله** علی هذا القیاس **فان قیل**
لا حاجة الی هذه العبارة بل مجرد اشتغال بما لا یعنی **قلنا** انما قال هذا الرعایة للمبتدی **قوله**
ای لا تقول اشارة الی ان لا عاطفة عطف علی قوله الثانی والثانیة **قوله** غیر ذلک اشارة الی ان

[1] ای فی المفرد ای الاحد باعتبار تصییر الثانی ۱۲

مبنی علی الضم لحذف المضاف الیه وهو قوله ذلك ای حین ذلك المذكور من الثانی و الثانیة **قوله** فیما تحت الاثنین لامتناعه عقلا **قوله** اذ لا یتیسر اشتقاق لانه اما ان یشتق من الجزء الاول من المركب او من الثانی منه وعلی التقدیرین لا یشتق من المركب بل من المفرد ولو اخذ لبعض الاجزاء او من الثانی یلزم الالتباس كما مر ولو اشتق من جمیع حروف المركب لا یتم فی اسم الفاعل واما اسم الفاعل من المزید فلا یتم فی اسماء الاعداد ....

فان قیل قد اشتق اسم الفاعل من المركب حیث قالوا حادی عشر و ثانی عشر باعتبار الحالة **قلنا** اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنی الحدوث ولا فعل لما فوق العشرة بخلاف العشرة وما تحتها فان لها الفعل نحو ثنیت من الثنی الی عشرت من باب ضربت وجاء من حد فتح ماكان اخره عین اعنی ربعَ وسبعَ وتسعَ واما لبیان الحال وان كان فی صورة اسم الفاعل كالحائط والكاهل وهو عقدة ما بین المنكبین فلیس له معنی فی صورة اسم الفاعل اذ لا یدل علی معنی حدثی وهو التصیر وانما معناه الواحد فی مرتبة فلا باس ان یبنی من اول جزء فی المركب اذ لا یحتاج الی مصدره **قوله** ای مرتبة من العدد لما كان الحال یجیئ لمعان كثیرة فلرفع الابهام وتعیین ما هو المراد قال ای مرتبة **فان قیل** ان الاول ای اسم الفاعل الذی بمعنی التصیر ایضا فی مرتبة من العدد **قلنا** المراد من المرتبة فی نفسه لا بالنظر الی عدد تحته فیصح مقابلته مع قوله باعتبار التصیر فانه حالة بالنظر الی ما تحته **قوله** من غیر اعتبار معنی التصیر ای لا یلاحظ فیه زیادة ولا نقص بل یلاحظ فیه مجرد المرتبة من انه فی الموضع الاول او الثانی **قوله** الاول اختلفوا فی وزن اول فقیل وزنه افعل وقیل وزنه فوعل ویؤید الاول مجیئ الاولی فی مؤنثه ولو كان وزنه فوعل لكان مؤنثه فوعلة ویؤید الثانی صرفه فی نحو اتیته اولا ولو كان وزنه افعل لكان غیر منصرف للصفة ووزن الفعل **قوله** اذا وقع فی مرتبة الاولی وانما قال هذا لان عبارة المصنف لو بقی علی الاطلاق لا یصح **قوله** كذلك ای اذا وقع فی المرتبة الاولی والثانیة **قوله** وانما لم یقل الواحد والواحدة لانهما لا یدلان الخ وایضا انما لم یقل هما لان لفظ الواحد اسم العدد ولیس المراد من اعتبار التصیر والحال اسم العدد بل المراد اسم مشتق منه **قوله** علی المرتبة المقصودة وهما الاولیة والثانیة والا فالواحد والواحدة یدلان علی الوحدة مطلقا و هو ایضا مرتبة من المراتب لكن لیست مرتبة مقصودة ههنا **قوله** والحادی عشر عطف علی قوله الاول والثانی ولیس عطف علی قوله العاشر والا یلزم تعدد الغایة احدهما هذه والاخر قوله الی التاسع عشر وذلك یفضی الی فساد المعنی **قوله** والحادیة عشرة بتانیث الجزئین لیكون المؤنث مخالفا للمذكر من كل وجه **قوله** الحادی بقلب الواحد الی الحادی بجعل الفاء مكان اللام والعین مكان الفاء فصار حادو ثم قلبت الواو یاء لتطرفها وانكسار ما قبلها **قوله** واعلم جواب سوال وهو ما الوجه لهم انهم خالفوا اسم الفاعل من العدد من اسماء الاعداد

الاعداد فی التذکیر والتانیث فاجاب بقوله واعلم الی قوله لانه اسم لواحد المذکر **قوله** حکم
اسماء الفاعلین ای کحکم سائر اسماء الفاعلین مثل ناصر وضارب وعالم **قوله** من المرکب
سواء کان مرکبا تراجیا او اضافیا **قوله** وتقول فی المعطوف واما العشرون والثلاثون
الی لتسعین والمائة والالف فلفظ المفرد من المتعدد ولفظ العدد فیها واحد ولذا ترکها
وکان القیاس العاشرون والثالثون کذا فی الرضی **قوله** من اجل اختلاف الخ جواب سوال
وهو ان کلمة ثم من اسماء الاشارات المکانیة والحال ان اختلاف اعتبار التصییر والحال
لیس من المکان فاجاب بما حاصله انه ههنا لیس من المکان بل للتعلیل والقرینة علیه
دخول کلمة من علیه **قوله** اعتبار التصییر الخ بیان الاعتبارین **قوله** اختلف اضافتهما جواب سوال
وهو ان اختلاف الاعتبارین لایکون علة لقوله قیل فی الاول الخ لانه لو قیل بالعکس ایضا
یثبت اختلاف الاعتبارین فاجاب بقوله اختلف اضافتهما یعنی انه علة لمعلول محذوف وهو
اختلاف اضافتهما الی الامور المذکورة علی الخصوص ثم یرد علیه لما کان قوله ومن ثمه علة لمعلول
محذوف فالاشتغال بقوله قیل فی الاول الخ اشتغال بما لا یعنی فاجاب بقوله فلاختلاف الخ
یعنی انه معلول لعلة محذوفة لان قوله اختلف اضافتهما معلول بالنسبة الی قوله ومن ثمه و
علة بالنسبة الی قوله وقیل وانما رتب المصنف قوله وقیل علی قوله ومن ثمه ای علی خلاف
الاعتبارین بواسطة استلزامه اختلاف الاضافتین **قوله** ای فی للفرد من المتعدد دفع وهم
وهو ان المراد من الاول لفظ الاول المذکور بقوله الاول الثانی **قوله** بالاضافة واذا نصبت
به فانما تنصب اذا کان بمعنی الحال والاستقبال لا بمعنی الماضی والاضافة فی هذا اکثر
من النصب بخلاف سائر اسماء الفاعلین فانهما متساویان فیها او النصب اکثر **قوله** ای
مصیرهما تفسیر لقوله ثالث اثنین ای الثالث مصیر الاثنین ثلثة وهذا القول انما یقول فیما
وجد الاثنان اولا ثم زاد علیهما واحد ولا یقال فیما وجد الاحاد الثلثة دفعة واحدة بل
یقال فیه ثلثة فلا یرد انه لاحاجة الی اشتقاق هذه الصیغة لانها تؤدی بقوله ثلثه
قوله من قولهم ثلثتهما جواب سوال وهو ان اسم الفاعل لا یشتق من الفعل الا
ولا فعل ههنا فاجاب بقوله من ثلثتهما یعنی ان الفعل موجود
وهو ثلثتهما بفتح اللام وسکون الثاء وضم التاء صیغة المتکلم فالعرب قالوا
ثلثت ثلث یثلث وربع یربع وانما زاد الشارح رحمه الله تعالی
قوله قولهم لیصح دخول کلمة من علیه لانها لا تدخل علی الافعال والجمل وانما قید
بقوله بالتخفیف لانه لو کان بالتشدید یکون ماضیا من باب التفعیل فکیف یکون اسم الفاعل
منه ثالثا لانه من المجرد لا من المزید بل یکون اسم المفعول منه مثلثا ثم یرد علیه

---

[1] لان التصییر یقتضی الاضافة الی الاقل برتبة والحال یقتضی الاضافة الی المساوی او الی فوقه اذ لا مرتبة للواحد فی العدد الذی تحته ۱۲م

[2] مع انه لیس کذلک فدفع بقوله ای فی للفرد من المذکر ۱۲م

ان ثلثت لما كان بالتخفيف فكيف ينصب المفعولين لانه متعد الى مفعول واحد لا الى المفعولين والحاجة ههنا ماسة الى المفعولين فاجاب بقوله اى صيرت الاثنين ثلثة يعنى ان ثلثت متضمن لمعنى صيرت فيكون معناه اجتمع المتكلم مع الشخصين الاخرين فحصل ثلثة افراد **قوله** الى عدد يساوى عدده النظم الاخصر بالاضافة الى اصله والى ما فوقه اذ العدد والمضاف اليه نفس اصله لا مساوى اصله الا ان يعتبر التغاير باعتبار كونه اصلاً وكونه مضافا اليه **قوله** احدها بيان لقوله ثالث ثلثة **قوله** بل باعتبار **قوله** اعلم ان عبارة الشارح لا تخلو عن خلل لان معناه ان معنى ثالث ثلثه واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه فى المرتبة الثالثة وهو ظاهر ومعنى ثالث اربعة احد من الاربعة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه فى المرتبة الثالثة وكذا معنى ثالث خمسة فالصواب ان يقال باعتبار ان يقال باعتبار وقوعه فى المرتبة الثالثة من الثلاثة والاربعة والخمسة ولا مساغ لان يقال المراد فى المرتبة الثالثة من الثلاثة او الرابعة من الخمسة او الخامسة من الستة لان قوله او اربعة او خمسة معطوفان على الثلثة **كذا قال جمال الدين رحمه الله تعالى** **قوله** والرابعة او الخامسة زاد هذه العبارة للاشارة الى ان قوله ثالث ثلثة مذكور بطريق التمثيل والمراد قيل ثالث ثلثة وامثاله من نحو رابع اربعة وخامس خمسة وغير ذلك اى احدها باعتبار وقوعه فى احد هذه المراتب وليس المراد انه قيل ثالث ثلثة باعتبار وقوعه فى احد هذه المراتب فانه فاسد اذ لا يقال ذلك الا باعتبار وقوعه فى المرتبة الثالثة فقط **قوله** والا يلزم اى ان كان مطلقا **قوله** وذلك مستبعد جدا لان عاشر العشرة الواحد الاخير من العشرة الذى وقع فى المرتبة العاشرة **فان قيل** ان ارادة الواحد الاول من ثالث ثلثة ايضا مستبعد فلم خص العاشر **قلنا** سلمنا انه مستبعد لكن غير جدا ومن العاشر مستبعد جدا **قال مولنا عصام الدين رحمه الله تعالى** الاولى ان يقول والا يلزم جواز ارادة الواحد الذى فى المرتبة الثانية او الثالثة من عاشر العشرة لا الواحد الاول منه لانه يمكن ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة اذا كان الابتداء من الحد الذى يكون العشرة به عشرة قلنا هذه الارادة غير مستعملة فلا يذهب الذهن اليه **قوله** باضافة المركب الاول لما كان الاضافة فى المتن مجهولا بينه بقوله باضافة المركب الاول الخ لانه لا يعلم انه بين اجزاء التركيب الاول او الثانى او بين التركيبين **قوله** اى واحد من احد عشر دفع وهم وهو ان يتوهم ان المراد من قوله حادى عشر اعتبار التصيير مع انه لا يجاوز العشرة كما مر فدفع بقوله اى واحد من احد عشر اه **قوله** بناء على الاعتبار انما قدر المتعلق ولم يتعلق بقوله تقول لان على لا يقع صلة لتقول وانما اراد الاعتبار لان قوله الثانى صفة يقتضى الموصوف

المذکر والمونث

قوله على الثاني حال من مفعول تقول قوله خاصة حال من اعتبار الثاني والتاء للمبالغة او مصدر لفعل محذوف اى خص خاصة والجملة[1] حال او معترضة قوله وان شئت فان قيل ان قوله ان شئت فعل متعد يقتضى المفعول وهو ليس بموجود وقوله قلت لا يصلح للمفعولية اذ هو فعل قلنا ان مفعوله محذوف تقديره ان شئت فى حادى عشر احد عشر قلت حادى عشر قوله لا يجاد مباحثه معناه ان لفظ التذكير والتانيث . . مذكور فى باب العدد لان البحث عنهما مذكور فيه ولذا قال الا بخارا لشيدن قوله لاصالته اذ ما من مذكر ولا مونث الا ويطلق عليه شئ وشئ مذكر اى لفظ شئ مذكر فكان المذكر عاما فكان اصلاً لكثرة افراده ولانه لا يفتقر الى زيادة بخلاف التانيث لانه لا يحصل الا بزيادة اعلم انه لا يتحقق التذكير والتانيث الا فى الاسماء اذا قصد مدلولاتها فان قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتانيثه باعتبار الكلمة قوله المونث ما فيه علامة الخ فان قيل يخرج عنه الاعداد من الثلثة الى العشرة فان تانيثها بتجريدها من العلامة قلت انها وان لم يكن فيها سيماء العلامة لفظا لكن فيها العلامة تقديرا فان قيل لا يصدق التعريف على المذكر ههنا بسبب وجود العلامة فيه نحو ثلثة واربعة للمذكر قلت ان اسماء الاعداد فى المذكر من الثلثة الى العشرة مونثة فى الحقيقة اذ تانيثها من جهة تاويل الجمع بالجماعة وان اطلق عليه المذكر فى الظاهر قال مولانا عصام الدين هذا التعريف لا يصدق على المونث بالصيغة نحو هى وهذه والتى وانت لعدم وجود علامة التانيث فيها بل نفسها تدل على التانيث ولو قلت التعريف مخصوص بما عدا المونث بالصيغة قلت فعلى هذا ينبغى ان يكون الاحكام الاتى ايضا مختصا بما عدا المونث بالصيغة مع انها مشتركة بين الكل نحو اذا اسند الفعل الى المونث الحقيقى الخ اقول التعريف مختص بما عدا المونث بالصيغة نحو هى ولا يضر وانما اختص به اذ المونث بالصيغة علم فى مبحث المبنيات من المضمرات واسماء الاشارة والموصولات لكن احكامها غير مذكورة فى المبنيات فلذا اشترك المونثين فى الاحكام ولا يبعد ان يجعل خصوص الصيغة قائم مقام العلامة فيثبت فيه التاء حكما فيصير التعريف جامعا او نقول المراد من المونث هو الذى هو من الاسم المتمكن لان ما هو مبنى منه قد سبق ذكره فى المبنيات واما احكام الاسناد الاتية انما هو للمونث المتمكن فان المونث المبنى فى تلك الاحكام تابعة للمونث الحقيقى قوله اى اسم جواب سوالين الاول ان التعريف لم يكن مانعا لانه يدخل فيه الفعل

نحو ضربت مع ان التقسيم

[1] اى قوله خص خاصة ۱۲

للاسم والثانی ان حصر العلامة للمؤنث والالف باطل لوجود علامة الاخری وهی الفرج
والثدی والحمل والحیض فاجاب بقوله ای اسم یعنی مراد المصنف بالعلامة علامة اسم
المؤنث لا علامة ذات المؤنث وما ذکرت فهی علامة لذات المؤنث قوله ملفوظة انما
عبر به لیصح الحمل قوله حقیقة او حکما جواب عن اعتراض صاحب الغایة وهو ان التقسیم
ای حمل قوله ملفوظا علی العلامة ١٢
الی اللفظی والتقدیری یخرج نحو عقرب وطالق وحائض من الصفات المختصة بالنساء
اذ لیس فیها علامة لا لفظا ولا تقدیرا اما الاول فظاهر واما الثانی فلانها لو کانت مقدرة فیها
لرجعت فی التصغیر فاجاب بما حاصله ان فی هذه الاسماء وان لم یکن العلامة حقیقة لکن
وجد فیها العلامة حکما لان الحرف الرابع قائم مقام التاء وانما کان الحرف الرابع قائم مقام
التاء لان تاء التانیث موضعه رابع وما فوقه لا ما دونه قوله ولهذا لا تظهر التاء وانما یظهر
التاء فی تصغیر الثلاثی نحو قدم ونار ودار لئلا یجتمع الفرعیتان احدهما التصغیر لانه فرع
المکبر والاخر تقدیر التاء ولذا قالوا ان فی التصغیر یرد الاشیاء الی الاصول لئلا یلزم اجتماع
الفرعیتین ثم اختلفوا فی ان التاء فی عقرب مقدر او لا بل الحرف الرابع کانه تاء فتکون ملفوظة
وتحقیقه فی التکملة قوله غیر ظاهرة فی اللفظ دفع وهم وهو ان المراد من المقدر المحذوف
وهو الذی سقط عن اللفظ والنیة جمیعا اندفع بقوله غیر ظاهرة فی اللفظ قوله ای اسم
دفع وهم وهو ان المذکر لما کان بخلاف المؤنث والماخوذ فی مفهوم المؤنث لفظ اسم
فینبغی ان یکون الماخوذ فی مفهوم المذکر لفظ الفعل لیتحقق قوله والمذکر بخلافه فدفع بقوله
ای اسم اه یعنی ان المخالفة بینهما من غیر قوله متلبس بیان المتعلق قوله بمخالفته لما کان
مجرد هذا الباب غیر مستعمل اذ الخلاف نسبة لا یتحقق بدون الطرفین وهذا یؤدی
باب المفاعلة فلذا فسر بقوله بمخالفة المؤنث قوله ای لم یوجد الخ هذا بیان حاصل المعنی
وانما لم یقل لیس فیه علامة الخ مع انه اخصر لان کلمة لیس لنفی الحال لا النفی المطلق
کما یاتی فی بحثها فاتی بصیغة الماضی لیتم قوله وعلامة التاء التی تصیر هاء فی الوقف
قوله والالف ای لفظا ایضا قوله حال کونها مقصورتا یعنی ان مقصورتا وممدودتا حال
من الالف وهو عطف علی الخبر فیکون خبرا ایضا والعامل نسبة الخبر الی المبتدا کما مر فی اسماء
ای الحال فی الحال ١٢
الاشارة قوله مثل هی وانت بکسر التاء یعنی هذه الکلمة بکمالها موضوعة للتانیث
قوله لا اسم انما ضربه لئلا یعم القسم من المقسم قوله ای فی مقابلة جواب سوال
وهو ان قوله اذا عبارة عن المساوی فیکون تقدیره هکذا اما مساویه ذکر وهو لا یدل
فی قوله باذا ١٢
علی المقصود فاجاب بقوله فی مقابلته یعنی ان کلمة اذا مشترکة بین المساوی والمقابل
والمراد ههنا هو الثانی لعدم استقامة الاول وانما ابدل کلمة الباء بفی لان المتبادر منها
السببیة وهی غیر مستقیمة قوله من جنس انما زاد هذا لدفع وهم وهو ان المراد من

الذکر هو العضو المخصوص کما هو المتبادر **فدفعه بقوله** من جنس الحیوان لانه لما زاد الجنس علم ان المراد من الذکر هو المذکر لا العضو المخصوص قال الرضی لو قال ان المؤنث الحقیقی ما له الفرج لکان اولی اذ یجوز ان یکون حیوان انثی لا ذکر لها لکن لما کان مادة النقض غیر متحقق فی الخارج فلن اقال اولی **اقول** انما عدل عن الفرج لکراهة التلفظ به او ان خنثی قد یکون مذکرا بان غلب علاماته مع انه صاحب فرج **قوله** ای لیس بازائه ذکر الخ فید خرج فیه ما لا یکون بازائه شئ کعین او یکون لکن لیس بذکر کظلمة فان فی مقابلتها النور وهو لیس بمذکر بل هو مؤنث اذ النور والنار واحد لکن ابدل الواو بالالف او یکون بازائه ذکر لکن لا من جنس الحیوان کنخلة ففی مقابلتها نخل من غیر التاء وهو الذی لا یخرج منه تمر ویسمی شجر غیر مثمر **قوله** واذا اسند الفعل ای المتصرف فانه یجوز الحاق التاء وترکه فی نحو نعم المرأة ویتعین ترکه فی نحو اکرم بهند اعنی صیغة التعجب لان له صیغتان احدهما ما افعله والاخر افعل به وانما یتعین ترک التاء لئلا یخرج عن وزن الامر ای عن وزن افعل به ولکن الحال فی شبه الفعل فاللائق ان یقول الشارح رح الفعل المتصرف او شبه الفعل بلا فصل فلا وجه لاتیانه باحد القیود وهو قوله بلا فصل فقط **قوله** بلا فصل لعدم صحة الحکم علی الاطلاق ثم یرد علیه ان النقل یرد فی العبارة خلاف الاصل فلا بد من القرینة فاجاب بقوله کما هو الاصل **قوله** الی المؤنث مطلقا اشارة الی الرد علی بعض الشارحین کما یاتی **قوله** فذلک الفعل **جواب سوال** وهو ان الجزاء لا یکون الا جملة وقوله فبالتاء لیس بجملة[عه] **قوله** وجوبا **جواب سوال** وهو انه لا یصح مقابلة هذا مع قوله وانت فی الظاهر غیر الحقیقی بالخیار لتحقق التاء فیهما **فاجاب** بقوله وجوبا یعنی سلمنا ان التاء موجود فیهما لکن ههنا وجوبا وفیما بعده تخییرا **قوله** این انالی اعلاما بتانیث الفاعل من اول الامر لانه اذا قیل ضربت بدون ذکر امرءة مثلا یعلم ان فاعله مؤنث بخلاف عدم ایراد التاء فانه لا یعلم تانیث الفاعل حینئذ الا بذکر الفاعل **قوله** الا اذا کان مسند الخ **جواب سوال** وهو انه یلزم التناقض فی کلام المصنف رح لانه اذا کان ضمیر الیه راجعا الی المؤنث مطلقا فکیف یصح قوله وانت فی الظاهر الخ **حاصل الجواب** ان قوله وانت فی الظاهر الخ بمنزلة الاستثناء کما یاتی بیانه فان قیل لما قال الشارح الا اذا کان الخ ینبغی ان یقول الا اذا کان لان الخیار کما کان فی الاسم الظاهر الغیر الحقیقی کذلک فی الجمع خیار کما قال المصنف رح حکم ظاهر الجمع فانه یجئ بیانه فیما بعد وحکم ظاهر الجمع بمنزلة الاستثناء ایضا فعلی الشارح رح ان یتعرض لاستثنائه ایضا **قلنا** انما لم یتعرض له لانه محمول علی ظاهر غیر الحقیقی کما قال المصنف رح[سه] فاستثناء الاصل کاستثناء الفرع ایضا **قوله** لانه بمنزلة الاستثناء

[سه] وحکم ظاهر الجمع حکم ظاهر غیر الحقیقی ۱۲ م [عه] فاجاب بقوله فذلک الفعل آه ۱۲ بقلم فضل خالق عفی عنه اللهم اغفر لکاتبه

وانما قال بمنزلة ولم یقل عین الاستثناء لان عینہ لایکون الا باداوات وایضا لا یکون عینہ لان هذا القول یسمی عند علماء الاصول بالتخصیص لاستقلالہ لا بالاستثناء وانما کان بمنزلة الاستثناء لانہ اذا حکم علی الکل ثم ذکر بعض افرادہ فیما بعدہ بلفظ بخلافہ فهو بمنزلة الاستثناء عن هذا الکلی لاشتراکهما ای اشتراک الاستثناء والتخصیص فی اخراج بعض الافراد قال مولانا عصام الدین یجب علی المص رح ان یستثنی من قولہ وانت فی ظاهر غیر الحقیقی بالخیار العلم المذکر مع التاء نحو طلحة فانہ لایقال جاءت طلحة قولہ المراد غیر علم للمذکر وذلك لان الوضع العلمی اخرجہ عن موضعہ وجعل التانیث نسیا منسیا فاعتبر المعنی وهو فی المعنی مذکر بخلاف اسم الجنس الذی هو مؤنث لفظی نحو نفس اذ لیس فیہ وضع جدید کما فی العلم وانما اعتبر تانیثہ فی منع الصرف لکونہ حالة فی نفسہ بخلاف تانیث الفعل فانہ حالة فی غیرہ فلایتعدی اثرہ الیہ لعدم قوتہ قولہ لکون التانیث فیہ تعلیل لقولہ فلك ان تقول طلع الشمس فی طلعت الشمس یعنی تعلیل للخیار قولہ لفظیا ای منسوبا الی اللفظ لوجود علامة التانیث فی لفظہ حقیقة او تقدیرا او حکما بلا تانیث حقیقی فی معناہ فلا یکون للتانیث قوة فیجوز ترك التاء بخلاف مضمرہ اذ لیس فی لفظہ ما یشعر بتانیثہ قولہ واستغناءہ لے مع استغنائہ قولہ لما فی لفظہ من الاشعار بہ ای بالتانیث لکون التاء مقدرا فیہ بدلیل شمیسة قولہ وجعل بعض الشارحین اشارة الی فائدة ارجاع الضمیر الی المؤنث مطلقا والمراد من بعض الشارحین شارح الهندی رح قولہ ضمیر الیہ ای ضمیر قولہ الیہ راجعا الی المؤنث الحقیقی سواء کان ضمیرا او ظاهرا الا الی المؤنث مطلقا قولہ او ضمیر المؤنث الخ عطف علی المؤنث الحقیقی یعنی ان ضمیر الیہ راجع الی ضمیر المؤنث اللفظی ووجہ رد الشارح علی البعض ان فی الارجاع الی المؤنث مطلقا موافقة بسوق الکلام لان سوقہ للمؤنث مطلقا بقرینة التعریف وایضا ان فی ما قال الشارح موافقة مع طریق الفصحاء وهو ان فی کلامهم تفصیل بعد الاجمال وفی کلام الشارح ایضا کذلك اعلم ان هذا البعض قولہ انت فی ظاهر غیر الحقیقی بالخیار ناسخ لقولہ اذا اسند الیہ الفعل فبالتاء یعنی شبیہ بناسخ فی ان معنی النسخ رفع المعارضة بین الناسخ والمنسوخ علی انتهاء مدة حکمہ وههنا ایضا کذلك ان البعض ارفع المعارضة بین عبارتی الماتن بالحمل لانہ حمل العبارة الاول علی المؤنث الحقیقی وحمل العبارة الثانی علی المؤنث الغیر الحقیقی وعند الشارح قولہ وانت فی ظاهر الخ من قبیل المخصص لہ وتحقیقہ فی علم الاصول قولہ ولو کان اشارة الی الاعتراض قولہ لکان احسن الخ اجیب عنہ ان ما فعلہ المص رح احسن لان منصب المص رح الاختصار وفیہ اختصار مع اداء المقصود لان المتبادر از اسناد الفعل الی الفاعل یکون بلا فصل کما قال المص فی المرفوعات والاصل فی الفاعل ان یلی الفعل ولذا قال الشارح رح کما هو الاصل قولہ ففی صورة الفصل ایضا لك الخیار لانہ لا یثبت سرایة التانیث الی الفعل لمکان الفصل قولہ لرفع الالتباس واعلم انہ انما یجب ذلك اذا لم یکن قرینة علی تانیث الاسم المذکور کما

لہ ارادات الاستثناء ۱۲م

لانہ مؤنث مطلقا ۱۲

لے الالتباس ۱۲م

اذا كان له صفة مؤنثة ككريمة نحو جاء اليوم زيد كريمة او عاملة فح لا يجب تانيثه **فان قيل**
القاعدة المذكورة ليست مخصوصة بوجود الفاصلة بينهما لانه لو لم يكن بينهما فاصلة ايضا يجب
اثبات التاء فيه لرفع الالتباس فقوله انه مع الفصل ليس على ما ينبغي **قلنا** قد عرفت ان في المؤنث
الحقيقي يجب اثبات التاء عند عدم الفصل والكلام في المؤنث الحقيقي الذي مع الفصل فان
لك فيه الخيار في بعض الصور وعدم الخيار في صورة الخ **قوله** لا ضميره اشارة ان قوله ظاهر
قيد احترازي **قوله** فيه اي في اسناد الفعل الى الضمير **قوله** لم يجز تانيثه لانه لم يجز تاويله بالجماعة
لكراهة اعتبار التانيث مع بقاء صيغة المذكر **فان قيل** هذا منقوض بقوله تعالى آمنت
به اي بالله بنو اسرائيل فانه اسند الفعل المؤنث الى الجمع وهو بنو وحذف نونه بالاضافة
فان واحده ابن **قلنا** المراد من جمع المذكر السالم ما كان جمعه على القياس وهذا الجمع على
خلاف القياس لان هذا الجمع لا يكون الا للصفة او لعلم مذكر يعقل والابن ليس بواحد
منهما او نقول ان بنون في حكم الجمع المكسر لتغير بناء الواحد فيه **قوله** واحده مؤنثا حقيقي
التانيث كنسوة او مجازية كدور **قوله** او مذكرا حقيقي التذكير كرجال او مجازية كالايام
لانه ليس في مقابلها انثى من الحيوان وسواء كان الجمع جمع التكسير كما في الامثلة المذكورة او جمع
المؤنث السالم كالزينبات والطلحات فهذه صور ثمانية يجوز فيها التاء وتركها **قوله** حكم ظاهر
غير المؤنث الحقيقي اي حكم مؤنث ظاهر الخ فلا يشتمل المذكر على ما وهم اعلم انه لا فرق بينهما
اي بين المشبه والمشبه به اي بين ظاهر الجمع وبين ظاهر غير المؤنث الحقيقي الا في شيء واحد
وهو ان حذف العلامة مع الجمع احسن منه مع المفرد لكون تانيثه بالتاويل وهو كونه بمعنى الجماعة
قوله فانت بالخيار الخ فالتانيث لكون الجمع في تاويل الجماعة والتذكير لعدم كونه بينا ويليها
فان قيل ان عدم كون الجمع بتاويل الجماعة مستقيم في جمع المذكر دون المؤنث كما هو
الظاهر **قلنا** ان جمع المؤنث من غير التاء وبالمذكر ايضا لان التذكير والتانيث من صفات
المفرد او نقول ان التاء في جمع المؤنث نحو مسلمات ليس لمحض التانيث بل للجمعية واما تاء التانيث
فمحذوفة فاذا اولت بالجماعة يقوى تانيثه وان لم تؤول فلا يقوى تانيثه فيجوز تذكير فعله
او نقول انما لم يتغير التانيث الحقيقي الذي كان في المفرد لان المجاز الطاري ازال حكم
الحقيقي كما ازال التذكير الحقيقي في رجال وانما لم يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي
لبقاء اللفظ المفرد فيه فاحترموه بخلاف جمع المؤنث السالم لتغير المفرد فيه اما بحذف التاء
نحو مسلمات او بقلب الالف فيه نحو حبليات وحمراوات فيجوز فيه التاء وتركها كما في جمع
التكسير **قوله** من جموع التكسير **فان قيل** كلمة من بيان لقوله وضمير جمع المذكر
العاقلين والحال ان هذا البيان لغو لان قوله غير جمع المذكر السالم يدل على ان المراد
من جمع العاقلين هو جمع التكسير **قلنا** انه بيان لقوله

غير جمع المذكر السالم وتقديم الشرح على المشروح شائع **فان قيل** انه لما كان بيان لقوله غير
جمع المذكر فلابد ان يزاد مع البيان **قوله** وجمع المؤنث السالم كالطلحات ليكون البيان مستوفيا
قلنا ان جمع المؤنث السالم من المذكر قليل كالمرفوعات والمنصوبات فلذا لم يتعرض له **قوله**
ولا يقال جاءت لبقاء لفظ المذكر الحقيقي فيه وايضا ان الواو والنون نص في التذكير فلا يصح تاويله
بالجماعة **قوله** فعلت وفعلوا اما فعلت فبالنظر الى كونه مسند الى ضمير المؤنث واما فعلوا فبا
لنظر الى كونه مسند الى جمع المذكر العاقل **قوله** اى ضمير فعلت **جواب سوال** وهو لا يصح حمل
فعلت على الضمير لتغايرهما فاجاب بقوله اى ضمير فعلت يعني ان العبارة بحذف المضاف ثم
يرد عليه ان المتقرر عندهم ان التاء ليس بضمير بل هو علامة التانيث ولهذا اجتمع مع الفاعل
الظاهر نحو ضربت هند فكيف يصح **قوله** اى ضمير فعلت فاجاب بقوله وهو المستكن فيه ثم يرد
عليه ان التاء لما لم يكن ضميرا فكيف يصح الاشارة اليها بقوله اے ضمير فعلت اذ من الظاهر
ان فعلت بدون التاء ليس بضمير فعلم ان الضمير هو التاء وايضا لا يصح الاختصاص بفعلت
لان حكم افعلت اى ماضي باب الافعال ايض كذلك فاجاب بقوله المقرون الخ حاصل الجواب
عن الاول انما اشار الى التاء لكونها علامة على المستكن ومقصود الشارح رح من قوله المقرون ان
التاء وان لم يكن ضميرا فهي دالة عليه فلذا اقامها مقامه وحاصل الجواب عن الثاني المراد من
فعلت مقارنة المستكن مع التاء سواء كانت الصيغة من المجرد او من المزيد **قوله** يعني الواو
دفع وهم وهو لما كان الضمير في فعلت مستكنا توهم ان الضمير في فعلوا ايض مستكن فدفع
بقوله اعني الواو قوله لهذا النوع من الجمع وهو جمع المذكر العاقلين **قوله** اى ضمير النساء اشار
الى انه عطف على العاقلين قوله وما يماثلها جواب سوال وهو ان الحصر بالنساء باطل لان المذكور
كما كان للنساء كذلك للعيون فاجاب بقوله وما يماثلها يعني ان عبارة المصنف رح بحذف المعطوف
ثم يرد عليه ان العيون ليس مثل النساء لانها من ذوي العقول والعيون ليس منها فاجاب
بقوله في كونه جمع المؤنث الخ يعني ان الشرط في التشبيه اشتراك في وجه من الوجوه لا من
كل الوجه **قوله** وان لم يكن من العقلاء وانما ترك المصنف رح مثالا له لانه علم من قوله النساء بطريق
الاولى فانه اذا جاز في جمع المؤنث بمجرد انتفاء الذكورة ايراد النون كان جوازه اذا انتفى الذكورة
والعقل اولى لان النون موضوع لجمع غير العقلاء كذا في حواشي الهندي رح **قوله** غير السالم
الصواب غير العاقل لانه يصدق على الرجال انه جمع المذكر غير السالم مع انه يجوز فيه فعلن
اجيب عنه معنى قوله غير السالم ان لا يكون من شانه ان يجري فيه جمع المذكر السالم وهذا لا يكون الا في
غير العقلاء بخلاف الرجال لان من شانه ان يجري فيه جمع المذكر السالم لانه من العقلاء
قوله اے بالنون دفع وهم وهو ان الضمير في فعلت مستكن فتوهم ان في فعلن ايض
مستكن فدفعه بقوله اى بالنون **قوله** لا اصل له لان الاصل في التذكير ان يكون مذكرا

له اے لفظ الضمير فی قولہ وهم العاقلين ۱۲

حقیقیا بحیث یکون یاذاته مؤنث من الحیوان قوله فیراعی تفریع علی المنفی وهو الرجال لا علی النفی ای انکان لا اصل فی التذکیر فیراعی حقه قوله فیجری مجری المؤنث لئلا یادی

المثنى

المذکر الذی لا اصل له فی التذکیر مع المذکر الذی له اصل فیه قوله وفی حواشی الهندی اشارة الی وجه اخر قوله المثنى التثنیة فی اللغة دو کردن وفی الاصطلاح ماذکر فی المتن لکن اقا صاحب التکملة لکن فی قوله خلل لان ماذکر فی المتن تعریف المثنى لا انه تعریف التثنیة فکیف یصح قوله وفی الاصطلاح الخ اقول ان غرض الصاحب المذکور انهما مترادفان فی الاصطلاح وقدم المثنى علی الجمع لتقدم عدده ولقربه من المفرد ولسلامة لفظ المفرد فیه البتة ولکثرته لعدم اختصاصه بالشرط المذکورة فی الجمع بان یکون مذکرا علما یعقل الخ قوله اخره بالنصب مفعول لحق والالف فاعله وانما زاد قوله اخره مع انه علم قوله لحق لان اللحوق مایکون فی الاخر لان هذا بالنظر الی الوضع واما بالنظر الی الاستعمال فهو اعم الا تری ماقال المصنف رح فی الاسماء الاشارة ویلحقها حرف التنبیه مع انه مذکور فی الاول قوله ای اخر مفرده جواب سوال وهو ان هذا التعریف لایکون صحیحا من وجهین اما الاول فلان نحو مسلمات مثنى مع انه لایلحق باخره الف او یاء والا یلزم ان یکون فی مسلمات الفان او یاءان واما الثانی فلان نحو مسلم قد لحق باخره الف او یاء مع انه لایقال له المثنى فلا یکون هذا التعریف صادقا علی المحدود فلا یکون تعریفا اصلا لانه لایکون جامعا ومانعا لانهما یقتضی التحقق فی الجملة ولا تحقق لهذا التعریف اصلا کما قال البعض ان التعریف لایکون جامعا لیس بصحیح فاجاب بقوله ای اخر مفرده الخ قال مولانا عصام الدین ان تقدیر المضاف وان دفع به سوال مذکور لکن یرد علیه سوال اخر فقد تبدل الاشکال بالاشکال وهو ان هذا التعریف لایکون مانعا لانه یصدق علی الجمع نحو مسلمین فانه ایضا اسم لحق فی اخر مفرد المثنى یاء ونون لان مفرد المثنى والجمع متحد ولا یجاب بان المراد من المثنى هو اللاحق مع الملحوق لانه ح یکون عین جواب الثانی فلا یصح جعله جواب الاول اجیب عنه ان قید الحیثیة مراد فی تعریف الامور الاعتباریة فالتعریف مالحق اخر مفرده من حیث انه اخر مفرد المثنى فان قیل لما کان المراد مفرد المثنى لانه قال من حیث انه اخر مفرد المثنى یلزم اخذ المحدود فی الحد وایضا لما قدر المضاف اعنی قوله اخر مفرد ویلزم الدور لان المثنى توقف علی المفرد والحال ان المفرد توقف علی المثنى لانهم قالوا المفرد مالیس بمثنى ولا مجموع اجیب عن الاول ان المراد من المثنى الذی وقع معرفا المعنی الاصطلاحی والمراد من المثنى الذی وقع فی التعریف المعنی اللغوی وهو دو کردن سواء کان له مفرد من لفظه اولا وکذا لا یرد الاعتراض الثانی لان توقف المفرد علی المثنى الذی یکون بمعنی اللغوی فان قیل ان المثنى الذی وقع فی التعریف لیس بمذکور صریحا بل ذکر باعتبار ارجاع ضمیر مفرده الیه والمرجع هو المثنى الذی وقع معرفا فلا یثبت الفرق بین المثنى والمثنى ای بین المثنى الذی فی المحدود والمثنى الذی ذکر فی الحد

قلنا الضمير محمول على الاستخدام لان للمثنى معنيين احدهما اصطلاحي والاخر لغوي فاريد بصريح اللفظ معنى اصطلاحي واريد بضميره معنى لغوي **قوله** اوقد يعد قوله الخ اشارة الى جواب اخر عن الاعتراض **قوله** والا اي وان لم يكن تقدير المضاف اوتقدير قوله مع لواحقه لا يصدق الخ **قوله** ولو اكتفى الخ اعلم ان الجوابين المذكورين منقولان من بعض الشارحين والحال ان صحتهما لا يكون الا بتقدير كما فرد الشارح رح عليهم بقوله واكتفى بظهور المراد وهو شهرة امر المثنى من انه عبارة عن المجموع من اللاحق والملحوق اويكون قوله لحق بمعنى يكون اي المثنى مايكون اخره الف اوياء لا يحتاج الى تكليفهم **قوله** لاستغنى له عن التوجيهين المذكورين اذ ظهور المراد دليل على ان ما يقتضيه ظاهر العبارة غير مراد فلا حاجة الى ما يصلحه وانما سمي التوجيهان تكلفا لان التقدير بلا دليل عليه تكلف محض ثم اللام ابطل معنى الجمعية والمراد جنس المتكلف فلا يرد ان المذكور سابقا تكلفان لا تكلفات فلا يصح قول الشارح رح عن تلك التكلفات كذا قال جمال الدين چناپی رح **قوله** حالة الرفع دفع وهم وهو ان الالف والياء كلاهما يجتمعان في مثنى واحد فدفع بقوله في حالة الرفع **قوله** اي مفتوح حرف ما انما عبر عن كلمة ما بالحرف لان كلمة ما وقعت مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مفتوح والحال انه مرفوع والرفع لا يظهر في كلمة ما لانها مبنية فعبر عنها بالحرف ليظهر الرفع فيه وانما ادخل كلمة كان لبيان متعلق الظرف وهو قبل **قوله** ولم يعكس جواب سوال وهو ان التميز يحصل بالعكس ايضا **قوله** ولكثرة التثنية لانها لا يختص بذوي العقول بخلاف الجمع وايضا انها اعم من الجمع اذ هي توجد في نفسها وفي ضمن الجمع ولا شك ان الاعم اكثر من الاخص **قوله** عن الحركة والتنوين الذين في الواحد لان الاسم العاري عن البناء لا يجوز ان يعرى عن الحركة والتنوين ولما لم يقبل الالف الحركة والتنوين عوض عنهما النون اما عدم قبول الحركة فظاهر واما عدم قبول التنوين فلان قبول التنوين لا يكون الا بالحركة وهي ممنوعة هذا مذهب البصريين واما مذهب الكوفيين فهو انها عوض التنوين فقط دون الحركة كقولك جاءني غلاما زيد فحذف النون يدل على انها كالتنوين والبصريون يستدلون بقولك الغلامان فاثبات النون مع اللام يدل على انها كالحركة اذ التنوين لا ثبات لها مع اللام ووجه كلواحد انها كالحركة في موضع كما في الغلامان وكالتنوين في موضع كما في غلاما زيد ومثلهما كما في غلاما زيد ومثلهما في موضع كما في غلامان ثم يرد عليه ان ما ذكر انما يستقيم في الالف لانه لا يقبل الحركة واما في الياء فلا يستقيم لانها تقبل الحركة اجيب عنه نعم انها تقبل الحركة لكن ههنا لا تقبل لان ياء التثنية ساكنة ابدا اذ هي وقعت حرف اعراب والحرف اذا وقعت اعرابا فهو ليس الا ساكنة فكذا هذا **قوله** مكسورة وحكى الكسائي ان فتحها مع الياء دون الالف لغة وقال ابن جني فتحها بعضهم في الثلاثة اي في الاحوال الثلثة **قوله** لئلا يتوالى الفتحات الخ واليضم ليعادل

ربنا اغفر لي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب

ثقل الكثرة خفة الفتحة والالف وايضا الاصل في تحريك الساكن الكسر لانه ساكن في الاصل لانه عوض عن التنوين او لانه مبني والاصل في البناء هو السكون وايضا انما كسر النون لئلا يلتبس بالجمع لان الفرق وان حصل بالفتحة ما قبل الياء لكن قد يكون فتح ما قبل الياء في الجمع ايضا نحو مصطفين فلذا التي بفرق اخر **قوله** ذلك اللحوق **جواب سوال** وهو انه فات المطابقة بين الراجع والمرجع لان المرجع امور ثلثة الالف والياء والنون **فاجاب** بقوله ذلك اللحوق وانما زاد اسم الاشارة لعنى قوله ذلك لان ارجاع الضمير مع الاشارة اوقع في الذهن **قوله** ولا باس باشتماله جواب سوال وهو انه لما كان الضمير المستتر في ليدل راجعا الى اللحوق فدخل فيه النون ايضا مع ان النون لا يدل على ان معه مثله من جنسه لانه عوض عن الحركة او التنوين او تقرير السوال هكذا ان الدال على ان معه مثله ليس الا ما هو علامة التثنية وهي الالف والياء دون التنوين لانها قد تحذف كما في الاضافة فلا يكون دالا على ان معه مثله فلا يصح ارجاع الضمير في ليدل الى النون وتقرير الجواب من كلامه ظاهر وانما لم ينسب الدلالة الى الالف والياء فقط لانه خلاف المتبادر لانه اذا ذكر الاشياء فالارجاع الى البعض دون البعض خلاف الظاهر فلذا انسب الدلالة الى الكل **قوله** على تقدير تسليمه يعني اقول اولا لا نسلم ان النون لا يدل على ان معه مثله قال مولانا عصام الدين ان المنع المذكور ليس على ما ينبغي لانه منع لما اجمع عليه من كون علامة التثنية الالف والياء والنون عوض من الحركة في المفرد والتنوين فيه فالعلماء متفقون على ان النون ليست بدالة على ذالك انتهى اعلم ان معنى قوله على تقدير تسليمه اي تسليم كل واحد من الاشتمال وعدم الدلالة اما منع الاشتمال اي على تقدير عدم التسليم فلان عموم المرجع لا يقتضي عموم الراجع كما في قوله تعالى وَبُعُولَتُهُنَّ اَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فان المرجع اعني المطلقات عام للمطلقات الرجعية والبائنة والضمير مختص بالرجعية واما تقدير عدم التسليم لعدم الدلالة فلان ما اجمعوا عليه من ان علامة التثنية الالف والياء وان النون عوض عن الحركة والتنوين انما يدل على ان النون ليس بجزء من الدال اصلا اذ كونه عوضا لا يقتضي الاختصاص بالعوضية لان الشيء الواحد قد يكون صالحا لامور كثيرة فلا يرد ما قال عصام الدين رح **قوله** صح ان يقال وكذا صح ان يقال ان الدلالة المذكورة غرض من الامور الثلثة باعتبار كونها عوضا من لحوق الامرين بناء على لزوم الثالث لهما هذا ما قال صاحب التكملة اعلم ان قوله وكذا صح ان يقال الخ عطف تفسير لقول الشارح رح كما يعلم من حاشية نور الحق **قوله** دالة عليه للغلبة قوله غاية ما في الباب اي حاصل ما في الباب وان الدلالة بالواسطة شائع في كلامهم فانه اذا صدر الفعل من البعض ينسب الى الكل مثل قتل بنو فلان حيث لم يقع القتل الا عن البعض **قوله** اي مع مفرده وانما ارجع الضمير الى المفرد لانه لو رجع الى المثنى يكون الجمع افراد فاذا قلنا رجلان مثلا فهو يتناول مثل الواحد فان الواحد لا يتضمن الا الواحد والالف والياء يتناول الواحد الاخر

له المفهوم يبين الحق ١٢ منه عفي عنه

قوله فی العدد توطئة الی الاعتراض الذی بین الشارح بقوله ولو ارید بقوله مثله قوله
باعتبار دخوله جواب سوال وهو انه لما کان قید الجنس ماخوذا فی التعریف ینبغی ان لا
یصح اطلاق الابیض علی الانسان والحجر لعدم اتحاد الجنس مع انه یصح فاجاب بقوله باعتبار الخ
یعنی لیس المراد من کونه من جنسه ان یکونا متفقین فی الحقیقة بل فی الجنس الذی وضع ذلک
المفرد له سواء اتفقا فی الحقیقة کرجلین او اختلفا نحو ابیضین لانسان وحجر لان الابیض موضوع لذات
من له البیاض والمراد من الجنس المفهوم ای مفهوم الموضوع له قال مولانا عصام الدین الاولی ترک
قوله الموضوع له لانه ینتقض الخ بالاسد اذا قیل رایت اسدین ویراد منهما الشجاعان من الرجال
لعدم الوضع فی المجاز ا قوله الوضع ههنا اعم من ان یکون شخصیا او نوعیا فیشمل مثنی المجاز
ایضا کالاسدین للشجاعین قوله بوضع واحد احتراز عن مثنی المشترک باعتبار معنیه
کالقرئین للطهر والحیض فانه وان دل علی ان معه مثله باعتبار دخوله تحت جنس المفرد الذی
وضع لذلک الجنس لکن لا بوضع واحد کذا قال صاحب التکملة قوله تحت جنس الخ وهو المسمی
بالقرء لکن تثنیته لیس بهذا الاعتبار بل باعتبار معنیین مختلفین قوله المشترک صفة جنس
قوله بینهما ای بین المفردین کرجلان فانه یدل علی ان مع الرجل رجلا اخر قوله المشترک بینهما
اشارة الی ان اشتراک الجنس بینهما مفهوم من لفظ المثنی ای من تعریف المثنی قوله لا یستغنی
من قوله من جنسه اجیب عنه بان الظاهر من المثل هو المثل فی الکمیة وحمل الکلام علی الظاهر
واجب خصوصا فی التعریفات فلذا ذکر الجنس او نقول ان المثل ههنا مقابل للاکثر الذی
هو المذکور فی الجمع ولا شک ان المراد من الکثرة ثمه هو التعدد فقط فالمراد من المثل ههنا ایضا
هو التعدد قوله وقوله لیدل آه جواب سوال وهو ان کل قید اذا اخذ فی التعریف لا بد ان یکون
للاحتراز وهو حاصل بما سبق فالاشتغال بقوله لیدل اشتغال بما لا یعنی فاجاب بقوله انه
لیس جزء من التعریف بل اشارة الی بیان الغرض وهو یعلم من قوله معه مثله قوله والی انه
لا یجوز تثنیة الاسم الخ وهو یعلم من قوله من جنسه قوله باعتبار معنیین مختلفین ای
معنیین داخلین تحت جنس الموضوع له سواء کانا حقیقیین کالقران او مجازیین کالیدان فی النعمة
والقدرة بان یقال یدان ید باعتبار النعمة والقدرة بان یراد من احد الیدین النعمة ومن الاخری
القدرة او احدهما حقیقیا والاخر مجازیا کالاسدین اذا ارید به الاسد والرجل الشجاع
قوله فلا یقال قرءان تثنیة القرء بضم القاف وسکون الراء قوله علی الصحیح متعلق بقوله لا یجوز
قوله خلافا متعلق بالاطلاق ای هذا التثنیة لا یجوز مطلقا خلافا للبعض فی البعض وهو
الاعلام فانهم جوزوا تثنیة الاسم باعتبار معنیین مختلفین فی الاعلام کما ذکره بقوله ورد
بعضهم قوله وهذا یشکل ای انه لا یجوز تثنیة الاسم باعتبار معنیین مختلفین قوله جاز
ان یجعل اللام آه فمنقول من شرح المفتاح الشریفی وفیه بحث لما اولا فلانه الخ یکون تثنیة التغلیب

قیاسا لکونہا داخلۃ تحت ضابطۃ وھو ان یسمی احد المصاحبین کالابوین او احد المتشابہین
کالقمرین باسم الاخر ثم یاول الاسم ببعض المسمی بہ معانہ قال فی شرح التسہیل ان تثنیۃ
مختلفی اللفظ تحفظ ای توجد ولا یقاس علیہ واما ثانیا فلان تثنیۃ الاسم انما یکون باعتبار
معنی جامع بین للفردین فی نظر المتکلم یقصد افادتہ ولا شک ان قصد المتکلم فی ابوین وقمرین
افادۃ نفس الاب و الام والقمر والشمس لا من حیث انہما مشترکان فی کونہما مسمی بالاب والقمر
فتاویل الابوین مثلاً بالمسمّٰی بالاب وان کان صحیحاً فی الواقع لکن لیس ذلک فی نظر المتکلم کما رأینا
فی نفسی فی کل مرۃ ای لا قصد لی عند تلفظ ھذا اللفظ فان المقصود من قولہ تعالی فی قصۃ
یوسف علیہ السلام ورفع ابویہ علی العرش ای علی السریر رفع الاب والخالۃ علی العرش
لا رفع للسمیین بالاب والی ما ذکرنا یشیر عبارۃ الرضی حیث قال وقد یثنی غیر المتفقین فی
اللفظ بعد جعلہما متفقی اللفظ بالتغلیب بشرط تصاحبہما وتشابہہما حتی کانہما شیئ واحد انتہی
ولم یتعرض للتاویل لجیب عنہ فی شرح التسہیل ان مثنی التکثیر نحو فارجع البصر کرتین ومثنی
التغلیب ملحق بالمثنی فی اعرابہ ولیس بمثنی حقیقۃ ای عدما اطلق المثنی علی مثنی التغلیب مجاز الا
حقیقۃ یعنی ان ما قالوا انہا غیر قیاسیۃ ای لیس حقیقۃ ولکنا قصد المتکلم شرط فی حقیقۃ وح لا
اشکال **قولہ** ادعاء ای مجاز القوۃ التناسب بینہما کما قال اللہ تعالیٰ ھُنَّ لِبَاسٌ لَّکُمْ وَاَنْتُمْ لِبَاسٌ
لَّھُنَّ **قولہ** ثم یؤل الاسم جواب سوال وھو انہ لما کان الاب اسما للام فلم بینا ولد الاب
فاجاب بقولہ ثم یاول اسم الاب بمسمی بالاب مطلقا سواء کان ذلک المسمی حقیقیا او مجازیا
قولہ بمعنی المسمی بہ ای بالاب **قولہ** فیکون معنی الابوین اشارۃ الی بیان مفہوم بینا ولہما **قولہ**
بلا احتیاج ای مع انہ لا یحتاج ھھنا الی الادعاء فانہ موضوع لکل واحد الخ **قولہ** قلنا لا شبہۃ
فی صحتہ الخ لان ھذا استعمال اللفظ فی المعنی المجازی ولا نزاع فی تثنیۃ اللفظ باعتبار المعنی
المجازی **قولہ** لکن الکلام ای الاختلاف مع البعض فی جواز تثنیۃ القرء بوجود الاشتراک
اللفظی ای من غیر اعتبار ھذا الاعتبار **قولہ** وھو الذی اختلف فیہ ای لیس الخلاف الا فیہ
قولہ والمصنف اختار الخ اشارۃ الی بیان الخلاف ای للمصنف اختار عدم جوازہ فی شرح الکافیۃ
المسمی بالامالی وفی الایضاح جوزہ شاذ فلذلک قال الرضی والمصنف متردد فی ذلک
قولہ وبھذا الاعتبار ای باعتبار انہ یراد بالاسم المسمی بالاسم صح تثنیۃ الاعلام **قولہ** زید
مثلا ومثال العلم للمشترک حقیقۃ وقولہ وکذا اعلم الخ مثال العلم المشترک ادعاءً ای مجازا **قولہ** یاول
بالمسمی وھذا التاویل ثابت فی نظر المتکلم ویخطر ببالہ اذ العلمیۃ تنافی الاستعمال فی الکثیر من احاد
بخلاف اسماء الاجناس لان لفظ الاب مثلا یدل علی الکثیر فلو لم یخطر ببالہ للکثیر بل یکفی فیہا صحۃ الاعتبار فاذا التف بہ وزالت علیعہا ای علمیتہ الکثیر صارت
کاسماء الاجناس الا ان اسماء الاجناس مشترکۃ فی امر معنوی محقق وھذہ مشترکۃ فی امر مقدر وھو کونہا مسمی بہا ولاجل زوال العلمیۃ التزموا ادخال اللام عند التوصیف
لا التقیل اذا کان تثنیۃ باعتبار تنکیرہا وھو شاذ کما ذکر فی المطولات فیکون تثنیتہا ایضا شاذا ولیس کذلک قلنا

تنکیر العلم غیر ضروری فی مواضع اخر غیر التثنیة لانه یمکن استعماله فی کل موضع من غیر حاجة الی التنکیر فجعله نکرةً من غیر ضرورة اخراج له عن اصله فیکون شاذا بخلاف مثناه فانه لا یمکن استعماله علما لان تثنیته تنافی العلمیة فلا یلزم من شذوذ احدهما شذوذ الاخر وبما ذکرنا لا یرد بانه ما الفرق بین مثنی التغلیب فی اسماء الاجناس وبین مثنی الاعلام المشترکة بکون التاویل فی نظر المتکلم واعتباره ولا یکفی التاویل المطلق فی الثانی دون الاول **قوله** ورده بعضهم ای رد التاویل والاعتبار بعضهم **قوله** مجرد الاشتراک ای لا یحتاج فیها الی التاویل المذکور **قوله** فعلی قول هذا البعض اشارة الی التحقیق او اشارة الی الاعتراض اجیب عنه ان هذا البعض وان لم یعتبر الجنسیة فی الاعلام لکنه یعتبرها فی الاسماء الاجناس فذکر الجنسیة لرعایة اسماء الاجناس **قوله** ولما کان اخر الاسم فیه اشارة الی علة بیان جمیع احکام المفرد الذی یلحقه علامة التثنیة بل ذکر بعض المواد الذی یتطرق الیه التغییر فان حکم غیر ما یتطرق الیه التغییر یعلم من تعریف التثنیة لانه لا یکون فیه شیء اخر سوی التعریف **قوله** حکم ما یتطرق ینبغی ان یقال حکمه فما الحاجة الی وضع المظهر موضع المضمر اجیب عنه انما فعل ذلک لدفع وهم وهو ان الضمیر راجع الی التغییر لقربه والحال ان حکم نفس التغییر غیر موضوع فیما بعد بل الموجود حکم ما یتطرق الیه التغییر **قوله** ای الاسم المقصور اشارة بتقدیر الاسم الی ان المقصور لا یکون الا فی الاسم فلا یقال رمی مقصورا **قوله** الف مفردة نقل عن الشارح فی الحاشیة قوله مفردة احتراز عن الف مقرونة بالهمزة کحمراء وقوله لازمة احتراز عن الف مثل زیدا بابدال التنوین بالالف فی حال الوقف وکما فی قوله تعالی تُرَابًا فان هذه الالف غیر لازمة **قوله** ضد الممدود ای ضد اسم الممدود **قوله** محبوس عن الحرکات لکون اعرابه تقدیریا **فان قیل** ان ههنا وجه ثالث تسمیة المقصور فلم لم یذکره الشارح وهو ان المقصور ماخوذ من القصر بکسر القاف وفتح الصاد وهو خلاف الطول ای ضده **قلنا** انما لم یذکره لان القصر مصدر لازمی من قصر کشرُف وکرُم لا یمکن بناء المقصود ای بناء اسم المفعول منه بخلاف الوجهین فان القصر ثمه متعدی لانه مصدر من قصره یقصره بمعنی ضد المد او الحبس **قوله** کعصوان **فان قیل** ینبغی ان یقول کعصا فان عصوان مثال التثنیة لا مثال المقصور والمقصود مثال الاسم المقصور الفه منقلبة عن واو وایضا ینبغی ان یورد الشارح قوله کعصوان والوان بعد قول المصنف قلبت الفه واوا لان کل واحد منهما مثال التثنیة التی قلبت الفه واوا اجیب بان المراد کعصا فی عصوان فیکون مثالا لاسم مقصور لما کان مفرد فیکون موضعه هذا دون ما بعده وانما کان الف عصا فی الاصل واوا لقولهم عصیته ای ضربته بالعصا **قوله** مجهول الاصل ثم یرد علیه ینبغی ان یقول مجهول الاصل ومعلومه لئلا یکون فی عبارته قصور فاجاب صاحب التکملة عنه ان معنی قوله مجهول الاصل ای غیر معلومة الاصل سواء کان الاصل فی الواقع اولا ثم یرد علیه ان ذکر الاخص وارادة الاعم لیس الا مجازا وفی المجاز لا بد من القرینة **فاجاب الصاحب المذکور عنه**

بقوله وللاشارة الى ارادة العام اورد للمثال من عديم الاصل حيث قالوا كالى وان تثنية الى والف
الى عديم الاصل فان اذا الف الاسماء العريقة البناء اى خالصة البناء كمتى واذا والى لا اصل لهما
والمراد منها حالة العلمية وفى الاسماء المتمكنة لها اصل هو محل الاعراب قد يكون معلوما وقد لا يكون معلوما
كمتعشرى قوله فى المسمى بالى بان جعل الى علما لشخص **قوله** ولم يمل والحال انه لم يسمع فيه الامالة
من الفتحة الى الكسرة ومن الالف الى الياء ليعلم بها الاصل **قوله** اى والحال دفع وهم وهو ان الواو
فى قوله وهو ثلاثى للعطف فما بعدها معطوف على ما قبلها وهو قوله الفه منقلبة عن واو فيكون تقديره
هكذا ان كان هو ثلاثيا فيلزم فساد المعنى لان اسم كان فى المعطوف عليه قوله الفه واسم كان فى
المعطوف قوله هو راجع الى المقصور وقوله هو ضمير منفصل ولا يسوغ للمنفصل الا لتعذر المتصل ولا تعذر
ههنا فدفع بقوله والحال الخ فيكون الجملة حالا من الضمير فى قوله الفه الراجع الى المقصور فيكون حالا
من المضاف اليه ويصح اقامته مقام المضاف اى ان كان للمقصور منقلبة عن واو ولا شك
ان النسبة ان الكل صحيح باعتبار الجزء نحو زيد حسن اى باعتبار الوجه **قوله** اى غيرها فيه اربعة
احرف يعنى المراد من الثلاثى هو المعنى اللغوى وهو ذو ثلثة احرف لا الاصطلاحى وهو ما يكون
حروفه الاصلية ثلثة حتى يتناول ثلاثى المزيد فيه **قوله** فصاعدا حال من مفهوم قوله غيرها فيه اربعة
احرف اى ذو ثلثة احرف حال كونه ذاهبا فصاعدا **قوله** من الرباعى بيان لكلمة ما **قوله** قلبت الفه
واوا انما قلبت ولم يبق الالف على حاله لئلا يلزم التقاء الساكنين بين هذه الالف والف التثنية و
انما لم يحذف مع ان دفع التقاء الساكنين يكون بحذف احد الالفين ايضا لئلا يلتبس بالمفرد عند
حذف النون بالاضافة وههنا اعتراض وهو ان قلب الالف واوا فى الصورة الاولى واجب
وفى الثانى اولى فاطلاق الاولى ليس على ما ينبغى اذ ما ليس القلب فيه واجبا كيف يكون داخلا
فيما فيه القلب واجبا وايضا يلزم فى قوله قلبت واوا الجمع بين الحقيقة والمجاز فليتامل **قوله** وخفيفة
بفتح التاء عطف على قوله اعتبارا **قوله** لا يرد اى لا يرد الواو فيه اى فيما فوقه **قوله** لمكان وهو مصدر
ميمى من الكون **قوله** لمكان الثقل وهو ثقل الواو مع ثقل الحروف **قوله** او عدمه اى او كان معدوم
الاصل مع وقوع الامالة فيه كمتيان مع الامالة فى متى قالوا متى بكسر التاء اى شبه كسر التاء
لا عين الكسرة **قوله** كحبلى لان الفه مدة للتانيث **قوله** فالفه منقلبة بالياء جواب سوال
وهو ان قوله فبالياء جزاء وهو لا يكون الا جملة وانما زاد قوله منقلبة لبيان المتعلق وانما اتى
بجملة اسمية ولم يأت بجملة فعلية بان قال قلبت الفه بالياء مع انه الموافق لما سبق من قوله قلبت
الفه واوا اشارة الى ثبوت هذا الحكم وتقرره بحيث لا خلاف فيه لاحد لان الجملة الاسمية
تدل على الثبوت والدوام بخلاف الحكم السابق فان فيه خلاف الكسائى حيث ذهب الى
ان الف ثلاثى لو كانت منقلبة من الواو فى كلمة مضمومة الاول كالضحى او مكسورة كالربى وجب
قلبها بالواو وفى الجمع اى فى الاخر مع الضمة والكسرة فى الصدر ولهذه النكتة لم يقل المصرح والاياء

بدون حرف الجر مع انه اخصر واوفق للسابق لانه يحتمل ان يكون تقديره قلبت ياء فيكون جملة فعلية
وهي غير مرادة ههنا قوله وتخفيفا عطف على اعتبارا قوله اى غير زائدة جواب سوال وهو ان
الحروف الاصلي في العرف عبارة عما يكون بمقابلة الفاء والعين واللام فعلى هذا لا يخرج
ما يكون منقلبة عن اصلية مع ان المقصود اخراجه فاجاب بقوله اى غير زائدة الى اخره
فالحاصل ان المراد بالاصلي بمعنى الثابتة في محله ليخرج عنها الاقسام الثلثة لا بمعنى المتعارف
قوله للمتنسك اسم فاعل من باب تفعل للعابد قوله بضم القاف الخ هذا يخالف لما في القاموس
من ان قرواكنان لحسن القرأة وكرمان للمتنسك ولعل الشارح رح اطلع على ذلك الا انه نقل
ذلك من كتب اللغة غير القاموس قوله قلبها واوا حملا على الاخوات قوله اى منقلبة عن الف
التانيث جواب سوال وهو ان الهمزة للتانيث غير موجودة في كلام العرب فاجاب بما
ترى قوله كان حمرا اى هذا النقش قوله من جنس الالف لان ثقل الحرفين الذين هما
من جنس واحد اقوى من الحرفين الذين هما من جنسان قوله فينبغي ان لا يقع آه هذه مبالغة
في الهرب عن اجتماع الامثال قوله والواو اقرب الخ جواب سوال ظاهر وايضا انما ابدل الهمزة
بالواو لاجل كراهة ثبوت علامة التانيث في الوسط واثبت التاء لضرورة رفع اللبس و
تعين الواو تحرزا عن اجتماع اليائين في حال النصب والجر قوله لثقلها اى ثقل الواو تعليل
الاقرب قوله في مثل اقتت اصله وقتت من الوقت قوله واجوه اصله وجوه وكذا اقى اواعد
اصله وواعد واويعد واويعدة في اسم مصغر قوله وربما صحت اى بقي على الاصل قوله
ياء لخفة الياء قوله والاعرف آه جواب سوال وهو انه لم يختر المصنف رح هذا قوله بان يكون
اجاب بقوله والاعرف الخ
للالحاق لم يقل او زائدة مع انه الموافق لما تقدم من قوله ولا منقلبة عن اصلية او زائدة اشارة
الى ان الزيادة في الممدودة لا تكون الا للالحاق قوله كعلباء وهو عصب العنق وهما
علباوان اى الاثنان من العصب علباوان كذا في الصحاح وكذا نقل عنه اى عن الشارح
قوله المذكوران اشارة الى ان اللام في الوجهان للعهد قوله جائزان خبر لقوله فالوجهان
فيكون الجزاء جملة قوله في الصورة الاولى وهو علباء اصله علباي او علباو وقوله ملحقة
بالاصل اى كل واحد من الواو والياء ملحقة بالحرف الاصلي وهو السين في قرطاس ويفهم من
عبارة الشارح ان الحرف الزائد للالحاق اولا في مثل علباء وهما الواو والياء ثم عوض عنه
الهمزة قوله وفي الاخرى وهو كساء ورداء قوله عن اصلية اى عن واو او ياء وقوله لا من الهمزة اى ولئنا اعلم ان الخ جواب سوال
الا ان ابقاء الاصلية اولى من قلبها حتى لم يذكر سيبويه فيها الا الاثبات وابدال الملحقة اولى من اثباتها لانها ليست اصلية ولا منقلبة
عنها بل من زائدة فنسبتها الى الاصلية بعيدة والمبدلة من اصلية بالعكس كذا قال صاحب التكملة لاكن قوله والمبدلة الخ بيان لقوله الا
القلب اصلية اولى قوله وفي الترجمة الشريفة اسم كتاب لجله الشريفة اى الذى له النسبة الى شريف والمراد به السيد فانه اعترض
على المصنف رح في شرحه فاورده الشارح ههنا قوله من هذه العبارة وهو قوله

ای به سید شریف ۱۲م

فالوجهان قوله لكن المشهور ردايان لان اصل رداء رداى بالياء قوله ليكون اى قوله فوجهان قوله كما هو اى المذكوران قوله لكن تصفحنا اشارة الى الجواب وههنا نسختان احدهما بتقديم الصاد اى تصفحنا والثانى بتقديم الفاء اى تفحصنا ومعنى الاول قلبت ورقا بورق ومعنى الثانى اى تفحص كرديم قوله اثر اما حكم اى شيئا مما حكم آه فان قيل عدم وجدان ما ذكره السيد فى كتب الثقات لا يستدعى عدم ثبوته فى نفس الامر بل هو لم يجده قلنا مراده مما ذكر ان ما ذكره المصرح موافق بكتب الثقات فكانه اشارة الى ان ما ذكره السيد غير معتبر لكونه غير مذكور فى كتب الثقات آه اعلم ان عبارة الفصل هكذا وما آخره همزة لا يخلو همزته اما ان يسبقها الف على اربعة اضرب اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصلى كرداء وكساء او زائدة فى حكم الاصلية كعلباء او منقلبة عن الف التانيث كحمراء فهذه الاخيرة تقلب واوا لا غير كحمراوان والباب فى البواقى اى النوع من الحكم فى البواقى ان لا يقلبن وقد اجيز القلب وايضا وعبارة للمفتاح هكذا واما الممدودة فاذا كانت للتانيث قلبت همزتها واوا والا لم تقلب سواء كانت اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصلى ككساء او عن الجارى مجرى الاصل وهو ان يكون للالحاق كعلباء وقد رخص فى القلب وعبارة اللباب موافق لما فى المتن قوله باشتهاره اى باشتهار ردايان قوله غير ما وقع الخ اشارة الى الاعتراض وقوله هذا اعم الخ جواب عن هذا الاعتراض قوله المبدلة والمبدلة عبارة عن الهمزة فيكون هذا الكلام مناسب مائل الى ما حكم عليه السيد لكن ما ادعاه من الاشتهار لا يثبت بقول الرضى وذلك لانه اورده بلفظ قد حيث قال قد تقلبت المبدلة آه وايضا ادعى الرضى فى كتابه شذوذه وايضا قول الرضى اعم من ان يكون الاصل واوا او ياء ولا يكون مخصوصا بالياء فلا يثبت الاشتهار الذى ادعاه واليه اشار بقوله وهذا اعم لانه لما كان الاصل اعم فيكون مترددا فكيف يثبت الاشتهار مع التردد فان قيل التردد غير موجود ههنا لان الهمزة اذا كانت مبدلة من الواو فيجعل واوا وفيما اذا كانت الهمزة مبدلة من الياء فيجعل ياء بلا تردد قلنا سلمنا ان لا تردد فى الواقع لكن التردد من حيث اللفظ كان فى دفع الاشتهار قوله وتحذف نونه للاضافة اعلم ان حذف نون التثنية والجمع فى بحث المجرورات حيث قالوا وتحذف التنوين وما قام مقامه من نونى التثنية والجمع للاضافة وانما ذكره ههنا اما للاطراد او لدفع وهم وهو ان نون التثنية لما كان عوضا عن الحركة عند البعض توهم انها لا تحذف عند الاضافة لانها ليست عوضا عن التنوين عند هذا البعض فدفع انها تحذف مطلقا اى عند الفريقين قوله اى لاجل الاضافة لما قال الشارح الهندى ره ان اللام فى قوله للاضافة للوقت اى وقت الاضافة فيرد عليه ان اللام لما كان للوقت صار الاضافة ظرفا للحذف فلا يعلم سبب حذف النون وايضا كون اللام للوقت مجاز لا يصار اليه الا عند تعذر المعنى الحقيقى وهو السببية فعدل الشارح رحمه الله عنه وقال اى لاجل الاضافة اى اللام للسببية فعلى هذا يعلم سبب الحذف وهو الاضافة كما قال الشارح قوله مقام التنوين فان قيل هذا انما يستقيم على قول من جعل النون عوضا عن تنوين المفرد واما على قول من جعلها عوضا عن

الحركة كما مر سابقا فلا يستقيم **قلنا** ان عندهم وان كان عوضا عن الحركة لكن صورته صورة التنوين فلهذا حذف **قوله** فيتنا فيان وانما لم يسقط باللام لانه اعتبر عوضيتها عن الحركة ايضا **قوله** وحذفت تاء التانيث الخ **جواب سوال** وهو ان القاعدة هذا ان تاء التانيث لا تسقط عند بناء التثنية كشجرتان وتمرتان فكيف تحذف تاء خصية والية عند بناء التثنية اعنی خصيان واليان فاجاب بقوله وحذفت تاء التانيث فی خصيان واليان على خلاف القياس فقوله على خلاف القياس مقدر فی المتن كما قال الشارح والا فعبارة المتن لا يدل على الجواب بل يدل على الاعتراض قوله التی قياسهما ان لا تحذف اشارة الى بيان السوال قوله عن اخر المثنى كشجرتان **فان قيل** ان التاء فی شجرتان وتمرتان ليس فی اخر المثنى اذ الالف والنون من تمام المثنى كما قال الشارح للمثنى هو الملحق مع اللاحق لان الالف والنون خارج عنه **قلنا** لما كان التاء اخر الحروف للمثنى كان كانه اخر المثنى اذ للاكثر حكم الكل او نقول ان عبارته بحذف المضاف اى اخر مفرده وهذه المسامحة مر سابقا من المصرح فسلك الشارح مسلكه **قوله** مع جوازه **جواب سوال** وهو ان استعمال شئ على خلاف القياس على قسمين احدهما ان يستعمل خلاف القياس مع استعمال ما هو على القياس والثانی ان يترك ما هو القياس و يستعمل فی مخالف القياس فقط فسال السائل ای قسم مراد ههنا **فاجاب** بقوله ووجه حذفهما الخ **جواب سوال** وهو ان الاستعمال على خلاف القياس على نوعين احدهما مع الداعی والاخر من غير الداعی فسال السائل ای نوع مراد ههنا **فاجاب** بقوله ووجه الخ **قوله** لا يمكن الانتفاع اعلم ان المراد من عدم امكان الانتفاع بدون الاخر من حيث العادة لا من حيث الامكان فلا يرد ان انتفاع الاليتين المتعود وهو ممكن باحدهما **قوله** صارتا.. بمنزلة ففی العبارة استخدام لان المراد من لفظ الخصيتين معناهما والمراد من ضمير صارتا لفظ الخصيتين **قوله** وقيل اشارة الى جواب الخ يعنی ان خصی بدون التاء مستعمل الا ان التاء محذوفة من التثنية **قوله** وانكانتا اقل استعمالا **جواب سوال** وهو ان خصی لما كان لغة فی خصية فلم احال الشارح على القليل حيث قال وقيل خصی **فاجاب** بقوله وانكانتا اقل يعنی انه اقل استعمالا **قوله** ولما كان حذف التنوين **جواب سوالين** احدهما ان المصرح عمدة والمخالفة اذا وقعت فی كلام لا بد من نكتة والحال انه وقعت المخالفة لانه قال سابقا ويحذف نونه بصيغة المضارع وقال ههنا وحذفت بصيغة الماضی والثانی منصب للعدة وهو الاختصار فلو قال وتاء التانيث بالعطف على النون لكان اخصر فلم قال وحذفت تاء التانيث **قوله** بل وقعت على خلاف القياس اى فی الزمان الماضی والاغلب فی الماضی الانقطاع دون الاستمرار بخلاف المضارع لان الاغلب فيه الاستمرار الا بقرينة **قوله** ای اسم ولـ انما اول كلمة ما باسم اشارة الى ان الجمع والتثنية لا يقع الا فی الاسم وما وقع فی الفعل من نحو فعلا وفعلوا فمنوبا عتبار الاسم وهو الفاعل لان معناه فعل الاثنين لا فعلين لهما اوله وايضا انما اول بالاسم احترازا عن الف ولام الاستغراق فيه

فانها ايضا دال على احاد مقصودة لكن ليست باسم **فان قيل** ان مسلمان ومسلمون مما يدل جزئه على جزء معناه كلمتان فكيف يكون اسما **قلنا** قد مر فى صدر الكتاب ان كل واحد منهما كلمتان لكن لشدة الامتزاج عدتا كلمة واحدة وايضا ان الواو والنون والالف من تمام الاسم فالمجموع موضوع لمجموع الاحاد فلا يدل جزئه على جزء معناه هذا عند من يقول ان الواو والنون فى الجمع من الحروف المبانى واما جواب الاول على قول من يقول انهما من الحروف المعانى او نقول ان اطلاق الاسم على الجمع انما يكون حكما لا حقيقة يعنى ان الجمع فى حكم المفرد لانهما ماخوذ وماخوذ منه فاطلاق الاسم على المفرد صحيح فكذا الجمع **فان قيل** ان تعريف الجمع لا يكون مانعا لانه يدخل فيه مثنى اسم الجمع نحو طائفتين او مثنى الجمع للمكسر نحو رجالين فانه يدل على احاد مع انه ليس بجمع **قلنا** المراد بالدلالة دلالة مطابقة كما هو المتبادر وهذه الدلالة على الاحاد ليست مطابقة اذ المدلول المطابقى لهما اثنان من الجماعة ثم كل جماعة من الاثنين يشتمل على الاحاد فالدلالة عليها تضمنية **قوله على الجملة** انما زاد هذا ليخرج كل الافرادى نحو كل نار حارق وكل نفس ذائقة الموت **قوله اى يتعلق الخ** دفع وهم وهو ان يتوهم ان المقصود منهما شئ آخر والحال انه خلاف المدعى فدفع بقوله اى يتعلق بها القصد لا الشئ الاخر **قوله فى ضمن ذلك الاسم** انما زاد هذا ليخرج منه كل المجموعى نحو كل نملة تاكل الاسد وكل رجل يطيق هذا الحجر فانه دل على جملة الاحاد لكن ليس فى ضمن ذلك الاسم الذى دل على الاحاد بل فى ضمن المضاف اليه وهو نملة فى قوله كل نملة لان كل لازم الاضافة **قال عبد الرحمن** انما زاد قوله جملة لئلا يصدق التعريف على المفرد لان قوله ما دل على احاد عام يدل على جميع الاحاد دفعة وما يدل على الاحاد فردا فردا ولكن لا يدل على جملتها **فان قيل** المفرد خارج بقوله بحروف مفرده كما يخرج به اسم الجمع اذ لا مفرد له **قلنا** اغناء قيد الثانى عن الاول جائز **فان قيل** سلمنا انه جائز لكن اذا كان القيد الاول مذكورا فى التعريف واما اذا لم يكن مذكورا فلا يحتاج الى تقديره **قلنا** تقدير الجملة ههنا ضرورى ليكون عبارة التعريف على التبادر لان المتبادر من قوله على احاد وهو جملة الاحاد وكذا قال عبد الرحمن ان قوله فى ضمن ذلك الاسم لاخراج التثنية لانه يصدق عليها انها اسم يدل على جملة الاحاد يتعلق بها القصد لكن لا فى ضمن ذلك الاسم وهو الجمع لكن يرد عليه انه يلزم اخذ المحدود وهو الجمع فى الحد لان الاشارة فى ذلك الاسم الى الجمع **قوله بحروف مفرده** انما قال بحروف مفرده ولم يقل بمفرده بدون الحروف لان المتبادر من قوله بمفرده هو صيغة المفرد وهيئته مع ان الصيغة للمفرد لا تبقى حال الجمع وايضا لو قال بمفرده لخرج الجمع الذى لا مفرد له كالنساء والنسوة لان مفرد النساء فرضى وهى نسوء لا تحقيقى والحروف مفرد النساء متحققة فى النساء وان لم يتحقق المفرد بل فرضى كعمر المعدول من عامر بحروف عامر متحقق فى عمر مع عدم تحقق كون عامر معدولا عنه لعمر اعلم ان المراد بالمفرد اعم من الحقيقى والتقديرى كالمجموع الذى لا مفرد له كالنساء فانه وان لم يكن له مفرد حقيقى لكن ثبت له مفرد تقديرى وفرضى فانه مفرده نسوء من حيث الفرض

یتناول

وما قالوا ان مفرده امرءة من غير لفظه ليس بشئ لانه على هذا يكون النساء اسم جمع لا جمع بل الجمع ما كان له مفرد من اللفظ سواء كان المفرد حقيقة او فرضا كنسوة في النساء **قوله** اي بحروف هي مادة لمفرده دفع وهم وهو ان يتوهم ان المراد بالدلالة بحروف مفرده مع الهيئة مع ان هيئة المفرد لا توجد في الجمع فدفع بقوله اي بحروف اي يعني ان الهيئة غير مرادة ههنا وايضا فيه اشارة الى بيان وجه اختصاص الحروف بالمفرد المستفاد اي الاختصاص المستفاد من اللام المقرونة التي اظهر الشارح رح بقوله هي مادة لمفرده يعني وان وجد تلك الحروف في الجمع لكن ليس هذه الحروف مادة الجمع بل مادة المفرد **قوله** الذي هو اسم دال الخ **جواب سوال** وهو ان المفرد ما ليس بمثنى ولا مجموع فاخذ المفرد في تعريف الجمع يستلزم الدور **وحاصل الجواب** ان المفرد ههنا وان كان في مقابل المثنى والجمع لكنه ملحوظ ههنا باعتبار هذا المفهوم وهو كونه دالا على الواحد فلا دور **قوله** على واحد واحد بطريق البدلية **قوله** حال كون **جواب سوال** وهو ان قوله بتغير ما جار ومجرور والجار والمجرور اذا وقع في كلام العلماء لابد لهما من الاعراب المحلي فما هو ههنا **فاجاب** بقوله حال يعني ان اعرابه نصب باعتبار انه حال من الحروف وهي مفعول به ل حرف الجر ثم الجار يقتضي المتعلق فزاد الشارح رح قوله متلبسة **قوله** بحسب الصورة دفع وهم وهو ان يتوهم ان المراد من التغير من حيث المادة فعلى هذا اخرج كثير من الجموع **قوله** اما بزيادة اي بزيادة حرف كرجال ومسلمين او بنقصان ككتب وحمر او باختلاف الحركات فقط كاسد جمع اسد او مع السكنات كنذر جمع نذر وكلمة او لمنع الخلو فانه قد يجتمع الاثنان كرجال جمع رجل وكقضب جمع قضيب اي ذكر وقد يجتمع الثلث كقضبان جمع قضيب اي طاقة الكرم **قوله** حقيقة او حكما **جواب سوال** وهو ان التعريف لا يكون جامعا لانه يخرج عنه فلك لان التغير غير موجود فيه **فاجاب** بقوله حقيقة او حكما يعني وان لم يكن فيه التغير من حيث الحقيقة لكن التغير الاعتباري موجود فيه وهو ان ضمة فلك ان اعتبر كقفل وقرب فيكون مفردا وان اعتبر كاسد فيكون جمعا وكذلك هجان بمعنى بيض من النوق يستوي فيه المذكر والمؤنث لكن الفرق ثابت بالاعتبار وهو ان كسرة هجان ان اعتبر بنصار جمع ناصر يكون جمعا وان اعتبر بكتاب وحمار فيكون مفردا **قوله** فالجار في قوله بحروف **جواب سوال** وهو ان الجار في قوله بتغير ما متعلق بقوله متلبسة فالجار في قوله بحروف لا يعلم حاله **فاجاب** بقوله فالجار قوله وبقوله دال لان كل واحد منهما صالح للمتعلق قوله على سبيل التنازع فقطعه هذا ان قوله بحروف مفرده ان كان متعلقا بقوله دال فيتعلق المتعلق بكسر اللام لقوله مقصودة اي مقصوحة بها اي بحروف مفرده **قوله** وقوله بتغير ما الخ **فان قيل** لا حاجة الى هذا البيان لانه علم مما سبق من قوله حال كون تلك الحروف متلبسة بتغير الخ فذكره ههنا ليس الا اشتغال بما لا يعني **قلنا** هذا تصريح بما علم ضمنا وبيان الحاصل المعنى وايضا انما ذكره ههنا لدفع الوهم وهو ان قوله بتغير ما كما يتعلق بمتلبسة كذلك يتعلق بقوله مقصودة

سله فانه ليس فيها التغير من حيث المادة اجاب بقوله بحسب الصورة ۱۲م

على سبيل التنازع والحال ان التعلق بمقصودة غير صحيح لانه ح يكون الباء للسببية والحال ان التغير ليس بسبب لقصد الاحاد لان السبب مقدم على المسبب والتغير مؤخر عن قصد الاحاد ثم ههنا بحث وهو انه لا حاجة الى جعله ظرفا مستقرا لان فى تعلقه بدل لا ضير فيه اى دال بحروف مفرده بسبب تغير ما اجيب عنه لو تعلق بدل لا يفهم منه ان تغيره يكون بحروف ذلك المفرد بل يفهم منه تغير مطلق سواء كان بحروف المفرد او غيره والمقصود هو التغير بحروف ذلك المفرد **قوله** ودخل فى قوله الخ **جواب سوال** وهو ان التغير لما كان ماخوذا فى التعريف فعلى هذا لا يكون جامعا لخروج جمع السلامة **فاجاب** بقوله ودخل فى قوله بتغير ما جمعا الخ قوله جمعا السلامة صيغة التثنية والمراد جمع المذكر والمؤنث **قوله** وقوله مادل على احاد وهذه جملة مستانفة وقعت فى جواب سوال السائل وهو ان ما ذكره فى المتن تعريف الجمع وكل تعريف يكون مشتملا على الجنس والفصل فما هما فى هذا التعريف **فاجاب** بقوله وقوله اه **قوله** فانها وان لم تدل **جواب سوال** وهو ان اسماء الاجناس لا تدل على الاحاد بل تدل على الجنس فقط فكيف يصح كون قوله مادل على الاحاد جنسا شاملا لاسماء الاجناس قوله فقد تدل عليها استعمالا كما اذا ذكر صفة للاجناس كقولك وجدت دينارا ابيضا فلما جعل البيض صفة للدنانير علم ان المراد منها هو الاحاد لا الجنس فالمراد بدلالة الجنس على الاحاد هى الدلالة فى الجملة سواء كان وضعا فقط كما فى الجمع المستعمل فى الواحد نحو شاب مفارقها علم ان الشاب بتخفيف الباء عبارة عن الشيوخة و بالتشديد عبارة عن رجل نبتت لحيته اى جوانى ومعناه پير شد سرما فان مفارق جمع وان لم تدل على الاحاد فى الاستعمال لان المراد منه راس واحد بدليل اضافته الى ضمير المفرد اذ للمفرد الواحد راس واحد لكن دل على الاحاد من حيث الوضع وقد يستعمل فى الاثنين نحو قوله تعالى فقد صغت قلوبكما او استعمالا فقط كما فى اسماء الاجناس او وضعا واستعمالا جميعا كما فى الجموع المستعملة فى معانيها الحقيقة **قوله** وبعض اسماء العدد اى يشتمل بعض اسماء العدد **فان قيل** الاولى ترك لفظ البعض لانه يستعمل فيما يكون مدخوله اقل من الغير والحال ان مدخوله ههنا اكثر من الغير وهو الواحد فقط فينبغى ان لا يذكر لفظ البعض اذ الواحد نادر لا اعتبار له **قلنا** ان استعماله وان كان فيما ذكرت لكن الشارح رح نظر الى الوضع ولفظ البعض فى الوضع اعم من الاقل والاكثر **قوله** كثلاثة وعشرة وما بينهما وانما خص عدد الادنى لكثرة استعماله **قوله** فاذا قصد بها **جواب سوال** وهو ان قوله مقصودة بحروف مفرده مركب فنسأل السائل ان تخرج اسماء الاجناس بالجميع المركب ام ببعضه **فاجاب** بقوله فاذا قصد بها اى باسماء الاجناس نفس الجنس نظرا الى الوضع فخرج بقوله مقصودة لان المقصود فى الجمع هو الاحاد لا نفس الجنس قوله بحروف مفرده لانه لا مفرد للجنس كرجل بل هو مفرد بنفسه قوله وكذا يخرج الخ لعدم المفرد لهما **قوله** فنحو تمر وركب ليس بجمع الفاء للتفريع على تعريف الجمع لانه لما اخذ فيه قوله بحروف مفرده علم ان ما لا مفرد له فهو ليس بجمع **فان قيل** انهم قالوا النساء

جمع مع انه لا مفرد له فكيف يكون جمعا **قلنا** المفرد اعم من ان يكون حقيقة او فرضا والحال ان المفرد الفرضي ثابت النساء وهو نسوة **فان قيل** لم لم يفرض المفرد لتمر وركب وهو تمرة وركبة **قلنا** ان ههنا وجد المانع من جمعيتهما لانه لو كان جمعا اما ان يكون جمع القلة او الكثرة لا سبيل الى الاول لانها على اوزان مخصوصة كما سياتي ولا الى الثاني لان جمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحده ثم يصغر تصغيره لئلا يلزم اجتماع الفرعيتين في لفظ واحد وامتنع في لفظ واحد احدهما الجمعية والاخر التصغير وهذا غير جائز في تمر لانه يقال تميز لا تميرة يعني لو كان تمر جمعا لم يقع تصغيره على تميز بل يرد الى تمرة والحال انه لا يرد علم انه مفرد **قوله** مما كان الفارق بينه وواحده التاء وقد يكون بالياء ياء النسبة **فان قيل** ان اسم الجنس ليس بجمع مطلقا سواء كان الفرق بينه وبين واحده بالتاء او لا فينبغي ان يفسر نحو في قوله فنحو تمر بمطلق اسم الجنس وايضا لما وجد له الواحد بالتاء كان جمعا لان خاصة الجمع ان يكون له واحد من لفظه فكيف يكون اسم جنس **قلنا** انما فسر نحو بذلك لا بمطلق اسم الجنس لانه محل الاشتباه اي مشابه بالجمع لدلالته على الاحاد استعمالا واما اسم الجنس الذي لا فارق له وهو ما لا تميز احاده في الخارج كالماء والتراب فلا اشتباه فيه لعدم دلالته على الاحاد وايضا انما خصه التخصيص على محل الخلاف فان الذي لا يفرق بينه وبين واحده بالتاء ليس بجمع اتفاقا وعن الثاني انما لم يكن جمعا وان وجد له المفرد من لفظه لانه لو كان جمعا اما ان يكون جمع القلة او الكثرة لا سبيل الى كل واحد منهما لما مر آنفا **قوله** ليس بجمع على الاصح لانه لو كان جمعا فاما ان يكون جمع قلة او كثرة لا سبيل اليهما لما ذكرنا **قوله** كالجماعة فانه اسم جمع قوله عن حد الجمع لعدم المفرد له من تركيبه **قوله** يقع على الواحد والاثنين سهو من الكاتب **قوله** بخلاف اسم الجنس لانه لا يستعمل فيما دون الثلث **فان قيل** ان قوله اسم الجنس يقع على الواحد ينافي ما سبق من قوله ان اسماء الاجناس تدل بحسب الوضع على مفهوم الجنس فقط لا على الاحاد حيث قال الشارح فانها وان لم تدل على الاحاد وضعا الخ **قلنا** لا منافاة لان الوضع المنفي سابقا من حيث الاحاد وهي جمع فلا ينافي والواحد فلا ينفي الوضع منه او **نقول** ان معنى قوله وضعا بمعنى ليس بمجاز يعني وقوعه على الواحد ليس بمجاز لكثرة الاستعمال بخلاف اسم الجمع فانه لا يقع عليهما الا مجازا **قوله** الكلم لا يقع على الكلمة بل يقع على الثلثة وما فوقها **قوله** قيل ذلك اشارة الى الجواب وانما اتى بلفظ قيل اشارة الى ضعفه اذ كونه بحسب الاستعمال دون الوضع لا بد له من شاهد **قوله** لا ضير في التزام الخ لان مقصودنا عدم كونهما من الجمع **قوله** من تركيبهما اي من لفظهما كما ان له مفردا وهو جمل وكذا الباقر بقر والركب راكب **فان قيل** اذا كان الراكب مفرد ركب وكذا غيره يكون داخلا في الجمع فكيف يكون اسم الجمع **قلنا** الجمعية لا يثبت بمجرد وجود كون الواحد من لفظه بل للجمع لا بد من الشروط الاخرى وهي ان لا يرجع اليه ضمير المفرد وكذا لا يصغر بلا الى الواحد وكذا لا بد ان يكون من اوزان الجمع ففي الراكب وان وجد احد

احد الشروط وهو وجود كون الواحد من لفظه لكن لم يوجد الشروط الاخرى فيه فكيف يكون جمعا **قوله** نحو ابل وغنم فان واحد الاول هو البعير وواحد الثاني هو الشاة وهما لا يكونان من لفظهما و كل واحد اسم جنس كذا قال عبد الرحمن وكل واحد اسم جمع كذا قال جمال الدين والاولى ايراد المثالين بحيث كان احدهما الاسم الجنس والآخر اسم الجمع **قوله** ونحو فلك وكذا هيجان فانه حال كونه مفردا كحمار وحال كونه جمعا كرجال **قوله** فان تغير الماخوذ فيه اي في الجمع **قوله** اي بحسب النقد يراي بحسب الفرض **قوله** اي المجموع نوعان اشارة الى ان العطف مقدم على الربط او اشارة الى ان قوله هو مبتدأ محذوف الخبر ليصح الحمل لان حمل الاخص على الاعم يجوز **قوله** صحيح ومكسر ووجه الحصر ان الجمع لا يخلو اما ان يكون بناء الواحد فيه سالما او لا فالاول صحيح والثاني مكسر ونحو فلك من الثاني لانكسار بنائه تقديرا **قوله** اي الجمع الصحيح لما كان الصحيح وصفة وهي تقتضي الموصوف فلذا زاد قوله اي الجمع قوله تارتا **جواب سوال** وهو ان الجمع بالحروف كالجمع بلفظ الجمع فيكون معناه الجمع بالواو والنون للمذكر والمؤنث وبالالف والتاء للمذكر والمؤنث وهذا باطل **فاجاب** بقوله تارتا **قوله** فالجمع الصحيح المذكر **يرد عليه** ان التذكير والتانيث من صفات المفرد دون الجمع **فاجاب** صاحب التكملة عنه بقوله اي المذكر مفرده اي انه صفته باعتبار حال متعلق الموصوف ثم يرد عليه لما كان السابق قرينة عليه فالمذكور سابقا نكرة حيث قال المذكر فينبغي ان يقع ههنا ايضا نكرة فلم قال المذكر **فاجاب بقوله** فيه اشارة الى تنبيه على انه كما يقال بالاضافة يقال بالوصف ايضا وانما لم يعينه قوله فالمذكر بجمع المذكر الصحيح كما فسره الرضي لاحتياجه الى كثرة الحذف اعني المضاف والصفة ولا بالمذكر المجموع صحيحا كما قال الهندي رح لان سوق الكلام في بيان المجموع لا في بيان المذكر المجموع كذا قال صاحب التكملة لكن لا ندري بكثرة الحذف في كلام الرضي دون كلام الشارح رح وجوابه يفهم بتامل صادق **قوله** المذكر وفي بعض النسخ فالمذكر بالفاء التفسيرية **قوله** مضموم ما قبلها سواء كانت الضمة لفظا او تقديرا فدخل فيه مصطفون فان اصله مصطفيون مصطفون **فان قيل** ينبغي ان لا يذكر قوله مضموم اذ لو لم يذكر قوله مضموم تم الكلام **قلنا** الا انه اورده رعاية لعديله حيث يحتاج الى ذكر قوله مكسور ما قبلها **قوله** ثقل الواو والضمة وهذا انما يكون في حال الرفع فاختاروا فتحها في حال النصب والجر ايضا ليكون النون على حالة واحدة وقد ظهر منه انه جعل الرفع اصلا والنصب والجر مرفوعا ويمكن ان يجعل الامر بالعكس بانه لو كسر النون في حال النصب والجر يلزم الثقل وهو اجتماع الكسرات واختير الفتح في الرفع ليكون النون على حالة واحدة **قوله** ذلك اللحوق الخ فلا يرد انه لا يطابق الراجع والمرجع لان المذكور اشياء ثلثة وكون النون عوضا عن الحركة والتنوين لا ينافي ان يكون له دخل في الدلالة وما توهم من انه عند سقوط النون بالاضافة الدلالة باقية فعلم انه ليس له دخل في الدلالة فساقط اذ المقدر كالملفوظ فالدلالة حين الاضافة يكون النون منويا في التقدير **قوله** او مع

الملحوق الا ان اللاحق والملحوق جميعا يكون مع الملحوق لان الملحوق صفة اللاحق فاذا كان اللاحق مع
الملحوق فيكون الملحوق ايضا معه قطعا **قوله** اى مع مفرده انما لم يرجع الضمير الى الجمع لئلا يلزم تكرار
الجمع ثم يرد عليه انه على هذا يلزم الدور لان المفرد ما ليس بجمع ولا مثنى وايضا يرد المفرد صفة
اللفظ فيكون معناه ان في المسلمين مع لفظ مسلم الفا ظاهرا وهو خلاف المقصود فاجاب
بقوله الواحد يعني المراد من المفرد هو الواحد وهو اعم اذ قد يكون صفة اللفظ وقد يكون صفة للمعنى
ثم لما كان الواحد مشتركا بين كونه صفة اللفظ وبين كونه صفة المعنى توهم ان المراد منه صفة اللفظ
فلا يثبت الفائدة في تفسير المفرد بالواحد فدفعه بقوله من حيث معناه يعني المراد منه ههنا ما كان صفة
المعنى **قوله** اسم التفضيل اعني قوله اكثر منه قوله اصل الفعل وهو الكثرة قوله في المفضل عليه
وهو الواحد قوله ولا كثرة في الواحد اى والحال ان لا كثرة وهو اصل الفعل **قوله** فان كان الخ الفاء
لتصغير الاقسام المستفادة من عموم قوله ما لحق اخره لاشتماله على المنقوص والمقصور والصحيح **قوله**
اى اخر مفرده على حذف المضاف لان الياء والالف ليس اخر الجمع بل وسطه **قوله** ملفوظة او
مقدرة جواب سوال وهو ان الياء غير موجودة في قاض فكيف يصح قوله حذفت **قوله** فان اصله
قاضيون يشير الى ان الياء المحذوفة في المفرد ترد في الجمع ثم تحذف ولم يكتف على الحذف السابق
لان سبب الحذف غير متحقق ههنا اذ سببه قبل الجمع التقاء الساكنين الياء والتنوين وفي الجمع التقاء
الساكنين بين اليائين ياء المفرد وياء علامة الجمع وفيه دفع لما عسى ان يتوهم ان المقدر كيف
يحذف فلا يصح قوله حذفت **قوله** بعد سلب جواب سوال وهو انه لما نقل ضمة الياء الى
ما قبلها يلزم اجتماع الحركتين على حرف واحد وهذا لا يجوز فاجاب بقوله بعد سلب **قوله**
ولما كان اخره **فان قيل** ينبغي ان يرجع الضمير الى الاسم لان الكلام في الاسماء وقوله و
حذفت الالف دون حذف بالضمير الراجع الى الاخر شاهد عليه **قلنا** انما جعل الضمير المستتر
في كان راجعا الى لفظ اخره ليوافق المعطوف عليه بخلاف ما اذا رجع الى الاسم وقوله وحذفت
الالف اشارة الى ان تانيث الضمير الراجع الى اخره بتاويل الالف لكن قال صاحب التكملة وعلم
منه ان الالف من الشرح لا من المتن **قوله** اى اخر الاسم لم يظهر لي فائدة هذا التفسير
فانه قد سبق تفسير اخره في المعطوف عليه باخر مفرده وهو المرجع للضمير ههنا لكن قال صاحب
التكملة اجيب عنه المفرد على نوعين احدهما حقيقي وهو الواحد من الجمع والاخر بالقوى و
هو ما يصلح ان يكون واحدا من الجمع على تقدير اتخاذ الجمع فتفسير الشارح رح اشارة الى ان المراد
من المفرد السابق هو المفرد بالقوى **قوله** اى الف مقصورة اشارة الى بيان الموصوف **قوله**
اى حرف كان انما فسر كلمة ما بالحرف لان قوله ما فاعل لقوله بقي والفاعل مرفوع والحال ان
الرفع لا يظهر في كلمة ما لكونه مبنيا ففسر بقوله حرف ليظهر الرفع فيه **قوله** اى شرط الاسم
انما ارجع الضمير في شرطه الى الاسم مع ان الشروط للجمع لانه ان ارجع الى الجمع يلزم الاتنا

ربنا ارحم علينا بشدة الموت فلا تعذبنا في القبر بحق الحبيب ١٢ الحق محمود کریمان

لان الاشارة فی ذلك الى الاسم وكذا الضمير فی كونه راجع الى الاسم وكذا الضمير فی قوله ان كان اسما راجع الى الاسم وايضا ان الشارح رح نظر الى جانب المعنى لان الشروط المذكورة تراعى فی الاسم حين اريد جمعه ثم يرد عليه لما كان هذه شروط الاسم ينبغی ان لا يوجد الاسم بدونها مع انما يوجد بها وبدونها فاجاب بقوله يعنی شرط صحة جمعه قوله فمذكر علم وههنا بحث من وجوه الاول ان قوله وشرطه مبتدأ وقوله فمذكر خبره وهو محمول على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل لان الشرط لا يكون الا من الاوصاف المحضة وقوله فمذكر ذات مع الوصف وكذا العلم من الذوات وايضا ان الشرط ليس مذكر علم بل المذكر نفس الاسم لا شرطه والثانی ان الخبر اذا كان جملة لا بد فيه من العائد والحال ان الخبر ههنا شبه جملة وهو قوله فمذكر ولا عائد فيه الى المبتدأ بل الضمير فيه راجع الى الاسم و الثالث ان دخول الفاء فی الخبر انما يصح اذا كان المبتدأ متضمنا معنى الشرط ولا تضمن ههنا والرابع ان الفصل بين المبتدأ والخبر بفعل الشرط لا يجوز وههنا وقع الفصل كما ترى فاجاب الشارح عن الاولين بقوله ای فكونه مذكرا الخ لان الكون من الاوصاف فيصح جعله شرطا ولان لا يكون الخبر من المفردات فلا يقتضی العائد وعن الثالث ان المبتدأ وان لم يتضمن معنى الشرط لكنه مقيد بالشرط وهو قوله ان كان اسما فكانه متضمن معنى الشرط فلذا صح دخول الفاء فی الخبر وعن الرابع ان الشارح ذهب فی ذلك الى مذهب شارح الهندی الذی جوز دخول الشرطين بين المبتدأ والخبر قوله فكونه مذكرا يعنی ان فی المتن تسامح بذكر المشتق وارادة مبدأ الاشتقاق لظهور ان الشرط هو التذكير والعلمية لا نفس المذكر والعلم قال مولانا عصام الدين رح لا حاجة الى تاويل المذكر بالكون لبيان المبدأ لان قيد الحيثية شائع فی العبارات فيكون معناه مذكر من حيث المذكر ولا شك ان المذكر بهذه الحيثية هو التذكير وهو من الاوصاف فيصح الحمل فيكون مآل الحيثية الى ما قال الشارح رح بقوله فكونه الخ فلا حاجة الى التطويل اجيب عنه ان قيد الحيثية لا دليل عليه لان الحيثية تراعى فی تعريفات الامور الاعتبارية دون الاحكام لانها قطعية بخلاف ما قال الشارح رح لان اخذ المبدأ من المشتق شائع ولا نسلم ان مآلها الى ذلك لان الحيثية تدل على المبدأ لكن لا مطلقا بل فی ضمن المشتق ای المراد الذات مع الوصف لا ان المراد الوصف فقط ثم قال الرضی ينبغی ان يقال فی عبارة المصنف رح المضاف ای فحصول مذكر فيكون من الاوصاف فلم لم يأت الشارح رح بقول الرضی بان يكون العبارة بحذف المضاف اجيب عنه ان تقدير المضاف بخلاف المقصود لان المقصود ان ذلك الاسم مذكر بعينه وليس المراد ان ذلك الاسم يجعل الغير مذكرا وتقدير الحصول يحتمل هذا لكن بالتامل قوله ان كان ذلك ای الاسم الذی اريد جمعه قوله محققا جواب سوال وهو ان الضمير فی كان لما كان راجعا الى الاسم يلزم الاتحاد بين الاسم والخبر فی الذهن والخارج جميعا فاجاب بقوله محققا يعنی المراد من الاسم الذی وقع خبرا اسم محض فيكون مقيدا والمراد من الاسم الذی وقع اسم كان اسم مطلق ای وجد فيه معنى الوصفية ولا فان قيل فعلى هذا يلزم حمل الاخص على الاعم وذا لا يجوز لان حمل الاعم على الاخص

جائز دون العكس قلنا ان الخصوص كما كان في جانب الخبر لكن في جانب الاسم وجد الخصوص
من وجه وهو ان المراد من الاسم هو الذي اريد جمعه لا مطلقا والمراد من الاسم الذي وقع في
جانب الخبر اسم مطلق من هذا القيد فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واذا كان كذلك
يصح الحمل نحو الخاتم فضة فان قيل الاخصر ان يقال من غير معنى وصفية فيه بدون قوله محضا
قلنا ان في كلام الشارح اشارة الى تفصيل بعد الاجمال وهو طريق عندهم ايضا قوله من حيث
مسماه جواب سوال وهو انه لا يصح توصيف العلم بقوله يعقل لان العلم عبارة عن الاسم وليس
الاسم يعقل قوله لصحة بناء الواحد فيه لان البقاء على الاصل اصل لكن ليس للعلم دخل في الشرفية
الا ان ما فيه تعين اشرف من الغير فلا يقال رجلون بل رجال قوله فاعطي الاشرف للاشرف اعلم ان
في اعطي ضمير راجع الى الجمع وهو مفعول ما لم يسم فاعله وقوله الاشرف بالنصب مفعوله الثاني و
قوله للاشرف علة الاعطاء وقد مثله فلا يرد ان باب الاعطاء متعدي الى المفعولين من غير واسطة
حرف الجر فينبغي ان يقال الاشرف في موضع قوله للاشرف قوله فان فقد فيه الكل اي شروط ثلثة وهي المذكر
والعلم والعقل كالعين اعلم ان المراد من العلم هو العلم الخاص كزيد فيقال زيدون فلا يرد ان العين
من الاعلام المشتركة فقد فقد فيه الاثنان لا الكل لان العلمية موجودة فيها قوله كالمرة فانه فقد
فيها الاثنان وهما العلم والذكورة قوله نحو اعوج لفوات العقل فيه قوله اعوج بلا لام فرس لبني هلال ينسب
فانها اسم جنس مشترك كما رجل
الى الفرس الاعوجيات اي اولاد بني هلال منسوب الى اعوج كان ذلك الفرس في الابتداء لكندة
اسم شخص فاخذه سليم اسم شخص ثم صار الى بني هلال وصار الى بني هلال من بني آكل المرار اي
اخذ من سليم بني آكل المرار ثم صار منهم الى بني هلال وفرس يعني ابن عصر كذا قال صاحب التكملة
قوله وفرس لغني عطف على فرس الاول اي كما ان اعوج علم الفرس لبني هلال فكذا اعلم
اي قول صاحب التكملة
لفرس غني ابن اعصر قوله والا المذكر جواب سوال وهو ان طلحة داخل في هذه لوجود الشرط
وورقاء وسلمى خارجة عن هذه القاعدة لعدم التذكير وبالعكس فاجاب بقوله والا الخ يعني ان
المراد بالمذكر المعنى الاصطلاحي وهو ما لا يكون فيه علامة التانيث الا انه خص التاء لكونها الاصل
في التانيث لانها لا يتغير بالحذف والابدال بخلاف الالف كما قال الشارح دون المعنى اللغوي يعني
ما اتصف بصفة الذكورة فاندفع اعتراض الشيخ الرضي وهو كان على المص رح ان يقول شرط التجريد
عن التاء ليدخل نحو سلمى و ورقاء اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا ويخرج نحو طلحة
وتعميم التاء من الحقيقي والمقدر اي كما فعله الشارح ليخرج نحو سعاد وهند وزينب فانها لا
تجمع بالواو والنون ونحو زينب اذا سمي به مؤنث فانه يجمع بالالف والتاء لكون التاء فيها مقدرة
ويدخل فيها نحو سعاد وهند وزينب اذا سمي به مذكر لعدم تقدير التاء قوله وابن كيسان فانه
في بعض موافق مع الكوفيين ههنا قوله بسكون اللام بناء على الاصل قوله وابن كيسان بفتحها لانه ليس جمع
السالم المذكر بل فيه شبه المؤنث ففتح اللام ليدل على تكسيره من وجه قوله لان للعلم وجه جواب

سوال وهو ان الالف سواء كانت ممدودة او مقصورة للتانيث فما معنى قوله لا الالف حاصل الجواب ان العلامة القوى للتانيث هو التاء بخلاف الالف فان تانيثها ضعيف فيقلب الممدودة واواً واما المقصورة فيحذف فيزول صورة علامة التانيث قوله فتنمحى من باب الانفعال اى تزول قوله

لے تشرط الاسم انما رجع الضمير الى الاسم لموافقة السابقة قوله الذى اريد جمعه جواب سوال وهو انه يلزم الخروج من البحث اذ هو فى الجمع لا فى الاسم وايضا لما كان الاسم مشروطا بالتذكير ينبغى ان يوجد الاسم بدونه مع انه لا يوجد بدونه نحو ضاربة فاجاب بقوله الذى اريد جمعه ثم يرد عليه انه ينتقض بضاربة اذا اريد جمعها بضاربات مع انه لا يشترط التذكير فاجاب بقوله جمع المذكر ثم يرد عليه انه ينتقض بضوارب لانه جمع مذكر اذ ليس فيه علامة التانيث فاجاب بقوله الصحيح قوله من الصفات اشارة الى ان الصفة غير مختصة بصفة من الصفات قوله غير علم يرد عليه انه حاجة الى هذه العبارة اذ من الظاهر ان الصفة لا تكون من الاعلام فاجاب عنه صاحب التكملة ان كان معناه غير منقول عن الوصفية ففائدته اخراج نحو احمر اذا سمى مذكر فانه يجمع بالواو والنون لصيرورته اسما وعدم اعتبار صفة الاصلية وان كان معناه غير علم حال الوصفية ففائدته التنبيه على ان العلمية لا يجتمع مع الوصفية لكونهما متضادين فلذا لم يشترط العلمية فى الصفة عند جمعها اشرف المجموع قوله اى له شروط جواب سوال وهو ان قوله وشرطه مبتدا و قوله مذكر خبره وخبريته غير صحيح لانه يلزم حمل الاخص على الاعم فاجاب بقوله اى له شروط يعنى ان خبره محذوف وهو قوله شروط قوله فالشرط الاول جواب سوال وهو انه لما كان قوله وشرطه مبتدا محذوف الخبر فالاشتغال بقوله مذكر يعقل اشتغال بما لا يعنى فاجاب بقوله فالشرط الاول يعنى انه خبر محذوف المبتدا ثم يرد عليه ان الشرط لا يكون الا من الاعراض وقوله مذكر من الذوات والعرض فاجاب بقوله كونه مذكرا بازدياد لفظ الكون قوله لما هو يعطى الاشرف للاشرف وايضا اشارة الى قوله من حيث مسماه لا من حيث اللفظ قال مولانا عصام الدين ان قوله مذكر يعقل ليس شرطا واحدا بل شرطان احدهما المذكر والاخر العقل فلا يصح قوله فالشرط الاول اقول نعم كذلك لكن لما جعل المص واحدا فكذا الشارح رح ايضا جعل واحدا لان المص قال مذكر يعقل ولم يقل ويعقل بالواو العاطفة كما ذكر الواو فى الشرط الاتى واما جعل المص رح شرطا واحدا لانهما من نوع وهو الايجاب لكن يرد عليه فعلى هذا ينبغى ان يجعل الشروط السلبى كلها شرطا واحدا لانها من نوع واحد وهو السلب واجيب عنه النكتة للفار لا للقار والحال ان المصنف رح

اتى بالفصل فى الشروط الباقية وهو ان يجعل كل واحد شرطا على حدة فيكون قارا للباقى فان قيل يلزم استدراك قوله ولا تباء التانيث لان التجرد عن التاء علم من قوله مذكر لكن جوابه ياتى فى بحث قوله ولا تباء التانيث فانتظره وانما لم يعبر المذكر ههنا احالة على ما سبق من قوله واراد بالمذكر ان يكون مجردا عن التاء قوله ذلك الاسم اى الذى اريد جمعه انما لم يرجع الضمير الى الصفة بتاويل الموصوف لعدم صحته فى قوله ولا مستويا فيه مع المؤنث للزوم الظرفية للنفس قوله اى مذكرا غير مستوى الخ جواب سوال وهو ان المقرر عندهم ان الاوزان اذا اريد بها موزوناتها يكون اعلاما لها والعلم لا يضاف وههنا اضاف افعل الى فعلاء مع انه علم فلذا فسر الشارح رح بالوصف المشهور حيث قال اى مذكرا غير مستويا الخ

يجب ان يكون ذلك الاسم الكائن صفة مذكر مستويا في صيغة الصفة مع المونث بان يكون المذكر بدون التاء والمونث بالتاء قوله الكائن الخ صفة لقوله صفة لكن ليس في الكائن ضمير بل فيه وضع المظهر موضع المضمر وهو قوله ذلك والعائد الموصوف قوله ايها اى الصفة قوله بل يكون جواب سوال وهو انه لما كان معناه هذا يلزم الاتحاد بين هذا الشرط والشرط الثالث فلتجأ بالاعراض عن عدم الاستواء للمطلق الى عدم استواء الخاص وفي بعض النسخ ذكر قوله بان يكون في موضع قوله بل يكون ويكون بيانا لقوله غير مستو قوله للفرق بينه اى للفرق بين افعل الذي كان صفة مشبهة وبين افعل التفضيل لان معنى الوصفية في افعل التفضيل اكثر من افعل الصفة لانه يدل على الزيادة فالمناسب ان يجمع افعل التفضيل بالواو والنون لبقاء معنى الوصفية فيه لقوته في الوصفية بخلاف افعل الصفة لضعف معنى الوصفية فيه فلا يناسب ان يترك من الكامل هذا الجمع ويجمع الناقص هذا الجمع قوله ذلك الاسم اى الذي اريد جمعه و ايضا اشارة الى قوله الكائن صفة قوله اى مذكر غير مستو جواب سوال مذكور قوله بل يكون جواب سوال وهو انه لما كان معناه هذا يلزم الاتحاد بين هذا الشرط وماسبق فاجاب بقوله بل يكون قوله لان فيه بالتاء اى الفرق فيه بالتاء والفرق بها غالب في الصفات يعني اسم الفاعل والمفعول وصفة المشبهة والغالب في الجوامد لتانيث بالالف والبحث ههنا في الصفات فلذا يكون التاء اصلا في الفرق بين المذكر والمونث قوله ان لا يكون الاسم المذكور مذكر اشارة الى ان قوله ولا مستويا عطف على قوله افعل فعلاء ولا زائدة لتاكيد النفي ومستويا صفة لموصوف محذوف والمعنى ان لا يكون الاسم المذكور اى الكائن صفة مذكرا اى مجردا عن التاء مستويا ذلك المذكر في تلك الصفة في صيغتها وهيئتها مع المونث بان يستعمل في المذكر والمونث صيغة واحدة مجردة عن التاء فاندفع اعتراض الرضي بان هذه العبارة اسخف من قوله فمذكر يعقل لان مستويا عطف على افعل فعلاء فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكور مستويا في ذلك الوصف مع المونث ولا معنى لهذا الكلام اذ كيف يستوي الشئ في نفسه مع غيره وانما اندفع لان مبنى هذا الاعتراض ارجاع الضمير في قوله وان لا يكون في الموضعين الى الوصف والشارح ارجع الى الاسم المذكور فتدبر فانه من مزال الاقدام قوله مثل جريح وصبور الاول بمعنى المفعول والثاني بمعنى الفاعل قوله ولا بالالف والتاء ولا شك ان الكلام في الجمع بالواو والنون لا في الجمع بالالف والتاء فذكره ههنا تقريبا قوله مخصوصا باحدهما وايضا انه لو جمع هذا الجمع فقيل جريحون في المذكر وجريحات في المونث ليلزم الاختلاف بين صيغتي الجمعين مع عدم الاختلاف بين صيغتي الواحد فيلزم مزية الفرع على الاصل قوله ولا بتاء التانيث قال مولانا عصام الدين لا يحتاج الى ذكر هذا الشرط لاستغنائه بسبب اشتراط التذكير في ذلك الاسم حيث قال فمذكر يعلم وايضا استغنى عنه بعدم المساوات اذ العلامة يستوي فيه المذكر والمونث اجيب عن الاول نعم لكن انما ذكره لدفع توهم ان المراد بالتذكير السابق هو التذكير من

جهة المعنى فقط فيكون قوله ولا بتاء التانيث دليلا على ان المراد بالذكر السابق هو المجرد عن التاء وعن الثانى لانسلم الاستغناء لان السابق اسم مذكر يستوى فيه المذكر والمونث وههنا اسم مونث يستوى فيه المذكر والمونث وهذا الجواب يفهم من عبارة الشارح لانه زاد سابقا لفظ مذكر ولم يزد ههنا حيث قال ان لايكون الاسم المذكور متلبسا آه وقال سابقا ان لايكون الاسم المذكور مذكرا **قوله** كراهة اجتماع يعنى لو جمع هذا الجمع لايخلو اما ان يجمع مع التاء او بدون التاء والاول غير جائز لكراهة اجتماع علامة جمع المذكر وتاء التانيث والثانى ايضا غير جائز لانه يلزم الالتباس حيث لايعلم ان الواحد مع التاء او بدونها وايضا فى الحذف يلزم فوت الغرض وهو المبالغة **قوله** وقد شذ نحو سنين قال مولانا عصام الدين الاحق بيان الشذوذ ان يذكر قبل قوله ويحذف نونه بالاضافة لان الشذوذ انما يتفرع على الشروط المذكورة لان شذوذهما بانتفاء شروط ولا تعلق له بحذف النون اجيب عنه ان الشذوذ يتفرع على حذف النون ايضا لانه قد لايحذف النون فى سنين بالاضافة كما فى قول القائل دعانى نجدانى سنينه فان السنين مضاف الى الضمير مع بقاء النون شذوذا **قوله** بكسر السين تنبيها على انها ليست بجمع السلامة فى الحقيقة مثل عشرين بكسر العين وجاء سُنون بضم السين وهو قليل **قوله** بفتح الراء تنبيها على انها ليست بجمع السلامة فى الحقيقة **قوله** وقد جاء اسكانها كما هو الاصل **قوله** اوصفة اشار به الى انها ليست من القسم الثانى ايضا فلا يشك انه من البين انها من الاول فشذوذه لعدم شروطه فيها فلا يحتاج الى قوله اوصفة **قوله** فمن اراد التفصيل لذلك فليرجع اليه والقاعدة هذه انه اذا كان فى اخر الاسم تاء منقلبة عن حروف العلة يجمع بالواو والنون سواء كان فيه الشروط المذكورة اولا مثل سنة فح لايدخل سنين تحت الشذوذ ويدخل ارضين فيه لعدم التاء فى اخره **فان قيل** لم لايجوز ان يكون المراد من التاء اعم من الملفوظة والمقدرة ويكون فى الارض تاء مقدرة لانه مونث سماعى **قلنا** ان كون التاء المقدرة المنقلبة عن حروف العلة مما لايرضى به طبع سليم لخفائه او يقال لايعتبر هذا التانيث لخفائه لانه ليس بحقيقى ولا ظاهر العلامة **قوله** ما لحق اخره الف وتاء انما خصهما لان الغرض فيه الجمعية والتانيث وكل واحد من الحرفين تدل على كل واحد من المعنيين لان التاء كما يدل على التانيث يدل على الجمعية ايضا كما فى نَصَرَةٌ جمع ناصر وكذا الالف كما دل على الجمعية نحو رجال يدل على التانيث نحو حبلى وسلمى وانما زاد التاء مع انها موجودة فى المفرد لانها دالة على تانيث المفرد لا على تانيث الجمع فلاحتاج الى التاء التى يدل على تانيث الجمع فالتاء الواحدة ما دال على تانيثهما لكن التمييز حسن فلاجل الحسن زاد التاء الثانية **قوله** اى شرط الجمع الصحيح هى فى ارجاع ضمير شرطه ههنا على الجمع لعدم الصارف لان قوله مفرده من المتن بخلاف ما تقدم **قوله** فان يكون اى فبان يكون الضمير عائد الى المبتدأ الذى هو شرطه ثم الشرط مع الجزاء خبر للمبتدأ **قوله** اى مذكر ذلك المفرد اذ لا مذكر للجمع **قوله** مزية الفرع على الاصل لان الاصل فى كل جمع ان يجمع بالواو والنون والالف والتاء فاذا جمع المونث بالالف والتاء ولم يجمع المذكر بالواو والنون فيلزم مزية الفرع على الاصل **قوله** جمع

بالواو والنون قید الصفة بمعونة المقام لان الاقسام ههنا ثلثة بالاول مذکر جمع بالواو والنون وما لا یذکر له اصلا والثانی ماله مذکر لم یجمع بالواو والنون فالقسم الاول یجمع بالالف والتاء والقسمان الباقیان یشترط فی صحة جمعهما بالالف والتاء کونهما بالتاء فما لا مذکر له ان لم یکن بالتاء لم یجمع بالالف والتاء کحائض وان کان بالتاء کحائضة یجمع بهما وکذا ماله مذکر لم یجمع بالواو والنون ان لم یکن بالتاء کحمراء وسکری لم یجمع بالالف والتاء وان کان بالتاء یجمع بهما کصبعة وصبعات فمن قال انه لا حاجة الی التقیید بقوله جمع بالواو والنون بل المراد انه ان لم یکن له مذکر اصلا لانه ماله مذکر لم یجمع بالواو والنون قد علم حکمه عن قوله فان یکون مذکره جمع بالواو والنون لم یأت بشیء **قوله** یلزم الالتباس بین جمع الحائض والحائضة ولم یعکس لان ما فیه التاء صریحا الیق بالجمع بالالف والتاء لظهور تانیثه بخلاف ما کان التاء مقدرا فان قیل لا باس بهذا الالتباس لان معنیهما واحد فلو التبس احدهما بالاخر لا ضیر فیه **قلنا** لا نسلم انهما بمعنی واحد لان الحائضة بالتاء التی جری دمها بالفعل والحائض بلا تاء التی تکون قابلة للحیض بان تکون بالغة کذا ذکره فی شرح الهدایة **قوله** عطف علی قوله ان کان اعلم انه لما صح التاخیر قوله وشرط من قوله ان کان صفة وله مذکر فلذا قال الشارح عطف علی قوله ان کان لانه فی الحقیقة عطف علی الشرط فلا یرد فعلی هذا کان تقدیره هکذا او شرطه وان لم یکن ولا معنی له **قوله** مطلقا لان الجوامد موضوعة برأسها فلا یظهر الفرعیة والاصلیة فیها حتی یلزم زیادة الفرع علی الاصل **قوله** وفی شرح الرضی الخ اشارة الی الاعتراض علی المصنف قوله هذا الاطلاق وهو قوله لا مطلقا **قوله** لیس بسدید لانه ایضا یحتاج الی الشرط وهو السماع من العرب الیه اشار بقوله بل هو فیها مسموع ای یتوقف علی السماع **قوله** لا یطرد فیها الجمع حاصل الاعتراض ان الاطلاق غیر صحیح لان بعض افراد المونث الذی لم یسمع جمعیته لا یصح جمعیته بالالف والتاء فاختص بالافراد التی یسمع جمعیته فالاطلاق فی کل الافراد غیر صحیح **اجیب** عنه لیس المراد من الاطلاق اطلاقا فی الافراد بل المراد من الاطلاق هو الاطلاق عن الشرط المذکور فی المتن کما قال الشارح ای من غیر اعتبار الشرط **قوله** والکائنات جمع الکون **قوله** وذلک ای کون السماع من العرب شرطا فیها لخفاء هذا التانیث **قوله** کما هو المتبادر جواب سوال وهو ان قوله من حیث نفسه تقدیری التعریف وذا غیر جائز **فاجاب** بقوله کما هو المتبادر **فان قیل** ان التغیر فی التعریف غیر محمول علی التبادر والا لم یتناول نحو فلک وحاصل الاعتراض کما ان المتبادر من التغیر ذلک کذلک المتبادر منه ان یکون حقیقیا فحمل التغیر علی المتبادر باعتبار وعلی غیر المتبادر باعتبار کما فی فلک تکلف **قلنا** لیس المراد من التغیر تغیرا مطلقا من غیر تقیید نسبة الی البناء بل معناه ان المتبادر من نسبة التغیر الی البناء ان یکون تغیرا فی ذاته وباعتبار اجزائه لا التغیر العارض له باعتبار خارج عنه سواء کان التغیر حقیقیا او اعتباریا مراده ان المتبادر من التغیر المطلق عن غیر قید نسبة الی البناء لان التغیر المطلق یتبادر فی الذات فقط سواء کان حقیقیا او اعتباریا **فان قیل** ان التغیر کما کان فی جمع السلامة بامر خارج وهو الواو والنون کذلک فی بعض افراد جمع التکسیر ایضا باعتبار امر خارج وهو الالف فی رجال وافراس **قلنا** ان التغیر فیهما حصل فی ذات البناء

مفردهما حيث لم يبق على هيئته وانكان حاصلاً بزيادة الالف بخلاف مسلمون حيث لا تغير فيه الا باعتبار امر خارج فقط قوله مصطفون فان اصله مصطفيون فتغير ياء الواحد بعد حصول الجمعية قوله واما التغير المذكور في تعريف الجمع جواب سوال وهو ان التغير المذكور في تعريف الجمع المكسر فقط يستلزم الاتحاد بين القسم والمقسم لان التغير ماخوذ في تعريف الجمع المطلق ايضا قوله وجمع القلة هذا تقسيم في الجمع قوله اى جمع يكون على وزن افعل كافلس جواب سوال وهو ان حصر جمع القلة في الصيغ الخمسة باطل لان جمع القلة كما كان افعل كذلك افلس وكما كان افعال كذلك افراس الى اخره فاجاب بقوله اى جمع يكون الخ فان قيل فعلى هذا ينبغي ان لا يكون افعل لانه ليس على وزن افعل لان الشئ لا يوزن بالنفس مع انه جمع افعل قلنا ان جمعيته ثبت بالدلالة لانه لما كان الجمعية ثابتة فيما يوزن به فجمعيته بنفسه ثابتة بطريق الاولى قوله كارغفة جمع رغيف اى قرص نان اعلم ان الاوزان اربعة ثلثها غير منصرفة افعل للعلمية لان الوزن علم للموزون ووزن الفعل وافعلة وفعلة للعلمية والتانيث واما افعال فهو منصرف لما فيه سبب واحد وهو العلمية قوله وفي شرح الرضى اشارة للاعتراض على المصرح وهو ان جمع السلامة ليس من القلة بل لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فاجاب عنه بما حاصله ان جمع السلامة اذا كان معرفا باللام يكون مطلقا واذا كان نكرة يكون للقلة فما قال الماتن فهو في صورة النكرة فلذا قال الشارح كمسلمين من غير اللام وما قال الرضى فهو في صورة التعريف فلا مخالفة بينهما وايضا لا مخالفة لان قوله والجمع الصحيح يحتمل الوجهين احدهما ان يكون من متعلقات جمع القلة والواو في قوله وما عدا ذلك للاستيناف والثاني ان يكون الواو في قوله والجمع الصحيح للاستيناف ولا يكون متعلقاً بجمع القلة وقوله ما عدا ذلك عطف على الجمع الصحيح فيكون داخلا في جمع كثرة فلما كان المتن محتملاً للوجهين فكان قول الرضى وللمصرح واحد لا مخالفة بينهما قوله المذكور من الاوزان جواب سوال وهو انه فات المطابقة بين اسم الاشارة والمشار اليه فاجاب بما حاصله ان الاشارة للمذكور ثم يرد عليه ان المذكور سائر الكتاب والحال ان سائر الكتاب ليس جمع كثرة فاجاب بقوله من الاوزان قوله وقد يستعار جواب سوال وهو انه ينقض بقوله تعالى ثلثة قروء فاجاب بقوله وقد يستعار قوله كقوله ثلثة قروء مع وجود اقراء اى مع وجود القلة والنكتة في ذلك في ذلك التنبيه على ان ثلثة الاقراء بالنسبة الى النساء جمع كثرة لقلة صبرهن عن الرجال قال الرضى هذه الاوزان للقلة اذ اجاء للمفرد جمع كثرة واما اذا لم يحضر جمع التكسير فيها فهي للقلة والكثرة وكذا ما عدا ستة للكثرة اذ لم ينحصر فيه الجمع والا فهي مشترك كاجادل جمع اجدل للصقر ومصانع قوله المصدر اسم لحدث شروع في تقسيم آخر للاسم الذي يكون فيه معنى الحدث اعني المصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واخر من جميع التقسيم الاسم ليكون الاسماء المتصلة بالفعل متصلا بحيث الفعل وندرة ايضا من لطائف هذا الكتاب وقدم المصدر لكونه مظنة الاصالة لمكان الاختلاف فان البصرى على انه اصل في الاشتقاق بخلاف غيره من الاسماء المتصلة بالفعل لاتفاق

بحث المصادر

على فرعيتها للفعل اعلم ان الاسماء المتصلة بالفعل ثمانية المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الزمان والمكان
واسم الآلة ومعنى الاتصال انها لا ينفك عن معنى الفعل لان المصدر جزء الفعل واسم الفاعل من يقوم الفعل به كذا
البواقي **قوله** اسم الحدث انما ذكر الاسم لان الحدث هو المعنى والمصدر في الاصطلاح هو اللفظ الدال على الحدث
قوله يعنى الحدث **جواب سوال** هو ان المتبادر من الحدث الذى صدر من الفاعل فعلى هذا
لا يكون التعريف جامعًا لانه لا يتناول مخطوطًا ومرضًا **فاجاب بقوله** ويعنى بالحدث معنى قائمًا
بغيره ثم يرد عليه ان المعنى لا يكون قائمًا بغيره فذكر قائمًا بغيره فذكر قائمًا بغيره بعد مستدرك فاجاب
صاحب التكملة عن هذا الاعتراض بقوله اراد بالمعنى ما يقابل اللفظ وحاصله انه لا نسلم ان المعنى
لا يكون الا قائمًا بغيره لانه قد يكون مقابلا للفظ يعنى المعنى ما يفهم من اللفظ سواء كان عرضًا او
ذاتًا كالمعنى يفهم من لفظ زيد وهو جسد زيد ولا شك انه ذات وليس قائم بغيره فلما قال قائمًا
بغيره علم ان المراد منه ههنا هو العرض دون الذات ثم يرد عليه ان المعنى قد يكون المراد منه هو القائم
بالغير وقد يكون المراد منه ما يقابل للفظ فالحمل على احد الاحتمالين لا يكون الا بالقرينة ولا قرينة
ههنا فاجاب الصاحب المذكور بقوله القرينة والقرينة على ذلك اضافة الاسم عليه حيث قال الحدث
اضاف الاسم اليه علم انه ليس مقابل للفظ ثم قال الصاحب المذكور والمراد بالقيام بغيره اتصاف الغير
بذلك المعنى وفيه اشارة الى الرد على بعض الشارحين حيث قال معنى القيام بغيره اختصاص الناعت
بالمنعوت اى اختصاص الشئ الذى يصح اخذ الناعت منه كالضرب يصلح ان ياخذ منه الضارب
وقال البعض معنى القيام بالغير بالتبعية في التحيز ووجه الرد ان مآل ما قال الصاحب المذكور وما قال بعض
الشارحين واحد وان كان لكن تعبيرهم ضعيف لان ما قالوا بنوا على اصطلاح المعقول وما قال
الصاحب المذكور بنوا على اصطلاح اهل العربية واوضاعهم والاصل في كل علم ان يعتبر اصطلاح اهل
ذلك العلم **قوله** قائمًا بغيره **فان قيل** لا نسلم ان معنى القائم بغيره حدث مطلقا اذ الالوان قائمة
بغيره مع انها ليست حدثًا اذ السواد بمعنى سياهى ليس حدثًا **قلنا** معنى قوله قائمًا بغيره اى من حيث انه
قائم بغيره اى بلحاظ النسبة الى الغير واما السواد سياهى فليس فيه لحاظ النسبة وان كان النسبة موجودة
فيه فالحاصل ان في المصدر والحدث لا بد من لحاظ النسبة وان لم يكن مصدرًا لكن اقال مولانا عصام الدين
وهذا موافق لما في حاشية شرح المطالع للسيد المحقق وفيه من وجهين اما اولا فلان قول الشارح سواء صدر عنه
الخ اب عن اعتبار النسبة الى المحل في مفهومه لان الصادر نفس الضرب لا الضرب مع النسبة واما ثانيا فلمخالفته لما في
الرسالة الوضعية اى رسالة فيه بحث الوضع من ان اللفظ الذى مدلوله كلى اما ذات وهو اسم الجنس او حدث وهو المصدر او نسبة بينهما وتلك اما ان يعتبر النسبة من جانب
الذات وهو المشتق كاسم الفاعل او من طرف الحدث وهو الفعل ولما في الرضى من ان معنى المصدر عرض لا بد له في الوجود من محل يقوم به وزمان ومكان ولبعض العوارض
مما يقع عليه وهو التعدى وبعضها من الآلة كالضرب لكنه وضع الواضع لذلك الحدث مطلقا
من غير نظر الى ما يحتاج في وجوده وان الواضع نظر في المصدر الى ماهية الحدث لا
الى ما قام به فلم يطلب اذن

فی نظرہ لا فاعلا ولا مفعولاً ولما یجی من ان النسبة الی فاعل المصدر غیر ماخوذة فی مفہوم المصدر
فالوجہ فی الاحتراز عن السواد بمعنے سیاہی ان یقال المراد معنے قائم بغیرہ بشرط الحدوث والتجدد
ای الواجب علی عصام الدین رح ان یقول بشرط الحدوث بدل قولہ من حیث انہ قائم بغیرہ لئلا یثبت
لحاظ النسبة یقال رجل حدث ای بین الحداثة یعنے اذا صحب ضیق فی مصر یقولون ہذا القول ای لم یرجل صبیة
لکن یرد علیہ لما کان معناہ بشرط الحدوث ینبغی ان لا یصح الاطلاق المصدر علی مصدر صفة المشبہة
یعنی شرفا وشرافةً مثلا لعدم الحدوث فیہ لانہ بمعنے الثبوت الا ان استعمال المصدر فی المصدر الذی
للصفة المشبہة بمجرد الاصطلاح حملا علی الغیر **فان قیل** لما کان المراد بشرط الحدوث فینبغی ان یتعرض
الشارح لہذا القید **قلنا** انما لم یتعرض الیہ اذ لیس مقصودہ تعریفا للحدث بل دفع توہم لزوم المصدر
فی المصدر کما یوہم لفظ الحدث فیخرج جمیع الاعراض سوی الفعل والانفعال ای سوی ما صدر وغیرہا
ما صدر مثل طول وقصر **اجیب** عن جانب العصام لیس غرضہ من قولہ من حیث انہ قائم بغیرہ لحاظ النسبة
بل غرضہ بیان الحدوث فمآل قولہ من حیث انہ قائم بغیرہ وقولہ بشرط الحدوث واحد فلا مخالفة
ممن ہو جید فی ہذا الفن **قولہ** والمراد بجریانہ **جواب سوال** وہو ان الجریان یستعمل فی الفرعیات
والتوابع کجریان الخبر علی المبتدأ والصفة علی الموصوف والحال علی ذی الحال فعلی ہذا ینبغی ان یکون نسبة
الجریان الی الفعل لانہ فرع المصدر فی الاشتقاق والمص رحمہ عکس الامر **فاجاب بما حاصلہ**
ان المراد بالجریان ہو التاکید ولا شک ان المؤکِد فرع للمؤکَد فالمصدر وان کان اصل بالنظر الی الاشتقاق
لکنہ فرع بالنظر الی التاکید ثم یرد علیہ ان التاکید انما یستقیم فی المصدر التاکیدی واما فی المصدر النوعی
فغیر مستقیم **فاجاب** بقولہ وبیانا لنوعہ یعنی ان التاکید موجود فی الکل لکن فی البعض وجد بیان
النوع والعدد ایضا ولا یمنع دلالتہ علی شئ الخ لکن یرد علی الشارح انہ یعلم من قولہ
ان یقع تاکیدا ان وقوع المصدر تاکیدا لازم مع ان کثیرا من المصادر موجود ولا یکون تاکیدا للفعل نحو
ضربی زیدا حاصل **فاجاب** صاحب التکملة عنہ بقولہ والمراد صحة الوقوع لا الوقوع بالفعل ثم یرد
منہ ان الوقوع ذکر مطلق وتقییدہ بصحة الوقوع مجاز ولا بد فی المجاز من القرینة ولا قرینة ہہنا **فاجاب**
صاحب المذکور بقولہ ولذا اعتبر بان مع الفعل المضارع وہو قول الشارح ان یقع فان کلمة ان اذا دخل
علی الفعل المضارع تفید الطمع والرجاء **قولہ** بعد اشتقاق الفعل منہ **جواب سوال** وہو ان
تعریف المصدر لا یکون مانعا لانہ دخل فیہ اسم المصدر لانہ ایضا وقع تاکیدا للفعل نحو وضوء و
غسل بضم الفاء واما بفتح الفاء فہو مصدر **فاجاب** بقولہ بعد اشتقاق الفعل منہ بخلاف
اسم المصدر لانہ لا یشتق منہ وان کان متحدا مع المصدر فی ان کلا منہما للحدث اعلم ان الاسماء التی تدل
علی المعنی المصدری ولم یشتق منہ اسم الفعل ثلثة احدہا ما اخرہ یاء المصدریة ویسمی بمصدر انتزاعی نحو العالمیة
والانسانیة والثانی ما ہو مصدر ولم یوضع لہ فعل من لفظہ نحو ویلہ وویحالہ فانہما وان کان لہما فعل وہو عذب
لکن لیس من لفظہما والثالث ہو اسم المصدر وہو شیئان احدہما ما دل علی معنی المصدر مزیدا فی اولہ المیم کالمقتل بمعنی القتل
والمدخل والمخرج بمعنی الدخول والخروج تمت

والثاني اسم العين مستعملا بمعنى المصدر كالعطا واسم لما يعطى والكلام اسم لما يتكلم به يقال اعطيت اعطاء وكلمت كلاما كما مر في صدر الكتاب كالثواب والطاعة فالشارح اخرج الثلثة عن تعريف المصدر بقيد الاشتقاق منه **فان قيل** ان قيد الاشتقاق يخرج عن تعريف المصادر التي لا فعل لها نحو دفر وبجر وافة مع انها مصادر يعبرون عنها بالمصادر كما قال الشارح فليكن للمصادر التي لا فعل لها غير مصادر **قلنا** المراد من اشتقاق الفعل اعم من ان يكون حقيقة او فرضا **فان قيل** فعلى هذا يدخل في التعريف اسماء المصادر اذ يمكن الفعل الفرضي لها ايضا فتامل **قلنا** ان اسماء المصادر انما يطلق عليها اسم المصدر اذا لم يفرض لها الفعل ولو فرض لها الفعل فلا شك انها عين المصادر **قوله** ويلاً لهٗ وويحاً لهٗ وانما زاد قوله له لانه حكاية من دعاء على احد **قوله** لا يكون مصدرا اذ المصدر لابد ان يكون جاريا على الفعل اي تاكيدا له واشتق الفعل منه ونحو العاملية والقارية ليس كذلك **فان قيل** ان نحو العاملية لم يدخل في قوله اسم اذ الظاهر انه ليس بكلمة لوجوب كونها مفردة غير دالة جزءها على جزء المعنى والعاملية ليس كذلك لان الياء فيها مصدرية جزء معناها الكون **قلنا** ان الياء لشدة الامتزاج عدت كلمة واحدة **قوله** والكان الاخيران مفعولين مطلقا فالحاصل ان بين المصدر والمفعول المطلق عموم وخصوص من وجه مادة الاجتماع قوله ضربت ضربا ومادة الافتراق المصدر قوله الضرب واقع على زيد ومادة افتراق المفعول المطلق قوله عذبت ويلا او ويحا فان هذا مفعول مطلق من غير لفظ الفعل كذا في بعض الحواشي لكن قوله الضرب واقع على زيد لا يصلح مثالا لمادة افتراقية للمصدر لان المفعول المطلق ما وقع تاكيدا للفعل والمراد من وقوع التاكيد امكان الوقوع لا الوقوع بالفعل وامكان وقوع التاكيد ثابت في قوله الضرب واقع على زيد فمادة افتراق المصدر غير متحققة فالصحيح ان المصدر والمفعول المطلق عموم وخصوص مطلقا **قوله** اي سماعي انما افرد به ليصح الحمل **قوله** بالقطع اي يقينا هذا للمقابلة قوله واشكال بدلا منه فوجهان **قوله** عمل فعله في اللزوم والتعدية بنفسه او بحرف الجر **قوله** حال كونه ماضيا اشارة الى وجه نصب قوله ماضيا وغيره يعني انه وقع حالا من ضمير يعمل لكن حمل قوله ماضيا لا يصح على المصدر اذ المضي والاستقبال من خواص الفعل اجيب عنه ان قوله ماضيا معناه ان يكون المصدر بمعنى الماضي او غيره لانه في تقدير ان مع الفعل والفعل المقدر ماضيا او حالا او استقبالا يعمل عمل كل واحد **قوله** امس فيه تنبيه على ان الضرب في المثال المذكور بمعنى الماضي **قوله** وذلك العمل **جواب سوال** وهو ما الفرق بين المصدر واسم الفاعل حيث كان عمل المصدر مطلقا غير مقيد بالزمان وعمل اسم الفاعل مقيدا بزمان الحال والاستقبال **فاجاب** الشارح بقوله وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما اي بين المصدر والفعل لا باعتبار التشبيه اي لا يكون له مشابهة بالفعل لا لفظا ولا معنى اما لفظا فلعدم موافقة في عدد الحروف والحركات لان مصادر المجرد غير قياسية بل قد يكون كثير الحروف وقد يكون قليل الحروف واما معنى فلعدم وقوعه موقع الفعل لانه لا يقال في موضع قوله زيد

ضرب زید ضرب کذا قال الشارح الهندی اعلم ان اضافة المناسبة الی الاشتقاق بیانیة ای
کون احدهما مشتقا والاخر مشتقا منه فظهر ان التاویل بان مع الفعل وان کان سببًا لعمله ومدارله
لکنه لیس منحصرا فیه بل مدار عمله شیأن المناسبة بالفعل بالاشتقاق والتاویل بان مع الفعل و
بهذا سقط ما قال الشیخ الرضی و تقدیرهم للمصدر بان مع الفعل لایتم اذا کان بمعنی الحال لان ان اذا
دخلت علی المضارع خلصت للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت علی الماضی فانه یبقی معها علی معنی المضی
کما قال عصام الدین اعلم ان الاشتقاق هو التناسب فی اللفظ والمعنی وهو موجود ههنا اما لفظا فظاهر
لاشتراکهما فی الحروف الاصلیة واما معنی فلان مضاهما التجدد والحدوث الذی یقتضی
الفاعل والمفعول عقلا الا ان الفعل اعتبر فیه النسبة الی الفاعل وضعًا والمصدر اعتبر فیه الحدث
فقط من غیر نظر الی الفاعل فقد طرء علی المصدر ما یزیل اقتضاءه العقلی وهو الوضع فلذلک صار
الفعل اصلاً فی العمل والمصدر فرعا له فیه وعلامة کونه بمعنی الفعل صحة تقدیره بالفعل مع ان یعنی
تقدیر المصدر بان مع الفعل لیس وجها مستقلا لعمل المصدر بل هو علامة لوجه الاول فما قال عصام
الدین ان سبب عمل المصدر امران المناسبة بالاشتقاق وکونه بتقدیر ان مع الفعل منشأه
عدم التدبر **قوله** فلذا لم یشترط فیه الزمان ولما کان هذه المناسبة قویة لم یحتج الی تقویتها بشرط
لان نفس الاشتقاق غیر مختص بزمان دون زمان فلذا یکون قویة فلذا یعمل من غیر اشتراط
وانما قال لمناسبة الاشتقاق بینهما ولم یقل اشتقاق الفعل من المصدر لیشمل مذهب البصریین
والکوفیین **قوله** لا باعتبار الشبه اذ لا مشابهة بینه وبین الفعل لا لفظا لعدم موازنته
ایاه ولا معنی لعدم صحة اقامة مقامه بان یقع خبرا عن شیٔ بخلاف اسم الفاعل و
المفعول فانهما یعملان لمشابهة الفعل لفظا ومعنی دون الاشتقاق لعدم اشتقاقهما منه عند
الجمهور بل مشتقان من المصدر واشتراط کونهما بمعنی الحال والاستقبال لیتقوی تلک المشابهة
فان قیل قد مر آنفا بین الفعل والمصدر مناسبة لفظا ومعنی وقال ههنا لا مناسبة بینهما
لا مناسبة بینهما لفظا ومعنی **قلنا** ان المناسبة المنفیة ههنا لیس مناسبة مطلقة بل المناسبة
التی ثبت بین اسم الفاعل والمضارع ولا شک ان مناسبة اسم الفاعل والمضارع منفیة
بین المصدر والفعل کما تری **اعلم** ان عمل المصدر مشروط بشروط وهو ان یکون مظهرا
مکبرا غیر محدود ولا منعوت قبل تمامه بالفاعل والمفعول کذا فی التسهیل فلا یعمل المضمر والمصغر
والمحدود ای الدال علی المرة والمنعوت قبل ما یتعلق به من مفعول مجرور او غیره کالفاعل یعنی ان ذکر المصدر
ثم صفته ثم ذکر معموله او مثله لا یعمل وان ذکر المصدر ثم معموله ثم صفته فیعمل لانه اذا کان المصدر
مضمرا او مصغرا ومحدودا او منعوتا قبل تمامه لا یکون له شبه بالفعل لان الفعل لا یضمر ولا یصغر ولا یحد ولا ینعت واما اذا کان منعوتا
بعد تمامه یکون له شبه بالفعل لان الفعل اذا تم بالفاعل ینعت فکذا المصدر **قوله** کاسم الفاعل والمفعول ای کما اشترط الزمان فیهما **قوله** یعنی عمل
المصدر عمل فعله بالقطع دفع وهم وهو ان قوله اذا لم یکن مفعولا مطلقا قیداً لقوله

ماضیا وغیرہ فعلی هذا لایطابق المقصود فدفع بقوله یعنی الخ **قوله** اصلا ای سواء کان الفعل مذکورا معه اولا لا نه اذا کان مذکورا معه فالعمل للفعل واذا لم یکن مذکورا معه فانه کان الحذف جائزا فالعمل للفعل ایضا لانه کان لازما فیه الوجهان **قوله** لکونه بتقدیر الفعل ای بتاویله وذلک لان الموصول علی نوعین موصول حرفی وموصول اسمی واما کلمة ان فهی موصول حرفی فالصلة لا تتقدم علی الموصول الاسمی فکذا لا یتقدم علی الموصول الحرفی وانما اطلق علی ان اسم الموصول لان ان مع الفعل بتاویل المفرد کما ان الموصول مع الصلة بتاویل اسم مفرد ولما لم یتقدم الصلة علی الموصول لانها جزء آخر من الموصول لا یتقدم معمول الصلة ایضا لانه جزء من الصلة لان الصلة عبارة عن العامل والمعمول علم ان المشهور ان ان مع الفعل بتاویل المصدر دون العکس بان یکون المصدر بتاویل ان مع الفعل الا انه لما کان ان مع الفعل بتاویل المصدر علم منه ان عکسه ایضا یکون **قوله** وشیء مما فی حیز ان فان قیل ان تاویله بالفعل مع ان لا ضرورة فیه اذ لا یجوز ان یکون عمله لاجل مناسبة الاشتقاق وانما یکون ضروریا لو کان تاویله بالفعل مع ان متعینا

هذه القول موخر عن القو [illegible]

ولیس کذلک کذا قال الدین **قوله** ولا یتقدم معموله وجوز الرضی تقدیم الظرف والجار والمجرور مثال تقدیم معمول الظرف قوله تعالی فلما بلغ معه السعی فان قوله معه ظرف للسعی تقدم علیه ومثال الجار والمجرور قوله تعالی ولا تاخذکم بهما رافة فان قوله بهما ظرف معمول للرافة تقدم علیه واجاب الجمهور ان السعی فی الآیة الاولی والرافة فی الآیة الثانیة معمولان للسعی والرافة المقدرین قبل قوله معه وقوله بهما **قوله** لکونه بتقدیر

ان مع الفعل هذا ما علیه الجمهور وذکر الاختلاف فی البسیط ههنا حیث قال بعضهم اشترط مع تقدیر الفعل تقدیره بالحروف السابقة ای حروف المصدر وهی ما وان وان ومنهم من یقدره من نفس الفعل بدون ان ومنهم من یقدر الفعل مع ان حیث یکون المصدر مطلوبا بشیء مقدم بان یکون فاعل الفعل مقدما مثلا ان ان للطمع ویتضمن معنی الطلب ایضا واما اذا ابتداء فلا یحتاج الیه وانما خص ان من بین حروف سابقة لکونها اکثر استعمالا ولکن اذا کان المصدر للحال لا یجوز تقدیره بان بل تقدیره بکلمة ما المصدریة لان ان للطمع والطمع یکون فیما یثبت فی الاستقبال واما الحال فللقطع دون التردد فذکر ان لکثرة الاستعمال لا للاختصاص به ولذا قال فی البسیط بالحروف السابقة ولم یتعرض الی ان فقط وکذا قال فی التسهیل ما یدل علی العموم من غیر اختصاص بان تقدیره بالفعل بعد ان المخففة والمصدریة وما اختیارا کذا قال صاحب التکملة **قوله** او ما ای کلمة ما قوله اختها صفة ما ای اخت ان **قوله** ای معموله اشارة الی بیان ان مفعول ما لم یسم فاعله لقوله ولا یضمر قوله او یکون الظرف الخ عطف علی مفهوم السابق یعنی ان مفعول ما لم یسم فاعله هو الضمیر فی قوله ولا یضمر.. او یکون الظرف اعنی قوله فیه مفعول ما لم یسم فاعله کما فی قوله مفعول به والمعنیان

ای قول صاحب التکملة

المصدر لا یقیم للضمیر فیه **قوله** لانه لو اضمر اشارة الی بیان علة الاضمار له **قوله** فیلزم اجتماع تثنیتین ای اجتماع علامتین فیقال ضربانان وهو مکروه عندهم احدهما بالنظر الی المصدر نفسه لانه لا یثنی ویجمع اذا کان العدد والنوع وثانیهما بالنظر الی الفاعل لغرض استتار الفاعل علی ان الستر مثنی او مجموعا من الفاعل هذا ان اتی بالعلامتین بان یقال الذان ضربانان عمرا وان حذفت احدهما لزم اللبس

فلا يعلم ان ضربان مثلا لتثنية المصدر او لتثنية الفاعل فان قيل يجوز ان يتحمل ضمير الشئ والجموع و
لا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف يقال الزيدان هيهات او الزيدان فى الدار ويعلم حال الضمير من كونه للاثنين
والجماعة من المرجع فلا لبس ولذا يستتر فيهما اجاب عنه شارح الهندى بان القول بالاستتار فى اسم
الفعل والظرف مجاز بمعنى الاستتار فى الذى هو نائب عنهما فى الامر والماضى منوب اسم الفعل والمتعلق
منوب الظرف فان قيل ان هذا الجواب انما بنى على القول بان الظرف واسم الفعل ليسا بعاملين فى المستتر
بنفسهما واما على القول بانهما عاملان فيه بنفسهما فلا وقال جمال الدين الاظهر الاخصر فى وجه عدم الاضمار
فى المصدر ان يقال لما كان يحذف فاعله فلو اضمر فيه لالتبس يعنى ان حذف الفاعل جائز عن
المصدر فلو استتر فيه فلا يعلم ان هنا حذف فيه الفاعل او استتار الضمير للفاعل لكن يرد عليه ان القول
بالحذف مبنى على عدم الاستتار لا حذف كما فى الفعل قوله وكذا الحال فى اسم الفاعل فان
تثنيتهما وجمعهما باعتبار الفاعل لا باعتبار انفسهما قوله ولا شبهة جواب سوال وهو انه ينتقض بقولنا
ضربى زيد احاصل لان معمول المصدر فيه ضمير وهو ياء المتكلم فى ضربى واجاب شارح الهندى عن
هذا الاعتراض ان المراد من قوله لا الضمير اى لا المستتر والياء فى قوله ضربى ضمير بارز ليس بمستتر
واجاب الشارح رح عنه بقوله ولا شبهة الخ قوله لم يكن مضمرا فيه يعنى ان قوله فيه يستعمل فى المستتر قوله فلا
الى اعتبار قيد الاستتار كما اعتبر فاضل الهندى ثم يرد على الشارح رح كما اعتبر فاضل الهندى قيد الاستتار كذلك
الشارح رح اعتبر قيد الاستتار لان الذى اعتبره الشارح رح ليس بمقصود بل باعتبار معنى لازم كما قال الشارح
يستلزم الاستتار قوله اى فاعل المصدر جواب سوال وهو لا نسلم ان ذكر الفاعل غير لازم لانه لازم مع
الفعل فاجاب بقوله اى فاعل المصدر بقرينة البحث قوله لا مظهرا ولا مضمرا دفع وهم وهو ان عدم
اللزوم فيما اذا كان الفعل مظهرا قولنا اعجبنى ضرب زيد بالتنوين قوله الى فاعل ما ثم للمتوهم ان يتوهم ان
كلمة ما ابهامية اى ليس للمصدر فاعل مبهم فلا يلزم منه انتفاء فاعل معين والمقصود انتفاؤهما فدفع
صاحب التكملة هذا الوهم بقوله اى مطلقا معينا كان او مبهما ثم للمتوهم ان يتوهم ان ما قالوا ان نسبة
الفعل الى الفاعل لازم المراد من الفاعل فاعل مطلقا ايضا فعلى هذا ينبغى ان يكون المعنى المطابقى للفعل
مستقلا لان النسبة الى متعلق مطلق غير مضر للاستقلال بل المضر للاستقلال النسبة الى المعين كما قال
الشارح فى بحث محصوله ان الابتداء الاسمى وان اقتضى المطلق لان الابتداء من جنس النسبة
لكن اقتضائه المتعلق اجمالا وتبعا وهو غير مضر للاستقلال فدفع صاحب المذكور عنه بقوله بخلاف
الفعل فان النسبة الى فاعل معين ماخوذة فى مفهومه ولذا كان معناه المطابقى غير مستقل بالمفهومية
ثم للمتوهم ان يتوهم ان المراد من التعيين الحقيقى نحو جاءنى زيد لا المجازى نحو جاءنى الاسد واراد
منه الرجل الشجاع فدفع صاحب المذكور بقوله اى معين اى سواء كان التعيين بطريق الحقيقى
او المجازى ثم للمتوهم ان يتوهم ان النسبة فى اسم الفاعل ايضا الى معين فينبغى ان يكون معناه المطابقى
غير مستقل بالمفهومية كما فى الفعل صاحب المذكور بقوله بخلاف اسم الفاعل فان النسبة

فیہ الی ذات ماخوذة فی مفہومہ ثم یرد علیہ ان الفرق بین الفعل واسم الفاعل بالتعین والاطلاق
وعلی مذہب الجمہور واما علی مذہب البعض فالنسبۃ فیہما الی فاعل غیر معین فالفرق غیر مستقیم
فاجاب صاحب المذکور عنہ بقولہ مع تلک الذات یعنی ان الفرق علی مذہبہم ایضا ثابت لکن من وجہ آخر
وہو ان الذات فی الفعل خارج من مفہوم الفعل فیکون احتیاجہ الی الغیر فلذا یکون غیر مستقل والذات
فی اسم الفاعل داخل فی مفہومہ فلا یکون الاحتیاج الی امر خارج فلا یکون الاحتیاج الی الغیر بل الی النفس
فلا یضر فی استقلالہ **قولہ** مع ان اعمالہ منونا جواب سوال وہو ان اضافۃ المصدر الی الفاعل اکثر
من اضافتہ الی المفعول کما یدل علیہ قولہ وقد یضاف الی المفعول فاللائق ان یقول واضافتہ الی الفاعل
اکثر فقولہ یجوز زید لا علی الضعف والقلۃ ووجہ الدفع ان الجواز ہہنا بالنسبۃ الی اعمالہ منونا ای حال
کون المصدر بالتنوین ویفہم من الرضی انہ بالنسبۃ الی عدم جوازہا فی اسم الفاعل حیث قال الاضافۃ الی الفاعل جائزۃ فی المصدر دون اسم الفاعل لانہ یلزم الاضافۃ الی النفس **قولہ** واولی الیہ ذہب
البعض فی الرضی ولیس اقوی اقسام المصادر فی العمل المنون کما قیل بل الاقوی ما اضیف الی الفاعل
لکونہ اذن کالجزء من المصدر کما یکون فی الفعل فیکون عند ذلک اشد شبہا بالفعل ویمکن ان یقال
المصدر المضاف اقوی فی العمل فیما عدا الفاعل المضاف الیہ ای العمل فیما عدا الفاعل من المعمولات کما یدل
علیہ تعلیل الرضی بقولہ لکونہ کالجزء والمصدر المنون اولی بالعمل فی الفاعل من المضاف الیہ کما یدل
علیہ تعلیل الشارح بقولہ لکونہ نکرۃ ولذا العمل المنون فی لفظہ دون محلہ **قولہ** مشابہۃ للفعل
فی حال التنوین الداخل علی المصدر لانہ ان کان مضافا الی الفاعل زالۃ التنوین بالاضافۃ فضعفت
مشابہتہ لہ فلیس ہو اقوی فی العمل **قولہ** لکونہ نکرۃ **فان قیل** ہذا انما یصح اذا کان الفعل نکرۃ مع
ان الفعل لیس بنکرۃ ولا معرفۃ اذ ہما من اقسام الاسم **قلنا** الفعل یدل علی شئ مبہم وہو الحدث
فاطلاق النکرۃ علیہ بہذا الاعتبار کذا قال عبد الرحمن رح او نقول انہ فی الحکم النکرۃ اذ یقع صفۃ للنکرۃ
وایضا ان الفعل لا یقع فی الکلام الا محکوما بہ والاصل فی المحکوم بہ ان یکون نکرۃ **قولہ** دفع اللہ الناس
مثال اضافۃ المصدر الی الفاعل **قولہ** سواء کان دفع وہم وہو ان المتبادر من المفعول ہو المفعول بہ لتوقف تصور الفعل علیہ کما فی المرفوعات فعلی ہذا لا یضاف الی غیرہ **قولہ** او ظرفا ای مفعولا فیہ
قولہ علی قلۃ اشارۃ الی فائدۃ دخول قد علی المضارع فی قولہ وقد یضاف الخ **قولہ** وقد یضاف
الی المفعول اذ اقامت قرینۃ علی کونہ مفعولا وتلک الاضافۃ اکثر عند حذف الفاعل لان المفعول
ح بمنزلۃ الفاعل ویجیٔ علی قلۃ مع ذکرہ حتی ذہب البعض الی عدم جوازہا لکن نص سیبویہ علی
علی جوازہا ولم یجیٔ فی القرآن الا ما روی عن ابن عامر انہ قرء ذکر رحمۃ ربک عبدہ ذکریاءُ بضم الدال
والہمزۃ فقولہ ذکریا مضاف الی المفعول وہو الرحمۃ وقولہ عبدہ فاعل والضمیر فی عبدہ راجع
الی اللہ تعالی وذکریا بدل من عبدہ وفی القراءۃ المشہورۃ بفتح الدال عبدہ لکونہ مفعولا ولم
یوجد الہمزۃ فی ذکریا **قولہ** متلبسا باللام اشار بنصب قولہ متلبسا الی ان قولہ باللام حال من المصدر

اطلاق التعین ۱۲

سه فنعم بجملة سواء كان الخ ۱۲

باعتبار المتعلق والمصدر مضاف الیه للاعمال الذی هو فاعل لقوله قلیل وضمیر مستتر فیه **قوله** ای بلام التعریف لان لام الامر او التاکید او الابتداء لا یمنع دخوله علی الفعل **قوله** مقدر بان مع الفعل ای مؤول به اعترض علیه ان المصدر المضاف یعمل عمل الفعل کثیرا مطردا مع انه لا یصح تاویله بان مع الفعل لتعذر اضافة الفعل وایضا التاویل بان مع الفعل لا یتعین مدار العمل بل مدار عمله شیئان المناسبة مع الفعل بالاشتقاق والتاویل بالفعل فعند دخول اللام وان کان یمتنع التاویل فمناسبة الاشتقاق باق فیجب ان یمتنع عمله وایضا لو کان مدار العمل هو التاویل بان مع الفعل ینبغی ان یکون عمله ضعیفا اذا کان مقرونا بعلامة المضی لامتناع تاویله بان مع الفعل لان ان علامة الاستقبال فلا یجتمع مع علامة المضی اجیب عن الاول بان الفعل وان لم یضف مطلقا لکن یضاف بواسطة حرف الجر نحو مررت بزید کما مر فی المجرورات **قوله** علی ان مع الفعل لکون لام التعریف من خواص الاسم **قوله** قیل لم یأت فی القرآن وایراده التقویة قول المص رح ان اعماله باللام قلیل **قوله** الجهر بالسوء فالجهر مصدر معرف باللام وقوله بالسوء معمول بواسطة حرف الجر **قوله** صرفا جواب سوال وهو انه لا یصح مقابلة قوله وان کان مفعولا مطلقا مع قوله وان کان بدلا لان المصدر مفعول مطلق فی کلا الصورتین فاجاب بقوله صرفا یعنی ان الفرق ثابت لان المصدر ههنا مطلق صرف بخلاف الصورة الاخیرة لان المصدر ثمه مفعول مطلق مع البدلیة **قوله** من غیر اعتبار البدلیة دفع وهم وهو ان یتوهم ان المراد من قوله صرفا ما کان مفعولا مطلقا بنفسه ولیس المراد ما کان مفعولا مطلقا باعتبار الموصوف المقدر کقولهم ویحذف کثیرا ای حذفا کثیرا فدفع من غیر اعتبار البدلیة یعنی ان صرفا ههنا مقابل الابدال ای انه مقابل لما کان مفعولا مطلقا باعتبار الموصوف **قوله** من غیر تجویز جواب سوال وهو ان العمل للفعل کما کان ههنا کذلک فی الصورة الاخری العمل للفعل فلا یصح المقابلة فاجاب بقوله من غیر تجویز یعنی ان الفرق ثابت وهو ان العمل ههنا للفعل فقط دون المصدر وفی الصورة الاخری العمل کما کان للفعل کذلک للمصدر **قوله** اذ لا یجوز اعمال الضعیف الخ ولانه لا یصح تقدیره بان مع الفعل اذ لیس معنی ضربت ضربا ضربت ان ضربت لان الفعل لا یؤکد بالمصدر التاویلی بل انما یؤکد بالمصدر الصریح **فان قیل** کیف یکون عمل المصدر مع وجود الفعل فی قولک ضربتک ضرب الامیر اللص **قلنا** المصدر العامل لیس مفعولا مطلقا فی الحقیقة بل المفعول المطلق محذوف تقدیره ضربا مثل ضرب الامیر اللص **قوله** نحو ضربا زیدا هذا القول یقال عند السوال فوجد القرینة علی الفعل المحذوف **قوله** ای المصدر **فان قیل** لم اختار الشارح التطویل بان جعل ضمیر کان راجعا الی المصدر وهو اسم کان وخبره محذوف وهو قوله مفعولا مطلقا وجعل قوله بدلا صفة له او حالا عنه باعتبار المتعلق وهو قوله واقعا والحال ان الاخصر ان یقول ان الضمیر فی کان راجع الی مفعول مطلق وهو اسم کان وقوله بدلا خبره **قلنا** انما اختار التطویل لجودة المعنی وان حصل المعنی الاصلی بالاخصر وایضا الکلام فی المصدر وایضا فیه موافقة المعطوف علیه فان الضمیر فیه راجع الی المصدر واعلم ان قوله بدلا منه اما صفة لقوله مفعولا مطلقا او حال منه وکل واحد منهما باعتبار المتعلق وهو قوله واقعا واما قدر المتعلق ولم یجعل صفة او حالا

نفسه من غير المتعلق ليصح جعل كل واحد منهما عند الجمهور لان الشرط في الحال والصفة عندهم ان يكون
مشتقا وقوله بدلا ليس بمشتق فلذا ازاد قوله واقعا **قوله** بدلا عنه والمراد ههنا هو العوض اي عوضا عنه
وليس المراد ان المفعول المطلق بدل منه حقيقة والا لم يعد الفعل قبله فلم ينصب عنه بل مجاز لانه لما سد مسده لم
يجز اظهاره فكانه بدل عنه وعوض عنه والا فالجمع بين العوض والمعوض لا يجوز **قوله** نحو سقيا الخ لانه لم
يوجد في كلام العرب استعمال هذه المصادر مع الافعال وذهب بعضهم الى ان وجوب حذف الفعل عن المفعول
المطلق فيما اذا كان مستعملا بلا لام فاختاره الشارح رح كما مر في بحث مفعول مطلق وتحقيقه ثم **قوله** اي فيجوز فيه
الوجهان فيكون الجزاء جملة اعلم ان الشارح جعل قوله فوجهان فاعلا لفعل محذوف لكن الاولى كونه مبتدأ لانه
اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا فالثاني اولى لان المبتدأ عين
الخبر فكان المحذوف ثابت فيكون الحذف كلا حذف اجيب عنه ان الشارح رح انما ذكر غير الاولى ليعلم ان الاتيان
بغير الاولى جائز ولو ذكر الشارح رح في كل موضع الوجه الاولى لتوهم ان الوجه الغير الاولى غير جائز
قوله عمل الفعل للاصالة ووجوب اضماره لعارض لا اثر له في تقدير العمل اي بطلان العمل **قوله** للنيابة اي
لا باعتبار كونه مصدرا منه ولكن لقيامه مقام الفعل ونيابته فان عمله ليس كعمل المصدر بل لقيامه مقام الفعل
المقدر **قوله** للمصدرية كسائر المصادر بعلة كونه نائبا وبان مع الفعل **قوله** وقيل عمله اي وقيل الوجهان
هذا **قوله** وانما فصله جواب سوال وهو ان هذه الكلام مشتركة بين قسمي المصدر اعني المصدر الذي
هو مفعول مطلق فينبغي ان يتاخر عنهما فاجاب بقوله وانما فصل الخ **قوله** بالجملة المعترضة وهو قوله و
لا يتقدم معموله عليه والثاني قوله ولا يضمر فيه والثالث قوله ولا يلزم ذكر الفاعل الخ **قوله** فانه كان
مفعولا مطلقا **قوله** في القسم الاول اي المصدر الذي هو كائن في القسم الاول وليس المراد ان عمله
في القسم الاول بان يكون القسم الاول معمولا للمصدر **قوله** اكثر واظهر اي اكثر وقوعا في كلام العرب
واظهر لعدم المانع من عمله بخلاف ما اذا كان مفعولا مطلقا فان كونه مفعولا مطلقا مانع منه لعدم
صحة تاويله بان مع الفعل اذ ليس معنى قوله ضربت ضربا ضربت ان ضربت لفساد المعنى **فان قيل**
ان قوله اكثر واظهر يدل على ان لا يتقدم معمول المصدر يعطي لقسمين لكن المنع عن التقديم في
القسم الاول اكثر فهو مخالف عما قال الرضي حيث قال ان امتناع تقديم المعمول مختص بالقسم الاول واما في
القسم الثاني فيجوز لعدم كونه ماولا بان مع الفعل اي حين كونه بدلا **قلنا** ان ما قال الرضي لا ينافي لما
قال الشارح رح لان غرض الشارح رح النكتة للفصل بين القسمين وذلك الغرض يحصل بما ذكره الرضي ايضا
بان يقال انما لم يوخر امتناع تقديم المعمول عن القسمين لان الامتناع مختص بالقسم الاول **قوله** على السوال
مع ان هذه الاحكام مزية الاختصاص بالقسم الاول **قوله** اي حدث جواب سوال وهو انه علم من
قول المصنف رح ان اشتقاق اسم الفاعل من الفعل وهو ليس الا مذهب الكوفيين فاجاب بقوله اي حدث
يعني المراد من الفعل معنى تضمني وهو الحدث او المراد من الفعل المعنى اللغوي وهو الحدث دون المعنى
الاصطلاحي فلا يكون المتن على مذهب الضعيف وهو مذهب الكوفيين **فان قيل** الحدث ما كان قائما

[illegible]

بغيره فيكون من المعاني دون الالفاظ مع ان الاشتقاق لا يكون الا من اللفظ اي الاشتقاق لا يكون الا بين لفظين لا بين اللفظ والمعنى **قلنا** المراد من الحدث هو المصدر لانهم اطبقوا صفات الدال على المدلول كما مر غير مرة **فان قيل** لم لا يجوز ان يكون المراد من الحدث هو المصدر الذي هو جزء الفعل الاصطلاحي فيشتمل مذهب البصريين والكوفيين جميعا **قلنا** صفات الدال يجري على المدلول اذا كان للمدلول مطابقيا دون تضمنيا فذكر الحدث وارادة المصدر من هذا القبيل اذ الحدث مدلول مطابقي للمصدر بخلاف ما ذكرت لان ثمه ذكر المدلول وهو الحدث واريد منه الدال التضمني وهو لا يجوز كما لا يجوز العكس بان يكون المدلول تضمنيا **قوله** موضوعا اشارة الى اعتبار التضمين في قوله اشتق وفائدة هذا القيد يظهر في آخر حاشية هذا المتن **قوله** اي الفعل بيان لمرجع الضمير لدفع توهم رجوعه الى من بناء على ان الضمير ترد الى اقرب المذكورات فلا يرد ما قال مولانا عصام الدين من انه وقع في عبارة الشارح رح تكرار الفعل لانه ذكره ههنا ثم ذكر فيما بعد بقوله ما قام بها الفعل لكن يرد عليه ان بيان المرجع يعلم من قوله ما قام بها الفعل ايضا اجيب عنه ان ذكر الفعل ههنا لبيان المرجع وذكر الفعل فيما بعد ففي ضمن حاصل المعنى اذ قوله اي لذات ما قام بها الفعل بيان حاصل المعنى وهو لا يعد من التكرار **قوله** اي لذات ما قام فيه اشارة الى ان في الاسماء المشتقة انما يكون الابتداء بالذات ثم بالحدث وفي الافعال يكون الابتداء بالحدث ثم بالذات **قوله** لان مجهل امره هذا مذهب جمهور اهل اللغة واما عند البعض فهي موضوعة لغير ذوي العقول فقط اعلم ان المراد من قوله مجهل امره ما يبهم امره اي حكمه فالمراد من الامر هو الحكم ولا شك ان بناء اسم الفاعل كما يكون في ذوي العقول كذلك يكون في غيره **قوله** ولعله قصد التغليب لكن مقام التعريف يابى عند ارادة التغليب لان التعريف للمعرفة والتغليب يخل بالمعرفة **قلنا** الخلل انما يكون بالتغليب الذي هو غير مشهور وتغليب ذوي العقول على غيره مشهور كما في قوله تعالى رب العلمين **قوله** بمعنى الحدوث اي للدلالة على صفة حادثة لا ثابتة **فان قيل** يخرج من الحد نحو خالد ودائم وثابت وراسخ ومستمر مع انها اسماء الفاعلين وايضا يخرج اسم الفاعل الذي هو من صفات الله تعالى نحو الخالق والرازق اجيب عن الاول انها تدل على حدوث الخلود والدوام الخ وعن الثاني ان الدوام والاستمرار في نحو الخالق والرازق ليس بصيغي بل واقع باعتبار الموصوف القديم قوله يعني بالحدوث اشارة الى انه ليس المراد من الحدوث ما يقابل العدم كما هو المشهور في كتب العقائد قوله مقيدا باحد الازمنة الثلثة جواب سوال وهو ان الحدوث موجود في الصفة المشبهة ايضا لاشتقاقه من الفعل ايضا فلا يصح الاحتراز بقوله بمعنى الحدوث عنها فاجاب بقوله مقيدا باحد الازمنة بخلاف صفة المشبهة لانها غير مقيدة الازمنة **فان قيل** هذا منقوض بشرف يشرف لان الشرافة بمعنى الثبوت فكيف يقيد بالماضي والمضارع **قلنا** ان شرف يشرف من الافعال والتقييد بالازمنة ثابت في الافعال البتة والصفة المشبهة من الاسماء فلا تتقيد باحد الازمنة فلا يقال الآن او غدا او امس **قوله** قال المصنف رح والغرض في ايراد قول المصنف رح واكثر الشارحين اظهار التنافر بينهما ثم ترجيح قول المصنف رح عليهم بقوله والظاهر هو الحق الخ ثم ورد الاعتراض على المصنف رح بقوله ويخدشه ثم دفعه بقوله ولا يبعد ثم تاكيد الدفع بقوله وفي التوجيه الخ **قوله** من اسم الفاعل اشارة الى بيان المحل ورد قوله

كاسم المفعول اشارة الى بيان قوله اوغيره قوله والظاهر ان اسم التفضيل الخ اى الظاهر من قوله المص رح في
شرحه ان اسم التفضيل داخل في جميع الذى حكم المص رح عليه بانه ليس لمن قام بقوله لان الجميع ليس اه قوله
والحق ذلك اے دخول اسم التفضيل فيه الخ قوله لان التبادر الخ اشارة الى وجه الظهور والحق جميعا قوله تمام
المعنى الموضوع له لاجزء معناه اى المعنى المطابقي لا التضمنى فان قيل ان هذا التعريف لا يشمل نحو زيد مقابل عمرو
وانا متقرب من فلان ومستعد منه ومجتمع معه فان هذه الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحد
هما معينا دون الاخر قلنا والحق منع قيام الواحد بشخصين اى قيام العرض الواحد الذى يكون بالتشخص اے المعين اے با
المحلين بالطرفين بل القائم بكل منهما فرد مغائر للقائم بالاخر لان المقابلة بالنسبة الى زيد من حيث الصدور
والى عمرو من حيث الوقوع غاية الامر اتحادهما بالنوع قوله ولخراج اسم التفضيل فان قيل فعلى هذا يخرج اسم الفاعل
من باب المغالبة نحو كارمني فكرمته فانا كارم اى زيد غلبني في الكرم اے من حيث ان كلا منهما غلبة بعضهم بالغلبة اذ القيام ليس تمام الموضوع له بل
ايضا بل الموضوع له هو القيام مع الغلبة قلنا لانه موضوع في معنى المصدر فقط لا المعنى المصدر مع الغلبة و
اما الغلبة فثبتت معه من جهة الاستعمال وفي رضي الشافية ونعني بباب المغالبة ان تغلب احد الامرين الاخر في معنى
المصدر نحو كارمني فكرمته اى غلبته في الكرم وذكر في الحواشي الشافية المغالبة عبارة عما يذكر باب المفاعلة فلم يعلم
ايهم غالب في هذا الفعل فيذكر المجرد بعده ليعلم الغالب فذلك المجرد لا يكون الا من باب نصر ينصر ان كان المفاعلة
بالماضي فالمجرد ايضا بالماضي نحو كارمني فكرمته وان كان المفاعلة بالمضارع فالمجرد ايضا بالمضارع نحو
يكارمني فاكرمه قوله الى قوله بمعنى الحدوث فان قيل ان خروج اسم التفضيل بقوله بمعنى الحدوث انما يستقيم
اذا كان اسم التفضيل بمعنى الثبوت نحو احسن واشرف كما هو مذهب البعض واما اذا كان اسم التفضيل بمعنى
الحدث نحو انصر واضرب فغير مستقيم فاجاب صاحب التكملة عند لقوله هذا ابناء على انه لا يدل على الحدوث
مقيدا باحد الازمنة فلا يقال اضرب الان او غدا وان كان قد يدل على نفس الحدث بمعنى التجدد قوله
شامل لاسم التفضيل لان من قام به اعم من ان يكون مطابقي او تضمني قوله ويجذ شيئا اشارة الى
الاعتراض على المص رح ومعنى يجذ شيئا اى يجرحه والضمير البارز راجع الى حمل عبارة المص على المتبادر
واخراج اسم التفضيل بقوله لمن قام به وفاعله قوله ان صيغة المبالغة تاويل المفرد قوله بهذا التقدير اے
على تقدير اخراج اسم التفضيل بقوله لمن قام به لان فيه ايضا زيادة قوله ولا يبعد ان يلتزم ذلك اے
خروج صيغة المبالغة اعلم ان الاولى ترك لفظ البعد لانه يستعمل في الضعف والظن والالتزام يقيني
واجاب البعض ان الشارح ذكر هذه الكلمة لهضم النفس لان هذا الجواب اخترعه الشارح فقط فرد صاحب التكملة جواب
البعض بقوله فانه قال ابن مالك رح الخ يعنى لا نسلم انه اختراع الشارح فقط بل هذا التوجيه منقول من ابن
مالك ايضا فلا يليق قوله ولا يبعد الهضم اجيب لعل الشارح رح لم يطلع على قول ابن مالك رح قوله ويدل عليه اے
يدل على خروجهما منه امران الاول حصر المص رح صيغ اسم الفاعل فيما حصر حيث قال الا انه يجيء من الثلاثي المجرد
على فاعل ومن غيره على صيغة المضارع والثاني جعل المص احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل
والمماثلة يستدعي المغايرة قوله ما معناه اے شئ اے في كتاب الترجمة شئ معنى ذلك الشئ ان صيغة

٦٠ قوله وجعل الاحكام الخ عطف على قوله حصره اے يدل عليه جعل احكام الخ قوله وفي التحبة اشارة الى تاكيد الجواب ١٢

اسم الفاعل الخ وانما قال معناه لان ما ذكر ليس عين عبارته اذ عبارته بالفارسية **قوله** اي مع ميم لما كان المتبادر من الباء باء السببية لكثرة استعماله لتوهم انها للسببية فعلى هذا يفسد المعنى **قوله** موضوعة الخ دفع وهم وهو ان الزيادة تكون غالبا في الآخر لانه محل التغيير فوضع الميم ايضا في الآخر فدفع الشارح بقوله موضوعة الخ وانما لم يتعرض للمصدر اكتفاء بما ذكر في كتب التصريف **قوله** سواء الخ دفع وهم وهو ان ضمة الميم فيما اذا كان حرف المضارعة مضموما متفق فنبه بقوله سواء كان الخ **قوله** وان لم يكن فيما قبل الخ جواب سوال ظاهر **قوله** فيما وضع الميم جواب سوال وهو ان المثال للايضاح المثل وهو يحصل بواحد فما الحاجة الى المثالين وان **قلت** ان المثال بمنزلة الشاهد قلت ذلك غلط فاحش لان الشاهد للاثبات والمثال للايضاح بمنزلة التفسير في الذكر والدليل على المسئلة بمنزلة الشاهد لانهما للاثبات فاجاب بقوله فيما وضع الميم يعني ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد المثل **قوله** ايضا مثال اجيب عنه انما لم يذكر متفاعل لان للمضارع الذي كان ما قبل الآخر مفتوحا لم يوجد الا في ثلثة ابواب فكان قليلا فلذا لم يذكره وايضا المزيد على ثلثة اقسام احدها بالحرف الواحد والثاني بالحرفين والثالث بثلثة احرف فالمصنف رح اتى بالاول والثالث وترك الثاني لانه متوسط فيكون تابعا للطرفين **قوله** ويعمل عمل فعله قيد في التسهيل بغير المصغر والموصوف وانما لم يعمل المصغرات لانتفاء المشابهة اللفظية وايضا ان الفعل لا يصغر وانما لم يعمل الموصوف لكونه اسما محضا لان التوصيف من خواص الاسم وايضا ان الفعل لا يقع موصوفا فلما لم يعمل الموصوف فلا يقال زيد ضارب شديد عمرا **قوله** فان كان فعله الخ دفع وهم وهو ان تشبيه عمل اسم الفاعل بالفعل باعتبار الوضع يعني كما ان الفعل موضوع للعمل كذلك اسم الفاعل موضوع للعمل مع ان اسم الفاعل غير موضوع للعمل فدفع بقوله فان كان جعله لازما الخ يعني ان التشبيه في اللزوم والتعدي لا في العمل الوضعي **قوله** الى الظرفين اي ظرف الزمان والمكان **قوله** بشرط معنى الحال الخ هذا الشرط للعمل في المنصوب دون المرفوع لان ادنى مشابهة للفعل يكفي للرفع لشدة اختصاصه فان **قيل** هذا مخالف لما قالوا ان الفاعل المظهر من المعمولات القوية كالمفعول فلهذا لا يعمل فيه اسم التفضيل لانه لو كان ادنى شبه الفعل كافيا للرفع لوجب ان يعمل اسم التفضيل في الفاعل المظهر ايضا لشبهه بالفعل في الدلالة على الحدث كذلك قال غاية التحقيق اجيب عنه ان اسم الفاعل وان لم يكن بمعنى الحال والاستقبال لكن مشابهته بالفعل في عدد الحروف والحركات باق بخلاف اسم التفضيل لانه ليس فيه الا المشابهة بالحدث فقط فلا يقوى قوة اسم الفاعل **قوله** اي يعمل اسم الفاعل اشارة الى بيان المتعلق لقوله بشرط **قوله** حال كونه جواب **سوال** وهو ان الجار والمجرور اذا وقع في عبارة القوم لا بد له من الاعراب المحلي فما هو ههنا فاجاب بما حاصله انه باعتبار المتعلق فيكون اعرابه النصب **قوله** اي بمعنى جواب سوال وهو ان الشرط مضاف الى المعنى يعني من والحال ان في البيانية يكون بين المضاف والمضاف اليه حمل والحمل ههنا غير صحيح لان الشرط مصدر فيكون وصفا محضا والمعنى وان كان مصدرا لكن نقل الى معنى ما هو مقصود فاجاب بقوله اي الشيء يعني ان الشرط بمعنى شيء فيصح حمل احدهما على الآخر وتقرير السوال بكذا ان الشرط عبارة عن جعل شيء موقوفا عليه وهذا ليس الا صفة المتكلم فكيف مضاف الى المعنى لان صفة المتكلم لا يضاف الا الى المتكلم فاجاب بقوله الشيء يعني ان الشرط مصدر مجهول فلا يكون صفة للمتكلم ثم يرد عليه ان الاضافة يقتضي المغايرة وههنا لم يوجد فاجاب بقوله من معنى - يعني

ان المغايرة شرط فی اللامی والظرفی لا فی البیانی وههنا بیانیة وایضا ان قوله لشیٔ دفع وهم وهو ان المراد من الشرط هو المشروط اذا ذكر المصدر واراد اسم المفعول شائع فعلی هذا لا یطابق المراد فدفع بما حاصله ان الشرط بمعناه لا بمعنی اسم المفعول وایضا فیه اشارة الی طریقة الفصحاء وهی انهم یاتون التفصیل بعد الاجمال فقوله لشیٔ اجمال وقوله یشترط علی صیغة المجهول تفصیله قوله مرجع كلمة من بیانیة اما بیان لشیٔ او بیان الضمیر فی به قوله فاما اضافة ای اضافة الشرط الی المعنی واضافة المعنی الی الحال قوله ان لا یخالفه فی الزمان لیكون المشابهة علی الكمال قوله والمراد بالحال جواب سوال وهو ان قال المص منقوض بقوله تعالی وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ای كلب اصحاب الكهف ای اصحاب الغار قوله بالوصید ای بعتبة الباب فان باسط عمل فی ذراعیه النصب ونصبه بالیاء مع انه بمعنی الماضی فاجاب بقوله والمراد الخ قوله وان كان ماضیا لما عرفت ان هذه الواقعة كانت قبل رسولنا علیه الصلوة والسلام بالف سنة قوله ومضاها ان یقدر المتكلم ای یفرض قوله ان یقدر ان كان علی صیغة المجهول فیكون قوله المتكلم مفعول ما لم یسم فاعله والضمیر فی قوله كانه راجع الی المتكلم والمشار الیه بهذا هو الزمان الماضی وان كان علی صیغة المعلوم فیكون الضمیر فی قوله كانه راجع الی اسم الفاعل والمشار الیه بهذا هو زمان التكلم قوله العامل صفة اسم الفاعل قوله بمعنی الماضی صفة ثانیة فان قیل فعلی هذا ینبغی ان یصح عمل كل اسم الفاعل اذا كان بمعنی الماضی لان الحكایة یجری فی الكل قلنا ان اعتبار الحكایة انما یكون فی موضع الضرورة والضرورة ماسة بعد تحقق العمل قوله ویشترط الاعتماد اشارة الی ان قوله والاعتماد عطف علی معنی الحال ثم العطف بالواو دون او فیجب ان یكون هذا الشرط منفیا مع قوله شرط معنی الحال او الاستقبال قوله ای علی المتصف به دفع وهم وهو ان المراد من الصاحب هو الواضح كما هو المتبادر فعلی هذا یخرج المهملات فقط فدفع بقوله ای علی المتصف ای الذی هو متصف باسم الفاعل ثم المتبادر منه تركیب توصیفی فلا یشتمل ما اعتمد علی المبتدأ وغیره من الامور الاربعة فدفع الشارح بقوله وهو المبتدأ او الموصول او الموصوف او ذو الحال فان قیل فعلی هذا یلزم الجمع بین الحقیقة والمجاز لان المتصف به حقیقة فی الموصوف ومجاز فی الغیر قلنا ان قوله المتصف محمول علی عموم المجاز وهو ما قام به قوله لیقوی فیه جهة الفعل انما اشترط ذلك فی عمل اسم الفاعل لان عمله بمشابهة الفعل فیصیر مشابهة قویة لان اسم الفاعل الخ یصیر مسندا الی صاحبه كما یكون الفعل مسندا الی الفاعل فان قیل ان الاسناد الی الفاعل كما وجد فی الفعل كذلك وجد فی اسم الفاعل فالاعتماد علی الفاعل ینبغی ان یكفی فان حاجة الی الاعتماد علی احد الامور الستة كما فی ضارب زید عمرا فالضارب لما اسند الی زید ینبغی ان یعمل فی المفعول قلنا نعم انه لما اعتمد علی الفاعل فیعمل فی المفعول لكن عمله فی الفاعل من جهة انه لم یعتمد علی شیٔ فالاعتماد علی احد الامور الستة لعمل اسم الفاعل نحو زید ضارب ابوه فان قیل ان اسم الفاعل مسند الی صاحبه لان اسم الفاعل من الصفات فلا بد له من الموصوف اما لفظا واما تقدیرا فی نفس الامر كما یكون الفعل مسندا الی فاعله فی نفس الامر فلا حاجة الی الاعتماد فی التركیب قلنا نعم لكنهم ارادوا حصول تلك المتابعة فی التركیب ایضا فان المشابهة تصیر قویة حینئذ قوله الاستفهامیة احترازا عن همزة

التعظیم وهی

باب الافعال وعن همزة الوصل قوله ونحوه اشارة الى ان عبارة المصنف بحذف المعطوف فلا يثبت المقصود في عبارة المصنف قوله النافية احتراز عن ما الكافة والمصدرية والموصولة قوله ونحوها ايضا اشارة الى ان عبارة المصنف بحذف المعطوف قوله بالفعل اولى لان الاستفهام للتردد والتردد في الاعراض والفعل من الاعراض وكذا النفي انما يكون في الاعراض ولو دخل على الاسم انعدم مع المسند نحو ما زيد في الدار وما زيد قائم فيكون نفي المسند وهو ايضا من الاعراض اعلم ان اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد اصلاً لا في الفاعل ولا في المفعول واما اشتراط الزمان من الحال والاستقبال فبالنسبة الى المفعول فقط واما العمل في الفاعل يكون بدون المقارنة باحد الزمانين بل يكفي في عمل اسم الفاعل في الفاعل الاعتماد على احد الامور الستة قوله فان كان الخ الفاء للتعقيب في الاخبار اى ان كان اسم الفاعل قوله للتعدي قيد به لان اسم الفاعل اللازمي يرفع به وان كان ماضيًا لان اشتراط الحال والاستقبال بالنسبة الى المفعول كما مر انفا لان الفاعل جزء من اسم الفاعل فلا يحتاج الى قوة العامل بخلاف المفعول فانه فضلة فلا بد من قوة العامل قوله اى الزمان الماضي جواب سوال هو ان الماضي عبارة عن لفظ الفعل نحو ضرب في الاصطلاح فكيف يكون اسم الفاعل له اى للفظ الفعل لان اسم الفاعل لا يجيء على لفظ فعل الماضي فاجاب بقوله اى الزمان يعني ان المراد من الماضي ههنا المعنى اللغوي ولا شك ان اسم الفاعل يجيء مقرونا بزمان الماضي وايضًا فيه اشارة الى ان قوله الماضي صفة فيقتضي الموصوف فزاد الموصوف بقوله اى الزمان الماضي قوله بالاستقلال جواب سوال وهو انه لابد ان يقول المصنف وان كان للماضي او للاستمرار وجبت الاضافة لان وجوب الاضافة كما يكون في اسم الفاعل الذي هو بمعنى الماضي كذلك يكون في اسم الفاعل الذي هو بمعنى الاستمرار اى شامل لجميع الازمنة فاجاب بقوله بالاستقلال يعني ان المراد من الماضي هو الماضي في الجملة سواء كان الخ قوله ذكر معموله لانه لو لم يذكر المفعول جاز ان لا يضاف نحو هذا ضارب امس فقوله ضارب يجوز فيه الاضافة بان يسقط التنوين ويجوز ان لا يضاف بان يثبت التنوين فالشرط لوجوب الاضافة ثم ارادة ذكره لا عين ذكره فلا يرد ان الاضافة لا يكون الا بعد ذكره ولا يكتفي بالارادة قوله وجبت الاضافة لانه لو لم يضف لم يرتبط به فيكون كوضع الحجر في جنب الانسان قوله اى اضافة معنوية هذا بيان لحاصل المعنى واما التركيب النحوي فهو اما تمييز اى من حيث المعنى او ظرف اى في المعنى او مفعول مطلق باعتبار المضاف اى اضافة معنىً قوله لفوات شرط الاضافة اللفظية لان شرطه ان يضاف الصفة الى معمولها واذا كان بمعنى الماضي لم يكن له معمول فيكون الاضافة معنوية قوله مثل زيد ضارب عمرو امس مثالا لكونه بمعنى الماضي بقرينة امس قوله وقد مر التحقيق بقوله تحقيقًا او تقديرًا قوله فان كان معمول آخر هذا جواب استدلال الكسائي قوله معمولا اى معمولا من حيث المعنى او لا عمل في اللفظ او نقول ان معنى قوله معمولا اى صالح للعمل فيه على تقدير ان يكون بمعنى الماضي قوله فربما اضيف الخ جواب سوال وهو ان قولنا افعل صيغة اسم التفضيل فيكون معناه [illegible] وهذا المعنى غير مقصود ههنا فاجاب بقوله فربما اضيف اليه يعني سلمنا انه في الاصل صيغة اسم التفضيل لكن نقل الى معنى

غیر فلا یکون معناه اشد تاخیراً **قوله** فبفعل مقدر **فان قیل** ان تقدیر الفعل لا یتاتی فی اسم الفاعل من
افعال القلوب نحو انا ظان زیداً امس ذاهباً للزوم الاقتصار علی احد المفعولین **قلنا** انه یجعل
عاملاً مع المضی ویجعل ذلک من خصائص افعال القلوب کما ان لها خصائص اخری **قوله** کانتصابه فیکون الجزاء
قوله معطی بضم المیم وبکسر الطاء وسکون الیاء **قوله** ای جمیع الازمنة اشارة الی ان اللام بدل من المضاف الیه ای
یعمل فی المفعول مطلقاً **فان قیل** هذا القول ینافی قوله بشرط معنی الحال والاستقبال **قلنا** هذا القول
بمنزلة الاستثناء من قوله **قوله** حینئذ ای حین دخول اللام علیه لان معناه الذی ضرب **قوله** عدل
جواب سوال وهو انه لما کان فی الاصل فعل فالعدول من الاصل الی الغیر لا یکون الا لنکتة فما هی **فاجاب**
بقوله عدل الی قوله لکراهتهم ادخال اللام علیه **فان قیل** ان الممتنع عن الفعل ادخال اللام الحرفی وهذه اللام اسمیة
فینبغی ان یصح دخول اللام الموصول علی الفعل کما یصح دخول الاسم الموصول علی الفعل نحو الذی ضرب **قلنا** ان
هذه اللام وان کان موصولاً لکن شابه الحرفیة فی الصورة فلذا منع دخولها علی الفعل لان اللام الحرفی مختص
بالاسم فکذا صورته مختص بالاسم لکن المراد من الاسم هو الاسم الذی هو مفرد صورة وجملة معنی کاسم الفاعل
قوله ای من اسم الفاعل **اعلم** انه یحتمل توجیهین فی کلام المتن احدهما ان یکون کلمة من للابتداء بقرینة
کلمة الی فی مقابلها حیث قال الشارح الی اخری ومعنی من الابتداء ان یکون مدخولها امر کلی ینتزع
منه الجزئیات والمدخول ههنا اسم الفاعل ینتزع منه صیغ المبالغة والثانی ان یکون من بیانیة ای
بیان لکلمة ما فی قوله وما وضع فقول الشارح ای من اسم الفاعل یحتمل التوجیهین المذکورین **لکن یرد**
علی التوجیه الثانی ای کون من بیانیة اعتراضان **احدهما** انه قد مر سابقاً ان صیغ المبالغة خارجة
عن حد اسم الفاعل فکیف یکون اسم الفاعل بیان لصیغ المبالغة وهذا الاعتراض یرد علی التوجیه الاول ایضاً
لان مدخول من لیس امر کلی لهذه الجزئیات **والثانی** ان الشرط فی صحة من البیانیة ان یصح اطلاق المجرور بمن
علی ما قبله وههنا لا یصح اطلاق اسم الفاعل علی صیغ المبالغة وبالعکس **فاجاب** الشارح عنهما بقوله بتغیر
الصیغة ولا شک ان اسم الفاعل اذا لوحظ مع تغیر الصیغة یصح اطلاقه علی صیغ المبالغة **قال مولانا**
عصام الدین ان ما ذکره الشارح من العبارات الکثیرة لا یفهم من المتن وهو لیس الا تعسفاً فاجاب
التکملة عنه بقوله لیس المراد ان هذا ای ما ذکره الشارح تقدیر الکلام حتی یکون تعسفاً بل اشارة الی ان من
تکون للابتداء او للبیان **قوله** بحیث یخرج الخ احتراز عن التغیر الذی لا یخرج عنه کالتثنیة والجمع **قوله** مضراب
بکسر المیم **قوله** محذر ای بمعنی کثیر الخوف **قوله** فی العمل دون عدم المبالغة ودون الصیغة **قوله** وهذا
علی تقدیر **جواب سوال** وهو ان قوله مثله للتشبیه وهو یقتضی المغایرة والمغایرة مستقیمة علی قول من قال ان
صیغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما علی قول من قال انها داخلة فی اسم الفاعل فغیر مستقیمة
فاجاب بقوله وهذا ای التشبیه علی تقدیر الخ **قوله** اذا کانت للمبالغة اشار به الی کلمة من
فی قوله ما وضع منه للتبعیض یعنی ان هذا النوع من اسم الفاعل الذی للمبالغة مثل النوع من اسم الفاعل
الذی لیس للمبالغة **قوله** اذا کانت للمبالغة لا بد من هذا التقیید علی هذا التوجیه بخلاف التوجیه الاول

وهو ما كان خارجاً عن حدٍ لما ان في التوجيه الاول صرف كلمة من عن معناها المتبادر اعني التبيين لانه
لما خرج عن الحد لا يستقيم التبيين وان صح بتكليف كما قال الشارح بتعيين الصيغة كما مر آنفا فالتوجيهان ...
متساويان في ارتكاب خلاف الظاهر فلا يرد انه لما كان صحة توجيه الثاني بتكليف فهو التقييد ينبغي ان
لا يذكره الشارح بل يكتفي بالتوجيه الاول **قوله** نحو زيد ضارب الخ فانه مقارن بزمان الحال في الاول وبالاستقبال
في الثاني عمل في الفاعل والمفعول معاً واعتمد على المبتدأ **قوله** ومررت بزيد الضارب ابوه عمراً امس لانه صفة زيد
فيكون الالف واللام فيه للموصول فيعمل سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال لما مر من قوله فاذا دخلت
اللام استوى الجميع ولذا قال ههنا وامس **قوله** وما فيه من معنى الخ **جواب سؤال** وهو ان عمل اسم الفاعل
من جهة المشابهة بالمضارع في عدد الحروف والحركات والسكنات وهذه المشابهة مفقودة في بعض صيغ المبالغة
فاجاب بقوله وما فيه الخ **فان قيل** كيف يصح اقامة المبالغة مقام ما فات من المشابهة اللفظية اذ ليس في الفعل
معنى المبالغة حتى يصح ذلك **قلنا** المراد من قول الشارح هذا ان في صيغة المبالغة تكرار الفعل نظراً الى
زيادة المعنى فكان الموجود فيه اثنان من الفعل **فان قيل** سط هذا ينبغي ان يكون عمل اسم التفضيل اشد
اسم الفاعل من الوجه الذي ذكر في صيغ المبالغة **قلنا** ان الزيادة في صيغ المبالغة في نفس الفعل والزيادة
في اسم التفضيل على الغير نحو زيد افضل من عمرو فالزيادة على عمرو ويعني الزيادة في صيغ المبالغة في نفس الحدث
وفي اسم التفضيل الزيادة على الغير سواء كان الحدث في نفسه قليلاً او كثيراً **قوله** وللمثنى والمجموع قوله من
اسم الفاعل **جواب سؤال** وهو ان البحث عن المثنى والمجموع قد مر سابقا فلا حاجة ههنا قوله مثله خبر لقوله وللمثنى والمجموع ولو اكتفى بخبر
واحد لكان اخصر فلم اختار التكرار لكنه ذكر حكم المثنى والمجموع لدفع وهم وهو انه لو ذكر بخبر واحد توهم ان
المراد من المثنى مثنى اسم الفاعل فقط كما ان المراد من صيغ المبالغة صيغ من اسم الفاعل مع ان المراد من المثنى
والجمع اعم من ان يكون لاسم الفاعل او لصيغ المبالغة **قوله** اذا كان مفرداً **جواب سؤال** وهو ان المثنى
ليس الا اسم الفاعل فيلزم التشبيه مع النفس **فاجاب بقوله** اذا كان مفرداً قوله في العمل متعلق بالمثل
قوله من حيث ذاتها اي من حيث الحروف **فان قيل** عدم الخلل مسلم في جمع صحيح واما في التكسير فلا يصح
قلنا انه محمول على الصحيح قوله الزيدان الضاربان والزيدون الضاربون بدخول اللام الموصول على المثنى والجمع **قوله**
اي نون المثنى اشارة الى ان اللام بدل من المضاف اليه **قوله** في معموله بنصب اشارة الى انه ليس المراد مطلق العمل بل العمل
الخاص هو النصب للمفعولية اذ لا يحذف مع عمله الرفع في الفاعل لان حذفه لاستطالة الصلة بذكر المفعول
وكما ان العمل ليس على الاطلاق كذلك التعريف ليس المراد به مطلقه بل التعريف باللام لكن المصنف لم يتعرض الى
القيدين المذكورين اكتفاء بالشهرة **قوله** ومع التعريف اي لام التعريف اي ما يكون للتعريف في الجملة
وان لم يكن ههنا له لانها موصولية اوالمراد صورة التعريف او المراد منه تعريف الموصول **قوله** مفعول له
للحذف دفع وهم وهو انه مفعول له لقوله يجوز فعلى هذا لا يتحد فاعل الفعل والمفعول له لان فاعل يجوز هو
حذف النون وفاعل التخفيف هو المتكلم فدفع بقوله مفعول له للحذف ولا شك ان فاعل الحذف والتخفيف
واحد وهو المتكلم قوله اي يجوز حذفها اشارة الى بيان حاصل المعنى قوله لقصد التخفيف تمامه او القصد اشارة الى انه من قبيل

قوله ضربت تاديبًا فعدلت عن الحرف الجر حينئذ قوله المقيمي الصلوة وفي بعض النسخ والمقيمي الصلوة بالواو وهو موافق بالقران ولكن ههنا يصح كلاهما قوله واما على تقدير التنكير اي على تقدير عدم ذكر اللام قوله لان اسم الفاعل اي ههنا في الاية لم يقع صلة اللام قوله والقراءة مما لا اعتماد جواب سوال وهو انه ينبغي ان لا يكون ضعيفا لوجود دليل القوة وهو القراءة فاجاب بقوله والقراءة مما لا اعتماد عليه لوجود معارضه وهو الجر في العذاب قوله حدثا موضوعًا قد مر فائدة هذين القيدين في اسم الفاعل قوله لمن يقع عليه فان قيل يخرج مضروب في قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتاديب مضروب له لانهما ليسا موضوعين لمن وقع عليه الفعل قلنا معنى قوله يوم الجمعة مضروب فيه اي وقع الضرب فيه على الحذف فاسم المفعول موضوع لمن وقع عليه هو اصلا وانه يحذف الموصوف اي رجل مضروب فيه الا انه حذف الموصوف واقيم الجار والمجرور مقامه قوله مطلقا دفع وهم وهو انه انما خرج اسم التفضيل الذي اذا كان بمعنى الفاعل واما اذا كان بمعنى المفعول فهو داخل فيه فدفع بقوله مطلقا ثم يرد عليه ان خروج الاول مستقيم والخروج الثاني فغير مستقيم لانه ليس الا بمعنى اسم المفعول فاجاب بقوله فانه مشتق الخ قوله اي لذات ما اشارة الى كلمة من بمعنى ما قوله من حيث وقوع الفعل عليه انما اعتبر قيد الحيثية لئلا يرد اسم المفعول الذي جعل علمًا لرجل لانه يصدق عليه انه اسم اشتق من فعل لذات ما وقع عليه الفعل لكن لا من حيث انه وقع عليه الفعل وكذا اعتبر قيد الحيثية في تعريف اسم الفاعل نحو عالم اذا جعل علمًا فانه اسم لذات ما قام به العلم لكن في حين العلمية ليس الحيثية والاولى ايراد هذا القيد في تعريف اسم الفاعل ليزيل الخلل من الاول وتركه ههنا بالمقايسة الا انه قد يذكر القيد في اللاحق ويكتفي به عن السابق ليعلم جوازه قوله وصيغته من الثلاثي فان قيل ان البحث من الصيغة من مسائل علم الصرف فلا وجه لايراده ههنا والقول انه بالتبعية لا بالاصالة ليس على ما ينبغي لانه لا احد ان يقول لم يرد المسائل الغير النحوي من الصرف بالتبعية قلنا ان ذكر مسائل الصرف بالتبعية في كثير من المواضع غير مختص بهذا الموضع قوله لخفة الفتحة فان قيل ان الكثرة في المفعول لا في اسم المفعول وكلامنا فيه قلنا ان كثرة المفاعيل يستلزم كثرة اسم المفعول لان بناء اسم المفعول كما يكون للمفعول به كذلك يكون لسائر المفاعيل وان كان للمفعول به حقيقة وللغير مجازا قوله وكثرة المفعول لانه يكون لفعل واحد مفاعيل كثيرة بخلاف الفاعل وايضا انما فتح لموافقة المضارع المجهول قوله اي شانه وحاله جواب سوال وهو انه لا يصح اضافة الامر الى اسم المفعول لان الامر للافعال لا للذات فاجاب بقوله اي شانه يعني ان الامر ههنا بمعنى الحال وهو في اصطلاحهم بمعنى الحال يقال ما امرك اي ما شانك ثم يرد عليه ان المتبادر من الحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول به وهو غير مستقيم ههنا فاجاب بقوله وشانه اي المراد من الحال ههنا الشان اي الصفة فيما انه محمولة على القلب قوله اي عمل النصب اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف اليه وهو النصب لا يحتاج في عمل الرفع الى اشتراط الزمان كما في اسم الفاعل قوله واشتراط قال مولانا عصام الدين لا يحتاج الى ايراده بعد ما ورد قوله في العمل لان المراد منه العمل وما هو متعلق به واشتراط العمل قلنا المتبادر من العمل هو نفس العمل وان كان قد يراد منه العمل ما يتعلق به قوله او المعطى غلامه فدخلت لام الموصولة ليعمل

بحث اسم المفعول

بحث الصفة المشبهة

معنى الماضي ايضا **قوله** من حيث انها مثنى الخ لكن يرد عليه ينبغي ان يشبه باسم المفعول بهذا الوجه بعينه فاجاب صاحب التكملة عنه بقوله بعد اشتراكهما في كونهما اسمين لمن قام به الفعل بخلاف اسم المفعول فانه اسم لمن وقع عليه **ثم يرد عليه** ينبغي ان يشبه باسم التفضيل لانه شريك معه في القيام ايضا فاجاب المحشي المذكور بقوله وبخلاف اسم التفضيل فانه وان كان لمن قام به الفعل الا انه لا يثنى ولا يجمع في الاستعمال الاصلي وهو الاستعمال بمن **ثم يرد عليه** ان الصفة المشبهة التي على وزن افعل وفعلاء لا يجمع جمع السلامة ولا يؤنث بالتاء كما مر فكيف يشبه باسم الفاعل لانه يجمع جمع السلامة فاجاب المحشي المذكور عنه بقوله والمراد بالمشابهة في اصل التثنية والجمع والتانيث اي وان لم يكن في كل الافراد فالقيل في اصل التثنية والجمع ثابت في اسم التفضيل ايضا وهو الاستعمال باللام والاضافة **قلنا** ان الاصل في اسم التفضيل استعماله بمن كما يجي فلما لم يجي بالاصل صار كانه لم يجي بالكلية **قوله** على معنى الثبوت فمعنى زيد كريم ثبت له الكرم وليس معناه حدث له الكرم بعد ما لم يكن ولذا السيد ذلك قيل كارم الآن او غدا ومعنى الثبوت اتصافه به مع قطع النظر عن التقييد باحد الازمنة ولذا لم يقصد به الاستمرار **قوله** واللازم اعم

جواب سوال وهو ان التعريف لا يكون جامعا لانه خرج عنه رحيم لان الماخوذ في الحد الفعل اللازم والرحيم من الرحم وهو متعد اذ الرحم لا يكون الا على الغير **فاجاب** بقوله واللازم اعم الخ ولذا قالوا ان فعيلا من فعل بالفتح صيغة المبالغة كقدير ونصير ومن فعل بضم صفة مشبهة **قوله** اي صار الرحم **جواب سوال** وهو ان الصفة المشبهة موضوع لمن قام به بمعنى الثبوت وههنا بمعنى الحدوث اذ بالنقل من الحركة الى الحركة لا يتبدل الحدوث **فاجاب** بقوله اي صار الرحم طبيعة له **قوله** وصيغتها اي الصيغة المختصة فلا يرد ما في التسهيل من ان الصفة المشبهة من غير الثلاثي المجرد يجي على وزن اسم الفاعل نحو منصرف اذا كان بمعنى ذات صالح الانصراف بمعنى ذات الانصراف بالفعل وانما لا يرد لانها مشتركة بينهما **قوله** والمراد بكونه بمعنى الثبوت

جواب سوال وهو ان التعريف لا يكون مانعا لصدقه على ضامر وطالق لانهما بمعنى الثبوت لان معنى ضامر شخص لاغر اي الذي خلق على الضمور ابتداء وطالق زنی که پیر گردد بیشوهر ولا يخفى ان هذا السوال وارد على تعريف اسم الفاعل ايضا بان يقال ان تعريفه غير جامع **فاجاب** بقوله والمراد بكونه آه يعني ان ضامرا في الاصل شخص حصل له الضمر بعد السمن واما كونه مخلوقا على الضمر فبالاستعمال وكذا طالق في الاصل موضوع لامرأة مباينة من الزوج واما كونها امرأة بلا زوج فبالاستعمال **قوله** مع اختلاف انواعها **جواب سوال** وهو انه ينبغي ان يقول صيغها بلفظ الجمع لان لها انواعا مختلفة كتقرير الجواب ان قوله صيغة جنس لانه لما اطلق على جزئياته لفظ الانواع علم انها جنس فيتناول القليل والكثير وايضا اشارة الى دفع وهم وهو ان الاختلاف بين صيغة صفة المشبهة وبين صيغة اسم الفاعل فقط من غير الاختلاف في الصيغة بين انواعها فدفع بقوله مع اختلاف **قوله** اسم الفاعل بحذف المضاف وهو اسم **جواب سوال** وهو لا نسلم ان صيغتها مخالفة عن الفاعل الا ترى الى قوله نضر شريف فان قوله شريف صفة مشبهة مع انه وقع فاعل لقوله نضر فلو كان

بينهما مخالفة لم اجتمعا على اسم واحد **فاجاب** بقوله اى اسم الفاعل بحذف المضاف وليس المراد من الفاعل
ما اسند اليه الفعل **فان قيل** ان هذا المركب اى اسم الفاعل علم لان الاوزان اذا اريد بها الفنها
ولم يرد بها معينها كانت اعلاما للموزونات وحذف شطر العلم لا يجوز من غير الترخيم **قلنا** سلمنا انه
علم لكن علم الجنس وامتناع الحذف من علم الشخص **قوله** اولصيغة الفاعل يعنى ليس المراد من الفاعل ما
اسند اليه الفعل بل المراد منه لفظه **فان قيل** ان الاوزان اذا اريد بها الفنها كانت اعلاما ودخول
اللام على العلم لا يجوز مطلقا سواء كان علم شخص او جنس **قلنا** اللام فى قوله الفاعل زائدة فلا يكون
للتعريف والممتنع دخول لام التعريف على العلم **قوله** اى كائنة على قدره انما زاد قوله كائنة لبيان
المتعلق وانما اول الحسب بالقدر لان الحسب قد يكون بمعنى الشرافة كما فى قول القائل لنا النسب والحسب وهو
غير مراد ههنا فلذا اول بالقدر ثم يرد عليه ان فى اسم الفاعل ايضا يجب السماع فدفع بقوله لا يتجاوزه
يعنى سلمنا ان فى اسم الفاعل ايضا سماع لكن وجب التجاوز فيه عن موضع السماع بخلاف الصفة المشبهة
قوله فالظرف منصوب فيه اشارة الى الرد على صاحب الغاية حيث قال ان قوله مخالفة خبر لقوله وصيغتها
وقوله على حسب خبر بعد خبر فرد الشارح عليه ان تخصيص هذا القول بالخبر غير مستقيم لانه كما يصلح
الخبرية كذلك يصلح الحال او الصفة لمصدر محذوف **قوله** اى مخالفة كائنة يعنى ان قوله على
حسب صفة مصدر هو المخالفة باعتبار التعلق وهو كائنة **قوله** وعن مخالفتها **جواب سوال**
ظاهر **قوله** ولكون عملها لمشابهتها اى الصفة اياه اى اسم الفاعل فيما ذكر من انها تثنى وتجمع
وتذكر وتؤنث كذا قال عصام الدين والمراد مما ذكر الاعتماد على صاحبها كذا قال عبد الرحمن **فان قيل**
ان عمل الصفة باعتبار مشابهة الفعل كما قال المصنف ويعمل عمل فعلها مطلقا لا لمشابهة اسم الفاعل
قلنا لا نسلم ان عملها لمشابهة الفعل اذ لا مشابهتها بالفعل لانها بمعنى الثبوت والفعل بمعنى الحدوث
فلا محالة يكون عملها لمشابهة اسم الفاعل لاشتراكهما فى التثنية والجمع والتذكير والتانيث او
بكون كل منهما قيام الفاعل وما قال المصنف انها تعمل عمل الفعل ليس المراد ان عملها لمشابهة الفعل بل
فيه اشارة الى ان عملها مقتصر على الفاعل ولا يتجاوز الى المفعول كفعلها مقتصر على الفاعل لانه لازمى
قوله وشديد **فان قيل** صيغة شديد لا يكون مخالفة لصيغة اسم الفاعل كما سبق فى نحو عليم من انه
صفة مشبهة وصيغة مبالغة معا **قلنا** مبنى هذا الكلام على عدم كون صيغة المبالغة داخلة فى اسم
الفاعل **قوله** من غير اشتراط زمان **جواب سوال** وهو ان قوله مطلقا راجع الى الامرين اعنى
الزمان والاعتماد مع ان الاطلاق عن الاعتماد غير صحيح **فاجاب** بقوله من غير اشتراط الزمان
فان قيل ان قوله مطلقا يدل على العموم فاخذ احد الامرين من العام يفيد الخلل **قلنا** لا نسلم
ان الاطلاق للعموم بل هو للاجمال فاخذ احد الامرين بيان الاجمال وهو لا يفيد الخلل بل يفيد رفع
الاجمال والابهام **قوله** فلا معنى لاشتراطه فيها فان قيل فعلى هذا يلزم مزية الفرع على الاصل وهو اسم الفاعل
وذا يجوز قلنا ان اشتراط الزمان فى اسم الفاعل لعمله فى المفعول ولا عمل فيه ههنا لانها من فعل لازم

وايضا ان الاطلاق عن الزمان فى الصفة المشبهة للضرورة لانها موضوعة للثبوت والزمان يقتضى الحدوث **قوله** الا ان الاعتماد دفع وهم ظاهر قوله ليست بموصول اذ اللام الموصولة لا تدخل الا على اسم الفاعل والمفعول لانها لا تدخل على ما فيه الحدوث واما الصفة المشبهة فلما دل على الثبوت فشابهت الجامد واللام فى الجامد حرفى **قوله** اى جعلنا اقسامًا اقسامًا جواب **سوال** وهو ان التقسيم مصدر وهو لا يضاف الا الى الفاعل والمفعول فهذه الاضافة لا يخلو اما الى المفعول او الى الفاعل والثانى غير صحيح كما هو الظاهر والاول ايضا غير صحيح لان المذكور فيما بعد تقسيم نفس صفة المشبهة لا تقسيم مسائلها سواء كانت المسائل بمعنى الاقسام والاحكام حاصل الجواب ان التقسيم لادنى ملابسة يعنى انه مضاف الى الصفة فى الاصل لكن اضيف الى المسائل لادنى مناسبة يعنى انه مضاف الى الصفة فى الاصل لكن اضيف الى المسائل لادنى مناسبة وهو ان التقسيم سبب لحصول المسائل اى الاقسام فالتقدير اى تقسيم الصفة المحصل للاقسام **ثم يرد** عليه ما الفائدة فى بيان الاقسام **فاجاب** بقوله وبيان حكم كل قسم يعنى المقصود من بيان الاقسام بيان احكامها من الحسن والقبح والامتناع ثم يرد عليه ان للمسئلة معنيان احدهما موضع السوال والاخر ما يبحث عنه فسائل المسائل منه ما السوال والبحث ههنا فاجاب بقوله وليس كل قسم الخ **قوله** متلبسة باللام اشارة الى ان الجار والمجرور خبر يكون باعتبار التعلق قوله او متلبسة باللام كلمة او لمنع الخلو ههنا **فلا يرد** انه جاز ان يكون مفردا ومعرفا باللام جميعا وفى الاقسام الاخرى ليست لمنع الخلو لعدم اجتماع امكان الاجتماع فيها **قوله** حاصلة من ضرب اشارة الى وجه قوله ستة قوله اثنين هما ان يكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها قوله فى الثلثة هى التى ذكرها بقوله معمولها اما مضاف اه **قوله** اى معمول الصفة المشبهة اشارة الى ان اللام بدل من المضاف اليه قوله ثم صارت ثمانية الخ جملة مستانفة وقعت فى جواب سوال السائل كان السائل قال كم صارت الاقسام فقال صارت ثمانية عشر قوله حاصلة من ضرب الخ اشارة الى وجه قوله ثمانية عشر قوله اقسام ثلثة اى مرفوع ومنصوب ومجرور قوله التى للمعمول من حيث الاعراب دفع وهم وهو ان يكون المراد من الاقسام الثلاثة التى هى المضاف او باللام او مجردة عنهما قوله اى فاعلية اشارة الى ان اللام بدل من المضاف اليه **قوله** اى تشبيه معمول الصفة ايضا اشارة الى ان اللام بدل من المضاف اليه قوله فى المعمول المعرفة لما كانت المعرفة صفة تقتضى الموصوف زاد قوله فى المعمول **قوله** اى جعل دفع وهم وهو كما ان للمعمول مشابه بالمفعول كذلك مشابه بالتميز والحال انه خلاف المراد بل المراد ان المعمول نفس التميز لا انه مشابه به فدفع بقوله اى جعل الخ اى الذى فيه دخل للتشبيه وانما كان النصب على التشبيه لانه ليس عين المفعول به لان الصفة غير متعد ووجه التشبيه بالمفعول هذا انهم لما شبهوا هذه الصفة باسم الفاعل شبهوا معمولها بمفعول اسم الفاعل كما ان الجر فى نحو الضارب الرجل مشبه بالجر فى نحو الحسن الوجه لما مر فى المجرورات كذا قال صاحب الغاية وايضا وجه التشبيه به انهم لما قصدوا التخفيف فى الصفة بالاضافة ولا يمكن اضافتها الى الفاعل اذ يلزم اضافة الشئ الى النفس لان الصفة عين الفاعل نحو ليث اسد واما الاضافة البيانية فهى فيما يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه شبهوا مرفوعها بالمفعول فنصبوه

اولا يكون مفعولا ليصح الاضافة ليلان المفعول غير الصفة وجعلوا الصفة في اللفظ لغيره واضمر وفيها
الضمير اذا كانت في اللفظ جارية على غير المعمول سواء كان الاجزاء من حيث الخبر او النعت او الحال وفي المعنى
دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يحسن بحسن وجهه او لا بل
لازم المذكور نحو زيد غليظ الشفتين فان غلظ شفتين ليس غلظ زيد لكن اللازم مع غلظ الشفتين القبح
فلا شك ان قبح الشفة يكون قبح زيد فان لم تجر في اللفظ على غير المعمول نحو زيد وجهه حسن بتقديم او
جرت عليه لكنها لم تدل على صفة للمعمول في نفس غير المعمول لم يجز استتار ضمير الموصوف وهو زيد مثلا في
الصفة فزيد ابيض الثور قبيح كذا قال صاحب التكملة فقوله وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه يحتمل المعنيين
احدهما ان يكون المعنى دالة على صفة له اي للمعمول في نفسه اي الصفة كائنة في نفس غير المعمول نحو زيد حسن الوجه
فانه يدل على صفة هي الحسن للمعمول وهو الوجه وهو اي الحسن كائن في غير المعمول وهو زيد وكذا للمعنى زيد
غليظ الشفتين والثاني ان يكون المعنى دالة على صفة له اي للمعمول الذي كائن ذلك المعمول في نفس
غير المعمول نحو زيد حسن الوجه فان الحسن يدل على صفة وهو الحسن للمعمول وهو الوجه وهو كائن في نفس
المعمول وداخل فيه وهو زيد وكذا في زيد غليظ الخ بخلاف زيد ابيض الثور فان الابيض لم يدل على
صفة للمعمول الذي كان في غير المعمول وهو زيد بل انما يدل على صفة وهي البياض للمعمول وهو الثور وصفة
الثور ليس بكائنة في نفس غير المعمول وهو زيد وكذا عين الثور ليس بكائن في زيد فاحفظه فانه دقيق

قوله في المعمول النكرة **اعلم** ان قوله حسن اذا كان منصوبا على التميز يكون معناه زيد حسن من
حيث الوجه واذا كان منصوبا على المفعولية معناه ايضا كذلك فلا فرق بينهما في المعنى **قوله**
في الجميع اي في المعرفة والنكرة **قوله** والاولى التفصيل وهو ما قال المص رح بان المعمول اذا كان معرفة
فنصبه على التشبيه بالمفعول وان كان نكرة فنصبه على التميز وانما لم ينصب على التميز فيهما لان التميز لا يكون
الا نكرة وانما ينصب على التشبيه بالمفعول فيهما لان التشبيه بالمفعول ضروري وخلاف الاصل فيتقدر بقدر الضرورة فلذا قال الشيخ
الرضي والاولى التفصيل **قوله** اي مفصل **جواب سوال** وهو ان قوله وتفصيلها مبتدأ وقوله حسن وجه
خبره ولا يصح حمل هذا الخبر على التفصيل لانه نسبة بين المفصل والمفصل وقوله حسن وجه طرف النسبة
وحمل الطرف على النسبة لا يجوز لان الطرف من الذوات والنسبة من الاعراض **فاجاب** بان حاصله
ان المصدر بمعنى اسم المفعول ثم يرد عليه ان تفصيل الاقسام قد مر سابقا بقوله بقوله صار ثمانية عشر
قسما **فاجاب بقوله** في ضمن امثلة يعني ان المذكور سابقا نفس الاحكام وههنا في ضمن امثلة ثم
يرد عليه ان خبرية قوله حسن وجه ثلثة لقوله وتفصيلها لا يصح من جهة اخرى وهو ان الخبر لما وقع جملة لا بد فيه من
عائد ولا عائد ههنا الى المبتدأ **فاجاب** بقوله قولنا يعني ان الخبر ليس بجملة بل هو مفرد وهو قوله قولنا وقوله
حسن وجه مقولة القول والمقولة ليست الا جملة لعدم اتمام المقولة بدون الجملة فان قيل ان الخبر لما كان قوله قولنا انه
ليس الا مصدر فيصح حمله على التفصيل فلا حاجة الى التفصيل **قلنا** المراد من القول هو المقول ههنا ليصح التاويل
تفسيره بقوله حسن وجه لانه مقول القول لا القول المصدري **قوله** بتنوين الصفة الخ اشارة الى

الی بیان اقسام ثلثة فی هذا التركيب **قوله** فهذا التركيب **جواب سوال** وهو لا یصح حمل ثلثة علی
حسن وجه لانه اما مرفوع او منصوب او مجرور ولا یتصور الاجتماع فکیف یکون ثلثة **فاجاب** المراد
هذا التركيب وهذا النقش مع قطع النظر عن الحركة ولیس مراد الشارح ان ثلثة خبر مبتدا محذوف کما قال
الفاضل الهندی لانه علی هذا لا یصح ان یکون حسن وجه مقول القول لکونه مفردا والمقول لا یکون الا جملة
قوله ای ثلثة امثلة جواب سوال وهو ان قوله ثلثة من الاعداد وهی تقتضی التمیز ولا تمیز فاجاب بقوله ای ثلثة امثلة
ثم یرد علیه ان المثال لایضاح الممثل وهو یتضح بواحد فما الحاجة الی الثلثة فاجاب بقوله ذکرها لتوضیح الاقسام اکثرة الامثلة
بحسب کثرة الممثلات قوله باعتبارات الباء للسببية دلیل لکثرة الاقسام قوله وکذلك ای مثل جواب سوال وهو ان
قوله کذلك مبتدا والحال ان الجار والمجرور لا یصلح للابتداء فاجاب بقوله ای مثل یعنی ان الکاف بمعنی المثل فیصح جعله
مبتدأ ثم یرد علیه ان ذلك من اسماء الاشارات للمفردة والحال ان حسن وجه ثلثة امثلة فلا یثبت المطابقة بین
اسم الاشارة والمشار الیه فاجاب بقوله هذا التركيب یعنی ان الاشارة الی التركيب وهو مفرد ثم یرد علیه ان التشبیه
حسن الوجه بحسن وجه لا یصح لان المعمول فی الاول مع اللام وفی الثانی مضاف فاجاب بقوله فی کونه امثلة
ثلثة اعلم ان الکاف فی کذلك اسمی لذا فسره بقوله ای مثل هذا التركيب خبر حسن الوجه والجملة معطوفة علی
الجملة السابقة وحسن وجه معطوف علی حسن الوجه خبر بعد خبر وکذلك الحسن وجه والحسن الوجه والحسن وجه
خبر قوله کذلك الاتية ترك العاطف فیما بین هذه الثلثة وغیر الاسلوب لنکتة التی ذکرها الشارح
والمعنی وکل الاقسام مفصل قولنا حسن وجه ثلثة وقولنا وکذلك یعنی ان هذین القولین مشتمل علی تفصیل
الاقسام فی ضمن الامثلة وانما قال ذلك لان تفصیلها فی نفسها قد علم مما سبق فما حاصل ترکیب المتن هنا موافق النحو
قوله حسن وجه قال الشارح فی الحاشیة ومنه ان صورة الخطیة فی معمول الصفة فی حسن وجه لا یحتمل الا الوجهین وهما الرفع والجر
ولا یصح النصب فیه لان النصب انما یکون باثبات الالف قلنا لو کتب رسم الخط بالالف لا یذهب الذهن الی
الوجهین الاخرین کما فی قوله مفرد فی تعریف الکلمة او انه نظر الی مذهب المتقدمین لانه غیر لازم
عندهم **قوله** بادخال اللام علی الصفة اشارة الی انه نوع اخر لان فی السابق الصفة مجردة عن اللام
قوله وانما غیر الاسلوب جواب سوال ظاهر **فان قیل** ای حرف یقدر فی اضافة حسن الوجه مثلا
قلنا تقدیر الحرف فی الاضافة المعنویة واما الجر فی اللفظی فیجوز علی ما فیه الحرف او نقول ان المقدر
فیه حرف من نحو خاتم فضة لان الحسن هو الوجه او حرف الجر غیر منحصر فی الاضافة اللفظیة کما فی
المجرورات کذا قال صاحب الغایة **قوله** فی اول التقسیم وهو قوله وتقسیم مسائلها ان تکون الصفة الخ
قوله وجودی لان معناه ان اللام موجودة فیها والثانی عدمی لان معناه ان اللام لیست
موجودة فیها قوله بخلاف الاقسام فیکون الاول اشرف من الثانی **قوله** اثنان منها ممتنعان
قال مولانا عصام الدین رح ان المتبادر من هذین القسمین ان یکون متفقا علیهما بقرینة المقابلة
بقوله واختلف فی حسن وجهه مع ان الفراء خالف فیه لانه قد سبق فی بحث الاضافة
وامتنع الضارب زید خلافا للفراء او یزعم ان الفراء او یزعم ان الاضافة مقدم علی اللام اقول الزعم ههنا لا یجری لان اصله

الحسن وجهه بالرفع فاللام موجود قبل الاضافة **قوله** احدهما ان يكون الصفة باللام قال مولانا عصام الدين هذا يصدق على قولنا الزيدان الحسنان وجهيهما مع انه لا يتحقق فيه وهو عند التحقيق فينبغي ان يكون من قبيل حسن وجهه اقول المراد من الصفة الصفة المفردة بدليل ان جميع الامثلة من المفردة واما المثنى نحو الزيدان الحسنا وجهيهما والجمع نحو الزيدون الحسنو وجوههم فمن قبيل ما اختلف فيه كما في حسن وجهه كما يجيء وانما اختلف في المثنى والجمع لوجود التخفيف فيه في الجملة وهو بحذف النون ومن لم يجوز قاسه على المفرد **قوله** احدهما ان يكون الصفة باللام دفع وهم وهو ان يكون المراد من مثل الحسن وجهه ما هو مثله في الوزن فلا يتناول مثل صعب وجهه او شديد وجه والضا خرج الحسن وجهه او شديدا وجهه والضا خرج عنه الحسن وجهه لانه مضاف اليه لفظ المثل والمضاف اليه خارج من الكلام فاجاب بقوله احدهما ان يكون الصفة باللام ولا شك ان هذا المعنى صادق على الحسن وجهه وكذا لا يرد الاول **قوله** الى ضمير الموصوف اى ضمير راجع الى الموصوف للصفة المشبهة **قوله** بواسطة جواب سوال وهو انه خرج عنه نحو الحسن وجهه غلامه مع انه ممتنع ايضا فاجاب بقوله بواسطة اى بين المعمول وضمير الموصوف **قوله** مثل الحسن الوجه اصله الحسن وجهه فان قلت لا خفة في هذا التركيب لانه وان حذف الضمير منها لكن اورد فيه لام التعريف قلنا حرف الساكن اخف من المتحرك كما مر في المجرورات **قوله** او بحذفهما معا كما في الحسن الوجه **قوله** لخفة فيه بواحد اذ التنوين لم يكن في الصفة بسبب اللام والضمير في وجهه باق لم يحذف يعني بواحد من هذه الامور المذكورة وهي حذف التنوين او حذف الضمير من فاعل الصفة او حذفه مما اضيف اليه الفاعل كما في صورة الواسطة او بحذفهما معا لعدم حذف الضمير في هذا القسم وسقوط التنوين بسبب اللام **قوله** عكس المعهود لان المعهود هو اضافة النكرة الى المعرفة دون العكس وانما قال في صورة التشبيه ولم يقل لكنها عكس المعهود لانها بحسب الحقيقة والمعنى تفيد التخفيف **قوله** من الاضافة اى اضافة معنوية فان المعهود فيها اضافة النكرة الى المعرفة واضافة النكرة الى النكرة يفيد التعريف او التخصيص لا اضافة المعرفة الى النكرة اذ لا يفيد شيئا منها وكذا الاضافة اللفظية لانها فرعها فلا يخالفها من كل وجه كذا قال صاحب التكملة يعني في اضافة المعرفة الى النكرة في اضافة لفظية كانت مخالفة من الاصل وهو اضافة معنوية فلو خولف في هذا الحكم ايضا كانت مخالفتها من كل وجه **قوله** في صورة كانت الصفة دفع وهم وهو ان المراد بالمثل هو الوزن فعلى هذا خرج نحو صعب وجهه او شديد وجهه وايضا ان قوله حسن وجهه مضاف اليه المثل والمضاف اليه خارج من الكلام فالعبارة لا يتناوله فاجاب بقوله في صورة آه **قوله** ان يبلغ اى اذا كان ارتكاب القوم للاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحالات يبلغ الاضافة نهاية آه. **قوله** ولا يتعرض لاعظمها وهو الضمير وانما كان الضمير اعظم لانه اسم والتنوين حرف وايضا الضمير لمعنا متحرك والتنوين ساكن قوله في الجملة لا وجه له هذا القول كما ترى اقول لعل هذا سهو من الكاتب قوله من الاقسام الثمانية عشر جواب [illegible] قوله والباقي من الاقسام [illegible] اللازمة الاضافة فيقتضي المضاف اليه [illegible]

فاجاب بقوله من الاقسام الخ **قوله** منها اى من تلك البواقى جواب سوال وهو ان قوله ما كان مثلا وقوله احسن حسن والجملة
خبر عن قوله والبواقى والحال ان الجملة اذا وقعت خبر المبتدأ فلا بد من عائد ولا عائد ههنا فاجاب بقوله منها **قوله**
الحسن الوجه **فان قيل** يلزم فى الحسن الوجه بالجر تعدد الفاعل لانه من قبيل اضافة الفاعل وفيه
ضمير ايضا بدليل قوله متى رفعت بها فلا ضمير فيها والا ففيها ضمير للموصوف **قلنا** الفاعل بعد الاضافة
خرج عن كونه فاعلا لفظا لكنه فاعل معنى وباعتبار المعنى اى باعتبار جعله مرفوعا ليس فيه ضمير
فان قيل انه يتبعه تابعه بعد الاضافة بالرفع ايضا وهذا يوجب اعتبار فاعلية الوجه يعنى
لو ذكر لهذا المضاف اليه تابع كالمعطوف يجوز رفع التابع حملا على محل المضاف ولو خرج من الفاعلية
لم جاز الرفع فى التابع بان يقال الحسن الوجه واليد برفع اليد **قلنا** الحمل على المحل باعتبار المعنى و
بهذا الاعتبار فاعل **قوله** والحسن وجها والجر فيه ممتنع للزوم اضافة المعرفة الى النكرة **قوله**
برفعه لانه متى رفعت لا ضمير فى الصفة فبقى ضمير الواحد فى المعمول **قوله** بقدر الحاجة لان قدر
الحاجة ان يحصل ربط الصفة بالموصوف والربط يكفيه بضمير واحد فاتيان ضمير اخر للربط زيادة
على قدر الحاجة **قوله** لاشتماله على ضميرين اليه لان الضمير فيه ليس الا للربط وهو يحصل بواحد بدليل
جواز الحسن الوجه بالجر والحسن وجهه بالرفع لوجود ضمير واحد فيه واذا حصل الربط باحدهما
فالثانى زائد **فان قيل** هذا منقوض بقولهم زيد حسن ضربه من ضرب ابيه فى داره فانه
مشتمل على الضميرين مع انهم قالوا انه احسن **قلنا** للزيادات يكون الضمير الثانى للربط ايضا وههنا
ليس كذلك لان الغرض من احدهما الربط ومن الاخر تعيين المضاف اعنى الاب والدار **قوله**
لعدم الرابط **فان قيل** فليكن اللام رابطا كما فى نعم الرجل زيد **قلنا** لا يكون اللام فى الحسن
الوجه رابطة لان ابدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين كما فى الرضى
بخلاف نعم الرجل لان اللام فيه رابطة ابتداء وليس بدلا من الضمير وايضا ان اللام يسمى
بالرابط المعنوى والمقصود ههنا ربط لفظى ولذا قال الشارح لعدم الرابط بالموصوف لفظا اذ تقييد
عدم الرابط باللفظى يشعر بوجود رابط معنوى **قوله** غير ظاهر فى الصفة لاستتاره **قوله** مثل ظهوره فى العوامل الا
قوله ولما كان وجود الضمير جواب سوال وهو ان المقصود بيان صفة مشبهة واقسامها وهو حاصل بما سبق فما الاشتغال بقوله ومتى رفعت
الخ اشتغال بما لا يعنى فاجاب بقوله ولما كان الخ يعنى انه من متعلقات ما سبق فلا يكون الاشتغال به اشتغالا بما لا يعنى **قوله**
لان معمولها فاعل قال عصام الدين فيه بحث لانه يجوز ان يكون للمجرور والمنصوب فلا يلزم تعدد الفاعل اجيب على التقدير بانه وجه لدفعه عن
الفاعلية فلو كان فيها ضمير يكون فاعلا بعد جواز استتار الفاعل فيلزم تعدد الفاعل فما قال عصام الدين فهو خلاف التبادر قوله فهى كالفعل الفاء
للتعليل اى لان الصفة المشبهة كالفعل سواء اذا رفع بها ظاهرا لا يكون فيه ضمير فكذا هذه قوله فيكون نتيجة اى فيجب ان تكون الصفة
المشبهة كالفعل فى انها لا تثنى ولا تجمع قوله ليكون فاعلا لها لان الفاعل لما انجر بالاضافة او انتصب من حيثية كونه فاعلا لم يكن فيها ضمير ليكون فاعلا لها قوله
وتثنى الاسناد الصفة الى الضمير بخلاف ما اذا رفعت لانه مسند الى الظاهر **قوله** واسما الفاعل والمفعول اصله اسمان سقط
النون للاضافة قوله اى اسم الفاعل اشارة الى ان تثنية تعلق بكل واحد من الفاعل والمفعول الذى هو فرد

اسم التفضيل

من التثنية **قوله** لاشتقاقه من الفعل جواب سوال وهو ان اسم المفعول لا يكون الا من الفعل المتعدي فكيف يصح قوله غير المتعدي فاجاب بقوله لاشتقاقه الخ **قوله** اي فيما ذكر لان جعل هذه الصيغ في الصفة المشبهة انما هي لمشابهتها باسم الفاعل فجوازها فيه اولى فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يثبت هذه الاقسام في اسم الفاعل للمتعدي ايضا فاجاب الشارح بقوله واذا كانا متحدين الخ **قوله** فيما ذكر جواب سوال وهو ان قوله ذلك من الاسماء الاشارة للمفردة والاقسام متعدد فلا يثبت المطابقة فاجاب انه راجع الى الذي وهو مفرد ثم يرد عليه ان المذكور سابقا الكتاب فاجاب بقوله من الاقسام الخ **قوله** فيرفعان الفاعل سواء كان بمعنى الماضي او المضارع او الاستمرار او الاطلاق لان رافعا للفاعل لا يحتاج الى الزمان **قوله** للنسب اي اسم منسوب لانه ايضا مشابه باسم الفاعل **قوله** اي اسم مشتق وفائدة اخذ الاسم من كلمة ما مذكورة سابقا غير مرة لكن لو قال ما اي اسم اشتق لم يلزم تكرار قوله اشتق المجيب عنه انما قيل كذلك لئلا يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بالشرح كما في اللمعات **قوله** اي حدث اي دال على حدث باقامة المدلول مقام الدال وهو المصدر ولم يفسر بالفعل المصطلح لان الاشتقاق من المصدر عند البصريين ولرعاية المطابقة بما سبق **قوله** قام به الفعل او وقع عليه يعني اتصاف الموصوف على من قام او لمن وقع لقصد التعميم ولقصد شموله للقسمين له **قوله** في ذلك الفعل لان الفعل مذكور من التعريف وهو المشتق منه لانه المذكور هنا فعلى قول الشارح لا يرد نحو فاضل وزائد وغالب لعدم دلالتها على الزيادة في الفضل والزيادة والغلبة اي على اصل الفعل بل هذه الاسماء تدل على نفس الفعل وهو الفضل والزيادة والغلبة وزاد لفظ الاصل احترازا عما يدل على الزيادة في وصف الفعل كالصفة المشبهة الدالة على دوام الفعل وعندي انه لا حاجة الى اعتبار هذا القيد اي اصل ذلك الفعل لان اللام في الموصوف صلة الوضع كما مر والصيغ المذكورة موضوعة للزيادة مطلقا لا للزيادة على غيره وان افادتها في بعض التراكيب نحو زيد فاضل على عمرو وزائد وغالب عليه وانما اختار الموصوف على متصف مع انه مختار سائر النحاة لاشعاره بالاتصاف بالزيادة في نفس الامر ولا يلزم ذلك في اسم التفضيل كما مر في قوله زيد اعلم من الجدار وافقه من الحمار فالزيادة ههنا بحسب الفرض لا في نفس الامر كما قال الشارح في بحث الجمع **قوله** والباء في قوله الخ جملة مستانفة وقعت في جواب سؤال السائل وهو ان قوله بزيادة ظرف وهو على قسمين لغو ومستقر فقال السائل انه من ايهما قوله اي الذات متصفة اشارة الى حاصل المعنى يعني ان قوله بزيادة مفعول به بواسطة حرف الجر لقوله لموصوف على تقدير انه ظرف لغو قوله او ظرف مستقر فعلى هذا قوله موصوف مقطوع عن المفعول بالواسطة لعدم تعلق الغرض بالمفعول كما يدل عليه قوله اي متلبس بتلك الزيادة او ليس مقطوعا بل مقدر مفعوله اي الموصوف به الخ بالفعل وانما سمي باللغو للغوه واسقاطه عن التقدير وسمي بالمستقر لقرار الظرف في موضع المتعلق **قوله** فقوله ما اشتق الخ جواب سوال وهو ان في كل تعريف لابد من الجنس والفصل فما هما ههنا فاجاب بقوله فقوله ما اشتق **قوله** ذات مبهمة وذلك لان مفهوم شيء وذات له قيام

ومفهوم مقام موضع فيه القيام لا شئ فيه القيام كذا ذكره السيد فی حواشی المطول والحاصل ان الابهام فی اسم
الفاعل والمفعول فی النوع لان مضروب مثلا لا يعلم من انه الفرس او الرجل وغيرهما بخلاف اسم
الظرف لانه لا ابهام فی نوعه بل فی افراده قال العصام لحاجة فی الاخراج الی حمل الموصوف علی ذلك لان
تلك الاسماء لم توضع لمكان او زمان او الة موصوف بها بل لمكان او زمان او الة مضاف اليها يقال مكان
الضرب او زمانه او الة الضرب يعنی ان الذات فی اسم المفعول موصوف الا معنی قائم ذات قام به الفعل الفعل
فقوله ذات موصوف وقوله قام صفة ومعنی قوله مقام مكان القيام باضافة المكان الی القيام اجيب
انه قوله منقوض باسم تفضيل الذی جاء للمفعول موضع الموصوف بمعنی ما وقع عليه كذلك تلك الاسماء
موضوعة لموصوف بمعنی ما وقع به الفعل فقوله ما موصوف وقوله وقع فيه صفة وهكذا **قوله**
يخرج اسم الفاعل اما لعدم دلالتها علی الزيادة نحو ضارب ومضروب او لعدم دلالتها علی الزيادة
علی الغير كصيغ المبالغة او لعدم دلالتها علی الزيادة فی ذلك الفعل كفاضل وطائل او لعدم دلالتها
علی الزيادة فی اصل الفعل بل فی صفتها كصفة المشبهة الدالة علی الدوام والاستمرار **قوله** من حيث صيغته جواب
سوالين احدهما ان حمل قوله افعل لا يصح علی قوله هو اذ يلزم حمل الاخص علی الاعم لان اسم التفضيل لا
يختص بافعل لانه كما جاء افعل كذلك جاء اعلم والقمر واضرب والثانی ان تعريف اسم التفضيل
قد مر بقوله هو ما اشتق من فعل الخ فلا حاجة الی قوله وهو افعل فاجاب بقوله من حيث صيغته ای من
حيث الهيئة لانها عبارة عن الهيئة من غيرها ذا المادة ولا شك ان هيئة افعل غير مختص بافعل لانها
كما توجد فی افعل كذلك توجد فی اعلم والقمر فلا يلزم حمل الاخص علی الاعم واما الجواب عن الثانی ان
التعريف السابق للماهية وههنا من حيث الصيغة واللفظ فلا يرد عدم الاحتياج **قوله** وفعلی للمؤنث
وانما تعرض لصيغة المؤنث ولم يتعرض فی اسم الفاعل والمفعول دفعا لتوهم استواء المذكر والمؤنث فی افعل
مطلقا ای سواء استعمل باللام او الاضافة او بكلمة من كما ثبت الاستواء فی اسم الفاعل والمفعول
لكن المفارقة بالتاء **قوله** وانكان بحسب الاصل **جواب سوال** وهو لا نسلم ان اسم التفضيل يجیء
علی وزن افعل لانه منقوض بخير وشر لانهما اسما التفضيل وليسا افعل فاجاب بقوله لكونهما ما كان بحسب الاصل
فيدخل فيه خير وشر لكونهما فی الاصل اخير واشر فحذفت الهمزة ونقل فتح الياء والراء الی الخاء والشين وادغم الراء فی الراء وانما
فيهما لانهما كثير الاستعمال اذ ليس فی الدنيا الا الخير او الشر فالتخفيف واجب فيهما فان قيل لو كانا اسم تفضيل
ينبغی ان يوتی صيغة للمؤنث منهما ولم يوجد قلنا ان صيغة المؤنث مستغنی عنه باستعمالهما بكلمة من المستوی
فيها المذكر والمؤنث يعنی انهما لا يستعملان باللام والاضافة بل بمن فقط **قوله** من حدث
قدره بقرينة التعريف فلا يبنی من اسم جامد لعدم الحدث فيه ونحو احنك الشاتين وابل الناس
شاذ كذا قال صاحب التكملة قوله احنك الشاتين يعنی اكلهما من الحنك ای اصل فكه الا علی مثل فی
كثرة الاكل قوله وابل الناس يعنی اشد الناس تالفا فی رعی الابل واعلمهم بالرعی مثل يذهب به
فی المعرفة بمصالح الابل كذا فی شرح ابيات المفصل ولكن لا يبنی من فعل لازم النفی نحو ما نبس بكلمة

ای ما تكلم بكلمة اصله نَبَسَ يَنبِسُ نَبْسًا ای تكلم فاسرع ثم لزم النفی معه الاستعمال فيقال ما نبس وانما لا يبنى منه لعدم المصدر له من حيث لزوم النفی لان النافی والمنفی جميعا لا يشتق من شئ واحد قال عصام الدين ينبغی ان يقال ان يكون الحدث مما يقبل الزيادة والنقصان والا لا يبنی اسم التفضيل منه فلا يقال الشمس اغرب واطلع اليوم **اجيب** عنه انه مستغنی عنه بقوله بزيادة علی غيره فان الزيادة انما تتصور فيما يقبلها **قوله** لا رباعی دفع وهم وهو ان يتوهم ان قوله ثلاثی قيد اتفاقی فدفع انه احترازی **قوله** علی ثلثة حروف من غير الهمزة لانه متعين لا يحتمل غير الهمزة **قوله** اذ يكون تمام حروف ثلاثی مثلا اذا قيل احرج بالحاء والراء والجيم لا يعلم انه مشتق من دحرج وحروفه لبعض حروف دحرج او من حرج وحروفه تمام حروف حرج والكل اصول **قوله** او يكون بالنصب عطف علی يكون فی ان يكون يعنی يحتمل ان يكون الحروف الثلاثة لبعض حروف المزيد فيه ثلاثيا كان او رباعيا اما البعض اصوله وبعض زوائده او بعضا من الاصول وبعض من الزوائد مثلا اذا قيل اخرج بالخاء والراء والجيم لا يعلم انه مشتق من خرج وحروفه تمام حروف خرج او من استخرج وحروفه لبعض حروف استخرج والكل اصول واذا قيل اسخر بالخاء والراء لا يعلم انه مشتق من سخر وحروفه تمام حروف سخر والكل اصول او مشتق من استخرج وحروفه بعضه اصل وبعضه زائد **قوله** ليس بلون صفة ثلاثی فلذا قال ای من ثلاثی مجرد ليس بلون قوله ظاهر فائدة هذا القيد يظهر لك فلا تغفل **قوله** وهذا التعليل انما الخ اشارة الی الاعتراض قوله وهكذا الك اشارة الی جوابه **قوله** فان الافضل لفظ التعليل طرق المثال من المثل **قوله** بان يراد ان يكون **جواب سوال** وهو ان الضمير فی قوله ان يقصد راجع الی اسم التفضيل والحال انه لا يبنی من الغير فاجاب بقوله بان يراد الخ يعنی ان الضمير فی ان يقصد راجع الی الزيادة لا الی اسم التفضيل **قوله** باشد ونحوه كاكثر واحسن واقبح مما كان مناسبا له **قوله** ولكنهم حكموا بشذوذه **جواب سوال** وهو فليكن مثلهما بلا فرق فاجاب بقوله ولكنهم الخ يعنی لو كان احمق مثلهما فينبغی ان يبنی اسم التفضيل منه قياسا كما بنی منهما قياسا مع انهم حكموا بشذوذه فعلم انه ليس مثلهما قوله ابن هبنقة **فان قيل** الصواب اسقاط لا بن ای هبنقة كما فی المفصل وشرح التسهيل والحواشی الهندية والقاموس والصحاح وشمس العلوم **اجيب** عنه انه سهو من الكاتب فی الجمع علم شخص والهبنق كهنبل وزنا ومعناهما الاحمق القصير ای قليل العقل وقصير من حيث القامة وهبنقة لقب يزيد بن مروان القيسی يضرب المثل به فی كثرة الحمق **قوله** من تعليق خرزات بالفارسية خرمهره ای كنجكه دشكن ولذا يقال لهبنقة ذو الودعات فان الودع بالحركات خرزة بيضاء ويخرج من البحر تعلق فی عنق الصبيان لدفع العين ای لدفع النظر **قوله** والجواب مبتدأ وخبره قوله ففيه شائبة الخ **اعلم** ان هذا الجواب من الشارح الهندی رح ونقله الشارح للرد عليه بقوله ففيه شائبة الخ ثم يرد عليه ان نسبة الحمق الی الجواب لا يصح لان الحماقة لذوی العقول والجواب ليس منهم فاجاب صاحب التكملة عنه بقوله ای فی الجواب المذكور شائبة حمق صاحبه

ای من ذوی العقول ١٢ م

ولاشك ان صاحبها منهم ثم يرد ايضًا ان دخول الفاء على الخبر انما يصح اذا كان المبتدأ اسم موصولي و
ههنا لم يوجد فلجا صاحب المذكور بقوله والفاء اما زائدة كما هو مذهب الاخفش وعلى تقدير
اما العيني ولما الجواب ففيه شائبة الخ فيكون الفاء جزائية ثم يرد ايضا ان الفاضل الهندي عمدة
والشارح ايضا عمدة فلا يليق نسبة هذا التشنيع من هذا العمدة الى ذلك العمدة فاجاب الصاحب المذكور
بقوله وما ذكره الشارح بيان لعينه المذكور في الهندي بعد هذا الجواب لا تشنيع كما وهم عصام الدين
حاصله ان الجواب وان ذكر الشارح الهندي لكن ليس منه بل حكى عن الغير ولذا قال في اخر
الجواب وفيهما فيه فقول الشارح ففيه شائبة او بيان لقوله وفيه ما فيه **قوله** بهذا الظهور قياسا
فان قيل فليكن عدم قياسية لاجل الحمل على ما فيه الظهور والحمل طريق مشهور عندهم قلنا
نعم ان الحمل طريق عندهم لكن فيما اذا كان المحمول عليه معقول المعنى وههنا ليس كذلك لان الحمل
من الحروب الباطنة حقيقة والعبرة للحقيقة وظهور اثر الحماقة في بعض المواضع من العوارض و
غير معقول المعنى **قوله** ولا يقول به عاقل الظاهر ولم يقل به احد كما في غاية التحقيق الا ان الشارح
قال ذلك مبالغة في سخافة هذا القول **قوله** والشارح الرضي اشارة الى رد التشنيع في الجواب
قوله الواقع في اسم التفضيل اشارة الى ان اضافة القياس الى اسم التفضيل ليس باعتبار الصدور
بل باعتبار الوقوع يعني ان المصدر مضاف الى المفعول لا الى الفاعل وايضا اشارة الى ان اضافة
القياس الى اسم التفضيل ليس باعتبار الامكان فقط بل باعتبار الوقوع ايضا وايضا ان الواقع
بمعنى الكثير وانما ذكره لمقابلة قوله وقد جاء للمفعول لان كلمة قد اذا وقعت في مقابلة القياس
يفيد التقليل مطلقا سواء دخل على الماضي او على المضارع **قوله** واشتقاقه قال صاحب
الغاية قوله وقياسه مبتدأ وخبره محذوف وقوله للفاعل حال فيكون هذه العبارة من باب
ضربي زيدا قائما اي من النوع الذي لزم حذف الخبر فيه اي قياس اسم التفضيل حاصل اذا
كان ثابتا للفاعل ويمكن ان يقول قوله وقياسه مبتدأ وخبره محذوف وقوله للفاعل
متعلق بالخبر المحذوف اي وقياسه مجيئه للفاعل بقرينة قوله وقد جاء للمفعول ثم الشارح
اراد الرد على صاحب الغاية فقدر الخبر بقوله واشتقاقه وانما قدره بقرينة ما سبق في التعريف
فقوله وقياسه مبتدأ المحذوف الخبر لم يقدر مجيئه لان كون مجيئه للفاعل قياسا لا يقتضي
وقوعه كما في مسجد بفتح الجيم ولو قدر لفظ الواقع فقط بان قال وقياسه واقع للفاعل فقط
من غير تقدير الاشتقاق كان المعنى ركيكا لانه لا يعلم ان القياس امكاني او وقوعي وايضا لا
يعلم ان اضافة القياس الى اسم التفضيل باعتبار الصدور او الوقوع ولذا اي لاجل ركاكة
المعنى لم يجعله من قبيل ضربي زيدا قائما بتقدير وقياسه حاصل اذا كان للفاعل **قوله**
لا للمفعول جواب سؤال وهو ان قياس اسم التفضيل كما كان للفاعل كذلك للصفة المشبهة
نحو احسن واكرم كما قال صاحب الغاية وكذلك قال المصنف رح وما كان فيه ضمير وما كان فيه

ضمیر واحد فهو احسن فلا یصح تخصیصه بالفاعل فاجاب بقوله لا للمفعول یعنی ان تخصیص الفاعل بالنسبة الی المفعول لا بالنسبة الی الصفة المشبهة **قوله** فانه لو اشتق بخلاف الالفاظ المشترکة فانها مقصورة علی السماع فالالتباس فیها قلیل قوله علی الاشرف وهو الفاعل لانه عمدة والفعل وهو الاکثر لان الفاعل کما کان للمتعدی کذلک اللازمی بخلاف المفعول **قوله** علی خلاف القیاس فی مواضع قلیلة اذ کلمة قد اذا وقع فی مقابلة القیاس تفید التقلیل مطلقا **قوله** ویستعمل علی احد الوجوه الثلثة **فان قیل** فعلی هذا لا یصح قولهم أخر جمع اخری فانه اسم التفضیل مع انه لا یستعمل بواحد منها وایضا لا یصح قولهم دنیا فانه اسم تفضیل المؤنث ادنی بناء علی وزن فعلی مع انه لا یستعمل بواحد منها وایضا قولهم اخر فانه اسم تفضیل مذکر مع انه لا یستعمل بواحد منها فاجاب صاحب التکملة عنها بقوله انما یستعمل باحد الوجوه اذا لم یکن معدولا نحو اُخَر ولا اسما جامدا نحو دنیا فانه فی الاصل اسم تفضیل معناه بالفارسیة این جهان بسیار دون هست از آخرت ثم جعل علما لهذا الجهان ولا یکون مخرجا عن المعنی التفضیلی نحو اخر بمعنی غیر فان غیر وان کان لازم الاضافة لکن اخر عطف علی قوله لم یکن معدولا لکن قد یکون مبنیا علی الضم اذا کان بعد لا او لیس فکذا اخر قد یکون مبنیا اذا کان بعد لا واما قوله تعالی قولوا للناس حسنا فان حسنا لیس اسم تفضیل مؤنث بل هو مصدر فلا یرد ان حسنا اسم تفضیل ولا یستعمل بواحد منها وانما زاد الشارح رح لفظ الاحد فی قوله احد ثلثة او حید لان اجتماع الکل لا یجوز **فان قیل** ان استعمال احد الوجوه شرط لاسم التفضیل وقوله لم لا یدل علی الشرطیة فاجاب صاحب التکملة عنه بقوله ان قوله علی احد الوجوه حال من الضمیر فی قوله ویستعمل والحال من الشروط **قوله** وهی استعماله دفع وهم وهو ان اشتراط احد الوجوه باعتبار التصور لا باعتبار الذکر فدفع الشارح رح بقوله وهی استعماله یعنی ان الوجوه الثلثة عبارة عن الاستعمالات الثلثة قوله علی سبیل الانفصال الحقیقی وهو عبارة عما لا یجوز فیه اجتماع الکل ولا ارتفاع الکل **قوله** وذکره مع من والاضافة ظاهر **فان قیل** ان قوله ذکره مصدر وهو یدل علی الحدث لا علی الدوام والاستمرار والمقصود دوام وجود المفضل علیه مع من ای لا ینفک عنه والمصدر لا یدل علی ذلک فاجاب صاحب التکملة عنه بقوله ای کونه مذکورا والحال انه اذا عبر عن المصدر بالکون یراد منه الحاصل بالمصدر فیدل علی الدوام **قوله** بتعین المفضل علیه ای المعین متلبس بتعین المفضل علیه **قوله** فعلی هذا لا یکون اللام اشارة الی الرد علی البعض لانهم قالوا ان اللام للعهد الذهنی **قوله** مضافا و من او بدل من احد الوجوه وانما زاد الشارح رح قوله ان یستعمل فان البدل فی حکم تکریر العامل وانما اورد الفاء الدال ای فی قوله [illegible] علی کونه مرتبا علی ما تقدم لکونه تفصیلا له واشارة الی فائدة البدل وهو افادة العلم التفصیلی بعد العلم الاجمالی وزاد الوجوب لیترتب علیه قوله فلا یجوز وزاد کلمة لما لان العطف اذا کان باو فذکر کلمة اما جائز فی المعطوف الیه **قوله** فلا یجوز هذا التفریع علی کلمة او فانها لمانعة الخلو والجمع جمیعا **قوله** الجمع بین اثنین منها جواب **سوال** وهو ان قوله زید الافضل من عمرو جزئی وهو یقتضی الکلی ولا کلی ههنا وایضا ان قوله زید الافضل من عمرو جملة فکیف یکون فاعلا لقوله فلا یجوز لان الفاعل لیس الا مفرد قوله لغو الحصول الغرض وهو تعین المفضل علیه باحدهما ولیس المقام مقام التاکید بان یکون احدهما تاکیدا

للأخر والیض لا یصح التاکید لانه علی نوعین لفظی ومعنوی وههنا لا یستقیم کل واحد منهما **قوله** واما
قوله شعر ولست الخ جواب سوال وهو انه اجتمع فی هذا القول امران **قوله** من فیه لیست تفضیلیة قال الرضی
یجوز ان یحکم بزیادة الالف واللام او من ویجوز ان یقدر افعل اخر عاریا من اللام ای بالاکثر الاکثر منهم کذا
قال جمال الدین رح **قوله** ولا یجوز خلوه جواب سوال مر فی قوله فلا یجوز الجمع فلا نعیده **قوله** الا ان یعلم
جواب سوال وهو انه منقوض بقولنا الله اکبر فان اکبر لم یستعمل بواحد منها مع انه اسم التفضیل فاجاب بقوله
الا ان یعلم والاستثناء منقطع ای لا یجوز الخلو فی جمیع الاوقات الا فی وقت العلم لانه ح یکون مفضل علیه
محذوفا فلا یکون اسم التفضیل خالیا فی الواقع **قوله** المحذوف هو المضاف الیه **فان قیل** المضاف الیه لا
یحذف الا اذا عوض عنه التنوین او یکون مبنیا علی الضم او اتی باضافة مثلها ولیس فی هذا الموضع شیء
منها **قلنا** انما لم یعوض التنوین لکون افعل غیر منصرف فلا یقبل التنوین **فان قیل** الممتنع عنه تنوین التمکن
لا تنوین العوضی **قلنا** ان التنوین العوضی تابع لتنوین تمکن لاطراد الباب **فان قیل** هذا منقوض بجوار
لانه غیر منصرف مع انه دخل علیه تنوین عوضی فاجاب صاحب التکملة عنه بقوله واما نحو جوار
فقد ذکرنا انه ثم تعویض التنوین فیه فی بحث غیر المنصرف وهو عدم اعادة الیاء وانما لم یاتی بالبناء
علی الضم لانه مختص بالغایات وما یشبهها مثل لا غیر ولیس غیر والحال ان اکبر غیر مشابه بها لانها لازمة
الاضافة وهو غیر لازم الاضافة واما اضافة الاخری فهو مختص بموضع السمع نحو یا تیم تیم عدی **قوله**
ای احدهما زیادة جواب سوال وهو لا یصح حمل القصد علی المعنی الذی هو المقصود لان المعنی عبارة
من المقصود کما مر فی بحث الکلمة فاجاب بقوله ای احدهما الخ یعنی ان المصدر بمعنی اسم المفعول وجعل
اضافة الی الزیادة بیانیة وما ذکره الشارح رح بیان حاصل المعنی للاضافة البیانیة ای احدهما زیادة موصوف
اسم التفضیل وقوله المقصودة صفة الزیادة والضمیر فی به راجع الی اسم التفضیل **فالحاصل**
ان یقصد تاویل المصدر بالمجهول بمعنی المفعول المضاف الی الزیادة اضافة الصفة الی الموصوف وکذلک لا یصح
حمل ان یقصد علی احدهما واجاب صاحب الغایة ان المعنی مصدر بمعنی العنایة وهو القصد فیصح حمل القصد
علی القصد او یکون المعنی لاحدهما بان یقصد وحذف الجار من ان وانّ شائع او یکون بتقدیر ذو ای
احدهما ذو قصد **قوله** ای علی ما اضیف الخ فیه اشارة الی ان الاولی ایراد کلمة ما بدل من لا انه غلب
العقلاء علی غیرهم قوله الیه ای الی ما اضیف قوله باعتبار تحققه ای تحقق ما اضیف الیه قوله فی ضمن بعضهم
وهو ما عدا المفضل وهو موصوف اسم التفضیل وانما لم یقل ذلک ای قوله ما عداه بدل قوله بعضهم مع انه
اظهر اشارة الی انه یجب ان یکون بعضا منهم **قوله** ولا یلزم التفضیل الخ لان الشرط فی هذا المعنی ان
یکون موصوف اسم التفضیل بعضا منهم داخلا فیه فلو لم یکن القید المذکور یلزم تفضیل الشیء علی نفسه
قوله فالاولی ذکر المفضول علیه بخلاف المعنی الاخر لان المفضول علیه غیر مذکور فیه ای الکل غیر
مذکور لان المذکور بعض **قوله** فی استعماله بهذا المعنی دفع وهم وهو ان هذا الشرط شرط لمطلق
اسم التفضیل المضاف سواء کان بالمعنی الاول او الثانی فدفع بقوله فی استعماله بهذا المعنی قوله منهم

اى ممن اضيف اليه وذلك بحكم الوضع والاستعمال كما قال صاحب الغاية قوله داخلا فيهم الخ **جواب سوال**
وهو انه يلزم التدافع بين قول الشارح والمص رح لان الشارح رح لما قال باعتبار تحققه في ضمن بعضهم
علم منه ان المفضل غيره داخل فيما اضيف اليه وعلم من قول المص رح فيشترط اه ان المفضل فيما اضيف
اليه **فاجاب الشارح** عنه بقوله داخلا فيهم الخ واجاب صاحب الغاية ان المفضل داخل
فيما اضيف اليه افرادا خارجا عنهم تركيبا **قوله** هذا المعنى دفع وهم وهو ان عدم الجواز مطلق
فدفع بقوله بهذا المعنى قوله قولك **جواب سوال** وهو ان قوله يوسف احسن جملة فكيف
تكون فاعلا لقوله فلا يجوز اذ الفاعل ليس الا مفردا فاجاب الشارح بقوله قولك وهو مفرد وقوله
يوسف احسن مقول القول وهو ليس الا جملة **قوله** باضافتهم اليهم لانه اذا اضيف الاخوة
الى الضمير العائد الى يوسف خرج يوسف عن عموم لفظ الاخوة اذ ليس يوسف بعضا من اخوته
والا يلزم كونه اخا لنفسه ولو قيل احسن الاخوة او احسن ابناء يعقوب لكان من ذلك لان يوسف
بعض الاخوة وبعض ابناء يعقوب ع وان لم يكن بعض اخوته **قوله** اى ثاني معنييه اشارة
الى ان اللام بدل من المضاف اليه **قوله** غير مقيدة بمعنى الاطلاق العموم لا رفع القيد حتى
يكون معناه الزيادة في الجملة اى مع قطع النظر عن المضاف اليه اذ الزيادة على الغير ماخوذة
في مفهومه فلابد من اعتبار الغير بخصوصه او بعمومه **قوله** ويضاف **جواب سوال** ظاهر
اعلم ان قوله يضاف بالنصب عطف على لقصد وبالرفع على الابتداء والاستيناف قوله للتوضيح
اذا كان معرفة **قوله** وتخصيصه اذا كان نكرة كما قال جمال الدين وقال صاحب التكملة **قوله** تخصيصه
عطف تفسيري للتوضيح يعني ليس المراد بالتوضيح ما هو المصطلح اعني ما يختص بالمعرفة كما في قولهم الصفة
قد تكون موضحة وقد تكون مخصصة بل المراد منه معناه اللغوي اعني رفع الابهام مطلقا سواء كان
الرفع قليلا او كثيرا فلا يرد ما قال عصام الدين رح لا حاجة الى ازدياد قوله وتخصيصه لان الاضافة
للتوضيح يشتمل التعريف والتخصيص فلا تقابل بين الاضافة للتخصيص وبين الاضافة للتوضيح
وانما التقابل بين الاضافة للتخصيص وبين الاضافة للتعريف **قوله** كما يضاف سائر الصفات ..
التوضيح فان المراد من اضافة المضارع الى مصر توضيح الابهام الواقع فيه بانه من مصر او غيره وكذا
حسن القوم قوله ما لا تفصيل فيه بيان لسائر الصفات **قوله** اى افضل الناس اشارة الى تطبيق
المثال مع الممثل بان يضاف للتخصيص ولا يقصد الزيادة على قريش بل المقصود زيادة على الناس
مطلقا وانما خص القريش لان نشوه وسكونه فيما بين القريش قوله وان تضيفه الخ عطف على
يضيفه الاول **قوله** اعلم بغداد اى اعلم اهل بغداد **قوله** اى اعلم ما سواه الخ اشارة الى تطبيق المثال
مع الممثل **قوله** ببغداد وهو غير منصرف للعلمية والعجمة **قوله** لانه منشاه بدون الهمزة
قوله في النوع الاول لما كان الاول يقتضي الموصوف زاد الشارح رح **قوله** النوع لما كان الاول من اسما
لازم الاضافة يقتضي المضاف اليه زاد الشارح رح قوله من نوعي اسم التفضيل **قوله**

اے افراد اسم التفضیل اشارة الی ان اللام بدل من المضاف الیہ قولہ وان کان دفع وہم ظاہر
قولہ ولکن التذکیر وانما لم یذکرہ المصرح اکتفاء بقولہ فیما یقابلہ بعد والذی بمن موضع مذکور لا
غیر **قولہ** یشابہ افعل من اے اسم تفضیل مستعمل بمن **قولہ** فی کونہ اشارة الی وجہ التشبیہ یعنی ان ھذا
النوع مشابہ بافعل من من حیث المعنی لانہ کما ذکر المفضل علیہ فی افعل من کذلک ذکر المفضل علیہ فی النوع
الاول **قولہ** فی کونہ معرفة یعنی ان نوع الاول مشابہ لافعل المستعمل باللام مشابہة لفظیة لانہ کما یکون اسم
التفضیل المعرف باللام معرفة کذلک النوع الاول معرفة **قولہ** منہ **جواب سوال** وھو انہ یلزم الخروج
من البحث لان البحث فی اسم التفضیل لا فی المعرف باللام **فاجاب** بقولہ منہ اے من اسم التفضیل
قولہ واما النوع الثانی وانما زاد قولہ واما لیصح دخول الفاء فی قولہ فلابد لانہا تدخل علی الجزاء فیقتضی
الشرط **قولہ** فیہما انما زاد ھذا لیوجد العائد فی الجزاء الی الشرط **قولہ** اے مطابقة اسم التفضیل اشارة
الی ان اللام بدل من المضاف الیہ **قولہ** مع عدم قیام المانع **جواب سوال** ظاہر **قولہ** وھو امتزاجہ
بمن التفضیلیة لفظا کما فی اسم التفضیل المستعمل بمن لان کلمة من مذکورة فیہ لفظا **قولہ** او معنی کما فی
النوع الاول فان کلمة من مذکورة من حیث ذکر المفضل علیہ یعنی کما ان المفضل علیہ مذکور فی افعل من
کذلک مذکور فی النوع الاول **قولہ** بعدہما اے بعد اسم التفضیل المضاف الذی یقصد بہ زیادة مطلقة
او اسم التفضیل المعرف باللام فاذا لم یکن المفضل علیہ مذکورا لم یتصور امتزاج اسم التفضیل بمن التفضیلیة
التی کانت مانعة لمطابقة الصفة لموصوفہا **فان قیل** ان عدم ذکر المفضل علیہ فی الاول مسلم
واما فی الثانی فممنوع کیف واللام فیہ للعہد کما قال الشارح رح فیکون المفضل علیہ مذکورا **قلنا** المراد بعدم
ذکر المفضل علیہ عدم الذکر لفظا بعدہما وما ذکر من اللام فانہ یدل علی المفضل علیہ لکن من حیث المعنی
لا من حیث اللفظ **قولہ** اے لا غیر المفرد اشارة الی بیان المضاف الیہ الذی عوض عنہ اللام علی
غیر **قولہ** لکراہتہم لحوق اداة التثنیة وحاصل الدلیل انہ لو ثنی او جمع مثلا فاداة التثنیة لا یخلوا
اما ذکر قبل کلمة من او بعدہا فعلی الثانی یلزم اجراء اداة کلمة علی کلمة اخری وعلی الاول یکون
اداة التثنیة فی الوسط لان کلمة من ممتزجة باسم التفضیل فکانہا من اجزائہ ثم یرد علیہ ان اسم
التفضیل المضاف ایضا ممتزج مع المضاف الیہ فینبغی ان لا یثنی ولا یجمع ایضا **فاجاب الشارح**
عنہ بقولہ لکونہا الفارقة بینہ وبین باب احمر اے الصفة المشبہة فکانہا تمام الکلمة ای متممہا ولہذا لا
یفصل بینہما الا بمعمول افعل وذلک ایضا قلیل اعلم انہ قد یفصل بینہما بلو وفعلہا نحو قول الشاعر ع
احسن لو انصفت من الشمس فی العشو فہو احسن من الشمس لو انصفت وانما تفصل
لانہا جملة معترضة وھی مستثناة عن القواعد **قولہ** اسم التفضیل دفع وہم وھو ان الضمیر فی
لا یعمل راجع الی اسم التفضیل المستعمل بمن اذ ھو القریب فدفع انہ راجع الی مطلق اسم التفضیل
ثم لما کان الظاہر صفة یقتضی الموصوف زاد الشارح رح قولہ اسم **قولہ** الرفع بالغلبة
جواب سوال وھو ان المراد بنفی العمل لا یخلوا اما نفی مطلق العمل سواء کان عمل

للنصب في الرفع او نفي عمل الرفع فقط فعلى الاول لا يصح الحكم لانه يعمل النصب في الظروف والحال والتميز كما يأتي وعلى الثاني الحكم صحيح لكن تقييد المطلق بلا قرينة لا يجوز فاجاب بقوله الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وهو قوله الا اذا كان صفة لان العمل في المستثنى عمل الرفع فعلم ان العمل المنفي في المستثنى منه ايضا عمل الرفع ليثبت المجانسة قال مولانا عصام الدين رح يصح الاستثناء مع بقاء العمل على عمومه يعني لا يعمل اصلا في مظهر الا في مظهر والجنسية ثابتة ايضا لان المراد باتحاد الجنس ان يكون المستثنى داخلا في المستثنى منه وكذلك اجاب صاحب التكملة عنه بقوله ان الحكم بنفي العمل مطلقا لا يصح لانه يعمل في الظرف والحال والتميز والمفعول بواسطة حرف الجر نحو زيد ضرب بعمرو فلا بد من التقييد ليصح الحكم فاندفع ما قال عصام الدين انه يصح حمله على الاطلاق والاستثناء من مطلق العمل متحقق في ضمن الرفع بالفاعلية اي يكون المستثنى صادق على هذا الفرد المعين **قوله** وانما خص المظهر في المغني في باب الظرف ومن المشكل قوله فخير نحن عند الناس منكم لان قوله نحن في حكم المظهر لان المراد بالمظهر ما لا يكون ضميرا مستترا فان قدر فاعلا لزم اعمال الوصف غير معتمد وايضا يلزم عمل افعل في غير مسئلة الكحل وهو ضعيف وان قدر مبتدأ لزم الفصل به وهو اجنبي بين افعل ومعموله وهو منكر اجيب عنه وصح بدائع بهذا المثال اول على ان الوصف اي خير خبر نحن محذوف وجعل نحن المذكور تاكيدا للضمير في افعل كما مر في المرفوعات قال عصام الدين ان قول الشارح رح لا يظهر اثره في اللفظ اعلى انه يصح عمل اسم التفضيل في جميع المبنيات لعدم ظهور الاثر فيها مع ان الاول ليس كذلك فاجاب عنه صاحب التكملة ان المراد من المضمر هو المستتر فعلى هذا معنى قوله لا يظهر اثره في اللفظ يعني لا لفظ له ولا اثر له بخلاف سائر المبنيات وان لم يكن لها اثر لكن لفظها موجود فكان اثرها ظاهرا نظرا الى تحقق المحل **قوله** وانما خص بالفاعل **جواب سوال** وهو ان القاعدة المشهورة ان التخصيص في اقوال العباد يفيد النفي عما عداه فعلم منه انه يعمل النصب في المفعول به مع انه ليس كذلك فاجاب بقوله وانما خص الخ يعني سلمنا ان التخصيص يفيد النفي عما عداه اذا لم يكن ما عداه ثابتا بطريق الاولى ونفي العمل في المفعول به ثابت بطريق الاولى لانه لا يعمل افعل فيه مطلق سواء كان في المظهر او المضمر بخلاف الفاعل لانه لا يعمل في المظهر فقط **قوله** بل ان وجد **جواب سوال** وهو ان كم قلتم ان افعل لا يعمل في المفعول به منقوض بقوله تعالى هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ فان قوله من مفعول به لا فعل فاجاب الشارح رحمه الله بقوله بل ان وجد **قوله** واما الظرف الخ **جواب سوال** وهو ما الوجه انه لا يعمل النصب في المفعول به ويعمل النصب في الظرف والحال والتميز مع ان الكل فضلة فاجاب بقوله واما الظرف الخ وانما يكفي في الظرف رائحة من الفعل لانه بمنزلة المحارم فلا يكون من الاجانب فلا يحتاج الى قوة العامل واما الفاعل وان كان من الاقارب ايضا لانه جزء الفعل لكنه عمدة فلذا لا بد من قوة العامل واما الحال فهو بمنزلة الظرف لان معنى قوله جاءني زيد راكبا اي وقت الركوب واما التميز فانه يعمل فيه ما يخلو عن معنى الفعل نحو رطل زيتا فان الرطل عامل في زيتا مع انه اسم محض ليس فيه معنى الفعل **قوله** وانما لا يعمل الرفع بالفاعلية لا بمشابهة الفعل ولا بمشابهة اسم الفاعل كالصفة المشبهة فانها عاملة باعتماد مشابهة اسم الفاعل فالكلام مركب من الجزئين فقوله لان هذا العمل الخ دليل على الجزء الاول من المدعى وقوله ولانه لما كان دليل

على الجزء الثاني فلذا اعاد اللام وعطف احد الدليلين على الاخر فلا يرد ما قال عصام الدين رح الاولى ترك اللام لانه مع السابق دليل واحد لنفي عمل الرفع وليس وجعلها مستقلا كما يفيده اعادة اللام **فان قيل** ان ههنا يكفي في الاستدلال ... الاول قوله لانه ليس له فعل بمعناه الخ فالاشتغال بقوله لان هذا العمل اشتغال بما لا يعني قلنا لا نسلم انه اشتغال بما لا يعني بل ذكره الشارح رح لدفع نقض بان هذا الاستدلال يقتضي ان لا يعمل في المظهر مطلقا سواء كان عمل الرفع او النصب مع انه يعمل النصب في الظروف واخواته وحاصل الدفع ان عمل الرفع لاصالته بخلاف النصب فانه يعم الفعل والحرف فتعمل النصب ما هو مشابه بالفعل وان لم يكن بمعناه لانه ليس فعل يدل على الزيادة كاسم التفضيل وهو اسم التفضيل لانه مشابه بالفعل في ان كل واحد منهما يتم بما بعده وهو الفاعل ولفظ من وكذا مشابه بالفعل في الحدث **قوله** وهو لم يعمل اى اسم التفضيل لم يعمل عمل الفعل اصلا لانه ليس فعلا بمعناه فلذا لم يعمل الرفع فلا مصادرة **قوله** اى وصفا اشارة الى الامرين احدهما دفع وهم والاخر جواب سوال اما الاول فهو ان يتوهم المراد من الصفة الصفة المشبهة لانها المذكورة سابقا فعلى هذا يفسد المعنى واما الثاني فهو ان قوله صفة خبر كان وهو محمول على اسم والحال ان حمل صفة لا يصح على اسم التفضيل لعدم المطابقة في التذكير والتانيث فالمطابقة وان لم يكن لازما لعدم كون الخبر مشتقا لكن الاولى ان يكون الخبر مطابقا وان لم يكن مشتقا وايضا فات المطابقة بين الراجع والمراجع لان ضمير قوله وهو في الحسن الخ مذكر والمرجع قوله صفة مؤنث فاجاب بقوله اى وصفا يعني ان المراد من الصفة الوصف فوجد حسن المطابقة ثم الوصف على نوعين احدهما باعتبار حال الموصوف نحو زيد العالم والاخر باعتبار حال متعلق الموصوف فارتفع الابهام وتعين ما هو المراد قال الشارح رح سببيا يعني انه باعتبار حال المتعلق اى منسوب الى سبب الكحل وهو الرجل اعلم ان قوله وصفا سببيا بيان لحاصل قوله صفة لشيء وهو في المعنى لسببه لا انه بيان قوله صفة وحدها لانه لا يسع فيها هذا البيان واشارة الى ان المجموع شرط فشروط العمل ثلثة لا ازيد منها كما صرح به ولم يقل صفة سببية اذ في الاصطلاح يقال الوصف السببي وغير السببي كما في المفتاح ولا يقال الصفة السببية وغير السببية **قوله** معتمد عليه اشارة الى انه ليس المراد من الصفة هو النعت حتى يكون المراد من شيء الموصوف بل المراد من الصفة هو المعتمد مطلقا ومن شيء هو المعتمد عليه مطلقا **قوله** وهو في المعنى لسبب الواو للحال والتنوين في سبب بدل من المضاف اليه أي والحال ان اسم التفضيل في المعنى صفة لسبب ذلك الشيء كالكحل في المثال المذكور فانه مسبب للرجل لانه حصل في عينه بسببه **قوله** مشترك له متحد بالذات فان قيل لا حاجة اليه لان الاتحاد في الذات علم من قول المص على نفسه قلنا هذا حاصل ما قال المص رح وبيان الحاصل لا يعتد من الاستدراك ولما كان الكحل مشتركا فلذا لم يقل المسبب بالاضافة الموهمة للاختصاص كما قال شارح الهندي لسببه بالاضافة نقل عن الشارح رح المشهور في اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق اسم السبب دون المسبب لان الغلام في قوله جاءني رجل حسن غلامه سبب اتصاف الرجل بالحسن ولا مناقشة في الاصطلاح اى يحتاج فيه الى الدليل وانما سمي الكحل سببا لان الكحل في هذا المثال سبب عين الرجل وعين زيد لان عينهما سبب لحصول الكحل وهو سبب لهما

قوله باعتبار اي بالنظر يقال اعتبرت الشيء نظرت اليه وراعيت حاله كذلك قال صاحب التكملة يعني ان الاعتبار جاء بمعنيين والمراد ههنا الاول فلذا قال اي بالنظر ثم قوله باعتبار الاول حال عن الضمير المرفوع في مفضل اي متلبسا به ولكن الثاني حال عن نفسه **فان قيل** قد اتفق النحاة ان لا يتعدى الفعل بحرفي جر متفقين لفظا ومعنى فلا يقال مررت بزيد بعمرو بلا حرف عطف **قلنا** قوله باعتبار الاول وباعتبار غيره حالان الاول من الضمير المرفوع في مفضل والثاني من قوله نفسه والامتناع فيما يكون من جهة واحدة وههنا من جهتين **قوله** اي باعتبار تقيده اه لما كان الاعتبار عبارة عن النظر والنظر الاول مطلقا من غير تقيده لمسبب بالشيء الاول لا يكفي في المفضلية فلذا قال باعتبار تقيده اي باعتبار ثبوت الكحل في عين رجل ثم لما كان الاول على قسمين احدهما النفس الامري كتقدم الخالق على المخلوق والثاني ما كان ذكري واعتباري فلدفع الابهام وتعيين ما هو المراد قال الشارح الذي اعتبر اولا **قوله** فيكون باعتبار الاول مفضلا **فان قيل** لا نسلم ان الكحل باعتبار الاول مفضل وبالثاني مفضل عليه بل الامر على العكس لان الكحل في عين زيد مفضل وزائد على الكحل الذي في عين رجل كما ترى **قلنا** ان ما قال الشارح بناء على اصطلاح النحويين وهو ان كلما كان مذكورا بعد كلمة من فهو مفضل عليه سواء كان فيه زيادة اولا ولا شك ان الكحل في عين زيد مذكور بعد كلمة من فلذا اطلق عليه المفضل عليه وان كان في الواقع هو مفضلا او نقول اطلاق الشارح بناء على ما قبل دخول حرف النفي ولا لا شك انه لو لم يدخل حرف النفي على رأيت لكان الكحل في عين رجل مفضلا بان يقال رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد كما ترى **قوله** خبر بعد خبر اشارة الى بيان نصب قوله منفيا **قوله** فرجلا هو الشيء الفاء لتعليل تطبيق المثال مع الممثل **قوله** مفضل باعتبارين صفة لقوله مشترك **قوله** وانما اشترط الخ يعني ان الشروط ثلثة فاشار الى وجه كل واحد منها **قوله** ليحصل له دليل قوله ثابتا لشيء **قوله** ويحصل له مظهر الخ دليل لقوله وفي المعنى لمسبب **قوله** تعلق الخ صفة مظهر لانه اذا تعلق به جنبا يكون من متعلقات موصوف اسم التفضيل فتكون من اقربائه فتيسر عمله فيه اي في المظهر **قوله** كالصفة المشبهة فانه ايضا لا يعمل الا من موصوف في اللفظ ومتعلق مسبب لذلك الموصوف ليعمل فيه نحو زيد حسن وجهه فالوجه من متعلقات زيد ولا يقال زيد حسن عمرا وبكر **قوله** لانحطاطه لما فهم من السابق وهو ان المظهر سببي لموصوفها **قوله** من كحل عين زيد لانه لم يجر عمل اسم التفضيل في هذه الصورة اعلم ان هذا التركيب غير جائز فلا يرد انه اذا لم يعمل فيه اسم التفضيل فما الذي عمل في الكحل **قوله** فانهما مختلفان بالذات لان الكحل في الموضعين مضاف الى المختلفين واختلاف المضاف اليه يوجب اختلاف المضاف **قوله** ولئلا يبقى **فان قيل** ان ذكر الواو في قوله ولئلا غير صحيح لانه يدل على انه علة ثانية معطوفة على الاولى مع انه لم يوجد ههنا العلة الاولى لان قوله ليجري بيان فائدة القيد لا انه علة **قلنا** يجوز ان يكون الواو سهوا من الكاتب واجاب عنه محشي التكملة بان قوله ليجري علة غاية لاتحادهما بالذات ولئلا يبقى علة حقيقة لاتحادهما بالذات فيكون الواو لعطف الجملة على العلة

قوله ليسهل علة للنفي وهو قوله لا يبقى وانما يسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي على ذلك التقدير لكون التفضيل فيه ضعيفا لانه تفضيل شيء على نفسه وان كان باعتبارين وهو خلاف الاصل بخلاف ما اذا كان المفضل والمفضل عليه امرين متغايرين فانه على الاصل فلا يسهل اخراجه عن معنى تفضيلي بالنفي العارض

قوله عن المعنى التفضيلي وهو الزيادة قوله كما ستطلع فائدته اى فائدة النفي الكاف بمعنى اللام يعنى لما ستطلع
او بمعنى على اى بناء على ما ستطلع قوله ففى هذا المثال يعني انما يكون احسن بمعنى حسن في هذا المثال خاصة قوله وكذا اكل افضل شاة الى عدم الافضلية
حسن ذلو قال لما رأيت رجلا افضل على راسه عمامة منها على راس زيد لا يجرى عليه هذا الحكم ايضا قوله وهذه العبارة
يحتمل آه جواب سوال وهو ان احسن لما كان بمعنى حسن لا يطابق هذا المثال مع المقصود لانه زيادة حسن كحل عين زيد على العين
ولا يكون ذلك الا اذا ابقى المعنى التفضيلي فاجاب بقوله وهذه العبارة الى آخره قوله اذا استولى اى غلب قوله مقيسا
الى زيد آه حال من حسن اى حال كون حسن كحل عين رجل مقيسا بالنسبة الى حسن كحل عين زيد قوله
يا باه مقام المدح لا يقتضى ان يكون حسن كحل عين زيد زائدا على حسن كحل عين رجل قوله توجه النفي الخ لما ذكره
الشيخ عبد القاهر رح من ان كل كلام فيه قيد زائد على النفي والاثبات يكون ذلك القيد محط النفي قوله فيبقى
اصل الحسن الى قوله فيكون احسن الخ قال عصام الدين ان عمل اسم التفضيل لا يختص بمقام المدح فقول الشارح فيبقى اصل
حسن الخ زائد لا حاجة اليه اقول انما ذكره لان هذا المثال مختص بمقام المدح فلذا اختص به وان لم يكن عمل اسم
التفضيل مختصا بمقام المدح قوله مجرد عن الزيادة عرفا فان قيل ان تجريدا عن الزيادة اذا كان
مقرونا بكلمة من لا يجوزه النحاة لكون من مستدعيا ومقتضيا اياها فلا يجوز الغاء المقتضي بلا ضرورة كذا
قال مولانا عصام الدين رح قلنا عدم الضرورة ممنوع لان العرف ضرورة داعية الى زوال الزيادة قوله او
يكونه دونه اى ما رأيت رجلا دون حسن عينه الكحل منه في عين زيد قوله والزيادة بالطريق الاولى لانه
اذا انتفى المساوات لاجل المدح فانتفاء الزيادة اولى فان قيل ان زوال الزيادة ثبت بالعرف كما مر فما الحاجة
الى قوله والزيادة بالطريق الاولى قلنا هذه الزيادة بطريق اقتضاء كلمة من التفضيلية واما سابقا فهو انتفاء
زيادة محققة ثبت بالعرف كما مر قوله حسنه في عين زيد منصوب بنزع الخافض اى كحسنه قوله
ولا يبعد انما قال لا يبعد هضما للنفس لان هذا التوجيه من الشارح فقط علم ان هذا اما تاويل آخر في
المعنى الثاني ويحتمل ان يكون معنى ثالثا مستقلا من الشارح والفرق بينهما هذا ان في المعنى الاول نفي
الزيادة فقط بعد دخول حرف النفي وفي الثاني نفي الزيادة قبل دخول حرف وفي الثالث نفي الزيادة
والمساوات جميعا بدخول حرف النفي قوله من جميع ذلك اى من المعاني الثلثة قوله عين كل رجل لان رجل نكرة
والنكرة اذا وقعت في حيز النفي تفيد العموم فلذا قال كل رجل فلذا قال وذلك لكمال المدح دونه احسن
كل رجل منه لكمال المدح قوله فان قيل لو كان زوال فان قيل دفع هذا السوال قد مر سابقا فلم يجب عنه ثم
ما رأيت رجلا احسن كحل عينه الخ اذ الاشتغال به ههنا ليس الا اشتغالا بما لا يعني وايضا ان هذا السوال
لا يختص بزوال الزيادة التفضيلية بالنفي بل يتوجه على زوال الزيادة التفضيلية مطلقا سواء زال بالنفي
كما في المعنى الاول او بوجه آخر كالعرف كما في المعنى الثاني فلا يصح قول الشارح رح لو كان زوال الزيادة
التفضيلية بالنفي اجيب عن الاول نعم ان دفع هذا السوال مذكور سابقا لكن داب الشارحين
ان ياتي بدفع الاعتراض مرة ثم ياتي بالاعتراض والدفع جميعا فيكون من قبيل تفصيل بعد
الاجمال واجاب عصام الدين عن الثاني ان الباء في قوله بالنفي بمعنى مع لا للسببية او ان الباء بمعنى في اى صورة

ذكر النفي فلا يرد السؤال كما قال جمال الدين وأجاب صاحب التكملة ان الباء للسببية وانما اختص بالنفي لان هذا الاعتراض مختص بالمعنى الاول وهو الزيادة بعد النفي لا بالعروض لان الغرض على التجريد عن الزيادة انما يجري فيما يكون التغاير بين المفضل والمفضل عليه بالاعتبار لا فيما يكونان متغايرين بالذات وما قال عصام الدين ان الباء بمعنى لا يجوز فان قول الشارح في الجواب فاذا ازيل النفي ينادي على فساده اي فساد الباء بمعنى مع او في

قوله مع انهم لو رفعوا اشارة الى الامرين احدهما جواب سؤال وهو فليكن الكحل مرفوعا بالابتداء فاين الفرق الى جعله معمولا لاسم التفضيل فاجاب بقوله مع انهم اي مع ان النحاة لو رفعوا احسن على انه خبر الكحل مبتدأ لفصلوا اي يلزم الفصل بالاجنبي والمراد به ان لا يكون من معمولات اسم التفضيل وذا لا يجوز لضعف عمله بخلاف ما اذا كان العامل قويا كالفعل واسم الفاعل فانه يجوز الفصل بينه وبين معموله بالاجنبي والامر الثاني ان سيبويه لما جعل هذا القول دليلا على عمل اسم التفضيل في المظهر جعل المصنف رحمه الله تعالى بيانا للدليل لا نفس الدليل وهو قوله لانه بمعنى حسن ثم اعلم ان كلمة مع من الظروف لا بد لها من المتعلق وهو قوله لانه بمعنى حسن لان كلمة مع للمقارنة ولا شك ان عمل اسم التفضيل في المظهر موقوف على مقارنة الامرين احدهما جعل احسن بمعنى حسن والآخر ان لا يكون الكحل مبتدأ واحسن خبرا منه وانما جعل احسن خبرا والكحل مبتدأ ولم يعكس لان احسن لا يصلح ان يكون مبتداء لنكارته **قوله** اي ما عمل فيه احسن من حيث **جواب سؤال** وهو ان الكحل لو جعل مبتدأ واحسن خبره فالضمير المستتر في احسن معموله فكيف يفصل بين احسن ومعموله فاجاب بقوله اي ما عمل فيه احسن من حيث ان اسم التفضيل فيه معنى الفعلية لا من حيث ان فيه معنى الزيادة فانه من هذه الحيثية لا يعمل في المفضل وهو الكحل حاصل الجواب ان هنا معمولين احدهما مفضل والآخر مفضل عليه فالمراد بالعمل ههنا هو الثاني لان الاول معمول باعتبار زيادة اسم التفضيل من حيث المعنى لان اسم التفضيل يعني الفضل في المفضل فكذا العمل في لفظه ايضا من حيث الزيادة والفضل واما الثاني وهو المفضل عليه الذي لا يعمل اسم التفضيل فيه باعتبار الزيادة والفضل في معناه فكذا لا يعمل في لفظه ايضا من حيث الزيادة بل يعمل فيه من حيث معنى الفعلية وانما عبر عن المعمول بقوله اي ما عمل فيه احسن ليتعلق به قوله من حيث الخ على اليقين لان الاصل في متعلق الجار والمجرور هو الفعل وان صح تعلقه بشبه الفعل ايضا **قوله** وذلك المعمول قوله منه في عين زيد لا الضمير الذي في احسن

قوله اذ كلما ليس معمولا له جواب سؤالين احدهما ان الكحل ليس باجنبي من احسن لان احسن خبر فيكون عاملا في الكحل الذي هو مبتدأ عند البعض كما مر في المرفوعات فلما كان الخبر عاملا في المبتدأ عند البعض فلا يكون الكحل اجنبيا والثاني ان الكحل معمول احسن من وجه آخر وهو ان احسن عامل في الضمير المستتر في احسن الراجع الى الكحل فلا يكون اجنبيا لان الاسناد الى ضمير الشيء اسناد الى ذلك الشيء فاجاب ان الكحل وان كان معمولا لكن ليس معمولا من هذه الحيثية اي بانه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية بل هو معمول من حيثية اخرى وهي زيادة اسم التفضيل او كونه خبرا عاملا في المبتداء **قوله** ولا يجوز الخ جواب سؤال وهو ان المبتدأ والخبر اذا كانا معمولين لعامل واحد وهو الابتداء فيكونا قريبين

فاجاب بقوله ولا یخرجه الخ **قوله** اذ العامل فی الحقیقة ای فی المذهب التحقیق عند لان البعض المخبر
عامل فی المبتدأ یعنی ان کونهما معمولین لعامل واحد لا یثبت القرابة لان المراد بالقرابة ان یکون
اسم التفضیل عاملاً فیه وهو غیر عامل ههنا **قوله** بخلاف ما اذا عمل فی الکحل الخ **جواب سوال**
وهو ان الکحل لو لم یکن مبتدأ بل یکون فاعلاً ایضا یلزم الفصل بین احسن ومعموله وهو قوله بالکحل فاجاب
بقوله بخلاف الخ یعنی ان الکحل اذا کان فاعلاً لا یکون اجنبیا **لکن یرد علیه** ان الکحل وان کان معمولا
علی تقدیر الفاعلیة لکن لیس معمولاً من هذه الحیثیة ای اسم التفضیل فیه معنی الفعل بل عمل فیه
من حیث الزیادة والفضل فیکون اجنبیا من هذه الحیثیة **اجیب عنه** ان عمل اسم التفضیل فی الاسم
الظاهر لیس الا لمعنی الفعلیة کما قال المصنف لانه بمعنی حسن فیکون معمولاً من هذه الحیثیة لا من حیثیة
الزیادة بخلاف عمله فی الضمیر الفاعل لانه لیس الا لمعنی الزیادة والفضل کما مر غیر مرة **قوله** ولو قدم قوله منه
الخ **جواب سوال** وهو حاصل قوله مع انهم لو رفعوا یعنی انهم مضطرون فی اعماله لانه لو رفعه بالخبریة
یلزم الفصل بین العامل الضعیف ومعموله بالاجنبی وهو غیر جائز مع انه لا اضطرار لجواز ان یتقدم
قوله منه فاجاب بقوله ولو قدم بان یقال ما رأیت رجلا احسن منه فی عین زید فی عینه الکحل وان لم یلزم
الفصل لکن یکون فیه تعقید بسبب التقدیم والتاخیر فیعسر فهم معنی اللفظ بسببه والمراد بالاضطرار ان
لا یجد وجه غیر مخل للمقصود **قوله** تعقید رکیک التعقید عبارة عن کون اللفظ غیر ظاهر الدلالة علی
معناه والرکیک ما لیس له طاقة بالفارسیة سست وبیمزه ونسبة التعقید الی المعنی فی قوله لکن فی معناه تعقید مجاز و
انما کان فیه تعقید باعتبار الوجوه الثلاثة احدها انه علی هذا یلزم ایراد الضمیر قبل المرجع لان الضمیر فی
منه راجع الی الکحل وهذا مؤخر عنه **فان قیل** الاضمار قبل الذکر انما یمتنع لو کان لفظا ورتبة جمیعا وههنا
الاضمار قبل الذکر من حیث اللفظ فقط وان لم یکن ممتنعا لکن لا یخلو من التعقید والکلام فیه لا فی الامتناع
او نقول ان عود الضمیر الی المتاخر فی هذا المثال ممتنع لا لاجل اشتراط تقدم المرجع بل باعتبار کونه ضمیر
المفضل علیه فلو قدم یلزم انفصاله عما تعلق به کونه مفضلا علیه وهو عین زید ویاتی تفصیله
متصلا به والثانی انما کان فیه تعقید لانا اذا قلنا ما رأیت رجلاً احسن فی عینه ینتقل الذهن الی الشیء
الذی هو حسن فی عینه ماذا فینبغی ان یذکر بعده الکحل بلا واسطة بخلاف ما اذا ذکره بعد منه فی
عین زید ثم ذکر الکحل والثالث انه علی هذا یلزم تقدم المفضل علیه علی المفضل وهو غیر ظاهر
الدلالة علی المعنی **قوله** وکذا لو قیل **جواب سوال** وهو انه لو قدم محله منه فی عین زید فانه
لزم منه الاضمار قبل الذکر لکن لا یلزم فی قوله ما رأیت رجلا احسن من الکحل عینه هو ای الکحل فی عین زید وکذا
لا یلزم الفصل بین العامل والمعمول بالاجنبی فاجاب بقوله وکذا لو قیل ما رأیت رجلا الخ لا یخلو عن
التعقید لان فیه وان لم یلزم الاضمار قبل الذکر لکن یلزم تقدم المفضل علیه علی المفضل کما تری
واعلم ان هذا الترکیب ما رأیت رجلاً احسن فی عینه الکحل منه فی عین زید فقدم منه علی فی
عینه الکحل واقیم مقام الضمیر فی منه الکحل وجعل للمبتدا ضمیرا راجعا الی الکحل لاجل انه لو کان مظهرا لم یکن من

تفضيل الشئ على نفسه وباعتبار لا يتعدد الكحل فيغاثر المفضل والمفضل عليه بالذات **قوله** مع انهما
ليسا من قبيل يعني انهما غير مسموعين بل مصنوعين فلما لم يكن مسموعا من العرب لم يجب علينا تصحيحهما اعلم
ان قوله مع انهما من الظروف يقتضي المتعلق وهو قوله لا يخلو من التعقيد واجاب بعض الشارحين
عن هذين التركيبين بوجه اٰخر وهو ان ههنا لا يمكن تقديمه عليه لانه اذا تعلق بعامل في الحدثين
اي دال على الحدثين ظرفين او حالان يلزم ان يلي كل منهما بمتعلقه اي بحدثه ولا شك ان اسم
التفضيل عامل في الحدثين اي دال على الحدثين حدث المفضل وحدث المفضل عليه اي التفضيل
على الشئ تعلق به ظرفان وهو قوله في عينه وفي عين زيد لكنه تعلق قوله في عينه باعتبار حدوث
للمفضل وتعلق قوله في عين زيد باعتبار حدوث للمفضل عليه فيلزم ان يلي كل واحد منهما بمتعلقه و
جهة كون الكحل مفضلا باعتبار عين رجل فيلازم ايلائه لقوله في عين رجل وجهة كونه مفضلا عليه
باعتبار عين زيد فيلزم ايلاؤ قوله منه المتضمن لذكر المفضل عليه لقوله في عين زيد فلو قدم منه
لم يبق ايلاؤ منه لقوله في عين زيد وايلاء الكحل لقوله في عين زيد **فان قيل** لما امتنع الفصل بين
العامل والمعمول بالاجنبي امتنع عمل اسم التفضيل ايضا في المظهر فليجوز الفصل بالضرورة كما جوز
العمل بالضرورة **قلنا** من ابتلى ببلائين يختار اهونهما وعمله اهون من الفصل لان امتناعه باعتبار
كونه اسم التفضيل وامتناع الفصل باعتبار كونه عاملا والوجه الاول اخص والثاني اعم وامتناع الاعم
اقوى كذا قال صاحب الغاية **قوله** ولما قرر مسئلة الكحل **جواب سوال** وهو ان المقصود ههنا بيان
عمل اسم التفضيل في المظهر وحاصل بما سبق فالاشتغال بقوله ولك ان تقول ما رايت رجلا احسن الخ
اشتغال بما لا يعني **فاجاب** بقوله ولما قرر مسئلة الكحل الخ اي مسئلة عمل اسم التفضيل الرفع في المظهر
وهو الكحل ههنا فالاضافة لادنى مناسبة وهي ان للصورة مثل لعمله في المظهر بالكحل فلا يرد لا يصح اضافة
المسئلة الى الكحل لانها لعمل اسم التفضيل في المظهر لا للكحل **قوله** مما عبر به عنها اي المثال الذي عبر بالمثال عن
المسئلة **قوله** بلا زيادة ونقصان اشارة الى ان المثال السابق ليس بضعيف باعتبار الطوالة بل اعتدال
لكن في المثالين الاخيرين عدول من العدل الى النقصان **قوله** وينتقل بهذا عطف على نسبة **قوله** بهذا التعريف
وفي بعض النسخ بهذا التقريب اي بهذا المعرف المذكور **قوله** واستشهد به اشارة الحديثان فائدة النقل
الى ما للتشد **قوله** وتطبيق عطف على الشد فيه اشارة الى دفع وهم وهو ان يتوهم ان الاستشهاد به بجميع
الصور فدفع بقوله وتطبيق بعض والاشارة الى تطبيق حاصل بجعل ما رايت كعين زيد احسن فيها
الكحل مثل ولادائي **قوله** باقامة من اشارة الى بيان الاخصرية وقد بقي اوضمير منه اشار بزيادة لفظ قولنا
الى ان الاختصار ههنا ليس بطريق الحذف بل بطريق التسامح لظهور المقصود فلا يرد ان حذف الجر وابقاء المجار وحده في كلمة
مع البقاء مدخوله على الجر لا نظير له في كلام العرب **قوله** ولو رفع لفظ العين هذا التوجيه الخ من الشارح في بيان
الاختصار **فان قيل** لم خص الرفع بالعين الثاني مع انه لو رفع العين الاول وقيل ما رايت رجلا احسن فيه الكحل منه في عين
زيد كان اخصر ايضا مع ظهور المراد لان الكحل لا يكون الا في العين قلنا لا نسلم ظهور المعنى المراد على تقدير رفع العين الاول

لعدم ذكر العين في التركيب سابقا فلا يوجد القرينة على حذف العين الاول واما على تقدير رفع العين الثاني وجد القرينة عليه سابقا وهو ذكر العين الاول **قوله** مع ظهور المعنى لان المفضل لابد ان يكون من جنس المفضل عليه فالمقصود ههنا زيادة الكحل على الكحل لا زيادة الكحل على زيد او على عينه **قوله** وعلى كل تقدير الخ اشارة الى الرد على الرضي حيث قال وهو على حذف المضاف اي من كحل عين زيد لانه لتفضيل الكحل لا لتفضيل الكحل على العين وهذا المقصود لا يحصل الا بتقدير مضاف قوله فانه لو كان كذلك الخ اشارة الى وجه الرد **قوله** على نفسه باعتبارين بل تغير في الذات **قوله** فان قدمت ذكر العين قلت ما رأيت يعني امثال مسئلة الكحل تادى بعبارات ثلثة الاول ما قال المص رح بقوله ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد والثاني ما قال بقوله ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد والثالث ما قال بقوله رايت كعين زيد احسن فيها الكحل ثم انتقل المص رح من المثال الثالث الى ما انشد سيبويه بقوله ولا ارى الخ **قوله** كان اصله الخ اشارة الى بيان الاختصرية وانما ذكر العين ههنا بقوله ما رأيت عينا ولم يقل ما رايت رجلا كما في المثالين الاولين اشارة الى بيان القرينة على المحذوف وقوله مقدما عليه اي على اسم التفضيل والظاهر مقدمتان لان العين مونث وكذا لابد من تانيث الضمير في قوله عن ذكره بان يقال عن ذكرها **اجيب عنه** ان العين مونث سماعي لا يجوز فيه الوجهان التذكير والتانيث كذا قال المولوى يعقوب في شرحه على الحسامي في صدر باب القياس ان النعل في قوله قس النعل بالنعل مونث سماعي يجوز فيه الوجهان قال الرضي انما استغنت في هذه العبارة عما بعد المرفوع لدلالة قولك كعين زيد عليه لان معناه ان كل عين دونها في حسن الكحل فيها وهذا هو المستفاد بعينه من قولك احسن فيها الكحل في عين زيد **قوله** وتقديره ما رايت عينا اشارة الى الجواب من اعتراض الرضي حيث قال لا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد لانه يكون المعنى ما رايت مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة عليها في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء في الوصف زائدا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة فاجاب الش رح عنه بجوابين الاول بقوله في اصل التكحل والثاني بقوله معناه قوله في كونها احسن اشارة الى بيان وجه التشبيه **قوله** ويلزم من هذا جواب سوال وهو ان قول المص رح ما رايت كعين زيد الخ لا يدل على المقصود وهو احسنية كحل عين زيد من الغير بل يدل على انتفاء احسنية الكحل في عين الغير والحال انه ليس بمقصود فاجاب بقوله ويلزم من هذا الخ لان نفي وجود عين مماثل بعين زيد في الاحسنية لكحل عين زيد ووجود اللازم يدل على وجود الملزوم فيكون كاثبات الدعوى بالبينة وايضا دلالة اللازم على الملزوم من قبيل الكناية وهي ابلغ من التصريح اذ هي طريق الفصحاء ولا شك ان الاتيان بها ابلغ من الاتيان بطريق غيرهم **قوله** وانما جاز هذه الصورة جواب سوال وهو انه لا ضرورة في اعمال اسم التفضيل في هذه العبارة اذ يمكن ان يكون احسن مرفوعا على انه خبر والكحل مبتدا حيث لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي اذ ليس الاحسن معمولا على قوله منه في عين زيد فاجاب بقوله وانما جاز هذه الصورة لانه فرع الاول وان لم يتقدم من فيها قوله ولا من التفضيلية الخ اشارة الى الجواب الثاني يعني وان لم يكن فرعا للاول لكن كلمة من مع مجرورها مقدرا فيها ايضا كما ذكر بقوله كان اصله ما رايت الخ **قوله** منصوب على انه صفة جواب سوال وهو ان قوله مثل لا ارى اسم من الاسماء المعربة

فلا بد لها من الاعراب فما هو فاجاب بقوله منصوب ثم للنصب لابد من الناصب فبين الشارح بقوله على انه صفة الخ
قوله فلا يماثل لما اول المثل بالمماثل ليصح الحمل على القول لان المثل وصف محض اذ هو المصدر والقول وانكان
مصدر ايضا لكن ذكر في موضع الموضوع فياخذ حكم الذات فلا يصح حمل الوصف عليه **قوله** وانما ترك
صدر البيت **جواب سوال** وهو ان ابتداء البيت من قوله ؎ مررت على وادي السباع فعدول المصنف
من صدر البيت الى وسطه لا يكون الا لنكتة فما هي فاجاب بقوله وانما ترك صدر البيت ليكون مبدءا
بما هو مبدأ المماثلة وهو لا ارى في مقابلة ما رايت **قوله** وترك موصوف **جواب سوال** وهو انه
لما كان ترك صدر البيت لاجل المماثلة ينبغي ان يذكر الموصوف في المثال وهو عينا او رجلا بان يقول
ما رايت عينا كعين زيد الخ ليكون المماثلة كاملةً فاجاب بقوله وترك موصوف لانه كان في مقام بيان الاختصار
قوله اذ هو الخ دليل للمماثلة الكاملة قوله واديا فينبغي ان يكون عينا مذكورا في المثال ايضا قوله لانه كان
في مقام بيان الاختصار تعليل لقوله وترك الموصوف قوله اولا حال من المثال او تميز او صفة اي المثال الاول
وهو قوله ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل **قوله** مع ما يليه من قوله اقل به ركب لانه بيتين اوله ؎
مررت على وادي السباع ولا ارى ٭ كوادي السباع حين يظلم واديا ٭ اقل به ركب اتوه تَائِيَةً ٭ واخوف
الا ما وقى الله ساريا ٭ قوله كوادي السباع الخ انما اورد المظهر اي وادي السباع مع تقدم ذكره لان الكاف لا يدخل
على المظهر او لمكان التهديد يذكر المظهر **قوله** كان اصله اشارة الى ان الاختصار ثابت في الشعر ايضا
قوله الركب اسم جماعة الخ اشارة الى بيان تفسير غير المشهور بالمشهور **قوله** والتائية تفعلة نحو تكرمة
نقلت كسرة الياء الى الهمزة ثم ادغمت اليا في الياء **قوله** من أَيِيَ اي مجرده أَيَى بفك الادغام او الادغام
والتأني عطف تفسير للمكث قوله من السرى لا من السراية لانه لا يناسب المقام قوله اما من رؤية البصر الخ اشارة الى
بيان التركيب كما هو داب الشارح في بيان الاشعار التي ذكرها المصنف قوله حال منه اي من الواو **قوله** قدم عليه لاستقامة
الوزن لا للتكثير كما توهم البعض لانه مستغرق لوقوعه في حين النفي **قوله** مفعوله الثاني اذ المفعول الاول من باب
علمت يكون مسند اليه والجار والمجرور لا يقع مسند اليه **قوله** اما اعتراضية لعل هذا بناء على ان ما بعد البيت
شئ من متعلقات مررت فان الاعتراض لا يكون الا بين الكلام او كلامين متصلين معنى عند الجمهور لنكتة ههنا
وهي تفظيع شان وادي السباع وايضا عند البعض الاعتراض قد يقع في اخر الكلام كما قالوا ان الواو في قوله
هو حسبي ونعم الوكيل اعتراضية مع ان الوكيل في اخر الخطبة **قوله** او حالية اعترض عليه بان تقديم
الاعتراضية مشعر بانه راجح والاقتصار على بيان الحالية فيما بعد بقوله والحال اني لا ارى الخ مشعر
على ترجيح الحالية فلا يعلم الترجيح **اجيب عنه** انه مستويان عند الشارح فلذا
لم يتعرض الى ترجيحهما **قوله** بمعنى المفعول فان الوادي مخوف فيه لا خائف الا على الاسناد
المجازي وايضا ان اسم التفضيل مبني للمفعول لعدم ذكر الفاعل بعده وهو الركب كما ذكر
بعد اقل **قوله** والمعنى واديا اقل به اشارة الى بيان المفضل عليه لاسم التفضيل
قوله اي ركبا سارا يا ...

اشارة الی بیان الموصوف لقوله ساریا ولما کان الموصوف للقدم اسم جمع وحکمه فی ارجاع الضمیر حکم
المفرد جاز فی وصفه الافراد والتذکیر **قوله** یقول مررت علی واد منسوب الی قوله
ولو عبرت اشارة الی حاصل معنی الشعر **قوله** منسوب الی السباع **جواب سوال**
وهو انه لا یصح اضافة الوادی الی السباع لان الاصل فی الاضافة اختصاص المملوکیة
کما فی غلام زید کما صرح به فی شرح مائة العوامل وهو محال ههنا **فاجاب بما حاصله**
ان الاضافة لمطلق الاختصاص لا اختصاص المملوکیة **قوله** یکون توقف الرکب اشارة الی
بیان معنی التمیز لانه لانه فی المعنی فاعل والشارح جعل التمیز وهو المکث والتوقف فاعل قل
باعتبار ارجاع الضمیر فی اقل التوقف **قوله** فیه الخ اشارة الی ان الباء فی قوله به بمعنی فی **قوله**
عن الآفات متعلق بقوله وقایة الله تعالی **قوله** ولو عبرت اشارة الی النقل الی ما انشد
سیبویه غیر مختص بالمثال الثالث کما اقتصر المصنف رحمه الله تعالی بل لو اجری علی المثالین
الاولین جاز ایضا **قوله** ولما قسم الی **قوله** سلك تلك الطریقة **جواب سوال**
وهو ان اتیان المصنف رحمه الله تعالی بتعریف الاسم بعد العلم به من وجه الحصر لیس
لاجل اختلاف طبائع الناس فقط بل لاجل ان بحث النحوی عن احوال الاسم فذکر
تعریفه لیعلم انه المقصود بالبحث واما اتیان المصنف رحمه الله تعالی بتعریف الفعل فلیس الا اشتغالا
بما لا یعنی اذ تعریفه یعلم من وجه الحصر فلا حاجة الی تعریفه ثانیا مع انه غیر مقصود
بالبحث حتی عرفه لاجل البحث کما فی الاسم فاجاب بما حاصله ان المصنف رحمه الله تعالی
فی تعریف الفعل سلك مسلك الاسم کما هو دأب المصنف رح فی کثیر من المواضع ولذا ذکر المص
بعد تعریف الفعل بعض خواص الفعل کما ذکر ذلك فی قسم الاسم مع انه انما ذکر خواص الاسم
لزیادة ایضاح تعریف الاسم لان الاسم مقصود بالبحث فلا بد من ایضاحه واما الفعل
فلیس بمقصود بالبحث فلا حاجة الی ایضاحه بذکر الخواص لکن ذکر الخواص لاجل الحمل علی الاسم ثم
قال المولوی المحقق الصادق الکابلی **وههنا بحث** من وجوه الاول ان الدلالة علی ما ذکرنا یتم لو
ذکر بعض خواص الحرف بعد تعریفه ایضا فلما لم یذکر لم یتم الدلالة والثانی انه لا مدخل للتقسیم فی
معلومیة حدود الاقسام من دلیل الحصر فالاشتغال بقوله ولما قسم الکلمة الی اقسامها اشتغال
بما لا یعنی لان العلم بالحدود حصل من وجه الحصر لا من التقسیم فینبغی ان یقال فلما علم من دلیل الحصر
حد کل واحد منها الخ والثالث ان قوله علم صفة لقوله علی وجه والجملة اذا وقعت صفة لا بد فیها من
العائد الی الموصوف ولا عائد ههنا **اجیب** عن الاول لیس للحرف خواص وجودیة بل خواص عدمیة
بان یعری عما اختص بالاسم والفعل فلذا لم یذکر خواصه وعن الثانی ان قوله علم من دلیل الخ
من غیر قوله قسم الی اقسامها کافیة فی معلومیة حدود ذوات تلك الاقسام لکن معلومیتها من
حیث انها حدود لاقسام الکلمة موقوفة علی التقسیم وعن الثالث العائد مقدر تقدیره علی وجه

علم به اي بسبب ذلك الوجه **كذا قال جمال الدين الجنابي** اونقول ان اللام في قوله الاختصار عوض عن الضمير فلا يلزم خلو الجملة الصفتية عن الضمير كذا قال صاحب التكملة **لكن فيه نظر** لان كون اللام انما يصح اذا كانت الجملة الواقعة خبرا واما الجملة الواقعة صفة فلا يكفي فيها كون اللام عائدا بل لابد ان يكون العائد فيها ضميرا فقط لما مر تحقيقه في بحث عائد الخبر فلان شئت فانظر فيه فلا نطيل الكلام ههنا وايضا قد مر ان كون اللام عائدا انما يختص بافعال المدح فقط **فاقول بفضل الله تعالى عز وجل** ليس غرضه ان اللام عائد بنفسها بل غرضه ان اللام عوض عن المضاف اليه كما هو القاعدة المشهورة كانه قال مع دليل اختصاره والحال ان المضاف اليه ههنا وقع ضميرا فالعائد في الواقع ههنا ضمير دون اللام **رضيت بالله الها وربا وبمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم نبيا ورسولا وبالاسلام دينا وبابي حنيفة** رحمة الله تعالى مذهبا واماما وبالقران اماما والكعبة قبلة وللمؤمنين اخوانا وان يوم القيمة اتية لاريب فيه والبعث حق والعرض حق والحساب حق والميزان حق والصراط حق والجنة حق والنار حق والجنة للمؤمنين والنار للكافرين حق والاسلام حق والكفر باطل وعذاب القبر للكافرين ولبعض عصاة المؤمنين حق وسوال منكر ونكير في القبر حق وشفاعة النبي صلى الله عليه واله واصحابه وسلم لعصاة المؤمنين حق وشفاعة سائر الصلحين كذلك حق ورؤية الله تعالى من الجنة حق **الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الذل وكبره تكبيرا** اي قدس من هذه الثلثة اعني اتخاذ الولد والشريك والولي **اعلم** ان الله تبارك وتعالى جل جلاله وعم نواله واحسانه واجب الوجود مستجمع لجميع صفات الكمالية منزه من الزوال والنقصان معبود بالحق لائق الالوهية مستحق لجميع اوصاف الجبروت والجلال لاشريك له بل هو الله الاحد خالق كل مخلوق ورازق كل مرزوق لامكان له في الارض ولا في السماء ولا في الاسفل ولا في الاعلى ولا في قلب احد ولا جهة له ولا يدركه العقل ولا انتهاء لعظمته **ومحمد** رسول الله صلى الله عليه واله دعوته بعد كل [illegible]

تمت الكتاب المسمى بالسؤال الباسولي فالحمد لله

بتصحيح : مولانا غلام نبي تونسوي الراجي الى مغفرة ربه القوي

الهي نجني من كل كرب　　بحق المصطفى مولى الجميع
وهب لي في مدينته قرارا　　بايمان ودفن بالبقيع

وصلى الله تعالى على خير خلقه محمد واله واصحابه واتباعه اجمعين